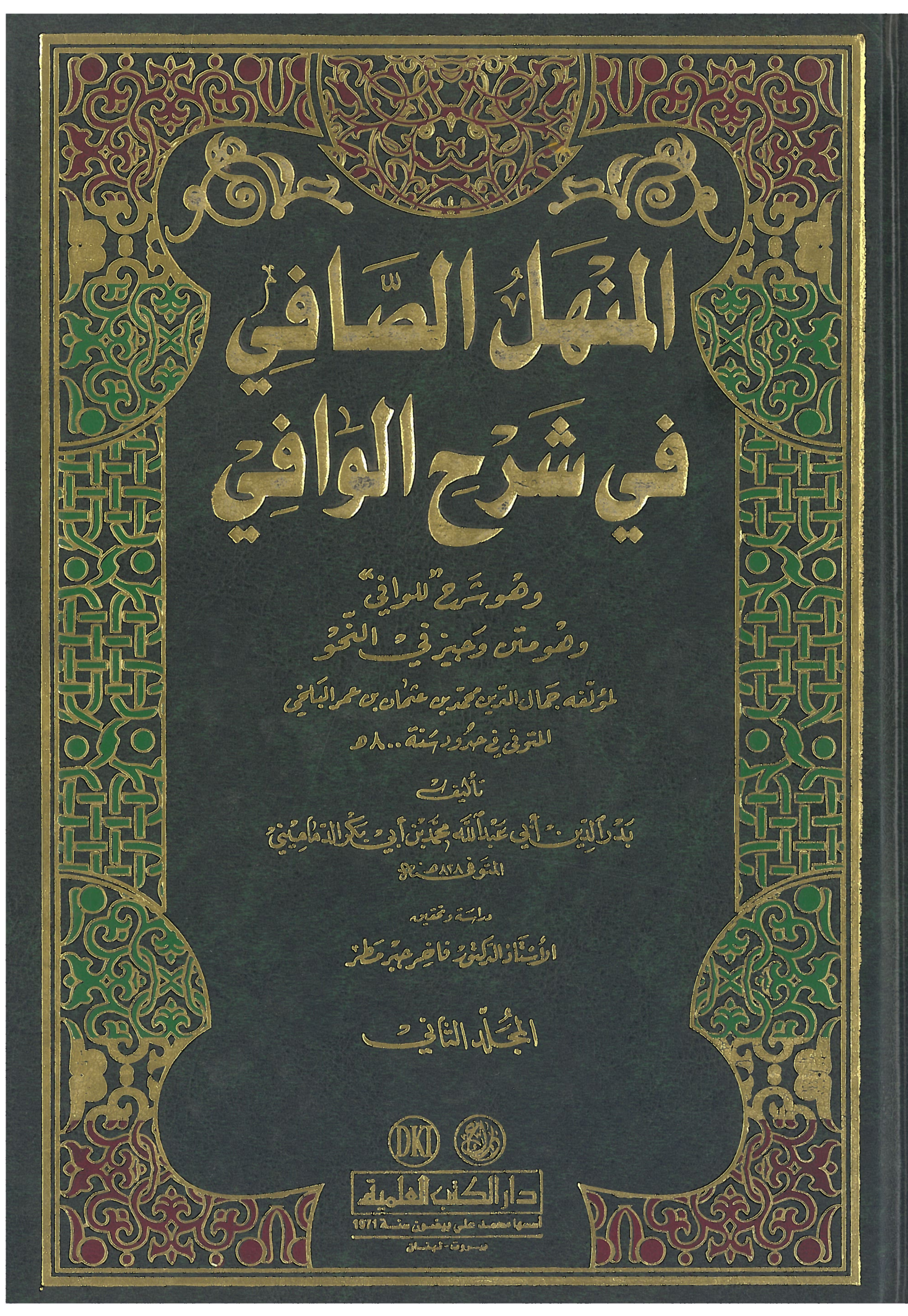

المنهل الصافي
في شرح الوافي
وهو شرح "للوافي"
وهو متن وجيز في النحو
لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي
المتوفى في حدود سنة ٨٠٠ هـ
تأليف
بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني
المتوفى ٨٢٨ هـ
دراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور فاخر جبر مطر
المجلد الثاني
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان



المنهل الصافي
في شرح الوافي

وهو شرح "للوافي" وهو متن وجيز في النحو
لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠ هـ

تأليف
بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني
المتوفى ٨٢٨ هـ

دراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور فاخر جبر مطر

الجزء الثاني



http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales @al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب: المنهل الصافي
في شرح الوافي
التصنيف : نحو
المؤلف : بدر الدين الدماميني
المحقق : د.فاخر جبر مطر
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 1112 (جزءان)
سنة الطباعة : 2008
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى

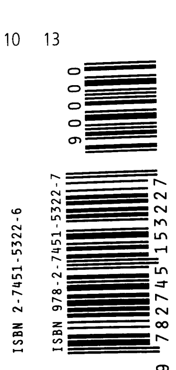
Title: AL-MANHAL AL-ṢĀFI
FĪ ŠARḤ AL-WĀFI
classification: *Syntax*
Author : Badruddīn al-Damāmini
Editor : Dr.Fakher J.Matar
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 1112 (2 volumes)
Year : *2008*
Printed in : Lebanon
Edition : *1 st*

أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه



عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ‎+٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: ‎+٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

Aramoun, al-Quebbah,
Immbl. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
B.P: 11-9424 Beyrouth-liban,
Riyad al-Soloh Beyrouth 1107 2290


10 13
ISBN 2-7451-5322-6
ISBN 978-2-7451-5322-7
9 782745 153227

بسم الله الرحمن الرحيم

التَّوابعُ

[[التَّوابِعُ: كلُّ ثانٍ]]، وذا جنسٌ (٣٩ /ظ) يشملُ التَّوابعَ وغيرَهَا كأَخبارِ إنَّ وأَخواتِها، وأَخبارِ كان وأَخواتِها، فإنَّها ثوانٍ لأسمائِهَا. [[بإعرابِ سابقِه]]، فصلٌ يخرجُ مثلَ هذِهِ [[من جهةٍ واحدةٍ]]، يخرجُ خبرَ المبتدإِ، والثاني من بابِ علمتُ، والثالث من أعلمتُ، لأَنَّها ثوانٍ بإعرابِ سابقِهَا، ولكن لا من جهةٍ واحدةٍ، لأَنَّ إعرابَ المبتدإِ من جهةِ أَنَّهُ مسندٌ إِليهِ، وإِعرابُ الخبرِ من جهةِ أَنَّهُ مسندٌ، وكذا [1] إِعرابُ المفعولِ الأَوَّلِ من بابِ علمتُ من جهةِ أَنَّهُ منسوبٌ إِليهِ، وإِعرابُ المفعولِ الثاني من جهةِ أَنَّهُ منسوبٌ، وذلكَ لأَنَّ علمَ النسبةِ [2] يقتضي منسوبًا ومنسوبًا إِليه، فمفعولُهُ الأَوَّلُ يكونُ منصوبًا من جهةِ أَنَّهُ منسوبٌ إِليهِ، ومفعولُهُ الثاني من جهةِ أَنَّهُ منسوبٌ، وكذا الكلامُ في الثاني والثالث من بابِ أعلمتُ. قالَ ابنُ الحاجب في أمالي الكافية: " وخرجَ بذلكَ نحوُ: أعطيتُ زيدًا درهمًا. فإِنَّ تعلُّقَهُ بزيد على معنَى كونِه آخذًا، وتعلُّقَهُ بالدِّرهَمِ على معنى كونِه مأَخوذاً، بخلافِ جاءَ زيدٌ العاقلُ [3] ". يعني أنَّ رَفْعَ (زيد) من جهةِ أَنَّهُ فاعلٌ، ورَفْعَ (العاقلِ) من هذهِ الجهةِ نفسِها. وإِنَّما سُمِّيت صفة ليُعْلَمَ أَنَّهُ فاعل تبعاً، أَوْ ليتميزَّ عن التوابع الأُخر، لا لأَنَّهُ ليس فاعلاً، وتعدُّدُ الفاعلِ إِنَّما يمتنعُ إِذا كانَ بالأَصالةِ في الكلِّ، أَمَّا إِذا كانَ بها في واحدٍ، وبالتَّبعيةِ في الباقي فلا امتناع. هذا معنى ما في الشرحِ السَّعيدي [4] على الكافيةِ. وقالَ الرضي: " ارتفاعُ الخبرِ والمبتدإِ من جهةٍ واحدةٍ، وهيَ كونُهُمَا عمدتي [5] الكلامِ،

---

(١) في ي، ل: وكذلك وهو وجه.

(٢) في ك: للنسبة.

(٣) الأمالي لابن الحاجب ٦١/٣.

(٤) هـذا الشرح لنجم الدين سعيد العجمي وهو شرح كبير جعله شرحا للمتن وللشرح الذي عمله ابـن الحاجب. منه نسخة خطية في مكتبة الحكيم في النجف الاشرف تحت رقم ٣١٧. ونسخة اخرى في الاسكوريال رقمها ٨٧. وهذا الشرح نقل عنه السيوطي كثيرا في النكت. ونجم الدين سعيد لم يقف السيوطي له على ترجمة ينظر: بغية الوعاة ٥٩١/١، وابن الحاجب النحوي ٦٣.

(٥) في ي: عمد في.

وانتـــصابُ الأسمـــاءِ المذكورةِ من جهةٍ واحدةٍ، وهيَ كونُها فضلاتٍ، وإنْ قلْنا بتغيُّرِ[(١)] الجهـــاتِ بتغيُّرِ[(٢)] اسمِ كلٍّ واحدٍ من الأوَّلِ والثَّاني، فلنا[(٣)] أنْ نقولَ: ارتفاعُ (زيد) في: جاءَ زيدٌ الظريفُ، من جهةِ كونِهِ فاعلاً، وارتفاعُ (الظَّريفِ) من جهةِ كونِهِ صفةً، وكذا باقـــي التَّوابعِ. ثُمَّ الأخبارُ المتعدِّدَةُ لمبتدإٍ، وكذا المسنداتُ والأحوالُ والمستثنياتُ، نحوُ: زيـــدٌ فقـــيهٌ شـــاعرٌ كاتبٌ، وأعلمتُ زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً، وجاءَ زيدٌ واكباً ضاحكاً مسروراً، وجاءَ القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، لا يتغيَّرُ اسماؤها ولا جهة إعرابها، فينبغي أنْ يدخلَ في التوابعِ. ولو قال: (كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقِهِ لأجلِهِ)، أَي: إعرابِ الثاني لأجلِ إعرابِ الأوَّلِ، لم يَرِدْ عليهِ ما ذكرنا "[(٤)]. إلى هنا كلامُهُ.

ولايخفَـــى أنَّ إدخالَ (كلٍّ) في الحدِّ فاسدٌ من (١٤٠/ و) جهةِ أنَّهُ لايصدقُ على شيءٍ من الأفرادِ، كما أَنَّ إدخالَها في المحدودِ فاسدٌ من جهةِ أَنَّ الحدَّ للماهيةِ لا للأفرادِ.

[[فالـــثاني]] وهو التابع **[[إمَّا أنْ يكونَ مقصوداً بالنسبةِ فقط]]** دون متبوعِه، وهـــذا هو البدلُ **[[أوْ]]** يكونُ **[[هُوَ]]**، أَي: الثاني مقصودًا بالنسبةِ **[[معَ السَّابقِ]]** وهـــو المتبوعُ، وهذا هوَ عطفُ النَّسقِ، **[[أو]]** يكونُ **[[السَّابقُ]]** مقصودًا **[[فقط]]** دونَ الثاني وهوَ التَّابعُ **[[مَعَ كونِ الثَّاني دالاً على معنًى في متبوعِه]]**، وهذا هوَ النَّعتُ، **[[أو مُقـــرِّراً أمرَهُ في النسبةِ أو الشمولِ]]**، وهذا هوَ التَّأكيدُ، **[[أو مُوَضِّحاً لا]]** يدلُّ **[[على معنًى في المتبوعِ]]**، وهذا هوَ عطفُ البيانِ. وسنتكلَّمُ على كلٍّ واحدٍ في محلِّه.

---

(١) في ك، ل: يتغير، وكذا في شرح الرضي، وهو تصحيف.

(٢) في ي: بسبب كذا في، وفي شرح الرضي: بسبب تغير.

(٣) في ك: قلنا، وكذا في شرح الرضي، وهو تصحيف.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/٢٩٩.

البَدَلُ

[[فـالأَوَّلُ]] وهـوَ تابـعٌ مقصودٌ بالنسبةِ فقط [[البدَلُ]]، فـ(التَّابِعُ) جنسٌ يشملُ[1] جميعَ التَّوابعِ، و(مقصودٌ بالنسبةِ)، أَي: بما نسبَ إِلى المتبوعِ، يُخْرِجُ التوابعَ إِلاَّ عطفَ النَّسقِ، فخرجَ بقولِهِ (فقط)، إِذ معناهُ كما علمتَ: دونَ المتبوعِ.

ولا يخفَـى أنَّ التابعَ والمتبوعَ في مثلِ[2] قولِنا: قامَ زيدٌ وعمرٌو، كلاهما مقصودٌ بالنسبةِ، بخلافِ البدلِ، فإِنَّهُ مقصودٌ بالنسبةِ دونَ متبوعِهِ، كما إِذا قلتَ: اشتريتُ الجاريةَ نـصفَها، فالمُشْتَرَى النِّصفُ، وإِنَّما ذُكِرَ المبدلُ منهُ للتوطئةِ[3] والتمهيدِ[4]، وهذا الذي ذَكَرَهُ لا يُوافي بإِخراجِ جميعِ أقسامِ العطفِ، لصدقِ التَّعريفِ على المعطوفِ في مثلِ قولِنا: جاءَ زيدٌ بل عمرٌو، ولكن عمرٌو[5]، لأَنَّهُ مقصودٌ بالنسبةِ دونَ متبوعِهِ. وما أَحسنَ قولَ ابنِ مالكٍ في أَلفيتِهِ[6]:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بالْحُكْمِ بِلا ... واسِطَةٍ هوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

ومـا[7] أَحسنَ ابنَ هشام في شرحِهِ، فقال: " خرجَ بالفصلِ الأَوَّلِ النَّعتُ والبيانُ والتأكيدُ، فإِنَّهنَّ مُكَمِّلاتٌ للمقصودِ بالحكمِ.

وأَمَّـا النَّـسقُ فثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: ما ليسَ مقصوداً بالحكمِ، كـ: جاءَ زيدٌ لا عمرٌو، وما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو، ولكنْ عمرٌو، أَمَّا الأَوَّلُ فواضحٌ ؛ لأَنَّ الحكمَ السابقَ منفيٌّ عنهُ، وأَمَّا الأخيران ؛ فلأَنَّ الحكمَ السابقَ هو نفيُ المَجِيءِ، والمقصود بهِ إِنَّما هُوَ الأَوَّلُ. الـنوعُ الثاني: ما هوَ مقصودٌ بالحكمِ هوَ وما قبلَهُ، فيصدقُ عليهِ أَنَّهُ مقصودٌ بالحكمِ، لا أَنَّهُ[8] المقصودُ بِهِ فقط، وذلكَ بالواوِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو. وهـذانِ الـنَّوعانِ خارجـانِ بما خرجَ بِهِ النَّعتُ والتوكيدُ والبيانُ. النَّوعُ الثالثُ: ما هوَ مقصودٌ بالحكمِ دونَ ما قبلَهُ، وهذا هوَ المعطوفُ بِبَلْ ولكنْ بعدَ الإِثباتِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ

---

(١) في الأصل: يشتمل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) (مثل) ساقطة من ك، ي، ل.

(٣) في ك: التوطية.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٩.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٣/٤٠٠.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٤٧.

(٧) (ما) ساقطة من ك، ي، ل.

(٨) في ك: لأنه مكان: لا أنه، وهو تحريف.

بـــل عمروٌ، (١٤٠/ ظ) ولكنْ عمرٌو. وهذا النَّوعُ خارجٌ بقولنا: (بلا واسطةٍ). وسَلِمَ الحَدُّ بعدَ ذلكَ [١].

إذا تقرَّرَ لكَ معرفةُ حقيقةِ البدلِ [[فبدلُ الكلِّ]]، أَي: فهوَ بدلُ الكلِّ من الكلِّ [[إنْ كـــان مدلُولُهُ مدلولَ الأَوَّلِ]]، بمعنى أَنَّ البدلَ يصدقُ على ما يصدقُ عليهِ المبدلُ مـــنهُ، لا بمعنى أَنْ يكونَ مدلولُهُ عينَ مدلولِهِ، لظهورِ أَنَّ الأَخَ في قولنا: جاءَ زيدٌ أَخوكَ، يصدق على (زيد) وليس مدلولهما واحداً. وسمَّى ابنُ مالك[٢] هذا القسمَ بالبدلِ المطابقِ، لوقـــوعِهِ في اسمِ اللهِ، نحوُ: ﴿ إِلى صِراطِ العَزيزِ الحميدِ اللهِ ﴾ [٣]، فيمن قرأهُ بالجرِّ [٤]. وإِنَّما يُطلَقُ (الكلُّ) [٥] على ذي أجزاءٍ، وذلك ممتنعٌ هنا [٦]. [[أو]] بدلُ [[البعضِ إنْ كانَ]] البَدلُ [[جزءَهُ]]، أَي: جزءَ المبدلِ منهُ، نحو: بعتُ العبدَ نصفَهُ، وأَكلتُ السَّمكةَ رأسَها. [[ولا حجّةَ لمجوِّزِ عكسِهِ]]، وهو أنْ يكونَ المبدلُ منهُ جزءَ البدلِ، فسمِّي بدلَ الكـلِّ من البعضِ [٧] [[بـــ: رَحِمَ اللهُ أَعظمًا. . البيت]] [٨]، يشيرُ إِلى البيتِ الذي تقدَّمَ إِنشادُهُ في بابِ الإِضافة:

رَحِمَ اللهُ أَعظمًا دَفَنُوهَا بسجستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ[٩]

في روايةِ مَنْ رواهُ بنصبِ (طلحة)، حيثُ أَبدلَ طلحةَ وهوَ كلٌّ من جزئِهِ وهوَ الأعظمُ [١٠]، [[لأَنَّهُ]]، أَي: لأنَّ (أَعظمًا) في البيتِ [[تسميةُ الكلِّ بالجزءِ]]، أَي: أُطلقَتْ. والمرادُ جملةُ الذَّاتِ، كتسميةِ الرَّبيئةِ بالعينِ [١١]، أَوْ بتقديرِ: أَعظمَ طلحةَ،

(١) أوضح المسالك ٣/٤٠٠-٤٠١.

(٢) شـــرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٤، ١٢٧٧، والتسهيل ١٧٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٤٧، وينظر أوضح المسالك ٣/٤٠١.

(٣) إبـــراهيم ١، ٢. وينظـــر معـــاني القرآن للفراء ٢/٦٧، ومعاني القرآن واعرابه ٣/١٥٣-١٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٧٦٢.

(٤) قـــراءة الجر هي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو والكسائي وحمزة من القراء السبعة. وقرأ بالرفع اثنان منهم هما: ابن عامر ونافع. ينظر التيسير ١٣٤.

(٥) (الكل) ساقطة من ك.

(٦) في الأصل: هناك، وما اثبتناه من ك، ي: وينظر أوضح المسالك ٣/٤٠١.

(٧) ينظر الهمع ٥/٢١٦.

(٨) (البيت) ساقطة من ك.

(٩) تقدم في ق ١٣٧ و.

(١٠) ينظر الهمع ٥/٢١٦.

(١١) اللسان (ربأ).

فحذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامَهُ. وكانَ على التقديرينِ من بدلِ الكلِّ من الكلِّ، أَمَّا على التقديرِ الأَوَّلِ الذي ذكرَهُ المؤلِّفُ، فلأنَّ المرادَ: رَحِمَ اللهُ ذاتًا دفَنُوها بسجستانَ، ولكنْ عبَّرَ عنها بجزئِها وهو الأعظَمُ، ولا شَكَّ أنَّ البدلَ وهو طلحةُ، يصدقُ على ما تصدقُ عليهِ الذَّاتُ المدفونةُ بسجستانَ، وأَمَّا على الثاني الذي ذكرناهُ فواضحٌ. **[[أو]]** بدلُ **[[الاشتمالِ إنْ كان بينهما]]**، أَي: بينَ البدلِ والمُبْدَلِ منهُ **[[تعلُّقٌ بغيرِهمَا]]** (١)، أَي: بغيرِ الكليَّةِ والبعضيَّةِ **[[وكانَ]]** البدلُ **[[بحيث تبقَى النَّفسُ عندَ ذكْرِ الأَوَّلِ منتظرةً لذِكْرِ الثاني]]** نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ(٢)، فإنَّكَ قبلَ أَنْ تذكرَ الثَّوبَ تصيرُ النَّفسُ متشوِّقَةً إلى بيانِ الشَّيءِ المسلوبِ، إذ من الظاهرِ أَنَّهُ لَمْ يَسْلبْ نفسَهُ، بل سُلِبَ شيءٌ منهُ. وإنَّما شرطَ هذا القيدَ الأخيرَ احترازًا من مثلِ: قَتَلَ الأميرُ سيَّافُهُ، فلا يجوزُ مثلُ هذا الإبدالِ أصلاً، لفقدِ الشَّرطِ المذكورِ، لأنَّ الأَوَّلَ (**١٤١ /و**) غيرُ مجملٍ، إذ يستفادُ عرفًا من قولِكَ: قَتَلَ الأميرُ، أنَّ القاتِلَ سيَّافُهُ، وإنَّما سمِّيَ مثلُ هذا بدلَ اشتمالٍ، لاشتمالِ المتبوعِ على التابعِ لا كاشتمالِ الظرفِ على المظروفِ (٣)، بل من حيثُ كونُهُ دالاً عليهِ إجمالاً ومتقاضياً لَهُ بوجه ما، بحيثُ تبقى النَّفسُ مُتشوِّقَةً عندَ ذكرِ الأَوَّلِ إلى ذكرٍ ثانٍ منتظرةً لَهُ، فيجيءُ الثاني مُلخَّصًا لما أُجمِلَ في الأَوَّلِ مُبيِّنًا لَهُ. كذا في الرضي (٤) نقلاً عن بعضِهِم (٥). **[[أو]]** بدلُ **[[الغلطِ (٦) إنْ لم يكُنْ كذلكَ]]**، أَي: إنْ لَمْ يكُنْ جامعًا للأمرينِ المتقدِّمينِ جميعًا (٧)، وهما: حصولُ تعلُّقٍ بينَ البدلِ والمُبْدَلِ منهُ بغيرِ الكلِّيَّةِ والبعضيَّةِ، وكونُ البدلِ بحيثُ تبقَى النَّفسُ منتظرةً لَهُ عندَ ذكْرِ المُبْدَلِ منهُ. **[[فـ: جاءَ زيدٌ غلامُهُ أَو حمارُهُ، بدلُ غلطٍ لا اشتمالٍ]]**، لعدمِ تحقُّقِ القيدِ الثاني وإنْ تحقَّقَ الأَوَّلُ.

---

(١) ينظر التسهيل ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣، وشرح الألفية للمرادي ٢٤٩/٣، وأوضح المسالك ٤٠٢/٣.

(٢) ينظر لباب الاعراب ٣٩٣، وأوضح المسالك ٤٠٢/٣، والارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١.

(٤) المصدر السابق ٣٣٩/١.

(٥) هو ابن جعفر كما في شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١. وابن جعفر هو ابو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف الأنصاري المرسي البلنسي الأصل، له مؤلفات في النحو منها شرح الإيضاح. كانت وفاته سنة ٥٨٩هـ. أو ٥٨٧. بغية الوعاة ٦٨/١-٦٩.

(٦) ينظر الارتشاف ٦٢٥/٢، ٦٢٦، وأوضح المسالك ٤٠٣/٣.

(٧) (جميعا) ساقطة من ك.

هذا فيهِ إشارةٌ إلى الرَّدِّ على ابنِ الحاجبِ، حيثُ اكتفَى في الكافيةِ في بدلِ الاشتمالِ، بأَنْ يكونَ بينهما [١] ملابسةٌ بغيرِ الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ [٢]، فإنَّ مثلَ هذا يردُ عليهِ، إذ ليسَ ببدلِ اشتمالٍ [٣]، مَعَ أَنَّ بينَ زيدٍ وغلامهِ وبينَهُ وبينَ حمارِهِ ملابسةٌ بغيرِ الجزئيَّةِ والكلِّيَّةِ، والقيدُ الثاني في كلامِ المؤلِّفِ يخرجهما [٤]، ضرورةَ أنَّكَ إذا قلتَ: جاءَ زيدٌ، لاتصيرُ النَّفسُ منتظرةً لذكْرِ التَّابعِ أصلاً.

[[والمـــبدلُ منهُ غلطٌ لا هوَ]]، أي: لا البدلُ، وذلكَ أنَّكَ إذا أردتَ أنْ تقولَ: جاءَ حمارٌ، فسبقَكَ لسانُكَ إلى أنْ قلتَ: زيدٌ، فالمبدلُ منهُ وهو (زيدٌ) في قولِكَ: جاءَ زيدٌ حمارٌ، هـــو الغلطُ، لكن سُمِّيَ التَّابعُ هنا ببدلِ الغلطِ من حيثُ إنَّ سببَ الإتيانِ بهِ هوَ الغلطُ في ذلكَ المبدَلِ منهُ، ولم يردْ أنَّ البدَلَ نفسَهُ غلطٌ، وكيفَ وهوَ المقصودُ بالنسبةِ؟ [[فَمِنْ ثَمَّ]]، أي: فَمِنْ جهةِ أنَّ الغلطَ هوَ المبدَلُ منهُ [[كانَ حقُّهُ أنْ يُقالَ بِبَلْ]] ليفيدَ [٥] الإتيانُ بها [٦] أنَّ المتقدِّمَ عليها ذُكِرَ غلطًا، فاستُدْرِكَ بالإضرابِ عنهُ [٧]. وفيهِ نظرٌ، لأنَّ (بل) إنَّما تدلُّ على الإضرابِ عمَّا قبلها، لا على أنَّ سَبَبَ الإضرابِ عنهُ هوَ الغلطُ أو غيرُهُ، بلِ الأَصلُ فيما يصدرُ عن المتكلِّمِ أنْ يكونَ صادرًا عن قصدٍ [٨] في الجملةِ، ولكنَّهُ قد يكونُ من غيرِ تَرَوٍّ وإعمالِ نظرٍ، فَيُضرَبُ عنهُ إلى ما هوَ الحقيقُ بالقصدِ، فمنْ ثَمَّ قالَ بعضُهُم: أُتِيَ بـــ(بَلْ) في هذا البدلِ، ليخرجَ الكلامُ عن أنْ يكونَ صدَرَ سهوًا من غيرِ تأمُّلٍ، كأنَّ المتكلِّمَ يَرَى بتـــصريحِهِ بـــــ(بَــلْ) أنْ ذكرَ المُبدَلَ منهُ عن تعمُّدٍ (١٤١/ظ) إلاَّ أنَّهُ [٩] أَضْرَبَ عنهُ وأعـــرضَ [١٠]. [[وقد يكونُ المُبْدَلُ]] منهُ [[متغالَطًا فيهِ لا غَلَطًا]] [١١]، أي: يُظهِرُ

---

(١) من (فبدل الكل اي فهو... في ق ١٤٠ ظ الى... بينهما) ساقطة من ل، ويبدو انها لم تصور على الميكروفيلم.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٣٣٩.

(٣) في ك، ل: الاشتمال.

(٤) اي الغلام والحمار.

(٥) في ك: ليقيد، وهو تصحيف.

(٦) أي ببل.

(٧) (عنه) ساقطة من ك.

(٨) في الأصل: قصده. وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) (أنه) ساقطة من ك.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨، ٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٠، والهمع ٥/٢١٥، ٢١٦.

(١١) ينظر في شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

المـــتكلِّمُ من نفسِهِ أَنَّهُ غالطٌ فيه [١] لغرضِ الإيهامِ فيه، وليسَ بغالطٍ في نفسِ الأَمرِ، بل ذَكَـــرَهُ أوّلاً عن قصد وتعمُّد، لكنَّهُ أوهمَ أَنَّهُ غالطٌ، لغرضِ المبالغةِ والتفنُّنِ في الفصاحةِ، وهذا يستعملُهُ الشعراءُ كثيرًا، وشرطُهُ[٢] أنْ يرتقيَ من الأدنى إلى الأعلى **[[كـــ: هندٌ نجمٌ بدرٌ شمسٌ]]** [٣]، كأَنَّكَ وإنْ كنتَ قاصدًا لذكرِ النَّجمِ توهمُ من نفسكَ الغلطَ، وأَنَّكَ [٤] لم تقـــصدْ في الأَوَّلِ إلاّ تـــشبيهًا بالبدرِ، ثُمَّ تفعلُ كذلكَ منتقلاً إلى الشمسِ[٥]. **[[وهوَ فصيحٌ دونَ الغلطِ]]**، ولا أَدري لأيٍّ معنًى جزمُوا[٦] بأنَّ بدلَ [٧] الغلطِ غيرُ فصيحٍ [٨]، معَ أَنَّ النِّسيانَ لاينافي الفصاحةَ؟ اللَّهُمَّ إلاّ أنْ يكونَ المرادُ أَنَّهم تَتَبَّعوا كلامَ الفصحاءِ فلم يَجدُوا بدلَ الغلطِ فاشيًا فيه، فحكمُوا بأَنَّهُ غيرُ فصيحٍ، نظرًا إلى هذا المعنَى. وليسَ المرادُ أنَّ الإنـــسانَ إذا سبقَ لسانُهُ إلى ذِكْرِ ما لَمْ يقصدْهُ فتنبَّهَ فذَكَرَ المقصودَ، يحكمُ بأنَّ لفظَهُ المذكورَ على سبيلِ السَّهوِ غيرُ فصيحٍ.

فإنْ قلتَ [٩]: بقيَ على المؤلِّفِ من البدلِ قسمٌ آخرُ ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ[١٠] وجماعةٌ، وهوَ البدلُ المبايَنُ للمبدَلِ منهُ [١١]، وكلاهما مذكورٌ على سبيلِ القصدِ، من غيرِ غلطٍ ولا تغالطٍ كقولِكَ: أَكلتُ تمرًا لحمًا [١٢]، حيثُ تقصدُ الإخبارَ أوّلاً بأكلِ التَّمرِ، ثُمَّ تضربُ إلى اللَّحمِ، ولا غلطٌ ولا تغالطٌ، فَلِمَ عُدِلَ عنهُ ؟ قلتُ: المنازعَةُ فيهِ مأثورةٌ، فقد قالَ بعضُهُم، إنَّ هذا لم يَثْبُتْ عن فصيحٍ، ولو ثَبَتَ كانَ محمولاً على إضمارِ بَلْ، وفيهِ نظرٌ. **[[ومعنى تنحيةِ المُبْدَلِ]]** منهُ **[[أَنَّهُ غيرُ مقصودٍ]]**. باعتبارِ الاستقلالِ بمقتضَى العاملِ، **[[لا الإهدارِ]]** والاطراحِ بالكليَّةِ. وهل يمكنُ أنْ يقالَ إنَّ (صراطاً مستقيمًا) من قولِهِ تعالى:

---

(١) (فيه) ساقطة في ك. (٢) في ك: وشرط.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٤) في ك: فانك. (٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٦) في ك: جرحوا، وهو تحريف. (٧) (بدل) ساقطة من ك.

(٨) ينظر المقتضب ٤/٢٩٧، ولباب الاعراب ٣٩٣، والارتشاف ٢/٦٢٥ والهمع ٥/٢١٥.

(٩) في ك، ي: قيل، وهو وجه.

(١٠) ينظر التسهيل ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٧-١٢٧٨.

(١١) ينظر الارتشاف ٢/٦٢٥، وأوضح المسالك ٣/٤٠٣.

(١٢) ينظر الخـــصائص١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، وشـــرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٠.

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللهِ ﴾ [١]، غيرُ مقصودٍ بالبتَّة ؟ وكذا (دارَ البَوَارِ جهنَّمَ) [٢] من قولِه تعالى: ﴿ وَأَحَلُّوا قومَهُمْ دارَ البَوارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وبِئْسَ القَرارُ ﴾ [٣]، على إعرابِ ﴿ جهنَّمَ ﴾ بدلاً [٤]، لا يُقالُ إِنَّهَا غيرُ مقصودةٍ أصلاً، مَعَ أنَّ فائدَةَ البدلِ التوكيدُ [٥] لِمَا فيه مِنَ التَّكرير، والإيضاحُ لِمَا فيهِ من التَّفسيرِ بعدَ الإبهامِ، والتَّفصيلُ بعدَ الإجمالِ، فكيفَ يكونُ المؤكِّدُ والمُبَيِّنُ غيرَ مقصودٍ البتَّة ؟ قالَ صاحبُ المفصَّلِ: " وقولُهم: إنَّهُ [٦] في حكمِ تنحيةِ الأوَّلِ أيذانٌ منهم باستقلالِه بنفسِه ومفارقتِه التأكيدَ والصفةَ في كونِهمَا (١٤٢/و) تَتِمَّتَيْنِ لِمَا يتبعانَهُ، لا أَنْ [٧] يَعْنوا إهدارَ الأوَّلِ واطِّراحَهُ [٨] ". [[فلا يُمْنَعُ]] على هذا التقديرِ [[إبدالُ ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ]] عَلَيْهِمْ ﴾ [٩] [[مِنَ المجرورِ]] بعلى [[في]]: ﴿ صراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ [[عَلَيْهِمْ ﴾ [١٠]]] لأنَّ غايةَ ما يُتَخَيَّلُ من المانعِ خُلُوُّ صلةِ ﴿ الَّذينَ ﴾ من عائدٍ لو جُعِلَ ﴿ غيرِ المغضوبِ ﴾ بدلاً من المجرورِ العائدِ عليه، إذ يكونُ التقديرُ: صراطَ الَّذينَ أنعمْتَ على [١١] غيرِ المغضوبِ عليهم، فلا ضميرَ على هذا التقديرِ يعودُ إلى ﴿ الذينَ ﴾، إذ ضميرُ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ المذكورةِ ثانياً إنَّما [١٢] يعودُ إلى " ألِ " الموصولَةِ من ﴿ المغضوبِ ﴾. وهذا إنَّما يُبنَى على أنَّ معنَى تنحيةِ المبدَلِ منهُ اهدارُهُ واطِّراحُهُ بالكلِّيَّةِ، وقد علمتَ أنَّ هذا غيرُ مرادٍ لهم، فالعائدُ حينئذ موجودٌ حسًّا فلا مانعَ من الإبدالِ. وقد صرَّحَ الزمخشري في المفصَّلِ بِمَا قدَّمناهُ عينهُ [١٣]. وقالَ بأثَرِه: ألا تَراكَ تقولُ: زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحًا، فلو ذهبتَ تهدرُ الأوَّلَ لم يسدَّ [١٤]

---

(١) الشورى ٥٢، ٥٣. وينظر الكتاب ١٤/٢، والكشاف ٤٧٦/٣.

(٢) (جهنم) ساقطة من ك، ي.

(٣) إبراهيم ٢٨، ٢٩. و(يصلونها وبئس القرار) ساقطة من ك، ي.

(٤) ينظر معاني القرآن واعرابه ١٦٢/٣.

(٥) في ك: التاكيد، وهو وجه.

(٦) (انه) ساقطة من ك.

(٧) في ك: لأن، مكان: لا أن، وهو تحريف.

(٨) في ل: اطراح الاول واهداره. وينظر المفصل ١٣/٢-١٤، وشرحه لابن يعيش ٦٦/٣.

(٩) الفاتحة ٧. وينظر الكتاب ٣٣٣/٢، والكشاف ٦٩/١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٥.

(١٠) الفاتحة ٦-٧.

(١١) في ك: عليهم، وهو تحريف.

(١٢) في ك: لها تحريف.

(١٣) في ك: عنه، وهو تحريف.

(١٤) في ك: يستبد، وفي ل: يسند، وكلاهما تحريف.

كلامُكَ "[١] ولكنَّهُ خالفَ هذا في الكشافِ فقالَ في قولِهِ تعالى: ﴿ ما قُلْتُ لَهُم إِلاَّ ما أمرتَني بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُم ﴾ [٢] يمتنعُ أنْ تكونَ " ما " موصولةً بالفعلِ، و ﴿ أَنِ اعْبُدُوا ﴾ بدلاً من الهاءِ في (بِهِ). قالَ: لأَنَّكَ لو أَقمتَ ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ مقامَ الهاءِ، فقلتَ: إِلاَّ مَا أَمرتَنِي بِأَنِ اعْبُدُوا اللهَ، لم يصحَّ، لبقاءِ الموصولِ بلا راجعٍ إليهِ من صلتهِ [٣]. وهذا مناقضٌ لما في المفصَّلِ قطعاً.

[[ويكونانِ]]، أَي: البدلُ والمبدَلُ منهُ **[[معرفتينِ]]** [٤]، نحوُ: جاءَ: زيدٌ أَخوكَ، وأَكَلَ الرَّغيفَ ثلثَهُ، وسُلبَ عمرٌو ثوبُهُ، وذهبَ زيدٌ الحمارُ. **[[ونكرتينِ]]** [٥]، نحوُ: مررتُ برجلٍ أخٍ لكَ، وأُكِلَ رغيفٌ ثلثٌ منهُ، وسُلِبَ رجلٌ ثوبٌ لَهُ، وجاءَ رجُلٌ حمارٌ. **[[ومختلفينِ]]** [٦]، بأنْ يكونَ الأَوَّلُ معرفةً، والثاني نكرةً، نحوُ: جاءَ زيدٌ أخٌ لَكَ، واشتريتُ العبدَ نصفًا منهُ، وأَعجَبني زيدٌ عِلْمٌ لَهُ، وجاءَ زيدٌ حمارٌ. أَو يكونُ الأَوَّلُ نكرةً، والثاني معرفةً، نحو: جاءَ رجلٌ أخوكَ، وأُكِلَ رغيفٌ ثلثُهُ، وأَعجبَني رَجُلٌ عِلْمُهُ، وجاءَ رجلٌ حمارٌ زيدٌ.

والحاصلُ أَنَّهُ لا يجبُ مطابقةُ البدلِ للمبدَلِ منهُ تعريفًا وتنكيرًا، بخلافِ الصفةِ والتأكيدِ. وفرَّقَ ابنُ الحاجب بينَهُ وبينهما في شرحِ المفصَّلِ، بأَنَّ الصفةَ والتأكيدَ في حكمِ التَّبعِ، فإذا كانَ الأَوَّلُ معرفةً أَو نكرةً، كانَ ما هوَ كالتَّتِمَّةِ لَهُ كذلكَ، والبدَلُ إِمَّا أنْ تقولَ: هوَ في حكمِ تكريرِ العاملِ، فيظهرُ الأمرُ ويصيرُ كالجملتينِ ولايلزمُ التَّطابقُ، (١٤٢ /و) وإِمَّا أَنْ تقولَ: عاملُهُ عاملُ الأَوَّلِ، ولكن لما كانَ مقصودًا، والأَوَّلُ [٧] كالتَّتِمَّةِ لم يلزمْ مطابقتهُ كما لزمَ في التَّتِمَّةِ لقوَّةِ ما هوَ أصلٌ، وضعفِ ما هوَ فرعٌ، فالبدلُ أَصلٌ لأَنَّهُ مقصودٌ، والصفةُ فرعٌ لأَنَّها تَتِمَّةٌ معنًى [٨]. وكذا التأكيدُ، وفيهِ بحثٌ.

---

(١) المفصل ٢/١٤، وينظر شرحه لابن يعيش ٣/٦٦.

(٢) المائدة ١١٧. (٣) الكشاف ١/٦٥٦.

(٤) ينظر الأصول ٢/٤٧، ولباب الاعراب ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٥) ينظر لباب الاعراب ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٦) ينظر الأصول ٢/٤٦، ولباب الاعراب ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٧) في الأصل، ك: فالاول وما اثبتناه من ي، ل، وهو موافق لشرح المفصل لابن الحاجب.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥١.

[[والنَّكرةُ]] المبدلَةُ [[مِنَ المعرفةِ يجبُ وصفُها لفظًا]] [١] كما في قولِهِ تعالى: ﴿ لَنسفَعًا بالنَّاصيَةِ ناصيَةٍ كاذبَةٍ خاطئَةٍ ﴾ [٢]، [[أَوْ تقديرًا]] كما في قولِكَ: ضربتُ زيدًا رأسًا، أَي: منْهُ أَوْ لَهُ. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " وإنَّما لم يحسنْ إبدالُ النَّكرَةِ من المعرفَةِ إلاّ موصوفةً، لأَنَّها إنْ كانتْ بدلَ الكلِ منَ الكُلِّ، فهيَ هيَ في المعنَى، فلا يحسنُ أَنْ يُؤتَى بالمقصودِ من غيرِ زيادةٍ على ما هوَ غيرُ المقصودِ، وإنْ كانَ غيرَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ لَزِمَ أنْ يكونَ ثَمَّ ضميرٌ يرجعُ إلى المبدَلِ منْهُ، فإنْ كانَ متَّصلاً بهِ يرجعُ معرفةً، وإنْ كانَ منفصلاً عنهُ يرجعُ موصوفًا بهِ. والحالُ أنَّهُ غيرُ متَّصلٍ بِهِ كقولِكَ: أَعجبَني زيدٌ رأسٌ لَهُ، وحسنٌ لَهُ، فلأَجلِ ذلكَ وَجَبَ ما ذُكِرَ، وهذا من غيرِ بدلِ الغلَطِ، فلايجري فيهِ ذلكَ لفواتِ المعنَى المذكورِ "[٣]. يعني أَنَّ وجوبَ الضميرِ في بدلِ البعضِ والاشتمالِ، لتُعْلَمَ الملابسةُ بينهما، وذا منتفٍ في بدلِ الغلطِ، إذ قد يغلطُ بذكْرِ زيدٍ، وأَنتَ تعني حمارًا لابعينِهِ، لا حمارَ زيدٍ، ليلزمَ فيهِ ضميرٌ. قلتُ: فينبغي أَنْ يُقيَّدَ كلامُ المؤلِّفِ بذلكَ. وقالَ أَبو علي في الحجَّةِ: " يجوزُ تركُ وصفِ النَّكرَةِ المُبْدَلَةِ منَ المعرفَةِ إذا استفيدَ منَ البدَلِ ما ليسَ في المبدَلِ منْهُ "[٤]. واختارَهُ الرضي، قالَ: وهوَ الحقُّ [٥]، كقولِهِ [٦]:

فَلاَ وأَبيكَ خيرٍ منْكَ إنِّي ... لَيُؤذِيَني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

[[و]] يكونانِ [[ظاهرينِ ومضمرينِ ومختلفينِ]]، أَي: يكونُ الأَوَّلُ ظاهرًا، والثاني مضمرًا [٧]، وبالعكسِ فتجيءُ الأَقسامُ السِّتَّةَ عشرَ المتقدِّمَةُ هنا [٨]. وفي التسهيلِ:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٨٠، ولباب الاعراب ٣٩٣، والارتشاف ٢/٦٢٠.

(٢) العلق ١٥-١٦. وينظر الكتاب ١/٣٩٨، ٢/٨٦، والأصول ٢/٤٧، والكشاف ٤/٢٧٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٥.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥١.

(٤) الحجة ١/١١١، وينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٦) شمير بن الحارث وقيل سمير في النوادر ٣٨٢. وينظر الحجة ١/١١١، وفيه: يؤذنني، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٨، ٤٠ والخزانة ٥/١٧٩.والتحمحم: صوت الفرس اذا طلب العلف. اللسان (حمم)، و(صهل).

(٧) ينظر الأصول ٢/٤٦، ولباب الاعراب ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٨) أي: المتقدمة باعتبار التعريف والتنكير، وهنا باعتبار الاظهار والاضمار. ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

"ولا يُبدَلُ مضمرٌ من مضمرٍ ولا من ظاهرٍ، وما أوهمَ ذلكَ جُعِلَ توكيدًا إنْ لَم يُفِدْ إضرابًا"[1]. يعني في مثلِ: إِيَّايَ إِيَّاكَ [2] قصدَ زيدٌ، فإنَّ هذا لا يتأتَّى فيهِ دعوَى التأكيدِ ويتأتَّى فيهِ إضرابٌ.

[[إلاَّ ظاهراً مِنْ مضمرٍ في بدلِ الكلِّ]]، وهذا الاستثناءُ من قولِهِ: (ومختلفين)، [[إلاَّ]] ظاهرًا يُبدَلُ [[مِنَ]] المضمرِ [[الغائبِ[3]]] بدلَ الكلِّ، نحوُ: ضربتُهُ زيدًا، وإنَّما فعلُوا ذلكَ، لأنَّهُم لو أبدلُوا من ضميرِ المتكلِّمِ أَو المخاطبِ اسمًا ظاهرًا لأدَّى إلى أنْ يكونَ المقصودُ بالنسبةِ وهوَ البدلُ أقلَّ دلالةً[4] من غيرِ المقصودِ، لأنَّ المضمرَ الموضوعَ[5] (١٤٣/و) للمتكلِّمِ أَو المخاطبِ أَقوى وأَخصُّ من الظاهرِ، فلم يقولُوا: ضربتَني أَخاكَ، ولاضربتُكَ زيدًا، وأَمَّا الغائبُ، فلم يكنْ في القوَّةِ والوضوحِ كذلكَ، لاحتمالِ أنْ يُتوهَّمَ غيرُهُ، فجوَّزُوا: ضربتُهُ زيدًا، لذلكَ. وإنَّما قالَ المؤلِّفُ أَوَّلاً: (في بدلِ الكلِّ)، لأنَّ غيرَهُ يجوزُ ابدالُ الظاهرِ فيهِ من الضميرِ لفقدانِ المانعِ، وذلكَ لأنَّ مدلولَ الثاني فيهِ ليسَ مدلولَ الأَوَّلِ، فلم يبالَ بكونِ الأَوَّلِ أَقوى وأخصَّ، لأَنَّ الثاني يفيدُ فائدةً زائدةً على المتبوعِ، فلذلكَ جازَ أنْ تقولَ لعبدٍ: اشتريتُكَ نصفَكَ، ويقولُ هوَ: اشتريتَني نصفِي، وأَعجبتَني علمُكَ، وأَعجبتُكَ عِلْمِي، وضربتُكَ الحمارَ، وضربتَني الحمارَ، ومنهُ قولُ الشاعرِ[6]:

ذَريني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا ... وما أَلْفَيْتِني حُلْمِي مُضَاعَا

قلتُ: لكنَّهم جوَّزوا إِبدالَ الظَّاهرِ من ضميرِ الحاضرِ والمتكلِّمِ بدلَ الكلِّ إذا كانَ مفيدًا للإحاطةِ[7]، نحوُ: ﴿ تكونُ لَنا عِيدًا، لأَوَّلِنا وآخِرِنَا ﴾[8]. وهذا يرد على المؤلِّفِ،

---

(١) التسهيل ١٧٢. وينظر المساعد ٤٢٩/٢-٤٣٠.

(٢) في الأصل: وباياك، بزيادة الواو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر لباب الاعراب ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١.

(٤) في ي: دلالته.

(٥) في الأصل: المرفوع، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) عدي بن زيد، ديوانه ٣٥. ونسب في الكتاب ١٥٦/١، والأصول ٥١/٢ الى رجل من بجيلة او خثعم. والبيت منسوب الى عدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢٣/١، والخزانة ١٩١/٥-١٩٣، ٢٠٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٣، ٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١، والمساعد ٤٣٥/٢.

(٧) ينظر المساعد ٤٣٢/٢.

(٨) المائدة ١١٤. وينظر التبيان في إعراب القرآن ٤٧٣/١-٤٧٤.

ولَمْ يَعْتَبِرِ الأخفشُ [١] قيدَ إفادةِ الإحاطةِ، فجوَّزَ: رأيْتُكَ زيدًا، ورأيْتَنِي عمرًا.

[[و ﴿ لِمَنْ كانَ يَرْجُو اللهَ ﴾ [٢] بدلُ البعضِ مِنَ الكُلِّ]]، وذا جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُ السؤالِ أَنْ يُقالَ: قد أُبْدِلَ الظاهرُ مِنَ المضمرِ في قولِه تعالى: ﴿ لَقَدْ كانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ ﴾ [٣]، إذ المرادُ بـــ (مَنْ يَرْجُو) هُم المخاطبونَ بقولِه: ﴿ لَقَدْ كانَ لَكُم ﴾ وهذا بدلُ مضمرٍ في بدلِ كلٍّ مِنْ كُلٍّ، وهوَ خلافُ ما اقتضاهُ قولُكُم: إنَّهُ لا يُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ المضمرِ في بدلِ الكُلِّ إلاَّ إذا كانَ الضميرُ للغائبِ. وتقريرُ الجوابِ: مُنِعَ أَنْ يكونَ هذا من بدلِ الكلِّ من الكلِّ، بَلْ من بدلِ البعضِ، إذِ التقديرُ: لِمَنْ كانَ يرجُو اللهَ مِنْكُم. وهؤلاءِ بعضُ المخاطبينَ لا كلُّهُم.

[[وقد يُكَرَّرُ عامِلُهُ]]، أَي: عاملُ المبدَلِ حالةَ كونه [[حرفَ جرٍّ]] [٤] لاختصارِه، وتنزُّلِه من معمولِه منزلةَ الجزءِ، نحوُ: ﴿ < قالَ المَلأُ > [٥] الَّذينَ اسْتَكْبَرُوا < مِنْ قَوْمِهِ > [٦] لِلَّذينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنهُمْ ﴾ [٧]، ونحوُ: ﴿ إِنْ هُوَ إلاَّ ذِكْرٌ للعالمينَ لِمَنْ شاءَ مِنْكُم أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ [٨]، فـــ ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ بدلٌ مِنَ ﴿ الَّذينَ اسْتُضْعِفُوا ﴾ [٩]، و ﴿ مَنْ شاءَ ﴾ بدلٌ مِنَ ﴿ العالمينَ ﴾ [١٠]، وقد أُعيدَ العاملُ الذي هو اللاَّمُ، ومنهُ آيةُ المائدة [١١].

---

(١) ينظر معاني القرآن للاخفش ٢/٢٦٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٦٢، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٢، والمساعد ٢/٤٣٢.

(٢) الاحزاب ٢١. والممتحنة ٦. وينظر الكشاف ٣/٢٥٦، ٤/٩١.

(٣) الاحزاب ٢١. وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٥٤-١٠٥٥.

(٤) لباب الاعراب ٣٩٥.

(٥) الزيادة من تمام الآية.

(٦) الزيادة من تمام الآية.

(٧) الاعراف ٧٥.

(٨) التكوير ٢٧-٢٨.

(٩) ينظـــر شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣١، والكشاف ٢/٩٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦٧.

(١٠) ينظـــر الكشاف ٤/٢٢٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٩٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٧٣.

(١١) يريد قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ المائدة ١١٤.

عطفُ النَّسق

[[والثَّاني]]: وهوَ تابعٌ مقصودٌ بالنسبةِ معَ متبوعِهِ السابقِ، هوَ (العطفُ بالحروفِ)، فقولُهُ: (تابعٌ)، جنسٌ يشملُ [1] جميعَ التَّوابعِ. و(مقصودٌ بالنسبةِ)، فصلٌ يُخرِجُ الصفةَ والتوكيدَ وعطفَ البيانِ [2]، إذ لاشيءَ منها مقصودٌ بالنسبةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ (زيد) (١٤٣/ ظ) في قولِكَ: جاءَ زيدٌ العاقلُ أبوعبدِ الله نفسُهُ، هوَ المقصودُ بالنسبةِ دونَ توابعِهِ المذكورةِ، و(العاقلُ) إنمّا جِيءَ بِهِ للتوضيحِ، وكذا (أبو عبدِ الله)، و(نفسُهُ) إنَّما جِيءَ بِهِ لتقريرِ أَمرِ النسبةِ. و(معَ متبوعِهِ) فصلٌ يُخرِجُ البدلَ، لأَنَّ متبوعَهُ غيرُ مقصودٍ معَهُ. واشتهرَ الاعتراضُ على هذا التعريفِ بأَنَّهُ غيرُ مطَّردٍ، لخروجِ نحوِ: جاءَ زيدٌ بلْ عمرٌو، وما جاءَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، وجاءَ زيدٌ لا عمرٌو. وأَجابَ عنهُ نجمُ الدين سعيد، بأنَّ التابعَ والمتبوعَ مقصودَانِ بالنسبةِ في جميعِ هذهِ الصُّوَرِ، وإنْ كانَ أَحدُهُما بالنَّفي والآخرُ بالإثباتِ، فإِنَّ النفيَ والإثباتَ خارجانِ عن نفسِ النسبةِ. وفيه نظرٌ.

[[وستَأتي]]، بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ، لإسنادِهِ إِلى ضميرِ الحروفِ، أَي: وستأتي الحروفُ الموضوعةُ للعطفِ في بحثِ الحروفِ في آخرِ [3] الكتابِ [4].

[[وسُـمِّيَ]] [5] العطفُ بالحروفِ [[عطفَ النَّسَقِ]] بفتحِ السِّينِ، أَي: العطفَ الواقـعَ في الكلامِ الواردِ على نظامٍ واحدٍ، وهوَ مِنْ قولِهِم: ثَغْرٌ نَسْقٌ، إذا كانتِ الأسنانُ مـستويةً [6]، ووجـْـهُ المناسبةِ أنَّ توسطَ الحرفِ العاطفِ بجعلِ التابعِ والمتبوعِ مستويينَ باعتـبارِ الإعرابِ وقصدِ النسبةِ، وأَمَّا النَّسْقُ بسكونِ السِّينِ، فهوَ مصدرُ نَسَّقْتُ الكلامَ نسقًا، إذا عطفتَ بعضَهُ على بعضٍ كذا في الصِّحاحِ [7].

[[ولايجوزُ العطفُ على الضميرِ المتَّصلِ المرفوعِ بلا تأكيدٍ]] [8]، بل لابُدَّ أنْ

---

(١) في الأصل: يشتمل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/١.

(٣) في ل: أواخر، وهو وجه.

(٤) بعدها في ل: ان شاء الله تعالى آمين.

(٥) قبلها في الأصل: العطف بالحروف.

(٦) الصحاح (نسق).

(٧) الصحاح (نسق).

(٨) جـوز ذلـك الكوفـيون في الاختيار، والبصريون في الضرورة. ينظر الكتاب ٣٧٧/٢-٣٧٩، والإنصاف مسألة (٦٦) ٤٧٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣-٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/١، والمساعد ٤٦٩/٢.

يُـؤكَّدَ أوّلاً بمضمرٍ منفصلٍ ثُمَّ يُعطَفُ عليه، نحوُ: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وآباؤُكُمْ ﴾ [١]، لأنَّ الضميرَ المتَّصلَ لَمَّا تأكَّدَ اتِّصالُهُ بالفعلِ لفظًا من حيثُ هوَ كجزئِه، بدليلِ ما مَرَّ في بابِ الفاعلِ [٢]، ومعنًى من حيثُ هوَ فاعلُهُ، كرهوا العطفَ عليهِ فأَتَوْا باسْمٍ مستقلٍّ موافقٍ [٣] لَــهُ في المعنَى كأنَّهُ معطوفٌ عليهِ في الصورةِ، وإنْ كانَ العطفُ في الحقيقةِ على المتَّصلِ، وقد مَرَّ فيهِ كلامٌ في بابِ الفاعلِ [٤].

واحتُرزَ بالضَّميرِ عن الظَّاهرِ، وبالمتَّصلِ عن المنفصلِ، وبالمرفوعِ عن المنصوبِ، فإنَّهــا يُعْطَــفُ عليها بدونِ هذا الشرطِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وما قامَ إلاَّ أنا وزيدٌ، وأكرمتُكَ وزيدًا[٥].

[[أَوْ]] بــلا [[فصلٍ]] [٦]، أي: فصلٍ كانَ، سواءٌ وقعَ بينَ التَّابعِ والمتبوعِ، نحوُ: ﴿ يَدْخُلُونَهَا ومَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ ﴾ [٧]، أوْ بينَ العاطفِ والمعطوفِ، نحوُ: ﴿ ما أَشْرَكْنا ولاَ آباؤُنا ﴾ [٨]. وقد اجتمعَ الفصلانِ في قولِهِ تعالى: ﴿ ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ولا آباؤُكُمْ ﴾ [٩]. وإنَّما لم يلتزمُوا التأكيدَ معَ وجودِ الفاصلِ (١٤٤ /و) للطولِ الذي يكسرُ من صورةِ [١٠] العطفِ على ما هوَ كالجزءِ [[ونحوُ]] قولِ الشاعرِ [١١]:

قلتُ [[إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ]] تَهادَى ... كنِعاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وَزُهْــرٌ، كَقُفْلٍ: اسمُ امرأةٍ. تَهادَى: تَتَمايَلُ [١٢]. والنِّعاجُ: هنا بقرُ الوحشِ [١٣].

---

(١) الأنبياء ٥٤. وينظر البحر المحيط ٦/٣٢٠.

(٢) ينظر ق ٤٧ ظ، و٤٨و.

(٣) في ك: موافقا، وهو خطأ.

(٤) ينظر ق ٤٩و.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٨٩، وما بعدها.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٩، والمساعد ٢/٤٦٩، والهمع ٥/٢٦٦، ٢٦٧.

(٧) الرعد ٢٣.

(٨) الأنعام ١٤٨. وينظر الكتاب ٢/٣٧٩، ومعاني القرآن واعرابه ٢/٣٠٢.

(٩) الأنعام ٩١.

(١٠) في ك، ل: سورة.

(١١) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٤٩٠. والشاهد في الكتاب ٢/٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠١، والخصائص ٢/٣٨٦، والإنصاف ٢/٤٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥.

(١٢) العين ٤/٧٨، واللسان (هدى).

(١٣) العين ١/٢٣٢، واللساه (نعج).

والمَلاَ: الصحراءُ (١). وتعسَّفْنَ: أَخَذْنَ على غيرِ الطريقِ (٢). [[مَعَ الضرورةِ]] الشعريَّةِ [[قبيحٌ]]، نصَّ على قبحِهِ الخليلُ وسيبويه (٣). وأمّا أَنَّهُ ضرورةٌ، فقد يُمنَعُ. والسَّنَدُ أَنَّهُ قد سُمِعَ من كلامِ العربِ: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ (٤)، أي: مستوٍ هوَ والعدمُ (٥). وأيضًا فرفْعُ الشاعرِ لَهُ في البيتِ مَعَ تمكُّنِه من استقامةِ المعنَى والوزنِ بالنَّصبِ يدلُّ على أنَّهُ مختارٌ لا مضطرٌّ (٦)، وكذا قولُ الآخَرِ (٧):

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... ما لَمْ يكُنْ وأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

[[ولا على مجرورِه]]، أَي: مجرورِ الضَّميرِ المتَّصلِ [[إلاَّ بإعادةِ الجارِّ]] (٨) حرفًا كانَ نحوُ: ﴿ فقالَ لَهَا ولِلأَرْضِ ﴾ (٩)، أوِ اسْمًا، نحوُ: ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَهَ آبائِكَ ﴾ (١٠). وإنَّما كانَ كذلكَ، لأنَّ اتِّصالَ الضميرِ المجرورِ بالجارِّ من حيثُ إِنَّهُ ليسَ معَهُ كلامٌ (١١)، ولاينفصلُ عنهُ بوجهٍ ما، أشدُّ من اتِّصالِ المضمرِ المرفوعِ بعاملِه، فَكُرِهَ أَنْ يُعْطَفَ عليهِ اسمٌ مستقلٌّ، وليسَ لنا [[ضميرٌ]] (١٢) مجرورٌ منفصلٌ لِيُؤَكَّدَ بِهِ، ثُمَّ يُعْطَفُ عليه، فأُعيدَ العاملُ الأَوَّلُ ليكونَ عطفُ المجموعِ على المجموعِ، فيكونُ المعطوفُ مستقلاً بنفسِه. [[خلافاً للكوفيَّةِ فيهما]]، أَي: في المسألتينِ، فإنَّهم جوَّزُوا العطفَ على المضمرِ المتَّصلِ المرفوعِ بدونِ تأكيدٍ ولا فاصلٍ في سَعَةِ الكلامِ (١٣)، وابنُ مالكٍ جوَّزَهُ

---

(١) اللسان: (ملا). (٢) اللسان (عسف).

(٣) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٤) هذا القول في الكتاب ٢/٣١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥، والهمع ٥/٢٦٨.

(٥) في الأصل: والغلام، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٩٢.

(٧) جرير، ديوانه ١/٥٧. والشاهد في الإنصاف ٢/٤٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣، ٢/٥٩٣ وفيه: نفسه كان: رأيه. وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/٣٩٠، والهمع ٥/٢٦٧.

(٨) تنظر المسألة في في الإنصاف مسألة (٦٥) ٢/٤٦٣، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢.

(٩) فصلت ١١. وينظر شواهد التوضيح ١٠٧.

(١٠) البقرة ١٣٣. وينظر البحر المحيط ١/٤٠٣.

(١١) في ل: كلاما، وهو خطأ. (١٢) الزيادة يقتضيها السياق.

(١٣) ينظر الإنصاف ٢/٤٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢-٢٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٢٠.

على ضعف [١]. وجوَّزَ الكوفيون أيضًا العطفَ على الضمير المجرور بدون إعادة الجار [٢]، وتَبِعَهُم ابنُ مالكٍ [٣]، ومن كلامِهِ على الألفيَّةِ [٤]:

وَعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ علَى ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قَدْ جُعِلاَ

وليسَ عِنْدي لازمًا، إذ قَدْ أَتَى في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحيحِ مُثْبَتَا

فقد حكَى قطربٌ [٥]: " ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ "[٦]، بالجرِّ. قيلَ: ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾ [٧]، إذ ليسَ العطفُ على السبيلِ ؛ لأَنَّهُ صلةُ المصدرِ، وقد عُطِفَ عليه ﴿ كفرٌ ﴾ ولايُعطَفُ على المصدرِ حتَّى تكملُ معمولاتُهُ [٨]. وقال الزمخشري ما حاصلُهُ: إنَّ الكفرَ باللهِ والصَّدَّ [٩] عن سبيلِهِ مُتَّحِدَانِ معنًى فكأَنَّهُ لا فصلَ بالأجنبيِّ بينَ [١٠] سبيلِ اللهِ وما عُطِفَ عليهِ، ولاعطفَ للكفرِ [١١] (١٤٤/ظ) على الصَّدِّ قبلَ تمامِهِ، بمنزلةِ أَنْ يُقالَ: وَصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحَرامِ [١٢]. والشواهدُ الشعريَّةُ كثيرةٌ، كقولِهِ [١٣]:

---

(١) التسهيل ١٧٧. وينظر المساعد ٢/٤٦٩.

(٢) الإنصاف مسألة (٦٥) ٢/٤٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦، والهمع ٥/٢٦٧.

(٣) التسهيل ١٧٧، وشواهد التوضيح ١٠٧، وينظر المساعد ٢/٤٧٠-٤٧١.

(٤) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٣٩.

(٥) هو ابو علي محمد بن المستنير النحوي المشهور بقطرب، أخذ عن عيسى بن عمر وسيبويه، له المثلث في اللغة، وكتاب الاضداد وغيرهما. وقد أَجمعت المصادر على سنة وفاته وهي سنة ٢٠٦هـ. وقد اثار الدكتور حاتم الضامن في تحقيقه لكتاب الأزمنة لقطرب ١١٠، أَن وفاته كانت بعد سنة ٢١٠هـ. اخبار النحويين ٢٨، وطبقات الزبيدي ٩٩، وانباه الرواة ٣/٢١٩.

(٦) ينظر القول في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢، والمساعد ٢/٤٧١.

(٧) البقرة ٢١٧. وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٤-١٧٥، والإنصاف٢/٤٦٣، وشواهد التوضيح ١٠٨.

(٨) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٩٢-٣٩٣.

(٩) في الأصل: وصد، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأصل: عن، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في الأصل: الكفر، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) الكشاف ١/٣٥٧، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٨-١٠٩.

(١٣) بلا عزو في الكتاب ٢/٣٨٣، والأصول ٢/١١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧، والإنصاف ٢/٤٦٤، وشرح الكافية للرضي ١/٣٢٠، والخزانة ٥/١٢٣.

فاليومَ قرَّبْتَ تهجُونَا وتَشتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

يقـــولُ: فاليومَ قرَّبتَ وأدنَيْتَ كلامَكَ القبيحَ، أو أَسرعْتَ في الذَّمِّ والإيذاءِ فاذهَبْ على طريقِكَ فإنَّها شيمةُ [1] الايام وأهلها. وكقوله [2]:

إذا أَوْقَدُوا في الحَرْبِ نارَ عدوِّهِمْ فَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وسعيرِهَا

وكقولِهِ [3]:

بِنَا أَبَدًا لا غيرِنَا تُدْرَكُ المُنَى وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوادِحِ

الغَمَّـــاءُ، بالفـــتحِ والمـــدِّ: الحالةُ التي تَغمُّ وتغيِّرُ [4]. والخطوبُ: الأمورُ الصعبةُ. والفوادحُ، بالفاءِ والحاءِ المهملةِ: المثقلاتُ [5]. وأَكثَرَ ابنُ مالك من إنشادِ الشَّواهدِ على ذلكَ [6]. وقالَ ولدُهُ في شرحِ الأَلفيَّةِ: " لايُبْعَدُ أَنْ يُقالَ في هذهِ المسأَلَةِ إنَّ العطفَ على الـــضميرِ المجـــرورِ بدونِ إعادةِ الجارِّ غيرُ جائزٍ في القياسِ، لوجهينِ، أحدُهُمَا: أَنَّ الضميرَ المجـــرورَ شـــبيهٌ بالتَّـــنوينِ لمعاقبَتِهِ لَهُ، وكونُهُ على حرف واحدٍ، ولايجوزُ العطفُ عليهِ كالتَّنوينِ. والثاني: أنَّ الضميرَ المتَّصلَ متَّصلٌ كَاسْمِهِ، والجارُّ والمجرورُ كشيءٍ واحدٍ، فإذا اجتمعَ على الضَّميرِ الاتِّصالانِ كانَ العطفُ عليهِ كالعطفِ على بعضِ الكلمةِ. فإنْ قِيلَ: لو كـــانَ مـــا ذُكِرَ مِنَ الشَّبَهِ مانعًا لمنعِ توكيدِ الضميرِ المجرورِ والإبدالِ منهُ، والَّلازِمُ منتفٍ بالإجمـــاعِ ؟ قلـــنا: لا نُـــسَلِّمُ صدقَ الملازمَةِ. والفرقُ بينَ التَّوكيدِ والعطفِ أنَّ التَّوكيدَ مقصودٌ بِهِ تكميلُ متبوعِهِ فينزلُ منزلةَ الجزءِ، وذلكَ يقتضي أمرينِ، الأَوَّلُ: أَنَّ شبَهَ الضميرِ المجرورِ بالتنوينِ حالَ التَّوكيدِ أقلُّ من شبَهِهِ بِهِ حالَ العطفِ، لطلبِهِ حالَ التَّوكيدِ مالايطلبُهُ التنوينُ، وهوَ التكميلُ بما بعدَهُ، فلا يلزَمُ أَنْ يؤثِّرَ شَبَهُ التَّنوينِ في التأكيدِ ما أَثَّرَهُ في العطفِ لاحـــتمالِ تـــرتُّبِ الحكمِ على أَقوى الشبهينِ. الثاني [7]: أَنَّ شبَهَ الضَّميرِ المجرورِ ببعضِ

---

(١) في الأصل: تشمة، وهو تحريف، وفي ك: شيمت، وهو خطأ في الرسم، وما اثبتناه من ي، ل.

(٢) بلا عزو في شواهد التوضيح ١١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٢، ويروى الصدر فيها: اذا اوقدوا نارا لحرب عدوهم.

(٣) بـــلا عزو في شواهد التوضيح والتصحيح ١١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٢.

(٤) اللسان (غم).

(٥) اللسان (فدح).

(٦) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٩-١١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣-١٢٥٣.

(٧) في شرح الألفية لابن الناظم ٢١٣: ترتيب.

الكلمَةِ وإنْ مُنِعَ مِنَ العطفِ، لا يُمْنَعُ من التوكيدِ، لأنَّ بعضَ الكلمةِ لايَمتنعُ [١] عليهِ تكميلُ بقيةِ أجزائِها [٢]، فكذا لايُمنَعُ [٣] ما أشبَهَ بعضَ الكلمةِ تكميلةُ بما بعدَهُ. وأمَّا البدَلُ، فالفرقُ بينَهُ وبينَ العطفِ أنَّ البدلَ في نيَّةِ تكريرِ العاملِ، فاتباعُهُ الضميرَ المجرورَ في الحقيقةِ اتباعٌ لَهُ، وللجارِّ جميعًا، لأنَّ البدلَ في قوَّةِ المصرَّحِ معَهُ بالعاملِ (١٤٥ /و) وليسَ كذلكَ المعطوفُ، فجازَ أنْ تقولَ: مررتُ بِهِ المسكينِ، جوازُ قولِكَ: مررتُ بِهِ وزَيد. وأمَّا ما وردَ مِنَ السَّماعِ فمحمولٌ على الشُّذوذِ وإضمارِ الجارِّ كما أُضمِرَ في مواضِعَ أُخَرَ، كقولِهم: ما كلُّ بيضاءَ شَحْمَةً، ولا سوداءَ تَمْرةً "[٤]. وقد اضطربَ كلامُ الزمخشري في الكشافِ في هذهِ المسألَةِ، فمرَّةً مَنَعَ، كما صرَّحَ بِهِ في تفسيرِ أوائِلِ سورةِ النِّساءِ [٥]، حيثُ قالَ: في عطفِ الأَرحامِ بالجرِّ في قراءَةِ حمزة [٦] على الضَّميرِ المخفوضِ بالباءِ في قولِهِ تعالى: ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذي تَساءَلونَ بِهِ والأَرحامِ ﴾ ليسَ بسديد، لأنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ متَّصلٌ كاسْمِهِ، والجارُّ والمجرورُ كشيءٍ واحد، فكانَا في قولِكَ: مررتُ بِهِ وزيد [٧] وهذا غلامُهُ وزيدٍ، شديدي الاتِّصالِ، فلمَّا اشتدَّ الاتِّصالُ لتكرُّرِهِ أشبَهَ العطفَ على بعضِ الكلمةِ، فلم يجُزْ، ووجَبَ تكريرُ العاملِ كقولِكَ: مررتُ بِهِ وبزيد، وهذا غلامُهُ وغلامُ زيد [٨]. ومرَّةً أجازَ فقالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ فاذكُرُوا اللهَ كَذكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشدَّ ذِكْرًا ﴾ [٩]: {﴿ أَشدَّ

---

(١) في الأصل، ك: لايمنع، وما اثبتناه من ي، ل.

(٢) في شرح الألفية لابن الناظم: لايمتنع عليه تكميله ببقية اجزائه.

(٣) في شرح الألفية لابن الناظم ٢١٣: لايمتنع على.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٢١٣، وهذا المثل في الكتاب ٦٥/١، والمستقصى ٣٢٨/٢، والإنصاف ٤٧٢/٢، وأوضح المسالك ٣٩٧/٣. ويروى: "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة".

(٥) يريد قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ . النساء ١.

(٦) قرأ حمزة بخفض الارحام، وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين. المحتسب ١٧٩/١، والتيسير ٩٣، والنشر ٢٤٧/٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/٢، ومعاني القرآن واعرابه ٦/٢-٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٩-١٢٥٠.

وحمزة هو ابو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي التيمي، مولاهم، أحد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٦هـ. طبقات ابن سعد ٣٨٥/٦، ومعرفة القراء الكبار ٩٣/١، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(٧) في الأصل: بزيد، بزيادة الباء، وما اثبتناه من سائر النسخ يقتضيه السياق.

(٨) الكشاف ٤٩٣/١. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣، ٧٨.

(٩) البقرة ٢٠٠.

ذكْــرًا ﴾ } [١] في موضعِ جرٍّ، عُطِفَ على أُضيفَ إليهِ (الذِّكْرُ) في قولِه: ﴿ كذِكْرِكُمْ ﴾ [٢].
وجوابُ بعضِهِم بأَنَّ المنعَ في ما إذا كانَ الجارُّ حرفًا، لأنَّ اتِّصالَهُ أَشدُّ، ولهذا جازَ الفصلُ بــينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في الجملةِ، ولم يجُزْ بينَ الحرفِ ومجرورِهِ، ليس بشيءٍ، لأنَّ الزمخــشري قد صرَّحَ بالمنعِ في النَّوعينِ جميعًا كما رأيتَ، وجوابُ آخرينَ بأنَّ المجرورَ هنا في حكــمِ المنفصلِ [٣] المرفوعِ لكونهِ فاعلاً لمصدرٍ، ضعيفٌ. وكذا جوابُ آخرينَ بأنَّ المــرادَ العطفُ من حيثُ المعنَى، وأَمَّا بحسبِ اللَّفظِ فهوَ على حذفِ مضافٍ معطوفٍ على الذِّكْرِ، أَي: أَوْ ذِكْرِ [٤] قومٍ أَشدَّ ذِكْرًا.

[[وإنْ أُكِّدَ المجرورُ بالظاهِرِ]]، يعني: لايجوزُ العطفُ على الضميرِ المجرورِ إلاَّ بإعادةِ الجــارِّ ولــو أُكِّــدَ المجــرورُ باسمٍ ظاهرٍ، فلايجوزُ في: مررتُ بِكَ نفسِكَ وزيدٍ، **[[خلافًا للجرمي]]**، فإنَّهُ جعلَهُ كالعطفِ على الضميرِ المتَّصلِ المرفوعِ، حيثُ يؤكَّدُ [٥]، وقد عرفتَ وجْهَ الفرقِ. **[[وقراءَةُ حمزةَ]]**: ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذي تَساءَلُونَ بِهِ **[[والأَرحامِ]]** ﴾ [٦]]] بالجرِّ **[[لَيْــسَتْ بتلكَ القويَّةِ]]** [٧] في احتجاجِ الكوفيينَ [٨] ومَنْ وافقَهُم [٩] على صحَّةِ العطفِ بدونِ إعادةِ الخافضِ، لاحتمالِ أَنْ يكونَ الواوُ للقسمِ لا للعطفِ [١٠]. واعتُرِضَ بأَنَّهُ يكونُ إذن مــن القسمِ الاستعطافي، لأَنَّ ما قبلَهُ ﴿ واتَّقُوا اللهَ (١٤٥/ظ) الذي تَساءَلُونَ بِهِ ﴾، وهــوَ إنَّما مَعَ الباءِ، نحو: باللهِ قُمْ. وأُجيبَ بأَنَّهُ ليسَ بقسمِ سؤالٍ واستعطافٍ، بل قسمُ إخــبارٍ واســتئنافٍ، كأَنَّهُ قيلَ: والأَرحامِ إِنَّهُ مُطَّلِعٌ على ما تفعلونَ. وأَمَّا قولُ صاحبِ

---

(١) قبلها في ل: قوله .

(٢) الكشاف ٣٥٠/١. وينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١١٠-١١١.

(٣) في الأصل: المتصل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك: واذكر، مكان: او ذكر، وهو تحريف.

(٥) ينظر رأي الجرمي في شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١، والارتشاف ٦٥٨/٢، والهمع ٢٦٩/١.

(٦) النساء ١. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "والارحامَ". بنصب الارحام على العطف.

(٧) هــذا قــول الزمخشري في المفصل ١٧/٢، وينظر شرحه لابن يعيش ٧٤/٣ ٧٨ ولباب الاعراب ٤٠٨.

(٨) الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٢٠/١، والهمع ٢٦٨/٥، ٢٦٩.

(٩) وافــق ابــن مالك الكوفيين على صحة العطف على ضمير الجر دون اعادة الخافض.ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣.

(١٠) ينظر البيان في إعراب القرآن ٣٢٦/١-٣٢٧.

العـــبابِ: والظَّاهِـــرُ أَنَّهُ إِنَّما جوَّزَ ذلكَ بناءً على مذهبِ الكوفيينَ، لأَنَّهُ كوفيٌّ [١]، وهُمْ يجـــوِّزونَ العطـــفَ عليهِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ في حالِ السَّعَةِ، فليسَ بشيءٍ، لأَنَّ القراءةَ بالرِّوايةِ لا بالرَّأيِ، وإلاَّ فما بالُ [٢] الكسائي وهو إمامُ الكوفةِ لم يقرَأْ بذلكَ، فهوَ [٣] بناءٌ ﴿ على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [٤]. قلتُ: ولنا ما يمكنُ أَنْ يجعلَ لغزًا فيقالُ: أَيُّ صورةٍ يجوزُ العطـــفُ فـــيها على الضميرِ المخفوضِ بدون إعادةِ الخافضِ لفظًا حالَ السَّعَةِ بإجماعٍ ؟ ومـــثالُهَا قـــولُكَ: شجاعَةُ [٥] زيدٍ عجبتُ منْها وأَنَّهُ يبخلُ، إذ [٦] حَذْفُ الجارِّ من (أَنَّ) و(أَنْ)، مطَّردٌ بلا خلاف [٧].

[[ولا]] يجـــوزُ العطـــفُ [[علـــى]] معمـــولي [[العاملينِ عندَ سيبويه]] [٨] والمبردِ [٩] وابنِ السَّرَّاجِ [١٠] وهشامٍ وجماعةٍ من متقدِّمي البصريينَ [١١]، ولابُدَّ أنْ يكونَ أَحدُ المعمولينِ مجرورًا، وإلاَّ كانَ المعمولانِ جميعًا لعاملٍ واحدٍ، كذا قيلَ. وفيهِ نظرٌ، ولا فرقَ عندَ هؤلاءِ المانعينَ بينَ أَنْ يكونَ المجرورُ مقدَّمًا، نحوُ: في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وأنْ يكونَ مؤخَّرًا، نحوُ: إنَّ زيداً في الدَّارِ وعمرًا الحجرَةِ. ووجهُ المنعِ أَنَّ حرفَ العطفِ نائبٌ عن العاملِ في نحوِ قولِكَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، ولكنَّهُ ضعيفٌ من جهةِ حرفيَّتِهِ ونيابتِهِ، فـــلا يقـــوَى أَنْ يقـــومَ مقـــامَ عـــاملينِ. **[[خلافًـــا للفرَّاءِ]]**، فإِنَّهُ جوَّزَ هذا العطفَ

---

(١) أي حمزة.

(٢) (بال) ساقطة في ي.

(٣) في ك، ي، ل: فهذا، وهو وجه.

(٤) الـــتوبة ١٠٩. وينظر الكشاف ٢/١٠٩. وهار الجرف يهور اذا انصدع من خلفه وهو ثابت بعد مكانه. ينظر العين ٤/٨٢.

(٥) في ك: شجاة، وهو تحريف.

(٦) في ي: إذا، وهو تحريف.

(٧) بعدها في ك، ي، ل: كما مر. وينظر في مسألة حذف الجار: البحر المحيط ٥/١٩٥-١٩٦، ومغني اللبيب ٨٣٨.

(٨) الكتاب ١/٦٥-٦٦.

(٩) المقتضب ٤/١٩٥-١٩٦.

(١٠) الأصول ٢/٦٩.

(١١) ينظر في المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧ والتسهيل ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٣-٣٢٥، والارتشاف ٢/٦٥٩، ومغني اللبيب ٦٣٣.

[[مطلقًــا]] [1]، ســواءٌ تقدَّمَ المجرورُ أَو تأخَّرَ، تَمَسُّكًا بقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ في السَّمواتِ والأَرضِ لآيــاتٍ لِلْمُؤْمنينَ، وَفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقِنُونَ، واخْتِلافُ اللَّــيلِ والــنَّهارِ وما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيَا بِهِ الأَرضَ بَعْدَ موتِهَا وتَصريفِ الــرِّياحِ آياتٌ لِقَومٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [2]، آياتٌ الأُولَى منصوبةٌ إجماعًا، لأَنَّها اسمُ إنَّ، والثانيةُ والثالثةُ قَرَأَهُمَا حمزةُ والكسائي بالنَّصبِ [3]، والباقون بالرَّفعِ. والتمسُّكُ بالقراءتينِ [4] في ﴿ آيــات ﴾ الثالــثة، إمَّا الرَّفعُ فعلى نيابةِ الواوِ منابَ الابتداءِ و(في)، وأمَّا النَّصبُ فعلَى نيابَتِهَا منابَ إنَّ و(في) [5].

< و> [6] هــذا كمــا تراهُ لايدلُّ على المطلوبِ بتمامِهِ، فإنَّهُ لم يفرِّقْ بينَ تقدُّمِ المجــرورِ وتأخُّــرِه، والآيــةُ [7] المجرورُ فيها متقدِّمٌ. (١٤٦ /و) على أَنَّهُ قد أُجيبَ عن التَّمــسُّكِ بها: بأَنَّ (في) مقدَّرَةٌ، فالعملُ لها، وعليهِ فالواوُ إنَّما نابتْ منابَ عاملٍ واحدٍ، وهوَ الابتداءُ أو [8] إنَّ. وبأَنَّ انتصابَ ﴿ آياتٍ ﴾ على التوكيدِ للأُولى، وَرَفْعَهَا على تقديرِ مبتدإٍ، أَي: هي آياتٌ، وعليهما فليست (في) مقدَّرةً [9].

[[و]] خلافًــا [[للأكثــرينَ]]، فــإِنَّهم جوَّزُوا العطفَ المذكورَ [[إذا تقدَّمَ المجــرورُ]]، لأنَّ الــسماعَ بذلكَ واردٌ، ولأنَّ فيهِ تعادلَ المتعاطفاتِ [10]. وأمَّا إذا تأخَّرَ فتمتــنعُ المسألةُ، نحوُ: زيدٌ في الدَّارِ وعمرٌو الحجرةِ [11]. والتعليلُ بتعادلِ المتعاطفاتِ في نحــوِ: في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، لايقتضي امتناعَ نحوِ: زيدٌ في الدَّارِ وعمرٌو الحجرةِ،

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣٢٥، ومغني اللبيب ٦٣٣.
(٢) الجاثية ٣-٥. وينظر معاني القرآن واعرابه ٤/٤٣١-٤٣٢.
(٣) الكشف ٢/١٦٧، والتيسير ١٩٨، والبحر المحيط ٨/٤٣، وتقريب النشر ٧٧٣. وينظر الأصول ٢/٧٣، ٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١٢٤٢-١٢٤٣- ومغني اللبيب ٦٣٣.
(٤) أي قراءة الرفع وقراءة النصب.
(٥) ينظر الكشاف ١/٥٠٨-٥٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٥٠، ومغني اللبيب ٦٣٣.
(٦) الزيادة من ي، ل.
(٧) في الأصل: والآيات، وما اثبتناه من سائر النسخ.
(٨) في الأصل: و، وما اثبتناه من سائر النسخ.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٦٣٣.
(١٠) المصدر السابق ٦٣٣.
(١١) ينظر الارتشاف ٢/٦٥٩.

لوجــودِ الــتَّعادلِ فيهما كذلكَ. [[ولا]] يجوزُ [[الفصلُ بينَ المجرورِ وعطفِهِ]]، أَي: والمعطوفِ عليهِ، [[ولَمْ يُعْتَدَّ بقراءةِ]] مَنْ قرأَ في الشَّواذِ (١): ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بإبراهِيمَ لَلَّذينَ اتَّبَعُوهُ [[وهَذَا النَّبيِّ ﴾ (٢) بالجرِّ (٣)]] عطفاً (٤) على (إبراهيمَ)، لوجودِ الفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالأَجنبيِّ.

[[والعطــفُ]]، أَي: والمعطوفُ [[كالمعطوفِ عليهِ في مالِهِ باعتبارِ ما قبلَهُ]]، أَي: ما قبلَ المعطوفِ عليهِ، كما إذا وجَبَ الضميرُ في المعطوفِ عليهِ بالنَّظرِ إلى ما قبلَهُ، لكونِهِ جملةً وقعتْ حالاً أو خبرًا أو صلةً، فيجبُ مثلُهُ في المعطوفِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ يمشي ويضحَكُ، وزيدٌ يقرأُ ويكتبُ، وزيدٌ الذي يأكلُ ويشربُ. [[فلم يَجُزْ في: ما زيدٌ بقائمٍ، أو]] مــا زيــدٌ [[قائمًــا، ولا ذاهبٌ عمرٌو، إلاَّ الرَّفعُ]] في (ذاهب)، على أَنَّهُ خبرُ (عمــرو)، ويكونُ حينئذٍ من عطفِ الجملِ (٥)، ولايجوزُ جرُّ (ذاهب) عطفًا على (قائمٍ) المجــرورِ بالــباءِ المخبرِ بهِ عن (زيدٍ)، لأَنَّهُ يلزمُ حينئذٍ تخلُّفُ حكمِ المعطوفِ عن حكمِ المعطــوفِ علــيهِ، إذ الأَوَّلُ قد اشتملَ وجوبًا على ضميرٍ عائدٍ على (زيدٍ) المخبَرِ عنهُ، والــثَّاني لا ضــميرَ فــيهِ ضرورةَ رفعِهِ للظَّاهرِ الذي هوَ (عمرٌو). ولايجوزُ أيضًا نصبُ (ذاهب) بالعطفِ على خبرِ (ما) المنصوبِ لعينِ العلَّةِ المتقدِّمةِ.

ثُــمَّ أَشارَ إلى جوابِ سؤالٍ بقولِهِ: [[والذي يطيرُ، فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ]] (٦)، وإنْ جازَ معَ أَنَّ المعطوفَ على الصِّلةِ قد تخلَّفَ عنها حكمُ الصلةِ باعتبارِ عدمِ اشتمالِهَا على العائدِ على (الذي)، محمولٌ [[على أَنَّ الفاءَ للسببيَّةِ]] لا للعطفِ (٧)، فلا يردُ، لأَنَّ الكــلامَ في العطــفِ. [[أو حَــذْفِ العائدِ]]، إنْ جعلناهَا معَ السببيَّةِ للعطفِ، فيكونُ

---

(١) ذكر ابن خالويه هذه القراءة في المختصر ٢١ ولم ينسبها الى شخص معين، وانما قال: "وبعضهم: هــذا النبيِّ بالجرِّ... كان تأويله: ان اولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي للذين اتبعوه" وينظر الكشاف ١/٤٣٦.

(٢) آل عمران ٦٨. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "وهذا النبيُّ" بالرفع.

(٣) ينظر لباب الاعراب ٤٠٩، والبحر المحيط ٢/٤٨٧، ٤٨٨.

(٤) في الأصل: عطف، وما اثبتناه في سائر النسخ.

(٥) في الأصل: الجملة، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٢٢-٣٢٣، والهمع ٥/٢٣٣.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٢٣.

التَّقديـــرُ: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ (١٤٦/ظ) بسبَبِهِ، أو لطيرانهِ [١] الذُّبابُ، وهذا الثاني ضـــعيفٌ، لِمَا أَنَّ حَذْفَ العائدِ المجرورِ إِنَّما يجوزُ بشرطٍ هوَ مفقودٌ هنا، وسَنُنَبِّهُ عليهِ في بابِ الموصولِ.

[[وقد يُنَزَّلُ عُرْضَةَ الشيءِ]]، أَي: ما يعرضُ الشيء [٢] في الجملةِ، وإنْ لَمْ يكُنْ ملتبسًا بِهِ [[منزلةَ]] الشَّيءِ [[المُلتَبَسِ بِهِ]] ببناءِ المُلْتَبَسِ للمجهولِ و(بِهِ) [٣] نائبٌ عن الفاعلِ. ولو كانَ مبنيًّا للمعلومِ لوجبَ إبرازُ الضميرِ، لجريانِ الصفةِ على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ. [[ليظهـــرَ أثـــرُهُ في العطفِ وغيرِهِ]]. وبعضُهُم يُسَمِّي العطفَ الواقعَ على هذا الوجْهِ العطـــفَ على التَّوهُّمِ [٤]، وبعضُهُم يُسَمِّيهِ العطفَ على المعنَى تأدُّبًا، لوقوعِهِ في الكتابِ العزيـــزِ، [[وعلـــيهِ الجزمُ في: ﴿ وأَكُنْ ﴾]] من قولِهِ تعالى في قراءةِ غيرِ أبي عمرٍو [٥] ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قريب فَأَصَّدَّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالحِينَ ﴾ [٦]، فإنَّ معنَى "لَوْلاَ أَخرتني فأَصَّدَقَ"، ومعنى < إنْ > [٧] أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقْ " واحدٌ. وقالَ السيرافي والفارسي [٨]: هوَ عطـــفٌ على محلِّ فأَصَّدَّقْ، كقولِ الجميعِ في قراءةِ حمزة والكسائي: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هـــادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ [٩] بالجزمِ [١٠]. وردَّهُ ابنُ هشام بأَنَّهما يُسلِّمانَ أنَّ الجزمَ في نحوِ: أَئْـــتِني أُكرِمْكَ، بإضمارِ الشَّرطِ، فليستِ الفاءُ هنا وما بعدَها في موضعِ جزمٍ، لأَنَّ ما بعدَ الفـــاءِ منصوبٌ بـــ (أَنْ) مضمرةً، و(أَنْ) والفعلَ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ

---

(١) في ك: الطيرانه، وهو تحريف.

(٢) في ك، ي: للشيء.

(٣) يعني به نائب فاعل لاسم المفعول الملتبس. (٤) ينظر مغني اللبيب ٦١٩.

(٥) قـــرأَ أبو عمرو "وأَكونَ" وحدَهُ، وباقي السبعة "وأكُنْ" بالجزم. السبعة ٦٣٧، والحجة لابن خالويه ٣١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٣، ٤٣٩، وينظر الكتاب ١٠٠/٣، ومغني اللبيب ٦٢٠، وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو ٥٦، ١٦٧، ١٨٠.

(٦) المنافقون ١٠. وينظر معاني القرآن واعرابه ١٧٧/٥-١٧٨، والارتشاف ٢٣/٢.

(٧) الزيادة من مغني اللبيب يقتضيها السياق.

(٨) ينظر قول السيرافي والفارسي في مغني اللبيب ٦٢٠.

(٩) الاعراف ١٨٦، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص"... ويذرُهُم" بالرفع.

(١٠) التيـــسير ١١٥، والنـــشر ٢٧٣/٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٣٣. ثم ينظر الكتاب ٩٠/٣، ومعاني القـــرآن واعرابه: ٣٥٦/١، ٣٩٣/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٠/١، والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣.

متوَهَّمٍ مِمَّا تقدَّمَ. فكيفَ تكونُ الفاءُ معَ ذلكَ في موضعِ الجزمِ ؟ وليسَ[١] بينَ المفردينِ المتعاطفينِ شرطٌ[٢] مقدَّرٌ[٣]. قلتُ: إنْ صرَّحَا بأنَّ المصدرَ المؤوَّلَ من (أَنْ) والفعلِ معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّمٍ من الفعلِ السَّابقِ ثُمَّ رَدَّهُ، وإلاَّ فَمِنَ المُمْكِنِ أَنْ يقولاَ بأَنَّ أَنْ وصلتَهَا في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ، والخبرَ محذوفٌ، والاسميَّةَ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ، أَي: إِنْ أَخَّرْتَنِي فتصدُّقي ثابتٌ وأكنْ، فالفاءُ حينئذٍ رابطةُ الجوابِ، و" أَكُنْ " معطوفٌ على محلِّ الفاءِ، وما بعدَها على حدِّ: ﴿ فَلاَ هاديَ لَهُ ويَذَرْهُمْ ﴾[٤] بالجزمِ، " حذوُ القَذَّةِ بالقُذَّةِ "[٥].

[[والجرُّ في: ولا سابقٍ]] من قولِ زهيرٍ[٦]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سَابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيَا

فــإنَّ خــبرَ ليسَ كثيرًا ما يعرضُ لَهُ تلبسُهُ بالباءِ الزائدةِ، فَجُعِلَ هنا كالمتلبِّسِ بها، وعُطِفَ عليهِ بالجرِّ حتَّى كأَنَّهُ قالَ: لَسْتُ بمدركٍ ما مضَى ولا سابقٍ "[٧]. وهذانِ مثالانِ لاعتبارِ العرضيةِ في العطفِ. **[[و]]** عليهِ **[[اللاَّمُ في]]** قولِ الشَّاعرِ[٨]:

(٤٧ /و) **[[أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ]]** شَهْرَبَهْ ... تَرضَى مِنَ اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

والــشهربةُ: الكبيرةُ، والشيخُ: شهرَبٌ[٩]. فإنَّ المبتدأَ كثيرًا ما يعرضُ لَهُ دخولُ (إنَّ) المكسورةِ، فَجُعِلَ هنا بمنزلَةِ ما دخلَتْ عليهِ، كأَنَّهُ قيلَ: إنَّ أُمَّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ.

---

(١) في الأصل: لأن ما بعد الفاء ليس، مكان: وليس، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في الأصل: بشرط، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٠.

(٤) الاعراف ١٨٦.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي شريف تقدم تخريجه في ق ٣٥ظ.

(٦) شعره ١٦٩ وفيه: سابقًا، مكان سابق، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه حينئذ، والشاهد بجر سابق في الكتاب ٣٠٦/١، ١٥٥/٢، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، والأصول ٢٥٢/١، والارتشاف ٤٧٠/٢، ومغني اللبيب ٣٨٠، ٦٠٠، ٦١٩، ٧١٥، ٨٨٩.

(٧) استبعد سيبويه ٥١/٣ خفض (سابق) على التوهم.

(٨) ينسب الرجز الى رؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٠. وقال العيني في شرح الشواهد ٥٣٥/١ (بهامش الخزانة): "وقائله رؤبة. ونسبه الصاغاني في العباب الى عنترة بن عروس، وهو الصحيح". والرجز بلا عزو في الأصول ٢٧٤/١، وسر الصناعة ٣٧٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٣، ٧/ ٥٧، وشــرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، ٤٤٥، ومغني اللبيب ٣٠٤، ٣٠٧، والخزانة ١٠/ ٣٢٣.

(٩) اللسان (شهرب).

[[ويُعْطَفُ الفعلُ على الاسمِ ويُعْكَسُ]] [(١)]، أَي: ويُعطَفُ الاسمُ على الفعلِ، [[إذا كانَ في الاسمِ معنَى الفعلِ، نحوُ: ﴿ فالِقُ الإِصباحِ وجَعَلَ]] اللَّيلَ سَكَنًا ﴾ [(٢)] [[في حرفِ عاصمٍ]] [(٣)]، بل في حرفِ الكوفيينَ الثلاثةِ: عاصم بن أَبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي، فقد قرأَ هؤلاءِ الثَّلاثةُ من القرَّاءِ السَّبعةِ ﴿ وجَعَلَ ﴾ [(٤)] بصيغةِ الفعلِ عطفًا على ﴿ فالِقِ الإِصباحِ ﴾ لَمَّا كانَ بمعنَى فَلَقَ الإِصباحَ، وهذا مثالُ عطفِ الفعلِ على الاسمِ الذي فيهِ معناهُ [(٥)]، ومثالُ العكسِ قولُهُ [(٦)]:

بَاتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرٍ ... يقصدُ في أَسوُقِهَا وجائِرِ

فجائرٌ، معطوفٌ على يقصدُ، لَمَّا كانَ بمعنى يجورُ. ويُعَشِّيها بالعينِ المهملةِ: من العشاءِ. يقولُ: باتَ يجعلُ ضربَها بالسَّيفِ مكانَ عشائِهَا، فهوَ من الاستعارةِ التهكميَّةِ.

[[دون: مررتُ برجلٍ طويلٍ ويضربُ، فإِنَّهُ لم يَجُزْ]]، لأنَّ طويلاً ليسَ في معنَى الفعلِ، ضرورةَ أَنَّهُ صفةٌ مشبَّهَةٌ، فهيَ للثبوتِ، وليستْ بمعنَى الحدوثِ، حتَّى يكونَ طويلٌ بمعنَى يطولُ.

[[وقد يُحْذَفُ المعطوفُ عليهِ، أو المعطوفُ وحدَهُ، أو معَ العاطفِ]] [(٧)] فهذهِ أربعُ صورٍ، حذفُ المعطوفِ عليهِ وحدَهُ، نحوُ: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [(٨)] أَي:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٨/١، والارتشاف ٦٦٤/٢، ٦٦٥، والمساعد ٤٧٧/٢.

(٢) الأنعام ٩٦.

(٣) هو أبو بكر، عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي، أحد القراء السبعة شيخ الإقراء بالكوفة. توفي سنة ١٢٧ أو ١٢٨هـ. طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦، وطبقات ابن الجزري ٣٤٩/١.

(٤) قرأ جمهور السبعة "جاعِلاً " وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي "وجَعَلَ" ينظر التيسير ١٠٥، والبحر المحيط ١٨٦/٤، وتفسير القرطبي ٤٤/٧.

(٥) ينظر الكتاب ١٧٤/١، ٣٥٦، والمقتضب ١٥٤/٤، والأصول ١٢٨/١، ١٣/٢.

(٦) بلا عزو في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، ١٩٨/٢، وفيه: بت اعشيها والشاهد في المحكم (عشى) ٢٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور وفيه: يغشيها، وشرح الكافية للرضي ٣٢٨/١، والمساعد ٤٧٧/٢، والخزانة ١٤٠/٥، ١٤٢. الاسوق: جمع ساق. والعضب: السيف القاطع. اللسان (سوق) و(عضب). يريد ان سيفه يخطئ ما لا يستحق النحر كالحوامل وذات الفصال.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١-٢٥١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٥/١-٣٢٦، والمساعد ٤٧٢/٢.

(٨) الزخرف ٥.

أَنُهْمِلُكُم فنضربُ عنكُمْ[١]، ونحوُ: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٢]، أَي: أَعَموا فلم يَرَوْا[٣]، ونحوُ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾[٤] إذا جُعِلَتْ (أَمْ) مُتَّصلةً، التقديرُ: أَعلمتُم أَنَّ الجَنَّةَ حُفَّتْ بالمكارِهِ[٥]، وكذا ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهداءَ إِذ حَضَرَ يعقوبَ المَوتُ ﴾[٦] أَجازَ فيه الزَّمخشري أَنْ تكونَ أَمْ متَّصلةً، والتَّقديرُ: أَتدَّعُونَ على الأَنبياءِ اليهوديةَ أَمْ كُنتُم شهداءَ[٧]. وجوَّزَ ذلكَ الواحدي[٨] أَيضًا، وقدَّرَ: أَبَلَغَكُم ما تنسبونَ إِلى يعقوبَ من إِيصائه بنيه باليهوديَّةِ أَمْ كُنتُم شهداءَ[٩]. وحذفُهُ معَ العاطفِ، نحوُ: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[١٠]، أَي: فَضَرَبَ فانْفَجَرَتْ[١١]. وجوَّزَ الزَّمخشري[١٢] وجماعةٌ أَنْ تكونَ هذهِ الفاءُ فاءَ الجوابِ، أَي: فإِنْ ضَرَبْتَ فَقَد انْفَجَرَتْ[١٣]. وَرَدَّهُ ابنُ هشام بأَنَّ ذلكَ يقتضي تقدُّمَ الانفجارِ على الضَّربِ، نحوُ: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾[١٤]، إِلاَّ أَنْ يُقالَ: المرادُ: فقد حَكَمْنَا بترتُّبِ ثبوتِ[١٥] الانفجارِ على ضربِكَ[١٦]. وحذفُ المعطوفِ وحدَهُ، (**١٤٧/ظ**) أَي: بدونِ عاطفٍ، كقولِهِ[١٧]:

إِذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٠٦، والكشاف ٣/٤٧٨.

(٢) سبأ ٩.

(٣) الكشاف ٣/٢٨١.

(٤) آل عمران ١٤٢.

(٥) مغني اللبيب ٨٢١.

(٦) البقرة ١٣٣.

(٧) الكشاف ١/٣١٤.

(٨) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، عالم مفسر له كتب في التفسير وأسباب النزول وشرح ديوان المتنبي، توفي سنة ٤٦٨هـ بغية الوعاة ٢/١٤٥، والأعلام ٥/٥٩-٦٠.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٦٥.

(١٠) البقرة ٦٠.

(١١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٨٥، والارتشاف ٢/٦٦١.

(١٢) الكشاف ١/٢٨٤.

(١٣) تنظر هذه المسألة في مغني اللبيب ٨٢٠-٨٢١.

(١٤) يوسف ٧٧.

(١٥) (ثبوت) ساقطة من ك، ي، ل، وهي غير واردة في مغني اللبيب ٨٢١ أيضا.

(١٦) مغني اللبيب ٨٢١.

(١٧) الراعي النميري، شعره ١٥٦.

التقديـــرُ: وكحَّلْنَ العيونَ. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ والَّذينَ تَبوَّأُوا الدَّارَ والإِيمانَ ﴾ [١]، أَي: وأَلِفُــوا الإِيمــانَ [٢]. وحذفُهُ مَعَ العاطفِ، نحوُ: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾ [٣]، أَي: والبردَ [٤]، ونحو: ﴿لايَسْتَوِي منكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وقاتَلَ ﴾ [٥]، أَي: ومَنْ أنفقَ بَعدَهُ [٦] وقاتَلَ، دليلُ التَّقديرِ أَنَّ الاستواءَ إِنَّما يكونُ بينَ الشَّيئينِ، ودليلُ المقدَّرِ: ﴿ أُولَئِكَ أَعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذينَ أنفقُوا مِنْ بَعْدُ وقاتَلُوا ﴾ [٧]، ومنهُ الحديثُ: " إِنَّ أَعظَمَ الجزاءِ مَعَ عظَــمِ البلاءِ، وإِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ إِذا أَحبَّ قومًا ابتلاهُمْ [٨]، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، ومَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ "[٩]. أَي: إِذا أَحبَّ قومًا وأَبغضَ قومًا ابتلاهم جميعًا، فَمَنْ رَضِيَ وهُم الــذينَ أَحبَّهُم اللهُ فَلَهُ الرِّضَا، ومَنْ سَخِطَ وهُم الذينَ أَبغضَهُم اللهُ فَلَهُ السَّخَطُ، فَحُذِفَ المعطوفُ لدلالةِ التَّفصيلِ عليهِ.

[[أو العاطــفُ]]، أَي: وقد يُحْذَفُ العاطفُ. قالَ ابنُ هشام [١٠] -رحمه الله -: وبابُهُ الشِّعْرُ، كقولِ الحطيئةِ [١١]:

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بالشَّامِ، مَنْزِلُهُ ... بِرَمْلِ يبرينَ [١٢] جارًا شَدَّ ما اغْتَرَبَا

أَي: ومنزلُــهُ بــرملِ يــبرينَ، كذا قالُوا، ولَكَ أَنْ تقولَ: الجملةُ الثانيةُ صفةٌ ثانيةٌ لامعطــوفةٌ. وحَكَى أَبو زيدٍ: أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا [١٣]. فقيلَ: على حذفِ الواوِ، وقيلَ:

---

(١) الحشر ٩. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٨.

(٢) ينظر الكشاف ٤/٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٤، ومغني اللبيب ٨٢٨.

(٣) النحل ٨١.

(٤) الكشاف ٢/٤٢٣، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٠، ومغني اللبيب ٨٢٠، والمساعد ٢/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٥) الحديد ١٠.

(٦) الكشاف ٤/٦٢، وقد قدره العكبري في التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٠٧ ومن لم ينفق.

(٧) الحديد ١٠. وينظر مغني اللبيب ٨١٩.

(٨) بعدها في ك: ببلاء.

(٩) سنن ابن ماجة ٢/١٣٣٨، وفيه: عظم الجزاء مع عظم البلاء.

(١٠) مغني اللبيب ٨٣١-٨٣٢.

(١١) ديوانه ١٢٨، والبيت في مغني اللبيب ٨٣١.

(١٢) رمــل يــبرين: هو رمل لاتدرك اطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة، وقيل: يبرين باعلى بلاد بني سعد، معجم البلدان ١/٧١-٧٢، ٥/٤٢٧.

(١٣) ينظر هذا القول في الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، وسر الصناعة ٢/٦٣٥.

علـــى بـــدلِ الإضراب. وحَكَى أبو الحسن [1]: أعْطِه دِرْهَمًا درهمينِ ثلاثةً. وخرجَ على إضـمارِ أَوْ، ويحتملُ البدلُ المذكورُ، وقد خرجَ على ذلك آيات: إحداها: ﴿ وجُوهٌ يومئذ ناعِمَةٌ ﴾ [2] أي: ووجوهٌ عطفًا على ﴿ وُجُوهٌ يومئذ خاشعَةٌ ﴾ [3]. والثانية: ﴿ إنَّ الدِّينَ عندَ اللهِ الإسلامُ ﴾ [4] فيمَنْ فَتَحَ الهمزةَ [5]، أي: وإنَّ الدِّينَ، عطفًا على ﴿ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [6] ويُـبْعِدُهُ أَنَّ فيه فصلاً بينَ المتعاطفينِ المرفوعينِ بالمنصوبِ، وبينَ المنصوبينِ بالمرفوعِ، وقيلَ: بدلٌ من أَنَّ الأُولى وصلتِها، أو من " القسْطِ "[7]، أو معمولٌ لـ "الحَكيمُ "[8] على أنَّ أَصلَهُ الحاكمُ، ثُمَّ حُوِّلَ للمبالغة. والثالثة: ﴿ ولاَ عَلَى الَّذينَ إذا ما أَتوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أَجِدُ ﴾ [9] أي: وقلتُ. وقيلَ: بل هوَ الجوابُ، و ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ [10] جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، كأَنَّـهُ قـيلَ: فمـا حـالُهُم إذ ذاكَ ؟ وقـيلَ: " تَوَلَّوْا " حالٌ على إضمارِ (قد) [11]، وأجـازَ الزمخشري أَنْ يكـونَ < قلـت > [12] استئنـافًا. أَي: إذا ما أَتوْكَ {لِـتَـحْمِلَهُم} تَوَلَّـوْا، ثُمَّ قُدِّرَ أَنَّهُ قيلَ: لِمَ تَوَلَّوْا باكينَ ؟ فقيلَ: ﴿ قـلتَ لا أجدُ ما

---

(١) هو الاخفش سعيد بن مسعدة. وينظر قوله في المساعد ٢/٤٧٤.

(٢) الغاشية ٨.

(٣) الغاشية ٢.

(٤) آل عمران ١٩.

(٥) قـرأ الكـسائي بفتح الهمزة وقرأ الباقون بكسرها. التيسير ٨٧، والنشر ٢/٢٣٨، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٦، والكشاف ١/٤١٨-٤١٩.

(٦) تمـام الآيـة: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران ١٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٥.

(٧) آل عمـران ١٨. وينظـر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٤٨.

(٨) آل عمران ١٨. وينظر البحر المحيط ٢/٤٠٧، ٤٠٩.

(٩) تمام الآية: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾ التوبة ٩٢. و(لا أجد) ساقطة من الأصل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) جزء من الآية ٩٢ من سورة التوبة.

(١١) البحر المحيط ٨٦.

(١٢) الزيادة من مغني اللبيب وقد اقتضاها السياق.

أَحْمِلُكُمْ ﴾ ثُمَّ وُسِّطَ بينَ الشَّرطِ والجزاءِ [١]. هذِهِ عباراتُهُ بِرُمَّتِها في مغني اللبيب [٢].

قلتُ: وقد فاتَهُ أَنْ يذكرَ ما نَصُّوا عليهِ في الأَخبارِ المتعاطفَةِ، (١٤٨/و) نحوُ: زيدٌ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ، أَنَّهُ يجوزُ حذفُ العاطفِ منها بلا خلافٍ، وكذا في الصفاتِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ وظريفٍ، وهذا يقدحُ في جزمِهِ بأَنَّ حَذْفَ العاطفِ بابُهُ الشِّعرُ.

---

(١) ينظر الكشاف ٢/٢٠٨.

(٢) مغني اللبيب ٨٣١-٨٣٢.

النعت

[[والـثَّالثُ]] وهوَ تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ [[النعتُ]] [1]، فـ (تابعٌ) جـنسٌ يـشملُ [2] جميعَ التَّوابعِ، ويدلُّ على معنًى في متبوعِهِ [3]، فصلٌ يُخرِجُ ما سِوَى الـنَّعتِ. وأَقوَى ما أوردَ من الأَسئلةِ على هذا التَّعريفِ، أَنَّهُ غيرُ مطَّردٍ، لدخولِ البدلِ فيهِ في مـثلِ: أَعجبَني زيدٌ عِلْمُهُ، لأَنَّ عِلْمَهُ تابعٌ يدلُّ على معنًى، وهوَ العِلمُ في متبوعِهِ وهوَ زيـدٌ [4]. وأَجابَ عنهُ ابنُ الحاجب [5] بأَنَّ هذا وَقَعَ [6] في بعضِ صورِ البدلِ من قضيَّةٍ عقلـيَّةٍ، وهيَ كونُ العِلمِ لابُدَّ لَهُ من محلٍّ، ولا محلَّ لَهُ هنا إلاَّ زيدٌ. يعني أَنَّ العِلْمَ في هذا المثالِ إنَّما قصدَ بِهِ أَنَّ الإعجابَ منسوبٌ إليه، ولم يقصدْ بِهِ الدلالةَ على معنًى في متبوعِه. ودلالتُهُ عليهِ من قضيَّةٍ عقليَّةٍ وليسَ كلامُنا فيها [7]. [[ونفعُهُ]]، أَي: نَفْعُ النَّعتِ وفائدتُهُ [[التَّخصيصُ]] [8]، أَي: أَنْ يكونَ مقلِّلاً لاشتراكِ المنعوتِ ورافعًا لاحتمالِه. وفي عُرْفِ الـنُّحاةِ أَنَّ التَّخـصيصَ تقليـلُ الاشـتراكِ في النَّكراتِ، والتوضيحُ: رَفْعُ الاحتمالِ في المعـارفِ [9]، [[غالبًا]]، احترازًا ممَّا سنذكرُهُ من فائدَةِ الكشفِ والمدحِ وما معهما. [[فلا يُوصفُ المضمرُ لوضوحه]] [10]، أَمَّا ضميرُ المتكلِّمِ والمخاطَبِ فأَمرُهُمَا ظاهرٌ، لأَنَّهُمَا أَعرَفُ المعارفِ. والأَصلُ في وصفِ المعرفَةِ التوضيحُ [11]، فلا يُوصفانِ، لَئلاَّ يلزمُ تحـصيلُ الحاصـلِ. ومـثلُ هذا وإنْ لم يتحقَّقْ في ضميرِ الغائبِ، لكنَّهُ مُنِعَ وصفُهُ حملاً علـيهما. وجـوَّزَ الكسائي [12] نعتَهُ إنْ كانَ النَّعتُ لغيرِ التوضيحِ، نحوُ: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ٣٠١/١، والارتشاف ٥٧٩/٢.

(٢) في الأصل: يشتمل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠١/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٠١/١.

(٥) امالي ابن الحاجب ٣٤/٣.

(٦) (وقع) ساقطة من ك.

(٧) في ك، ي: فيه.

(٨) ينظر لباب الاعراب ٣٨٨، والارتشاف ٥٧٩/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠٢/١-٣٠٣.

(١٠) لباب الاعراب ٣٩١، والارتشاف ٥٩٥/٢.

(١١) المصدر نفسه ٣٨٨.

(١٢) ينظـر رأيـه في التسهيل ١٧٠، وشرح الكافية للرضي ٣١١/١، والارتشاف ٥٩٥/٢، ومغني اللبيب ٥٩٣، والهمع ١٧٦/٥.

يَقْـــذِفُ بالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ ﴾ [(١)]، ونحوُ: ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [(٢)] فقدَّرَ "عَلاَّمُـــا " نعتًا للمضمرِ المستترِ في " يَقْذِفُ "[(٣)] و" الرَّحمنُ الرَّحِيمُ " نعتينِ لـــ "هُوَ"[(٤)].
قلتُ: وهذا من [(٥)] الكسائي يقتضي أنَّ (الرَّحْمَنُ) ليسَ علمًا، وقد تقدَّمَ كلامٌ فيهِ في بابِ غيرِ المنصرفِ [(٦)]. فإنْ قلتَ: فإذا وُضِعَ الظَّاهِرُ موضِعَ المضمرِ، فهلْ يمتنعُ وصفُهُ؟ قلتُ: وقَـــعَ في عـــبارةِ بعـــضِهِم، وهوَ صاحبُ كشفِ الكشَّافِ [(٧)]، ونقلَهُ عن اليمني [(٨)] ما يقتـــضيه [(٩)]، وذلـــكَ لأَنَّهُ سأَلَ عن الحكمةِ في افتراقِ آيتي السجدةِ وسبأ، حيثُ قيلَ في الأُولى: ﴿ ذُوقُـــوا عَذَابَ النَّارِ الذي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [(١٠)]. وفي الثانية [(١١)]: ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [(١٢)]. وأَجابَ بأنَّ النَّارَ (١٤٨/ظ) في آيةِ السجدةِ وُضِـــعَتْ موضِعَ المضمرِ لتقدُّمِ ذِكْرِهَا في قولِهِ تعالى: ﴿ وأَمَّا الَّذينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَـــا أَرادُوا أَنْ يَخْـــرُجُوا منها أُعِيدُوا فيها وقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [(١٣)]، وكانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقالَ: ذُوقُوا عَذَابَهَا، ولكنْ لَمَّا وقعتْ موضعَ المضمرِ، امتنعَ وصفَهَا، لأَنَّ المضمرَ لا يُوصَفُ، فكذا ما حَلَّ محلَّهُ. وأَمَّا آيةُ سبأ وهوَ قولُهُ تعالى: ﴿ ونَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [(١٤)]، فلم يتقدَّمْ للنَّارِ ذِكْرٌ حتَّى يُنَزِّلَهَا منزلةَ المضمرِ، فصحَّ وصفُهَا. وأَقولُ: يدفعُ هذا قولُ أَهلِ البيانِ إِنَّهُ يُعْدَلُ عَنِ المضمرِ إِلى الظَّاهِرِ لأَغراضٍ، منها: التَّمكُّنُ من الوصفِ كما في قولِ الشَّاعرِ [(١٥)]:

---

(١) سبأ ٤٨. (٢) البقرة ١٦٣.
(٣) ينظر الكشاف ٣/٢٩٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٧١.
(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٢-١٣٣، ومغني اللبيب ٥٩٣، ٧٦٥.
(٥) (من) ساقطة من ك. (٦) ينظر ق٤١ظ.
(٧) صاحب كشف الكشاف هو عمر بن عبد الرحمن القزويني المتوفى سنة ٧٤٥هـــ. كشف الظنون ٢/١٤٨٠.
(٨) هو يحيى بن قاسم العلوي اليمني تقدمت ترجمته في ق ١٠٢ ظ.
(٩) (ما يقتضيه) ساقطة من ك. (١٠) السجدة ٢٠.
(١١) في الأصل: وفي آية الثانية، بزيادة آية، وما اثبتناه من سائر النسخ.
(١٢) سبأ ٤٢. (١٣) السجدة ٢٠
(١٤) سبأ ٤٢.
(١٥) بلا عزو في المفتاح ٣٩٥، والتلخيص ٩٣، والإيضاح للقزويني ١/١٥٦ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٠. وعجزه: مُقِرًّا بالذُّنوبِ وقَد دَعَاكَا
=

إلهي عَبدُكَ العاصِي أتَاكا

وفي الكشافِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ يا أَيُّها النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جميعًا الـــذي لَهُ مُلْكُ السَّمواتِ والأَرضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي ويُميتُ فَآمِنُوا باللهِ ورَسُولِه النَّبيِّ الأُمِّـــيِّ الَّـــذي يُـــؤْمِنُ باللهِ وكَلِمَاتِهِ ﴾ [١]: فإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فآمِنُوا باللهِ وبِي، بَلْ عدلَ عَنِ المـــضمرِ إلى الاســـمِ الظَّاهـــرِ، لتجري عليهِ الصفاتُ، ولِمَا في طريقِ الالتفاتِ من مَزِيَّةِ البلاغةِ. إلى آخرِ كلماتِهِ [٢].

[[أو الكشفُ عن الحقيقةِ]] كقولِكَ: الجسمُ الطَّويلُ العريضُ العميقُ، يحتاجُ إلى فـــراغٍ يشغلُهُ، فإنَّ هذهِ الأَوصافَ مِمَّا يوضِّحُ الجسمَ ويكشفُ عن حقيقتِه. [[أو مجرَّدُ الثَّـــناءِ أَو الـــذَّمِّ]] [٣] إذا كانَ [٤] الموصوفُ معلومًا عندَ المخاطَبِ متعيِّنًا بدونِ ذلكَ الوصفِ، نحوُ: ﴿ أَعوذُ باللهِ السَّميعِ العَليمِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ ﴾ [٥]. [[أَو التَّأكيدُ]]، نحوُ: أَمسِ الدَّابرُ [٦] كانَ يومًا عظيمًا، فإنَّ لفظَ (الأَمسِ) يدلُّ على الدُّبورِ، ومنهُ: ﴿ فإذا نُفِـــخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ ﴾ [٧]، لأَنَّ من المعلومِ أَنَّ النفخةَ واحدةٌ، فلم يفدْ وصفُها بـــذلكَ إلاَّ مجـــرَّدَ التأكـــيدِ [٨]. وقد يكونُ النَّعتُ لمجرَّدِ التَّرحُّمِ [٩]، نحوُ: أَنا زيدٌ البائسُ الفقيرُ. ولم يذكرْهُ المؤلِّفُ.

=

وبعده: فإنْ تَغفِر فأنْتَ لذاكَ أَهلٌ وإنْ تَطرُدْ فَمَنْ يَرحَم سواكا

والشاهد فيه: وضع المظهر-وهوعبدك- موضع المضمر وهو أنا للاستعطاف.

(١) الاعراف ١٥٨.

(٢) الكشاف ١٢٣/٢.

(٣) ينظر لباب الاعراب ٣٨٨، والارتشاف ٥٧٩/٢.

(٤) في ك: كانا، وهو تحريف.

(٥) الحـــديث في سنن أبي داود ٢٠٦/١ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/١، وأوضح المسالك ٣٠٢/٣.

(٦) الخصائص ٢٦٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور١٩٥/١، ولباب الاعراب ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ٣٠٣/١.

(٧) الحاقة ١٣. وينظر الارتشاف ٥٧٩/٢.

(٨) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٧/٢.

(٩) ينظـــر التـــسهيل ١٦٧، وشـــرح الكافية للرضي ٣٠٣/١، والارتشاف ٥٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

[[وشرطُهُ]]، أَي: شرطُ النَّعتِ [[كونُهُ مشتقًّا]]، نحوُ: جاءَ رجلٌ [1] عالمٌ [[أَو في تأويلِهِ]] [2]، نحوُ: مررتُ برجلٍ كوفيٍّ، إِذ هوَ في تأويلِ المشتقِّ، فإِنَّهُ بمعنى منسوبٍ إِلى الكوفةِ، وهذا الذي عليهِ جمهورُ النُّحاةِ، وردَّهُ ابنُ الحاجبِ، بأَنَّ معنى النَّعتِ أَنْ يكونَ تابعًا يدلُّ على معنًى في متبوعِهِ، فإِذا وُجِدَتْ دلالتُهُ كذلكَ، صحَّ وقوعُهُ نعتًا، ولا فرقَ بينَ أَنْ يكونَ مشتقًّا أَو غيرَهُ. والأَسماءُ التي وقعتْ صفاتٍ، وهيَ غيرُ مشتقَّةٍ، منها ما وقعَ صفةً مطلقةً كالمنسوبِ، و(ذي) المضافِ إِلى اسمِ الجنسِ. ومنها ما وقعَ صفةً في بعضِ أَحوالِهِ (١٤٩/و) كأَيٍّ في مثلِ: مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ. ومنها اسمُ الجنسِ التَّابعُ لاسمِ الإِشارةِ، نحوُ: هذا الرَّجلُ، فإِنَّهُ هنا استعملَ وصفًا وإِنْ كانَ وضعُهُ للذَّاتِ في غيرِ هذا الموضعِ، لأَنَّ متبوعَهُ هنا وهوَ اسمُ الإِشارةِ دالٌّ على الذَّاتِ المبهمَةِ، فتعيَّنَ دلالةُ اسمِ الجنسِ التَّابعِ لَهُ على المعنَى، وهو تعيُّنُ [3] حقيقةِ الذاتِ، وبيانُ ماهيةِ المشارِ إِليهِ. ومنها اسمُ الاشارةِ في: مررتُ بزيدٍ هذا، فإِنَّهُ يدلُّ على معنًى في ذاتِ (زيدٍ)، وهو كونُهُ مشارًا إِليهِ، فثبتَ أَنَّ الاشتقاقَ ليسَ بشرطٍ في النَّعتِ لِمَا [4] ثبتَ من وقوعِ هذهِ الأَلفاظِ المذكورةِ نعوتًا معَ أَنَّها غيرُ مشتقَّةٍ [5]. قلتُ: والشارطونَ يُؤَوِّلُونَ ذلكَ كلَّهُ، فيقولونَ: بصريٌّ، مثلاً، مؤوَّلٌ بمنسوبٍ إِلى البصرةِ، وذو مالٍ، بصاحبِ مالٍ، وأَيُّ رجلٍ، بكاملٍ في الرجوليَّةِ، وهذا الرجلُ، بهذا المعيَّنِ، وزيدٌ هذا، بزيدٍ المشارِ إِليهِ [6].

[[فلا يُوصَفُ بالعَلَمِ والمضمَرِ]] [7] لأَنَّهُمَا ليسا بمشتقَّيْنِ ولا في تأويلِ المشتَقِّ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ العَلَمَ قد يتضمَّنُ نوعَ وصفيَّتِهِ كـ(حاتم) المتضمِّنِ الاتِّصافَ بالجودِ، و(عنترة) المتضمِّنِ الاتِّصافَ بالشجاعَةِ، ومِنْ ثَمَّ جرَتِ الاستعارةُ فيهِ [8]. [[و]] كونُهُ

(١) في الأصل: زيد، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ يقتضيه السياق.

(٢) التسهيل ١٦٧، وشرح الكافية ٣/١١٥٧، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٣. وشرح الألفية للمرادي ١/١٣٩، ١٤٠، وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

(٣) في ل: تعيين.

(٤) في الأصل: كما، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٧، وينظر شرحها للرضي ١/٣٠٣.

(٦) ينظر التسهيل ١٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٥٨، والمساعد ٢/٤٠٩-٤١١.

(٧) ينظر التسهيل ١٧٠، وشرح الكافية للرضي ١/٣١١، ٣١٣، والمساعد ٢/٤٢٠.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣١١.

[[أعـم مـن المنعوت]]، أي: دونَهُ في التَّعريفِ [[أوْ مساويًا لَهُ]] [1] في ذلكَ، لأنَّ الموصوفَ هوَ المقصودُ بالنسبةِ، والنعتُ غيرُ مقصودٍ بها، وإنَّما المقصودُ بِهِ الدَّلالةُ على المعنَى الذي في الذَّاتِ، فلو كانَ النَّعتُ أَعرفَ من المنعوتِ لَزِمَ أَنْ يكونَ المقصودُ بالنسبةِ دونَ غيرِ المقصودِ في الدَّلالةِ على الذَّاتِ المرادَةِ، وهذا غيرُ لائقٍ [2].

[[فلا يُوصفُ العَلَمُ بالمضافِ إلى المضمَرِ]] [3] لأَنَّهُ أَعرفُ من العَلَمِ، فلا يُقالُ: مـررتُ بزيدٍ غلامِكَ، على أَنْ يكونَ (غلامِكَ) نعتًا لزيدٍ، وَوَصْفُهُ بالمضمرِ مُمْتَنِعٌ من بابِ الأَوْلى.

ومـن المعلـومِ أَنَّ المنادَى لايقعُ صفًا أَصلاً لا للعامِّ ولا غيرِهِ، فلم يبقَ إلاَّ اسمُ الإشارةِ، والموصولُ، وذُو الأَلفِ واللاَّمِ، والمضافُ إِلى أَحدِهَا معنًى، فيصحُّ وصفُ العَلَمِ بِـهِ، تقولُ: مررتُ بزيدٍ هذا، وبكرٍ أَبي هذا، وخالد الذي قامَ أَبوهُ، وعبدِ الله أخي الذي أَكـرمتُهُ، وعمـروٍ الكـريمِ، وبـشرٍ ذي المالِ [4]. [[ولا]] يُوصفُ [[ذُو اللاَّمِ إلاَّ بمثلِهِ]] [5] نحوُ: مررتُ بالرَّجلِ الفاضلِ، [[أَو المضافُ إلى مثلِهِ أَو الموصولُ. وإنَّما التُـزمَ وصـفُ اسمِ الإشارةِ بذي اللاَّمِ أَو الموصولِ للإبهامِ]] [6]. وتقريرُهُ ما ذَكَرَهُ الرَّضـي، وهوَ أَنَّ اسمَ الإشارةِ مبهَمُ الذَّاتِ، وإنَّما يتعيَّنُ الذَّاتُ (١٤٩/ظ) المشارُ إِليهَا إِمَّا بالإشارةِ الحسيَّةِ أَو بالصفةِ، فَلَمَّا قُصِدَ تعيينُهُ بالصفةِ لم يمكنْ تعيينُهُ بمبهَمٍ آخَرَ مثلِه، فـلا يُـرفَعُ الإبهامُ، فلم يبقَ إلاَّ الموصولُ، وذُو اللاَّمِ، والمضافُ إِلى أَحدِهِمَا، وتعريفُ المـضافِ بالمضافِ إِليه. والأَليقُ بالحكمةِ، أَنْ يُرْفَعَ إِبهامُ المبهَمِ بما هوَ متعيِّنٌ في نفسه كـذي الـلاَّمِ، لا بما يكتسبُ التَّعريفُ من معرفةِ غيرِهِ، ثُمَّ يكتسبُ منهُ المبهمُ تعريفَهُ المـستعارَ، فاقتُصِرَ على ذي اللاَّمِ لتعيينِهِ في نفسِه، وحُمِلَ الموصولُ عليه، لأَنَّهُ مَعَ صلته بمعنَى ذي اللاَّمِ، فالذي ضَرَبَ بمعنَى الضَّاربِ، وأَيضًا الموصولُ يقعُ صفةَ ذي اللاَّمِ، وإِنْ كانتْ زائدةً إلاَّ (ذُو) الطائية [7]. [[ولذلكَ]]، أَي: ولأَجلِ إِبهامِ اسمِ الإشارةِ المقتضي

---

(١) التسهيل ١٦٧، ولباب الاعراب ٣٩١، وشرح الكافية للرضي ١/٣١١، والمساعد ٢/٤٠٣.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣١١، ٣١٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣١٣.

(٤) المصدر السابق ١/٣١٣، ٣١٤.

(٥) ينظر لباب الاعراب ٣٩١، وشرح الكافية للرضي ١/٣١١.

(٦) ينظر لباب الاعراب ٣٩١، وشرح الكافية للرضي ١/٣١١-٣١٤.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/٣١٤.

لأنْ يوصفَ بما يبيِّنُ حقيقةَ الذَّاتِ المشارِ إليهَا. [[وَصْفَهُ بما هوَ أخصُّ أَوْلَى]] من الأعمِّ [(١)]، أي [(٢)]: وصفُهُ بما هوَ أعمُّ [[كالأبيضِ]] [(٣)]، فإنَّ الأبيضَ لايخصُّ نوعًا دونَ آخَرَ، كالإنسانِ والفرسِ وغيرِهمَا، بخلافِ (العالِمِ) فإنَّهُ مختصٌّ بنوعٍ من الحيوانِ، فإذا قلتَ: مررتُ بهذا العالِمِ، فكأنَّكَ قلتَ: مررتُ بهذا الرَّجلِ العالِمِ، بخلافِ قولِكَ: مررتُ بهذا الأبيضِ. فإنْ قلتَ: أليسَ هذا مناقضًا لِمَا قرَّرَهُ أوَّلاً من أنَّ شرطَ الوصفِ كونُهُ أعمَّ ؟ قلتُ: لا، فإنَّ المرادَ هناكَ ما قرَّرناهُ من أنَّ معنَى الأعميَّةِ كونُهُ دونَهُ في التَّعريفِ، وليسَ هذا هوَ المرادُ هنا، فلا تناقضَ.

[[وتُوصَفُ النَّكرَةُ]] لفظًا ومعنًى، كرجلٍ وامرأةٍ، أو معنًى لا لفظًا، كالمحلَّى [(٤)] بألِ الجنسيَّةِ [(٥)]. [[بالجملةِ الخبريَّةِ]] [(٦)]، أمَّا صحَّةُ وصفِ النَّكرةِ بالجملةِ، فلمناسبتِهَا للنكرَةِ، من حيثُ يصحُّ تأويلُهَا بالنكرَةِ، كما تقولُ في: قامَ رجلٌ ذَهَبَ أبوهُ، أو أبوهُ ذاهبٌ: قامَ رجلٌ ذاهبٌ أبوهُ. أو أبوهُ ذاهبٌ: قامَ رجلٌ ذاهبٌ أبوهُ. وقولُ كثيرٍ: إنَّ الجملةَ نكرةٌ، منظورٌ فيه، لأنَّ التَّعريفَ والتَّنكيرَ من عوارضِ الاسمِ. وأمَّا اشتراطُ كونِهَا خبريَّةً، فلأنَّكَ إنَّما تجيءُ بالصفةِ لتعريفِ المخاطَبِ الموصوفِ المبهمِ بما كانَ المخاطَبُ يعرفُهُ قبلَ ذكْرِكَ الموصوفَ من اتِّصافهِ بتلكَ الصفَةِ، فلَزِمَ كونها خبريَّةً، إذ الإنشائيَّةُ لايعرفُ المخاطبُ مضمونَها إلاَّ بعدَ ذكْرِهَا. [[بلزومِ الضَّميرِ]] [(٧)] إمَّا ملفوظًا به، نحوُ: ﴿ واتَّقُوا يومًا تُرْجَعُونَ فيه إلى اللهِ ﴾ [(٨)]، ونحو: ﴿ كَمَثَلِ الحمارِ يَحْمِلُ أسفارًا ﴾ [(٩)] أو مقدَّرًا نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نفسٍ شيئًا ﴾ [(١٠)]، أي: لا

---

(١) (من الاعم) ساقطة من ك.

(٢) في ي: من.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٣/١، ٣١٤.

(٤) في ك: كالمحكي، وهو تحريف.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٣٠٦/٣، والمساعد ٤٠٦/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣، ولباب الاعراب ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/١.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٠٧/١، ٣٠٨.

(٨) البقرة ٢٨١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٢/١، ومغني اللبيب ٥٥٤، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣.

(٩) الجمعة ٥.

(١٠) البقرة ٤٨، ١٢٣.

تَجزِي فيهِ (١). [[و]] قولُ الشَّاعِرِ (٢):

جاؤُوا [[بمذقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَط]]

مِمَّـــا يتراءَى أَنَّ وصفَ النكرةِ فيهِ بجملة انشائية محمولٌ [[على مقول(١٥٠/و) فـــيهِ ذلــكَ]] (٣) فالوصــفُ في الحقيقةِ إنَّما هوَ مقولٌ (٤)، والانشائيَّةُ محكيَّةٌ بالقولِ، والتقديرُ: جاؤوا بمذقٍ مقولٍ عندَ رؤيتِه: (هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَط) (٥). والمذقُ، بفتحِ الميمِ وســكونِ الــذَّالِ المعجمـــةِ: لَبَنٌ خُلِطَ بماء غالبَهُ، فصارَ لونُهُ لونَ الذِّئبِ لوُرْقَتِهِ، لأَنَّهُ سمارٌ (٦). والوُرْقَةُ: لونُ الرَّمادِ (٧). والسمارُ: اللَّبنُ الرقيقُ (٨).

[[ويتبعُهُ]]، أَي: يتبعُ النَّعتُ المنعوتَ [[في الإعرابِ والتَّعريفِ وضدِّهِ]]، أَي: التــنكيرِ (٩)، [[والإفرادِ والتَّذكيرِ وضدِّهِمَا]] (١٠)، أَي: التثنيةِ والجمعِ ضِدَّي الإفرادِ، والتأنــيثِ ضِدّ التذكيرِ. [[أَلاّ يستوي الأَحوالُ]] في المذكَّرِ والمؤنَّثِ، كرجلٍ صبورٍ، وامـــرأةٍ صبورٍ، ورجلٍ جريحٍ، وامرأةٍ جريحٍ، [[في الفعليَّةِ]] (١١)، ظرفٌ مستقرٌّ في محلِّ نــصبٍ علــى الحالِ، إمَّا من الإعرابِ وما عُطِفَ عليهِ – أَي: ويتبعُهُ في الإعرابِ وكذا وكذا (١٢) حالةَ كونِهَا واقعةً في النُّعوتِ الفعليَّةِ، أَي: التي يتَّصِفُ بها المنعوتُ بالفعلِ من حيثُ إنَّها من الأَحوالِ القائمةِ بِــهِ – وإمَّـــا من فاعلٍ يتبعُهُ، وهـــوَ الضَّميرُ العائـــدُ إلى

---

(١) البحر المحيط ١/١٩٠، ومغني اللبيب ١١٠، ٨٠٤، والمساعد ٢/٤٠٨.

(٢) بيت من الرجز المشطور ينسب الى العجاج، ديوانه ٢/٣٠٤.وقبله: حتى إذا جنَّ الظلام واختلط ويروى بضيح، مكان: بمذق. وينظر الكامل ٣/١٤٩، والمحتسب ٢/١٦٥، والمقتصد ٢/٩١٢، والإنصاف ١/١١٥، ومغني اللبيب ٣٢٥، ٧٦١، والخزانة ٢/١٠٩، ١١٢، ٥/٢٤.

(٣) ينظر لباب الاعراب ٣٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٨، والارتشاف ٢/٥٨٤، ٥٨٥.

(٤) في الأصل: بالقول، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٣.

(٦) اللسان (مذق).

(٧) اللسان (ورق).

(٨) اللسان (سمر).

(٩) في الأصل: النكرة، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظـــر التسهيل ١٦٧، ولباب الاعراب ٣٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٨، وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٤-٥٥، ولباب الاعراب ٣٩٠.

(١٢) بعدها في الأصل زيادة: وكذا، وهو وجه، وما اثبتناه من سائر النسخ اوفق.

الـــنَّعتِ. و(في) بمعنى مِنْ [١]، أَي: ويتبعُ النَّعتُ المنعوتَ في كذا وكذا، حالةَ كونِ النَّعتِ من المنعوتِ الفعليَّةَ.

والحاصـــلُ إِنَّما كانَ من هذا القبيلِ يتبعُ فيهِ النَّعتُ منعوتَهُ في أَربعةٍ من عشرةٍ [٢]، واحـــدٌ مـــن أوجهِ الإِعرابِ الثلاثةِ، وواحدٌ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وواحدٌ من التَّعريفِ والتَّـــنكيرِ، وواحدٌ من الإِفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، وواحدٌ من التَّذكيرِ والتَّأنيثِ [٣]. والأَمثلةُ سهلةٌ.

[[ونحوُ بُرْمَةٌ [٤] أعشارٌ]] [٥] مِمَّا يتخيَّلُ فيهِ أَنَّ النَّعتَ خالفَ منعوتَهُ في الإِفرادِ، مـــن حيثُ إِنَّ البُرمَةَ مفردٌ، والأَعشارَ جمعُ عِشْرٍ، بكسرِ العينِ المهملَةِ، وسكونِ الشِّينِ المعجمـــةِ، وهيَ القطعةُ المنكسرةُ [٦]. والمرادُ بكونِهَا أَعشارًا أَنَّها مكسورةٌ على قِطَعٍ. محمولٌ **[[على أَنَّهُ]]**، أَي [٧]: أَنَّ أَعشارًا **[[مفردٌ]]** بمعنَى عظيمةٍ لايحملُها إِلاَّ عشرةٌ، **[[أو أَجـــزاءُ بُرْمَةٍ]]** [٨]، فَحُذفَ المضافُ الموصوفُ وهوَ جمعٌ، كما أَنَّ الصفةَ جمعٌ، فجـــاءَتْ [٩] بـــوجهينِ، الأَوَّلُ: إِنَّا لا نُسلِّمُ أَنَّ أَعشارًا جمعٌ، بل هوَ مفردٌ بالمعنَى الذي ذكرناهُ. والثاني: إِنَّا نُسلِّمُ أَنَّهُ جمعٌ، ولكنْ لانُسلِّمُ أَنَّ الموصوفَ هوَ البُرْمَةُ، بل أَجزاؤُها.

[[و]] يتـــبعُهُ **[[في الثلاثةِ الأُوَلِ]]** وهيَ الإِعرابُ والتَّعريفُ والتَّنكيرُ [١٠]. وفي الحقـــيقةِ إِنَّمـــا يتـــبعُهُ في اثنين من خمسةٍ، واحدٌ من أَوجهِ الإِعرابِ الثلاثةِ، وواحدٌ من التَّعـــريفِ والتَّنكيرِ، **[[وفي الباقي]]** وهوَ الإِفرادُ والتثنيةُ (**١٥٠** /ظ) والجمعُ والتَّذكيرُ والتَّأنـــيثُ **[[كالفعـــلِ]]** [١١]، تقـــولُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبوهُ، وبرجلينِ قائمٍ أَبواهُمَا،

---

(١) ينظر معنى (في) كونها بمعنى (من)، مغني اللبيب ٢٢٥.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٥٨٠، ومغني اللبيب ٨٥٥.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/٥٨٠.

(٤) البرمة: قدر من حجارة. اللسان (برم).

(٥) شرح الكافية للرضي ١/٣١٠.

(٦) اللسان (عشر).

(٧) في ي: اي على، وهو وجه.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/٣١٠.

(٩) في الأصل، ك: فاجاب، وما اثبتناه من ي، ل.

(١٠) ينظر الأصول ٢/٢٣، ولباب الاعراب ٣٩٠.

(١١) ينظر لباب الاعراب ٣٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٨.

ورجـــالٍ قائمٍ آباؤُهم، ورجلٍ قائمة أُمُّهُ، وامرأةٍ قائمٍ أبوها [١]. [[إلاَّ جمعًا]]، استثناءٌ مفرَّغٌ في الأَحوالِ، أَي: ويتبعُهُ في الثلاثةِ الأُوَلِ، وفي الباقي كالفعلِ على كلِّ حالةٍ إلاَّ حالةَ كـــونِهِ جمعًا [[لا يُوازِنُ فعلَهُ]]، فإِنَّهُ حينئذٍ لا يلزمُ فيهِ هذا الحكمُ، وهوَ كونُهُ كالفعلِ، [[فإِنَّهُ صحَّ طِباقُهُ الفاعلَ]] [٢] وصحَّ افرادُهُ كالفعلِ، تقولُ: مررتُ برجلٍ قعودٍ غلمانُهُ، وقاعـــدٍ غلمانُـــهُ [٣]، والطِّـــباقُ أَرجحُ على الأَصحِّ، وهذا الحكمُ ثابتٌ للخبرِ والحالِ أَيضًا [٤]، كقولِهِ [٥]:

بَكَرْتُ عليهِ بكرةً فوجدتُهُ قُعُودًا لديهِ بالصَّريمِ عواذِلُهْ

[[في السببيَّةِ]] [٦]، ظرفٌ مستقرٌّ في محلِّ النَّصبِ على الحالِ كما مَرَّ في قولِهِ: (في الفعلـــيَّةِ)، أَي: يتبعُهُ في تلكَ الثلاثةِ معَ مساواةِ الفعلِ في الباقي على ما قرَّرَهُ حالَ كونِ تلـــكَ الأَشـــياءِ واقعةً في النُّعوتِ السببيَّةِ، أَي: التي ليستْ من أَحوالِ النُّعوتِ القائمةِ بِهِ، وإِنَّمـــا هـــيَ من أَحوالٍ متعلِّقَةٍ، أَو ويتبعُهُ في ذلكَ حالةَ كونِ النَّعتِ من النُّعوتِ السببيَّةِ { بناءً } على أَنَّ (في) بمعنَى (مِنْ) كما مَرَّ [٧].

[[ويُحـــذَفُ منعوتُ]] نعتٍ [[مفردٌ جوازًا]] [٨]، نحوُ: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قاصِرَاتُ الطَّـــرْفِ ﴾ [٩]، أَي: حـــورٌ قاصِـــراتُ الطَّـــرْفِ، ونحوُ: ﴿ وأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سَـــابِغَاتٍ ﴾ [١٠]، أَي: دروعًا سابغاتٍ [١١]، ونحوُ: ﴿وذلكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾ [١٢]، أَي:

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٠٤، ومغني اللبيب ٨٥٥.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣١٠-٣١١.
(٣) ينظر لباب الاعراب ٣٩٠-٣٩١.
(٤) ينظر مغني اللبيب ٨٥٥.
(٥) زهير بن أبي سلمى، شعره ٥٦، وفيه: بكرت عليه غدوة فرأيته
والبيت من شواهد مغني اللبيب ٨٥٥.والصريم: الصبح ينظر اللسان (صرم).
(٦) ينظر لباب الاعراب ٣٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/٣١٠، ٣١١، والارتشاف ٢/٥٨١.
(٧) ينظر ق ١٥٠و.
(٨) ينظـــر شرح الكافية الشافية ٣/١١٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣١٧، والارتشاف ٢/٦٠٠، ومغني اللبيب ٨١٦-٨١٧ وشرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٠٥، والهمع ٥/١٨٦.
(٩) الصافات ٤٨. وسورة ص٥٢.
(١٠) سبأ ١٠-١١.
(١١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٧٦، والامالي الشجرية ١/٣٢٥.
(١٢) البينة ٥.

الأُمَّـــةِ القَيِّمَةِ [١]، ونحوُ: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [٢]. قالَ المبرِّدُ: [٣] التَّقديرُ: ولَدَارُ السَّاعَةِ الآخِـــرةِ [٤]. وقالَ ابنُ الشجري [٥]: ولَدارُ الحياةِ الآخرةِ، بدليلِ: ﴿ومَا الحَيَاةُ الدُّنيَا إلاَّ مَتَاعُ الغُرُورِ ﴾ [٦]. [[ولزومًا]]، كالأجرعِ والأبطحِ، فإنَّهُمَا في الأَصلِ وصفانِ [٧]، إذا الأَجـــرعُ صفةُ الرَّملِ، بمعنَى الطَّيبِ المَنْبَتِ [٨]، والأَبطحُ صفةٌ للمسيلِ المتَّسِعِ المشتملِ على دقائقِ الحَصَى [٩]. ثُمَّ غُلِّبَتْ اسميَّتُهُمَا بحيثُ يُذكرانِ بدونِ موصوفٍ أصلاً [١٠].

[[و]] منعوتٌ [[جملةٌ جوازًا]] [١١]. وهذا إجمالٌ يحتاجُ إلى تفصيلٍ، وذلكَ أَنَّ المـــنعوتَ إذا كانَ بعضَ ما قبلَهُ من مجرورٍ بـــ (مِنْ)، نحوُ: مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ، أَي: مِنَّا فريقٌ ظعنَ ومِنَّا فريقٌ أقامَ [١٢]. أو بفي، كقولِهِ [١٣]:

لَوْ قلتُ ما في قومِهَا لَمْ تَيْثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومَيْسَمِ

أَي: لو قلتَ: ما في قومِهَا أحدٌ يفضلُهَا لم تَأْثَمْ، فَحَذْفُ المنعوتِ جائزٌ في السَّعَةِ، وكـــذا حكـــمُ المـــنعوتِ بالظـــرفِ. وهـــل يُشْتَرَطُ تقدُّمُ النَّفيِ أَوْ لاَ ؟ لم يشترطْ في التَّسهيلِ [١٤]، وشرطَهُ ولَدُهُ [١٥]. وإنْ (١٥١/و) لم يكُنِ المنعوتُ كذلكَ، فجوازُ حذفِهِ

---

(١) ينظر الكشاف ٤/٢٧٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٢٥.

(٢) يوسف ١٠٩، والنحل ٣٠.

(٣) الامالي الشجرية ١/٣٢٥، وينظر مغني اللبيب ٨١٧.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٥، والكشاف ٢/٣٤٧.

(٥) الامالي الشجرية ١/٣٢٥.

(٦) آل عمران ١٨٥، والحديد ٢٠.

(٧) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢١، ولباب الاعراب ٣٩٢.

(٨) اللسان (جرع).

(٩) اللسان (بطح).

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/٦٠١.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣١٧، ومغني اللبيب ٨١٧-٨١٨.

(١٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٩، والارتشاف ٢/٦٠٢. وأوضح المسالك ٣/٣١٩-٣٢٠، والهمع ٥/١٨٦.

(١٣) تقدم تخريجه في ق ١٧ظ.

(١٤) التسهيل ١٧٠، وينظر المساعد ٢/٤٢١-٤٢.

(١٥) شرح الألفية لابن الناظم ١٩٥.

منوطٌ بالشعرِ، كقولِهِ: [١]

أَنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا

[[وقــد يُحــذَفُ الــنَّعتُ]] [٢]، نحوُ: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [٣]، أَي: صالحةٍ [٤]، بدليلِ أَنَّهُ قُرِئَ كذلكَ [٥]، وأنَّ تعييبَهَا لا يُخرِجُهَا عَنْ كونِهَا سفينةً، فلا فائدةً فــيهِ حينئذٍ، ونحوُ: ﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ [٦]، أَي، السابقةِ [٧]، ومنهُ قولُ الشاعرِ [٨]:

لَئِنْ كانَ يُهدى بَردَ أَنيابِهَا العُلاَ لأَفقرَ مِنِّي إِنَّني لَفَقِيرُ

أَي: لفقيرٌ لا أفقرُ منِّي.

[[وقــد يفــصلُ بيــنَهُ وبينَ المنعوتِ بأجنبيٍّ]] [٩] نحو: ﴿ أَفِي اللهِ شَكٌّ فاطِرِ السمواتِ والأرضِ ﴾ [١٠]، وقالَ الشاعرُ [١١]:

ومَا مِثْلُهُ في النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يقَارِبُهْ

ففصلَ بينَ المنعوتِ وهوَ (حيٌّ) ونعتُهُ وهوَ (يقاربُهُ) بقولِهِ: (أَبُوهُ) وهوَ خبرُ (أَبو أُمِّــهِ)، والمعنَــى: لــيسَ مثلُهُ في النَّاسِ حيٌّ يقاربُهُ إلاَّ مُمَلَّكٌ [١٢]. والمرادُ بِهِ هشامُ بن عــبدِ الملــكِ، أبو أمِّهِ، أَي: أَبو ذلكَ المملَّكِ أَبوهُ، أَي: أَبو الممدوحِ، وهوَ إِبراهيم بن

---

(١) تقدم تخريجه في ق ١٩ ظ، وسيتكرر في ق ١٩١ظ.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٦٠٠، ومغني اللبيب ٨١٨، وأوضح المسالك ٣/٣٢٢.

(٣) الكهف ٧٩.

(٤) البحر المحيط ٦/١٥٤.

(٥) وهي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود. وينظر الكشاف ٢/٤٩٥.

(٦) الزخرف ٤٨.

(٧) البحر المحيط ٨/٢١، ومغني اللبيب ٨١٨.

(٨) مجــنون ليلــى، ديوانه ١٤٠، ونسبه الزمخشري في الكشاف ٣/٣٢٧-٣٢٨ الى كثير، وليس في ديوانه.

(٩) ينظر الارتشاف ٢/٥٩٨-٥٩٩، والمساعد ٢/٣٨٢ والهمع ٥/١٦٨.

(١٠) إبراهيم ١٠. وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٦٤.

(١١) الفــرزدق، ديــوانه ١/١٠٨. والبيت في الأصول ٣/٤٦٧، والخصائص ١/١٤٦، ٣٢٩، ٢/٣٩٣، والتلخيص ٢٨، والخزانة ٥/١٤٦

(١٢) ينظر الإيضاح للقزويني ١/٧٦.

هشام { بن } إسماعيل المخزومي [١]. وفيهِ أَيضًا فصلٌ آخَرُ، وهو بـ (حيٌّ) بينَ المبتدإِ الذي هوَ (أَبو أُمِّهِ) وخبرُهُ الذي هوَ (أَبوهُ) [٢]. فإنْ قلتَ: ما المرادُ بالأَجنبيِّ ؟ قلتُ: في آمـالي ابـنِ الحاجب: " هوَ المستقلُّ [٣] بنفسهِ غيرُ الجملِ المعترضةِ، كالمبتدإِ والخبرِ، والفاعلِ والفعلِ [٤]. وغيرُ الأَجنبيِّ: هوَ ما كانَ لَهُ تعلُّقٌ بذلكَ الجزءِ. فإذا قلتَ: ضَرْبِي في الدَّارِ زيدًا حسنٌ، لم تَفصلْ بينَ المصدرِ ومعمولِهِ بأَجنبيٍّ، وإنَّما فصلتَ بينَهُمَا بمتعَلِّقٍ بهِ داخـلٍ في حيِّـزِهِ، بخـلافِ قولِكَ: ضَرْبِي حسنٌ زيدًا، فإنَّكَ فصلتَ بينَهُمَا بالجزءِ [٥] المـستقلِّ الـذي لايـصلحُ [٦] أَنْ يكونَ تَتِمَّةً لِمَا قبلَهُ في الجزئيَّةِ، وإنَّما أُجريَتِ الجملُ المعترضَةُ مجرَى التَّتِمَّةِ، لأَنَّها مستقلَّةٌ بنفسِهَا، فكأَنَّها عرضتْ بينَ الجزئينِ لغرضٍ، مَعَ أَنَّهُ لا لـبسَ في أَنَّها ليستْ تَتِمَّةً لأَحدِ الجزئينِ، لاستقلالِهَا بنفسِهَا، بخلافِ ما ذكرناهُ، فإنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ للثاني وهوَ للأَوَّلِ، أَو للأَوَّلِ وهوَ للثاني " [٧]. إلى هنا كلامه.

---

(١) المصدر السابق ١/٧٦.

(٢) المصدر السابق ١/٧٦.

(٣) في امالي ابن الحاجب ٤/٦٠: هو الجزء المستقبل.

(٤) في النسخ كلها: والمفعول، وما اثبتناه من امالي ابن الحاجب ٤/٦٠ يقتضيه السياق.

(٥) في ك، ي، ل: بالخبر، وهو تحريف.

(٦) في أمالي ابن الحاجب ٤/٦٠: الذي يصلح باسقاط (لا)، وهو خطأ.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٤/٦٠-٦١.

التأكيدُ

[[والـرَّابعُ: التأكـيدُ]] وهـو تابعٌ يُقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أو الشمولِ [1].

فـ(تابعٌ)، جنسٌ يشملُ [2] جميعَ التَّوابعِ و(يُقرِّرُ أمرَ المتبوعِ)، فصلٌ [3] يُخرِجُ الصفةَ والبدلَ والعطفَ بالحرفِ، أمَّا الأخيرانِ فظاهرٌ، وأمَّا الصفةُ، فلأنَّ وضعَهَا لتدلَّ على معنًى في المتـبوعِ وأفادَتَهَا في بعضِ المواضعِ التوضيحَ، ليستْ لأنَّها وُضِعَتْ لذلكَ (١٥١/ظ) و (في النـسبةِ أو الـشمولِ)، فصلٌ يُخرْجُ عطفَ البيانِ، فإنَّهُ لم يؤتَ بِهِ إلاَّ ليقرِّرَ أمرَ متبوعِهِ، لكن لا في النسبةِ ولا في الشمولِ، وذلكَ أنَّكَ إذا قلتَ: جاءني أبو حفصٍ عمرُ، فقد أوضحَ (عمرُ) الذي هو عطفُ البيانِ متبوعَهُ، ولكن ليسَ من جهةِ أنَّ نسبةَ المجيءِ إليهِ لا إلى مـتعلِّقِهِ، بخلافِ ما إذا [4] قلتُ: جاءني أبو حفصٍ نفسُهُ، فإنَّهُ يدلُّ على أنَّ نسبةَ المجـيءِ إليهِ نفسُهُ لا إلى مَنْ يتعلَّقُ بِهِ، واجْرِ مثلَ هذا في قولِكَ: اشتريتُ أبا الخيرِ بلالاً، وقـولُكَ: اشـتريتُ أبا الخيرِ كلَّهُ، فإنَّ الأوَّلَ للتقريرِ لا في الشمولِ، بخلافِ الثاني، فإنَّهُ للتَّقريرِ في الشمولِ.

ثُمَّ التَّأكيدُ [[أمَّا بتكريرِ اللَّفظِ]] [5] الأوَّلِ، وهذا هوَ المسمَّى بالتوكيدِ اللَّفظي، وإنَّمـا يكونُ عندَ إرادةِ المتكلِّمِ أنْ يدفعَ غفلةَ السَّامعِ أو ظنَّهُ بالمتكلِّمِ الغلطَ، نحوُ: جاءَ زيـدٌ زيـدٌ، ولايفيدُ هنا التأكيدُ المعنويُّ، لأنَّكَ لو قلتَ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، رُبَّما ظَنَّ بِكَ الـسَّامعُ أنَّكَ أردتَ: جاءَ عمرٌو، فقلتَ: نفسُهُ، بناءً على أنَّ المذكورَ (عمرٌو): وكذا لا يفيدُ إنْ ظننتَ بالسَّامعِ غفلةً عن سماعِ زيد. ثُمَّ التَّوكيدُ اللَّفظي ليسَ بمقصورٍ على تكريرِ اللَّفـظِ الأوَّلِ بعينِهِ، بل يكونُ أيضًا تقويةَ الأوَّلِ [6] بموافقٍ لَهُ معنًى كـ: اشتريتُ قمحًا بُـرًّا، وبموافـقٍ لَهُ في الزِّنَةِ، يحصلُ بِهِ معَ التَّقويَةِ تزيينُ اللَّفظِ، وإنْ لَمْ يكُنْ لَهُ في حالِ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٨/١، وشرح شذور الذهب ٤٢٨.

(٢) في الأصل: يشتمل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) (فصل) ساقطة من ل.

(٤) في الأصل: ما اذا كان، بزيادة كان، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظـر شـرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١، ولباب الاعراب ٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣١.

(٦) في ك: اللفظ.

الإفرادِ معنًى، نحوُ: حسن بسن [١]، وشيطان ليطان [٢].

[[ولايجري في كلّ لفظٍ]] اسمًا كانَ أو فعلاً أو حرفًا، مفردًا كانَ أو مركّبًا تركيبيًا جملـيًّا أو غيرَهُ [٣]. فإنْ قلتَ: هذا منافٍ لتحديدِ التَّوابعِ بقولِه: (كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقه مـن جهة واحدةٍ) [٤]، فإنَّ مثْلَ قولنَا: إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ، وقامَ قامَ زيدٌ، ليسَ للسَّابقِ فيه إعـرابٌ البتَّةَ ؟ قلتُ: يجوزُ أنْ يكونَ هذا من قبيلِ الاستخدامِ، ويُجْعَلُ التَّأكيدُ على [٥] قـسمينِ: مصطلحٌ، وغيرُ مصطلحٍ، ويكونُ الظاهرُ من قولِه: (والرَّابعُ التَّأكيدُ) مرادًا به المـصطلحُ عليه، والمضمرُ من قولِه: (ويجري في كلِّ لفظٍ) عائدٌ إلى مطلقِ التَّاكيدِ، أو إلى غيرِ المصطلحِ كما في قولِه: [٦]

إذا نَزَلَ السَّماءُ بأرضِ قومٍ ... رَعَيْنَاهُ وإنْ كانُوا غِضَابَا

[[أو]] بتكريـرِ **[[المعنَى]]** دونَ اللَّفظِ، وهذا هوَ المسمَّى بالتأكيدِ المعنويِّ [٧] **[[ونـيطَ]]**، أي: عُلِّـقَ **[[بالنفسِ والعينِ وكِلاَ وكلٍّ وأجمعَ وأتباعه كأكتعَ وأبصعَ، ويختـلفُ الـضميرُ في]]** لفظِ **[[كلٍّ]]** [٨]، أي: معَ (١٥٢ /و) التَّأكيدِ بكلمةِ (كلّ) باعتبارِ التَّكلُّمِ والخطابِ والغيبةِ والإفرادِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، نحوُ: اشتراني كلِّي، واشـترانا كلُّـنا، واشـتراكَ كلُّـكَ، وكلُّكُم، وكلُّكُنَّ، واشتراهُ كلُّهُ، وكلُّها، وكلُّهُم، وكلُّهُـنَّ [٩]. وسقَطَ المثنَّى، لأنَّهم لم يستعملونَ في التثنيةِ استغناءً بكلا. واستُشْكِلَ بأنَّهُ إنَّمـا يكـونُ كـذلكَ أنْ لـو اتَّحـدَ معـناهما، وليسَ كذلكَ، لتغايرِ معنَى اشتريتُ

---

(١) بسن، كلمة يؤتى بها لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن لها في حال الافراد معنى.ينظر: الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢ والاتباع لأبي الطيب اللغوي ١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٣/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٣.

(٣) ينظر الأصول ١٩/٢-٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣.

(٤) تقدم في ق ١٣٩ و، و١٣٩ ظ.

(٥) في ك: في.

(٦) في الخـزانة ١٥٦/٤، ٥٥٥/٩ لمعود الحكماء (معاوية بن مالك) أو لجرير، وليس في ديوانه وبلا عزو في تنزيل الآيات على الشواهد عن الآيات (بحاشية الكشاف) ٣٣٩/٤.

(٧) ينظـر الأصول ٢٠/٢، ٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣، ٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣١.

(٨) في ل: الكل.

(٩) ينظر لباب الاعراب ٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/١-٣٣٥.

العبدينِ كُلَّهُمَا، أَو كِلَيْهِمَا.

[[و]] تختلفُ [[الصيغةُ في أخواتِهِ]]، وهيَ: أَجمعُ وأَكتعُ وأَبتَعُ وأَبصعُ، فيقالُ للمفردِ المذكَّرِ: أَجمعُ، وللمؤنَّثِ: جمعاءُ، وللجمعِ المذكَّرِ: أَجمعونَ، وللجمعِ المؤنَّثِ: جُمَعُ [١]، ولايُقالُ للمثنَّى < أَجمعان > [٢] استغناءً بِكِلاَ.

[[و]] يختلفُ [[كِلاَهُمَا]]، أَي: الضميرُ والصيغةُ [[في الأَوَّلين]] وهما النَّفسُ والعينُ [٣]، فأَمَّا اختلافُ الصيغةِ باعتبارِ متبوعِهِمَا، فلأَنَّ التَّوافقَ بينَ الصفةِ والموصوفِ واجبٌ [٤]، معَ أَنَّ الوصفَ يمتازُ عن الموصوفِ في المعنى، فلأَنْ يجبَ في التأكيدِ معَ أَنَّهُ لايمتازُ عن المؤكَّدِ، أَوْلَى. وأَمَّا اختلافُ الضميرِ، فليدلَّ على مَنْ هوَ لَهُ، تقولُ: زيدٌ نفسُهُ، الزيدانِ نفساهُمَا، الزيدون أَنفُسُهُم، هندٌ نفسَهَا، الهندانِ نفساهُمَا، والهنداتُ أَنفسهُنَّ. [[والأَكثرُ فيهما]]، أَي: في النَّفسِ والعينِ في المثنَّى [[أَنْفُسُهُمَا وأَعْيُنُهُمَا]] [٥] بصيغةِ الجمعِ، لأَنَّ نحوَ: ﴿ قُلُوبُكُمَا ﴾ [٦] أَوْلَى مِنْ قَلْبَاكُمَا. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " إِذا قُصِدَ التَّعبيرُ عن اثنين في المعنَى مضافينِ إِلى اثنين وهُمَا متَّصلان بِهِمَا في المعنَى، عُبِّرَ عن المضافِ بلفظِ الجمعِ وإِنْ كانَ مثنًّى في المعنَى. وسبَبُهُ كراهةُ اجتماعِ تثنيتينِ فيما تأَكَّدَ اتِّصالُهُمَا "[٧]. وأَشارَ المؤلِّفُ بقولِهِ: (والأَكثرُ) إِلى ما حكاهُ ابنُ كيسان [٨] عن العربِ في أَنَّهُ يُقالُ: نفساهُمَا وعيناهُمَا [٩]. وهوَ كقولِ الشَّاعرِ [١٠]:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣١، ٣٣٤.

(٢) الزيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣١، ٣٣٤.

(٤) في ك: وجب.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣٤.

(٦) تمام الآية: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ التحريم ٤. وينظر شواهد التوضيح ١١٦.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٤.

(٨) ابو الحسن ابن كيسان وارواؤه في النحو واللغة ١٤٠.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/٣٣٤، وشرح التصريح ٢/١٢١.

(١٠) نسبه في الكتاب ٢/٤٨ الى خطام المجاشعي، وفي ٣/٦٢٢ الى هميان بن قحافة، وينسب ايضا الى الاسود الحماني. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥، ١٥٦، وشرح الشواهد للعيني (بهامش الخزانة) ٤/٨٩، والهمع ١/١٧٤، والخزانة ٤/٣٠٢، ٧/٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٧٢.
وقبل الشاهد:

ومهمين قذفين مرتين

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنِ

حيثُ قالَ: ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظهورِ التُّرسينِ، فجاءَ [١] على الاستعمالِ الكثيرِ [٢].

[[ولايُؤكَّدُ غيرُ المثنَّى بكِلاَ]]، وأَمَّا المثنَّى، فإنْ كانَ مُذكَّرًا أُكِّدَ بِكِلاَ، وإنْ كانَ مؤنَّثًا فَبِكِلْتَا، وقد يُستَغْنَى بالأَوَّلِ عَنِ الثَّاني، كقولِهِ [٣]:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّينبَيْنِ كِلَيْهِمَا   إليكَ، وقُرْبَى خالدٍ وحبيبِ

وقالَ ابنُ عصفورٍ: ذُكِرَ للضَّرورةِ على معنَى الشَّخصَيْنِ [٤]. وقضيَّةُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ [٥] لايجوزُ: قامَ زيدٌ وعمرٌو كِلاهُمَا، فَتَأَمَّلْهُ.

[[ولا]] يُـؤَكَّدُ [[غيرُ جمعٍ ومفردٍ صحَّ تجزُّؤُهُ]]، حسًّا أَو حُكمًا، **[[بالكلِّ وأَخـواته]]** [٦]، (١٥٢ /ظ) أَمَّا إذا كانَ جمعًا، فيجوزُ التَّأكيدُ بذلكَ مطلقًا، نحوُ: جاءَ الـزيدونَ كُلُّهُـم، أَجمعونَ، أكتعونَ، أَبتعونَ، أَبصعونَ، وضَرَبْتُهم كُلَّهُم أَجمعينَ [٧]. ولا فـرقَ [٨] بينَ عاملٍ وآخَرَ، وأَمَّا إذا كانَ مفردًا، فإنَّما يُؤَكَّدُ بذلكَ، حيثُ يصحُّ تجزُّؤُهُ، وهذا لايكونُ بالنسبةِ إلى كلِّ فعلٍ بل بالنسبةِ إلى بعضِ الأَفعالِ حسًّا كما في: ضربتُ زيدًا كُلَّـهُ، أو حكمًا كما في: اشتريتُ العبدَ كلَّهُ، بخلافِ: جاءَ زيدٌ كُلُّهُ، فإنَّهُ لايصحُّ التَّجزُّؤُ بالنسبةِ إلى المجيءِ، بأَنْ يجيءَ بعضٌ ولايجيءَ الباقي [٩]. ويَرِدُ على قولِهِ: (غيرُ جمعٍ)، نحوُ مـا وَرَدَ في المثنَّـى، إذ مقتـضاهُ هنا أَنْ لايجوزُ: جاءَ زيدٌ وبكرٌ وعمرٌو كُلُّهُم، ففي الموضـعينِ تسامحٌ. **[[ولا]]** يُؤَكَّدُ **[[غيرُ المعرفَةِ بكلٍّ مِنْهَا]]**، أَي: من أَلفاظِ التَّأكيدِ

---

(١) في الأصل: فجاز، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٤-٥٣٥.

(٣) نـسبه العيني في شرح الشواهد (بهامش الخزانة) ٤/١٠٦ الى هشام بن معاوية، وقال ابن عصفور في الـضرائر ٢٧٧: انشده هشام بن معاوية، وبلا عزو في المقرب ١/٢٣٩، والمساعد ٢/٣٨٧ وفيه: تمت بقربى الزينبين.

(٤) الضرائر ٢٧٧، وينظر المقرب ١/٢٤٠.

(٥) في الأصل، ي، ل: ان، وما اثبتناه من ك.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٤، ولباب الاعراب ٣٨٧.

(٧) ينظر الأصول ٢/٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٦.

(٨) الواو ساقطة من ل.

(٩) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣٨، ولباب الاعراب ٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٤.

المعنويّ، [[خلافًا للكوفيَّةِ في تأكيدِ النكرةِ المحدودةِ]] [١]، أي: المعلومةِ المقدارِ، كدينارٍ ودرهمٍ، ويومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، وسنةٍ [[بكلٍّ وأجمعَ]]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ [٢].
قالَ ابنُ هشامٍ: وهوَ الصَّحيحُ [٣]، كقولِهِ [٤]:

لكنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ ... ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقولِ الآخرِ [٥]:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجمعَا

صَرَّتْ: صوَّتتْ [٦]. والبَكْرَةُ، بفتحِ الباءِ الموحَّدَةِ وإسكانِ الكافِ: خشبَةٌ مستديرةٌ في وسطِها محزٌّ ليستقَى عليها [٧].

[[ولا]] يُؤَكَّدُ [[المظهرُ بالمضمرِ]] [٨]، لأَنَّ المضمرَ ضعيفٌ لأَنَّهُ لايستقلُّ بنفسِهِ في الجملةِ، والظاهرُ قويٌّ لاستقلالِهِ بنفسِهِ، فكرهُوا توكيدَ القويِّ بالضَّعيفِ. ومِنْ هُنَا وَهَّمَ ابنُ هشامٍ أبا البقاءِ، حيثُ أَجازَ في: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ [٩] التَّأكيدَ [١٠]. قالَ: وقد يريدُ أَنَّهُ توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في " شانِئَكَ " لا لنفسِ شانِئَكَ [١١]. [[مع صحَّةِ

---

(١) الإنصاف مسألة (٦٣) ٤٥١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، ولباب الاعراب ٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/١.

(٢) التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية الشافية١١٧٤/٣، ، ١١٧٧وشرح الألفية لابن عقيل٢١١/٣، والمساعد ٣٩٢/٢.

(٣) أوضح المسالك ٣٣٢/٣.

(٤) عبد الله بن مسلم الهذلي، في شرح اشعار الهذليين ٩١٠/٢، وفيه: لكنه ساقه، ورجبا مكان (رجب) الثانية. والشاهد في الإنصاف ٤٥١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، ٤٥، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣.

(٥) بلا عزو في الإنصاف٤٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي٣٣٥/١، وخزانة الادب١٨١/١، ١٦٩/٥.
وقبله: إنا إذا خطّافَنا تقعقعَا

(٦) اللسان (صرر). (٧) العين ٣٦٤/٥.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٨/١-٤٣٩، ولباب الاعراب ٣٨٧.

(٩) الكوثر ٣. (١٠) التبيان في إعراب القرآن ١٣٠٦/٢.

(١١) مغني اللبيب ٦٤٦، ٧٥٤.

عكـــسِهِ]] (١)، وهوَ تأكيدُ المضمرِ بالمظهرِ، ومَثَّلوهُ بـــ: ما قامَ إلاّ هوَ زيدٌ، وفيه نظرٌ، فإنَّ (زيدًا) بدلٌ لا تأكيدٌ، إذ التَّأكيدُ لفظيٌّ ومعنويٌّ وكِلاهُمَا غيرُ متأتٍّ فيه. وقد يُقالُ: هــوَ مـــن اللَّفظيِّ، وتكريرُ اللَّفظِ الأَوَّلِ بعينِهِ غيرُ شرطٍ على ما مرَّ (٢). [[و]] صحَّةَ [[تأكـــيدِهِ]]، أَي: تأكـيدِ المظهــرِ [[بمثله]] (٣)، نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، وهوَ كثيرٌ. [[ولا]] يُـــؤَكَّدُ ضـــميرٌ[[متَّصلٌ مرفوعٌ لَمْ يُؤَكَّدْ بمنفصلٍ بالنَّفسِ والعينِ]] (٤)، فلا يُقالُ: جئتَ نفسُكَ، وقمتَ عينُكَ (٥)، بل حتَّى تقولَ: جئْتَ أَنتَ، وقمتَ أَنتَ، وحينئذ يُؤَكَّدُ بالنَّفسِ أَو بالعينِ، وذلكَ لأَنَّ المرفوعَ المتَّصلَ يُنَزَّلُ منزلةَ الجزءِ، فكرهُوا أَن يُؤَكِّدُوا الجــزءَ (٦) بالظَّاهِرِ المستقلِّ، فقصدُوا (٧) (١٥٣/و) تأكيدَهُ أَوَّلاً بمضمرٍ (٨) بمعنَى الأَوَّلِ مـــستقلٍّ (٩)، ثُمَّ يجرونَ (١٠) النَّفسَ أَو العينَ عليهِ لفظًا، وإنْ كانَ في المعنَى تأكيدًا (١١) للمـــرفوعِ المتَّصلِ لأَنَّهُ هوَ المقصودُ (١٢). وقيَّدَ الضميرَ، احترازًا (١٣) من الظاهرِ، وقيَّدَ المتَّصلَ، احترازًا (١٤) من المنفصلِ، وقيَّدَ المرفوعَ، احترازًا (١٥) من المنصوبِ، فإنَّهُ يُؤكَّدُ في الـــصورِ الـــثلاثِ بلا شرطٍ، نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، وأَنتَ نفسُكَ ذاهبٌ، وأكرمتُكَ نفسَكَ، لأَنَّ العلَّةَ المذكورةَ مفقودةٌ فيها، لأَنَّ الظَّاهرَ مستقلٌّ، وكذا المنفصلُ. والمضمرُ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٨/١، ٤٣٩، ولباب الاعراب ٣٨٧.

(٢) ينظر ق ١٥١ظ.

(٣) ينظر الأصول ٢٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣، ولباب الاعراب ٣٨٧.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٣، ٤٣، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/١، ٣٣٦.

(٥) في الأصل: امامك عينك، بزيادة (امامك)، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ك: يؤكد الخبر، وفي ي: يؤكد والجر، وكلاهما تحريف.

(٧) في الأصل، ك، ي: وقصدوا، وما اثبتناه من ل.

(٨) في ك، ل: بضمير، وهو وجه.

(٩) في الأصل: المستقل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأصل: يجروا، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في الأصل، ي: تأكيد، وهو خطأ، وما اثبتناه من ك، ل.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٩/١.

(١٣) في ك: احتراز، وهو خطأ.

(١٤) في ك: احتراز، وهو خطأ.

(١٥) في ك: احتراز، وهو خطأ.

المنــصوبُ [(١)] لــيسَ كالمرفوعِ في شدَّةِ الاتِّصالِ. قلتُ: يَردُ الضميرُ المجرورُ، فإنَّهُ يُؤكَّدُ بــدونِ شــرطٍ، نحوُ: مررتُ بِكَ نفسِكَ، وبِهِ عينِهِ [(٢)]، مَعَ شدَّةِ الاتِّصالِ، وإنَّما قالَ: (بالنَّفسِ والعينِ) احترازًا من تأكيدِ المتَّصلِ المرفوعِ بغيرِهِمَا، فإنَّهُ يُؤكَّدُ بلا شرط، مثلُ: القومُ جاءُوا كلُّهُم [(٣)]. والفرقُ أنَّ النَّفسَ والعينَ يقعانِ غيرَ تأكيد، نحوُ: طابَتْ نفسُ زيد، وحَسُنَتْ عينُ زيدٍ [(٤)]، فَلَوْ لَمْ يُؤكِّدُوا المتَّصلَ مَعَهُمَا بالمنفصلِ، لالتبسَ التَّأكيدُ بالفاعلِ، إذا كانَ ضميرًا مستترًا، نحوُ: زيدٌ جاءَني نفسُهُ، وهندٌ أبصرتني عينُهَا، ثُمَّ اطَّردَ الحكمُ في الباقي [(٥)]. **[[وجازَ: أَنْتم كُلُّكُم بينَكُم]]** دِرْهَمٌ، بالخطابِ، نظرًا إلى المضافِ إليهِ (كلٌّ)، **[[وبيــنَهُم]]** دِرْهَمٌ، بالغيبةِ [(٦)]، نظرًا إلى لفظِ المضافِ وهو(كلٌّ). **[[ولم يَجُزْ في]]**: أَنْتم **[[أجمعونا لا بينَكُم، لكونِ]]** لفظِ **[[الكلِّ أشدَّ استقلالاً من أجمعَ]]**. ولهذا تقعُ (كُلٌّ) عندَ إضافتِهَا إلى الضميرِ مبتدأً بكثرةٍ [(٧)]، نحوُ: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾ [(٨)]، وغيرَ مبتدإٍ بقلَّةٍ [(٩)]، كقولِهِ [(١٠)]:

فَيَصدُرُ عَنْهُ كلُّهَا وهوَ ناهِلُ

وتقعُ عندَ إضافتِها إلى الظَّاهرِ معمولةً بجميعِ العواملِ [(١١)]، نحوُ: كلُّ القومِ جاءُوا، وذهَبَ كلُّ الرِّجالِ، وأكرمَ كلَّ بني تميمٍ، وامررْ بكلِّ الجماعةِ، ولايثبتُ لــ (أَجمعَ) شيءٌ

---

(١) في الأصل: والمنصوب، بزيادة الواو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٣،٤٢.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١١٨١، ١١٨٢.

(٤) في ك، ي، ل: عمرو، وهو وجه. وينظر المساعد ٢/٣٩٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٢.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٥١٧.

(٧) المصدر السابق ٢/٦١٤.

(٨) مريم ٩٥. وينظر الارتشاف ٢/٥١٦، ومغني اللبيب ٢٥٨، والهمع ٤/٣٨٠.

(٩) ينظر التسهيل ١٦٥، والارتشاف ٢/٦١٤، والمساعد ٢/٣٩٥، والهمع ٤/٣٨٠.

(١٠) كثير عزة، ديوانه ٥٠٦، ويروى البيت فيه:

تَميلُ إذا مالتْ عليهِ دلاؤُهم فيصدُرُ عنها كلُها وهوَ ناهلُ

وبــلا عزو مغني اللبيب ٢٥٨، والمساعد ٢/٣٩٥، والهمع ٤/٣٨٠، وشرح الألفية للاشموني ٣/ ٨٥، والدرر ٢/٩٠، ويروى صدره: يميد اذا مادت عليه دلاؤهم

و: تميد اذا والت عليه دلاؤهم

(١١) ينظر مغني اللبيب ٢٥٧.

من هذهِ الأحكامِ. وأقولُ: الذي يظهرُ أَنْ يُقالَ: إنْ جُعِلَ (كُلُّكُم) توكيدًا للضميرِ، وجبَ أَنْ يُقالَ: (بينَكُم)، لوجوبِ مطابقَةِ العائدِ من الخبرِ إلى المبتدإِ، كما في: أَنتَ تقومُ، وأنا أقومُ، وزيدٌ يقومُ، وإنْ جُعِلَ مبتدأً، جازَتْ رعايةُ لفظِهِ، فتقولُ [1]: (بينَهُ) بالغيبةِ والإفرادِ، ورعايــةُ معناهُ، فتقولُ: (بينَكُم) بالخطابِ وضميرِ الجمعِ، لأَنَّ لفظَ (كلٍّ) مذكَّرٌ مفردٌ، ومعناها بحسبِ ما تضافُ إليهِ، وهوَ هنا ضميرُ مخاطبينَ. وأَمَّا (بينَهُم) فلا يظهرُ لَهُ وجهٌ، سواءٌ جُعِلَ (كُلُّكُم) تأكيدًا أَو مبتدأً.

[[وإذا أَردتَ الجمــعَ بينَهُمَا]]، (١٥٣/ظ)، أَي: بينَ أَلفاظِ التَّوكيدِ المعنويِّ. وفي بعــضِ النُّسخِ: وإذا اجتمعَ الكلُّ، **[[فالواجبُ ذِكْرُ النَّفسِ ثُمَّ العينِ، ثُمَّ الكُلِّ، ثُمَّ أَجمــعَ، ثُمَّ أَكتعَ في الصَّحيحِ، ثُمَّ أَتباعِهِ]]** [2] أَبتعَ وأبصعَ، وفيهِ استعمالُ صفةِ الجمعِ للاثــنينِ. قال الرضي: " أَمَّا تقديمُ النَّفسِ والعينِ على الكلِّ، فلأَنَّ الإحاطَةَ صفةٌ للنَّفسِ ومعنًــى فيها، فتقديمُ النَّفسِ على صفتِهَا أَوْلَى. وأَمَّا تقديمُ النَّفسِ على العينِ، فلأَنَّ النَّفسَ لفظٌ موضوعٌ لماهيتِهَا حقيقةً، ولفظُ [3] العينِ مستعارٌ لَهَا مجازًا من الجارحَةِ المخصوصةِ. وأَمَّا تقديمُ الكلِّ على أَجمعَ، فلكونِهِ جامدًا، واتباعُ المشتقِّ للجامدِ أَوْلَى. وأَمَّا تقديمُ أَجمعَ علــى أَخــواتِهِ، فلكونِهِ أَدلَّ على معنَى الجمعيَّةِ المرادَةِ من جميعِهَا. وأَمَّا تقديمُ أَكتعَ في الــصَّحيحِ على أَخَوَيْهِ، فلكونِهِ أظهرَ في إفادةِ معنَى الجمعِ منهما، لأَنَّهُ من قولِهِم: حَوْلٌ كتيعٌ [4]، أَي: تامٌّ [5]، وهذا المعنَى خافٍ فيهما "[6]. إلى هنا كلامه.

وأَشــارَ المؤلِّفُ بقولِهِ: (في الصَّحيحِ) إلى قولِ ابنِ كيسان، فإِنَّهُ قالَ: ابْتَدِىءْ [7] بـــأَيِّ شـــيءٍ أردْتَـــهُ مـــن أَخـــواتِ أَجمـــعَ بعدَهُ [8]. فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يُبَيِّنِ المؤلِّفُ

---

(١) (فنقول) ساقطة من ك.

(٢) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣، شرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣، ١١٧٣، والارتشاف ٦١١/٢، والمساعد ٣٩٠/٢.

(٣) في ك: ولفظة وجه.

(٤) في الأصل: اكتع، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) اللسان: (كتع)، وينظر المساعد ٣٩٠/٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٣٦/١.

(٧) في ك، ي: تبدأ، وفي ل: تبتدئ، وكلاهما وجه.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/١، والارتشاف ٦١١/٢، وابو الحسن ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٣٩.

حكـمَ (١) أخـوي أكـتعَ باعتبارِ تقديمِ أَحدِهمَا على الآخر ؟ قلتُ: كأَنَّهُ لمَّا رأى الزَّمخشريَّ (٢) وابـنَ الحاجـبِ (٣) قدَّمَا أَبتعَ على أَبصعَ، وحكَى الرَّضيُّ أَنَّ المشهورَ عكسُهُ (٤)، وقفَ عن الجزمِ بتقديمِ أَحدِهمَا معيَّنًا، وجعلَهُ محلَّ خيرة. ولكَ (٥) تقديمُ أَبتعَ بنـاءً على ذلكَ القولِ، ولكَ (٦) تقديمُ أبصعَ على القولِ الآخر. فإنْ قلتَ: هذه الألفاظُ وهـيَ (كـلّ) وما بعدَهُ، إذا اجتمعَتْ، فَهَلْ كلٌّ منها تأكيدٌ لِمَا قبلَهُ ؟ أَو جميعُهَا تأكيدٌ للمؤكَّدِ الأَوَّلِ ؟ قلتُ: فيهِ خلافٌ، قالَ ابنُ بَرْهَان: " إذا قلتَ: جاءَ القومُ كُلُّهُمْ أَجمعونَ أَكـتعونَ أَبصعونَ، فكُلُّهُم تأكيدٌ للقومِ، وأَجمعونَ تأكيدٌ لكُلِّهم، وكذا البواقي كلٌّ واحد منـها تأكـيدٌ لِمَـا قبلَهُ "(٧). وقالَ غيرُهُ (٨): بَلْ كُلُّهَا توكيدٌ للمؤكَّدِ الأَوَّلِ كالصفاتِ المتتاليةِ. فإنْ قلتَ: إذا أُريدَ التوكيدُ بـ(أَجمع) فَهَلْ يجبُ ذكرُ (كُلّ) قبلَهُ ؟ قلتُ: لاَ، بَلْ ذلـكَ جائـزٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٩)، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجمعينَ ﴾ (١٠)، ومثلُهُ في التَّنزيلِ كثيرٌ. وإنَّما نَبَّهْتُ على ذلكَ لأَنَّ ابنَ هـشام صرَّحَ في مغني اللبيب بأَنَّهُ إنَّما يُؤَكَّدُ بأَجمعَ وأخواتِهِ بعدَ التَّأكيدِ بكلٍّ (١١)، وهوَ سَهْوٌ.

---

(١) (حكم) مكررة في ك.

(٢) المفصل ٦/٢. وينظر شرحه لابن يعيش ٤٦/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٣٦/١.

(٤) المصدر السابق ٣٣٦/١.

(٥) في ك: وكل، وهو تحريف، وفي ي: فلك.

(٦) في ك: وكل لك، بزيادة كل.

(٧) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٣٧/١.

(٨) ينظر هذا القول في شرح الكافية للرضي ٣٣٧/١.

(٩) الحجر ٣٠، وسورة ص٧٣. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٨/٢.

(١٠) الأنعام ١٤٩.

(١١) مغني اللبيب ٦٦٣.

عطفُ البيان

[[والخامسُ: عطفُ البيانِ]]: (١٥٤/و) وهوَ تابعٌ موضِّحٌ لايدلُّ على معنًى في المتبوعِ [١]. فـ (تابعٌ) جنسٌ يشملُ [٢] جميعَ التَّوابعِ، و(موضِّحٌ)، فصلٌ يُخرِجُ البدلَ والعطفَ بالحرفِ [٣]، والتَّأكيدَ، و(لايدلُّ على معنًى في متبوعِهِ)، فصلٌ يُخرِجُ النَّعتَ [٤].

[[ولايجبُ أَنْ يكونَ علَمًا]]، لأنَّ المقصودَ منهُ التوضيحُ باعتبارِ الدلالةِ على الذَّاتِ، وهذا كما يكونُ بالعَلَمِ يكونُ بغيرِهِ. [[ولا]] أَنْ يكونَ [[أعرفَ]] من متبوعِهِ، فإِنَّهُ ليسَ هوَ المقصود بالنسبةِ ليتعيَّنَ [٥] فيهِ ذلكَ، وإِنَّما جاءَ موضِّحًا، وقد يوضِّحُ الشَّيءَ الشَّيءُ عندَ اجتماعِهِمَا وإِنْ كانَ الأَوَّلُ أَوضحَ من الثاني لو افترقَا. ثُمَّ عطفُ البيانِ موضِّحًا للمعرفَةِ مجمعٌ عليهِ [٦]، كقولِهِ [٧]:

أَقسمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وهَلْ يكونُ مخصِّصًا للنَّكرَةِ ؟ أَثبتَهُ الكوفيون وجماعةٌ [٨]، وجوَّزُوا أَنْ يكونَ منهُ ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [٩] فيمَنْ نوَّنَ " كَفَّارَةٌ " [١٠]، ونحوُ: ﴿ مِنْ ماءٍ

---

(١) ينظر شرح الجمع لابن عصفور١/٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٠، وشرح الكافية للرضي١/٣٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤٧، والمساعد ٢/ ٤٢٥، والهمع ٥/١٩٠.

(٢) في الأصل: يشتمل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك، ي: بالحروف، وهو وجه.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٣.

(٥) في ك، ي: ليعتبر، وهو وجه.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور١/٢٩٤، وشرح العمدة ٥٩٤-٥٩٥، والارتشاف ٢/٦٠٥، والهمع ٥/١٩١.

(٧) تقدم تخريجه في ق٢١ و.

(٨) منهم الفارسي وابن جني والزمخشري. وينظر الكشاف ٢/٣٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٤-١١٩٥، والارتشاف ٢/٦٠٥، والهمع ٥/١٩١-١٩٢.

(٩) المائدة ٩٥. وينظر الكشاف ١/٦٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٥، والمساعد ٢/٤٢٦.

(١٠) قرأ المدنيان وابن عامر " كفارةُ " بغير تنوين، و"طعامِ" بالخفض على الاضافة والباقون بالتنوين ورفع "طعام". ينظر التيسير١٠٠، والكشاف ١/٦٤٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٥، والنشر٢/٢٥٥.

صَــديد ﴾ [١]، والــباقونَ يوجبُونَ في ذلكَ البدليَّةَ [٢]. وقالَ ابنُ هشام في توضيحه على الألفــيَّةِ: " ويُوافِقُ متبوعَهُ في أَربعَةٍ من عشرةٍ: أوجهُ الإعرابِ الثلاثةُ، والإفرادُ والتَّذكيرُ والتَّــنكيرُ وفروعهنَّ. قالَ: وقولُ الزَّمخشري: إنَّ ﴿ مَقَامُ إبراهيمَ ﴾ [٣] عطفُ بيانٍ على ﴿ آياتٌ بيِّناتٌ ﴾ [٤]، مخالفٌ لإجماعِهِم "[٥]، قلتُ: واعتذَرَ عنهُ في المغني بأنَّهُ قد يكونُ عَبَّــرَ عن البدلِ [٦] بعطفِ البيانِ لتآخيهِمَا، وأَيَّدَهُ [٧] بقولِهِ في: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حيثُ سَكَنْتُم مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ [٨]: أنَّ " مِنْ وُجْدِكُم " عطفُ بيانٍ لقولِهِ: " مِنْ حيثُ سَكَنْتُم " وتفــسيرٌ لَــهُ. < قال > [٩]: ومِنْ: تبعيضيَّةٌ حُذِفَ مبعضُها، أَي: اسْكِنُوهُنَّ مكانًا من مسكَنِكُم مِمَّا تطيقونَ [١٠]. قالَ [١١]: وإنَّما يريدُ البدلَ، لأنَّ الخافضَ لا يُعادُ إلاَّ مَعَهُ [١٢].

[[وفَــرَّقَهُ]]، أَي: فَــرَّقَ عطــفَ البيانِ [[مِنَ البدلِ لفظًا [١٣] في مِثْلِ]] قولِ المرارِ الأَسدي [١٤]:

[[أَنَا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ بِشْرٍ]] عليهِ الطَّيرُ ترقبُهُ وقوعَا

عليهِ الطَّيرُ: ثاني مفعولي التاركِ، إنْ كانَ بمعنَى المصيرِ، وإلاَّ فَحَالٌ. وترقبُهُ: حالٌ مِنَ الطَّيرِ إنْ جُعِلَ فاعِلاً بالظَّرفِ، وإلاَّ فَمِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في (عليهِ) الذي هوَ في هذا

---

(١) إبراهيم ١٦. وينظر الكشاف ٢/٣٧١.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٧٤٣.

(٣) آل عمران ٩٧.

(٤) آل عمران ٩٧. وينظر الكشاف ١/٤٤٧، والارتشاف ٢/٦٠٥، والهمع ٥/١٩٢.

(٥) أوضح المسالك ٣/٣٤٨. وينظر والارتشاف ٢/٦٠٥، والمساعد ٢/٤٢٤.

(٦) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٨٠-٢٨١.

(٧) أي: ابن هشام أَيَّد الزمخشري.

(٨) الطلاق ٦.

(٩) الزيادة من ي، ل، وهي موافقة لمغني اللبيب ٧٤٨. والضمير في قال يعود للزمخشري.

(١٠) الكشاف ٤/١٢١-١٢٢.

(١١) أي: ابن هشام.

(١٢) مغني اللبيب ٧٤٨.

(١٣) ينظر لباب الاعراب ٣٩٦.

(١٤) شعراء امويون ٢/٤٦٥.والشاهد في الكتاب ١/١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٢، ٧٣، وشــرح الكافية للرضي ١/٣٣٨، ٣٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٥١، والخزانة ٥/١٨٣، ٢٢٥، ٤/٢٨٤.

الـــوجهِ خـــبرٌ عَـــنِ الطَّيرِ (١). [[عندَ غيرِ الفرَّاءِ]]، فخفضَ بشر على أَنَّهُ عطفُ بيان للبكريِّ (٢)، ولايجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً منهُ لما أَنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ (٣)، أَوْ لأَنَّ المُـــبْدَلَ مـــنهُ غيرُ مقصودٍ بالنسبةِ، منحًّى حكمًا، فإِنَّهُ قِيلَ: أَنَا ابنُ التَّاركِ (١٥٤/ظ) بشرٍ (٤)، وأَنَّهُ مثلُ: الضَّاربُ زيدٍ، وقد مرَّ الكلامُ عليهِ في بابِ الإِضافةِ (٥) وأَمَّا الفرَّاءُ (٦) فـــلا امتناعَ عندَهُ من أَنْ يكونَ بدلاً، لأَنَّهُ يجيزُ: الضَّاربُ زيدٍ (٧) كما مرّ (٨). [[و]] في مثلِ [[يا هذا زيدٌ، بالتنوينِ وعدمِهِ]] (٩)، فمَعَ عدمِ التنوينِ لايُتصوَّرُ فيهِ إِلاَّ البدلُ، كأَنَّهُ قِـــيلَ: يا هذا يا زيدُ (١٠)، ولامجالَ حينئذٍ لعطفِ البيانِ، ومَعَ التَّنوينِ لاتجوزُ البدليَّةُ، لأَنَّهُ بتقديـــرِ تكريـــرِ (يا) (١١)، ولاثبوتَ للتَّنوينِ مَعَهَا، فيتعيَّنُ حينئذٍ عطفُ البيانِ رفعًا على اللَّفـــظِ، ونصبًا على المحلِّ كالصِّفَةِ. والرَّضي ينازعُ في ذلكَ، ويَرَى أَنَّ البدَلَ في مِثْلِ هذهِ الـــصُّورَةِ يجـــوزُ أَنْ يعتبرَ تارةً مستقلاً في اللَّفظِ، فتقولُ: ياغلامُ بِشْرُ، بالبناءِ، وتارةً غيرَ مـــستقلٍّ نظرًا إِلى أَنَّ إِعرابَهُ بتبعيَّةِ الأَوَّلِ، فتقولُ: ياغلامُ بشرٌ، وبِشْرًا، بالتَّنوينِ والإِعرابِ رفعًـــا ونـــصبًا (١٢). وإِنَّما قالَ المؤلِّفُ: (في مِثْلِ) إشارةً إِلى أَنَّ الفرقَ يقعُ في غيرِ هاتينِ الـــصورتينِ أَيـــضًا (١٣). فَمِنْ ذلكَ أَنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ جملةً، بخلافِ البدلِ، نحوُ: ﴿ مايُقـــالُ لَـــكَ إِلاَّ مَا { قَدْ } قِيلَ لِلْرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وذُو عِقَابٍ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣.

(٣) المصدر نفسه ١١٩٦/٣.

(٤) شرح الألفية للاشموني ٨٧/٣.

(٥) ينظر ق ١٣٢ظ.

(٦) ينظـــر شـــرح المفـــصل لابن يعيش ١٢٢/٢، و١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٩١٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٨١/١، والمساعد ٢٠٤/٢.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١.

(٨) ينظر ق ١٣٢ظ.

(٩) ينظر الارتشاف ٥٩٠/٢، والهمع ١٩٥/٥.

(١٠) (يا) ساقطة في ي.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/١، ٣٤٣.

(١٣) هذه عبارة الرضي تعقيبا على ابن الحاجب. ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٣/١.

أَلِيمٍ ﴾ (١). ومنهُ: أنَّهُ لايكونُ تابعًا لجملة، بخلافِ البدلِ، نحوُ: ﴿ اتَّبِعُوا المُرسَلِينَ اتَّبِعُوا مَـــنْ لا يَـــسأَلُكُمْ أَجْرًا < وَهُمْ مُهْتَدُونَ > (٢) ﴾(٣). ومنهُ: أَنَّهُ لا يكونُ (٤) فعلاً تابعًا لفعلٍ، بخلافِ البدلِ، نحوُ: ﴿ ومَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ﴾ (٥). ومنهُ: أَنَّـــهُ لايكونُ بلفظِ الأَوَّلِ (٦)، لأَنَّ الشيءَ لا يبيِّنُ نفسَهُ. ويجوزُ ذلكَ في البدلِ بشرطِ أَنْ يكونَ معَ الثاني زيادةُ بيانٍ، كقراءةِ يعقوب (٧) ﴿ وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلى كِـــتَابِهَا ﴾ (٨) بنصبِ " كُلٍّ " الثانية (٩)، فإنَّها قد اتَّصلَ بها ذِكْرُ سببِ الجثوِ (١٠). وهذا الفـــرقُ ذهبَ إليه ابنُ مالك وجماعةٌ (١١)، وأَبَى ذلكَ بعضُهُم، فقالَ: إنَّ البيانَ يتصورُ مَعَ كـــونِ المكرَّرِ مجرَّدًا، وذلكَ مثلُ قولِكَ: يازيدُ زيدًا (١٢)، إذا (١٣) قلتَهُ وبحضرتِكَ اثنانِ، اســـمُ كلٍّ منهما زيدٌ، فإنَّكَ لَمَّا تذكرُ الأَوَّلَ يتوهَّمُ كلٌّ منهما أَنَّهُ المقصودُ، وإذا كَرَّرْتَهُ تَكَرَّرَ خطابُكَ لأَحدِهِمَا، وإقبالُكَ عليهِ فظَهَرَ المرادُ (١٤).

---

(١) فصلت ٤٣. وينظر مغني اللبيب ٥٩٤.

(٢) الزيادة من ل، وهي من تمام الآية.

(٣) يس ٢٠-٢١. وينظر البحر المحيط ٣٢٨/٧، ومغني اللبيب ٥٩٥.

(٤) في الأصل: ان، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) الفرقان٦٨-٦٩، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن٢/٢٠٨-٢٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ٩٩١/٢.

(٦) في ك: فعلا تابعا، مكان: بلفظ الاول.

(٧) هويعقوب بن اسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم، البصري أحد القراء العـــشرة، وإمـــام أهل البصرة، توفي سنة ٢٠٥هـــ.معرفة القراء الكبار ١٥٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦.

(٨) الجاثية ٢٨. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص برفع "كل" الثانية.

(٩) قـــرأ يعقـــوب بنصب اللام، قرأ الباقون برفعها، النشر ٣٧٢/٢. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥٣/٢.

(١٠) مغني اللبيب ٥٩٥.

(١١) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٥٩٦: "وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطـــف البـــيان لايكون من لفظ الاول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه". وينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢.

(١٢) في ك، ي، ل: زيد، وهو وجه وكذا في مغني اللبيب ٥٩٦.

(١٣) في الأصل: اذ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) مغني اللبيب ٥٩٦-٥٩٧.

[[و]] فَرَّقَهُ من البدلِ [[معنًى عُرِفَ مِنْ حَدَّيْهِمَا]] [1]، وهوَ ظاهِرٌ. قالَ الرضي: " وأنَا إلى الآنَ لم يظهَرْ لي فرقٌ جليٌّ بينَ بدلِ الكلِّ وعطفِ البيانِ، بل ما أرَى عطفَ البيانِ إلاّ البدلَ كما هوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ [2]، فإنَّهُ لم يَذْكُرْ عطفَ البيانِ. (١٥٥/و) قالَ: ولا نُسَلِّمُ أنَّ المقصودَ بالنسبةِ في بدلِ الكلِّ هوَ الثاني فقط، ولا في سائرِ الأبدالِ إلاّ الغلط [3] فإنَّ كونَ الثاني فيهِ هوَ المقصودُ بها دونَ الأوَّلِ ظاهرٌ "[4]. وأطالَ [5] الكلامَ في تقريرِ مقصودِهِ، فَراجِعْهُ إنْ شِئْتَ. وههنا تنبيهاتٌ:

الأوَّلُ: أنَّهُم اختلفُوا في العاملِ في التَّابعِ [6]، هَلْ هوَ العاملُ في المتبوعِ ؟ فأمَّا الصفةُ والتأكيدُ وعطفُ البيانِ، فمذهبُ سيبويهِ أنَّ العاملَ فيها هوَ العاملُ في المتبوعِ، استنادًا إلى ما مَرَّ في أوائلِ الكتابِ [7]. وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ العاملَ فيها معنويٌّ، وهوَ كونُهَا تابعةً، وقد مَرَّ أيضًا [8]. وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ العاملَ فيها نظيرُ العاملِ في متبوعِهَا لانفسهِ [9]. وأمَّا البدلُ فأكثرُ المتأخرينَ على أنَّ العاملَ فيهِ نظيرُ العاملِ في المُبْدَلِ منهُ [10]. وذهبَ سيبويهِ [11] والمحققونَ إلى أنَّ عاملَهُ هوَ عاملُ المُبْدَلِ منهُ، إذ المُبْدَلُ منهُ في حكمِ المطروحِ، وكانَ للعاملِ الأوَّلِ تأثيرٌ في الثاني، وأمَّا عطفُ النَّسقِ فالصَّحيحُ أنَّ عاملَهُ هوَ عاملُ المعطوفِ عليهِ بواسطةِ الحرفِ، وقِيلَ: هوَ مقدَّرٌ بعدَ العاطفِ، وقِيلَ:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣٧.

(٢) فرق في الكتاب بين البدل وعطف البيان، قال ٢/١٤: "اما بدل المعرفة ممن النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ او ظن أنه يقال له ذاك، فابدل مكانه، ما هو اعرب منه".

(٣) (ولا في سائر الابدال الا الغلط) ساقطة من ك.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/٣٣٧.

(٥) اي الرضي.

(٦) ينظر في هذه المسألة: شرح الكافية للرضي ١/٢٩٩-٣٠٠، والارتشاف ٢/٥٩٢، والهمع ٥/ ١٦٦-١٦٧.

(٧) ينظر ق ٢٨ و. وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٩.

(٨) ينظر ق ٢٨و، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٩.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٩٩.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٣٠٠، والارتشاف ٢/٦١٩.

(١١) الكتاب ٢/٣٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٠، والارتشاف ٢/٦١٩.

حرفُ العطفِ بالنيابَةِ [١]. والكلامُ على هذه المذاهبِ قبولاً وردًّا يطولُ.

التّنبيهُ الثّاني: أَنَّهُ إذا اجتمعت التّوابعُ يبدأُ بالنّعت، ثُمَّ بعطفِ البيانِ، ثُمَّ بالتوكيدِ اللّفظيِّ، ثُمَّ المعنويِّ، ثُمَّ بالبدلِ، ثُمَّ بالنّسقِ [٢]. أَمَّا تقديمُ النّعتِ على بقيَّةِ التوابعِ فلأَنَّهُ أَكثرُ استعمالاً، وأَمَّا تقديمُ عطفِ البيانِ على التأكيدِ، فإنَّهُ لرفعِ [٣] الاحتمالِ عن ذاتِ المتبوعِ وإيضاحِهَا، والتأكيدُ لرفعِ [٤] احتمالٍ خارجٍ عن ذاتِ المتبوعِ، لأَنَّهُ يُقرِّرُ أَمرَهُ في النسبةِ أَو الشمولِ، وكلاهُمَا خارجٌ عن ذاتِهِ. وأَمَّا تقديمُ اللّفظيِّ على المعنويِّ فلكراهَةِ الفصلِ بينَ الأَلفاظِ المتَّحِدَةِ أَو التي في حكمِها بما ليسَ منها. وأَمَّا تقديمُ التأكيدِ على البدلِ، فلأَنَّ مدلولَهُ مدلولُ المتبوعِ، بخلافِ البدلِ، فإنَّ مدلولَهُ في الحقيقة ليسَ مدلولَ متبوعِهِ، وأَمَّا تقديمُهُ على المنسوقِ، فلأَنَّ البدَلَ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ نسبةٌ معنويَّةٌ بالكلِّيَّةِ أَو البعضيَّةِ أَو الاشتمالِ، والغلطُ نادرٌ، والمنسوقُ أَجنبيٌّ من متبوعِهِ. وعلى هذا فَلَوْ رَتَّبَهَا المؤلِّفُ في الذِّكْرِ على حسبِ مراتِبِهَا في الاجتماعِ، لكانَ حَسَنًا [٥]. وهنا (١٥٥/ظ) قد تَمَّ قِسْمُ المعرباتِ [٦].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/١.

(٢) وهذا ترتيب أبي حيان كما في الارتشاف ٥٧٩/٢، وينظر النكت ٩٥٩/٢-٩٦٠، والهمع ٥/ ١٦٥.

(٣) في ك، ي: لدفع، وهو وجه.

(٤) في ك، ي: لدفع، وهو وجه.

(٥) بعدها في ل: والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب.

(٦) (وهنا قد تم قسم المعربات) ساقطة من ل.

المَبْنيُّ

[[المَبْنِـــيُّ: مَا]]، أَي: اسمٌ [[وقعَ غيرَ مركَّبٍ]] [1] كالأسماءِ المعدودةِ، مِثْلُ: واحـــد، اثنان، ثلاثة، ومثل: ألف، وباء، تاء، ثاء، ومثل: زيد، عمرو، بكر، خالد. وهذا رأيُ ابـــنِ الحاجـــبِ [2] وجماعـــةٍ. وعِلَّةُ البناءِ عندَهُم في مِثْلِ هذا القسمِ فُقدان سببِ الإعرابِ، وهو التَّركيبُ [3]، والزمخشري يَرَى أَنَّها من قبيلِ المعربِ، أَي: المقابِلِ للمبنيِّ لا المعربِ الذي مسَّهُ وأدركَهُ [4] الإعرابُ، قالَ: وليستْ بمبنيَّة، لأَنَّها لو بُنِيَتْ لحُذِيَ بها حَذْوَ كيفَ، وأَينَ، وهؤلاءِ، ولم يقلْ: صاد، قاف، نون، مجموعًا بينَ السَّاكنينِ [5]. [[أَو ناســبَ مبنيَّ الأَصلِ]] [6]، وقد مرَّ في أَوائلِ الكتابِ [7]. إِنَّ المرادَ بِهِ الحرفُ، والفعلُ الماضي، وأمرُ المخاطَبِ. فصارَ الحاصلُ من هذا الكلامِ أَنَّ المبنيَّ ما وقعَ غيرَ مركَّب، أَو ناســبَ الحــرفَ والفعــلَ الماضــي والأمرَ [[إلاَّ ما أُعرِبَ لَمثْلِ غَرضِ اسْتَحْوَذَ [8] كـــ: أَيٍّ]]، فإِنَّهُ أُبقيَ عليهِ الإعراب معَ مناسبَتِهِ لمبنيِّ الأَصلِ تنبيهًا على أَنَّ الأَصلَ في هذا البابِ الإعرابُ [9]، كما أَنَّهم صحَّحُوا (اسْتَحْوَذَ) [10] فلم ينقلُوا حركةَ الواوِ إِلى ما قـــبلَها ولم يقلبُوا الواوَ أَلفًا، تنبيهًا على أَنَّ أَصلَ الأَلفاظِ التي تقلبُ فيها الواوُ أَلفاً، واوٌ، وهـــذا كمـــا تراهُ لا يدفعُ سؤالَ تخصيصِهِم (أَيًّا) بذلكَ دونَ غيرِها من الأَلفاظِ المبنيَّةِ، والذي يقولونَهُ في ذلكَ: إِنَّ مناسبةَ (أَيٍّ) للحرفِ عارَضَها ملازمتُها للإضافةِ التي هيَ من خصائصِ الأسماءِ، فضعفَ تأثيرُ البناءِ، لأَنَّ الأَصلَ في الأسماءِ الإعرابُ [11]، وقد يقوَى في

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨، وشرحها للرضي ١٧/١، ٢/٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧/١.

(٤) في ك: والأكثر، وهو تحريف.

(٥) الكشاف ٨١/١-٨٢. وينظر المطالع السعيدة ١٠٦/١-١٠٧، والهمع ٥٧/١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٢.

(٧) ينظر ق ١٣ ظ.

(٨) ينظر في مسألة (استحوذ): معاني القرآن وإعرابه ١٢٢/٢، وكتاب مختصر في ذكر الألفات ٢٠-٢٤، وسر الصناعة ١٧٨/١، وشرح الشافية للرضي ٩٦/٣.

(٩) ينظر لمع الأدلة ١٠٦-١٠٧، والهمع ٤٩/١، والنكت ٩٧/١.

(١٠) في الأصل: لاستحوذ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر الإنصاف ٧١٦/٢.

(أيٍّ) بهذِهِ الخصيصةِ المبعدةِ لها عن مشابهةِ الحرفِ فلم تعتبرْ مؤثِّرةً. [[لتضمُّنه]]، متعلِّقٌ بـ (ناسب) [1]، يعني أنَّ المبنيَّ اسمٌ وقعَ غيرَ مركَّبٍ، أو اسمٌ ناسبَ مبنيَّ الأَصلِ لأجلِ تضمُّنِهِ، أي: تضمُّنِ ذلكَ الاسمِ [[معناهُ]] [2] أي: معنَى مبنيِّ الأَصلِ، كـ: متَى [3] فإنَّها تستعملُ شرطيَّةً، وهيَ حينئذٍ متضمِّنَةٌ لمعنَى (إن) الشرطيَّة، واستفهاميةً، نحو: ﴿ مَتَى نَصْرُ اللهِ ﴾ [4] وهيَ حينئذ متضمِّنَةٌ لمعنى الاستفهامِ [5]. [[أو وقوعِهِ موقعَهُ]] كنزالِ، فإنَّهُ واقعٌ موقعَ انزلْ [6]، [[أو تَشَبُّهِهِ بهِ]]، أي بمبنيِّ الأَصلِ، نحوُ أَسماءِ الإشارةِ والموصولاتِ [7] فإنَّها تُشْبِهُ مبنيَّ الأَصلِ من حيثُ احتياجِها إلى ما ينضمُّ إليها من قرينةٍ أو لفظٍ، أَلاَ تَرَى أنَّ أَسماءَ الإشارةِ محتاجةٌ إلى القرينةِ الرافعةِ لإبهامِهَا، (١٥٦/و) وهيَ إمَّا الإشارةُ الحسيَّةُ أو الوصفُ. والموصولاتُ محتاجةٌ إلى لفظٍ ينضمُّ إليها، وهوَ الصلةُ. وبعضُهُم يجعلُ أَسماءَ الإشارةِ من القسمِ الأَولِ، فيقولُ: إنَّها بُنِيَتْ لتضمُّنِهَا معنَى الحرفِ، وهوَ الإشارةُ، لأَنَّها معنًى من المعاني [8] كالاستفهامِ، وكانَ حقُّها أَنْ يوضعَ لها حرفٌ يدلُّ عليها، لما جرَى من عادتِهم أَنَّهم يضعون لكلِّ معنًى يدخلُ في الكلامِ أو الكلمةِ حرفًا، كالنَّفي والاستفهامِ والتَّمني والتَّرجي والتَّعريفِ إلى غيرِ ذلكَ [9]. [[أو]] تشبُّهِهِ [[بالواقعِ موقعَهُ]] كفساقِ وفجارِ، فإنَّهما ليسَا واقعينِ موقعَ المبنيِّ، ولكن لهما شبَهٌ بنزَالِ الواقعِ موقعَهُ [10]، كما ستعرفُهُ في بابِهِ. [[أو إضافتِهِ]]، أي، الاسمِ [[إليهِ]]، أَي: إلى المبنيِّ، ولا يريدُ هنا مبنيَّ الأَصلِ بدليلِ ما سيأتي. [[في مَنْ بَنَى]]، أَي: عندَ مَنْ

---

(١) في ك: يناسب، وهو تحريف.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠، والارتشاف ١/٣١٥.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ١/٣٠، والهمع ١/٥١.

(٤) البقرة ٢١٤.

(٥) ينظر الارتشاف ١/٣١٥، ومغني اللبيب ٤٤٠.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠، وشرح العمدة ١٠٩-١١١، والارتشاف ١/٣١٥، وأوضح المسالك ١/٣٠، والمطالع السعيدة ١/٩٧-٩٨.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/١٧، والارتشاف ١/٣١٥.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩، وأوضح المسالك ١/٣١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩، ومنهج المسالك ٦.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠-٨١.

بَنَــى المــضافَ إلى المبنيِّ [(١)]، يعني أَنَّ هذا ليسَ سببًا للبناءِ على الإطلاقِ وإنَّما هوَ عندَ بعضٍ. [[كإضافةِ الظروفِ إلى الجملةِ]] [(٢)]، فلو قالَ: كإضافةِ أَسماءِ الزَّمانِ ممَّا لا يلزمُ إضافتُهُ إلى الجملةِ، ليخرجَ (حيثُ)، فإنَّها مبنيَّةٌ دائماً عندَ كلِّ أَحدٍ [(٣)]، وكذا (إذ) و(إذا) ممَّــا هــوَ لازمُ الإضافةِ إلى الجملةِ، وليدخلَ الظروفَ وغيرَها، ممَّا لا يلزمُ إضافتُهُ إلى الجملةِ، لكانَ أَوْلَى، كقولِهِ [(٤)]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا ... فقلتُ أَلمَّا تَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

والمــرادُ بالصِّبا هنا: ما يتعاطاهُ أَهلُ الشيبةِ من اللَّهْوِ واللَّعبِ [(٥)]. والوازِعُ: المانعُ، ومــنهُ: وَزَعةُ القاضي: وهُمْ أَعوانُهُ الذين يمنعونَ الخصومَ من الظُّلمِ [(٦)]. ومنهُ قراءةُ نافعٍ: ﴿ هَذا يومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [(٧)] بفتحِ " يوم "[(٨)]. [[أو]] إلى [[إذْ]] [(٩)]، نحو: ﴿ ومِــنْ خِزْيِ يَوْمَئذ ﴾ [(١٠)]، و﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئذ ﴾ [(١١)] يقرآنِ بجرِّ يومٍ وفتحِهِ [(١٢)].

وهذا ممَّا يدلُّ على أَنَّهُ لم يُرِدْ كونَ الضميرِ المجرورِ بإلى مِنْ قولِهِ: (أو إضافتِهِ إليه) عائدًا إلى مــبنيِّ الأَصــلِ، وذلكَ أَنَّ التمثيلَ بالإضافةِ إلى (إذ) يصدُّ عنهُ، لأَنَّ (إذ) ليسَ مبنيَّ

---

(١) المصدر السابق ٣/٨١.

(٢) المصدر السابق ١/٨١، ولباب الإعراب ١٩٢.

(٣) وردت (حــيث) معــربة عند بني الحارث من أسد وبني فقعس، فهم يخفضونها في موضع الخفض ويــنصبونها في موضــع النصب، يقولون "من حيث لا يعلمون" –الأعراف ١٨٢–، وكان ذلك حيث التقينا. ينظر الارتشاف ٢/٢٦١، ومغني اللبيب ١٧٦، والهمع ٣/٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) الــنابغة الذبياني، وقد تقدم تخريج البيت في ق ٢٣ظ. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨١.

(٥) ينظر الصحاح، واللسان (صبا).

(٦) اللسان (وزع).

(٧) المائدة ١١٩. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "هذا يومُ..." برفع يوم.

(٨) قــرأ نافــع بالنصب وقرأ الباقون بالرفع. التيسير ١٠١، والنشر ٢/٢٥٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣١١.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٩–٨٠، ٨١، ومغني اللبيب ٦٧٢، والهمع ٣/١٧٥.

(١٠) هود ٦٦.

(١١) المعارج ١١.

(١٢) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم، والباقون بكسرها. التيسير ١٢٥، ٢١٤، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٩، ومغني اللبيب ٦٧٢.

الأَصل. فإنْ قلتَ: وكذا تمثيلُهُ بالإضافةِ إلى الجملةِ، يصدُّ عنهُ ؟ قلتُ: هو كذلك، حيثُ يُقْصَرُ مبنيُّ الأَصلِ على تلكَ الثلاثةِ كما هو ظاهرُ كلامِهِ وكلامِ جماعةٍ. وثَمَّ مَنْ يَعُدُّ الجملةَ قسمًا رابعًا من مبنيِّ الأَصلِ، وإنْ كانتْ أَجزاؤُها معربةً. [[وكإضافة (غيرٍ) و(مثلٍ) إلى ما معَهُ (مَا) و(أَنْ) [١] (١٥٦/ظ) خفيفةً و]] (أَنَّ) [[ثقيلَةً]]، نحوُ: قيامُكَ غيرَ ما قامَ زيدٌ، وما يعجبني غيرَ أنْ تحسنَ، وغيرَ أَنَّكَ تحسنُ، وقيامُكَ مثلَ ما قامَ زيدٌ، أو مثلَ أَنْ يقومَ بكرٌ، وإحساني مثلَ أَنَّكَ تحسنُ، بفتحِ (غيرٍ) و(مثلٍ) في الجميعِ.

[[وحركاتُهُ ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ]] [٢]، وقد صرَّحَ كثيرٌ من المؤلِّفينَ [٣] بأَنَّ البصريَّةَ يفرقونَ بينَ حركاتِ الإعرابِ وحركاتِ البناءِ، فيقولونَ في الأَوَّلِ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، وفي الثاني: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ [٤]، وأَنَّ الكوفيينَ لا يفرِّقونَ، وليسَ كذلكَ، بَلِ الحقُّ أَنَّ التَّفريقَ عندَ أُولئِكَ [٥] إنَّما هو في أَلقابِ المعرباتِ والمبنيَّاتِ، فيقولونَ: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ في المعربِ، ومضمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ في المبنيِّ، تقريبًا على السامعِ، وأَمَّا أَلقابُ الحركاتِ فلا يفرِّقونَ بينها [٦]. ولا نزاعَ في أَنَّ الضَّمَّ والفتحَ والكسرَ أَلقابُ مطلقِ الحركاتِ، سواءٌ كانت [٧] حركاتِ مبنيٍّ، كقولِكَ: (حيثُ) مبنيٌّ على الضَّمِّ، أَو حركاتِ معربٍ، كقولِكَ: (زيدٌ) يُحرَّكُ بالضَّمِّ في حالةِ الرَّفعِ. [[وسكونُهُ وَقْفٌ]] [٨] كما في (كَمْ) و(مِنْ)، بخلافِ سكونِ المعربِ في: لَمْ يقمْ، فإِنَّهُم لا يطلقونَ عليهِ الوقفَ [٩].

[[ثُمَّ إنْ لَمْ يُعرَبِ]] المبنيُّ [[في حالةٍ]] من الأَحوالِ [[فلازمٌ]] [١٠] أَي:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨١، ولباب الإعراب ٢٠١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢، وأوضح المسالك ١/٣٨.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣.

(٤) ينظر الكتاب ١/١٣، ١٥، والأصول ١/٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣.

(٥) أي البصرية.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٤، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٤، وشرحها للرضي ٢/٣، والهمع ١/٦٥-٦٦.

(٧) في الأصل: ان كانت، بزيادة (ان) وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر الكتاب ١/١٥، والأصول ١/٤٧، ٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢، وأوضح المسالك ١/٣٨.

(٩) ينظر الكتاب ١/١٤، وأوضح المسالك ١/٣٩.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ١٦٩.

فبـــناؤُهُ لازمٌ، وفي صـــحَّةِ هذا الإخبارِ نظرٌ. [[وإلاَّ]] يكنْ كذلكَ بأنْ أُعرِبَ في بعضِ الأحـــوالِ [[فعارضٌ]] [1] أي: بناؤُهُ عارضٌ، والكلامُ فيهِ كالأولِ. وهذا القسمُ الأخيرُ منهُ ما أُضيفَ مِنْ أَسماءِ الزمانِ إلى الجملةِ، و(إذ)، و(غيرٌ)، و(مثلٌ) المذكورتان، فنقولُ إذا أُضـــيفَ اســـمُ الزَّمانِ إلى جملة، جازَ فيهِ الإعرابُ والبناءُ [2]، أَمَّا إعرابُهُ فلأنَّ الأَصلَ أَنْ يضافَ إلى المفردِ، فتكونُ إضافتُهُ إلى الجملةِ عارضةً، فلا يعتدُّ بها في دفعِ [3] الأَصلِ، وأَمَّا بـــناؤُهُ فللتـــشبيهِ بالظـــروفِ المحتاجةِ إلى الجملِ، وأَمَّا المضافُ إلى (إذْ) فإنَّما جازَ فيهِ الـــوجهانِ، لأنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ (إذ) كما أَنَّها تبيِّنُ (إذ) كذلكَ تبيِّنُ ما أُضيفَ إليها، فـــيكونُ اسمُ الزَّمانِ المضافِ إلى (إذْ) حكمُهُ حكمُ المضافِ إلى الجملةِ [4]، وقد عرفتَ وجهَ الإعرابِ والبناءِ فيه.

وأَمَّـــا إعـــرابُ (غيرٍ) و(مثلٍ) فعلى الأَصلِ، وأَمَّا بناؤُهُما فتشبيهًا لهما بالظروفِ المـــتقدِّمةِ لكثرتِهِمَا وتبيينهما بالجملةِ التي بعدهما، كما أَنَّ الظروفَ كذلكَ. (١٥٧ /و) وإنَّمـــا قالوا: إنَّ (غيرًا) و(مثلاً) تبينانِ بالجملةِ التي بعدهما، لأَنَّ (ما) و(أَنِ) المذكورتينِ تـــستلزمانِ الجملـــةَ كمـــا يستلزمُها (إذ)، فتكونُ الجملةُ اللازمةُ مُبَيِّنَةً لـــ(مثلٍ) و(غيرٍ) لإبهامِهِمَا. [[والأَصلُ فيهِ]]، أَي: في البناءِ [[السُّكونُ]] [5] لأنَّهُ أَخفُّ، فلا يعدلُ عَنِ الأَخـــفِّ إلى الأَثقـــلِ، إلاَّ لمعارضٍ، والمعارضُ لَهُ أَسبابٌ أَشارَ المؤلِّفُ [6] إليها بقولِهِ: [[والعـــدولُ عـــنهُ لاجتماعِ السَّاكنينِ]] [7]، وهوَ الظَّاهرُ [8]، [[أَو الابتداءُ بالسَّاكنِ لفظًا أَو حكمًا، ككافِ التَّشبيهِ والضَّميرِ]] [9]، وفيهِ لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، فكافُ التَّشبيهِ من حيثُ يصحُّ وقوعُهَا أَوَّلَ الكلامِ، نحوُ: كزيدٍ أَخوكَ، فلو [10] لم تُبْنَ على الحركةِ لأَدَّى

---

(١) المصدر نفسه ١٧٠.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٥٩/١.

(٣) في ل: رفع، وهو تحريف.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣.

(٥) ينظر الأصول ٥١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣، ولباب الإعراب ١٦٩.

(٦) (المؤلف) ساقطة من ل.

(٧) في ل: ساكنين، وهو وجه. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣، ولباب الإعراب ١٦٩.

(٨) في ل: ظاهر.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣، ولباب الإعراب ١٦٩-١٧٠.

(١٠) في ل: لو.

لأدَّى إلى الابتداء (١) بالسَّاكنِ لفظًا، وهوَ متعذِّرٌ، وكافُ الضَّميرِ من نحوِ: أكرمتُكَ، اسمٌ مستقلٌّ، والأسماءُ المستقلَّةُ عرضةٌ للتَّقديمِ والتَّأخيرِ، فهيَ في حكمِ ما يصحُّ تقديمُهُ، ولكنْ عرضَ لَهُ معارضٌ منعَ من التَّقديمِ، فلو لم تُبْنَ على الحركةِ لأدَّى إلى الابتداءِ بالسَّاكنِ حكمًا وهوَ مستكرَهٌ (٢). [[أو عروضُ البناءِ]] للاسمِ المُعربِ في بعضِ الأَحوالِ، فيُبْنَى علـى الحركةِ تشبيهًا لَهُ بالمعرباتِ (٣). [[أو بيانُ حرفِ اللِّينِ]] وإظهارُ أَنَّهُ من الكلمةِ [[بالحركةِ]] (٤)، نحوُ: (هُوَ) و(هِيَ)، فَحُرِّكَتِ الواوُ والياءُ لِيُبَيِّنَ بالحركةِ استقلالُ الكلمةِ وأَنَّها ضميرٌ منفصلٌ، فلو سكَّنْتَها لَتُوُهِّمَ أنَّ حرفَ اللِّينِ تُوُلِّدَ من إشباعِ الضَّمَّةِ أَو الكسرةِ. [[أو]] إنباءُ الحركةِ [[عنهُ]] (٥)، أَي: عن حرفٍ، نحوُ: أَنا، فإِنَّهُ بُنِيَ على الحركةِ لتُنبئَ عن الحرفِ الذي يكونُ موجودًا حالةَ الوقفِ، وهوَ الأَلفُ.

[[ثُمَّ الضَّمَّةُ]] في المبنيِّ [[للإتباعِ]] (٦)، نحوُ: مُنْذُ. [[ولكونِها (٧) غيرَ حركةٍ إعرابيَّةٍ]] نحوُ: ﴿ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾ (٨) فإِنَّهُمَا في حالةِ الإِعرابِ يحركانِ بالفتحِ، نحوُ: جئْتُ قبلَكَ، وبَعْدَ زيدٍ، وبالكسرِ، نحوُ: جِئْتُ مِنْ قبْلِ زيدٍ، ومِنْ بَعْدِ عمرٍو، فَبُنيا على الضَّمِّ، لتكونَ حالةُ البناءِ مخالفةً لحالَةِ الإِعرابِ (٩). [[والتنبيهِ على قوَّةٍ]] (١٠) كما في نحنُ، فإِنَّهُ قويٌّ من حيثُ هوَ ضميرُ رفعٍ لا يكونُ إِلاَّ عمدةً. [[والفتحةُ للخفَّةِ]] (١١)، نحوُ: كيفَ، وأَينَ (١٢)، وخمسةَ عشرَ، [[وكونِها حركةَ الأَصلِ، كـ: يا مضارَّ]] مبنيًّا

---

(١) في الأصل: للابتداء، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣، ٨٣.

(٣) مثل بناء المنادى على الضم واسم لا النافية للجنس، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٣، ولباب الإعراب ١٩٨-٢٠٢.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٧٠.

(٥) المصدر نفسه ١٧٠.

(٦) المصدر نفسه ١٧٠.

(٧) في ك: وبكونها، وفي ل: وكونها.

(٨) الروم ٤.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٣.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ١٧٠.

(١١) ينظر الكتاب ١٦٧/٤، ١٨٨.

(١٢) المصدر نفسه ١٥/١، ولباب الإعراب ١٧٠.

[[للمفعولِ]] لا للفاعلِ [[مرخَّمًا في مَنْ نَوَى المحذُوفَ]] ولم يجعلْهُ اسمًا برأسِهِ، وذلكَ لأنَّ أَصلَهُ: يامضارَر، بفتحِ الرَّاءِ الأُولى، ضرورةَ أنَّهُ اسمُ مفعولٍ، فسُكِّنَت الرَّاءُ المفتوحةُ وأُدغِمَتْ في الثَّانيةِ، فلمَّا رُخِّمَ، بَقِيَت الرَّاءُ ساكنةً، فالتقَى ساكنان (١٥٧/ظ) على غيرِ حدِّهِمَا لزوالِ الإدغامِ، فحُرِّكَت الرَّاءُ بالفتحةِ، لأَنَّها حركتُهَا الأَصليَّةُ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ مثلَ هذهِ الحركةِ غيرُ بنائيَّةٍ، إذ هيَ حركةُ جزءٍ من الكلمَةِ وليسَ بآخِرٍ ولا مُنَزَّلٍ منزلةَ الآخِرِ، فـإِنَّ التفـريعَ إنَّما هوَ على لغةِ مَنْ نَوَى المحذوفَ وجعلَهُ في حكمِ الثَّابتِ. [[والكسرةُ للإشـعارِ بالتأنـيثِ]] [1] كما في: فَعَلْتِ يا هندُ، ولا أَدري مِنْ أَينَ كانَ الكسرُ مشعرًا بالتَّأنيثِ. والذي يقولونَهُ في مثلِ هذا المقامِ إنَّ تاءَ المتكلِّمِ في نحوِ: قمتُ، ضُمَّتْ لمناسبَةِ الـضَّمَّةِ لحـركةِ الفاعـلِ، وفتحُوا للمخاطَبِ فرقًا بينَهُ وبينَ المتكلِّمِ وتخفيفًا، وكَسَرُوا للمخاطـبَةِ فرقًا، ولم يعكسُوا، لأَنَّ خطابَ المذكَّرِ بالتَّخفيفِ أَوْلَى، لكثرةِ ورودِهِ على الأَلْـسنةِ، وأَيضًا هوَ مقدَّمٌ على المؤنَّثِ، فخصَّ الفرقُ بالتَّخفيفِ، فلم يَبْقَ للمؤنَّثِ إلاَّ الكسرُ.

[[وكونِهَا حركةَ الأَصلِ كـ: يا مضارٍّ مبنيًّا للفاعلِ كذلكَ]]، أَي: في مَنْ نَوَى المحذوفَ، وأَمَّا مَنْ لَم ينوِ فيبني على الضَّمِّ هنا وهناكَ، والكلامُ على هذا الكلامِ على ذلكَ تقريرًا واستشكالاً [2].

---

(١) في كتاب سيبويه ٢٧٢/٣، إشارة إلى أن الكسرة مناسبة للتأنيث. قال: "... وحرك بالكسر، لأن الكسر مما يؤنث به. تقول: أنك ذاهبة وأنت ذاهبة، وتقول: هاتي هذا للجارية، وتقول هذي امة الله، واضربي، إذا أردت المؤنث".

(٢) في ل: وإشكالا، وهو وجه.

المُضْمَرُ

[[وأنـــواعُهُ]] [1] منها: [[المضمرُ]]، وإنَّما جعلناهُ مبتدأً محذوفَ الخبرِ لا خبرًا مـــعَ مـــا بعدَهُ من بقيَّةِ المبنيَّاتِ للمبتدأ الذي هوَ (أنواعُهُ)، لعدمِ وجودِ العاطفِ في تلكَ البواقي، وسبقَ أَنَّ ما تعدَّدَ مِنَ الخبرِ لِتَعَدُّدِ المخبَرِ عنهُ يجبُ فيهِ العاطفُ، نحوُ: الزيدونَ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ، وتقدَّمَ عن بعضِ شارحِي المفتاحِ كلامٌ فيهِ، فراجعْهُ [2]. وإنَّما سُمِّيَ هذا النَّوعُ من الأَسماءِ مضمرًا لأنَّ الإضمارَ الإخفاءُ [3]. قالَ [4]:

لَقَدْ أضمرْتُ حبَّكِ في فُؤادي　　　وما أَضْمَرْتُ حُبًّا مِنْ سِوَاكِ

وبعـــضُ أَقسامُ [5] هذا النَّوعِ يشتملُ على إخفاءِ المقصودِ وعدمِ التَّصريحِ بِهِ، كما في: رُبَّـــهُ رجـــلاً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا، ونِعْمَ رجلاً، ونحوُهُ [6]، وحُمِلَ مالا خفاءَ فيهِ على ذلكَ، نحوُ: أَنَا وأنتَ، فقيلَ للجميعِ: مضمرٌ. [[{ وهوَ } ما وُضِعَ]]، أَي: اسمٌ وُضِعَ [[لمـــتكلِّمٍ]]، نحـــوُ: أَنَـــا، [[أَو مخاطَـــبٍ]]، نحوُ: أنتَ، [[أَو غائبٍ تقدَّمَ ذِكْرُهُ تحقـــيقًا]] [7] بأَنْ يُذْكرَ المفسِّرُ قبلَ الضميرِ ذِكْرًا صريحًا محقَّقًا، سواءٌ كانَ متقدِّمًا لفظًا ورتبةً، نحوُ: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، أو متقدِّمًا رتبةً متأخِّرًا لفظًا، نحوُ: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، أو مـــتقدِّمًا لفظًـــا متاخِّرًا رتبةً، نحوُ: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ ﴾ [8]. [[أَو]] تقدَّمَ ذِكْرُهُ [[تقديـــرًا]] [9] بأَنْ لا يكونَ المفسِّرُ مذكورًا قبلَ الضميرِ (١٥٨/ و) بطريقِ الصَّراحةِ والتَّحقيقِ، بَلْ بطريقِ التَّقديرِ، نحوُ: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [10]، فإنَّ الضَّميرَ عائدٌ إِلى العـــدلِ الذي يدلُّ عليهِ الفعلُ تضمّنًا [11]، وتقدّمُهُ أمرٌ مقدَّرٌ لا محقَّقٌ، ونحو: هو زيدٌ

---

(١) أي المبني.　　　(٢) ينظر ق ٦٨ و.

(٣) اللسان (ضمر). ينظر شرح اللمحة البدرية ١/٢٩٦.

(٤) لم اقف عليه.　　　(٥) (أقسام) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح شذور الذهب ١٣٥، ١٣٦.

(٧) ينظر لباب الإعراب ١٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣، والارتشاف ١/٤٦٢.

(٨) البقرة ١٢٤. وينظر الكشاف ١/٣٠٨-٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٤.

(٩) ينظر لباب الإعراب ١٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣.

(١٠) المائدة ٨.

(١١) ينظـــر البـــيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٨٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤.

قـــائمٌ، فإنَّ مُفسِّرَ ضميرَ الشَّأنِ لم يُذكَرْ قبلَهُ ذِكْرًا صريحًا، ولكنْ يُقدَّرُ تقديمُهُ تقديرًا من حيثُ إنَّهُ راجعٌ إلى المسؤولِ عنْهُ بسؤالٍ مقدَّرٍ كما سيجيءُ. فظهرَ بذلكَ عدمُ الاحتياجِ إلى ما ذكَرَهُ ابنُ الحاجبِ [1] وصاحبُ اللبابِ [2] من زيادةِ قولِهِمَا: (أو معنًى أو حكمًا)، لاندراجِ كلٍّ منهما في قسمِ التَّقديرِ كما رأيتَ.

وخرجَ بقولِهِ: (ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ. . . الخ) الاسمُ المظهَرُ الذي أُطلِقَ على المتكلِّمِ والمخاطَـــبِ والغائبِ كما في قولِ من اسمِهِ (زيدٌ) عانيًا نفسَهُ: زيدٌ قائمٌ، وقولُكَ: يا زيدُ قُـــمْ، وزيـــدٌ قامَ، تريدُ شخصًا مخاطَبًا أو غائبًا، فإنَّ لفظَ (زيد) وإنْ أُطْلِقَ في الأوَّلِ على المـــتكلِّمِ، وفي الثاني على المخاطَبِ، وفي الثالث على الغائِبِ، إلاَّ أنَّهُ ليسَ اسمًا موضوعًا لمتكلِّمٍ ولا مخاطَبٍ ولا غائبٍ تقدَّمَ ذِكْرُهُ، بل الأسماءُ الظاهرة كلُّها موضوعةٌ للغيبةِ مطلقًا، لا باعتبارِ تقدُّمِ الذِّكْرِ.

إذا عَـــرَفْتَ حقـــيقةَ المـــضمرِ **[[فمتَّـــصِلٌ]]**، أَي: فهـــوَ متَّصِلٌ **[[إنْ طَلَبَ ضـــميمةً]]** [3]، هـــي كلمةٌ أُخرى متقدِّمَةٌ، ويكونُ هوَ كالتَّتِمَّةِ لها كتاءِ قمتُ، وكافِ أكرمتُكَ، وهاءِ بِهِ. **[[ومنفصلٌ إنْ لَمْ يَطْلبْ]]** [4] ذلكَ، بَلْ يكونُ مستقلاً لا يحتاجُ إلى كلمـــةٍ أُخرى قبلَهُ يكونُ كالتَّتِمَّةِ لها، كـــ: أنا، وإيَّاكَ. **[[وكلٌّ]]** من المتَّصلِ والمنفصلِ **[[مـــرفوعٌ وأخـــواهُ]]**، أَي: منـــصوبٌ ومجـــرورٌ **[[إلاَّ الجـــرَّ]]**، أَي إلاَّ ذا الجـــرِّ **[[للمنفصلِ]]** [5]، فإنَّهُ لا يكونُ، بَلْ إنَّما يكونُ المجرورُ متَّصلاً البتَّةَ، بخلافِ أخَوَيْهِ فإنَّ هما حالتينِ، حالةٌ يتَّصلانِ فيها بعاملٍ قبلَهُمَا، وحالةٌ يقعانِ فيها ولاشيءَ قبلَهُما يتَّصلانِ بِـــهِ، فثـــبتَ لكلٍّ حالةٌ ما يقتضيهِ من الاتِّصالِ والانفصالِ. وأمَّا المجرورُ فلا يتقدَّمُ على جارِّهِ، ولا يُحْذَفُ الجارُّ في محلٍّ يكونُ مجرورُهُ مضمرًا، ولا يكونُ عاملُهُ أمرًا معنويًّا، فلم يقَـــعْ مـــوقعًا يخـــرجُ إلى انفـــصالِهِ، فبقيَ على أَصلِهِ في الاتِّصالِ. **[[فَذَا]]** الذي ذَكَرَ

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٤، وينظر شرحها للرضي ٢/٣.

(٢) لباب الإعراب ١٥٩.

(٣) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٤، ٨٥، ولباب الإعراب ١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٤، ٨٥، ولباب الإعراب ١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٥، ولباب الإعراب ١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٦.

[[خمسةٌ]] [١]: مرفوعٌ متَّصلٌ ومنفصلٌ، ومنصوبٌ متَّصلٌ ومنفصلٌ، ومجرورٌ متَّصلٌ، وأَمثلتُها [[ضَرَبْتُ]] [٢] للمرفوعِ المتَّصلِ، [[وضَرَبَهُ]] للمنصوبِ المتَّصلِ، [[ولَهُ]] للمجرورِ المتَّصلِ، [[وهُوَ]] للمرفوعِ المنفصلِ، [[وإيَّاهُ]] للمنصوبِ المنفصلِ. تبلغُ [[إلى اثني عَشرَ]] مضروبة [[في كلٍّ منها]]، (١٥٨/ ظ)، أَي: من الخمسةِ المذكورَةِ، فتلكَ ستُّون [٣]، والأَصلُ أَنْ تكونَ تسعين، وذلكَ لأَنَّ كلَّ نوعٍ من هذهِ الأَنواعِ الخمسةِ لثمانيةَ عشرَ مدلولاً، لأَنَّ كلَّ واحدٍ إمَّا أَنْ يكونَ لمتكلِّمٍ أَو مخاطَبٍ أَو غائبٍ، فهذهِ ثلاثةٌ. وكلُّ واحدٍ من هذهِ الثلاثةِ إمَّا أَنْ يكونَ لمفردٍ أَو مثنًّى أَو مجموعٍ، صارتْ تسعةً حاصلةً من ضربِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ، وكلُّ واحدٍ من هذهِ التسعةِ إمَّا أَنْ يكونَ لمذكَّرٍ أَو مؤنَّثٍ، صارتْ ثمانيةَ عشرَ، للمتكلِّمِ ستَّةٌ، وللمخاطَبِ ستَّةٌ وللغائبِ ستَّةٌ. فالحاصلُ من ضربِ ثمانيةَ عشرَ في خمسةٍ – وهيَ خمسةُ الأَنواعِ التي أَسلفنا ذِكْرَهَا- تسعون. لكنَّهُ لم يجئْ للمتكلِّمِ إلاَّ لفظانِ، وللمخاطَبِ إلاَّ خمسةٌ، وللغائبِ كذلكَ، فانتقصَ من المتكلِّمِ أَربعةٌ، ومن المخاطَبِ واحدٌ، ومن الغائبِ واحدٌ، فيكونُ النَّاقصُ من كلِّ قسمٍ ستَّةً، فمجموعُ النَّاقصِ من الأَنواعِ الخمسةِ يكونُ ثلاثينَ، لأَنَّ الستَّةَ في الخمسةِ ثلاثونَ، والباقي يكونُ ستينَ كما أَشارَ إليهِ المؤلِّفُ.

[[وما اتَّصلَ بـ إيَّا]] [٤] من الياءِ والكافِ والهاءِ وفروعِهَا في: إيَّايَ وإيَّانَا وإيَّاكَ وإيَّاكُمَا وإيَّاكُم وإيَّاكُنَّ وإيَّاهُ وإيَّاهَا وإيَّاهُما وإيَّاهُم وإيَّاهُنَّ [[حروفٌ]] لا محلَّ لها من الإعرابِ [٥] [[تدلُّ على أَحوالِ المرجوعِ إليهِ]] من تكلُّمٍ أَو خطابٍ أَو غيبةٍ وإفرادٍ وغيرِهِ [[على]] القولِ [[الأَسدِّ]] [٦]، بالسِّينِ والدَّالِ المهملتينِ، من السدادِ. ووجهُهُ أَنَّ اللَّواحقَ لـ (إيَّا) لو كانت أَسماءً [٧] لزمَ إضافةُ الضميرِ وهوَ أَمرٌ لم يثبتْ في كلامِهِم،

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٦.

(٢) في الأصل وسائر النسخ: ضرب، والسياق يقتضي ما اثبتناه.

(٣) ينظر شرح اللمحة البدرية ١/٢٩٨.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٣٦٣-٣٦٤، وسر الصناعة ١/٣١٢، والإنصاف م (٩٨) ٢/٦٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢-١٣، والهمع ١/٢١١-٢١٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨، والارتشاف ١/٤٧٤.

(٦) ينظر لباب الإعراب ١٦٣.

(٧) في الأصل: الاسم، وما اثبتناه من سائر النسخ.

فلم يبقَ إلاَّ أنْ يكونَ (إِيّا) هوَ الضميرُ وحدَهُ، واللَّواحقُ المتَّصلةُ حروفٌ تدلُّ على أَحوالِ المقصودِ بهِ [(١)].

لَمَّـــا كانَ (إِيّا) مشتركًا **[[كالتَّاءِ في أَنتَ]]** بالفتحِ **[[وأَخواتِها]]**، أَي: أخواتِ هـــذِهِ الكلمـــةِ وهُـــنَّ: أَنتِ بالكسرِ، وأَنْتُم وأَنتُنَّ، فإنَّ الضميرَ إنَّما هوَ الهمزةُ والنُّونُ، والألفاظُ المتَّصلةُ بها حروفٌ تدلُّ على المرادِ بالضميرِ، **[[وفاقًا]]**، وليسَ نقلُ الاتِّفاقِ في هـــذا المحلِّ بصحيحٍ، بَلْ هذا هوَ مذهبُ الجمهورِ [(٢)]، وقالَ الفرَّاءُ [(٣)]: إنَّ (أَنْتَ) بكمالهِ اســمٌ، والـــتَّاءُ من نفسِ الكلمةِ. وقالَ بعضُهُم: إنَّ الضَّميرَ المرفوعَ هوَ التَّاءُ المتصرفةُ كـــ أَنْـــتَ، مرفوعةً متَّصلةً، فَلَمَّا أَرادُوا انفصالَهَا دعموها بمستقلٍّ لفظًا [(٤)]، كما هوَ مـــذهبُ بعـــضِ الكوفـــيينَ [(٥)]، وابنِ كيسان [(٦)] في (إِيَّاكَ) وأَخواتِها، وهوَ أَنَّ الكافَ المتصرفةَ كانتْ (**١٥٩/و**) متَّصلةً، فأَرادُوا استقلالَها لفظًا لتصيرَ منفصلةً، فجعلُوا (إِيّا) عمـــادًا لها [(٧)]. قالَ الرَّضي: " وما أَرى هذا القولِ بعيدًا مِنَ الصَّوابِ في الموضعينِ "[(٨)]. والعجـــبُ أَنَّ المؤلِّـــفَ كـــثيرُ النَّظرِ في كلامِ الرَّضي وهذا فيهِ، بَلْ وفي كثيرٍ من كتبِ القـــومِ [(٩)]، لَمْ [(١٠)] يُنْقَلِ الوفاقِ. فإنْ قلتَ: لعلَّ مرادَهُ اتِّفاقُ البصريينَ كما حملَ صاحبُ العـــبابِ عبارةَ اللُّبابِ [(١١)]، حيثُ قيلَ فيهِ: وكذا اللَّواحقُ بـــ (إِيّا) إجماعًا، فقالَ: المرادُ إجمـــاعُ البصريينَ. قلتُ: هذا لا يدفعُ الاعتراضَ، فإنَّ ابنَ كيسان [(١٢)] من البصريينَ [(١٣)] وهـــو قائـــلٌ بـــأَنَّ التَّاءَ في (أَنْتَ) هيَ الاسمُ، وهيَ التي في نحوِ: قمتُ، ولكنَّها كُثُرتْ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٥٨، والارتشاف ١/٤٧٤، والهمع ١/٢١١، ٢١٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٠، والارتشاف ١/٤٧٣، والهمع ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٩، ٢٠، والارتشاف ١/٤٧٣، والهمع ١/٢٠٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/١٠، والهمع ١/٢١٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠، والارتشاف ١/٤٧٤.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠.

(٨) المصدر السابق ٢/١٠.

(٩) ينظر الارتشاف ١/٤٧٣، والمساعد ١/٩٨، والهمع ١/٢٠٩، والنكت ١/٢١٣.

(١٠) في ك: ثم، هو تحريف.

(١١) لباب الإعراب ١٦٣.

(١٢) ينظر الهمع ١/٢٠٨.

(١٣) ينظر في مذهب ابن كيسان: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٨٩ وما بعدها.

بـــ (أَنْ) [١]، نقلَــهُ جماعَةٌ من الثقاتِ عنهُ، فلا إجماعَ [٢] من الكلِّ ولا من البصريينَ.
[[وإيَّـــا الشَّوابِّ]] في قولِ العربِ: "إذا بلَغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابِّ "[٣]، أي: فَلْيُـــنَجِّ نفسَهُ عن التَّعرُّضِ للشَّوابِ، ولِيُنَجِّ الشَّوابَّ عن التَّعرُّضِ لَهُ. وهو مِمَّا استدلَّ بهِ الخلـــيلُ [٤] ومَـــنْ وافقَهُ [٥] على أَنَّ [٦] (إيَّا) ضميرٌ ولواحقَهُ أَسماءٌ أُضِيفَ < هوَ > [٧] إلـــيها، فـــتكونُ هـــيَ في محلِّ جرٍّ لاَ حروفًا لا محلَّ لها [٨]، **[[شاذٌّ]]** [٩]، فلا يثبتُ بِهِ المدَّعي، وفيهِ نظرٌ.

[[ويستترُ]] المضمَرُ **[[لزومًا]]** [١٠] بحيثُ لا يظهرُ في وقتٍ من الأَوقاتِ **[[في (أَفْعَلُ)]]** للمتكلِّمِ الواحدِ، **[[ونَفْعَلُ]]** للمتكلِّمِ المشارِكِ أَو المعظِّمِ نفسَهُ، **[[ولا تفعَلُ للمخاطَـــبِ]]**، وإِنَّمـــا قُـــيِّدَ بـــذلكَ لأَنَّ صورةَ هذا اللَّفظِ تصحُّ للغائبةِ في نحوِ: هندٌ تَفْعَـــلُ [١١]، ولـــيسَ عِـــندَهُ مِمَّا يستترُ لزومًا. **[[وافْعَلْ للأَمْرِ]]** [١٢] للواحدِ المذكَّرِ.
[[ويستترُ جوازًا في الغائبِ]] المفردِ، نحوُ: زيدٌ قامَ، **[[والغائبةِ]]** الواحدةِ، نحوُ: هندٌ قامَـــتْ **[[ومطلـــقِ الصِّفَةِ]]** [١٣] كاسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ، والصِّفَةِ المشبَّهَةِ لمفردٍ أَو غيرِهِ، مذكَّرًا أَو غيرَهُ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ، والزيدانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ، وكذا البواقي،

---

(١) الارتشاف ٤٧٣/١.
(٢) في ك: إبداع، وهو تحريف.
(٣) القول في الكتاب ٢٧٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٩/١، والإنصاف ٦٩٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٣، ١٠٠، وشرح الكافية للرضي ١٢/٢، والمساعد ١٠٢/١-٥٧١/٢.
(٤) الكتاب ٢٧٩/١،
(٥) وافقـــه الاخفش والمازني، واختاره ابن مالك. ينظر التسهيل ٢٦، وشرح الكافية للرضي ١٢/٢، والهمع ٢١٢/١.
(٦) (أن) ساقطة من ل.
(٧) الزيادة من ك، ل.
(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣، والمساعد ١٠٢/١.
(٩) ينظر لباب الإعراب ١٦٣.
(١٠) التسهيل ٢٢، وشرح الكافية للرضي ٨/٢، ١٣، والمساعد ٨١/١.
(١١) شرح الكافية للرضي ٨/٢-٩، ١٣.
(١٢) ينظر التسهيل ٢٢، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢، والمساعد ٨١/١.
(١٣) ينظر التسهيل ٢٢، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢، والمساعد ٨٢/١.

فالـضَّميرُ في جمـيعِ هذهِ الصورةِ مستترٌ [١]. وليستِ الألفُ والواوُ في قائمانِ وقائمونَ ضـميرًا [٢]، علـى مـا قد يتوهَّمُ، لأَنَّهُمَا ينقلبانِ ياءً في النَّصبِ والجرِّ، وليسَ ذا شأنَ الـضميرِ. وإنَّما ادَّعى المؤلِّفُ أَنَّ استتارَ الضميرِ في هذهِ المواضعِ جائزٌ لا لازمٌ، لأَنَّهُ قد يبرزُ منفصلاً في نحوِ: زيدٌ ما قامَ إلاَّ هُوَ، وهندٌ ما قامَ إلاَّ هِيَ، وزيدٌ ما قائِمٌ إلاَّ هُوَ [٣]. وقد يخلفُ الضمائرَ ظاهرٌ، نحوُ: زيدٌ قامَ أبوُهُ، وهندٌ قامَتْ جاريتُهَا. وهذا شيءٌ قالَ به ابنُ يعيش [٤] (١٥٩/ ظ) وابنُ مالك [٥] وجماعةٌ [٦]، ولكنِ المحققونَ على خلافه. وأَنَّ الاستتارَ في جميعِ ذلكَ واجبٌ، إذ لا يُقالُ: زيدٌ قامَ هُوَ، على الفاعليَّةِ، وأَمَّا زيدٌ قامَ أَبوُهُ، أو مـا قـامَ إلاَّ هُوَ، وهندٌ ما قامَ إلاَّ هِيَ، فتركيبٌ آخرُ [٧]. والتَّحقيقُ أَنْ يُقالَ: ينقسمُ العاملُ إلى ما لا يرفعُ إلاَّ الضميرَ المستترَ، كـ: أَقومُ، وإلى ما يرفعُهُ، وغيرِه كـ: قامَ [٨].

[[ولكـونِ وضـعهِ]]، أَي: وضـعِ المضمرِ [[للاختصارِ]]، إذ الأَصلُ كانَ أَنْ يذكرَ الظَّاهرَ، لكنَّهُ عدلَ عنهُ إلى الضميرِ دفعًا للتطويلِ، وروما للاختصارِ.

[[لا يُعْـدَلُ]] عـنِ المتَّصلِ [[إلى المنفصلِ]]، فلا يُقالُ: ضربَ أَنَا، مثلاً، بل ضـربتُ، لأَنَّهُ مثلُهُ معنًى، وأخصرُ منهُ لفظًا، [[إلاَّ لتعذُّرِ المتَّصلِ]] [٩] كما في الصورِ الآتيةِ: [[إلاَّ في نحوِ: ضَرْبَيْكَ]]، وهوَ ما كانَ المصدرُ فيهِ مضافًا إلى الفاعلِ، ومفعولُهُ ضميرٌ [١٠]. [[وسيأتي]] [١١] الكلامُ فيهِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

[[وحتَّى بَلَغَتْ إيَّاكا]] من قولِ الشاعرِ [١٢]:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣.
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٣، ٨٨، وشرح الكافية للرضي ٩/٢.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٣/٢. (٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣.
(٥) شرح الألفية لابن عقيل ٩٥/١، ٩٧. وينظر أوضح المسالك ٨٨/١.
(٦) المساعد ٨٢/١.
(٧) ينظر أوضح المسالك ٨٨/١. (٨) المصدر السابق ٨٨/١.
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢.
(١٠) ينظر شرح المفصل ١٠٤/٣. (١١) ينظر ق ١٦١و.
(١٢) حميد الأرقط، الثاني فقط منسوب اليه في الأصول ١٢٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣، ١٠٢، والأول والثاني في الخزانة ٢٨٨/٥، ٢٨١، والثاني فقط بلا عزو في الكتاب ٣٦٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٤/٢، والإنصاف ٦٩٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٣. ويروى الأول: تقطع الاراكا.

أَتَتْكَ عَنْسٌ قَطَّعَتْ آرَاكَا إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا

مِمَّا أُتِيَ فيهِ بالمنفصلِ مَعَ إمكانِ المتَّصلِ، إذْ لا مانعَ من أَنْ يقولَ: بَلغتُكَ. [[نادرٌ]] حُمِلَتْ عليهِ ضرورةُ الشعرِ (١). ولقائلٍ أَنْ يقولَ (٢): لا نُسَلِّمُ أَنَّ (إِيَّاكَ) مفعولُ (بَلَغَتْ) حتَّى يلزمُ هذا، بَلْ هوَ منصوبٌ على التَّحذيرِ، والتَّقديرُ: إِيَّاكَ أَنْ تخيِّبَ إتيانَها إليكَ، فَحُذِفَ منهُ المحذَّرُ منهُ لدلالة المقامِ عليهِ. والعنسُ، بالنُّونِ: النَّاقةُ الصلبةُ (٣). والآراكُ: القطعةُ من الأرضِ (٤)، ونَكَّرَهُ للتعظيمِ، أي: قطعةٌ عظيمةٌ من الأرضِ. والآراكُ: شجرٌ يُساكُ بِهِ (٥). ويحتملُ أَنْ يرادَ هنا على حذفِ مضافٍ، أي: وادي آراك (٦)، والأوَّلُ أَوْلَى [[بالتَّقدُّمِ]]، ظرفٌ لغوٌ يتعلَّقُ بالتَّعذُّرِ، والباءُ للسببيَّة، أَي: إلاَّ لتعذُّرِ المتَّصلِ بسببِ تقدُّمِ الضميرِ [[على عاملِه]] (٧)، نحوُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٨)، وإِنَّما تعذَّرَ هُنا أَنْ يكونَ متَّصلاً، لأَنَّهُ إذا تقدَّمَ على عامله (٩)، واتِّصاله إِنَّما يكونُ بآخرِ العاملِ، لِمَا علمتَ: من أَنَّ المتَّصلَ هوَ الذي يكونُ كالتَّتمَّةِ لِمَا قبلَهُ، وتَتِمَّةُ الشَّيءِ لا تتصورُ إلاَّ بِأَنْ تكونَ في آخرِهِ، تعذَّرَ (١٠) أَنْ يكونَ متقدِّمًا متَّصلاً، فوجبَ العدولُ إِلى الانفصالِ. [[أو بالفصلِ]] بينَهُ وبينَ عامله [[حقيقةً]] لغرضٍ (١١) صحيحٍ، نحوُ: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ أَنَا، فإِنَّ الفصلَ لغرضٍ والاتِّصالَ يتنافيانِ قطعًا، (١٦٠/و) والأَوَّلُ ثابتٌ فيما نحنُ فيهِ، إذ وقعَ فيهِ الفصلُ لغرضِ الحصرِ، فانتفَى الثاني.

---

(١) الأصول ٢/١٢٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦.

(٢) وهو قول أبي اسحاق الزجاج. ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨-٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٠، ١٠٢.

(٣) اللسان (عنس).

(٤) التاج (أراك).

(٥) العين ٥/٤٠٤، واللسان (ارك).

(٦) التاج (ارك).

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/١٣، ١٤، والهمع ١/٢١٨.

(٨) الفاتحة ٥. وينظر الكشاف ١/٦٠-٦٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦-٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٥، ٩٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٨-١٥٠.

(٩) ينظر شواهد التوضيح ٧٧.

(١٠) في ك، ي: فتعذر، بزيادة الفاء.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/١٣، ١٤، ١٦.

وإنَّما قلنا: لغرضٍ، احترازًا من مِثْلِ: ضَرَبَ زيداً أنَا، فإنَّهُ قد فَصَلَ بينهما فاصلٌ لا لغرضٍ صحيحٍ، فامتنعَ، لأنَّ ضربَ زيداً أنَا، وضربتُ زيدًا، بمعنًى واحد، فقد عُدلَ إلى المنفصلِ من غيرِ تعذُّرٍ، بخلافِ ما ضرَبَ زيداً إلاَّ أنا، فإنَّهُ مخالفٌ في المعنَى لـ: ما ضربتُ إلاَّ زيدًا، فوجَبَ الانفصالُ [١]. فإنْ قيلَ: قد يكونُ الغرضُ في نحوِ: ضَرَبَ زيدًا أَنَا، الاهتمامَ بشأنِ (زيد). قلنا: لم يتعيَّنِ الفصلُ محصلاً لهذا الغرضِ، إذ يحصلُ بدونِه، فيُقالُ: زيدًا ضربتُ. والمؤلِّفُ تركَ قيدَ الغرضِ، وقد عرفتَ أنَّهُ محتاجٌ إليهِ. **[[أو حُكماً]]** [٢]، نحوُ: إنَّما قامَ أَنَا، إذ المعنَى: ما قامَ إلاَّ أَنَا، فالفصلُ واقعٌ حكمًا وتقديرًا لا حقيقةً ولفظًا، فثبتَ لَهُ الحكمُ المتقدِّمُ. **[[وإلاَّكِ ديَّارُ]]** في قولِ الشاعرِ [٣]:

ولا نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنَا ... أَلاَّ يجاورَنا إلاَّكِ ديَّارُ

مِمَّا وقَعَ فيهِ الضَّميرُ متَّصلاً مَعَ وجودِ الفصلِ **[[شاذٌّ]]** [٤]، فلا يَرِدُ على ما قرَّرناهُ. **[[أَوْ الحذفُ]]** [٥]، أَي: حذفُ العاملِ، لأَنَّهُ يمتنعُ أَنْ يَتَّصلَ بهِ الضَّميرُ لعدمِه، فيجبُ الانفصالُ كالفاعلِ والمفعولِ المحذوفِ [٦] فعلُهُمَا، نحوُ [٧]: إنْ أَنَا قمتُ قمتَ، وزيدٌ إنْ إيَّاهُ ضربتَهُ ضربتُهُ. **[[أو كونُ [٨] العاملِ معنويًّا]]** [٩]، إذ لا يتصوَّرُ اتِّصالُ اللَّفظِ بما ليسَ لفظا، نحو: أَنَا فعلتُ. **[[أو]]** [١٠] كونُ العاملِ **[[حرفًا وهوَ]]**، أَي: والضميرُ **[[مرفوعٌ]]** [١١]، نحو: ما أَنتَ قائمًا، لأَنَّهُ لو اتَّصلَ لوجبَ استتارُهُ في نحوِ:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٤، والهمع ١/٢١٦، ٢١٩.

(٣) بلا عزو في الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠١، ١٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٠، ٢/١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤، وتخليص الشواهد ٨١، ١٠٠، والخزانة ٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥. ويروى البيت: حاشاك، وسواك مكان: الاك، ولا شاهد فيه حينئذ. وما علينا مكان: ولا نبالي.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤، والارتشاف ١/٤٧٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

(٦) في ي: للمحذوف، وهو تحريف.

(٧) بعدها زيادة في ي، وهي: (إنما قمت).

(٨) في الأصل: وكون، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

(١٠) في الأصل: و، وما اثبتناه في سائر النسخ.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

زيـدٌ مـا هو قائمًا (١)، إذ (هوَ) مفردٌ لغائبٍ تقدَّمَ ذِكْرُهُ، فيقالُ: زيدٌ ما قائمًا، على أنْ يكونَ في (ما) ضميرُ (٢) زيدٍ، فيؤدِّي إلى استتارِ الضَّميرِ في الحرفِ، وبطلانُهُ ظاهرٌ (٣) في اللُّغـةِ معلـومٌ. وحُمِلَ المتكلِّمُ والمخاطَبُ على الغائبِ طردًا للبابِ. وإنَّما قالَ: (وهوَ مـرفوعٌ)، لأنَّ الـضميرَ المنـصوبَ أو المجرورَ لا يستترُ، فلا يؤدِّي اتِّصالُهُ إلى وجوبِ الاستتارِ في الحرفِ، نحوُ: إنَّكَ، ولَكَ.

[[أو كونُ مسندِهِ]]، أي مسندِ الضميرِ **[[جاريًا على غيرِ مَنْ هوَ (٤) لَهُ]]** (٥)، أي: متعلِّقًا بحسبِ اللَّفظِ بغيرِ مَنْ هُوَ لَهُ في المعنَى، ويكونُ ذلكَ في الخبرِ، نحوُ: هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هيَ (٦)، وفي النَّعتِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ ضاربُهُ أَنَا، وفي الحالِ: ركبتُ (٧) الفرسَ سـائقُهُ أَنَا، وفي الموصولِ اللاَّمي: الراكبُهُ أَنَا الفرسَ. فحكَمَ البصريونَ (٨) في جميعِ ذلكَ بوجـوبِ إبرازِ الضَّميرِ مطلقًا، لا يؤدِّي إليهِ عدمُ (١٦٠/ ظ) الإبرازِ من اللَّبسِ في كثيرٍ مـن مـواقعِهَا، مثلُ: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هوَ، والزيدانِ العمرانِ ضارباهُمَا هُمَا والزيدونَ العمـرونَ ضاربُوهُم هُمْ، والهنداتُ الزينباتُ ضارباتُهنَّ هُنَّ، فإنَّ إبرازَ الضميرِ في هذهِ الصُّورِ رافعُ اللَّبسَ (٩). وإنَّما قُلنَا: في كثيرٍ من مواقعِهَا، لأنَّ بعضَها لا يقعُ فيهِ لبسٌ، نحوُ: هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هيَ، فلو لم يبرزِ الضميرُ عُلِمَ أنَّ الصفةَ لهندٍ، لكنْ حُمِلَ ما لا لبسَ فيهِ على ما فيهِ اللَّبسُ طردًا للبابِ (١٠). قلتُ: يَرِدُ على هذا الإطلاقِ مثلُ قولِكَ: زيدٌ قائمٌ أبواهُ لا قاعدانِ، فقد جرتِ الصفةُ المعطوفةُ على غيرِ مَنْ هيَ (١١) لَهُ ولَمْ يُفصَلِ الضميرُ. **[[إلاَّ فعلاً في الأمْنِ]]** من اللَّبسِ (١٢)، فلا يحتاجُ إذ ذاكَ إلى إبرازِ الضميرِ منفصلاً، مثل: نحنُ

---

(١) في الأصل: قائم، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) وردت العبارة مضطربة في ي: على ان ما يكون ما في ضمير زيد، مكان: على ان يكون في (ما) ضمير زيد.

(٣) في ي: معلوم، وساقطة من ك، ل.

(٤) في الأصل: هي وهو تحريف وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر الإنصاف مسألة (٨) ٥٧/١، ولباب الإعراب ٢٢٧، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢، ١٦-١٧.

(٦) الإنصاف ٥٧/١-٥٨.

(٧) في ي: ركب.

(٨) شرح الكافية للرضي ١٧/٢.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٢٢٧.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١٧/٢.

(١١) في ك، هو، وهو تحريف.

(١٢) شرح الكافية للرضي ١٧/٢.

الـــزيدونَ نـــضربُهُم، فإنَّهُ يُعْلَمُ من قولِكَ: (نضربُهُم) بالنُّونِ، أَنَّ الفِعْلَ مسندٌ إلى ضميرِ المتكلِّمِ، فلا يلبسُ بإسنادِهِ إلى الزيدونَ، وكذا: أَنَا زيدٌ [(١)] أَضربُهُ، وأنتَ زيدٌ تضربُهُ. وأَمَّا عـــندَ الخوفِ مِنَ اللَّبسِ، فيبرزُ، نحوُ: زيدٌ عمرٌو يضربُهُ هوَ. والكوفيونَ جروا على سَنَنٍ واحدٍ في الكلِّ، فقالُوا: إنْ حَصَلَ الإلباسُ في الصفَةِ أَو الفعلِ، وجبَ فصلُ الضميرِ، وإلاَّ فـــلا يفصلُ فيهما [(٢)]. ومذهبُهُم أَقربُ. **[[أو مضمرًا]]** عطفٌ على (فعلاً)، (فهوَ من جملـــةِ المستثنَى، لكن ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ تقديرُهُ: أَو مسندٌ مضمرٌ، أَي: يجبُ المنفصلُ لـــتعذُّرِ المتَّصلِ بكونِ مسندٍ [(٣)]) [(٤)] الضَّميرِ جاريًا على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ على كلِّ حالٍ إلاَّ حـــالَ كونِهِ أَحدَ الأَمرينِ، إمَّا فعلاً واقعًا في حالةِ الأَمنِ من اللَّبسِ، أَو مسندَ مضمرٍ [(٥)]. **[[على شريطَةِ التَّفسيرِ]]** [(٦)] كما في قولِ الشاعرِ [(٧)]:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فممطولٌ ومعنًّى توجَّهَا إلى (غريمُهَا) [(٨)]، فلو أَعملَ الثاني على رأْيِ البصريَّةِ، لكانَ ممطـــولٌ جاريًـــا على (عَزَّةُ) لفظًا، وهوَ في الحقيقةِ للغريمِ، وكانَ حقُّهُ أَنْ يبرزَ الضميرَ، فـــيقالُ: ممطـــولٌ هوَ، وإنَّما لم يبرزْ لأَنَّهُ إضمارٌ على شريطَةِ التفسيرِ، إذ كانَ الأَصلُ: ممطولٌ غريمُهَا، وحينئذٍ يكونُ مثلَ: هندٌ ضاربٌ غلامُهَا، فليسَ مِمَّا جرى على غَيرِ مَنْ هُـــوَ لَهُ، لِذكرِ الفاعلِ بعدَهُ، فالغريمُ المحذوفُ كأَنَّهُ مذكورٌ بشهادةِ التفسيرِ، فكأَنَّهُ لم يجرِ على غيرِ مَنْ هو لَهُ، ولذا لم يبرزِ الضَّميرُ، كذا قَرَّرَهُ بعضُهُم. ولستُ على ثقة من صحَّةِ (٦١ /و) هذا الكلامِ، بَلْ فيهِ نظرٌ. والظَّاهرُ في البيتِ أَنَّ (غريمُهَا) مبتدأٌ، وأَنَّ (ممطولٌ) و(معنًّـــى) خبرانِ لَهُ تقدَّمَا عليهِ [(٩)]، والجملةُ خبرُ (عزَّةُ)، والأَصلُ: وعزَّةُ غريمُهَا ممطولٌ

---

(١) في الأصل: وزيد، بزيادة الواو، وما اثبتناه من سائر النسخ يقتضيه السياق.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٧/٢.

(٣) في الأصل: لامسند، وما اثبتناه من ك، ل.

(٤) من(فهو من... إلى... مسند) ساقط من ي.

(٥) في ك: مسندا مضمرا، وفي ل: مسندا مضمر.

(٦) لباب الإعراب ٢٢٧.

(٧) لكثير عزة، وقد تقدم تخريجه في ق ٥٢ و.

(٨) قال في المساعد ٤٥١/١: "وقد أجاز بعض النحويين في البيت إعمال كل من معنًّى وممطولٌ في غريمها" وينظر: الارتشاف ٨٨/٣، والنكت ٦١٣/١.

(٩) ينظر أوضح المسالك ١٩٥/٢.

معنًى، وهذا واضحٌ لا غبارَ عليهِ ولا تنازعَ فيهِ. [[أَو كونُ المصدرِ مضافًا إلى المفعولِ، وفاعلُهُ مضمرٌ]] [(١)] كقولِ الشاعرِ [(٢)]:

بِنَصْرِكُمْ نحنُ كُنْتُم ظافرينَ وَقَدْ أَغرَى العِدا بِكُم استسلامُكُم فَشَلا

إذ لا يمكنُ هنا اتِّصالُ ضميرِ الفاعلِ مَعَ الفصلِ بينَهُ وبينَ العاملِ بضميرِ المفعولِ، وإنَّما قالَ: (مضافًا إلى المفعولِ)، لأنَّهُ لو كانَ مضافًا إلى الفاعلِ، ومفعولُهُ ضميرٌ لم يجبْ فصلُ الثاني، بل يترجَّحُ، نحوُ: عجبتُ من ضَرْبِكَهُ، وضَرْبِكَ إِيَّاهُ [(٣)]. وأَمَّا اشتراطُ كونِ الفاعلِ مضمرًا فظاهرٌ، لأنَّ المضمرَ هوَ الذي يجرى فيهِ الاتِّصالُ والانفصالُ، بخلافِ الظاهرِ. ثُمَّ استطردَ هنا إلى ذِكْرِ حكمٍ في أَحكامِ بعضِ الضمائرِ، وهو ياءُ المتكلِّمِ، فقالَ: [[ووجَبَ نونُ الوقايةِ]] [(٤)]، أَي: دخولُ النُّونِ التي تقي آخرَ الفعلِ من الكسرِ [[في]] الفعلِ [[الماضي]]، نحوُ: ضَرَبَنِي، وأَكْرَمَنِي. [[والمضارِعُ بلا نونِ الإعرابِ]] [(٥)]، نحوُ: يُكرِمُنِي، ويَمْنَحُنِي. [[وجازَ]]، أَي: دخولُ نونِ الوقايَةِ [[في ما فيهِ النُّونُ]] المذكورةُ، وهيَ نونُ الإعرابِ، وذلكَ هوَ الأَمثلةُ الخمسةُ [(٦)]: يفعلانِ، وتفعلانِ، ويفعلونَ، وتفعلونَ، وتفعلينَ، فلكَ إثباتُ نونِ الوقايَةِ معَ نونِ الرَّفعِ، نحوُ: ﴿ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [(٧)]، ولكَ أَنْ تأتي بنونٍ واحدةٍ، فتقولُ: الزيدانِ يكرماني، لكنْ هَلِ المحذوفُ نونُ الرَّفعِ أَو نونُ الوقايةِ ؟

فيهِ قولانِ، الصَّحيحُ فيهما وهوَ مذهبُ سيبويهِ [(٨)]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، أَنَّ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٥، والهمع ١/٢١٧.

(٢) بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٥، والمساعد ١/١٠٣، والهمع ١/٢١٧ وفيه: ظافرين فقد، والدرر ٢/٣٩ وفيه: ... كنتم واثقين وقد.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٤.

(٤) ينظر في نون الوقاية: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٩، ١٢٣، التسهيل ٢٥، لباب الإعراب ١٦١، شرح الكافية للرضي ٢/٢١ والارتشاف ١/٤٧٠.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢١، ٢٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢.

(٧) الأحقاف ١٧. وينظر الكشاف ٣/٥٢١، ٥٢٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٧١. والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٥٦.

(٨) الكتاب ٣/٥١٩، ٥٢٠، والارتشاف ١ط/٤٧٢.

المحذوفَ نونُ الرَّفعِ [١]. وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ نونُ الوقايةِ. وجهُ الأَوَّلِ أَنَّ نونَ الإعرابِ هي المعرَّضَةُ للحذفِ بالجازمِ والناصبِ، ولا معنًى لها، فهيَ أَليقُ بالحذفِ. ووجهُ الثاني أَنَّ نونَ الوقايةِ متطرفةٌ، وهيَ التي جاءَ منها الثقلُ. [[و]] جازَ أَيضًا [[في لَدُنْ]] [٢]، نحوُ: ﴿ بَلَغْــتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [٣] قُرِيءَ مشدَّدًا ومخففًا [٤]، لكنَّ الغالبَ الإثباتُ. ويجوزُ الحــذفُ قليلاً [٥]. وعبارةُ المؤلِّفُ لا تُشْعِرُ بهذا التفصيلِ، ولا يختصُّ الحذفُ بالضرورةِ، خلافًا لسيبويهِ [٦]، وقراءةُ التَّخفيفِ في الآيةِ تَرِدُ عليه.

[[و]] في [[إنَّ وأخــواتِها [٧] غيرَ لعلَّ، فإنَّهُ]] (١٦١/ظ)، أَي: فإنَّ دخولَ النُّونِ معَ لَعَلَّ [[ضعيفٌ]] [٨]، كقولِهِ [٩]:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القدومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبيضَ ماجدِ

وقولِهِ [١٠]:

أَرِينِي جَوَادًا ماتَ هُزْلاً لعلَّنِي ... أَرَى ما تَرَيْنَ [١١] أَوْ بخيلاً مُخَلَّدَا

---

(١) التسهيل ٢٥، وينظر المساعد ١/٩٧-٩٨، والهمع ١/٢٢٦.

(٢) التسهيل ٢٥، والارتشاف ١/٤٧١، والمساعد ١/٩٥.

(٣) الكهف ٧٦.

(٤) قــرأ نافــع "مــن لَدُني" بضم الدال وتخفيف النون، وقرأ أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفــيف الــنون، والــباقون بضم الدال وتشديد النون. ينظر التيسير ١٤٥، والنشر ٢/٣١٣، والبحر المحيط ٦/١٥١.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١١٥، والهمع ١/٢٢٥.

(٦) ينظر الكتاب ٢/٣٧٠-٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢، وأوضح المسالك ١/١٢٠.

(٧) الكــتاب ٢/٣٦٩، والتــسهيل ٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١، والجنى الداني ١٨١، ومغني اللبيب ٤٥٠.

(٨) الكــتاب ٢/٣٦٩، والتــسهيل ٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١، والجنى الداني ١٨١، ومغني اللبيب ٤٥٠.

(٩) بــلا عــزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥، ١٥٠، وتخليص الشواهد ٥-١، والمساعد ١/ ٩٦، والهمع ١/٢٢٤.

(١٠) البيــت لحــاتم الطائــي في ديوانه ٢٣٠، ولحطائط بن يعفر في ديوان الحماسة لأبي تمام ٥٧١، وشــرح المفــصل لابن يعيش ٨/٧٨، وفيه: لأنني أرى، ولا شاهد فيه حينئذ. وورد صدره بلا عزو في أوضح المسالك ١/١١٢.

(١١) في الأصل، ك: ما يرون، وما اثبتناه من ي، ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

ووجْـــهُ إلحاقِ النُّونِ في الكلِّ شَبَهُهَا بالفعلِ [١] من الوجْهِ الذي يثبتُ لها بِهِ عملُ الفعـــلِ. ووجْهُ جوازِ الحذفِ في إنَّ، وأنَّ وكأنَّ، ولكنَّ، كراهةُ اجتماعِ النوناتِ [٢]. وإذا كانُوا قد جوَّزُوا الحذفَ في نحوِ: تضربونَنِي [٣]، معَ كونِهِ فعلاً، فلأَنْ يجوِّزُوهُ في [٤] أَنَّني، أَوْلَى [٥]، لأَنَّهُ حرفٌ، وقد اجتمعَ فيهِ نونانِ عندَ مجيءِ نونِ الوقايةِ. ووجهُ اختيارِ الحذفِ في (لعلَّ) أَنَّ من لغاتِها (لَعَنَّ) [٦]، واللاَّمُ الأُولى ليسَ بينها وبينَ الثانيةِ إلاَّ حرفٌ واحدٌ معَ شَبَهِهَا بالنُّونِ، فلمَّا [٧] اجتمعتِ المماثلاتُ [٨] معَ تقاربِهَا كانَ الحذفُ أَوْلَى [٩]. ولا يَرِدُ (لكـــنَّ)، لأنَّ الواسطةَ بينَ لامِها والنُّوناتِ حرفانِ. و[[عكسُهُ [١٠] ليتَ، وقَدْ، وقَطْ، ومِـــنْ، وعَـــنْ]] [١١]، يعني أَنَّ هذِهِ الأَلفاظَ الخمسةَ حكمُهَا حكمُ عكسِ لعلَّ، فيكونُ ثُـــبوتُ النُّونِ مَعَها مختارًا، والحذفُ ضعيفًا. فأَمَّا ثبوتُ النُّونِ مَعَ ليتَ، فنحوُ: ﴿ يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [١٢]، ﴿ يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ [١٣]، وهوَ كثيرٌ. وحذفُها كقولِهِ [١٤]:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إِذْ قالَ لَيْتِي ... أُصادِفُهُ وأَفقِدُ بعضَ مالِي

فاختِيرَ الإِثباتُ بوجودِ مقتضيهِ، وهوَ شَبَهُ الفعلِ، وفقدِ مقتضَى الحذفِ، إِذ لا نونَ

---

(١) ينظر سر الصناعة ٢/٥٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٠، ١٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣.

(٣) في ل: تضربوني، وهو وجه.

(٤) في ل: في نحو، وهو وجه.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩١.

(٦) اللسان (لعل) وينظر الإنصاف ١/٢٢٤، والجنى الداني ٥٢٩.

(٧) في ي: فلو، وهو تحريف.

(٨) في الأصل: اجتمع المماثلان، وفي ل: اجتمعت المتماثلات، وما اثبتناه من ك، ي.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٠، ١٢٣.

(١٠) في ي: عكس، مكان: وعكسه.

(١١) ينظـــر الكتاب ٢/٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٤، والتسهيل ٢٥، ولباب الإعراب ١٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١، والارتشاف ١/٤٧١.

(١٢) النساء ٧٣.

(١٣) مريم ٢٣.

(١٤) زيد الخيل، ديوانه ٨٧، وروايته: وأتلف بعض مالي.

والشاهد في الكتاب ٢/٣٧٠، ونوادر أبي زيد ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٠، ١٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣، والخزانة ٥/٣٧٥، ٣٧٧.

في آخـرِهِ، لكـن جـازَ تشبيهًا لها بأَخواتِهَا التي في آخرِها [1] النُّونُ المشدودةُ، لأَنَّها منها [2].

ومثالُ (قد) قولُ الشَّاعِرِ [3]:

قَدْنِي مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

فجمعَ بينَ الإِثباتِ والحذفِ. والمرادُ بالخُبيبينِ: عبدُ اللهِ بنِ الزُّبير، وابنُهُ خُبَيْبٌ على جهـةِ التَّغلـيبِ [4]. ومثالُ (قط) ما وقعَ في حديثِ النَّارِ: " قَطْنِي قَطْنِي "[5]، بإِثباتِ النُّونِ [6]. ويجوزُ على ضعفٍ قَطِي [7] دِرْهَمٌ.

(وأَمـثلةُ إِثـباتِ الـنُّونِ في (مِـنْ) و(عَنْ) [8] كثيرةٌ، ومثالُ حذفِهَا منها قولُ الشَّاعِرِ [9]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِي لستُ مِنْ قيسَ ولا قيسُ مِنِي

ووجـهُ دخولِ النُّونِ مَعَ هذهِ الأَربعَةِ، المحافظةُ على سكونِهنَّ البنائي [10]، ووجهُ

---

(1) في الأصل. آخر، بإسقاط (ها)، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣.

(3) البيت من أرجوزة لحميد الأرقط كما في الخزانة ٣٨٢/٥-٣٩٢، ٢٤٦/٦، ٤٣١/٧، وبعده:
ليس الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ
ونـسب ابـن يعيش الشاهد في شرح المفصل ١٢٤/٣ إلى أبي بحدلة. وبلا عزو في الكتاب ٢/ ٣٧١، والنوادر ٥٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢.

(4) أراد مصعبًا وعبد الله. ينظر النوادر ٥٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣.

(5) في الـنهاية في غـريب الحديث والأثر ٧٨/٤-٧٩: "ذكر النار فقال: حتى يضع الجبار فيها قدمه فـتقول: قـط قط" بمعنى حسب، وتكرارها للتأكيد، وهي ساكنة الطاء مخففة. ورواه بعضهم: "فـتقول: قطـني قطني" أي: حسبي. والحديث على هذه الرواية في التاج (قطط). وينظر أوضح المسالك ١٢٠/١.

(6) ينظر أوضح المسالك ١٢٠/١.

(7) ينظر الكتاب ٣٧١/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢.

(8) الكـتاب ٣٧/٢، وسـر الصناعة ٥٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢.

(9) في شـرح الألفية لابن الناظم ٢٦ لبعض النحويين، وكذا في الخزانة ٣٨٠/٥-٣٨١. وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢، والمساعد ٩٦/١، والهمع ١/ ٢٢٤.

(10) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢.

الحـــذفِ إلحـــاقُهنَّ بأَخواتِهِنَّ [١] من الأَسماءِ والحروفِ [٢]. [[و]] إدخالُ نونِ الوقايةِ [[ممتنعٌ في غيرِ ذلكَ]]، نحوُ: لديَّ وعليَّ وإليَّ، هذا هوَ الأَصلُ [٣].

[[وإذا التقَــى ضَــميرانِ لا مَــرفوعَ فيهِما]] حذرًا من أَنْ (١٦٢/و) يكونَ أَحدُهُما في نحوِ: ما ضربتُ إلاَّ إيَّاكَ، وما ضربَكَ إلاَّ أَنَا، فليسَ مِمَّا نحنُ فيه، إذ لم يلتقيَا. [[إنْ قُــدِّمَ الأَعــرفُ انفصلَ الثاني أَوِ اتَّصلَ]] [٤]، نحوُ: الدِّرْهَمُ أَعطيتنيهِ، وأَعطيتني إيَّـــاهُ، والدِّرْهَمُ أَعطيتُكَهُ، وأَعطيتُكَ إيَّاهُ [٥]. أَمَّا [٦] جوازُ الاتِّصالِ، فلإمكانهِ [٧]، وأَمَّا جـــواز الانفصالِ، فلبعدِ الضميرِ وشبهِهِ بالمتعذِرِ [٨] لأَدائِهِ إلى اجتماعِ ثلاثةِ ضمائرَ [٩] فيما مثَّلنَا به. فإنْ قلتَ: حذفَ المؤلِّفُ الفاءَ الرَّابطةَ من جوابِ إذا [١٠] الشرطيَّةِ في قولِه: (إنْ قُدِّمَ الأَعرفُ انفصلَ الثاني أَوِ اتَّصلَ) ودخولُ الفاءِ في مثلِهِ لازمٌ، لامتناعِ جعلِه شرطًا، كمـــا في قـــولِكَ: إنْ جئـــتَني فإنْ تأَدَّبْتَ [١١] أَحسنتُ إليكَ. قلتُ: لا يجوزُ أَنْ يكونَ (انفـــصلَ الثاني) هوَ جوابُ إذا، و(إنْ [١٢] قُدِّمَ الأَعرفُ) قُيِّدَ الانفصالُ منويٌّ بِهِ التَّأخيرُ. والتقديرُ: وإذا التقَى ضميرانِ انفصلَ الثاني أَوِ اتَّصلَ إنْ قُدِّمَ الأَعرفُ. ولكن لا يخفاكَ ما فيهِ من التَّعسفِ. [[مَعَ قُبْحٍ]] [١٣]، يتعلَّقُ بــ (اتَّصلَ). يعني أَنَّ اتِّصالَ الثاني في صورةِ المسأَلَةِ المتقدِّمَةِ يجوزُ مَعَ قبحٍ [[في ما الأَوَّلُ]] فيهِ [[مجرورٌ]] [١٤]، كقولِهِ [١٥]:

---

(١) (بأخواتهن) ساقطة في ك.
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٥.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٤، ١٢٥، وأوضح المسالك ١/١١٩.
(٤) ينظـــر الكـــتاب ٢/٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٤، والتسهيل ٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧-١٨، والارتشاف ١/٤٧٧، والمساعد ١/١٠٥-١٠٦، والهمع ١/٢١٩.
(٥) ينظر شواهد التوضيح ٨٢.
(٦) في ل: واما.
(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٦٥.
(٨) في الأصل: بالتعذر، وما اثبتناه من سائر النسخ.
(٩) ينظر المفصل لابن يعيش ٣/١٠٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٦٥.
(١٠) في الأصل (ان)، وما اثبتناه من سائر النسخ، يقتضيه السياق.
(١١) في ي: تأتيني وهو تحريف.
(١٢) في ي: (وان) مكررة.
(١٣) ينظر الكتاب ٢/٣٦٣، ٣٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨، ١٩.
(١٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩.
(١٥) بلا عزو في ديوان الحماسة ٤٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١١٧٠، وأوضح المسالك ١/ ٩٧، والعـــيني (بهـــامش الخزانة ١/٢٨٣)، وشرح الألفية للاشموني ١/١١٧ــ ويروى: حبيك، =

لَئِنْ كانَ حُبُّكِ لِي صادِقًا لَقَدْ كانَ حُبِّيْكِ حَقًّا يَقِينَا

وقولِ الآخر: [1]

تَسَلَّيْتُ عَنْهَا كارِهًا فَتَرَكْتُهَا وكانَ فِراقِيْهَا أَمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ

وإِنَّما كانَ مثلُ هذا قبيحًا، لأنَّ الفعلَ أقعدُ في اتِّصالِ الضميرِ { بِهِ } من المصدرِ، مثلاً، لأَنَّهُ يطلبُ الفاعلَ والمفعولَ لذاتِه، والمصدرُ يطلبهما لمشابهتِهِ لَهُ [2]. وعبارةُ كثيرينَ أَنَّ الانفصالَ في ذلكَ أَوْلَى من الاتِّصالِ [3]، وهذا [4] لا يلزمُ منهُ القبحُ.

[[وإنْ أُخِّرَ]] الأعرفُ [[أَو استوَيَا]]، أَي: الضميرانِ الملتقيانِ في الرُّتبةِ، بأنْ كانَا معًا ضميرَي تكلُّمٍ وخطابٍ أو غيبةٍ [[انفصلَ]] الثاني منهما [5]. أَمَّا صورةُ تأخيرِ الأَعرفِ، فنحوُ: أَعطيتُهُ إِيَّاكَ [6]، ولا يجوزُ أَعطيتُهكَ، (لكراهَةِ أَنْ يقدِّمُوا الأَضعفَ على الأقوَى ويكونُ الأقوَى تابعًا فيما جعلُوهُ بسببِ) [7] الاتِّصالِ كالكلمةِ الواحدَةِ. وأَمَّا صورةُ التَّساوي، فنحوُ: أَعطيتني إِيَّايَ، وأَعطيتُكَ إِيَّاكَ، وأَعطيتُهُ إِيَّاهُ، ولا يجوزُ اتِّصالُ الثاني في شيءٍ من ذلكَ، لكراهةِ اجتماعِ الأَلفاظِ المتماثلةِ (١٦٢/ظ) على تقديرِ الاتِّصالِ [8]. [[ولِضَغْمَهِمَاهَا]] في قولِ الشَّاعرِ [9]:

=

وكاذبا مكان: صادقا، وحبك مكان حبيك.

(١) يحيى بن طالب الحنفي في معجم البلدان ٤/٣٢٧ برواية: تغربت عنها كارها وهجرتها بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٠، والمساعد ١/١٠٧، وفيهما تغربت عنها، وفي شرح التسهيل: حقبة مكان كارها.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨، والهمع ١/٢١٩.

(٤) في الأصل: من، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧-١٨.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧، والارتشاف ١/٤٧٨، والهمع ١/٢١٩-٢٢٠.

(٧) من (لكراهة.... إلى.. بسبب) ساقطة من ك.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٥.

(٩) هذا البيت مختلف في نسبته، فهو لمغلس بن لقيط السعدي في معجم الشعراء ٣٠٨ برواية: فقد جعلت... اعضهماها. وسماه ابن يعيش في شرح المفصل ٣/١٠٦، والبغدادي في الخزانة ٥/٣٠١، ٣٠٥، مغلس بن لقيط الاسدي، ونسبه ابن الشجري في أماليه ٢/٢٠١ إلى لقيط بن مرة الاسدي. وورد البيت بلا عزو في الكتاب ٢/٣٦٥، والأمالي الشجرية ١/٨٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩.

وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يقرعُ العَظْمَ نابُهَا

[[شاذٌّ]] [١] لا يلتفتُ إليه. وهذا الشَّاعرُ يصفُ حالَهُ مَعَ شخصينِ قصداهُ بسوءٍ فوقَعَا في مثلِ ماطلباهُ لَهُ. والمعنَى: جعلتْ نفسي تطيبُ لعضٍّ الشِّدَّة، لأجلِ أنَّهُمَا عضَّاهَا عضَّةً بلغتِ النهايةِ، حيثُ قرعَ [٢] النَّابُ العظمَ، وهوَ أنهى ما يكونُ من العضِّ. واللامُ من قولِه: (لِضَغْمَةٍ) ليستْ للتَّعليلِ، وإنَّما المرادُ أنَّ نَفْسَهُ طابَتْ بالضَّغْمَةِ ولاَنَتْ لَهَا، ولامُ لِضَغْمِهِمَاهَا هِيَ التي للتَّعليلِ، يعني: أنَّ نفسَهُ لانَتْ لِضَغمِ الشِّدَّةِ ولَمْ تَكْرَهْ ذلكَ [٣]، لأجلِ ضَغْمِ خصيمِهِ الشِّدَّةَ القويَّةَ.

الضَّغْمُ: من قولِهِم: غَضَضَتِ الشِّدَّةُ، فالمصدرُ مضافٌ إلى الفاعلِ، والشِّدَّةُ مغضوضةٌ، ولا يصحُّ العكسُ، لأدائه إلى كونِ الفاعلِ مذكورًا بصيغةِ ضميرِ النَّصبِ، وهوَ لا يجوزُ باتِّفاقٍ. هذا معنَى كلامِ ابنِ الحاجبِ [٤]. ولو جُعِلَ من بابِ القَلْبِ لأمْكَنَ.

[[والمختارُ في ثاني]] [٥] مفعولَي **[[علمتُ]]** وبابِهِ، **[[وخبرِ كانَ]]** وأخواتِهَا **[[الانفصالُ]]** [٦]، فالأوَّلُ كقولِه [٧]:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ أَرجاءُ صدرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ

الأَرجاءُ: النَّواحي، جمعُ الرَّجا مقصورًا [٨]. والأَضغانُ: جمعُ ضِغْنٍ بضادٍ وعينٍ معجمتينِ، الأُولى مكسورةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ، وهوَ الحقدُ [٩]. والإِحَنُ بهمزةٍ مكسورةٍ فحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ: جَمْعُ إِحَنَةٍ، وهيَ الحقدُ أيضًا والغضبُ والعداوةُ [١٠]. والثاني كقولِهِ [١١]:

---

(١) ينظر شرح الكافية ١٩/٢، والارتشاف ٤٧٧/١.

(٢) في الأصل: وقع، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في الأصل: ولم يكره ذلك خصمه، مكان: ولم تكره ذلك، وهو تحريف وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٥/١-٤٦٦.

(٥) (ثاني) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣، ١٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢١٩/٢، وأوضح المسالك ١٠٢/١، والهمع ٢٢١/١.

(٧) بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/١، وأوضح المسالك ٩٩/١.

(٨) العين ١٧٦/٦.

(٩) اللسان (ضغن).

(١٠) التاج (احن).

(١١) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٨٦.والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣، ١٠٧، وشرح الكافية للرضي ١٠٢/١، ١٩/٢، والخزانة ٣١٢/٥، ٣١٣.

لَئِنْ كانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنَا [١] عَنِ العَهْدِ والإِنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

واخــتـارَ ابــنُ مالكٍ في خبرِ كانَ الاتِّصالَ [٢]، نظرًا إلى أَنَّ الاسمَ كالفاعلِ والخبرِ كالمفعولِ، فكُنْتُهُ كضربتُهُ، ومن شواهدِه الحديثُ: **[[إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وإنْ لَم يكُنْهُ فلاَ خيــرَ لَكَ في قَتْله]]** [٣]. وقولُ أبي الأَسودِ الدُّؤلِي [٤]:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوهَا غذَتْهُ أُمُّهَا بِلبانِهَا

ووجْــهُ القــولِ بالانفصالِ أَنَّ اسمَهَا في الحقيقةِ ليسَ فاعِلاً حتَّى يكونَ كالجزءِ من عاملِه، بَلِ الفاعلُ في الحقيقةِ مضمونُ الجملةِ، لأنَّ الكائنَ في قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، قيامُ زيــدٍ، وخــبرُها خــبرُ المبتدإِ في الأَصلِ، فحقُّهُ الانفصالُ، وهذا هو السببُ في اختيارِ الانفصالِ في ثاني المفعولينِ في علمتُ وبابِه.

(١٦٣ /و) **[[والأكثرُ في عسى]]** ضميرُ **[[مرفوعٍ متَّصلٍ]]**، وهذا هوَ القياسُ، لأَنَّــهُ ضميرٌ لفاعلٍ اتَّصلَ بفعلٍ ماضٍ، فوجَبَ أَنْ يكونَ كذلكَ، نحوُ: عسيتَ، وعسيتِ وعَــسيتُما، وعسيتُم، وعسيتُنَّ، وكذا المتكلِّمُ والغائبُ، نحوُ: عسيتُ، وعَسِينا، وعَسَى وعَسَيا إلى آخرِ الأمثلةِ.

[[وفي لــولا]] ضــميرٌ **[[مرفوعٌ منفصلٌ]]** [٥]، وهو القياسُ أَيضًا، لأَنَّ الواقعَ بعــدَهَا إمَّــا مبــتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أو فاعلٌ محذوفُ الفعلِ، وأَيًّا كانَ، وجَبَ أَنْ يكونَ مرفوعًا [٦]. وأَمَّا انفصالُهُ، فَلأَنَّ عامِلَهُ إمَّا معنويٌّ، أَو محذوفٌ [٧]، فيجبُ أَنْ يُقالَ: لَوْلاَ

---

(١) في الأصل: بعدها، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٢) شواهد التوضيح ٧٩، والتسهيل ٢٧، وينظر المساعد ١/١٠٨، والهمع ١/٢٢١.

(٣) صــحيح البخاري بشرح الكرماني ٧/١٣٠، وصحيح مسلم ٤/٢٢٤٤، وشواهد التوضيح ٧٩.. ٨٠، وفيه: وان يكنه فلا خير...

(٤) ديوانه ٨٢، ورواية العجز فيه: أخٌ أرضعته أُمُّه بلبانِها

والبيت منسوب إليه في الكتاب ١/٤٦، والأصول ١/٩١، ٢/٢٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩، والخزانة ٥/٣٢٧.

(٥) ينظــر الكتاب ٢/٣٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٨، ١١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩، والجنى الداني ٥٤٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٤، ٢/٢٠.

(٧) ينظر الامالي الشجرية ٢/١١-٢١٢، والإنصاف م (١٠)١/٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، ٩٦، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

أَنـا، ولَـوْلاَ نحـنُ، وكذا (١) لَوْلاَ أنتَ، وأَنْتُما، وأَنتِ، وأَنْتما، وهوَ، وهُمَا، إِلى آخرِ الأَمـثلةِ (٢). [[وقد جاءَ]] في الموضعينِ لغةٌ أُخرى [[عَسَاكَ]]، وعَسَايَ وعساهُ (٣)، [[و لَـوْلاَ كَ]]، ولَـوْلاَي، ولَـوْلاَهُ بالـضميرِ المتَّـصلِ (٤) [[منصوبًا في]] البابِ [[الأَوَّلِ]]، وهـو بابُ عَسَى [[تشبيهًا لَهُ بلَعَلَّ]] (٥) في نَصْبِ الاسمِ ورَفْعِ الخبرِ مِنْ حيثُ إِنَّ عسىَ مفيدةٌ لمعنَى التَّرجي كلعلَّ، وهذا كما شُبِّهَتْ لعلَّ بعسَى، لأَجلِ ذلكَ في اقتـرانِ خـبرِهَا بـــ (أَنْ) (٦) نحوَ: " فلعلَّ بعضَكُمْ (٧) أَنْ يكونَ أَلحَنَ بحجَّتِه عن بعضٍ "(٨). فَحصَلَ بينَ الكلمتينِ تقارضٌ.

[[ومجروراً في]] البابِ [[الثاني]]، وهو بابُ لَوْلاَكَ ولَوْلاَيَ ولَوْلاَهُ، بناءً [[على أَنَّ للَوْلاَ مَعَ الضَّميرِ شأنًا ليسَ لَهُ مَعَ المظهرِ]] (٩)، وما ذلكَ ببعيدٍ، [[كَمَا لِلَدُنْ مَعَ غُـدْوَةٍ]] (١٠)، فـإِنَّ لَدُنْ تنصبُهَا خاصَّةً، وتخفضُ غيرَهَا، كما سيجيءُ. وهذا التَّشبيهُ مـنقولٌ عـن سـيبويهِ (١١). يـريدُ أَنَّ اللَّفظـةَ الواحدةَ قد يكونُ لها حالانِ مختلفانِ باعتـبارينِ (١٢). هذا الذي ذكرناهُ في بابَي عَسَى ولَوْلاَ [[عندَ سيبويهِ]]. وقد يتوهَّمُ أَنَّ قـولَهُ: [[مـرفوعًا محلُّهُمَا]] يرجعُ إِلى الضميرينِ المتَّصلينِ اللذينِ يدخلُ عليهما عَسَى

---

(١) في الأصل: فكذا، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الامالي الشجرية ٢/٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٨.

(٣) ينظر الجنى الداني ٤٣٧.

(٤) ينظـر الامـالي الـشجرية ٢/٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٩، ١٢٠، ومغني اللبيب ٣٦١.

(٥) ينظـر الكاتب ٢/٣٧٤، والإنصاف م(٩٧) ٢/٦٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٢، ٧/١٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١، والجنى الداني ٤٣٨، ومغني اللبيب ٩١٧.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٩١٧.

(٧) في الأصل: بعضهم، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٨) الـبخاري بشرح الكرماني ٢٤/٢١٤، وفيه: ولعل، مكان: فلعل. وورد الحديث في مغني اللبيب ٦٢٣، ٩١٧.

(٩) ينظر الامالي الشجرية ٢/٢١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠، ومغني اللبيب ٣٦١.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠.

(١١) الكتاب ٢/٤٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢١، والجنى الداني ٥٤٤-٥٤٥.

(١٢) في ك، ي، ل: بابين، مكان اعتبارين، وهو وجه.

ولَــوْلاَ. وكـــذا وقَعَ في بعضِ الحواشي، وليسَ بجيِّد، فإنَّ سيبويهِ [1] لا يَرَى أَنَّ الضميرَ المتَّصلَ بعدَ عَسَى مرفوعُ المحلِّ، بَلْ يراهُ منصوبًا حملاً لعسَى على لعلَّ كما مَرَّ. وإنَّما هذا يــرجعُ إلى (لَوْلاَ) وما بعدَها من الضميرِ المجرورِ المتَّصلِ، فإنَّ سيبويهِ يَرَى أَنَّ محلَّ ذلكَ رفعٌ على الابتداءِ [2]، وبعضُهُم يَرَى أَنَّ الرَّفْعَ محكومٌ بِهِ للمجرورِ بها [3]، والأَمرُ في ذلكَ ســهلٌ. بقيَ هنا تنبيهانِ: أَحدُهُما: سيبويهِ [4] يَرَى أَنَّ (لَوْلاَ) وإنْ كانتْ جارَّةً لا تتعلَّقُ بشيءٍ [5]. كما أَنَّ (لعلَّ) الجارَّةَ كذلكَ في لغَةِ عقيلٍ [6]، لا تتعلَّقُ بشيءٍ، وما (163/ظ) بعدَهَا مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ [7]. وقولُ الحديثي: الظَّاهِرُ أَنَّ لَوْلاَ الجارَّةَ عندَ سيبويهِ تتعلَّقُ بجــوابِهَا، ليسَ بشيءٍ. الثاني: أَنَّهُ إذا عُطِفَ على الضميرِ المجرورِ بلَوْلاَ اسمٌ ظاهِرٌ، نحو: لَوْلاَكَ وزيدٌ، تعيَّنَ رَفْعُهُ، لأَنَّهَا لا تخفضُ الظَّاهِرَ، صرَّحَ بِهِ ابنُ هشام في مغني اللبيب [8] وذكرَهُ غيرُهُ [9] أَيضًا، وقالَ في المغني: " وهذِهِ المسأَلةُ يحاجى بها، فيقالُ: ضميرٌ مجرورٌ ولا يصحُّ [10] أَنْ يُعطَفُ عليهِ اسمٌ مجرورٌ أَعِدْتَ الجارَّ أَمْ لَمْ تَعِدْهُ "[11].

[[وعَــسَى ولَوْلاَ على حالِهِمَا عندَ الأَخفشِ]] [12]، فليستْ عَسَى محمولةً على لعــلَّ في نصبِ الاسمِ وَرَفْعِ الخبرِ، وإنَّما هيَ باقيةٌ على عَمَلِهَا عَمَلَ كانَ، ولكن استُعيرَ ضميرَ النَّصبِ مكانَ ضميرِ الرَّفعِ. ويردُّهُ أَنَّ الخبرَ ظهرَ مرفوعًا في قولِهِ [13]:

---

(1) الكتاب 2/374، 375.

(2) الكتاب 2/375، ومغني اللبيب 361.

(3) يعني بعضهم يرى أن ضمير الجر محكوم عليه بأنه مرفوع وقد استعير ضمير الجر لحالة الرفع، وهو رأي الأخفش، ينظر شرح الألفية لابن عقيل 3/7.

(4) الكتاب 2/375.

(5) مغني اللبيب 361.

(6) منهج المسالك 235، والجنى الداني 530.

(7) ينظر مغني اللبيب 576. (11) المصدر نفسه 361.

(9) في الأصل: غير: بإسقاط (الهاء)، وما اثبتناه من سائر النسخ. وينظر الجنى الداني 546-547.

(10) في ك، ي، ل: لا يصح، بإسقاط الواو، وهو وجه.

(11) مغني اللبيب 753-754.

(12) ينظــر الإنصاف م(97) 2/687، وشرح المفصل لابن يعيش 3/121، 122، وشرح الكافية للرضي 2/20، 21، والجنى الداني 438، 545، 546، ومغني اللبيب 203-204، 361.

(13) صــخر الجعــدي الخضري في الأغاني 22/42، وبلا عزو في الجنى الداني 439، ومغني اللبيب 204.

فَقُلتُ عَسَاهَا نارُ كأسٍ وعلَّهَا   تشكَّى فآتي نحوَهَا فأعُودُهَا

و(لَــوْلاَ) غيرُ جارَّةٍ، ولكنَّهُم أَنابُوا الضميرَ المخفوضَ عن الضميرِ المرفوعِ، كما عَكَــسُوا، إذ قالُــوا: ما أَنَا كأَنتَ، ولا أَنْتَ كأَنا [١]. وهذِهِ الشبهةُ التي استُنِدَ إليها في الموضعينِ مردودةٌ، بأنَّ نيابةَ الضميرِ عن الضميرِ إنَّما وقعتْ في الضمائرِ المنفصلةِ لشبهِهَا بالأسماءِ الظاهِرَةِ في الاستقلالِ [٢].

---

(١) ينظر الامالي الشجرية ٢/٢١٢، والإنصاف ٢/٦٩٠، والجنى الداني ٥٤٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٦١.

ضميرُ الفصلِ

[[ويقـعُ بـينَ المبتدإ والخبرِ]] [1] الباقيينِ على حالِهِمَا دونَ نسخٍ، [[أو ما في حكمِهِمَا]] [2] مِمَّا كانَ مبتدأً أو خبرًا [3] في الأصلِ، ولكن دخلَ عليهِ النَّاسخُ، فالأوَّلُ نحـوُ: ﴿ فأُولَـئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ﴾ [4]، والثاني نحوُ: ﴿ وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ وإِنَّا لَنَحْنُ المُـسَبِّحُونَ ﴾ [5] و: ﴿ كُـنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [6]. و[[الخبرُ معرفةٌ]] [7] كما مثَّلنا، لأنَّهُ لو كانَ غيرَ معرفةٍ لم يقَعْ لبسٌ كـ: زيدٌ منطلقٌ، فلا يحتاجُ إلى الفصلِ. [[أو افْعَلَ مِنْ كَذَا]] [8] من حيثُ هو جارٍ مجرَى المعرفةِ لقيامِ (مِنْ) فيهِ مقامَ اللاَّمِ، ولذلكَ لم يَجمَعُـوا بيـنَهُمَا، نحـو: [[﴿ إِنْ تَرَنِـي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً ﴾ [9]]]، [[أَوْ فِعْلٌ مـضارعٌ]] [10]، نحو: ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي ﴾ [11]، وهذا رأيُ الجرجاني [12]، وهوَ إلحاقُ المضارعِ بالاسمِ، لتشابهِهِمَا، وما في الآيةِ عندَ غيرِهِ توكيدٌ أو مبتدأٌ [13]. وتبعَ الجرجانيَّ أَبـو الـبقاءِ [14] في: ﴿ ومَكْـرُ أُولـئِكَ هُـوَ يَـبُورُ ﴾ [15] كونَ (هوَ) فصلاً، وابنُ

---

(١) ينظـر في ضـمير الفصل: الإنصاف م(١٠٠) ٧٠٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣-١١٠، والإيـضاح في شرح المفصل ٤٦٩/١، والتسهيل ٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢-٢٥، والمساعد ١١٩/١، ومغني اللبيب ٦٤١، ٦٤٢.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٤١.

(٣) في الأصل: مبتدأ وخبر. وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الأعراف ٨.

(٥) الصافات ١٦٥-١٦٦.

(٦) المائدة ١١٧.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢.

(٩) الكهف ٣٩، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٨/٢، ١٠٩.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣، ولباب الإعراب ٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٢.

(١١) البروج ١٣.

(١٢) ينظر المقتصد ٤١٦/١، ومغني اللبيب ٦٤٢.

(١٣) مغني اللبيب ٦٤٢.

(١٤) التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٣/٢.

(١٥) فاطر ١٠.

الخباز[١]، فقالَ في شرحِ الإيضاحِ: لا فَرْقَ بينَ كونِ امتناعِ (أَلْ) لعارضٍ كأفعلَ مِنْ، والمضافِ، كمثلِكَ، أو لذاتِه كالفعلِ المضارعِ. ومقتَضَى كلامِه جَعْلُ الماضي كذلكَ. وقد (١٦٤/و) صرَّحَ بِه السهيلي[٢]، فقالَ في: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحيَا، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنْثَى﴾[٣]: إنَّما أَتى بضميرِ الفصلِ في الأولينِ دونَ الثَّالثِ، لأنَّ بعضَ الجُهَّالِ قد يُثْبِتُ هذهِ الأفعالَ لغيرِ اللهِ كقولِ نُمرودٍ: أنا أُحْيِي وأُميتُ، وأَمَّا الثَّالثُ، فلم يدَّعِه أَحدٌ مِنَ النَّاسِ[٤].

[[صيغةُ]]، هذا فاعِلُ (يقَعُ) المتقدِّمُ، والإتيانُ بالصيغةِ للتَّنبيهِ على أَنَّهُ ليسَ بضميرٍ جزمًا، وإنَّما هوَ صيغةٌ، فيجوزُ أَنْ يكونَ ضميرًا وأنْ يكونَ غيرَ ضميرٍ على ما سيَأْتي. أَي: صيغةُ ضميرٍ [[مرفوعٍ]]، لأنَّ الأَصلَ فيهِ هوَ بابُ المبتدإِ، فناسبَ اختيارَ المرفوعِ، وخَرَجَ نحوُ: ظننتُكَ إِيَّاكَ القائمُ، فإنَّ (إِيَّاكَ) بدلٌ لا فصلٌ. [[منفصلٍ]]، لأنَّهُ في صورةِ مبتدإٍ وإنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حقيقةً. [[مطابقٍ للمبتدإِ]][٥] في الإفرادِ وفرعَيْهِ، والتَّذكيرِ وفرعِهِ، والتكلُّمِ والخطابِ والغيبةِ، فلا يجوزُ: كنتُ هوَ الفاضلُ[٦]، وأَمَّا قولُ جريرٍ[٧]:

وكائِنْ بالأَباطحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

وكانَ قياسُهُ في الظَّاهِرِ هوَ أَنْ يقولَ: أَنَا المُصَابَا، ليطابقَ ياءَ المتكلِّمِ في (يَرَاني). وقد اختلفَ في الاعتذارِ عنهُ، فَقِيلَ: ليسَ هوَ فصلاً، إِنَّما هوَ تأكيدٌ لفاعلِ (يراني)، وقِيلَ:

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز عالم في النحو واللغة والفقه وغيرها توفي بالموصل سنة ٦٣٩هـ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٩، بقية الوعاة ١/٣٠٤، معجم المؤلفين ١/٢٠٠ وينظر قوله في مغني اللبيب ٦٤٢.

(٢) ينظر رأيه في مغني اللبيب ٦٤٢، والمسألة أجازها المازني كما في شرح الكافية للرضي ٢/٢٥.

(٣) النجم ٤٣-٤٥. وينظر البحر المحيط ٨/١٦٨.

(٤) مغني اللبيب ٦٤٢-٦٤٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠، ولباب الإعراب ٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣، ٢٤، ومغني اللبيب ٦٤٣. وهذا الذي ذكره هو مذهب الجمهور، وخالف ابن مالك، فأجاز عدم مطابقته، فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤، والهمع ١/٢٣٧-٢٣٨، والنكت ١/٢٣٤.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٦٤٣.

(٧) ديوانه ١/٢٤٤.والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤، ومغني اللبيب ٦٤٣، والخزانة ٥/٣٩٧، ٤٠١.

بَـلْ هـوَ فصلٌ، ولكن لَمَّا كانَ عندَ صديقِه بمنزلَةِ نفسِه حتَّى إذا أُصيبَ، فَكأَنَّ صديقَهُ أُصيبَ. جَعَلَ ضميرَ الصَّديقِ بمنزلَةِ ضميرِهِ لأَنَّهُ في نفسِ المعنَى [(١)]، وقالَ ابنُ مالك [(٢)]: هـوَ على تقديرِ مضافٍ إلى الياءِ، أَي: يَرَى مصابِي، والمصابُ حينئذٍ مصدرٌ، كقولِهِم: جَبَـرَ اللهُ مُـصابَكَ، أَي: مصيبَتَكَ، أي: يَرَى مصابِي هو المُصابُ العظيمُ، على حذفِ الـصفةِ، مـثلُ: ﴿ الآنَ جِـئْتَ بالحَقِّ ﴾ [(٣)]، أَي: الواضحِ [(٤)]. وادَّعَى ابنُ الحاجبِ أنَّ الإنشادَ (لو أُصيبَ) بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ الصَّديقِ لا إلى ياءِ المتكلِّمِ، وأنَّ (هُوَ) توكيدٌ لَهُ، أَو لضميرِ يَرَى. قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يَرَانِي مُصَابًا إذا أَصابتني مصيبةٌ [(٥)]. وأَقولُ: الروايةُ بما قالَهُ الجماعةُ ثابتَةٌ، ولا يردُ ما قالَهُ، لأَنَّهُ مبنيٌّ على أَنَّ مُصابًا اسمُ مفعولٍ نكرةٌ، والواقـعُ في البـيتِ إِنَّما هوَ مُعَرَّفٌ بِأَلْ، والحصرُ مستفادٌ مِنْ هذا التَّركيبِ، كـ: زيدٌ الفاضلُ، أَي: هوَ الفاضلُ لا غيرُهُ، والمعنَى على ذلكَ في البيتِ: أَنِّي إذا أُصِبتُ يَرَى هوَ أَنَّ المُـصابَ لـيسَ إلاَّ إِيَّايَ (١٦٤/ظ) دونَ غيرِي، كأنَّ مصائبَ النَّاسِ تتلاشَى عندَهُ بالنـسبةِ إلى مصيبةِ صديقِهِ، فلا يَراهُم مصابينَ، وإِنَّما يَرَى المصابَ صديقَهُ فقط، رومًا للمبالغةِ، وهوَ على هذا توكيدٌ لفاعلِ يَرَى [(٦)].

[[وهُوَ]]، أَي: والواقعُ بينَ المبتدإِ والخبرِ بصيغةِ المرفوعِ المنفصلِ **[[حرفٌ عندَ الخلـيلِ]]** [(٧)]، **وهوَ الأَصحُّ]]**، لأَنَّ الغرضَ من الإتيانِ بالفصلِ رفعُ التباسِ الخبرِ بالوصفِ كما ستعرفُهُ، فأفادَ [(٨)] معنًى في غيرِهِ، وهذا شأنُ الحرفِ. وهذا النَّقلُ عن الخليلِ خلافُ ما نقلَهُ ابنُ هشام عنهُ، نقلَ أَنَّ أَكثرَ البصريينَ يرونَهُ حرفًا، وأَنَّ الخليلَ يراهُ اسمًا، وهوَ عندَهُ

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٤٣.

(٢) قـال ابـن مالـك في شرح التسهيل ١٨٧/١: "تقديره عند أكثرهم: يرى مصابي إن أصبت هو المـصاب، فحـذف المضاف إلى الياء وأقامه في اللفظ مقامه وطابق الفصل المحذوف لا الثابت، ويجوز أن يكون هو توكيدا لضمير الفاعل". ونقله ابن هشام في مغني اللبيب ٦٤٣ بصيغة قيلَ.

(٣) البقرة ٧١.

(٤) البحر الميحط ٢٥٧/١.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٣. وينظر المسألة في مغني اللبيب ٦٤٣-٦٤٤.

(٦) المعنـى علـى خلاف ظاهر اللفظ، أي: يرى نفسه هو المصاب وليس صديقه، أي: أن مصيبة صديقه هي مصيبته هو.

(٧) الكتاب ٣٩٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٢-٢٧، والهمع ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٨) في ك، ي، ل: فإنما أفاد، مكان: فأفاد.

لا محلَّ لَـهُ مِـن الإعـرابِ كأسماءِ الأفعالِ عندَ مَنْ يَراها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ، وكأَلِ الموصولَةِ (١). [[واسمٌ عندَ غيرِهِ]] (٢)، لكنْ هَلْ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ أَوْ لاَ ؟ فقيلَ: لا محـلَّ لَهُ، وقد مَرَّ، وقالَ الكوفيونَ: لَهُ محلٌّ (٣) بحسبِ ما بعدَهُ (٤). قِيلَ: لأَنَّهُ يقعُ مَعَ ما بعـدَهُ كالـشيءِ الـواحدِ، ولذا يدخلُ عليهِ لامُ الابتداءِ (٥)، نحوُ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِـيدُ ﴾ (٦). وقالَ الفرَّاءُ: بحسبِ ما قبلَهُ (٧)، فإنَّ ضميرَ الرَّفْعِ قد يُؤكِّدُ به المنصوبُ والمجـرورُ، نحـوُ: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، ومررْتُ بِكَ أَنْتَ (٨). وكِلاَ القولينِ مشكلٌ، أَمَّا الأَوَّلُ فلخروجِهِ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ حيثُ إِنَّا لا نجدُ في الأَسماءِ ما هوَ تابعٌ لِمَا بعدَهُ، وأَمَّا الثاني فَلِمَا مرَّ مِنْ أَنَّ المضمرَ لا يؤكَّدُ بِهِ المظهرُ (٩). [[ويُسَمِّيهِ]]، أَي: هذا الواقعَ بصيغةِ المرفوعِ المنفـصلِ، الطائفةُ [[البصريَّةُ فصلاً]] (١٠)، لأَنَّهُ فَصَلَ بينَ الخبرِ والتَّابعِ في قولِكَ: زيدٌ هُـوَ الفاضلُ، إذ لو قلتَ: زيدٌ الفاضلُ، لجازَ أَنْ يَتوَهَّمَ السَّامعُ أَنَّ الفاضلَ صِفَةٌ، فينتظرُ الخبرَ، وجازَ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّهُ الخبرُ، وإذا قلت: هوَ الفاضلُ، تعيَّنَ الخبرُ، فصارَتْ هذِهِ الصيغةُ هِـيَ الـتي فَصَلَتْ بينَ الخبرِ والنَّعتِ، وعَيَّنَتِ المذكورَ بعدَهَا للخبريةِ، فقولُنَا: بينَ الخبرِ والـتَّابعِ، أَوْلَـى مِـنْ قـولِ أَكثـرِهم: بـينَ الخبرِ والصِّفَةِ، لوقوعِ الفصلِ في نحوِ: [[﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(١١)]]، والضميرُ لا يُوصَفُ (١٢) [[و]] يُسَمِّيهِ الطائفةُ [[الكوفـيَّةُ عمادًا]] (١٣)، لأَنَّهُ حافظٌ لِمَا بعدَهُ، حَتَّى لا يسقطَ عن الخبريةِ كالعمادِ في

---

(١) مغني اللبيب ٦٤٥.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦
(٣) الإنصاف ٢/ ٧٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧، والارتشاف ١/ ٤٩٤، ومغني اللبيب ٦٤٥.
(٤) الارتشاف ١/ ٤٩٤، ومغني اللبيب ٦٤٥، والهمع ١/ ٢٣٧.
(٥) لباب الإعراب ٢٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧.
(٦) هود ٨٧.
(٧) مغني اللبيب ٦٤٥، والهمع ١/ ٢٣٧.
(٨) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧.
(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧.
(١٠) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤، والهمع ١/ ٢٣٦.
(١١) المائدة ١١٧.
(١٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦، ومغني اللبيب ٦٤٤.
(١٣) الإنـصاف ٢/ ٧٠٦، وشـرح المفـصل لابن يعيش ٣/ ١١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤، والارتشاف ١/ ٤٨٩، والهمع ١/ ٢٣٦.

البيتِ الحافظِ للسَّقْفِ من السقوطِ. [[ولا محلَّ لَهُ]] مِنَ الإعرابِ [١] [[في الأَصَحِّ]]، كما قد عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ محكومٌ عليهِ في (١٦٥/و) هذا القولِ بالحرفيَّةِ، والحروفُ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ. [[وبعضٌ]] من العربِ [[يجعلُهُ مبتدأً وما بعدَهُ خبرَهُ]] [٢]، وعليهِ ما نُقِلَ في القراءاتِ الشَّواذِّ [٣] ﴿ ولكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤] و﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ ﴾ [٥] بالرَّفْعِ، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ: " كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفطرةِ، حتَّى يكونَ أبواهُ هُمَا اللَّذانِ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصِّرانِهِ أَو يُمجِّسانِهِ "[٦]. على أنْ يكونَ (أبواهُ) اسمَ يكونَ [٧]، وأَمَّا إنْ جُعِلَ اسمُهَا ضميرَ الشَّأْنِ أَوْ ضميرَ المولودِ [٨]، فليسَ مِمَّا نحنُ فيهِ، ومِنْ ذلكَ قولُ قيس بن ذريح [٩]:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عَلَيْها بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ

وكلامُ المؤلِّفِ يُشْعِرُ بتقليلِ أَهلِ هذهِ اللغةِ. وفي التَّسهيلِ: وهوَ مبتدأٌ مُخبَرٌ عنهُ بما بعدَهُ عندَ أَكثرِ العربِ [١٠]. هذا كلامُهُ. حَكَى الجرمي أَنَّها لغةُ بني تميمٍ [١١].

---

(١) الإنصاف ٧٠٧/٢، ومغني اللبيب ٦٤٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٧/٢.

(٣) ﴿الظالمون﴾ قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين، وقراءة الجمهور نصب ﴿الظالمين﴾ مختصر في شواذ القراءات ١٣٦، والبحر المحيط ٢٧/٨. وينظر الكتاب ٣٩٢/٢-٣٩٣.

(٤) الزخرف ٧٦. ورسمت الآية في المصحف بقراءة حفص ﴿... هم الظالمين﴾.

(٥) الكهف ٣٩. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص ﴿أنا أقلَّ﴾ بالنصب.

(٦) الألف المختارة ١٣٨/١ (الحديث ٩٦). والحديث في الكتاب ٣٩٣/٢، والمقتصد ٤١٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٧/٢، ومغني اللبيب ١٧٠، ٦٤٦.

(٧) المقتصد ٤١١/١.

(٨) الكتاب ٣٩٣/٢-٣٩٤.

(٩) قيس ولبنى (شعر ودراسة) ٨٦، وفيه: أتبكي.والشاهد في الكتاب ٣٩٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/١، والبحر المحيط ٢٧/٨.

(١٠) التسهيل ٢٩. قال سيبويه ٣٩٢/٣: (بلغنا أن رؤية كان يقول: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك). يرفع خير. وينظر البحر المحيط ٢٧/٨.

(١١) البحر المحيط ٢٧/٨، والمساعد ١٢٤/١.

ضميرُ الشَّأن[1]

[[و]] يقـعُ [[قـبلَ الجملـةِ]] – لا المفردِ – [[الخبريةِ]] لا الإنشائيةِ[2]، [[ضميرٌ مفردٌ غائبٌ غيرُ مجرورٍ]][3]، لأنَّهُ لا يكونُ إلاَّ مبتدأً في الحالِ أَو في الأَصلِ، فلا يعملُ فيهِ إلاَّ الابتداءُ أَو ناسخٌ لَهُ، والجارُّ ليسَ شيئًا منهما، فإِنْ قلتَ: جازَ أَنْ يكونَ زائـدًا، فـيعملُ في المبتدإِ، فَلِمَ امتنعَ دخولُهُ هنا ؟ قلتُ: لأَنَّ الزَّائدَ المقيسَ لا يدخلُ إلاَّ علـى نكرةٍ، نحوُ: [[﴿ هَلْ مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ ﴾[4]]]وذَا معرفةٌ والسَّماعيُّ لم يَقَعْ هنا بالاسـتقراءِ. [[مُذَكَّـرُ الـشَّأنِ]]، نحـوُ: ﴿ قُـلْ هُوَ اللهُ أحدٌ ﴾[5]، [[أَوْ مؤنَّثٌ للقصَّةِ]][6]، نحوُ: [[﴿ فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبصارُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾[7]]]. [[منفصلٌ]] كمـا مَثَّلنَا، وذلكَ حيثُ يكونُ مبتدأً في الحالِ. [[أَو متَّصلٌ]] عندَ دخولِ النَّاسخِ عليهِ [[بارزٌ]][8]، نحوُ: ﴿ فإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾[9] [[أَو مستترٌ]][10] كقولِه:[11]

إِذَا مِتُّ كانَ النَّاسُ صِنفَانِ: شامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

وهذا الضميرُ يسمِّيهِ البصريونَ ضميرَ الشَّأنِ، والكوفيونَ ضميرَ المجهولِ[12]. وقالَ

---

(١) يسميه سيبويه ضمير الحديث، الكتاب ٢/١٧٦، وينظر: المقتصد ١/٤١٩، وشرح المفصل لابن يعـيش ٣/١١٤، والإيضاح في شرح المفصل١/٤٧١، والتسهيل٢٨، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٧، والمساعد١/١١٤.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.

(٤) فاطـر ٣، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧٢-١٠٧٣.

(٥) الإخلاص ١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٤٥.

(٦) شـرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٤، ١١٦، والتسهيل ٢٨، والارتشاف ١/٤٨٥، ومغني اللبيب ٦٥٢، والهمع ١/٢٣٣.

(٧) الأنبياء ٩٧. وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢١/٩٢٨.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.

(٩) الحج ٢٦، وينظر الارتشاف ١/٤٨٥.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧.

(١١) العجير السلولي في الكتاب ١/٧١، والأغاني ١٣/٦٨، وشرح الأبيات لابن السيرافي ١/١٤٣-١٤٤، والبيت بلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٦، والمساعد ١/١١٧.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٠، والارتشاف ١/ ٤٨٦، والمساعد ١/١١٤، والهمع ١/٢٣٢.

الرضي: " هذا الضَّميرُ كأَنَّهُ راجعٌ في الحقيقةِ إلى المسؤولِ عنهُ بسؤالٍ مقدَّرٍ، يقولُ: الأَميرُ مُقْبِلٌ، كأَنَّهُ سمعَ [١] ضوضاءَ وجلبةً [٢]، فـ استَبْهَمَ [٣] الأَمرَ [٤]، فسأَلَ: ما الشَّأنُ والقصةُ ؟ فقيلَ: هوَ الأَميرُ مقبلٌ، فَلَمَّا كانَ المَعودُ إليهِ الذي تضمَّنَهُ السُّؤالُ غيرَ ظاهرٍ قَبْلُ، اكتُفِيَ في التَّفسيرِ بخبرِ هذا الضَّميرِ الذي يتعقَّبُهُ بلا فصلٍ، لأَنَّهُ مُعيَّنٌ للمسؤولِ عنهُ ومُبَيِّنٌ لَهُ، فبانَ لَكَ بهذا أَنَّ الجملةَ بعدَ الضَّميرِ لَمْ يُؤْتَ بها لمجرَّدِ التَّفسيرِ، بَلْ هيَ كسائرِ أَخبارِ [٥] المبتدآت، لكن سُمِّيَتْ (١٦٥/ظ) تفسيرًا لمَا بيَّنتُهُ "[٦]. وإنَّما كانَ هذا الضميرُ مفردًا غائبًا مذكَّرًا أَو مؤنَّثًا لأَنَّهُ للشَّأنِ أَو القصةِ، وكلٌّ مفردٌ غائبٌ، والأَوَّلُ مُذكَّرٌ والثاني مؤنَّثٌ. وأَمَّا أَنَّهُ لا يفسَّرُ إلاَّ بالجملةِ [٧]، فلأَنَّهُ موضوعٌ للحديثِ والشَّأنِ، وهو لا يكونُ مضمونَ مفردٍ، وقد أَجازَ بعضُ النُّحاةِ تفسيرَهُ بمفردٍ [٨]. وأَمَّا كونُهَا خبريةً، فقد عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرَهُ الرَّضي أَنَّها في الحقيقةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، وهذا لا يتصورُ في الإنشاءاتِ. [[وضَعُفَ حَذْفُهُ منصوبًا]] [٩] في مثلِ قولِ الشاعرِ [١٠]:

إنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بنتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ

المسوِّغُ لحذفِهِ مَعَ الضعفِ صيرورتُهُ في صورةِ الفضلاتِ مَعَ دلالةِ الكلامِ عليه، وذلكَ أَنَّ نواسخَ الابتداءِ [١١] لا تدخلُ على كَلِمِ المجاراةِ [١٢]، وقد مَرَّ الكلامُ على ذلكَ

---

(١) في الأصل، ل: يسمع، وما أثبتناه من ك، ي.

(٢) في الأصل: ضوضاءه أو جلبته، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في الأصل: فاشتبه، وهو تحريف وفي ك، ي: فأبهم وهو وجه، وما أثبتناه من ل، وبعدها في ل زيادة كلمة (الأصوات).

(٤) بعدها في الأصل، ل: في الشأن والقصة، وهي عبارة زائدة، وما أثبتناه من، ك، ي.

(٥) في ك، ي: اخبارات، وهو وجه.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٧/٢.

(٧) وهذا مذهب البصريين، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٢، والمساعد ١١٥/١، والهمع ٢٣٢/١.

(٨) وهذا مذهب الكوفيين، شرح الكافية للرضي ٢٨/٢، والمساعد ١١٥/١، والهمع ٢٣٣/١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٨/٢، ٢٩.

(١٠) الأعشى ميمون، ديوانه ٣٣٥، وروايته فيه: من يلمني على بني ابنة حسان
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ، والبيت منسوب إليه في الكتاب ٧٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٦/٢، وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩/٢.

(١١) في ك، ي: المبتدأ.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩/٢.

في اسمِ (إنَّ) وأَخواتِهَا من قسمِ المنصوبات [١]. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: "ولا يجـــوزُ في سَـــعَةِ الكلامِ: إنَّ زيدٌ قائمٌ، لأَنَّهُ ضميرٌ منصوبٌ، فلا يجوزُ أَنْ يستترَ، وليسَ الموضعُ موضعَ حذف فيحذَفُ، وقد جاءَ في الشِّعرِ محذوفًا لا مستترًا، لأنَّ [٢] الحرفَ لا يـــستترُ فيه، وفَرْقٌ بينَ المحذوفِ والمستترِ [٣]. إلى هنا كلامُهُ. قِيلَ: وإِنَّمَا، قالَ: (وليسَ الموضعُ موضعَ حذف) إمَّا لأَنَّهُ لا دليلَ عليه [٤]، وإمَّا لأَنَّ المقصودَ من الكلامِ المُصَدَّرُ بِهِ، هوَ التَّفخيمُ والتعظيمُ، فلا يلائمُهُ الاختصارُ، وإمَّا لأَنَّهُ يفوتُ المقصودُ منهُ بحذفِهِ.

[[ولَــزِمَ مَعَ أَن]] المفتوحةِ **[[المخفَّفَة]]** [٥]، نحو: ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهم أَنِ الحَمْدُ لِلّـــه رَبِّ العـــالَمِينَ ﴾ [٦]، وهـــذا بخلاف (إِنَّ) المكسورةِ، فإِنَّها عندَ التخفيفِ يجوزُ إِلغاؤُهَا، نحوُ: إنَّ زيدٌ لقائمٌ، وإعمالُهَا في الظَّاهِرِ، نحوُ: ﴿ وإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [٧]. والـــسِّرُّ في ذلكَ أَنَّهُ لَمَّا كانتِ المفتوحةُ فرعًا من المكسورةِ كانَ في التزامِ إعمالِهَا ظاهرًا دائمًـــا مَـــزِيَّةٌ للفرعِ على الأَصلِ في الصورةِ الظاهرةِ. فجعلُوها في الظاهرَةِ كالملغاةِ [٨]، وأَعملُـــوا (أنِ) المخفَّفَـــةَ في اسمٍ ظاهرٍ، لِيُرَى [٩] بحسبِ الظاهرِ أَنَّهُ قُدِّرَ بالأَصلِ على فـــرعِهِ، إذِ العملُ في الظاهرِ أَقوَى مِنَ العملِ في المقدَّرِ، وبهذا ظهرَ اختصاصُ عملِها في الـــضميرِ، لأَنَّهُ فرعٌ عَنِ الظَّاهرِ الذي يُفَسِّرُهُ. وسيكونُ لنا عودٌ إلى هذا الكلامِ مَعَ زيادةٍ عليهِ في الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ [١٠]. وبُنِيَ المضمرُ لِشَبَهِهِ بالحروفِ [١١]، إِمَّا في الافتقارِ مـــن حيثُ إنَّ الحرفَ مفتقرٌ إلى غيرِهِ، والضميرُ كذلكَ، (١٦٦ /و) فـــ إِنَّهُ مفتقرٌ لِمَا يُفَسِّرُهُ، وإِمَّا في الوضعِ، فإِنَّ [١٢] منهُ ما وُضِعَ على حرفٍ وعلى حرفينِ، ثُمَّ حُمِلَ البواقي عليهِ ليجري البابُ على سننٍ واحدٍ [١٣].

---

(١) ينظر ق ١٢٤ ظ.
(٢) في الأصل: فأن، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٢/١-٤٧٣.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٨/٢.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩/٢.
(٦) يونس ١٠. وينظر الكشاف ٢٢٧/٢.
(٧) هـــود ١١١. قـــرأ الحـــرميان وأبو بكر، ﴿وان كلا﴾ بإسكان النون والباقون بتشديدها، التيسير ١٢٦. وينظـــر معاني القرآن للاخفش ٣٥٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٨٠/٣-٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٨/٢-٣٠.
(٨) في ي: كاللغات، وهو تحريف.
(٩) في ك: ليؤدى، وساقطة من ي.
(١٠) في ك: بليس.
(١١) ينظر الأصول ٥٠/١.
(١٢) في الأصل ل: فانه، بزيادة الهاء، وما أثبتناه من ك، ي.
(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٢، والهمع ٥٢/١.

أَسماءُ الإِشارةِ

ومـــن أَنواعِ المبنيِّ [[أَسماءُ الإِشارةِ]]، وهيَ في الاصطلاح: [[ما وُضِعَ]] أَي: أَسـاءٌ وُضِـعَتْ، ولكنْ ذُكِّرَ الضميرُ لِلَفظِ (مَا) [[المشارُ إِليه]] [1]، المرادُ بِهِ ما هوَ كذلكَ بالمعنَى اللغوي، وهوَ المومَا إِليه بأَيِّ شيءٍ كانَ مِنْ يَد أَو طرف أَو لفظ. فاندفَعَ ما يتوهَّمُ من الدَّوْرِ مَعَ أَنَّهُ غيرُ متَّجه، لأَنَّ المحدودَ أَسماءُ الإشارة. والمشارُ إِليه إِنَّمَا اشتُقَّ مِـنَ الإِشارةِ لا مِنْ أَسمائِهَا، فلا يتوقَّفُ عليه أَصلاً. [[غيرُ متكلِّمٍ ولا مُخاطَب]]، وذا يُخْـرِجُ [2] مِنَ الضَّمائرِ ما كانَ للمتكلِّمِ أَو المخاطَبِ، [[مُسْتَغْنٍ عَنْ تقدُّمِ ذِكْرِهِ]] [3] وذا يُخرِجُ ضميرَ [4] الغائبِ لأَنَّهُ لايُستغنَى عَنْ أَنْ يتقدَّمَ ذِكْرُهُ [5]، لِمَا يرجعُ إِليه تحقيقًا أَو تقديـرًا كما مرَّ [6]، واسمُ الإِشارةِ وإِنْ تقدَّمَ ذِكْرُ ما يشارُ بِهِ إِليه في بعضِ الأَحوالِ، نحـوُ: جاءَنـي رجـلٌ، وذَا عالِمٌ، لكنَّهُ غيرُ مفتقرٍ إِليه بحسبِ الوضعِ، بخلافِ ضميرِ الغائـبِ. [[عامَّـةً]]، إِمَّا منصوبٌ على أَنَّهُ حالٌ حُذفَ عاملُها وصاحبُها، والتَّقديرُ: وُضِـعَتْ عامّةً، أَي: وُضِعَتْ أَسماءُ الإِشارةِ حالةَ كونِهَا عامَّةً، للعالمِ وغيرِهِ مِنَ الأَمكنة كانَ أَو مِنْ غيرِهَا، وإِمَّا مرفوعٌ على أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوف أَي: وهيَ عامَّةٌ. فإِنْ قلتَ: ما فائدةُ ذِكْرِ هذا الحكمِ ؟ قلتُ: التَّنبيهُ على أَنَّ أَسماءَ الإِشارةِ مخالفةٌ للضمائرِ والموصولات، فـإِنَّ صيغَهَا [7] منها ما يختصُّ بذوي [8] العلْمِ، ومنها ما يخصُّ [9] غيرَهُم، وأَمَّا أَسماءُ الإِشارةِ فليسَ منها ما يختصُّ بذوي العِلْمِ، بَلْ هيَ منقسمةٌ إِلى قسمينِ، منها ما يعمُّ كما قُلْنَا، ومنها ما يختصُّ بغيرِ العاقلِ فقط، بشرطِ أَنْ يكونَ مكانًا كما سيأتي.

[[كـ: ذَا]]، أَي: مثلُ لفظِ ذَا، وهوَ [[للواحدِ]] [10] المذكَّرِ، [[وذانِ]] أَي: وكـ: ذانِ حالةَ كونِهِ [[رفعًا]]، أَي: مرفوعًا أَو ذا رَفْعٍ، أَو يرفعُ رفعًا. [[وذينِ، في لغةِ

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣، والتسهيل ٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢٩/٢.

(2) في ك، ي: فحرج، وهو وجه.

(3) في ل: ذكر.

(4) في ك، ي ل: مخرج لضمير، وهو وجه.

(5) في ل: ذكر.

(6) ينظر ق ١٥٧ ظ.

(7) في ل: صيغهما، وهو تحريف.

(8) في ي: ذوي.

(9) في الأصل، ك، ي: ما يختص، وهو تحريف، وما أثبتناه من ل.

(10) ينظر لباب الإعراب ١٧٤، والارتشاف ٥٠٥/١.

ذانِ، نصبًا وجرًّا]]، حالٌ من ذينِ، والجملةُ بينهما معترضةٌ، لإفادةِ أنَّ مِنَ العربِ مَنْ لا يخالــفُ بينَ حالةِ الرَّفعِ وغيرِها. وهُمَا أي: ذانِ وذينِ [[للاثنين]] [1] المذكَّرَيْنِ. واللغةُ الــتي أَشارَ إليها هيَ لغةُ بلحارث بن كعب [2]، وقد خُرِّجَ عليها قراءةُ مَنْ قرأَ [3]: ﴿ إِنَّ هذانِ لساحِرَانِ ﴾ [4] وفيها كلامٌ سيذكرُ في محلِّه من قسمِ الحروفِ.

(١٦٦ /ظ) [[وتــا]]، أي: وكــ تا [[وأخواتها]] وهيَ: تِيْ، وَذِيْ، وتِهِي، وذِهِــي، وتِــهِ، وذِهِ، بالاختلاسِ، وتِهْ، وذِهْ بالسكونِ [5]، وكأنَّ المؤلِّفَ تركَ تعدادَها لــشهرتِها. وكلُّها [[للواحدة، وتانِ [6] رفعًا، وتَيْنِ نصباً وجرًّا للاثنينِ]] من الإناثِ. [[وأُولاءِ]] بــضمِّ أوَّلِه [[مَدًّا]]، والهمزةُ الأخيرةُ مكسورةٌ، [[وقصرًا]] بلا همزةٍ في الآخــرِ [7] [[لجمعِهِمَا]]، أي: لجمعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فنقولُ مشيرًا لجماعةٍ من الذكورِ: أُولاءِ ذَهَــبُوا، بالمــدِّ والقصرِ، ولجماعةٍ من الإناثِ: أُولاءِ ذَهَبْنَ [8]، كذلكَ، ومنهُ قولُ الشاعرِ [9]:

ذَمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنزلةِ اللِّوَى والعيشَ بَعْدَ أُلئِكَ الأَيَّامِ

فـــإنْ قلـــتَ: الممدودُ والمقصورُ عندَهُم من ألقابِ المعرباتِ، ففي كلامِ المؤلِّفِ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣، والتسهيل ٣٩، ولباب الإعراب ١٧٤-١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢٩/٢، والهمع ٢٥٧/١.

(٢) معــاني القــرآن للفراء ١٨٤/٢، والخصائص ٦٥/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٤/٢-١٤٦، وظاهرة التثنية ٣٧٢.

(٣) اجمع السبعة على لفظ الألف في (هذان) إلاَّ أبا عمرو، فقرأها وأجمعوا على تشديد النون في (إنَّ) إلاَّ ابــنَ كثير وحفصاً عن عاصم، فقد قرأ بالتخفيف. ينظر كتاب السبعة ٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢، وأبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو ٥٤، ٥٦.

(٤) طه ٦٣.

(٥) ينظر التسهيل ٣٩، ولباب الإعراب ١٧٤، والارتشاف ٥٠٥/١، والجامع الصغير ١١، والمساعد ١٨٢/١.

(٦) ينظر لباب الإعراب ١٧٤، والارتشاف ٥٠٦/١.

(٧) في ك، ل: الأخير، وهو وجه، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣.

(٨) ينظر التسهيل ٣٩، ولباب الإعراب ١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢٩/٢، والارتشاف ٥٠٦/١، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣١/١.

(٩) جريــر، ديــوانه ٩٩٠/٢.والبــيت في دقائــق التصريف ١٩٣، وشرح الكافية للرضي ٣١/٢، الخزانة٥/٤٣٠.

مسامحةٌ [١]. قلتُ: إنَّما تكونُ المسامحةُ لو أُطلِقَ ما [٢] ذكرتَهُ على أُولاءِ، وهوَ لم يطلقْهُ، وإنَّما قالَ: (مدًّا وقصرًا). فيجوزُ أَنْ يكونَ مرادُهُ أَنَّهُ يُمَدُّ، أَي: يُؤتَى بهمزةٍ بعدَ أَلفِه، ويُقْصَرُ، أَي: لا يُؤتَى بها بعدَ الأَلِفِ، وليسَ في هذا إطلاقُ لفظِ الممدودِ والمقصورِ عليهِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ: تنطقُ [٣] بجاءَ بالمدِّ، وَيُؤتَى بالقصرِ، ولا مخالفةَ في هذا الاصطلاحِ، وإِنَّما تكونُ المخالفة لو قلتَ: جاءَ ممدودٌ، وأَتَى مقصورٌ.

[[وتُصدَّرُ]] أَسماءُ الإشارةِ [[بحرفِ التَّنبيهِ]] [٤] وهوَ (هَا)، إشعارًا بأَنَّ المعنَى تنبَّهْ يا مخاطَبُ لِمَا أَلقيهِ إليكَ. كَمَا يُؤتَى بِهِ للتَّنبيهِ في الجملِ، نحوُ: ها زيدٌ قائمٌ، وها [٥] إِنَّ زيدًا قائمٌ. ولحوقه [٦] قبلَ اسمِ الإشارةِ، نحوُ: ﴿هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [٧]، ﴿هذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنتُم تُوعَدُونَ﴾ [٨]، قالَ الشاعر [٩]:

وَلَيْسَتْ دارُنا هَاتَا بدَارِ

[[إلاَّ مَعَ اللاَّمِ]]، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: هذالِكَ، لأَنَّ اللاَّمَ عوضٌ عَنْ حرفِ

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/٦: " المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة إذ الأفعال والحروف لايقال فيها مقصور ولا ممدود وكذلك الاسماء غير المتمكنة نحو ما وذا، فانه لايقال فيهما مقصور لعدم التمكن وشبه الحروف، فأما قولهم في هؤلاء وهؤلا ممدود ومقصور فتسمح في العبارة، كأنه لما تقابل شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها ".

(٢) في الأصل: على ما، بزيادة على، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك: تنطلق، وهو تحريف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٩/٢، والارتشاف ٥٠٦/١.

(٥) (وها) ساقطة من ك.

(٦) أي: (ها) التنبيه.

(٧) المطففين ١٧.

(٨) يس ٦٣.

(٩) عمران بن حطان في الكتاب ٤٨٨/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٠/٢-٢٧١، وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣، ومغني اللبيب ٨١٨، وصدره:

وليسَ لعيشِنا هذا مهاهٌ

وللشاهد رواية أخرى ذكرها ابن السيرافي في شرح الأبيات ٢٧١/٢ وهي:

ليَستْ دارُنا الدنيا بدارِ

قال: ولاشاهد فيه على هذه الرواية.

التَّنبـيهِ، فــلا يجمعُ بينهما، كذا قِيلَ [١]. وأَمَّا إذا لم يكُنِ اللاَّم، فيدخلُ (ها) على المجرَّدِ كثيرًا كما مرَّ، وعلى المقرونِ بكافِ الخطابِ قليلاً [٢]، كقولِ طرفة [٣]:

رأَيتُ بَنِي غبراءَ لا ينكرونَنِي ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

وبــنو غبراءَ: المحاويجُ [٤] بالغينِ المعجمةِ المفتوحةِ والموحَّدَةِ السَّاكنة. والطِّرافُ على زِنَةِ الكتابِ: بيتٌ مِنْ أدمٍ [٥]. فإنْ قلتَ: يَرِدُ على المؤلِّفِ نحوُ: ثَمَّ وهَنَّا بالتَّشديد، فإنَّهمَا من أَسماءِ الإشارةِ ولاَ لامَ معَهُمَا، ودخولُ (هَا) [٦] عليهمَا مُمتَنِعٌ. قلتُ: الضَّميرُ مــن قولِهِ: (وتُصَدَّرُ)، إنَّما يعودُ إلى بعضِ أَسماءِ الإشارةِ، وهيَ الطَّائفةُ المتقدِّمَةُ الذِّكْرِ لا إِلى كلِّهَا، (١٦٧/و) وما أَوردتهُ ممَّا لَمْ يتقدَّمْ ذِكْرُهُ فلا يَرِدُ.

[[وتُكْسَعُ]] [٧] أَسماءُ الإشارةِ المذكورة، أَي: تُرْدَفُ **[[غيرَ تهْ وذهْ]]** سواءٌ كانَ ثَــمَّ إِشباعٌ أَو اختلاسٌ أَو سكونٌ **[[بكافِ الخطابِ]]** [٨] حرفًا، لأَنَّهُ إِنَّما يفيدُ معنًى في غـــيرِهِ، وتلكَ الفائدةُ كونُ اسمِ الإشارةِ الذي قبلَهُ مخاطبًا بِهِ واحدٌ أَو اثنانِ أَو جماعةٌ من قبــيلِ المذكَّرِ أَو المؤنَّث. ويؤيِّدُهُ من حيثُ اللَّفظِ امتناعُ وقوعِ الظَّاهرِ موقعَهُ، ولو كانَ اسمًا لم يمتنعْ ذلكَ كما في كافِ ضربتُكَ. **[[ويُجْمَعُ بينهُمَا]]** [٩]، أَي: بينَ حرفِ التَّنبيهِ وكـــافِ الخطابِ، ولكنَّهُ قليلٌ كما نبَّهْنَا عليهِ من قَبْلُ [١٠]. **[[وكلٌّ منْهُمَا]]**، أَي: من أَســـماءِ الإشـــارةِ وكافِ الخطابِ **[[خمسةُ أَلفاظ لستَّة معان]]** [١١]، أَمَّا أَنَّ المعاني ستَّةٌ فظاهرٌ، لأَنَّ المُعَبَّرَ عنهُ إِمَّا مفردٌ، أو مثنًّى، أَو مجموعٌ، وكلٌّ منْهُمَا إِمَّا مذكَّرٌ، أَو مؤنَّثٌ، فجاءَت السِّتَّةُ حاصلةً من ضربِ ثلاثةٍ في اثنينِ. وأَمَّا أَنَّ أَلفاظَ أَسماءِ الإشارةِ خمسةٌ، فلأَنَّ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣٢/١، ١٣٥.

(٢) ينظر التسهيل ٤٠.

(٣) ديوانه ٤٩. والشاهد في تخليص الشواهد ١٢٥، والمساعد ١٨٦/١، والهمع ٢٦٢/١.

(٤) وسمو بالمحاويج لالتصاقهم بالأرض. الصحاح (غبر) نقلاً عن ابن بري.

(٥) اللسان (طرف).

(٦) كتب في الأصل، ل: ودخولها، وما أثبتناه من ك، ي.

(٧) أي: تلحق بأواخرها.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣، والتسهيل ٤٠، والارتشاف ٥٠٨/١.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣، ١٣٨، والتسهيل ٤٠.

(١٠) ينظر ق ١٦٦ ظ.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢٩/٢.

منها نصوصًا [١]، وهي أربعةٌ للمفردِ المذكَّرِ (ذا)، وللمفردِ المؤنَّثِ [٢] (تا) وأَخواتِه، والكلُّ [٣] في حكمِ لفظٍ واحدٍ، وللمثنَّى المذكَّرِ (ذانِ وذَيْنِ) حسبِ { أحوالِ } الإِعرابِ، وللمثنَّى المؤنَّثِ (تانِ وتَيْنِ) بحسبِ الحالاتِ، وواحدًا مشتركًا، وهوَ (هؤلاءِ) [٤] لجمعِ المذكَّرِ وجمعِ المؤنَّثِ. وأَمَّا أَنَّ كافَ الخطابِ خمسةٌ، فظاهرٌ يُعْلَمُ مِمَّا سبقَ في بابِ المضمَرِ [٥]. فتكونُ الأَلفاظُ المتحصِّلَةُ من أَسماءِ الإِشارةِ وحرفِ الخطابِ خمسةً وعشرينَ لفظًا، حاصلةً من ضربِ خمسةٍ في خمسةٍ [٦]، مستعملةً لستَّةٍ وثلاثينَ معنًى، فإِذا أَشرْتَ إِلى واحدٍ مذكَّرٍ وخاطبتَ مثلَهُ قلتَ: ذاكَ، بفتحِ الكافِ، وإِنْ خاطبتَ بِهِ مؤنَّثًا قلتَ: ذاكِ، بكسرِهَا، وإِنْ خاطبْتَ مثنًّى مُذكَّرًا أَو مؤنَّثًا، قلتَ: ذاكُمَا، وإِنْ خاطبتَ جمعًا مذكَّرًا، قلتَ: ذَاكُمْ، وإِنْ خاطبْتَ جمعًا مؤنَّثًا قلتَ: ذاكُنَّ، فهذِهِ خمسةٌ معَ المفردِ المذكَّرِ، مثلُهَا مَعَ كلٍّ مِنَ الأَربعةِ البواقي، فمَعَ المفردِ المؤنَّثِ: تاكَ، تاكِ، تاكُمَا، تاكُمْ، تاكُنَّ [٧]، ومَعَ تثنيةِ المذكَّرِ: ذانِكَ، ذانِك، ذانِكُمَا، ذانِكُمْ، ذانِكُنَّ [٨]، ومعَ تثنيةِ المؤنَّثِ: تانِكَ، تانِك، تانِكُمَا، تانِكُم، تانِكُنَّ [٩]، ومعَ الجمعِ مذكَّرًا كانَ أَو مؤنَّثًا: أُولئِكَ، أُولئِكِ، أُولئِكُمَا، أُولئِكُمْ، أُولئِكُنَّ، [[فتكونُ خمسةً وعشرينَ]] لفظًا [[لستَّةٍ وثلاثينَ]] معنًى [١٠]. وتقديرُهُ [١١] أَنَّ كلَّ واحدٍ من أَسماءِ الإِشارةِ (١٦٧/ظ) وحروفِ الخطابِ كما مَرَّ، لَهُ خمسةُ أَفرادٍ، وأَنَّ أَفرادَ اسمِ الإِشارةِ الخمسةَ لستَّةِ معانٍ، وكذا أَفرادُ حروفِ الخطابِ لستَّةِ معانٍ، فتكونُ الأَلفاظُ خمسةً في خمسةٍ، والمعاني ستَّةً في ستَّةٍ، فيلزمُ قطعًا أَنْ تكونَ الأَلفاظُ خمسةً وعشرينَ، والمعاني ستَّةً وثلاثينَ، وكانَ القياسُ أَنْ تكونَ الأَلفاظُ

---

(١) يعني نصا على معنى واحد وليست مشتركة بين معنيين.

(٢) في ك: المفرد، وهو خطأ.

(٣) في ك، ي، ل: فالكلل.

(٤) في ك: لولا، وهو تحريف.

(٥) ينظر ق ١٥٨ ظ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩.

(٧) رتبت في الأصل: تاك، تاكما، تاك، تاكم، تاكن، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٨) رتبت في الأصل: ذانك، ذانكما، ذانكم، ذانك، ذانكن، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) رتبت في الأصل: تانك، تانكما، تانكم، تانك، تانكن، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) (أولئك) ساقطة من ك، ي، ل.

(١١) (اولئكم) ساقطة من ل.

أَيضًا ستَّةً وثلاثينَ، ليطابقَ عددُ الألفاظ عددَ المعاني، ولكنْ لَمَّا كانَ مَعَ كلٍ خمسةٍ واحدٌ مشتركٌ، وجَبَ أَنْ تكونَ الألفاظُ الستَّةُ والثَّلاثونَ خمسةً وعشرينَ، ينقصُ أَحدَ عشَرَ، لأَنَّ كلاً من أَسماءِ (١) الإشارةِ وحرفِ (٢) الخطابِ لو كانَ ستَّةً على ما يقتضيهِ القياسُ، لكانَ مَـعَ كـلٍ واحدٍ مِنَ الأَفرادِ الستَّةِ لحرفِ الخطابِ ستَّةٌ من اسمِ الإشارةِ، ولكانَ معَ كلٍ واحـدٍ مِـنَ الأَفرادِ الستَّةِ لاسمِ الإشارةِ ستَّةٌ مِنْ حرفِ الخطابِ، ولَمَّا انعدَمَ مِنْ حرفِ الخطـابِ واحـدٌ، انـتقصَ (٣) مِنِ اسمِ الإشارةِ المقابلِ لَهُ الستَّةُ التي كانتْ تكونُ مَعَهُ لانعدامِـه (٤)، ولَمَّـا انعدَمَ واحدٌ من طرفِ اسمِ الإشارةِ انتقصَ (٥) من جانبِ حرفِ الخطابِ المقابلِ لَهُ الخمسةُ التي كانتْ تكونُ مَعَ ذلكَ الواحدِ المنعدمِ من أَسماءِ الإشارةِ، فانـتقصَ مِـنْ جانـبٍ ستَّةٌ ومِنْ جانبٍ خمسةٌ، فتلكَ أَحدَ عشَرَ، والباقي هيَ الخمسةُ والعشرونَ.

[[وهـيَ]]، أَي: أَسمـاءُ الإشارةِ [[مَعَ اللامِ]]، نحوُ: ذَلِكَ وتِلْكَ، [[أَوِ النُّونِ المـشـدَّدَةِ في التَّثنيةِ]] (٦)، نحوُ: ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾(٧) [[للبعيدِ]]، أَي: المـشارِ إِلـيهِ البعـيدِ حسًّا أو حكمًا، نظرًا إلى أَنَّ زيادةَ اللَّفظِ لزيادةِ المعنَى. [[ومَعَ الكـافِ]] وحدَهَا [[للمتوسِّطِ]]، نحوُ: ذَاكَ وتَاكَ. [[وبغيرِهِمَا للقريبِ]]، نحوُ: ذَا وتَا.

وظاهـرُ كـلامِ المؤلِّفِ وغيرِهِ أَنَّ مرتبةَ القريبِ لا تتفاوتُ، وفي شرحِ التلخيصِ الصغيرِ (٨) ما يقتضي خلافَهُ، وذلكَ أَنَّهُ لَمَّا أنشدَ صاحبُ التلخيصِ شاهِدًا على التقسيمِ،

---

(١) ينظر الارتشاف ١/٥٠٨-٥٠٩.

(٢) في ك، ي: وتقديره.

(٣) في ل: اسم.

(٤) في ك، ي، ل، وحروف.

(٥) في الأصل: ينقص، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩.

(٧) القـصص ٣٢، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص ﴿فذانك﴾ بتخفيف النون، وهي قراءة الجمهـور، وقرأ ابن الكثير وأبو عمرو ﴿فذانّك﴾ بتشديد النون، التيسير ١٧١، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٣٢-٢٣٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٢٠.

(٨) الـراجح لديـنا أَنَّ هـذا الشرح هو الشرح المختصر للعلامة سعد الدين التفتازاني، حيث إِنَّ له شرحين على التلخيص، الأول المطول، والثاني المختصر، ينظر كشف الظنون ١/٤٧٤.

وهوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ، ثُمَّ إضافَةُ ما لِكلٍّ إليهِ على التَّعيينِ[١]، قولُ الشاعرِ[٢]:

ولا يقيمُ على ضَيْمٍ يُرادُ بِهِ ... إلاّ الأذلاّنِ عَيْرُ الحيِّ والوَتَد

هذا على الخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

حَكَى هُوَ أَنَّ بعضَهُم قالَ: لا تعيينَ في البيتِ، لأَنَّ (هذا وذا) متساويانِ في الإشارةِ إلى القريبِ وكلٌّ منهما يحتملُ (١٦٨/و) أَنْ يكونَ إشارةً إلى العَيْرِ والوتَدِ، فالبيتُ من اللَّفِّ والنَّشرِ لا من التقسيمِ. قالَ التفتازاني: وفيهِ نظرٌ، لأَنَّا لا نسلِّمُ التساويَ، بَلْ فيهِ حرفُ التَّنبيهِ إيماءٌ إلى أَنَّ القريبَ فيهِ أَقلُّ، بحيثُ يحتاجُ إلى تنبيهِ ما، بخلافِ المجرَّدِ عنها، فـ (هذا) للقريبِ – أعني العَيْرَ – و(ذا) للأقربِ – أعني الوتَدَ[٣]. إلى هنا كلامُهُ.

ومِنَ النَّاسِ مَنْ يقولُ لاشيءَ مِنْ أَسماءِ[٤] الإشارةِ للمتوسِّطِ، وإنَّمَا هيَ للقريبِ أو للبعيدِ خاصَّةً، وهوَ رأيُ ابنِ مالكٍ، وأَيَّدَهُ بأنَّ بني تميمٍ يقولونَ: ذاكَ[٥]، وتيكَ، حيثُ يقولُ الحجازيونَ: ذلكَ، وتلكَ، وأَنَّ الحجازيينَ ليسَ مِنْ لغتِهم استعمالُ الكافِ بلاَ لامٍ، قالَ: فيلزمُ مِنْ هذا أَنَّ اسمَ الإشارةِ على اللغتينِ ليسَ لَهُ إلاّ مرتبتانِ، أَحدُهُمَا للقريبِ، والأُخرى للبعيدِ، لأَدناهُ وأَقصاهُ، ونقلَ هذهِ اللغةَ التميميَّةَ عَنِ الفراءِ، قالَ: والأخذُ بقولهِ أَوْلَى، لأنَّ مستندَهُ روايةٌ، ومستندَ غيرِهِ رأيٌ[٦]. قالَ ابنُ هشام: إنَّما قالَ الفرَّاءُ: إنَّهُ لغةُ أهلِ نجدٍ من تميمٍ وقيسٍ وأَسدٍ وربيعةَ، فذكَرَ أربعَ طوائفَ لا واحدةً.

[[وخاصَّةً]] بالنَّصبِ أَو الرفعِ، عطفًا[٧] على قولِهِ أَوَّلاً: (عامَّةً)، أَي: وخاصَّةً من غيرِ العاقلِ **[[بالأمكنةِ غالبًا، كـ: هُنَا]]** بضمِّ الهاءِ وتخفيفِ النُّونِ **[[وَهَنَّا فتحًا وكسرًا]]** للهاءِ مَعَ تشديدِ النُّونِ **[[للقريبِ]]**، فأَمَّا كونُ (هُنَا) بالضَّمِّ والتَّخفيفِ للقريبِ فصحيحٌ، وأَمَّا كونُ (هَنَّا) بالفتحِ أَو الكسرِ مَعَ التَّشديدِ كذلكَ، فمخالفٌ

(١) التلخيص ٣٦٤.

(٢) المتلمس الضبعي، ديوانه ٢٠٨، ٢١١، وفيه: فما يرثي له... والبيتان منسوبان إليه في معاهد التنصيص ٣٠٦/٢، وبلا نسبة في التلخيص ٣٦٤، والإيضاح للقزويني ١١٩/١، ٥٠٦/٢.

(٣) ينظر شرح التلخيص للتفتازاني ٣٣٧/٤-٣٣٨.

(٤) في الأصل، ك، ي: اسم، وما اثبتناه من ك ل.

(٥) في الأصل: ذلك، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر التسهيل ٣٩، وشرحه لابن مالك ٢٧٢/١-٢٧٣، والارتشاف ٥٠٧/١، والمساعد ١/ ١٨٥، والهمع ٢٦٠/١-٢٦١.

(٧) في الأصل: عطف، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

للمنقولِ، ففي التَّسهيلِ أَنَّهمَا للبعيدِ [١]، وكذا قالَ الرَّضي [٢] وغيرُهُ [٣]. فإنْ قلتَ: المنقولُ إِنَّما هوَ في (هَنَّا) المشدَّدَةِ النُّونِ، والمؤلِّفُ لم يتعرَّضْ إليهِ، قلتُ: بَلَى تعرَّضَ، لأَنَّهُ ليسَ مَعَ فتحِ الهاءِ، أَو كسرِهَا إلاَّ التّشديدُ، وإِنَّما قالَ: (غالبًا) احترازًا مِنْ نحوِ: ﴿ هنالكَ ابْتُلِيَ المُؤمِنُونَ ﴾ [٤] أَي: حينئذٍ، فجاءَتْ للزَّمانِ [٥]، واستدلَّ عليهِ ابنُ مالك [٦] بهذهِ الآيةِ وبقولِه [٧]:

وإذا الأُمورُ تعاظَمَتْ وتَشابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعترِفُونَ أَينَ المَفْزَعُ

ونُوزِعَ فيهما لجوازِ إرادَةِ المكَانِ [٨]. وقالَ الشاعرُ [٩]:

حنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبَدَا الَّذي كانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

فـ (هَنَّا) هُنَا ظرفُ زمانٍ لإضافتِهَا إلى الجملةِ، ولوقوعِهَا خبرَ لاتَ، وهيَ إِنَّما تعملُ في الأَحيانِ. والمعنَى: حَنَّتْ وليسَ الوقتُ وقتَ حنينِهَا.

[[وذَاكَ]] بدونِ لامٍ [[للمتوسِّطِ، وهُنَالِكَ، وثَمَّةُ مَعَ التَّاءِ وبغيرِهَا للبعيدِ]] هوَ (١٦٨/ظ) - أعني ثَمَّ [١٠] -، ظرفُ مكانٍ [١١] لا يتصرَّفُ، فلذلكَ غَلَطَ مَنْ أَعرَبَهُ مفعولاً لرأَيتَ [١٢] من قولِهِ تعالى: ﴿ وإذا رَأَيتَ ثَمَّ رَأَيتَ ﴾ [١٣].

وَبُنِيَ اسمُ الإشارةِ إمَّا لتضمُّنِ [١٤] معنَى الحرفِ الذي كانَ من حقِّهِ أَنْ يُوضَعَ

---

(١) التسهيل ٤١، وينظر المساعد ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٤.

(٣) الارتشاف ١/٥١٢، وتلخيص الشواهد ١٣١، والهمع ١/٢٦٩.

(٤) الأحزاب ١١، وينظر المساعد ١/١٩٣.

(٥) ينظر الارتشاف ١/٥١١.

(٦) النكت على الحاجبية (التحفة) ورقة ٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨١-٢٨٣، وينظر المساعد ١/١٩٣.

(٧) الأفوه الأودي، الطرائف الأدبية ١٩.

(٨) ينظر الهمع ١/٢٨٠.

(٩) تقدم في ق ١٣٠ و.

(١٠) مغني اللبيب ١٦٢.

(١١) (مكان) ساقطة من ك.

(١٢) ينظر الكشاف ٤/١٩٩، والارتشاف ١/٥١١.

(١٣) الإنسان ٢٠، وينظر مغني اللبيب ١٦٢.

(١٤) في ل: للتضمن، وهو تحريف.

للإشارةِ كما سبقَ [١]، أَو لِشَبَهِ [٢] الحرفِ في الافتقارِ إلى غيرِهِ من حيثُ إنَّ اسمَ الإشارةِ يحتاجُ في إبانَةِ مسمَّاهُ إلى مواجهَةٍ أَو ما يقومُ مقامَها، أَو لِشَبَهِهِ [٣] الحرفَ في الوضعِ [٤]، فإنَّ منهُ ما وُضِعَ على حرفينِ [٥]، كـ (ذا) و(وذي)، ثُمَّ حُمِلَتِ البواقي عليه، لأَنَّها فروعٌ. فإنْ قلتَ: فكيفَ أُعرِبَ هذانِ وهاتانِ ؟ قلتُ: لضعفِ الشَّبَهِ بِمَا عارَضَهُ من مجيئِهِمَا على صورةِ المثنَّى، والتَّثنيةُ من خصائصِ الأسماءِ، كذا قالَ بعضُهُم [٦]، وهوَ الظَّاهِرُ. وزَعَمَ قومٌ أَنْ لا إعرابَ [٧] في شيءٍ منهما، بَلْ (ذانِ) و(تانِ) مرتجلتانِ للمرفوعِ، و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) للمنصوبِ والمجرورِ [٨].

---

(١) ينظر ق ١٥٦ و.

(٢) في الأصل، ل: لشبهه، وما اثبتناه من ك، ي.

(٣) في ك، ي: لشبه.

(٤) ينظر التسهيل ٤١، والمساعد ١/١٩٤.

(٥) ينظر الارتشاف ١/٥٠٥.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢١/٣١، والارتشاف ١/٥١٣.

(٧) في الأصل: لإعراب، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/٣١.

المَوْصُولُ

ومِـنْ أَنـواعِ المـبنيِّ: [[المَوْصُـولُ]]، وهوَ [[مَا]]، أَي: اسمٌ [[لايتمُّ]]، { أَي }: لا يـصيرُ [[جـزءًا]] تامًّا من الكلامِ، بمعنَى أَنَّهُ لو أُريدَ جَعْلُهُ جزءًا تامًّا من الكـلامِ لم يمكنْ [[إلاَّ بصلةٍ]] [1]، فَخَرَجَ نحوُ: زيدٌ، لكنْ يصيرُ في التعريفِ خَلَلٌ لأَنَّهُ مِـن بـابِ تعريفِ المشتقِّ بما هوَ مشتقٌّ منهُ، إذ الموصولُ مشتقٌّ مِنَ الصِّلَةِ، لأَنَّ المرادَ بالموصـولِ شـيءٌ جُعِلَتْ لَهُ صلةٌ، ولا يُنجِي مِنْ ذلكَ قولُ ابنِ الحاجبِ: إنَّ {المرادَ} الموصـولُ الاصطلاحيُّ [2]، وليسَ مشتقًّا مِنَ الصِّلَةِ، فإنَّهُ غيرُ مُسَلَّمٍ، وكيفَ وقد صرَّحَ بأَنَّـهُ إنَّما ذَكَرَ الصِّلَةَ جريًا على اصطلاحِهِم [3]، ولو حُذِفَتِ الصِّلَةُ وذُكِرَ عوضها الجملة لاستقامَ [4].

[[وهيَ جملةٌ]] [5]، لأَنَّ وَضْعَ الموصولِ على أَنْ يطلقَهُ المتكلِّمُ على ما يعتقدُ أَنَّ المخاطِـبَ يعـرفُهُ بكونِهِ أَو بكونِ متعلِّقِهِ محكومًا عليه أَو بِهِ، فالأَوَّلُ نحوُ: زيدٌ الذي ضَـرَبَنِي، أو الذي ضَرَبَنِي غلامُهُ، والثاني نحوُ: زيدٌ [6] الذي أَخوكَ هوَ، أَو الذي أَخوكَ غلامُهُ. والحكمُ على شيءٍ بشيءٍ مِنْ مضموناتِ الجملِ، أَو ما يُشابِهُهَا [7] من الصِّفاتِ مَـعَ فاعلِهَـا، والمصدرُ [8] مَعَ فاعلِهِ، إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا كانَ اقتضاءُ الموصلِ للحكمِ [9] وضعًا أَصليًّا لَمْ يُستَعْمَلْ مَعَهُ من جميعِ ما يتضمَّنُ الحكمُ إلاَّ ما يكونُ تضمُّنُهُ لَهُ أَصليًّا لا بالشَّبَهِ، وهوَ الجملةُ. هذا معنَى كلامِ الرَّضي [10]. [[خبريَّةٌ]] [11] لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ

---

(١) ينظر التسهيل ٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥، وشرح شذور الذهب ١٤١.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٢، وشرحه للرضي ٢/٣٥.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٢.

(٤) هذا اعتراض الرضي في شرح الكافية ٢/٣٥.

(٥) ينظر التسهيل ٢٣٣، شرح الكافية للرضي ٢/٣٥،

(٦) في ك: زيدا، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: ما يشابههما، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ وهو.

(٨) في ل: أو المصدر.

(٩) (للحكم) ساقطة من ك، ي.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٦، ٣٧.

(١١) شـرح المفـصل لابن يعيش٣/١٥٠، والتسهيل ٣٣، ولباب الإعراب ١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧، والمساعد ١/١٣٧.

مضمونُ الصفةِ حكمًا معلومَ الوقوعِ للمخاطَبِ قبلَ الخطابِ، والجملةُ الإنشائيَّةُ لا يُعرَفُ مضمونُهَا إلاّ بعدَ إيرادِ صيغِهَا [١]. (١٦٩/و) وأَمَّا قولُ الشاعرِ [٢]:

وإنِّي لَرَامٍ نظرَةً قَبْلَ الَّتي لعلِّي – وإنْ شَطَّتْ نَوَاها – أَزُورُهَا

فمؤوَّلٌ على إضمارِ القولِ، أَي: قبلَ الَّتي أَقولُ لَعَلِّي، أَو على أَنَّ الصِّلَة (أَزورُها)، وخبرُ لعلَّ محذوفٌ، والجملةُ معترضَةٌ، أَي: لَعَلِّي أَفعَلُ ذلكَ [٣]. وشَطَّتْ: بَعُدَتْ [٤]. ونَـوَاهَا: جِهَةُ سفرِهَا الَّتي تقصدُهَا [٥]. **[[واسمُ فاعلٍ أَو مفعولٍ دونَ الصِّفَة المشبَّهَة لنقصانِ مشابَهَتِهَا للفعْلِ]]** صفةٌ لقولِه: (اسمُ فاعلٍ أَو مفعولٍ) وكذا **[[للأَلفِ واللاَّمِ]]** [٦] صفةٌ لِمَا ذَكَرناهُ [٧]، ومعناهُ أَنَّ الأَلفَ واللاَّمَ توصَلُ بمفردٍ في الصورةِ وهوَ اسمُ الفاعلِ أَو المفعولِ، جملةٌ في التقديرِ، فمعنَى قولِكَ: جاءَ القائمُ والمضروبُ: جاءَ الذي قامَ، والذي ضُرِبَ، وإنَّمَا كانَ ذلكَ، لأَنَّ الأَلفَ واللاَّمَ الاسميَّةَ من حيثُ هيَ موصولةٌ يقتضي أَنْ تُوصَلَ بجملة، ولكنْ لَهَا شبَهٌ في الصُّورةِ بالأَلفِ واللاَّمِ الحرفيَّةِ الَّتي لا تدخلُ إلاَّ على مفردٍ كالرَّجلِ، فَسَبَكُوا من الجملةِ اسمَ فاعلٍ أَو مفعولٍ [٨]، ليحصلَ الوفاءُ بالغرضَيْنِ جميعًا، وذلكَ أَنَّهُ مِنْ حيثُ كونُ الصِّلَة مفردةً بحسبِ اللَّفظِ، يحصلُ التَّوفيةُ بما يقتضيهِ شَبَهُ حرفِ التَّعريفِ، ومِنْ حيثُ كونُهَا جملةً بحسبِ المعنَى، يحصلُ التَّوفيةُ بما يقتضيهِ كونُهُمَا [٩] اسمًا موصولاً. **[[وبعائدٍ]]** [١٠]، عطفٌ على قولِه: (بصلة)، أَي: لايتمُّ جزءًا إلاَّ بصلةٍ وعائدٍ يعودُ من الصِّلَةِ إِلَى الموصولِ، ليحصلَ الرَّبطُ بينَهُمَا، وإلاَّ فلو لم

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٣٧.

(٢) الفرزدق، ديوانه ٢/٦٦١ برواية:

واني لرام رمية قبل التي لعل وان شقت علي انالها

والشاهد في شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦، والخزانة ٥/٤٦٤، ٤٦٧. ويروى واني لراج.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٧٦١. (٤) اللسان: شطط.

(٥) اللسان: نوى.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٠، ١٥١، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٧، والمساعد ١/١٣٧.

(٧) في ك، ي، ل: ذكرنا، وهو وجه.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧، والارتشاف ١/٥٣١.

(٩) في ك: كونها، وفي ل: كونه.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥.

يكُنْ عائدٌ [١] أصلاً لكانت [٢] الصِّلَةُ أجنبيةً، لأنَّ الجملةَ مستقلّةٌ بنفسِهَا لولاَ الرَّابِطُ الذي فيها. [[غائب]]، بدلٌ من (عائد)، أي: بعائدِ ضميرٍ غائبٍ أو صفةٍ، والأَصلُ: وبضميرٍ عائدٍ غائبٍ، لأَنَّ الأسماءَ الموصولةَ من قبيلِ الظَّاهِرِ، وطريقَهُ الغيبةُ.

[[إلاَّ قليلاً]] استثناءٌ مفرَّغٌ في الظروفِ، إذ هوَ صفةٌ لظرفٍ محذوفٍ، وأَصلُ الكلامِ: ما لايتمُّ جزءًا إلاَّ بصلةٍ وضميرٍ غائبٍ كلَّ زمنٍ إلاَّ زمنًا قليلاً، فإنَّهُ قد يكونُ العائدُ ضميرًا ليس بغائبٍ [[في غيرِ التَّشبيهِ]]، وذلكَ حيثُ يكونُ الموصولُ مخبَرًا بِهِ أو بالموصوفِ بِهِ، أَمَّا عن ضميرِ المتكلِّمِ [[كقولِ]] أميرِ المؤمنينَ [[علي [٣] – رضي الله عنه [٤] –:

أنا الَّذي سَمَّتْنِ [٥] أُمِّي حيدَرَهْ]]

فَجُعِلَ العائدُ ضميرَ المتكلِّمِ، وهوَ الياءُ من (سَمَّتْنِي)، ولكنَّها محذوفةٌ لإقامَةِ الوزنِ، (١٦٩/ظ) حملاً على المعنَى، من حيثُ إنَّ الموصولَ مخبرٌ بِهِ عن ضميرِ المتكلِّمِ وهوَ (أَنا)، والمخبَرُ بِهِ والمخبَرُ عنهُ شيءٌ واحدٌ في المعنَى، وأَمَّا عن ضميرِ مخاطَبٍ كقولِ الفرزدق [٦]:

وأَنتَ الَّذي تَلْوِي الجنودُ رؤوسَهَا ... إليكَ وللأَيتامِ أَنتَ طَعَامُهَا

فَجُعِلَ العائدُ ضميرَ (إليكَ)، حملاً على المعنَى كما تقدَّمَ. والأَكثرُ في الموضعينِ رعايةُ الموصولِ، كقولِكَ: أَنا الَّذي فَعَلَ كذا [٧]، وكقولِ الشاعرِ [٨]:

---

(١) في ي، ل، عائدا.

(٢) في الأصل، ل: كانت، وما اثبتناه من ك، ي.

(٣) من رجز للإمام علي –عليه السلام– قاله يوم خيبر، ديوانه ٣٤، وبعده:

ضرغام آجام وليث قسوره

والرجز في الروض الأنف للسهيلي ٢٤٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٣/٢، ٤٩، واللسان (حدر)، والخزانة ٢٩٤/٢، ٦٢/٦-٦٧.

(٤) في ل: رضي الله تعالى عنه، وهو وجه.

(٥) في الأصل، ك، ي: سمتني، بإثبات الياء، وما اثبتناه من ل.

(٦) ديوان الفرزدق ٧٨٥/٢.والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١-٢٣٦، وشرح التسهيل للمرادي ٢٢٨/١.

(٧) (كذا) ساقطة من ي: وينظر شرح الكافية للرضي ٤٣/٢، والمساعد ١٥٦/١، والهمع ٢٩٨/١.

(٨) الفرزدق، ديوانه١٩٧/١، والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/١، وشرح التسهيل =

وأَنتَ الَّذي أَمسَتْ نِزارٌ تعُدُّهُ   لِدَفْعِ الأَعادِي والأُمورِ الشدائد

وبعضُهُم يخصُّ هذا الحكمَ بالذي والتي وتثنيتِهِمَا وجمعِهِمَا [١]، ولا يجيزُ في غيرِهَا إلاَّ الغيبةَ. وشرطَ ابنُ مالكٍ [٢] { في ذلكَ } كونَ الضَّميرِ الحاضرِ المخبَرِ عنهُ مقدَّمًا على الموصــولِ كمــا في الشواهدِ المذكورَةِ احترازًا من أَنْ يتأخَّرَ، نحوُ: الذي قامَ أَنا وأَنتَ، فتتعيَّنُ الغيبةُ، وهوَ مذهبُ الفراءِ، ومقتضَى أُصولِ البصريينَ [٣]. قالَ ابنُ قاسم في شرحِ التَّــسهيلِ: " وهــوَ الصَّحيحُ، لأَنَّهُم يمنعونَ الحملَ على المعنَى قبلَ تمامِ الكلامِ، وأَجازَ الكسائي ذلكَ مَعَ التأخيرِ "[٤].

[[وفي التَّــشبيه، ليسَ إلاَّ الغيبةُ، كقولِكَ: أَنا حاتِمٌ الذي وَهَبَ الأُلوفَ، أَي: مِثْلُ حاتمٍ]] [٥]، وكذا في المخاطَب: أَنتَ الذي قَتَلَ مرحبًا، أَي: مثلُ عليٍّ الذي قَتَلَ [٦] < مــرحبًا > [٧]، فالمعنَى على حَذْفِ (مثلٍ)، ولو صَرَّحَ بها لتعيَّنَت الغيبةُ [٨]. **[[ومثلُهُ العائِــدُ في الــنَّعتِ]]**، نحوُ: أَنا رجلٌ رعيتُ العَهْدَ، وأَنتَ إنسانٌ أَحسنتَ إِليَّ، فيجوزُ رعايــةُ الضميرِ المخبَرِ عنهُ كما ذُكِرَ، ورعايةُ الموصوفِ الظاهرِ، فتقولُ: أَنا رجلٌ رَعَى العَهْدَ، وأَنتَ إِنسانٌ أَحسنَ إِليَّ. وتَتَعَيَّنُ الغيبةُ في التَّشبيهِ، نحوُ: أَنا بطلٌ قَتَلَ مرحبًا، أَي: مــثلُ بطــلٍ قــتلَ [٩]. **[[وجــازَ حذفُــهُ]]**، أَي: حذفُ العائد **[[في غيــرِ صلــةِ الأَلِــفِ واللاَّمِ منصوبًا]]** [١٠]، نحو: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[١١]. وأَمَّا إذا كانَ في صلةِ الأَلفِ واللاَّمِ فحذفُهُ قليلٌ [١٢]، كقولِهِ [١٣]:

=

للمرادي ١/٢٢٨، والمساعد ١/١٥٧.

(١) ينظر المساعد ١/١٥٦.

(٢) التسهيل ٣٥، وشرحه لابن مالك ١/٢٣٥، ٢٣٦، وينظر المساعد ١/١٥٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/٢٢٨.   (٤) شرح التسهيل للمرادي ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٣.

(٦) بعدها في الأصل ك، ل (رضي الله عنه)، وما اثبتناه من ي.

(٧) الزيادة من المساعد ١/١٥٧، يقتضيها السياق.

(٨) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/٢٢٩، والهمع ١/٢٩٩.

(٩) ينظر المساعد ١/١٥٧.

(١٠) ينظر التسهيل ٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٢، والمساعد ١/١٥٠-١٥١، والهمع ١/٣٠٩.

(١١) الفرقان ٤١.   (١٢) التسهيل ٣٥، والمساعد ١/١٥٢.

(١٣) بــلا عــزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣٢، وأوضح المسالك ١/١٧١، والمساعد ١/

=

ما المُسْتَفزُّ الهَوَى محمودُ عاقبة   وإنْ أُتيحَ لَهُ صفوٌ بلاَ كَدَرِ

المستفزُّ: المستخفُّ [١]. وأُتيحَ: قُدِّرَ، أي: ما الذي يستخفُّهُ الهوَى محمودُ عاقبةً.

وظاهــرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ الحذفَ في مثلِهِ ممنوعٌ. ثُمَّ العائدُ المنصوبُ تارةً يكُونُ منــصوبًا بفعــلٍ كما مَرَّ. ولا نزاعَ في جوازِ الحذفِ وكثرتِهِ وحسنِهِ، لأَنَّ الصلةَ كبعضِ أَجــزاءِ الكلمــةِ، فإذا قلتَ: الذي بعثَهُ اللهُ، فقد نزَّلْتَ الذي (١٧٠/و) والفعلَ وفاعلَهُ ومفعــولَهُ بمنزلَةِ اسمٍ مفرد، فآثَرُوا التَّخفيفَ بحذفِ بعضِ الأَربعةِ، وكانَ المفعولُ بمنزلَةِ اسمٍ مفردٍ، فآثَرُوا التَّخفيفَ بحذفِ بعضِ الأَربعةِ، وكانَ المفعولُ أَوْلَى، لكونِهِ فضلةً. وقد وَرَدَ حذفُــهُ في غــيرِ الــصلةِ كــثيرًا حسنًا، وشُبِّهَتِ الصِّفَةُ بالصلةِ من حيثُ إِنَّهَا مَعَ الموصوفِ جزءُ الجملةِ، كما أَنَّ الصلةَ مَعَ الموصولِ كذلكَ، لكنْ جُعِلَتْ دونَ الصلةِ، لأَنَّ احتــياجَ الموصــوفِ [٢] إلــيها ليسَ كاحتياجِ الموصولِ، إذ يمكنُ الاستغناءُ عن الصفةِ بخلافِ الصلةِ. وأَمَّا الخبرُ فمستقلٌ بالجزئيَّةِ، وهوَ مَعَ المبتدإِ جملةٌ، لكنَّهُ شبيهٌ بالصفةِ من حيثُ قيامُهُ بِمَنْ هوَ لَهُ، كما أَنَّ الصفةَ كذلكَ، وجُعِلَ دونَها لِمَا ذُكِرَ، وكانَ الحذفُ منهُ قليلاً. وتارةً يكونُ العائدُ على الموصولِ منصوبًا بوصفٍ، كقولهِ [٣]:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ [٤] فاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولاَ ضَرَرُ

وحذفُهُ قليلٌ [٥]. وتارةً يكونُ منصوبًا بحرفٍ، نحوُ: جاءَ الَّذي كأَنَّهُ قمرٌ، وحذفُهُ ممنوعٌ [٦]، فيوردُ [٧] عليهِ. ثُمَّ شرطُوا في هذا الضميرِ المنصوبِ أَنْ يكونَ متَّصلاً، احترازًا من مثلِ [٨]: جاءَ الذي إِيَّاهُ أَكرمتُ [٩]، فيمتَنِعُ حذفُهُ لأَنَّهُ لا يقومُ مَعَ الحذفِ دليلٌ على

=

١٥٢، والهمع ٣٠٨/١، والدرر اللوامع ٦٨/١، وفي هذه المظان: ولو أتيح له...

(١) في ك: المستخبر، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: الموصول، وهو تحريف، ما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/١، وأوضح المسالك ١٦٩/١، والمساعد ١٥١/١، وشرح الألفية لابن عقيل ١٦٩/١، والهمع ٣٠٩/١.

(٤) في الأصل، فضلا، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر أوضح المسالك ١٧٢/١.

(٦) ينظر الهمع ٣٠٩/١.

(٧) في ل: فيرد، وهو وجه.

(٨) في الأصل: مثل نحو، بزيادة نحو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر المساعد ١٥١/١، والهمع ٣٠٩/١.

الانفصالِ، فيقدَّرُ متَّصلاً على الأصلِ، فتفوتُ الفائدةُ المترتِّبَةُ على الانفصالِ. وأَقولُ: لا مانعَ من أَنْ يُقالَ مثلاً: هذا دِرْهَمُ هندٍ الذي أَعطيتُهَا، أَي: أَعطيتُهَا إِيَّاهُ، والعلَّةُ التي ذكرُوها لمنعِ الحذفِ لا تجيءُ هُنا.

[[أو مجروراً مُتَّسعًا فيه]] [١]، بأَنْ يحذفَ منهُ حرفُ الجرِّ أَوَّلاً ويُجْعَلَ المجرورُ مفعولاً بِهِ على جهةِ الاتِّساعِ، ثُمَّ يُحْذَفُ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[٢] أَي: بما تُؤْمَرُ بِهِ، ثُمَّ بما تُؤْمَرُهُ ثُمَّ بما تُؤْمَرُ [٣]. وهذِهِ الطريقةُ تُنْقَلُ عَنِ الكسائي [٤]. وقالَ بعضُهُم [٥]: لا يجوزُ أَنْ يكونَ المحذوفُ مجموعَ الجارِّ والمجرورِ معًا، والأَكثرونَ منهم سيبويهِ والأَخفشُ في إِحدى الروايتينِ عنهُ يقولونَ بجوازِ الأَمرينِ [٦]. قالَ ابنُ الشجري: والأَقيسُ عندي هوَ الأَوَّلُ [٧]. وكلامُ المؤلِّفِ يُشعِرُ بأَنَّ حَذْفَ العائدِ المجرورِ ليسَ بقياسٍ، إِذ الاتِّساعُ في الظروفِ بحذفِ الجارِّ وجعلِهِ مفعولاً به ليسَ بمقيسٍ، والذي نقلَهُ ابنُ مالكٍ ومشَى عليهِ المتأَخِّرونَ أَنَّ العائدَ المجرورَ بالحرفِ يُحذَفُ قياسًا إِنْ كانَ الموصولُ أَو الموصوفُ بالموصولِ (١٧٠/ظ) مجرورًا بمثلِ ذلكَ الحرفِ معنًى ومتعلَّقًا، لقوَّةِ الدَّلالةِ، إِذ ذاكَ على المحذوفِ [٨]، نحوُ: [[﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾]] [٩]، أَي: منهُ [١٠]، (و)، كقولِهِ [١١]:

لا تَرْكَنَنَّ إِلى الأَمْرِ الَّذي رَكَنَتْ ... أَبناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

أَي: ركنتَ إِليهِ.

---

(١) التسهيل ٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٢-٤٣، والمساعد ١/١٥١.

(٢) الحجر ٩٤، وينظر الكشاف ٢/٣٣٩.

(٣) ينظر البحر المحيط ٥/٤٦٩-٤٧٠، ومغني اللبيب ٧٣٦-٧٣٧.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٤٣.

(٥) في شرح الكافية للرضي ٢/٤٣: "ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا...".

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٣، ومغني اللبيب ٨٠٣، ٨٠٤.

(٧) الامالي الشجرية ١/٦، ومغني اللبيب ٨٠٤.

(٨) التسهيل ٣٤-٣٥، وينظر المساعد ١/١٥١-١٥٢.

(٩) المؤمنون ٣٣، وينظر الكشاف ٣/٣١.

(١٠) ينظر البحر المحيط ٦/٤٠٤، ومغني اللبيب ٧٣٦، ٧٣٧، والمساعد ١/١٥٢.

(١١) ينسب إلى كعب بن زهير، وليس في ديوانه، والبيت منسوب إليه في شرح الشواهد الكبرى للعيني ١/٤٤٩ (بهامش الخزانة)، وشرح التصريح ١/١٤٧، وخزانة الأدب ٩/١٥٣-١٥٤، وبلا عزو في أوضح المسالك ١/١٧٤، وينظر معجم شواهد العربية ١/١٦٢.

وشذَّ قولُهُ (١):

ومِنْ حَسَدٍ يجورُ عليَّ قَوْمِي وأَيُّ الدَّهْرِ ذو لَمْ يحَسِدُونِي

أَي: فيه (٢). وقولُهُ (٣):

وإِنَّ لِسَاني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أَي: عليه، فَحُذِفَ مَعَ انتقاءِ خفضِ الموصولِ في الأَوَّلِ، ومَعَ اختلافِ المتعلِّقِ في الثاني، وهما صبٌّ، وعلقمٌ (٤).

[[وقَلَّ حذفُهُ مرفوعًا]] (٥)، نحوُ: ﴿ تَمَامًا على الَّذي أَحْسَنُ ﴾ (٦) في قراءةِ مَنْ رَفَـعَ (أَحـسن) (٧)، أَي: هوَ أَحسنُ (٨)، وإِنْ كانَ بعضُهُم (٩) خَرَّجَهَا على أَنَّ الأَصلَ (أَحسَنُوا)، فَحُذِفَتِ الواوُ اجتزاءً عنها بالضَّمَّةِ، وأُطلِقَ (الذي) على الجماعةِ باعتبارِ إِرادةِ الفـريقِ. وهـذا الكلامُ مِنَ المؤلِّفِ لا يتحصَّلُ منهُ على طائلٍ، وحقيقةُ الحالِ أَنَّ حذفَ العائدِ المرفوعِ لا يجوزُ إِلاَّ إِذا كانَ مبتدأً مخبَرًا عنهُ بمفردٍ (١٠)، فلا يُحذَفُ في نحوِ: جاءَ اللَّذانِ قامَا، أَو ضَرَبَا، لأَنَّهُ غيرُ مبتدإٍ، ولا في نحوِ: جاءَ الذي هوَ يقومُ، أَو هوَ في الدَّارِ، لأَنَّ الخـبرَ غيرُ مفردٍ، فإِذا حُذِفَ الضَّميرُ لم يدلَّ دليلٌ على حذفِهِ، إِذ الباقي بعدَ الحذفِ

---

(١) حـاتم الطائي، ديوانه ٢٩٠، وفيه: ومن كرم...والبيت منسوب إليه في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٢، ٢٣١، والمساعد ١/١٥٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٢، وأوضح المسالك ١/١٧٧.

(٣) ينسب إلى رجل من همدان. وقد ورد في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠، والارتـشاف ٣/٢٧٣، ومغني اللبيب ٥٦٧، والمساعد ١/١٠١، والهمع ١/٢١٠، ٥/٣٤٣، والخزانة ٥/٢٦٦، والدرر ١/٣٧.

(٤) ينظر أوضح المسالك ١/١٧٨.

(٥) ينظـر شـرح الجمـل لابـن عصفور ١/١٨٣، والتسهيل ٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٣، والمساعد ١/١٥٣، ١٥٤.

(٦) الأنعام ١٥٤، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٤، وسر الصناعة ١/٣٨١، ٣٨٣.

(٧) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق في الشواذ. ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، ومختصر في شواذ القراءات ٤١، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٥٠، والبحر المحيط ٤/٢٥٥-١٢٥٦.

(٨) ينظر المساعد ١/١٥٤، والهمع ١/م٣١٢.

(٩) هو التبريزي كما في مغني اللبيب ٧١٦.

(١٠) التسهيل ٣٥، ومنهج المسالك ٣١، والمساعد ١/١٥٣، والهمع ١/٣١١.

صالحٌ، لأنْ يكونَ صلةً كاملةً بخلافِ المفردِ. ثُمَّ إنْ كانَ الموصولُ (أيًّا) [١]، جازَ الحذفُ مطلقًا طالتِ الصِّلةُ أو لَمْ تَطُلْ، نحوُ: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٢]، لحصولِ الاستطالَةِ في نفسِ الموصولِ بسببِ الإضافةِ وإنْ لَمْ تَطُلِ الصِّلَةُ. وقالَ الأندلسي [٣]: لأنَّ لـ (أيٍّ) منَ التَّمكُّنِ ما ليسَ لأخواتِهَا فيتصرَّفُ في صلتِها بحذفِ بعضِهَا وإنْ كانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ)، لم يَجُزِ الحذفُ إلاَّ بشرطِ استطالَةِ الصِّلَةِ، كقوله تعالى: ﴿ وهُوَ الَّذي في السَّماءِ إِلَهٌ وفي الأَرضِ إِلَـهٌ ﴾[٤]. قالَ الرضي: [[طالتِ الصِّلَةُ بالعَطْفِ عَلَيْها]] [٥]. قلتُ: لا حاجةَ في اعتبارِ الطُّولِ إلى العطفِ لطولِهَا بالجارِّ والمجرورِ المتعلِّقِ بالخبرِ. ومِنْ كلامِ بعضِ العربِ: " مَا أَنَا بالَّذي قائلٌ لَكَ سوءًا "[٦]. وقد عدُّوهُ مِمَّا طالَتِ الصِّلَةُ فيهِ معَ خلوِّهِ من العطفِ. وطولُهُ بذِكْرِ ما يتعلَّقُ بالخبرِ، وكونُ هذا فيهِ زيادةُ المفعولِ لا ينفي الطُّولَ عن الآيةِ. هذا التفصيلُ هوَ مذهبُ البصريينَ [٧]. (١٧١/و) وجوَّزَ الكوفيونَ الحذفَ مطلقًا في صلةِ (أيٍّ) وغيرِهَا مَعَ الاستطالةِ وبدونِهَا [٨].

[[و]] قلَّ [[حذفُ الصِّلَةِ]] [٩] لِتنزُّلِهَا منزلَةَ الجزءِ من الكلمةِ، ثُمَّ تارةً تُحذَفُ جوازًا، إمَّا لدلالَةِ صلة أُخرى، كقوله [١٠]:

وعندَ الَّذي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عليكَ، فلا يغرُرْكَ كيدُ العوائِدِ

---

(١) ينظر في مسألة (أي) الكتاب ٣٩٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٩/٣-٣٤٠، والإنصاف مسألة (١٠٢)، ٧٠٩/٢-٧١٦، وشرح الكافية للرضي ٤٣/٢، ٥٦-٥٧، ومغني اللبيب ١٠٧-١١١، والهمع ٣١٢/١-٣١٣.

(٢) مريم ٦٩.

(٣) ينظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي ٤٣/٢.

(٤) الزخرف ٨٤. وينظر الكشاف ٤٩٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١-٢٣٣، ومغني اللبيب ٥٦٧.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٣/٢.

(٦) أي: هو قائل. ينظر الكشاف ٤٩٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١، المساعد ١٥٤/١.

(٧) ينظر الكتاب ٤٠٠/٢-٤٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١، والمساعد ١٥٤/١.

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١، وشرح الكافية للرضي ٤٣/٢.

(٩) ينظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٣/١، ومغني اللبيب ٨١٦، الهمع ٣٠٤/١.

(١٠) الشاهد بلا عزو في الارتشاف ٥٥٢/١، ومغني اللبيب ٨١٦، والمساعد ١٧٧/١، والهمع ٣٠٤/١، والدرر ٦٦/١.

أَي: الـذي عـادَكَ [١]. والإِحْـنَةُ: الحقدُ والغضبُ. وإِمَّا لدلالةِ غيرِ الصِّلَةِ [٢]، كقولِهِ [٣]:

نحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وجِّهْهُمْ إِلينَا

أَي: الأُولى عُـرِفُوا بعـدمِ المـبالاةِ بأَعـدائِهِم، وفُهِـمَ هذا مِنْ قولِهِ: (فاجْمَعْ جُمُوعَكَ... إِلى آخرِهِ)، وكقولِ الآخَرِ [٤]:

أُصيبَ بِهِ فَرْعَا سُلَيْمٍ كِلاهُمَا فَعزَّ علينا أَنْ يُصابَا وعَزَّمَا

أَي: وعـزَّ مـا أُصيبَا بِهِ بدلالةِ ما تقدَّمَ. وتارةً تحذَفُ لزومًا، وذلكَ بعدَ (اللَّتيَّا) معطـوفًا عليها (الَّتي) [٥] إِذا قُصِدَ بِهِمَا الدَّواهي [٦]، ليفيدَ حذفُهَا أَنَّ الدَّاهيتينِ الصغيرةَ والكـبيرةَ وصَـلَتَا إِلى حدٍّ مِنَ العِظَمِ لا يحيطُ بِهِ الوصفُ، فَتُرِكَتَا على الإِبهامِ بغيرِ صلةٍ مبينةٍ [٧]، وقد اختلَفَ في قولِ الرَّاجزِ [٨]:

بَعْدَ اللَّتيَا واللَّتيَا والَّتي إِذا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فقـيلَ: يُقَـدَّرُ معَ اللَّتيا فيهما دقَّت [٩]، لأَنَّ التَّصغيرَ يقتضي ذلكَ، وصِلَةُ الثَّالثةَ الجملـةُ الـشَّرطيَّةُ، وقـيلَ: يُقَدَّرُ بعدَ اللَّتيا عَظُمَتْ، لا دُقَّتْ، لأَنَّهُ تصغيرُ تعظيمٍ [١٠]، كقولِهِ [١١]:

---

(١) ينظر الارتشاف ١/٥٥٢، ومغني اللبيب ٨١٦.

(٢) مغني اللبيب ٨١٦.

(٣) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١٣٧، وروايته:

نحن الأولى جمع جمو عا ثم وجههم إلينا

والبـيت في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٧، وشرح الكافية ١/٣١٢، ومغني اللبيب ١١٩، ٨١٦، والمساعد ١/١٧٨، والهمع ١/٣٠٦.

(٤) الخنساء، ديوانها ١٣٥، وروايته: فعز علينا أن يصاب وترغما
والشاهد في الهمع ١/٣٠٦.

(٥) ينظر لباب الإعراب ١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٠، والارتشاف ١/٥٢٤.

(٦) اللتيا والتي: يراد بهما الداهية الكبيرة والصغيرة. ينظر مجمع الأمثال ١/١٢٥.

(٧) في ك مبنية، وهو تصحيف.

(٨) العجـاج، ديوانه ١/٤٢٠، والرجز في الكتاب ٢/٣٤٧، ٣/٤٨٨، ونوادر أبي زيد ٣٧٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٧٣-٧٤، ومغني اللبيب ٨١٦.

(٩) (دقت) ساقطة من ك. (١٠) مغني اللبيب ٨١٦.

(١١) لبيد، ديوانه ٢٥٦، وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم

=

دُوَيهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنامِلُ

[[وهـــوَ]]، أَي: الموصولُ [[مَعَ صلته كاسمٍ واحدٍ]] [1] كَمَا [2] مَرَّ [3] مِنْ أَنَّهُ لا يــتمُّ جزءًا إلاَّ بِهَا فصارَتْ كبعضِه، وتَنَزَّلاَ منزلَةَ الاسمِ الواحِدِ، وقد ثَبَتَ للموصولِ التَّقَدُّمُ لكونِ الصلَةِ مبينَةً لَهُ، فيجبُ للصلَةِ التَّأَخُّرُ عَنِ الموصولِ [4]. [[فلا تَتَقَدَّمُهُ هيَ [5] ولا جزءٌ منها [6]]]، فلا يصحُّ أَنْ يُقالَ: جاءَني قامَ أَبوهُ الذي، ولاَ جاءَني قامَ الذي أَبوهُ، أَي: جاءَني الــذي قـــامَ أَبوهُ. [[ولاَ يَتَخَلَّلُهَا]]، أَي: لا يدخُلُ بينَ خِلاَلِهَا وأَجزائِهَا [[أَجنبيٌّ]] [7] فكانَ [8] هذا بناءً منهُ على أَنَّ الجملةَ الاعتراضيَّةَ غيرُ أَجنبيَّةٍ وإلاَّ وَرَدَ مثلُ قولِه [9]:

مَا ذَا – ولا عَتْبَ في المَقدُورِ – رُمْتَ أَمَا   يَحظِيكَ بالنُّجحِ، أَمْ خُسْرٌ وتضليلُ

فَقَـــدْ نَصُّوا على جوازِه. (١٧١/ظ) و(ذَا) موصولةٌ خبرٌ عَنْ (مَا) الاستفهاميَّةِ، (ورُمْتَ) صلةٌ، ليسَ مجموعُ (ماذَا) اسمَ استفهامٍ في محلِّ رَفْعٍ على الابتداءِ، للزومِ حَذْفِ العائدِ المنصوبِ مِنَ الخَبَرِ، ولا في محلِّ نصبٍ على أَنَّهُ مفعولُ (رُمْتَ) مقدَّمٌ عليهِ، لأَنَّهُ قَدْ أُبْدِلَ منهُ بالرَّفعِ في (أَمَا يَحظِيكَ)، أَي: أَشيءٌ يَحظِيكَ ؟ بدليلِ رَفعِ المعطوفِ مِنْ قولِهِ: (أَمْ خِسْرٌ وتضليلُ). وبعضُهُم يَعُدُّ المُعتَرِضَةَ أَجنبيةً، ولكنَّهُ اغْتُفِرَ الفَصْلُ بِهَا.

[[ومِنْ يا ذِئْبُ يَصطحِبانِ]] في قولِ الفرزدق [10]:

= والــشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/٦٠، ومغني اللبيب ٧٠، ١٨١، ٢٦١، ٨١٦، والخزانة ١/٩٤، ٦/١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ٩/١٢٧.

(١) ينظر لباب الاعراب١٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٠.

(٢) في ك، ي، ل: لما.

(٣) ينظر ق ١٦٨ظ.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٠.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٠، والمساعد ١/١٧٥.

(٦) في ل: ولا ابعاضها، مكان: ولا جزء منها، وهو وجه.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٠، والمساعد ١/١٧٥.

(٨) في ك، ي، ل: وكأن.

(٩) بــلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ١/٣١١، والمساعد ١/ ١٧٥، ويــروى: يكفــيك، مكـــان يخطيك، والهمع ١/٣٠٣، وفيه: عيب مكان عتب، ولعله تصحيف.

(١٠) ديــوانه ٢/٧٠، ويـــروى فـــيه: واثقتني، مكان: عاهدتني، والبيت في الكتاب ٢/١٦، ودقائق التـــصريف ١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٩، ومغني =

تَعَشَّ فإِنْ عــــاهَدْتَّني لا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ – يا ذِئْبُ – يَصْطَحِبَانِ

[[شـــاذٌّ]]، لوقـــوعِ الفَـــصْلِ بالجملةِ النِّدائيَّةِ بينَ (مَنِ الموصولَةِ وصلَتِهَا وهيَ (يَصطَحِبانِ).

فإنْ قلتَ: قَدْ عَدَّ ابنُ مالك [١] قولَ الشَّاعِرِ [٢]:

وأَنْتَ الذي – يا سَعْدُ- بُوءْتَ بِمَشْهَدٍ كريمٍ وأَثوابِ المَكَارِمِ والحَمْدِ

من قبيلِ الجائزِ بلا شذوذٍ، مَعَ أَنَّ الفصلَ فيهِ بالنِّداءِ كبيتِ الفرزدق، فَمَا وَجْهُهُ ؟ قلـــتُ: الوَجْهُ فيهِ أَنَّ النِّداءَ هُنَا وقعَ بعدَهُ خطابٌ للمنادَى الذي هوَ في المعنَى عبارةٌ عَنِ الموصولِ فَلَمْ يُعَدَّ أجنبيًّا [٣]، بخلافِ بيتِ الفرزدق.

[[ولا يُذْكَرُ لَهُ]]، أَي: للموصولِ [[تابعٌ]] مِنَ التَّوابعِ الخمسةِ، الوصفِ والتَّأكيدِ والـــبَدَلِ والعطفينِ [[قَبْلَ تمامِ الصِّلَةِ]] [٤]، أَي: قبلَ ذِكْرِهَا بتمامِهَا، [[فَلِذَا لَمْ يَجُزْ: مَرَرْتُ بالَّذين [٥] أجمعينَ في الدَّارِ]] لوقُوعِ تأكيدِ الموصولِ قبلَ تمامه بِذِكْرِ الصِّلَة وهيَ (في الـــدَّارِ)، [[و]] لَـــمْ يَجُزْ: مَرَرْتُ [[بالضَّاربينَ أجمعينَ زيدا]] [٦]، بناءً على أَنَّ (أَجمعـــونَ) تأكيدٌ للضميرِ [٧] المستَتِرِ في (الضَّاربينَ)، فلا محذورَ حينئذٍ، لأَنَّهُ مِنْ أَجزاءِ الصِّلَةِ، فَلاَ يضرُّ [٨] تَقَدُّمُ بعضِ أجزائِهَا على بعضٍ كَمَا في قولِكَ: جاءَ الذي قائمانِ أَبواهُ، والـــذي ضَرَبَ عمرًا أَخُوهُ، لأَنَّهُ لم يثبتْ لأجزاءِ [٩] الصِّلَةِ ما يثبتُ للموصولِ مَعَهَا مِنْ وجوبِ التَّعقيبِ.

=

اللبيب ٥٢٩، ويروى: تعال، مكان: تعشى.

(١) شرح الكافية الشافية ١: ٣٠٨-٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦١.

(٢) حـــسان بـــن ثابت، ديوانه ١/٤١٥، وفيه: أبت بمشهد... والشاهد في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦١، والارتشاف ١/٥٥١، والهمع ١/٣٠٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦١.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٨٨.

(٥) في الأصل: باللذين، وهو خطأ في الرسم وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ك: في الدار، مكان: زيدا، وينظر لباب الإعراب ١٨٨.

(٧) ينظر لباب الإعراب ١٨٨.

(٨) في ك، ي، ل: للضمير، وهو وجه.

(٩) في ك: الأجزاء، وهو تحريف.

[[وهوَ]]، أَي: الموصولُ **[[الذي، وفيه لغاتٌ]]** [(١)] منها تشديدُ يائِه مكسورةً ومضمومةً، وحَذْفُ الياءِ أصلاً مَعَ كَسْرِ الذَّالِ أَو سكونِهَا، **[[للواحدِ]]** مِنْ ذوي العلْمِ وغيرِهِم [(٢)]. **[[واللَّذانِ، وفيه لغةٌ بتشديدِ النُّونِ]]** [(٣)]، وَوَجْهُهَا أَنَّ الأَصلَ كانَ أَنْ يُقالَ: اللَّذيانِ، بإثباتِ الياءِ، لكنَّهَا (١٧٢/و) حُذِفَتْ وعُوِّضَ عنها تشديدُ النُّونِ [(٤)]. **[[رفْعًا، واللَّذين نصبًا وَجَرًّا]]** [(٥)]، وظاهرُ كلامِه على ما رآهُ البصريُّونَ مِنْ أَنَّ تشديدَ النُّونِ إنَّمَا هُوَ مَعَ الألفِ دونَ الياءِ، والكوفيُّونَ على أَنَّ التَّشديدَ جائزٌ مَعَهَا [(٦)]، وهوَ الصَّحيحُ، بدليلِ قراءَةِ ابنِ كثير [(٧)]: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا ﴾ [(٨)] بالتَّشديد [(٩)]. **[[للاثنينِ]]** مِنْ ذوي العِلْمِ وغيرِهم. **[[والَّذينَ]]** [(١٠)] بالياءِ **[[في الأحوالِ]]** كلِّهَا، رفعًا ونصبًا وجرًّا [(١١)]. فإنْ قلتَ: ما السِّرُّ في الفَرْقِ بينَ مثَنَّى (الذي) وجمْعِه، حيثُ أُعْرِبَ ذاكَ، وَبُنِيَ هذا ؟ قلتُ: التثنيةُ من خواصِّ الأسماءِ المُتَمَكِّنَة، فَلُحُوقُهَا معارِضٌ لِشَبَهِ الحرفِ، فأُعرِبَ مثنَّى (الذي)، حيثُ قِيلَ: اللَّذانِ رَفْعًا، واللَّذينِ نصبًا وجرًّا، وأَمَّا الجمعُ وإنْ كانَ أَيضًا من خواصِّ الأسماءِ المُتَمَكِّنَة، فإِنَّهُ لَمْ يَتَحقَّقْ ثبوتُهُ في (الَّذينَ) ضرورةَ أَنَّهُ مخصوصٌ بذوي العِلْمِ، والذي لا يختصُّ بَلْ يُسْتَعْمَلُ للعالِمِ وغيرِه، فَلَمْ يَجْرِ على سَنَنِ

---

(١) ينظر في لغات الذي: المخصص ١٤/١٠٠، واللسان (ولذا).

(٢) ينظر دقائق التصريف ٥٤٢، ٥٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١، والتسهيل ٣٣، والارتشاف ١/٥٢٥، والمساعد ١/١٣٨.

(٣) ينظر دقائق التصريف ٥٤٤-٥٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤١-١٤٢، والتسهيل ٣٣، والمساعد ١/١٤٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٣، وأوضح المسالك ١/١٣٩.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠، والارتشاف ١/٥٢٦، وشرح الألفية للمرادي ١/٢٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١٤١.

(٧) العنوان ١٦٩، والبحر المحيط ٧/٤٩٥، والقراءة المشهورة بتخفيف النون، وهكذا ضبطت في المصحف على قراءة حفص عن عاصم.

(٨) فصلت ٢٩.

(٩) ينظر أوضح المسالك ١/١٣٩-١٤٠، والمساعد ١/١٤٠-١٤١.

(١٠) في أصل: واللذين، وهو خطأ في الرسم، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٤، والتسهيل ٣٣، والارتشاف ١/٥٢٦، والمساعد ١/ ١٤١.

المجموعِ لفظًا ومعنًى، على أَنَّ بعضَهُم لا يَرَى المثنَّى معربًا بَلِ (اللّذانِ) صيغةٌ ارْتُجِلَتْ في حالِ الرَّفْعِ.

و(اللَّــذينِ) صيغةٌ أُخرى مرتجلةٌ في الحالتينِ الأُخريينِ كَمَا مَرَّ في اسمِ الإشارةِ [١] - وتعسُّفُهُ ظاهرٌ- فَمِنْ ثَمَّ بُنِيَ (الَّذينَ) في أَكْثَرِ اللغاتِ.

[[وفي لغــةٍ بالــواوِ]]، فَيُقالُ: الَّذونَ [[رَفْعًا]] [٢]. قالَ ابنُ مالك [٣]: وهذا مــشهورٌ في لغــةِ طَيِّــيءٍ فــيقولونَ: نَصَرَ الَّذونَ آمَنُوا على الَّذينَ كَفَرُوا، وهيَ لغــةُ هذيــلٍ [٤]، ونَقَلَهَــا بَعْضُهُم [٥] عَنْ عُقَيلٍ بضمِّ العينِ. ومنهُ قولُ العقيليينَ [٦]:

نَحْنُ الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

[[للجمــعِ]]، أَي: الَّــذينَ علــى اللغةِ الأُولَى، والثانيةِ للجمعِ. [[وَقَدْ يُحْذَفُ نُونُهمَا]] [٧]، أَي: نونُ التَّثْنيَةِ والجمعِ، فالأَوَّلُ [٨] كقوله [٩]:

أَبَني كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللّذا قَتَلاَ [١٠] المُلُوكَ وَفَكَّكَا [١١] الأَغْلالاَ

والثاني كقولِهِ [١٢]:

---

(١) ينظر ق ١٦٨ ظ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣، التسهيل ٣٣، والمساعد ١٤٢/١.

(٣) شــرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/١، وفيه: ((فيقولون: نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا)). وهذا المثال يحتمل اللغتين. وينظر الارتشاف ٥٢٦/١.

(٤) ينظر النوادر ٣٩، والارتشاف ٥٢٦/١، والمساعد ١٤٢/١.

(٥) نقلها أبو زيد في النوادر ٢٣٩، وينظر الارتشاف ٥٢٦/١، والمساعد ١٤٢/١.

(٦) هــو رؤبــة في ديــوانه ١٧٣، وأبو حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ٢٣٩، وفيه: نحن الذين، والخزانة ٢٣/٦، وينسب إلى ليلى الاخيلية في ديوانها ٦١، برواية: قومي الذين صبحوا الصباحا، ولا شــاهد فــيه حينئذ على هذه الرواية، والشاهد في دقائق التصريف ٥٤٤، ولباب الإعراب ١٧٦، ومغني اللبيب ٥٣٥، وبعد هذا الرجز: يوم النخيل غارة ملحاحا

(٧) ينظر الارتشاف ٥٢٦/١.

(٨) ينظر دقائق التصريف ٥٤٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠/٢.

(٩) الأخطــل، شعره ١٠٨/١.والبيت من شواهد الكتاب ١٨٦/١، ودقائق التصريف ٢٩٥-٢٩٦، ٥٤٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠/٢، والخزانة ١٨٥/٣، ٦/٦، ٤٥٩/٧، ٢١٠/٨، في الأصل: قتل، وما اثبتناه من سائر النسخ وهو موافق لمصادر التخريج.

(١٠) في الأصل، ك: وفكك، وما أثبتناه من ي ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

(١١) الكتاب ١٨٦/١، والتسهيل ٣٣، والمساعد ١٤٢/١.

(١٢) الأشــهب بــن رميلة، شعره ١٩١، وفيه: فإن الذي... والبيت من شواهد الكتاب ١٨٦/١- =

وَإِنَّ الَّذي حَانَتْ بفلجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

إذ عَوْدُ ضميرِ الجَمْعِ يقتضي أَنَّ أَصلَهُ (الَّذين)، لكنَّهُ خُفِّفَ بِحَذْفِهَا، ولا حاجةَ إلى هذا، إذ يمكنُ جعلُ (الَّذي) صفةً لمفردٍ لفظًا، وهوَ للجمعِ معنًى كالفَوْجِ والفَرِيقِ، فاعتُبِرَ اللَّفظِ، فأُفرِدَ الذي والمعنَى، فأعادَ عليهِ ضميرَ الجماعَةِ.

[[والَّتي، وفيهِ]]، أَي: وفي هذا اللَّفظِ **[[لغاتٌ]]** [١]، منها تشديدُ يائِهِ مكسورةً ومـــضمومةً، وحَذْفُ الياءِ مَعَ كسرِ التَّاءِ أَو سكونِهَا كَمَا مَرَّ **(١٧٢/ظ)** في الذي [٢]، **[[للواحدَةِ]]** من ذواتِ العِلْمِ وغيرِهِنَّ.

[[واللَّتانِ رَفْعًا، واللَّتينِ نصبًا وجرًّا]]. وهَلْ هُمَا معربانِ أَو مبنيَّانِ ؟ فيهِ خلافٌ كَمَـــا مَـــرَّ في اللَّذينِ [٣]. **[[للاثنينِ. واللَّواتي وأَخواتِهَا]]** من اللاَّتي بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ واللاَّئـــي (بهمـــزةٍ) قبلَ الياءِ، وبلاَ ياءاتٍ في الثَّلاثَةِ، واللَّوا، مَدًّا وقَصْرًا، واللاَّءاتِ بهمزةِ الأَلفـــينِ **[[للجمـــعِ]]** [٤] المؤنَّثِ **[[وخُصِّصَتْ اللَّواتي والَّذينَ بذوي العِلْمِ]]**، وفيهِ تغلـــيبُ المُذكَّرِ، فأَمَّا اختصاصُ الَّذينَ فَلاَ نِزَاعَ فيهِ [٥]، وأَمَّا اختصاصُ اللَّواتي فَلاَ أَحسَبُهُ يَسْلَمُ مِنَ النِّزاعِ [٦].

[[وذُو الطائـــيَّةُ]] [٧]، أَي: المنـــسوبَةُ إلى بـــني طَيِّءٍ، فعندَهُم أَنَّهَا موصولةٌ، **[[وهـــوَ]]**، أَي: هـــذا اللَّفـــظُ في لغتِهِم **[[مفردٌ مُذكَّرٌ]]** لازمٌ لهذهِ الصيغَةِ **[[في كلِّ**

=

١٨٧، ودقائـــق التـــصريف ٥٤٤-٥٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/١، ومغني اللبيب ٢٥٦، ٧١٧.

(١) ينظر في لغات التي: المخصص ١٠٠/١٤، واللسان (التي)، والارتشاف ٥٢٥/١، ٥٢٦.

(٢) ينظر ق ١٧١ظ.

(٣) (كمـــا مر في اللذين) ساقطة من ي وفي الأصل: اللذين، وهو خطأ في الرسم، وما اثبتناه من ك، ل، وينظر ق ١٧١ ظ.

(٤) التـــسهيل ٣٤، وشرح الكافية للرضي ٣٩/٢، والارتشاف٥٢٧/١، والمساعد١٤٣/١-١٤٤، والهمع ٢٨٣/١.

(٥) ينظر الارتشاف ٥٢٦/١.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١، والمقرب ٥٩/١.

(٧) ينظـــر المقرب ٥٧/١، والتسهيل ٣٤، ولباب الإعراب ١٨٣، والارتشاف ٥٢٧/١، والمساعد ١٤٧/١.

حـــالٍ]]، ســواءٌ استُعْمِلَ للمذكَّرِ أو للمؤنَّثِ لمفرَدٍ أَو مثنًّى أَو مجموعٍ [(١)] كقولِ بعضِ الطَّائيينَ [(٢)]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أَبي وَجَدِّي وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

والبِئْـــرُ مؤنَّثَةٌ، ومَعَ ذلكَ جَرَى (ذُو) عليهِ، وَزَعَمَ ابنُ عصفور أَنَّهُ ذُكِّرَ البِئْرُ على معنَـــى القَليبِ [(٣)]، ولا حاجةَ إِلى هذا مَعَ ثبوتِ هذهِ اللغةِ [(٤)] عَنْهُم، وهيَ استعمالُهَا بهذا اللَّفـــظِ لكلِّ ما يُرادُ مِنْ مفردٍ وغيرِهِ، مُذكَّرٍ وغيرِهِ [[على خلاف فيه]]، أَي: في لزومِ صـــيغَةِ الإفرادِ والتَّذكيرِ مَعَ وجودِ الواوِ، فَمِنْهُم مَنْ يعتبرُ المقصودَ تذكيرًا أَو [(٥)] تأنيثًا، وإفـــرادًا أَو [(٦)] تثنيةً وجمعًا، فَتُغَيَّرُ الألفاظُ بحسبِ المقصودِ، فتقولُ للمفردِ المذكَّرِ: ذُو، ولمثـــنَّاهُ: ذَوَا، ولجمعِهِ: ذُوُو [(٧)]، ولمؤنَّثِه: ذاتُ، ولمثنَّاهَا: ذَوَاتَا، ولجمعِهَا: ذَوَاتُ [(٨)]. وَمِنْهُم مَنْ يُعْرِبُ (ذُو) [(٩)] مَعَ استعمالِهَا للكلِّ، حكاهُ ابنُ درستويهِ في الإرشادِ [(١٠)] وابنُ جنِّي في المحتسبِ [(١١)]، وأَنشدَ [(١٢)]:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣، ١٤٧، ولباب الإعراب ١٨٣، والارتشاف ٥٢٧/١.

(٢) سنان بن الفحل الطائي، في ديوان الحماسة لأبي تمام ١٦٦، وخزانة الأدب٦/٣٤، ٣٥، وبلا عزو في شـــرح المفـــصل لابن يعيش٣/١٤٧، ٤٥/٨، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٧٧، وشرح الكافية للرضي ٤١/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١.

(٤) في ك: هذا اللفظ، مكان هذه اللغة.

(٥) في ك، ي ل: و، وهو وجه.

(٦) في ك، ي ل: و، وهو وجه.

(٧) في ل: ذووا، وهو تحريف.

(٨) ينظر المقرب ٥٧/١، وشرح الكافية للرضي ٤١/٢-٤٢، والارتشاف ٥٢٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ٢١٣/١، وشرح الألفية له ٢٣١/١، والجامع الصغير ١٣.

(٩) المقرب ٥٩/١، والارتشاف ٥٢٧/١، والجامع الصغير ١٣.

(١٠) وهـــو مـــن كتبه في النحو. وقد اخبرني الأستاذ الدكتور حاتم الضامن انه من الكتب المفقودة، وينظر كشف الظنون ٦٨/١، وابن درستويه لعبد الله الجبوري ٥٠.

(١١) المحتسب ١٤٢/١.

(١٢) لمـــنظور بن سحيم الفقعسي في ديوان الحماسة لأبي تمام ٣٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٨، ويـــروى فيهما: كرام مكان: رجال، ومن ذو، مكان: ومن ذي، وعلى رواية من ذو، لا شـــاهد فـــيه حينئذ. وينظر المقرب ٥٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/١، ومغني اللبيب ٥٣٥، والمساعد ١٤٧/١، والهمع ٢٨٩/١، والدرر ٥٩/١.

فإمَّا رِجَالٌ موسرونَ أَتيْتُهُمْ فَحَسْبيَ مِنْ ذي عِنْدَهُم مَا كَفَانيَا

وأَنَّـــثَ المؤلِّفُ (ذُو) أَوَّلاً حيثُ وَصَفَهَا بالطَّائيَّةِ نَظَرًا إلى أَنَّهَا كلمةٌ، وَذَكَّرَهَا ثانيًا حيثُ قالَ: (وهوَ مفردٌ مُذَكَّرٌ) نظرًا إلى أَنَّها لفظٌ.

[[وَذَا في مَاذَا]] [1] كقولِ لبيد [2]:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ ؟

فَـــ (مَا) مبتدأٌ بدليلِ المرفوعِ مِنْهَا، و(ذَا) موصولٌ بدليلِ افتقارِهِ إلى الجملَةِ بعدَهُ في كونِهِ جزءًا مِنَ الكلامِ. والمرادُ بالنَّحبِ هُنَا: النَّذْرُ [3].

(١٧٣/ و) خـــصَّ مخاطبيهِ على أَنْ يسأَلاَ [4] المرءَ: ما الذي يريدُهُ بالسَّعي أَنَذْرٌ يجمعُ لَهُ المالَ فيقضيهِ، أَمْ سعيُهُ على غيرِ بصيرةٍ ؟

[[ومَنْ ذَا]] [5] كقولِهِ [6]:

أَلاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الضَّاعِنِينَا حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعزِّي الحَزِينَا ؟

[[إذا لَـــمْ يَجْعَلْ]] ذَا [[زائدةً]] [7] ضُمَّتْ مَعَ (مَا) أَو (مَنْ)، ويُجْعَلُ المجموعُ بالتَّركيبِ اسمًا واحدًا للاستفهامِ، كقولِكَ: لِمَاذَا جئتَ [8] ؟ بإثباتِ ألفِ (مَا) لتوسطِهَا، إذ لو كانتْ (مَا) وحدَهَا استفهاميَّةً لوجَبَ حَذْفُ الألفِ. وظاهرُ كلامِ جماعَةٍ مِثْلُ ما قالَهُ المؤلِّـــفُ إِنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ (مَنْ) و(ذَا) مركبتينِ، نحوُ: مَنْذَا لقيتَ ؟ فيكونُ مجموعُهُمَا اسمًـــا واحـــدًا للاستفهامِ. وَمَنَعَ مِنْ ذلكَ أَبو البقاءِ في مواضعَ مِنْ إعرابِهِ [9]، وثَعلبٌ في

---

(١) ينظـــر الكتاب ٤١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣، ١٤٩، والمقرب ٥٦/١، وشرح الكافية للرضي ٤٢/٢، والارتشاف ٥٢٨/١، والمساعد ١٤٧/١.

(٢) ديـــوانه ٢٥٤.والشاهد في الكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١، والأصول ٢٦٣/٢، ٢٦٤، وشـــرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/٤٠-٤١، وشرح الكافية الشافية٢٨٣/١، وشرح الكافية للرضي ٥٨/٢.

(٣) العين ٢٥١/٣.

(٤) في ك: أن لا يسألا، بزيادة (لا).

(٥) ينظر الكتاب ١٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٩/٢، ٤٢، والارتشاف ٥٢٨/١.

(٦) أمية بن أبي عائذ الهذلي، شرح أشعار الهذليين ٥١٥/٢.وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١، وفيه: لدى الضاعنين والخزانة ٤٣٦/٢.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٨) ينظر الارتشاف ٥٢٨/١-٥٢٩.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١٩٣/١.

أَمالـيه (١)، وغيرُهُمَا، وخصُّوا جوازَ ذلكَ بـ (مَاذا)، لأَنَّ (مَا) أكثرُ إبهامًا، فحسنَ أَنْ تُجْعَـلَ مَـعَ غيرِهَا كشيءٍ واحدٍ فيكونُ (٢) ذلكَ أَظهرَ لمعناهَا، ولأَنَّ التَّركيبَ خلافُ الأَصلِ، وإنَّما دَلَّ عليهِ الدَّليلُ مَعَ (مَا) وهوَ قولُهُم: لِماذَا جئتَ (٣)؟ كَمَا مَرَّ.

[[وتَمَسَّكَ]] الطائفَةُ [[الكوفيَّةُ، على أَنَّ أسماءَ الإشارةِ مطلقًا]] (٤) أَي: سواءٌ تقـدَّمَتْ علـيها (مَـا) أَو (مَـنْ)، أَو لَمْ تَتَقَدَّمْ [[تجيءُ بمعنَى الموصولِ – بقوله: ﴿ثُـمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ]] أَنفُسَكُمْ﴾ (٥) إذ المعنَى: ثُمَّ أَنْتُم الَّذينَ تقتلونَ، [[يُبْطِلُهُ احتمالُ أَنَّهُ]] أَي: أُولاءِ [[تأكيدٌ لأَنْتُم]] لا خبرٌ عنهُ، فهوَ اسمُ إشارةٍ على حالِهِ، ولا حاجةَ إلى جعلِهِ بمعنَى الموصولِ (٦).

[[أَو منـصوبًا بتقديـرِ أَعْنِـي]] (٧) ومَعَ وجودِ الاحتمالِ لا يتعيَّنُ المطلوبُ. والكوفيُّونَ لا يخصُّونَ أسماءَ الإشارةِ بجوازِ وقوعِهَا موصولةً، بَلْ يجوِّزونَ أَيضًا أَنْ يكونَ الاسمُ الجامدُ المعرَّفُ باللاَّمِ موصولاً كَمَا في قولِهِ (٨):

لَعَمْرِي لأَنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ ... وأَقْعُدُ في أَفيائِه بالأَصائِلِ

فالتقديرُ عندَهُم: لأَنْتَ الذي أُكْرِمُ أَهْلَهُ (٩)، لكنَّهُ موصولٌ غيرُ مبهمٍ بخلافِ سائرِ الأَسماءِ الموصولةِ، ولا يتعيَّنُ ما ذكروهُ لجوازِ تقديرِ مضافٍ، أَي: ذُو البيتِ (١٠).

---

(١) مجالس ثعلب ٢/٥٩٤.

(٢) في ك، ي، ل: ليكون، وهو وجه.

(٣) تنظر المسألة في مغني اللبيب ٤٣٢.

(٤) ينظـر الإنـصاف مـسألة (١٠٣) ٢/٧١٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٢، والهمع ١/٢٨٨، ٢٩٠.

(٥) البقرة ٨٥، وينظر الكشاف ١/٢٩٣-٢٩٤، والبحر المحيط ١/٢٩٠-٢٩١.

(٦) الإنصاف ٢/٧١٩.

(٧) المصدر السابق ٢/٧١٩.

(٨) أبـو ذؤيـب الهذلي، شرح أشعار الهذليين ١/١٤٢.والبيت منسوب إليه في الخزانة ٥/٤٨٤، ٦/١٦٦، وبـلا عزو في الإنصاف ٢/٧٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٠، وشرح الكافية للرضـي ٢/٦١، والارتـشاف ١/٥٣٢. ويروي في شرح الجمل لابن عصفور، وشرح الكافية للرضي، والخزانة: أفنائه، مكان: افيائه.

(٩) ينظر الارتشاف ١/٥٣٢.

(١٠) ينظر الإنصاف ٢/٧٢٤-٧٢٦.

[[وَمَــنْ، وهــوَ لــذوي العِلْــمِ]] [١] نحوُ: ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [٢].
ويكــونُ لغــيرِ العــالِمِ في ثلاثِ مسائِلَ [٣]: إحداهَا: أَنْ ينزلَ منزلتَهُ، نحوُ: ﴿ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [٤]، وقولُهُ [٥]:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعيرُ جناحَهُ ... لَعَلّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطيرُ

فــدعاءُ الأصنامِ [٦]، ونداءُ سربِ القَطَا سَوَّغَ ذلكَ. الثانيةُ: أَنْ يجتمِعَ مَعَ العاقِلِ فيما (١٧٣/ ظ) وَقعَتْ عليهِ (مَنْ)، نحوُ: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ ﴾ [٧] لشمولهِ الملائكةَ والآدميينَ والأصنامَ. والثالثةُ: أَنْ يقترِنَ بهِ في عمومِ فصلٍ بِمَنْ، نحوُ: ﴿ فَمِنْهُمْ مَــنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [٨] لاقترانِهِ بالعاقِلِ في ﴿ كلِّ دابَّةٍ ﴾ [٩].

[[وَمَــا [١٠]، وهــوَ لغيرِهِم]]، أَي: لغيرِ ذوي العِلْمِ [١١]، نحوُ: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ [١٢]. وحُكِيَ عَنِ الزَّمخشري أَنَّهُ قالَ: كنتُ في حضرةِ بعضِ الوزراءِ والمجلسُ غاصٌّ بالفــضلاءِ، فَسَأَلَهُم الوزيرُ عَنْ قولِهِ تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [١٣] فتكلَّمُوا، فلَمْ يُقْــنِعِ الوزيرَ جوابُهُم، فسأَلَني، فقلتُ: الأَصلُ في (مَا) أَنْ يكونَ لغيرِ العقلاءِ، فإذا أُطلِقَ

---

(١) ينظــر لباب الإعراب ١٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٥، وأوضح المسالك ١/١٤٧، وشرح شذور الذهب ٤١٠.

(٢) الرعد ٤٣، وينظر الكشاف ٢/٣٦٤-٣٦٥.

(٣) ينظر أوضح المسالك ١/١٤٧-١٥٠، والجامع الصغير ١١، والهمع ١/٣١٤.

(٤) جزء من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ الأحقاف ٥.

(٥) العبــاس بــن الأحنف، ديوانه ١٤٣، وينسب إلى مجنون ليلى، ديوانه ١٣٧.والشاهد بلا عزو في شرح الكافية للشافية ١/٢٧٧، وأوضح المسالك ١/١٤٧، والهمع ١/٣١٥.

(٦) أي: في آية الأحقاف ٥.

(٧) النحل ١٧، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٦، والبحر المحيط ٥/٤٨١.

(٨) النور ٤٥.

(٩) النور ٤٥.

(١٠) أوضح المسالك ١/١٥٠، وشرح شذور الذهب ١٤٣.

(١١) الارتشاف ١/٥٤٧.

(١٢) النحل ٩٦.

(١٣) المؤمنون ٦، وينظر الكشاف ٣/٢٦، والبحر المحيط ٦/٣٩٦-٣٩٧.

على العقلاءِ وأمكنَ مراعاةُ الأَصلِ فيه بوجه مَّا [١]، يجبُ ذلكَ، والإناثُ أَقربُ إِلى غيرِ العقــلاءِ مــن الذُّكورِ فَتُحْمَلُ عليهِ [٢] الإناثُ، كذا في العُبابِ. قلتُ: وقد أَشارَ إِليهِ في الكشَّافِ [٣] على ما ستراهُ.

[[وقيلَ]]: بَلْ هيَ [[أَعَمٌّ]]، فَتُستَعْمَلُ لذوي العِلْمِ كما تُستَعْمَلُ لغيرِهِم [٤] نحوُ ما سُمِعَ مِنْ قولِهِم: " سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ [٥]، وسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعدُ بحمده "[٦]، ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[٧] الآياتُ [٨]. والذي عليهِ جماعةٌ مِنَ المحقِّقينَ أَنَّ التَّفرقَةَ بينَ (مَنْ) و(مَا) في اختصاصِ الأُولَى بذوي العِلْمِ، واختصاصِ الثَّانيةِ أو غلبتِهَا في غيرِهِم، وإِنَّما هيَ إذا أُريدَ الذَّاتُ، وأَمَّا إذا أُريدَ الوصفُ كَمَا تقولُ في الاستفهاميَّةِ: مَا زيدٌ ؟ أَي: فاضلٌ أَمْ كريمٌ ؟ وفي الموصولةِ: أُكْرِمْ مَا شئتَ مِنْ هؤلاءِ الرِّجالِ، أَي: القائمِ أو القاعدِ، أَو نحو ذلكَ [٩] فهوَ لكلمَةِ (مَا) دونَ (مَنْ) بحكمِ الوَضْعِ على ما ذَكَرَهُ الزَّمخشري وصاحبُ المفتاحِ [١٠] وغيرُهُمَا وإِنْ أَنكرَهُ قومٌ، ومِنْ ثَمَّ قالَ في الكشَّافِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [١١]: وقيلَ (مَا) ذهابًا إِلى الصفَةِ، ولأَنَّ الإناثَ مِنَ العقلاءِ يجرينَ مجرَى غيرِ العقلاءِ. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [١٢]، فأشارَ بقولِهِ: (مَا ذهابًا إِلى الصفَةِ) إِلى أَنَّ المرادَ: فَانْكِحُوا الموصوفَةَ بأَيِّ صفَةٍ شِئْتُم مِنَ البِكْرِ والثَّيبِ

(١) في ك: يوجب، و(ما) ساقطة من ك.

(٢) في الأصل: فيحمل على، وفي ل: فتحمل على، وما اثبتناه من ك، ي.

(٣) الكشاف ١/٤٩٦.

(٤) ينظــر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٥، والارتشاف ١/٥٤٧، والجامع الصغير ١٢-١٣.

(٥) بعدها في ل: لنا.

(٦) القــول حكاه أبو زيد كما في شرح الكافية للرضي ٢/٥٥، وهو في المقتضب ٢/٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣، ١٧٤.

(٧) الشمس ٥.

(٨) في ك، ي: الآية. وهو يريد الآيات ٦، ٧، من سورة الشمس.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٥.

(١٠) ينظر مفتاح العلوم ٥٣٣-٥٣٤، ٥٣٥.

(١١) النساء ٣.

(١٢) النساء ٣. وفي الأصل: (أيمانهم) وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر الكشاف ١/٤٩٦.

والشَّابَّةِ والجميلةِ والنَّسيبةِ [١] وأضدادِ ذلكَ، إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الأوصافِ.

[[ويَستَوِي فيهما]]، أي: في (مَنْ) و(مَا) **[[الجميعُ]]**، أي: المفردُ وغيرُهُ، والمذكَّرُ وغيرُهُ [٢].

[[وأيٌّ]] [٣]، نحوُ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [٤] على أَسَدِّ الأقوالِ. وزَعَمَ ثعلبٌ أنَّ (أَيًّا) (١٧٤/ و) لا تكونُ موصولةً أصلاً، وقالَ: لَمْ يُسْمَعْ: أَيُّهُمْ هوَ فاضِلٌ جاءَنِي، بتقديرِ الذي هوَ فاضلٌ جاءَنِي [٥]. ولا ينهضُ هذا حجَّةً.

[[وأَيَّةٌ]] [٦] كقولِهِ [٧]:

إذا اشتَبَهَ الأَمرُ في الحادثا ... تِ فارْضَ بأَيَّتِهَا قد قُدِرْ

[[ولا يَلِيانِ مِنَ الأفعالِ إلاَّ المستقبلَ]] [٨]، وهذا ليسَ حقيقةً مِنْ [٩] مَذْهَبِ البصريِّينَ ولا الكوفيِّينَ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ البصريِّينَ قائلونَ بأَنَّهُ لا يلزمُ استقبالَ عاملِهَا ولا تقديمُهُ [١٠]. وظاهر أَنَّ كلامَ المتنِ لا ينطبقُ عليه. وأَمَّا الثَّاني فلأَنَّ الكوفيِّينَ يَرَوْنَ وجوبَ تقديمِ العاملِ فيهما واستقبالِهِ فعلاً كانَ أَوْ غيرَهُ [١١]، وقولُهُ: ولا يليانِ مِنَ الأَفعالِ غيرَ المستقبَلِ، لا يَقتَضِي وجوبَ تقديمِ العاملِ [١٢] ولاَ مَنْعَ كونِهِ غيرَ مستقبَلٍ إذا

---

(١) في ي: والسبية.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٥، والارتشاف ١/٥٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٨، والأصول ٢/٣٢٣-٣٢٤، والإنصاف مسألة (١٠٢)، ٢/٧٠٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٦، ٥٧، والارتشاف ١/٥٣٠، ٥٣٤، ومغني اللبيب ١٠٧ وما بعدها، وأوضح المسالك ١/١٥٠.

(٤) مريم ٦٩، وينظر الكشاف ٢/٥١٩-٥٢٠.

(٥) ينظر رأي ثعلب في الارتشاف ١/٥٣٠، ومغني اللبيب ١٠٩، والمساعد ١/١٤٨، والهمع ١/٢٩٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٥٦، وشرح الألفية للمرادي ١/٢٤٢، والهمع ١/٢٩١-٢٩٢.

(٧) بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/٢١٥، والهمع ١/٢٩٢، والدرر ١/٦٠، ويروى فيها: الرشد مكان الأمر.

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٨٧.

(٩) (من) ساقطة في ك، ي، ل، وهو وجه.

(١٠) المساعد ١/١٤٨، والهمع ١/٢٩٢.

(١١) الهمع ١/٢٩٢.

(١٢) من (فعلا... إلى... العامل) ساقطة من ك.

لَمْ يَكُنْ مِنَ الأفعالِ. وَقَدْ سُئِلَ الكسائي في حلقَةِ يونس عَمَّا يَرَاهُ مِنْ أَنَّهُ لا يعمَلُ فيها إلاّ مستقبَلٌ مُقَدَّمٌ، فقالَ: أيَّ كَذَا خُلقتَ[(١)]، فقالَ لَهُ السَّائِلُ: استحييتُ[(٢)] لَكَ يا شيخُ، يعني أنَّ هذا المتنازَعَ فيه. وقالَ ابنُ هشام[(٣)] في توجيهِ ذلكَ: كأنَّهُم قَصَدُوا الفرقَ بينَهَا وبَيْنَ الشَّرطيَّةِ والاستفهاميَّةِ بإعمالِ ما قبلَهَا فيها، ولَمَّا كانَ المعنَى على الشَّرطيَّةِ وليستْ بِهَا، أَوْجَبُوا في عامِلِهَا لكونِهِ دليلاً على الجوابِ أَنْ يكونَ مستقبلاً.

[[والأَلِفُ اللاَّمُ، وهُمَا اسمٌ في الأَصَحِّ، لعودِ الضَّميرِ إليه]][(٤)]، نحوُ: المرورُ بهِ زيدٌ. والمازني يَرَاهُمَا حَرْفَي تعريفٍ، والضَّميرُ يعودُ إلى موصوفٍ مقدَّرٍ، وليسَ حَذْفُ الموصوفِ في مِثْلِهِ بمطَّرِدٍ حتَّى يسوغَ الحَمْلُ عليهِ، ولَوْ صَحَّ ذلكَ لَمُنِعَتِ اللاَّمُ الحرفيَّةُ مِنْ إعمالِ اسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ، كَمَا مُنِعَ مِنْهُ التَّصغيرُ والوَصْفُ[(٥)]. قلتُ: ولَعَلَّ المازني يلتزِمُهُ ويَرَى أَنَّ انتصابَ المنصوبِ بعدَهُمَا بفعلٍ مُقَدَّرٍ لاَ بِهِمَا على ما صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُم. وإذا قُلْنَا باسميَّةِ الأَلِفِ واللاَّمِ الموصولَةِ، فالمشهورُ أَنَّهَا اسمٌ موضوعٌ برأسِهِ[(٦)] غيرُ مُقْتَطَعٍ مِنْ شيءٍ. وزَعَمَ الزَّمخشري أَنَّهُمَا بعضُ الَّذي، وأَنَّهُمْ لِكَثْرَةِ استعمالِهِ متوصلاً بِهِ إلى وَصْفِ المعارِفِ بالجملِ نَهَكُوهُ[(٧)] بالحَذْفِ، فَحَذَفُوا تارةً الياءَ وَحْدَهَا، وتارةً الياءَ والكسرةَ، وتارةً اقتصَرُوا على أَلْ[(٨)]. وظاهِرُ كلامِهِ بَلْ صريحُهُ في المفصَّلِ أَنَّ اللاَّمَ في الَّذي حرفُ تعريفٍ، وأَنَّ اللاَّمَ التي تُعَدُّ مِنَ الموصولاتِ هيَ تلكَ اللاَّمُ (١٧٤/ ظ) الَّتي في الَّذي، إلاَّ أَنَّها تُعَدُّ اسمًا لا حرفًا، لأَنَّهَا بمنزلَةِ الَّذي لكونِهِ تخفيفًا لَهُ[(٩)]. وفيهِ تَعَسُّفٌ ظاهِرٌ. والَّذي عليهِ كثيرونَ أَنَّ الموصولَ هوَ (الَّذي)، واللاَّمَ مزيدةٌ لتحسينِ اللَّفظِ حتَّى لا

---

(١) ينظر مجالس العلماء ٢٤٤، والخصائص ٣/٢٩٢، وأوضح المسالك ١/١٥٢.

(٢) في الأصل: استجيب، وفي ك: استحب، وكلاهما تحريف، وما اثبتناه من ي، ل.

(٣) لم اقف على قوله هذا في ما تيسر لي من كتبه المتداولة.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧، ٣٩، والارتشاف ١/٥٣١، وشرح شذور الذهب ١٤٣، ١٤٨.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧، ٣٩، ومغني اللبيب ٧١.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧، والارتشاف ١/٥٣١.

(٧) في ك: نكرة، وهو تحريف، وساقطة من ي.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧.

(٩) ينظر المفصل ٢/٣٤، ٣٥، وشرحه لابن يعيش٣/١٤٠-١٤١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٢-٤٨٣.

يكونَ الموصوفُ بِهِ كمعرفة تُوصَفُ بنكرةٍ وجُعِلَتْ لازمةً لأنَّهَا لَوْ أدخِلَتْ تارةً ونُزِعَتْ تارةً لا وَهْمَ أنَّهَا للتَّعريف (١).

[[ومَـا (٢) الاسميَّةُ]] لا الحرفيَّة، فإنَّهَا لاَ تَتَأتَّى فيها هذهِ الأقسامُ. [[موصولَةٌ]] نحوُ: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٣). [[واستفهاميَّةٌ]] بمعنَى أيِّ شيءٍ، نحوُ: ﴿ مَا هِيَ ﴾ (٤)،

و﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ (٥)، ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ (٦). [[وشرطيَّةٌ]]، وهيَ نوعانِ: غيرُ زمانيَّة، نحوُ: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (٧). وزمانيَّةٌ عندَ الفارسي وجماعةٍ (٨)، نحوُ: ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ (٩) وهذا بحسبِ المعنَى كقولِكَ: اسْتَقِيمُوا لَهُم مُدَّةَ استقامَتِهِم لَكُم (١٠). [[وموصوفَةٌ بمفردٍ]] كقولِهِم: مَرَرْتُ بِمَا معجبٌ لَكَ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ (١١):

لِمَا نافعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ، فَلاَ تَكُنْ ... لشيءٍ بعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعيَا

واحتمالُ الزِّيادَةِ يُوقِعُ (١٢) في زيادةٍ ونقصٍ (١٣). [[وجملةٍ]] كقولِهِ (١٤):

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤١.

(٢) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٣، والجنى الداني ٣٣٤، وما بعدها، ومغني اللبيب ٣٩٠، وما بعدها.

(٣) النحل ٩٦.

(٤) جزء من الآية ٦٨ من سورة البقرة، وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/٧٤.

(٥) جزء من الآية ٦٩، ومن سورة البقرة. وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/٧٤.

(٦) طه ١٧، وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/٨٨٧، والبحر المحيط ٦/٢٣٤.

(٧) البقرة ١٩٧، وينظر البحر المحيط ١/٣٤٢-٣٤٣، ٢/٩٢.

(٨) مـــنهم أبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري، وابن مالك، كما ذكر ذلك ابن هشام، في مغني اللبيب ٣٩٨.

(٩) التوبة ٧، وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣٦، والبحر المحيط ٤/١٢-١٣.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٣٩٨.

(١١) بلا عزو في مغني اللبيب ٣٩١، وشرح الألفية للاشموني ١/١٥٤.

(١٢) في ي: يوقع.

(١٣) يعني احتمال كون (ما) زائدة يوقع في زيادة لفظة ما ونقص في التركيب.

(١٤) ينـــسب إلى أمـــية بـــن أبي الصلت، ديوانه ٤٤٤، وينسب إلى عبيد بن الأبرص ديوانه ١١١، وينسب إلى عمير الحنفي في كتاب التعازي ٧٦. وينسب إلى حنيف بن عمير اليشكري، والى أبي قـــيس اليهودي، والى ابن صرمة الأنصاري، والى نهار بن أخت مسيلمة، خزانة الأدب ٦/١٠٨، =

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمـــ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أَي: رُبَّ شيءٍ تَكْرَهُهُ النُّفوسُ، فَحُذِفَ العائِدُ. هذا هوَ الظَّاهِرُ، ويَحْتَمِلُ كونَ (مَا) كافَّـةً، ومفعـولُ (تَكْـرَهُ) محذوفٌ، أَي: شيئًا. والفَرْجَةُ، بفتحِ الفاءِ: التَّفَصِي مِنَ الهَمِّ والخُـروجُ منهُ [1]. والعِقالُ: بكسرِ العينِ: حبلٌ تُشَدُّ بِهِ يَدُ الدَّابَّةِ ليمنَعَهَا عَنِ القيامِ [2]. أَي: رُبَّ شيءٍ يَشْتَدُّ [3] على النُّفوسِ، فيكونُ التَّخلصُ [4] منهُ سهلاً سريعًا كَحَلِّ عقالِ الدَّابَّـةِ فإنَّـهُ لا يُحْكَـمُ ربطُهَا غايةَ الإحكامِ، بَلْ يُشَدُّ على وَجْه يكونُ انحلالُهُ سهلاً [[وتامَّةٌ]] نكرةٌ [[بمعنَى شيءٍ]] [5]، ويقعُ في ثلاثةِ أَبوابٍ: أَحَدُهَا: التَّعَجُّبُ [6]، نحوُ: مَـا أَحْـسَنَ زيدًا، فـ(مَا) في ذلكَ نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ [7]، والجملةُ بعدَهَا خبرُهَا. هذا مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البصريينَ [8].

والـثَّاني: في بابِ نِعْمَ وبِئْسَ، على خلافٍ فيه، نحوُ: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [9]، ونحوُ: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا، ودَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا، أَي: نِعْمَ شيئًا، فـ(ما): نُصِبَ علـى التَّمييزِ عندَ الكثيرِ مِنَ المتأَخِّرِينَ، مِنْهُم الزَّمخشري [10]، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ [11] أَنَّهَـا معرفةٌ تامَّةٌ. تُقَدَّرُ في الآيةِ بالشَّيءِ، والأَصلُ: فَنِعْمَ الشَّيءِ إبداؤُهَا، لأَنَّ الكلامَ في

١١٣، ١١٥-١١٩، ١٠/٩، والـشاهد في الكتاب ١٠٩/٢، ٣١٥، والزاهر ٢٥٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٤/٢، ومغني اللبيب ٣٩١.

(١) اللسان (فرج). (٢) التاج (عقل).

(٣) في الأصل: يستدل، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ي: المخلص.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ولباب الإعراب ١٧٨، والجنى الداني ٣٣٥، ومغني اللبيب ٣٩٢.

(٦) ينظر الكتاب ٧٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، والارتشاف ٥٤٧/١.

(٧) في الأصل: موصول، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في الكتاب ٧٢/١: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه. وذلك قـولك: مـا أحسن عبد الله، زعم الخليل انه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى الـتعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به". وينظر أسرار العربية ١١٢، والإنصاف ١٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، والجنى الداني ٣٣٥. ومغني اللبيب ٣٩٢.

(٩) البقرة ٢٧١، وينظر البحر اليمحط ٣٢٣/٢-٣٢٤.

(١٠) الكشاف ٣٩٧/١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ٤-٥، ومغني اللبيب ٣٩٢.

(١١) الكتاب ٧٣/١، والتسهيل ١٢٦، وشرح الكافية للرضي ٣١٦/٢، والهمع ٣١٧/١.

الإبـــداءِ لا في الصدقاتِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ، وأُنيبَ عَنْهُ المضافُ إليهِ، فارتَفَعَ (١٧٥/و) فانْفَـــصَلَ [(١)]، ويُقَدَّرُ في المثالينِ مِنْ لفظِ الاسمِ المتقدِّمِ، أَي: نِعْمَ الغسلُ ونِعْمَ الدَّقُّ، وأَكثَرُهُم لا يثبتُ (ما) معرفةً تامَّةً.

والثَّالثُ: قولُهُم إذا أَرادُوا المبالغَةَ في الإخبارِ عَنْ أَحَدٍ بالإكثارِ مِنْ فِعْلٍ كالكتابَةِ، مثلاً: إنَّ زيدًا ممَّا أَنْ يكتبَ، أَي: إنَّهُ مخلوقٌ مِنْ أَمرِ ذلكَ الأَمرِ هوَ [(٢)] الكتابَةُ، فـ(ما) بمعنَى شيءٍ، وأَنَّ وصلتُهَا في موضعِ خفضٍ بدلاً مِنْها [(٣)].

[[وصفَةٌ]] [(٤)] واردةٌ [(٥)] **[[لتوكيدِ التَّنكيرِ لتفيدَ التَّحقيرَ كشيءٍ مَا، أو التَّعظيمَ كـ: لأَمـــرٍ مَا يُسَوَّدُ]]** من قولِ الشَّاعرِ [(٦)]:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ، لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

[[أو التنويعِ [(٧)] **كـ: اضْرِبْهُ ضربًا مَا]]**، أَي: نوعًا مِنْ أنواعِ الضَّربِ، أَيَّ نوعٍ كـــانَ. وفي الجملةِ تُؤَكِّدُ [(٨)] (مَا) إفادةَ تنكيرِ الاسمِ الواقعِ قبلَهَا. **[[وقيلَ: هيَ زائدةٌ]]** منـــبِّهَةٌ علـــى وصـــفٍ لائـــقٍ بالمحـــلِّ، فـــتكونُ حـــرفًا لا اسمًا [(٩)]. قالَ ابنُ مالك: "وهـــوَ المـــشهورُ والأَوْلَى، لأَنَّ زيادةَ (ما) عوضًا مِنْ محذوفٍ ثابتٍ في كلامِهِم، نحوُ: أَمَّـــا أَنْـــتَ مـــنطلقًا انطلقتُ [(١٠)]، فزادَهَا عوضًا مِنْ كانَ، (و) نحوُ: حيثُمَا تَكُنْ أَكُنْ،

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٣٩٠.

(٢) في الأصل: وهو، بزيادة الواو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٩٢.

(٤) ينظـــر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٣/٢، ٥٤، والارتشاف ١/ ٥٤٥.

(٥) في الأصل، ي: وارادة، وهو تحريف، وما اثبتناه من ك، ل.

(٦) نسبه في الكتاب ٢٢٦/١-٢٢٧، إلى رجل من خثعم، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٣ إلى انـــس ابن مدركة الخثعمي، ونسبه صاحب اللسان (صبح) إلى انس بن نهيك، وفي الخزانة ٣/ ٨٧، ٨٩، ١١٩/٦ ينسب إلى انس بن مدرك أو مدركة الخثعمي، وقيل لإياس بن مدركة. وبلا عـــزو في شـــرح أبيات سيبويه ٣٣٨/١-٣٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٤/٢، ورواية الكتاب لشيء، مكان: الامر.

(٧) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٦، وشرح الكافية للرضي ٥٤/٢، والجنى الداني ٣٣٣.

(٨) في ي: مؤكد.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/١، والجنى الداني ٣٣٣، والمساعد ١٦٣/١.

(١٠) حكاه سيبويه عن العرب، الكتاب ٢٩٣/١.

فـزادُوهَا عَـنِ الإضـافَةِ، ولـيسَ في كلامِهِم نكرةٌ موصوفٌ بِهَا جامدةٌ كجمودِ (مَا) إلاَّ وهـيَ مـردفةٌ بمكمِّـلٍ، كقـولِهِم: مـررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ[1]. [[وأَلفُهَا]][2]، أي: أَلـفُ (مَـا) [[اسـتفهاميَّةً]]، بالنَّـصبِ علـى أَنَّـهُ حالٌ مِنَ الضَّميرِ المضافِ إلـيهِ، والعاملُ معنَى الإضافةِ لِمَا فيه مِنْ معنَى الفعلِ المُشْعِرِ بِه حرفُ الجرِّ، كأَنَّهُ قِيلَ: وأَلفٌ نُسبَتْ إلى (مَا) استفهاميَّةً، وليسَ هذا بالمختارِ عندَهُم، فالأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ الحالُ مِنْ محذوفٍ، والتَّقديـرُ: أَعنيها استفهاميَّةً [[تُحْذَفُ مَعَ]] الكلماتِ [[الجوارِّ]][3] أسماءً كانَتْ، نحوُ: مَجِـيءُ مَـهْ جـئتَ؟ وهـذهِ الهاءُ لا يُنْطَقُ بِهَا وَصْلاً، وإنَّمَا كُتِبَتْ لأجلِ أَنَّها[4] تُجْلَبُ عـندَ الوَقْـفِ وجـوبًا، حـيثُ يكـونُ الجارُّ لـ (ما)[5] الاستفهاميَّة[6] اسمًا، كَمَا هوَ مُقَـرَّرٌ في التَّـصريفِ[7]، أَو حـروفًا، نحـوُ: ﴿عَـمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[8]، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[9]، ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[10]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[11]، وإنَّمَـا كـانَ ذلكَ، لأنَّ لـ (مَا) الاستفهاميَّةِ صدرُ الكلامِ[12]، ولَمْ يمكنْ[13] تأَخُّرُ الجـارِّ عنها، فَقُدِّمَ عليها ورُكِّبَ مَعَهَا حتَّى يصيرَ المجموعُ ككلمةٍ موضوعةٍ للاستفهامِ، فـلا يسقطُ الاستفهامُ عَنْ مرتبةِ التَّصدُّرِ، وجُعِلَ حَذْفُ الألفِ دليلاً على التَّركيبِ[14]. ولَـمْ يُحْـذَفْ آخِـرُ مَـنْ وكَـمِ الاستفهاميَّتينِ[15] (١٧٥/ ظ) مجرورتينِ لكونهِ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٢.

(٢) في الأصل: فألفها، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ي: الجـوازم، وهو تحريف. وينظر في المسألة شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦، ٨-٩، والبحر المحيط ٨/٤١٠، ومغني اللبيب ٣٩٣، ٣٩٤، والهمع ٦/٢٤٨.

(٤) في ك، ي، لأنها، مكان: لأجل أنها، وهو وجه.

(٥) في ي: لها، مكان: لما، وهو تحريف.

(٦) في الأصل: استفهامية، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٤، ومغني اللبيب ٣٩٣.

(٨) النبأ ١، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٨٩ .

(٩) النازعات ٤٣، وينظر الكشاف ٤/٢١٦.

(١٠) النمل ٣٥، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/١١٩-١٢٠.

(١١) الصف ٢، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/١٦٣.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٤.

(١٣) في ك: يكن، وهو تحريف.

(١٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٤.

(١٥) في الأصل: الاستفهامية وما اثبتناه من سائر النسخ.

صـحيحًا [١]. ولا آخِـرُ (أَيٍّ)، لجريِهِ مجرَى الصَّحيحِ في تحمُّلِ الحركاتِ [٢]، وثبوتُ الألِفِ في هذهِ الحالةِ قليلٌ شـاذٌّ، كقراءةِ مَنْ قرأَ في الشَّواذِّ [٣]: ﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [٤]. وبهـذا رَدَّ الزَّمخـشري على مَنْ زَعَمَ أَنَّ (مَا) في قولِـهِ تعالى: ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ [٥] اسـتفهاميَّةٌ [٦] لكـنَّهُ نـاقضَ هذا حيثُ جوَّزَ هوَ كونَهَا في: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [٧] اسـتفهاميَّةً [٨]. [[وألِفُهَـا]]، أي: ألـفُ (مَا) [[جزائيَّةً، تُقْلَبُ هاءً في مَهْمَا]] [٩]، والأَصـلُ: مَامَا، على أَنَّ الأُولَى هيَ الشَّرطيَّةُ، والثَّانية إبهاميَّةٌ متَّصِلَةٌ بهَا لزيادةِ التَّعميمِ، وذلـكَ أَنَّ (مَهْمَا) أَعَمُّ مِنْ (مَا)، فيتناولُ كلَّ شيءٍ من الأشياءِ بحيثُ لا يختصُّ بخلافِ (مَـا) فإنَّهَا قد تختصُّ. ووجْهُ الزيادةِ على هذا ظاهِرٌ. وإنَّما قُلِبَتْ أَلِفُ (مَا) الأُولَى هاءً دفعًا لثقلِ التَّكرارِ، وهذا مذهبُ الخليلِ [١٠].

وقِـيلَ: مَهْ بمعنَى أَكْفُفْ [١١]، و(مَا) هيَ الشَّرطيَّةُ، والمعنَى: أَكْفُفْ [١٢] عَنْ كلِّ شـيءٍ، ما تَفْعَلْ افعَلْ، فيفيدُ أنَّهُ مَا مِنْ شيءٍ تَفْعَلُهُ إلاَّ وأَنَا أَفْعَلُهُ عمومًا فوقَ الخالي عَنِ الأَمْـرِ بالكَفِّ عَن كلِّ شيءٍ. والمشهورُ أَنَّ مجموعَ (مَهْمَا) كلمةٌ بسيطةٌ موضوعةٌ لزيادةِ التَّعميمِ. فَوَجْهُ كونِهَا أَعمَّ هوَ الوضعُ والمناسبةُ على ما قِيلَ إنَّ الزيادةَ في البناءِ للزيادةِ في المعنَى.

[[ومَنْ كــ مَا]] في أَوجُهِهَا [[إلاَّ في الصِّفَةِ]]، فلا تَقَعُ صفةَ الشَّيءِ [[و]] إلاَّ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٤.

(٣) وهي قراءة عبد الله وأبي عكرمة وعيسى، وينظر البحر المحيط ٨/٤١٠.

(٤) النبأ ١، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٨٩ .

(٥) الأعراف ١٦، والحجر ٣٩.

(٦) ينظر الكشاف ٢/٧٠، ومغني اللبيب ٣٩٤.

(٧) يس ٢٧.

(٨) الكشاف ٣/٣٢٠.

(٩) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٨، ولباب الإعراب ١٧٩.

(١٠) الكتاب ٣/٥٩، ٦٠.

(١١) ينظـر سـر الصناعة ١/١٦٤، ٢/٤٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٩، ١٦٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٣، والجنى الداني ٥٥٢.

(١٢) أو ما هي الشرطية والمعنى (اكفف) ساقطة من ي.

في [[الـتَّمامِ]] (١)، فــلاَ تجيءُ تامَّةً بمعنَى شيءٍ [[خلافًا لأَبي علي]] الفارسي (٢) في الثَّاني، فإنَّهُ ادَّعاهُ في قولِ الشَّاعِرِ (٣):

ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلاَنِ

فَــزَعَمَ أنَّ الفاعلَ مستترٌ، (مَنْ) تمييزٌ و(هُوَ) مخصوصٌ بالمدحِ (٤). فبقيَ مِنْ أَوْجه (مَــا) أَربعةٌ تُستَعْمَلُ لَهَا (مَنْ) فتجيءُ موصولةً (٥)، نحوُ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾ (٦). واستفهاميَّةً (٧)، نحوُ: ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ (٨). وشــرطيَّةً (٩)، نحــوُ: ﴿ فَمَــن يَعْمَــلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَــرَهُ ﴾ (١٠). وموصــوفةً بمفردٍ (١١)، كقولِهِم: مَرَرْتُ بِمَنْ معجبٍ لَكَ، وقالَ حسَّان - رضيَ الله عنه (١٢) -:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غيرِنَا حُــبُّ النَّبــيِّ مُحَمَّــدٍ إِيَّانَــا

في روايَةِ مَنْ جَرَّ (غيرنا). وبجملةٍ كقولِهِ (١٣):

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٥٥، وشرح الألفية للمرادي ١/٢٢٤.

(٢) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٤-٢٤٥، والارتشاف ١/٥٤٣، ومغني اللبيب ٤٣٣، والمساعد ١/١٦٦، والهمع ١/٣١٦، ٣١٧.

(٣) بــلا عــزو في شــرح الجمــل لابــن عصفور ١/٦٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٥، والارتــشاف ١/٥٤٧، ومغــني اللبيب ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، والخزانة ٩/٤٠١، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، وصدر البيت:
فَنِعْمَ مزكًا مَنْ ضاقَتْ مذاهبُهُ

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٣٣-٤٣٤.

(٥) المصدر السابق ٤٣٢.

(٦) الحج ١٨.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٤٣١.

(٨) يس ٥٢.

(٩) مغني اللبيب ٤٣١.

(١٠) الزلزلة ٧-٨.

(١١) مغني اللبيب ٤٣٢.

(١٢) البــيت مختلف في نسبته فهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١/٥١٥، ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، ولبــشير بــن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري في اللسان (منن) ولهؤلاءِ جميعًا ولعــبد الله بــن رواحه في الخزانة ٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، واكتفى سيبويه ٢/١٠٥، بنسبته إلى الأنــصاري دون ذكــر اسمه، والبيت لكعب بن مالك في شرح أبيات سيبويه ١/٥٣٤، وهو في المقتــصد ١/١٢٨، ٣٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٥، ومغني اللبيب ١٤٨، ٤٣٢، ٤٣٤، ويروى وكفى، مكان فكفى. وشرفا مكان فضلا، ومن غيرنا - بالرفع ولاشاهد فيه على هذه الرواية.

(١٣) لــسويد بن أبي كاهل اليشكري، ديوانه ٢٠، والمفضليات ١٩٨، ويروى: صدره، مكان: قلبه، =

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غيظًا قلبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ موتًا لَمْ يُطَع

[[وقَـدْ تُزادُ عندَ الكوفيَّةِ]] (١)، وهوَ سهلٌ على قاعدَتِهِم (٢) في تجويزِ الأسماءِ، واستندُوا إلى شواهدَ (١٧٦/ و) لا تتعيَّنُ في مطلوبِهِم، كتَمَسُّكِهِم ببيتِ حسَّان المُتَقدِّمِ.

[[والواقِـفُ المُـستَفْهِمُ بِهَا]]، أي: بِمَنْ [[عَنْ نكرة يقابِلُ حركَتَهَا]]، أَي: حـركةَ النَّكِـرَةِ [[بمدَّة تُجَانِسُهَا]]، إنْ ضمَّةً فواوٌ، وإنْ فتحةً فألفٌ، وإنْ كسرةً فياءٌ [[في المفـرَدِ المُذكَّرِ]]، فإذا قِيلَ: جاءَ رجلٌ، قلتُ في الحكايَةِ: مَنُو، وإذا قِيلَ: رأيتُ رجلاً، قلتُ: مَنَا، وإذا قِيلَ: مررتُ برجلٍ، قلتُ: مَنِي (٣). والغرضُ مِنْ هذهِ الحكايَةِ أَنْ يَعْلَـمَ المخاطَبُ أنَّ المسؤولَ عنهُ هوَ ما ذَكَرَهُ بعينِهِ لا غيرُهُ (٤). وإنَّمَا اشْتُرِطَ فيها كونُ (مَـنْ) موقوفًا عليها لأنَّ (مَنْ) مبنيَّةٌ، فقصدُوا تبعيدَهَا عَنِ الإعرابِ، فأثبتُوا العلاماتِ في حالةٍ لا يكونُ فيها على الكلمةِ إعرابٌ ولا تنوينُ تمكُّنٍ، وهيَ حالةُ الوقفِ (٥).

[[و]] يقابلُ [[حروفَهَا]]، أَي: حروفَ تلكَ النَّكرَةِ [[بمثلِهَا في غيرِهِ]]، أَي: غـيرِ المفـرَدِ المذكَّـرِ، وهـوَ خمسةٌ: المثنَّى والمجموعُ، مُذكَّرَيْنِ أَوْ مُؤنَّثَيْنِ، والمفردُ والمـؤنَّثُ (٦) على حسبِ أحوالِهِ في الإعرابِ. وإنَّما قوبِلَ بذلكَ تنبيهًا على حالِ الذَّاتِ والإعرابِ (٧) الواقعِ في ذلكَ الاسمِ النَّكرَةِ عندَ الإسكانِ (٨)، فإذا قلتَ: جاءَني رجلانِ، ورأَيْـتُ رجلَـينِ، ومررتُ برجلينِ، قلتُ: مَنَانِ ومَنَيْنِ، وإذا قِيلَ: قامَ رجالٌ، وضربتُ

=

وشـرا مكـان: مـوتا، والبيت في معاني القرآن، للأخفش ٣٦/١، والمقتصد ٣٢٠/١، وشرح المفـصل لابن يعيش ١١/٤، وشرح الكافية للرضي ٥٥/٢، ومغني اللبيب ٤٣٢، والخزانة ٦/ ١٢٣، ١٢٥، ٤٦٧.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، وشرح الكافية للرضي ٥٥/٢، والارتشاف ٥٤٥/١.

(٢) في ي: عادتهم.

(٣) قـال سـيبويه في٤١٠/٢: "وحدثنا يونس أن ناسًا يقولون أبدًا: مَنَا ومَنِي ومَنُو، عنيتَ واحدًا أو اثـنين أو جمـيعًا في الوقف". وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٤، ولباب الإعراب ١٨١، وشرح الكافية للرضي ٦١/٢.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٦١/٢.

(٥) ينظر علل النحو لابن الوراق ٣٠٨، وشرح الكافية للرضي ٦١/٢-١٢٠.

(٦) في ك" فالمؤنث.

(٧) في الأصل: وللإعراب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في الأصل ل: الإمكان، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ي.

رجــالاً، قلتُ: مَنونَ ومَنينَ، وإذا قيلَ: ذَهَبَتِ امرأتانِ، وتزوَّجْتُ امرأتينِ، وأَعرَضْتُ عَنِ امرأتينِ، قلتُ: مَنْتَانِ، ومَنْتَيْنِ، بإسكانِ النُّون في جميعِ الصُّوَرِ. ولا يخفَى حصولُ الدلالَةِ على ذاتِ المسؤولِ عنهُ وعلى إعرابِ الاسمِ، فإنْ تعذَّرَ اجتماعُ الدلالتينِ كَمَا في المفرَدِ المؤنَّثِ وجمعِهِ، اقْتُصِرَ على مراعاةِ حالِ الذَّاتِ، لأَنَّهُ الأَصلُ، ولَمْ يبالِ بحالِ الإعرابِ عندَ تعــذُّرِ الدلالَــةِ علــيهِ، لأَنَّهُ فرعٌ، فإذا قِيلَ: جاءَتِ امرأَةٌ، قلتَ: مَنَهْ، بفتحِ النُّونِ على الأرجحِ، ولَكَ الإسكانُ، فتقولُ: مَنْتْ[1]، وإذا قِيلَ: جاءَتِ امرأتانِ، قلتَ: مَنْتَانْ ولَكَ فَــتحُ النُّونِ وإسكانُهَا، لكنَّ الإسكانَ أرجحُ بعكسِ المفرَدِ، وإذا قِيلَ: جاءَ نساءٌ، قلتَ: مَنَاتْ[2]. وإنَّمَا تعذَّرَتِ الدَّلالَةُ[3] على الإعرابِ في الواحدِ المؤنَّثِ لأَنَّهُ لا يمكنُ إثباتُ حــروفِ المــدِّ للدلالَةِ على الإعرابِ في (مَنَهْ)، لأنَّ هاءَ التَّأنيثِ في الوقفِ لا تكونُ إلاَّ ساكنَةً، وأَمَّا مَنَاتْ، وإنْ أَمكنَ الإثباتُ بحروفِ المدِّ بعدَ تاءِ الجمعِ، وتحصيل[4] الدلالَةِ علــى الإعرابِ حينئذٍ، (**١٧٦/ ظ**) فإنَّهم أجروها مجرَى مسلماتْ وهنداتْ في الوقفِ، فإنَّهُ لا يثبتُ فيهِ شيءٌ مِنْ حركاتِهِ، بخلافِ مَنُو ومَنَا ومَنِي، فإنَّهُ نحوُ زيدٍ وعمرٍو، وتثبتُ فــيهِ حــالَ الوقفِ بعضُ الحركاتِ مَعَ حرفِ المدِّ، وذلكَ في حالِ النَّصبِ، نحوُ: رأيتُ زيدًا، فَلَمْ يُستَنْكَرْ في (مَنِ) الجاري مجراهُ عندَ قصدِ الحكايةِ إثباتُ الحركاتِ والمدُّ بعدَهَا. وقَدْ فُهِمَ أَنَّ المستفهِمَ بــ (مَنْ) لا يغيِّرُهَا في حالِ الوصلِ، فيقولُ في جميعِ تلكَ الصُّوَرِ: مَنْ يا فَتَى[5]، ولذلكَ حُكِمَ بالشُّذوذِ في قولِ الشَّاعرِ[6]:

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ ... فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلامَا

---

(١) من (فإذا قيل... إلى... منت) ساقطة من ك.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤-١٥، والهمع ٥/٣٢١.

(٣) في ك، ل: تعذر الدلالة، وفي ي: تعذر الدلالة.

(٤) في ك، ي، ل: وتحصل.

(٥) هــذا القول محي عن يونس، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣.

(٦) لشمير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد ٣٨٠ برواية:

أتوا ناري فقلت منون قالوا ... سراة الجن قلت عموا ظلاما

والخــزانة ٦/١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ٧/١٠٥، وينسب إلى تأبط شرا في شعره ١٧١، والى شمر بن الطائــي في شــرح المفصل لابن يعيش ٤/١٦، وبلا عزو في الكتاب ٢/٤١١، والخصائص ١/ ١٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٣.

حيثُ أَلحقَ العلامَةَ وصلاً.

[[و]] الواقـفُ المستفهِمُ بـ(مَنْ) [[عن معرفةٍ غيرِ عَلَمٍ يأتي بِهَا]]، أَي بتلكَ المعـرفَةِ [[مرفوعًا]] [1]، وكانَ الظَّاهِرُ مرفوعةً، لكنْ لَمَّا كانَ المرادُ الاسمَ، ذُكِّرَ. فإذا قِيلَ: جاءَني الرَّجلُ، ورأيتُ الرَّجلَ، ومررتُ بالرَّجلِ، قلتُ في الجميعِ: مَنِ الرَّجلُ، بإعادةِ تلـكَ المعـرفةِ مرفوعَةً، على أَنَّ (مَنِ) الاستفهاميَّةَ مبتدأٌ، والرَّجلُ خبرٌ. وإنَّما حُذفَ المُسْتَفْهَمُ عنْهُ حيثُ يكونُ نكرةً، وأُلْحِقَتِ العلامَةُ، لأَنَّ العلامةَ أَخصرُ، والاستفهامَ عَنِ النَّكـرةِ أكثـرُ، فكـانَ الأَخصرُ أليقُ بالأكثرِ. وقَدْ حَكَى سيبويهِ [2] بالحكايةِ عَنْ بعضِ العـرَبِ، فإذا قِيلَ: ذَهَبْتُ مَعَهُم، يُقالُ: مَعَ مَنِينْ ؟ نظرًا إلى أَنَّ المعرفَةَ المذكورَةَ مجهولَةٌ عـندَ السَّامعِ. [[وكَذَا]] حُكْمُ الاستفهامِ [[عَنْ عَلَمٍ في]] لغةِ [3] بني [[تميمٍ]] [4]، يُؤتَى بالعَلَمِ في كلامِ المُسْتَفْهِمِ مرفوعًا في الأحوالِ كلِّهَا على الخبريَّةِ، ولا حكايةَ، وهذا هـوَ القياسُ. [[وفي]] لغةِ أَهلِ [[الحجازِ يُحْكَى]] [5] العَلَمُ على مَا هوَ عليهِ في لفظِ الذَّاكـرِ، فإذا قِيلَ: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ عمرًا، ومررتُ ببكرٍ، قلتَ: مَنْ زيدٌ، ومَنْ عمرًا، ومَـنْ بكرٍ، و(مَنْ) في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والمحكيُّ بعدَهُ في الأحوالِ كلِّهَا في موضعِ رفعٍ على أَنَّهُ خبرٌ، لتعذُّرِ الإعرابِ بسببِ اشتغالِ محلِّهِ بحركَةٍ مجلوبَةٍ للحكايةِ، وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّ الحركَةَ في: مَنْ زيدٌ، حركةُ إعرابٍ، وليسَ كذلكَ، بَلْ هيَ حركةُ حكايةٍ للحركَةِ الإعرابيَّةِ الواقعةِ في لفظِ الذَّاكرِ. وإنَّمَا خَصَّ الحجازيونَ الحكايةَ بالعَلَمِ دونَ غيرِهِ مِنَ المعارِفِ، لأَنَّ وَضْعَ الأَعلامِ على عدمِ الاشتراكِ، بخلافِ سائرِ المعارفِ فإنَّها لأَيِّ معيَّنٍ كانَ، والحكايةُ بِـرَفْعِ [6] الاشـتراكِ أَنسبُ [7]. ثُمَّ حكايَةُ العَلَمِ عندَ هؤلاءِ ليستْ على الإطلاقِ كَمَا (١٧٧/ و) يُـشْعِرُ بِهِ كلامُ المؤلِّفِ بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ العَلَمُ غيرَ مقرونٍ بتابعٍ { لأَنَّ

---

(١) علل النحو لابن الوراق ٣١٠، ولباب الإعراب ١٨٣.

(٢) الكتاب ٢/٤١٢.

(٣) (لغة) ساقطة، ك، ل.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٨٣.

(٥) ينظـر الكـتاب ٢/٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، والتسهيل ٢٤٨، ولباب الإعراب ١٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٣، والمساعد ٣/٢٣٣.

(٦) في ك، ي: بدفع، وفي شرح الكافية للرضي ٢/٦٣: لدفع.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٣.

إعادةَ التَّابعِ تعني عَنْ [١] حكايةِ [٢] إعرابِهَا، وأَنْ تكونَ } أداةُ السُّؤالِ هُنَا وهيَ (مَنْ) غيرَ مقرونَةٍ بعاطف، فلا تجوزُ الحكايةُ في نحوِ: مَنْ زيدٌ الفاضِلُ، لوجودِ التَّابِعِ [٣]. ويُستَثْنَى مِنْ ذلكَ أَنْ يكونَ التَّابعُ ابنًا متَّصلاً بِعَلَمٍ كـ: رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو [٤]، أو عَلَمًا معطوفًا كـ: رأيتُ زيدًا وعمرًا، فتجوزُ فيها الحكايَةُ على خلاف في الثَّانيةِ [٥]. لا يجوزُ في نحوِ قولِكَ: ومَنْ زيد، لِمَنْ قالَ: مررتُ بزيد، لأَجلِ العاطفِ [٦]، والسرُّ في ذلكَ أَنَّهُ لا لبسَ في مِثْلِ هذهِ الصُّورَةِ، إذِ العطفُ على كلامِ المخاطَبِ مُؤْذِنٌ بأَنَّ السُّؤالَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ دونَ غيرِه، فلا حاجَةَ إلى الحكايَةِ الَّتي إِنَّمَا يُؤتَى بِهَا لغرضِ أَنَّ المسؤولَ عنهُ هوَ ما ذَكَرَهُ بعينِه، كَذَا قِيلَ، وفيهِ نَظَرٌ.

[[و]] المُستَفْهِمُ بـ (مَنْ) **[[عَنْ نسبتِه]]**، أَي: نسبَةِ العَلَمِ سواءٌ كانَ لعاقِلٍ أَو غيرِهِ **[[يُصَدِّرُهَا]]**، أَي: يُصدِّرُ (مَنْ) **[[باللاَّمِ]]** لأَنَّهَا سؤالٌ عَنْ صفَةِ العَلَمِ باعتبارِ كونِهِ منسوبًا إِلى شيءٍ ولابُدَّ مِنِ اقترانِهَا باللامِ، فيقترنُ (مَنْ) بِهَا لتوافقَ المسؤولَ عنهُ، **[[بأعقابِ يائِهَا]]**، أَي: ياءِ النسبةِ المشدَّدَةِ، فتقولُ لِمَنْ قالَ: قامَ زيدٌ: أَلْمَنِيُّ ؟ أَي: القَرَشِيُّ أَمِ الثَّقَفِيُّ [٧] ؟ **[[مَعَ علامَةِ المثنَّى والمجموعِ]]** [٨] حيثُ يكونُ المسؤولُ عنهُ [٩] عَنْ نسبتِهِ [١٠] كذلكَ مِثْلُ أَنْ يُقالَ: قامَ الزَّيدانِ والعمرونَ، فتقولُ: أَلْمَنيانِ وأَلْمَنِيونَ، والأكثرُ إدخالُ همزةِ الاستفهامِ على الألفِ واللاَّمِ، فتقولُ: آلمَنِي، بالمدِّ والتَّسهيلِ، وإِنَّمَا جازَ الجَمْعُ بينَهُمَا لضَعْفِ تَضَمُّنِ (مَنْ) الاستفهامَ لمعاملتِهَا معاملةَ المعرباتِ التي لا تَتَضَمَّنُ معنَى الحرفِ، وذلكَ بإدخالِ اللاَّمِ عليها وإلحاقِ ياءِ النِّسبَةِ بِهَا.

---

(١) (عن) ساقطة من ي.

(٢) (حكاية) ساقطة من ل.

(٣) ينظر التسهيل ٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٣-٦٤، والمساعد ٣/٢٦٤.

(٤) ينظر التسهيل ٢٤٩، والمساعد ٣/٢٦٧-٢٦٨.

(٥) قال: ابن مالك في التسهيل ٢٤٨: "في حكاية العلم معطوفا أو معطوفا عليه خلاف: منعه يونس، وجوزه غيره واستحسنه سيبويه". وينظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤، والمساعد ٣/٢٦٧.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٤.

(٧) ينظر الكتاب ٢/٤١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٥، والهمع ٥/٣٢٤.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٠، ولباب الإعراب ١٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(٩) (عنه) ساقطة من ك، ي، ل.

(١٠) في ك: نسبة.

[[ولا تُوصَفَانِ]]، أَي: (مَنْ) و(مَا) [[موصولتين]] [١]. وعُلِّلَ في بعضِ الحواشِي بأَنَّ لفظَ (مَ نْ) و(مَا) أَشبَهُ [٢] بالحرفِ مِنَ (الَّذي) [٣]، لكونِهمَا على الحرفينِ، بخلافِ الَّذي، والحرفُ لا يُوصَفُ. قلتُ: يَرِدُ أَنَّ الشَّبَهَ ثابتٌ لهما حالةَ كونِهمَا موصوفتينِ، وقد صَحَّ وَصْفُهُمَا كَمَا مَرَّ [٤].

[[وأَيٌّ كَـــ مَــنْ]] في أَوجُهِهَا [٥] [[غيرَ أَنَّهَا يُوصَفُ بِهَا]] دالَّة على معنَى الكمالِ، نحوُ: زيدٌ رجلٌ أَيُّ رجلٍ، أَي: كاملٌ في صفاتِ الرِّجالِ، ومَنْ لا يُوصَفُ بِهَا. ومُقْتَضَى كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ (أَيًّا) تقعُ موصوفةً كَــ (مَنْ)، نحوُ: مررتُ بأَيٍّ معجبٍ لَكَ، كَمَا يُقالُ: بِمَنْ معجبٍ لَكَ. وهذا هوَ مذهَبُ الأَخفشِ [٦]. قالَ ابنُ هشام (١٧٧/ ظ) وغيرُهُ: وهذا غيرُ مسموعٍ [٧].

[[وتُــضَافُ]] كَمَــا مَــرَّ [٨]، بخــلافِ (مَــنْ)، [[وتُعْـرَبُ]] في كــلِّ حالَةٍ [٩] [[إلاَّ]] في حالةِ كونِهَا [[مضافةً محذوفًا صدرُ صلتِهَا، فتضَمُّ]] [١٠] على جِهَةِ البناءِ تشبيهًا أَنَّها بـــ(قَبْلَ) و(بَعْدَ) المقطوعَيْنِ عَنِ الإضافة، لأَنَّها حُذِفَ منها بعضُ ما يوضِّــحُهَا ويُبَيِّنُهَا وهــوَ الصِّلَةُ، لأَنَّهَا المبيِّنَةُ للموصولِ، كَمَا حُذِفَ مِنْ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) المضافُ إِليهِ المبيِّنُ للمضافِ [١١]. [[كَــ: أَيُّهُم أَشَدُّ]] مِنْ قولِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُــلِّ شِــيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَــنِ عِتِيًّا ﴾[١٢] بضمِّ أَيٍّ على القراءَةِ المشهورةِ [١٣]

---

(١) ينظر لباب الإعراب ١٨١، والارتشاف ١/٥٤٥.

(٢) في ك: شبهه. (٣) ينظر لباب الإعراب ١٨١.

(٤) ينظر ق ١٧٤ ظ، ١٧٥ ظ.

(٥) ينظـــر الكاتب ٢/٣٩٨، والإنصاف ١/٣٧٨-٣٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١، ولباب الإعراب، والارتشاف ١/٥٤٨-٥٤٩، ومغني اللبيب ١٠٩.

(٦) الارتشاف ١/٥٥٠، ومغني اللبيب ١٠٩. (٧) المصدر السابق ١٠٩.

(٨) ينظر ق ١٧٠ ظ. (٩) في ك: كل، وهو خطأ.

(١٠) الكتاب ٢/٤٠٠-٤٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٦، والهمع ١/٣١٣.

(١١) قـــال الأَخفش في معاني القرآن ١/١٠: " وقال الله تبارك وتعالى: ﴿لِلهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ فهما مضمومتان إلاّ أن تضيفهما، فإذا أضفتهما صرفتهما".

(١٢) مريم ٦٩.

(١٣) وهـــي قـــراءة الـــسبعة، أما قراءة النصب في (أيهم) فهي قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ الهراء وزائـــدة عـــن الأعمش، ينظر مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ٨٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٨، ٢٠٩.

[[عـــندَ سيبويهِ]]، فالتَّقديرُ عندَهُ: لَننْزِعَنَّ الذي هوَ أَشَدُّ [(١)]، وخالفَهُ الكوفيُّونَ وجماعةٌ مِنَ البصريِّينَ، لأنَّهم يرَوْنَ أنَّ (أيًّا) الموصولةَ معربَةٌ دائمًا كالشَّرطيَّةِ والاستفهاميَّةِ [(٢)].

[[وضَـــعُفَ تقديرُ الخليلِ [(٣)] بالَّذي يُقالُ أَيُّهم، لقلَّة مثْله]] يعنِي أَنَّ الخليلَ يَرَى أَنَّ (أيًّا) في الآيةِ استفهاميَّةٌ معربَةٌ بالرَّفْعِ على الابتداءِ، وأَشدُّ خبرُهَا، والجملةُ محكيَّةٌ بقولٍ محـــذوفٍ، كَمَـــا أَنَّ مفعولَ (ننْزِعَ) محذوفٌ، والتَّقديرُ: لَننْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعَةٍ الَّذينَ يُقالُ فيهم: أَيُّهُم أَشَدُّ.

ولاشَـــكَّ في أَنَّ هذا التَّقديرَ ضعيفٌ لا يُصارُ إليهِ في سَعَةِ الكلامِ، وتجويزُ مثْلِ هذا يفـــضي إِلى تجويزِ: لأَضْرِبَنَّ الفاسِقُ الخبيثُ [(٤)]، بالرَّفْعِ، بتقديرِ: الَّذي يُقالُ فيهِ الفاسِقُ الخبيثُ، وهوَ لا يجوزُ على ما صَرَّحَ بِهِ سيبويهِ [(٥)].

[[و]] ضَعُفَ أَيضًا [[قولُ يونس]] في الآيةِ [[بالتَّعليقِ]] [(٦)]، بناءً على أَنَّ (أيًّا) اســـتفهاميَّةٌ معربَةٌ على أَنَّهَا مبتدأٌ، وأَشَدُّ خبرُهَا، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على أَنَّهَا مفعولُ (نَنْـــزِعَ) لكـــنَّهُ عُلِّـــقَ عَـــنِ العَمَلِ لأَجلِ الاستفهامِ [[إِذ لَمْ يُعْرَفْ تعليقُ غيرِ أَفعالِ القلوبِ]]، و(نَنْزِعَ) ليسَ مِنْهَا [(٧)].

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٢) ينظـــر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٣٩-٣٤٠، والإنصاف ٢/٧٠٩-٧١٢، ومغني اللبيب ١٠٧-١٠٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٩، ولباب الإعراب ١٨٦-١٨٧، والارتشاف ١/٥٣٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠١.

(٥) المصدر السابق ٢/٤٠١، والإنصاف ٢/٧١٦.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٠، ٤٠١، ولباب الإعراب ١٨٧.

(٧) ينظر الإنصاف ٢/٧١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣-٢٣٤.

الإخبارُ بالذي أَو بالأَلفِ واللاَّمِ[1]

[[وإذا أَخبرتَ عن شيءٍ]] معلومٍ من وجهٍ مجهولٍ مِنْ وجهٍ آخَرَ، كما إذا عَلِمْتَ شخصًا من حيثُ إنَّهُ منطلقٌ، ولم تَعْلَمْهُ من حيثُ إنَّ اسمَهُ زيدٌ، ولم تَعْلَمْهُ أَنَّهُ منطلقٌ، فَأُريدَ[2] تبيينُهُ من تلكَ الجهةِ المجهولةِ [[بالَّذي أَو بالأَلفِ واللاَّمِ، وخُصِّتَا]]، أَي: الأَلفُ واللاَّمُ [[بفعليَّةٍ متصرِّفَةٍ، لم يُقدَّمْ معمولُهَا ليمكنَ بناءُ صلتِهمَا]]، وذلكَ أَنَّ صلتَهُمَا اسمُ فاعلٍ أَو اسمُ مفعولٍ كما مَرَّ[3]. فإذا كانتِ الجملةُ فعليَّةً متصرفةَ الفعلِ، أَمكنَ بناءُ اسمِ الفاعلِ من الفعلِ، حيثُ يكونُ (١٧٨/ و) مبنيًّا للمعلومِ، واسمَ المفعولِ[4] حيثُ يكونُ مبنيًّا للمجهولِ. وأَمَّا إذا كانَ [[الفِعْلُ]][5] جامدًا فبناءُ الصلةِ متعذِّرٌ[6]، ضرورةَ أَنَّ جمودَهُ مانعٌ من التَّصرُّفِ فيه بالاشتقاقِ منْهُ، وأَمَّا الاسميَّةُ فتعذُّرُ بناءِ اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ منها ظاهِرٌ. وأَمَّا اشتراطُ أَنْ لا يكونَ معمولُهَا مُقدَّماً[7]، فَلِمَا سيأتي مِن أَنَّهُ يُجْعَلُ في مكانِ المخبَرِ عنهُ ضميرٌ، والأَلفُ واللاَّمُ يتعذَّرُ دخولُهُمَا على الضميرِ. [[صَدَّرْتَهُمَا]]. هذا جوابُ (إذا) مِنْ قولِهِ: (وإذا أَخبرتَ عَنْ شيءٍ)، أَي: إذا أَردتَ الإخبارَ المذكورَ، صدَّرْتَ الموصولَيْنِ المذكُورَيْنِ وهُمَا الذي والأَلفُ واللاَّمُ، [[وأَخَّرْتَ]] ذلكَ [[الشَّيءَ]] حالةَ كونِهِ [[خبرًا]] عن الموصولِ المُصَدَّرِ [[واضعًا مكانَهُ ضميرًا]] موافقًا [[لَهُمَا]][8]، أَي: لذينِكَ الموصولينِ لأَجْلِ الرَّبطِ، فإذا أَخبرتَ بالذي عَنْ زيدٍ مِنْ قولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا، قلتَ: الذي ضربتُهُ زيدٌ، وبالأَلفِ[9] واللاَّمِ، قلتَ أَيضًا: الضَّارِبُهُ أَنا زيدٌ، وإنَّما أبرزتَ[10]، الضميرَ هنا لجري الوصفِ الرافعِ[11] للضميرِ على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ، إذِ الأَلفُ واللاَّمُ لزيدٍ، والضاربُ ليسَ لَهُ وإنَّما هوَ المتكلِّمُ.

---

(١) ينظر الأُصول ٢/٢٦١-٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٦-١٦٠، والتسهيل ٢٥١-٢٥٢، ولباب الإعراب ٢٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٤، والمساعد ٣/٢٧٨.

(٢) في ك، ي: فأوردت، وهو وجه.

(٣) ينظر ق ١٧٣ و.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٦٢.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) في الأَصل: متعذرة، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأَصل: المفعول مقدما، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٦٢.

(٩) في ل: أو بالإلف.

(١٠) في ك، ي: ابرزن وهو وجه.

(١١) في الأَصل: الواقع، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

وقد استبنتَ بِمَا ذكرنَا أَنَّ الموصولَ مخبرٌ عنهُ لا بِهِ، وأَنَّ (زيدًا) مخبَرٌ [(١)] بِهِ لا عنهُ، فمِنْ ثَمَّ أُشكِلَ ظاهِرُ قولِهِم: كيفَ يُخبَرُ عن (زيدٍ) بالذي أَو بالأَلفِ واللاَّمِ [(٢)] ؟ وأَجابَ ابنُ الحاجبِ بأَنَّ المرادَ: كيفَ يُخبَرُ عَنْ مبهَمٍ هوَ ذاتُ زيدٍ في المعنَى بزيدٍ ؟ فتجوَّزُوا [(٣)]. والباءُ مِنْ قولِهِم: (بالذي) للاستعانَةِ أَي: كيفَ يُخبَرُ مُتَوَصِّلاً إِلى هذا الإِخبارِ بالذي، مثلاً [(٤)] ؟ وأَجابَ تلميذُهُ [(٥)] بأَنَّ المعنَى كيفَ يُخبَرُ عَنْ ذاتِ [(٦)] مُسَمَّى زيدٍ معبَّرًا عنهُ بالذي، ولم يُذكَرِ المخبَرُ بِهِ [(٧)]. فإِنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ عينُ ما عُبِّرَ عنهُ بالذي، ولو صرَّحَ عنْ معنَى قولِهِم: كيفَ يُخبَرُ عَنْ زيدٍ، مِنْ: قامَ زيدٌ، لَقِيلَ: كيفَ يُخبَرُ عَنْ مسمًّى زيدٍ بزيدٍ مُعَبَّرًا عن ذلكَ المسمَّى بالذي ؟ لكنِ اختُصِرَ لِفَهْمِ المقصودِ.

[[فَإِنْ فُقِدَ شرطٌ منها]]، أَي: مِنَ الشُّروطِ المذكورةِ، وهيَ: تصديرُ [(٨)] الموصولِ، وتأخيرُ الشَّيءِ الذي يُرادُ الإِخبارُ عنهُ، وَوَضعَ ضميرٌ مكانَهُ **[[تعذَّرَ الإِخبارُ، فامتنَعَ]]**، بسببِ ذلكَ **[[في]]** كلُّ اسمٍ **[[مُسْتَحقِّ الصَّدْرِ]]** [(٩)]، فلا يُخبَرُ عن أَيِّهِم مِنْ قولِكَ: أَيُّهُم في الدَّارِ ؟ إِذ لو قلتَ: الذي هوَ في الدَّارِ أَيُّهُم، أَزلتَ الاستفهامَ عَنْ صدرِيَّتِهِ، وكذا القولُ في جميعِ (/١٧٨ ظ) أسماءِ الاستفهامِ، والشَّرطِ [(١٠)]، وكَمِ الخبريَّةِ، ومَا التَّعجبيَّةِ، وضميرِ الشَّأنِ، لا يخبرُ عَنْ شيءٍ منها لِمَا ذكرناهُ [(١١)].

[[و]] امتنعَ الإِخبارُ في **[[الفصلِ]]** [(١٢)]، أَي: في صيغةِ الفصلِ على القولِ بأَنَّها اسمٌ [(١٣)]، إِذ لا يمكنُ [(١٤)] تأخيرُهَا خبرًا، للزومِ استعمالِهَا على خلافِ وضعِهَا، مِنْ أَنَّها

---

(١) في ل: مخبرا، وهو خطأ.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٤/١.

(٣) في ي: فتجوز.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٣.

(٥) لم تقع لي معرفة هذا التلميذ.

(٦) (ذات) ساقطة من ل.

(٧) في ك: له، وهو تحريف.

(٨) في ك: تقدير، وهو تحريف.

(٩) ينظر لباب الإعراب: ٢٦٢.

(١٠) في الأَصل: والشروط، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر لباب الإعراب ٢٦٢، ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ٤٤/٢، ٤٨، وشرح الأَلفية لابن الناظم ٢٨٢، وأَوضح المسالك ٢٣٩/٤.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٣، وأَوضح المسالك ٢٤٠/٤.

(١٣) هناك من يقول بحرفية ضمير الفصل، ينظر لباب الإعراب ٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦، ٢٧، والارتشاف ٤٨٩/١، ومغني اللبيب ٦٤٥.

(١٤) (لا) ساقطة من ك.

لا تقــعُ إلاَّ بــينَ شــيئينِ هُمَا مبتدأٌ وخبرٌ في الحالِ أَو في الأَصلِ. وفي < بعضِ > [١] الحواشــي أَنَّ المــرادَ امتناعُ الإِخبارِ في مستحقِّ الفصلِ كالضميرِ المنفصلِ في: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٢]، لأَنَّهُ لو أُخِّرَ [٣] خبرًا [٤]، لبطلَ الغرضُ وهوَ الحصرُ. وهذا لا يستقيمُ، إِذ لو أُخِّــرَ [٥] خبرًا وأُقيمَ في موضعِهِ ضميرُ غيبةٍ منفصلٌ يعودُ إِلى الموصولِ فقيلَ: الذي إِيَّاهُ نعبدُ أَنتَ، لم يَفُتِ الغرضُ أَصلاً.

[[والظُّــروفِ والمصادرِ غيرِ المتصرِّفَةِ]] [٦]، أَي: اللازمةِ النَّصبِ على الظرفيةِ في الــنَّوعِ الأَوَّلِ، وعلى المصدريةِ في النَّوعِ الثاني، فالصِّفَةُ لهما معًا، فلا يُخْبَرُ عن شيءٍ مِــنْهُمَا لامتناعِ تأخيرِهِمَا [٧]، إِذ هوَ ملزومٌ لرفْعِها على الخبريَّةِ المقتضي لتصرُّفِهِمَا [٨] وهوَ خلافُ ما وُضِعَتْ عليهِ من عدمِ التَّصرُّفِ، فَلاَ يُخْبَرُ عن الظرفِ في نحوِ: جاءَ زيدٌ ذاتَ مــرَّةٍ، ولا عَــنِ المصدرِ في نحوِ: سبحانَ اللهِ [٩]. **[[والحالِ والتَّمييزِ]]** [١٠]، فلاَ يُخْبَــرُ عنهما في نحوِ قولِكَ: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا، وعندي عشرونَ دِرْهَمًا، لامتناعِ وَضْعِ الــضَّميرِ مكانِهِمَا من حيثُ كونُهُمَا واجبي التنكيرِ [١١]. **[[ومجرورِ رُبَّ، ومفتوحِ لاَ]]** الــتي لنفيِ الجنسِ [١٢]، فلا يُخْبَرُ عَنْ رجلٍ مِنْ نحوِ: رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ، ولا مِنْ نحوِ: لا رجــلَ في الدَّارِ، لامتناعِ وَضْعِ الضميرِ مكانَهُ في الصورتينِ، لأَنَّهُ لازمُ التَّنكيرِ، فإِنْ قلتَ: لِــمَ لاَ يُوضَــعُ في الأَوَّلِ فيقالُ: الَّذي رُبَّهُ لقيتُ رجلٍ، فيكونُ مثلَ: رُبَّهُ رجلاً لقيتُ ؟

---

(١) الزيادة من ك، ي.

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) في ي: تأخر، وهو وجه.

(٤) (خبر) ساقطة من ك، ي، ل.

(٥) في ك، ي: تأخر، وهو وجه.

(٦) ينظــر شــرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٣، ولباب الإعراب ٢٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٤، ٤٨.

(٧) في ك، ي، ل: تأخيرها، وهو خطأ وخلاف السياق.

(٨) في ي، ل: لتصرفها، وهو خطأ وخلاف السياق.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٨.

(١٠) ينظــر لباب الإعراب ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٦، وأوضح المسالك ٤/٢٤٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٦٣.

(١١) ينظر أوضح المسالك ٤/٢٤٠.

(١٢) لباب الإعراب ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٦.

قلتُ: لأنَّ الضميرَ المجرورَ في رُبَّ، يَجبُ أَنْ يكونَ مُبْهَمًا (مُميَّزًا بنكرة بعدَهُ [١]، وهذا غيرُ متأتٍّ فيما نحنُ فيه، ضرورةَ أنَّ الذي ليسَ مبهمًا [٢] نكرةً، فَعَوْدُهُ [٣] عليهِ مُخرِجٌ لَهُ عَنْ وَضْعِهِ، وإنْ جَعَلْتَ الضميرَ باقيًا على إبهامِهِ فُقِدَ العائدُ، فيَمْتَنِعُ، كما امتَنَعَ الإخبارُ عَنِ الهاءِ في نحوِ: زيدٌ ضربتُهُ، وهوَ كونُ الضميرِ مستحقًّا لغيرِهِ كما سيأتي.

وأمَّا ما قالَهُ صاحبُ اللبابِ من أنَّهُ لا يقاسُ على: رُبَّهُ رجلاً، لشذوذِهِ [٤] فليسَ بظاهرٍ.

[[ومظهرٍ في مقامِ مضمرٍ]] [٥]، نحوُ: ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ [٦]، فلا يُخبَرُ عنهُ، لأنَّ الإظهارَ (**١٧٩/ و**) يفيدُ التَّفخيمَ، وَوَضْعُ ضميرٍ مكانَهُ ينفيهِ [٧]. **[[والمصدرِ العاملِ]]** [٨]، فلا يُخْبَرُ عَنْ نحوِ المرورِ في قولِكَ: المرورُ بزيدٍ حسنٌ، إذ لو قلتَ: الذي هوَ بزيدٍ حسنٌ المرورُ، لَزِمَ إعمالُ الضميرِ، وهوَ لا يعملُ، هذا رأيُ الجمهورِ [٩]. ومَنْ أجازَ إعمالَ ضميرِ المصدرِ في الظَّرفِ في نحوِ: مروري بزيدٍ حسنٌ، وهوَ بعمرٍو قبيحٌ، أجازَ الإخبارَ في هذهِ الصورةِ [١٠]. وإنَّما قالَ المصدرُ العاملُ، لأنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ المصدرُ عاملاً، جازَ الإخبارُ عَنْهُ، فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربةً، جازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، فتقولُ: التي ضربتُهَا زيدًا ضربةٌ. **[[والصفةِ]]** بدونِ الموصوفِ، **[[والموصوفِ]]** بدونِ الصِّفَةِ [١١]، لامتناعِ وَضْعِ الضميرِ في موضعِ كلٍّ منهما، ضرورةَ أنَّ الضميرَ لاَ يوصفُ بِهِ ولا يُوصَفُ [١٢]. وإنَّما قُلْنَا: بدونِ الموصوفِ وبدونِ الصِّفَةِ، لأَنَّهُ لو كان الإخبارُ عَنْ مجموعِ الموصوفِ وصفتِهِ جازَ، فتقولُ في الإخبارِ في نحوِ: رأيتُ رجلاً كريمًا: الذي رأيتُهُ رجلٌ

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/٤٥٦، ومغني اللبيب ١٨١.

(٢) من (مميزا... إلى... مبهما) ساقطة في ك.

(٣) في ك، ي: والعود.

(٤) لباب الإعراب: ٢٦٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٤٧.

(٦) الحاقة ١-٢.

(٧) في ك: يفيته، وهو تحريف.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٤، ولباب الإعراب ٢٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٦.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧، وشرح التصريح ٢/٦٣.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٦.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧٧٤، ولباب الإعراب ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٤.

(١٢) ينظر أوضح المسالك ٤/٢٤٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٦٠٣.

كـريمٌ. [[والمضافِ]] بدونِ المضافِ إليهِ [1]، فلا يجوزُ الإخبارُ عَنِ الأخِ من قولِكَ: جاءَ أَخو زيد، لعدمِ قيامِ الضَّميرِ مقامَهُ، إذ الضميرُ لا يضافُ، وإنَّما قيَّدْنَا بذلكَ، لأنَّهُ لو كـانَ الغـرضُ الإخـبارَ باعتـبارِ المتضايفينِ معًا جازَ، فتقولُ: الذي جاءَ أَخو زيد. [[والمـضافِ إليهِ غيرِ المستقلِّ]] [2]، كالواقعِ في عَلَمٍ إضافي، نحوُ: امْرؤُ القيسِ، لأنَّهُ تَنـزَّلَ منزلةَ الجزءِ من الكلمة، فيمتَنِعُ فصلُهُ عنها، وتأخيرُهُ خبرًا، ملزومٌ للفصلِ الممتنعِ، ولو كانَ المضافُ إليهِ مستقلاً، جازَ الإخبارُ عنهُ، فيجوزُ الإخبارُ عَنْ زيدٍ في نحوِ قولِكَ: جلستُ في دارِ زيدٍ، فتقولُ: الذي جلستُ في دارِهِ زيدٌ، لانتفاءِ المانعِ. [[وضميرٍ وَجَبَ لغـيرِهِ]] [3]، أَي: لغيرِ الموصولِ، كضميرِ الغائبِ من قولِكَ: زيدٌ ضربتُهُ، فإنَّهُ عائدٌ إلى (زيد) وهوَ غيرُ الذي، فلا يجوزُ الإخبارُ عنهُ بأَنْ تقولَ: الذي زيدٌ ضربتُهُ هوَ، وذلكَ أَنَّ هذا [4] الضميرَ المنفصلَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ عائدًا إلى الموصولِ، لأنَّهُ جاءَ بعدَ تمامِ الصلةِ، ولا إلى زيدٍ، لأنَّهُ خارجٌ عَنْ خبرِهِ، فإذًا لَمْ يبقَ إلاَّ الضميرُ المنصوبُ المتَّصلُ، فإنْ قدَّرْتَهُ رابطًـا للخـبرِ بالمبـتدإِ الذي هوَ (زيدٌ) بقيَ الموصولُ بلا عائد، وإنْ قَدَّرْتَهُ عائدًا إلى الموصـولِ بقيَ المبتدأُ بلا عائدٍ [5]. [[واسمٍ شَمِلَهُ]] [6]، أَي: شَمِلَ هذا الضميرَ الذي وَجَـبَ لغيرِ الموصولِ، كغلامِهِ في نحوِ (١٧٩/ ظ) قولِكَ: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ، فيمتنعُ الإخـبارُ عنْهُ للعلَّةِ السابقَةِ، وذلكَ أَنَّكَ إذا أَخبرتَ عَنْهُ قائلاً: الذي زيدٌ ضربتُهُ غلامُهُ، فالـضميرُ الذي جعلتَهُ موضعَ الغلامِ، إنْ أَعدْتَهُ على الموصولِ، بقيَ الموصولُ بلا عائد، كذا قَرَّرُوهُ [7]. [[والموصولِ بدونِ صلتِهِ]] [8]، لأنَّهُمَا كاسمٍ واحد، فلو أَخبرتَ عنهُ بدونِهَا [9] للزِمَ فصلَهُ عَنْهَا، وتأخيرَهُ عنها جبرًا، وذلكَ ممتنعٌ. وأَمَّا الإخبارُ عَنِ الموصولِ مَعَ صلتِهِ، فلا مانعَ منهُ [10]، فإذا أَخبرتَ عنْهُ من نحوِ: رأيتُ الذي أَكرمَكَ قلتَ: للذي

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٧٧٤، ولباب الإعراب ٢٦٣، وأَوضح المسالك ٤/٢٤٠.

(٢) لباب الإعراب ٢٦٣، ٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٧.

(٣) لباب الإعراب ٢٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٦٣.

(٤) (هذا) ساقطة في ك.

(٥) ينظر أَوضح المسالك ٤/٢٤٠.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٧.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٧.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٦٦.

(٩) في ك، ي: بدون صلتها، وهو تحريف.

(١٠) ينظر لباب الإعراب: ٢٦٦.

رأيتَهُ: الذي أكرمَكَ.

[[و]] امتنعَ الإخبارُ [[في معمولِ فعلٍ جامدٍ ومنصوب]]، قولُكَ: [[زيدًا ضربتُ، بالألفِ واللاَّمِ]] [1] لِمَا مَرَّ من أنَّ صلتَهُمَا إنَّما تكونُ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ [2]. وصوغُهُ مِنَ الجامدِ متعذِّرٌ، فيمتَنِعُ لذلكَ أنْ تخبَرَ عَنْ زيدٍ من نحوِ: عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ، بالألفِ واللاَّمِ، وكذا يمتَنِعُ أنْ [3] يُخْبَرَ بِهِمَا عَنِ المنصوبِ المتقدِّمِ في الجملةِ المذكورةِ في المتْنِ، لأنَّـهُ لابُدَّ مِنْ وَضْعِ الضَّميرِ موضِعَهُ، والألفُ واللاَّمُ لا يدخلانِ عليهِ، وتأخيرُهُ مُفَوِّتٌ لفائدةِ التَّقديمِ. وإنَّما أعادَ المؤلِّفُ كلمةَ (في) هنا، لإرادةِ تعيينِ أنَّ امتناعَ الإخبارِ في ذلكَ مخصوصٌ بالألفِ واللاَّمِ دونَ الذي.

[[ومَاذا صَنَعْتَ]] [4]، إمَّا [[بمعنَى: ما الذي]] صنعتَ ؟ على أنَّ (ما) استفهاميَّةٌ في محلٍّ رفعٍ على أنَّها مبتدأٌ، و(ذا) موصولٌ في محلِّ رفعٍ على أنَّهُ خبرُ ذلكَ المبتدإ، و(صنعت) صلةُ الموصولِ [5]، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما الذي صنعتَهُ، فالجملةُ اسميَّةٌ، [[وجوابُهُ رفعٌ]] أي: مرفوعٌ، أو ذو رفعٍ، وهذا على طريقِ الأولويَّةِ، ليطابقَ الجوابُ السؤالَ، فقولُكَ على هذا التقديرِ: خيرٌ، بالرَّفعِ من قولِكَ: خيرًا، بالنَّصبِ. [[أوْ]] بمعنَى: [[أيُّ شيءٍ]]، فيكونُ مجموعُ (ماذا) اسمَ استفهامٍ في محلِّ نصبٍ على أنَّهُ مفعولٌ لصنعتَ، فالجملةُ فعليَّةٌ قُدِّمَ مفعولُهَا لتضمُّنِهَا معنَى الاستفهامِ، [[وجوابُهُ نصبٌ]] على الأحسنِ، محافظةً على مطابقةِ الجوابِ للسؤالِ، ويجوزُ الرَّفعُ، ولكنَّهُ خلافُ الأوْلَى، وعلى كلا الوجهينِ جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [6]، قرأَ أبو عمرٍو بالرَّفعِ، فيُقَدَّرُ السُّؤالُ جملةً اسميَّةً، وقرأَ الباقون بالنَّصبِ [7]، فيُقَدَّرُ السُّؤالُ (١٨٠/ و) جملةً فعليَّةً، وعلى الوجهِ الثاني جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [8]، وأمَّا قولُهُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٥، وأوضح المسالك ٤/٢٤١.

(٢) ينظر ق ١٧٧ ظ.

(٣) في الأصل: عن أن الزيادة عن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٤١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٨، ومغني اللبيب ٣٩٥.

(٥) ينظر معني اللبيب ٣٩٥.

(٦) البقرة ٢١٩.

(٧) السبعة ١٨٢، والتيسير، وينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٧٢.

(٨) النحل ٣٠، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٧٧، والبحر المحيط ٥/٤٨٧-٤٨٨.

تعالى حكايةً عن قولِ الكفَّارِ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ [١] فليسَ مِنْ هذا البابِ أَصلاً على ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ، فإِنَّهُ قالَ في شرحِ المفصَّلِ: هذا كلُّهُ إِنَّمَا يكونُ إِذا كانَ المجيبُ موافقًا للسائلِ في أَحدِ جزئيه، فيحذفُهُ ويستغني بدلالةِ كلامِ السائلِ عليهِ، مثلُ قولِه: ما كتبتَ [٢]؟ وهوَ قد [٣] كَتَبَ، فيقولُ: مُصحفًا أَو شِبْهَهُ، فأَمَّا إِذا لم يَكُنْ موافقًا لَهُ في الفعلِ تعذَّرَ تقديرُهُ لإِخلالِهِ بالمعنى، إِذ يُفْهَمُ منهُ الإِثباتُ، وهوَ غيرُ مريدٍ لَهُ، وإِذا تعذَّرَ ذلكَ فلا يستقيمُ في ما حُكِيَ عن الكفَّارِ في الآيةِ أَنْ يكونَ جوابًا لا مَعَ الرَّفعِ (المذكورِ)، ولا بتقديرِ أَنْ يُنْصَبَ، لأَنَّهُ لم يُرِدْ أَنَّهُم قالُوا الذي أَنزلَ ربُّنا أَساطيرَ الأَوَّلينَ، إِذ لم يكنْ ذلكَ معتقدَ أَحَدٍ، فلم يُريدُوا الجوابَ، وإِنَّما قصدُوا إِلى كلامٍ مستأنَفٍ على حسبِ اعتقادِهِم الخبيثِ، أَيْ: هذا القولُ أَساطيرُ الأَوَّلينَ، ومِنْ ثُمَّ تعيَّنَ الرَّفعُ [٤]. إِلى هنا كلامُهُ.

(١) النحل ٢٤، وينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٧٢، والبحر المحيط ٥/٤٨٤.

(٢) في ك، ي، ل: ماذا كتبت.

(٣) (قد) ساقطة من ك.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٦. وينظر الكشاف ٢/٤٠٦.

أَسماءُ الأَفعال [1]

ومِـنْ أَنـواعِ المبنيِّ: [[أَسماءُ الأَفعالِ]]، وهيَ: [[ما وُضِعَ لأَمرٍ]]، نحوُ: صَهْ بمعنَى اسكُتْ [2]، [[أَوْ ماضٍ]]، نحوُ: هيهاتَ، بمعنَى [3] بَعُدَ [4]، وبقيدِ الوَضْعِ، خَرَجَ نحـوُ: ضربًا زيدًا، فإِنَّهُ وإِنْ كانَ بمعنَى الأَمرِ، لكنَّهُ ليسَ بحسبِ الوَضْعِ، وإِنَّما هوَ لأَمرٍ عـارضٍ، وهـوَ خلف فعلِ الأَمرِ، وإِقامتُهُ مقامَهُ، وكذا نحوُ: زيدٌ قائمٌ أَمسِ، فإِنَّ اسمَ الفاعـلِ هنا وإِنْ كانَ للماضي، فإِنَّما هوَ بحسبِ الأَمرِ الطارئِ في الاستعمالِ لا بحسبِ الوضـعِ. وإِنَّمـا خُصَّ الأَمرُ والماضي، لأَنَّ أَسماءَ الأَفعالِ مبنيَّةٌ لمشابهَتِهَا فعلَ الأَمرِ أَو الماضـي، ولـو كانتْ بمعنى المضارعِ لأُعرِبَتْ، فَأُفٍّ وأَوَّهْ بمعنَى تضجَّرْتُ وتوجَّعْتُ الإِنـشائيينِ لا بمعنَى أَتَضجَّرُ وأتوجَّعُ. وابنُ مالكٍ يجيزُ كونَ اسمِ الفعلِ بمعنَى المضارعِ، فيجعلُ أُفٍّ بمعنَى أَتَضجَّرُ، وأَوَّهْ بمعنَى أَتوجَّعُ [5]، ويَرَى أَنَّ سببَ بنائِهَا ليسَ ما ذُكِرَ، بَلْ مـشابَهَةُ الحـرفِ بلزومِ النِّيابَةِ عَنِ الفعلِ وعدَمِ مصاحبتِهِ العواملَ [6]. قالَ الرَّضي [7]: ويجوزُ أَنْ يقالَ: إِنَّ أَسماءَ الأَفعالِ بُنِيَتْ لكونِهَا أَسماءً لِمَا أَصلُهُ البناءُ، وهوَ مطلقُ الفعلِ، سواءٌ بقيَ على ذلكَ الأَصلِ كالماضِي والأَمرِ، أو خرجَ عنهُ كالمضارعِ [8].

[[ثُمَّ قِيلَ: لاحظَّ لَهَا مِنَ الإِعرابِ لوقُوعِهَا مَوْقِعَ المحرومِ منْهُ]] [9]، وهوَ الأَمرُ والماضـي، وهذا مختارُ الرَّضي [10]. **[[وقِيلَ: هيَ مصدَرٌ]]** [11]، فمحلُّهَا نصبٌ على المصدريَّةِ. قالَ الرَّضي: " وليسَ بشيءٍ، إِذ لو كانتْ كذلكَ، لكانتِ الأَفعالُ قبلَهَا مقدَّرةً،

---

(١) ينظـر في هذا الباب: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٥، والتسهيل ٢١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٥، والمساعد ٢/٦٣٩.

(٢) التسهيل ٢١١، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(٣) في ل: أي.

(٤) التسهيل ٢١١، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(٦) التسهيل ٢١٢، وينظر المساعد ٢/٦٥٢.

(٧) (قال الرضي) ساقطة من ك.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(٩) التسهيل ٢١٣، وينظر المساعد ٢/٦٥٨.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٥.

(١١) ينظر لباب الإعراب ١٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٧، والارتشاف ٣/٢١٤.

فلم تَكُنْ قائمةً مقامَ الفعلِ، فلم تَكُنْ مبنيَّةً "[١].

[[وقـيلَ]]: هيَ [[مبتدأٌ [٢]، ما بعدَهَا]] مِنَ المرفوعِ الظاهرِ، كما في: هيهاتَ زيـدٌ، والضميرُ المقدَّرُ (كما) في: صَهْ [[سادٌّ مسدَّ الخبرِ]]، أي: مُسْتغْنًى بِهِ عَنْهُ، كما اسـتُغْنِيَ في: أَقـائمٌ الـزيدانِ ؟ لَمَّا كانَ بمعنَى: أَيقومُ الزيدانِ ؟ عَنِ الخبرِ بالفاعِلِ، إذ المقصودُ من المبتدإِ والخبرِ منسوبٌ إليه، هوَ حاصلٌ في: أَقائمٌ الزيدانِ ؟ فكذا ما نحنُ فيه. واخـتارَ ابـنُ الحاجبِ هذا الوجْهَ [٣]، قالَ: لأَنَّ اسمَ الفاعلِ [٤] اسمٌ جُرِّدَ عن العواملِ اللَّفظـيةِ، فوَجَبَ أَنْ يُحكَمَ بالابتداءِ فيهِ، والفاعِلُ سدَّ مسدَّ الخبرِ، كما في قولِكَ: أَقائمٌ الـزيدانِ [٥] ؟ قلـتُ: لكن هذا يفضي إلى إفسادِ تعريفِهِ للمبتدإ: بأَنَّهُ الاسمُ المجرَّدُ عَنِ العـواملِ اللَّفظيَّةِ مسندًا إليه، أَو الصفةُ الواقعةُ بَعْدَ حرفِ النَّفي أَو أَلفِ الاستفهامِ رافعةً لظاهِرٍ [٦]. فإنَّ هذا ليسَ شيئًا مِمَّا ذَكَرَهُ، فلا يكونُ التَّعريفُ منعكسًا.

[[وتنقـسمُ]] أَسمـاءُ الأفعـالِ [[إلى مـشتقٍّ كنَزَالِ]] من النُزلِ، [[ومنقولٍ كَعَلَيْكَ]] بمعنَى الزمْ، وإليكَ بمعنَى تَنَحَّ، ومكانَكَ بمعنَى اثبتْ، وعندَكَ، ولديكَ ودونَكَ بمعنَـى خُذْ، ووراءَكَ بمعنَى تأخَّرْ وأَمامَكَ بمعنى تَقَدَّمْ، فهذهِ كُلُّها عندَهُم أَسماءُ أَفعالٍ [٧] مـنقولةٌ، لأَنَّها مستعملَةٌ قبلَ ذلكَ لغيرِ معنَى اسمِ الفعلِ. ولي عليهِ سؤالٌ ذكرتُهُ في شرحِ التَّـسهيل [٨]، وهوَ أَنَّهُ ما المُلْجِيءُ لَهُمْ إلى أَنْ جعلُوا بعضَ هذهِ الظروفِ أَسماءَ أَفعالٍ ؟ وهـلاَّ جَعَلُوهَا ظروفًا على حالِهَا ولَمْ يُخرِجُوهَا عَنْ بابِهَا، ويكونُ العاملُ مقدَّرًا ؟ أَي: اثْبَتْ مكانَكَ، وتأخَّرْ وراءَكَ، وتقدَّمْ أَمامَكَ، وخُذْ عندكَ. وإنَّما تحسنُ دَعْوَى اسمِ الفعلِ حيثُ لا يمكنُ الجمعُ بينَهُ وبينَ الفعلِ، وأَمَّا إذا أَمكنَ، فلا. [[ومرتجلٍ كَصَهْ]] [٩] ومَهْ، فإنَّهُ ليسَ بمشتقٍّ مِنْ شيءٍ، ولَمْ يُستَعْمَلْ قبلَ كونِهِ اسمَ فعلٍ لغيرِ ذلكَ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٦٧/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١، ولباب الإعراب ١٧٢، والارتشاف ٢١٤/٣.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦.

(٤) في ل: الفعل، وهو تحريف.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦. وينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١-٥٠٦.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٨٥/١.

(٧) في الأصل: الأفعال، وما أثبتناه في سائر النسخ.

(٨) باب أسماء الأفعال ساقط من النسخة التي اعتمدنا عليها من شرح التسهيل للدماميني.

(٩) ينظر أوضح المسالك ٨٥/٤.

[[ولا يتقدَّمُ معمولُهَا]] (١)، أَي: معمولُ أَسماءِ الأَفعالِ عليها، [[و﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾]] (٢) ليسَ (عَلَيْكُمْ) فيهِ اسمُ فعلٍ قُدِّمَ معمولُهُ عليهِ وهوَ (كِتَابَ اللَّهِ) والأصل: ألزموا كتابَ اللهِ. (١٨١/ و) بَلْ هوَ (مصدرٌ مؤكِّدٌ لنفسهِ) (٣)، وذلكَ لوقوعهِ بعدَ جملةٍ لا محتملَ لها غيرُهُ، وهيَ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٤) الآيةَ، فإنَّها دالَّةٌ على أنَّ تحريمَ ذلكَ مكتوبٌ، ولا محتملَ لها غيرُهُ، فيكونُ (كِتَابَ اللَّهِ) من قبيلِ المصدرِ المؤكِّدِ لنفسهِ، نحوُ: لَهُ عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا، و(عَلَيْكُمْ) يتعلَّقُ بالكتابِ. [[ودَلْوِي دونَكَا]] في قولِ الشَّاعرِ (٥):

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دونَكَا ... إِنِّي رأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

محمولٌ [[على حذفِ المفسِّرِ]] العاملِ في اسمِ (٦) الفعلِ، وهوَ دونَكَا [[أَو]] على حذفِ [[المبتدإِ]]، أَي: هذهِ دلوي، ودونَكَ: اسمُ فعلٍ كما في الأَوَّلِ. [[أَو]] على أَنَّ دلوي دونَكَ [[مبتدأٌ وخبرٌ، على أَنَّهُ]]، أَي: دونَكَ [[ظرفٌ]] لا اسمَ فعلٍ. والتَّرتيبُ يقتضي تقديمَ هذا الوجهِ على الذي قبلَهُ، فإنَّ هذا فيهِ منعٌ لكونِ (دونَكَ) اسمَ فعلٍ، والأَوَّلانِ يشتملانِ على تسليمِهِ، ولا يستقيمُ المنعُ بعدَ التَّسليمِ. والمائحُ: اسمُ فاعلٍ من ماحَ يَمِيحُ، وفي الصِّحاحِ: المائِحُ الذي ينزلُ البئرَ فيملأُ الدَّلْوَ، وذلكَ إذا قلَّ ماؤُهَا (٧).

[[فَمِنْهَا]]، أَي: فَمِنْ أَسماءِ الأَفعالِ [[ما يُنَكَّرُ بالتَّنوينِ ويُعَرَّفُ بعدمِهَا (٨)]]،

---

(١) وقد أجاز ذلك الكوفيون إلاّ الفراء. وينظر في مسألة: الكتاب ١/٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠، ٣٢٣، والمقتضب ٣/٢٠٣، ٢٣٢، والإنصاف مسألة (٢٧) ٢/٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٦٨، والارتشاف ٣/٢١٥، وشرح شذور الذهب ٤٠٧.

(٢) النساء ٢٤، وينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، والكشاف ١/٥١٨.

(٣) الكشاف ١/٥١٨.

(٤) النساء ٢٣.

(٥) نسب هذا الرجز إلى رؤبة في الوساطة ٢٧٥، وليس في ديوانه، ونسب في خزانة الأدب ٦/٢٠٠، ٢٠١-٢٠٥ إلى راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وبلا عزو في الزاهر ٢/٨٥، والإنصاف ١/٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٧.

(٦) في ك، ي: باسم، مكان: في اسم.

(٧) الصحاح (ميح).

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٩.

والأَوْلَــى بعدمِهِ كما في بعضِ النُّسخِ، أَي: بعدمِ التَّنوينِ، ولكن أَعادَهُ إِلى النُّونِ التي هيَ تُــسمَّى بالتَّنوينِ، والنُّونُ يجوزُ فيها التَّذكيرُ باعتبارِ اللَّفظِ، والتَّأنيثُ باعتبارِ الكلمَةِ. فإذا قلتَ: صَهٍ، بالتَّنوينِ فمعناهُ الأَمرُ بسكوتٍ ما، وإذا لَمْ تُنوِّنْهُ فمعناهُ الأَمرُ بسكوتٍ معهودٍ. قــالَ ابــنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " كأَنَّهُم قصدُوا إلى أَنْ يجعلُوا التَّنوينَ في (صَهٍ) لمعنًــى، وحكَمُوا على المنَوَّنِ بأَنَّهُ نكرةٌ، وعلى غيرِ المنَوَّنِ بأَنَّهُ معرفةٌ، وينبغي إذا حُكِمَ بالتَّعــريفِ أَنْ يكونَ علمًا مسمَّاهُ الفعلُ الذي بمعناهُ. فإنْ قيلَ: هوَ اسمٌ للفعلِ على كلِّ تقديــرٍ، فكيفَ يكونُ معرفةً تارةً، ونكرةً أُخرى ؟ قلتُ: إذا قُدِّرَ معرفةً، جُعِلَ علمًا [١] لمعقولــيَّةِ الفعلِ الذي بمعناهُ، كما تقولُهُ [٢] في أُسامةَ وغُدوةَ، وإذا قُدِّرَ نكرةً كانَ لواحدٍ من آحادِ الفعلِ الذي يتعدَّدُ اللَّفظُ بِهِ، فصارَ أَمرُهُ بهذا التَّقديرِ مختلفًا، فصحَّ أَنْ يُقدَّرَ معرفةً وأَنْ يُقدَّرَ نكرةً "[٣]. إلى هنا كلامُهُ.

ولَــمْ يَجْعَلِ الرضي تعريفَهُ من جهةِ العلميَّةِ كما فعلَهُ ابنُ الحاجبِ، بَل جعلَهُ من قبــيلِ التَّعريفِ اللاَّمي، إذ (صَهْ) الذي لا تنوينَ فيهِ، في معنَى قولِكَ: اسكُتْ، السكوتُ (١٨١/ ظ) المعهودُ [٤]، وفيهِ نظرٌ.

[[أَو يُنَكَّــرُ]] دائمًـــا، نحوُ: وَيْهًا، وواهًا، **[[أَو يُعرَّفُ]]** [٥] دائمًا، نحوُ: بَلْهَ، وكثيرٌ من أَسماءِ الأَفعالِ التي لا يلحقُهَا تنوينٌ.

[[والحـــقُّ أَنَّـــهُ لا يَتعرَّفُ، لعدَمِ التَّنوينِ إلاَّ ما ينكَّرُ بوجودِه]] [٦]، لأَنَّ إدخالَ التَّنوينِ في هذا النَّوعِ للفرقِ بينَ المعرفةِ والنكرةِ، مؤذنٌ بقصدِ هذهِ تارةً، وقصدِ هذهِ تارةً، وأَمَّا ما لا تنوينَ فيهِ، فيحتملُ أَنْ يكونَ معرفةً فقط، أَو نكرةً فقط، وليسَ فقدانُ التَّنوينِ مِمَّا لا يوجدُ فيهِ أَصلاً بدليلٍ { على } التَّعريفِ، فَكَمْ مِنْ نكرةٍ لا تنوينَ فيها [٧]، فَمِثْلُ (صَهْ) حيثُ لا يُنوَّنُ، يُحْكَمُ عليهِ بكونِهِ معرفةً، لأَنَّهُ يُنَكَّرُ لوجودِ التَّنوينِ، ونحوُ (بَلْهَ) لا

---

(١) في ك: معلوما.

(٢) في الأَصل، ي: تقول، وما أَثبتناه من ك، ل.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٤-٥٠٥.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٦٩.

(٥) ينظر الارتشاف ٣/٢٠٢، ٢٠٣، وأَوضح المسالك ٤/٨٩.

(٦) ينظر التسهيل ٢١٣، والمساعد ٢/٦٥٨.

(٧) في ك، ي: لا تنوين، مكان: لا تنوين فيها، وهو وجه.

يُحْكَـــمُ عليهِ بالتَّعريفِ لأجلِ فقدانِ التَّنوينِ مِنْهُ، بَلْ يجوزُ فيهِ أَنْ يكونَ معرفةً وأَنْ يكونَ نكرةً.

[[ومِنْهَـــا]]، أَي: وَمِنْ أَسمـــاءِ الأَفعالِ: [[فَعَـــالِ لـــلأَمرِ [1]، وهوَ [2]]] عندَ سيبويهِ [3] [[قياسٌ في الثُّلاثيِّ]] التامِّ [4]، احترازًا [5] من نحوِ كانَ الناقصةِ المتصرفَةِ [6] و< و> [7] احتـــرازًا من نحوِ نِعْمَ وبِئْسَ، وأَهمَلَهُمَا المؤلِّفُ تبعًا لجماعةٍ. وحَكَمَ سيبويهِ بقياســـيَّةِ ذلكَ، لكثْرَةِ مجيئِهِ في كلامِهِم جدًّا، كَنَزَالِ بمعنَى انْزِلْ، وضَرَابِ بمعنَى اضْرِبْ، وتَرَاكِ بمعنَى اتْرُكْ. وقالَ المبرِّدُ: ليسَ بقياسٍ، فلا يُقالُ: قَوَامِ وقَعَادِ في: قُمْ واقْعُدْ، إذ ليسَ لأَحدٍ أَنْ يبتدعَ صيغةً لم يقلْهَا العَرَبُ [8]. وقالَ الأَندلسي [9]: مَنْعُ المبرِّدِ قويٌّ، فالأَوْلَى أَنْ يتأَوَّلَ قولُ سيبويهِ: [10] هوَ مطَّردٌ، على أَنَّهُ أَرادَ بالاطِّرادِ الكثرةَ لا القياسَ عليهِ. وقالَ ابنُ الحاجبِ: " لو قِيلَ: إنَّ هذهِ الصيغةِ ــ أَي: صيغةِ (فَعَالِ) ــ مِنَ الثُّلاثي فعلُ أَمرٍ، لم يكُنْ بعيدًا، لأَنَّها جَرَتْ في الفعلِ على صيغةٍ واحدةٍ كجريانِ صيغةِ (افْعَلْ)، ولكنَّهُ لَمْ يَقُلْـــهُ أَحدٌ، لوجهينِ: أَحدُهُمَا: أَنَّ صيغةَ (فَعَالِ) لم تُوجَدْ إلاَّ في بابِ الأَسماءِ. وثانيهما: أَنَّهُـــم رَأَوْا دخولَ الكسرةِ في هذهِ الصيغةِ، والعربُ تجتنبُ إدخالَ الكسرةِ في الأَفعالِ، حتَّـــى قالُـــوا: ضَـــرَبَنِي ويَـــضْرِبُنِي، فـــزادُوا نونَ الوقايَةِ هربًا مِنْ دخولِ الكسرةِ في الأَفعـــالِ [11]". [[سمـــاعٌ في غيرِهِ]] نحوُ: دَرَاكِ [12] بمعنَى أَدْرِكْ، فقد سُمِعَ في مزيدِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٧١، ولباب الإعراب ١٧٣.

(٢) في الأَصل: وهي هو، مكان: للأمر وهو، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) قـــال في الكتاب ٣/٢٨٠: "واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعُل أو فعَل أو فعِل، ولا يجوز من أفعلت، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك قرقار وعرعار". وينظر الارتشاف ٣/١٩٨.

(٤) في ل: المجرور التام، بزيادة المجرور.

(٥) في ك، ي: احتراز.

(٦) في الأَصل وسائر النسخ: المتصرف، وما أَثبتناه يقتضيه السياق.

(٧) الزيادة يقتضيها السياق.

(٨) ينظر قول المبرد في شرح الكافية للرضي ٢/٧٦، والارتشاف ٣/٩٨.

(٩) ينظر قوله في شرح الكافية للرضي ٢/٧٦.

(١٠) ينظر التسهيل ٢١٣، والمساعد ٢/٦٥٨.

(١١) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٥-٧٦.

(١٢) في الأَصل: ادارك وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

الثُّلاثي [١]، وسُمِعَ [٢] من الرُّباعي قَرقارِ، أَي: قَرْقَرْ [٣]. بمعنَى صَوِّتْ [٤]، وعرعارِ، أَي: العَبُوا [٥] بالعَرْعَرَة، وهيَ لعبةُ الصِّبيانِ [٦]. وقالَ المبرِّدُ: لَمْ يَأْتِ في الرباعي عدل أَصلاً، وإِنَّمَا قَرْقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعدِ، وعَرْعارِ حكايةُ أَصواتِ الصِّبيانِ [٧]. وردَّهُ السِّيرافيُّ بأَنَّهُ لو أُريدَ الحكايَةُ، لَقِيلَ: قارقارِ (١٨٢/و) وعَارعارِ، إِذ لا يخالفُ الأَوَّلُ الثاني في الحكايَةِ [٨]. والعجبُ أَنَّ بعضَهُم كتبَ على قولِهِ (سماعٌ في غيرِهِ) حاشيةً صورتُهَا، أَي: في غيرِ الثُّلاثيِّ كقرقارِ، حكايةُ صوتِ الرَّعدِ، وعرعارِ [٩]، حكايةُ صوتِ الصَّبيِّ.

[[وللتَّشبيه به]] [١٠]، أَي: بِفَعَالِ الأَمريِّ **[[عدلاً وزِنَةً بُنِيَ فَعَالِ معدولاً عَنْ مصدرٍ معرفَةٍ]]** كَفَجَارِ [١١]، فإِنَّهُ شابَهَ فَعَالِ الذي هُوَ اسمُ فعلٍ من حيثُ العدلُ، ومِنْ حيثُ الزِّنَةُ، أَمَّا العدلُ، فلأَنَّ فَجَارِ معدولٌ عن الفُجُورِ أَو الفَجَرَةِ، كما أَنَّ نَزَالِ معدولٌ عن انْزِل انْزِل، أَو أَكثرَ [١٢]. وأَمَّا الزِّنَةُ فَلاتِّفاقِهِمَا [١٣] معًا في بناءِ فَعَالِ، وفيهِ نظرٌ، أَمَّا أَوَّلاً: فلأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ فَعَالِ الأَمريَّ معدولٌ عن أَلفاظِ فعلِ الأَمرِ. والأَصلُ كما قالَ الرَّضي: في كلِّ معدولٍ أَنْ لا يَخرُجَ عَنْ [١٤] نوعِ المعدولِ عنهُ [١٥]، فكيفَ خَرَجَ الفعلُ بالعدلِ من الفعليَّةِ إِلى الاسميَّةِ [١٦]؟ وأَمَّا ثانيًا: فلأَنَّهم يقولونَ: إِنَّ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤ــ والارتشاف ١٩٨/٣.

(٢) في ك: في، وهو تحريف.

(٣) في ك: يقرقر.

(٤) ينظر الكتاب ٢٧٦/٣، ٢٨٠، والارتشاف ١٩٨/٣.

(٥) في ك، ي: اعبر، وهو تحريف.

(٦) ينظر الكتاب ٢٧٦/٣، ٢٨٠، واللسان (عرر)، والارتشاف ١٩٨/٣.

(٧) ينظر قول المبرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/٢-٢٤٧، وشرح الكافية للرضي ٧٦/٢، والارتشاف ١٩٨/٣، وينظر اللسان (قرر).

(٨) ينظر رد السيرافي في شرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

(٩) قبلها في ي زيادة وهي: (وعرعار حكاية الرعد).

(١٠) في ك، ي: والتشبيه.

(١١) ينظر الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

(١٢) أن نزال معدول عن انزل انزل أو أكثر، هو عند عبد القاهر الجرجاني كما في المقتصد ٢/ ١٠٢٠، وشرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

(١٣) في ل: فلا تفارقهما ، وهو تحريف.

(١٤) في ك، ي، ل: من.

(١٥) في الأصل: منه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٦) شرح الكافية للرضي ٧٦/٢.

فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَةِ [١]، وإذا كانَ كذلكَ فكيفَ يستقيمُ فيهِ دعوَى العدْلِ، والمعدولُ ليسَ علمًا للمعدولِ عَنْهَ ؟

[[أَوْ]] معــدولاً عَــنْ [[فاعلةٍ، صفة مختصَّة بالنِّداءِ]] [٢]، نحوُ: يافساقِ، فإنَّ أَصلَهُ: يافاسقةُ، ولكنْ عُدِلَ عَنْهُ إلى هذا البناءِ لقصدِ المبالغَةِ، [[أَو غير مختصَّةٍ بِهِ]] [٣]، نحــوُ:

قَطَاطِ، أَي: قاطَّةٌ [٤] كافيةٌ [٥]، قالَ [٦]:

أَطَلتُ [٧] تراتَهم [٨] حتَّى إذا ما قتلتُ [٩] سراتَهُمَ كانَتْ قَطَاطِ

وأَظــنُّ مفعول (أَطلتُ) في البيتِ قوله: تراتَهُم، وهوَ جمعُ تَرَّة بمعنى النَّقصِ [١٠]، ولــستُ على وثوقٍ، هل الروايةُ فيهِ كذلكَ أَوْ لاَ [١١] ؟ ونحوُ: سببْتُهُ سُبَّةً، تكونُ لَزَامِ، أَي: لازمــةً، ولا تُــبلِّ فلانًــا عــندي بَــلالِ، أَي بالَّةً، بمعنَى لا يُصيبُهُ عندي نَدًى ومعروفٌ [١٢]. [[وكذا]] بُنِيَ للتشبيهِ بِفَعَالِ الأَمريِّ عدلاً وزنَةً، فَعَالِ [[عَلَماً لأعيانِ الإنــاثِ في]] لغــةِ أَهلِ [[الحجازِ]]، سواءٌ كانَ في آخرِهِ راءٌ كحَضَارِ وسَفَارِ، أَوْ لاَ كحَذَامِ وقَطَامِ [١٣]. ولا يخفى أَنَّ العدلَ هنا تقديريٌّ، ضرورةَ أَنَّهُ ليسَ لنا أَعلامٌ للإِناثِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٧٤، ٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٧.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٨.

(٤) في الأَصل: قاطبة، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) اللسان (قطط).

(٦) عمرو بن معديكرب، ديوانه ١٢٧، وروايته فيه:

أَطلتُ فراطَكُم حتى إذا ما قتلت سراتَكُم كانتْ قَطَاطِ

والشاهد في الصحاح (قطط)، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٨، ٦١ وشرح الكافية للرضي ٢/٧٨، والخزانة ٦/٣٥٢، ويروى في هذه المظان: فراطهم، مكان: تراتهم.

(٧) في ي: اطلب، وهو تصحيف.

(٨) في ك: تراهم، وهو تحريف.

(٩) في الأَصل: ثقلت، وفي ك، ي: فقلت: كلمة تحريف، وما أَثبتناه من ل.

(١٠) اللسان: (ترر).

(١١) الرواية ليست تراتهم كما ذكر، وانما هي: فراطهم كما في مصادر التخريج.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٨.

(١٣) ينظر الكتاب ٣/٢٧٧، ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٩.

هيَ حاضِرة وسافِرَة وحاذِمَة وفاطِمَة، عُدِلَ عنها إلى ما ذُكِرَ تحقيقًا [١]، وإنَّما العدلُ فيها مقدَّرٌ صِيرَ إليهِ للعلمِ بأنَّهُم لا يبنون إلاَّ لمانعٍ من الإعرابِ، ولا مانعَ يمكنُ سوى ما قُدِّرَ مِـنَ العَـدْلِ، فَلَزِمَ المصيرُ إليه، إذ لو اكتفي بالوزنِ في البناءِ لوجَبَ بناءُ سَلامٍ وكَلامٍ، والـلازِمُ باطـلٌ [٢]. [[وتمـيمٌ تُعْـرِبُهُ]] إعرابَ ما لا ينصرِفُ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ [٣]. (١٨٢/ ظ) ولا حاجةَ إلى تقديرِ العدلِ هنا، وإنْ قالَ بِهِ بعضُ النُّحاةِ [٤].

[[إلاَّ ما آخِرهُ راءٌ]] كحَضَارِ [[في]] لغةِ [[أكثرِهم]] [٥]، فإنَّهُم يوافقونَ فيه الحجازيينَ لغرضِ الإمالةِ، وهيَ أمرٌ مستحسنٌ، والمصحِّحُ لها هنا كسرةُ الرَّاءِ، وهيَ لا تحصلُ [٦] إلاَّ بالبناءِ، لأنَّهُ إذا أُعرِبَ، مُنِعَ الصَّرفُ، فَلَمْ يُكْسَرْ، وإذا بُنِيَ، كُسِرَ دائمًا. وعِلَّةُ البناءِ هيَ مشابَهَةُ [٧] فَعَالِ الأمريِّ وزنًا وعدلاً، فَقَدَّرَ [٨] هؤلاءِ العدلَ لذلكَ مثلَ الحجازيينَ، وجَرَى القليلُ من التميميَّةِ على قياسِ مَنْعِ الصَّرفِ في الجميعِ، وقد عَرَفْتَ أنَّ عدلَ فَعَالِ الأمريِّ غيرُ مُسَلَّمٍ، وأنَّ [٩] بناءَ غيرِهِ ممَّا كانَ على فعالِ علمًا أو صفةً مبنيٌّ على مشابهتِهِ لَهُ في العدلِ، فهوَ مشكلٌ، قالَ الرَّضي: " الأَوْلَى أنْ يُقالَ: بُنِيَتِ المصادرُ – يعني نحو: فَجَارِ – والصفاتُ– يعني نحو: لَكَاعِ وفساقِ– لمشابهَتِهِمَا بفَعَالِ الأمريِّ وزنًا ومبالغةً، بخلافِ نحوِ: نَبَاتٍ [١٠] وكَلامٍ ومَضَاءٍ، فإنَّهُ لا مبالغةَ فيها. وما الأعلامُ الجنسيةُ كَصَرَامِ [١١] وحَدَادِ [١٢]– يعني عَلَمَي الداهيةِ – فكانَ حقُّهَا الإعرابَ، لأنَّ الكلمةَ المبنيَّةَ إذا سُمِّيَ بِهَا غيرُ ذلكَ اللَّفظِ وَجَبَ إعرابُهَا، لكنَّها بُنِيَتْ لأنَّ الأعلامَ الجنسيَّةَ أعلامٌ لفظيَّةٌ – يعني أنَّ

---

(١) في الأصل: تحقيقيا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٧٧، وشرحها للرضي ٢/٧٩.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٤، ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٩.

(٤) ينظر الكافية لابن الحاجب ٧٧، وشرحها للرضي ٢/٧٩.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٤، ٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٣.

(٦) في ك: لا تحصيل، وهو تحريف.

(٧) في ل: مشابهته، وهو وجه.

(٨) في ك، ي: فقد، بإسقاط الراء، وهو تحريف.

(٩) في الأصل: فان، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في ل: ثبات.

(١١) في ك، ي: كضمام.

(١٢) في الأصل: وحناذ، وفي ك، ي: وعيار، وما أثبتناه من ل.

تعـــريفَهَا لفظيٌّ لا معنويٌّ- فمعنَى الوصفِ باقٍ في جميعِهَا، إِذ هيَ أَوصافٌ غالبةٌ. وأَمَّا الأَعلامُ الشَّخصيَّةُ كقَطَامِ وحَذَامِ فَبَنُوهَا [١] على خلافِ القياسِ، إجراءً لَهَا مَجْرَى العَلَمِ المنقولِ مِنَ الوصفِ "[٢].

(١) أي: الحجازيون.

(٢) يعـــني إجراء لها مجرى الصفات التي على وزن فعال كصرام وحداد.ينظر شرح الكافية للرضي٢/ ٧٨-٧٩.

الأَصواتُ

ومِــنْ أَنــواعِ المبنيِّ: [[الأَصواتُ]]، وهيَ: [[ما حُكِيَ بِهِ صَوتٌ كَغاقٍ]] [1] لحكايةِ صوتِ الغرابِ [2]، و(ماءِ) لصوتِ الظبيةِ [3]، و(شيبِ) لصوتِ مشافرِ الإبلِ عندَ الشربِ [4]، و(طَقْ) [5] لحكايةِ الصوتِ الذي يحدثُ عندَ وقعِ الحجارةِ [6]. وقالَ الرضي: " وشــرطُ الحكايــةِ أَنْ يكــونَ مثلَ المحكي، وهذهِ الأَلفاظُ مركَّبةٌ من حروفٍ صحيحةٍ بحــركاتٍ صــحيحةٍ، وليسَ المحكيُّ كذلكَ، إذِ الحيواناتُ العُجْمُ والجماداتُ، لا تُحْسِنُ الإفصاحَ بالحروفِ، إحسانَ الإنسانِ، لكنَّهُم لَمَّا احتاجُوا إلى إيرادِ أَصواتِهَا التي هيَ شبهُ المــركَّبِ منَ الحروفِ في أَثناءِ كلامِهِم، أَعطُوهَا حُكْمَ كلامِهِم من تَركيبِهَا من حروفٍ صــحيحةٍ، لأَنَّــهُ يتعسَّرُ عليهِمْ، أو يتعذَّرُ مثلُ تلكَ الأَجراسِ الصَّادرةِ منها، كما أَنَّها لا تُحْـسِنُ مثلَ الكلامِ الصادرِ من جنسِ الإنسانِ إلاَّ في النَّادرِ كما في (**١٨٣**/و) الببغاءِ، فأَخرجُوها على أَدنَى ما يمكنُ من الشبهِ بينَ الصورتينِ، فصارَ الواقعُ في كلامِهِم كالحكايةِ عــن تلكَ الأَصواتِ "[7]. [[أَو صَوَّتَ بِهِ البهائمُ]] [8] إمَّا للدعاءِ [9] [[كَنَخْ]] بتشديدِ الخاءِ وتخفيفِهَا للبعيرِ المُناخِ [10]، وإمَّا للزجرِ كـ(هَلاَ) للخيلِ [11]، و(عَدَسْ) للغلِ [12].

وقد جعلَ بعضهُم هذا التقسيمَ - أَعني ما صوَّتَ بِهِ البهائِمُ - دعاءً وزجرًا من قبيلِ أَسماءِ

---

(١) ينظر لباب الإعراب ١٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٩، والارتشاف ٣/٢١٨.

(٢) الكــتاب ٣/٣٢٣، والأُصــول ٢/١٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٥، والتسهيل ٢١٤، واللسان(غوق).

(٣) الارتشاف ٣/٢١٨.

(٤) الارتشاف ٣/ ٢١٨، واللسان (شيب).

(٥) اللسان (طقق).

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٥، والتسهيل ٢١٤، والارتشاف ٣/٢١٨.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٠.

(٨) في ك: للبهائم، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٥، والتسهيل ٢١٣، ٢١٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٧٩، والارتشاف ٣/٢١٥ــ٢١٧.

(٩) في ك: بالدعاء.

(١٠) اللسان (نخخ)، والارتشاف ٣/٢١٧.

(١١) اللسان (هلا).

(١٢) اللسان (عدس).

الأَفعــالِ، وليسَ بسديد، لأَنَّها ليستْ بمعنَى الخبرِ، فوجَبَ أَنْ يكونَ بمعنى الأَمرِ، يؤدِّي ذلكَ إِلى أَنْ يكونَ المتكلِّمِ بِهَا طالبًا مِمَّا لا يعقلُ امتثالَ الأَمرِ، ومثلُهُ لا يصدرُ عن عاقلٍ، وإِنَّمــا يقصدُ بهذِهِ الأَصواتِ انقيادَ ما لا يعقلُ بالصوتِ الملفوظِ بِهِ، لَمَّا أَجرَى اللهُ تعالى عــادَةَ هذا النَّوعِ بِهِ مِنَ الانقيادِ عندَ سماعِ ذلكَ، وليسَ المقصودُ مخاطبتَهُ وطلَبَ الامتنانِ مِنْهُ.

المُرَكَّباتُ

ومِن أنواعِ المبنيِّ [[المركباتُ [1]]]، وهيَ [[كُلُّ اسمٍ]]، وذا جنسٌ يشملُ [2] نحـوَ: زيد، وعبد اللهِ، وتأَبَّطَ شرًّا، و[3] غيرَ ذلكَ. وقد علِمتَ في بابِ التَّوابعِ ما يترَتَّبُ على إدخالِ (كُلٍّ) [4] في التَّعريفِ مِنَ الخللِ [5]. [[مِنْ كلمتينِ]]، فصلٌ يُخرجُ ما ليسَ كـذلكَ كموسى وعيسى وإبراهيم، [[ليسَ بينَهما]] قبلَ العَلَميَّةِ [[نسبةٌ]]، وذا فصلٌ يُخـرِجُ نحوَ: عبد اللهِ، عَلَمًا، فإنَّ بينَ جُزْئَيْهِ في الأَصلِ نسبةً إضافيَّةً، ونحوَ: تأَبَّطَ شرًّا، عَلَمًا أيضًا، إذ بينَ أجزائِهِ في الأَصلِ نسبةٌ إسناديَّةٌ وغيرُهَا.

وقد يُقالُ: أَمَّا خروجُ نحوِ: عبد اللهِ، فحَسَنٌ، لأَنَّهُ معربٌ، وأَمَّا [6] تأَبَّطَ شرًّا، فلا معنًى لإخراجِهِ، لأَنَّهُ مبنيٌّ والكلامُ في المبنيَّاتِ. وجوابُهُ: أَنَّ الغرضَ من هذا { التَّعريفِ } ما بُنِيَ للتَّركيبِ [7]، وتأَبَّطَ شرًّا إمَّا[8] < أَنْ > [9] يُقالُ فيه: إنَّ بناءَهُ ليسَ للتَّركيبِ، بَلِ العَلَمُ بأَنَّهُ في أَصلِهِ مبنيٌّ من حيثُ هوَ جملةٌ، وإذا [10] جُعِلَ عَلَمًا، بقيَ كَذلكَ [11]، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ في أَصلِهِ كذلكَ، أَو[12] يُقالُ: الجملةُ لا تُوصَفُ قبلَ العلميَّةِ بإعرابٍ ولا بناءٍ، لأَنَّهُمَا مِنْ عوارضِ الكلمةِ لا الكلامِ، وأَمَّا بعدَهَا، فهيَ محكيَّةُ اللَّفظِ، فلا يُطلَقُ عليها أَنَّها معربةٌ في الظاهرِ، أَو مبنيَّةٌ، لاشتغالِ حرفِهَا الأَخيرِ بالحركةِ التي كانت عليهِ إعرابيَّةً أَو بنائيَّةً، أَو بالسكونِ الذي كانَ كذلكَ [13]. هذا والحدُّ المذكورُ غيرُ منعكسٍ، لخروجِ بعضِ المحدودِ

---

(1) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٤.

(2) في الأَصل: يشتمل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(3) في ك، ي: أو.

(4) (كل) ساقطة من ك، ي.

(5) ينظر ق ١٣٩ظ ــ ١٤٠و.

(6) في ك، ي، ل: وأما باب، بزيادة (باب).

(7) في ي، ل: بالتركيب.

(8) في الأَصل: ما، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(9) الزيادة من ل.

(10) في ك: وإذ.

(11) (بقي كذلك) ساقطة من ك، ي.

(12) في الأَصل: و، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(13) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٤.

منهُ، وهوَ خمسةَ عشرَ، فإنَّ بينَ جُزئَيْهِ نسبةً ما، وهيَ نسبةُ العطفُ[١].

[[فإنْ كانَ]] الجزءُ [[الثَّاني]] مِنَ المُركَّبِ [[صوتًا]] (١٨٣/ظ) كسيبويهِ ونفطويهِ[٢] [[كُسِرَ آخرُهُ]] لالتقاءِ السَّاكنينِ، ملتبسًا، [[بفتحِ آخِرِ]] الجزءِ [[الأوَّلِ]] طَلَبًا للخفَّةِ، وبناؤُهُ[٣] لمشابهَةِ[٤] الحرفِ، نظرًا إلى احتياجهِ إلى الثَّاني، وأَمَّا بناءُ[٥] الجزءِ الأخيرِ فواضحٌ، لأنَّهُ مِنَ الأصواتِ، [[أو]] كانَ الثَّاني [[متضمِّنًا حرفًا فُتِحَا]]، أي: الحرفانِ الأخيرانِ مِنَ الجزئينِ ليُخَفَّفَ بالفتحِ بعضُ الثقلِ النَّاشئِ عَنِ التَّركيبِ، نحوُ: خمسةَ عشَرَ، فالثَّاني يتضمَّنُ معنى الحرفِ، إذ الأصلُ: خمسةٌ وعشرٌ، حُذِفَ الواوُ اختصارًا، وبُنِيَ الجزآنِ[٦]. أَمَّا بناءُ الثَّاني فَلِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، وأَمَّا بناءُ الأوَّلِ، فَلِكَوْنِهِ أَشبَهَ صَدْرَ الكلمةِ كالزاي من زيدٍ، وهوَ راجعٌ إلى ما مَرَّ مِنْ شَبَهِ الحرفِ باعتبارِ الاحتياجِ.

[[وإنْ أُضِيفَ في الأشهرِ]] نحوُ: هذهِ خمسةَ عشَرَ زيد، فلا يزولُ بناؤُهُ بالإضافةِ، لقيامِ موجبِ البناءِ معها، وهذا مذهَبُ سيبويهِ[٧]، وقالَ الأخفشُ[٨]: الإضافةُ من خصائصِ الأسماءِ، فيعودُ بها المبنيُّ إلى حالتِهِ الأُولى من الإعرابِ. وهذا هو مقابلُ الأشهرِ الذي أَشارَ المؤلِّفُ إليه.

[[أو دخلهُ اللامُ]] فإنَّهُ لا يزولُ بناؤُهُ بدخولِهَا، نحوُ: الخمسةَ عَشَرَ[٩]. وترجيحُ جانبِ الاسميَّةِ باللاَّمِ المقتضي للإعرابِ، يندفعُ بأَنَّ الجزءَ الذي باشرتهُ اللاَّمُ من المركَّبِ، وهوَ صدرُهُ، يتعسَّرُ إعرابُهُ، للزومِ دورانِ الإعرابِ في وسطِ الكلمةِ، والجزءُ الأخيرُ لَمْ تباشرْهُ اللاَّمُ، وهذا بخلافِ الإضافةِ التي اعتبرها الأخفشُ في نحوِ: ثلاثةَ عشرَ زيد، لأنَّها باشرتِ الثَّاني، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يخالفْ فيما دخلت عليهِ اللاَّمُ. [[إلاَّ اثني عشَرَ، فهوَ

---

(١) إنَّ أصل الأعداد المركبة هو العطف، ينظر لباب الإعراب ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٨٤/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠١/٣، ٣٠٢.

(٣) في الأصل: وبناء، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك، ي: المشابهة.

(٥) في ك: بناءه.

(٦) ينظر الكتاب ٢٩٧/٣ــ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ٨٧/٢.

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٧/٣ - ٢٩٨، ولباب الإعراب ١٩٩.

(٨) رأي الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٤، ١١٤، ولباب الإعراب ١٩٩.

(٩) ينظر الكتاب ٢٩٧/٣ - ٢٩٨، ولباب الإعراب ١٩٩.

معــربُ]] الجــزءِ **[[الأَوَّلِ]]** (١)، وإنْ كانتِ العلَّةُ المقتضيةُ للبناءِ في بابِهِ قائمةً، لأَنَّهُ شبيهٌ بالمضافِ في حذفِ النُّونِ منهُ، لأَنَّ الأَصلَ: اثنا وعشرٌ، فلمَّا حُذفَتِ الواوُ صارَ اثنا عشرَ، فكرهُوا وجودَ النُّونِ الذي يؤذنُ بالانفصالِ، معَ حذفِ الواوِ الذي يؤذنُ بالاتِّصالِ فحذفُوا النُّونَ تشبيهًا لَهُ بالمضافِ، فوجبَ إجراؤُهُ مجراهُ في إعطائِهِ حكمَ الكلمةِ لا حكمَ الجزءِ، فوجبَ البقاءُ على الإعرابِ، وبقيَ (عَشَرَ) على بنائِهِ لِتَضمُّنِهِ معنى الحرفِ (٢).

[[أَوْ]] كــانَ الجــزءُ **[[الثَّاني]]** ليسَ بصوتٍ **[[غيرَ متضمِّنٍ]]** حرفًا **[[فُتِحَ الأَوَّلُ]]**، أَي: آخــرُ الأَوَّلِ، إنْ لَــمْ يكُنْ معتلاً، فإنْ كانَ (١٨٤/و) إِيَّاهُ، كـــ معدي كرب، وقالي قلا (٣)، وجبَ سكونُهُ مطلقًا (٤). وهوَ واردٌ على إطلاقِ المؤلِّفِ، **[[بامتناعِ ثانــيهِ]]** مِنَ الصَّرفِ (٥) **[[في الأَفصحِ]]** (٦)، نحوُ: جاءَ بعلَبَكٌّ، ورأَيتُ بعلَبَكَّ، بفتحِ الـــلاَّمِ مِـــنَ الجزءِ الأَوَّلِ، على أَنَّهُ مبنيٌّ لِتَنَزُّلِهِ منزلَةَ جزءِ الكلمةِ، ويُعربُ الجزءُ الأَخيرِ، لانــتفاءِ ســبَبِ البــناءِ منْهُ، وهوَ تَضَمُّنُ الحرفِ إعرابَ ما لا ينصرفُ، لوجودِ العِلَّتَيْنِ المانعتينِ مِنَ الصَّرفِ، وهُمَا التَّركيبُ والعلميَّةُ (٧). هذا هوَ الأَفصَحُ والأَكثرُ.

[[أَو أُعــرِبا]]، أَي: الجزآنِ مِنْ هذا المركَّبِ الذي لا يكونُ جزؤُهُ الثَّاني مُتَضَمِّنًا <حــرفًا> (٨) **[[إعــرابَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ]]** (٩)، فيُعرَبُ الأَوَّلُ بالضَّمَّةِ رَفْعًا، والفتحةِ نصبًا، والكسرةِ جرًّا على حسبِ ما تقتضيهِ القواعدُ، ملتبسًا **[[بامتناعِ]]** الجزءِ **[[الــثَّاني]]** وهــوَ المــضافُ إِلَــيْهِ مِنَ الصَّرفِ، فيُقالُ: هذا بعلُبَكٍّ، ورأَيتُ بعلَبَكَّ، < ومـــررتُ ببعلِبَكَّ > (١٠)، بفتحِ آخرِ الثَّاني في الأَحوالِ (١١) الثَّلاثِ. وأَمَّا آخرُ الأَوَّلِ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣٠٧/٣، ولباب الإعراب ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٨٧/٢، ٨٨.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٤، وشرح الكافية للرضي ٨٧/٢ - ٨٨.

(٣) قالي قلا: مدينة بأرمينية. معجم البلدان ٢٩٩/٤.

(٤) ينظر المقتضب ٢١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٥٥/٣.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢.

(٦) في ل: الأصح.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٥٩/١ــ٦٠، والارتشاف ٤٣٢/١ ــ ٤٣٣.

(٨) الزيادة من ل.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٨٤/٢.

(١٠) الزيادة من ل.

(١١) (الأحوال) ساقطة من ك، ل.

فيختلِفُ باختلافِ العواملِ[(١)] كما مَرَّ.

وينبغي أَنْ يُتأَمَّلَ ما المانعُ مِنَ الصَّرفِ على هذا الوجهِ ؟

[[أَوِ انصرافِهِ]]، فيُقالُ: هذا بعلُبَكٍّ، ورأَيتُ بعلَبَكٍّ، ومررتُ ببعلِبَكٍّ، بجرِّ الثَّاني وتنوينهِ في الأَحوالِ.

[[أَو بُنِيَا]]، تشبيهًا بما تضمَّنَ الحرفُ، نحوُ: خمسةَ عشَرَ، لكونِهِمَا أَيضًا كلمتينِ، إِحداهُمَا عقيبَ الأُخرى، وهوَ ضعيفٌ، لأَنَّ المضافَ والمضافَ إِلَيْهِ كذلكَ[(٢)]. **[[فإِنْ سُمِّيَ بالمفتوحِ جزآهُ]]** كبابِ أَحدَ عشَرَ، **[[أُعرِبَ الآخِرُ في الأَفصَحِ]]**[(٣)] والذي قالَهُ الرَّضي وغيرُهُ: إِنَّ الأَفصَحَ في خمسَةَ عشَرَ ونحوهِ عَلَمًا، مراعاةُ البناءِ الأَوَّلِ[(٤)].

---

(١) ينظـر الكتاب ٣/٢٩٦، والمقتضب ٤/٢٠، ٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٥.

(٣) في ل: الأصح.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٨٤، ٨٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٢، ١١٣.

الكنايات

وَمِـــنْ [1] أنواعِ المبنيِّ: [[الكنايات [2] كم وكذا للعدد [3]]]، أَي: كلاهُمَا يقَعُ كـــنايةً عَنِ العدَدِ، وهذا إذا جُعِلتْ (كذا) كلمةً واحدةً، وليسَ لها الصَّدرُ، تقولُ: قبضتُ كـــذا وكـــذا درهمًا، وأَمَّا (كم) فواجبةُ التَّصديرِ [4] استفهاميَّةً أو خبريَّةً، إلاَّ في لغة رديئة حكاها الأَخفشُ عن بعضِهِم أَنَّهُ يقولُ: ملكتُ كم عبيد [5]، ومِنْ ثَمَّ خُطِّئَ ابنُ عصفورٍ حـــيثُ قـــالَ في: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [6] كم: فاعلُ " يَهْدِ " [7] مَعَ اعترافِهِ بأَنَّ إِخراجَ (كم) عَنِ الصَّدارةِ رديءٌ [8].

[[وقد يُكنَّى بكذا عن غيرِ العدَدِ]] [9] كقولِ أَئِمَّةِ اللغة: قيلَ لبعضِهِم: أَما بمكان كـــذا وكـــذا ؟ فقـــالَ: { بلـــى } وجاذًا [10]. فَنُصِبَتْ بإِضمارِ أعرفُ [11]. والوجذُ (١٨٤/ظ) بواوٍ مفتوحة، فجيمٍ ساكنة، فذالٍ معجمة: النقرةُ في الجبلِ، والجمعُ: وِجاذٌ، بكـــسرِ الـــواو [12]. وفي الحديثِ: أَنَّهُ يُقالُ للعبدِ يومَ القيامةِ: " أَتَذكُرُ يومَ كذا وكذا ؟ وفعلتَ كذا وكذا " [13] ؟

[[وكيت وذيت بالحركاتِ الثَّلاثِ]] كما في: حيثُ وأَينَ وجَيْرِ [[للحديثِ]]،

---

(١) في ك: فهو، مكان: ومن، وهو تحريف.

(٢) (الكنايات) ساقطة من ك.

(٣) ينظـــر الكتاب ١٥٦/٢، ١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٤، والتسهيل ١٢٤ـــ١٢٥، وشرح الكافية للرضي ٩٣/٢، والارتشاف ٣٧٧/١، ومغني اللبيب ٢٤٣، ٢٤٧.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٩٠، والارتشاف ٣٨١/١.

(٥) ينظر الارتشاف ٣٨١/١، ومغني اللبيب ٢٤٤، والمساعد ١١٤/٢.

(٦) السجدة ٢٦. وينظر الكشاف ٢٤٦/٣، والبحر المحيط ٢٨٨/٦، ٢٨٩.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٢٤٤.

(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٤/٢، والارتشاف ٣٨٨/١، ومغني اللبيب ٢٤٧.

(١٠) القول في الكتاب ٢٥٥/١ ـــ ٢٥٦، والخصائص ٢٤٩/١.

(١١) ينظر الكتاب ١/ ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢٤٧ ـــ ٢٤٨.

(١٢) القاموس (وجذ).

(١٣) صحيح مسلم ١٧٧/١. والحديث في مغني اللبيب ٢٤٨.

تقـــولُ: قالَ فلانٌ: كيت وكيت، وكانَ مِنَ الأمرِ ذيت وذيت [1]، **[[ولا يُستعملانِ إلاَّ مكـــرَّرينِ]]** [2] كمـــا مثَّلنا. فإنْ قلتَ: ما وجْهُ بناءِ هذهِ الكلماتِ [3]؟ قلتُ: أمَّا (كم) فظاهـــرٌ [4]، لأنَّهـــا مـــشابِهَةٌ للحرفِ [5] مشابَهَةً وضعيَّةً من جهةِ بنائِهَا على حرفينِ، ومعنويَّةً من جهةِ تَضمُّنِها للهمزةِ إنْ كانتِ استفهاميَّةً، أَو حرفِ تكثيرٍ إنْ كانتْ خبريَّةً، إمَّا مُحقَّقًا وضعهُ، وهوَ (رُبَّ)، أو مِنِ الجنسيَّةُ، وإمَّا مقدَّرًا [6].

وأمَّـــا (كذا)، فلأنَّ أَصلَهُ (ذا) الإشاريَّةُ، دخلتْ عليها كافُ التَّشبيهِ، وانمحى عَنِ الجـــزأينِ معناهما مِنَ [7] الإشارةِ والتَّشبيهِ، فبقيَ البناءُ الأَصلي [8]، أَو لكونِهِ يكونُ كنايةً عَـــنِ المبنيِّ، نحو: خمسةَ عشرَ في مثلِ كذا وكذا درهمًا، لكونِهِ المتوسِّطَ، وإذا كانَ كنايةً عَنِ المبنيِّ أُجريَ مجراهُ في البناءِ [9].

وأمَّا كيت وكيت، وذيت وذيت، فلأنَّهُما واقعانِ موقعَ الجملةِ، ولا إعرابَ للجملةِ من حـــيثُ هيَ جملةٌ، إذ لا تعتورُهَا العواملُ من هذهِ الحيثيَّةِ، فيكونُ سببُ البناءِ مناسبةَ [10] مبنيِّ الأصـــلِ، وقد أَسلفنا أنَّ الجملةَ من حيثُ هيَ جملةٌ معدودةٌ من قبيلِ ما هوَ مبنيُّ الأصلِ [11]. وإنْ كـــانَ الرَّضي تنازعَ فيه، ويرى أنَّ الجملةَ لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ، لأنَّ الإعرابَ من عوارضِ الكلمةِ لا الكلامِ كما مرَّ [12]. وادَّعى أَنَّ بناءَ كيت وذيت، لوقوعِهما موقعَ ما لا يستحقُّ

---

(١) اللسان (كيت) و(ذيت).

(٢) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٤، ١٣٦ـــ ١٣٧، والتسهيل ٣٢، وشرح الكافية للرضي ٩٣/٢.

(٣) في ل: الكلمة.

(٤) في الأصل: فظاهرة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) (مشابهة الحرف) ساقطة من ك، ي.

(٦) قـــال سيبويه في الكتاب ١٦٦/١: " اعلم أنَّ لـــ (كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام هو الحرف المـــستفهم بـــه، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى ربَّ ". وينظر أسرار العربية ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢، ومغني اللبيب ٢٤٣.

(٧) (من) ساقطة من ك، ي.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٤/٢، والارتشاف ٣٨٨/١، ومغني اللبيب ٢٤٧.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٤.

(١٠) في الأصل: مناسبته، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٥/٢.

(١٢) المصدر السابق ٩٥/٢.

إعرابًا ولا بناءً، وهوَ الجملةُ، فبقيا على الأَصلِ الذي ينبغي أَنْ تكونَ الكلماتُ عليه، وهوَ البناءُ، إذ بعضُ المبنيَّاتِ يكفيهِ عريُهُ عن سَبَبِ الإعرابِ وسبَبِ البناءِ، وكونُهُمَا كنايةً عن جملةٍ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، نحو: قالَ فلانٌ: كيت وكيت، غيرُ ضائرٍ، لأَنَّ الإعرابَ المحلِّي في الجملةِ عارضٌ، فلم يعتدَّ بِهِ [١].

[[ومُمَيِّـزُ كَـمِ الخَـبريَّةِ مجـرورٌ]] بإضافتِهَا إليه، لا بمِنْ مقدَّرةً [٢]، خلافًا للفـرَّاءِ [٣]. وبعضُ العربِ يَنْصِبُهُ [٤]، اعتمادًا في التمييزِ بينَهـا [٥]، وبينَ الاستفهاميَّةِ على قرينَةِ الحالِ [٦]. [[مفردٌ ومجموعٌ]] [٧] كقولِهِ [٨]:

كَـمْ ملـوكٍ بـادَ ملكُهُم ونعيـمٍ سوقـةٍ بـادُوا

وإِنَّمـا كانَ مُمَيِّزُهَا مجرورًا مفردًا، لأَنَّها لَمَّا كانت للتكثيرِ، شابَهَتِ (١٨٥/و) العدَدَ الكثيرَ الصَّريحَ، كالمئةِ والأَلفِ، ومُمَيِّزُ الصَّريحَ الكثيرَ مجرورٌ مفردٌ، فكذا مُمَيِّزُ ما شابَهَهُ.

وبجيئُهُ مجمـوعًا في بعـضِ الأحيانِ، لأَنَّ العدَدَ الكثيرَ في لفظةِ ما، يُنبِئُ عَنْ [٩] كمِّيَّةِ [١٠] الكثيرِ صريحًا، وكَمِ الخبريَّةُ ليست مثلَهُ في التَّصريحِ، فَجُعِلَ جمعُ مُمَيِّزِها كأَنَّهُ نائبٌ عن معنى التَّصريحِ [١١].

---

(١) المصدر السابق ٩٥/٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢، ومغني اللبيب ٢٤٣، ولباب الإعراب ١٩٠، والارتشاف ٣٧٩/١.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٦/٢، ٩٧، والارتشاف ٣٧٩/١، ومغني اللبيب ٢٤٥.

(٤) ينظر الكتاب ١٦٤/٢، شرح الكافية للرضي ٩٧/٢، والارتشاف ٣٨٠/١.

(٥) في ك: بينهما، وهو تحريف.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٧/٢.

(٧) ينظـر شـرح المفـصل لابن يعيش ١٢٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧/٢ ـ ٤٨، شرح الكافية للرضي ٩٧/٢، والارتشاف ٣٧٩/١، ومغني اللبيب ٢٤٥.

(٨) عدي بن زيد، ديوانه ١٣١، وروايته فيه: كم ملوك بارَ ملكهم

والبـيت بلا عزو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢، ومغني اللبيب ٢٤٥برواية: ونعيم سوقة بادوا.

(٩) (في) ساقطة من ي.

(١٠) في ك، ي: عليه، وهو تحريف.

(١١) في ي: كمائه، وهو تحريف.

[[إلاَّ أَنْ يُفْــصَلَ]] بينَهَا [1] وبينَ مُمَيِّزِهَا [[فَيُنصَبُ على المختارِ]] حملاً على الاستفهاميَّةِ، إذ لا يمكنُ الإضافةُ معَ الفصلِ [2]، والفرَّاءُ يُجيزُ الجرَّ مَعَ الفصلِ، لأَنَّ الجارَّ عِــنْدَهُ هوَ (مِنِ) المقَدَّرَةُ، لا الإضافةُ [3]. وهذا هوَ غيرُ المختارِ الذي أَشارَ إليهِ المؤلِّفُ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ [4]:

كَمْ في بني سَعْدِ بنِ بكرٍ سيِّدٍ ضخمِ الدَّسيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

ضخمُ الدَّسيعةِ: أَي: كثيرُ العطيَّةِ [5].

[[ومُمَيِّــزُ]] كَــمِ [[الاســتفهاميَّةِ منــصوبٌ مفــردٌ]] [6]، قالوا: لأَنَّها لمَّا كانت [7] كنايةً عَنِ العدَدِ، جُعِلَتْ عبارةً عن وسطِ العدَدِ [8] وهو [9] من أَحَدَ عشرَ إلى مــئةٍ، لأَنَّها لو جُعِلَتْ كنايةً عن أَحَدِ الطَّرفينِ، لكانَ [10] تحكُّمًا، ووسطُ العددِ مُمَيِّزُهُ مفردٌ منصوبٌ، فكذا ما هوَ [11]كنايةٌ عنهُ.

واعتُرِضَ بأَنَّ حَمْلَهُ [12] على الوسطِ دونَ غيرِهِ تحكُّمٌ أَيضًا، فالوجهُ أَنْ يُقالَ: كَمِ الاســتفهاميَّةُ لَمَّا كانت متعدِّدَةً بعددٍ قُرِنَ بهمزةِ الاستفهامِ أشبهتِ العددَ المركَّبَ، فأُفْرِدَ مُمَيِّزُها كمُمَيِّزِهِ، فقيلَ: كم درهمًا ؟ كما قيلَ: أَحدَ عشرَ درهمًا. وهذا أيضًا ضعيفٌ، لأَنَّ الهمزةَ الملفوظَ بها في نحو: أَمئةُ [13] درهمٍ عندكَ ؟ لا تقتضي كونَ العددِ مركَّبًا ليترتَّبَ علــيهِ نــصبُ مُمَيِّــزِهِ، فما ظَنُّكَ بالهمزةِ المقَدَّرةِ ؟ والأَوْلَى الإحالةُ في مثلِ ذلكَ على

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٩٧.

(٢) في ك: بمنهما، وهو تحريف.

(٣) ينظــر الكتاب ٢/١٦٤، ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٩٧، والارتشاف ١/٣٧٩ ــ ٣٨٠.

(٤) ينــسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وهو منسوب إليه في شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٢، وبلا عزو في الكتاب ٢/١٦٨، والإنصاف ١/٣٠٤.

(٥) اللسان (د سع).

(٦) ينظــر شــرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٩٦، والهمع ٤/٧٨.

(٧) (لما كانت) ساقطة من ل.

(٨) في ك: للعدد.

(٩) (وهو) ساقطة من ل.

(١٠) في ك، ي ل: كان، وهو وجه.

(١١) (ماهو) ساقطة من ك.

(١٢) في الأصل: حكمه، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) في ك: مائة، بإسقاط الهمزة.

السَّماعِ، ولا ضرورةَ تدعو إلى ارتكابِ أَمثالِ هذهِ الأَوجهِ الضَّعيفة.

[[وإنْ رُفِـعَ]] اسمٌ **[[بعدَهُمَا]]**، أَي: بعدَ كَمِ الخبريَّةِ وكَمِ الاستفهاميَّة، نحو: كَم مالُكَ ؟ **[[أَو جَمْعٌ بعدَ الاستفهاميَّة]]**، نحو: كَمْ لَكَ غلمانًا ؟**[[فالمُميِّزُ محذوفٌ]]** في ذلــكَ كلِّه [١]، إذ لا يجوزُ أَنْ يكونَ المرفوعُ [٢] مُمَيِّزًا لواحدة منهما، ولابُدَّ [٣] مِنَ المُميِّزِ، ولم يُذْكَرْ في اللَّفظِ، فيُصارُ إلى تقديرِه، إمَّا مجرورًا إنْ كانَ المقامُ يقتضي الخبريَّةَ، أَو منــصوبًا إنْ كانَ المقامُ يقتضي الاستفهاميَّةَ. وأَمَّا المنصوبُ المجموعُ فلا يصلحُ مُميِّزًا للاستفهاميَّةِ، فيقدَّرُ [٤]التَّمييزُ محذوفًا، والمجموعُ المنصوبُ حالاً، أَي: كَمْ نفسًا لَكَ ؟ في حالةِ كونِهِم غلمانًا لَكَ [٥]، **(١٨٥/ظ)** والعاملُ في الحالِ الجارُّ والمجرورُ، وهذا مذهبُ البــصريينَ [٦]، فــلا يجوزُ عندَهُم: كم غلمانًا لَكَ [٧]، إلاَّ على مذهبِ الأَخفشِ القائلِ بجوازِ تَقَدُّمِ الحالِ على عاملِه الذي هو ظرفٌ [٨].

[[ويدخلُ مِنْ فيهما]] [٩]، أَي: في الخبريَّةِ والاستفهاميَّةِ، نحوُ: **[[﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْــنَاهَا ﴾]]** [١٠] في الخــبريَّةِ [١١]، ونحــوُ: كَــمْ مِــنْ رجــلٍ ضَــربتَ ؟ في الاستفهاميَّةِ [١٢]. فإنْ قلتَ المنصوصُ أَنَّهُ لا يجوزُ جرُّ مُمَيِّزِ كَمِ الاستفهاميَّةِ إلاَّ إذا انجرَّتْ هــيَ بحــرفِ جــرٍّ، نحــوُ: علــى كَــمْ جــذعٍ بُنِيَ [١٣] بيتُكَ [١٤]؟ وبكَمْ رجلٍ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٨ـــ١٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٩٦، والهمع ٤/٨٠، ٨٣.

(٢) في ك: للمرفوع، وهو تحريف.

(٣) في ي: فلا بد.

(٤) في الأصل: فقدر، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) (لك) ساقطة من ك، ي، ل.

(٦) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠١، ٢٠٤، والمساعد ٢/ ١٠٩.

(٧) ينظر الكتاب ٢/١٥٩.

(٨) تنظر المسألة في شرح الكافية الشافية ٤/١٧١١، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠٤، ٢/٩٦، والهمع ٤/٧٨ - ٧٩.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٩٦، ٩٧، والارتشاف ١/٣٨٠ـــ ٣٨١.

(١٠) الأعراف ٤.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٤، والارتشاف ١/٣٨١.

(١٢) ينظر الهمع ٤/٧٨ـــ٧٩.

(١٣) في ك: يبني.

(١٤) القــولُ في الكـــتاب ٢/١٦٠، وفيه: " على كم جذعٍ بيتُكَ مبنيٌّ " وينظر الارتشاف ١/٣٧٨، والمساعد ٢/ ١٠٨.

مررتَ (١) ؟ قصدًا لتطابق كَمْ ومُميِّزِهَا (٢) جرًّا، فما هذا الذي قالَهُ المؤلِّفُ ؟ قلتُ مسألةُ المتنِ غيرُ هذهِ المنصوصةِ (٣)، لأنَّ تلكَ جُرَّ المُميِّزُ فيها ليسَ بحرفٍ ظاهرٍ، بل هو إمَّا بمِنْ مقدَّرةً على رأيِ الجمهورِ، أَو بإضافةِ كَمْ على رأيِ الزَّجاجِ (٤)، والمذكورةُ في المتنِ هي جرُّ المُميِّزِ بمِنْ ظاهرةً، وهوَ جائزٌ في الموضعينِ، والقرائنُ تُميِّزُ حينئذٍ بينَ الاستفهاميَّةِ والخبريَّةِ.

[[ويجبُ]] دخولُ (٥) من [[في]] مميِّزِ الخبريَّةِ إذا فُصِلَ بينَهَا وبينَ [[مُميِّزِهَا بفعلٍ متعَدٍ لَمْ يستوفِ مفعولَهُ]] (٦) كقولِهِ <تعالى> (٧): ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ (٨)، وقولِهِ تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ (٩)، لئلاَّ يلتبسَ المميِّزُ بالمفعولِ. ومِنْ ثَمَّ قيلَ بكونِ الفعلِ لَمْ يستوفِ مفعولَهُ، لكنَّ تقييدَ المؤلِّفِ بالخبريَّةِ مُعتَرَضٌ (١٠) بأَنَّ الاستفهاميَّةَ كذلكَ. قالَ الرَّضي بعدَ ما ذكرَ وجوبَ الإتيانِ بـ (مِنْ) عندَ الفصلِ بينَ الخبريَّةِ ومُميِّزِهَا بالمتعدِّي ما نصُّهُ: " وحالُ الاستفهاميَّةِ المجرورِ (١١) مُميِّزُها معَ الفصلِ كحالِ كَمِ الخبريَّةِ في جميعِ ما ذكرنا "(١٢).

[[ولَهُمَا]]، أي: لِكَمِ الاستفهاميَّةِ وكَمِ الخبريَّةِ [[صَدْرُ الكلامِ]] (١٣) لأنَّ كلتيهِمَا للإنشاءِ، وكلُّ ما تضمَّنَ معنى الإنشاءِ، وجبَ تصديرُهُ، لأنَّهُ يغيِّرُ الكلامَ من نوعٍ إلى نوعٍ، فوجبَ تقديمُهُ لِيُعلَمَ من أَوَّلِ الأمرِ نوعُ الكلامِ، ويتفرَّغَ ذهنُ السَّامعِ لِتَفَهُّمِهِ،

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٠٥/٤، شرح الكافية للرضي ٩٦/٢.

(٢) في ك، ي: ومميزه.

(٣) في ك، ي: هذا المنصوص، وهوَ وجهٌ.

(٤) ينظر الارتشاف ٣٨٠/١، ومغني اللبيب ٢٤٥، والمساعد ١٠٨/٢–١٠٩، والهمع ٧٩/٤.

(٥) في ل: أي دخول، بزيادة أَي، وهو وجه.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٩٧/٢.

(٧) الزيادة من ك، ي، وفي ل: نحو، مكان: كقوله تعالى، وهو وجه.

(٨) الدخان ٢٥.

(٩) القصص ٥٨.

(١٠) في الأصل معترضة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ك: المذكور.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٩٧/٢.

(١٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢، الارتشاف ١/ ٣٨١، ومغني اللبيب ٢٤٤، والمساعد ١١٣/٢.

وإلاَّ فلو تأخَّرَ لم يُعلَمْ هل الإنشاءُ راجعٌ إلى ما مضى، أَوْ إلى شيءٍ يأتي، فيتشوَّشُ فِكْرُهُ ويَـضْطَرِبُ [١]. وكونُ كَمِ الاستفهاميَّةِ للإنشاءِ ظاهرٌ، وأَمَّا الخبريَّةُ، فقالَ ابنُ الحاجبِ: إنَّهـا لإنشاءِ التَّكثيرِ [٢]. ونازعَهُ الرَّضي [٣] بما سأَذكُرُهُ - إن شاءَ اللهُ تعالى - في أَفعالِ المـدحِ والـذَّمِّ. [[إلاَّ أَنَّ الجارَّ (١٨٦/و) يتقدَّمُهما]] اسمًا كانَ أَو حرفًا لعدمِ إمكانِ تأخيرِهِ عَنِ المجرورِ [٤].

[[وهُمَا أَسماءُ الشَّرطِ والاستفهامِ إنْ وقعتْ بعدَ جارٍّ أَو مضاف]] والأَوَّلُ مُغْنٍ عَـنِ الثَّاني، إذ المضافُ جارٌّ للمضافِ إليهِ على الصَّحيحِ [[فمجرورةٌ]] [٥] نحو: بِكَمْ منَّةٍ أَخذتَ المَجْدَ ؟

وسيِّدُ كَمْ غلامٍ خدمَكَ ؟ وبِكَمْ دِرْهَمًا تصدَّقتَ ؟ وزِنَةُ كَمْ دينارًا دَفَعتَ ؟ و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [٦] وغلامُ مَنْ جاءَكَ ؟ وبمَنْ تمرُرْ أَمرُرْ [٧]، وغلامُ مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْهُ ؟

[[أَو]] وقَـعَ [[بعدَهَا عاملٌ]] ناصبٌ [[مشتَغِلٌ بِهَا]]، أَي: يتسلَّطُ عليها لَمْ يشتغِلْ عنهَا بغيرِها [[فمنصوبةٌ على حسبِه]] [٨] ،فيكونُ مفعولاً بِهِ في نحوِ: كَمْ غلامٍ ملكـتُ ؟ وكَـمْ رجلاً ضربتُ ؟ ومفعولاً مطلقًا في نحوِ: كَمْ يومٍ صمتَ ؟ وكَمْ يومًا صمتَ ؟ وكذا البواقي.

[[أَو لَـمْ تكنْ كذلكَ فمرفوعةٌ بالابتداءِ إن لَمْ تكنْ ظرفًا]] [٩] نحوُ: كَمْ [١٠] نفـسٌ غلمانُـكَ ؟ وكَـمْ رجلاً أخوتُكَ ؟ وبقيَّةُ الأَمثلةِ واضحةٌ، فيحكمُ [١١] في ذلكَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي٢/٩٧، ٣١١.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي٢/٩٧، ٣١١.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي٢/٩٨، ٩٩.

(٦) النَّبأ ١.

(٧) (امرر) ساقطة من ك.

(٨) (علـى حـسبه) ساقطة من ك.وينظر في المسألة شرح الكافية للرضي٢/٩٧ــ٩٨، الارتشاف ١/ ٣٨٣، والمساعد ٢/١١٥.

(٩) شرح الكافية للرضي٢/ ٩٩، والارتشاف ١/ ٣٨٣، والمساعد ٢/١١٤.

(١٠) (كم) ساقطة من ك.

(١١) في ك، ي: ليحكم.

كلِّه [١] ،بأَنَّ الأَوَّلَ مبتدأٌ، لأَنَّهُ اسمٌ مجرَّدٌ مِنَ العواملِ اللفظيَّةِ، مسندٌ [٢] إليهِ، فإنْ قلتَ: يَرِدُ نحوُ: كَمْ رجلاً ضربتُهُ ؟ مِمَّا وقعَ [٣] بعدَهُ عاملٌ ناصبٌ لم يتسلَّطْ عليهِ، ومَعَ ذلكَ لا يجبُ الحكمُ بالابتدائية [٤] ،لجوازِ أَن يكونَ منصوبًا على الاشتغال. قلتُ إِنَّما يكونُ كذلكَ إِذا قَدَّرْتَ بعدَ (كَمْ) ناصبًا لها، وحينئذ يخرجُ عَنْ فرضِ مسأَلَةِ الرَّفعِ، لأَنَّ المقَدَّرَ كالملفوظِ، وهو متفرِّغٌ للعملِ المتقدِّمِ، فيكونُ مِنَ القسمِ الأَوَّلِ، وإنْ لَمْ تُقدِّرْ عاملاً، فهوَ مِمَّا نحنُ فيهِ قطعًا، فلا وجه على هذا التَّقديرِ. [[و]] مرفوعةٌ [[بالخبرِ]]، أَي: على [٥] رفعِ الخبرِ إِمَّا بالابتداءِ أَو المبتدإِ على الخلافِ [٦] [[إِنْ كانتْ]] ظرفًا [٧]، نحو: كَمْ يومًا قراءَتُكَ وكتابتُكَ، إِذ لو ذهبتَ وتجعلُ [٨] (كم) مبتدأً وهي هاهنا [٩] عبارةٌ عَنِ الزَّمانِ، لوجَبَ أَنْ يكونَ المصدرُ الواقعُ بعدَهُ خبرًا عنهُ، وهوَ محالٌ، فيتعيَّنُ كونُ المصدرِ مرفوعًا بالابتداءِ، وما قبلَهُ ظرفٌ وقعَ خبرًا عنهُ، كما تقولُ: قراءَتُكَ يومَ [١٠] الجمعةِ، أَي: حاصلةٌ فيهِ، وهوَ مستقيمٌ، فوجبَ المصيرُ إِليهِ.

---

(١) (كله) ساقطة من ل.

(٢) في الأَصل، ي، ل: مسندًا، وما أثبتناه من ك.

(٣) في ك: ما.

(٤) في ك، ل: بابتدائية، وفي ي: بالابتداء.

(٥) في ل: على أن، بزيادة أن.

(٦) (الخلاف) ساقطة من ك .

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي٢/ ٩٨.

(٨) في ك، ي: يجعل، وفي ل: تجعل، مكان: وتجعل .

(٩) في ك: هنا .

(١٠) في ل: في يوم، بزيادة في .

بحثُ بعضِ الظُّروف (١)

وَمِــنْ أَنْــواعِ المبنيِّ: [[بعضُ الظَروفِ]] لا كلُّها، فإنَّ كثيرًا [٢] منها معربٌ، والمــبنيُّ بعــضُها [[كالمقطوعة عَنِ الإضافة]] حالَ كونِها [[منويَّةً]] مرادةً، فيكونُ المــضافُ مبنــيًّا لتــضمُّنِه الــلاَّمَ كتــضمُّنِ (أَينَ) لهمزةِ الاستفهامِ [٣]، حتَّى إذا لَمْ (١٨٦/ظ) تنوَ الإضافةُ، كانَ المضافُ إليهِ محذوفًا مرادًا [٤] في نفسه، لا على معنى أَنَّ شــيئًا يتــضمَّنُهُ، فَيُعْرَبُ المضافُ حينئذ [[نحوُ الجهاتِ السِّتِّ]]، وليستْ كلُّها بهذه المــثابةِ، فإنَّ منها اليمينُ والشمالُ، وهما لا يُقطعانِ عَنِ الإضافةِ، فلم [٥] يُبنيا [٦]، وإنَّما ذلكَ في أَلفاظٍ مسموعةٍ، نحوُ: فوقَ، وتحتَ، وأَمامَ، وقدَّامَ، ووراءَ، وخلفَ [٧]، ونحوُ: قَــبْلَ وبَعْــدَ [٨]. وقد عرفتَ وجهَ البناءِ فيها عندَ قطعِهَا عَنِ الإضافةِ [٩] وهوَ تضمُّنُها للحرفِ [١٠]. وبعضُهُم يجعلُ سببَ البناءِ مشابَهَتَهَا للحرفِ باحتياجِها إِلى ذلكَ المحذوفِ. واحتياجُهَا إِليهِ مَعَ وجودِهِ لا يوجبُ البناءَ، لأَنَّ ظهورَ الإضافةِ فيها مرجحٌ لجانبِ اسميَّتِهَا لاختصاصِهَا بالأَسماءِ، فيضعفُ الشَّبَهُ، فيجيءُ الإعرابُ [١١].

وإِضافةُ (حيثُ) و(إِذ) و(إِذا) إِلى الجملِ الواقعةِ بعدَها كَلاَ إضافة، لأَنَّ أَثرَها وهوَ الجرُّ لا يظهرُ، ولأَنَّ الإضافةَ في الحقيقةِ إِلى مصادرِ مشتقَّاتِ تلكَ الجملِ، وهوَ غيرُ ظاهرٍ، فكأَنَّهُ ليسَ بثابتٍ [١٢].

ووجــهُ بنائِه على الضَّمِّ تقدَّمَ في أَوائلِ المبنيِّ، وهــوَ غــرضُ المخالفةِ بينَ حالتي

---

(١) ينظــر فيها شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٥، ولباب الإعراب ٢٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٠١.

(٢) في ي: الأكثر.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦٠.

(٤) في ك، ي: محذوف مراد.

(٥) في ك: ولم.

(٦) ينظر الكتاب ١/٢٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠١.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٥. ولباب الإعراب ٢٠١.

(٨) ينظر الكتاب ٣/٢٨٦، ولباب الإعراب ٢٠١.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٦.

(١٠) في ل: الحرف، وهو وجه. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤ــ٣٣٥.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠١.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠١ ــ ١٠٢.

إعرابِها وبنائِهَا [١].

[[وأُجـري مجـراها]] أَلفـاظٌ ليـست بظروفٍ، ولكنَّها شُبِّهت بها لكثرتِها [[حَـسْبُ]] [٢] كقولِكَ: افعل هذا حَسْبُ، أَي: حسبكَ. والمرادُ: افعل هذا لا غيرُ، فقُطِعَ عن الإضافةِ لكثرةِ استعمالِهِ، وبُنِيَ على الضَّمِّ تشبيهًا لَهُ بالظُّروفِ المذكورةِ. [[ولا غيرُ]] [٣] كما في قولِ الشَّاعرِ [٤]:

جَوَاباً به تَنجُو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ

أنـشدَهُ ابـنُ مالكٍ في بابِ القسمِ من شرحِ التَّسهيلِ، ومحَلُّهُ - رَحِمَهُ اللهُ - مِنَ الأَمانَـةِ والثِّقةِ معروفٌ، فيكونُ هذا شاهدًا عربيًّا يقتضي لجوازِ استعمالِ هذا اللَّفظِ وهو (لا غيرُ). وقد ذكَرَهُ الزَّمخشري [٥] والأندلسي وجماعةٌ [٦]، وصرَّحَ ابنُ هشام في مغنيهِ بأَنَّهُ لحنٌ [٧]، استنادًا [٨] منهُ [٩] - فيما أظنُّ [١٠] - إلى قولِ السِّيرافي [١١] في أَنَّ الحذفَ - يعني حذفَ المستثنى - إِنَّما يستعملُ إذا كانت (إلاّ) و(غير) بعدَ ليسَ، ولو كانَ في مكانِهَا غيرُهَا من أَلفاظِ الجَحْدِ، لَمْ يَجُزِ الحذفُ، ولا يُتجاوَزُ بذلكَ مَوْرِدُ السَّماعِ، وقد عرفتَ أَنَّهُ مسموعٌ، فيُعْمَلُ بِهِ من غيرِ توقفٍ.

[[ولـيسَ غـيرُ]] [١٢] بالقطـعِ عَنِ الإضافـةِ، والبناءِ على [١٣] الضَّمِّ فـي

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠١ ــ ١٠٢.

(٢) ينظر ق ١٥٧و.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٨٦، ولباب الإعراب ٢٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠١، ١٠٣.

(٤) بـلا عـزو في شـرح التسهيل لابن مالك ق ١٧١، والقاموس المحيط (غير) والهمع ٣/١٩٧، وشرح الألفية للأشموني ٢/٢٦٧، والدرر١٧٧ــ١٧٨.

(٥) المفصل ٢/٥١، وشرحه لابن يعيش ٤/٨٥.

(٦) منهم ابن السراج والسيرافي كما في النكت للسيوطي ٢/ ٨٢٣.

(٧) مغني اللبيب ٢٠٩، وشرح شذور الذهب ١٠٦.

(٨) في ك: اسسًا، وفي ي: استنادا.

(٩) (منه) ساقطة من ي.

(١٠) في ك، ي: ظن.

(١١) ينظر الارتشاف ٢/٣٢٧ــ٣٢٨، والهمع ٣/٢٨٠.

(١٢) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٥، ولباب الإعراب ٢٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٠١، ١٠٣، ومغني اللبيب ٢٠٩، وشرح شذور الذهب ١٠٦.

(١٣) في ك: على هذا، بزيادة (هذا).

الموضعينِ، تشبيهًا (١٨٧/و) لها بتلكَ الظروفِ، لكثرةِ الاستعمالِ، ولشدَّةِ الإبهامِ الذي فيها [(١)] كما في الظروفِ المذكورةِ، لكونِها جهاتٍ غيرِ محصورةٍ.

[[وكحيثُ]] [(٢)] مِنَ الظروفِ المكانيَّةِ، **[[وتلزمُ إضافتُهُ إلى الجملةِ]]** فعليَّةً كانت أو اسميَّةً – وقد مرَّ ذلكَ في بابِ الإضافةِ [(٣)] – **[[في]]** الاستعمالِ **[[الأكثرِ]]** [(٤)]، وندرتْ إضافتُهَا إلى المفردِ [(٥)]، كقولِهِ [(٦)]:

ونحنُ سَقَيْنَا الموتَ بالشَّامِ معقلاً وقد كانَ مِنكُم حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ

أي: وقد كانَ منكم بمحلٍّ [(٧)] رؤوسِكم رفعةً وعزَّةً [(٨)].

قالَ ابنُ جنِّي: ومَنْ أَضافَ (حيث) إلى المفردِ أَعرَبَهَا [(٩)]. قالَ ابنُ هشام: "ورأيتُ بخطِّ الضابطينَ:

أَمَا تَرَى حيثَ سهيلٍ طالعا [(١٠)]

بفتحِ ثاءِ حيث [(١١)]، وخفضِ سهيلٍ. وحيثُ بالضَّمِّ، وسهيلٌ يتلوهُ، بالرَّفعِ، أَي: موجودٌ، فحذفَ الخبرُ [(١٢)] ". إلى هنا كلامُهُ.

---

(١) في الأصل: فيهما، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر فيها المقتضب ٣/١٧٥، ١٧٦، ٤/٣٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤–٣٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٣، والارتشاف ٢/٢٦٠.

(٣) ينظر ق ١٣٥و.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٤/٩٠–٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(٦) لم أَقف عليه، وقد ورد بيت يختلف في روايته عن هذا البيت، ولكنه يتفق معه في إيراد جملة (حيث ليّ العمائم) وهي موضع الشاهد. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، ومغني اللبيب ١٧٧، والهمع ٣/٢٠٦، والخزانة ٦/٥٥٣.

(٧) في ك: محل..

(٨) في الأصل، ل: وعزازة، وفي ي: وعزاره، وما أثبتناه من ك. وبعدها زيادة في ك، وهي (المارة) .

(٩) ينظر مغني اللبيب ١٧٨.

(١٠) هذا الرجز بلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، ومغني اللبيب ١٧٨، والخزانة ٧/ ٣، ١١.وبعده: نجمًا يضيءُ كالشهابِ لامعا

(١١) قالَ سيبويه في الكتاب ٣/٢٨٦: " قالَ بعضهم: حيث، شبَّهوه بـ أَينَ ".

(١٢) مغني اللبيب ١٧٨.

[[وإذا]] [١]، وقد تخرجُ عَنِ الظَّرفيَّةِ [٢] كما سيأتي، [[وهيَ للمستقبلِ معَ الشرطِ وهوَ الغالب]][٣] . وقد تخرجُ عَنِ الاستقبالِ إلى معنى الماضي، كما جاءتْ (إذ) للمستقبلِ [٤] في قولِ بعضِهم [٥]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [٦].

وقد تجيءُ لاستمرارِ الزَّمانِ [٧]، نحو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [٨]، أَي: هذا دأبُهم وعادتُهم المستمرَّةُ. وجَعَلَ الرَّضي الآيةَ المتلوَّةَ قَبْلُ، من هذا القبيلِ [٩]، وفيهِ نظرٌ. وقد تخرجُ عَنِ الشَّرطِ كما يأتي [١٠].

واستُدلَّ على شرطيَّتِها بنحوِ قولِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [١١]، {و } وَجْهُ الاستدلالِ إدخالُ (إذا) المفاجأةِ في جوابِهَا، كما أُدخِلَتْ في جزاءِ [١٢] (إنْ)، وذلكَ بقربِهَا مِنَ الفاءِ، لأَنَّ [١٣] المفاجأةَ مصادفةُ الشيءِ بغتةً، فتناسبَ ترتيبُ [١٤] الشَّيءِ على غيرِهِ بلا مهلةٍ.

والاعتراضُ على ذلكَ بجوازِ كونِ (إذا) في الآيةِ ظرفيَّةً مجرَّدَةً معمولةً لمعنى المفاجأةِ، أَي: ثُمَّ فاجأُوا زمانَ اشتراكِ فريقٍ منهم في زمانِ إذاقَتِهم رحمةً منهُ، مندفعٌ، أَمَّا

---

(١) ينظر فيها المقتصد ١/١٣٠ــ١٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، والجنى الداني ٣٦٠، ومغني اللبيب ١٢٠، ١٢٨ــ١٢٩.

(٢) الجنى الداني ٣٦٣، ومغني اللبيب ١٢٨.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، والجنى الداني ٣٦٠.

(٤) في ك: إذا المستقبل، مكان: إذ المستقبل، وهو تحريف، ينظر الجنى الداني٣٦٣، ومغني اللبيب ١٢٩.

(٥) ينظر مغني اللبيب ١٢٩.

(٦) التوبة ٩٢. وينظر البحر المحيط ٥/٨٦.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(٨) البقرة ١١. وينظر البحر المحيط ١/٦٠.

(٩) أي: الآية ٩٢من سورة التوبة المتقدمة. ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨.

(١٠) بعدها في ل: إن شاء الله.

(١١) الروم ٣٣. وينظر البحر المحيط ٧/١٧٣.

(١٢) في ك: خبر، وفي ي: جزء، وكلاهما تحريف.

(١٣) في ك: ولأن.

(١٤) في الأصل: ترتب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

أَوّلاً [١]، فـلأنَّ قضيَّةَ هذا التَّقديرِ تعليقُ (إذا) الأُولى بِهَا بَعْدَ (إذا) الثَّانيةِ، وهوَ ممنوعٌ، لاستلزامِهِ تقديمَ معمولِ المضافِ إليهِ على المضافِ. وأَمَّا ثانيًا، فلأَنَّ الاستدلالَ بالآيةِ تَمَسُّكٌ بالظاهِـرِ المفيدِ للظنِّ [٢] الغالبِ الكافي في [٣] مباحثِ الألفاظِ، فلا تقدحُ فيهِ (١٨٧/ظ) الاحتمالاتُ البعيدةُ. واستُدِلَّ أَيضًا بمثلِ < قولك > [٤]: إذا جئتني أكرمتُكَ، قاصدًا معنى الاستقبالِ، فلولا أَنَّها للشرطِ لم ينقلبْ أكرمتُكَ مستقبلاً. وتجويزُ أَنْ يكونَ التَّعـبيرُ عَـنِ الإكرامِ المستقبلِ بصيغةِ الماضي تنبيهًا على تحقُّقِ وقوعِهِ، فلا يكونُ هناكَ انقلابُ الماضي إلى معنى المستقبلِ، تأويلٌ [٥] لا يطَّردُ [٦] في جميعِ المواردِ [٧].

[[فيُختـارُ بعـدَها الفعلُ]] [٨]، ويكونُ ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دونَ ذلكَ، لأَنَّ الأَصـلَ في (إذا) القطعُ بالمرفوعِ، فمِنْ ثَمَّ كانَ استعمالُ (إذا فَعَلْتَ) أَكثرَ من استعمالِ (إذا فَعَـلَ) [٩]، لأَنَّ الماضي وإنِ انقلبَ معناهُ إلى المستقبلِ، لكنَّهُ من جهةِ كونِ لفظِهِ موضوعًا للحصولِ في الزَّمانِ الماضي دالاً عليهِ، أنسبُ بالقطعِ والجزمِ من المضارعِ الذي دلالةٌ فيهِ على التَّحقُّقِ [١٠]، وقد اجتمعا [١١] في قولِ الهذلي [١٢]:

والنَّفسُ راغبةٌ إذا رغَّبْتَهَا وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنَعُ

ثُـمَّ مـا ذكـرَهُ المؤلِّـفُ مـن اختيارِ الفعلِ بعدَهَا، ليسَ مذهبُ سيبويهِ، ولا غيرِهِ مِنَ الجمهورِ، بل مذهبُهُم أَنَّهَا مختصَّةٌ بالدخولِ على الجملةِ الفعليَّةِ وجوبًا [١٣]، ومِنْ ثَـمَّ أَوجـبوا في نحـوِ: ﴿إذا الـسَّماءُ انـشقَّتْ﴾ [١٤]، كـونَ الـسَّماءِ فاعلاً [١٥]

---

(١) في ك: أَو، بإسقاط لا.

(٢) في ك: لظن.

(٣) (في) ساقطة من ك، ي.

(٤) الزيادة من سائر النسخ.

(٥) (تأويل) ساقطة من ي.

(٦) في ي: ألا يطرد.

(٧) في ك، ي: المعارد، وهو تحريف.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٢٧.

(٩) ينظر الارتشاف ٢٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٢٧.

(١٠) في الأصل، ي، ل: التحقيق، وما أثبتناه من ك.

(١١) أي: الفعل الماضي والمضارع. ينظر مغني اللبيب ١٢٧.

(١٢) أبو ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين ١١/١. والبيت منسوب إليه في مغني اللبيب ١٢٧.

(١٣) ينظـر الكـتاب ١٠٧/١، ٢٣٢/٤، والمقتضب ١٧٧/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٣، ومنهج السالك ٢٩٨، والجنى الداني ٣٦٠، ومغني اللبيب ١٢٧.

(١٤) الإنشقاق ١.

(١٥) في ك، ي: أوجبوا فاعلاً، بزيادة (أوجبوا).

لفعـــلٍ [١] محـــذوفٍ على شريطةِ التَّفسيرِ [٢]، نعَمْ، ذهبَ الأخفشُ والكوفيون إلى جوازِ إضـــافتها إلى الجملـــتينِ، فيجوزُ في الآيةِ عندَهُم كونُ السَّماءِ فاعلاً أو مبتدأً [٣]. وما في المتنِ يمشي على هذا المذهبِ، أَن قالوا بأَولويَّةِ [٤] إضافتِهَا إلى الفعليَّةِ.

[[أو للمفاجأةِ بمعنَى الزَّمانِ أو المكانِ]]. وظاهرُ هذا الكلامِ أَنَّ (إذا) الفجائيَّةَ اســـمٌ، وأَنَّهـــا تارَةً تكونُ ظرفَ مكانٍ، وتارَةً تكونُ ظرفَ زمانٍ، وهذا قولٌ مبتَدَعٌ لا يُعرَفُ مَنْ قالَ بِهِ، وذلكَ أَنَّ الأَقوالَ المنقولَةَ في (إذا) المفاجأةِ ثلاثَةٌ:

أَحدُهَا: أَنَّهَا حرفٌ، وهوَ قولُ الأَخفشِ [٥]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ [٦].

الثَّاني: أَنَّهَا ظرفُ مكانٍ، وهوَ قولُ المبرِّدِ [٧]، واختارَهُ ابنُ عصفورٍ [٨].

الثَّالث: أَنَّها ظرفُ زمانٍ، وهوَ قولُ الزَّجاجِ [٩]، واختارَهُ الزَّمخشري [١٠].

ولَـــمْ أَرَ أَحدًا نقلَ قولاً < بأَنَّهَا > [١١] تارَةً تكونُ ظرفًا مكانيًّا، وتارَةً [١٢] ظرفًا زمانـــيًّا، ويحـــتملُ أَنْ يقـــالَ: إِنَّ مرادَ المؤَلِّفِ كونُهَا للمفاجأةِ بمعنى الزَّمانِ على رأيٍ، والمكانِ على رأيٍ آخرَ.

[[فيُختَارُ المبتدأُ]] (١٨٨/و) بعدَهَا على الصَّحيحِ [١٣]، وهوَ مقتضى قولِهِم في

---

(١) في ل: للفعلِ.

(٢) ينظر الكشاف ٤/٢٢١، ٢٣٤، ومغني اللبيب.

(٣) ينظـــر الخـــصائص ١/١٠٥، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، والتسهيل ٩٤، والجنى الداني ٣٦١، ومغني اللبيب ١٢٧.

(٤) في ك: بالأولوية، وهو تحريف.

(٥) ينظر قولَ الأخفش في الارتشافِ ٢/٢٤٠، والجنى الداني٣٦٦، ومغني اللبيب ١٢٠، والمساعد١/٥١٠.

(٦) التسهيل ٩٤.

(٧) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦٩ــ٣٧٠، والتسهيل ٩٤، والجنى الداني٣٦٥، ومغني اللبيب ١٢٠ .

(٨) ينظر اختيار ابن عصفور في مغني اللبيب ١٢٠.

(٩) ينظر قول الزجاج في الارتشافِ ٢/ ٢٤٠، ومغني اللبيب ١٢٠.

(١٠) ينظـــر التـــسهيل ٩٤، وشـــرح الكافية للرضي ١/١٠٣، ٢/١١٤، والجنى الداني٣٦٥، ومغني اللبيب ١٢٠ .

(١١) الزيادة من ل.

(١٢) في ل: وتارة تكون بزيادة تكون، وهو وجه.

(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١١٢، ومغني اللبيب ١٢٠.

بـــابِ الاشتغالِ: يُختارُ الرَّفعُ في نحوِ: خرجتُ فَإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في ذلكَ البابِ [(١)].

ولم يقعِ الخبرُ معَهَا في التنزيلِ إلاَّ مصرَّحًا بِهِ [(٢)]، نحوُ: ﴿إِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [(٣)]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [(٤)]، ﴿فَإِذا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [(٥)]، ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [(٦)]، ﴿فَإِذا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [(٧)]، ﴿فَإِذا هُمْ بالسَّاهِرَةِ﴾ [(٨)]. ولكنَّ المنصوصَ عليه جوازُ حذفِهِ كما مرَّ في بابِ المبتدإِ [(٩)]. فَإذا قلتَ: خرجتُ فإذا الأَسدُ، صحَّ كونُهَا عندَ المـــبرِّدِ خبرًا، أَي: فبالحضرةِ الأَسدُ [(١٠)]. ولم يصحَّ عندَ الزَّجاجِ، لأَنَّ الزَّمانَ لا يُخبَرُ بِهِ عَنِ الجثَّةِ [(١١)]، اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يُقدَّرَ مضافًا [(١٢)]، أَي: فإذا حصولُ الأَسدِ، ولا عندَ الأَخفشِ، لأَنَّ الحـــرفَ لا يُخبَـــرُ بِـــهِ [(١٣)]. فإذا قلتَ: فَإذا القتالُ [(١٤)]، صحَّتْ خبريَّتُهَا عندَ غيرِ الأَخفشِ [(١٥)].

[[أَو لمجرَّدِ الظرفيَّةِ]] بدون شرطٍ [(١٦)]، نحو: آتيكَ إذا غَرَبَتِ الشَّمسُ، وآتيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ [(١٧)].

[[وإذ [(١٨)] للماضي، وتقعُ بعدَهَا الجملتانِ]]، الاسميَّةُ، نحو: ﴿واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِـــيلٌ﴾ [(١٩)]، والفعلـــيَّةُ، سواءٌ كانَ فعلُهَا ماضيًا، لفظًا ومعنًى، نحوُ: ﴿وإِذْ قالَ رَبُّكَ

---

(١) ينظر ق ٩٨و.
(٢) مغني اللبيب ١٢١.
(٣) ياسين ٢٩.
(٤) ياسين ٥٣.
(٥) النَّحل ٤، وياسين ٧٧.
(٦) طه ٢٠.
(٧) الأعراف ١٠٨، والشعراء ٣٣.
(٨) النازعات ١٤.
(٩) ينظر ق ٧٠ظ.
(١٠) الجنى الداني ٣٦٦، ومغني اللبيب ١٢١.
(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/١٠٣، ١٠٤، ٢/١١٤، ومغني اللبيب ١٢١.
(١٢) ينظر الجنى الداني ٣٦٥، ٣٦٦.
(١٣) ينظر الارتشاف ٢/٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٦، ومغني اللبيب ١٢١.
(١٤) ينظر الكتاب ١/٤١٨، وعلل النحو لابن الوراق ١٠١.
(١٥) مغني اللبيب ١٢١.
(١٦) الجنى الداني ٣٦٢، ومغني اللبيب ١٣٥.
(١٧) ينظر الكتاب ٣/٦٠، والهمع ٣/١٧٩.
(١٨) ينظـــر فيها المقتصد ١٤٩، والتسهيل ٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٥، الجنى الداني ٢١١، ومغني اللبيب ١١١.
(١٩) الأنفال ٢٦. وينظر البحر المحيط ١/١٣٧.

للملائكَــةِ ﴾ [١]، أو معنًى لا لفظًا، نحوُ: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [٢].
وقد اجتمعتِ الثلاثةُ في قولِهِ تعالى: ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِــيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [٣]، والأُولى ظرفُ لـــ (نَصَرَهُ اللهُ)، والثَّانيةُ بدلٌ منها، والثَّالثةُ [٤] قيلَ بدلٌ ثان، وقيلَ ظرفٌ لـ (ثانيَ اثــنينِ)، واستُــشْكِلَ الإبــدالُ باختلافِ الزَّمنينِ. وأُجيبَ بأَنَّ تقارُبَهُما ينزلُهُما منزلةَ المــتَّحدَينِ، واستُشْكِلَ إعمالُ (ثانِيَ اثْنَيْنِ) بأَنَّهُ ليسَ في معنَى فعلٍ، إذ هوَ بمعنًى واحدٍ من اثنين. وأُجيبَ بأَنَّ المعمولَ ظرفٌ، فيعملُ فيهِ مالَهُ شَمَّةٌ { ما } من روائحِ الفعلِ [٥].

[[مَــعَ قبحٍ، { مِثْلُ } إذ زيدٌ قامَ]] [٦]، وهوَ ما يكونُ فيهِ عجزُ الاسميَّةِ فعليَّةً، فعلُهـــا ماضٍ، لأَنَّ (إذ) للماضي، فإيلاؤُها للماضي، هوَ اللاَّئقُ بِهَا. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " ووجهُ استقباحِهِ [٧] أَنَّهُ إنْ قُصِدَ إلى الفعليَّةِ، فالوجهُ: قامَ زيدٌ، وإنْ قُصِدَ إلى الاسميَّةِ، فالوجهُ: زيدٌ قامَ. فلذلكَ قَبُحَ قولُكَ: إذ زيدٌ قامَ، فإنْ قيلَ: قُصِدَ إلى الاسميَّةِ وأُتِيَ بالماضي للدلالةِ على أَنَّ الحكمَ فيما مَضَى. (١٨٨/ظ) قيلَ: هذا معلومٌ من نفسِ (إذ)، فـــلا حاجــةَ إلى إيقاعِ الفعلِ المقدَّرِ الماضي لهذا الغرضِ، فإنْ قيلَ: يلزمُ مثلُهُ في: إذا [٨] زيدٌ يقومُ، فيكونُ مستقبحًا، ولا قائلَ بِهِ [٩]. قلنا [١٠]: إنَّ (يقومُ) مفسِّرٌ للفعلِ المقدَّرِ بعدَها لا خبرٌ، فليسَ أَصلُهُ الإفرادَ، فيكونُ الفعلُ بعدَهَا [١١]، وليستِ الجملةُ اسميَّةً حتَّــى يُقَــالَ الوجهُ: زيدٌ قائمٌ. فإن قيلَ: فإذا قُلنَا: بأَنَّ (إذا) يصحُّ وقوعُ المبتدإِ بعدَهَا، فينبغــي أَن يُــسْتَقْبَحَ: إذا زيدٌ يقوم. فالجوابُ أَنْ يُقالَ حينئذٍ: لَمْ يُقصَدْ بِهِ الدَّلالةُ على

---

(١) البقرة ٣٠. وينظر البحر المحيط ٤/٤٨٥ـــ٤٨٦.
(٢) البقرة ١٢٧. وينظر البحر المحيط ١/٣٨٧.
(٣) التوبة ٤٠، وينظر البحر المحيط ٥/٤٢ـــ٤٣.
(٤) بعدها في الأصل زيادة، وهي: (يختلف فيه) وما أثبتناه من سائر النسخ .
(٥) ينظر مغني اللبيب ١١٧.
(٦) ينظر الكتاب ٤/٢٣٢، والتسهيل ٩٢ـــ٩٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٥.
(٧) في الأصل: استفتاحه.
(٨) في الأصل: فإذا، مكان: في إذا، وما أثبتناه من سائر النسخ .
(٩) بعدها في ك، ي: زيادة كلمة (أحد).
(١٠) في ك، ي، ل: فالجواب، وكذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١١، وهو وجه.
(١١) في ل: فالجـــواب أن يقـــوم مفسر لا خبر، فليس أصله إلا الإفراد ، فيكون الفعل مقدرًا بعدها، مكان: فليس أصله إلا الإفراد ، فيكون الفعل بعدها، والعبارة ساقطة من ك، ي.

المستقبلِ، وإِنَّما قُصِدَ بِهِ الدَّلالةُ على الحالِ على وجـــهِ الحكايةِ، فقد صارَ مجيئُهُ لمعنًى لا يؤخَذُ [١] من [٢] (إذا) بخلافِ (إذ)، فإِنَّهُ ظرفٌ لِمَا مضى، فلذلكَ حَسُنَ: إذا زيدٌ يقومُ، لَمَّا كان بمعنًى [٣] غيرِ مأخوذٍ من (إذ) [٤]. هذا كلامُهُ [٥].

واعترضَ الرضي على الأَخيرِ، بأَنَّ مثلَ: إذا زيدٌ يقومُ، يقالُ لَهُ: كذا مقصودٌ [٦] بِهِ الاســـتقبالُ، وحكايـــةُ الحـــالِ المستقبلةِ لم تثبتْ في كلامِهم كما ثبتَ [٧] حكايةُ الحالِ الماضية [٨].

[[ويجيءُ]] إذ **[[للمفاجأَةِ]]**، نصَّ على ذلكَ سيبويهِ [٩]، وهيَ الواقعةُ بعدَ بينا، أَو بينما، كقولِهِ [١٠]:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خيرًا وارْضَيَنَّ بِهِ ... فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسِيرُ

وهَلْ هيَ ظرفُ مكانٍ أَو زمانٍ ؟ أَو حرفٌ بمعنى المفاجأَةِ ؟ أَو حرفٌ زائدٌ جِيءَ بِـــهِ للتوكيدِ ؟ أَربعةُ أَقوالٍ [١١]، وكلامُ المؤلِّفِ بحسبِ الظَّاهرِ إِنَّما يحتملُ الثَّاني فقط، لِجَعْلِـــهِ التي للمفاجأَةِ من أَقسامِ (إذ) التي هيَ ظرفُ الزَّمانِ الماضي، اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يجْعَلَ الـــضميرَ المـــستكنَّ في (يجـــيءُ) عائدًا إلى (إذ)، معَ قطعِ النَّظرِ عَنْ كونِهَا للماضي، فَيحْتَمِلُ الأَقوالَ الأَربعةَ، لكنَّهُ خلافُ الظَّاهرِ.

---

(١) في الأصل لا يوجد، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) (من) ساقطة من ك، ي.

(٣) في ل: لمعنى.

(٤) في ل: إذا.

(٥) ينظر شرح الإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١.

(٦) في الأصل مفصول، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ك، ي: يثبت.

(٨) شرح الكافية للرضي ١١٥/٢- ١١٦.

(٩) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤، والارتشاف ٢٣٥/٢، والجنى الداني ٢١٣، ومغني اللبيب ١١٥.

(١٠) البـــيت لحـــريث بن جبلة العذري، وقيل لعثمان بن لبيد العذري، وعثير بن لبيد كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٨/٢/١٧٠، وبلا عزو في الكتاب ٥٢٨/٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٥، والأمالي الشجرية ٢٠٧/٢، ومغني اللبيب ١١٥.

(١١) تنظـــر هـــذه الأقوال في الجنى الداني ٢١٣، ومغني اللبيب ١١٥ - ١١٦، والهمع ١٧٦/٣ - ١٧٧.

[[وقد يستعملان]]، أَي: كلٌّ من إذا وإذ [[اسْمًا]] (١). والوجهُ أَنْ يقولَ: اسمين، لوجوبِ مطابقةِ الحالِ وصاحبِها. والاعتذارُ (٢) بإرادةِ الحكمِ على كلٍّ مِنْهُمَا كما قرَّرْناهُ (٣)، فتكونُ المطابقةُ حاصلةً باعتبارِ المعنى لا يجديه (٤)، إذ لا يجوزُ أَنْ يُقالَ: الزيدانُ قائمٌ، معَ إرادةِ الحكمِ على كلٍّ منهما.

فأَمَّا استعمالُ (إذ) اسمًا غيرَ ظرفٍ، فقد اشتهَرَ عندَ المعربينَ (٥) فادَّعوا في (إذ) المذكورةِ بعدَ فعلِ الأمرِ في أَوائلِ القصصِ، مثلُ: ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ ﴾ (٦)، أَنَّها مفعولٌ بِهِ (٧)، إذِ المرادُ ذِكْرُ الوقتِ نفسِهِ لا الذكرُ فيه. وقدَّرُوا (اذْكُرْ) حيثُ لا يُذْكَرُ، نحوُ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾ (٨)، ﴿ وَإِذْ (١٨٩/و) فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ (٩). وادَّعوا أَيضًا وقوعَهَا بدلاً مِنَ المفعولِ بِهِ، نحوُ: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾ (١٠)، وهوَ (١١) بدلُ اشتمالٍ مِنْ مريم (١٢). وفي هذا الإبدالِ إشارةٌ إلى أَنَّ المقصودَ والأَوْلَى في هذا المقامِ استحْضَارُ ذلكَ الوقتِ الذي حدثَتْ فيهِ تلكَ الحكايةُ الغريبةُ في ذهنِ السَّامعِ ومشاهدَتِهِ، ليتعجَّبَ منهُ (١٣).

ووقعَ للزَّمخشري في قراءةِ بعضِهم (١٤): ﴿ لَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (١٥)، أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ منهُ إذ بعثَ، ويجوزُ كونُ (إذ) في محلِّ رفعٍ كـ (إذا) في قولِكَ: أَخطبُ ما يكونُ الأَميرُ إذا كانَ قائمًا. أَي: لَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وقتَ بعثِهِ (١٦). قالَ ابنُ هشامٍ: فمقتضى هذا الوجهُ أَنَّ (إذ) مبتدأٌ، ولا

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/٢٣٤، ٢٣٧، والجنى الداني ٢١١، ٣٦٠.

(٢) في ك، ي: ولاعتذار. (٣) في: ي، ل: قدرناه.

(٤) في ي: لا لجريه.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/٢٣٤، ومغني اللبيب ١١١.

(٦) الأعراف ٨٦، وينظر البحر المحيط ٤/٣٤٠.

(٧) الكشاف ٢/٩٤. (٨) البقرة ٣٠، ومثلها الحجر ٢٨.

(٩) البقرة ٥٠.

(١٠) مريم ١٦. (١١) أي: إذ.

(١٢) الكشاف ٢/٥٠٤، ومغني اللبيب ١١١.

(١٣) ينظر الكشاف ٢/٥٠٤ - ٥٠٥.

(١٤) وهي قراءة عيسى بن سليمان عن بعضهم. ينظر مختصر شواذ القراءات ٢٣.

(١٥) آل عمران ١٦٤. وقد جاءت الآية في المصحف بقراءة حفص عن عاصم: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ... ﴾

(١٦) الكشاف ١/٤٧٧.

نعلمُ بذلكَ قائلاً [١].

وأَمَّا استعمالُ (إذا) اسمًا غيرَ ظرفٍ، فالمنقولُ عَنِ الأَخفش أَنَّهُ قالَ في قولِهِ تعالى: ﴿ حتَّى إِذا جاؤُوهَا ﴾ [٢]: إنَّ (إذا) جُرَّ بحتَّى [٣]. وزعَمَ ابنُ جنِّي [٤] في: ﴿ إِذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ ﴾ [٥] الآيات. . . [٦]، فيمَنْ نصبَ: ﴿ خَافِضَةً رَّافِعَةً ﴾[٧]، أَنَّ إذا الأُولى مبتدأٌ، والثَّانيةَ خبرٌ، والمنصوبينِ حالانِ، وكذا جملةُ: ﴿ لَيْسَ ﴾ [٨] ومعمولَيْهَا [٩]، والمعنى وقتَ وقوعِ الواقعةِ خافضةً لقومٍ رافعةً لآخرينَ وهوَ وقتُ رجَّةِ الأَرضِ [١٠].

وزعَمَ ابنُ مالكٍ أَنَّها وقعتْ مفعولاً بِهِ [١١] في قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ لعائشة: "إِنِّي لأَعلمُ إذا كنتِ عنِي راضيةً وإذا كنتِ عليَّ غضبَى "[١٢]. قالَ ابنُ هشامٍ: والجمهورُ على أَنَّ (إذا) لا تخرجُ عَنِ الظَّرفيَّةِ، وأَنَّ (حتَّى) في تلكَ الآيةِ [١٣] حرفُ ابتداءٍ دخلَ [١٤] على الجملةِ بأَسرِهَا، ولا عملَ لَهُ [١٥]، وأَمَّا ﴿ إِذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ ﴾ [١٦]، فإذا الثَّانيةُ بدلٌ

---

(١) مغني اللبيب ١١٢.

(٢) الزمر ٧١.

(٣) نقلَــهُ عــن الأخفــش ابنُ جني في المحتسب ٢/٣٠٨. وينظر الجنى الداني ٣٦٣، ومغني اللبيب ١٢٨.

(٤) المحتسب ٢/٣٠٨. وينظر الجنى الداني ٣٦٤، ومغني اللبيب ١٢٨.

(٥) الواقعة ١. وينظر الكشاف ٤/٥١، ٥٢.

(٦) في الأصــل وسائر النسخ: الآية، وما أثبتناه من مغني اللبيب ١٢٨، وهو يريد الآيات ١ــ٤ من سورة الواقعة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ، إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا﴾.

(٧) الــواقعة ٣. وهي قراءة زيد بن علي، والحسن، وعيسى، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وابن مقسم، والزعفــراني، واليــزيدي. والقراءة المشهورة التي عليها الناس جاءت برفع خافضة ورافعة. ينظر المحتسب ٢/٣٠٨، والبحر المحيط ٨/٢٠٣ــ٢٠٤.

(٨) الواقعة ٢.

(٩) في الأصل، ك، ي: ومعموها، وما أثبتناه من ل.

(١٠) مغني اللبيب ١٢٨، وينظر الارتشاف ٢/٢٣٩.

(١١) ينظرالتــسهيل٩٤، وشــرحه لابــن مالك ق١٠٠، والجنى الداني٣٦٤، ومغني اللبيب١٢٩، والمساعد ١/٥٠٨.

(١٢) يعني آية الزمر ٧١ " حتَّى إِذا جاؤُوهَا ".

(١٣) في ل: داخل، وهو وجه.

(١٤) في الأصل، ل: لها. و(لاعمل له) ساقطة من ك، ي، وما أثبتناه من مغني اللبيب ١٢٩.

(١٥) الواقعة ١. وكلمة (الواقعة) ساقطة من ل.

(١٦) في الأصل: وخشية، وهو تصحيف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

مِـنَ الأُولى، والأُولى ظـرفٌ، وجوابُهَا محذوفٌ لِفَهْمِ المعنى. وحَسَّنَهُ [١] طولُ الكلامِ، وتقديـرُهُ بعـدَ (إذا) الثَّانيةِ، أَي: انْقَسَمْتُم أَقسامًا، ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾ [٢]. وأَمَّا الحـديثُ فـ(إذا) ظرفٌ لمحذوفٍ، أَي: شأنُكَ [٣]. قالَ الرضي: وعن بعضِهِم أَنَّ (إذا) الـزَّمانيَّةَ تقعُ اسمًا صريحًا، نحو: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمرٌو، أَي: وقتَ قيامِ زيدٍ وقتَ قيامِ عمرٍو. وأنا لَمْ أَعثُرْ لَهُ على شاهدٍ من كلامِ العربِ [٤]. وفي اللباب: ويستعملُ اسمًا في نحـوِ: إذا يقومُ زيدٌ، إذا يقعدُ عمرٌو [٥]. وقالَ صاحبُ العبابِ: نصَّ على ذلكَ سيبويهِ، وإنْ لم يكـنْ لَـهُ شاهدٌ من كلامِ العربِ. قلتُ: فجزمَ بأَنَّهُ نصُّ إمامِ الصناعةِ، ومقتدَى القومِ، (**١٨٩/ظ**) وبأَنَّهُ لا شاهدَ لَهُ من كلامِ العربِ، فأَزرى [٦] بسيبويهِ [٧]، حيثُ أَقدَمَ علـى أَنَّـهُ [٨] أَدخلَ في لسانِ العربِ [٩] ما ليسَ منهُ، وإنَّما غَرَّهُ قولُ الرَّضي: " وأَنا لَمْ أَعثُـرْ على شاهدٍ من كلامِ العربِ ". وهذا بمجرَّدِهِ لا يسوغُ الجزمُ بنفيِ الشَّاهدِ العربي علـى ذلـكَ، إذْ لا يلزمُ من عدمِ عثورِهِ على الشَّاهدِ عدمُهُ في نفسِ الأمرِ، وما أَحسنَ التَّثبُّتَ في الأُمورِ.

وبَعْـدُ، فَأَنا أَتوقَّفُ في نسبةِ جوازِ هذهِ المسأَلةِ إلى سيبويهِ، فإنَّ ابنَ جنِّي من أَئمَّةِ الـنُّحاةِ البصريينَ، وإنَّما حكى ذلكَ عَنِ المبرِّدِ، وقالَ في شرحِهِ للحماسةِ [١٠]: " وأَجازَ أَبـو العبَّاسِ المبرِّدُ أَنْ تقولَ: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقومُ جعفرٌ، على أَن تكونَ الأُولى مرفوعةً بالابتداءِ، والثَّانيةُ مرفوعةً لكونِهَا خبرًا عَنِ الأُولى [١١]، حتَّى كأَنَّهُ قالَ: وقتَ قيامِهِ وقتَ قـيامِ جعفرٍ ". والغالبُ على الظَّنِّ أَنَّ سيبويهِ لو قالَ بذلكَ لم يخفَ عَنِ ابنِ جنِّي، على

---

(١) مغني اللبيب ١٢٩.

(٢) الواقعة ٧.

(٣) مغني اللبيب ١٢٩.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/١١٢.

(٥) لباب الإعراب ١٩٣.

(٦) في الأصل ي، ل: فازدرى، وما أثبتناه من ك.والإزراء: التهاون بالنَّاس. ينظر العين ٧/٣٨١.

(٧) في الأصل: بيويه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في الأصل، ل: أن، وما أثبتناه من ك، ي.

(٩) في ك: اللسان العربي، وهو وجه.

(١٠) التنبيه على مشكلات الحماسة ٥٥١.

(١١) في الأصل: الأول، وما أثبتناه من سائر النسخ.

إمامتِه وكثرةِ بحثِه عَنِ المسائلِ الغريبةِ وسَعَةِ حفظِه، فنسبتُهُ إِيَّاهَا إِلى المبرِّدِ دونَ سيبويهِ، مِمَّا يقتضي التَّوقُّفُ في صحَّةِ ذلكَ النَّقلِ. واللهُ أَعلمُ بحقيقةِ الحالِ.

[[ويستفـــصحُ الأَصمعي]]، أَي: يعدُّ فصيحًا كقولِهم: استسمنتُ ذا ورمٍ، أَي: عددتُـــهُ سمينًا [١]. [[طرحهما]]، أَي: طرح (إذ) و(إذا) [[في جوابِ بينا وبينما]] [٢] لكثرةِ مجيءِ جوابِهما بدونهما. قالَ الرَّضي: والكثرةُ لا تدلُّ على أَنَّ المكثورَ غيرُ فصيحٍ، بـــل تـــدلُّ على أَنَّ الأَكثرَ أَفصحُ [٣]. قلتُ: هذا غيرُ مُتَّجِه، إذ تعليلُ فصاحةِ الطَّرحِ [٤] بكثـــرةِ ورودِهِ، يُـــشعِرُ [٥] بأَنَّ مقابِلَهُ وهوَ الذِّكْرُ قليلٌ، فلَيسَ ثَمَّ أَكثرُ وكثيرُ حتَّى يردُ الاعتراضُ.

وحكى بعضُهُم عَنِ الأَصمعي أَنَّهُ قالَ: إذا كانَ (بينا) و(بينما) بدون (إذ) و(إذا)، فـــالكلامُ لا يقعُ مخالفًا للأَصلِ، وإنْ كانَ معهما (إذ) و(إذا) فهوَ مخالفٌ لذلكَ [٦]. بيانُهُ: أَنَّهُ إذا كانَ بدونهما، فانتصابُ بينا وبينما على الظَّرفِ، والعاملُ الفعلُ المذكورُ في الجوابِ كما في قولِهِ: [٧]

فَبَيْنَا نحنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا

فـــالمعنى أَتانا [٨] وقتَ رقبتنا إِيَّاهُ، وهذا ليسَ فيهِ مخالفةُ الأَصلِ، فأَمَّا إذا ذُكِرَ (إذ)

---

(١) ينظـــر قول الأَصمعي في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٩٩، ولباب الإعراب ١٩٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٣، والجنى الداني ٣٦٧.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١١٣.

(٣) في ي: الطرف، وهو تحريف.

(٤) في الأصل، ل: تشعر، وما أثبتناه من ك، ي، وفيهما: ويشعر، بزيادة الواو.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٩، والجنى الداني ٣٦٧ .

(٦) نصيب بن رباح، شعره ١٠٤، ورواية البيت فيه:

فبينا نحنُ ننظرهُ أتانا　　معلق شكوةً وزنادَ راعِ

نسبه سيبويه ١/١٧٠ــ١٧١ إلى رجل من قيس عيلان، وروايته فيه:

فبينا نحنُ نطلبه أتانا　　معلق وفضة وزنادَ راعِ

والبـــيت في شـــرح أبـــيات سيبويه ١/٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، والجنى الداني ٢٠١، ومغني اللبيب ٤٩٤.

(٧) في ك، ي: أنا، وهو تحريف.

(٨) (الظرفية) ساقطة من ك، ي، ل .

و(إذا) فالمخالفــةُ للأَصلِ واقعةٌ بانقلابِ الظَّرفِ اللاَّزمِ الظَّرفيَّةِ [١] مرتفعًا بالابتداء، لأَنَّ التَّقديرَ إذ ذاكَ: بينَ أَوقاتِ رقبتنا إِيَّاهُ وقتَ إتيانِه، فــ (إذ) و(إذا) مبتدأٌ، وبينَ [٢] خبرُهُ، أَي: وقتَ (١٩٠/و) إتيانِه استقرَّ بينَ رقبتنا إِيَّاهُ.

قلتُ: وهذا مندفعٌ، أَمَّا أَوَّلاً، فلا نُسَلِّمُ أَنَّ (إذ) و(إذا) الفجائيَّتينِ الواقعتين بعدَ بينا و(بينما) ظرفان [٣]، بل هما من قبيلِ الحرفِ كما ذهبَ إِليه بعضُهُم [٤]. وأَمَّا ثانيًا فهبكَ إِنَّــا سلَّمنا ظرفيَّتَهُمَا، لكنْ لا نُسَلِّمُ لزومَ خروجِهِمَا عَنِ الظَّرفيَّةِ بناءً على ما ذُكِرَ، فقد ذهبَ ابنُ جنِّي [٥] إلى أَنَّ عامِلَهَا الفعلُ الذي بعدَهُمَا، لأَنَّهُمَا غيرُ مضافَتَيْنِ إِليه، وعامِلُ (بيــنا) و(بيــنما) محذوفٌ، يفسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ. وقالَ الشلوبين [٦]: (إذ) مضافةٌ إلى الجملةِ، وكذا (إذا)، ولا يعملُ فيهما الفعلُ ولا في بينا وبينما، لأَنَّ المضافَ إِليه لا يعملُ في المــضافِ ولا فيما قبلَهُ، وإِنَّما عامِلُهُمَا محذوفٌ يدلُّ عليه الكلامُ، و(إذ) و(إذا) بدلٌ مــنهما، فإذا قلتَ: بينما أنا قائمٌ إذ جاءَ زيدٌ، أَو: إذا زيدٌ جاءَ، فالتَّقديرُ: حينَ أَنا قائمٌ حينَ مجيءِ زيد وافقتُ المجيءَ [٧].

[[وعامِلُهُمَــا]]، أَي: عامــلُ (إذ) و(إذا) حالةَ كونِهما [[للمفاجأَة معناها]] [٨]، أَي معــنى المفاجــأَةِ المستفادُ مِنَ الأَداتينِ [٩]، وكأَنَّهُ يريدُ أَنَّ العاملَ فعلٌ مقدَّرٌ يفيدُ معنى المفاجأَةِ، والذي قالَهُ [١٠] الزَّمخشري في (إذا) الفجائيَّةِ أَنَّ عامِلَهَا فعلُ المفاجأَةِ [١١]، صرَّحَ بــذلكَ في مواضعَ مِنَ الكشَّافِ، فقالَ في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [١٢]، ما نصُّهُ: " فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ أَن يُجابَ (لَمَّا) بإذا الفجائيَّةِ ؟ قلتُ:

---

(١) اللسان (سمن).

(٢) (الظرفية) ساقطة من ك، ي، ل .

(٣) في الأصل: ظرفًا، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر التسهيل ٩٣، والجنى الداني ٢١٣، ٣٦٦، ومغني اللبيب ١١٥، ١٢٠.

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف ٢/٢٣٥، والجنى الداني ٢١٤، ومغني اللبيب ١١٥.

(٦) ينظر رأيه في الارتشاف ٢/٢٣٥، والجنى الداني ٢١٤، ٣٦٦، ومغني اللبيب ١١٥.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢١٤، ومغني اللبيب ١١٥.

(٨) في الأصل: معناهما، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر مغني اللبيب ١١٥، ١٢٠.

(١٠) في الأصل: قالَ، وما أثبتناه من ك، ي.

(١١) ينظر الجنى الداني ٣٦٨ ــ ٣٦٩، ومغني اللبيب ١٢٠.

(١٢) الزخرف ٤٧.

لأَنَّ فعلَ المفاجأةِ معها مقدَّرٌ، وهوَ عاملُ النَّصبِ في محلِّها، كأَنَّهُ قيلَ: فلَمَّا جاءَهُم بآياتِنا فاجؤوا وقتَ ضَحِكِهِم "[١].

وأَقولُ: هذا التَّقديرُ يقتضي إخراجَ (إذا) عَنِ الظَّرفيَّةِ، لأَنَّها جُعِلَتْ مفعولاً بِهِ للفعلِ من (فاجؤوا). ومذهبُهُ أَنَّ إذا الفجائيَّةَ ظرفُ زمانٍ كما مرَّ [٢]، فليسَ تقديرُهُ موافقًا لرأيِهِ. قـالَ الـشيخُ أَبو حيَّان: ولا نعلمُ أَحدًا ذهَبَ إِلى ما ذَهَبَ إِليهِ هذا الرَّجلُ من أَنَّ (إذا) الفجائـيَّةَ تكونُ منصوبةً بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ: فاجؤوا، والمعروفُ أَنَّ عاملَهَا خبرُ المبتدإِ الواقعُ بعدَهَا مذكورًا كانَ، نحو: خرجتُ فإِذا زيدٌ جالسٌ، أَو محذوفًا، نحوُ: خرجتُ فإِذا الأسدُ، أَي: حاضرٌ، فإِنْ قَدَّرتَهَا الخبرَ على رأيِ مَنْ ذهَبَ إِليه، فهيَ ظرفٌ مستقرٌّ، عاملُهُ محذوفٌ، أَي: (استَقَرَّ) أَو (مُستَقرٌّ) على ما هوَ مقرَّرٌ في مِثْلِه [٣].

[[و]] عامِلُهُمَا حالةَ كونِهِمَا [[للاسميَّةِ ما كانَ]]، أَي: شيءٌ كانَ من ابتداءٍ أَو فِعْـلٍ ونحـوِ ذلـكَ، [[و]] عامِلُهُمَا حالةَ (١٩٠/ظ) كونِهِمَا [[لغيرِهِمَا]]، أَي: لغيرِ المفاجـأَةِ والاسـميَّةِ، [[جـوابُهُمَا]]. وهـذا الكلامُ غيرُ متأَتٍّ ف (إذ)، لكونِهَا لا تقعُ للشَّرطِ [٤] حتَّى يكونَ لها جوابٌ يدعى أَنَّهُ عامِلُهَا. فإِن قلتَ: تقعُ شرطيَّةً حيثُ تُكَفُّ [٥] بـــ (مــا)، فَلِمَ لا يُحمَلُ الكلامُ عليهِ ؟ قلتُ: هيَ إِذ ذاكَ حرفٌ عندَ سيبويهِ بمنزلَةِ إِنِ الشَّرطيَّةِ [٦]، فلا عمل لجوابِهَا فيها، نَعَمْ، ذهَبَ المبرِّدُ [٧] وابنُ السرَّاجِ [٨] والفارسي [٩] إِلى أَنَّهـا مَعَ لحوقِ (ما) ظرفٌ، فلعلَّ ما في المتنِ يمشي على هذا. وسيأْتي الكلامُ على (إذما) في بحثِ الفِعْلِ عندَ ذِكْرِ الجوازمِ.

---

(١) الكشاف ٣/٤٩٠ـ٤٩١.

(٢) ينظر ق ١٨٧ ظ.

(٣) ينظر البحر المحيط ٨/٢٠ـ٢١، والجنى الداني ٣٦٩، ومغني اللبيب ١١٥، ١٢٠.

(٤) من (أي... إلى... لغيرهما) ساقطة من ك، ي.

(٥) في الأصل: تكون، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) الكتاب ٣/٥٦، ٥٨ـ٥٩.

(٧) قـال في المقتضب ٢/ ٤٦ في باب المجازاة وحروفها : " فمن عواملها من الظروف: أينَ... ومن الأسمـاء: مَـنْ... ومـن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ... وإذما ". فعبارته صريحة بأن (إذما) حرف. وينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٤، والجنى الداني ٢١٤، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٨) الأصول ٢/١٥٩، وينظر الجنى الداني ٢١٤، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٩) الجنى الداني ٢١٤، ومغني اللبيب ١٢٠.

وأَمَّـــا (إذا) فعاملُهَـــا ما اشتملَ عليهِ جوابُهَا من فعلٍ أَو شبهِهِ، وهوَ قولُ الأكثرينَ، واعتُرِضَ بأُمورٍ، منها: أَنَّ الشرطَ والجزاءَ عبارةٌ عَنْ جملتينِ تربطُ بينهما الأَداةُ، وعلى قولِهِم تصيرُ الجملتانِ واحدةً، لأَنَّ الظرفَ عندهُم من جملةِ الجوابِ، والمعمولُ داخلٌ في جملةِ عاملِه. ومـــنها: أَنَّـــهُ يلزمُهُم في نحوِ: إذا جِئْتَني اليومَ أَكرمتُكَ غدًا، أَنْ يعملَ (أَكرمتُكَ) في ظرفينِ متضادَّينِ، وذلكَ باطلٌ عقلاً؛ إذ الحَدَثُ الواحدُ المُعَيَّنُ لا يقعُ بتمامِهِ في زمانينِ، وقصدًا؛ إذ المرادُ وقوعُ الإكرامِ في الغدِ لا في اليومِ [١]. ومنها: أَنَّ الجوابَ وَرَدَ مقرونًا بإذا الفجائيَّةِ، نحوُ: ﴿ثُـــمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [٢]. وبالحرفِ النَّاسخِ، نحوُ: إذا جئتَني فإِنِّي أُكرِمُكَ، وكلٌّ منهما لا يَعْمَلُ ما بَعْدَهُ في ما قبلَهُ [٣].

والمحققـــونَ علـــى أَنَّ عاملَهَـــا شَرْطُهَا، وليست مضافةً إليه، فلا يردُ اعتراضُ أَبي البقاءِ [٤] بأَنَّ المضافَ إليهِ لا يعملُ في المضافِ، فيكونُ بمنزلةِ متى [٥]. قلتُ: لكن يلزمُ أَنْ يكونَ ظرفًا مبهمًا لا مختصًّا، وهيَ عندَهُمْ من الظروفِ المختصَّةِ. وقولُ ابنِ الحاجبِ: إنَّ تعـــيينَ الوقتِ في (إذا) يحصلُ بمجرَّدِ ذكرِ الفعلِ بعدَهُ وإنْ لَمْ يكنْ مضافًا كما يحصلُ في قـــولِكَ: زمانًا طلعتْ فيهِ الشَّمسُ [٦]، مُعتَرَضٌ بأَنَّهُ يلزمُ كونُ (متى) في: متى قامَ زيدٌ أَكرمتُهُ، مختصَّةً، واللازمُ باطلٌ، بالاتفاقِ، والتَّخصيصُ في المثالِ الذي ذكَرَهُ إِنَّما حصلَ بما ذُكِرَ بعدَهُ، لكونِهِ صفةً، لا بمجرَّدِ ذكْرِهِ بَعْدَهُ [٧].

[[ولَمَّا]] [٨] بمعنى حينٍ عندَ ابنِ السَّراجِ [٩]، والفارسي وابنِ جنِّي وجماعة [١٠]، وقالَ ابنُ مالكٍ بمعنى إذ [١١]، وهوَ حسنٌ، لأَنَّها مختصَّةٌ بالماضي وبالإضافةِ إلى الجملةِ [١٢]. ومـــذهَبُ سيبويهِ أَنَّها حرفٌ [١٣]. ويُقالُ فيها: حرفُ وجودٍ لوجودٍ. (١٩١/و) وبعضُهُم

---

(١) ينظر مغني اللبيب ١٣١.
(٢) الروم ٢٥.
(٣) ينظر مغني اللبيب ١٣٢.
(٤) ينظر مغني اللبيب ١٣٠ـــ١٣١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢٧/١، ١٠٣٩/٢.
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/١، وينظر شرح الكافية للرضي ١١١/٢.
(٧) هذا الاعتراض للرضي في شرح الكافية للرضي ١١١/٢.
(٨) ينظر المقتضب ٤٤/٢، والمقتصد ١٠٩١/٢، ١٠٩٢، والجنى الداني ٥٣٧، ومغني اللبيب ٣٦٧.
(٩) الأصول ١٥٧/٢.
(١٠) مغني اللبيب ٣٦٩، والمساعد ١٩٧/٣.
(١١) التسهيل ٢٤١.
(١٢) مغني اللبيب ٣٦٩.
(١٣) في الكـــتاب ٢٣٤/٤: " وأَمَّا لَمَّا فهي للأَمرِ الذي قد وقعَ لوقوعِ غيرِهِ، وإِنَّما تجيءُ بمنزلةِ (لو) لِمَا ذكرنا، فإِنَّما هيَ لابتداءٍ وجوابٍ ". وينظر الجنى الداني ٥٣٨.

يقــولُ: حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ [١]. قالَ ابنُ قاسم: " والصَّحيحُ ما ذهَبَ إليهِ سيبويهِ من أنَّهــا حــرفٌ، لأنَّها ليسَ فيها شيءٌ من علاماتِ الأسماءِ، ولأنَّها تقابلُ (لَوْ)، وتحقيقُ مقابلَــتِهَا أنَّــكَ تقــولُ: لَــوْ قــامَ زيــدٌ قــامَ عمرٌو، ولكنَّهُ لمَّا لَمْ يَقُمْ زيدٌ لَمْ يَقُمْ عمرٌو "[٢].

والمؤلِّــفُ بــنى على رأيِ أُولئِكَ الجماعةِ في أنَّها ظرفٌ [[مضافةٌ إلى الفعلِ]] الماضــي لفظًــا [٣] ومعنًــى، نحــوُ: لَمَّا جاءَ عمرٌو أكرمتُهُ، أَو معنًى لا لفظًا، نحوُ: لَمَّــا [٤] لَمْ يجيءْ زيدٌ أَهنتُهُ. مستعملةً [[لوقوعِ الشيءِ لوقوعِ غيرِهِ]]. < لِمَا > [٥] تــشعرُ بالتَّعليلِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ [٦]، والمرادُ أنَّهُــم أُهلِكُــوا بــسببِ ظلمِهِم، لا أنَّهم أُهلِكُوا حينَ ظُلْمِهِم، لأنَّ ظُلمَهُم متقدِّمٌ على إنذارِهِم، وإنذارَهُم مقدَّمٌ على إهلاكِهِم [٧]. وهذا مِمَّا استدلُّوا [٨] بِهِ على حرفيَّةِ (لَمَّا)، إذ لَوْ كانتْ ظرفًا لَم تشعرْ بالتَّعليلِ [٩].

[[وعامِلُهَا جوابُهَا]] إِمَّا مذكورًا، نحوُ: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [١٠]، أَو محذوفًا، نحوُ: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ ﴾ [١١]، أَي: فَعَلُوا مــا أَجْمَعُــوا عليهِ، ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ [١٢] عطفٌ على المحذوفِ [١٣]. والكوفيون [١٤] يجعلونَ "أَوحينا" جوابَهَا، والواوُ زائدةٌ [١٥].

---

(١) الجنى الداني ٥٣٨، ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٢) الجنى الداني ٥٣٨، ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٣) الجنى الداني ٥٣٨ ــ ٥٣٩.

(٤) الجنى الداني ٥٣٨، ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٥) الزيادة من ك، ، ي.

(٦) الكهف ٥٩. وينظر البحر المحيط ١٤٠/٦.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٣٩.

(٨) في ك، ي، ل: استدل، وهو وجه.

(٩) وهو استدلال ابن عصفور كما في الجنى الداني ٥٣٩، ينظر البحر المحيط ١٤٠/٦.

(١٠) الإسراء ٦٧. (١١) يوسف ١٥.

(١٢) يوسف ١٥. (١٣) (عطف على المحذوف) ساقطة من ي.

(١٤) في: ك، ي: والكوفية، وهو وجه.

(١٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٧٢٥/٢، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٧، والجنى الداني ٥٤٠.

قلتُ: وقد وَرَدَ الجوابُ مقرونًا بإذا الفجائيَّةِ، نحوُ: ﴿لَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[١]، ولا يمكنُ عملُ ما في حيِّزِ إذا الفجائيَّةِ فيما قبلَها [٢]، فيمكنُ أَنْ يُجْعَلَ هذا دليلاً آخرَ على حرفيَّتِها. وقالَ ابنُ مالكٍ: يجيءُ جوابُها جملةً اسميَّةً [٣] { نحو }: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [٤]. (ولا يتعيَّنُ لجوازِ أَنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا، أي: اقتسموا قسمين: فمنهُمْ مقتصِدٌ) [٥]. وقالَ ابنُ عصفور [٦]: يجيءُ جوابُها مضارعًا [٧]، بدليلِ: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ [٨]، ولا يَتعيَّنُ لجوازِ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: أقبلَ يُجادِلُنا [٩]. وكأنَّ (لَمَّا) مبنيَّةٌ عندَ القائلِ باسميَّتِها تشبيهًا [١٠] بالحرفِ في الافتقارِ من حيثُ (لزومُها للإضافةِ إلى الجملةِ، أو في دلالتِها على معنًى في غيرِهَا من حيثُ) [١١] هيَ للشرطِ الماضي.

[[وَأَينَ وَأَنَّى للمكان، استفهامًا وشرطًا]] [١٢] في كلٍّ منهما، فأينَ الاستفهاميَّةُ، نحو: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [١٣]، والشَّرطيَّةُ، نحوُ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ. وبناؤُها [١٤] على الحركةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ [١٥]، وعلى الفتحِ لاستثقالِ الضَّمِّ والكسرةِ بعدَ الياءِ [١٦].

---

(١) العنكبوت ٦٥، وينظر البحر المحيط ١٥٨/٧ـ١٥٩.
(٢) ينظر الجنى الداني ٥٣٩، ومغني اللبيب ٣٧٠.
(٣) التسهيل ٢٤١.
(٤) لقمان ٣٢.
(٥) من (ولا يتعين... إلى... مقتصد) ساقطة من ك.
(٦) ينظر قول ابن عصفور في مغني اللبيب ٣٧٠.
(٧) ينظر التسهيل ٢٤١، والجنى الداني ٥٣٩، والمساعد ٢٠١/٣.
(٨) هود ٧٤. وبعدها في ل: أتمّ الآية "... في قوم لوط ".
(٩) ينظر الكشاف ٢٨٢/٢، ومغني اللبيب ٣٧٠.
(١٠) في ك: يشبهها، وفي ل: لشبهها.
(١١) من (لزومها... إلى... من حيث) ساقطة من ك، ي.
(١٢) ينظر الكتاب ٥٦/٣، ٥٨، ٥٩، ٢٣٣/٤، ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤، ١٠٩، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢، والهمع ٣١٧/٤.
(١٣) التكوير ٢٦.
(١٤) في ك: وبناهما، وهو تحريف.
(١٥) في ك، ي، ل: للساكنين، مكان لالتقاء الساكنين، وهو وجه.
(١٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١١٦/٢.

وَأَنَّـــى الاســـتفهاميَّةُ، تكونُ بمعنى مِنْ أَينَ، نحوُ: ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ [١]، وبمعنى كـــيفَ، نحوُ: ﴿ أَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ [٢]، أَي: كيفَ تُصرَفونَ عَنِ الحقِّ ؟ (١٩١/ظ) ويجوزُ حملُهَا هنا على المعنى الأَوَّلِ. وبمعنى متى، وقد جُوِّزَ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [٣] الأوجهُ الثَّلاثةُ، لأَنَّها إذا كانت بمعنى: مِن أَينَ، فليسَ المرادُ التَّخييرُ في الإتيانِ في القُـــبلِ والدُّبرِ، كما يتخيَّلهُ بعضُ الأَغبياءِ، بل المرادُ جامعوهنَّ من أَيِّ شَقٍّ أَردتُمْ، بعدَ أَن يكـــونَ المـــأتيُّ واحـــدًا، وهو محلُّ الحَرثِ الذي هوَ القُبلُ دونَ الدُّبرِ [٤]. وأَمَّا أَنَّى الشَّرطيَّةُ، فكقولِ لبيد [٥]:

فَأَصبحتَ أَنَّى تَأْتِها تَبتَئِس بِهَا ... كِلاَ مَركَبَيْهَا تَحتَ رِجلِكَ شاجِرُ

والبيتُ من أبياتِ الكتابِ [٦]. قالَ الصَّاغاني [٧]: والروايةُ فيهِ (تبتئس). وأَنشدَهُ الزَّمخشري تبعًا لسيبويهِ (تلتبس) [٨]، وكذا أَنشدَهُ الرَّضي [٩].

[[ومتى للزَّمانِ فيهِمَا]] [١٠]، أَي: في الاستفهامِ، نحو: ﴿ مَتَى نَصْرُ اللهِ ﴾ [١١]. والشَّرطِ كقولِهِ:

متَى أَضَعِ العمامَةَ تَعرِفُونِي [١٢]

---

(١) آل عمران ٣٧.وينظر الكشاف ٤٢٧/١.

(٢) الأنعام ٩٥.

(٣) البقرة ٢٢٣. وينظر البحر المحيط ١٧٠/٢ــ١٧٢.

(٤) ينظر الكشاف ٤٢٧/١.

(٥) ديوان لبيد ٢٢٠.والبيت منسوب إليه في الكتاب ٥٨/٣ برواية: تلتبس، مكان: تبتئس. والشاهد في المقتـــصد ١١١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٩، ١١٠، ٤٥/٧، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٨.

(٧) هـــو الإمـــامُ أَبو الفضائل، رضِي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، بفتح الصَّاد المهملة، وتخفيفِ الغينِ المعجمة، ويقال: الصَّاغاني بالألف، توفي سنة ٦٥٤هــ.معجم الأدباء ١٨٩/٩ــ ١٩١، وبغية الوعاة ٥١٩/١ــ٥٢١، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

(٨) المفصل ٦٨/٢، وشرحه لابن يعيش ١٠٩/٤.

(٩) شرح الكافية للرضي ١١٦/٢.

(١٠) ينظـــر شـــرح المفـــصل لابن يعيش ٤/ ١٠٣، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢، والجنى الداني ٤٦٨، ومغني اللبيب ٤٤٠.

(١١) البقرة ٢١٤.

(١٢) تقدم في ق ١٩ظ، وق ١٥١و.

[[وأَيَّــانَ للزَّمانِ، استفهامًا]] [١] كمتى الاستفهاميَّةِ، إلاَّ أَنَّ متى أَكثرُ استعمالاً، وتختصُّ أَيَّانَ بالمستقبلِ، بخلافِ متى، فإِنَّها تستعملُ للماضي وللمستقبلِ، وكسرُ همزتهِ لغــةُ سُــلَيْمٍ [٢]. وقـــالَ الأَندلـــسي: كـــسرُ نونِها لغةٌ، والأَوْلَى الفتحُ، لمجاورَتِها [٣] الأَلفَ [٤].

[[وشــرطًا]]. قالَ الرَّضي: " وكتبُ الجمهورِ ساكتةٌ عَنْ كونِهَا للشَّرطِ، وأَجازَ ذلكَ بعضُ المتأَخِّرِينَ، وهوَ غيرُ مسموعٍ "[٥]. فلم يكن للمؤلِّفِ الإِقدامُ على بتِّ الحكمِ بمجيئِهَا للشَّرطِ من غيرِ ثبت.

[[قــيلَ: وقد تستعملُ [٦] **في موضعِ التَّفخيمِ]]** [٧]، نحـــو: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَـنِ الــسَّاعَةِ أَيَّــانَ مُرْسَــاهَا ﴾ [٨]. ومثَّلَهُ صاحبُ التَّلخيصِ [٩] بقولِه: ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِــيَامَةِ ﴾ [١٠]. واعترضه الشَّيخُ بهاء الدين السبكي بأَنَّهُ كلامٌ محكيٌّ عَنِ الإنسانِ الذي يحسبُ أَن لَنْ تُجْمَعَ [١١] عظامُهُ، وذلكَ لا يَقصُدُ تفخيمَ يومِ القيامةِ الذي لا يقرُّ بِهِ [١٢]. قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لجوازِ أَنْ تكونَ الحكايةُ بالمعنى، وعبَّرَ فيها بما يقتضي التَّفخيمَ، إشعارًا بعظمــةِ اليومِ في نفسِهِ، وإِنْ لَمْ يقرَّ بِهَا الجاحدُ [١٣]، سلَّمنا أَنَّ الحكايةَ بعينِ لفظِهِ، لكنْ

---

(١) ينظـــر الكـــتاب ٤/ ٢٣٦، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦.

(٢) ينظـــر التـــسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢، والارتشاف ٥٤٨/٢، ٥٤٩، والتاج (أين).

(٣) في ك: لمجاورته.

(٤) ينظـــر قـــول الأندلـــسي في شـــرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦، وفي الأصول ١٣٦/٢: " وبنيت - أيّان - على الفتح، لأن قبلها ألفًا، فاتّبعوا الفتح الفتح ".

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦.

(٦) في ل: وقيلَ تستعملُ، مكان: قيل وقد تستعمل، وهو وجه.

(٧) نقلهُ القزويني في الإيضاح ٢٣٤/١، عن علي بن عيسى الربعي. وينظر الهمع ٣١٧/٤.

(٨) النازعات ٤٢.

(٩) التلخيص ١٦٣.

(١٠) القيامة ٦.

(١١) في ي: يجمع الله.وهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾. القيامة ٣.

(١٢) شرح التلخيص (عروس الأفراح).

(١٣) في ي: الحاجة، وهو تحريف.

يجـوزُ أَنْ يكونَ قد [١] تَهكَّمَ بِمَا [٢] لا يقرُّ بِهِ. ثُمَّ قالَ [٣]: والمشهورُ عندَ النُّحاةِ أَنَّها كمـتى، تـستعملُ [٤] في التَّفخيمِ وغيرِهِ [٥]. قلتُ: ولهذا عبَّرَ المؤلِّفُ كما فعلَ صاحبُ التَّلخيصِ بقيلَ [٦].

ثُـمَّ هـل الاستفهامُ بها إنَّما يكونُ عَنِ المستقبلِ ؟ جزمَ بذلكَ ابنُ مالك [٧] وأبو حـيَّان [٨]، وهوَ الذي في التلخيصِ [٩]، ولكنَّهُ في الإيضاحِ أطلقَ أَنَّها للزَّمانِ [١٠]، وكذا السَّكاكي [١١] ومثَّلاهُ بأَيَّانَ جئتَ ؟ وهوَ صريحٌ أَو كالصَّريحِ في أَنَّها تستعملُ في الماضي.

[[والآنَ للزَّمانِ الحاضِرِ]] [١٢] وبُنيَ **(١٩٢/و)** لِتَضَمُّنِه اللاَّمَ كأَمسِ [١٣]. وأَمَّا اللاَّمُ الموجودةُ في اللَّفظِ، فزائدةٌ، إذ شرطُ اللاَّمِ المُعَرِّفَةِ أَنْ تدخلَ على النَّكراتِ، فَتُعَرِّفُهَا، و(الآنَ)، لَمْ يُسمَعْ مجرَّدًا عنها، هذا مذهَبُ أَبي علي الفارسي [١٤]. وقالَ الزَّجاجُ: بُنيَ لتـضمُّنِه معنى الإشارةِ، إذ معناهُ هذا الوقتِ [١٥]، وَرَدَ بأَنَّ كلَّ [١٦] عَلَمٍ متضمِّنٍ لمعنى الإشـارةِ، مَعَ أَنَّهُ معربٌ [١٧]. وقالَ السيرافي: لشبهِ الحرفِ بلزومِهِ [١٨] في أَصلِ الوضعِ موضعًا [١٩] واحدًا، وبقائه عليهِ في الاستعمالِ وهوَ التَّعريفُ باللاَّمِ، وسائرُ الأسماءِ تكونُ في أَوَّلِ الوضـعِ نكـرةً ثُمَّ تتعرَّفُ، ولا تبقى على حالٍ، فلمَّا [٢٠] لَمْ يتصرَّفْ فيهِ بنزعِ

---

(١) (قد) ساقطة من ك. (٢) في ل: ما.

(٣) أَي: السبكي.

(٤) في الأصل: فتستعمل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) شرح التلخيص (عروس الأفراح) ٢/٢٨٨.

(٦) التلخيص ١٦٣. (٧) التسهيل ٢٣٦.

(٨) الارتشاف ٢/٥٤٩، وينظر الهمع ٤/٣١٧.

(٩) التلخيص ١٦٣. (١٠) الإيضاح للقزويني ١/٢٣٤.

(١١) مفتاح العلوم ٥٣٧، وينظر الهمع ٤/٣٧٤.

(١٢) ينظر شـرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٣، والتسهيل ٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢٦، والارتشاف ٢/٢٤٦، والهمع ٣/١٨٤.

(١٣) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦.

(١٤) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦، والهمع ٣/١٨٥.

(١٥) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦، والهمع ٣/١٨٥.

(١٦) في ك: كلام، وهو تحريف. (١٧) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦، والهمع ٣/١٨٥.

(١٨) أي: الآن. (١٩) في ك، ي: موضعها، وهو تحريف.

(٢٠) في الأصل: ولمَّا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

اللاَّمِ، شابَهَ الحرفَ، لأنَّ الحرفَ [١] لا يتصرَّفُ فيهَا [٢].

[[ومُذْ ومُنْذُ لأَوَّلِ المدَّةِ]] [٣]، ومِنْ ثَمَّ بُنيا لقطعهِمَا عن إضافةٍ مرادةٍ في المعنى، ألاَ تَرَى أنَّ قولَكَ: مُنْذُ يومُ الجمعةِ، معناهُ: أوَّلُ المدَّةِ يومُ الجمعةِ، فقد تضمَّنَ (مُنْذُ) المضافَ إليهِ كَتَضَمُّنِ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) عندَ الحذفِ، ولذا بُنِيَتْ مُنْذُ على الضَّمِّ [٤]، كما بُنِيَ المقطوعُ عَنِ الإضافةِ. وأمَّا ادِّعاءُ أنَّ سببَ البناءِ كونُ (مُذْ) موضوعةً وضْعَ الحرفِ، ثُمَّ جُعِلَ (مُنْذُ) عليهِ [٥]، لاتِّفاقِهِما، فضعيفٌ، لأنَّ أَصلَ مُذْ: مُنْذُ، فَحُذِفَ وسطُهَا، ولذا [٦] تُضَمُّ عندَ ملاقاةِ ساكنٍ، نحوُ: مُذُ الجمعةِ، رجوعًا إلى أَصلِهِ، وإذا [٧] كانَ أَصلُهُ ثلاثيًّا لَمْ يَكُنْ وضعُهُ وَضْعَ الحرفِ [٨].

[[فيليهِمَا]] إذ ذاكَ [[المفردُ المعرفةُ]] [٩]، نحوُ: ما رأَيتُ زيدًا مُذْ أَو مُنْذُ يومُ الجمعةِ، أَي: أَوَّلُ المدَّةِ التي انتفَتْ فيها الرُّؤيةُ يومُ الجمعةِ، وإنَّما وليهما المفردُ، ليتعيَّنَ أَنَّ المقصودَ هوَ هذا المعنى من معنييهما، وهوَ الأَوليَّةُ، (إذ لَوْ قلتَ: ما [١٠] رأَيتُهُ مُذْ، أَو [١١] مُنْذُ يومانِ، لاحتملَ المعنى الثَّاني، وهو جميعُ المدَّةِ، فلم تتعيَّنِ الأَوَّليَّةِ) [١٢] (التي هيَ المعنى المقصودُ، وإنَّما كانَ معرفةً، ليفيدَ الأَمرَ المقصودَ بالذِّكرِ، وهوَ الأَوليَّةُ) [١٣] المعيَّنَةُ، فإنَّكَ لو قلت: ما رأَيتُهُ مُذْ، أَو مُنذُ يومٌ [١٤]، وأَنتَ تعني أَوَّلَ المدَّةِ،

---

(١) في الأصل: الحرف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦.

(٣) ينظر الإنصاف م (٥٦)١/٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٧، والارتشاف ٢/٢٤١، والجنى الداني ٣٠٩، ٤٦٤، ومغني اللبيب ٤٤١.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٢٨٧.

(٥) في ل: عليها.

(٦) في الأصل: وكذا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ك: وإذ، وهو خطأ.

(٨) ينظر المقتضب ٣/٣١، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٧—١١٨، ومغني اللبيب ٤٤١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١١٧—١٢١.

(١٠) في ي: هنا، و(ما) ساقطة من ل .

(١١) (رأيته مذ أَو) ساقطة من ي.

(١٢) من (إذ لو... إلى... الأولية) ساقطة من ك.

(١٣) من (التي... إلى... الأولية) ساقطة من ي.

(١٤) في ك: يوم الجمعة، بزيادة (الجمعة).

لَمْ يُفِدْ تعيينها [١].

[[وجميعها، فالمتعدِّدُ]] [٢]، المقصودُ بالعدَدِ، نحوُ: ما رأَيتُهُ مُذْ يومانِ، ومُنذ [٣] سنةٌ، أَي: جميعُ المدَّةِ التي انتفتْ فيها الرُّؤيَةُ، يومان، أَو سنةٌ. وإِنَّما [٤] وليهما المقصودُ بالعدَدِ (ليحصلَ الغرضُ [٥] المسوقانِ [٦] لأَجلِه. ولكنْ في قولِ المؤلِّفِ (المتعدِّدِ) نظرٌ، لأَنَّ الإتيانَ بالمتعدِّدِ) [٧]، ليسَ شرطًا، وإِنَّما الشَّرطُ (١٩٢/ظ) الإتيانُ بما يقصدُ مفردًا كانَ أَوْ لاَ، نحوُ: ما رأَيتُهُ مُذْ [٨] يومٌ، أَي: جميعُ الزَّمانِ الذي انتفتْ فيهِ الرُّؤيَةُ يومٌ واحدٌ.

وقد يُجابُ عنهُ بأَنَّهُ إذا كانَ بمعنى جميعِ المدَّةِ، فلا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ قطعًا، والتَّعَدُّدُ في المفردِ باعتبارِ أَجزائِه.

[[وقد يليهما المصدَرُ]]، نحوُ: ما رأَيتُ زيدًا مُذ، أَو مُنذُ سفرِه، [[والفعلُ]]، نحوُ: ما رأَيتُ زيدًا مُذ، أَو مُنذُ سافرَ، [[وأَنْ وأَنَّ]]، نحوُ: ما رأَيتُهُ مُذْ أَنْ سافرَ، أَو مُنذُ أَنَّهُ سافرَ، [[فيُقَدَّرُ]] في جميعِ هذهِ الصورِ [[زمانٌ مضافٌ]] [٩] إلى ما بعدَهُ، والتَّقديرُ: مُذ زمانُ سفرِه، وزمانُ سافرَ، وزمانُ أَنْ سافرَ، وزمانُ أَنَّهُ سافرَ، وإِنَّما قُدِّرَ الزَّمانُ [١٠]، لأَنَّ المعنى في هذهِ الصورِ عليه، وذلكَ لأَنَّ مُذ ومُنذُ، إِمَّا بمعنى أَوَّلِ المدَّةِ، أَو جميعِ المدَّةِ، فيكونُ كلٌّ منهما زمانًا، وما بعدَهُ إِمَّا مصدرٌ، أَو في تأويلِ المصدَرِ، ولا يصحُّ الإخبارُ [١١] عَنِ الزَّمانِ بالمصدَرِ، فيجبُ أَن يكونَ الزَّمانُ مقدَّرًا لتصحيحِ الإخبارِ، وحذفه للعلمِ بِهِ.

[[وهُمَا]]، أَي: مُذْ ومُنذُ [[رَفْعٌ بالابتداءِ، وما بعدَهُمَا]] رَفْعٌ [[بالخبرِ]]، أَي

---

(١) في ك: تعينا وفي ي: تعيينا، وكلاهما تحريف.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١١٧/٢، ١٢١.

(٣) في ل: ومنذ.

(٤) في ك: فإنما.

(٥) (ليحصل الغرض) ساقطة من ك.

(٦) في الأصل المسبوقان، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) من (ليحصل... إلى... بالمتعدد) ساقطة من ي.

(٨) في ل: منذ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٢/٢، والهمع ٢٢٦/٣.

(١٠) (الزمان) ساقطة من ك.

(١١) في الأصل: للإخبار، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

بـــسببِ كونِه خبرًا عَنْهمَا، فيكونُ رَفْعُهُمَا بالابتداءِ أَيضًا على ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ فيما مرَّ. وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهما مبتدآنِ مُخْبَرٌ عَنْهُمَا بِمَا بَعدَهُمَا، هو مذهبُ المحققينَ [١]، لأَنَّ المعـــنى: أَوَّلُ المدَّةِ يومُ الجمعةِ، أَو جميعُ المدَّةِ يومانِ. وأَقولُ: الحكمُ بهذا الإعرابِ ينافي القولَ بظرفيَّتِهما [٢]، ولا أَعرفُ وجهًا للتفصِّي عَنْهُ.

[[وعـــندَ الزَّجَّاجِ]] [٣] وتلميذِهِ أَبي القاسمِ الزَّجَّاجي [٤] إعرابُهُمَا **[[بالعكسِ]]** ممَّا تقدَّمَ، فيكونُ المتأَخِّرُ عَنْهُمَا هوَ المبتدأُ، وأَمَّا هُمَا، فخبرانِ متقدِّمانِ، أَي: يومُ الجمعةِ أَوَّلُ المـــدَّةِ، ويومانِ جميعُ المدَّةِ، ولا يحسنُ ذلك المعنى، لأَنَّ المقصودَ الإخبارُ عَنْ أَوَّلِ المـــدَّةِ أَو جميعِهَا بأَنَّهُ يومُ الجمعةِ أَو يومانِ، على ما تشهدُ بِهِ الفطرةُ السَّليمةُ، ولا لفظًا، لعـــدمِ المـــصححِ للابتداءِ بالنَّكرةِ، ومجرَّدِ كونِهِ ظرفًا متقدِّمًا لا يستقلُّ بالتَّصحيحِ، وإِنَّما يكونُ ذلكَ أَن لو كانَ الظَّرفُ المتقدِّمُ ظرفًا للمبتدإِ [٥]، كقولكَ: في الدَّارِ رجلٌ، وفي يومِ الجمعـــةِ صلاةٌ، وجميعُ المدَّةِ في قولنا: جميعُ المدَّةِ يومانِ، ليسَ ظرفًا لـــ (يومانِ)، إذ لو كانَ ظرفًا لَهُ، لكانَ زائدًا عليهِ، نحوُ [٦]: في رمضانَ جمعاتٌ [٧]، وليسَ جميعُ المدَّةِ زائدًا علـــيهِ، إذ لـــيسَ المعنى: في جميعِ (**١٩٣**/و) مدَّةِ انتفاءِ الرُّؤيةِ يومانِ، بل المرادُ أَنَّهُ هوَ هكذا [٨] قُدِّرَ [٩] هذا المحلُّ، وأَنتَ خبيرٌ بما في الإحالةِ على الذَّوقِ [١٠]، بأَنَّ هذا الكلامَ يقتـــضي أَنَّ المخالفَ يرى أنَّ المتقدِّمَ مرفوعٌ لا منصوبٌ على الظرفيَّةِ في موضعِ الخبرِ، وفيهِ ما عرفتَ.

---

(١) كالمبرد وابن السراج والفارسي. ينظر المقتضب ٣/٣٠، والأصول ٢/١٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠، ومنهج السالك ٢٥٥، والجنى الداني ٤٦٥، ومغني اللبيب ٤٤٢. وهذا المذهب نقلـــه ابن مالك في التسهيل٩٤، عن البصريين، وردَّهُ المرادي في الجنى الداني٤٦٥، بأَنَّهُ ليسَ هوَ قولُ جميعهم.

(٢) ممـــن قـــالَ بظرفيتهما الأخفش، والزجاج والزجاجي وطائفة من البصريين، ينظر منهج السالك ٢٥٥، والجنى الداني ٤٦٥، ومغني اللبيب ٤٤٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١١٧، والجنى الداني ٤٦٥.

(٤) الجمل ١٥١، وشرحه لابن عصفور ٢/٦٠ .

(٥) في ك، ي: ظرف المبتدإ، وهوَ وجهٌ.

(٦) (نحو) ساقطة من ك، ي.

(٧) في الأصل: جمعاته وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ك، ي: كذا. (٩) في ل: قرر.

(١٠) في ك، ي: الرزق، وهو تحريف.

والذي نقلَهُ ابنُ هشام [(١)] وغيرُهُ [(٢)] عَنِ الزَّجَّاجِ والزَّجَّاجي والأَخفشِ أَنَّهُم يَرونَ أَنَّ (مُذ) و(مُنذُ) في نحوِ قولِكَ: ما رأَيتُهُ مُذ أَو مُنذُ يومانِ، ظرفانِ مخبَرٌ بهِمَا عمَّا بعدَهُمَا، ومعناهُمَا: (بينَ وبينَ) مضافينِ، فالتَّقديرُ: بيني وبينَ لقائِهِ يومانِ [(٣)]. قالَ ابنُ هشام: ولا خفاءَ بما فيهِ مِنَ التَّعسُّفِ [(٤)]. قلتُ: لكنَّهُ غيرُ منافٍ للقولِ بظرفيَّتِهِما.

[[وَلَدُنْ]]، بلامٍ مفتوحةٍ، فدالٍ مهملةٍ مضمومةٍ ونونٍ ساكنةٍ، **[[مَعَ لغاتِهَا]]** [(٥)]، وهيَ:

لَدْنْ، بفتحِ الدَّالِ، ولِدُنْ، بكسرِهَا، ولَدُنِ، بكسرِ النُّونِ، فكأَنَّ [(٦)] (لَدُن) خُفِّفَ بحذفِ الضَّمِّ كما في عضد [(٧)]، فالتقى ساكنان، فإِمَّا أَنْ يُحذَفَ النُّونُ فيبقى (لَدْ)، وإِمَّا أَنْ يُحَرَّكَ الدَّالُ فتحًا أَو كسرًا للسَّاكنينِ، وإِمَّا أَنْ يُحَرَّكَ النُّونُ للسَّاكنينِ كسرًا، لأَنَّ زوالَ السَّاكنينِ يحصلُ بكلٍّ ذلكَ. فهذهِ أَربعُ لغاتٍ مَعَ (لَدُنْ) وهيَ أَصلُها، فتلكَ خمسٌ [(٨)].

وقد جاءَ: لُدْن، ولُدْ، بضمِّ اللامِ، فكأَنَّ (لَدُنْ) خُفِّفَ بنقلِ ضمَّةِ الدَّالِ إلى اللاَّمِ، فالتقى ساكنانِ، فإِمَّا أَنْ يُحذفَ النُّونُ وإِمَّا أَنْ يُكسَرَ. وقد جاءَ (لَدُ) بحذفِ نونِ (لَدُن) التي هيَ أُمُّ الجميعِ، هكذا [(٩)] قالَ الرَّضي [(١٠)].

[[للحضرَةِ]]، أَي: لمكانِ الحضورِ كعندَ، إذا كانَ المحلُّ محلَّ ابتداءِ غايةٍ، نحوُ: خرجتُ مِنْ عندِه، ومِنْ لَدُنْه، وقد اجتمعا في قولِهِ تعالى: ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً ﴾ [(١١)]. قالَ ابنُ هشام: ولو جيءَ بـــ (عندَ) فيهما أَو بـــ (لَدُنْ)،

---

(١) مغني اللبيب ٤٤٢.

(٢) الارتشاف ٢٤٣/٢، والجنى الداني ٤٦٥.

(٣) ينظر هذا التقدير في الأصول ١٣٧/٢، والارتشاف ٢٤٣/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢، والارتشاف ٢/ ٢٦٥، ومغني اللبيب ٢٠٧، والمساعد ٥٣١/١، والهمع ٢١٦/٣.

(٥) في ك: وكأن.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.

(٧) العَضُدُ: الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف. وفيه أربع لغات: عضَد، وعضِد، وعَضْدٌ، وعُضْدٌ. وعَضَدْتُهُ أعْضُدُهُ بالضم: أعَنْتُهُ، وكذلك إذا أصبت عَضُدَهُ. وعَضَدتُ الشجر أعضِدُهُ بالكسر، أي قطعته بالمِعْضَدِ، فهو مَعْضودٌ وعَضَدٌ بالتحريك. الصحاح (عضد).

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.

(٩) (هكذا) ساقطة من ك.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.

(١١) الكهف ٦٥.

لصَحَّ، ولكنْ تُرِكَ دفعًا للتكرارِ [١] فإنْ قلتَ: غالبُ أمرِ المؤلِّفِ اقتفاءِ الكافيةِ في استيفاءِ مسائلِهَا، فما لَهُ أَخَلَّ هنا بذكرِ لَدَى وهوَ مِمَّا أُورِدَ فيها [٢] ؟ قلتُ: لأنَّ الكلامَ في الظُّروفِ المبنيَّةِ، والقــولُ بأنَّ (لَدَى) مبنيَّةٌ كما ذَهَبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ [٣]، لَمْ يَقُمْ دليلٌ عليهِ، كما ذكرَهُ الرَّضي [٤]، فلذلكَ أعرضَ المؤلِّفُ عَنْ عَدِّهَا من قبيلِ المبنيَّاتِ، وأمَّا بناءُ (لَدُنْ) وأخواتِهَا، فلتوغُّلِهَا في مشابهةِ الحرفِ بملازمةِ معنى الابتداءِ. وقالَ ابنُ الحاجبِ: لأنَّ من لغاتِ لَدُن ما وضعَهُ وَضْعَ الحروفِ (١٩٣/ظ) فَحُمِلَ البقيَّةُ عليهَا تشبيهًا [٥] بِهَا [٦]، ولَمْ يرتضِهِ الرَّضي [٧].

[[وقــطُّ وعــوْضُ للماضي وللمستقبلِ المنفيينِ]] [٨] على طريقِ اللَّفِ والنَّشرِ المــرتَّبِ، فــ (قَطُّ) ظرفُ زمانٍ لا يستعملُ إلاَّ بعدَ النَّفي، نحو: ما فعلتُهُ قَطُّ، والعامَّةُ تقــولُ: لا أَفعلُهُ قطُّ، وهوَ لحنٌ [٩]، ونصَّ في التَّسهيلِ على أَنَّهُ يُستَعمَلُ دونَ نفيٍ تارةً، معنًــى ولفظًــا، وتارةً لفظًا لا معنًى [١٠]. كقولِ بعضِ الصَّحابةِ - رضيَ اللهُ عنهم -: قَصَرْنَا الصَّلاةَ في السَّفرِ مَعَ النَّبيِّ - صلَّى اللهُ عليهِ - أَكثرُ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنُهُ "[١١]. والثَّاني أُشــيرَ بِــهِ إلى مـــا في الحديثِ أيضًا: " أنَّ أُبَيًّا [١٢] قالَ لعبدِ اللهِ [١٣]: كَأَيِّن تَقرأُ سورةَ

(١) مغني اللبيب ٢٠٨.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢.
(٤) شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.
(٥) (تشبيهًا) ساقطة من ك.
(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢.
(٨) ينظــر شــرح المفــصل لابن يعيش ١٠٧/٤، والتسهيل ٩٥، وشرح الكافية للرضي ١٢٤/٢، والارتشاف ٢/ ٢٤٧، ومغني اللبيب ٢٣٣، ٢٠٠، والمساعد ٥١٧/١، والهمع ٢١٢/٣.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٢٣٣.
(١٠) ينظر التسهيل ٩٥، والمساعد ٥١٧/١ - ٥١٨.
(١١) الكــرماني بــشرح صــحيح البخاري ١٥٥/٨، وفيه: "...قالَ صلَّى بنا النَّبيُّ - صلَّى اللهُ عليه وســلَّم - ونحنُ أكثرُ ما كنَّا قطُّ وآمَنُهُ ". وينظر مسند أحمد ٣٠٦/٤، والحديث في مغني اللبيب ٨٩٣، والمساعد ٥١٧/١.
(١٢) هــوَ أبو المنذر أُبَيُّ بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار، صحابي أنصاري توفي سنة ٢١ هــ، طبقات ابن سعد ٣ق٢/ ٥٩ـــ٦٢، وغاية النهاية ٣١/١، والأعلام ٧٨/١.
(١٣) هوَ أبو عبد الرحمن، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي، توفي سنة ٣٢ هــ. =

الأحزابِ ؟ فقالَ عبدُ اللهِ: ثلاثًا وسبعينَ آيةً، فقالَ: قَطُّ "[١]. أَي: ما كانتْ كذا قطُّ [٢].

وعـــوضُ ظـــرفٌ لاستغراقِ الزَّمانِ [٣] المستقبلِ في النَّفي، وهوَ معربٌ إنْ أُضيفَ كقولِهِم: لا أَفعلُهُ عوضَ العائضَيْنِ [٤]. ومبنيٌّ إنْ لَمْ يُضَفْ، لكونِهِ مقطوعًا عَنِ الإضافةِ، كقَبْلُ وبَعْدُ [٥].

وأَمَّـــا (قَطُّ)، فمبنيٌّ، لتضمُّنِهِ معنى مُذْ وإلى، إذ معنى ما فعلتُهُ قطُّ: ما فعلتُهُ مُذْ أَنْ خُلِقْـــتُ إلى الآنَ [٦]. [[وفيهما لغاتٌ]]، أَفصحُهَا في (قطّ) فتحُ القافِ وتشديدُ الطَّاءِ مـــضمومةً، وقد يتبعُ قافُهُ طاءَهُ في الضَّمِّ، وقد تُحذَفُ طاؤُهُ معَ ضَمِّهَا أَو إسكانِهَا [٧]. وعوضُ مثلَّثُ الضَّادِ [٨].

=

غاية النهاية ١/٤٥٨، والإصابة ٤/٢٣٣ــ٢٣٦، والأعلام ٤/٢٨٠.

(١) ينظر شرح الألفية للمرادي ٤/٣٣٥، ومغني اللبيب ٢٤٦، والمساعد ١/٥٨١، وتعليق الفرائد ق ٣٧٥.

(٢) ينظر المساعد ١/٥١٨.

(٣) في ك: الزمن، وهو وجه.

(٤) كـــتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٨٣.وينظر الارتشاف ٢/٢٤٨، ومغني اللبيب ٢٠٠، والمساعد ١/ ٥١٨.

(٥) ينظر التسهيل ٩٥، ومغني اللبيب ٢٠٠.

(٦) مغني اللبيب ٢٣٣.

(٧) اللسان (قطط). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٨، والتسهيل ٩٥، ومغني اللبيب ٢٣٣.

(٨) المثلث لابن السيد ٢/٢٥٤، واللسان (عوض)، ومغني اللبيب ٢٠٠.

المَعْرِفَةُ

[[المَعْـرِفَةُ [1]: مـا وُضِـعَ لشيءٍ]]، وذا جنسٌ يشملُ [2] المعرفَةَ وغيرَهَا. [[بعينِه]]، وذَا فَصْلٌ يُخرِجُ ما عَدَا المعرفَةَ. وليسَ المرادُ بِهَذَا التَّعيينِ [3] قَصْدَ الواضعِ في حالَةِ الوَضْعِ [4] إلى واحدٍ معيَّنٍ لا يلتبسُ عندَ المخاطَبِ بغيرِهِ إذْ لَوْ أُريدَ هذا خَرَجَ كثيرٌ مِـنَ المعـارفِ كالـضَّمائرِ والمُـبْهَمَاتِ وذي اللاَّمِ، فإنَّها لم تُوضَعْ لواحدٍ معيَّنٍ على الخـصوصِ، بَـلْ لكلِّ معيَّنٍ يقصدُهُ المُستَعْمِلُ، فالمعنَى [5]: ما وُضِعَ ليستعمَلَ في واحدٍ بعيـنِه، سـواءٌ كـانَ ذلكَ الواحدُ مقصودَ الواضعِ كما في الأَعلامِ [6]، أوْ لاَ، كما في غيرِهَا [7]. وقالَ الرضي: " ولو قالَ [8]: ما وُضِعَ [9] لاستعمالِه في [10] شيءٍ بعينِه، لكانَ أَصـرحَ [11]. يعني أَنَّ المعتبرَ في المعرفةِ هوَ التَّعيينُ عندَ الاستعمالِ دونَ الوضْعِ، لتندرجَ فـيهِ الأَعلامُ الشخصيَّة وغيرُهَا مِنَ المضمراتِ والمبهماتِ وسائرِ المعارفِ. [[وأَعرفُهَا علـى]] رأَيِ [[الأَكثـرِ]] مِـنَ الـنُّحاةِ [[المضمَرُ]] [12]، وكونُ ضميرِ المتكلِّمِ والمخاطَـبِ (١٩٤/ و) أَعـرفَ المعارفِ ظاهرٌ، وأَمَّا الغائبُ، فلأَنَّ احتياجه إلى لفظٍ

---

(١) ينظر فيها: شرح الكافية للرضي ٢/١٢٨، والارتشاف ١/٤٥٩.

(٢) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في الأَصل: التعين، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك: الواضع، وهو تحريف.

(٥) في الأَصل، ل: والمعنى، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٦) (كما في الأَعلام) ساقطة من ل.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٢٨.

(٨) في ي، ل: قيل.

(٩) في ك، ي: ما وضع الواضع.

(١٠) في ك، ي: و، وهو تحريف.

(١١) في الأَصـل: اخرج، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨. وقـال ابن مالك في نكته على الحاجبية ورقة ٤١: "الأَوْلَى أَن يقول: ماعلق، لأن المتبادر من (وضع) الواضع، فيرد العلم المنقول".

(١٢) ينظر فيها اللمع ١٨٦، والإنصاف م (١٠١) ٢/٧٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٦، ٥/ ٨٧، وشـرح التـسهيل لابن مالك ١/١٢٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣١٢، والارتشاف ١/ ٤٥٩، والهمع ١/١٩٠.

يفسِّرُهُ، جعَلَهُ بمنزلَةِ وضْعِ اليدِ [١]. [[ثُمَّ العلمُ]]، لأَنَّ مدلولَهُ معيَّنٌ عندَ الواضعِ [٢]. [[ثُمَّ اسمُ الإشارةِ]]، فإنَّ مدلولَهُ عندَ الواضعِ، أَيُّ ذاتٍ معيَّنَةٍ كانتْ، وتعيينها إلى المستعملِ بأنْ يقرنَ بهِ الإشارةَ الحسيَّةَ، وكثيرًا ما يقعُ اللَّبْسُ في المشارِ إليهِ إشارةً حسيَّةً، ولذلكَ كانَ أكثرُ أَسماءِ الإشارةِ موصوفًا في كلامِهِم. [[ثُمَّ الموصولُ]]، لأَنَّهُ يعرفُ بالعهدِ الذي وَصَلَتْهُ، ومحلُّهُ القلبُ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ، فإِنَّهُ يعرفُ بالعينِ والقلبِ معًا [٣]. [[والمعرَّفُ باللامِ]] في مرتبةِ الموصولِ. [[أَو النِّداءِ]]، يعني أَو المعرَّفُ بالنِّداءِ، فهوَ في مرتبةِ الموصولِ والمعرَّفِ باللامِ. ولا أَعرفُ هذا مذهبًا للأَكثرِ، وفي كونهِ بمنزلَتِهِمَا نظرٌ. والذي ذهبَ إليهِ ابنُ مالك أَنَّ المشارَ إليهِ والمنادى في مرتبةٍ واحدةٍ [٤]، ولَهُ وَجْهٌ ظاهرٌ. [[والمضافُ بحسبِ المضافِ إليهِ]]، لأَنَّهُ يكتسبُ التَّعريفَ منهُ، فيكونُ بمثابَتِهِ، هذا مذهبُ سيبويهِ [٥]، وعندَ المبرِّدِ أَنَّ تعريفَ المضافِ أنقصُ من تعريفِ المضافِ إليهِ، لأَنَّهُ يكتسي منهُ، ولذا يُوصَفُ المضافُ إلى المضمرِ [٦]. ومذهبُ الكوفيينَ أَنَّ الأَعرفَ العَلَمُ [٧]، ثُمَّ المضمرُ، ثُمَّ المبهَمُ، ثُمَّ ذو اللامِ، ثُمَّ الموصولُ [٨]. وعندَ ابنِ كيسان أَنَّ الأَعرفَ المضمرُ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ [٩]، ثُمَّ [١٠] ذُو اللامِ، ثُمَّ الموصولُ [١١]. وعندَ ابنِ السَّراجِ [١٢] أَنَّ أَعرفَها اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ المضمرُ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٢/١.
(٢) في ك: الوضع، وهو تحريف.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٢/١.
(٤) التسهيل ٢١.
(٥) ينظر الكتاب ٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/١.
(٦) ينظر المقتضب ٢٨٢/٤، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/١، والارتشاف ٤٥٩/١، والهمع ١/ ١٩٣.
(٧) قال في الارتشاف ٤٥٩/١-٤٦٠، "وقيل اعرفها العلم ونسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيمري".
(٨) (ثم الموصول) ساقطة من ل. وينظر شرح الكافية للرضي ٣١٢/١.
(٩) في الأَصل بعدها زيادة مقحمة هي (ثم في العلم)، ما أَثبتناه في سائر النسخ.
(١٠) في ك، ي، : و، وبعدها في ل زيادة مقحمة هي: (المضمر ثم العلم ثم).
(١١) شرح الكافية للرضي ٣١٢/١، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١١٨، ونقل فيه عن الموفقي ترتيبا آخر للمعارف.
(١٢) لم ينص ابن السراج في الأُصول على اعرف المعارف، والذي ذكره فيه ١٤٩/١: "والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن"، وينظر شرح الكافية للرضي ٣١٢/١، والارتشاف ٤٦٠/١.

ذُو السلاَّمِ [(١)]. قالَ ابنُ مالك: أعرفُها ضميرُ المتكلِّمِ، ثُمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ ضميرُ الغائبِ السَّالمِ عَنْ إبهامٍ، ثُمَّ المشارُ بِهِ، والمنادى، ثُمَّ الموصولُ وذو الأداةِ، والمضافُ بحسبِ ما يضافُ إليه. هذا نصُّهُ في التسهيلِ [(٢)].

[[وأعرفُ المضمراتِ المتكلِّمُ]]، أي: ضميرُ المتكلِّمِ، لأَنَّهُ لا يتطرَّقُ إليهِ التباسٌ بوجه، إذ القائلُ: أنا، لا يلتبسُ بغيرِهِ أصلاً. [[ثُمَّ المخاطبُ]] [(٣)]، أي [(٤)]: ضميرُ المخاطَبِ، لأَنَّهُ رُبَّما دخلَهُ التباسٌ كما إذا خاطبتَ أنتَ شخصًا تريدُهُ من بينِ جماعةٍ عندَكَ، فقد يتوهَّمُ كلٌ مِمَّنْ لَمْ تُرِدْهُ أَنَّهُ هوَ المخاطَبُ، فلا جرمَ أَنَّهُ دونَ الأَوَّلِ.

[[والنكرةُ بخلافِهِ]] [(٥)]، أَي ما وُضِعَ لشيءٍ لا بعينِهِ [(٦)].

---

(١) التسهيل ٢١، وينظر الارتشاف ٤٦١/١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٤/٢.

(٣) في ك، ي، ل: أي ثم، وهو وجه.

(٤) في ك، ي: القياس، وهو تحريف.

(٥) (بخلافه) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٥/٢، والارتشاف ٤٥٩/١.

المؤنَّثُ (1)

[[المؤنَّثُ ما فيه آيةُ]]، علامةُ [[التأنيثِ لفظاً أو تقديرًا]] (١٩٤/ ظ) سواءٌ كـــانَ التأنيثُ حقيقيًّا أَوْ لاَ، فالعلامةُ اللَّفظيَّةُ كما في عالِمَةٍ، وظُلْمَةٍ، وصحراءَ وذِكْرَى، والمقــدَّرَةُ كمـــا في هـــند، وقِدْرٍ، بدليلِ رجوعِهَا في التَّصغيرِ كـ هُنَيْدة، وقُدَيْرَة (2). [[وهـــيَ]]، أَي: آيـــةُ التأنـــيثِ من حيثُ هيَ لا من حيثُ كونُها مذكورةً أَو مقدَّرةً [[الـــتَّاءُ، والأَلـــفُ غيرُ ما للإلحاقِ]] (3)، نحوُ أَلف أرْطَى، فإنَّها لإلحاقِ الكلمةِ بنحوِ جَعْفَـــرٍ (4)، وليـــستْ للتأنـــيثِ، بدليلِ جمعِهِم بينها وبينَ التَّاءِ في أَرطاة (5). [[ومجرَّدِ الـــزيادةِ]]، يعـــني: وغيرُ الألفِ التي تجيءُ لمجرَّدِ الزيادةِ والتَّكثيرِ، نحوُ القَبعثَرَى (6) في قـــولِهم: هـــذا الجَمَـــلُ القَبَعْثَرَى، أَي: العظيمُ (7)، وليستْ ألف للتأنيث، بدليلِ: ناقة قبعثراة (8)، ولا للإلحاقِ، إذ ليسَ لنا أَصلٌ سداسيٌّ حتَّى يُلْحَقَ بِهِ (9).

[[مقـــصورةً]]، بالنَّصبِ حالٌ مِنْ محذوفٍ، وهوَ ضميرٌ منصوبٌ يعودُ إلى الألفِ المذكـــورةِ، أَي: أَعنـــيهَا حالةَ كونِهَا مقصورةً، نحوُ: حُبْلَى، ورُجْعَى. [[وممدودةً]]، نحـــوُ: نُفَساء وصحراء. ومذهبُ سيبويهِ أنَّ الألفَ الممدودةَ في الأصلِ مقصورةٌ، زيدتْ قبلَهَا ألفٌ (10)، لزيادةِ المدِّ (11)، لأَنَّ الألفَ للزومِهِ صارَ كلامِ الفعلِ، فجازَتْ زيادةُ أَلفِ المدِّ قبلَهُ، كما في كتابٍ وغلامٍ، فاجتمَعَ ألفانِ، فلو حُذِفَتْ أَحدُهُمَا لصارَ الاسمُ مقصورًا

---

(١) ينظـــر فـــيه: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢، والتسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٦١/٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٦٦/٢.

(٤) في ك: جعف، وهو تحريف، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥.

(٥) ينظر الكتاب ٢١١/٣، ٥٩٧.

(٦) ينظر الكتاب ٢١٢/٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٦/٢.

(٧) اللسان (قبعثر).

(٨) الكتاب ٢١٢/٣.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥.

(١٠) في ك: زدت قبلها الفا، مكان: زيدت قبلها ألف، وهو وجه.

(١١) ينظر الكتاب ٢١٣/٣، ٢١٤.

كَمَا كانَ وضاعَ [١] العملُ فقلبتْ ثانيهما إِلى حرف يقبلُ الحركةَ دونَ الأُولَى لتبقَى على مــدِّهَا، وإِنَّمَا قُلِبَتْ همزةً دونَ الواوِ والياءِ، لأَنَّهُ لو قُلِبَتْ إِلى أَحدِهِمَا لاحتيجَ إِلى قبلَهَا أَيضًا، كما في كساء ورداء [٢].

[[والياءُ على رأيٍ]] ذهبَ إِليه بعضُهُم [٣]، واستدلَّ عليهِ بقولِهِم: هذي أَمَةُ الله، فَــزَعَمَ أَنَّها للتأنيثِ، ولا حجَّةَ فيه، لجوازِ أَنْ تكونَ صيغةً موضوعةً برأسِهَا للمؤنَّث، أَو تكــونَ الياءُ بدلاً مِنَ الهاءِ، فلا تكونُ مِنْ علاماتِ التَّأنيث، كَمَا لا تُعَدُّ الهاءُ المنقلبَةُ عَنِ الــتَّاءِ في الــوقتِ مــنها، وأَيضًا فالكلامُ في المذكَّرِ والمؤنَّثِ اللَّذينِ من قسمِ المتمكِّنِ، (وهذِي) [٤] مِنْ قسمِ المبنيِّ فلا وَجْهَ لذِكْرِهَا مَعَهُمَا [٥].

[[والمذَكَّرُ بخلافِه]]، أَي: ما ليسَ فيهِ علامةُ التَّأنيثِ لا لفظًا ولا تقديرًا [٦] ولا يخفَى أَنَّ المذكَّرَ هوَ الأصلُ لأَنَّهُ لا يحتاجُ إِلى علامة، والمؤنَّثُ يحتاجُ إِليها، وغيرُ المحتاجِ أَصــلٌ بالنــسبةِ إِلى المحتاجِ، وعلى هذا فقد كانَ الأَنسبُ تقديمَ المذكَّرِ، إِلاَّ أَنَّهُ أَخَّرَهُ لأَنَّ تعــريفَهُ (١٩٥/ و) يشتملُ على سلبِ تعريفِ المؤنَّثِ، والسَّلْبُ مسبوقٌ بالإِيجابِ في التعقُّلِ، فَجُعِلَ في المذكَّرِ كذلكَ.

[[ولا يُقَــدَّرُ منها]]، أَي: مِنْ علاماتِ التَّأنيثِ [[إِلاَّ التَّاءِ]]، لأَنَّ وضعَهَا على العروضِ والانفكاك، فيجوزُ أَنْ يُحْذَفَ لفظًا، ويُقَدَّرُ معنًى، بخلافِ الأَلفِ، [[قياسًا في نحــوِ: حائضٍ]] [٧] مِنَ الصِّفاتِ المختصَّةِ بالمؤنَّثِ على وزنِ فاعلٍ كحائضٍ، أو مُفْعِلٍ كَمُرْضِــعٍ، [[إِنْ أُريــدَ بِهِ الثبوتُ]] لا الحدوثُ [[بتأويلِ شخصٍ]] حائضٍ أو إِنسانٍ

---

(١) في الأَصل: فضاع، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظــر شــرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢-٣٧٠، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢-١٦٢، والنكت ١١٨٦/٢.

(٣) هــو مذهب الكوفيين كما في شرح المفصل لابن يعيش ٥\٩١، والمساعد ٢٩٠/٣، وتابعهم الزمخــشري كمــا في المفــصل ٩١/٢، وقال هشام: إن التأنيث في (هذي) إنما هو بالكسرة في الذال. ينظر: المساعد ٢٩٠/٣، النكت ١١٨٦/٢.

(٤) في الأَصل ى: وهذا ما أَثبتناه من ك، ل، لأن السياق يقتضيه.

(٥) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨٧.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥، والتسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢.

(٧) ينظــر الإنصاف م(١١١) ٧٥٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٥، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢.

مُرْضِعٍ، كما أنَّ رَبْعَةً مؤوَّلٌ بنفسٍ رَبْعَةٍ [[عندَ سيبويهِ]] [1]. قالَ الرَّضي: واتِّفاقُهم على أنَّهُ تلحقُهُ التَّاءُ عندَ قصدِ الحدوثِ دليلٌ على أنَّ العلَّةَ غيرُ هذا [2]. [[وبمعنَى النسبة عند الخليلِ]] [3] وإنْ كانتْ على صورةِ اسمِ الفاعلِ كلابنٍ وتامرٍ، فكما أنَّ معناهُمَا ذُو لَبَنٍ وذُو تمرٍ مطلقًا لا بمعنَى الحدوثِ، أَي: لَبَنيٌّ وتَمْرِيٌّ، كذلكَ معنَى حائضٍ: ذاتُ حيضٍ، كأَنَّهُ قِيلَ: حيضيَّةٌ [4]. وحاصلُهُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ لَمَّا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الحدوثُ لَمْ يَكُنْ في المعنَى كالفعلِ الذي مبناهُ على الحدوثِ، فَلَمْ يؤنِّثوهُ تأنيثَ الفعلِ لعدمِ مشابهتِهِ لَهُ معنًى وإنْ شابَهَهُ لفظًا [5]. ونقضَهُ الرضي بالصفةِ المشبَّهَةِ، فإنَّهَا للإطلاقِ لا للحدوثِ، ولا [6] تشابهُ الفعلَ أيضًا، فكانَتْ أَجدرَ بالتَّجريدِ عَنِ التَّاءِ ولاَ تُجرَّدُ [7]، { و} أيضًا، (فالاسمُ المنسوبُ بالياءِ الذي مِثْلُ حائضٍ، محمولٌ عليهِ عندَهُم [8]، يؤنَّثُ بالتَّاءِ مَعَ أَنَّهُ على الإطلاقِ، ولا فعلَ لَهُ إلاَّ مِنْ حيثُ التَّأويلُ) [9]، فإنَّ معنَى بصريٍّ منسوبٌ إِلى البصرةِ [10]. قالَ [11]: ومِنْ أَينَ لَهُم أَنَّ المنسوبَ الذي على وزنِ فاعلٍ، وليسَ باسمِ فاعلٍ كلابنٍ وتامرٍ، إذا قُصِدَ به المؤنَّثُ لا تدخلُهُ التاءُ. قالَ: والأقربُ في مثلهِ أَنْ يُقالَ: إنَّ الأَغلبَ في الفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ بالتَّاءِ، هوَ < الفِعْلُ > [12] بالاستقراءِ [13] ثُمَّ حُمِلَ أَسماءُ الفاعلِ والمفعولِ عليهِ في التأنيثِ بالتاءِ، لمشابهتِهِمَا لَهُ لفظًا ومعنًى، ثُمَّ جاءَ مِمَّا هوَ على وزنِ فاعلٍ ما يُقْصَدُ بِهِ مَرَّةً الحدوثُ كالفعلِ ومَرَّةً الإطلاقُ، وقَصَدُوا الفرقَ، فأَنَّثوا بالتَّاءِ ذا الحدوثِ لمشابهتِهِ الفعلَ معنًى دونَ ما هوَ للإطلاقِ. وأَمَّا الصفَةُ المشبَّهَةُ والمنسوبُ بالياءِ فَلَمْ يحتاجُوا فيهما إِلى الفرقِ

---

(١) الكتاب ٣/٦٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٥.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٦٥.
(٣) الكتاب ٣/٣٨٣، ٣٨٤.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠، ١٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٥.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٦٥.
(٦) في الأَصل: فلا، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(٧) في ي: ولا تجرح، وهو تحريف.
(٨) في الأَصل: وعندهم، بزيادة الواو، وما أَثبتناه من ك، ل.
(٩) من (فالاسم... إلى... التأويل) ساقطة من ي.
(١٠) (منسوب إلى) ساقطة من ي.
(١١) أي: الرضي.
(١٢) الزيادة من ي، ل.
(١٣) في الأَصل: الاستقراء، بإسقاط الباء، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

لورودِهَا على وتيرَةٍ واحدةٍ في الإطلاقِ، فلحقتهما التاءُ عندَ قَصْدِ التَّأنيثِ(١٩٥/ ظ) لا لمـشابهَةِ [١] الفعلِ، بَلْ لمشابهتِهمَا لاسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ في أَنَّهُمَا اسمانِ فيهما معنَى الصِّفَةِ [٢].

[[لاَ للاختصاصِ [٣]]]، أَي: لَمْ تُقَدَّرِ التَّاءُ في نحوِ حائضٍ، لأَنَّهَا [٤] إِنَّمَا تدخلُ للفـرقِ بـينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومِثْلُ حائضٍ مختصٌّ بالمؤنَّثِ، فلا يحتاجُ فيهِ إِلى التَّاءِ، [[كقـولِ]] الطائفَـةِ [[الكوفـيَّةِ]] [٥]، وهو مردودٌ [[لورودِ [٦] الضَّامِرِ]]، أَي: المهـزولِ [[بـلا اختصاصٍ]] [٧] بالمؤنَّثِ، بَلْ هوَ مشترَكٌ، يُقالُ: جَمَلٌ ضامِرٌ، وناقَةٌ ضـامِرٌ [٨] مِنْ غيرِ تاءٍ، [[و]] لورودِ [٩] [[المرضعَةِ مَعَهُ]] [١٠] أَي: مَعَ الاختصاصِ وعـدَمِ الحـدوثِ، قـالَ اللهُ تعـالى: ﴿ يَوْمَ < تَرَوْنَهَا > [١١] تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَـعَتْ ﴾ [١٢]. ولاشَكَّ في اختصاصِهِ بالمؤنَّثِ وأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الحدوثُ، فَعُلِمَ فسادُ العلَّةِ التي بَنَوْا عليها الحكمَ المذكورَ.

تقـدَّرُ [١٣] الـتَّاءُ قياسًا في مَا مَرَّ، [[وسماعًا في نحوِ العينِ]] والأُذنِ والقِدْرِ [١٤] [[ويُعْرَفُ]] تأنيثُ ما لَمْ تَظْهَرْ فيهِ العلامَةُ [[بتأنيثِ اسمِ الإشارةِ، و]] تأنيثِ الضَّميرِ [[العائـدِ إِلـيهِ مطلقًـا]] [١٥]، أَي: سـواءٌ كـانَ ثلاثيًّا أو غيرَهُ. والإطلاقُ راجعٌ إِلى

---

(١) في الأَصل، ل: لا لمشابهته، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٦٥-١٦٦.

(٣) (لا) ساقطة من ي.

(٤) في الأَصل: لأنهما، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠، ١٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٤-١٦٥.

(٦) (لورود) ساقطة من ي.

(٧) في ي: بل بالاختصاص، مكان: بلا اختصاص، وهو تحريف.

(٨) (وناقة ضامر) ساقطة من ك، ينظر الكتاب ٣/٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠١.

(٩) (لورود) ساقطة من ك، ي.

(١٠) ينظـر الكتاب ٣/٣٨٤، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠، ١٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٥.

(١١) الزيادة من تمام الآية كما في المصحف الشريف.

(١٢) الحج ٢. (١٣) في ك ي: ونقدر.

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٦، والأشباه والنظائر ٣/٢٧٠.

(١٥) ينظر التسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٢، والمساعد ٣/٢١٩.

كِلاَ القسمين، نحوُ: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ ﴾[1]، ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ ﴾[2]، ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾[3]، ﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[4]، ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[5]، ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾[6]، ونحوُ قولِهم: جهنَّمَ أعاذَنَا اللهُ منها[7].

[[ومُصغَّرِه في الثُّلاثي]][8] كعُيَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ، ويُعْرَفُ التَّأنيثُ بتجرُّدِ عددِهِ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العشرةِ عَنِ التَّاءِ[9]، كقولِه[10]:

أَرمِي عليها وهيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... نحوُ ثلاثُ أذرُعٍ وإصْبَعُ

وبتأنيثِ فِعْلِهِ[11]، نحوُ: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾[12]. وبجمعِهِ على مِثالٍ خاصٍّ بالمؤنَّثِ، كفواعِلَ في الصِّفاتِ، نحوُ: طوالق وحوائض، أو على مِثالٍ غالبٍ فيه، وذلكَ فيما هو على وزنِ عناقٍ وذراعٍ وكراعٍ، فيمن يجمعها في المؤنَّثِ غالبًا على (أَفْعُلٍ)، وقد جاءَ في المذكَّرِ قليلاً، كمكانٍ وأَمْكُنٍ[13]. **[[وكلٌّ منهُمَا]]**، أَي: المذكَّرِ والمؤنَّثِ **[[حقيقيٌّ، وهوَ ما لَهُ زوجٌ في الحيوانِ]]** كامرأةٍ ورجلٍ وناقةٍ وجَمَلٍ، وكلٌّ مِنَ الرَّجلِ والجَمَلِ مذكَّرٌ حقيقيٌّ، وكلٌّ مِنَ المرأةِ والنَّاقةِ مؤنَّثٌ حقيقيٌّ. **[[وغيرُهُ]]**، أَي: وغيرُ حقيقيٍّ[14]، **[[وهوَ بخلافه]]**، أَي: بخلافِ الحقيقيِّ كَظُلْمَةٍ وضياءٍ، فالظُّلْمَةُ مؤنَّثٌ غيرُ حقيقيٍّ، والضِّياءُ مذكَّرٌ غيرُ (**١٩٦/ و**) حقيقيٍّ، وإنَّما جَرَتْ عادتُهُم بتقسيمِ

---

(١) القصص ٨٣، والآخرة ساقطة من ك، ل، وفي ي: الدراهم مكان: الدار الآخرة، وهو تحريف.

(٢) يس ٦٣، والرحمن ٤٣.

(٣) الشمس ١. (٤) الحج ٧٢.

(٥) محمد ٤. (٦) الأنفال ٦١.

(٧) التسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٢، والمساعد ٢٩٠/٢.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٦.

(٩) حميد الأرقط في الخزانة ٢١٤/١، وبلا عزو في أمالي المرتضى ٢٥/٢، والمحكم ٥٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١، ٣٣٧/٢، ٣٨٥.ويروى: هو، مكان: نحو.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١٦٢/٢، والمساعد ٢٩٢/٣.

(١١) شرح الكافية للرضي ١٦٢/٢، والمساعد ٢٩٢/٣.

(١٢) القيامة ٢٩.

(١٣) التسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٢، والمساعد ٢٩١/٣.

(١٤) ينظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥، وشرح الكافية للرضي ١٦٨/٢-١٦٩.

المـــؤنَّث إلى حقيقيٍّ وغيرِ حقيقيٍّ، وأَمَّا المذَكَّرُ فلم يتعرَّضُوا إليهِ بالنسبَةِ إلى ذلكَ، وقد أَشارَ المؤلِّفُ إلى السَّبَبِ في ذلكَ بقولِه: **[[فالمُذَكَّرُ لا تفصيلَ في حكمه]]** بينَ الحقيقيِّ وغـيرِهِ كمـا في المـؤنَّثِ، **[[فَلِذَا أَهملُوا بحثه]]** واعرضُوا على التَّعرُّضِ إليهِ. **[[وأَمَّا المؤنَّثُ فالعلامَةُ واجبةٌ في المسند إلى ظاهرِهِ الحقيقيِّ بلاَ فصلٍ في السَّعَةِ في غيرِ بابِ نِعْمَ]]**، نحوُ: ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ [(١)] للإيذان مِنْ أَوَّلِ الأَمرِ بتأنيثِ الفاعلِ [(٢)].

وفائِـدَةُ القـيودِ الثَّلاثَةِ الأُوَلِ ستظهرُ مِمَّا يأتي في المتنِ قريبًا، وقولُهُ: (في السَّعَةِ) احتـرازًا مِــنْ الضرورةِ، على أَنَّ سيبويهِ حَكَى عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: قالَ فلانَةُ [(٣)]، استغناءً بالمـؤنَّثِ الظَّاهـرِ عَنْ علامتِهِ، وأنكَرَهُ المُبَرِّدُ. قالَ الرضي: ولا وَجْهَ لإنكارِ ما حَكَى سيبويهِ مَعَ ثقتِهِ وأمانَتِهِ [(٤)].

وقولُهُ: (في غيرِ بابِ نِعْمَ) إشارةٌ إلى أَنَّهُ لا تجبُ العلامَةُ في نِعْمَ وبِئْسَ مُسْنَدَيْنِ إلى ظاهـرِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ، بَلْ يجوزُ إثباتُ التَّاءِ وحذفِهَا، وكلاهُمَا فصيحٌ [(٥)]، تقولُ: نِعْمَ المـرأةُ هـندٌ، وَبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ [(٦)]، لمشابَهَةِ [(٧)] هذينِ الفعلينِ للحرفِ بعدَمِ التَّصرُّفِ أَوْ [(٨)] لأنَّ المرادَ بالمؤنَّثِ المسندُ إليهِ وهوَ المرأَةُ الجنسُ [(٩)] على ما يأتي في بابِهِ [(١٠)].

[[وإلى مـضْمَرِهِ]]، أَي: إلى مـضمَرِ المؤنَّثِ المتَّصِلِ **[[مطلقًا]]**، سواءٌ كانَ حقيقيًّا، أَوْ غيرَ حقيقيٍّ، تقولُ: هندٌ قامَتْ، والشَّمسُ طَلَعَتْ [(١١)]، ومِنْ ثَمَّ رَدَّ ابنُ هشامٍ قـولَ الجوهـري [(١٢)]: إنَّ تـذكيرَ " قَرِيبٌ " في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ

---

(١) آل عمران ٣٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١٦٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٨/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ١٦٩/٢.

(٥) ينظر الكتاب ١٧٨/٢.

(٦) في ك، ي، ل: جمل، وهو وجه.

(٧) في ك: المشابهة، وفي ي: على المشابهة، وكلاهما تحريف.

(٨) في ي: أولا، وهو تحريف.

(٩) في ك: والجنس، بزيادة الواو، و(الجنس) ساقطة من ي.

(١٠) في ل: على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى، مكان: على مايأتي في بابه.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، وشرح الكافية للرضي ١٧٠/٢.

(١٢) الصحاح (قرب).

الْمُحْـسِنِينَ ﴾ [١] لكـونِ التَّأنـيثِ مجازيًّا، لأنَّهُ إنَّما يفترِقُ [٢] حُكْمُ المجازيِّ والحقيقيِّ الظَّاهِرَيْنِ لا المُضْمَرَيْنِ [٣].

وإنَّمـا لَـزِمَتِ العلامَةُ لخفاءِ الضَّميرِ المتَّصِلِ مرفوعًا، وكونِهِ كالجزءِ في المسنَدِ، بخلافِ الظَّاهِرِ، فإنَّهُ مستقلٌّ بنفسِهِ، والضَّميرُ المنفصِلُ مثلُهُ لانفصالِهِ [٤].

[[ولا أَرضَ أَبْقَلَ]] في قولِ الشَّاعِرِ [٥]:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أَرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

المـزنَةُ: الـسِّحابُ، وبعضُهُم يقيِّدُهَا بالبيضاءَ [٦]. وَدَقَتْ: قَطَرَتْ [٧]. وأَبقَلَتِ الأَرْضُ: أَنبَتَتْ [٨].

[[مـؤَوَّلٌ]] بأنَّـهُ تركَ العلامَةَ حملاً للأَرضِ على المكانِ [٩]، وإلاَّ كانَ الواجبُ أَبقَلَتْ.

[[قـيلَ: ولَمْ يشتَهِرْ هذا في (١٩٦/ ظ) أعلامِ الرِّجالِ]] [١٠] فَلاَ يُقالُ: طلحة قامَـتْ [١١] بناءً على أنَّهُ عَلَمٌ قُصِدَ فيهِ الإخراجُ عَنْ موضوعِهِ، وجعلُهُ لِمَنْ هوَ لَهُ فصارَ التأنيثُ فيهِ نسيًا منسيًّا بالنَّظرِ إلى موضوعِهِ العلمي، فَلَمْ يُلْتَفَتْ إلى اللَّفظِ (واعتُبِرَ المعنى { فقـط } على أنَّ بعضَ الكوفيينَ جوَّزَ اعتبارَ التأنيثِ اللَّفظي) [١٢] فيهِ، فيقولُ: قامَتْ طلحةُ، وطلحةُ قامَتْ، وليسَ بشيءٍ [١٣].

---

(١) الأعراف ٥٦.

(٢) في الأصل: يفرق، وما أثبتناه من ك، ي.

(٣) مغني اللبيب ٦٦٦.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧٠/٢.

(٥) عامر بن جوين الطائي، الكتاب ٤٦/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، وخزانة الأدب ٤٥/١، ٤٩، ٥٠، ٤٣٧/٧، ٩٨/٩، ٣٤٨/١١.

(٦) اللسان (مزن).

(٧) اللسان (ودق).

(٨) اللسان (بقل).

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، وشرح الكافية للرضي ١٧٠/٢.

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٢/١.

(١١) في ك، ي، ل: جاءت، وهو وجه.

(١٢) من (واعتبر.. إلى... اللفظي) ساقطة من ك.

(١٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٢/١.

[[و]] العلامــةُ [[جائــزَةٌ فيما عداهُ]]، أَي: في ما عَدَا المذكورِ، وهوَ الظَّاهرُ [١] الحقيقيُّ بلا فصلٍ في السَّعَةِ في [٢] غيرِ بابِ نِعْمَ ومضمرِ المؤنَّثِ مطلقًا، فتقولُ: طلعَ الشَّمسُ، وطلعتْ الشَّمسُ، وحضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ [٣]، في السَّعَةِ، وقامَ هندٌ، في الضرورةِ. [[إلاَّ أَنَّ ما جازَتْ فيه]] العلامَةُ [[مَعَ وَصْلٍ]]، نحوُ: طَلَعَ الشَّمسُ، [[فالأَحسَنُ]] فيهِ [[عَدَمُهَا مَعَ فصلٍ]] [٤]، نحوُ: طَلَعَ اليومَ الشَّمسُ، وإظهارُ الفصلِ الحقيقيِّ على غيرِهِ، كَذَا قالُوا [٥]. والذي يظهرُ لي عكسُ ذلكَ، وهوَ أَنْ يكونَ الإتيانُ بالعلامَةِ مَعَ الفصلِ في الصورةِ المذكورَةِ أحسنَ، بدليلِ كثرتِهِ في الكتابِ العزيزِ وفشوِّهِ فيه جدًّا، نحوُ: ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْـنًا ﴾ [٦]، ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ [٧]، ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْـدُودَةً ﴾ [٨]، ﴿ بَلَـى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [٩]، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُـونَ لَـوْلاَ يُكَلِّمُـنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ ﴾ [١٠]، ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ [١١]، ﴿ وَتَقَطَّعَـتْ بِهِـمُ الأَسْبَابُ ﴾ [١٢]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ ﴾ [١٣]، ﴿ وَمَـا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [١٤]، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَـا اقْتَـتَلَ الَّـذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [١٥]، ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَـوْمٌ ﴾ [١٦]، ﴿ ذَلِـكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [١٧]، ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلاَئِكَـةُ ﴾ [١٨]، ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾ [١٩]، ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ﴾ [٢٠]،

---

(١) في ك: ظاهر.

(٢) في الأصل: في، بزيادة الفاء، وما أثبتناه من ك، ي، ل.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩١-٩٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٠.

(٦) البقرة ٦٠. (٧) البقرة ٦١.

(٨) البقرة ٨٠. (٩) البقرة ٨١.

(١٠) البقرة ١١٨. (١١) البقرة ١٥٦.

(١٢) البقرة ١٦٦. (١٣) البقرة ٢٠٦.

(١٤) البقرة ٢١٣. (١٥) البقرة ٢٥٣.

(١٦) البقرة ٢٥٥.

(١٧) آل عمران ٢٤. (١٨) آل عمران ٣٩.

(١٩) آل عمران ١١٢. (٢٠) آل عمران١١٢.

﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [١]، ﴿ أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [٢]، ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾ [٣]، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [٤] إلى غيرِ ذلكَ مما يزيدُ على مِئَتي موضعٍ، والواردُ مِنْ ذلكَ بتركِ العلامَةِ في الكتابِ العزيزِ خمسونَ موضعًا أو نحوُهَا، مثل: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [٥]، (١٩٧/ و) ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [٦]، ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [٧].

وأكثريَّةُ أَحدِ الاستعمالينِ دليلُ أَرجحيَّتِه، فينبغي المصيرُ إلى القولِ بأَنَّ الإتيانَ بالعلامَةِ في ذلكَ أحسنُ وأَفصحُ، وتركُهَا حسنٌ [٨] وفصيحٌ [٩].

[[وما لَزِمَتْ]] فيهِ العلامَةُ مَعَ الوصلِ، نحوُ: قامَتْ هندٌ، **[[فالأَحسنُ وجودُهَا]]** عندَ الفصلِ، نحوُ: قامَتْ أَمسِ هندٌ، لأَنَّ المسندَ إليهِ في الحقيقةِ هوَ المؤنَّثُ المذكورُ، سواءٌ كانَ ثَمَّ فصلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لكنَّهم اغتفرُوا حذفَ العلامَةِ مَعَ الفصلِ لطولِ الكلامِ، ولكونِ الإتيانِ بِهَا وَعْدٌ بالشَّيءِ مَعَ تأخيرِ الموعودِ [١٠].

[[والقولُ باختيارِ التَّاءِ مَعَ عدمِ الفصلِ في]] ظاهرِ المؤنَّثِ غيرِ الحقيقيِّ **[[نحوُ: طَلَعَ الشَّمسُ، زَيَّنَهُ]]** [١١] قولُهُ تعالى: **[[﴿ جُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾]]** [١٢] لِمَا يلزمُ على [١٣] ذلكَ القولُ مِنْ [١٤] مَجيءِ أَفصحِ الكلامِ على غيرِ المختارِ، وهوَ باطلٌ. فإِنْ قلتَ: كيفَ حَذَفَ المؤلِّفُ الواوَ من الآيةِ ؟ قلتُ: إنَّما ارتكَبَ أَمرًا سائغًا إذْ يجوزُ الاقتصارُ على ذِكْرِ المعطوفِ الذي تعلَّقَ الغرضُ بالاستدلالِ بِهِ، فقد قالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حينَ سُئِلَ عَنِ الخَمرِ: " ما أُنزِلَ عليَّ فيها إلاَّ هذِهِ الآيةُ الجامعَةُ الفاذَّةُ [١٥]:

---

(١) آل عمران ١٢٠.
(٢) آل عمران ١٣٦.
(٣) آل عمران ١٣٧.
(٤) آل عمران ١٤٤.
(٥) البقرة ٢١٢.
(٦) البقرة ٢٧٥.
(٧) آل عمران ٨٦.
(٨) الواو ساقطة من ك، ي، ل.
(٩) في ك: قبيح، وهو تحريف.
(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٠.
(١١) في ل: زيفه، وهو تحريف
(١٢) أصل الآية "جمع الشمس والقمر" القيامة ٩.
(١٣) في ل: من.
(١٤) (من) ساقطة من ل.
(١٥) في ك: الفائدة، وهو تحريف، والفاذة: المنفردة في معناها ينظر اللسان (فذذ).

﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ كَـذَا فـي صحيحِ البخاري [(١)]، والتلاوةُ: ﴿ فَمَنْ يَعْمَـلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [(٢)]. وقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: " مَنْ نَسِيَ صلاةً أَو نامَ عنها فليُصلِّهَا إذا ذَكَرَهَا، لا كفارةَ لَهَا إلاَّ ذلكَ، وتَلاَ: ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي ﴾ [(٣)] كَذَا رواهُ الشَّيخانِ [(٤)]، والتلاوةُ ﴿ فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي ﴾ [(٥)].

[[وكلُّ جمعٍ غيرِ مَا على حدِّ التثنيةِ]]، وهوَ جمعُ المذكرِ السَّالِمِ **[[مؤنَّثٌ غيرُ حقيقيٍّ]]**، فحكمُهُ على نحوِ مَا مرَّ.

[[ولَـوْ]] كـانَ **[[جمـعَ]]** مـؤنَّثٍ **[[حقيقيٍّ]]** كالهنداتِ، **[[إذ للجمعيَّةِ تأنيـثُهُ]]** [(٦)] أَي: لأنَّ تأنيـثَهُ إنَّمَا هوَ بالتَّأويلِ لكونهِ جماعةً، ولَمْ يُعْتَبَرِ التَّأنيثُ الحقيقيُّ الذي كانَ في المفرَدِ، لأنَّ المجازَ الطارئَ أزالَهُ، كَمَا أزالَ التَّذكيرُ الحقيقيُّ في رجالٍ، وإنَّما لَـمْ يـبطلِ الجَمْعُ بالواوِ والنُّونِ التَّذكيرَ الحقيقيَّ في نحوِ الزيدون، لبقاءِ لفظِ المُذَكَّرِ فيه، فاحترمُوهُ [(٧)]. قالَ الرَّضي: " وكانَ قياسُ هذا أَنْ يبقَى التأنيثُ الحقيقيُّ في المجموعِ بالألفِ والـتَّاءِ أيضًا، نحوُ: الهنداتِ، لبقاءِ لفظِ الواحِدِ (١٩٧/ظ) فيه كذلكَ، إلاَّ أنَّهُ لَمَّا كانَ يتغيَّرُ فيهِ المفردُ ذُو العلامَةِ، إمَّا بحذفِهَا إنْ كانتْ تاءً، نحوُ: العرفات، أَو بقلبِهَا إنْ كانتْ أَلِفًا، كَمَا في الحُبْلَيَاتِ والصحراواتِ، كانَ [(٨)] ذلكَ التَّغييرُ كنوعٍ مِنَ التَّكسيرِ، وكانَ [(٩)] تأنـيثُ الـواحدِ قد زالَ لزوالِ (علامتهِ ثُمَّ حُمِلَ عليهِ ما التَّاءُ فيهِ [(١٠)] مقدَّرَةٌ، فلا يظهَرُ التَّغييرُ كالهنداتِ، لأنَّ [(١١)]، المقدَّرَ [(١٢)] في حكمِ الموجودِ الظَّاهِرِ "[(١٣)].

---

(١) الـبخاري بـشرح الكرماني ٢٠٧/١٧، ٢٠٨، ومسند أحمد، ٢٦٢/٢، ٣٨٣، ٤٢٤، وصحيح مسلم ٦٨٢/٢.

(٢) الزلزلة ٧.

(٣) الـبخاري بـشرح الكرماني ٢٣١/٤-٢٣٣، وفيه: "وأقم.." بإثبات الواو. والحديث في صحيح مسلم ٤٧١/١، ٤٧٧، بحذف الواو.

(٤) أي: البخاري ومسلم.

(٥) طه ١٤.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧٠/٢.

(٧) المصدر السابق ١٧٠/٢.

(٨) في ل: إن كان، بزياد (إن).

(٩) في: ك، ي: فكان.

(١٠) في الأصل: ما في التاء، مكان: ما التاء فيه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) من (علامته...إلى....لأن) ساقطة من ي.

(١٢) من ك: المقدور، وهو تحريف.

(١٣) شرح الكافية للرضي ١٧٠/٢.

قلتُ: ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ مِن افتراقِ حُكْمَي الجَمعَيْنِ باعتبارِ وجوبِ تذكيرِ المسندِ في نحوِ: قامَ الزيدون، وجوازِهِ في نحوِ: قامَ الهنداتُ، ذَكَرَهُ الزَّمخشري [١] وكذا ابنُ الحاجبِ [٢]، وقرَّرَهُ كلٌّ مَنْ وَقَفْتُ [٣] على كلامِهِ مِنْ [٤] شارحيه، وقَدْ حَكَيْنَا عَنِ الرَّضي ما سَمِعْتَهُ مِنَ التَّعليلِ. وهذا في الحقيقَةِ ليسَ بمذهَبِ البصريينَ ولاَ الكوفيينَ، وذلكَ أَنَّ البصريينَ يسوُّونَ بينَ الجمعينِ، فيوجبونَ التَّذكيرَ في نحوِ: قامَ الزيدونَ، ويوجِبُونَ التَّأنيثَ في نحوِ: قامَتِ الهنداتُ، لسلامَةِ نَظْمِ الواحدِ فيهما على ما ذَكَرَهُ ابنُ مالك [٥] وأَبو حيان [٦] وجماعَةٌ [٧]. وأَمَّا الكوفيونَ فيجوِّزُونَ لحوقَ العلامَةِ مَعَ جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ ولا يوجِبُونَ لحوقَها في جمعِ المؤنَّث [٨]، تَمَسُّكًا، بنحوِ: ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [٩]، ونحوِ: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [١٠]، وقولِ الشَّاعِرِ [١١]:

فَبكَى بناتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... والطَّامِعُونَ إِليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأُجيبَ بأَنَّ البنينَ والبناتِ لَمْ يسلَمْ فيهما لفظُ الواحد، وبأَنَّ التَّذكيرَ في الآيةِ الثانيةِ للفصلِ، أَوْ لأَنَّ الأصلَ النساءُ المؤمناتُ، أَوْ لأَنَّ (أَل) مقدَّرَةٌ باللاَّتِي وهيَ اسمُ جمعٍ [١٢].

[[لكنَّ [١٣] المسندَ إِلى ضميرِهِ]] [١٤]، أَي: إِلى ضميرِ الجمعِ **[[إِنْ كانَ]]**

---

(١) المفصل ٢/٩٣، وينظر شرحه لابن يعيش ٥/١٠٣-١٠٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦٠-٥٦١.

(٣) في الأَصل: وقف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأَصل: على، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) التسهيل ٧٥.

(٦) الارتشاف ٣/٤.

(٧) ينظر أَوضح المسالك ٢/١١٦، والنكت ١/٥٤٩.

(٨) ينظر أَوضح المسالك ٢/١١٦، والنكت ١/٥٤٩.

(٩) يونس ٩٠. (١٠) الممتحنة ١٢.

(١١) لعبدة بن الطبيب شعره (٥٠)، ونوادر أبي زيد ١٩٣، والبيت في الزاهر ٢/٦٣-٦٤، ٢١٠ منسوب في الموضع الأول إلى علقمة بن عبدة، وبلا نسبة في الموضع الثاني، وصوَّبَهُ محقق الكتاب الدكتور حاتم الضامن انه عبدة بن الطبيب ويروى: والأقربون مكان: والطامعون.

(١٢) ينظر أَوضح المسالك ٢/١١٦، ١١٩.

(١٣) في ك: ولكن.

(١٤) تنظر المسألة في شرح الكافية للرضي ٢/١٧١.

الجمعُ [[المذكَّـرِ يعقـلُ]] كالرُّسُـلِ والرِّجالِ، يقالُ فيهِ إذا كانَ فعلاً ماضيًا، مثلاً: [[فَعَلَـتْ]] نظـرًا إلى طروءِ معنَى الجماعَةِ على اللَّفظِ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ (١).

[[وفعَلُوا]]، نظرا إلى العقلِ، وثقلُ الواوِ مناسِبٌ للكثرةِ في الجمعِ، وكانتِ الواوُ لأَصـالتِهَا في الجمـعِ بالعقلاءِ أَوْلَى لأَصالتِهِم بالنسبَةِ إلى غيرِ العقلاءِ، وإنْ كانَ المسندُ مـضارعًا قلـتَ: الرُّسـلُ تفعَـلُ بتاءِ المضارعَةِ الفوقيَّةِ ويفعلونَ بالتَّحتيَّةِ. [[وفاعلَةٌ وفاعلَـونَ]] حيثُ يكونُ المسندُ غيرَ فِعْلٍ. ووجْهُ (فاعِلَةٍ) كوَجْهِ (فَعَلَتْ)، وهوَ النَّظرُ (١٩٨/ و) إلى التَّأويلِ بالجماعَةِ.

[[وفُعَّـالٌ]]، نحوُ: الرِّجالُ صُوَّامٌ (٢). [[وضميرُهُ]]، أَي: جمعُ العاقلِ المكسَّرُ [[هيَ]]، أَي: كضميرِ الواحدةِ المؤنَّثةِ، [[وهُمْ]] على قياسِ جماعةِ العقلاءِ.

[[و]] المسندُ الفِعْليُّ وغيرُهُ إنْ كانَ الجمعُ [[لغيرِهِ]]، أَي: لغيرِ المذكَّرِ العاقلِ، فشملَتْ ثلاثةَ أَقسامٍ: جمعُ مذكَّرٍ لا يعقلُ، كالأَيَّامِ والجبيلاتِ (٣)، وجمعُ مؤنَّثٍ (يعقلُ أَوْ اسـمُ جمعٍ كالزَّينباتِ والنِّسْوَةِ، وجمعُ مؤنَّثٍ) (٤) لا يعقلُ كالدُّورِ والظُّلماتِ [[فَعَلَتْ]] بضميرِ الواحدِ المؤنَّثِ الغائبِ بتأويلِ الجماعةِ [[وفَعَلْنَ]] بالنُّونِ، لأَنَّ المسندَ إلى ضميرِ جمعِ غيرِ العقلاءِ، النُّونُ موضوعَةٌ لَهُ، لمناسبَةِ بينَهَا وبينَ الواوِ في الغُنَّةِ (٥).

[[وفاعلَـةٌ وفـاعلاتٌ وفـواعِلُ وضميرُهُ]]، أَي: ضميرُ هذا الجمعِ [[هيَ]] كضميرِ الواحدَةِ الغائبةِ، [[وهُنَّ]] على قياسِ ضميرِ الغائباتِ (٦).

[[ومـا بينَهُ وبينَ واحده التَّاءُ]] (٧) كشَجَرٍ وشجَرَةٍ، ونَخْلٍ ونَخْلَةٍ [[يُذكَّرُ]] باعتـبارِ الجمـعِ، [[ويـؤنَّثُ]] باعتبارِ الجماعةِ، فَمِنَ التَّذكيرِ قولُهُ تعالى ﴿ شَجَرٌ فِيهِ

---

(١) المرسلات ١١-١٢.

(٢) بعـدها في الأَصـل: زيادة مقحمة وهي: (وجه فاعلة كوجه فعلت، وهو النظر إلى العقل). وهذهِ الزيادة ليست موجودة في سائر النسخ ولا في شرح الكافية للرضي ١٧١/٢.

(٣) في الأَصل، ك، ي: والجبلات، وما أثبتناه من ل.

(٤) من(يعقل... إلى... مؤنث) ساقطة من ك، ي.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٧١/٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧١/٢.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٥، والمساعد ٢٩٨/٣.

تُسِيمُونَ ﴾ [١] وقولُهُ: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [٢] وقولُهُ: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [٣]. وَمِنَ التَّأنيثِ قولُهُ تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [٤]. وقد اجتمعَا في آيةِ الواقعةِ ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ [٥]. وفي التسهيلِ: " والجنسُ المُمَيَّزُ واحدُهُ بِهَا [٦] يؤنِّثُهُ الحجازيُّون، ويُذكِّرُهُ التميميُّون والنجديُّونَ "[٧]. وفي شرحِ الجزوليةِ لابنِ معط [٨] ما حاصلُهُ: أَنَّ مَا [٩] يُمَيَّزُ { فيه } بينَ الواحدِ والجمعِ بالتَّاءِ ثلاثةُ أقسامٍ: أحدُهَا: أَنْ يُرَادَ بِهِ الجنسُ لا غيرُ، وذلكَ ما كانَ مذكَّرًا، لا غيرُ، كالرُّطَبِ والتَّمْرِ والقَمْحِ، فالهاءُ للدلالةِ على الواحدةِ لا غيرُ، لأَنَّكَ تقولُ: الرُّطَبُ أكلتُهُ والقَمْحُ بعتُهُ. والثاني: أَنْ يُرادَ بِهِ الجمعُ لا غيرُ، كالنَّجمِ والبَهْمِ، وهذا مؤنَّثٌ لا غيرُ. والثالثُ: أَنْ يُرادَ بِهِ الأمرانِ كالكَلِمِ، يحتملُ أَنْ يكونَ جمعًا، ويحتملُ أَنْ يكونَ جنسًا، فهوَ في نحوِ: ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [١٠]، جنسٌ.

ولا يخفَى ورودُ القسمينِ الأَوَّلَيْنِ على المؤلِّف.

[[وجري واحده]] بالتَّاءِ [١١] **[[على المُذكَّرِ والمؤنَّث]]** نحوُ: حَمَامَة وَبَطَّة وَنَمْلَة **[[لا يمتازُ عَنِ المؤنَّث إلاَّ بقرينَة]]** [١٢]، نحوُ أَنْ تقولَ: غَرَّدَتْ حمامَةٌ (١٩٨/ظ) ذَكَرٌ، وعندي ثلاثٌ [١٣] مِنَ البَطِّ ذكورٌ. قالَ الرَّضي: فيجوزُ أَنْ يكونَ النَّملَةُ في قولِهِ تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [١٤]، ذكرًا، واعتُبِرَ لفظُهُ فأُنِّثَ مَا أُسنِدَ إليهِ، ولا يجوزُ مِثْلُ ذلكَ

---

(١) النحل ١٠.
(٢) يس ٨٠.
(٣) القمر ٢٠.
(٤) الحاقة ٧.
(٥) الواقعة ٥٢-٥٤.
(٦) الضمير يعود على تاء التأنيث.
(٧) التسهيل ٢٥٤، وينظر المساعد ٢٩٨/٣.
(٨) هو أبو الحسن يحيى بن معط بن عبد العزيز، صاحب الدرة الألفية المشهورة (بألفية ابن معط) كانت وفاته سنة ٦٢٨هـ. البداية والنهاية ١٢٩/١٣، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢.
(٩) (ما) ساقطة من ك، ي.
(١٠) النساء ٤٦.
(١١) في ل: للتاء، وهو تحريف وساقطة من ك، ي.
(١٢) ينظر الكتاب ٥٦١/٣-٥٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٥، والتسهيل ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٢-١٦٩، والمساعد ٢٩٢/٣.
(١٣) في الأصل: ثلاثة، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(١٤) النمل ١٨، وينظر البحر المحيط ٦١/٧.

في عَلَمِ المذكَّرِ الحقيقيِّ الذي فيهِ علامةُ التَّأنيثِ كطلحَةَ، لاَ يقالُ: قامَتْ طلحَةُ، إلاَّ عندَ بعضِ الكوفـــيينَ، وعدَمُ السَّماعِ فيهِ مَعَ الاستقراءِ قاضٍ عليهم، ولعلَّ السِّرَّ في اعتبارِ تأنيثِهِ في مَنْعِ صـــرفِهِ لا في الإســـنادِ إلـــيهِ، إنَّ التَّذكيرَ الحقيقيَّ لَمَّا طرَأَ عليهِ، مُنِعَ أَنْ يُعْتَبَرَ تأنيثُهُ في غيرِهِ، ويـــتعدَّى إليهِ ذلكَ، وأَمَّا مَنْعُ الصَّرفِ فحالةٌ تختصُّ بهِ لا بغيرِهِ. هذا كلامُهُ [1]. وفيهِ الجوابُ عَنْ نكتَةِ الغجدواني [2] التي بَنَى عليها خطابتَهُ وشَقْشَقَتَهُ في هذا المحلِّ فتأمَّلْهُ.

[[كَمَا في فَعُولٍ]] [3] بمعنَى فاعلٍ، نحوُ: (صَبُورٌ)، يستوي فيهِ المذكَّرِ والمؤنَّث، ولَـــوْ كـــانَ بمعنَى مفعولٍ لحقَتْهُ التَّاءُ، نحوُ: جَمَلٌ ركوبٌ، وناقَةٌ ركوبَةٌ. **[[ومِفْعَالٍ]]** كَمِعْطَارِ المذكَّرِ والأُنثَى، و[4] شذَّ ميقانَةٌ [5]. **[[ومِفْعِيلٍ]]** كَمِعْطِيرٍ لَهُمَا [6]، وشَذَّ امرأَةٌ مـــسكينَةٌ، وسُـــمِعَ مسكينٌ [7] على القياسِ. **[[وفَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ]]** [8] لَهُمَا أَيضًا، كرجلٍ جريحٍ، وامرأَةٌ جريحٍ، وشَذَّ ملحفَةٌ جديدٌ [9]، أَي: مجدودةٌ [10]، ولوَ كانَ بمعنَى فاعلٍ لحقتْهُ التَّاءُ، نحوُ: رجلٌ ظريفٌ، وامرأَةٌ ظريفَةٌ. ثُمَّ عدَمُ لحوقِ التَّاءِ لَهُ إذا كانَ بمعنَى مفعولٍ مشروطٌ بانتفاءِ اللَّبسِ، فتجبُ في نحوِ: مررتُ بقبيلةِ بني فلانٍ [11].

[[وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ]]، أَي بِفَعِيلٍ الذي بمعنَى مفعولٍ **[[ما هوَ بمعنَى فاعِلٍ]]** [12]،

---

(١) الرضي، ينظر شرح الكافية له ١٦٩/٢.

(٢) من شراح كافية ابن الحاجب سبقت ترجمته في ق ٨٦ظ.

(٣) ينظر المساعد ٣٠٢/٣.

(٤) في الأصل: أو، تحريف وما أثبتناه من ك، ي.

(٥) بمعنى موقنة ينظر الهمع ٦٣/٦.

(٦) أي: للمذكر والمؤنث.

(٧) في الأَصل: مسكينة، وما أَثبتناه من سائر النسخ يقتضيه السياق.

(٨) تنظـــر هـــذه المسائل في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥-١٠٣، والتسهيل ٢٥٤، والمساعد ٣٠١/٣-٣٠٢، والهمع ٦٣/٦.

(٩) في الأَصل وسائر النسخ (جديدة) والصواب (جديد) كما في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٥.

(١٠) قـــال ابـــن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٥، "فأما قولهم: ملحفة جديد فقال الكوفيون هي فعيل بمعـــنى مفعول، أي مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها، وقال البصريون هي بمعنى فاعلة أي جدت، يقال: جد الشيء يجد إذا صار جديدا، وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عـــندهم شـــاذ مشبه بالمفعول، ومن ذلك ريح خريق، أي: شديدة الهبوب" وينظر الكتاب ٦٣٨/٣، شرح الكافية للرضي ١٦٦/٢.

(١١) ينظر التسهيل ٢٥٤، والمساعد ٣٠٣/٣، والهمع ٦٣/٦.

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٥.

نحوُ: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [(١)]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [(٢)].

[[والأكثـرُ أَنْ لا تلزمُ التَّاءُ الكلمَةَ]]، وقد تلزمُ كعلامةٍ كذا قِيلَ، وثبوتُ عَلَّامٍ يدفعُهُ.

[[وَقَـدْ يُـؤَنَّثُ مـا أُضِيفَ إلى مؤنَّث]] [(٣)] مِنْ مُذكَّرٍ [[هوَ]]، أَي: المؤنَّثُ [[كُلُّـهُ]] [(٤)]، أَي: كـلٌّ لذلكَ المضافِ المذكَّرِ كقولِهِم: قُطِعَتْ بعضُ أناملِهِ، وقُرِئَ: ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [(٥)]، بالتَّاءِ الفوقيَّةِ [(٦)]. وقالَ الشَّاعِرُ [(٧)]:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبيرِ تَواضَعَتْ سورُ المدينَةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

[[أَوْ معروضَهُ]]، يعنِي أَنْ يكونَ المؤنَّثُ المضافُ إليهِ معروضًا للمضافِ المذكَّرِ، نحـوُ: أَعجَبَتْنِـي حـسنُ الجاريةِ، فالحسنُ عارضٌ والجاريةُ معروضةٌ، فأُنِّثَ الأَوَّلُ لهذهِ الملابسَةِ.

[[أَوْ عُبِّـرَ بـهِ عَنْهُ]]، يعني أَوْ يُؤَنَّثُ لفظٌ مُذكَّرٌ عُبِّرَ بِهِ عَنِ المؤنَّثِ، نحوُ: مَنْ كانتْ (١٩٩/ و) أُمَّكَ، بنصبِ الأُمِّ، وضميرُ المؤنَّثِ المستترُ في كانتْ عائدٌ إلى المذكَّرِ وهـوَ (مَـنْ)، لكنَّهُ عُبِّرَ بِهِ هنا عَنِ الأُمِّ التي هيَ مؤنَّثٌ. [[أَوْ أُوِّلَ بهِ]]، أَي: بالمؤنَّثِ [[كـ: أَتَـتْهُ كِتَابِي]]، يشيرُ بذلكَ إلى ما حكاهُ أَبو عمرو بن العلاء لاَ [(٨)] أَنَّهُ سَمِعَ شخصًا مِنْ أَهْلِ اليمنِ يقولُ: فلانٌ لغوبٌ أَتَتْهُ كِتَابِي فاحتَقَرَهَا [(٩)]، فَقَالَ لَهُ: كيفَ قلتَ، أَتَـتْهُ كِتَابِـي ؟ فَقَالَ: أَليسَ الكتابُ في معنَى الصحيفَةِ ؟ [(١٠)] واللُّغُوبُ، بالغينِ المعجمةِ

---

(١) الأعراف ٥٦.

(٢) الشورى ١٧.

(٣) ينظـر الكـتاب ١/٥١، ٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/٢٧٦، والارتشاف ٣/٤، ومغني اللبيب ٦٦٦.

(٤) في ك، : كله في، بزيادة هو.

(٥) يوسف ١٠، وقراءة حفص بالياء "يلتقطه".

(٦) هي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء، ينظر مختصر في شواذ القراءات ٦٢، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤، والقراءة من غير نسبة في الكتاب ١/٥١.

(٧) جرير، ديوانه ٢/١١٣والبيت منسوب إليه في الكتاب ١/٥٢، والخزانة ٥/٢١٨.

(٨) الحكاية في الخصائص ١/٢٤٩، وسر الصناعة ١/١٢، ومغني اللبيب ٨٨٨.

(٩) في ك: فاحتوها، وهو تحريف.

(١٠) ينظر الهمع ٦/٦٣.

وبفتحِ اللاَّمِ: الأَحمقُ [١].

[[وَقَـدْ يُذَكَّرُ المؤنَّثُ بعكسِ]] القسمينِ [[الأَخِيرَيْنِ]] وَهُمَا: مَا عُبِّرَ بِهِ عَنِ المـؤنِّث، فتقولُ هنا: جاءَني نفسٌ، بتذكيرِ الفِعْلِ من حيثُ هوَ مُسْنَدٌ إلى مؤنَّث عُبِّرَ بِهِ عَنْ مُذكَّرٍ، وهوَ رجلٌ، مثلاً، وما أُوِّلَ بالمؤنَّثِ، فتقولُ هُنَا: أتاهُ صَحِيفَتِي، بالتَّذكيرِ على تأْويلِ الصحيفَةِ بالكتابِ. قلتُ: ولاَ وَجْهَ لتخصيصِ هذا الحُكْمِ بتينيكَ الصُّورتينِ لأَنَّهُ قَدْ يَجِـيءُ الأَمـرُ بعكـسِ الصورةِ الأُولى، فيذَكَّرُ المؤنَّثُ عندَ إضافتِهِ إلى مذكَّرٍ هوَ كلٌّ للمضافِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [٢]. قالَ أَبو البقاء: لَمَّا أَضافَ الأَعـناقَ إلى المذكُـورِينَ وكانتْ متَّصلَةً بِهِم في الخلقةِ، أَي: بعضًا مِنْهُم، أَجرَى عليها حُكْمَهُم [٣]. وَقَدْ يُذَكَّرُ لإضافتِهِ [٤] إلى معروضِهِ المذكَّرِ وذلكَ نحوُ قولِ الشَّاعِرِ [٥]:

إِنارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بطَوْعِ هَوًى ... وعَقْلُ عاصِي الهَوَى يزدَادُ تَنْوِيرَا

فذكَّرَ الإنارةَ وهيَ مؤنَّثٌ حيثُ أَخبَرَ عنهَا بمكسوفٍ لأَجلِ إِضافتِهَا إلى معروضِهَا المذكَّرِ القائمة هيَ بِهِ وهوَ العقلُ. وكقولِ الشَّاعرِ:

رُؤْيَةُ الفِكرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ... ـرُ مُعِينٌ على اجتنابِ التَّوانِي

فَذكَّـرَ الرؤيَةَ لإضافتِهَا إلى معروضِهَا القائمة هيَ بِهِ وهوَ الفكرُ، حيثُ أَخبَرَ عنها بـ(مُعِينٌ) ولَمْ يَقُلْ معينَةٌ.

[[قِـيلَ]]: ويُذَكَّـرُ المـؤنَّثُ [٦] أَيـضًا [[بتأويلِ المذكورِ]] كقولِ رؤبة بن العجاج [٧]:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ ... كَأَنَّهُ في الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

---

(١) اللسان (لغب).

(٢) الشعراء ٤. وينظر الكشاف ٣/١٠٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٩٣.

(٤) في ك، ي، ل: للإضافة.

(٥) البيت بلا عزو في مغني اللبيب ٦٦٥، ونسبه صاحب الخزانة ٤/٢٢٧، ٥/١٠٦، إلى احد المولدين.

(٦) (المؤنث) ساقطة من ك.

(٧) ديوانه ١٠٤، ورواويته فيه... كأنها في الجلد.والبيت منسوب إليه في دقائق التصريف ٢٤٩، واللسان (ولع)، ومغني اللبيب ٨٨٨، وفي الأول مثل رواية الديوان، وفي الأخيرين مثل رواية الدماميني.

ويُحْكَى أنَّ أَبَا عبيدة قالَ لرؤبة حينَ أنشدَهُ هذا: إنْ أَرَدتَ الخطوطَ فَقُلْ: كأنَّهَا، أو السَّوادَ والبَلَقَ فَقُلْ: كأنَّهُمَا، فقالَ: أَرَدتُ ذلكَ ويلك[(١)]. يعني أنَّهُ أَعادَ ضميرَ المذكَّرِ على الخطوطِ وهيَ مؤنَّثةٌ لإرادتِهِ ذلكَ المذكورَ. والبَلَقُ: سوادٌ وبياضٌ[(٢)]. والبَهَقُ: بياضٌ يعترِي الجلدَ مخالِفٌ (١٩٩/ ظ) لونَهُ، وليسَ بالبرصِ[(٣)]. وتوليعُهُ: استطالتُهُ[(٤)].

[[أَو]] يُذكَّرُ [[بالنَّظرِ إلى لفظه]] الذي هوَ مُذكَّرٌ، ويُراعَى تأنيثُ معناهُ كمَا إذا قلتَ: عندي ثلاثةُ أشخصٍ، تريدُ نساءً[(٥)]، فالتَّذكيرُ بالنَّظرِ إلى لفظِ الشَّخصِ وهوَ مذكَّرٌ وإنْ كانَ معناهُ هنا مؤنَّثًا. **[[أَو]] يُذكَّرُ [[لأنَّ تاءَهُ لَمْ تزدْ على مَذكَّرٍ]]** كما في حمامةٍ ودجاجةٍ، فتقولُ: هذا حمامَةٌ، وهذا دجاجَةٌ، نظرًا إلى معناهُ مِنْ غيرِ التفاتٍ إلى تاءِ التَّأنيثِ التي هيَ فيها، لأنَّها لَمْ تزدْ على مُذكَّرٍ ليُرَادَ بمجموعِ اللَّفظِ الذي فيهِ التَّاءُ مؤنَّثٌ كما في قائمَةٍ بالنسبةِ إلى قائمٍ.

---

(١) في ل: وتلك، وهو تصحيف، وتنظر هذه الحكاية في مغني اللبيب ٨٨٨-٨٨٩.

(٢) اللسان (بلق).

(٣) في ك، ي: البرص، وينظر اللسان (بهق).

(٤) اللسان (ولع).

(٥) ينظر الكتاب ٥٦٢/٣، ٥٦٥، والهمع ٦٣/٣.

أَسماءُ العَدَد [1]

[[أسماءُ العَدَد: ما يَقعُ جوابًا لِكَمْ]]، فيندرجُ فيهِ الواحدُ والاثنانِ، إذ لو قِيلَ لَهُ: كَمْ عندكَ ؟ لصحَّ أَنْ تقولَ، واحد، اثنان. وأَهلُ الحساب لا يَرَوْنَ الواحدَ من العدَد، لأَنَّ العَـــدَدَ عندَهُم هوَ الزائدُ على الواحدِ، وبعضُهُم يَرَى أَنَّ الاثنينِ كذلكَ، قالَ: لأَنَّ الفردَ الأَوَّلَ، أَي: الـــواحدَ ليسَ مِنَ العدَدِ، فكذا ينبغي أَنْ يكونَ الزَّوج الأَوَّل [2]. والنُّحاةُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الأَسماءَ التي وُضِعَتْ لبيانِ كميَّةِ الشَّيءِ لَهَا أَحكامٌ لفظيَّةٌ، احتاجُوا إلى ثبوتِهَا لبيانِ تلـــكَ الأَحكـــامِ، وللواحدِ والاثنينِ أَحكامٌ لفظيَّةٌ كَمَا في الثلاثَةِ والمئَةِ والأَلفِ، فلذلكَ أَطـــبقُوا علـــى عدِّهِمَا معَهَا لتساوي أقدامِ الكلِّ في الحاجَةِ إلى بيانِ الأَحكامِ اللَّفظيَّةِ التي تَعرِضُ لَهَا.

وإِنَّما عدلَ المؤلِّفُ عَنْ تعريفِ الكافيةِ وهوَ: " ما وُضِعَ لكميَّةِ آحادِ الأَشياءِ "[3]، (لعـــدمِ شمـــولِهِ بحـــسبِ الظَّاهـــرِ للواحدِ والاثنينِ لأَنَّهُمَا لَمْ يوضَعَا لبيانِ كميَّةِ آحادِ الأَشياءِ) [4]، وإِنَّما يبيِّنانِ [5] فردًا أَو فردَيْنِ.

[[أُصـــولُهَا]] الـــتي يرجعُ إليها اثنتا عشرةَ كلمةً [[واحدٌ إلى عشرةٍ]]، والغايةُ داخلـــةٌ، فهيَ (عشرُ كلمات، [[ومئةٌ وألفٌ]] [6] كلمتانِ أُخريانِ مع العشرِ [7] الأُوَلِ، فالمجموعُ اثنتا عشرةَ) [8] كلمةً كما قُلنا.

[[فالتَّذكيرُ والتَّأنيثُ في (واحدٌ) واثنان]]، بالضَّمِّ في الأَوَّلِ والأَلِفِ في الثَّاني على الحكايـــةِ، إذ تقديـــرُ كلامِهِ: أصولُهَا واحدٌ [9] واثنانِ وثلاثةٌ، وهكذا إلى عشرةٍ، فَحَكَى

---

(1) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢، التسهيل ١١٦، شرح الكافية للرضي ١٤٥/٢، المساعد ٦٨/٢.

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٥/٢.

(3) المصدر السابق ١٤٥/٢.

(4) من (لعدم... إلى... الأشياء) ساقطة من ك.

(5) في ك، ي، ل: يبنان.

(6) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٦-١٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

(7) في ك: العشرة، وهو مخالف لقواعد العدد، لأن المعدود كلمة.

(8) من (عشر كلمات... إلى... عشرة) ساقطة من ي.

(9) (واحد) ساقطة من ك.

الملفوظَ والمقدَّرَ [(١)]. [[على الأصلِ]]، خبرُ قولِهِ: (التَّذكيرُ والتَّأنيثُ)، أَي: كائنانِ على الأَصلِ. [[رُكِّبَا]] هوَ، أَي: المذكورُ وهوَ واحدٌ واثنان. (٢٠٠/ و) [[أَوْ لاَ]] تقولُ: مَعَ عدمِ التَّركيبِ: واحدٌ للمذكَّرِ، وواحدَةٌ، بالتَّاءِ للمؤنَّثِ، واثنانِ للمذكَّرِ، واثنتانِ وثنتانِ للمؤنَّثِ. فهذا جارٍ على القياسِ، مِنْ حيثُ إنَّ ذا التَّاءِ للمؤنَّثِ، والمجرَّدَ عنها للمذكَّرِ، وتقولُ مَعَ التَّركيبِ عندَ التَّذكيرِ: واحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وعندَ التَّأنيثِ: واحدةَ عشرةَ، واثنتا عشرةَ [(٢)]. وهذا الكلامُ معترَضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَمَّا أَوَّلاً فلإعادَةِ ضميرِ المفردِ على الاثنينِ بتأويلِ المذكورِ، وهوَ خلافُ الأصلِ، وليسَ بمطَّردٍ، إذ لا يجوزُ: الزيدانِ قامَ، بإجماعٍ، وإنْ تطرَّقَ إليهِ هذا التَّأويلُ، وإِنَّما الذي يجرِّئُ كثيرًا مِنَ النَّاسِ على أَخذِ الأَحكامِ مِنْ عِلَلِ النحويينَ ظَنُّهُم أَنَّها كغيرِهَا مِنَ العِلَلِ المطردةِ، وليسَ كذلكَ، فإِنَّ النَّحوي إنَّمَا يعلِّلُ بعدَ السَّماعِ بأمرٍ مناسِبٍ، فقد يكونُ المسموعُ فاشيًا مطَّردًا فَيُذْكَرُ لَهُ وَجْهٌ يناسبُهُ، وقد يكونُ المسموعُ شاذًا خارجًا عَنِ القياسِ فَيُذْكَرُ لَهُ مناسبةٌ مَا على شذوذِهِ يكونُ لَهَا لذلكَ الأَمرِ [(٣)] الشاذُ نوعُ تصحيحٍ في الجملةِ، وتعديةُ هذهِ العلَّةِ إِلى غيرِ ذلكَ المحلِّ خطأٌ بلاَ شَكٍّ. وأَمَّا ثانيًا، فلأَنَّ واحدًا عندَ استعمالِهِ في الأَعدادِ المنفيَّةِ يُخْتَارُ فيهِ لفظُ (أَحَد) للمذكَّرِ، و(إحدَى) للمؤنَّثِ، واستعمالُ (واحد) بهذا اللَّفظِ للمذكَّرِ، وبالتَّاءِ للمؤنَّثِ في الأَعدادِ المنفيَّةِ قليلٌ، فيكونُ المؤلِّفُ قد اقتصَرَ على هذا الوَجْهِ مَعَ قِلَّتِهِ، وتَرَكَ ذلكَ الوَجْهَ مَعَ أَنَّهُ الكثيرُ المُخْتَارُ، وليسَ ذلكَ بلائقٍ.

واعْلَمْ أَنَّ (واحدًا) اسمُ فاعِلٍ مِنَ وَحَدَ يَحِدُ، أَي: انفرَدَ [(٤)]، فالواحدُ بمعنَى المُنْفَرِدِ، أَي: العَدَدِ المُنْفَرِدِ [(٥)]، وأَنَّ (اثنين) لفظٌ موضوعٌ لواحدَيْنِ مِنَ الثَّني [(٦)]، فاللاَّمُ محذوفَةٌ، واثنتانِ محذوفةُ اللاَّمِ أَيضًا، والتَّاءُ للتَّأنيثِ وثِنْتَانِ تاؤُهُ كتاءِ بنت ليستْ للتَّأنيثِ، إِلاَّ أَنَّهَا بدلٌ مِنَ التَّاءِ وهوَ قليلٌ، بخلافِ إِبدالِهَا مِنَ الواوِ كثيرٌ، كأُخْتٍ وبنتٍ وتُراثٍ وتكملةٍ وتخمَةٍ [(٧)].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

(٢) ينظر التسهيل ١١٨، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

(٣) في ك، ل: بها ذلك الأمر، مكان: لها لذلك الأمر.

(٤) اللسان (وحد).

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

(٦) المصدر السابق ١٤٧/٢.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢.

[[والثَّلاثَةُ إلى العشرةِ]]، والغايةُ داخلةٌ كَمَا في المتقدِّمِ [[غيرَ مركَّبَة بالعكسِ]] تؤنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ وتُذَكَّرُ مَعَ المؤنَّثِ، تقولُ: ثلاثةُ رجالٍ، إلى عشرةِ رجالٍ، بإلحاقِ علامةِ التَّأنيثِ، وثلاثُ نسوةٍ، إلى عشرةِ نسوةٍ [(1)]، بدونِ علامَةٍ، فَخُولِفَ بابُ التَّذكيرِ (٢٠٠/ظ) والتَّأنيثِ فيها، لأنَّ المعدودَ المُذَكَّرَ هنا جماعَةٌ، فيؤنَّثُ نظرًا إلى ذلكَ، ولم يلحقُوهَا مَعَ المؤنَّثِ لغرضِ الفرقِ بينَهُمَا عندَ عدمِ المُمَيِّزِ، ولَمْ يعكسِ الأمرُ لسبقِ المُذكَّرِ، فإنْ قلتَ: في كلامِ المؤلِّفِ تقديمُ الحالِ على عاملِهَا المعنويِّ، لأنَّ قولَهُ (بالعكسِ) ظرفٌ مستقرٌّ خبرُ المبتدإِ المتقدِّمِ، و(غيرَ مُركَّبَة) حالٌ مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في الظَّرفِ وقَدْ تقدَّمَ عليهِ وهوَ عاملٌ معنويٌّ ؟ قلتُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الحالَ مِنَ الضَّميرِ الذي يتحمَّلُهُ خبرُ المبتدإِ بَلْ مِنَ المبتدإِ على حَذْفِ مضافٍ، التَّقديرُ: ومعاملَةُ الثَّلاثَةِ إلى العشرةِ حالَ كونِهَا غيرَ مركَّبَة كائنةٌ بعكسِ المعاملَةِ المتقدِّمَةِ.

[[و]] معامَلَتُهَا [[مُركَّبَةً إلى تسعةَ عَشَرَ]]، والغايةُ داخلةٌ [[بالتَّاءِ في النَّيْفِ]]، أَي: الزائدِ [(2)]، والمرادُ الزائدُ على العَقدِ، وهوَ بتشديدِ الياءِ، أَصلُهُ: نَيْوِفٌ، مِنْ نافَ ينوفُ إذا زادَ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بميِّتٍ، وقَدْ تُخَفَّفُ الياءُ كَمَا في أَمثالِه.

[[وحَذْفُهَا في العَقْدِ]] [(3)] للمُذكَّرِ، فتقولُ: ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً، وتسعةَ عَشَرَ غلامًا، وكَذَا ما بينَهُمَا مِنَ المُركَّباتِ. [[وبعكسه للتَّأنيث]]، أَي: لِذي التَّأنيثِ، فتثبتُ التَّاءُ في العَقْدِ وتحذفُهَا في النَّيْفِ، فتقولُ: ثلاثَ عشرَةَ أُمَةً [(4)]، وتسعَ عشرةَ امرأةً [(5)]، وكَذَا ما بينَهُمَا مِنَ المركباتِ [(6)]، فَحُكْمُ الثلاثَةِ إلى التِّسعَةِ عندَ التَّركيبِ حُكْمُ أَنفسِهَا [(7)] في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ على ما تقدَّمَ. وأَمَّا (عَشَرَ) فَلَمْ يجروهُ على ذا الحُكْمِ، بأَنْ يجعلوهُ مؤنَّثًا في المُذكَّرِ، ومُذكَّرًا في المؤنَّثِ، لأَنَّهُم لَمَّا أَنَّثُوا الأَوَّلَ في المُذكَّرِ، كَرِهُوا تأنيثَ الثَّاني مَعَ استغنائِهِم عنْهُ لأَنَّهُمَا كالشيءِ الواحدِ، فقالُوا: ثلاثةَ عَشَرَ، مثلاً، ولَمَّا حصلُوا الفرقَ في المؤنَّثِ بينَهُ وبينَ المُذكَّرِ، بطرحِ التَّاءِ عَنِ الجزءِ الأَوَّلِ، إذ هوَ الدَّاعي إلى طرحِهَا عَنِ

---

(١) الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٧/٢.

(٢) اللسان (نيف).

(٣) الكتاب ٥٥٧/٣، ٥٥٩، وشرح الكافية للرضي ١٥٠/٢.

(٤) في ل: امرأة، وهو وجه.

(٥) في ل: امة، وهو وجه.

(٦) ينظر الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح الكافية للرضي ١٦٧٠/٣-١٦٧١.

(٧) في ك: لنفسها، وهو تحريف.

المـؤنَّثِ، أَتَوْا بالتَّاءِ في الجزءِ الثَّاني عملاً بالأَصلِ مَعَ عدَمِ المانِعِ، فقالُوا: ثلاثَ عشرةَ في المـؤنَّثِ. وأَمَّـا إحدَى عشرةَ، واثنتا عشرةَ، فأَلحقُوا العلامَةَ فيهما للجزأَيْنِ، أَمَّا الأَوَّلُ فلمـراعاةِ حالِهِ قَبْلَ التَّركيبِ إلاَّ أَنَّهُ هوَ هوَ، وأَمَّا الثاني فلمراعاةِ حالِهِ مَعَ أَخواتِهِ ثلاثَ عشرةَ وما بعدَهَا إجراءً لَهُ على سَنَنٍ واحدٍ.

[[مَـعَ سـكونِ شينِ العشرةِ في]] لغةِ أهلِ [[حجازٍ]] [١]، والحجازُ بالتَّعريفِ أَوْلَـى، ووجْهُـهُ كراهةَ (٢٠١/ و) تَوالي أربعِ فتحاتٍ في ما هوَ كالكلمَةِ الواحدَةِ مَعَ امتزاجِهَا بالنَّيفِ الذي في آخرِهِ فتحةٌ، فأَزَالُوا الثقلَ بإسكانِ الوسطِ [٢] [[وكسرُهَا في]] لغةِ [[تميمٍ]] [٣] لأَنَّ [٤] الكَسْرَ يزيلُ ما استكرَهُ مِنْ تَوالِي الفَتحاتِ، والأَوَّلُ أَوْلَى، لأَنَّ { في } هـذا إزالةُ ثقلٍ بثقلٍ آخَرَ، وقَدْ يُفْتَحُ الشَّينُ على قلَّةٍ، لأَنَّ التَّركيبَ عارضٌ، وقد تُـسَكَّنُ عـينُ عَشَرَ المُركَّبِ بمتحرِّكِ الآخِرِ، نحوُ: أَحَدَ عْشَرَ، لاجتماعِ أربعِ فتحاتٍ، بخلافِ (اثنا عَشَرَ) [٥].

[[وجـوازُ إسـكانِ ياءِ ثماني عشرةَ]] [٦]، والأَوْلَى فيها الفَتْحُ لأَنَّهَا ياءٌ قبلَهَا كـسرةٌ، وكانَ القياسُ وجوبَ فتحِهَا لأَنَّ عجزَ المركَّبِ كتاءِ التَّأنيثِ، وما قبلَهَا مفتوحٌ، لأَنَّهَـا تُشْبِهُ أَلفَ التَّأنيثِ، والياءُ تتحمَّلُ الفتحَةَ بدليلِ [٧]: رأَيتُ قاضيًا وجواريَ، لكنْ جازَ الإِسكانُ على سبيلِ التَّخفيفِ لتثاقلِ المركَّبِ بالتَّركيبِ.

[[وحـذفُهَا بكـسرِ الـنُّونِ]] [٨] ليدلَّ على الياءِ المحذوفَةِ، [[وفَتْحُهَا]] طلبًا للتَّخفـيفِ في مـا هوَ ثقيلٌ بالتَّركيبِ [٩]. وزعَمَ الرَّضي أَنَّ فتحَ النُّونِ أَوْلَى مِنْ كَسْرِهَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٥٧، والتسهيل ١١٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٠-١٥١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٥٠.

(٣) الكـتاب ٣/٥٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٦، والتسهيل ١١٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٠.

(٤) في ك: كأن.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥١.

(٦) شـرح المفـصل لابن يعيش ٦/٢٦، التسهيل ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٢.

(٧) في الأَصل: نحو، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر الكتاب ٣/٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٤.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٥٢.

لِـتُوَافِقَ أَخـواتِهَا، لأَنَّهَا مفتوحَةُ الأَواخِرِ مركَّبَة مَعَ العَشْرَةِ [(١)]. وهذا خلافُ نصوصِ الجماعَةِ. وفي الكافيةِ: إنَّ الفتحةَ شاذٌّ [(٢)]. وكانَ المؤلِّفُ سَكَتَ عَنِ التَّصريحِ بالشُّذوذِ لَمَّا رأى مِنْ معارضَةِ كلامِ الرَّضي، فأوردَ الكلامَ على ما رأيتَهُ، وظاهِرُهُ موافقَةُ الرَّضي.

[[وعـشرونَ إلى تسعينَ يستوِي فيهِمَا]] [(٣)]، أَي: في المذكَّرِ والمؤنَّثِ تقولُ: عـشرونَ رجلاً، وعشرونَ امرأةً، وكَذَا أخواتُهُ لا يُفرِّقُ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ بإلحاقِ التَّاءِ للمـؤنَّثِ، لأَنَّ الـواوَ والـنُّونَ أو الياءَ والنُّونَ فيهما شبيهتانِ بِهِمَا في نحوِ: مسلمونَ ومسلمينَ، الذي لا يلحقُهُ التَّاءُ خشيةَ التَّناقضِ، فَكَذَا لا يلحقُ ما أَشبهَهُ.

[[واعتبارُ لَفْظِ المعدودِ أَوْلَى مِنِ اعتبارِ معناهُ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ]]، يعني أَنَّهُ إذا كـانَ المعـدودُ مؤنَّثًا واللَّفظُ الدَّالُّ عليهِ مذكَّرًا أَو بالعكسِ، وهوَ أَنْ يكونَ المعدودُ مذكَّرًا واللَّفظُ الدَّالُّ عليهِ مؤنَّثًا، ففيهِ وجهانِ، وهُمَا اعتبارُ اللَّفظِ تارةً واعتبارُ المعنَى تارةً، فلـكَ إذا قـصدتَ معـدودًا مذكَّرًا أَنْ تقولَ: عندي ثلاثُ أَنفسٍ، رعايةً لِلَفظِ الأَنفسِ لتأنيـثِهَا، وثلاثـةُ أَنفـسٍ، رعايةً لمعناهَا [(٤)] لأَنَّهُ مذكَّرٌ بالفرضِ، وإذا قصدتَ المعدودَ المؤنَّثَ أَنْ تقولَ: عندي ثلاثةُ (٢٠١/ ظ) شخوصٍ رعايةً لِلَفْظِ الشخصِ، لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ، وثـلاثُ شخوصٍ، رعايةً لمعناهُ لأَنَّهُ مؤنَّثٌ بالفرضِ، لكنَّ رعايةَ لفظِ المعدودِ أَوْلَى من رعايةِ معناهُ، لأَنَّهُم لَمَّا حَكَمُوا على هذه الأَلفاظِ بالتذكيرِ والتَّأنيثِ لَمْ يعتبرُوا مدلولاتِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: شخصٌ حسنٌ، فَتُذَكِّرُ باعتبارِ [(٥)] اللَّفظِ وإِنْ كانَ معناهُ مؤنَّثًا، ونفسٌ حـسنَةٌ [(٦)]، فتعتبرُ اللَّفظَ كذلكَ وإِنْ كانَ لرجلٍ. ويدلُّ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [(٧)] والمرادُ آدمُ [(٨)] - عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ [(٩)].

(١) المصدر السابق ٢/١٥٢.

(٢) في شرح الكافية للرضي ٢/١٥٢: "وشذ حذفها بفتح النون".

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥١.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٦.

(٥) في الأصل: اعتبار، بإسقاط الباء، وفي ل: اعتبارا، وما أثبتناه من ك، ي.

(٦) في ل: حسنة رايتها، بزيادة (رايتها)، وهو وجه.

(٧) النساء ١، الأعراف ١٨٩، والزمر ٦.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٥.

(٩) في ل: عليه السلام، مكان: عليه الصلاة والسلام، وهو وجه.

[[ولاَ يُمَيَّــزُ واحدٌ واثنانِ]]، أَي: لا يُجمَعُ بينَهُمَا وبينَ مُمَيِّزِهُمَا [١] [[الدلالَةِ المُمَيَّــزِ]] الــذي بيــنَهُمَا وهوَ المعدودُ المفردُ في الواحدِ والمثنَّى في الاثنينِ، [[على المقــصودِ مــنهُمَا]] [٢] فلا يُقالُ: واحدُ رجلٍ، ولا اثنا رجلينِ، لأَنَّ رجلاً يدلُّ على الحقــيقةِ ونــصوصيَّةِ العَدَدِ، ورجلينِ كذلكَ، فلو جُمِعَ بينَهُمَا لوقَعَ ذِكْرُ العدَدِ ضائعًا، فاســتغنوا عنهُ بِمَا يُنْبِيءُ عَنِ المعنيينِ وهوَ تَميزُهُمَا، وأَنتَ خبيرٌ بأَنَّ هذا لا يتمُّ في واحد رجالٍ، واثنا رجالٍ، واثنا رجلٍ [٣]، إذ كلٌّ مِنْ المُمَيَّزِ والتَّمييزِ مستقلٌّ بفائدةٍ لا [٤] يُنْبِيءُ عَنْهَا الآخرُ.

[[وثِنْتَا حَنْظَلٍ]] في قولِ الشَّاعِرِ [٥]:

كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

[[شــاذٌّ]] لجمعه بينَ العدَدِ الذي هو (ثنتا) وَمُمَيِّزُهُ وهوَ (حَنْظَل) [٦]. ولا يخفَى أَنَّ شذوذَ هذا لا يستفادُ [٧] من العلَّةِ (المتقدِّمَةِ، ضرورةَ أَنَّ التَّمييزَ فيهِ وهوَ (حَنْظَل) [٨] لا يــدلُّ على المقصودِ من الثنتينِ لو أُفْرِدَ [٩] عنها [١٠]، ففي الجمعِ بينَهُمَا فائدةٌ) [١١]، وهيَ الحكمةُ في جمعِهِم بينَ العَدَدِ وتمييزِهِ، لأَنَّهُم لو اقتصَرُوا على العَدَدِ لَمْ يُفِدِ المقصودَ، ولــو اقتصَرُوا على المعدودِ لَمْ تَحْصَلِ الفائدَةَ المطلوبَةِ، إذ لا يُفْهَمُ مِنْ ثلاثة، مثلاً على انفرادِهَا أَنَّ المرادَ بِهَا رجالٌ، ولاَ يُفْهَمُ مِنْ رجالٍ على انفرادِهِ أَنَّ المقصودَ ثلاثَةٌ، فاحتيجَ إِلى ضَمِّ العددِ مَعَ المُمَيَّزِ لِيُعْلَمَ نصوصيَّةَ العَدَدِ والحقيقةَ معًا، وهذهِ الفائدةُ مُتَحَقِّقَةٌ في (ثِنْتَا حَنْظَلٍ) بالجمعِ بينَهُمَا، إذ لو قِيلَ: ثنتانِ، لَمْ يُفْهَمْ من أَيِّ جنسٍ هُمَا، ولَوْ قِيلَ: حَنْظَلٌ،

---

(١) في ل: التمييز، وهو وجه.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٦، والمساعد ٢/٧٠.

(٣) (واثنا رجل) ساقطة من ل.

(٤) في الأَصل: ولا، بزيادة الواو، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) تقدم تخريجه في ق ١٣٧.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٨، التسهيل ١١٦.

(٧) في ل: لا يستنتج.

(٨) بعدها في ك، تكررت عبارة (ولا يخفى ان شذوذ هذا لايستفاد).

(٩) (لايدل على المقصود من الثنتين لو افرد) ساقطة من ك.

(١٠) في ك، ل: عنهما.

(١١) من (المتقدمة... إلى... فائدة) ساقطة من ي.

لَـــمْ يُفْهَـــمْ العَدَدِ، فكانَ في ضَمِّ أَحدُهُمَا إلى الآخَرِ [١] وفاءٌ بالغرضِ، وإنَّمَا [٢] يكونُ شاذًّا [٣] لو قِيلَ: ثِنْتَا حنظلتينِ.

[[والمُميِّــزُ في ثلاثَــةِ إلى عــشرةِ مجــرورٌ مجموعٌ غالبًا]] [٤]، نحوُ: ﴿ ثلاثَةُ قروءٍ ﴾ [٥]، وأَمَّا جَرُّهُ بالإضافةِ، فلأَنَّ (٢٠٢/ و) الكلمَةَ تصيرُ بِهَا أَخفَّ مَعَ أَنَّ المعدودَ هــوَ المقصودُ، بدليلِ مجيءِ الوصفِ لَهُ لاَ للعَدَدِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ [٦] فَلَوْ نَصَبُوهُ لصارَ ما ليسَ بمقصودٍ (وهو العددُ كأَنَّهُ المقصودُ، لأَنَّهُ حينئذٍ يتمُّ بالتَّنوينِ، فيشعرُ باستغنائِهِ عَمَّا بعدَهُ، وبكونِهِ مقصودًا) [٧]. وسيأتي وَجْهُ النَّصبِ في مُمَيِّزِ أَحدَ عشرَ ونحوِهِ. وأَمَّا جمعُهُ فلقصدِ المطابقَةِ [٨] في المعنَى، لأَنَّ المعدودَ المُمَيَّزَ كانَ في الأصــلِ موصــوفًا ثُمَّ أُضيفَ العدَدُ إليهِ للتَّخفيفِ، وأَصلُ موصوفِ الثَّلاثَةِ فَمَا فوقَهَا أَنْ يكــونَ مجمــوعًــا. وقــولُــهُ (غالــبًا) إشارةٌ إلى أَنَّ قيدَ الجَرِّ قد يتخلفُ، فقد حَكَى الرَّضي [٩]، وغيرُهُ [١٠] أَنَّهُ يجيءُ في الشِّعرِ قليلٌ ثلاثةٌ أثوابًا [١١].

وأَمَّا الجمعُ فيتخلَّفُ في الصورةِ المستثناة بقوله: **[[إلاَّ مئة فهوَ مفردٌ]]** حيثُ يقعُ بَعْــدَ الثَّلاثِ ونحوِهَا، تقولُ: ثلاثمئةُ دِرهَمٍ، وأَربعمئةُ دينار، وهَكَذا [١٢]. وإِنَّما أَفردُوهَا مَــعَ أَنَّ القياسَ جَمْعُهَا كراهةً لِمَا في الإتيانِ بالجمعِ مِنْ تَكرارِ معنَى التَّأنيثِ، لأَنَّ الجَمْعَ مــؤنَّثٌ معنًــى [١٣]، والمِــئَةُ أَيضًا مؤنَّثٌ، فَعُومِلَ بالخِفَّةِ لذلكَ. **[[ونحوُ: ثلاثُ مِئِينٍ**

---

(١) في ك، ي، ل: أخر.

(٢) في ك: وإذا وهو تحريف.

(٣) في ي: شاذ، وهو خطأ.

(٤) ينظر الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢-١٥٣.

(٥) البقرة ٢٢٨.

(٦) يوسف ٤٣.

(٧) من (وهو العدد... إلى... مقصودا) ساقطة من ك.

(٨) في الأصل: المبالغة، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) شرح الكافية للرضي ١٥٣/٢.

(١٠) ينظر التسهيل ١١٦، والمساعد ٧٠/٢.

(١١) قال سيبويه ١٦١،١٦٢/٢: "... ولو جاز في الكلام او اضطر شاعر فقال ثلاثة أثوابا، كان معناه معنى ثلاثة أثواب".

(١٢) ينظر الكتاب ٢٠٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢-٣٦، وشرح الكافية للرضي ١٥٣/٢.

(١٣) في ك: يعني، وهو تحريف.

للملوكِ]] في قولِ الشَّاعِرِ [١]

ثلاثُ مِئينٍ للملوكِ وَفَى بِهَا رِدَائي وجلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ

الأَهاتِمُ: جمعُ أَهْتَم، عَلَمٌ اشترَكَ فيهِ جماعَةٌ. [[كـ كدتُ آئِبًا]] في قولِ الشَّاعِرِ [٢]:

فَأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا

ووجْهُ الشَّبَهِ استعمالُ الأصلِ المهجورِ، وذلكَ لأنَّ الأَصلَ [٣] في ثلاثٍ جَمْعُ مُمَيِّزِهِ، والأَصلُ في خَبَرِ كادَ أَنْ يكونَ مفردًا، لأَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ في الأَصلِ.

[[وفي أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ منصوبٌ مفرَدٌ]] [٤]. أَمَّا في المُرَكَّبِ نحوُ: أَحدَ عشرَ وبابِهِ، فلتعذُّرِ الإضافَةِ، إذ هيَ ملزومَةٌ بجعلِ ثلاثَةِ أسماءٍ كالاسمِ الواحدِ. ولا يَرِدُ خمسةَ عشرَ زيدٍ، < عَلَمًا > [٥]، لأنَّ المضافَ إليهِ ثَمَّ هوَ المقصودُ بالأَوَّلِ في المعنى، وإنَّما جِيءَ { بِهِ } لبيانِ المضافِ، فكانَ الجميعُ كالشَّيءِ الواحِدِ، (والمضافُ إليهِ في خمسةَ عشرَ زيدٍ، مغايرُ الأَوَّلِ، فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ كالشَّيءِ الواحدِ) [٦]. وأَمَّا في العقودِ فلأَنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ إضافةٌ لا مَعَ إثباتِ النُّونِ ولا مَعَ حذفِهَا، أَمَّا مَعَ الإثباتِ فَلمَا يلزمُ مِنْ إثباتِ نونٍ تُشْبِهُ نونَ الجمعِ المحقَّقِ، وأَمَّا مَعَ الحَذْفِ فلحذْفِ نونٍ ليستْ في الحقيقَةِ نونَ الجمعِ، فَلَمَّا تَعَذَّرَتِ الإضافةُ في القسمينِ صِيرَ [٧] إلى النَّصبِ، والمفرَدُ (٢٠٢/ظ) أَخصَرُ، فاقْتُصِرَ عليهِ، والجمعيَّةُ مفهومَةٌ مِنَ العَدَدِ [٨].

[[ونحوُ: ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [٩]]] محمولٌ [[على البدَلِ وحذفِ

---

(١) الفرزدق، ديوانه ٨٥٣/٢، ورواية صدره فيه: فدًى لسيوف من تميم وَفَى بها
والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢، برواية: الأعاجم، مكان: الاهاتم، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٣، والخزانة ٣٧٠/٧.

(٢) صدر بيت لتأبط شرًّا، شعره ٨٩، وعجزه: وَكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفرُ
وهو منسوب إليه في الخصائص ٣٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧-١٤، ١١٩.

(٣) (الأصل) ساقطة من ي.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٦، وشرح الكافية للرضي ١٥٤/٢.

(٥) الزيادة من ك ي.

(٦) الزيادة من ل.

(٧) في ك: فصير.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢.

(٩) الأعراف ١٦٠.

المُمَيَّــزِ]] [١] هــذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُ السُّؤالِ أَنْ (يُقَالَ): قولُكُمْ إِنَّ مُمَيِّزَ المركَّبِ مِنْ أَحدَ عشرَ وبابَهُ مفردٌ، ينتقضُ بهذِهِ الآيةِ، إذ المُمَيِّزُ فيها [٢] مجموعٌ ؟ وتقريرُ الجوابِ: إنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المجموعَ المذكُورَ هوَ التَّمييزُ، بَلْ هوَ بدلٌ مِنِ اثنتي عشرةَ، والمُمَيِّزُ محــذوفٌ، التقديــرُ: وقَطَّعْــنَاهُمْ اثنتي عشرةَ فرقةً [٣]. والذي في الكشَّافِ: أَنَّ المرادَ وَقطَّعْنَاهُمُ اثنتي عشرةَ قبيلةً، وأن كلَّ قبيلةٍ أَسباطٌ، فأوقَعَ أسباطًا موقِعَ قبيلة [٤]. قالَ ابنُ مالكٍ -رَحِمَهُ اللهُ-: ومقتضَى ما ذهبَ إليهِ أَنْ يُقالَ: رأَيتُ إحدى عشرةَ أَنعمًا، إذا أُريدَ إحدَى عشرةَ جماعةً كلُّ واحدٍ منها أنعامٌ، ولا بأسَ برأيهِ لو ساعدَهُ استعمالٌ، لكنَّ قولَهُ: (كلُّ قبيلةٍ أَسباطٌ لا سَبْطٌ) فخَالَفَ لِمَا يقولُهُ أَهلُ اللغةِ: إنَّ السَّبْطَ في بني إسرائيل بمنزلَةِ القبيلةِ في العربِ [٥]. فعلَى هذا معنَى ﴿ قَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [٦] قَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَــشْرَةَ قبائِلَ، وأَسباطًا واقعٌ موقِعَ قبائِلَ لا قبيلة، فلا يصحُّ كونُهُ تمييزًا. وقالَ الحديثي: الظَّاهــرُ أَنَّ الزَّمخــشري أَعرَفُ باللغةِ. قلتُ: هذا دَفْعٌ للنَّقلِ بمجرَّدِ دَعْوًى لَمْ يَقُمْ عليها دليلٌ، وذلكَ أَنَّ ابنَ مالكٍ لَمْ يَقُلْ: ما قالَ رأَيًا مِنْ قِبَلِ [٧] نفسِهِ، وإنَّما نَقَلَ عَنْ أَهلِ اللغةِ أَنَّهُمْ يقولونَ: السَّبْطُ في بَنِي إسرائيلَ بمنزلَةِ القبيلَةِ في العربِ، وهوَ عدلٌ ثقةٌ، والزَّمخشري لم ينقلْ خلافَ ذلكَ عَنْ أَهلِ اللغَةِ حتَّى يكونَ معارضًا لنقلِ ابنِ مالكٍ، فيقدَّمُ نقلُهُ لكونه أَوثقَ وأَعرفَ باللغَةِ. وفي الصِّحاحِ: والأَسباطُ مِنْ بَنِي إسرائيلَ كالقبائِلِ مِنَ العربِ، وقولُهُ تعــالى: ﴿ وَقَطَّعْــنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [٨] إنَّمَا أَنَّثَ لأَنَّهُ أَرادَ اثنتي عشرةَ فرقَةً، ثُمَّ أَخــبرَ أَنَّ الفــرَقَ أَسباطٌ، وليسَ الأَسباطُ تفسيرًا، ولكنَّهُ بدلٌ من اثنتي عشرة فرقةً، لأَنَّ التَّفــسيرَ لا يكونُ إلاَّ واحدًا منكورًا، كقولِكَ: اثْني عَشَرَ دِرْهَمًا، ولا يجوزُ دراهِمُ [٩].

---

(١) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤-٣٥، شرح الكافية الشافية ٣/٦٦٤، شرح الكافية للرضي ٢/١٥٤-١٥٥.

(٢) في الأَصل: فيه، وما أَثبتناه من سائر النسخ، لأن الضمير يعود على الآية.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣١٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٦.

(٤) الكشاف ٢/١٢٤.

(٥) العين ٧/٢١٨، واللسان (سبط).

(٦) الأعراف ١٦٠.

(٧) في ك: رأينا من قبيل مكان: رأيا من قبل، وهو تحريف.

(٨) الأعراف ١٦٠.

(٩) الصحاح (سبط).

هذا كلامُهُ بحروفِهِ. وفي المُحْكَمِ [(١)] لابنِ سيده [(٢)] وهوَ الكتابُ المجمعُ على جلالَةِ قدرهِ في اللغـةِ مـا نصُّهُ: والسِّبْطُ مِنَ اليهودِ كالقبيلة مِنَ العربِ، وهُمُ الَّذينَ يرجعونَ إلى أَبٍ واحـدٍ، (٢٠٣/ و) سُـمِّيَ سِبْطًا ليفرقَ بينَ وَلَدِ إسماعيل وولدِ إسحق، وجمعُهُ أَسباطٌ، وقـولُهُ تعـالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [(٣)] ليسَ (أسباطًا) بتمييزٍ، لأَنَّ المميِّزُ إِنَّمَا يكونُ واحدًا، لكنَّهُ بدلٌ مِنْ قولِهِ [(٤)]: "اثْنَتَيْ عَشْرَةَ". وهذِهِ عبارتُهُ بِرُمَّتِهَا [(٥)]. وهذا كلُّهُ مِمَّا يؤيِّدُ نقلَ ابنِ مالك، فكيفَ يدفعُ بأَنَّ الزَّمخشري أَعرفُ باللغةِ ؟ وأَنَّى يثبتُ للمدَّعي ما قالَ ولَمْ يقمْ شهادةً لصحَّةِ دعواهُ ؟ واللهُ أَعلمُ بحقيقَةِ الحالِ.

[[وفي مئة وأَلْفٍ وتثنيتهِمَا وجمعِهِ]]، أَي: جمعِ أَلِفٍ، **[[مجرورٌ مفردٌ]]** [(٦)] نحوُ: مـئةُ رجـلٍ، ومائـتا عبدٍ، وأَلفُ غلامٍ، وأَلفَا فارسٍ، وآلافُ رجلٍ. وإنَّمَا كانَ مجرورًا لإِمْكَانِ الإضافةِ وعدَمِ مانِعِها [(٧)] وهيَ الأَصلُ، وطلبُ الخفَّةِ قائمٌ، فوَجَبَتْ. وأَمَّا الإفرادُ - مَـعَ أَنَّ القياسَ الجمعُ كَمَا في ثلاثَةِ دراهِمَ - فلأَنَّهُ عدَدٌ في معناه كثرةٌ، فكَرِهُوا جمعَ مُمَيِّزِهِ لئلاً ينضمُّ الثقلُ اللَّفظي إلى الثقلِ المعنوي. **[[ومئتينِ عامًا]]** في قولِ الشَّاعِرِ [(٨)]:

إذا عاشَ الفَتَى مائتينِ عامًا ... فقد ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

(نـادرٌ) [(٩)] فـلاَ يَـردُ نَقْضًا على هذِهِ القاعدَةِ المقرَّرَةِ. والفتاءُ بالمدِّ: الشبابُ، وبالقصرِ: الشَّابُّ.

---

(١) لم أقف على نص المحكم في أجزائه السبعة المطبوعة.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المرسي الضرير المعروف بابن سيده، عالم بالنحو واللغة والأشـعار وأيام العرب، له المخصص والمحكم كانت، وفاته سنة ٤٥٨هـ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٠-٣٣١، وبغـية الوعاة ٢/١٤٣، وشذرات الذهب ٣/٣٠٥، ٣٠٦، ومعجم المؤلفين ٧/ ٣٦.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

(٤) في الأصل: قوله من، بزيادة (من)، وهي ليس في سائر النسخ.

(٥) المحكم (سبط).

(٦) ينظر الكتاب ١/٢٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٤، والارتشاف ١/٣٥٧.

(٧) في ك: مانعهما، وهو تحريف.

(٨) نـسبه سيبويه في ١/٢٠٨ إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وفي ٢/١٦٢ نسبه إلى يزيد بن ضبة، وهو للـربيع في المعمرين ٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٧، والخزانة ٧/٧٧٩، ويروى: اللذاذة، مكان المسرة.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢١، ٢٤، والمساعد ٢/٧٠.

[[و﴿ ثلاثَمِئَةٍ سنينَ ﴾]] في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾ (١) في قــراءَةِ من عَدَا حمزة والكسائي [[بتنوينِ مئة (٢) كـ أسباطًا ﴾]]. محمولٌ على أَنَّ "سنينَ" بدلٌ من ثلاثَمِئَة، لا على أَنَّهُ تمييزٌ كَمَا أَنَّ " أَسباطًا " بدلٌ مِنَ العَدَدِ لا تمييزٌ (٣). لكــن مقتــضى التَّشبيهِ أَنْ يكونَ التَّمييزُ محذوفًا هُنَا كَمَا هناكَ. ولا أَراهُ (٤) يَتَّجِهُ (٥) هنا لعدمِ الفائدَةِ في الإبدالِ حينئذٍ، وفيهِ بحثٌ، أَمَّا أَوَّلاً فلاَ نُسَلِّمُ أَنَّ مُمَيِّزَ (ثلاثَمِئَة) هنا لفظُ (ســنَة) حتَّى يكونَ الإتيانُ بسنينَ بعدَ ذلكَ غيرَ مفيد، بَلِ المُمَيِّزُ لفظُ مدَّة، فيفيدُ حينئذ الإتيانُ بسنينٍ أَنَّ تلكَ المدَّةَ (٦) المعدودةَ سنون لا غيرُهَا. وأَمَّا ثانيًا فلأَنَّ ما ذُكِرَ (٧) مِنْ عــدَمِ الفائــدَةِ مبنيٌّ على أَنَّ سنينَ بدلٌ كَمَا مَرَّ، وليسَ بِمُدَّتَيْنِ، لجوازِ أَنْ يكونَ مفعولاً لــ " لَبِثُوا " و" ثَلاثَمِئَة " حالٌ منهُ، فَقُدِّمَتْ عليهِ لكونه نكرةً غيرَ مختصَّة، فلا يمتنعُ إذنْ أَنْ يكونَ المُمَيِّزُ المحذوفُ لفظَ سنة على جِهَةِ التوكيد كَمَا (٨) فُهِمَ مِنْ ذي الحالِ – أَعني سنين- وإذا كانَ التَّمييزُ قد وَرَدَ مؤكَّدًا (٩) مَعَ التَّصريحِ بِهِ كَمَا في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ (٢٠٣/ ظ) الــشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (١٠) فلأَنْ يَرِدَ كذلكَ مَعَ تقديرِهِ، أَوْلَى. [[وبِحَذْفِــهِ]]، أَي: حَذْفِ التَّنوينِ في قــراءَةِ ذينــكَ الإمامين (١١)، وبعضُ النَّاسِ يُعَبِّرُ

---

(١) الكهف ٢٥، قال الاخفش في معاني القرآن ٢/٣١٥: "ثلاثمئة سنين" على البدل من "ثلاث" ومن المئة، أي لبثوا ثلاثمئة، فإن كانت السنون تفسيرا للمئة فهي جر، وان كانت تفسيرا للثلاث فهي نصب" وينظر الكشاف ٢/٤٨١.

(٢) قــرأ حمــزة والكــسائي بتنوين "مئة" من غير إضافتها إلى "سنين" وقرأ الباقون بإضافة "مئة إلى "ســنين" ينظــر السبعة ٣٨٩، والكشف ٢/٥٨، والتيسير ١٤٣، والعنوان ١٢٢ والبحر المحيط ٦/١١٧.

(٣) ينظــر في هـــذه المسألة: الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١-٦١٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٤-١٥٥.

(٤) في ي: ولا إرادة، وهو تحريف.

(٥) في الأَصل: يتجسر، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ل: المدد.

(٧) في الأَصل: ماذكر ثم، بزيادة (عم)، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ل: لما.

(٩) في الأَصل: مذكورا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) التوبة ٣٦، وينظر مغني اللبيب ٦٠٤.

(١١) أي: حمزة والكسائي.

عَنْهُمَا بالأخوينِ [١] لتوافقِهِمَا في كثيرٍ مِنْ حروفِ القراءَةِ. [[عكسُ]] قولِ الشَّاعِرِ [٢]:

كُلُوا [[في بعضِ بطنِكُمْ تعِفُّوا]]   فإِنَّ زَمَانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

والخمـيصُ: الجائـعُ [٣] فالإسنادُ مجازٌ، كـ: نهارُهُ صائِمٌ، يأمرُهُم بالقناعَةِ وعدَمِ الـشَّرَهِ في الأكـلِ في زَمَنِ المجاعَةِ. وَوَجْهُ كونِ القراءَةِ عكسَ ما في البيتِ أنَّ الجمعَ فيها في [٤] مقامِ الإفرادِ، إذ [٥] المرادُ ثَلاثَمِئَة سنة، وما في البيتِ إفرادٌ في مقامِ الجمعِ، إذِ المرادُ في بعضِ بطونِكَم.

[[ويُقـالُ في المفردِ]]، أَي الواحِدِ [[مِنَ المُتعَدِّدِ بمعنَى البعضِ]] منهُ لا بمعنَى التَّصييرِ: [[الأَوَّلُ]]، بالإتيانِ بِهِ مكانَ الواحِدِ، لأنَّ الواحِدَ يُطْلَقُ على كلٍّ مِنْ مفرداتِ المعـدودِ إذا لَـمْ يُقْصَدِ الترتيبُ، وأَمَّا مَعَ قصدِهِ فتقولُ الأَوَّلُ، لبيانِ الرُّتْبَةِ، وهذا بمعنَى المـبنيِّ علـى وزنِ الفاعِـلِ، وإنْ لَمْ يَكُنِ اسمَ فاعلٍ حقيقةً، لكنَّ فيهِ معنَى الوصفِ. [[والـثَّاني إِلى حادي عشرَ فصاعِدًا]] [٦] بالاتِّفاقِ، وليسَ عليكَ الوقوفُ عندَ العاشِرِ كَمَا في القسمِ الآتي. والحادي مقلوبٌ مِنَ الواحِدِ، بجعلِ الفاءِ مكانَ اللاَّمِ، والعينِ مكانَ الفَـاءِ، فوزنُهُ العالِفُ [٧]. ويسكنُ ياؤُهُ، مَعَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ، وكَذَا ياءُ الثَّاني، كَمَا في معدي كـربِ [٨]. [[وبمعنَى الجاعِلِ]]، أَي: المصيِّرِ [[الثاني إِلى العاشِرِ فقط]] [٩]، وسَقَطَ الأَوَّلُ ومَـا بعدَ العاشرِ. أَمَّا سقوطُ [١٠] الأَوَّلِ فلأَنَّهُ إذا كانَ بمعنَى الجَعْلِ، والتَّصييرُ لَمْ يَكُـنْ [١١] بـناؤُهُ مِـنَ الواحِدِ [١٢]، ضرورةَ أَنَّهُ ليسَ تحتَ الواحِدِ عددٌ يصيرُ واحدًا،

---

(١) ينظر العنوان ١٢٢.

(٢) بـلا عزو في الكتاب ١/٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٤، ٢/٤٤٤ والخزانة ٧/٥٣٧، ٥٥٩.

(٣) اللسان (خمص).   (٤) (في) ساقطة من ك.

(٥) في الأَصل، ان، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٤.

(٧) في ك: فوزن العاطف، وهو تحريف، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٥.

(٨) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦١٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٩-١٦٠.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٤-٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٨.

(١٠) في ك: سقط، وهو تحريف.   (١١) في ي، ل: يجز.

(١٢) في ك، ي، ل: واحد.

بانــضمامه إلــيهِ، وأَمَّا سقوطُ ما بعدَ [(١)] العاشِرِ، فلعدَمِ فعلٍ بعدَ العشرةِ، حتَّى يُسْتَعْمَلَ بمعنَــى التَّصييرِ بخلافِ العشرَةِ وما دونَهَا إِلى الواحدِ، فإِنَّ لَنَا أَفعالاً مشتقَّةً بهذا المعنَى، تقــولُ: ثنَّــيْتُ الواحدَ، أَي: صيَّرتُهُ بانضمامِي إِليهِ، ودخولِي مَعَهُ اثنين، وَثَلَّثْتُ الاثنينِ، ورَبَّعْتُ الثلاثَةَ وهَكَذَا.

والــذي يظهرُ لي أَنْ يُجْعَلَ معنَى ثنَّيتُ الواحدَ جعلتُهُ ذا ثانٍ، ومعنَى ثَلَّثْتُ الاثنينِ صيَّرْتُهمَا [(٢)] ذوي ثالث [(٣)]، وهَكَذَا كَمَا [(٤)] سيجيءُ قريبًا.

[[وإضافةُ الأَوَّلِ]] وهوَ الذي بمعنَى البعضِ، **[[ولا يكونُ إلاَّ إِلى ما يساويهِ]]** (٢٠٤/ و) نحوُ: ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ [(٥)]، **[[أَو أكثرَ]]** [(٦)] نحوُ: ثالثُ أَربعَة، وعُطارِدٌ ثاني الــسبعةِ الــسيَّارَةِ. ولا يجوزُ إِلى ما هوَ دونَهُ، نحوُ: ثالثُ اثنين، بهذا المعنَى، لأَنَّ بعضَ الاثــنينِ لا يستقيمُ كونَهُ ثالثًا لَهُمَا، بمعنَى أَنَّهُ واحدٌ منهما، لانعدامِ معنَى الثلاثةِ فيهِ بهذا الاعتــبارِ. **[[معــنويَّةٌ]]**، لأَنَّ المضافَ على هذا التقديرِ غيرُ صفةٍ مضافةٍ إِلى معمولِهَا وليستْ هذِهِ الإِضافةُ بلازمَةٍ، لجوازِ قولِكَ: ثانٍ مِنِ اثنينِ، ونحوُ ذلكَ.

[[وإِضــافةُ الــثَّاني]] وهوَ الذي بمعنَى الجاعِلِ **[[لا يكونُ [(٧)] إلاَّ إِلى الأَقلِّ]]** بــواحد، نحــوُ: ثالــثُ اثنينِ، ورابعُ ثلاثة [(٨)]، ولا يجوزُ إِلى المساوي، نحوُ: ﴿ ثَالِثُ ثَلاَثَــةٍ ﴾ [(٩)]، إِذ [(١٠)] يلزمُ أَنْ يكونَ المعنَى مُصَيِّرَ (الثلاثَةِ ثلاثةً، فلا [(١١)] يستقيمُ، ولا إِلى أَقَــلَّ منهُ بأكثرَ مِنْ واحدٍ، نحوُ: رابعُ اثنينِ، إِذ يلزمُ أَنْ يكونَ المعنَى مُصَيِّرَ) [(١٢)] الاثنينِ أَربعَــةً بانــضمامهِ إِلــيهِمَا، فلا يستقيمُ أَيضًا. **[[لفظيَّةٌ لأَنَّهُ]]**، أَي: المضافَ **[[اسمُ فاعــلٍ]]** أُضيفَ إِلى معمولِهِ، هذا إذا أُريدَ بِهِ الحالُ أَو الاستقبالُ، **[[فلا يَعْدُو]]**، أَي:

---

(١) في ك: الثاني، مكان، مابعد، وهو تحريف.

(٢) في ل: صيرورتهما، وهو تحريف.

(٣) في ل: ثلاث، وينظر شرح الكافية للرضي ١٥٩/٢.

(٤) في ك، ي: لما، هو وجه.

(٥) التوبة ٤٠.

(٦) ينظر الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢.

(٧) في ل: ولا يكون، بزيادة الواو.

(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، ٤١.

(٩) المائدة ٧٣.

(١٠) في ك: أي: إذ، بزيادة أي.

(١١) في ي: ولا.

(١٢) في (الثلاثة... إلى... مصير) ساقطة من ك.

يتجاوزُ [[العشرةَ]] [١] لأنَّهُ ليسَ بعدَهَا ما يمكنُ اشتقاقُ الفعلِ منهُ. ثُمَّ اسمُ الفاعِلِ في هـذا البابِ مخالفٌ لَهُ [٢] في سائِرِ الأبوابِ، فإنَّ نصبَ ما بعدَ اسمِ الفاعِلِ الذي بمعنَى الحالِ أو [٣] الاستقبالِ وخَفْضَهُ مستويانِ، أَو النَّصبُ أكثرُ [٤].

وأَمَّا في هذا البابِ، فقالُوا: إنَّ إضافتَهُ أَكثرُ مِنْ نصبِهِ لِمَا بعدَهُ. قالَ الرَّضي: "وإنَّما قَـلَّ النَّصبُ هُنَا، لأنَّ الانفعالَ والتَّأثُّرَ في هذا المفعولِ غيرُ ظاهرٍ إلاَّ بتأويلٍ، وذلكَ لأنَّ نفـسَ الاثـنينِ لا تصيرُ ثلاثةً أَصلاً، وإنِ انضَمَّ إليهِمَا واحدٌ، بَلْ يكونُ المنضمُّ إليهِ معًا ثلاثَةً، والتَّأويلُ أَنَّهُ سَقَطَ عن المجموعِ الأَوَّلِ بانضمامِ الواحدِ اسمُ الاثنينِ وصارَ يُطلَقُ على المجمـوعِ الـثاني اسمُ الثَّلاثَةِ، فكأَنَّهُ [٥] صارَ المجموعُ الأَوَّلُ هوَ المجموعُ الثاني "[٦]. هذا كلامُـهُ ولَـمْ يزدْ في التَّأويلِ على ادِّعاءِ أَمرٍ لا يتصورُ، إذ المجموعُ الأولُ وهوَ الاثنانِ لا يـتعقَّلُ كونُهُ ثلاثةً أَصلاً، كما اعترَفَ بِهِ أَوَّلاً، فلا يكونُ كأَنَّهُ صارَ إِيَّاها. والذي يظهرُ لي [٧] أَنْ يُجْعَلَ اسمُ الفاعلُ هنا بمعنَى التَّصييرِ، لا على معنَى أَنَّهُ يُصَيِّرُ [٨] ما تحتَهُ عينَ ما اشـتُقَّ هـوَ مـنهُ، (٢٠٤/ظ) فإنَّهُ لا يتصورُ بَلْ على معنَى أَنَّهُ يُصَيِّرُهُ ملابسًا لَهُ بوجه { مـا } من وجوهِ الملابسَةِ، فمعنَى: زيدٌ رابعُ ثلاثَةٍ: مُصَيِّرُ الثلاثَةَ مربوعةً، أَي مجعولَةً ذاتَ أَربعٍ، باعتبارِ كونِهِ رابعًا بِهَا لا باعتبارِ أَنَّهُ صَيَّرَهَا عينَ الأربعَةِ. ويمشي هذا في سائِرِ الأمثلةِ، ولا غبارَ عليهِ.

[[ويُقالُ]] إذا زادَ على العشرةِ [[على]] المعنَى [[الأَوَّلِ]] وهوَ ما كانَ بمعنَى الـبعضِ، ولا يُقـالُ علـى الثاني لِمَا عَلِمْتَهُ مِنْ أَنَّهُ لا يعدُو العشرةَ لتعذُّرِهِ فيما فوقَهَا: [[حادي عشرَ، أَحدَ عشرَ، بالبناءِ]] [٩] في المركبينِ لوجودِ علَّتِهِ وهوَ التَّركيبُ فيهما، والمـركَّبُ الأَوَّلُ مضافٌ إِلى المركَّبِ الثاني، وقد عرفتَ أَنَّهُ إِنَّمَا يضافُ إِلى المساوي أَو

---

(١) ينظر الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٨/٢.

(٢) (له) ساقطة من ل.

(٣) في ل: و.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٨/٢.

(٥) في ك، ي، ل: وكأنه، وهو وجه.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٥٨/٢-١٥٩.

(٧) (لي) ساقطة من ك، ي.

(٨) في ك: يصيره، الهاء زائدة.

(٩) ينظر الكتاب ٥٦٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١/٢، وأوضح المسالك ٢٦٣/٤.

أَكثَـــرَ، فيُقالُ على الأَوَّلِ: ثالثَ عشرَ ثلاثَةَ عشَرَ، وعلى الثَّاني: ثالثَ عشرَ أربعةَ عشرَ، مـــثلاً. وقد يتجاوزُ بهذا [١] المعنَى عن [٢] التَّاسعَ عشرَ، والتاسعةَ عشرَ، فيقالُ: الحادي والعشرونَ، والحادية والعشرونَ [٣] وغايتُهُ أَنَّهُ لا يضافُ، فلا [٤] يضرُّ، فإنَّ الإضافةَ غيرُ لازمَةٍ في المعنيينِ كَمَا عرفتَ.

[[وحـــادي أحدَ عشرَ]] للمذكرِ، وحادية إحدَى عشرةَ للمؤنَّثِ إلى تاسعِ تسْعَةَ عَـشَرَ، وتاسعةَ عشرةَ [٥]، بحذفِ عشرَ من الأَوَّلِ في المذكرِ وعشرةَ في المؤنَّثِ تخفيفًا، مـــع حـــصولِ العِلْمِ [٦] بِهِ وأَمنِ اللَّبْسِ. [[بإعرابِ الأَوَّلِ]] لذهابِ مقتضَى البناءِ وهوَ التَّركيبُ، وبناءِ المركَّبِ الثاني لبقاءِ تركيبِهِ [٧].

[[وحـــادِي عـــشرَ، بحذف شطري الوسَطِ]] وهُمَا عجزُ المركَّبِ الأَوَّلِ وهوَ عـــشرَ [٨]، وصـــدرُ المـــركَّبِ الـــثَّاني وهـــوَ أَحـــدُ [٩]. [[بالبناءِ في]] الاستعمالِ [[الأكثرِ]] [١٠]، لقيامِ مُقتضيهِ وهوَ التَّركيبُ، وحذفُ أَحدِ جزئَي المركَّبِ لقرينةٍ [١١]، مَـــعَ إرادتـــهِ لا يـــزيلُ التَّـــركيبَ. وبعـــضُهُم يُعْـــرِبُ الجزأَيْنِ بإضافةِ الأَوَّلِ إلى الثاني نظرًا إلى انتفاءِ التَّركيبِ في الظَّاهرِ، فجازَ الإعرابُ [١٢].

---

(١) في ي: هذا.

(٢) في ك: على، وساقطة من ي.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٠.

(٤) في ك، ي، ل: لا.

(٥) ينظـــر الكـــتاب ٣/٥٦٠، ٥٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٨.

(٦) في ي: اللبس، وهو خطأ.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١.

(٨) (وهو عشر) ساقطة من ي.

(٩) (وهو احد) ساقطة من ي.

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢٠.

(١١) في الأصل، ك، ي: بقرينة، وهو وجه، وما أَثبتناه من ل أوفق.

(١٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١.

المُثَنَّى

[[المثنَّـــى: ما لَحِقَ آخِرَهُ أَلفٌ]] [1] في حالَةِ الرَّفْعِ، ومِنَ المعلومِ أَنَّ ما قبلَهَا لا يكـــونُ إلاَّ مفـــتوحًا، (فلذلكَ أَضْرَبَ عَنْ ذِكْرِهِ، [[أَو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَهَا]] في حالتي النَّـــصبِ والجرِّ، [[ونونٌ مكسورةٌ]] [2] لالتقاءِ السَّاكنينِ) [3]، وفتحُهَا لغةٌ حكَاهَا ابنُ جنِّي [4]، وبعضُهُم يخصُّهَا بالياءِ [5]، ومنهُ (٢٠٥/ و) قولُ الشَّاعرِ [6] يصفُ قطاةً:

على أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشيَّةً ... فَمَا هيَ إلاَّ لمحةٌ وتَغيبُ

أَي: علـــى جناحينِ أَحْوَذِيَّيْنِ، أَي: خفيفينِ، سريعَيِ الطَّيرانِ. وقَدْ تُضَمُّ أَيضًا [7] كَمَـــا رُوِيَ عَـــنْ فاطمةَ –رضيَ اللهُ عنها-: " يا حَسَنَانُ يا حُسَيْنَانُ "[8]، بضمِّ النُّونِ.

[[عوضًـــا]] علَّـــةٌ للحوقِ النُّونِ لا لكسرِهَا، أَي: لَحِقَ آخِرَهُ نونٌ [9] لأَجلِ التَّعويضِ [[عَـــنِ التَّنوينِ]] الذي كانَ في الواحدِ قبلَ التَّثنيَةِ [10]، وهذا مذهبُ ابنِ كيسان [11]. واســـتدلَّ بحذفِهَا للإضافةِ كَمَا يُحذَفُ التَّنوينُ لَهَا، واعتذَرَ عَنْ ثباتِهَا مَعَ الأَلفِ واللاَّمِ بأَنَّهَا قويتْ بالحركَةِ، فبعدتْ عَنْ موجبِ الحَذْفِ، وأُورِدَ عليهِ، نحوُ: حُبليانِ، ضرورةَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فيـــهِ تنوينٌ حتَّى يُعَوَّضَ عنـــهُ.

---

(١) بعدها في ي ونون مكسورة.

(٢) ينظـــر الكتاب ١٧/٢، ١٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤، والتسهيل ١٢، وشرح الكافية للرضي ١٧١/٢.

(٣) من (فلذلك... إلى... الساكنين) ساقطة من ي.

(٤) ينظر شرح التسهيل للمرادي ٦٩/١، والمساعد ٣٩/١.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٦٣/١، والهمع ١٦٤/١.

(٦) حمـــيد بن ثور الهلالي، ديوانه ٥٥.وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٥/١.

(٧) في شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/١: "وحكى أبو علي عن أبي عمرو الشيباني هما خليلان. وقال: ضم نون التثنية لغة". وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤.

(٨) ينظر القول في المساعد ٤٠/١، وفيه: يا حسنان يا حسنان.

(٩) في ك، ي: النون آخره، مكان، آخره النون، وهو وجه.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤، ١٤٣، والارتشاف ٢٦٤/١، والهمع ١٦٣/١.

(١١) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١١٦.

وأُجيبَ بأنَّ فيهِ تنوينًا مقدَّرًا، وكذا كلُّ ما لا ينصرفُ [١]. وفيهِ نظرٌ أسلفناهُ في بابِ التَّمييزِ [٢].

[[أوْ]] عَنِ [[الحركَةِ]] الإعرابيَّةِ التي كانتْ في الواحدِ، وذهَبَتْ عندَ دخولِ الألفِ أو الياءِ، وهذا مذهبُ الزَّجاجِ [٣]، قالَ: لأنَّ النُّونَ تثبتُ معَ الألفِ واللاَّمِ، فلو كانتْ عوضًا مِنَ التّنوينِ لم تثبتْ في هذه الحالَةِ التي لا مدخلَ للتَّنوينِ فيها. واعتذرَ عَنْ حذفِهَا للإضافةِ بأنَّها زيادةٌ، والإضافةُ زيادةٌ، فكرهُوا الجمعَ بينَ زيادتين. ورُدَّ بقيامِ الأحرفِ مقامَ الحركاتِ فلا حاجَةَ إلى التَّعويضِ [٤]. [[أو]] عَنْ [[كلَيْهما]]، أي عَنْ حركةِ الواحدِ وتنوينه معًا، وهو مذهبُ ابنِ ولاَّدٍ [٥] وأبي علي [٦] وابنِ طاهرٍ [٧]. قالُوا: لوجودِ حُكْمِ الحركَةِ مَعَ الألفِ واللاَّمِ، وحُكْمِ التَّنوينِ مَعَ الإضافةِ [٨]. ويَرُدُّهُ ما تقدَّمَ. ولَمْ يرتَضِ ابنُ مالك شيئًا مِنْ هذهِ الأقوالِ، بَلْ قالَ: إنَّما دخلتِ النُّونُ لِرَفْعِ تَوَهُّمِ الإفرادِ، نحوُ: الخَوْزَلاَنِ [٩] تثنيةُ الخَوْزَلِي في لغة، فإنَّ النُّونَ لغوٌ [١٠] لم تزدْ هنا لِتَوَهُّمِ أنَّ الكلمةَ مفردةٌ لا مثناةٌ، ثُمَّ حُمِلَ ما لَمْ يوجَدْ فيهِ هذا التَّوَهُّمُ [١١] على ما وُجِدَ فيه، ليجري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ [١٢]. [[اليدلَّ]]، متعلِّقٌ بـ (لَحِقَ)، أي:

(١) تنظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/٢، والمساعد ٤٧/١، والهمع ١٦٣/١-١٦٤.

(٢) ينظر ق ١١١ظ، و١١٢و.

(٣) ينظر الارتشاف ٢٦٤/١، والمساعد ٤٧/٢، والهمع ١٦٣/١.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/٢،

(٥) ينظر الارتشاف ٢٦٥/١، والمساعد ٤٧/١، والهمع ١٦٣/١.

(٦) ينظر المقتصد ١٨٩/١، والارتشاف ٢٦٥/١، والهمع ١٦٣/١.

(٧) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن ظاهر الاشبيلي، نحوي بارع اشتهر بتدريسه لكتاب سيبويه، وله عليه تعليقات، وصنف تعليقا على الإيضاح للفارسي. توفي بعد سنة ٥٨٠هـ.الوافي بالوفيات ١١٣/٢، وبغية الوعاة ٢٨/١ وكشف الظنون ٢١٣/١. وينظر رأيه في الارتشاف ٢٦٥/١، والهمع ١٦٣/١-١٦٤.

(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/٢-١٥٤، والارتشاف ٢٦٥/١، والهمع ١٦٣/١-١٦٤.

(٩) بعدها في الأصل: ك، لأن، هي زائدة مقحمة، وما أثبتناه من ي، ل وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/١: "والخوزلان في تثنية بعض العرب الخوزلي".

(١٠) (لو) ساقطة من ي.

(١١) في الأصل: الوهم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨١/١، والمساعد ٤٨/١.

لِـيدلَّ اللِّحــاقُ [(١)] [[على أنَّ مَعَهُ مثلَهُ من جنسِهِ]] [(٢)]، والمرادُ بالجنسِ هنا ما وُضِعَ صالحًا لأكثرَ مِنْ فردٍ بمعنًى جامعٍ بينَهُمَا في نَظَرِ الواضعِ، فدخلَ نحوُ: الأبيضينِ [(٣)]، لإنسانٍ وفرسٍ وإنْ اختلفَتِ الماهيتانِ، فإنَّ (٢٠٥/ ظ) الجامعَ بينَهُمَا في نظرِ الواضعِ صفَةُ البياضِ لا نفسُ الماهيةِ، ونحوُ: الزَّيدينِ، وإنْ اختلفَ الواضعانِ فإنَّ الجامعَ بينَهُمَا المنظورُ إليه لكلِّ واضعٍ، وهوَ كونُ الذَّاتِ متميِّزَةً عَنْ غيرِهَا بهذا الاسمِ [(٤)]. ونبَّهَ المؤلِّفُ بهذا القيدِ على أنَّهُ لا يجــوزُ تثنــيةُ المــشتركِ باعتبارِ مَدْلُولَيْهِ المختلفينِ، فلا يصحُّ أَنْ يُقالَ: القرْءَانِ لطهرٍ وحيضٍ، وعينانِ للباصرَةِ والذَّهبِ، مثلاً، وفي ذلكَ خلافٌ، فَقَدْ أَجازَهُ ابنُ الأَنباري [(٥)]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ، على ما صرَّحَ بِهِ في الكافيةِ الشافيةِ، قالَ: " أَنْ لا خلافَ في عَوْدِ الضَّميرِ على معنَى المشتركِ المختلفينِ، عندَ فَقْدِ الالتباسِ كقولِكَ: عندي عينٌ منقودةٌ [(٦)]، وعينٌ مورودةٌ [(٧)] أُبيحُهُمَا للضَّيفِ، فَكَمَا اجتمَعَا في الإضمارِ يجتمعانِ في الإظهارِ "[(٨)]. وعلى ذلكَ جاءَ قولُ الحريري [(٩)] في بعضِ المقاماتِ [(١٠)]:

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ ... عينَهُ، فانْثَنَى بِلاَ عَيْنَيْنِ

[[ونحــوُ: العُمَــرَيْنِ]]، لأَبي بكــرٍ وعُمَــرَ [(١١)] -رضــيَ اللهُ عــنهما- [[والقَمَــرَيْنِ]] [(١٢)] للشَّمسِ والقَمَرِ، مِمَّا اختلفَ فيهِ اللَّفظِ ولَمْ تُوجَدِ المماثلَةُ بينَهُمَا،

---

(١) في الأصل: الإلحاق، وما أثبتناه من سائر النسخ. (٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧١.

(٣) في ي: الأبيض، وهو تحريف. (٤) شرح الكافية للرضي ٢/١٧١-١٧٢.

(٥) ابـن الأنـباري هذا هو أبو بكر، محمد بن القاسم صاحب كتاب الزاهر. وينظر رأيه في الهمع ١/ ١٤٣، وقـد تـردد ابن الحاجب في جواز تثنية الاسم المشترك، منعه في شرح الكافية له ٨٨، وجوزه على الشذوذ في الإيضاح ١/١٢٩، وينظر الكافية للرضي ٢/١٧٢.

(٦) نقده الدنانير: أعطاه إياها، اللسان (نقد).

(٧) ورد الماء أشرف عليه، أو لم يدخله، اللسان (ورد).

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧٩٢-١٧٩٣.

(٩) هو أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، صاحب المقامات المشهورة له ملحة الإعراب، ودرة الغـواص، في أوهام الخواص، كانت وفاته سنة ٥١٦ هـ. إنباه الرواة ٣/٢٣، وفيات الأعيان ٤/ ٦٣-٦٨، بغية الوعاة ٢/٢٥٧-٢٥٩.

(١٠) هـي المقامـة العاشـرة، ينظر شرح المقامات ١/٤٣٨. ونسبه السيوطي في الهمع ١/١٤٣، إلى المعري، ونفى هذه النسبة صاحب الدرر ١/١٧، وقال: بل هو الحريري أورده في مقامته العاشرة.

(١١) المثنى لأبي الطيب اللغوي ٤، والمخصص ١٣/٢٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٥.

(١٢) المثنى ١٠، والمخصص ١٣/٢٢٣، والمقرب ٢/٤٠.

حتَّى يتحقَّقَ أَنَّ إلحاقَ العلامَةِ لأحدِهمَا وَقَعَ ليدلَّ على أَنَّ مَعَهُ مثلَهُ مِنْ جنسِه. [[تغليبٌ]] (١)، فهوَ مِنْ قبيلِ المجازِ. والتَّغليبُ في الأوَّلِ للأخفِّ وهوَ (عُمَرُ) وفي الثاني (٢) للمذكَّرِ وهوَ القَمَرُ. قالَ التفتازاني: وأَمَّا بيانُ مجازيَّةِ التَّغليبِ، والعلاقَةُ فيهِ وأَنَّهُ مِنْ أيِّ أنواعِه، فَلَمْ أَرَ أحدًا حامَ حولَهُ. وأقولُ: يمكنُ أن يُجْعَلَ فيما نحنُ فيهِ من قبيلِ المشاكلَةِ، فعبَّرَ عَنْ مدلولِ أَبي بكرٍ بلفظِ عُمَرَ، وعَنْ مدلولِ الشَّمسِ بلفظِ القَمَرِ لوقوعِهِ في صحبتِهِ تحقيقًا.

وظاهرُ كلامِهِم في المشاكلَةِ أَنَّ جهَةَ التَّجوُّزِ هيَ وقوعُ مدلولِ هذا اللَّفظِ في صحبَةِ الآخرِ تحقيقًا أو تقديرًا، فهوَ من قبيلِ ما العلاقَةُ فيه المجاورَةُ (٣) فإنْ قلتَ: مقتضَى تعريفِ المؤلِّفِ وجماعةٍ أَنَّ الاسمَ المثنَّى هوَ رجلٌ من قولِكَ: رجلانِ، مثلاً (٤)، لأَنَّهُ هوَ الذي لَحِقَ آخرَهُ أَلفٌ ونونٌ أَو ياءٌ ونونٌ، وليسَ كذلكَ، بَلِ المثنَّى هوَ مجموعُ رجلان، مثلاً، إذ هوَ الدَّالُّ (٢٠٦/ و) على الاثنينِ (٥)، ورجلانِ لَمْ تلحقْ آخرَهُ علامَةٌ بَلْ آخرُهُ هوَ العلامَةُ لا شيءَ آخرَ لَحِقَتْهُ العلامَةُ، فَمَا وَجْهُ التَّفصِّي ؟ قلتُ: لا مانعَ (٦) مِنْ أَنْ يكونَ المفردُ قبلَ انضمامِ هذهِ الزيادَةِ إليهِ دالاً على الواحِدِ، وبعدَ انضمامِهَا إليهِ صارَ دالاً على الاثنينِ هوَ مجموعُ الاسمِ الذي آخرُهُ علامَةُ التثنيَةِ انطبقَ التَّعريفُ عليه باعتبارِ حَذْفِ مضافٍ، أي: ما لَحِقَ آخرَ مفردِه أَلفٌ أَو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَهَا ونونٌ والأَوَّلُ أَوْلَى.

[[ويُحْذَفُ النُّونُ للإضافَةِ]] (٧) نحوُ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (٨). وقدْ يُحْذَفُ أَيضًا للضرورَةِ (٩)، كقولِهِ (١٠):

---

(١) ينظر المخصص ١٣/٢٢٣-٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٥-١٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٢، وظاهرة التثنية ٣٦٨-٣٦٩ و٣١٧.

(٢) في الأصل: الثاني، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك: المجاوزة، وهو تصحيف.

(٤) (مثلا) ساقطة من ل.

(٥) في ك: اثنين، وهو وجه. (٨) (لامانع) ساقطة من ك.

(٧) في ل: بالإضافة، وهو وجه، وينظر المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٦، وظاهرة التثنية ٣٩٩-٤٠٠.

(٨) المائدة ٦٤.

(٩) ينظر ضرائر الشعر ١٠٧، ١٠٨، والتسهيل ١٢، والمساعد ١/٤٠٠.

(١٠) بيت من الرجز ينسب إلى العجاج والى غيره وقد تقدم تخريجه في ق ٤٦ظ.

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا

بنصبِ الحيَّاتِ على روايةِ البغداديينَ [١]، أَي: القَدَمَان. وقَدْ يُجْعَلُ هذا من بابِ نَصْبِ الفاعِلِ لأَمْنِ اللَّبسِ [٢]. قالَ ابنُ مالكٍ: أَو لقصرِ صلَة [٣]، كقوله [٤]:

خَلِيلَيَّ مَا أَنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوًى إذا لَمْ تَكُونَا لِي على مَنْ أُقاطِعُ

وهو محتملٌ للإضافةِ.

[[و]] يحذَفُ [[التَّاءُ]] على غيرِ قياسٍ [[في خُصيان]] بضمِّ الخاءِ، تثنيةُ خُصْيَةٍ، [[وأَليان]] [٥] بفتحِ الهمزةِ، تثنيةُ أَلية، إذ لا قياسَ يؤدِّي إلى حذف تاءِ التَّأنيثِ من الكلمَةِ عندَ تثنيتِهَا، وهذا مبنيٌّ على أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ خصي وأَلي، وهوَ محلُّ نزاعٍ، فقد حُكِيَ ثبوتُهُمَا في لسانِ العربِ [٦]، وإنْ كانَتَا أَقلَّ استعمالاً مِنْ خُصية وأَلية، وإذا كانَ كذلكَ فلا معنًى لارتكابِ ما يخالِفُ القياسَ، بَلْ يُجْعَلُ خُصيانِ وأَليانِ تثنيةَ خصي وأَلي المسموعين، ولاَ إشكالَ، وخُصيتانِ وأَليتانِ تثنيةُ خُصيةٍ وأَليةٍ [٧]. (قالَ الرَّضي: وقد جاءَ أَليتان على القياسِ اتِّفاقًا) [٨]، { قالَ } [٩]:

بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وخُصْيَتَاهُ أَحبُّ إِلى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِ

---

(١) ينظر شرح الصناعة ٢/٤٨٣، والخصائص ٢/٤٣٠، والبصريون يروون البيت برفع الحيات، المقتضب ٣/٢٨٣.

(٢) ينظر الكتاب ١/٢٨٦، ٢٨٧، ومسائل في إعراب القرآن ١٥٣، ومغني اللبيب ٩١٧.

(٣) ينظر التسهيل ١٢، وشرحه لابن مالك ١/٦٦، وفيهما: لتقصير صلة.

(٤) عجز البيت ملفق من بيت آخر، هو: خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع
وهذا البيت تقدم في ق ٥٨ظ، وبلا عزو في تلخيص الشواهد ١٨١، والمساعد ١/٢٠٤، والهمع ٢/٦.
أما عجز البيت الشاهد فهو: إذا خفتما فيه عذولا وواشيا
وقد ورد البيت بلا عزو في المساعد ١/٤٠، والهمع ١/١٦٧، والدرر ١/٢٣، والشاهد فيه: حذف نون المثنى تقصيرا من صلة الألف واللام، فالصادقا، اصله الصادقات.

(٥) ينظر المثنى ٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٠-١٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٦، وظاهرة التثنية ٣٧٥-٣٧٦.

(٦) اللسان (خصي)، (إلي)، وينظر المثنى ٦٠.

(٧) ينظر المقتضب ٣/٤١، والمثنى ٦٠.

(٨) من (قال... إلى... اتفاقا) ساقطة من ك، ي، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٧٦.

(٩) نسب في الخزانة إلى الكميت بن ثعلبة، وبلا عزو في شرح الكافية للرضي ٢/١٧٦.

قالَ [١]:

مَتَى مَا تَلقَنِي فَرْدَيْن تَرْجُفُ رَوَانِفُ [٢] أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارَا [٣]

الرَّوانِفُ، بالرَّاءِ والنُّون والفاءِ [٤]: جمعُ رانِفَةٍ وهيَ أَسفلُ الأليةِ، وطَرَفُهَا الَّذي يَلِي الأَرضَ مِنَ الإنسانِ، إذا كانَ قائمًا [٥]، كذا في الصِّحاحِ [٦].

[[والعجـزُ]] أَعنـيهِ كائنًا [[المبتورُ]] [٧]، أَي: المنقوصُ منهُ آخِرُهُ [[كيدِ، يُردُّ]] تارةً، فيقالُ: يديانِ، كقولِهِ [٨]:

يديانِ بيضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ

[[ولا يُـردُّ]] تارةً أُخرى، فيُقالُ: يدانِ، وهوَ الأَكثرُ، وكذا دَمَان وفَمَان، الأكثرُ فـيهما عدمُ الرَّدِّ، فيقالُ: دَمَانِ ودَمَوَانِ، وفَمَانِ وفَمَوانِ [٩]. والضَّابطُ أَنَّهُ يتمُّ في التَّثنيةِ (٢٠٦/ ظ) مـن المحـذوفِ ما يتمُّ في الإضافةِ لا غيرُ، فيُقالُ: أَخوانِ [١٠]، لأَنَّهُ يُقالُ: أَخوكَ، ويُقالُ: يدانِ، لأَنَّهُ يُقالُ: يَدُكَ.

[[و]] العجزُ [[للمقصورِ]] وهوَ الأَلِفُ [[إِنْ كانَ في غيرِ]] اسمٍ [[ثُلاثيٍّ]]، كَذِكْـرَى والمرتَضَى والمُستَدعَى، [[أَوْ]] كانَ العجزُ بدلاً [[عَنْ ياءٍ]] في اسمٍ ثُلاثيٍّ كَرَحَـى، [[أَوْ أُميلَ]] في الثُّلاثيِّ وهوَ أَصلٌ، كَبَلَى وَمَتَى، فَسُمِّيَ بِهِمَا [[فياءٌ]] [١١]

---

(١) عنتـرة بـن شداد، ديوانه ٢٣٤. والشاهد، في شرح التسهيل لابن مالك ٩٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/٢، والخزانة ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٢٢/٨.

(٢) في الأصل: روانق، بالقاف، وهو تحريف وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في الأصل وسائر النسخ، وتستطار، وما اثبتناه من مصادر التخريج.

(٤) في الأصل: والقاف، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للصحاح (رنف).

(٥) في الأصل: قاعدا، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للصحاح (رنف).

(٦) الصحاح (رنف).

(٧) في ل: للمبتور، وهو تحريف.

(٨) بلا عزو في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٤، ١٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، ٣١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٧٥/٢، وعجز البيت:

قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

وللبيت روايات أخرى ينظر فيها: الخزانة ٤٧٦/٧-٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٨.

(٩) التسهيل ٢٩، وشرح الكافية للرضي ١٧٥/٢، وظاهرة التثنية ٣٨٩.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧٥/٢.

(١١) المصدر السابق ١٧٥/٢.

جوابُ الشَّرطِ: فهوَ ياءٌ، والمُرادُ أَنَّهُ ينقلبُ ياءً في جميعِ الصُّوَرِ الَّتي ذَكَرْنَاهَا. أَمَّا في صورةِ مَا إذا كانَ بدلاً عَنِ الياءِ، فظاهِرٌ، لأَنَّهُ رَدٌّ إلى الأَصلِ، وأَمَّا حيثُ يُمالُ ولا يُعْلَمُ الأصلُ، فلأَنَّ في الإمالةِ عندَ الإفرادِ إلى الياءِ ما يقتضي المحافظَةَ عليها في التَّثنيَةِ، وأَمَّا في غيرِ الثُّلاثيِّ، فطلبُ التَّخفيفِ فيما ثَقُلَ بكثرَةِ الحروفِ. [[وإلاَّ]] يَكُنْ كذلكَ، وتحتَهُ صورتانِ: ما إذا كانَتِ الأَلِفُ بدلاً عَنْ واوٍ، نحوُ: عَصًا، وما إذا كانتْ أَصلاً ولَمْ تُمَلْ، نحوُ: إلى وإذا، مسمًّى بِهِمَا [[فواوٌ]] [1]، فتقولُ: عصوانِ وإلَوانِ، وإذَوانِ [2]. أَمَّا الأَوَّلُ فللرَّدِّ إلى الأصلِ، وأَمَّا الثَّاني فللحَمْلِ على الأكثرِ.

[[ومِـذْرَوانِ]] [3] بالذَّالِ المعجمَةِ، وهُمَا طَرَفَا أَلْيةِ الإنسانِ، وَرَدَ بالواوِ [4] [[للزومِ التثنيَةِ]]، وهذا جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ أَنْ يُقالَ: قولُكُمْ: إنَّ العجزَ في غيرِ الثُّلاثيِّ يقلبُ ياءً، منقوضٌ بمذروانِ، فإنَّهُ انقلبَ واوًا ؟ وجوابُهُ: أَنَّ هذهِ الكلمَةَ وُضِعَتْ على صيغَةِ المثنَّى، ولَمْ يُنْطَقْ بمفرَدِهَا [5]، فكأَنَّ الواوَ المنقلبَةَ عَنِ الأَلفِ ليستْ بعجزٍ، بَلْ في وسطِ الكلمَةِ. ويجبُ أَنْ تُضبَطَ هذهِ الكلمَةُ [6] بالذَّالِ المعجمَةِ كَمَا مَرَّ، فإنَّ المِدْرَى ذاتَ الدَّالِ المهملةِ وهيَ شيءٌ كالميلَةِ [7] يكونُ مَعَ الماشطَةِ تُصْلِحُ بِهِ قرونَ النِّساءِ وشعورَهُنَّ [8]، نُطِقَ بِهَا هكذا بصيغَةِ الإفرادِ، فإذا ثَنَّيْتَهَا قلتَ: مِدْرَيانِ، بالياءِ على القياسِ.

[[و]] العجزُ، [[للممدودِ إنْ كانَتْ [9] للتأنيثِ قُلِبَتْ [10] واوًا [11]]]، نحوُ:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٦-١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٨٢.

(٢) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/٧٠٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٢، وظاهرة التثنية ٣٧٧.

(٤) المثنى لأبي الطيب ٥٩، واللسان (ذرا).

(٥) ينظر الكتاب ٣/٤١٠، والمثنى لأبي الطيب ٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٤، وظاهرة التثنية ٣٧٧.

(٦) في الأصل: اللفظ، وفي ي، ل: اللفظة وهو وجه، وما اثبتناه من ك.

(٧) في ك: كالملة، وهو تحريف.

(٨) اللسان (دري).

(٩) في ل: كان.

(١٠) في ل: قلب.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩-١٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٤، وظاهرة التثنية ٣٧٦.

حَمْراوَان، أَمَّا القَلْبُ فلأنَّها زيادَةٌ محضَةٌ، فهيَ بالإبدالِ الذي هوَ أَخو الحذْفِ، أَوْلَى مِنْ غيرِهَـا، وأَمَّا قلبُهَا واوًا دونَ الياءِ [(١)]، فلأَنَّهَا وَقَعَتْ بينَ أَلفَيْنِ [(٢)]، فجدُّوا في الفِرارِ مِنِ اجتماعِ الأَمثالِ، لأَنَّ الياءَ أَقربُ إلى الأَلفِ مِنَ الواوِ [(٣)] ولكونِ الواوِ والهمزَةِ متقاربينِ في الثقلِ، ورُبَّمَا صُحِّحَتْ هذهِ الهمزَةُ، فقيلَ: حَمْراءَانِ، ورُبَّما قُلِبَتْ ياءً [(٤)] فقيلَ: حَمْرَايانِ، حكاهُ (٢٠٧/ و) المبرِّدُ عَنِ المازني [(٥)].

[[أو]] كـانَ [[أَصليًّا يثبتُ]] على حالِه، ولَمْ يُقْلَبْ إلى شيءٍ، فيُقالُ: قُرَّاءانِ ووُضَّـاءانِ تمسُّكًا بالأصلِ [(٦)]. ورُبَّما قُلِبَتْ واوًا [(٧)] فقيلَ: قُرَّاوَانِ وَوُضَّاوان [(٨)]، كراهة لوقـوعِ الهمزَةِ بينَ أَلفينِ، [[وإلاَّ]] يَكُنِ العجزُ للتأنيثِ ولا أَصليًّا [[فالوجهانِ]] [(٩)]، قلـبُهُ واوًا وإبقـاءِ الهمـزَةِ على حالِهَا، فيُقالُ في تثنيةِ كِسَاءٍ ورِداءٍ: كِسَاوانِ ورِدَاوَانِ، وكِساءَانِ ورِدَاءانِ، فالقَلْبُ لكونِهَا غيرَ أَصليَّةٍ، والثُّبوتُ لمشابَهَتِهَا الأَصليةَ. قلتُ: وظاهِرُ كـلامِ المؤلِّفِ أَنَّ الوجهينِ سِيَّانِ، وليسَ كذلكَ، بَلْ تصحيحُ الهمزَةِ هنا أَوْلَى مِنَ القَلْبِ لأَنَّها بدلٌ مِنْ أَصلٍ، فهيَ [(١٠)] شديدةُ الشَّبَهِ بالهمزَةِ الأَصليَّةِ كقُرَّاءٍ [(١١)].

---

(١) في الأصل: ياء، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في الأصل: الألفين، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في الأصل: اواو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) التسهيل ١٧، وقال في المساعد ١/٦٠: وهذا لغة فزارة.

(٥) ينظـر شـرح الكافـية للرضي ٢/١٧٤، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٥١: "وحكى الكـسائي عن العرب كسايان وردايان، بالياء: فصار فيه ثلاث لغات وأجاز ذلك أجمعَ في باب حمـراء، فقـال: حمـراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة، وحمرايان بالياء". وقال ابن مالك في شرح التـسهيل ١/١٠٢: "ومـا سوى ذلك يحفظ ولايقاس عليه إلا على رأي الكسائي". وقال ابن عقيل في المساعد ١/٦١: "والحق انه يقاس لأنها لغة فزارة حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة".

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩، ١٥٠.

(٧) شرح المفصل لابن عصفور ١/١٤٣.

(٨) قـال الرضي ٢/١٧٥: وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها، واوا نحو قراوون". قال السيوطي في الهمع ١/١٤٨: "... فقاسه الفارسي وخطَّأَهُ النُّحاةُ".

(٩) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٩، ١٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٥، وظاهرة التثنية ٣٧٦.

(١٠) في ك: وهي.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٥.

[[وقد يُثنَّى الجمعُ]] [1]، كقولِ الشَّاعِرِ [2]:

لأَصبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا ولَمْ يَجِدُوا   عندَ التَّفرُّقِ في الهَيْجَا جِمالَيْنِ

أَوْبادًا: رؤساء [3]. **[[أو اسمُهُ]]**، أي: اسمُ الجمعِ [4]، نحوُ: " كَمَثَلِ الشَّاةِ العائرةِ بينَ الغَنَمَيْنِ " [5]، **[[بتأويلِ الفرقتينِ. وقَدْ جاءَ]]** المثنَّى **[[بلفظِ الجمعِ مضافًا إلى مثنًّى هوَ بعضُهُ]]** [6] نحوُ: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [7]، ونحوُ: قطعتُ رؤوسَ الكَبْشَيْنِ [8]، وهوَ أَوْلَى من التثنيةِ هنا [9]، لأَنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ كشيءٍ واحدٍ، فكرهُوا [10] الجمعَ بينَ تثنيتينِ [11].

واختِيرَ لفظُ الجمعِ على الإفرادِ، لأَنَّهُ قَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عن الاثنينِ، مَعَ أَنَّهُ لا يحصلُ بِهِ هنا لبسٌ، ولو كانَ المضافُ إليهِ كالمثنَّى معنًى، ولكنَّهُ في اللَّفظِ متعَدِّدٌ، كانَ الإفرادُ هوَ المختارُ [12]، نحوُ: ﴿ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ [13]، وفي الحديثِ: " حتَّى شَرَحَ اللهُ صدري لِمَا [14] شَرَحَ { لَهُ } صدرَ أبي بكرٍ وعُمَرَ " [15]. وصرَّحَ ابنُ مالكٍ في

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٤٣/٢، والهمع ١٣٩/١، وظاهرة التثنية ٣٩٨.

(2) عمرو بن العداء الكلبي في اللسان (وبد)، والخزانة ٥٧٩/٧، ٥٨٠. وبلا عزو في دقائق التصريف ٢٤٩، والمقرب ٤٣/٢، ويروى: الناس والقوم، مكان: الحي.

(3) ليس أَوبادًا رؤساء، بل هم الفقراء، أما الرؤساء فهم الأوتاد من البلاد. ينظر اللسان (وبد) و(وتد).

(4) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤، والتسهيل ١٩، وظاهرة التثنية ٣٩٨.

(5) مسند أحمد ٤٧/٢، وصحيح مسلم ٢١٤٦/٤، والفائق في غريب الحديث ٢٤/٢، والحديث في شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١.

(6) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/٢.

(7) التحريم ٤.

(8) القول في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١، والهمع ١٧٢/١.

(9) في ك: هذا، وهو تحريف.

(10) في ك، ي: وكرهوا.

(11) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١، والهمع ١٧٤/١.

(12) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١، والهمع ١٧٤/١.

(13) المائدة ٧٨.

(14) في الأصل، كما، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(15) الحديث في صحيح البخاري بشرح الكرماني ٧/٩ برواية: "... حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر". وينظر مسند أحمد ١٨٩/٥، والحديث في شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٩/٤.

بعضِ كتبِهِ بوجوبِ الإفرادِ في مِثْلِ [(١)] ذلكَ.

[[وإذا سُــمِّيَ بالمثنَّــى أو بالجمعِ على حدِّه]] وهوَ جمعُ المذكَّرِ السَّالِمُ [[أو شــبهِهِ]]، أَي: شِــبْهِ المثنَّــى، نحوُ: اثنانِ واثنتانِ، أو الجمعِ على حَدِّه، نحوُ: عشرونَ وثلاثــونَ [(٢)]، [[ولَمْ يجاوزْ سبعةَ أحرفٍ]]، نحو اشهيبابان، تثنيَةُ اشهيبابٍ واشهيبابونَ جَمْعُ اشهيبابٍ عَلَمًا، فإنَّهُ لا يجوزُ فيهِ إلاَّ الحكايةُ، لمخالفته للأسماءِ المفردَةِ بسببِ زيادَةِ عــدَّةِ حــروفِهِ علــى سبعةِ أحرفٍ [[أُبْقِيَ على ما كانَ]] عليهِ مِنَ الإعرابِ بالحروفِ [[في]] الاستعمالِ [[الأكثرِ]] [(٣)] رعايةَ الأصلِ [(٤)] المنقولِ.

[[أو أُعــرِبَ بالحركَةِ]] على النُّونِ [[مِنْ غيرِ تنوينٍ]] [(٥)] - فظاهِرٌ [(٦)] هذا أَنَّهُ غــيرُ منــصرِفٍ [[قضاءً لحقِّ النُّونِ مِنْ كونِهَا عرضًا عَنِ التَّنوينِ]] (٢٠٧/ ظ) فلاَ يُجْمَعُ بينَهُمَا.

[[وتلزمُ المُثَنَّى الألفُ]] دونَ الياءِ، لأَنَّهَا أَخفُّ منها، ولأَنَّهُ ليسَ في المفرداتِ ما آخِــرُهُ ياءٌ ونونٌ زائدتانِ وقَبْلَ الياءِ فتحةٌ، فيكونُ إِذ ذاكَ كعمران [(٧)]، ومَنْعُ الصَّرفِ فيهِ واضحٌ.

[[و]] يلزمُ [[الجمعَ الياءُ]] دونَ الواوِ، لأَنَّها أَخفُّ منها [[إذ ذاكَ]] أَي: حينَ جعلــه علمًا [[في المشهورِ]] [(٨)]. وفي الصِّحاحِ: أَنَّ مَنْ أَعربَ نصيبين إعرابَ الأسماءِ المفردةِ لَمْ يَصْرِفها، بَلْ يقولُ: هذهِ نصيبينُ، ورأيتُ نصيبينَ، ومررتُ بنصيبينَ [(٩)]. وَمَنْعُ الصَّرْفِ فيهِ عندَ كونِهِ عَلَمًا لمؤنَّثٍ [(١٠)]، ظاهِرٌ، وإِنَّما الكلامُ حيثُ يُجْعَلُ علمًا لمذكَّرٍ.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٨٩.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٩٢-٣٩٣.

(٣) ينظــر التــسهيل ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤٠، والمساعد٣/٤٥-٤٨، وظاهرة التثنية ٣٧٩-٣٨١.

(٤) في الأصل: للأصول، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر التسهيل ٢٢٥، والمساعد ٣/٤٧.

(٦) في الأصل، ل: وظاهر، وما اثبتناه من ك، ي.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٢٣٢، والتسهيل ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤٠.

(٨) ينظر الكتاب ٣/٢٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤٠، وظاهرة التثنية ٣٨٠-٣٨١.

(٩) الصحاح (نصب)، وينظر معجم البلدان ٥/٢٨٨.

(١٠) في ك، ي: للمؤنث.

وأبــو علي الفارسي [١] يَرَى منعَ الصَّرْفِ، نحوُ: حمدون، عَلَمًا لمذكَّرٍ [٢]، للعلميَّةِ وشبهِ العجمَةِ، مِنْ حيثُ فَقَدَ مثلَهُ في الأسماءِ العربيَّةِ، فليتأمَّل.

وأشـــارَ بقولِهِ: (في المشهورِ) أَنَّهُ يُستَعْمَلُ على وجْهِ آخَرَ، وهوَ أَنَّهُ يلزمُ الواوَ [٣]. قالَ [٤] في التَّسهيلِ: كهارون [٥]، وظاهِرُهُ أَنَّهُ يَرَاهُ غيرَ منصرفٍ.

---

(١) ينظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٤.

(٢) (لمذكر) ساقطة من ك.

(٣) في المساعد ٣/٤٧-٤٨، "وذكر السيرافي وجها رابعا، قال: انه صح عن العرب، وهو لزوم الواو، وفـــتح النون، لكنه نادر، وقد قالوا، هذا ياسمون البر، ورأيت ياسمون البر، ومررت بياسمون البر، بالواو وفتح النون في الأحوال الثلاثة".

(٤) في ك، ي: وقال، وهو وجه.

(٥) التسهيل ٢٢٥.

المَجْمُوعُ [1]

[[المَجْمُوعُ مَا]]، أَي: لفظٌ [[دَلَّ على آحادٍ]]، وذَا جنسٌ يشملُ [2] المحدودَ وغيرَهُ مِنْ أَسماءِ الجموعِ، نحوُ: رَهْطٌ ونَفَرٌ، وأَسماءِ العَدَدِ، نحوُ: ثلاثةٌ وعشرةٌ، تُقْصَدُ تلكَ الآحادُ [[بحروفِ مُفْرَدِه]] [3]، أَي: بحروفِ مفرَدِ ذلكَ المجموعِ، وذا فصلٌ يُخْرِجُ ما ذكرناهُ مِنْ نحوِ رهطٍ وثلاثة، إذ لا مفرَدَ لشيءٍ منهما بحروفِهِ، كَذَا قُرِّرَ [4] في بعضِ الحواشي. والأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إنَّ (ما دَلَّ) جنسٌ و(على آحادٍ) فصلٌ يُخْرِجُ المثنَّى دونَ اسمِ الجَمْعِ واسمِ العدَدِ المذكورَيْنِ، فَخَرَجَا (بحروفِ مفرَدِه). [[ولَوْ]] كانَ وجودُ ذلكَ المفردِ [[تقديرًا]]، أَي: مقدَّرًا لا محقَّقًا، وذلكَ مثلُ عبادِيدَ [5]، وهُمْ الفِرَقُ مِنَ النَّاسِ الذاهبونَ في كلِّ وَجْهٍ [6]. وهذِهِ [7] صيغةٌ خاصَّةٌ [8] بالجمعِ لا توجَدُ إلاَّ فيه [9]، وسراويلُ أَعجمي أو جمعُ سروالَة، فلا يرِدُ، وحينئذٍ يُحْكَمُ بأَنَّ عبادِيدَ جمعٌ قطعًا ولكنْ لا واحدَ لَـهُ محقَّقٌ في اللُّغة، فيقدَّرُ لَهُ مفرَدٌ وهوَ قياسٌ مثلُهُ، فيكونُ إمَّا جمعُ عُبْدُودٍ، بضمِّ العينِ، أَو عِبْداد، بكسرِهَا تقديرًا [10].

[[ولَـمْ يَكُنْ على]] زِنَةِ [[فَعْلٍ]] [11] بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، وهذا القَيْدُ لإخراجِ نحوِ رَكْبٍ وتَمْرٍ، لأَنَّهُ يدلُّ على آحادٍ يقصدُ بحروفِ المفرَدِ، وهوَ تمرةٌ وراكبٌ، بحسبِ الظاهِرِ، فاحتيجَ إِلى إخراجِهِ بذلكَ.

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/١، لباب الإعراب ١٣٠، وشرح الكافية للرضي ١٧٧/٢.

(2) في الأصل: يشتمل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(3) شرح الكافية للرضي ١٧٧/٢.

(4) في الأصل: قرره، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(5) ينظر شرح الكافية للرضي ١٧٧/٢، والمساعد ٣٨٨/٣.

(6) الصحاح (عبد).

(7) في ل: فهذه.

(8) (خاصة) ساقطة من ك.

(9) في ك: وفي، وهو تحريف.

(10) ينظر الكتاب ٣٧٩/٣، والصحاح (عبد).

(11) شرح الكافية للرضي ١٧٧/٢، ١٧٨.

وحَـذْفُ ابنِ الحاجبِ [١] هذا القيد - بناءً على أَنَّ نحوَ ركبٍ (٢٠٨/ و) خَرَجَ بقيدِ القَصْدِ، لأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الدلالةُ على جَمَاعَةِ رَكْبٍ، مَأْخُوذٌ مِنْ راكبٍ، وإِنَّما توافقَتِ الحروفُ من غيرِ قَصْدٍ - ليسَ بجيِّدٍ [٢]، لأَنَّهُ مبنيٌّ على ما مَرَّ مخالفٌ للظَّاهِرِ، فلذلكَ زادَ المؤلِّفُ ما زادَ، وهوَ حَسَنٌ.

[[ونحـوُ تَمْـرٍ ورَكْـبٍ، لأَنَّهُ [٣] يُصَغَّرُ، ليسَ بجمعٍ على الأَصَحِّ]]، خلافًا للأخفشِ [٤]. ووَجْهُ الاستدلالِ أَنَّهُ ثَبَتَ تصغيرُ تَمْرٍ ورَكْبٍ على تُمَيْرٍ ورُكَيْبٍ، فَلَوْ كانَ جمعًا لكانَ جمعَ كَثْرَةٍ، إذ ليسَ مِنْ أَبنيَةِ القلَّةِ كَمَا ستعرفُهُ بَعْدُ، ولَوْ كانَ جمعَ كَثْرَةٍ لَمْ يُصَغَّرْ على لَفْظِهِ، وقَدْ صُغِّرَ كذلكَ، فلا يكونُ جمعًا، **[[فَمُكَسَّرٌ]]**، أَي: إذا ثَبَتَ ذاكَ، فهوَ أَي: الجمعُ مُكَسَّرٌ، **[[إِنْ تَغَيَّرَ واحِدُهُ]]**، كَرَجُلٍ، ورِجَالٍ، وكِتَابٍ وكُتُبٍ، وأَسَدٍ وأُسْدٍ، **[[ولَوْ]]** كانَ التَّغييرُ **[[تقديرًا]]**، نحوُ: فُلْكٌ [٥]، فإِنَّهُ يُطْلَقُ على المفرَدِ، نحوُ: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [٦]، وعلى الجمعِ [٧]، نحوُ: ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ [٨]. فإذا جُعِلَ مفردًا كانتْ ضَمَّتُهُ ضمَّةً أَصليَّةً كضمَّةِ قُفْلٍ [٩]، وإذا أُطْلِقَ جمعًا قُدِّرَ أَنَّ تلكَ الضَّمَّةَ صارتْ مبدلَةً بضمَّةٍ { مثل ضمَّةِ } أُسْدٍ، فتكونُ غيرَ الضَّمَّةِ التي كانتْ في فُلْكِ المفردِ. فإِنْ قلتَ: جُنُبٌ يُطْلَقُ على الواحدِ وعلى الجمعِ بلفظٍ واحدٍ، نحوُ: زيدٌ جُنُبٌ، والزَّيدونَ جُنُبٌ، ولَمْ يعدُّوهُ مِنْ هذا البابِ مَعَ إمكانِ التَّقديرِ، فَيُجْعَلُ جُنُبٌ المفردُ كعُنُقٍ، والجمعُ ككُتُبٍ، فَلِمَ ذاكَ ؟ قلتُ: لأَنَّ فُلْكًا سُمِعَ تَثْنِيَتُهُ حيثُ قِيلَ: فُلْكانِ، فكانَ ذلكَ علامَةً على أَنَّهُم قَصَدُوا تغييرَ اللَّفظِ عندَ تغيرِ المدلُولِ، فَسُلِكَ بِفُلْكِ الجمعُ سبيلَ المثنَّى تقديرًا لَمَّا لَمْ يَكُنِ التَّغييرُ المحقَّقُ فيهِ ثابتًا بخلافِ جُنُبٍ، فإِنَّهُ اسْتُعْمِلَ في الحالاتِ الثَّلاثِ

---

(١) المصدر السابق ٢/١٧٧.

(٢) جملة (ليسَ بجيِّدٍ) خبرٌ لـ: (وحَذْفُ ابنِ الحاجبِ).

(٣) في ل: لا لأنه، بزيادة (لا).

(٤) ينظر التسهيل ٢٦٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٨، والارتشاف ١/١٩٢.

(٥) ينظر لباب الإعراب ١٣٣.

(٦) الشعراء ١١٩.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٥٧٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٣٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٩-٢٠.

(٨) فاطر ١٢.

(٩) في الأصل: فعل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

بلفــظ واحــد، فَلَمْ يَقُمْ دليلٌ على أَنَّهم قصدُوا تغييرَ اللَّفظ عندَ اختلافِ مدلولاتِه، فَلَمْ يُجْعَــلْ كَفُلْــك، كــذا قالَ ابنُ مالك [(١)] وجماعةٌ [(٢)]. فإنْ قُلْتَ: هــوَ مبنيٌّ على اللغة الفُــصْحَى، وفيه لغةٌ أُخرَى، قالُوا: جُنُبٌ وجُنُبانِ [(٣)]، ويستعمِلُها مصنِّفُو الشَّافعيَّة [(٤)]، وعلــيها يكونُ كَفُلْك ؟ قلتُ: لا، فإنَّ أصحابَ هذهِ اللغةِ كما يثنُّونَ الجُنُبَ يجمعونَهُ، فيقولُونَ جُنُبُونَ، وأَجنابٌ [(٥)].

[[وصحيحٌ، إنْ سَلِمَ]] واحِدُهُ، كزيدونَ ومسلمونَ، **[[بواوٍ مضموم ما قبلَهَا]]** في حــالِ الرَّفعِ كَمَا مَثَّلْنَا، **[[أو ياءٍ مكسور ما قَبْلَهَا]]** في حالِ النَّصبِ والجرِّ كزيدِينَ ومُسلمِينَ، **[[ونونٌ مفتوحَةٌ]]** [(٦)] تكسَرُ في الشِّعرِ بعدَ الياءِ، كقولِهِ [(٧)]:

(٢٠٨/ ظ)عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِياحٍ وأَنْكَرنا زعانفَ آخَرِينِ

الزَّعانفُ، بالزَّاي والعينِ المهملَةِ والنُّونِ والفَاءِ: جمعُ زِعْنَفَة، بالكَسْرِ وهيَ الطائفَةُ، وقــد يكــونُ هــذا على لغةِ مَنْ يجعل النُّونَ مُعْتَقَبَ [(٨)] الإعرابِ [(٩)] كما يجيءُ، أُتيَ بالــنُّون [(١٠)] **[[عِوضًــا]]** عن تنوينِ المفردِ أَو حركتِهِ أَو كِلَيْهِمَا **[[كَمَا في المثنَّى]]**. والكــلُّ عندَ ابنِ مالكٍ غيرُ مرضيٍّ، بَلْ [(١١)] سَبَبُ الإتيانِ بالنُّونِ عندَهُ رَفْعُ تَوَهُّمِ الإضافة في نحوِ: عجبتُ مِنْ بنينَ كرامٍ وناصرِينَ باغينَ [(١٢)] على أَنَّ باغينَ نعتٌ لا مفعولٌ بِهِ. فَلَوْ لَــمْ يزدِ النُّونَ في مثلِ ذلكَ لَتُوهِّمتِ الإضافةُ وحُمِلَ مَا لَمْ يُوهَمْ فيهِ على ما فيهِ التَّوهُّمُ،

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٩-١٨١٠.

(٢) ينظر الارتشاف ١/١٩٢، والمساعد ٣/٣٨٨، ٣٨٩.

(٣) ينظر المساعد ٣/٣٩٢.

(٤) في الأصل مصنف: الشافية، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر الكتاب ٣/٦٢٩.

(٦) ينظر الكتاب ١/١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٩.

(٧) جريــر، ديــوانه ١/٤٢٩، وفيه: وبني عبيد، مكان: وبني رياح والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٧، ٩٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٩، وأوضح المسالك ١/٦٧، والهمع ١/١٦٥، والخزانة ٨٨/٩٦.

(٨) في ك: متعقب، وهو تحريف.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/١٧٩.

(١٠) في ك: أنفى النون، وفي ي: أي النون، وكلاهما تحريف.

(١١) في الأصل: بلا، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٨١، وينظر المساعد ١/٤٨.

ليجري البابُ على سَنَنٍ واحد كما مَرَّ.

[[لِعَلَمٍ]]، احتـرازًا [١] من غيرِ العَلَمِ كرجلٍ، [[مُذكَّرٍ]]، احترازًا مِنَ المؤنَّث كهـند، فلا يُجْمَعُ هذا الجمْعَ، [[لفظًا ومعنًى]] [٢] احترازًا مِنْ [٣] نحوِ [٤] طلحة، فإنَّهُ مذكَّـرٌ معنًـى لا لفظًـا لوجـودِ علامَةِ التَّأنيثِ فيه، فلا يُجْمَعُ هذا الجَمْعَ [٥]، خلافًا للكوفـيينَ [٦]، فإنَّهم أَجازوا جمعَهُ كذلكَ، فيُقالُ: طلحونَ، نظرًا إلى تذكيرِ مسمَّاهُ، ولَمْ يعتبرُوا بالتَّأنيثِ اللَّفظي [٧]. قلتُ: ويؤيِّدُهُ قولُهُم في العَدَدِ: ثلاثةُ طلحات، بالتَّاءِ، اتِّفاقًا.

وفي كـلامِ المؤلِّـفِ مناقشةٌ، فإنَّ هذا القيدَ الذي ذكَرَهُ وإنْ نَفَعَ في إخراجِ نحوِ طلحَـةَ، لكنَّهُ ضَرَّ في إخراجِ نحوِ سَلَمَةَ وورقاءَ، مسمًّى بِهِمَا [٨] مذكَّرٌ عاقِلٌ، مَعَ أَنَّهما يجمعـانِ حينـئذ كزيدونَ، اتفاقًا [٩]. فإنْ قلتَ: يُحْمَلُ على أَنَّهُ أَرادَ بـ (المذكَّرِ لفظًا ومعنًى) المذكَّرَ الخالي عن التَّاءِ لأَنَّها هيَ العَلَمُ في التأنيثِ والأغلبُ فيه ؟ قلتُ: لا يُجْدِيه ذلكَ نَفْعًا، لأَنَّ نحوَ عِدَةٍ وثُبَة [١٠] علمينِ يُجْمَعَانِ هذا الجمعَ وإنْ كانَ فيهما تاءُ التَّأنيث، لأَنَّهـا اجْتُلِبَتْ عوضًا عَنِ المحذوفِ مِنَ الكلمَةِ، فيحتاجُ إذًا إلى أَنْ يكونَ المرادُ بالمذكَّرِ لفظًـا مـاخَلاَ عَنِ التَّاءِ المجتلبَةِ لمحضِ التَّأنيثِ اللَّفظي، ولَمْ يُؤْتَ بِهَا لعوضٍ، وفيهِ ما لا يخفى.

[[يَعْقِلُ]]، احترازًا مِنْ نحوِ: أَعْوَجَ، عَلَمًا لفرسٍ [١١]. وإنَّما اشتُرِطَتْ هذهِ الأُمورُ الـثلاثَةُ لجمعِ التَّصحيحِ، لأَنَّ كلَّ مَنْ وُجِدَتْ فيهِ، حَصَلَ لَهُ بسببِ اجتماعِهَا فيهِ شرفٌ

---

(١) في ي: احترز.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٣) في ك، عن.

(٤) نحو: ساقطة من ك.

(٥) ينظر الكتاب ٣٩٤/٣، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٦) ينظر الإنصاف (م٤) ٤٠/١.

(٧) أجازه الكوفيون بسكون عين الكلمة وتابعهم ابن كيسان في جواز الجمع ولكنه خالفهم بفتح عين الكلمـة. وقد رد الرضي بأن ما قالوه مخالف للقياس والاستعمال. ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٠، وأبو الحسن ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٤.

(٨) في ك: بها.

(٩) ينظر الكتاب ٣٩٤/٣-٣٩٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(١٠) ينظر الكتاب ٥٩٨/٣، والأصول ٤٤٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٢/١.

(١١) ينظر كتاب أسماء خيل العرب وفرسانها ٥٠، ٥٨، ٦١، ٨٣.

وأَصالَةٌ، فناسبَ أَنْ يعطى الأَصل من الجمعين، وهو المصحَّحُ لأَنَّ أَصلَ التَّغييرِ أَنْ يكونَ في الآخرِ، والجمعُ المصحَّحُ كذلكَ، فلذلكَ خُصَّ بِهِ.

وَوَجْهُ اختصاصِهِ بالواوِ هوَ اختصاصُ ضميرِ العقلاءِ، في نحوِ: (٢٠٩/ و) الرِّجالُ ضَرَبُوا، بالواوِ، وإنِ اختلفَ الواوانِ في الاسميَّةِ والحرفيَّةِ [١].

[[أو صــفَةٍ]]، بالجرِّ عطفًا على (عَلَمٍ)، [[لَهُ]]، أَي: لـ (مُذكَّرٍ يَعْقِلُ) احترازًا مــن نحــوِ حــائضٍ، ومن نحوِ سابقٍ، صفةُ فرسٍ [[بلا تاءٍ]]، احترازًا من نحوِ راويةٍ وعلاَّمــةٍ، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ للمنافاةِ بينَ علاَّمةِ المؤنَّثِ وعلاَّمَةِ المُذكَّرِ [[غير أَفْعَلَ فَعْلاَءَ]] نحوُ: أَحْمَرُ، فإنَّ مؤنَّثَهُ حمراءُ، فلا يُجْمَعُ للمذكَّرِ العاقلِ هذا الجمعَ، فلا يُقالُ: أَحمرونَ [٢]، لأَنَّهُم قد جَمَعُوا أَفْعَلَ فَعْلَى وهوَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ هذا الجمعَ، فقالُوا: أَفضلونَ، فقصدُوا الفَرْقَ في الجمعِ لتباينِ البابينِ في المعنَى، ولَمْ يُعْكَسْ، لأَنَّهُ أَشرفُ، إِذْ فيه زيادةٌ، وأَفْعَــلُ فعلاءَ تكثرُ فيهِ العيوبُ. [[أَو فعلان فَعْلَى]]، نحوُ: سكران، فإنَّ مؤنَّثَهُ سَكْرَى فــلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ [٣]، فلا يُقالُ: سكرانونَ [٤]، لأَنَّ لَهُم فعلان فعلانة مجموعًا هذا الجمــعَ، مثلُ ندمان، فإنَّ مؤنَّثَهُ ندمانة، وجمعُوا ندمانًا بالواوِ والنُّونِ فقالُوا: ندمانونَ [٥]، فقــصدُوا إِلى التفــريقِ بينَ البابينِ [٦] في الجمعِ ولَمْ يُعْكَسْ، لأَنَّ بابَ ندمان هوَ الأَصلُ لدخولِ التَّاءِ في مؤنَّثِهِ وهيَ الأَصلُ في التَّأْنيثِ [٧].

[[ولاَ]] مُذكَّــرَ [[مستوفيه]]، أَي، في الوصفِ [[مَعَ المؤنَّثِ]]، نحوُ: صبورٌ وجــريحٌ [٨]، فــإِنَّ كُلاًّ مِنَ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ يُوصَفُ بِهِ على حالِهِ فَلَمَّا وافقُوا بينَهُمَا في

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨١.

(٢) وقــد أجازه ابن كيسان، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠-٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٢، وأبو الحسن ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٥.

(٣) ينظــر شــرح الجمــل لابن عصفور ١/١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٨٣، ٨٥، ولباب الإعراب ١٣٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٢.

(٤) أجــاز ذلــك ابن كيسان، ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨٢، وأبو الحسن ابن كيان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٥.

(٥) ينظر الكتاب ٣/٦٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٢.

(٦) أي: باب فعلان فعلى، وباب فعلان فعلانة.

(٧) ينظر اللسان (ندم).

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٠، ١٨٣.

الإفرادِ وافقُوا في الجمعِ، فقالُوا فيهما جميعًا صُبُرٌ [١] وَجَرْحَى [٢]، ولم يقولُوا: صبورونَ، وجـــريحونَ، ولا صبورات وجريحات. [[إلاَّ نحوَ: أَرضينَ]] [٣] بنصب، على أَنَّهُ مِنَ الاســـتثناءِ المنقطعِ، لعدَمِ دخولِهِ تحتَ شيءٍ مِمَّا اشتملَتْ عليهِ الضَّابِطَةُ، فإنَّ أرضًا ليسَ بِعَلَمٍ لمذكَّرٍ يَعْقِلُ ولا صفةٍ لَهُ. [[ونحوُ: إوَزِّينَ]] [٤] جمعُ إوَزَّةٍ، بكسرِ الهمزَةِ وفتحِ الواوِ وتـــشديدِ الـــزَّاي، وهوَ البطُّ [[مِنْ جموعِ التَّعويضِ]]، أَي: مِنَ الجموعِ الَّتي أُتِيَ فيها بعلامَةِ التَّصحيحِ عوضًا عَنْ شيءٍ، أَمَّا في أَرضينَ فهيَ عوضٌ عَنْ تاءِ التَّأنيثِ [٥]، وأَمَّا في إوَزِّيـــنَ فَعُـــوِّضَ عَنِ الهمزَةِ المحذوفَةِ في المفرَدِ فإنَّهم يقولونَ، وَزَّةٌ، كذا قيلَ. [[ونحوُ الـــبُلَغينَ]] [٦] بـــضمِّ (نحوُ) على أَنَّهُ مبتدأٌ. والبُلَغينَ بضمِّ الموحَّدَةِ وفتحِ اللاَّمِ، وهيَ الدَّواهِي [٧] [[مؤوَّلٌ]] [٨] بما قالَهُ الزَّمخشري في الفائِقِ من: " أَنَّ التَّحقيقَ فيه أَنْ يُقالَ: كَأَنَّـــهُ خَطْبٌ بِلْغٌ، أَي: بَليغٌ، ثُمَّ جُمِعَ جمعَ السَّلامَةِ إيذانًا بأَنَّ الخُطُوبَ في شِدَّةِ نكائبِها بمنزلَةِ العقلاءِ الَّذينَ (٢٠٩/ ظ) لَهُمْ قَصْدٌ وتَعَمُّدٌ "[٩].

[[وبأَلِـــفٍ وتـــاءٍ]] عطـــفٌ على قولِهِ أَوَّلاً: (بواوٍ مضموم ما قبلَهَا إلى آخرِهِ) [[المـــؤنَّث لفظًا]]، نحو: طلحةُ، عَلَمٌ لمذكَّرٍ [١٠]. ولابُدَّ أَنْ يكونَ المرادُ بهذا المؤنَّثِ لفظًا ما كانَ تأنيثُهُ بالتَّاءِ على نحوِ ما مَرَّ [١١]، وإلاَّ وَرَدَ ذلكَ الإشكالُ.

[[أو معنًى]] نحوُ: زينب [[اسمٌ بلاَ شرطٍ]] مِنَ الشُّروطِ الآتيةِ في الصفَةِ، نحوُ: طلحـــة وطلحات، وزينب وزينبات. [[وصفةٌ بشرطِ أَنْ يُجْمَعَ مُذَكَّرُهُ]]، أَي: مُذَكَّرُ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٣٧.

(٢) المصدر السابق ٣/٦٤٧.

(٣) المـــصدر السابق ٣/٥٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٨٨، ٨٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٦٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨٤.

(٧) اللسان (بلغ).

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٣٠-١٣١.

(٩) الفائق ١/٣٠.

(١٠) ينظر الكتاب ٣/٣٩٤، والإنصاف م (٤) ١/٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٠.

(١١) ينظر ق ٢٠٨ظ.

الوصفِ، فَذُكِّرَ باعتبارِ المعنَى. [[بالواوِ والنُّونِ إنْ كانَ لَهَا]]، أي: للصفَةِ، فَأُنِّث باعتبارِ اللَّفظِ [[مُذَكَّرٌ]] [1] كضاربَةٍ يُجْمَعُ على ضاربات، لأَنَّهُ قيلَ في مُذَكَّرِه: ضاربونَ [2]، وفُضْلَى في اسمِ التَّفضيلِ يُجْمَعُ على فُضْليات، لأَنَّهُ قيلَ في مُذكَّرِه أَفضلونَ [3]، بخلاف نحوِ: حَمْراء، فلا يُقالُ فيه: حَمْراوات [4]، لأَنَّهُ لَمْ يَقلْ في مُذكَّرِه أَحمَرونَ [5]. وسَبَبُهُ أَنَّهُ لَوْ جُمِعَ مثلَ هذا مُصَحَّحًا بالألفِ والتَّاءِ لكانَ للمؤنَّثِ مَزيَّةٌ على المُذَكَّرِ.

[[والخضراواتُ]] [6] في نحوِ قولِه صلى الله عليه وآلِه وسلم [7]: " ليسَ في الخضراواتِ صدقةٌ " [8]، إنَّما جاءَ مُصَحَّحًا بالألِفِ والتَّاءِ، مَعَ أَنَّهُ جمعٌ لخضراءَ، وهيَ صفةٌ مُذَكَّرُهَا أَخضرُ، ولم يُجْمَعْ بالواوِ والنُّونِ. [[لغلبَةِ الاسميَّةِ]]، فالْتَحقَ بالأَسماءِ وخَرَجَ عَنْ بابِ الصفَةِ، فلم يُعْتَبَرْ فيه هذا الشَّرطُ [9].

[[وأَنْ لا يتجرَّدَ عَنِ التَّاءِ إنْ لَمْ يَكُ لَهُ مُذَكَّرٌ]] كحائضَةٍ ومرضعَةٍ [10]، فإنَّهُما منَ الصِّفاتِ المختصَّةِ بالنساءِ، فإنْ [11] تَجرَّدَا عَنِ التَّاءِ لَمْ يُجْمَعَا هذا الجمعَ لأَنَّهُمَا عندَ التَّجَرُّدِ اسمانِ لِمَنْ حَصَلَ [12] لَهُ ذلكَ الوصفُ لا باعتبارِ الحدوثِ، وعندَ التَّلَبُّسِ بالتَّاءِ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ ذلكَ الوصفُ باعتبارِ الحدوثِ، فَلَمْ يُجْمَعْ المجرَّدُ بالألفِ والتَّاءِ لغرضِ الفَرْقِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢، ٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١، ١٥١، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢-١٨٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥.

(٣) ينظر الكتاب ٦٠٨/٣.

(٤) أجاز ذلك ابن كيسان، وينظر شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، وأبو الحسن ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٥.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١.

(٧) (صلى الله عليه وآله وسلم) ساقطة من ك.

(٨) صحيح الترمذي ١٣٢/٣، ١٣٣، والحديث في شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢-١٨٨.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢.

(١١) في الأصل: وان، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) في الأصل: تجرد، وما اثبتناه من سائر النسخ.

بينَ البابينِ، ولَمْ يُعْكَسْ، لأَنَّ هذا الجمعَ للمؤنَّثِ، وجانبُ التَّأنيثِ في ذي التَّاءِ أَظهرُ.

[[ولِمُذكَّرٍ]]، عطفٌ على (لمؤنَّث) مِنْ قولِه أَوَّلاً: (وبالأَلفِ والتَّاءِ لمؤنَّثٍ)، أَي: وبالأَلفِ والتَّاءِ لِمُذكَّرٍ، غيرِ عاقلٍ **[[لَمْ يُكَسَّرْ]]** [1]، أَي [2]: لَمْ يُجْمَعِ التَّكسيرَ، وهذا ليسَ بمطَّردٍ عندَ الجمهورِ، وإِنَّمَا يَراهُ مطَّردًا الفراءُ [3] فَلَمْ يَكُنْ للمؤلِّفِ هذا الإطلاقُ، نحوُ: سِبَحْلاَتٌ جمعُ سِبَحْلٍ، بكسرِ السِّينِ { المهملةِ } وفتحِ الموحَّدَةِ وسكونِ الحاءِ المهملَةِ وبعدَهَا لامٌ، وهوَ الجَمَلُ الضَّخْمُ [4]. وحمَّامَاتٌ جمعُ حمَّامٍ، وسُرادِقاتٌ جمعُ سُرادِقٍ [5] **[[وبِوَّاناتٌ]]** بكسرِ الموحَّدَةِ جمعُ بِوانٍ، وهوَ عمودٌ من أَعمدَةِ الخيمةِ [6]، **[[مَعَ بُونٍ]]** في جمعِ هذا المفردِ وهوَ بُوَّانٌ (٢١٠/ و) **[[شاذٌّ]]** [7]، وهذا مِمَّا يؤكِّدُ أَنَّهُ أَرادَ اطِّرادَ الجمعِ المذكورِ أَو [8] تَوَهَّمَ ذلكَ.

[[ومطلَقُ]] الجمعِ **[[الصَّحيحِ]]** لِمُذكَّرٍ كانَ كمسلمينَ، أَو لمؤنَّثٍ كمسلمات، **[[وأَفْعَالٌ]]** كأَحْمَالٍ، **[[وأَفْعُلٌ]]** كأَكْلُبٍ، **[[وأَفعلَةٌ]]** كأَرْغِفَةٍ **[[وفِعْلَةٌ]]** كَغِلْمَةٍ [9]. **[[غالبًا]]**، صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، عاملُهُ مصدرٌ آخَرُ مضافٌ إِلى مطلقِ الجمعِ، هوَ [10] مبتدأٌ لكنْ حُذِفَ وأُقيمَ المضافُ إِليه مقامَهُ، وقوَّاهُ: **[[للقلَّةِ]]** خبرُ ذلكَ المبتدإِ، وأَصلُ التَّركيبِ: مجيءُ مطلَقِ الجمعِ وكَذَا وكَذَا مجيئًا غالبًا للقلَّةِ، وإِنَّما لَمْ يُجْعَلْ غالبًا حالاً مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في الخبرِ للزومِ تقدُّمِ الحالِ على عاملِهَا المعنويِّ، ولَوْ قُلْنَا بجوازِهِ كما يَرَاهُ بعضٌ، لَمْ يتأَتَّ الحاليةُ، إِلاَّ إذا جُعِلَ الظَّرفُ خبرًا عَنْ واحدٍ مِنْ تلكَ المتعاطفَاتِ ويكونُ خبرُ الباقي محذوفًا، ولا يُمْكِنُ جعلُهُ خبرًا عَنِ الكُلِّ، لوجوبِ تأنيثِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦١٥.

(٢) في ك: أن، وهو تحريف.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨٧.

(٤) الكتاب ٣/٦١٥، وينظر اللسان (سبحل).

(٥) الكتاب ٣/٦١٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٨٧، والهمع ١/٧١.

(٦) اللسان (بون).

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨٧.

(٨) في ك، ي: و.

(٩) ينظر في هذه الاوزان الكتاب ٣/٤٩٠، ٥٦٧، ٥٧٠، ٦٠٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٨١٠، شرح الكافية للرضي ٢/١٩٠.

(١٠) في ك، ي، ل: وهو، وهو وجه.

الحـالِ حينئذٍ، لأنَّهَا صفةٌ وَقَعَتْ حالاً مِنْ أُمورٍ متعدِّدَةٍ، وإفرادِهَا وتذكيرِهَا بجعلِهَا في معنَـى المذكورِ ليسَ بقياسٍ. وإنَّما قالَ (غالبًا) لأَنَّ هذهِ الجموعَ قد تُستَعَارُ للكثرَةِ، كما يُستَعَارُ جمعُ الكثْرَةِ للقلَّةِ [(١)]. ولَمْ يَكُنْ بِهِ حاجَةٌ إلى هذا القيدِ، لأَنَّ [(٢)] الكلامَ في الحقيقَةِ واستعمالُهَا للكثْرَةِ استعمالٌ مجازيٌّ، وقدْ جَمَعَ بعضُ الشُّعراءِ هذهِ الجموعَ فَقَالَ [(٣)]:

بأَفْعُـلٍ وأَفْعَـالٍ [(٤)] وأَفْعِلَـةٍ ... وفِعْلَـةٍ يُعـرَفُ الأَدْنَـى مِنَ العَدَدِ

وسَـالِمُ الجمـعِ أَيـضًا داخلٌ مَعَهَا ... فَهَـذِهِ الخَمْـسُ فَاحْفَظْهَا ولا تَـزِدِ

[[أي: العـشرةُ فَمَـا دونَهَـا]]. قالَ القاضي تاجُ الدِّين السُّبكي [(٥)] في شرحِ المنهاجِ: اتَّفَـقَ النُّحاةُ على أَنَّ هذه الجموعَ للقلَّةِ، واتَّفَقَ الأُصوليُّونَ القائلُونَ بالعمومِ - وهُمْ أَكثرُ حَمَلَةِ الشَّريعَةِ - على أَنَّ صيغةَ [(٦)] المُشْرِكِينَ وما شابَهَهَا للعمومِ، وكذلكَ الأَجمالُ والأَرْغِفَةُ، فَقَدْ قالَ: هاتانِ فرقتانِ عظيمتانِ تنقلانِ عَنِ العربِ وكلٌّ واحدَةٍ نقلَتْ عكـسَ ما نقلَتْهُ الأُخرى، فأَينَ العمومُ الذي هوَ غيرَ متناهي [(٧)] الأفرادِ مِنَ العشرَةِ فَمَا دونَهَا ؟ ولا سبيلَ إلى تكذيبِ واحدةٍ من هاتينِ الفرقتينِ العظيمتينِ، فَمَا وَجْهُ الجمعِ بينَ كلامَيْهِمَا ؟ قالَ: والجوابُ ما ذَكَرَهُ إمامُ الحرمينِ [(٨)]. وقالَ: إنَّهُ الذي استقرَّ عليهِ نظرُهُ في

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨١١/٤.

(٢) في ي: أن.

(٣) البيتان في الأشباه والنظائر ٢٨٣/٣، نسب الأول إلى بعض النحويين، ونسب الثاني إلى أبي الحسن علي بن جابر الدباج برواية: فذلك الحكم، مكان: فهذه الخمس.

(٤) في الأصل: وبأفعال، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) هو أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى الأنصاري الشافعي السـبكي، فقـيه، أصـولي، مؤرخ، أديب، من تصانيفه: طبقات الشافعية الصغرى، والوسطى، والكبرى، ومعيد النعم ومبيد النقم، وجمع الجوامع في أصول الفقه وغيرها، توفي سنة ٧٧١ هـ. النـجوم الزاهـرة ١٠٨/١١-١٠٩، وشـذرات الذهب ٢٢١/٦-٢٢٢، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٦) في ي: صيغ.

(٧) في ك، ي: متناه.

(٨) هو ضياء الدين أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، درس في الحرمين زمنا، وهو إمام عصره في فقه الشافعي له نهاية المطلب في دراية المذهب، والبرهان في أصـول الفقه وغيرهما، توفي سنة ٤٧٨هـ وفيات الأعيان ١٦٧/٣، ١٧٠، طبقات الشافعية ١/ ٤٠٩، ٤١٢، وشذرات الذهب ٣٥٨/٣، ٣٦٢، ومعجم المؤلفين ١٨٤/٦-١٨٥.

محاوَلَــةِ الجَمْعِ بينَ مسالكِ الأئمَّةِ في ذلكَ، وهوَ قولُ النُّحاةِ أنَّهَا للعشرَةِ فمَا دونَهَا، إنَّمَا هوَ فيما إذا كانَ الجمعُ (٢٠١/ ظ) مُنكَّرًا نحوُ: مُشرِكينَ وأجمالٍ، ونَقْلُ الأُصوليينَ إنَّما هــوَ حــالُ التَّعريفِ بالألِفِ واللاَّمِ فإنَّهُ يعمُّ كلَّ جَمْعٍ، وذلكَ بمنزلَةِ رَجُلٍ المُنكَّرِ فإنَّهُ للــواحِدِ مِــنْ بَنِي آدَمَ، وبالتَّعريفِ يعمُّ كلَّ فردٍ. وأمَّا الجَمْعُ حالةَ التَّنكيرِ فلاَ يَقولُ فيهِ بالتَّعميمِ إلاَّ مَنْ شَذَّ. إلى هُنَا كلامِهِ.

[[وغيرُهَــا للكثــرَةِ]]، فيكونُ لأَحدَ عشرَ فما فوقَهَا. قالَ السُّبكي بأثرِ الكلامِ الــسَّابقِ: ولقائــلٌ أنْ يقــولَ: اتَّفقَتِ الفُقَهاءِ على أنَّ مَنْ أقَرَّ بدراهِمَ، يُقبَلُ قولُهُ [1] في تفسيرِهَا منهُ بثلاثَةٍ، وهيَ جمعُ كثرَةٍ، وأَقَلُّهُ باتِّفاقِ النُّحاةِ أحدَ عشرَ، فمَا < وَجْهُ > [2] الجمعِ بينَ الكلامَيْنِ [3] ؟ اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يَدَّعِيَ الفقيهُ [4] أنَّ العُرْفَ شاعَ في إطلاقِ دَرَاهِمَ علــى ثلاثَــةٍ واشتهرَ فصارَ حقيقةً عرفيَّةً وهيَ مقدَّمَةٌ على اللغويَّةِ، ولا يكفيهِ أنْ يقولَ إطــلاقُ جمعِ الكثْرَةِ على القلَّةِ يصحُّ مجازًا، والأصلُ براءةُ الذِّمَّةِ عمَّا زادَ فقَبِلْنَا [5] تفسيرَهُ بــثلاثِ لــذلكَ [6]، لأنَّا نقولُ: لا يُقبَلُ مِنَ اللافظِ بحقائقِ الألفاظِ في الأقاريرِ التَّفسيرُ بالمجــازِ، ألاَ تَــرَى أنَّ منْ أقرَّ بأفلسٍ لا يقبلُ منهُ التَّفسيرُ بفلسٍ واحدٍ، وإنْ صحَّ إطلاقُ الجمــعِ علــى الواحدِ مجازًا، هذهِ عبارتُهُ. قلتُ: وقد أفادَ مولانَا سعدُ الدِّينِ التفتازاني في التلويحِ: أنَّ جَمْعَي القلَّةِ والكثرةِ متَّفقانِ باعتبارِ المبدإِ [7] مفترقانِ باعتبارِ المُنتَهَى، فمبدأُ كــلٍّ مــنهما الثلاثَةُ، ومُنتَهَى جمعِ القلَّةِ العشرةُ، ولا نهايةَ لجمعِ الكثرةِ. قالَ: وهذا أوفقُ بالاستعمالاتِ، وإنْ صحَّ بخلافِهِ كثيرًا منَ الثقاتِ. وبهذا ينحلُّ إشكالُ السُّبكي في مسألَةِ الإقرارِ، فإنَّ مبناهُ على أنَّ جمعَ الكَثْرَةِ للثلاثَةِ مجازٌ، وهوَ ممنوعٌ على هذهِ الطَّريقَةِ، بَلْ هوَ لكلٍّ مِنَ الثَّلاثَةِ والأَربعَةِ فمَا فوقَهَا إلى ما لا نهايةَ لَهُ حقيقةً. فإذَنْ مَنْ أقرَّ بدراهِمَ وفسَّرَهَا بــثلاثَةٍ لَــمْ يُقْبَلْ تفسيرُهُ بمجازٍ، فلا إشكالَ أصلاً، ثُمَّ في قولِ إمامِ الحرمينِ: إنَّ الجمعَ المعــرَّفَ بالألِــفِ واللاَّمِ يعمُّ كلَّ جمعٍ لا كلَّ فَرْدٍ، نَظَرٌ، لاتِّفاقِ أئمَّةِ التَّفسيرِ والأُصولِ والنَّحوِ على أنَّ الحُكْمَ في مِثْلِ: الرِّجالُ فَعَلُوا كَذَا، على كلِّ فردٍ لا على كلِّ جماعَةٍ، ذَكَرَهُ

---

(١) (قول) ساقطة من ك، ي.

(٢) الزياة من ك، ي.

(٣) في ل: كلامين.

(٤) في ك، الفقهاء.

(٥) في ك: فقلنا، وفي ي: قلنا.

(٦) في ك: ولا يكفيه، مكان بثلاثة لذلك، وفي ي: كذلك مكان، لذلك وكلاهما تحريف.

(٧) في ي: المبتدأ.

التفتازاني في حاشيةِ الكشّافِ وغيرِ ذلكَ مِنْ كتبِهِ.

[[وَقَدْ يُجْعَلُ النُّونُ مُعْتَقَبَ الإعرابِ]] (١)، أَي: محلاً لاعتقابِ (٢) حركاتِ الإعرابِ، أَي: دخولِ واحدَةٍ بعدَ أُخرى مِنْ قولِهِم: عَقَّبَ فلانٌ (٢١١/ و) فلانًا، إذا خَلَفَهُ وقامَ في قومِهِ، واعْتَقَبَا، أَي: خَلَفَ كلٌّ منهما الآخرُ (٣) [[بلزومِ الياءِ]] (٤) لخفّتِهَا معَ إشعارِهَا بالجمعيَّةِ كَمَا في الحديثِ: " اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سنينَ (٥) كَسِنينِ يوسفَ (٦)". وقالَ الشَّاعِرُ (٧):

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وقالَ (٨):

وكانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عليٌّ ... أَبًا بَرًّا ونَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وخُرِّجَ عليها قولُ الآخَرِ (٩):

لا يزالونَ ضاربينَ القِبَابِ (١٠)

[[ويُحْذَفُ]] النُّونُ [[للإضافَةِ]] (١١) قياسًا مطّردًا، نحوُ: ﴿ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ (١٢)، وللضرورةِ.

---

(١) ينظر لباب الإعراب ١٣١، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢.

(٢) في ك: محل اعتقاب، مكان: محلا لاعتقاب، وهو وجه.

(٣) ينظر اللسان (عقب).

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢.

(٥) في ك، ل: سنينا.

(٦) مسند أحمد ٢٣٩/٢، والبخاري بشرح الكرماني ١٠٠/٥، وصحيح مسلم ٤٦٧/١ وفيها: كسني يوسف.

(٧) الصمة بن عبد الله القشيري، المؤتلف والمختلف ٢١٤، وخزانة الأدب ٥٨/٨ ونسب في شرح المفصل لابن يعيش ١١/٥ إلى سحيم.

(٨) سعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٧٥/٨، ٧٦، ٧٧، وبلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢، وروايته في شرح الرضي والخزانة:

وأَنَّ لنا أَبا حسنٍ عليًّا ... أَبٌ بَرٌّ ونحنُ لَهُ بنينُ

ويروى: إِلَيكُم إِنَّ والينا عَلِيٌّ ... أَبٌ بَرٌّ وَنَحنُ لَهُ بَنونُ

(٩) في الأصل: الزاجر، وهو تحريف وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) هذا عجز بيت لعمرو بن الأيهم التغلبي وقد تقدم تخريجه في ق ٣١ظ.

(١١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/١، والمساعد ٤٦/١.

(١٢) المائدة ١.

كقولِ الشَّاعِرِ [١]:

ولسنا إذا تأبونَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي لَكُمْ غيرَ أَنَّا إنْ نُسَالَمْ نُسَالِمِ

وقولِ الآخَرِ [٢]:

يقولونَ [٣] ارْتَحِلْ قتِّلْ قريشًا وَهُمْ مكتنفُو البَلَدَ الحَرَامَا

وقد سَقَطَ في السَّعَةِ أَيضًا لا للإضافةِ، كَمَا قُرِئَ في الشَّواذِّ: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ ﴾ [٤] بالنَّصبِ [٥].

[[و]] يُحْـذَفُ [[عجزُ المنقوصِ]]، وهوَ الاسمُ المُعْرَبُ الذي آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبلَهَا، نحوُ: القاضِي، فلاشيءَ مِنْ نحوِ: يَرْمِي، وهَذِي وأَخيكَ، وظبيٍ بمنقوصٍ، فَيُقالُ في جمعِ قاضٍ: قاضونَ، وقاضِينَ، نصبًا وجرًّا [٦] والأصلُ: قاضيونَ وقاضيينَ، حُذِفَتْ الضَّمَّةُ استثقالاً لَهَا على الياءِ بعدَ كسرَةٍ، فالتَقَى ساكنان، لامُ الكلمَةِ وعلامَةُ الجمعِ، فَحُذِفَتِ اللاَّمُ، ثُمَّ قلبُوا في حالِ الرَّفعِ كسرةَ الضَّادِ ضمَّةً لمناسبَةِ الواوِ، وأَبقوهَا في حالَتَي النَّصبِ والجرِّ، على ما كانتْ عليهِ مِنَ الكسرَةِ لعدَمِ الحاجَةِ إلى التَّغييرِ [٧].

[[و]] عَجزُ [[المقصورِ]]، وهوَ [٨] الاسمُ المعربُ الذي آخِرُهُ ألفٌ لازمةٌ كالمُصْطَفَى [٩]، فلا شيءَ مِنْ نحوِ: يَخْشَى، وهَذَا، والقاضِي، وأَخاكَ بمقصورٍ،

---

(١) البيت بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٧، والمساعد ١/٤٦.

(٢) بلا عزو في ضرائر الشعر ١٠٧، وفيه: قبلي، مكان: قتل، ومكتنفو مكان: متكنفو، والهمع ٥/ ٣٤٥، والدرر ٢/٢١٨، وفيه: وهم مكتنفون البلد الحراما
واكتنفوا فلانا وتكنفوه، أي: أحاطوا بِهِ. العباب الزاخر (حرف الفاء) ٥٥٣.

(٣) في ك: يقول، وهو مخل بوزن البيت.

(٤) التوبة ٢.

(٥) أي: بنصب لفظ الجلالة، والقراءة المشهورة بالجر، وقال في المحتسب ٢/٨٠: "ما حكاه أبو زيد عن أبي السمال أو غيره انه قرأ" غيرُ معجزي اللهَ " بالنَّصبِ، فهذا يكاد يكون لحنًا، لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه، غير انه شبه (معجز) بالمعجزي، وينظر سر الصناعة ٢/ ٥٣٨-٥٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٨، والمساعد ١/٤٧.

(٦) ينظر الكتاب ٣/٤١٤-٤١٥.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٩.

(٨) في ك: وصفه، وهو تحريف.

(٩) الكتاب ٣/٣٩٠.

[[ببقاء]]، أَي: يُحْذَفُ [١] عجزُ [٢] المقصورِ [٣] مَعَ بقاءِ [[حركَةِ ما قبلَهُ]] [٤] حالةَ كـونِهِ واقعًـا [[في الجمعِ بالواوِ والنُّونِ]] أَو بالياءِ والنُّونِ كقولِكَ: مُصْطَفَوْنَ رَفْعًا، وَمُصْطَفَيْنَ، نصبًا وجرًّا [٥]. وأَصلُهُ مُصْطَفَيُوْنَ { ومُصْطَفَيِيْنَ } تَحَرَّكَتِ الياءُ وانفتحَ ما قـبلَهَا فَقُلِـبَتِ أَلِفًـا، فَالْتَقَى ساكنانِ، الأَلفُ وحرفُ الإعرابِ، فَحُذِفَتِ الأَلفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ وبقيَ ما قبلَهَا على حالِهِ مفتوحًا لعدَمِ الدَّاعِي إِلى تغييرِهِ.

[[وتُحَـذُف الـتَّاءُ]] مِمَّا هيَ فيهِ مِنَ المؤنَّثِ حيثُ يُجمَعُ بالأَلفِ والتَّاءِ كراهَةً لاجتماعِ علامَتَي تأنيثٍ في كلمَةٍ واحدةٍ [٦].

[[ويُقْلَبُ العجزُ]] وهوَ الأَلفُ [[المقصورِ]] جمعِ التَّأنيثِ [[ياءً]] سواءٌ كانتْ الأَلفُ زائدةً للتأنيثِ كَحُبْلَى (٢١١/ ظ) أو منقلبةً عَنْ ياءٍ كالمَرْمَى أو واوٍ كالمَلْهَى [٧] وتَـبِعَ فـيهِ اللُّبابَ [٨]، ولم يتبعْهُ شارحوهُ [٩]، وهو عندي معترضٌ لورودِ نحوِ: العَصَا، فَجَمْعُهُ: العَصَواتُ، بالواوِ كتثنيتِهِ بلا شَكٍّ.

[[ولِمَمْـدُودِهِ]]، أَي: ويقلـبُ العجزُ لممدودِ جمعِ التَّأنيثِ [[واوًا]]، نحوُ: صـحراواتٌ، جمعُ صحراءَ [١٠]، وكراهَةً لاجتماعِ الهمزَةِ والتَّاءِ وَهُمَا علامَتَا تأنيثٍ، فإِنْ قلـتَ: علامَةُ تأنيثِ صحراءَ ليستِ الهمزَةِ وإِنَّما هيَ الأَلفُ التي الهمزةُ بدلٌ عنها. قلتُ: أُعطِـيَ البدلُ حُكْمَ المُبْدَلِ منْهُ. فإِنْ قلتَ: فالواوُ بدلٌ عَنِ الهمزةِ فَلْيُعْطَ حُكْمَهَا. قلتُ: أَي: لَزِمَ مِنْ إِعطاءِ البدَلِ حُكْمُ الأَصلِ أَنْ يُعْطَى بدلُ البدلِ حُكْمَ الأَصلِ. ولَوْ عُلِّلَ قلبُ الهمـزةِ بالـواوِ بِمَا عُلِّلَ بِهِ في التثنيةِ [١١] لاستقامَ. وَيُرَدُّ على المؤلِّفِ نحوُ وِضَاءٍ، ونحوُ

---

(١) في ي: ويحذف، مكان: أي يحذف، وهو وجه.

(٢) (عجز) ساقطة من ي.

(٣) في الأصل: المنقوص، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الكتاب ٣٩١/٣.

(٥) ينظر لباب الإعراب ١٣٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/١، ولباب الإعراب ١٣٢ والمساعد ٦٤/١.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/١-١٠٤، والمساعد ٦٢/١.

(٨) قال في لباب الإعراب ١٣٢: "والألف المقصورة تبدل ياء كيف كانت".

(٩) أي: شارحو اللباب.

(١٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/١، ولباب الإعراب ١٣٢.

(١١) ينظر ق ٢٠٦ظ، و٢٠٧و.

كِـــساءٍ ورِداءٍ، فإنَّ ذلكَ كلَّهُ مِنْ قبيلِ الممدودِ، ووِضاءٌ تثبتُ همزتُهُ على حالِهَا، فيُقالُ: وِضاءاتٌ. ونحوُ كِساءٍ ورِداءٍ يجوزُ فيهما إقرارُ الهمزَةِ وإبدالُهَا واوًا. وبالجملةِ فالحُكْمُ في ذلكَ ما استقرَّ في التثنيَةِ، فَلَوْ أَحالَ عليه [1] لَسَلِمَ.

[[ويُرَدُّ]] العجزُ [[ولا يُرَدُّ للمبتورِ]] المعوَّضِ مِمَّا حُذِفَ منهُ التَّاءُ [[في الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ]]، فيُقَالُ: سنواتٌ، بالرَّدِّ، وهناتٌ، بعدَمِ الرَّدِّ [2]. وأَجملَ [3] المؤلِّفُ، فإنَّ الرَّدَّ وعدَمَهُ إنَّمَا يثبتُ في مفتوحِ الفاءِ فَقَدْ جاءَ فيهِ الرَّدُّ كثيرًا في سنوات، وجاءَ هناكَ مِنْ غـــيرِ رَدٍّ كمـــا مَـــرَّ. وأَمَّا مضمومُ [4] الفاءِ، فلا يُرَدُّ إليهِ المحذوفُ كثُباتٍ وقُلاَتٍ، وأَمَّا مكـــسورُهَا [5] فَتَـــرْكُ الـــرَّدِّ فـــيهِ كـــثيرٌ، نحوُ: مِئات، ورِئات، وقَد سُمِعَ الرَّدُّ، نحوُ عِضَواتٍ [6].

---

(١) ينظر ق ٢٠٦ظ، و٢٠٧و.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٩٨، ولباب الإعراب ١٣٣.

(٣) في ك: واجل، وهو تحريف.

(٤) في ك: المضموم.

(٥) في الأصل: مكسور، وفي ي: المكسورها، وما اثبتناه من ك، ل.

(٦) الكتاب ٣/٥٩٨.

المَصْدَرُ

[[المَـصْدَرُ: اســمُ حَدَثٍ]]، وهوَ معنًى قائمٌ بغيرِهِ سواءٌ صَدَرَ منهُ كالضَّرْبِ والمَــشيِ أَوْ لَمْ يَصْدُرْ منهُ [1]، كالطُّولِ والقِصَرِ. [[اشتقَّ منهُ الفعْلُ على الأَصحِّ]] مِنَ القولَيْنِ، وهوَ رأيُ البصريينَ [2]، نظرًا إلى أَنَّ كلَّ فرعٍ يُصاغُ مِنْ أَصلٍ ينبغي أَنْ يكونَ في ما في الأَصلِ معَ زيادةِ الغرضِ مِنَ الصوغِ، كالبابِ مِنَ السَّاجِ، والخاتَمُ مِنَ الفضَّةِ، وهكذا حالُ الفعلِ فيهِ معنَى المصدرِ معَ زيادةِ أَحَدِ الأَزمنةِ الَّتي هيَ الغرضُ من صوغِ الفعلِ [3]. والكوفيونَ استدلُّوا على أَصليَّةِ الفعلِ بعمليَّةٍ في المصدرِ [4]، كقعدتُ قُعُودًا، والعاملُ قبلَ المعمــولِ. قــالَ الرَّضيُّ: " وهوَ مغالطةٌ، لأَنَّهُ قبلَهُ، بمعنَى أَنَّ الأَصلَ في وقتِ العملِ أَنْ يتقدَّمَ العاملَ على لفظِ المعمولِ، والنِّزاعُ في أَنَّ وضعَهُ غيرُ متقدِّمٍ على وَضْعِ (٢١٢/ و) الفعلِ، فأَينَ أَحدُ المتقدِّمَيْنِ مِنَ الآخَرِ [5] ؟

[[وهــوَ سماعــيٌّ في مجرَّدِ الثُّلاثيِّ]] يرتقي إلى نحوِ خمسينَ بِناءً، ذَكَرَهَا صاحبُ التَّسهيلِ [6]، [[قياسيٌّ في غيرِهِ]] [7]، وهوَ الرُّباعيُّ ومُتَشَعِّبُهُ [8] الثُّلاثيُّ، ومحلُّ هذا كُتُبُ التَّصريفِ [9].

[[ويَعْمَلُ]] المصدرُ [[عملَ فعلِهِ]] [10] سواءٌ كانَ ماضيًا أَو حالاً أَو مستقبلاً، تقولُ: أَعجَبَني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا أَمسِ، كما تقولُ: الآنَ، أَو غدًا، [[لأَنَّهُ بتقديرِ (أَنْ) مَعَ

---

(١) في الأصل عنه، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٥٦، وأسرار العربية ٦٩، والإنصاف ١/٢٣٥، والارتشاف ٢/٢٠٢.

(٣) الإنصاف ١/٢٣٧.

(٤) الإنصاف ١/٢٣٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.

(٦) التسهيل ٢٠٤-٢٠٥.

(٧) التسهيل ٢٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢.

(٨) في ي: وصيغة، وهو تحريف.

(٩) ينظــر دقائق التصريف ٤٤، وما بعدها، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٣، والارتشاف ١/٢٢٥، والمساعد ٢/٦٢٥، والهمع ٦/٤٨.

(١٠) ينظــر الأصول ١/١٦٦-١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٢، وشرح شذور الذهب ٣٨١، والمصدر في العربية ٦٦.

الفعــلِ]] (١)، والفعــلُ المُقَدَّرُ قد يكونُ ماضيًا وقد يكونُ غيرَهُ. قلتُ: المُدَّعَى عامٌّ، والدَّليلُ خاصٌّ، لأَنَّ تقديرَ (أَنْ) والفعلِ إنَّمَا يكونُ حيثُ الماضي، نحوُ: أَعجبَنِي أَنْ قُمْتَ أَمــسِ، أَو حيثُ المستقبلُ، نحوُ: يُعْجِبُنِي أَنْ يقومَ غدًا، ولا يصحُّ مَعَ الحالِ، لأَنَّ دخولَ (أَنْ) علــى المضارعِ تخلصُهُ للاستقبالِ، والمُدَّعَى أَنَّهُ يعملُ حاليًّا وغيرَهُ، فَلَوْ قالَ: لأَنَّهُ بتقديــرِ الفعــلِ معَ حرفٍ مصدريٍّ لاستقامَ، أَي: لكَ تقديرُ المصدرِ في جميعِ الحالاتِ بالفعــلِ مَعَ (مَا)، لأَنَّهَا تدخلُ على الأفعالِ الثلاثَةِ، نحوُ: أَعْجَبَنِي ما صنعتَ أَمسِ، وما تَصْنَعُ الآنَ، وما تصنعُ غدًا، ولكَ تقديرُ (أَنْ) مَعَ غيرِ الحالِ كَمَا مَرَّ.

[[ولا (٢) يَعْمَــلُ مُتَأَخِّــرًا]] (٣) لِمَــا تقدَّمَ مِنْ كونِهِ عندَ العملِ مقدَّرًا بحرفٍ مــصدريٍّ مَــعَ الفعلِ، والحرفُ المصدريُّ حرفٌ موصولٌ، ومعمولُ المصدرِ في الحقيقةِ معمــولُ الفعلِ الذي هوَ صلةُ الحرفِ، ومعمولُ الصلَةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ (٤) كما أسلفناهُ في محلِّه (٥). [[إلاّ في الظَّرفِ]] وشبهِهِ (٦)، نحوُ: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ (٧)، ﴿ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ (٨)، ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ (٩)، لِتَوَسُّعِهِم في الظَّرفِ (١٠). [[إذ يكفيهِ]] في العملِ [[رائحةُ الفعلِ، حتَّى قالَ بعضٌ: يَعْمَلُ فيه ضميرُهُ]] (١١) أَي: ضميرُ المصدَرِ، وإِنْ كانَ على خلافِهِ (١٢)، [[نحوُ]] قولِ زهير (١٣):

وَمَا الحَرْبُ إِلاَّ مَا عَلِمْتُم وذُقْتُمُ [[وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ]]

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/٢.

(٢) في ل: فلا.

(٣) التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/٢.

(٤) ينظر المساعد ٢٣٢/٢-٢٣٣.

(٥) ينظر ق ١٧١و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢، والمساعد ٢٣٣/٢، والمصدر في العربية ٨٥.

(٧) الصافات ١٠٢، وينظر الكشاف ٣٤٧/٣.

(٨) النور ٢، وينظر البيان في إعراب القرآن ٩٦٤/٢.

(٩) يونس ٢.

(١٠) ينظر الارتشاف ٥٥٣/١.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢، والمساعد ٢٢٦/٢.

(١٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢، والمساعد ٢٢٦/٢.

(١٣) شــعره ١٨. والبيت بلا عزو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٥، والمساعد ٢٢٦/٢.

فعلَّقَ عنها بالضميرِ العائدِ إلى التَّحديثِ المفهومِ من السِّياقِ، [[أَي]]: وما [[تَحْدِيثي عَنْهَا]] بالحديثِ المُرَجَّمِ، أَي: المقولُ ظَنًّا مِنْ غيرِ تَحقُّقٍ وتيقُّنٍ. ورأيُ الجماعَةِ أَنَّهُ لا فرقَ في منعِ < تقديمِ معمولِ > [١] المصدرِ الذي هوَ بتقديرِ الحرفِ المصدريِّ والفعلِ، بينَ الظَّرفِ وغيرِهِ. ويؤولونَ ما وَرَدَ بخلافِ ذلكَ على حذفِ عاملٍ مقدَّمٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بعدَ الظَّرفِ [٢]. وهذا التفصيلُ المذكورُ في المتنِ رأيٌ ذَهَبَ إليهِ الرَّضي [٣]، فَتَبِعَهُ المؤلِّفُ. قالَ في شرحِ الكافيةِ (٢١٢/ ظ) بَعْدَ [٤] أَنْ ذَكَرَ كلامَ القومِ: " هذا ما قالُوا، وأَنَا لا أَرَى منعًا من تقديمِ معمولِهِ عليهِ إذا كانَ ظرفا [٥]، أو شبهَهُ"[٦]. وساقَ مُثُلاً وقالَ بأَثَرِهَا: " وثبوتُهُ في كلامِهِم كثيرٌ، وتقديرُ الفعلِ في مثلِهِ، تَكَلُّفٌ، وليسَ كلُّ مؤوَّلٍ بشيءٍ حكمُهُ حُكْمُ ما أُوِّلَ بِهِ، فَلاَ مَنْعَ مِنْ تأويلِهِ بالحرفِ المصدريِّ مِنْ جِهَةِ المعنَى، مَعَ أَنَّهُ لاَ يلزمُهُ [٧] أَحكامَهُ، بَلَى [٨] لا يتقدَّمُ عليهِ المفعولُ الصَّريحُ لضعفِ عملِهِ، والظَّرفُ [٩] وأَخوهُ يكفيهِمَا رائحَةُ الفعلِ، حتَّى إِنَّهُ يعملُ فيهِما ما هوَ في غايةِ البُعْدِ مِنَ العملِ كحرفِ النَّفي في قولِهِ تعالى: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [١٠]، فقولُهُ " بِنِعْمَةِ رَبِّكَ " متعلِّقٌ بمعنَى النَّفي، أَي: انتفى بنعمةِ اللهِ وبحمدِهِ منكَ الجنونُ [١١]، ولا معنًى لتعليقِهِ بمجنونٍ. وكذا يَعْمَلُ الضميرُ فيهِمَا كقولِهِ:

وَمَا الحَرْبُ إِلاَّ مَا عَلِمتُم. . .

وأَنشدَ البيتَ [١٢].

---

(١) الزيادة من ي، ل.

(٢) ينظر الخصائص ١٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢٧/٢، والمساعد ٢٢٦/٢، المصدر في العربية ٨٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

(٤) في ك: بين، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: ظرف، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٦٥/٢.

(٧) في ك، : لا يلزم.

(٨) في ي: بل.

(٩) في ك: من الظرف، مكان: والظرف، وهو خطأ.

(١٠) القلم ٢.

(١١) ينظر الكشاف ١٤١/٤، ومغني اللبيب ٥٧٣.

(١٢) شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

وأَقــولُ: هــنا نكتةٌ ينبغي التنبُّهُ [١] لَهَا، وهيَ أَنَّ المصدرَ إِنَّما يتقدَّرُ [٢] بالحرفِ المصدري والفعلِ، حيثُ يكونُ فاعلُ المصدرِ أَو نائبُهُ مذكورًا، إِمَّا بطريقِ الرَّفعِ كَمَا في: أَعْجَبَنِــي قــيامُ الزَّيدانِ، وضَرْبُ السَّارقانِ، وإِمَّا بطريقِ الإِضافَةِ كَمَا في: أَعْجَبَنِي قيامُ الــزَّيدينِ، وضَرْبُ السَّارقينِ، لإِمكانِ التَّأويلِ هنا بالفعلِ، لأَنَّكَ إِذا جئتَ بالفعلِ وجدتَ في اللَّفــظِ ما تسندُهُ إِليهِ، فيستقيمُ التَّأويلُ، وأَمَّا حيثُ لا يكونُ للفاعلِ ولا نائبِهِ ذِكْرٌ في التَّركيبِ أَصلاً، فإِنَّ التَّأويلَ بذلكَ يمتنعُ لِمَا يلزمُ مِنْ بقاءِ الفعلِ بِلاَ فاعلٍ، أَو نائبٍ عنهُ، ففي القسمِ الأَوَّلِ يمتنعُ التَّقديمُ لأَنَّهُ مِنْ بابِ تقديمِ معمولِ الصِّلَةِ على الموصولِ، فإِنْ تقدَّمَ مــا يُتَخَــيَّلُ إِليهِ [٣] معمولٌ للمصدرِ قُدِّرَ لَهُ عاملٌ متقدِّمٌ يفسِّرُ المتأخِّرَ، كَمَا إِذا قلتَ: أَعجَبَنِي عَنِ الشَّرِّ بُعْدُكَ، فالتَّقديرُ: أَعجَبَنِي بُعْدُكَ عَنِ الشَّرِّ ، وحَذْفُ المصدرِ مدلولاً [٤] عليهِ بالمذكورِ آخِرًا [٥]. وفي القسمِ الثَّاني يجوزُ تقديمُ المعمولِ الذي هوَ ظرفٌ أَوْ شبهُهُ لانــتفاءِ المانــعِ، نحــوُ: ﴿ وَلاَ تَأْخُــذْكُمْ بِهِمَــا رَأْفَــةٌ ﴾ [٦]، ﴿ أَكَــانَ لِلــنَّاسِ عَجَبًا ﴾ [٧]. ومنهُ قولُ كعبٍ في قصيدتِهِ المشهورةِ [٨]:

ضَخْمٌ مُقَلَّدُها فَعْمٌ مُقَيَّدُهَا ... في خَلْقِهَا عَن بَناتِ الفَحْلِ تَفضيلُ

قــالَ ابنُ هشامٍ في شرحِه لهذهِ القصيدَةِ: " عَن بَناتِ الفَحْلِ " يتعلَّقُ بــ (تفضيلُ) وإِنْ كانَ مصدرًا لأَنَّهُ ليسَ بمحلٍّ لــ (أَنْ) والفعلِ، ومَنْ ظَنَّ أَنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُهُ مطلقًا، فهوَ (٢١٣/ و) واهِمٌ "[٩].

[[و]] لا يعملُ [[مصغَّرًا]] [١٠] لزوالِهِ بالتصغيرِ عن الصيغَةِ التي هيَ أَصلُ الفعلِ مــعَ نقصِ المعنَى، قالَ ابنُ مالكٍ: " ولذلكَ عَمِلَ المجموعُ جمعَ تكسيرٍ، لأَنَّهُ، وإِنْ زالَتْ

---

(١) في الأصل، ل: التنبيه لها، وما اثبتناه من ك، ي.

(٢) في ك، ي: يتقدم، وهو تحريف.

(٣) في ك، ي: اليه انه، بزيادة (اليه).

(٤) في الأصل: مدلول، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) في الأصل: أجزاه، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) النور ٢.

(٧) يونس ٢.

(٨) ديوان كعب ١٠.

(٩) شرح قصيدة بانت سعاد ٥٤.

(١٠) التسهيل ١٤٢، ومنهج المسالك ٣١٨، ٣١٩، والمصدر في العربية ٧٣.

فيهِ الصيغةُ الأَصليَّةُ بالتَّكسيرِ، لكنَّ المعنَى مَعَهَا باقٍ، بَلْ يتضاعَفُ بالجمعيَّةِ، والمسأَلَةُ خلافيَّةٌ [١]، فقالَ فيها جماعةٌ بالجوازِ [٢] استدلالاً بقولِهِمْ: " تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِسِ البَقَرِ أَوْلاَدَهَا"[٣]، ومَلاَحِسُ، جمعُ مَلْحَسٍ بمعنَى لَحْسٍ [٤]، وبقولِ الشَّاعِرِ [٥]:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تجارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ والغَلَبَا

وَذَهَبَ آخرونَ إِلى المَنْعِ "[٦].

[[و]] لا يعملُ أَيضًا [[موصوفًا]] [٧] لأَنَّ الوصفَ يزيلُ شَبَهَهُ بالفعلِ أَو يضعفُهُ، وذلكَ إِنَّما يتحقَّقُ إذا كانَ موصوفًا [٨] قبلَ العمَلِ لا بعدَهُ [٩]، فَعَلَى هذا يمتنعُ: أَنَّ سَوْقَكَ العنيفَ الإبلَ لقبيحٌ، ويجوزُ: أَنَّ هَجْرَكَ إِيَّاي المفرطَ لمهلكٌ، هذا التفصيلُ هوَ الصَّحيحُ، وهوَ مذهبُ البصريينَ والفرَّاءِ مِنَ الكوفيينَ. وثَمَّ قولانِ آخَرانِ، وهُمَا الجوازُ مطلقًا، وهوَ قولُ باقي الكوفيينَ، والمَنْعُ مطلقًا وهوَ ظاهِرُ قولِ ابنِ عصفور في المقربِ [١٠]. فإِنْ قلتَ: ليسَ كذلكَ، فإِنَّهُ إِنَّما مُنِعَ عَمَلُهُ في حالَةِ كونه موصوفًا، وهذا إِنَّما يَتَحَقَّقُ حالَةَ وجودِ موصوفيَّتِه عندَ العملِ، وأَمَّا قَبْلَ ذلكَ فَلاَ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ إذا عَمِلَ ثُمَّ وصفٌ صدقَ أَنَّهُ عَمِلَ في حالَةِ كونِهِ غيرَ موصوفٍ، ثُمَّ طرأَ وصفُهُ

---

(١) ينظر الخصائص ٢/٢٠٧، ٢٠٩، والهمع ٥/٦٦-٦٧.

(٢) وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك، كما في الارتشاف١/١٧٣، وينظرالمقرب ٢/١٣١.

(٣) أي: بمواضع تلحس فيها البقر أولادها وينظر المثل في فرائد اللآلي ١/١٠١ والخصائص ٢/٢٠٧، والارتشاف ٣/١٧٣.

(٤) القاموس (لحس).

(٥) الأعشى، ديوانه ١٠٩، وروايته فيه:

وجربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامه إلا الحزم والفنعا

والبيت بلا عزو في الخصائص ٢/٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٦، وفيهما... إلا المجد والفنعا.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ق ١٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٢-٦٩٣، والمساعد ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، والهمع ٥/٦٦.

(٧) ينظر التسهيل ١٤٢، والمساعد ٢/٢٢٩، والمصدر في العربية ٧٧.

(٨) إذا كان موصوفا، ساقطة من ك، ل.

(٩) ينظر الخصائص ٣/٢٥٨-٢٥٩، ومغني اللبيب ٧٦٦، والمساعد ٢/٢٢٩، والهمع ٥/٧٠، والمصدر في العربية ٧٧-٧٩.

(١٠) ينظر المقرب ١/١٢٩.

فصارَ موصوفًا بعدَ العَمَلِ لا عندَهُ.

[[و]] لاَ يَعْمَلُ أَيضًا **[[مقترنًا بالحالِ]]** (١)، نحوُ: أَعْجَبَني ضَرْبُكَ شديدًا عمرًا (الآنَ) (٢)، لأَنَّ الحالَ بمنزلَةِ الوصفِ في المعنَى، فيمتنِعُ العملُ للعلَّةِ المتقدِّمَةِ. ومِنَ العَجَبِ أَنَّـــهُ كُتِبَ في بعضِ الحواشِي على قولِهِ (ولا مقترنًا بالحالِ) ما نَصُّهُ: فلاَ يُقالُ: أَعجَبَني ضَرْبُ زيد عمرًا الآنَ، لامتناعِ تقديرِهِ بـــ (أَنْ) والفعلِ، إذ لَوْ قُدِّرَ بأَنْ ضَرَبَ، كانَ منافيًا لقـــولِهِ: (الآنَ)، لأَنَّ (أَنْ) مختصٌّ بالاستقبالِ، وهذا وقوفٌ عندَ قولِهِ: (لأَنَّهُ بتقديرِ أَنْ مَعَ الفعلِ) وإِعراضٌ عَنْ قولِهِ: (ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ). وقد أَسلفنَا أَنَّهُ حيثُ سيكونُ المرادُ الحال يقدَّرُ ما يجامعُهُ وهوَ ما المصدريَّةُ. ولعلَّ المؤلِّفَ لَمْ يُرِدْ (أَنْ) مِنْ حيثُ خصوصيَّتِهَا، بَلْ مِنْ حيثُ هِيَ حرفٌ مصدريٌّ، وإِلاَّ وَرَدَ عليهِ ما تقدَّمَ.

[[ولا]] يعمـــلُ أَيـــضًا **[[معرَّفًا باللاَّمِ]]** لتعذُّرِ دخولِهَا على ما يقدَّرُ المصدرُ (٢١٣/ ظ) العامِلُ بِهِ وهوَ الحرفُ المصدري، بخلافِ اللاَّمِ الداخلَةِ على اسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ، لأَنَّهَا موصولةٌ داخلةٌ على الفعلِ. وأَمَّا اللاَّمُ التي في الصفَةِ المشبَّهَةِ فلم يضعفْ بِهَا، لأَنَّ عَمَلَهَا لمشابهَةِ اسمِ الفاعِلِ لا لمشابهَةِ الفعلِ **[[على]]** القولِ **[[الأَكثرِ** (٣)، **إلاَّ في الظَّـــرفِ]]**، فيجوزُ إعمالُهُ فيه لِمَا مَرَّ { مِنْ } أَنَّ العواملَ الضَّعيفةَ تَعْمَلُ فيه، وأَدنَى شَمَّةٍ مِنْ روائحِ الفعلِ يكفيهِ (٤). وفي التَّنزيلِ: ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾ (٥) فـــ" بِالسُّوءِ " معمولٌ للجهرِ المعرَّفِ باللاَّمِ، وأَمَّا " مَنْ ظُلِمَ " فقد جُوِّزَ فـــيهِ أَنْ يكونَ فاعِلَ المصدرِ، أَي: أَنْ يَجْهَرَ، على البناءِ للفاعِلِ، والاستثناءُ متَّصِلٌ، وأَنْ يكـــونَ منصوبًا على أَنَّ الاستثناءَ منقطِعٌ، والمصدرُ من قبيلِ المبنيِّ للمفعولِ، أَو على أَنَّهُ بدلٌ على حذفِ مضافٍ، أَي: إلاَّ جَهْرَ مَنْ ظُلِمَ، والاستثناءُ متَّصِلٌ (٦).

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

(٢) الزيادة من ل، يقتضيها السياق.

(٣) ينظر شـــرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، والتسهيل ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/٢، والارتشاف ١٧٦/٣-١٧٧ والهمع ٧١/٥-٧٣.

(٤) ينظر ق ٢١٢و.

(٥) النساء ١٤٨، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١، والبحر المحيط ٣٨٢/٣-٣٨٤.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٦/٢.

واعْلَمْ أَنَّ في إعمالِ المصدرِ المعرَّفِ باللاَّمِ أَربعةُ مذاهبٍ [(١)]: أَحَدُهَا: الجوازُ، وهوَ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ [(٢)]، وعليهِ جاءَ قولُهُ [(٣)]:

ضعيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

الثَّاني: المَنْعُ، وهوَ مذهبُ الكوفيينَ [(٤)] وابنِ السَّراجِ [(٥)]. الثَّالثُ: جوازُهُ على قبحٍ، وهوَ مذهَبُ الفارسي [(٦)]، وجماعةِ البصريينَ [(٧)]. الرَّابعُ: التَّفصيلُ بينَ أَنْ تكونَ (أَل) معاقبَةً للـضميرِ فيجوزُ، نحوُ: إِنَّكَ والضَّرْبَ خالدًا لمسيءٌ، أَي: إِنَّكَ وضربَكَ خالدًا، وأَنْ لا يكـونَ كذلكَ فيمتنعُ، نحوُ: عجبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيدًا، وهـوَ مَذْهَـبُ ابنِ طلحة [(٨)] وابنِ الطراوةِ [(٩)]. قالَ أَبو حيَّان: وهذا المذهَبُ هوَ الصَّحيحُ [(١٠)].

[[و]] لا يعملُ أَيضًا حالةَ كونِهِ **[[مفعولاً مطلقًا لَمْ ينبْ عَنْ الفعلِ]]** [(١١)] لأَنَّ تقديـرَهُ بـ (أَنْ) والفعلِ متعذِّرٌ، فالعملُ للفعلِ الظَّاهِرِ كما في قولِكَ: ضربتُ ضربًا [(١٢)] زيدًا، أَوِ المُقدَّرِ كما في قولِكَ: ضَرْبَةً زيدًا، في جوابِ مَنْ قالَ لَكَ: كَمْ ضَرَبْتَ؟

[[فـإِنْ نابَ]] عن الفعلِ الذي التُزِمَ حذْفُهُ، وصارَ المصدرُ بدلاً عنهُ **[[فالعملُ للفعلِ في رأيٍ]]** [(١٣)]، بناءً على أَنَّ الأَصلَ في العملِ لَهُ ولا ينعزِلُ عنهُ بالحذفِ. **[[و]]**

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/١٧٦-١٧٧.

(٢) الكتاب ١/١٩٢.

(٣) بلا عزو في الكتاب ١/١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٩، ٦٤، والخزانة ٨/١٢٧.

(٤) ينظر الارتشاف ٣/١٧٦، والمساعد ٢/٢٣٤، والهمع ٥/٧١-٧٢.

(٥) ينظر الأصول ١/١٣٧، والارتشاف ٣/١٧٦.

(٦) ينظر المقتصد ١/٥٦٣-٥٦٤.

(٧) ينظر الارتشاف ٣/١٧٦-١٧٧، والمساعد ٢/٢٣٥، والهمع ٥/٧٢.

(٨) هـو أبـو بكـر محمد بن طلحة بن عبد الملك بن حزم الاشبيلي النحوي المقرئ، المتوفى سنة ٦١٨هـ. غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٥٧، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ١٢٧، وبغية الوعاة ١/١٢١-١٢٢.

(٩) ينظر رأيهما في الارتشاف ٣/١٧٧، والهمع ٥/٧٢-٧٣.

(١٠) الارتشاف ٣/١٧٧، والهمع ٥/٧٣.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢، ١٩٧.

(١٢) (ضربا) ساقطة من ك.

(١٣) هو رأي المبرد والسيرافي وجماعة كما في الارتشاف ٢/١٧٢.

العمـلُ [[لَـهُ]]، أَي: للمـصدَرِ الـنائبِ [[في الأَصـحِّ]] وهوَ مذهبُ سيبويهِ [١] والأَخفـشِ [٢]، [[لا للمـصدريَّةِ]]، وكونُهُ مفعولاً وإلاَّ لَزِمَ أَنْ يعملَ كلُّ مصدرٍ هوَ مفعولٌ مطلقٌ، [[بَلْ لنيابَتِه]] عَنِ الفعلِ، وكونُهُ بدلاً عنهُ بدليلِ أَنَّهُ (٢١٤/ و) لا يجمعُ بينَهُمَا لفظًا، كَمَا لا يجمعُ بينَ البدلِ والمُبْدَلِ مِنْهُ، وهذا كما قالوا في مِثْلِ: زيدٌ في الدَّارِ أَبوُهُ، أَنَّ أَبوُهُ مرتفعٌ بالظَّرفِ، لا مِنْ جِهَةِ كونِهِ ظرفًا [٣] ولكنْ مِنْ جِهَةِ قيامِهِ مقامَ استقرَّ (أَوْ مـستقرٌ، فـإذا قلـتَ: سـقيًا زيدًا، فزيدٌ كمنصوب بسقيًا مِنْ حيثُ إِنَّهُ قامَ مقامَ اسـتقرَّ) [٤] لا مِـنْ حيثُ كونُهُ مصدرًا هوَ مفعولٌ مطلقٌ. ثُمَّ هُنا تنبيهٌ، وهوَ أَنَّ نيابَةَ المـصدرِ عَنِ الفعلِ المحذوفِ هَلْ هيَ مِنَ الأُمورِ القياسيَّةِ أَوْ لاَ ؟ نَقَلَ أَكثرُ المتأخِّرينَ عَنْ سـيبويهِ أَنَّ ذلـكَ غـيرُ مقيسٍ، بَلْ يُقْتَصَرُ فيهِ على ما سُمِعَ ولا يتعدَّى [٥]. وقالَ ابنُ مالكٍ [٦]: قياسيٌّ [٧] في الأَمرِ، كقولِهِ [٨]:

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

بمعنَى: أَنْدِلْ يا زُرَيقُ المالَ، أَي: اخْتَلِسْهُ [٩].

والدُّعاءِ، كقولِهِ [١٠]:

---

(١) ينظر الكتاب ١/١١٥-١١٦، ٢٣١.

(٢) ينظر المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٨-٦٦٠، ١٠٢٤-١٢٦٠، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٢، ١٩٧ والارتـشاف ٣/١٧١، ومنهج المسالك ٣١٩، والمساعد ٢/٢٤١-٢٤٤، والهمع ٥/٧٦.

(٣) بعدها في ك زيادة، وهي: (ولكن من جهة كونه ظرفا).

(٤) من (أو مستقر.. إلى.. استقر) ساقطة من ك.

(٥) ينظر الارتشاف ٣/١٧٠، والمساعد ٢/٢٤١-٢٤٣.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ق ١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٤-١٠٢٦، والارتشاف ٣/١٧٠، والمساعد ٢/٢٤٢.

(٧) في ك، ي، ل: ينقاس، وهو وجه.

(٨) أعشى همدان، الصبح المنير ٣١٧، وينسب إلى الأحوص في ملحقات ديوانه ٢٨٩، وبلا عزو في الكتاب ١/١١٥-١١٦، والخصائص ١/١٢٠، والإنصاف ١/٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٩، ١٠٢٥، وصدر البيت: على حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِم

(٩) الصحاح (ندل).

(١٠) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٥، والمساعد ٢/٢٤٢، وتمام البيت

..... قَدْ أَسلَفْتُهَا أَنا منهَا مُشْفِقٌ وَجِلُ

يا قابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ [١]

والاستفهامِ، كقولِه [٢]:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفنانُ رَأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

العلاقَةُ: الحُبُّ [٣]. والأَفنانُ: النواحِي [٤]، والثَّغامُ، بفتحِ المثَلَّثَةِ وغينٍ معجمةٍ: نبتٌ أَبيضُ [٥]. والمُخْلِسُ: المُخْتَلِطُ الرَّطْبُ باليابِسِ [٦].

والتوبيخِ بغيرِ استفهامٍ، كقولِه [٧]:

وِفَاقًا بَنِي الأَهواءِ والغَيِّ والوَنَى

والإنشاءِ، نحوُ: حَمْدًا للهِ. . . [٨]

والوَعْدِ، كقولِه [٩]:

قالَتْ نَعَمْ وبلوغًا غايةً ومُنًى

وقالَ بعضُ المغاربَةِ: يقاسُ في الأمرِ والاستفهامِ فقط [١٠].

[[ولكونِه]]، أَي: ولكونِ المصدَرِ **[[يقبلُ التثنيَةَ والجَمْعَ]]** باعتبارِ إرادَةِ النَّوعِ والعَـــدَدِ [١١]، **[[بخـــلافِ الفِعْلِ]]** فإنَّهُ لا يقبلهما إذ هُمَا مِنْ خصائصِ الأَسماءِ الَّتي لا توجدُ في غيرِهَا.

[[ويغايرُ الفاعِلَ]] [١٢] الذي يرتَفِعُ بِهِ، لعدَمِ صدقِهِ عليه بحيثُ يصحُّ حملُهُ عليهِ بِهوَ هوَ، **[[بخلافِ الصفَةِ]]**، وهيَ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والصفَةِ المشبَّهَةِ، إذ ليسَ

---

(١) في الأصل وسائر النسخ: مآتمنا، وما اثبتناه من مصادر التخريج.

(٢) المرار الفقعسي، شعره ١٦٨. والبيت منسوب إلى المرار في الكتاب ١/١١٦، والزاهر ٢/٣٢٣.

(٣) اللسان (علق). (٤) اللسان (فنن).

(٥) اللسان (ثغم). (٦) اللسان (خلس).

(٧) بلا عزو في الارتشاف ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤٣، وعجزه: وغيرك معنى بكل جميل

(٨) جزء من البيت، وهو بتمامه:

حمداً للهِ ذا الجلالِ وشُكْرًا وبِدَارًا لأمرِهِ وانقيادَا

والشاهد بلا عزو في الارتشاف ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤٣.

(٩) بلا عزو في الارتشاف ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤٣، وفيهما، بغية ومنى وعجز البيت:

فالصَّادِقُ الحُبِّ مبذولٌ لَهُ الأَملُ

(١٠) الارتشاف ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤٢.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/١١٤، ١١٥.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦١.

لَهَا مدلولٌ يغايرُ مدلولَ صاحبِهَا [(١)]، لأنَّ معنَى الضَّاربِ والحَسَنِ مَنْ قامَ بِهِ الضَّرْبُ والحسنُ، ومعنَى المضروبِ مَنْ وَقَعَ عليهِ الضَّربِ وهوَ هوَ **[[لاَ يُضْمَرُ فيهِ]]** الفاعلُ **[[لِئلاَّ تزدَحِمُ تثنيتانِ أو جمعانِ]]** [(٢)] بالنسبةِ إلى المصدرِ والفاعلِ جميعًا عندَ إرادَةِ التثنيةِ فيهما أَو الجمعِ، وأَمَّا حيثُ لا ازدحامَ بأَنْ يكونَ الفاعلُ مفردًا فيترَكُ إضمارُهُ بطريقِ الحَمْلِ على ذلكَ. فإنْ قلتَ: القاعدَةُ أَنْ لاَ يتعلَّقُ حَرْفَا جَرٍّ (**٢١٤/ ظ**) بمعنًى [(٣)] واحدٍ بعاملٍ واحدٍ على طريقِ الاستقلالِ. وكلْتَا اللاَّمينِ مِنْ (لكونه) و(لئلاَّ) للتَّعليلِ، وقد تعلَّقَا بـ (لا يُضْمَرُ)، فيكفَ ساغَ وليسَ الظَّرفُ الثَّاني بدلاً عَنِ الأَوَّلِ ؟ قلتُ: يحتملُ أَنْ يُقالَ: الأَوَّلُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليهِ السِّياقُ، أَي: ولكونِهِ يقبلُ التثنيةَ إلى آخرِهِ، يلزمُ التثنيةَ والجمعَ عندَ قصدِهِمَا في المصدرِ والفاعلِ معًا، ويكونُ قولُهُ: (لا يُضْمَرُ) استئنافًا، جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأَنَّهُ قيلَ: فماذا تصنعُ ؟ فقالَ: لا يُضمَرُ فيهِ لئلاَّ تزدَحِمُ تثنيتان وجمعانِ، لأَنَّهُ يقبلُ التَّثنيةَ والجمعَ بخلافِ الفعلِ، ويغايرُ الفاعلَ، بخلافِ الصِّفَةِ، فيكونُ قَصْدُ نفي [(٤)] الازدحامِ < علَّةً > [(٥)] لِمَنْعِ الإضمارِ، وقبولُ التَّثنيةِ والجمعِ مَعَ مغايرَةِ الفاعلِ علَّةً للازدحامِ. وقد انطوَى كلامُهُ على وَجْهِ مخالفَةِ حكمِ المصدرِ للفعلِ والصفةِ في جوازِ الإضمارِ فيهما دونَهُ، وذلكَ لأَنَّ ازدحامَ التثنيةِ والجمعِ منتفٍ فيهما، إذ الفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، فلا ازدحامَ فيهِ، والصفَةُ ليسَ لها مدلولٌ يغايرُ صاحِبَهَا، فإذا ثَنَّيتَ أَو جمعْتَ، فباعتبارِ [(٦)] صاحِبِهَا، فلا ازدحامَ أَيضًا، بخلافِ المصدرِ وفاعلِهِ، فإنَّهُ لا تُغني تثنيةُ أَحدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، ولا جمعُهُ عَنْ جمعِهِ، فَلَوْ وَقَعَتْ التَّثنيَةُ والجمعُ فيهِ، وفي الفاعِلِ، لَحَصَلَ [(٧)] الازدحامُ المحذورُ فَتُرِكَ الإضمارُ. وقولُ صاحبِ العبابِ: يجوزُ أَنْ يتحمَّلَ المصدرُ ضميرَ التثنيةِ والجمعِ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ باعتبارِهِ كاسمِ الفعلِ والظَّرفِ، يُرَدُّ بأَنَّ اسمَ الفعلِ يتحمَّلُ [(٨)] الضَّميرَ تنزيلاً { لَهُ } منزلةَ الفعلِ الذي هوَ اسمٌ لَهُ، والظَّرفُ إنَّمَا

---

(١) المصدر يدل على الحدث وهو غير الفاعل، واسم الفاعل يدل على الفاعل فهو هو، وكذلك اسم المفعول يدل على المفعول فهو هو.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٥، ١٩٦.

(٣) في الأصل: لمعنى، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ي: نفي قصد، مكان: قصد نفي.

(٥) الزيادة من ك، ل، وفي ي: عليه، وهو تحريف.

(٦) في ك، ي: فاعتبار.

(٧) في ك: يحصل، وهو تحريف.

(٨) في ك، ي: تحمل، وهو وجه.

تَحَمَّلَ [١] بطريقِ النيابةِ [٢] عَنْ عامِلِهِ القابلِ للتَّحَمُّلِ، وهوَ الفعلُ على المذهبِ المنصورِ، والفعــلُ لا يُثَنَّــى ولا يُجمَعُ، فكذا [٣] ما نُزِّلَ منزلَهُ، ولا كذلكَ المصدرُ [٤]، < فظهرَ الفرقُ > [٥].

[[وجازَ حذفُ فاعلِه]] [٦]، لأَنَّ طلبَهُ للفاعلِ ليسَ بوضعيٍّ، فإِنَّ الواضِعَ نظرَ في المــصدَرِ إِلى ماهيةِ الحدثِ، لا إِلى مَنْ قامَ بِهِ، ولا إِلى مَنْ وَقَعَ عليهِ، فَلَمْ يُطْلَبْ إِذَنْ في نظرِهِ لاَ فاعلاً ولا مفعولاً، فَسَاغَ الحَذْفُ بخلافِ الفعْلِ فإِنَّ طَلَبَهُ (**٢١٥**/ و) للمرفوعِ وضعيٌّ، فلذلكَ امْتَنَعَ حذفُهُ، وحُمِلَ عليهِ المرفوعُ باسمِ الفاعلِ والمفعولِ، لأَنَّهُمَا عَمِلاَ لمشابَهَتِهِمَا الفعلَ، وأُجريا مجراهُ، والصِّفَةُ المشبَّهَةُ أشبهت اسمَ الفاعلِ، فَحُمِلَتْ عليهِ في امتناعِ حَذْفِ المرفوعِ [٧].

[[و]] جــازَ [[إِضافتُهُ]]، أَي: إِضافَةُ المصدَرِ [[إِليه]] [٨]، أَي: إِلى فاعلِــهِ، وهـــوَ الأكثرُ، لأَنَّهُ محلُّهُ الذي يقومُ بِهِ، فَجَعْلُهُ مَعَهُ كلفظٍ واحدٍ بإِضافتِهِ إِليهِ، أَوْلَى مِنْ رَفْعِهِ [٩].

[[و]] إضافَتُهُ أَيضًا [[إِلى مفعولِه بقرينةٍ]] [١٠] تقومُ على كونِهِ مفعولاً، إِمَّا لمجيءِ تابعٍ لَهُ منصوبٍ حملاً على المحلِّ، نحوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ الكريمَ بنصبِ الكريمِ، أو لمجيءِ الفاعِلِ بعدَهُ صريحًا [١١]، كقولِهِ [١٢]:

---

(١) في ل، يتحمل، وهو وجه.

(٢) في ك: يرد بأن اسم الفعل، مكان: تحمل بطريق النيابة.

(٣) في ك، ي، ل: فكذا، وهو وجه.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٥-١٩٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) ينظر التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢، ١٩٤.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٤.

(٨) التســهيل ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢، ١٩٦، والمساعد ٢/٢٣٦ والمصدر في العربية ٨٦.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٦.

(١٠) التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢، ١٩٦.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٦.

(١٢) الأُقيــشر الأَســدي، شعره ٧٥.والشاهد في اللمع ٣٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦، ومغني اللبيب ٦٩٤، والخزانة ٤/٤٩١.

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ من نَشَبٍ قَرعُ القَوَاقِيزِ أَفواهُ الأَباريقِ

فيمَنْ رَوَاهُ بِرَفْعِ الأَفواهِ [(١)].

والـتِّلادُ، بمثنَّاة فوقيَّةٍ مكسورةٍ: المالُ القديمُ الذي وُلِدَ عندَكَ [(٢)] والنَّشبُ: المالُ والعقارُ [(٣)]، والقَوَاقيزُ: الأقداحُ، جمعُ قاقوزةٍ، بالزَّاي [(٤)]. أَو بقرينةٍ معنويَّةٍ، نحوُ: أَعْجَبَنِي أَكلُ الخبزِ [(٥)].

[[و]] جـازَ **[[العطـفُ عليهِمَا]]**، أَي: على الفاعِلِ والمفعولِ اللَّذينِ أُضيفَ المـصدرُ إِليهِمَا **[[لفظًا]]**، وهوَ جائزٌ بالإجماعِ [(٦)]، **[[أَو محلاًّ]]** نحوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زيـدٍ وعمرٌو، بالرَّفْعِ، أَو عمرًا، بالنَّصبِ، وفي ذلكَ خلافٌ [(٧)] فالحذَّاقُ [(٨)] على المَنْعِ، كسيبويهِ ومَنْ وافَقَهُ مِنْ أَهلِ البصرةِ [(٩)] والكوفيونَ وبعضُ البصريينَ على الجوازِ وهوَ رأَيُ ابنِ مالكٍ [(١٠)]، وهكذا جميعُ التَّوابِعِ، ولا معنًى [(١١)] لفرضِ المسأَلَةِ في العطفِ بخصوصِهِ، وفَـصَّلَ أَبو عمرٍو، فأَجازَ في العطفِ والبَدَلِ، ومَنَعَ التَّوكيدَ والنَّعتَ [(١٢)]. قالَ ابنُ قاسم: والظَّاهِرُ الجوازُ لورودِ السَّماعِ، والتَّأويلُ خلافُ الظَّاهِرِ [(١٣)].

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦، ومغني اللبيب ٦٩٤.
(٢) اللسان (تلد).
(٣) اللسان (نشب). (٤) اللسان (قزز).
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٦، والمصدر في العربية ٨٩.
(٦) ينظر الكتاب ١/١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٥، والمساعد ٢/٢٣٧.
(٧) ينظـر الإنصاف ١/٣٣١-٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٢-١٠٢٣، والمساعد ٢/٢٣٧-٢٣٨.
(٨) في الأصل: فالخلاف، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.
(٩) ينظر منهج المسالك ٣٢١-٣٢٣، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٣، والمساعد ٢/٢٣٧.
(١٠) التسهيل ١٤٢، وينظر المساعد ٢/٢٣٧.
(١١) في ك، ي، ل: فلا معنى، وهو وجه.
(١٢) ينظـر شـرح الكافـية للرضي ٢/١٩٧، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٣، والنكت ٢/٨٥٥، والمصدر في العربية ٩٥.
(١٣) شرح الألفية للمرادي ٣/١٣.

اسمُ الفاعل

[[اســمُ الفاعِلِ]] اسمٌ [[مشتَقٌّ مِنْ فعلٍ]]، أَي: مصدرٍ، وليسَ المرادُ بالفعلِ، نحوُ: قامَ ويقومُ بدليلِ قولِهِ: [[لِمَنْ قامَ بِهِ بمعنَى الحدوثِ]] (1)، والقائِمُ هوَ الحدَثُ لا ذلكَ اللَّفظُ المخصوصُ. ودخلَ في قولِهِ: (مشتَقٌّ مِنْ فِعْلٍ) المحدودُ وغيرُهُ من اسمِ المفعولِ والصِّفَةِ المشبَّهَةِ وأَسماءِ الزَّمانِ والمكانِ والآلَةِ واسمِ التَّفضيلِ، وبقولِهِ: (لِمَنْ قامَ بِهِ) خَرَجَ ماعَــدَا الــصِّفَةِ المشبَّهَةِ واسمِ التَّفضيلِ، وخرَجَ بقولِهِ: (بمعنَى الحدوثِ) الصِّفَةُ المشبَّهَةُ واسمُ التَّفضيلِ لكونِهِمَا بمعنَى الثبوتِ لا الحدوثِ (٢١٥/ ظ) لأَنَّهُمَا لا يتقيَّدُ معناهُمَا بأَحــدِ الأزمنَةِ، وهوَ معنَى الثبوتِ على ما صَرَّحَ بِهِ بعضُهُم. فإِنْ قلتَ: قولُ النُّحاةِ: إِنَّ اسـمَ الفاعــلِ يدلُّ على الحدوثِ، منافٍ لقولِ (2) أَهلِ البيانِ: إِنَّ الاسمَ مفيدٌ للثبوتِ ؟ قلــتُ: قــد جُمِعَ بينَهُمَا بأَنَّ مرادَ النُّحاةِ أَنَّهُ دالٌّ على الحدوثِ، لا بحسبِ الوضعِ، بَلْ بحـسبِ القــرينَةِ، مــثلُ: زيــدٌ ضــاربٌ عمرًا، فإِنَّهُ إِنَّما يَعْمَلُ إذا كانَ بمعنَى الحالِ والاســتقبالِ (3)، وهذا لا يُخالِفُ فيهِ أَهلُ البيانِ. والمرادُ بإِفادتِهِ للثبوتِ إفادتُهُ بحسبِ الوَضْــعِ، كعالِمٍ، مثلاً، فإِنَّهُ يدلُّ على ثبوتِ العِلْمِ لِمَنْ حُكِمَ بِهِ عليهِ، وليسَ فيهِ تعرُّضٌ لاقتــرانِهِ بزمانٍ وحدوثِهِ فيهِ، وهذا لا يُخالِفُ فيهِ النُّحاةُ، وكيفَ واسمُ الفاعلِ من قبيلِ الأَسمــاءِ قطعًا، وكلُّ اسمٍ لا يقترِنُ معناهُ بأَحدِ الأَزمنةِ الثلاثَةِ وضعًا، غيرَ أَنَّ هذا الكلامَ يُشْعِرُ بأَنَّ تعريفَ اسمِ الفاعلِ بِمَا ذُكِرَ إِنَّمَا هوَ تعريفٌ لَهُ باعتبارِ كونِهِ عاملاً، وفيهِ نظرٌ. والذي يَظْهَرُ أَنَّ بينَ كلامَي الفريقينِ تنافيًا على ما يشهدُ بِهِ تأَمُّلُ كتبِهِم.

[[وهــوَ]]، أَي: اسمُ الفاعلِ [[مِنْ مُجَرَّدِ الثُّلاثِيِّ على زِنَةِ فاعِلٍ]]، نحوُ: قامَ، فهــوَ قــائِمٌ، وضَرَبَ، فهوَ ضاربٌ [[غالبًا]]، ليدخلَ فيهِ نحوُ: عَلِيمٌ وفَرِحٌ مِنْ أَمثلَةِ المــبالغَةِ، [[ومِــنْ غــيرِهِ]] سواءٌ كانَ مِنْ مزيدِ الثُّلاثي أَوْ مِنَ الرُّباعيِّ مجرَّدًا أَو مزيدًا

---

(1) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٨، وشرح شذور الذهب ٣٨٥. وقال ابن مالك في نكته على الحاجبية ورقة ٤٧: "وقوله – أي ابن الحاجب – على معنى الحــدوث، ليس باللازم فإنّ نحو: مستقر، وثابت، ودائم اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث" وينظر النكت ٢/٨٥٧.

(2) في ك: يقول، وهو تحريف.

(3) ينظر لباب الإعرابي ٤٧٨، والارتشاف ٣/١٨١.

[[على زنَةِ المضارِعِ بميم مضمومَة وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ]] [1] فيكونُ على زِنَةِ المُفْعِلِ والمُفْـتَعِلِ والمُسْتَفْعِلِ والمُفَعْلِلِ والمُتَفَعْلِلِ، مثلاً، ولا يُسَمَّى بشيءٍ مِنْ هذهِ الأوزانِ، بَلْ يُسَمَّى باسمِ الفاعلِ. قالَ ابنُ الحاجب: لكثرَةِ الثُّلاثي المجرَّدِ [2]. واعتُرِضَ [3] بأَنَّ تسميتَهُ باسمِ الفاعلِ ليسَ لكونهِ على هذهِ الصِّيغَةِ، بل المرادُ اسمُ ما فَعَلَ الشَّيءَ.

[[ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه]] [4] المبنيِّ للفاعلِ لازمًا أَوْ [5] متعدِّيًا إلى واحدٍ أَو أَكثرَ، فما ثبتَ لفعلِهِ من العملِ ثبتَ لَهُ في جميعِ الحالاتِ [[ولَوْ]] كانَ [[مؤخَّرًا]]، نحوُ: أنا زيدًا ضاربٌ [6]، [[أو مقدَّرًا]]، نحوُ: أَنَا زيدًا ضاربُهُ [7]، [[أَو للمبالغَةِ]]، نحوُ: زيدٌ شرَّابٌ العسلَ [8]، [[أو مثنًّى]]، نحوُ: الزَّيدانِ ضاربانِ عمرًا [[أو مجموعًا]] جمعَ سلامةٍ أَو جمعَ تكسيرٍ [9]، نحوُ الزَّيدونَ ضاربونَ عمرًا، أَو ضَرَّابٌ خالدًا، [[بجوازِ حَذْفِ نونيهِمَا]]، أَي: نونِ المثنَّى ونونِ الجمعِ على حدِّهِ، [[مَعَ العملِ واللاَّم تخفيفًا]] [10] مِنْ طولِ الصِّلَةِ، نحوُ: هُمَا الضاربانِ زيدًا، وهُمُ الشَّاتمو (٢١٦/ و) زيدًا [11]، [[إذا كانَ مكبَّرًا]] احترازًا مِمَّا إذا كانَ مصغَّرًا، فيمتنعُ عملُهُ لبعدِ شبهِهِ بالمضارِعِ لتغييرِ بنيتِهِ ودخولِ خاصَّةٍ مِنْ خواصِّ الأسماءِ. هذا مذهبُ البصريينَ والفراء [12]، وذَهَبَ باقي الكوفيينَ

---

(١) ينظر التسهيل ١٣٦، ولباب الإعراب ٤٧٧، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢، ١٩٩.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣، وينظر شرحها للرضي ١٩٨/٢.

(٣) وهذا الاعتراض للرضي كما في شرح الكافية له ١٩٨/٢.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، ولباب الإعراب ٤٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٩.

(٥) في الأصل: و، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، والهمع ٨٤/٥.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩١/٦، ومغني اللبيب ٦٠٠.

(٨) ينظر الكتاب ١١١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢- ١٠٣٢.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٤٧٧، والارتشاف ١٨١/٣.

(١٠) ينظر المقتصد ٥٢٨/١-٥٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١-٥٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(١١) في ك، ي: عمرا، وهو وجه.

(١٢) ينظر الارتشاف ١٨١/٣، ومنهج المسالك ٣٢٧، وشرح الألفية للمرادي ١٦/٣، والهمع ٥/ ٨١.

وأَبو[1] جعفر النَّحاس[2] إلى جوازِ إعمالِه مصغَّرًا[3]. **[[غيرَ ذي صفةٍ أُخِّرَ عَنْهَا مَعْمُولُهُ]]**[4]، نحوُ: مررتُ بزيدٍ الضَّاربِ الظَّريفِ عمرًا. أَمَّا إذا أُخِّرَتِ الصِّفَةُ عَنِ المعمولِ، جازَ كَمَا مَرَّ في المصدرِ[5]. ومِنْ هُنَا توجَّهَ الاعتراضُ على أبي البقاء حيثُ قالَ في قولِه تعالى: ﴿ وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً ﴾[6]، لا يكونُ " يَبْتَغُونَ " نعتًا لـ " آمِّينَ "، لأَنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وُصِفَ لا يَعْمَلُ في الاختيارِ، بل هوَ حالٌ مِنْ "آمِّينَ"[7]، هذا كلامُهُ. قالَ ابنُ هشامٍ: " وهذا قولٌ ضعيفٌ، والصَّحيحُ جوازُ الوصفِ بعدَ العَمَلِ "[8].

[[معتمدًا]][9]، حالٌ مِنَ الضَّميرِ المستترِ في قولِه أَوَّلاً: (ويعملُ عملَ فعلِه)، أَي يعمـــلُ حـــالَ كـــونِه معتمدًا **[[على مبتدإٍ]]** في الحالِ، نحوُ: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، أَو في الأَصلِ، نحوُ: إنَّ زيدًا ضاربٌ بكرًا، **[[أَو موصوفٍ]]**، نحوُ: جاءني رجلٌ ضاربٌ زيدًا، **[[أَو موصـــولٍ]]**، نحوُ: زيدٌ الضَّاربُ خالدًا، **[[أَو ذي الحالِ]]**، نحوُ: جاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا.

وإِنَّمـــا اشْتُرِطَ اعتمادُهُ على صاحبِهِ، لأَنَّهُ وَصْفٌ يقتضي أَنْ يكونَ لَهُ موصوفٌ، فقياسُـــهُ أَنْ لا يقعَ إلاَّ مَعَ صاحبِهِ، وذِكْرُهُ بدونِهِ يُخرِجُهُ عَنْ أَصلِ وضعِهِ، فيلتحقُ[10]

---

(١) في الأصل: ابن، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، النحوي المصري المعروف بالنحاس، لـــه إعراب القرآن ومعانيه، والتفاحة في النحو، وشرح القصائد التسع وغيرها، كانت وفاته سنة ٣٣٨هـــ، طـبقات الـزبيدي ٢٢٠-٢٢١، وإنـباه الرواة ١/١٠٤، وشرح القصائد التسع (المقدمة) ١٣.

(٣) ينظـــر الارتشاف ٣/١٨١، ومنهج السالك ٣٢٧، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٦، والمساعد ٢/ ١٩١، والهمع ٥/٨١.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٣، والمساعد ٢/١٩١.

(٥) ينظر ق ٢١٣و.

(٦) المائدة ٢.

(٧) البيان في إعراب القرآن ١/٤١٥، ٤١٦، وينظر مغني اللبيب ٧٦٦.

(٨) مغني اللبيب ٧٦٦.

(٩) ينظـــر في المسألة: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣، والتسهيل ١٣٦-١٣٧، ولباب الإعراب ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٩-٢٠٠، والارتشاف ٣/١٨٣، والهمع ٥/٧٩-٨٠.

(١٠) في الأصل: فليلتحق، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

بالجوامدِ فلاَ يعمَلُ.

[[أو حرفِ استفهامٍ]]، نحوُ: أَضارِبٌ زيدٌ عمرًا ؟ وَهَلْ مَكْرِمٌ خالدٌ أَخاهُ ؟ [[أَو مـا النافـيةِ]]، نحوُ: ما ضاربٌ الزيدانِ عمرًا. وإنَّمَا اشتُرِطَ عندَ فقدانِ الاعتمادِ على الـصاحِبِ أَنْ يخلفَهُ حرفُ الاستفهامِ أَو ما النافيَةُ، لأَنَّهُم قصدُوا بِهِ قصدَ الفعلِ نفسِه، فَجَـرَى مجراهُ، ولذلكَ يوحَّدُ مَعَ المثنَّى والمجموعِ، وتستقلُ الجملةُ بِهِ وبفاعلِهِ. وقد عُلِمَ بالاستقراءِ أَنَّهُم لَمْ يستعملوا الصفَةَ قائمةً مقامَ الفعلِ إلاَّ معَ النَّفي والاستفهامِ، وقَدْ مرَّ في بابِ المبتدإِ أَنَّ الاعتمادَ قد يكونُ على أداةِ استفهامٍ [1] ليستْ حرفًا، وعلى نافٍ غيرِ مَا، فراجِعْهُ [2].

[مقترنًا بالحالِ أَو الاستقبالِ]] [3] لتتمَّ مشابهتُهُ للفعلِ لفظًا مِنْ جهَةِ مجاراتِهِ [4] لَهُ في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ، ومعنًى مِنْ جهَةِ اقترانِ حدثِه بأَحَدِ الزَّمانينِ المذكورينِ [5]، أَمَّا إذا كانَ بمعنَى الماضِي، فإنَّما (٢١٦/ ظ) يشابهُهُ معنًى لاَ لفظًا، لفقدِ موازنتِهِ لَهُ مستمرًا.

[[ولَـوْ]] كانَ [[حكايةً كـ ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾]] في قولِهِ تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِـطٌ ذِرَاعَـيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [6]، فهذا مِنْ حكايَةِ الحالِ الماضيَةِ [7]، ومعناهَا كَمَا قالَ الزَّمخشري: أَنْ يُقدَّرَ أَنَّ ذلكَ الفعلَ الماضي واقعٌ في حالِ التَّكلُّمِ [8]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ فَلِـمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [9]، وإنَّما يُفْعَلُ هذا في الزَّمانِ الماضي المُسْتَغْرَبِ، كأَنَّكَ تحضِرُهُ للمخاطَبِ، وتصورُهُ له ليتعجَّبَ منهُ [10]. فإذن سَقَطَ استدلالُ الكسائي بهذِهِ

---

(١) في ك، ي: الاستفهام.

(٢) ينظر ق ٥٨ظ، و٥٩و.

(٣) ينظـر شـرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، ولباب الإعراب ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٩-٢٠٠، والهمع ٥/٨١.

(٤) في ك، ي: محاذاته، وهو وجه.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٦.

(٦) الكهف ١٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٣، والبحر المحيط ٦/١٠٩.

(٧) في ك، ي: الماضـي، وهو وجه، وينظر في المسألة: المقتصد ١/٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، والتسهيل ١٣٧، ولباب الإعراب ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠١، والهمع ٥/٨١-٨٢.

(٨) ينظر الكشاف ٢/٤٧٥-٤٧٦.

(٩) البقرة ٩١، وينظر البحر المحيط ١/٣٠٧.

(١٠) ينظر في شرح الكافية للرضي ٢/٢٠١.

الآيــةِ على إعمالِه بمعنَى الماضي [(١)]. [[ومَعَ اللاَّمِ]] { الموصولَةِ [[مطلقًا]] [(٢)] } سواءٌ كـــانَ بمعنَى الماضِي أَو الحالِ أَو الاستقبالِ، وإِنَّمَا عَمِلَ بمعنَى الماضِي عندَ دخولِ اللاَّمِ لأَنَّهـــا موصولةٌ، وأَصلُهَا أَنْ تُوصَلَ بجملةٍ فعليَّةٍ [(٣)]. وإِنَّمَا سُبِكَ الفعلُ باسمِ الفاعِلِ لأَمرٍ استحساني لفظيٍّ، هوَ الشَّبَهُ بينَ اللاَّمِ الموصولَةِ ولامِ التَّعريفِ كَمَا مَرَّ [(٤)].

[[ولعملِهِ في المرفوعِ والظَّرفِ والحالِ والمفعولِ المطلَقِ لَمْ يُشْتَرَطِ الاقترانُ]] بالحـــالِ والاســـتقبالِ، لأَنَّ أَدنَى مشابهتِهِ للفعلِ يكفي في عملِ الرَّفعِ لشدَّةِ اختصاصِ [(٥)] المرفوعِ بالفعلِ وكذا الظَّرفُ، لأَنَّ أَدنَى روائحِ الفعلِ يكفيهِ، والحالُ كالظَّرفِ في المعنَى، أَلاَ تَرَى أَنَّ معنَى: جاءَ [(٦)] زيدٌ ضاحكًا: جاءَ [(٧)] في حالةِ ضحكِهِ، والمفعولُ المطلقُ هوَ عينُ الحدَثِ الذي تضمَّنَهُ اسمُ الفاعلِ، فَلَهُ قوَّةُ اختصاصٍ بِهِ، بخلافِ المفعولِ بِهِ [(٨)].

[[وإنْ [(٩)] كـــانَ]] اســـمُ الفاعلِ [[للماضِي فالإضافَةُ معنًى]] واجبةٌ [[خلافًا للكـــسائي]] [(١٠)]، وشـــبهتُهُ وجـــودُ النَّـــصبِ في المفعـــولِ بِـــهِ في ﴿ بَاسِـــطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [(١١)]، وقَدْ مَرَّ الجوابُ عَنْهَا.

[[فـــإِنْ بقـــيَ معمـــولٌ]] نحـــوُ: زيـــدٌ مُعْطِي عمرٍو [(١٢)] دِرْهَمًا [(١٣)] أَمسِ، [[فبمقدَّرٍ]]، أَي: فنصبُهُ بمقدَّرٍ، فيكونُ التَّقديرُ في المثالِ: زيدٌ معطي عمرٍو [(١٤)] أَعطاهُ دِرْهَمًا [(١٥)].

---

(١) ينظـــر المقتصد ١/٥١٢-٥١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، ولباب الإعراب ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠١، والمساعد ٢/١٩٧.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٩، والهمع ٥/٨٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٧.

(٤) ينظر ق ١٦٩ و.

(٥) في ك: احتضاع، وهو تحريف.

(٦) في ك، ي: جاءني، وهو وجه.

(٧) في ك: جاء.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٧٨، ٢٧٩.

(٩) في ل: فان.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٤-١٠٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠.

(١١) الكهف ١٨.

(١٢) في الأصل: عمرا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) في الأصل: دراهما، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) في الأصل: عمرا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) ينظـــر شـــرح الجمل لابن عصفور١/٥٥٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠.

[[وجـــازَ إضـــافَةُ اللازِمِ إلى فاعلِه]]، نحوُ: هندٌ جائلةُ الوشاحِ، [[و]] إضافةُ [[المـــتعدِّي إلى مفعـــولِه]] [1]، نحوُ: ما ضاربُ زيدٍ عمرٌو، [[لا]] إلى [[الفاعلِ، للَّبسِ]]، أَي: للَبْسِ الفاعِلِ بالمفعولِ، لأَنَّ المفعولَ يجوزُ حذفُهُ، فإذا حُذِفَ وأُضيفَ إلى الفاعـــلِ لَمْ يُدْرَ هَلِ المضافُ إليهِ فاعِلٌ أَو مفعولٌ، ولقائِلٍ أَنْ يقولَ: لِمَ لا يجوزُ أَنْ تقومَ قرينةٌ تدفَعُ اللَّبسَ فتجوزُ الإضافةُ ؟

[[و]] جـــازَ [[العطـــفُ عليهِمَا]]، أَي الفاعلِ والمفعولِ المجرورينِ بالإضافَةِ. [[و]] جـــازَ [[الوصفُ]] أيضًا [[لفظًا]]، نحوُ: هندٌ جائلةُ (٢١٧/ و) الوشاحِ لا الخلخالِ [2]، بالجرِّ، وبكرٌ ضاربُ زيدٍ وعمرٍو [3]، وزيدٌ ضاربُ عمرٍو الظَّريفِ، بالجرِّ. وهذا مجمعٌ عليه.

[[ومحـــلاًّ]] [4]، كمـــا إذا رفعتَ الخلخالَ في المثالِ الأَوَّلِ، ونصبتَ الظَّريفَ في المـــثالِ الثاني، (فتقولُ: جائلةُ الوشاحِ والخلخالُ، وضاربُ زيدٍ وعمرًا، رفعًا في الأَوَّلِ ونـــصبًا في الـــثَّاني) [5]. والإتباعُ في المحلِّ في الموضوعِ مختَلَفٌ فيه، فالحذَّاقُ على منعِه، وأجـــازَهُ قومٌ [6] تمسُّكًا بقولِهِ تعالى: ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ [7] على قـــراءَةِ النَّـــصبِ [8]. وأُجيبَ بأَنَّ ذلكَ على إضمارِ عاملٍ يدلُّ عليهِ المذكورُ، يؤيِّدُهُ أَنَّ

---

(١) ينظر التسهيل ٢٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/٢٧٨، والمساعد ٢/٢٠٠، والهمع ٥/٨٣.

(٢) في الأصل: لا الخلخال، مكان: والخلخال، وما اثبتناه من سائر النسخ (وبكر ضارب زيد وعمرو) ساقطة من ك، ي.

(٣) (وبكر ضارب زيد وعمرو) ساقطة من ك، ي.

(٤) ينظـــر شـــرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٥-٥٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٦-١٠٥٠، المساعد ٢/٢٠٤-٢٠٧.

(٥) من (فتقول... إلى.. الثاني) ساقطة من ك.

(٦) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، ومغني اللبيب ٦١٨.

(٧) الأنعام ٩٦، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: "وجعل الليل..."

(٨) قـــرأ الكوفيون: "وجَعَلَ" فعلاً ماضيًا، و"الليلَ" بالنَّصبِ مفعولاً به، والباقون، "وجاعِلُ" بالألف وكـــسر العـــين ورفع اللام، وخفض الليل بالإضافة، أما قراءة النصب في "الشمس والقمر" فهي قراءة الجمهور، فعلى قراءة، "وجاعِلِ الليلِ" ينتصبان على إضمار فعل، أي وجعلَ الشمسَ والقمرَ حـــسبانًا، ينظر الكتاب ١/٣٥٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٤٦، والتيسير ١٠٥، والكشاف ٢/ ٣٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٣٢، والبحر المحيط ٤/١٨٦-١٨٧، والإتحاف ٢١٤.

الوصــفَ فيهما بمعنَى الماضي، والماضي المجرَّدُ مِنْ (أَلْ) لا يعملُ [١]. وجوَّزَ الزَّمخشري العطفَ فيهما على المحلِّ، ذاهبًا إلى أنَّ المرادَ بالجَعْلِ فعلٌ مستمرٌّ في الأزمنَةِ لا موجودٌ في الماضي بخصوصِه [٢]، هذا مَعَ نصبِهِ في﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٣] على أنَّهُ إذا حُمِلَ على الــزَّمَنِ المــستَمرِّ كانَ بمنزلَةِ [٤] ما إذا كانَ حُمِلَ على الماضي في أنَّ إضافتَهُ محضَةٌ [٥]. فيظهَــرُ أنَّ مِنْ بينِ كلامَيْهِ تعارضًا. وجوابُهُ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنَى الاستمرارِ ففي إضافتِهِ اعتباران، أَحدُهُمَا: أنَّها [٦] محضَةٌ باعتبارِ معنَى المضيِّ فيه، وبهذا الاعتبارِ يَقَعُ صفةً للمعــرِفَةِ ولا يَعْمَــلُ. وثانــيهما: أنَّها غيرُ محضَةٍ باعتبارِ معنَى الحالِ والاستقبالِ، وبهذا الاعتبارِ يَقَعُ صفةً للنَّكِرَةِ ويعملُ فيما أُضِيفَ إليهِ، كَذَا في شرحِ الكافيةِ لليمني [٧].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٥-١٠٤٦، والبحر المحيط ٤/١٨٦، ومغني اللبيب ٦١٨.

(٢) الكشاف ٢/٣٨، وينظر مغني اللبيب ٦١٨-٦١٩، ٦٦٤-٦٦٥.

(٣) الفاتحة ٤.

(٤) في ك، ي، ل: بمنزلته.

(٥) الكشاف ١/٥٦، ٥٩، وينظر مغني اللبيب ٦١٩.

(٦) في الأصل: انه، وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) لم أقف على هذا الشرح.

اسمُ المَفْعُول [1]

[[اســمُ المفعــولِ]] اسمٌ [[مشتقٌّ مِنْ فِعْلٍ]]، أَي: مصدرٍ، وذا يمثِّلُ [2] اسمَ الفاعــلِ والصفةَ المشبَّهَةَ وغيرَهُمَا مِمَّا اشْتُقَّ مِنْ فعلٍ. [[لِمَنْ وَقَعَ عليهِ]]، وذَا مُخرِجٌ لِمَــا عَدَا اسمِ المفعولِ. إذا تَقَرَّرَ ذلكَ [3] [[فَمِنْ مُجَرَّدِ الثُّلاثيِّ]]، أَي: صوغُهُ أو مجيئُهُ مِــنَ الفِعْــلِ الثُّلاثــي المجرَّدِ مِنَ الزِّيادَةِ [[على زِنَةِ مفعولٍ]] [4]، كمضروبٍ ومعلومٍ، [[غالــبًا]]، احترازًا مِنْ نحوِ قتيلٍ وجريحٍ. [[ومِنْ غيرِهِ]]، أَي: مِنْ غيرِ مجرَّدِ الثُّلاثي ســواءٌ كانَ مِنَ الرُّباعي أَو مزيدِ الثُّلاثي [[على زِنَةِ]] اسمِ [[الفاعلِ بِفَتْحِ المكسورِ]] الــذي قــبلَ الآخرِ [5]، بمعنَى أَنَّهُمَا لا يختلفانِ في الصيغَةِ إلاَّ بهذِهِ الفتحَةِ، مثلُ مَخْرَجٍ ومُــستَخْرَجٍ، بفــتحِ الــرَّاءِ للمفعولِ وبكسرِهَا للفاعلِ. وشَذَّ: أَضعَفْتُ الشَّيءَ [6] فهوَ مضعوفٌ [7].

[[ويَعْمَلُ]] اسمُ المفعولِ [[عَمَلَ فِعْلِه]] المبنيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ [[بشروطِ]] عمــلِ اسمِ [[الفاعــلِ]] [8] مِــنْ كونِهِ مقترنًا (٢١٧/ ظ) بأَحَدِ الزَّمانينِ، الحالِ والاستقبالِ، والاعتمادِ [9] على صاحبِهِ، أو حرفِ الاستفهامِ أَوْ حرفِ النَّفي على نحوِ مَا مَرَّ [10].

---

(١) ينظــر شــرح المفصل لابن عصفور ٦/ ٨٠، والتسهيل ١٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٣، والارتشاف ٣/ ١٩٥، وشرح شذور الذهب ٣٩٦.

(٢) في الأصل: يشتمل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) (ذلك) ساقطة من ك.

(٤) لباب الإعراب ٤٨٠.

(٥) المصدر السابق ٤٨٠.

(٦) في ل: الشيء من المضاعفة، بزيادة: من المضاعفة.

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٤، واللسان (ضعف).

(٨) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٤، والارتشاف ٣/ ١٩٥.

(٩) (والاعتماد) ساقطة من ك.

(١٠) ينظر ق ٢١٦و.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ [1]

[[الـصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ]] اسمٌ [[مشتقٌّ]] يشملُ سائرَ الأسماءِ المشتقَّة، [[مِنْ [2] لازمٍ]] يُخْـرِجُ اسْمَي [3] الفاعِلِ والمفعولِ المتعديينِ [4]، [[لِمَنْ قامَ بِهِ]]، يُخْرِجُ [5] اسـمَ المفعـولِ اللاَّزمِ المُعَدَّى بحرفِ الجرِّ كمعدولٍ عنهُ، واسمَ الزَّمانِ والمكانِ والآلة [[على معنَى الثبوتِ]] فَخَرَجَ اسمُ الفاعلِ اللاَّزمُ كقائمٍ وقاعِدٍ، فإنَّهُ مشتَقٌّ مِنْ لازمٍ لِمَنْ قـامَ بِـهِ، ولكنْ على معنَى الحدوث [6]. ونازَعَ الرَّضي في إفادَة الصفَة المشبَّهَة لمعنَى الثبوتِ، وحاصِلُ كلامهِ يرجعُ إلى أَنَّهَا لا تدلُّ على الحدوثِ، لاَ أَنَّها تدلُّ على عدمه، أَوْ تدلُّ على الاستمرارِ والدَّوامِ، فليسَ معنَى (حَسَن) في الوضْعِ إلاَّ ذُو حُسْنٍ [7]، سواءٌ كانَ في بعـضِ الأَزمِـنَةِ أَو جمـيعِهَا، فهـيَ حقيقةٌ في القَدرِ المشترَكِ بينَهُمَا وهوَ الاتِّصافِ بالحُسْنِ [8].

[[وصـيغتُهَا [9] سماعـيَّةٌ]] [10] ليسَ فيها مَا ينضبطُ بقياسٍ. وقد يُعْتَرَضُ بأَنَّهَا جـاءَتْ مِـنَ الأَلوانِ والعيوبِ الظَّاهِرَةِ قياسيَّةً على وَزْنِ (أَفْعَل) كأَبيضَ وأَسودَ وأعورَ وأَعْمَى.

[[لا علـى]] صـيغَةِ [[فاعِلٍ]]، صرَّحَ بذلكَ جماعةٌ [11]، وخالَفَهُم ابنُ مالك قـائلاً: بِأَنَّ موازنَتَهَا للمضارعِ قليلةٌ لاَ معدومَةٌ [12]، وأَيَّدَ ذلكَ بأَنَّهُم متَّفقونَ على أَنَّ (شاحِطًا) في قولِهِ [13]:

---

(١) ينظـر: المقتـصد ١/٥٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨١، والتسهيل ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٢) في ك: و، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: فخرج اسم، مكان: يخرج اسمي، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأصل: المتعددين، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) في الأصل: يجمع، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٧) في ك: أحسن، وهو تحريف.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٩) في ك: وصيغها.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(١١) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(١٢) التسهيل ١٣٩، وينظر المساعد ٢/٢١١.

(١٣) عـدي بـن زيد، ديوانه ١٠١، والبيت منسوب إليه في الكتاب ١/١٩٨، برواية: من حبيب، مكان: من صديق، وبلا عزو في مغني اللبيب ٥٩٨، والشاحط: البعيد، ينظر اللسان (شحط).

مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شاحِطٍ دَارَا

صفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

ومِمَّا جاءَ منها مجاريًا للمضارعِ: طاهِرُ العِرْضِ، وحائِلُ اللَّونِ، وساهِمُ الوَجْهِ [١].

[[وتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا]] [٢] وهوَ لازمٌ كَمَا مَرَّ، فإنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ اللاَّزِمِ [[بشروطِ]] عَمَلِ [[اسمِ الفاعِلِ]] من الاعتمادِ وغيرِهِ [[وسِوَى الاقترانِ]] بالحالِ والاستقبالِ، فإنَّ ذلكَ لا يُشتَرَطُ فيها، لأَنَّهَا بمعنَى ثبوتٍ، فلاَ وَجْهَ لاشتراطِ الزَّمانِ فيها، لأَنَّ ما لَمْ يدلَّ على حدوثٍ لا تعلُّقَ لَهُ بالزَّمانِ.

[[وهيَ واسْمَا الفاعِلِ والمفعولِ اللاَّزمانِ]] لا المتعدِّيانِ لا تَتَأَتَّى فيهما الأَحكامُ الآتيةُ، للالتباسِ بينَ الفاعِلِ والمفعولِ على ما يظهَرُ بأَدْنَى تأَمُّلٍ [[إمَّا باللاَّمِ]] نحوُ: الحَسَنُ والحاسِنُ والمضروبُ، [[أو بدونِهَا]]، نحوَ: حَسَنٌ، وحاسِنٌ، ومضروبٌ.

[[ومعمولُ كلٍّ]] مِنَ الثَّلاثَةِ [[مضافٌ]]، نحوُ: الحَسَنُ، أو حَسَنٌ وجهُهُ، (٢١٨/ و) والحاسِنُ أَو حاسِنٌ خلقُهُ، والمضروبُ أَو مضروبٌ رَأْسُهُ، [[أَو باللاَّمِ]]، نحوُ: الوَجْهُ، والخلقُ، والرأسُ. [[أو مجرَّدٌ عنهُمَا]]، أَي: عَنِ الإضافَةِ [٣] واللاَّمِ، نحوُ: وَجْهًا، وخلقًا ورأسًا [٤]. [[بالرَّفْعِ على الفاعليَّةِ]] [٥] وهوَ الأَصلُ في عَمَلِهَا، لأَنَّهُ عَمَلُ فِعْلِهَا، وهذا مِمَّا [٦] لا نزاعَ فيهِ ولا خلافَ، إلاَّ أَنَّ الفارسي جوَّزَ في الرَّفعِ أَنْ يكونَ على الفاعليَّةِ وأَنْ يكونَ على الإبدالِ مِنْ ضميرٍ مستترٍ في الصفَةِ المشبَّهَةِ [٧]. [[والنَّصبِ علــى التَّشبيهِ بالمفعولِ [٨] في المعرفَةِ]] [٩]، نحوُ: زيدٌ الحسنُ الوَجْهَ، بنصبِ (الوَجْه)، وذلكَ لأَنَّ هذا المعمولَ المعرفةَ لاَ يصحُّ أَنْ يكونَ مفعولاً لتلكَ الصِّفَةِ، لأَنَّها مِنْ فعلٍ

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/٢٤٢، ومغني اللبيب ٥٩٨، والمساعد ٢/٢١١.

(٢) لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٣) في الأصل، ل: المضاف، وما اثبتناه من ك، ي.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، وشرح شذور الذهب ٣٩٦، ٣٩٨.

(٦) (مما) ساقطة من ك.

(٧) المقتصد ١/٥٣٨، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠.

(٨) في ك، ي، ل: بالمفعول به.

(٩) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ٣٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠، والتسهيل ١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ [1]

[[الـصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ]] اسمٌ [[مشتقٌّ]] يشملُ سائرَ الأسماءِ المشتقَّة، [[مِنْ [2] لازمٍ]] يُخْـرِجُ اسْمَي [3] الفاعِلِ والمفعولِ المتعديين [4]، [[لِمَنْ قامَ بِهِ]]، يُخْرِجُ [5] اسـمَ المفعـولِ اللاَّزمِ المُعَدَّى بحرفِ الجرِّ كمعدولٍ عنهُ، واسمَ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ [[على معنى الثبوتِ]] فَخَرَجَ اسمُ الفاعِلِ اللاَّزمُ كقائمٍ وقاعدٍ، فإنَّهُ مشتقٌّ مِنْ لازمٍ لِمَنْ قـامَ بِـهِ، ولكنْ على معنَى الحدوثِ [6]. ونازَعَ الرَّضي في إفادَةِ الصفَةِ المشبَّهَةِ لمعنَى الثبوتِ، وحاصِلُ كلامِهِ يرجعُ إلى أنَّهَا لا تدلُّ على الحدوثِ، لاَ أنَّهَا تدلُّ على عدمِهِ، أَوْ تدلُّ على الاستمرارِ والدَّوامِ، فليسَ معنَى (حَسَن) في الوضْعِ إلاَّ ذُو حُسْنٍ [7]، سواءٌ كانَ في بعـضِ الأزمِـنَةِ أَو جمـيعِهَا، فهـيَ حقيقةٌ في القَدرِ المشترَكِ بينَهُمَا وهوَ الاتِّصافِ بالحُسْنِ [8].

[[وصـيغتُهَا [9] سماعـيَّةٌ]] [10] ليسَ فيها مَا ينضبطُ بقياسٍ. وقد يُعْتَرَضُ بأنَّهَا جـاءَتْ مِـنَ الأَلوانِ والعيوبِ الظَّاهرَةِ قياسيَّةً على وَزْنِ (أَفْعَلَ) كأَبيضَ وأَسودَ وأَعورَ وأَعْمَى.

[[لا علـى]] صـيغَةِ [[فاعِلٍ]]، صرَّحَ بذلكَ جماعةٌ [11]، وخالَفَهُم ابنُ مالك قـائلاً: بأنَّ موازنَتَهَا للمضارعِ قليلةٌ لاَ معدومَةٌ [12]، وأيَّدَ ذلكَ بأنَّهُم متَّفقونَ على أنَّ (شاحِطًا) في قولِهِ [13]:

---

(١) ينظـر: المقتـصد ١/٥٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨١، والتسهيل ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٢) في ك: و، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: فخرج اسم، مكان: يخرج اسمي، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأصل: المتعددين، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) في الأصل: يجمع، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٧) في ك: أحسن، وهو تحريف.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٩) في ك: وصيغها.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(١١) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(١٢) التسهيل ١٣٩، وينظر المساعد ٢/٢١١.

(١٣) عـدي بـن زيد، ديوانه ١٠١، والبيت منسوب إليه في الكتاب ١/١٩٨، برواية: من حبيب، مكان: من صديق، وبلا عزو في مغني اللبيب ٥٩٨، والشاحط: البعيد، ينظر اللسان (شحط).

مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شاحِطٍ دَارَا

صفةٌ مُشَبَّهَةٌ.

ومِمَّا جاءَ منها مجاريًا للمضارعِ: طاهِرُ العِرْضِ، وحائِلُ اللَّونِ، وساهِمُ الوَجْهِ [(١)].

[[وتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا]] [(٢)] وهوَ لازمٌ كَمَا مَرَّ، فإِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ اللاَّزمِ **[[بشروطِ]]** عَمَلِ **[[اسمِ الفاعلِ]]** من الاعتمادِ وغيرِهِ **[[وسوَى الاقترانِ]]** بالحالِ والاستقبالِ، فإِنَّ ذلكَ لا يُشْتَرَطُ فيها، لأَنَّهَا بمعنَى ثبوتٍ، فلاَ وَجْهَ لاشتراطِ الزَّمانِ فيها، لأَنَّ ما لَمْ يدلَّ على حدوثٍ لا تعلُّقَ لَهُ بالزَّمانِ.

[[وهيَ واسْمَا الفاعِلِ والمفعولِ اللاَّزمانِ]] لا المتعدِّيانِ لا تَتَأَتَّى فيهما الأَحكامُ الآتيةُ، للالتباسِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ على ما يظهَرُ بأَدْنَى تأَمُّلٍ **[[إِمَّا باللاَّمِ]]** نحوُ: الحَسَنُ والحاسِنُ والمضروبُ، **[[أو بدونِهَا]]**، نحوَ: حَسَنٌ، وحاسِنٌ، ومضروبٌ.

[[ومعمولُ كلٍّ]] مِنَ الثَّلاثَةِ **[[مضافٌ]]**، نحوُ: الحَسَنُ، أو حَسَنٌ وجهُهُ، (٢١٨/ و) والحاسِنُ أَو حاسِنٌ خلقُهُ، والمضروبُ أَو مضروبٌ رَأْسُهُ، **[[أَو باللاَّمِ]]**، نحوُ: الوَجْهُ، والخلقُ، والرأْسُ. **[[أَو مجرَّدٌ عنهُمَا]]**، أَي: عَنِ الإِضافَةِ [(٣)] واللاَّمِ، نحوُ: وَجْهًا، وخلقًا ورأْسًا [(٤)]. **[[بالرَّفْعِ على الفاعليَّةِ]]** [(٥)] وهوَ الأَصلُ في عَمَلِهَا، لأَنَّهُ عَمَلُ فِعْلِهَا، وهذا مِمَّا [(٦)] لا نزاعَ فيهِ ولا خلافَ، إِلاَّ أَنَّ الفارسي جَوَّزَ في الرَّفْعِ أَنْ يكونَ على الفاعليَّةِ وأَنْ يكونَ على الإِبدالِ مِنْ ضميرٍ مستترٍ في الصفَةِ المشبَّهَةِ [(٧)]. **[[والنَّصبِ على التَّشبيهِ بالمفعولِ [(٨)] في المعرفَةِ]]** [(٩)]، نحوُ: زيدٌ الحسنُ الوَجْهَ، بنصبِ (الوَجْه)، وذلكَ لأَنَّ هذا المعمولَ المعرفةَ لاَ يصحُّ أَنْ يكونَ مفعولاً لتلكَ الصِّفَةِ، لأَنَّها مِنْ فعلٍ

(١) ينظر الارتشاف ٣/٢٤٢، ومغني اللبيب ٥٩٨، والمساعد ٢/٢١١.

(٢) لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٣) في الأصل، ل: المضاف، وما اثبتناه من ك، ي.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، وشرح شذور الذهب ٣٩٦، ٣٩٨.

(٦) (مما) ساقطة من ك.

(٧) المقتصد ١/٥٣٨، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠.

(٨) في ك، ي، ل: بالمفعول به.

(٩) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ٣٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠، والتسهيل ١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦.

لازمٍ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ تمييزًا لأَنَّهُ معرفَةٌ [١]، والتَّمييزُ لا يكونُ إلاَّ نكرةً، فَلَمَّا لَمْ [٢] يصحَّ فيهِ المفعوليَّةُ ولا التمييزُ حَمَلُوهُ [٣] على التشبيهِ بمفعولِ اسمِ الفاعلِ في نحوِ: الضَّاربُ الرَّجلَ، بنصبِ الرَّجُلَ، فأَعطوا [٤] الصفةَ المشبَّهَةَ حكمَ اسمِ الفاعلِ في نصبِ المعمولِ، كما أَعطوهُ حكمَهَا في جرِّ المضافِ إليهِ حيثُ قالوا: الضاربُ الرَّجلِ، بالجرِّ حملاً على الحَسَنِ الوَجْهِ، كما مَرَّ في بابِ الإضافةِ [٥]، فحصلَ بينهما تعارضٌ. [[و]] على [[التَّمييزِ في النَّكرةِ]] [٦]، نحوُ: الحسنُ وَجْهًا، وهذا التفصيلُ بينَ المعرفَةِ والنَّكرَةِ مذهبُ البصريينَ. وذَهَبَ الكوفيونَ إلى أَنَّ النَّصبَ على التَّمييزِ في الجميعِ [٧]، لأَنَّهُم لا يتحاشونَ مِنْ وقوعِهِ معرفَةً على ما عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِم. وقالَ بعضُ النُّحاةِ: النَّصبُ في الجميعِ على التَّشبيهِ بالمفعولِ بهِ [٨]، وليسَ بجيِّدٍ، لأَنَّ التَّشبيهَ بالمفعولِ إِنَّمَا صيرَ إليهِ مَعَ المعرفَةِ للضَّرورةِ، وأَمَّا مَعَ النَّكرَةِ فلاَ ضرورةَ تدعُو إليهِ مَعَ إِمكانِ وجْهٍ جارٍ على القياسِ، وهوَ النَّصبُ على التَّمييزِ [٩]. [[والجرِّ على الإضافةِ]] [١٠]، نحوُ: زيدٌ حسنُ الوَجْهِ، وعمرٌو قائمُ الأَبِ، إلاَّ أَنَّ الإضافةَ في المثالِ الثاني لا تحسنُ، بخلافِ الأَوَّلِ، لأَنَّ الصفةَ لا تضافُ إلى مرفوعِهَا حتَّى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِهَا عنهُ إلى ضميرِ موصوفِهَا بدليلينِ، أَحدُهُمَا: أَنَّهُ لو لَمْ يُقَدَّرْ ذلكَ لَزِمَ إضافةُ الشَّيءِ إلى نفسه [١١]، والثاني: أَنَّهُم يؤنِّثونَ الصِّفَةَ في نحوِ [١٢]: هندٌ [١٣]، حسنةُ الوَجْهِ، فلهذا حَسُنَ أَنْ يُقالَ: حسنُ الوَجْهِ، لأَنَّ مَنْ حَسُنَ وجْهُهُ حَسُنَ أَنْ يُسْنَدَ الحُسْنُ إلى جملتِهِ مجازًا، وقَبُحَ أَنْ يُقالَ: زيدٌ قائمُ الأَبِ، لأَنَّ

---

(١) في ك: حملوه، مكان: لأنه معرفة، وهو خطأ.

(٢) (لم) ساقطة من ي. (٣) في ك: جعلوه.

(٤) في الأصل: وأعطوا، وفي ك: فأعطل، وهو تحريف، وما اثبتناه من ي، ل.

(٥) ينظر ق ١٣٣و.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٥٩/٢، ولباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢.

(٧) شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٧، ولباب الإعراب ٤٨٠.

(١٠) التسهيل ١٣٩، ١٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٢، وشرح شذور الذهب ٣٩٦.

(١١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧/١، ٥٧٣.

(١٢) في ي: مثل، وهو وجه. (١٣) (هند) ساقطة من ي.

مَنْ قامَ أَبوهُ لا يحسنُ أَنْ يسندَ القيامُ إِليه، إذ وَجْهُ المجازِ فيه بعيدٌ [١].

إذا تَقَرَّرَ (٢١٨/ ظ) ذلكَ [[فهيَ]] أَي: الصفَةُ المشبَّهَةُ [[ثمانيةَ عشرَ]] قسمًا [٢]، { هيَ } [[مضروبُ اثنينِ]] وهُمَا حالاَ العاملِ من كونِهِ باللاَّمِ ومجرَّدًا عنها، فتلكَ مضروبةٌ [٣] [[في ثلاثَةٍ]] [٤] هيَ أحوالُ المعمولِ مِنْ كونِهِ (مضافًا، وباللاَّمِ، ومجرَّدًا عنهما [٥]، فتلكَ ستَّةٌ مضروبةٌ في ثلاثَةٍ هيَ أَحوالُ المعمولِ مِنْ كونِهِ [٦]) مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فجاءتِ الثمانيةَ عشرَ مِنْ ضَرْبِ ستَّةٍ في ثلاثَةٍ [[هكذا: الحَسَنُ وجهه، والوجه، وجه]] بتعريفِ الصِّفَةِ، والمعمولُ مَعَهَا إِمَّا مضافٌ مرفوعٌ أَو منصوبٌ أَو مجرورٌ، وإِمَّا محلَّهُ باللاَّمِ مرفوعٌ أَو منصوبٌ أَو مجرورٌ، وإِمَّا [٧] مجرَّدٌ [٨] عنهُمَا مرفوعٌ أَو منصوبٌ أَو مجرورٌ، فتلكَ تسعةٌ: [[حسنٌ وجهه، الوجه، وجه]] [٩] بتجريد الصِّفَةِ عَنِ اللاَّمِ، والمعمولُ كَمَا تقدَّمَ مضافٌ مرفوعٌ أَو منصوبٌ أَو مجرورٌ، أَو [١٠] ذُو أَلفٍ ولامٍ [١١] كذلكَ، أَو مجرَّدٌ عنهما كذلكَ، فتلكَ تسعةٌ أَيضًا مضمومَةٌ إِلى التِّسعَةِ المتقدِّمَةِ، فالمجموعُ ثمانيةَ عشرَ قسمًا كَمَا مَرَّ.

[[وامتنعَ منْهَا: الحَسَنُ وجهِهِ]] [١٢] بتعريفِ الصِّفَةِ بالألفِ واللاَّمِ وجرِّ المعمولِ المضافِ [[لعدمِ التَّخفيفِ]] [١٣] المطلوبِ مِنَ الإضافةِ اللفظيَّةِ في هذا المثالِ، ضرورةَ

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/٢٤٧.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٦٠، والهمع ٥/٩٥-٩٦.

(٣) (فتلك مضروبة) ساقطة من ك، ي، ل.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠.

(٥) في ي: عنها، وهو تحريف.

(٦) من (مضافا... إلى.. من كونه) ساقطة من ك.

(٧) في ك، ي: أو، وهو وجه.

(٨) في الأصل: مجردة، وهو خطأ.

(٩) في ك: وامتنع منها الحسن وجهه، مكان: حسن وجهه، والوجه، وجه وهو عبارة مضطربة.

(١٠) في الأصل: و، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ك، ي: الألف واللام.

(١٢) في ك: لعدم التخفيف، مكان: وامتنع منها الحسن وجهه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٠، ٥٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٧ والهمع ٥/٩٧.

(١٣) في ك: والحسن وجه، وهو خطأ.

أَنَّــهُ إمَّا بحذْفِ التَّنوينِ أَو نونَ التَّثنيةِ والجمعِ مِنَ المضافِ، ولاشيءَ مِنْ ذلكَ موجودٌ في المــثالِ المذكــورِ، وإمَّا بحذفِ الضَّميرِ مِنَ المضافِ إليهِ، والضَّميرُ هُنا موجودٌ [١] لا محـذوفٌ [[كالحَـسَنِ وَجْــهٍ]] [٢] بتعريفِ الأَوَّلِ وتنكيرِ الثَّاني [[لأَنَّهُ خلافُ وَضْعِ الإِضـافَةِ]] [٣] الواقعةِ في كلامِ العربِ، [[وإنْ كانَتْ لفظيَّةً]] لا يُطْلَبُ فيها التَّعريفُ، لكـنَّهَا علـى صورةِ المعنويَّةِ وفرع عنها، فلا ينبغي أَنْ يكونَ على ضدٍّ ما هيَ عليهِ مِنْ تعـريفِ المـضافِ وتـنكيرِ المضافِ إليهِ [٤]. فإنْ قلتَ: وَقَعَ في البخاري في حديث الإســرائيلي الذي أسلفَ بعضُ بني إسرائيلَ أَلفَ دينارٍ ما نَصُّهُ: " فأَتى بأَلفِ دينارٍ "[٥]. وفيهِ أَيضًا: " فانْصَرَفَ بالأَلْفِ دينارٍ راشدًا "[٦]. فَمَا وَجْهُهُ ؟ قلتُ: خَرَّجَهُ ابنُ مالكٍ [٧] علـى أَنَّ الأَصلَ بالأَلْفِ: أَلفُ دينارٍ، والثاني بَدَلٌ مِنَ الأَوَّلِ، إلاَّ أَنَّ المضافَ حُذِفَ مِنَ الــبَدَلِ. فإنْ قلتَ: فيهِ إبدالُ النَّكِرَةِ مِنَ المعرفَةِ بدونِ وصفٍ ولا زيادةِ فائدَةٍ، وليسَ [٨] مِثْلَ: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [٩]، ولاَ مِثْلَ:

فَلاَ وأَبيكَ خَيْرٍ مِنْكَ [١٠]

إِمَّــا أَنَّــهُ لا وصفَ فيهِ فظاهرٌ، وإمَّا أَنَّهُ لا فائدَةَ [١١] { فيه } (**٢١٩/ و**) فلأَنَّ الأَداةَ في الأَلفِ عهديَّةٌ، والمعهودُ هوَ المذكورُ سابقًا مِنْ قولهِ: " أَنْ يسلفَهُ أَلفَ دينارٍ ". قلــتُ: يمكنُ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قبيلِ الموصوفِ بصفَةٍ مُقَدَّرَةٍ، أَي: فأتى بالأَلفِ دينارٍ أُخَرَ، وحُــذِفَت الصِّفَةُ لدلالَةِ السِّياقِ عليها [١٢] وذلكَ أَنَّ المقترضَ وَضَعَ أَلفَ دينارٍ في خشبةٍ نَقَــرَهَا وقَذَفَهَا في البحرِ، رجاء أَنَّ اللهَ تعالى سيؤدِّي ذلكَ عنهُ إلى رَبِّ المالِ، ثُمَّ خشيَ

---

(١) من (في المثال... إلى.. موجود) ساقطة من ك.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/١، ٥٧١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢، والهمع ٩٧/٥.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠-٤٨١.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢.

(٥) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٢١/١٠-١٢٢.

(٦) المصدر السابق ١٢١/١٠-١٢٢.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ١١٢.

(٨) في ك، ي، ل: فليس.

(٩) العلق ١٥-١٦.

(١٠) هذا صدر بيت لشمير بن الحارث أو سمير، وقد تقدم تخريجه في ق ١٤٢ظ.

(١١) في ل: لا فائدة لا زائدة، بزيادة: لا زائدة.

(١٢) في الأصل: عليه، وما اثبتناه من سائر النسخ.

عـــدمَ الوصـــولِ فأَتى بالألفِ دينارٍ أُخَرَ [(١)]، فأَخبَرَهُ غريمُهُ بوصولِ الألفِ الأوَّلِ إليهِ في الخشبةِ فانصرَفَ بالألفِ الثَّاني [(٢)].

[[وَاخْتُلِفَ في حَسَنٍ وَجْهِهِ]] [(٣)] بتجريدِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمولِ المضافِ، فمنعَهَا بعضُهُم توهُّمًا منْهُ أَنَّهُ مِنْ بابِ إضافَةِ الشَّيءِ إلى نفسِهِ، وليسَ بشيءٍ، لأَنَّهُ إنْ أَرادَ بالشَّيءِ ونفسِهِ الوَجْهَ ومَا أُضيفَ إليهِ مِنَ الضَّميرِ فظاهِرُ الفسادِ، لأَنَّهُ على هذا التَّقديرِ مِنْ بابِ إضافَةِ العامِّ إلى الخاصِّ، ولأَنَّهُ ينتقضُ بِحَسَنِ الوَجْهِ الجائزِ بلاَ خلافٍ. والجمهورُ على جوازِ هذهِ المسأَلَةِ الَّتي مَنَعَهَا هذا البعضُ، ومِنَ الشَّواهِدِ على ذلكَ بيتُ الكتابِ [(٤)]:

أَقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جارَتَا صَفًا كُمَيتا الأَعالي جوْنَتَا مُصطَلاَهُمَا

وضميرُ رَبْعَيْهِمَا يعودُ إلى الدمنتينِ. والمُرادُ بالجارتينِ صخرتانِ يُجْعَلانِ تحتَ القِدْرِ وتُـــسنَدُ القِـــدْرُ إلى الجبلِ، وهوَ المعنيُّ هُنا بالصَّفَا، فيقومُ الجبلُ مقامَ حجرٍ ثالثٍ للْقدرِ، والكُمـــيتُ: الشَّديدُ الحُمْرَةِ، والجونُ هُنَا: الأَسوَدُ، والمُصْطَلَى مصدرٌ ميميٌّ، على أَنَّ ثَمَّ مضافًا محذوفًا، أَي: موضِعُ اصطلائِهِمَا، أَو اسمُ مفعولٍ [(٥)] واقِعٌ موقِعَ المثنَّى [(٦)] كما في رأْسِ الكبشينِ [(٧)]. والمعنَى أَنَّ تينكَ الصَّخرتينِ مُحْمَرَّتَا الأَعالي، بما يرتفِعُ إليهِمَا مِنَ النَّارِ مُـــسْوَدَّتَا مكانَ الاصطلاءِ مِنْ كَثْرَةِ إيقادِ النَّارِ بينَهُمَا. والشاهِدُ [(٨)] في البيتِ ظاهِرٌ. وقَدْ نـــازَعَ المبرِّدُ [(٩)] فيهِ زاعمًا أَنَّ ضميرَ مصطلاهمَا عائدٌ إلى الأَعالي، إذ هيَ جمعٌ في معنَى المثنَّـــى مِنْ حيثُ هوَ للجارتينِ وليسَ لَهُمَا، إلاَّ أَعليانِ [(١٠)]، فكأَنَّهُ قالَ: جَوْنَتَا مُصْطَلى

---

(١) (أخر) ساقطة من ك.

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٠/١٢١-١٢٢.

(٣) ينظـــر الكتاب ١/١٩٩، والمقتصد ١/٥٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٦، وشرح الجمل لابـــن عصفور ١/٥٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٧-١٠٧٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧-٢٠٨، والهمع ٥/٩٧.

(٤) للشماخ، ديوانه ٣٠٩، والكتاب ١/١٩٩، وشرح أبيات سنيبويه ١/٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٦.

(٥) في ك، ي: المفعول.

(٦) قد يوضع المفرد موضع المثنى والجمع، ينظر الارتشاف ٢/٢٦٩-٢٧٠.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤.

(٨) في الأصل: والشواهد، وهو تحريف وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤.

(١٠) في الأصل: عليان، وما اثبتناه من سائر النسخ.

الأعـــالي ألـــيسَ فيهِ إلاَّ ضميرٌ واحدٌ، وهوَ المستكنُّ في جَوْنَتا، فهوَ كقولِكَ: زيدٌ حسنُ الغـــلامِ (٢١٩/ ظ) قبـــيحُ فعلِـــهِ، أَي: فِعْلِ الغلامِ [1]. وهذا فيهِ تَكَلُّفٌ، والظَّاهِرُ مَعَ سيبويهِ [2].

[[و]] الـــصورُ [[الباقيةُ]] مِنَ الثمانيةَ عشرَ وجهًا بعدَ إخراجِ الثلاثَةِ الممنوعينَ باتِّفاقٍ، والممنوعِ [3] على خلافٍ، وهيَ خمسةَ عشرَ وجهًا، تنقسمُ على ثلاثةِ أَقسامٍ [4] [[ما فيهِ ضميرٌ]] واحدٌ، [[أَحسَنُ]]، لأَنَّهُ جاءَ على وفقِ ما يقتضيهِ الكلامُ مِنَ الإتيانِ بالمحتاجِ إليهِ في الرَّبطِ مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ [[أَو ضميرانِ، حَسَنٌ]]، لاشتمالِهِ على الـــضميرِ الـــذي يحصلُ بِهِ الرَّبطُ، وزيادةُ الضَّميرِ الآخرِ لا تخلُّ بِهِ، فَلَمْ يُعَدَّ قبيحًا. فإنْ قلـــتَ: في كلامِ المؤلِّفِ العطفُ على مَعْمُولَيْ عاملينِ، إذ قولُهُ (ضميرانِ) معطوفٌ على قـــولِهِ: (ضـــميرٌ) وهـــوَ معمولٌ للابتداءِ أَو [5] الظَّرفِ، وقولُهُ: (حَسَنٌ) معطوفٌ على (أَحـــسَنُ) الـــذي هوَ خبرُ المبتدإِ، وهوَ (مَا) الموصولَةُ، وعاملُهُ ابتداءٌ آخَرُ غيرُ الابتداءِ العاملِ في المبتدإِ الواقعِ في الصلةِ ؟ قلتُ: لعلَّهُ مِنْ عطفِ الجملِ لاَ مِنْ عطفِ المفرداتِ، فـــلا يلـــزَمُ مـــا ذَكَـــرْتَهُ. والتَّقديـــرُ: أَو مـــا فـــيهِ ضـــميرانِ حَـــسَنٌ، [[أَو]] و [[لا ضـــميرَ]] فـــيهِ [[قبيحٌ]] لخلوِّهِ مِنَ الضَّميرِ المُحتاجِ إليهِ في الصِّفاتِ، وبقائِهِ كالأَجنبيِّ عَنْ موصوفِهِ.

ثُمَّ أَخَذَ المؤلِّفُ في ذِكْرِ ضابطةٍ يُعْرَفُ بِهَا ما فيهِ ضميرٌ، وما فيهِ ضميرانِ، وما هوَ خـــالٍ مِـــنَ الضَّميرِ البَتَّةَ، ليتوصَّلَ بذلكَ إلى معرفةِ الأَحسنِ والحَسَنِ والقبيحِ [6]، فقالَ: [[ومتَى كانَ المعمولُ مضافًا مرفوعًا]] نحوُ: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، برفعِ الوَجْهِ، [[أَو]] كانَ [[مفردًا]]، أَي: ليسَ بمضافٍ غيرِ مرفوعٍ سواءٌ كانَ منصوبًا أَو مجرورًا، إِمَّا باللاَّمِ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨-١٠٦٩، شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٨.

(٢) قـــال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨-١٠٦٩، وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كلـــه، وهـــو الـــصحيح، لأن مـــثله قـــد ورد في الحـــديث كقوله: في حديث أُمِّ زرع، "صفرُ وشاحِهَا...".

(٣) في ك، ي: الممنوع، بإسقاط واو العطف.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٨٢.

(٥) في الأصل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٨-٢١٠.

أَو بـدونِهَا، نحوُ: حَسَن [1] الوَجْهَ، بالنَّصبِ، والوَجْهِ بالجرِّ وحَسَن [2] وَجْهًا، وَوَجْه، بالنَّصبِ والجرِّ [[فالضَّميرُ واحدٌ]]. أَمَّا { في } الصورَةِ الأُولَى فالضَّميرُ الواحدُ هوَ المضافُ إِليهِ وَجْهٌ، والصِّفَةُ لا ضميرَ فيها، ضرورةَ أَنَّهَا رَفَعَتْ مَا بَعْدَهَا، فَلاَ ترفعُ [3] شيئًا [4] آخَرَ بطريقِ الاستقلالِ، وأَمَّا في الصورةِ الباقيةِ التي لا ترفعُ فيها الصِّفَةُ مَا بَعْدَهَا، ففي الصِّفَةِ ضميرٌ مستترٌ فيها هوَ فاعلُهَا.

[[و]] ضميرانِ **[[اثنانِ إِنْ كانَ]]** المعمولُ **[[مضافًا غيرَ مرفوعٍ]]** سواءٌ كانَ منصوبًا أَو مجرورًا، نحوُ: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ [5]، بالنَّصبِ والجرِّ. والضميرانِ هُمَا فاعلُ الصِّفَةِ المستترُ فيها والمضافُ إِليهِ الوَجْهُ. **[[ولا ضميرَ في عكسِهِ]]**، وهوَ (٢٢٠/ و) أَنْ يكونَ المعمولُ مرفوعًا غيرَ مضافٍ، نحوُ حَسَنٌ وَجْهٌ، **[[ثُمَّ استكنَّ** [6] **فيهِ الضَّميرِ لانـتقالِ الفاعليَّةِ]]** التي كانتْ للمعمولِ في الأَصلِ **[[إِليهِ]]**. **[[تُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ بحـسبِ الضَّميرِ]]** [7]، لأَنَّهُ ضميرُ الموصوفِ، فَتُؤَنَّثُ الصفَةُ إِنْ كانَ موصوفُهَا مُؤَنَّثًا، وتُثَنَّـى وتُجْمَعُ إِنْ كانَ موصوفُهَا كذلكَ كَمَا في سائرِ الأَوصافِ المُشْتَقَّةِ، فتقولُ: هذهِ امْـرَأَةٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ، ورجلانِ حَسَنَا الوَجْهِ ورجالٌ حَسَنُو الوَجْهِ، **[[لا بحسبِ ما أُسْنِدَ إِليهِ]]** في الأَصلِ قبلَ انتقالِ الضَّميرِ إِلى الصِّفَةِ، فَلاَ تقولُ: زيدٌ حَسَنَةٌ عينَهُ، بنصبِ العينِ علـى التَّشبيهِ بالمفعولِ، وتَأْنيثِ الصِّفَـةِ نظرًا إِلى أَنَّ العينَ في الأَصلِ فاعلٌ، وقدْ كانت الـصِّفَةُ تُـؤَنَّثُ عندَ إِسنادِهَا [8] إِليهَا [9]، وإِنَّمَا تقولُ: زيدٌ حَسَنٌ عينَهُ، بالتَّذكيرِ رعايةً للضَّميرِ الذي استكنَّ في الصِّفَةِ عائدًا إِلى زيدٍ.

---

(١) في ك: الحسن. (٢) في ك: وحسنا.

(٣) في ل: ترفع.

(٤) في الأصل: شيء وهو خطأ، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) عند الجر يحذف التنوين من (حسن).

(٦) في ك، ي، ل: ما استكن، بزيادة (ما).

(٧) ينظر لباب الإعراب ٤٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٠.

(٨) في ك: إسنادهما، وهو تحريف.

(٩) في ي: إليهما، وهو تحريف.

اسمُ التَّفضيل (١)

[[اســمُ التَّفضيلِ]]: اسمٌ [[مشتقٌّ من فعلٍ]]، أَي: مصدرٍ، فدخلتِ الصِّفاتُ كلُّها واسمُ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ [[في الأَعَمِّ]] ليدخلَ مِثْلُ قولِهِم: "أَحْنَكُ الشَّاتينِ"(٢)، أَي: آكَلُهُمَا من الحَنكِ (٣)، ولم يُستعمَلْ مِنْ هذا فِعْلٌ (٤).

[[للزائدِ على غيرِهِ]] (٥)، فخرجَ ماعدَا اسمِ التَّفضيلِ، لكنْ يَرِدُ ما أَوردَهُ الرضي علــى تعــريفِ الكافيةِ من نحوِ: فاضلٍ وزائدٍ وغالبٍ وطائلٍ، أَي: زائد في الطولِ على غيرِهِ (٦). [[وشرطُهُ أنْ يُبْنَى للفاعلِ]] (٧)، أَي: لتفضيلِ الفاعلِ على الفاعلِ لا لتفضيلِ المفعــولِ على المفعولِ. فإذا قلتَ: زيدٌ أَضرَبُ مِنْ عمرٍو، فمعناهُ أنَّ ضاربيَّةَ زيد زائدةٌ على ضاربيَّةِ عمرٍو، لا أنَّ مضروبيَّةَ ذلكَ (٨) زائدةٌ على مضروبيَّةِ هذا. وإنَّما كانَ كذلكَ إجــراءً لاسمِ التفضيلِ مجرَى الصِّفَةِ، لاشتراكِهِمَا في الزِّيادةِ على اسمِ الفاعلِ، أَمَّا (٩) اسمُ التَّفــضيلِ فبسببِ (١٠) كثرةِ الفعلِ، وأَمَّا الصِّفَةُ فبسببِ (١١) ثبوتِهِ، وأَيضًا فلو جُعِلَ اسمُ التفضيلِ للمفعولِ لبقيَ أَكثرُ الأفعالِ عُرْيًا عَنْ بناءِ اسمٍ للتَّفضيلِ، لأَنَّ أَكثرَهَا لازمٌ. [[مِنْ مُجَــرَّدٍ]] عَنِ الزِّيادةِ [[ثلاثيٍّ]] (١٢) كأحسنَ مِنَ الحُسْنِ، وأَفضلَ مِنَ الفضلِ، ليمكنَ بـــناءُ صـــيغةِ (أَفْعَلَ) منْهُ، أَلاَ تَرَى أنَّ مِثْلَ دَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ لا يُتَصَوَّرُ مَعَ المحافظَةِ على

---

(١) وعــبر عــنه بــ (افعل التفضيل)، وعبر عنه سيبويه بــ(الصفة) ينظر: الكتاب ٢٠٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، والتسهيل ١٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢، والهمع ١٠٧/٥.

(٢) الكتاب ١٠٠/٤، واللسان (حنك)، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢.

(٣) في ك: والحنك، مكان: من الحنك، وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١٠٠/٤.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٤٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢١٢/٢.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦، ولباب الإعراب ٤٨٤، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢، ٢١٤.

(٨) في ك: ذاك.

(٩) في الأصل: وأما، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأصل: فسبب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في الأصل: فسبب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢.

حــروفِه بناءُ (أَفْعَلَ) منهُ، وإسقاطُ حروفِه [١] يخلُّ بالغرَضِ، ويوقِعُ في الإلباسِ، فإنَّهُ لو قــيلَ: أَدْحَــرُ، مثلاً بحذفِ اللامِ الثانيةِ، وأَخْرَجُ، بحذفِ الزَّوائدِ، لَمْ يُعْمَلْ هَلْ هُوَ مِنَ (٢٢٠/ظ) الدَّحْرَجَةِ والاستخراجِ أَوْ مِنَ الدُّحورِ والخروجِ ؟

[[مــن غيرِ لونٍ ولا عيبٍ]] [٢]، لأَنَّ بابَ الألوانِ والعيوبِ جاءَتْ فيه الصِّفاتُ على (أَفْعَلَ) من غيرِ اعتبارِ الزِّيادةِ على غيرِه، كأبيضَ لذي بياضٍ، وأعورَ لذي عوَرٍ، فلو بُنِـيَ مـنهُ أَفْعَــلُ التفضيلِ لالتبسَ [٣]، وهُوَ ظاهرٌ. **[[خلافاً للكوفيَّةِ في ما هوَ أَصلُ الأَلْــوانِ]]** [٤]، وهوَ البياضُ والسَّوادُ، فجوَّزُوا أَنْ يُقالَ: هذا أَبيضُ مِنْ ذاكَ، وأَسودُ مِنْ هذا. قالَ الشَّاعرُ [٥]:

جارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَباضِ [٦]

الفَــضفَاضُ: السَّابغُ [٧]. وأَنشدَ الرَّضي [٨] في معرضِ الاستشهادِ على بناءِ (أَفْعَلَ) من السَّوادِ بقولِ الشَّاعرِ [٩] يخاطبُ الشَّيبَ:

إِبعدْ بَعِدتَ بَياضًا لا بَياضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسوَدُ في عَيني مِنَ الظُلَمِ

قلتُ: البيتُ مَعَ أَنَّهُ لا ينهضُ حجَّةً لأَنَّهُ للمتنبي، وهوَ لا يحتجُّ بشعرِه، محتملٌ لأَنْ يكونَ (مِنَ الظُلَمِ) ظرفًا مستقرًّا صفةً لــ(أَسودُ)، أَي: أَسودُ كائنٌ من جملةِ الظُلَمِ.

[[ويُتَوَصَّلُ إِلى]] بناءِ **[[الممتنعِ]]** للسببِ المتقدِّمِ من كونِ الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ، أو كونِهِ دالاً على لونٍ أو عيبٍ **[[بإيقاعِ مصدَرِهِ]]**، أَي: مصدَرِ الفعلِ الممتنعِ البناءِ منهُ **[[تمييــزًا]]** بعــدَ أَفْعَلَ التفضيلِ **[[مبنيًّا مِمَّا]]**، أَي: مِنَ اللَّفظِ الذي **[[يُبْنَى هُوَ]]**،

---

(١) في الأصل: ل: حروف، وما أثبتناه من ك ي.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٢، ٢١٣.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٤) ينظــر الإنــصاف مــسألة (١٦) ١٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٤٧/٧، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٥) رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٦، والخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٣، وبلا عزو في الإنصاف ١٤٩/١-١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥/٢.

(٦) في الأصل وسائر النسخ: بياض، وما أثبتناه من مصادر تخريج البيت.

(٧) السابغ: الواسع، ينظر اللسان (فضض) و(سبغ).

(٨) شرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٩) المتنبي ديوانه ٣٥/٤، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/٢، والخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٨.

{أي} اســـمُ التَّفضيلِ [[منهُ]] أي: مِنْ ذلكَ اللَّفظِ الذي يصحُّ صوغُهُ منهُ، تقولُ: زيدٌ أَشدُّ دحرجَةً مِنْ عمرٍو، وأحسنُ بياضًا منهُ، وأقبحُ عورًا منهُ، كذا قالَ الجماعةُ [١].

ويظهـــرُ أنَّ هذا ليسَ بمساوٍ للغرضِ مِنَ التَّفضيلِ، وذلكَ لأنَّ هذا يقتضي اشتراكَ زيدٍ وعمرٍو في شدَّةِ الدَّحرجَةِ وحسنِ البياضِ، مثلاً، وأنَّ زيدًا زادَ عليهِ في ذلكَ، والغرضُ إنَّما هوَ تفضيلُهُ عليهِ في مطلقِ الدَّحرجَةِ والبياضِ لا في شدَّةِ تلكَ وحسنِ هذا، فتأمَّلْهُ.

[[ونحوُ: أَلوَمُ]]، ما هُوَ للمفعولِ، أَي: زائدٌ في المَلُوميَّةِ، [[وأفلَسُ]] مِمَّا بُنِيَ من غيرِ الثُّلاثيِّ، أَي: زائدٌ في الإفلاسِ، [[وأَحمَقُ]] ممَّا بُنِيَ من العيوبِ، [[شاذٌّ]] [٢]، فأمَّـــا شـــذوذُ المبنيِّ للمفعولِ، فلا نزاعَ فيهِ، ومنهُ: أَعْذَرُ وأَشْهَرُ، وأَشْغَلُ، أَي: زائدٌ في المعذوريَّةِ والمشهوريَّةِ والمشغوليَّةِ. وأمَّا شذوذُ المبنيِّ مِنَ المزيدِ، فسيبويه يُفصِّلُ، فيمنعُهُ في غـــيرِ (أَفْعَـــلَ) كانطلَـــقَ واقتدَرَ، واستخرَجَ، ويُجيزُهُ في (أَفْعَلَ) كأَعْطَى [٣]. ويؤيِّدُهُ (٢٢١/ و) كثرةُ السَّماعِ كقولِهِم: هوَ أَعطَاهُم للذَّهَبِ، وأَوْلاَهُم للمعروفِ، وأَكْرَمَهُم للضَّيفِ، وأَمَّا شذوذُ نحوِ: أَحْمَق، فقد قالَ بِهِ قومٌ [٤]، وصرَّحَ الرضي أَنَّ أَفعَلَ التفضيل إنَّما يمتنعُ في العيوبِ الظاهرَةِ، وأمَّا الباطنةُ فَيُبْنَى منها، نحوُ: فلانٌ أَبْلَدُ مِنْ فلانٍ، وأَحْمَقُ وأَرْعَنُ، وأَهْوَجُ، وأَلَدُّ، وأَشْكَسُ، وأَعْيَى وأَعْجَمُ، وأَنْوَكُ [٥].

[[و]] شرطُهُ أيضًا [[أَنْ يكونَ إمَّا مضافًا بمعنَى الزِّيادةِ]] أَي: زيادَةِ المفضَّلِ، وهوَ صاحبُ أَفْعَلَ التفضيل [[على المضافِ إليهِ]] [٦]، نحوُ: زيدٌ أَشرفُ النَّاسِ. وإنَّما التُـــزِمَ فيهِ أَحدُ الأمورِ الثَّلاثَةِ، هذا والأمرانِ الآتيانِ، وهُمَا كونُهُ بـــ (مِنْ) تارةً، وباللاَّمِ أُخرى، لأنَّ الغرضَ مِنَ الإتيانِ بِهِ الزيادةُ على غيرِهِ، فَقُصِدَ إلى ذِكْرِ المزيدِ عليهِ تحصيلاً لهذا الغرضِ، إذ لا يتأتَّى بدونِ واحدٍ مِنْ هذهِ الأُمورِ الثَّلاثَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أَشرفُ، بدونِ واحدٍ منها لَمْ يُفْهَمِ المزيدُ عليهِ في الشَّرَفِ، وإذا قلتَهُ بالإضافَةِ كما تقدَّمَ،

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦، ولباب الإعراب ٤٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٢) شـــرح الكافية الشافية ١١٢٦/٢-١١٢٧، ولباب الإعراب ٤٨٢-٤٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢١٤/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٧٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٨٢، ٤٨٣.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢١٣/٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢١٤/٢.

أو بِمِـــنْ، نحــوُ: زيدٌ أَشرفُ مِنْ عمرٍو، كانَ حصولُ الغرضِ واضحًا، وإذا قلتَهُ باللاَّمِ العهديَّـــةِ نحــوُ: زيـــدٌ الأَشرفُ، فلابُدَّ مِنْ عِلْمِ المخاطَبِ بالمفضَّلِ عليهِ، إذ لا معنًى لعهديَّةِ [1] زيد المفضَّلِ على شيءٍ معيَّنٍ، نحوُ: زيدٌ أَشرَفُ مِنْ عمرٍو، إلاَّ معرفتُهُ مِنْ تلكَ الحيثيَّةِ التي [2] ثبتَ لَهُ فيها الأَفضليَّةُ على ذلكَ المُعيَّنُ وهوَ عمرٌو، مثلاً.

[[ويكونُ]] المفضَّلُ [[منهُ]]، أَي: مِنَ المضافِ إليهِ. و(مِنْ) تبعيضيَّةٌ، والمعنى أَنَّ المفـــضَّلَ صـــاحبَ أَفْعَلَ المضافِ، بعضُ المفضَّلِ عليهِ المضاف إليهِ [[أَبدًا، لِتَبادُرِ الفَهْمِ إليهِ]]، وهذا سؤالٌ معروفٌ، تقريرُهُ، أَنَّ هذا الشَّرطَ مفضٍ إلى التناقضِ، فإنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أَفضلُ النَّاسِ، ثبتَ تفضيلُ زيدٍ على مَنْ أُضيفَ إليهِ أَفضلُ، ومِنْ جملتِهِم زيدٌ، فيلزَمُ تفضيلُ زيدٍ على نفسِه، وهوَ محالٌ، وأَجابَ عنهُ ابنُ الحاجبِ بمعنى ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ بقولِهِ: [[وليسَ فيهِ تفضيلُ الشَّيءِ على نفسِهِ، لأَنَّ كونَهُ منهُ باعتبارِ أَصْلِ المعنَى]]، وهـــوَ الفضلُ المشتركُ فيهِ [[لا الزيادةِ]] التي امتازَ بِهَا المفضَّلُ، [[ولَهُ جهتانِ]] [3]، فـــلا تـــناقضَ، لأَنَّ جهةَ الدُّخولِ هيَ [4] ثبوتُ أَصلِ المعنَى، وجهةَ التفضيلِ هيَ جهةُ الزِّيادةِ، فالوجْهُ الذي ذَكَرَ بِهِ [5] مَعَ المفضَّلِ عليهم غيرُ الوجْهِ (٢٢١/ ظ) الذي فُضِّلَ بِـــهِ عليهم، وإنَّما يلزمُ التناقضُ أَنْ لو كانَ كذلكَ باعتبارِ جهةٍ واحدة. واعترضَهُ الرضي، بـــأَنَّ لفظَ أَفضلَ يدلُّ على اتِّصافِ صاحبِهِ بأَصلِ الفضلِ، فلا يحتاجُ في تعليلِهِ إلى شيءٍ آخَرَ، وليسَ زيدٌ مُفضَّلاً، على كلٍّ مَنْ أُضيفَ إليهِ، وإنَّما فُضِّلَ على مَنْ سِوَاهُ من جملة ما أُضِـيفَ إلـــيهِ [6]. [[أو معنَى الزِّيادَةِ المطلقَةِ]] [7] لا بمعنَى الزِّيادَةِ على المضافِ إليهِ وحدَهُ. [[ويُضَافُ للتوضيحِ]] [8]، فلا يُشترَطُ كونُهُ بعضَ المضافِ إليهِ، بَلْ يجوزُ بهذا المعنَـــى أَنْ تضيفَهُ إلى جماعَةٍ هوَ [9] أَحدُهُم، كقولِنَا: نبيُّنَا أَفضلُ قريشٍ، وأَنْ تضيفَهُ إلى جماعةٍ من جنسِهِ ليسَ داخلاً فيهم، كقولِكَ: يوسفُ أحسَنُ إخوتِه، فإنَّ يوسفَ لا يدخلُ

---

(١) في ك، ي، ل: العهد.

(٢) في ي: الذي.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٨-٩٩.

(٤) في ك: في، وهو تحريف.

(٥) في ك، ي: ذكرته، وهو تصحيف.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٦.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩، وشرحها للرضي ٢/٢١٦.

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩، وشرحها للرضي ٢/٢١٦.

(٩) في الأصل: وهو، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

في جملةِ أخوةِ يوسفَ. وأَنْ تضيفَهُ إلى غيرِ جماعة، نحوُ: فلانٌ أَعلَمُ بغدادَ، أي: أَعلَمُ ممَّنْ سِواهُ، وهوَ مختصٌّ ببغدادَ، لأَنَّهَا منشؤُهُ ومسكنُهُ[(١)]. [[والإضافةُ محضَةٌ في الثاني]]، وهوَ ما كانَ التفضيلُ فيهِ بمعنَى الزِّيادَةِ المطلقَةِ، ولا خلافَ في ذلكَ. [[وكذا في الأَوَّلِ]]، وهوَ ما كانَ بمعنَى الزِّيادَةِ على المضافِ إليهِ [[في]] القولِ [[الأعرفِ]]، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[(٢)]، خلافًا لابنِ السَّرَّاجِ[(٣)]، وأبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني[(٤)] وأبي موسى الجزولي[(٥)]، فإنَّهم رأوها غيرَ محضة[(٦)].

وَوَجْهُ القولِ الأعرفِ أنَّ معنَى: زيدٌ أَفضلُ النَّاسِ: زيدٌ بعضُهُم الزَّائدُ في الفضلِ على كلِّ مَنْ بقيَ منهم، كما قَرَّرْناهُ أخيرًا، فالإضافةُ فيهِ بمعنَى اللاَّمِ كما في بعضِ القومِ، وثلثِهِم، وجزئِهِم[(٧)]. وَوَجْهُ القولِ الآخَرِ أَنَّ الإضافةَ بمعنَى (مِنْ)، وأنتَ لو قلتَ: أَفضلُ مِنَ النَّاسِ لكانَ الجارُّ والمجرورُ في محلِّ نصبٍ على أَنَّهُ مفعولُ (أَفضلَ)، فيكونُ إذًا (أَفضلُ) في: أَفضلُ النَّاسِ، صفةً مضافةً إلى معمولِهَا، فتكونُ إضافتُهَا غيرَ محضةٍ[(٨)]، ويدلُّ عليهِ قولُ الشَّاعرِ[(٩)]:

مَلِكٌ أَضلَعُ البَرِيَّةِ لا يُو ... جَدُ فيها لِمَا لَدَيهِ كِفاءُ

أَضلعُ، أَي: أَقوى[(١٠)].

فلو أَنَّ إضافتَهُ محضةٌ لم يقعْ صفةً لـ (ملكٌ) النَّكرة. واعتُرِضَ بأَنَّ (مِنِ) المقدَّرَةَ لو كانتِ ابتدائيَّةً لجازَ: زيدٌ أَفضلُ عمرٍو، كما يجوزُ: زيدٌ أَفضلُ القومِ، ولو كانتْ مبنيَّةً كما في: خاتَم فضَّةٍ، لوقعَ اسمُ المضافِ إليهِ مطَّردًا على المضافِ، ولا يقعُ نحوُ: هوَ

---

(١) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩، وشرحها للرضي ٢/٢١٦.
(٢) ينظر الكتاب ١/٢٠٣، ٢٠٤.
(٣) الأصول ٣/٥، ٦.
(٤) المقتصد ٢/٨٨٤-٨٨٥.
(٥) ينظر المسألة في شرح الكافية للرضي ١/٢٨٨.
(٦) ينظر المساعد ٢/٣٣٢.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٨٨-٢٨٩.
(٨) شرح الكافية للرضي ١/٢٨٨.
(٩) الحارث بن حلزة اليشكري، ديوانه ١٣، وفيه: ما يوجد فيها... والبيت منسوب إليه في خزانة الأدب ٣/٣٦١، وبلا عزو في شرح الكافية للرضي ١/٢٨٨.
(١٠) اللسان (ضلع).

أَفــضلُ القومِ. قلتُ: ويجوزُ أَنْ يكونَ [[أضلعُ البريَّةِ]] في البيتِ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ لا صفةً للنَّكرَةِ المذكورةِ [١].

(٢٢٢/ و) [[وفي الإضــافةِ إلى النَّكــرَةِ حكمُهَــا]]، أَي: حُكْمُ تلكَ النَّكرَةِ، والمعنَــى: وحُكْمُ النَّكرَةِ في حالِ الإضافَةِ إليها مبتدأٌ، وفي الإضافةِ يتعلَّقُ بِهِ، إلاَّ أَنَّهُ قَدَّمَ وأَظهَرَ المجرورَ بإلى، ليعودَ < عليهِ > [٢] الضميرُ المؤخَّرُ. [[حُكْمُ موصوفه]] [٣]، أَي: موصــوفِ أَفْعَلَ التفضيلِ [[في الإفرادِ وضدِّهِ]] من التثنيةِ والجمعِ، فتقولُ: زيدٌ أَفضلُ رجلٍ، ومعناهُ: إنَّهُ أَفضلُ [٤] أقسامِ هذا الجنسِ منقسمًا إلى واحدٍ واحدٍ، والزيدانِ أَفضلُ رجلينِ، أَي: أَفضلُ أَقسَامِ جنسِ الرِّجالِ منقسمًا إلى اثنينِ اثنينِ، والزيدونَ أَفضلُ رجالٍ، أَي: أَفــضلُ هــذا الجــنسِ منقسمًا إلى جماعةٍ جماعةٍ. قالَ أَبو حيان: " المعنَى: أَفضلُ كــلِّ رجــلٍ قِــيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، وأَفضلُ كلِّ رجلينِ قِيسَ فضلُهُمَا بفضلِهِمَا، وأَفضلُ كــلِّ رجــالٍ قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم "[٥]. فإنْ قلتَ: يَرِدُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِــرٍ بِــهِ ﴾ [٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَــافِلِينَ ﴾ [٧]، لأَنَّ صــاحبَ أَفْعَلَ في الأُولَى ضميرُ جمعٍ، والنَّكرَةُ المضافُ إليهِ أَفْعَلَ مفــردةٌ، وفي الثانيةِ بالعكسِ، فلا يطابِقُ ؟ قلتُ: أَجابُوا عنهُ بأنَّ المرادَ ولا تكونُوا أَوَّلَ فــريقٍ كافــرٍ بِهِ [٨]، فالتَّطابقُ حاصلٌ، وبأَنَّ المرادَ بالإنسانِ الجنسُ، فلفظُهُ مفردٌ ومعناهُ باعتبارِ الإفرادِ متعدِّدٌ، فاعتُبِرَ اللَّفظُ في " رَدَدْنَاهُ "، والمعنَى في " سَافِلِينَ "[٩].

وإنَّمــا قَــيَّدَ الإضافةَ بقولِهِ: (إلى النَّكرةِ)، لأَنَّ حكمَ الإضافَةِ إلى المعرفَةِ مخالفٌ لذلكَ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لا يصحُّ أَنْ تقولَ: زيدٌ أَفضلُ الرَّجلِ، والسِّرُّ فيهِ ما تقدَّمَ منْ أَنَّهُ أُرِيدَ أَنْ يكــونَ المــضافُ بعــضَ المضافِ إليهِ، والبعضيَّةُ هنا غيرُ متأتِّيَةٍ، إذ ليسَ زيدٌ بعضَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٨٩/١.

(٢) الزيادة من ك، ي، وفي ل: إليه.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٨٩/١-٢٩٠، والهمع ١١١/٥.

(٤) في الأصل: افضل رجلين، بزيادة رجلين، وما أثبتناه موافق لما في سائر النسخ.

(٥) الارتشاف ٢٢١/٣، وينظر المساعد ١٨٠/١.

(٦) البقرة ٤١.

(٧) التين ٤-٥.

(٨) ينظر الكشاف ٢٧٦/١، ومغني اللبيب ٢٦٢.

(٩) ينظر الارتشاف ٢٢٢/٣.

الـرَّجلِ، ولا الزيدانِ بعضَ الرَّجلينِ، بخلافِ: زيدٌ أَفضلُ رجلٍ، والزيدانِ أَفضلُ رجلينِ، والـزيدونَ أَفضلُ رجالٍ، لأَنَّ المعنَى كما أَشرنا إِليهِ أَفضلُ أقسامِ هذا الجنسِ إِذا كانَ كلُّ قسمٍ رجلاً في الأَوَّلِ، و[1] رجلينِ في الثاني، ورجالاً [2] في الثالث. قالَ الرضي: " وإِنَّما جـازَ التَّعـبيرُ عن استغراقِ الجنسِ، بأحد أَجزائه في النَّكرةِ دونَ المعرفَةِ، لأَنَّ النَّكرةَ لا تختصُّ في أَصلِ وضعِهَا بواحد بعينِهِ، فصحَّ أَنْ يُعَبَّرَ بها عَنْ كلِّ واحدٍ واحدٍ على البدلِ إِلى أَنْ يُفْنَى الجنسُ، بخلافِ المعرفَةِ (**٢٢٢ /ظ**) فإِنَّهَا لتخصيصِ بعضِ الأَجزاءِ وتعيينِه"[3].

[[وإِمَّا بِمنْ]]، نحوُ: زيدٌ أَفضلُ من عمرٍو، **[[وقد يُحْذَفُ]]** هذا المُفَضَّلُ عليهِ المجرورُ بِمنْ [4]، كقوله [5]:

إِنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا ... بَيتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ

[[وإِمَّا باللاَّمِ]]، نحوُ: زيدٌ الأَفضلُ [6].

وإِذا تَقَرَّرَ أَنَّ التَّفضيلَ إِنَّمَا يَقَعُ بواحدٍ مِنَ الثَّلاثَةِ، لم تجتمعْ هيَ ولا اثنانِ [7] منها، لأَنَّ كـلَّ واحدٍ منها كافٍ في حصولِ الغَرضِ مِنَ التَّفضيلِ، مُغْنٍ عَنْ سِواهُ، فكانَ ذِكْرُ غيرِهِ مَعَهُ كاللَّغوِ.

[[وبالأَكثرِ مِنْهُم]] في قولِ الشَّاعرِ [8]:

ولستُ [9] بالأَكْثَرِ مِنهُم حصًى ... وإِنَّمَا العزَّةُ للكاثِرِ

حيثُ جمعَ بينَ اللامِ ومِنْ [10]. **[[بمعنَى مِنْ بَيْنِهِم]]**، فليستْ (مِنْ) فيهِ تفضيليَّةً،

---

(١) في، ك، ي: أو.

(٢) في ك، أو رجالا، وفي ي: أو رجال.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٩٠.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٤.

(٥) الفـرزدق، ديوانه ٢/١٥٥.والبيت منسوب إليه في الزاهر ١/١٢٣، والخزانة ٦/٥٣٩، ٨/٢٤٢، وبلا عزو في شرح الكافية للرضي ٢/٢١٤.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٤، والهمع ٥/١١٢.

(٧) في ك: الإنسان.

(٨) الأعشى، ديوانه ١٤٣.والبيت منسوب إليه في شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١٣٥، وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٥.

(٩) في ك: فلست.

(١٠) في ك: وبمن، وينظر الارتشاف ٣/٢٢١، ومغني اللبيب ٧٤٤.

بَـلْ للتبعيضِ، أَي: لستُ مِنْ بينِهم بالأكثرِ [١] حصًى، وهذا كما تَقُولُ: أُريدُ مِنْ قريشٍ شخـصًا أَفضل مِنْ عيسى، فيقالُ: محمَّدٌ الأَفضلُ مِنْ قريشٍ، أَي: أَفضلُ مِنْ عيسى مِنْ بين [٢] قريشٍ [٣]. [[ونحوُ: الخيرَ منْهُ]] في قولِ الشَّاعرِ [٤]:

وَرِثْتُ مُهَلهِلاً [٥] وَالخيرَ مِنهُ زُهَيرًا نِعمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينا

حيثُ جَمَعَ أَيضًا بينَ اللامِ ومِنْ. [[قليلٌ]]، وهذا لم يتأتَّ لَهُ في الجوابِ، بأنَّ (مِنْ) تبعيضيَّةٌ لاتفضيليَّةٌ، فحكمَ بقلَّته. وقد أُجيبَ عنهُ وعَنِ البيتِ المتقدِّمِ بأنَّ (أَلْ) فيهما زائدةٌ، و(مِنْ) تفضيليَّةٌ، وإنَّما يكونُ المحذورُ أَنْ لو كانتِ اللامُ معرِّفَةً، سلَّمنا [٦]، أَنَّها مُعرِّفَةٌ، لكن (مِنْ) إنَّما تتعلَّقُ بمحذوفٍ، أَي: بالأكثرِ أكثرِ منْهُم، والخيرَ خيرًا منهُ [٧].

[[وجازَ الطِّباقُ]] بينَ اسمِ التفضيلِ وصاحبِهِ تأنيثًا وتثنيةً وجمعًا، وجازَ أَيضًا عدمُ الطِّباقِ بأنْ تأتيَ باسمِ التَّفضيلِ مفردًا مذكَّرًا وإنْ كانَ صاحبُهُ بخلافِ ذلكَ، [[في الإضافةِ المقيَّدَةِ]] [٨]، وهيَ ما يكونُ التَّفضيلُ فيها على المضافِ إليه، فتقولُ مثلاً: هندٌ فُضْلَى النِّساءِ، والزيدانِ أَفضلاَ القومِ، والزيدونَ أَفضلُوا القومِ، بالطِّباقِ في جميعِ ذلكَ، ولكَ أَنْ تقولَ: أَفضلُ، بالإفرادِ والتَّذكيرِ في الكلِّ [٩]. ووجهُ الإفرادِ أَنَّهُ شابَهَ (أَفْعَلَ) المُصاحَبَ بـــ(مِنْ) في كونِ المفضولِ مذكورًا بعدَهُ مجرورًا. ووجهُ المطابقَةِ أَنَّهُ خالَفَ المستعمَلَ بِمِنْ في مجيءِ الإضافةِ التي هيَ من خواصِّ الأسماءِ، فَجَرَى مَجْرَاهَا. [[وَوَجَبَ]] الطِّباقُ [[في]] الإضافةِ [[المطلقةِ]] حيثُ لا يُقْصَدُ بأفْعَلَ الزيادةُ على المضافِ (٢٢٣/ و) إليه، بَلِ الزِّيادةُ على الإطلاقِ. والسَّبَبُ فيهِ ظاهِرٌ، لأَنَّ اسمَ التَّفضيلِ

---

(١) (بالأكثر) ساقطة من ك. (٢) في ك: بني، وهو تحريف.

(٣) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٥.

(٤) عمـرو بن كلثوم، شرح القصائد التسع المشهورات ٢/٦٥٥، والبيت منسوب إليه في الخزانة ٨/ ٢٦١، وبلا عزو في لباب الإعراب ٤٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٥.

(٥) في ك: مهيلا، وهو تحريف.

(٦) في، ك، ي: وسلمنا، بزيادة الواو.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١٥.

(٨) ينظـر شـرح الكافـية للرضي ٢/٢١٤، ومنهج المسالك ٤١١، وشرح شذور الذهب ٤١٦، ٤١٧، والهمع ٥/١١٢.

(٩) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣/١٨١.

حينئذٍ مشابهٌ لاسمِ الفاعلِ المضافِ في عدمِ المشاركَةِ، فَجَرَى مجراهُ في وجوبِ الطِّباقِ.

[[و]] وَجَبَ الطِّباقُ أيضًا [[في المعرَّفِ باللامِ]] [١]، لأنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ (مِنِ) التي هـيَ علامةُ التَّفضيلِ ولا ذِكْرُ المفضولِ، ضعفَ معنَى التفضيلِ فيهِ وترجَّحَ جانبُ الاسميَّةِ بـاللامِ، فأُجْـرِيَ مجرَى ما لا تفضيلَ فيهِ مِنَ الأسماءِ، فوجَبَ الطِّباقُ بينَهُ وبينَ صاحبِهِ.

[[وفي آخَـرَ]] [٢] في نحوِ: مررتُ برجلٍ ورجلٍ آخَرَ، وامرأةٍ أُخْرَى، ورجلينِ آخرينِ، وامرأتينِ أُخريينِ، ورجالٍ آخرينَ، ونساءٍ أُخَرَ، [[لوجوبِ حذفِ مِنِ]] التفضيليَّةِ مَعَهُ، لأنَّهُ انمَحَى عَنْهُ معنَى التَّفضيلِ البَتَّةَ، فكانَ كغيرِهِ مِنَ الأسماءِ التي يجبُ مطابقتُها [٣]. وقد أسلفنا في بابِ مَنْعِ الصَّرفِ كلامًا يتعلَّقُ بهذا المحلِّ فراجعْهُ [٤].

[[وامتـنعَ]] الطِّباقُ [[في]] أَفْعَلَ التَّفضيلِ [[المفضَّلِ بِمِنْ]]، فلا يُقالُ مثلاً: الـزيدانِ أَفضلانِ من عمرٍو، بَلْ يُقالُ: أفضلُ مِنْ عمرٍو، وكما أشارَ إليهِ بقولِهِ: [[فهوَ مفردٌ مذكَّرٌ]] [٥] لمشابهتِهِ لأَفْعَلَ التَّعَجُّبِ الذي هو فِعْلٌ غيرُ متصرِّفٍ لفظًا، وهوَ ظاهرٌ، ومعنًى، لأنَّهُ لا يُتَعَجَّبُ مِنْ شيءٍ إلاَّ وهوَ مفضَّلٌ. ولهذا اشترطُوا فيما يُبْنَى منهُ (أَفْعَلُ) [٦] التفضيلِ مـا يُشْتَرَطُ في بناءِ أَفْعَلَ التَّعَجُّبِ [٧]، فَلَمَّا أجروهُ مجراهُ لفظًا ومعنًى، أَفردوهُ [٨] كما أَفردُوا الفِعْلَ.

[[ولا يَعْمَـلُ]] اسمُ التَّفضيلِ [[فيما دونَ المضمَرِ]] [٩] المتَّصلِ، احترازًا [١٠] مِنَ المنفصِلِ، فإنَّ حكمَهُ حكمَ الظَّاهرِ، نحوُ: زيدٌ أَفضلُ [١١] القومِ، ففي (أَفضلُ) ضميرٌ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٦-١١٣٧، والارتشاف ٣/٢٣١-٢٣٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١٧٩-١٨١، ١٨٢، والهمع ٥/١١٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٩، والمساعد ٢/١٨٢، والهمع ٥/١١٦.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١٩، والمساعد ٢/١٨٣.

(٤) ينظر ق ٣٤و.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٠، والارتشاف ٣/٢٣٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١٧٨.

(٦) في الأصل: افضل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٤٨٢، والارتشاف ٣/٢١٩.

(٨) في ك: افردوا.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٩، والمساعد ٢/١٨٤.

(١٠) في ك: احتراز، وهو خطأ.

(١١) في ل: هو افضل، بزيادة هو.

مـــرفوعٌ بِـــهِ هـــوَ [1] فاعِلُـــهُ، [[والظَّـــرفِ]]، نحوُ: هوَ أَخطَبُ منكَ يومَ الجمعةِ، [[والحـــالِ]]، نحوُ: هوَ أَفصحُ منكَ خطيبًا، [[والتمييزِ]] [2]، نحوُ: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [3]، [[إلاَّ إذا كانَ]] اسمُ التفضيلِ في المعنَى [[المتعلِّقِ ماجَرَى]] في اللَّفـــظِ [[عليهِ]] حالَ كونِ ذلكَ المتعلِّقِ [[مُفَضَّلاً باعتبارِ التَّعلُّقِ على نفسِهِ باعتبارِ غـــيرِهِ]] حالةَ كونِهِ، أَي: كونِ اسمِ التَّفضيلِ [[منفيًّا، نحوُ: ما رأَيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ]] [4]، فـــ (أَحْسَنَ) صفةُ رجلٍ، و(الكحلُ) مرفوعٌ بِهِ على أَنَّـــهُ فاعلُـــهُ، و(في عينِهِ) ظرفٌ مستقرٌّ حالٌ من الكحلِ قُدِّمَتْ عليهِ، و(منهُ) لغوٌ متعلِّقٌ بأَحـــسنَ، وفي عينِ زيدٍ مستقرٌّ حالٌ مِنَ الضَّميرِ (٢٢٣/ ظ) المجرورِ بِمِنْ، والمعنَى: ما رأَيـــتُ رجلاً أحسنَ الكَحلُ كائنًا في عينِهِ منْهُ، أَي: مِنَ الكُحْلِ، كائنًا في عينِ زيدٍ. وقد اســـتبانَ أَنَّ اســـمَ التَّفـــضيلِ وهوَ (أَحسنَ) جَرَى على رجلٍ في اللَّفظِ لأَنَّهُ صفةٌ، وليسَ (أَحسنَ) للرجلِ في المعنَى، وإِنَّما هوَ لمتعلَّقِهِ وهوَ الكحلُ، وهذا المتعلِّقُ مفضَّلٌ ومفضَّلٌ علـــيهِ باعتبارينِ، إِمَّا تفضيلُهُ فباعتبارِ تعلُّقِهِ بما جَرَى عليهِ اسمُ التفضيلِ وهوَ الرَّجلُ من حـــيثُ هوَ في عينِهِ، وإِمَّا تفضيلُهُ على نفسِهِ فباعتبارِ كونِهِ في عينِ زيدٍ، وهذا غيرُ التَّعَلُّقِ الأوَّلِ.

ولاشَـــكَّ أنَّ اســـمَ التَّفـــضيلِ منفيٌّ لأَنَّهُ صفةُ رجلٍ المنفيِّ. وإِنَّما لم يعملِ اسمُ التَّفـــضيلِ إلاَّ عندَ هذهِ الأمورِ [[لأَنَّهُ]] حينئذٍ [[بمعنَى حسنٍ]] [5]، وهوَ الفعلُ الذي اشتُقَّ اسمُ التفضيلِ من مصدرِهِ، فيقوَى على العملِ في الظاهرِ كما يعملُ الفعلُ، وأَمَّا قبلَ ذلكَ فلم يقوَ على العملِ لأَنَّهُ لا فعلَ لَهُ بمعناهُ في الزيادةِ حتَّى يعملَ عملَهُ، ولا هوَ مشابهٌ لاســـمِ الفاعلِ لِيُحْمَلَ عليهِ في العملِ في الظاهرِ، لأَنَّ اسمَ الفاعلِ يُثَنَّى ويُجْمَعُ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَـــعُ مـــا هـــوَ الأَصلُ فيهِ وهوَ المستعملُ بِمِنْ. وإِنَّما قلنا بأَنَّهُ عندَ اجتماعِ تلكَ

---

(١) في الأصل: فهو، بزيادة الفاء، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ٤١٤.　　(٣) الكهف ٣٤.

(٤) سميت هذه المسألة بمسألة الكحل، ينظر فيها الكتاب ٣١/٢، ٣٢، والمقتضب ٢٤٨/٣، وشرح عمـــدة الحـــافظ ٧٧٣-٧٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢١٩/٢، والارتشاف ٢٣٤/٣، وشرح شـــذور الذهب ٤١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ١٨٨/٣، الهمع ١٠٧/٥، وكحل العيون النجل في مسألة الكحل لابن الحنبلي.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٨٨/٣، والهمع ١٠٨/٥.

الشرائطِ يكونُ بمعنى حسنٍ، مثلاً، لأنَّ قولَكَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منهُ (في عــينِ زيدٍ)، في معنَى: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينِه الكحلُ [١] حُسْنَهُ في عينِ زيدٍ، لأنَّ هذينِ التَّركيبينِ متساويانِ باعتبارِ المؤَدَّى، وهوَ زيادةُ كحلِ عينِ زيدٍ في الحُسْنِ على كحــلِ عــينِ مَنْ سِواهُ من الرجالِ. وأمَّا كونُ مُؤدَّى الأوَّلِ هذا المعنَى، فبحسبِ الأمرِ العــرفي لا الوضعِ اللغوي، وذلكَ لأنَّ نفيَ الأحسنيَّةِ عن كحلِ مَنْ سِوَى زيد من الرجالِ صــادقٌ بثــبوتِ المساواةِ أو بثبوتِ [٢] المفضوليَّةِ، لكنَّ المساواةَ منفيَّةٌ عرفًا، لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يستعملُ لإثباتِ أفضليَّةِ المذكورِ ثانيًا ونفي مماثلَةِ غيرِه، بناءً على أنَّ الغالبَ في حــالِ كــلِّ اثــنينِ هوَ التَّفاضلُ لا التَّساوي، فإذا نُفيَتْ أفضليَّةُ أَحدِهمَا، لزمَ كونُهُ مفضولاً، وتثبتُ الأفضليَّةُ للآخرِ، ومِنْ ثَمَّ تَمَّ الاستدلالُ على أفضليَّةِ أبي بكرٍ –رضيَ اللهُ عنهُ– بما ذُكِرَ في بعضِ الكتبِ الكلاميَّةِ من قولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: " واللهِ ما طلعتْ شمــسٌ ولا غربتْ بعدَ النَّبيينَ (٢٢٤/ و) والمرسلينَ على أحدٍ أفضلَ من أبي بكرٍ "[٣]. هــذا معَ أنَّ ظاهرَهُ نفيُ أفضليَّةِ غيرِ أبي بكرٍ من الأُمَمِ، وهو لا يستلزمُ نفيَ المماثلَةِ لغةً، لكــنَّ نَفْيَهَا مستفادٌ من جهةِ العرفِ { كما مَرَّ }، فاستقامَ. وأمَّا كونُ مؤدَّى التَّركيبِ المشتملِ على الفعلِ في مسألةِ الكحلِ هوَ المعنَى المذكورُ، فبحسبِ العرفِ أيضًا، ضرورة أنَّ المــستفادَ منهُ لغةً نفيُ المماثلَةِ بينَ حُسْنِ الكحلِ في عينِ مَنْ سِوَى زيد من الرجالِ وبــينَ حُسْنِ الكحلِ في عينِ زيد، وذلكَ صادقٌ بأنْ تكونَ الأفضليَّةُ والمفضوليَّةُ [٤] ثابتةً لكحلِ عينِ [٥] زيد، لكنَّ المفضوليَّةَ غيرُ مرادةٍ عرفًا في [٦] هذا الكلامِ، فإنَّهُ إنَّما يوردُ في مقــامِ عيــنهِ، زائدًا على حُسْنِ الكحلِ في عينِ غيرِهِ من الرجالِ، وهوَ المطلوبُ. فظهَرَ بــذلكَ أنَّ المستفادَ من إيرادِ اسمِ التفضيلِ في المسألةِ المذكورةِ، وإيرادِ الفعلِ فيها معنًى واحدٌ [٧]، كما قَرَّرناهُ، فتأمَّلْ.

قالَ الرضي: " وهذهِ العلَّةُ التي أَوردَها ابنُ الحاجب – يريدُ قولَهُ: (إنَّما عَمِلَ اسمُ

---

(١) من (في... الى.... الكحل) ساقطة من ك.

(٢) في ك، ي: ثبوت.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في ك، ي: آو الفضولية.

(٥) في الأصل: في عين، بزيادة (في)، وما أثبتناه من ك، ي.

(٦) في الأصل: من، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل: واحدا، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

التفـضيلِ في ذلـكَ المكانِ، لأنَّ لَهُ فيهِ فعلاً بمعناهُ) [١] – تطَّرِدُ في جميعِ أفعلِ التفضيل، فيلزمُ إذن جوازُ رفعهِ للظاهرِ مطَّردًا، وذلكَ لأنَّ معنَى مررتُ برجلٍ أَحسنَ منهُ أبوهُ، أي: حُـسْنُ أبـوهُ [٢] أَكثرُ من حسنِهِ، كما أَنَّ معنَى أَحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيد: حُـسْنُ الكحلِ في عينِهِ مثلُ حسنِهِ في عينِ زيد "[٣]. إلى هنا كلامُهُ، وفيهِ نظرٌ، لأنَّ قولَ القائـلِ: مـررتُ برجلٍ أَحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ، يفيدُ أَفضليَّةَ كحلِ عينِ الـرجلِ على كحلِ عينِ زيدٍ، وقولُهُ: مررتُ برجلٍ حَسُنَ في عينِهِ الكحلُ مثلُ حسنِهِ في عـينِ زيـدٍ، يفيدُ ثبوتَ المماثلَةِ بينَ كحلي عينِ الرجلِ وعينِ زيدٍ. فكيفَ يكونُ مُؤَدَّى التَّـركيبينِ واحدًا، مَعَ وجودِ التباينِ بينهما ظاهرًا مكشوفًا ؟ وإنَّما عملَ اسمُ التفضيل في الـضميرِ المتَّصلِ وما ذُكِرَ معَهُ بدونِ تلكَ الشرائطِ لضعفِ تلكَ المعمولاتِ، أمَّا المتَّصلُ فـلأَنَّ وجـودَهُ خَفِيٌّ، ولهذا لا يختلفُ اللَّفظُ الذي يتحمَّلُهُ بالتَّكلُّمِ والخطابِ والغيبَةِ، فالعملُ فيهِ كَلاَ عملٍ، فلم يحتجْ إلى ما يُقوِّي العاملَ في العملِ فيه. وأمَّا الظرفُ [٤] فلأنَّهُ يَتَّـسعُ فيهِ [٥]، ويعملُ فيهِ مالَهُ رائحةُ الفعلِ [٦]، (**٢٢٤/ ظ**) والحالُ بمشابتهِ وفي معناهُ، والتَّمييـزُ في غايةِ الضَّعْفِ، ولذا تعملُ فيهِ الجوامدُ التي لا تشمُّ روائحَ الأفعالِ، كعشرينَ درهمًا. على أَنَّ بعضَ العربِ يُعْمِلُ أَفعلَ التفضيل في الظاهرِ والضميرِ المنفصلِ بلا شرطٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ أَفضلَ منهُ أبوهُ [٧]، ولكنَّها قليلةٌ [٨].

[[و ﴿ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾]] في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [٩]، **[[والقوانِسَا]]** في قول الشاعر [١٠]:

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩. (٢) في ك، ي: أبيه.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢١.

(٤) في الأصل: الظروف، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للسياق.

(٥) في الأصل: فيها، وما أثبتناه من سائر النسخ، وموافق للسياق.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٩٥، والارتشاف ١/٥٥٣، والمساعد ٢/٢٢٦.

(٧) الكتاب ٢/٣١، والارتشاف ٣/٢٣٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، شرح شذور الذهب ٤١٥.

(٩) الأنعام ١١٧.

(١٠) العباس بن مرداس، ديوانه ٦٩، وصدر البيت: أَكرُّ وأحمي للحقيقةِ منهم
والـشاهد في شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٩ والخزانة ٧/١٠، ٨/٣١٩، ٣٢١.

وأضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القوانِسَا

[[معمـــولُ فعـــلٍ مقـــدَّرٍ]] [(١)]، فالتَّقديرُ في الآيةِ: هوَ أَعلمُ يعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سـبيلِهِ [(٢)]، و(مَنْ) على هذا إمَّا موصولةٌ أو موصوفةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ المقدَّرِ، وهوَ ظاهـرٌ، وإمَّا استفهاميَّةٌ في محلِّ رفعٍ على أنَّها مبتدأٌ ويَضِلُّ خبرُهُ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ عُلِّقَ عنها [(٣)] العاملُ، والاستفهامُ للتَّعجُّبِ من شأنِ الضَّالِّ المتبعِ للظنِّ الكاذبِ. وتجويزُ الكواشي [(٤)] كونَ (مَنْ) موصولةً أَو موصوفةً في محلٍّ جرٍّ بالباءِ المحذوفةِ أَو بإضافةِ (أَعْلَمُ) إليهِ، ليسَ بشيءٍ. والتَّقديرُ في البيتِ: يضربونَ القوانِسَ، وهو جمعُ قونسٍ، وهو أَعلى بيضةِ الحديـدِ [(٥)]. فـإذن هذانِ [(٦)] لا يردانِ على قولِنَا: إنَّ اسمَ التفضيلِ لا يعملُ في المفعولِ < بِهِ > [(٧)] وهيَ مسألةُ إجماعٍ [(٨)]. وهنا انتهى الكلامُ على قسمِ الاسمِ، فشرعَ في الكلامِ على قسمِ الفعلِ فقالَ:

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٤.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٣٦.

(٣) في ك، ي: منها.

(٤) هـو موفـق الـدين أبو العباس، أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع الشيباني الموصلي الكواشي الـشافعي، مفسر، ومقرئ، ومشارك في بعض العلوم من تصانيفه: تفسيران للقرآن الكريم، الأول كـبير سماه تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر، والآخر صغير سماه التلخيص، وله التبصرة في النحو. كانـت وفاتـه سـنة ٦٨٠هـ. النجوم الزاهرة ٧/٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢، بغية الوعاة ١/٤٠١، وشذرات الذهب ٥/٣٦٥-٣٦٦، ومعجم المؤلفين ٢/٢٠٩.

(٥) اللسان (قنس).

(٦) (هذان) ساقطة من ك، ي، ل.

(٧) الزيادة من ك.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢١٩.

الفِعْلُ [1]

[[الفعـلُ مـا]]، أَي: لفظٌ، فدخلتِ الثلاثَةُ، [[استقلَّ بالمفهوميَّةِ]]، فخرجَ الحـرفُ. [[مقترناً بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ]]، فخرجَ الاسمُ الذي لا يقترنُ بأحدِهَا أصلاً، [[وضعاً]]، فخرجَ ما يقترنُ من الأسماءِ، بأحدِهَا عارضًا كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

وكـلُّ ما يردُ على حدِّ الاسمِ باعتبارِ الطَّردِ، يردُ هنا باعتبارِ العكسِ، وكلُّ ما يردُ هـناكَ باعتـبارِ العكسِ يردُ هنا باعتبارِ الطَّردِ، فلا حاجةَ إِلى التَّطويلِ بذكرِه [2] [[ولَهُ خـواصٌ، كَقَـدْ]] [3]، لأَنَّهُ موضوعٌ للتقريبِ والتَّوقُّعِ في الماضي، وللتحقُّقِ في الحالِ، وللتقليلِ في المستقبلِ [4]. [[والسِّينِ وسوفَ]]، لأَنَّهما موضوعانِ لتخصيصِ المضارعِ بالاسـتقبالِ [5]، وليـستِ الـسِّينُ مقـتطعةً [6] مِنْ سوفَ، خلافًا للكوفيينَ، ولا مدَّةُ الاسـتقبالِ معهـا أَضيق منها معَ سوفَ، خلافًا للبصريينَ [7]. [[والجوازِمِ]] [8]، لأَنَّ معانـيها لا تناسبُ غيرَ الفعلِ، لأَنَّها إِمَّا للنفيِ أو الشَّرطِ (٢٢٥/ و) أو الأمرِ أو النهيِ. [[ولحوقِ ضميرٍ بارزٍ]] [9]، نحوُ تاءِ فَعَلْتَ، لتعذُّرِ اتِّصالِه بغيرِ الفعلِ في بعضِ الصورِ، لأَنَّهُ ملزومٌ فيها لأَحدِ أمرينِ محذورينِ إِمَّا حذفُ علامةِ التثنيةِ والجمعِ، أو ازدحامِ تثنيتينِ وجمعينِ في اسمٍ واحدٍ، كما إِذا أردتَ تثنيةَ ضاربٍ أَو جمعَهُ، فإِنْ لم تَلْحِقْ بِهِ علامةَ التثنيةِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، والتسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢.

(٢) ينظـر في حـد الاسم: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١، ولباب الإعراب ١٢٤ وشرح الكافية للرضي ٩/١.

(٣) ينظر لباب الإعراب ١٤٥.

(٤) ينظـر في (قد): الكتاب ٨٩/١، ١١٤/٣، ١٥١، ٢٢٤/٤، والارتشاف ٢٥٦/٣، والجنى الداني ٢٧٠، ومغني اللبيب ٢٢٧.

(٥) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، والارتشاف ٤١٤/١، والجنى الداني ١١٩، ٤٣١، ومغني اللبيب ١٨٤، ١٨٥.

(٦) في ك، ي: منقطعة.

(٧) ينظـر الإنصاف مسألة (٩٢) ٦٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٨، والارتشاف ٧/٣، والجنى الداني ١١٩، ومغني اللبيب ١٨٤.

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٤٥.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ولباب الإعراب ١٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢.

والجمـعِ وأبـرزتَ الضميرَ المسندَ هوَ إليهِ لزمَ الأوَّلَ، وإنْ ألحقتَهُمَا [١] وأبرزتَ ضميرَ الاثـنينِ أو الجماعةِ لزمَ الأمرَ الثاني. وما [٢] لم يوجَدْ فيهِ ذلكَ كالمفردِ، يُحْمَلُ على هذا طردًا للبابِ.

وكـثيرٌ [٣] مِنَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ هذهِ الخاصَّةَ مُتَّفَقٌ عليها، وليسَ كذلكَ [٤]، فإنَّ أبا علي الفارسي [٥] ذهبَ في أحدِ قوليهِ إلى أنَّ (لَيسَ) حرفٌ [٦]، محتجًّا بأنَّها لو كانتْ فعلاً مُخَفَّفًا من فَعِلَ كَصَيْدَ في صَيِدَ، لعادتْ حركةُ الياءِ عندَ اتِّصالِ الضَّميرِ بِهِ كصَيِدْتُ. قالَ: وأمَّـا إلحـاقُ الـضمائرِ في لستُ، لستما ونحوِ ذلكَ، فلشبهِهِ بالفعلِ لكونِهِ على ثلاثةِ أَحرفٍ، وبمعنَى ما كانَ، وكونِهِ رافعًا وناصبًا. واحترزَ [٧] بالبارزِ من غيرِهِ، فإنَّهُ لا يختصُّ بالفعلِ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ، ومررتُ بالزيدينِ قائمينِ. **[[وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ]]** [٨]، نحوُ: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ، وإنَّما اختصَّتْ بالفعلِ لأنَّها وُضِعَتْ ساكنةً للفرقِ بينَ تاءِ التأنيثِ الواقعةِ في الاسمِ كقاعدةٍ وقائمة، وتاءِ التأنيثِ الواقعةِ في الفعلِ كما مثَّلنا، ولم يُعْكَسِ الأمرُ، لأَنَّ الفعلَ ثقيلٌ لم يحتملْ [٩] المتحركَةَ [١٠] لثقلِهَا.

[[ولَهُ أصنافٌ [١١]: الماضي: مادَلَّ على زمانٍ]]، وذا يشملُ [١٢] جميعَ الأفعالِ، **[[قـبلَ زمانِكَ]]** [١٣] الذي أنتَ فيهِ، وذا يُخْرِجُ الحالَ والاستقبالَ [١٤]. ولا يَرِدُ نحوُ: قامَ، في قولِكَ: إنْ قامَ زيدٌ قمتُ، ولا المضارع في نحوِ قولِكَ: لَمْ يَقُمْ زيدٌ، لأَنَّ استقبالَ

---

(١) في ك، ي، ل: ألحقتها وهو وجه.

(٢) (ما) ساقطة من ك ي.

(٣) في الأصل: وكثيرا، وهو خطأ وما أَثبتناه موافق للعربية ولما في سائر النسخ.

(٤) (وليس كذلك) ساقطة من ك.

(٥) ينظر الإيضاح العضدي ١/٩٥.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٢٧٢، والجنى الداني ٤٥٩، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٧) أي: المؤلف.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٣.

(٩) في ك، ي، ل: يتحمل وهو وجه.

(١٠) في ل: الحركة.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤، شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤.

(١٢) في الأصل: يشتمل، ما أَثبتناه من ك، ي، ل.

(١٣) في ي: كزمانك، مكان: قبل زمانك، وهو تحريف، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤.

(١٤) في ك، ي، ل، والمستقبل، وهو وجه.

الأوَّلِ ومـــضي الثاني، إنَّما هوَ لأجلِ القرينةِ التي اختصتْ بِهِ، والكلامُ في الماضي المجرَّدِ عن [١] القرينةِ، فيكونُ (قامَ) في ذلكَ المثالِ إذا أُخِذَ مجرَّدًا من القرينة دَلَّ [٢] على زمانٍ قَـــبْلَ زمانِـــكَ، (فلا يكونُ خارجًا. و(يقومُ) إذا أُخِذَ مجرَّدًا عنها لا يدلُّ على زمانٍ قبلَ زمانِـــكَ [٣]، فـــيكونُ خارجًـــا [٤]، ولا إشـــكالَ. [[مبنيٌّ على الفتحِ]] [٥] لمشابهتِهِ للمعربِ [٦] مَعَ قصدِ التَّخفيفِ، أَمَّا مشابهتُهُ للمعربِ فبوقوعِهِ موقعَهُ، نحوُ: زيدٌ ضَرَبَ، أَي ضاربٌ، فجُعِلَ لَهُ حظٌّ [٧] من (٢٢٥/ظ) الحركاتِ التي هي آلةُ الإعرابِ. وأمَّا قصدُ التخفـــيفِ بالفـــتحِ فلثقلِ الفعلِ لفظًا، إذ لا تجدُ فعلاً ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ [٨] بالأصالةِ، ومعنًى بدلالتِهِ على المصدرِ والزَّمانِ، وبطلبِهِ المرفوعَ دائمًا، والمنصوبَ كثيرًا [٩]، فكانَ جديـــرًا بالتَّخفيفِ [١٠]، فَيُبْنَى على الفتحِ [[لفظًا]]، نحوُ: جَلَسَ وقامَ، [[أو تقديرًا]] نحوُ: غَزَىَ ورَمَى، [[معَ غيرِ الضميرِ المرفوعِ المتحرِّكِ]]، أَمَّا معَهُ فَيُبْنَى على السكونِ كراهةَ اجتماعِ متحرِّكاتٍ أربعةٍ في ما هوَ كالكلمةِ الواحدةِ، نحوُ: ضَرَبْتُ [١١]. وإنَّما قُيِّدَ الـــضميرُ بالمرفوعِ احترازًا من المنصوبِ، لأَنَّهُ لو اتَّصلَ بالماضي لم يغيِّرْ بناؤُهُ عَمَّا كانَ عليهِ، نحوُ: ضَربَنِي وضَربَكَ وضربَهُ، وإنَّما قُيِّدَ بالمتحرِّكِ، لأنَّهُ لو كانَ ساكنًا لم يغيِّرْ بناءُ الفعـــلِ أَيـــضًا، نحـــوُ: ضَرَبَا [١٢]، إلاَّ إذا كانَ واوًا كما نبَّهَ عليهِ بقولِهِ: [[و]] مَعَ غيرِ [[الواوِ]]، أمَّا مَعَهَا فَيُبْنَى على الضَّمِّ [١٣] قصدًا لمجانسَةِ حرفِ العلَّةِ لحركةِ ما قبلَهُ [١٤].

---

(١) في ك، ل، ي: عن.
(٢) في ك، ي، ل: يدل.

(٣) من (فلا يكون..... إلى... زمانك) ساقطة من ي.

(٤) من (ويقوم... إلى... خارجا) ساقطة من ك.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢، وأوضح المسالك ٣٦/١.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧.

(٧) في ي: خطا، وهو خطأ.
(٨) في ل: الأوسط، وهو وجه.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٢٥/٢.

(١٠) في ك: بالتحقيق، وهو تحريف.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٢٥/٢-٢٢٦، وأوضح المسالك ٣٦/١.

(١٢) (ضربا) ساقطة من ك.

(١٣) قـــال سيبويه في الكتاب ١٧/١: "ولاضم في الفعل...." وينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤١/١، والهمع ٦٢/١.

(١٤) ينظر لباب الإعراب ١٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦/١.

[[والمضارعُ: ما شابَهَ الاسمَ لفظًا، للتخصيصِ بالحرفِ]] [١] في الموضعينِ، أمَّا في الاسمِ، فنحوُ: الرَّجلُ، بلامِ التَّعريفِ التي تُخَصِّصُهُ بمعيَّنٍ بعدَ صلوحِهِ لكلِّ واحدٍ على البدلِ، وأمَّا في المضارعِ فكسوفَ أقومُ، بحرفِ التَّنفيسِ الذي يُخَصِّصُهُ بالاستقبالِ بعدَ صلوحِهِ لَهُ للحالِ. **[[ومعنًى، للإبهامِ]]** [٢] الموجودِ في المحلَّينِ كما رأيتَ من حالِ الرجلِ وسوفَ أقومُ، قبلَ التَّخصيصِ بالحرفِ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما صالحٌ لمتعدِّدٍ في الجملةِ وإنِ اختلفتِ الصلاحيتانِ بالخصوصيَّةِ، فإنَّ صلوحَ رجلٍ لواحدٍ على البدلِ من أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ، وصلوحَ (أقومُ) مثلاً، لواحدٍ من مدلولينِ مختلفينِ، وضع اللفظ لكلٍّ واحدٍ [٣] منهما حقيقةً على المختارِ في كونِ المضارعِ مشتركًا. **[[واستعمالاً، لدخولِ لامِ الابتداءِ]]** على كلِّ واحدٍ منهما، نحوُ: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [٤]، ونحوُ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم ﴾ [٥] **[[بإحدَى]]** لفظاتِ **[[نأيتَ]]** [٦]، وهذا متعلِّقٌ بـ(شابَهَ)، والباءُ سببيَّةٌ، أَي: ما شابَهَ الاسمَ في تلكَ الأُمورِ بسببِ وجودِ إحدَى هذهِ اللَّفظاتِ، وهيَ النُّونُ والهمزةُ والياءُ والتَّاءُ في أوَّلِهِ [٧]. **[[المضمومةِ]]** صفةٌ لإحدى **[[في الرُّباعي]]** سواءٌ كانتْ حروفُهُ أصليَّةً كـ يُدَحرِجُ، أو فيها زائدٌ كـ يُكرِمُ، وأصلُهُ يُؤَكْرِمُ، ويُقَطِّعُ ويُقاتِلُ. (٢٢٦/ و) **[[المفتوحةِ في غيرِهِ]]** [٨] كأَقومُ، ويَقومُ، وَينطَلِقُ [٩] ويستَخرِجُ، وإنَّما فُتِحَتْ في هذا [١٠] وضُمَّتْ في ذلكَ، لأَنَّ الثلاثيَّ أَكثرُ منَ الرُّباعي، فآثروا الثلاثيَّ بالفتحِ لكثرتِهِ تخفيفًا للثقلِ، واحتُمِلَ الضَّمُّ في الرباعيِّ لقلَّتِهِ، وتركُوا الكسرَ لأنَّ من حروفِ المضارعةِ الياءَ، والكسرُ عليها مستثقلٌ [١١].

[[فالهمزةُ لِمفرَدِ المتكلِّمِ]] مذكَّرًا كانَ أو مؤنَّثًا كأَقومُ. **[[والنُّونُ لَهُ معَ**

---

(١) ينظر الإنصاف مسألة (٧٣) ٢/٥٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦، والارتشاف ١/٤١٤، ٣/٣.

(٢) ينظر الارتشاف ١/٤١٤.

(٣) (واحد) ساقطة من ك، ل.

(٤) إبراهيم ٣٩. (٥) النحل ١٢٤.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧، ولباب الإعراب ١٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(٧) ينظر الكتاب ١/١٣، لباب الإعراب ١٤٦.

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٤٦. (٩) في ك: ويطلق.

(١٠) في الأصل: هذه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٧، ٢٢٨.

غـــيرِه]]، نحـــوُ: أنَا وزيدٌ نقومُ و" نَحْنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نَرِثُ [١] ولانُوَرِّثُ "[٢]، فإنْ قلتَ: قد تردُ للواحدِ المعظِّمِ نفسَهُ ؟ قلتُ: إنَّما يستعملُها هذا المعظِّمُ حيثُ ينزلُ منزلةَ الجماعـــةِ تفخيمًا لشأنِهِ، وهيَ بهذا الاعتبارِ من قبيلِ ما استُعْمِلَ، وللمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ. [[والتَّاءُ]] الفوقيَّةُ [[للخطابِ]] مطلقًا [٣] سواءٌ كانَ المخاطَبُ مذكرًا أو مؤنَّثًا، واحدًا أَو غيرَهُ. [[والغائبةِ]]، نحوُ: هندٌ تقومُ، [[والغائبتينِ]]، نحوُ: الهندانِ [٤] تقومانِ [٥]. لكنَّ بعضَهُم فَصلَ بينَ أَنْ تكونَ الغائبتانِ بلفظِ الظَّاهرِ كالمثالِ المتقدِّمِ، فالحكمُ ما تقدَّمَ، وبـــينَ أنْ يكـــونَا بلفـــظِ المضمرِ فيكونُ [فِعْلُهُمَا] بالياءِ التحتيَّةِ رعايةً للفظِهِمَا الصالحِ للمذكَّرِ. والأرجحُ الأوَّلُ، ويشهدُ لَهُ قولُ عمر بن أبي ربيعة [٦]:

أَقـــصُّ علـــى أُخْتَـــيَّ بَدْءَ حديثِنـــا ... ومالَهُما { مِنْ } أنْ تُعلَمَا متأخَّـــــرُ
لعَلَّهُمَـــا أنْ تَبْغِـــيَا لِـــي حاجـــةً ... وأنْ تَـــرحُبا سِرًّا بِمَا كنتُ أَحْصَـــرُ

والـــروايةُ فيهِ: تُعلَمَا تَبْغِيَا وتَرْحُبَا، بالتَّاءِ الفوقيَّةِ. وأَحصَرُ، بفتحِ الصَّادِ: أَي: أضيقُ صدرًا [٧].

[[والـــياءُ]] التَّحتيَّةُ [[لِمَا عَدَاها]] [٨]. وهذا أَوْلَى من قولِهِم للغائبِ المذكَّرِ، لصحَّةِ قولِنَا: يَفْعَلُ اللهُ ما يشاءُ، وعبارةُ المتنِ تشملُهُ دونَ عبارتِهِم. قالَ الغجداوني: وَجْهُ تخـــصيصِ كلِّ حرف بكلِّ معنًى هوَ أَنَّ المتكلِّمَ مبدأُ الكلامِ والمخاطَبَ منتهاهُ، والغائبَ دائِـــرٌ بينهما، والهمزةُ أَوَّلُ الحروفِ [٩] مخرجًا، والتاءُ لأنَّها بدلٌ مِنَ الواوِ، منتهاها [١٠]،

---

(١) (لا نرث) ساقطة من ك، ل.
(٢) تقدم تخريج الحديث في ق ٩٤ و.
(٣) في ك، ي: مطلق.
(٤) في الأصل: هندان، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٧.
(٦) الديوان ٩١، والرواية فيه:

أقـــصُّ علـــى أختيَّ بـــدءَ حديثنا ... ومالـــي مـــن أن تَعْلَما متأخِّـــرُ
لعلَّهمـــا أن تطلـــبُا لـــكَ مَخرجًا ... وأنْ تـــرحبا ســـرباً بما كنتُ أحصرُ

(٧) اللسان (حصر).
(٨) ينظر لباب الإعراب ١٤٦.
(٩) في الأصل: الحرف، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(١٠) في ك، ي: ومنتهاها، بزيادة الواو.

والـــياءُ بينهما، لأَنَّ مخرجَهَا من وسطِ الفَمِ، فوقعتِ القسمةُ على هذهِ النسبةِ، وأَمَّا النُّونُ فلأنَّهـــا آخِـــرُ الحـــروفِ مرتبةً، لأنَّها [١] منها بحكمِ المشابَهَةِ، وما وراءَ الواحدِ مُؤَخَّرٌ عنهُ [٢]، فروعيتْ بينهما هذهِ المناسبةُ [٣]. ثُمَّ جُعِلَتِ الغائبةُ والغائبتانِ تبعينِ للمخاطَبِ، لاشتراكِهِمَا فيها في الماضي، نحوُ: تَضْرِبُ [٤] وتَضْرِبَا [٥]. وَلَمْ يُجْعَلْ جَمْعُ المؤنَّثِ تبعًا لَـــهُ في ذلكَ وإنْ (٢٢٦/ظ) كانت العلَّةُ مشتركةً، لئلاَّ تجتمعُ [٦] علامَتَا تأنيث لو قِيلَ: تَضْرِبْنَ، بالتَّاءِ، وهُمَا التَّاءُ [٧] والنُّونُ، قلتُ: يَرِدُ عليهِ: أَنْتِ يا هندُ تقومينَ، فتأمَّلْ.

وقد أَسلفنا في بابِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ أنَّ البصريينَ يرونَ أنَّ جمعَ المؤنَّثِ السالِمَ لِمَنْ يعقِـــلُ كالهنداتِ، حكمُهُ حكمُ مفردِهِ، فكما تقولُ: تقومُ هندٌ، بالتَّاءِ الفوقيَّةِ، يجبُ أَنْ تقولَ: تقومُ الهنداتُ، بِهَا أَيضًا لا بالياءِ التحتيَّةِ على ما يقتضيهِ قولُ المؤلِّفِ: (والياءُ لِمَا عَدَاها).

[[مـــشتركٌ]]، خبرٌ آخرُ عن قولِهِ: والمضارِعُ. **[[بينَ الحالِ]]**، وهو أجزاءٌ من أواخرِ الماضي وأوائلِ المستقبلِ متعاقبةً من غيرِ مهلةٍ وتراخٍ، **[[والاستقبالِ]]** [٨]، وهوَ الزَّمانُ الذي أنتَ فيهِ مترقِّبَ الوجودِ، فيكونُ المضارِعُ موضوعًا لكلٍّ واحدٍ منهما على سـبيلِ الانفـــرادِ، فهـــو حقيقةٌ في كلٍّ منهما. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: وهو الـــصَّحيحُ، لأنَّهُ يُطْلَقُ عليهما إطلاقًا واحدًا، كإطلاقِ المشتركِ، فوجبَ القولُ بِهِ كسائرِ المشتركاتِ [٩].

[[أو حقـــيقةٌ في الأوَّلِ]] وهوَ الحالُ، **[[ومجازٌ في الثاني]]** وهوَ الاستقبالُ [١٠]،

---

(١) في ك، ي، ل: لأنه.

(٢) في ك، ي: عليه.

(٣) في ك: المشابهة.

(٤) في ك، ل: نصرت، وهو تصحيف، ومكررة في ي.

(٥) في ك، ل: ونصرتا، وهو تصحيف.

(٦) في ك: لا تجتمع بزيادة (لا)، وفي ي: تجمع.

(٧) (التاء) ساقطة من ك.

(٨) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧، ولباب الإعراب ١٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢، والارتشاف ٥/٣، والهمع ١٧/١.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٦/٢.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢، والارتشاف ٥/٣.

واختارَهُ بعضُهُم (١)، لأنَّهُ إذا خَلاَ (٢) من القرائنِ، لَمْ يُحْمَلْ إلاَّ على الحالِ ولا يصرفُ إلى الاستقبالِ إلاَّ بقرينةٍ، وهذا شأنُ الحقيقةِ والمجازِ (٣). وقد تقرَّرَ في أصولِ الفقه أنَّ اللَّفظَ إذا دارَ بينَ الاشتراكِ والمجازِ، فالمجازُ أَوْلَى.

[[ويختصُّ بكلٍّ]] (٤) مِنَ الحالِ والاستقبالِ [[بقرينة]] كلامِ الابتداءِ وسوفَ، وأمَّا عندَ انتفاءِ القرينةِ، فيتردَّدُ بينهما من غيرِ ترجيحٍ (٥)، وهذا مبنيٌّ على ما قدَّمَهُ أوَّلاً من الاشتراكِ.

[[معربٌ]] (٦) خبرٌ آخَرُ عن المضارعِ، وإنَّما أُعْرِبَ لمشابهتِهِ للاسمِ في قبولِ معانٍ مختلفةٍ في الجملةِ وإنْ لم تكُنْ عينَ المعاني التي (٧) تعتورُ الاسمَ من الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ: لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشرَبِ اللَّبنَ (٨)، بجزمِ الفعلينِ، كانَ نهيًا عن كلٍّ منهما، وإذا قلتَ بجزمِ الأَوَّلِ ونصبِ الثاني، كانَ نهيًا عن الجَمْعِ بينهما، وإذا قلتَهُ بجزمِ الأَوَّلِ ورفعِ الثاني اختصَّ النَّهيُ بالمجزومِ. فهذهِ معانٍ مختلفةٌ مَيَّزَ الإعرابُ بينها (٩)، لكنَّهُ يتعيَّنُ في الاسمِ (٢٢٧/ و) طريقٌ (١٠) لرفعِ اللَّبسِ، وفي الفعلِ لا يتعيَّنُ، لجوازِ أنْ يخلفَهُ شيءٌ آخرُ، كما إذا قلتَ: لا يكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ ولا شُرْبُ اللَّبَنِ، ولا تأكُلِ السَّمكَ شاربًا لِلَّبَنِ، ولا يكُنْ منكَ أكلُ السَّمَكِ، ولَكَ شربُ اللَّبنِ.

[[بلا نونِ تأكيد (١١)]]، نحوُ: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (١٢) [[و]] نونِ [[جمعِ مؤنَّثٍ]] (١٣)، نحوُ: الهنداتُ يقمْنَ، [[بالضَّمَّةِ]] رفعًا، نحوُ: يقومُ،

---

(١) هو الفارسي كما في الهمع ١/١٨، والنكت ١/٧٧.

(٢) في ك: داخلا، وهو تحريف.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(٤) في ك، ي: كل، بإسقاط حرف الجر، وهو مخل بالمعنى، لأن فاعل يختص ضمير المضارع.

(٥) ينظر الارتشاف ٣/٥.

(٦) المصدر السابق ١/٣١٥.

(٧) (التي) ساقطة من ك.

(٨) ينظر دقائق التصريف ٣٧-٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٧، ومغني اللبيب ٦٢٦-٦٢٧، والهمع ١/٥٤.

(٩) في ل: بينهما.

(١٠) في الأصل: طريقا، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧، ٩-١٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٨، ٢٢٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٦، ٣٨.

(١٢) يوسف ٣٢.

(١٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩، والارتشاف ١/٣١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٦، ٣٨.

[[والفـــتحةُ]] نصبًا، لَنْ يقومَ، [[والسُّكونُ]] جزمًا، لَم يقمْ [١]. [[إنْ كانَ]] آخِرُهُ [[صحيحًا بلا بارزٍ مرفوعٍ]] [٢] في المثنّى والمجموعِ والمخاطَبِ المؤنَّثِ، نحوُ: يفعلانِ، وتفعلانِ، يفعلونَ وتفعلونَ، وتفعلينَ. [[وبالنُّونِ]] رفعًا، [[وحذفُهَا]] نصبًا وجزمًا [٣] [[مَعَ البارزِ]] المرفوعِ في هذِهِ الأمثلةِ الخمسةِ [٤]. وإنَّما أُعربَ هذا القسمُ بالنُّونِ، لأنَّهُ لَمَّــا اشتغلَ محلُّ الإعرابِ وهوَ اللاَّمُ بالحركاتِ المناسباتِ لا حرفُ العلَّةِ، لم يكنْ دورانُ الإعرابِ عليهِ ولا علَّةٌ فيهِ للبناءِ، فَجُعلَتِ النُّونُ بدلَ الرَّفعِ لمشابهتِهَا في الغُنَّةِ للواوِ. وإنَّما خُــصَّ هـــذا الإبدالُ بِمَا لَحِقَ آخِرَهُ ألفٌ أو واوٌ، ليكونَ يضربانِ على صورةِ ضاربانِ، ويضربونَ على صورةِ ضاربونَ، وحُمِلَتْ ياءُ تفعلينَ على أخواتِها الألفِ والواوِ في إلحاقِ النُّونِ بِهِمَا [٥].

وإنَّما جازَ وقوعُ علامةِ رفعِ الفعلِ بعدَ فاعلِهِ هذا [٦] لِتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ الجزءِ من الكلمةِ، وقد مرَّ في بابِ الفاعلِ [٧].

وسقوطُ النُّونِ في الجزمِ ظاهرٌ، لكونِهَا علامةَ الرَّفعِ، وكذا في النَّصبِ، لأنَّ علامةَ الرَّفعِ لا تكونُ في حالِ النَّصبِ، إلاَّ أنَّ الرَّفعَ في الواحدِ زالَ مَعَ النَّاصبِ، وجاءَ الفتحُ في موضعِهِ، وفي هذِهِ الأمثلةِ زالَ الرَّفعُ لا إلى بدلٍ، كذا قالَ الرضي [٨].

[[و]] معـــربٌ [[بالـــضَّمَّةِ]] في حـــالِ الـــرَّفعِ [[تقديرًا]] [٩] كراهةً للثقلِ، [[والفـــتحةِ]] في حالِ النَّصبِ [[لفظًا، وحَسُنَ إسكانُهُ للضرورةِ]] كما ستراهُ قريبًا. [[والحذفِ]] في حالةِ الجزمِ. هذا كلُّهُ [[إنْ كانَ]] آخِرُهُ [[معتلاً بالياءِ والواوِ]] [١٠]. فأمَّا تقديرُ الضَّمَّةِ عليها في حالَةِ الرَّفعِ، فنحوُ: يرمِي زيدٌ، ويغزُو. وقد تظهرُ هذِهِ الضَّمَّةُ

(١) ينظر الكتاب ١/١٤، ولباب الإعراب ١٥٦.

(٢) ينظر لباب الإعراب ١٥٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩.

(٣) في الأصل ي: وجرا، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ل.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٥٦، ١٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩.

(٦) يعني به الواو، والياء، والألف، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٠.

(٧) ينظر ق ٤٧ ظ.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

(٩) ينظر لباب الإعراب ١٥٦، والارتشاف ١/٤٢١.

(١٠) لباب الإعراب ١٥٦، وأوضح المسالك ١/٨١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٨٣، ٨٤-٨٥.

في الضرورةِ [١]، كقولِهِ [٢]:

فعوَّضَني مِنها غِنايَ ولم تَكُنْ ... تُساوِي عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

وقولُهُ [٣]:

إذا قُلْتُ عَلَّ القَلبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ ... (٢٢٧/ظ)هواجسُ [٤] لا تنفكُّ تُغْرِيهِ بالوَجْدِ

يَسْلُو: ينسى ويتركُ [٥]. وقُيِّضَت هواجسُ: جِيءَ بها [٦]، والهواجسُ: الخواطرُ [٧]. وتُغريهِ: تلصقُهُ وتبعثُهُ على الملازمةِ [٨]. والوجدُ: الحبُّ، ويطلق على الحزنِ أيضًا [٩]. يعني أَنَّهُ إذا ترجَّى تركَ المحبوبةِ، جِيءَ لقلبِهِ بخواطرَ تحملُهُ على ملازمَةِ الحبِّ، وعدمِ الانفكاكِ عنهُ. وأمَّا ظهورُ الفتحةِ عليها في حالةِ النَّصبِ، فنحوُ: أُريدُ أنْ تَرمِيَ، وأنْ تغزُوَ، وأمَّا إسكانُها للضرورةِ فكقولِهِ [١٠]:

ما أَقدرَ اللهَ أنْ يُدني على شَحَطٍ ... مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

الشَّحطُ، بشينٍ معجمةٍ وحاءٍ وطاءٍ مهملتينِ، كفَرسٍ: البُعْدُ [١١]، والحَزْنُ، بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ الزَّاي: بلادُ العربِ [١٢]. وصُول: موضعٌ [١٣]. وكقولِهِ [١٤]:

---

(١) ينظر الارتشاف ١/٤٢١، ٣/٢٦٩، والمساعد ١/٣٥، ٣٦، والهمع ١/١٨٤.

(٢) أعرابي يمدح عبد الله بن عباس في الفاضل للمبرد، ٣٢، ورواية عجزه فيه: تساوى قليلاً من قليل الدراهم، والدرر ١/٣٠، وبلا عزو في ضرائر الشعر ٤٦، ٢٧٣ ورد في الموضع الأول: خمسة دراهم والارتشاف ٣/٢٦٩، والمساعد ١/٣٦.

(٣) بلا عزو في الارتشاف ٣/٢٦٩، والمساعد ١/٣٦، والهمع ١/١٨٤ والدرر ١/٣٠.

(٤) بعدها في الأصل زيادة، هي: (جيء بها)، وما أثبتناه موافق لسائر النسخ.

(٥) اللسان (سلا).

(٦) اللسان (قيض). (٧) التاج (هجس).

(٨) اللسان (غرا). (٩) اللسان (وجد).

(١٠) حندج بن حندج المري في ديوان الحماسة لأبي تمام ٦١٣، وينسب إلى عبد الملك الحارثي، وبلا عزو في الإنصاف ١/١٢٨، ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٨، والمساعد ١/ ٣٧، والهمع ٦/٤٦.

(١١) العباب الزاخر (حرف الطاء) ٩٥، وينظر المساعد ١/٣٧.

(١٢) التاج (حزن)، وينظر المساعد ١/٣٧.

(١٣) وهو مدينة في بلاد الخزر، معجم البلدان ٣، ٤٣٥.

(١٤) عامر بن الطفيل، ديوانه ١٣، وفيه: عن قرابة، والشاهد منسوب اليه في الخزانة ٢/٢٧٨، ٨/ ٣٤٣، وبلا عزو في الخصائص ٢/٣٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٠.

فَمَا سَوَّدتْنِي عامِرٌ عَنْ وِراثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أَبِ

وأمَّا حذفُهُمَا في حالةِ الجزمِ، فنحوُ: لم يرمِ، ولم يغزُ، وقد يثبتانِ للضرورةِ كقولِه [١]:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زيادِ

وقولِه [٢]:

هجوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

زَبَّان، بزاي مفتوحةٍ وباءٍ موحَّدَة مشدَّدة، قالَ في الصِّحاحِ: اسمُ رجلٍ، وذَكَرَهُ في مادَّةِ (زبن) [٣]، فمقتضاهُ أنَّ النُّونَ أصليَّةٌ وتُرِكَ صرفُهُ هنا للضرورةِ على رأْيِ الكوفيينَ [٤].

[[و]] معربٌ **[[بالضَّمَّة]]** في حالةِ الرَّفعِ، **[[والفتحة]]** في حالةِ النَّصبِ **[[تقديرًا]]** في الموضعينِ لأجلِ التَّعذُّرِ، **[[والحذف]]** في حالةِ الجزمِ **[[إنْ كانَ]]** معتلاً **[[بالألفِ]]** [٥]، نحوُ: زيدٌ يرضَى، ولَنْ يَخشَى، ولمْ يَخْشَ. وقد يثبتُ الألفُ جزمًا في الضرورةِ، كقولِه [٦]:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ ... وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقْ

التملُّقُ، إظهارُ المودَّةِ واللُّطفِ [٧].

---

(١) قيس بن زهير، شعره ٢٩، وروايته فيه: ألم يبلغك، مكان: ألم يأتيك وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣١٦ والإنصاف ١/٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٠، والمساعد ١/٣٥.

(٢) ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء حين جاءه الفرزدق معتذرا من هجو بلغه عنه. ينظر المنصف ٢/١١٥، ١١٦، والإنصاف ١/٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والممتع ٢/٥٣٧، والمساعد ١/٣٥، وأبو عمرو بن العلاء ١٧.

(٣) الصحاح (زبن).

(٤) ينظر الإنصاف ٢/٤٩٣، ٤٩٧، وشرح الكافية للرضي ١/٦١.

(٥) ينظر لباب الإعراب ١٥٦، ١٥٧، والارتشاف ١/٤٢١.

(٦) ينسب إلى رؤبة في ملحقات الديوان ١٧٩، وهو من شواهد الخصائص ١/٣٠٧، والمنصف ٢/١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٦، وضرائر الشعر ٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٠، والخزانة ٨/٣٥٩، ٣٦٠.

(٧) اللسان (ملق).

[[ويُرْفَعُ]] المضارعُ عندَ البصريينَ [١] **[[بوقوعِهِ موقعَ الاسمِ]]** [٢] كما في [٣]: زيدٌ يضربُ، أَي: ضاربٌ، ورأيتُ رجلاً يضربُ، أَي: ضاربًا، ومررتُ برجلٍ يضربُ، أَي ضاربٍ، فأشبَهَ بذلكَ الاسمَ، فأُعطيَ أَسبقَ إعرابِ الاسمِ وأقواهُ وهوَ الرَّفعُ. وارتفاعُهُ عندَ أكثرِ الكوفيينَ بتعرِّيهِ عَنِ النَّواصبِ والجوازمِ [٤]، وهوَ الذي يجري بينَ كثيرٍ من المعربينَ. وعلى هذينِ الوجهينِ، فعاملُ الرَّفعِ (٢٢٨/ و) فيهِ معنويٌّ، وذهبَ الكسائي [٥] إلى أَنَّهُ مرتفعٌ بالزوائدِ التي في أوَّلِهِ [٦]، لأنَّها دخلتْ في أوَّلِ الكلمةِ، فحدثَ الرَّفعُ بحدوثِها، إذ أصلُ المضارعِ إمَّا الماضي وإمَّا المصدرُ، ولَمْ يكنْ فيهما هذا الرَّفعُ، بل حدثَ بهذِهِ الحروفِ، فعملتِ الرَّفعَ، ولكن عَزَلَها عاملُ النَّصبِ والجزمِ لِضَعْفِهَا، وصيرورتِهَا كجزءِ الكلمةِ، فالعاملُ على هذا لفظيٌّ معنويٌّ.

ولَمَّا كانَ هناكَ اعتراضٌ يَرِدُ على مذهبِ البصريينَ، وهوَ أَنَّ الفعلَ المضارعَ في نحوِ: عسى زيدٌ يقومُ، وكادَ عمرٌو يموتُ، مرفوعٌ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ موقعَ الاسمِ أشارَ المؤلِّفُ إلى دفعِهِ بقولِهِ: **[[وفي بابِ عَسَى الأصلُ الاسمُ]]**، لأنَّهُ خبرُ المبتدإِ في الأصلِ **[[لمجيءِ أَبْؤُسًا]]** [٧] في المَثَلِ المشهورِ، وهوَ: " عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا "[٨]. وأَصلُهُ على ما قيلَ إنَّ الزَّبَّاءَ قالتْ لقومِهَا عندَ رجوعِ قُصَيْرٍ مِنَ العراقِ إليها، ومعَهُ الرِّجالُ، وكانَ الغُوَيْرُ – وهوَ ماءٌ لبني كَلْبٍ [٩]– على طريقِهِ " عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا "، أَي: عسى الشَّرُّ يأتيكم من قِبَلِ الغويرِ [١٠]. والأَبْؤُسُ: جمعُ بؤسٍ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٩-١٠، والمقتضب ٢/٥، والتسهيل ٢٢٨.

(٢) الإنصاف م(٧٤) ٢/٥٥٠، وينظر الإيضاح في علل النحو ٨٠-٨١، والمقتصد ١٢٠-١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٠، والهمع ٢/٢٧١.

(٣) (في) ساقطة من ك.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٥٣، والإنصاف ٢/٥٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣١.

(٥) الإنصاف ٢/٥٥١، ٥٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣١.

(٦) في الأصل: أولها، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٢.

(٨) هذا مثل يضرب للرجل – يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك، مجمع الأمثال للميداني ١/٦٤، والمثل في الكتاب ١/٥٩، ١٥٩، ٣/١٥٨، واللسان (غور) و(بأس).

(٩) معجم البلدان ٤/٢٢٠.

(١٠) ينظر مجمع الأمثال ١/٦٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٩-١٢٠.

وهوَ الشدَّةُ [١]. [[و]] لمجيءِ [[آئبًا]] في قولِ الشاعرِ [٢]:

فَأُبتُ إلى فَهمٍ وَما كِدْتُ آيبًا وَكَمْ مِثلُهَا فارَقتُهَا وَهيَ تَصفِرُ

أبْـتُ: رجعتُ [٣]. وفهمٌ: قبيلةٌ [٤]. وضميرُ مثلُهَا يعودُ إلى الخطَّةِ المفهومَةِ من سياقِ الأبياتِ قبلَهُ [٥]، أي: وكَمْ مثلُ هذهِ الخطَّةِ فارقتُهَا وهيَ تصوِّتُ أسفًا على خلاصِي منها بالحيلِ التي أَحتالُ بها.

[[لكـنْ هُجِرَ]] هذا الأصلُ [[لغرضٍ]] [٦] عرضَ، وهيَ صيرورةُ الخبرِ متعلِّقًا بعَـسَى وكـادَ اللذينِ هُمَا من أفعالِ المقاربَةِ المقتضيةِ للاستقبالِ أو الحالِ، والعارضُ لا اعتدادَ بِهِ.

[[وينتـصبُ بـأَنْ ظاهِـرَةً]] [٧]، نحـوُ: ﴿ وَالَّـذِي أَطْمَـعُ أَنْ يَغْفِـرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ [٨]، ونحـوُ:

﴿ أَنْ تَـصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [٩]. وقد تُهْمَلُ حملاً على أختِهَا (مَا) المصدريَّةِ [١٠]، كقولِهِ [١١]:

إذا كانَ أَمرُ النَّاسِ عندَ عجوزِهِمْ فَلا بُدَّ أَنْ يلقونَ كُلَّ ثُبورِ

الثُّبورُ، بالمثلَّثَةِ المضمومَةِ: الهَلاكُ والويلُ [١٢].

---

(١) اللسان (بأس).

(٢) تأبط شرا، وقد قدم تخريجه في ق ٢٠٢و.

(٣) اللسان (آب).

(٤) وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان، اللسان (فهم).

(٥) يريد قوله: هُما خطتا إمّا إسارٌ ومنّةٌ وإما دَمٌ والقتلُ بالحرِّ أجدَرُ

ينظر: شعر تأبَّط شرًا ٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش١٣/٧حاشية١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧، ولباب الإعراب ٢٧٤، ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، والتسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢، والمساعد ٥٩/٣.

(٨) الشعراء ٨٢.

(٩) البقرة ١٨٤.

(١٠) ينظـر الإنصاف٥٦٣/٢، والتسهيل ٢٢٨، والبحر المحيط٢١٣/٢، والجنى الداني ٢٣٩، ومغني اللبيب ٤٦.

(١١) لم اهتد اليه.

(١٢) اللسان (ثبر).

[[غيرَ مَا]]، أَي: غيرَ [[أَنِ]] التي تقعُ [[بعدَ العلْمِ]] [1] وما في [2] معناهُ، نحوُ: ﴿ عَلِمَ أَنْ سيكونَ مِنكُم مَرْضَى ﴾ [3]، ونحوُ: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [4]، [[فهيَ]] أَنِ [[المخفَّفَةُ]] مِنَ الثَّقيلةِ لا أَنِ الناصبةُ، لأَنَّها عَلَمُ الاستقبالِ فما بعدَهَا غيرُ معلومِ التَّحقُّقِ [5]، فلا يقعُ بعدَ ما يفيدُ التَّحقُّقَ من العلْمِ وما في معناهُ للمنافاةِ، بخلافِ (٢٢٨/ظ) المخفَّفَةِ فإنَّها للتَّحقيقِ، فتناسبَ العِلْمُ [6]. [[و]] غيرَ [[أَنِ]] التي تقعُ [[بعدَ الظَّنِّ]] وما يُؤَدِّي معناهُ، كخلتُ وحسبتُ، [[ففيها الوجهانِ]] [7]، أَنْ تكونَ ناصبةً وهوَ الأَرجَحُ، ولهذا أَجمعُوا [8] عليهِ في: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾ [9]. وأَنْ تكونَ مخفَّفَةً مِنَ الثَّقيلةِ، لأَنَّ الظَّنَّ قد يجيءُ للتَّحقيقِ في مواردِ الاستعمالِ ويُنَزَّلُ منزلَةَ العِلْمِ، فتقعُ المخفَّفَةُ بعدَهُ بهذا الاعتبارِ كقولِ أَبي محجن الثَّقفي [10]:

إِذا متُّ فادْفِنِّي إِلى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّي عِظامِي بعدَ مَوْتِي عروقُهَا

ولا تَدْفِنَنِّي بالفَلاَةِ فإِنَّني ... أَخافُ إِذا مامُتُّ أَنْ لاَ أَذوقُهَا

فنزلَ الخوفُ هنا منزلةَ اليقينِ فأَوقعَ بعدَهُ [11] المخفَّفَةَ. [[ومقدَّرَةً قياسًا بعدَ حتَّى]]، وليسَ بالنَّصبِ بنفسِ حتَّى، خلافًا للكوفيينَ [12]، بل النَّصبُ بأَنْ مقدَّرَةً

---

(١) ينظر التسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، ومغني اللبيب ٤٦، والمساعد ٣/٥٩.

(٢) في ك: وما يؤدي، مكان، وما في، وهو وجه.

(٣) المزمل ٢٠. (٤) طه ٨٩.

(٥) في الأصل: التحقيق، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٣٨٨، ٢٨٩، والجنى الداني ٢٣٨، ٢٣٩.

(٧) التسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣، والجنى الداني ٢٣٨، وشرح شذور الذهب ٢٨٧، والمساعد ٣/٥٩-٦٠.

(٨) أي: القراء ينظر الارتشاف ٢/٣٨٨، وأوضح المسالك ٤/١٦١.

(٩) العنكبوت ٢.و(أن يقولوا) ساقطة من ك، ي، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٤١.

(١٠) ديوانه ٨. ويروى فيه: في الممات، مكان بعد موتي، وفي الغلاة، مكان بالفلاة، والبيتان في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٧، والخزانة ٨/٣٩٨، ٣٩٩، والبيت الثاني في شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣، ومغني اللبيب ٤٦.

(١١) في الأصل: بعدها، وهو تحريف، لأن الضمير يعود على (الخوف) وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر الإنصاف م(٨٠) ٢/٥٧٩، وم(٨٣) ٢/٥٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٨-١٩، والجنى الداني ٥٠٦.

بعدَهَا (١)، لأَنَّهُ قد ثبتَ كونُ حتَّى حرفَ جرٍّ، ومعناهَا هنا كمعناهَا في غيرِ هذا الموضعِ، فوجَبَ تقديرُ ما دخلتْ عليهِ اسمًا (٢). وليسَ (إلاَّ) بحرفٍ مصدريٍّ، فيقدَّرُ (أنْ)، لأَنَّهُم أظهروها مَعَ اللاَّمِ، فدلَّ على أنَّها المضمرةُ فيها وفي غيرِها. [[في الاستقبالِ تحقيقًا]]، نحـوُ: ﴿ أَسـلمتُ حتَّى أدخُلَ الجَنَّةَ ﴾ (٣). [[أو حكايةً]] (٤)، نحو: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُـولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ (٥)، فإنَّ قولَهُم بالنسبةِ إلى زمنٍ قصَّ ذلكَ علينا ليسَ مستقبلاً، لكن حُكِيَ استقبالُهُ بالنظرِ إلى الزلزالِ (٦). [[للسببيَّةِ]] حالٌ مِـنْ حتَّى، أَي: حالةَ كونِهَا للسببيَّةِ كما في الآيةِ والمثالِ السابقينِ، على أَنَّ الآيَةَ محتملةٌ لتقديـرِ حتَّى بمعنى إلى، أَي: وحُرِّكُوا بأنواعِ البلايا إلى الغايةِ التي هيَ قولُ الرَّسولِ هوَ اليَـسَعُ أو شَـعْيًا وأصحابِهِ المؤمنينَ (٧). [[أو التَّغْيِيبيَّةِ]] (٨)، نحوُ: سرتُ حتَّى تغيبَ الشَّمسُ، أَي: إلى أنْ تغيبَ الشمسُ، ولا تصحُّ السببيَّةُ هنا، لأَنَّ غيبوبَةَ الشَّمسِ لا تتسبَّبُ عَـنِ السَّيْرِ (٩). [[فإنْ كانتْ للحالِ تحقيقًا]] كأنْ تقولَ في حالِ دخولِكَ البلدَ مُخْبِرًا عنهُ: سرتُ حتَّى أدخلُ البلدَ (١٠). [[أو حكايةً]] كأنْ تقولَ بعدَمَا حَصَلَ منكَ مِنْ سَيْرٍ ودخُولٍ إلى البلدِ مُخْبِرًا عَنْ ذلكَ: سرتُ حتَّى أَدخلُ البلدَ أمسِ (١١)، وهذا كحكايةِ الحالِ الماضيةِ، [[كانتْ حرفَ ابتداءٍ]] (١٢)، أَي: حرفاً تُبْتَدَأُ الجملُ بعدَهُ وتُستَأْنَفُ.

[[ويجـبُ الرَّفْعُ]]، ولا مجالَ لتجويزِ النَّصبِ هنا، لأَنَّهُ ملزومٌ للاستقبالِ، وهوَ

---

(١) قال في الكتاب ٣/٧: "واعلم أن (أنْ) لا تظهر بعد حتى وكي". وينظر مغني اللبيب ١٦٩.

(٢) ينظر الأصول ٢/١٥١، وعلل النحو لابن الوراق ٦١.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ٢٩٤، ٢٩٦.

(٤) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٣-١٠٤، والجنى الداني ٥٠٧ ومغني اللبيب ١٧٠.

(٥) البقرة ٢١٤، وينظر معان القرآن للفراء ١/١٣٢، والكشاف ١/٣٥٦.

(٦) مغني اللبيب ١٧٠.

(٧) ينظر البحر المحيط ٢/١٤٠، ١٤١.

(٨) في الأصل: التغيبية، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظـر شـرح الكافـية للرضي٢/٢٤٢، والارتشاف٢/٤٠٣، والجنى الداني٥٠٧، ومغني اللبيب ١٧٠-١٧١.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/٤٠٤.

(١١) ينظر الكتاب ٣/٢٤، ومغني اللبيب ١٧٠، ١٧١.

(١٢) ينظر الارتشاف ٢/٤٠٤، ٤٠٥، والجنى الداني ٥٠٧، ومغني اللبيب ١٧٠، ١٧١.

منتفٍ (٢٢٩/و) في هذا المحلِّ. [[والسببيَّةُ]] [1]، ليحصلَ الرَّبطُ معنًى حيثُ فُقِدَ لفظًا، وذلـكَ لأنَّـهُ لَمَّا لم يتعلَّقْ ما بعدَهَا بِمَا قبلَهَا لفظًا، زالَ الاتِّصالُ اللَّفظيُّ، فَجُبِرَ فواتُهُ بالسببيَّةِ المقتضيةِ للاتِّصالِ المعنويِّ [2]، [[ولِذَا]] أي: ولكونِ حتَّى للحالِ حرفَ ابتداء [[امتـنعَ الرَّفْعُ في: كانَ سَيرِي حتَّى أدخلَهَا]]، حالةَ كونِ كانَ [[ناقصةً]] [3]، لأنَّ رفعَ الفعلِ يقتضي أنَّ (حتَّى) ابتدائيَّةٌ وأَنَّ الجملةَ التي بعدَهَا مستأنفَةٌ، فتبقى كانَ النَّاقصةُ بغَـيرِ خبرٍ لفظًا وتقديرًا [4]، وهو مفسدٌ لمعناها. وقد يقالُ: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ مقدَّرًا، أَي: سيري حاصلاً ؟

[[و]] في: [[أَسِرْتَ حتَّى تدخلَهَا ؟]] فيمتنعُ الرَّفْعُ لِفَقْدِ السَّببيَّةِ [5]، لأَنَّ السَّيرَ المـشكوكَ في حـصولِهِ – بدلـيلِ الاسـتفهامِ عنهُ – لا يكونُ سببًا للدخولِ المجزومِ بحصولِهِ [6]. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لِمَ لا يقدَّرُ أَصلُ الكلامِ خاليًا عن الاستفهامِ، ثُمَّ أُدخلَتْ أداتُـهُ على الكلامِ بأسرِهِ لا على ما قبلَ حتَّى ؟ خاصَّةً كأنْ يقولَ شخصٌ لآخَرَ في حالِ دخـولِهِ الـبلدَ: سِـرتَ حتَّـى تدخلَهَا ؟ فتشكُّ أَنْتَ في صدقِ المُخْبِرِ، فتقولُ لذلكَ المخاطَـبِ: أَسِرْتَ حتَّى تدخَلَهَا ؟ أَي: هلْ ما أَخبرَكَ بِهِ ذلكَ الشخصُ صحيحٌ ؟ وهذا نظيرُ ما أجازَهُ الأَخفشُ [7] في قولِكَ: ما سِرْتُ حتَّى أدخلَهَا، على أنْ يكونَ أصلُ الكلامِ إيجابًا، ثُمَّ أدخلتَ النَّفيَ على الكلامِ بأسرِهِ [8]. قالَ ابنُ هشام: ولو عُرِضَتْ هذه المسألةُ بهـذا المعنَـى على سيبويهِ [9] لم يمنَعِ الرَّفْعَ فيها، وإنَّما منعَهُ إذا كانَ النَّفيُ مسلَّطًا على الـسَّببِ خاصَّةً، وكلُّ أَحدٍ يمنعُ ذلكَ [10]. [[وجازَ في]] كانَ [[التَّامَّةِ]] لانتفاءِ ذلكَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٧١.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢، والجنى الداني ٥٠٧، ومغني اللبيب ١٧١.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢، ومغني اللبيب ١٧١.

(٥) ينظر الارتشاف ٤٠٥/٢، وأوضح المسالك ١٧٧/٤.

(٦) الجنى الداني٥٠٧-٥٠٨.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١٢١/١.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٢، والارتشاف ٤٠٤/٢، والجنى الداني ٥٠٨، ومغني اللبيب ١٧١.

(٩) ينظر الكتاب ٢١/٣-٢٣، والارتشاف ٤٠٤/٢.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ١٧١.

المانـعِ المُتقدِّمِ في النَّاقصَةِ [[بعدَ]] ذِكرِ [[الخبرِ]] في كانَ النَّاقصةِ، نحوُ: كانَ سيري مُتعبًا لي حتَّى أَدخُلُ البلدَ، لفقدِ المانعِ بِذِكرِ الخبرِ، [[وأَيُّهم سارَ حتَّى يدخلُهَا ؟]] [١]، لأَنَّ الاسـتفهامَ هنا [٢] عَنِ السَّائرِ، وأَمَّا السَّيرُ الذي هو السَّببُ في الدخولِ محقَّقٌ، فجازَ الرَّفعُ لذلكَ، بخلافِ: أسرتَ حتَّى تدخلَهَا.

[[و]] ينتـصبُ بأَنْ مقدَّرَةً قياسًا بعدَ [[لامِ كَيْ]] [٣]، وهيَ لامُ السَّببيَّةِ، نحوُ: أَسـلمتُ لأَدخُلَ الجنَّةَ. وإنَّما سُمِّيتْ لام كي، لأنَّ معناها معنَى (كي) [٤]. [[و]] بعدَ [[لامِ الجحـودِ]] [٥]، وهـيَ مـؤكِّدَةُ النَّفـيَ لكـانَ [٦]، نحـوُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِـيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [٧]، ولفظُها لفظُ لامِ كي، ويُفرِّقُ بينهما من حيثُ المعنَى (٢٢٩ /ظ) بأنَّ تلـكَ للتَّعلـيلِ، ولو أُسقِطَ اختلَّ المعنى المرادُ، وهذِهِ ليستْ كذلكَ. وإنَّما سُمِّيَتْ لام الجحـودِ لملازمَتِهَا للجحدِ، أَي: للنَّفي [٨]. قالَ النَّحاسُ [٩]: " والصَّوابُ تسميتُها لام النَّفـي، لأَنَّ الجحـدَ في اللغةِ إنكارُ ما تعرفُهُ ". وعدمُ تخصيصِ النَّفي بحرفٍ يقتضي دخولَ الكلِّ، وهو حرفُ النَّفي وغيرُهُ من الاسم [١٠]، نحوُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ ﴾ [١١]، ونحوُ: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [١٢]، ونحوُ: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [١٣]، بـناءً على أَنَّ (أَنْ) فيهِ نافيةٌ [١٤]. والمرادُ بالجبالِ آياتُ اللهِ وشرائعِهِ، لأَنَّها بمنزلَةِ الجبالِ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٢، ٢٤٣، ومغني اللبيب ١٧٢.

(٢) في ك: ههنا.

(٣) ينظـر الكـتاب ٣/٦، والإنـصاف م(٧٩) ٢/٥٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٨، ١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، والارتشاف ٢/٤٠١، ومغني اللبيب ٢٧٧.

(٤) الجنى الداني ١٥٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، والارتشاف ٢/٣٩٩، والجنى الداني ١٥٧، ومغني اللبيب ٢٧٨.

(٦) التسهيل ٢٣٠، الجنى الداني ١٥٩.

(٧) التسهيل ٢٣٠، الجنى الداني ١٥٩.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٢٧٨.

(٩) ينظر قوله في مغني اللبيب ٢٧٨-٢٧٩.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/٣٩٩، وأوضح المسالك ٤/١٧٠.

(١١) آل عمران ١٧٩.

(١٢) النساء ١٣٧، ١٦٨.

(١٣) إبراهيم ٤٦، وينظر معنى القرآن وإعرابه ٣/١٦٦-١٦٧.

(١٤) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٦١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٣-٧٧٤، والبحر المحيط ٥/٤٣٧-٤٣٨.

الراسيةِ ثباتًا وتمكنًا [(١)]. ويؤيِّدُهُ قراءةُ ابنِ مسعود [(٢)]: ﴿ ومَا كانَ مَكْرُهُم ﴾. وقد جُوِّزَ في الآيةِ كونُ (أنْ) غيرَ نافية. أَي: وعندَ اللهِ جزاءُ مكرِهم، وهوَ مكرٌ أعظمُ منهُ، وإنْ كانَ مكرُهُم لشدَّتِه مُعَدًّا لإزالَةِ الأمورِ العظامِ المشبَّهَةِ في عِظَمِهَا بالجبالِ [(٣)].

[[و]] بعـدَ [[لامٍ زائدةٍ بعدَ فعلِ الأمرِ والإرادة [(٤)]، نحوُ: ﴿ أُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْـنَكُمْ ﴾ [(٥)]]]، [[و]]، نحـوُ: ﴿ إِنَّمَـا [[يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ]] عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [(٦)]، فالنَّصبُ بأنْ مقدَّرةً، واللامُ زائدةٌ لتوكيدِ الأمرِ والإرادةِ [(٧)]، ووجهُهُ أنَّ لامَ التَّعلـيلِ للفـرضِ [(٨)]، وفيهِ معنَى الإرادةِ، فإذا اجتمعتِ اللامُ معَ الإرادةِ أو معَ لامِ الأمرِ الملزومِ لها، يكونُ جمعًا بينَ الإرادتينِ، فيفيدُ التأكيدَ. قالَ الزَّمخشري في ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُـمْ﴾ [(٩)]: أَصلُهُ: يريدُ اللهُ أنْ يُبَيِّنَ لكم، فَزِيدَتِ اللامُ مؤكِّدةً لإرادةِ التَّبيُّنِ، كما زِيدَتِ اللامُ في: لا أبا لكَ، لتأكيدِ إضافةِ الأبِ. ذَكَرَهُ في تفسيرِ سورةِ النِّساءِ [(١٠)]. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ مـثلَ هــذهِ الــلامِ ليستْ بزائدَةٍ، وإنَّما هيَ للتَّعليلِ، ثُمَّ اختلفُوا، فقيلَ: المفعولُ محذوفٌ، أَي: يريدُ اللهُ التَّبيُّنَ لِيُبَيِّنَ لكم ويهديكم، أَي: ليجمعَ لكم بينَ الأمرينِ، وأُمِرْتُ بِمَا أُمِرتُ بِهِ لأعدلَ بينكم. وقالَ الخليلُ وسيبويه [(١١)] ومَنْ تابعهما: الفعلُ في ذلكَ مقدَّرٌ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداءِ، واللامُ وما بعدَها خبرٌ، أَي: أَمري لأعدلَ، وإرادةُ اللهِ ليُذهبَ، وإرادةُ اللهِ لِيُبَيِّنَ، وعلى هذا فلا مفعولَ للفعلِ، نقلَهُ ابنُ هشام في مغني اللبيب [(١٢)]. قلتُ: وفـيهِ نظـرٌ، لأنَّ تقديرَ الفعلِ بالمصدرِ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ (**٢٣٠**/و) ليسَ بقياسٍ،

---

(١) الكشاف ٣٨٣/٢.

(٢) معـاني القرآن للفراء ٧٩/٢، ومختصر في شواذ القراءات ٦٩، والكشاف ٣٨٣/٢، والبحر المحيط ٤٣٨/٥.

(٣) الكشاف ٣٨٣/٢، ومغني اللبيب ٢٧٩.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٩٧.

(٥) الشورى ١٥.

(٦) الأحزاب ٣٣.

(٧) شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢.

(٨) في، ل: للغرض، وهو تحريف.

(٩) النساء ٢٦.

(١٠) الكشاف ٥٢١/١.

(١١) قـال في الكـتاب ١٦١/٣، "وسألته عن معنى قوله: أريد لأن افعل، فقال: إنما يريد أن يقول إرادتي لهـذا"، كمـا قال عز وجل: "وأمرت لأن أكون أول المسلمين"، " إنما هو أمرت لهذا ". وينظر: الجنى الداني ١٦١.

(١٢) مغني اللبيب ٢٨٥.

وتقديرُهُ يأباهُ قولُهُم: (الفعلُ مقدَّرٌ بمصدرٍ)، إذ لو كانَ الحرفُ مقدَّرًا لكانَ الحرفُ وصلتُهُ بتقديرِ المصدرِ لا الفعلِ وحدَهُ، على أَنَّهُ لو سَلِمَ تقديرُهُ لم ينج من تخريجِ التنزيلِ على ما ليسَ بمقيسٍ، إذ حَذْفُ (أَنْ) ورَفْعُ الفعلِ بعدَ حذفِهَا ليسَ بقياسٍ على ما صرَّحُوا {بِهِ}، وسيأتي عن قريبٍ.

[[و]] بعدَ **[[الفاءِ والواوِ بعدَ أمرٍ]]** [١]، نحوُ: زُرْنِي فأُكْرِمَكَ، وصلْ وتصومَ [٢]. **[[و]]** بعدَ [٣] **[[نهيٍ]]**، نحوُ: لا تشتمني فأهينَكَ، ولا تأكُلَ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ [٤]. **[[ولَوْ]]** كانَ الأَمرُ والنَّهيُ **[[معنًى]]** [٥]، أَي: ليسا مستفادينِ من صريحِ الصيغةِ الموضوعةِ لهما، وإِنَّما استفيدَا [٦] من جهةِ المعنَى، نحوُ: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فيحسنَ إِليهِ، أو اتَّقَى اللهَ امرؤٌ ويفعلَ خيرًا [٧]، ونحوُ: حسبُكَ الكلامُ فينامَ النَّاسُ [٨]، أَي: لا تتكلَّمْ، أو حسبُكَ تمَّ الحديثَ وتفعلَ جميلاً، أَي: لا تَتِمَّ. والنَّصبُ بعدَ ما ليسَ بصريحٍ في الأَمرِ والنَّهي مذهبُ الكسائي [٩]، والمؤلِّفُ نقلَهُ نقلَ الحُكْمِ المُسَلَّمِ عندَ الجماعةِ. **[[وتحضيضٍ]]**، نحوُ: ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ [١٠]، و ﴿ لَوْلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [١١]، ونحوُ: لَوْلاَ جئتَنا وتحدِّثَنا. **[[واستفهامٍ]]** [١٢]، نحوُ: أَينَ بيتُكَ فأَزُورَكَ ؟ أو وأَزورَكَ ؟ **[[ونفيٍ]]** [١٣] نحوُ: ما تأتِينا فتحدِّثَنا، أو تحدِّثَنا [١٤]، **[[ولَوْ]]** كانَ النَّفيُ **[[بغيرٍ في الأَقلِّ]]**، نحوُ: أنتَ غيرُ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٨/٣، ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢، ٢٤٥.

(٢) في ك: وتقوم. (٣) (بعد) ساقطة من ك، ل.

(٤) ينظر الكتاب ٤٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٧.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢.

(٦) في الأصل: استفيد، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر الكتاب ١٠٠/٣.

(٨) ينظر الكتاب ١٠٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/٤.

(١٠) الفرقان ٧.

(١١) طه ١٣٤.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٧.

(١٣) شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٢.

(١٤) ينظر الكتاب ٣٠/٣، ٣٢.

أمـيرٍ فتـضرِبَني [١]. [[وتمـنٍّ]] [٢]، نحـوُ: لـيتَ لي مالاً فأنفقَ منهُ، أو أَنفقَ منهُ. [[وعرضٍ]] [٣]، نحوُ: أَلاَ تنزلُ بنا فتصيبَ خيرًا، أو وتصيبَ خيرًا.

والنَّـصبُ في جمـيعِ هـذهِ المواضعِ كما قالَ بـ(أنْ) مقدَّرةً. [[على أنَّ الفاءَ للسببيةِ]] [٤]، وهذا [٥] محتملٌ لأَنْ يكونَ المرادُ السببيَّةَ [٦] والعطفَ كما يقولُهُ الجماعةُ، وأَنَّ التقديرَ في نحوِ زُرْني فأكرمَكَ: ليكن منكَ زيادةٌ فإكرامٌ منِّي لَكَ، فالفعلُ الواقعُ بعدَ الفاءِ منصوبٌ بأنْ مقدَّرةً، وأنْ وصلتُهَا في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتَصيَّدٍ [٧] مـن الفعلِ السابقِ، والسببيَّةُ مرادةٌ، ويحتملُ أَنْ يكونَ للسببيَّةِ فقط، كما اختارَهُ الرضي، معترِضًـا بأنَّ السببيَّةَ إنَّما تعطفُ الجملةَ على الجملة [٨]. وذا مفقودٌ في تقديرِهم، فلذلكَ ادُّعِـيَ أنَّهـا لمحضِ السببيَّةِ، وأَنَّ ما بعدَ الفاءِ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ وجوبًا فالتَّقديرُ: زُرْني فإكرامُكَ ثابتٌ [٩].

[[والـواوَ للجمعيَّةِ]] [١٠] بينَ مضمونِ ما قبلَها وما بعدَها (٢٣٠/ظ) في زمانٍ واحدٍ، وهذا ظاهرٌ فيما ذهبَ إليهِ الجماعةُ من أَنَّ الواوَ للعطفِ مَعَ قصدِ المعيَّةِ، فالتقديرُ في نحوِ: لا تأكُلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ [١١]: لا يَكُنْ مِنْكَ أَكلُ سمكٍ وشربُ لبنٍ، أَي: مَـعَ الشُّربِ، بمعنَى نهيهِ عَنِ الجمعِ بينَ الأمرينِ معًا، لا عن كلٍّ منهما على انفرادهِ [١٢]. واخـتـارَ الرَّضي كونَ الواوِ حاليَّةً، وما بعدَهَا مبتدأً محذوفَ الخبرِ وجوبًا، والجملةُ في محلِّ نـصبٍ علـى الحالِ [١٣]، أَي لا تأكلْ سَمكًا وشربُكَ لبنًا حاصلٌ، أَي: لا تأكُلْ في هذهِ

(١) ينظر شرح الكافية ٢/٢٤٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤، وشرح شذور الذهب ٣٠٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤، وشرح شذور الذهب ٣٠٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) في ل: للسببية.

(٧) في ك: متصير، وهو تحريف.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٦.

(٩) المصدر السابق ٢/٢٤٦.

(١٠) المصدر السابق ٢/٢٤٤، ٢٤٦، والارتشاف ٢/٤١٤.

(١١) في ك، ي، ل: لا تأكل سمكا وتشرب لبنا.

(١٢) ينظر الكتاب ٣/٤٢-٤٣، وشرح شذور الذهب ٣١٢.

(١٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٦.

الحالةِ، فتفيدُ المعيَّةَ. قلتُ: لكن يَرِدُ عليهِ في الموضعينِ أَنَّهُ لاشيءَ في موضعِ الخبرِ المحذوفِ يسدُّ مسدَّهُ، فكيفَ حُذِفَ وجوبًا ؟ واعترَضَ هوَ [١] على قولِ الجماعةِ بأنَّهُ ليسَ فيهِ نصوصيَّةٌ على معنَى المعيَّةِ، مَعَ أَنَّ ورودَ الواوِ العاطفَةِ بهذا المعنَى قليلٌ، نحوُ: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. قالَ: وإِنَّما شَرَطُوا في نصبِ ما بعدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ كونَ ما قبلَهَا أَحدَ هذهِ الأشياءِ المذكورةِ، لأنَّها غيرُ حاصلةِ المصادرِ كالشَّرطِ الذي ليسَ بمتحقِّقِ الوقوعِ، ويكونُ ما بعدَ الفاءِ كجزائِهَا، ثُمَّ حَمَلُوا ما قبلَ واوِ الجمعيَّةِ في وجوبِ كونِهِ أَحدَ الأشياءِ المذكورةِ على ما قبلَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ التي هيَ أكثرُ استعمالاً من الواوِ في انتصابِ المضارعِ بعدَهَا، وذلكَ لمشابَهَةِ الواوِ للفاءِ في أصلِ العطفِ [٢]. [[فَلَمْ يَجُزِ النَّصبُ في: سِرْ فتغيبُ الشَّمسُ]] لفقدانِ السببيَّةِ، ضرورة أنَّ السيرَ لا يكونُ سببًا لمغيبِ الشَّمسِ.

[[وتُحَـرَّكُ وتُسكَّنُ]] لتعذُّرِ الجمعيَّةِ، فإنَّ الحركةَ والسُّكونَ لا يجتمعانِ. [[ولا يُجَـابُ الجوابُ]]، يعني أَنَّهُ إذا جِيءَ بجوابٍ لأحدِ تلكَ الأشياءِ بعدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ أو واوِ الجمعـيَّةِ، لا يُؤتَى لهذا الجوابِ بجوابٍ [٣]. ووجهُهُ ظاهرٌ، لأنَّ الجوابَ الأوَّلَ المنصوبَ بعـدَ الفـاءِ والواوِ ليسَ شيئًا من تلكَ الأشياءِ التي اشتُرِطَ سبقُهَا لهما، فلا يصحُّ مجيءُ جـوابٍ لَـهُ. [[ولا]] يُجابُ [[للشيءِ الواحدِ، بجوابينِ]] [٤] على جهةِ الاستقلالِ وعدمِ التَّبعيَّةِ، كما إذا قلتَ: زُرْني فأُكرِمَكَ فأَشْكُرَكَ، على أنْ يكونَ الثاني جوابًا مستقلاً كالأوَّلِ لا معطوفًا لأَنَّ ما قبلَ الفاءِ في تقديرِ شرطٍ، والفاءَ وما بعدَهَا بمثابَةِ جزاءٍ، رابطة، وكمـا لا يجوزُ (٢٣١ /و) أنْ يكونَ لشرطٍ واحدٍ جوابانِ مستقلاّنِ مِنْ غيرِ تبعيَّةٍ، لا يجوزُ أنْ يكونَ لشيءٍ من هذهِ الأشياءِ جوابانِ مستقلاّنِ.

[[و ﴿ فَتَطْـرُدَهُمْ فَتَكُونَ ﴾]] في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَـدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥] ليسَ من بابِ الإتيانِ للجوابِ بجوابٍ، ولا مـن بـابِ الإتـيانِ لشيءٍ واحدٍ، بجوابينِ [٦]، وتقديرُهُ أنْ يُقالَ: الجوابُ [[الأَوَّلُ]]

---

(١) أي: الرضي. (٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٦.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٤٧.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٤٧.

(٥) الأنعام ٥٢. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥١-٢٥٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٧.

وهوَ ﴿ فَتَطْرُدَهم ﴾ جوابٌ [[للنَّفي]] الواقعِ قبلَهُ، وهوَ قولُهُ: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾. [[و]] الجوابُ [[الثاني]] وهو﴿ فَتَكُونَ ﴾ جوابٌ [[للنَّهي]] [1] السَّابقِ، وهوَ قولُهُ: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾. [[أو]] يقالُ: الثاني، وهوَ ﴿ فَتَكُونَ ﴾، [[عطفٌ]] على الأوَّلِ وهوَ﴿ فَتَطْرُدَهُم ﴾. فإن قلتَ: أنَّى يصحُّ ذلكَ وعطفُهُ على جوابِ النَّفي يستدعي صحَّةَ وقوعِه جوابًا للنَّفي، وليسَ كذلكَ، إذ لا معنًى لقولِكَ: مَا عَلَيْكَ [2] مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالمينَ ؟ قلتُ: يُعْلَمُ جوابُهُ من كلامِ صاحبِ الكشافِ حيثُ قالَ: " ويجوزُ أنْ يكونَ عطفًا على ﴿ فَتَطْرُدَهُم ﴾ على وجهِ التَّسبيبِ، لأنَّ كونَهُ ظالمًا مسبَّبٌ عَنْ طَرْدِهم "[3].

[[و]] بَعْدَ [[أو]] [4]، وهيَ العاطفةُ التي هيَ لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ، [[بمعنى إلى]] [5]، أي: حيثُ يقصدُ امتدادُ [6] الفعلِ الأوَّلِ إلى حصولِ الثَّاني، نحوُ: لألزمنَّكَ أو تقضيَ حقِّي، أي: ليكونَنَّ منِّي لزومٌ لَكَ أو قضاءٌ منكَ لحقِّي. فهذا في الحقيقةِ لعطفِ مصدرٍ على مصدرٍ متصيَّدٍ [7] من الفعلِ السَّابقِ، ولكن قُصدَ امتدادُ اللُّزومِ إلى حينِ حصولِ القضاءِ، فَقُدِّرَ بإلى المشعرةِ بالغايةِ. [[أو]] بمعنى [[إلاَّ]] [8] كالمثالِ المتقدِّمِ، حيثُ يُقصَدُ أنَّ الأوَّلَ ينتفي عندَ حصولِ الثاني، أي: لألزمنَّكَ إلاَّ أنْ تقضيني حقِّي. وبهذا يقدِّرُهُ سيبويهِ [9] وهوَ قريبٌ من الأوَّلِ، ولا تخرجُ (أو) بذلكَ عن كونِها عاطفةً. [[و]] بَعْدَ [[عاطفٍ على اسمٍ]] [10] كقولِ ميسون [11] امرأةِ معاوية – رضيَ

---

(١) ينظر الكشاف ٢/٢٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٢١-٣٢٢.

(٢) (ما عليك) مكررة في الأصل.

(٣) الكشاف ٢/٢٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٨، والتسهيل ٢٣٠، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، ٢٤٩، والارتشاف ٢/٤١٦.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٢، والتسهيل ٢٣٠، والارتشاف ٢/٤١٦.

(٦) في ك: امداد، وهو تحريف.

(٧) في ك: متصير، وهو تحريف.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/٤١٦.

(٩) الكتاب ٣/٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٢، والتسهيل ٢٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤٩.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/٤٢٢.

(١١) البيت من شواهد الكتاب ٣/٤٥، والأمالي الشجرية ١/٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠، ومغني اللبيب ٣٥١-٣٥٢، وخزانة الأدب ٨/٥٠٣، ويروى للبس، مكان ولبس، والبيت سيتكرر في ق ٢٧٠ظ.

اللهُ عنهُ -:

وَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيْني أحبُّ إليَّ من لِبْسِ الشُّفوفِ

فتقـــرُّ: منصوبٌ بأنْ مضمرةً، وهيَ مع صلتِهَا بتأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على الاسمِ الأَوَّلِ. والشُّفوفُ: الثِّيابُ الرِّقاقُ، جمعُ شفٍّ بكسرِ الشِّينِ المعجمةِ [١].

[[وجــازَ الإظهارُ معَ العاطفِ]] (٢٣١/ظ) لصرفِ العنايةِ إلى إظهارِ ما يزيلُ كـــراهةَ عطـــفِ الفعـــلِ على الاسمِ، نظرًا إلى ظاهرِ اللَّفظِ. **[[و]]** معَ **[[لامِ كي بغيرِ لاَ]]** [٢] لغـــرضِ الفـــصلِ بينها وبينَ لامِ الجحودِ، ولَمْ يُعْكَسْ، لأَنَّ الاختصارَ أحقُّ بلامِ الجحودِ، لأنَّها زائدةٌ. وإِنَّما قَيَّدَ بقولِهِ: (بغيرِ لاَ) لأَنَّ (لاَ) لو كانتْ موجودةً وجبَ إظهارُ (أنْ)، نحـــوُ: ﴿ لِـــئَلاَّ يَكُـــونَ لِلـــنَّاسِ عَلَـــى اللَّـــهِ حُجَّـــةٌ ﴾ [٣]، لاستكراهِ اللاَّمين المتوالـــيينِ [٤]. قـــالَ ابـــنُ الحاجب: لأَنَّهُم لا يُدخِلُون حرفَ الجرِّ على حرفِ النَّفي، لاستحقاقِهِ صدرَ الكلامِ [٥]. واعتُرِضَ [٦] بنحوِ: بِمَنْ تَمْرُرْ امرُرْ بهِ، وبكم اشتريتَ هذا، وبنحوِ: جئتُ بلا زاد، وأُجيبَ عن الأوَّلِ بأنَّ مدخولَ الجارِّ فيه لَمَّا كانَ اسمًا، كانَ محلاًّ لدخولِ الجارِّ، فاغْتُفِرَ [٧] بطلانُ الصدريَّةِ، على أنَّها لم تبطلْ في الحقيقةِ لِتَنَزُّلِ الجارِّ منزلةَ الجزءِ، وهذا كلُّهُ مفقودٌ في (لاَ) لأنَّهُ حرفٌ. وعن الثاني بمنعِ حرفيَّةِ (لاَ) فيه، ولو سُلِّمَ، فالمســوِّغُ وقـــوعُ الاســمِ بعدَ الحرفِ، والصَّحيحُ أنَّ (لاَ) غيرَ النَّاسخةِ إنَّما يكونُ لها الصَّدرُ، إذا وقعتْ في صدرِ جوابِ القسمِ، وعليهِ اعتمدَ سيبويهِ، إذ جعلَ انتصابَ (حَبَّ العراقِ) في قولِهِ [٨]:

---

(١) اللسان (شنف).

(٢) التسهيل ٢٣٣، شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠، والمساعد ٤/١٠٦.

(٣) النـــساء ١٦٥، ووردت الآية في الأصل: "لئلا يكون على الناس حجة" وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٧٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٥.

(٦) ينظر هذا الاعتراض في شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠.

(٧) في ك: فانتفى.

(٨) المتلمس، ديوانه ٩٥، وعجزه:

والحبُّ يأكُلُهُ في القريةِ السُّوسُ

وهو شواهد الكتاب ١/٣٨، ومغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤.

آليتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطعمُهُ

علـــى التَّوسعِ وإسقاطِ الخافضِ وهو (على)، ولم يجعلْهُ [١] من بابِ: زيدًا ضربتُهُ، لأنَّ التقديرَ: لا أطعمُهُ، و(لاَ) هذهِ لها الصدرُ ولا يعملُ ما بعدَها في ما قبلَهَا، وما لا يعملُ لا يفسِّرُ في هذا البابِ عاملاً [٢].

[[ووجـــبَ]] إظهارُ أنْ **[[معَ لاَ]]**، وقد عرفتَ وجهَهُ. **[[وامتنعَ في الباقي]]** وهو لامُ الجحودِ، وحتَّى، والفاءُ، والواوُ، وأَوْ، فلا يجوزُ إظهارُ (أنْ) بعدَها قالَ الرضي: " لأنَّ لامَ الجحودِ لَمَّا لم تدخلْ على الاسمِ الصَّريحِ، لم تدخلْ (أنْ) بعدَهَا، وكذا (حتَّى) لأنَّ الأغلـــبَ كونُهَا بمعنَى (كي)، وهيَ بهذا المعنَى لا تدخلُ على اسمٍ صريحٍ، وحُملَ عليها التي بمعنَى إلى، لأنَّ المعنى الأوَّلَ أغلبُ في التي يليها المضارعُ. وأمَّا الفاءُ والواوُ وأَوْ فإنَّهـــا لَمَّا اقتضتْ نصبَ ما بعدَهَا للتنصيصِ على معنَى السَّببيَّةِ والجمعيَّةِ والانتهاءِ كما تقدَّمَ، صارتْ كعوامِلِ النَّصبِ، فلم يظهَرِ النَّاصِبُ بعدَهَا "[٣].

[[وضَعُفَ إضمارُهَا]]، أَي: إضمارُ (أَنْ) معَ بقاءِ عملِهَا **[[بدونِ هذهِ]]** الأُمورِ المتقدِّمَةِ، لأنَّها عاملٌ ضعيفٌ لا يقوَى على العملِ مع حذفِهِ، إلاَّ بقيامِ مقرٍّ له عليه، وإنَّما وُجِدَ بالاستقراءِ في تلكَ المواضعِ (٢٣٢/و) المتقدِّمَةِ، لمناسبٍ هوَ مفقودٌ في ما عداهَا، ومنهُ قولُهُم: خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يأَخذَكَ [٤]، و" مُرْهُ يَحفِرَهَا "[٥]، و" تَسمَعَ بالمُعيدي "[٦]، بالنَّـــصبِ في الجمـــيعِ [٧]، وفي التـــسهيلِ: " ولا تَنْصِبُ (أنْ) محذوفَةً في غيرِ المواضعِ المذكورةِ إلاَّ نادرًا، وفي القياسِ عليهِ خلافٌ "[٨]. هذا نصُّهُ.

[[وجـــازَ حذفُها ورفعُ الفعلِ]] [٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي

---

(١) في الأصل، ل: يجعل، وما أثبتناه من ك، ي.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٣٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٨٣٩.

(٥) الكتاب ٣/٩٩، وسر الصناعة ١/٢٨٥، ومغني اللبيب ٨٣٩.

(٦) تقدم تخريج المثل في ق ١٨و و٥٨و، وينظر سر الصناعة ١/٢٨٥.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠، ومغني اللبيب ٨٣٩.

(٨) التسهيل ٢٣٣.

(٩) مغني اللبيب ٨٣٩.

أَعْبُدُ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [٢]، ومنهُ أيضًا المَثَلُ المشهورُ: " تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ " على روايةِ مَنْ رواهُ برفعِ (تَسْمَعُ) [٣]. وظاهِرُ كلامِهِ أَنَّهُ مقيسٌ. وفي مغني ابنِ هشامٍ: وإذا رُفِعَ الفعلُ بعدَ إضمارِ (أنْ) سَهُلَ الأمرُ، ومعَ ذلكَ فلا ينقاسُ "[٤]. [[وقدْ مرَّ]] في أَوَّلِ الكتابِ في بحثِ خواصِّ الأسماءِ [٥].

[[و]] ينتصبُ المضارعُ أيضًا [[بلَن]] [٦]، نحو: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [٧] وجاءَ الجزمُ بها في الضرورةِ [٨]، قالَ الشاعرُ [٩]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رجائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ

ووقعَ في البخاري قولُ الملكِ في النَّومِ لعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: " لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ "[١٠]. قالَ ابنُ مالكٍ: " وفيهِ إشكالٌ ظاهرٌ، لأنَّ (لَنْ) يجبُ انتصابُ الفعلِ بها، وقد وليها في هذا الكلامِ بصورةِ المجزومِ، والوجهُ فيه أنْ يكونَ سُكِّنَ (تُرَعْ) للوقفِ، ثُمَّ شُبِّهَتْ بسكونِ المجزومِ بحذفِ الألفِ قبلَهُ، كما تحذفُ قبلَ سكونِ المجزومِ، ثُمَّ أُجريَ الوصلُ مجرى الوقفِ.

ومِنْ حذفِ السَّاكنِ لسكونِ [١١] مابعدَهُ وَقْفًا قولُ الرَّاجزِ [١٢]:

---

(١) الزمر ٦٤، وينظر الكشاف ٣/٤٠٧، والبحر المحيط ٧/٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) الروم ٢٤، وينظر الكشاف ٣/٢١٨-٢١٩، والبحر المحيط ٧/١٦٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٨٣٩.

(٤) المصدر السابق ٨٣٩.

(٥) ينظر ق ١٨و.

(٦) ينظر الكتاب ٣/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥، والتسهيل ٢٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، ٢٣٥.

(٧) البقرة ٢٤.

(٨) ينظر المساعد ٣/٦٦، والهمع ٤/٩٧.

(٩) أعرابي يمدح الحسين بن علي في الدرر اللوامع ٢/٤، وبلا عزو في مغني اللبيب ٣٧٥، ٩١٦، والمساعد ٣/٦٦، والهمع ٤/٩٧، وينظر معجم شواهد العربية ١/٢٤٣.

(١٠) فتح الباري ٨/٩١، شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٥، وفي البخاري بشرح الكرماني ١٥/١٧، برواية: لن تراع.

(١١) في الأصل: بسكون، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) بلا عزو في معاني القرآن للفراء ٣/١٧٦، وفيه وجاءَ سيلٌ من أمرِ الله، وفي الأمالي الشجرية ٢/١٦ برواية: من عندِ اللهِ، وشواهد التوضيح ٢١٧، وبعدَهُ: يحردُ حردَ الجَنَّةِ المغلَّهْ.

أَقبلَ سيلٌ [1] جاءَ مِن عندِ اللهِ

ويجـوزُ أنْ يكونَ السكونُ سكونَ جزمٍ على لغةِ مَنْ يجزمُ بِلَنْ، وهيَ لغةٌ حكاهَا الكسائي"[2]. إلى هنا كلامُهُ في التَّوضيحِ [3].

[[و]] ينتـصبُ < المـضارعُ > [4] أيـضًا [[بـإذَنْ]] [5]، ومعناها الجوابُ والجـزاءُ [6]. والمـرادُ بكونِهَا للجوابِ وقوعُهَا في كلامٍ يجابُ بِهِ كلامٌ آخرُ ملفوظٌ أو مقـدَّرٌ [7]، فـلا تقعُ [8] في كلامٍ مُبْتَدَإٍ ليسَ جوابًا عن شيءٍ. والمرادُ بكونِهَا للجزاءِ أنْ يكـونَ مـضمونُ الكلامِ الذي هيَ فيهِ جزاءٌ لمضمونِ كلامٍ آخَرَ [9]. قالَ الزمخشري في المفـصَّلِ: " وإذَنْ جـوابٌ وجزاءٌ، يقولُ الرَّجلُ: أَنا آتيكَ، فتقولُ: إذَنْ أُكرِمَكَ، فهذا الكلامُ قد أجبتَهُ [10] بِهِ وصيَّرْتَ إكرامَكَ جزاءً لهُ على إتيانه "[11]. [[وجوبًا]] [12]، إمَّا مـصدرٌ لمحذوفٍ، أَي يَجبُ الانتصابُ بها وجوبًا، أو صفةٌ (٢٣٢/ ظ) مصدرٍ محذوفٍ، إمَّـا على حذفِ مضافٍ أو على تأويلِهِ باسمِ الفاعلِ، أَي: وينتصبُ بها انتصابًا وجوبًا، أي [13]: ذا وجـوبٍ، أو واجـبًا، [[إنْ كـانَ الفعـلُ]] المـضارعُ الواقـعُ بعدَهَا [[مستقبَلاً]] [14] كما في المثالِ المتقدِّمِ، إجراءً لها مجرَى النَّواصبِ كلِّهَا، حيثُ لم تعملْ

---

(١) في الأصل: السيل، وما أَثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٧.

(٣) اسـم الكتاب هو شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح وقد اختصر الدماميني العنوان فقال التوضيح.

(٤) الزيادة من ك، ي.

(٥) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ والتسهيل ٢٣٠، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢، ٢٣٥، والارتشاف ٣٩٥/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٢٣٤/٤، ومغني اللبيب ٣٠.

(٧) ينظر الارتشاف ٣٩٨/٢.

(٨) في ك، ي، ل، ولا تقع، وهو وجه.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢.

(١٠) في الأصل: أجبت، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) المفصل ٢١٧/٢، وينظر شرحه لابن يعيش ١٢/٩.

(١٢) الجنى الداني ٣٥٥، ومغني اللبيب ٣١.

(١٣) (وجوابا، أي) ساقطة من ك.

(١٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢.

إلاَّ في المستقبلِ، لأنَّ فعلَ الحالِ لَهُ تحقُّقٌ في الوجودِ كالأسماءِ، فلا تعملُ فيهِ عواملُ الأفعالِ، وهذا [(١)] احترازٌ من أَنْ يكونَ حاليًّا، كما إذا قالَ لَكَ شخصٌ: أنا أُحبُّكَ فقلتَ لَهُ: إذَنْ أَظنُّكَ صادقًا. [[مفرِّغًا لَهَا]] [(٢)]، أَي: لعملِهَا فيه، بأنْ لا يكونَ معتمدًا على ما قبلَهَا ومطلوبًا لَهُ، نحوُ: أَنا إِذَنْ أُحْسِنُ إليكَ، في جوابِ مَنْ قالَ: أنا أَجِيءُ إليكَ، فهاهنا يمتنعُ إعمالُهَا في الفعلِ، لأَنَّهُ مشغولٌ بطلبِ غيرِهَا لَهُ قبلَ مجيئِهَا، فَوَفَّرَ على السابقِ حقَّهُ، معَ أنَّهُ لا يفوتُ بتركِ إعمالِهَا الغرضُ الذي سِيقَتْ لَهُ مِنَ الجوابِ والجزاءِ. فإنْ قلتَ: يَرِدُ نحوُ قولِ الشَّاعرِ [(٣)]:

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

بإعمالِ إِذَنْ معَ اعتمادِ ما بعدَهَا على ما قبلَهَا لأنَّهُ خبرُ (إنَّ) ؟ قلتُ: أجابَ عنهُ الرَّضي بأنَّ الخبرَ هو إِذَنْ أَهْلِكَ، لا أَهْلِكَ وحدَهُ [(٤)]. وفيهِ نظرٌ. وأجابَ الأندلسي [(٥)]، بأنَّ الخبرَ محذوفٌ، أَي إِنِّي لا أَحتَمِلُ، ثُمَّ ابتدأَ وقالَ: إِذَنْ أَهْلِكَ، بالنَّصبِ، لانتفاءِ اعتمادِ ما بعدَهَا على ما قبلَها، وهوَ ظاهرٌ. [[لَمْ يُفْصَلْ بينهُمَا]]، أَي: بينَ إِذَنْ والفعلِ [[بالدُّعاءِ]] [(٦)]. ومقتضَى هذا الكلامِ أنَّ العَمَلَ عندَ الفصلِ بِهِ ليسَ بواجبٍ، فَيحتَمِلُ الجوازَ والمنعَ، لكنَّ الظَّاهرَ هوَ الثاني، لأَنَّهُ شرطَ للجوازِ تقدُّمَ العاطفِ واقتصرَ عليه، فبقيَ المنعُ. وهذا وإنْ كانَ حقًّا باعتبارِ رأيِ الجمهورِ [(٧)]، لكنَّهُ يقتضي أنَّ الفاصلَ إذا كانَ غيرَ دعاءٍ كالقَسَمِ والنِّداءِ والظَّرفِ ومعمولِ الفعلِ، وجَبَ الإعمالُ، ولا يُعْرَفُ مَنْ ذَهَبَ إلى

---

(١) في الأصل: فهذا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٣٩٦-٣٩٧.

(٣) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة وليس في ديوانه، وقبله: لاتَتْرُكَنِّي فِيهِم شَطِيرا
والشاهد في معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨، والإنصاف ١/١٧٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨، والخزانة ٨/ ٤٥٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨.

(٥) الأندلسي هو علم الدين اللورقي وسبقت ترجمته في ق ٦٧و. وتنظر إجابته في شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨.

(٦) أجاز الفصل بينهما بالدعاء ابن طاهر وابن بابشاذ كما في الارتشاف ٢/٣٩٧، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٧.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٧، والجنى الداني ٣٥٥-٣٥٦، ومغني اللبيب ٣١-٣٢، والمساعد ٣/٧٣.

ذلــكَ. والمعــروفُ أنَّ الفــصلَ بالقَسَمِ و(لا) النافيةِ هوَ المغتفرُ [١]، لأنَّ القَسَمَ يفيدُ التَّأكـيدَ، وكلمةُ (لا) تُنَزَّلُ منزلةَ الجزءِ من الفعلِ، ولذلكَ يتخطَّاهَا العاملُ، نحوُ: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَـمَ ﴾ [٢]. وأمَّا إذا كانَ الفصلُ بغيرِهمَا فالإعمالُ ممتنعٌ، لتباعدِ [٣] إِذَنْ عنهُ لضعفِهَا، ولــذلكَ تُلغَــى عندَ التوسُّطِ والتَّأخُّرِ، بل وعندَ (٢٣٣/ و) استيفاءِ الشُّروطِ على لغةٍ حكاها عيسى بن عمر وسيبويه [٤]، فلا التفاتَ إلى المُنْكرِ [٥].

مثالُ الفصلِ بالقسمِ قولُهُ [٦]:

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بحربٍ   تُشيبُ الطِّفلَ مِنْ قَبْلِ المَشيبِ

{ ومــثالُ الفــصلِ بــــ (لا) نحــوُ [٧]: إِذَنْ لا أهيــنَكَ، في جوابِ مَنْ قالَ: سأَشكُرُكَ [٨] }. وأجازَ ابنُ عصفورٍ الفصلَ بالظرفِ [٩]، نحوُ: إِذَنْ غداةً أُكْرِمَكَ. وابنُ بابشاذ [١٠] الفصلَ بالنداءِ، نحوُ: إِذَنْ يازيدُ أُكْرِمَكَ، وبالدُّعاءِ [١١] إِذَنْ أعزَّكَ اللهُ أَحسُنَ إليكَ، والكسائي وهشام الفصلَ بمعمولِ الفعلِ [١٢]، نحوُ: إِذَنْ زيدًا أُكْرِمَ. [[وجوازًا إنْ تقدَّمَهَا عاطِفٌ]] [١٣] هوَ الواوُ والفاءُ، نحوُ: ﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [١٤]،

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٩٧.

(٢) الحديد ٢٩. ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٨/٣.

(٣) في ك، لتقاعد، وهو تحريف.

(٤) الكتاب ١٦/٣، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣، والجنى الداني ٣٥٦.

(٥) ينظر الهمع ١٠٧/٤.

(٦) حسان بن ثابت، ديوانه ٤٤٦/١.
والشاهد في الارتشاف ٣٩٧/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/٤، والهمع ١٠٥/٤، والدرر ٥/٢.

(٧) (نحو) ساقطة من ل.

(٨) في ك: سأشكوك.

(٩) ينظر المقرب ٢٦٢/١، والارتشاف ٣٩٧/٢، والجنى الداني ٣٥٦، ومغني اللبيب ٣٢.

(١٠) عند حديث ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة عن نواصب الفعل المضارع ومنها إذن لم يشر أصلا إلى الفصل بين إذن والفعل لا بالنداء ولا بغيره.

(١١) ينظر الارتشاف ٣٩٧/٢، والجنى الداني ٣٥٦، ومغني اللبيب ٣٢ والهمع ١٠٥/٤.

(١٢) ينظر الارتشاف ٣٩٧/٢، والجنى الداني ٣٥٦، ومغني اللبيب ٣٢، والهمع ١٠٥/٤.

(١٣) ينظـر شـرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٧/٢ والارتشاف ٢/ ٣٩٦.

(١٤) الإسراء ٧٦.

﴿ فَـإِذًا لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (١)، وقُرِئَ شاذًا بالنَّصبِ فيهما (٢). فَمِنْ جهةِ كونِهَا في أَوَّلِ جملةٍ مستقلَّةٍ، هيَ متصدِّرَةٌ، فتعملُ، ومِنْ حيثُ كونُ ما بعدَ العاطفِ من تمامِ ما قبلَهُ بسببِ ربطِ العاطفِ بعضَ الكلامِ ببعضٍ، هيَ متوسطةٌ، فلا تعملُ (٣). [[وإلاَّ]] يوجدُ ما اشتُرِطَ في وجوبِ النَّصبِ، ولا ما اشتُرِطَ في جوازِهِ [[فإلغاءٌ]]، أَي: فهيَ ذاتُ إلغاءٍ، أَي: فهيَ ملغاةٌ على تأويلِ المصدرِ باسمِ المفعولِ، فلا تعملُ أَصلاً (٤).

[[و]] يَنْتَصِبُ أَيضًا [[بكَـيْ]] نفسِهَا [[إذا دخلَهَا اللاَّمُ]] (٥)، نحوُ: ﴿ لِكَـيْلاَ تَأْسُوا ﴾ (٦). ويؤيِّدُهُ صحَّةُ حلولِ (أنْ) محلَّها، وأَنَّها لو كانتْ حرفَ تعليلٍ لم يدخلْ { عليها } حرفُ تعليلٍ (٧). [[فإنْ لَمْ تدخلْهَا]] اللاَّمُ، نحوُ: جئتُكَ كي تُكْرِمَنِـي، [[احتملَ أَنْ تكونَ جارَّةً]] تعليليَّةً، [[فيُقَدَّرُ بعدَهَا أنْ]] (٨)، ضرورةَ أَنَّ الجارَّ إنَّما يدخلُ على اسمٍ، أو ما هوَ في تأويلِ الاسمِ، والواقعُ هنا فعلٌ، فيحتاجُ إلى تقديرِ ما يصيرُ بِهِ معَ ما دخلَ عليهِ في تأويلِ الاسمِ، فيصحُّ دخولُ حرفِ الجرِّ عليهِ.

[[وَيَنْجَزِمُ]] المضارعُ (٩) [[بِلَمْ]] (١٠)، نحوُ: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (١١). وقد

---

(١) النساء ٥٣.

(٢) قرئ: " لا يَلْبَثُوا " بالنَّصبِ على الإعمال، وهي قراءة أُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٧٧، والبحر المحيط ٦٦/٦. والقراءة من شواهد الكتاب ١٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، ومغني اللبيب ٣٢. وقرأ عبد الله بن مسعود: "فإذَن لا يأتوا الناسَ نقيرا". ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١. والقراءة في شرح اللمع لابن برهان ٣٤٩/٢، ومغني اللبيب ٣٢، والمساعد ٧٦/٣، والهمع ١٠٧/٤.

(٣) ينظر الارتشاف ٣٩٦/٢.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢، والجنى الداني ٣٥٥.

(٥) ينظر الكتاب ٥/٣، ودقائق التصريف ٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ١٧، والتسهيل ٢٢٩-٢٣٠، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/٢، ومغني اللبيب ٢٤١.

(٦) الحديد ٢٧.

(٧) ينظر الارتشاف ٣٩٣/٢، ومغني اللبيب ٢٤٢.

(٨) ينظر الكتاب ٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٧-٢٠، ومغني اللبيب ٢٤٢.

(٩) بدأ هنا يتحدث عن الجوازم.

(١٠) ينظر الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٧، والتسهيل ٢٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.

(١١) الإخلاص ٣.

يرتفعُ الفعل بعدَهَا للضرورةِ، كقولِه [(١)]:

لولاَ فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسرَتُهُمْ يومَ الصليفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

نُعْـمٌ، بضمِّ النُّونِ وسكونِ العَيْنِ المهملةِ: قبيلةٌ، والأُسرةُ، كالفرقَةِ: الرَّهطُ الذي يستقوَّى بِهِم [(٢)]. والصُّلَيْفَاءُ، تصغيرُ الصَّلفاءِ: وهيَ الأرضُ الصلبةُ، ويومُهَا: يومٌ من أيَّامِ العربِ [(٣)]. [[ولَمَّا]] [(٤)]، وهيَ كـ (لَمْ) في قلبِ المضارعِ ماضيًا، إلاَّ أنَّها تفارقُهَا في أُمـورٍ [(٥)] ستُذْكَرُ في قسمِ الحروفِ عندَ الكلامِ على حروفِ النَّفي. [[ولامِ الأَمْرِ]] [(٦)]، وسيأتي الكلامُ عليها. [[ولاَ النَّهيِ]] [(٧)]، ولا يختصُّ بالغائبِ كاللاَّمِ، بل (٢٣٣/ظ) يجيءُ لَهُ وللمخاطَبِ على السَّواءِ، وللمتكلِّمِ قليلاً، كقولِهِم: لا أُرِيَنَّكَ هاهنا فأراكَ [(٨)]. وهـذا ممَّـا أُقيمَ فيه المسبَّبُ مقامَ السَّبَبِ. والأصلُ: لا تَكُنْ هاهنا فأَراكَ، فالمنهيُّ في الحقيقةِ هوَ المخاطَبُ [(٩)].

[[وكَلِمُ المجازاةِ سِوَى (لو)]]، فإنَّها لا تجزمُ أصلاً. وَزَعَمَ بعضُهُم أَنَّ الجزمَ بها مطَّردٌ في لغة [(١٠)]، وأجازَهُ جماعةٌ في الشِّعرِ منهم ابنُ الشَّجري [(١١)] كقولِه [(١٢)]:

لَوْ يَشَأْ طارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

---

(١) بلا عزو في الخصائص ٣٨٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣، ١٥٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٢٨٠، ومغني اللبيب ٣٦٥، ٤٤٤. ويروى البيت: ذهل، وقيس، مكان: نعم.

(٢) اللسان (اسر).

(٣) التاج (صلف).

(٤) الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٥٣٧، ومغني اللبيب ٣٦٧.

(٥) تنظر في الجنى الداني ٢٨٢-٢٨٣.

(٦) الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٧.

(٧) الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢.

(٩) المصدر السابق ٢٥٢/٢.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢، والجنى الداني ٢٩٦، ومغني اللبيب ٣٥٧.

(١١) الأمالي الشجرية ٣٣٣/١، وينظر: الجنى الداني ٢٩٦، مغني اللبيب ٣٥٧.

(١٢) علقمة الفحل، ديوانه ١٣٤، ونسب البيت إلى امرأة من بني الحارث في ديوان الحماسة لابن تمام ٣١٨، ٣١٩، والأمالي الشجرية ١٨٧/١، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢، ومغني اللبيب ٣٥٧، ٩١٥، والخزانة ٢٩٨/١١.

المـيعةُ: النَّـشاطُ [١]، والأطالُ: الخواصرُ، جمعُ إِطْلٍ بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الطَّاءِ المهملةِ [٢]، والخُصَلُ: الفائقُ الشَّعرِ [٣]. وكقولِه [٤]:

تامَتْ فُؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ ماصَنَعَتْ ... إِحدَى نساءِ { بني } ذُهلِ بنِ شَيْبَانَا

وخُـرِّجَ الأوَّلُ علـى لغـةِ مَنْ يقولُ: شا يشا-بألف- ثُمَّ أُبدلتْ بهمزةٍ ساكنةٍ، فلـيسَ [٥] سـكونُهَا بالجـازمِ [٦] بـل هوَ كالسكونِ في لغةِ مَنْ يقولُ الخأْتَمُ والعأْلَمُ - بالهمزةِ [٧] -. والثاني على أنَّ ضمَّةَ الإعرابِ سُكِّنَتْ تخفيفًا كقراءةِ أَبي عمرٍو: ﴿ وما يُشعِرْكُم ﴾ [٨]، بسكونِ الرَّاءِ [٩].

[[و]] سِـوَى [[لَمَّا الحِينيَّةِ]] [١٠] فإنَّها لا تَجزِمُ [١١] باتِّفاقٍ [١٢]. [[وسِوَى إِذا [١٣] وكيفمـا [١٤] إلاَّ في الشُّذوذِ]]، كقولِه [١٥]:

وإِذا تُصبْكَ خصاصةٌ فارجُ الغِنَى ... وإِلى الذي يُعطي الرغائبَ فَارغَبِ

الخصاصةُ: الفقرُ [١٦].

وإِنَّمَا شذَّ الجزمُ بـ(إذا) لما فيها من التَّعيينِ المنافي للإبهامِ اللاَّزمِ للشَّرطِ، لأنَّ أصلَ أدواتِـه (إِنْ)، وأمَّا [١٧] ما يجزمُ من غيرِها فلتضمُّنِهِ معناها، و(إِنْ) إنَّما تستعملُ في الأمرِ

---

(١) اللسان (ميع).
(٢) اللسان (اطل).
(٣) اللسان (خصل).
(٤) نسب في اللسان (تيم) ومعجم شواهد العربية ٣٨٢/١، إلى لقيط بن زرارة، وبلا عزو في شواهد التوضيح ٧٣، ومغني اللبيب ٣٥٧، وتامت تيمت.
(٥) في الأصل وسائر النسخ: فليست، وما أثبتناه اقتضاه السياق.
(٦) في ي: الجازم.
(٧) ينظر سر صناعة الإعراب ٩١/١، ١١١، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣، ومغني اللبيب ٣٥٨، ٩١٥-٩١٦.
(٨) الأنعام ١٠٩، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "ومايشعرُكُم" بضمِّ الرَّاء.
(٩) التيـسير ٧٣، والإتحـاف ٢١٥، وينظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣، ومغني اللبيب ٣٥٧، ٣٥٨، وأبو عمرو بن العلاء، جهوده في القراءة والنحو ٧٠.
(١٠) في الأصل، ل: الحيني، وما أثبتناه من ك، ي.
(١١) (لا) ساقطة من ي.
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣-١٦٤٤، والجنى الداني ٥٣٨، ومغني اللبيب ٣٦٩.
(١٣) شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٣٦٠.
(١٤) شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.
(١٥) النمر بن تولب، شعره ٤٤.
(١٦) اللسان (خصص).
(١٧) (ولما) ساقطة من ك.

المحتملِ للوقوعِ وعدمِهِ فيلزمُهَا (١) الإبهامُ. و[[إذا]] تستعملُ في الأمرِ المقطوعِ بِهِ، نحوُ: إذا غربَتِ الشَّمسُ جئتُ، فَضَعُفَ معنَى الشَّرطِ فيها، فشذَّ الجزمُ. وأمَّا (كيفما) فلم أظفرْ بشاهد على وقوعِهَا جازمةً، والكوفيون يجوِّزونَ الجزمَ بها (٢) وبإذا في السَّعَةِ (٣). وما تقدَّمَ هوَ مذهبُ البصريينَ (٤). [[كإنْ]]، نحوُ: ﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٥). [[ومهما]] (٦)، نحو: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ (٧)، {و} كقولِهِ (٨):

ومَهْمَا تَكُنْ عِندَ امْرِئٍ مِن خليقةٍ ... وإنْ خالَهَا تَخفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

[[وإذ ما]] (٩)، كقولِهِ (١٠):

إذ ما دَخَلْتَ على الرَّسولِ فَقُلْ لَهُ ... حقًّا عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجلِسُ

[[وإذا ما (١١)]] (١٢)، كقولِهِ (١٣):

---

(١) في الأصل: فيلزمه، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للسياق.

(٢) ينظر الإنصاف م(٩١) ٢/٦٤٣، ومغني اللبيب ٣٧٠-٣٧١، والهمع ٤/٣٢١.

(٣) ينظر الجنى الداني ٣٦٠.

(٤) ينظر الجنى الداني ٣٦٠، والمساعد ٣/١٣٨-١٣٩.

(٥) الأنفال ٣٨.

(٦) ينظر فيها: الكتاب ٣/٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٢، والتسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥١، ٢٥٣، والجنى الداني ٥٥٠، ومغني اللبيب ٤٣٥.

(٧) الأعراف ١٣٢، وينظر البحر المحيط ٤/٣٧١.

(٨) زهير بن أبي سلمى، شعره ٢٨.
والبيت في الجنى الداني ٥٥١، برواية: ولو، مكان: وان، ومغني اللبيب ٤٢٦، ٤٣٥.

(٩) الكتاب ٣/٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥١، ٢٥٣.

(١٠) العباس بن مرداس، ديوانه ٧٢، برواية: أما أتيت. وعليه لا شاهد فيه.والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٣.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٢، وفي ٧/٤٦، قال: وإذا ما بمنزلة متى.

(١٢) من (كقوله.... إلى... إذا ما) ساقطة من ك، ي.

(١٣) عبد الله بن همام السلولي، والبيت منسوب إليه في الكتاب ٣/٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٦-٤٧، والخزانة ٩/٢٩، ٣٣، وبلا عزو وفي الأصول ٢/١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٤ وورد البيت في هذه المظان، (إذا ما) فيحصل فيه خلل، ولا يستقيم وزنه إلا بما أثبتناه على رواية الدماميني (إذا ما)، وهو من البحر الطويل. ويروى البيت: مزجى، مكان: أزجي، ومطيتي، مكان: ضعينتي.

(٢٣٤/ و) إذا ما تَرَيْنِي اليومَ أُزْجِي ضَعِينَتِي ... أُصَعِّدُ سَيْرًا في البلادِ وأُفْرِعُ

[[وحيثما]] [١] كقوله [٢]:

حيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ

[[وأينما]] [٣]، نحوُ: ﴿ أَينما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ ﴾ [٤].

[[ومتى]] [٥]، كقولِ سحيم [٦]:

متى أَضعِ العمامَةَ تَعْرِفُوني

[[ومَا]] [٧]، نحوُ: ﴿ وما تَفعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾ [٨].

[[وأيٍّ]] [٩]، نحوُ: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ [١٠].

[[وهـيَ]]، أي: كَلِـمُ المجـازاةِ [[لـسببيَّةِ الأوَّلِ للثاني]] [١١]، أي: لجعلِ مـضمونِ [١٢] الأوَّلِ سببًا لمضمونِ كلامِ الثاني، نحوُ: إنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، أي: مضمونُ الجملـةِ الأولى وهوَ مَجِيءُ المخاطَبِ، سببٌ لمضمونِ الجملة الثانيةِ، وهيَ إكرامُ المتكلِّمِ إيَّـاهُ. وقالَ الرضي: " الشرطُ عندَهُم ملزومٌ، والجزاءُ لازمُهُ [١٣] سواءٌ كانَ الشَّرطُ سببًا كما في قولِكَ: لو كانتِ الشمسُ طالعةً لكانَ النَّهارُ موجودًا، أو شرطًا كما في قولِكَ: لو كانَ لي مالٌ لحججتُ، أوْ لا شرطًا ولا سببًا، نحوُ: لو كانَ زيدٌ أَبي لكنتُ ابْنَهُ "[١٤].

[[وسُمِّيَا شرطًا وجزاءً]] على طريقِ اللَّفِ والنَّشرِ المرتَّبِ، فالأوَّلُ يسمَّى شرطًا والـثاني يُسمَّى جزاءً. [[فإنْ كانَا مضارعينِ أو الأوَّلُ، فالجزمُ]] مُتَحَتِّمٌ، نحوُ: إنْ يَقُمْ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٧، والمساعد ٣/١٤٠.

(٢) بلا عزو في مغني اللبيب ١٧٨، وشرح شذور الذهب ٣٣٧، والمساعد ٣/١٤٠.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٥، ومغني اللبيب ٤١٣.

(٤) النساء ٧٨.

(٥) ينظر المقتضب ٢/٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٢، ٤٥، والمساعد ٣/١٣٥.

(٦) تقدم في ق ١٩ظ، ١٩١ظ.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٥٦، والتسهيل ٢٣٦، ومغني اللبيب ٣٩٨.

(٨) البقرة ١٩٧.

(٩) ينظر الكتاب ٣/٥٦، ٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٠، والتسهيل ٢٣٦.

(١٠) الإسراء ١١٠.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٢.

(١٢) في ك: منسوب، وهو تحريف.

(١٣) في الأصل: لازم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٠.

زيـدٌ يَقُـمْ عمرٌو، وإنْ يَقُمْ بكرٌ أَكرمْتُهُ. [[أو]] كانَ [[الثاني]] فقط هوَ المضارعُ، [[فالجزمُ]] [١]، وهوَ الكثيرُ الشَّائعُ، نحوُ: إنْ جاءَ زيدٌ أَعْطِهِ [٢] دينارًا، [[أوِ الرَّفْعُ]]، كقولِهِ [٣]:

وإن أَتاهُ خَليلٌ يومَ مسأَلةٍ ... يَقولُ لا غائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

الخلـيلُ: الفقـيرُ، من الخَلَّةِ، بفتحِ الخاءِ، وهيَ الحاجةُ [٤]. والحَرِمُ، بكسرِ الرَّاءِ: الحرمانُ [٥]، أَي: لا غائبٌ مالي ولا ذو حرمان، والمعنَى: أَنَّهُ إذا سُئِلَ أَعْطَى بلا تعلُّلٍ.

[[والمبرِّدُ يجعلُهُ شاذًّا أو يقدِّرُ الفاءَ]] [٦]، وهذا الأخيرُ هو أَحدُ الوجهينِ عندَ سيبويهِ، والآخرُ عنهُ أَنَّهُ على التَّقديمِ والتأخيرِ [٧]، أَي: يقولُ: إنْ أَتاهُ، وهوَ دليلُ الجوابِ لا عينُهُ، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ، ويؤيِّدُهُ التزامُهُم في مثلِ ذلكَ كون الشَّرطِ ماضيًا [٨]. ووجْـهُ التأْييدِ أَنَّ الجوابَ متى حُذِفَ التُزِمَ مضيُّ الشَّرطِ، وهيَ قاعدةٌ مشهورةٌ، قالَ ابنُ هـشام: " وابْتُنِـيَ على هذا الخلافِ مسأَلتان، إِحَداهُمَا: أَنَّهُ هلْ يجوزُ: زيدًا أَنْ أَتاني أُكْرِمْهُ، بنصبِ زيدٍ ؟ فسيبويهِ يُجيزُهُ، كما يُجيزُ: زيدًا أُكْرِمُهُ إنْ أَتاني، والقياسُ أَنَّ المبرِّدَ يمنعُهُ، لأَنَّهُ في سياقِ أَداةِ الشَّرطِ، فلا يعملُ في ما تقدَّمَ على الشَّرطِ (٢٣٤/ظ) فلا يفسِّرُ عاملاً فيه. والثانيةُ: أَنَّهُ إذا جِيءَ بعدَ هذا الفعلِ المرفوعِ بفعلٍ معطوفٍ، فَهَلْ يُجْزَمُ أَوْ لاَ؟ فعلَـى قولِ سيبويهِ لا يجوزُ الجزمُ، وعلى قولِ المبرِّدِ ينبغي أَنْ يجوزَ الرَّفعُ بالعطفِ على لفظِ الفعلِ، والجزمُ بالعطفِ على محلِّ الفاءِ المقدَّرَةِ وما بعدَهَا [٩].

[[والجزاءُ إنْ كانَ ماضيًا بغيرِ أمسِ وقَدْ، لفظاً أو معنًى مِنْ فعلٍ متصرِّفٍ، فلا

---

(١) ينظر المقتصد ١١٠٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨-١٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦١-٢٦٢.

(٢) في ك، ي: أعط.

(٣) زهـير بـن أبي سـلمى، شعره ١٠٥.والبيت من شواهد الكتاب ٦٦/٣، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨.

(٤) العين ١٤١/٤.

(٥) اللسان (جرم).

(٦) المقتـضب ٦٨/٢، وينظـر شرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٦١/٢- ٢٦٢.

(٧) الكتاب ٦٦/٣-٦٧، وينظر لباب الإعراب ٣٨١.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٦١/٢-٢٦٢، ومغني اللبيب ٥٠٥، ٥٥٢.

(٩) مغني اللبيب ٥٠٥.

فـــاءَ]] [١]، نحوُ: إنْ جاءَ زيدٌ أكرمتُهُ. وإنَّمَا اشتُرِطَ ما ذَكَرَهُ ليكونَ حرفُ الشَّرطِ مؤثِّرًا لاســتقبالِ فعلِ الجزاءِ، فلا يحتاجُ إلى الفاءِ الرَّابطةِ. أمَّا إذا كانَ ماضيًا مقترنًا بقد لفظًا، نحوُ: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٢]، أو تقديرًا [٣]، نحوُ: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُـدَّ مِـنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [٤] لم يكنْ حرفُ الشَّرطِ مؤثِّرًا للاستقبالِ، ضرورةَ أنَّ الفعلَ ماضٍ، وقد اقترنَ بقدِ المُحقِّقَةِ لمضيِّهِ، فيمتنعُ قلبُهُ للاستقبالِ، فيحتاجُ إلى الرَّابطِ اللَّفظيِّ وهوَ الفاءُ. وأمَّا إذا كانَ ماضيًا غيرَ متصرِّفٍ [٥]، نحوُ: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ [٦]، نحوُ: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [٧]، فتجبُ الفاءُ [٨]، لامتناعِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيهِ ضرورةَ أنَّ مثلَ هذا الفعلِ إنشائيٌّ، فلا زمـــانَ لَـــهُ، حتَّـــى يقلبَ إلى الاستقبالِ. وكذا تجبُ الفاءُ في نحوِ: إنْ زارَني زيدٌ فليسَ بمقـــصِّرٍ. وإنْ كـــانَ الفعلُ غيرَ إنشائيٍّ، لأنَّهُ لنفيِ الحالِ ليسَ إلاَّ، فلا سلطةَ [٩] لحرفِ الـــشَّرطِ يعـــزلُهُ بِهَـــا عن ذلكَ، فاحْتِيجَ إلى الرَّابطةِ [١٠]. **[[أو مضارعًا مثبتًا بلا سينٍ وســـوفَ** [١١]**، أو منفيًّا بـــ لاَ، فالوجهانِ]]** [١٢]، أمَّا حيثُ [١٣] يكونُ مثبتًا ولا حرفَ تنفيسٍ، فوجْهُ دخولِ الفاءِ إمكانُ جعلِهِ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ [١٤]، نحوُ: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥-١٥٩٧، ولباب الإعراب ٣٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٢-٢٦٣ والارتشاف ٢/٥٥٤.

(٢) يوسف ٧٧.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/٥٥٤، والجنى الداني ١٢٤-١٢٥، ومغني اللبيب ٢١٧-٢١٨.

(٤) يوسف ٢٦، وينظر البحر المحيط ٥/٢٩٧، ٢٩٨، والارتشاف ٢/٥٥٤.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/٥٥٤.

(٦) الكهف ٣٩-٤٠، وفي الأصل: (آه) مكان: أن يؤتيني خيرا من جنتك" وأظنه يقصد الآية.

(٧) البقرة ٢٧١.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٢، والجنى الداني ١٢٥، ومغني اللبيب ٢١٧.

(٩) في ك، ي: مظنة، وهو وجه.

(١٠) في ك، ي: الربط، وفي ل: الرابط، وهو يعني بذلك الفاء الرابطة.

(١١) في ل: أو سوف.

(١٢) ينظـــر شـــرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٤-١٥٩٥، ولباب الإعراب، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٢، وشرح الألفية للمرادي ٤/٢٥٠، والهمع ٤/٣٢٩.

(١٣) في ك، ي: بحيث، وهو تحريف.

(١٤) الارتشاف ٢/٥٥٦.

اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (١)، فيكونُ الجوابُ في الحقيقةِ جملةً اسميةً لا يؤثِّرُ فيها حرفُ الشَّرطِ فتأتي الفاءُ للرَّبطِ.

ووجْهُ عدمِ دخولِ الفاءِ إمكانُ جعلِ نفسِه جزاءً، فَيُسَلَّطُ (٢) حرفُ الشَّرطِ فيؤثِّرُ فيهِ، فلا يحتاجُ إلى الفاءِ، وإنَّما رُفِعَ حينئذ، لأَنَّ الشَّرطَ ماضٍ بالغرضِ (٣)، ولم يظْهرْ عملُ حرفِ الشَّرطِ فيه لفظًا، فلم يُستَكْرَه الرَّفْعُ. وأمَّا إذا كانَ بحرفِ التَّنفيسِ، نحوُ: إنْ جاءَ زيدٌ فسأكرِمُهُ أو فسوفَ أُكرِمُهُ، فتجبُ الفاءُ، إذ لا تأثيرَ (٢٣٥/و) لحرفِ (٤) الشَّرطِ فيه، لأَنَّ زمانَهُ (٥) مستقبلٌ بما هوَ معَهُ، فلا يمكنُ تأثيرُ أَداةٍ أُخرى لاستقبالِه، وإلاَّ لَزمَ اجتماعُ حرفي الاستقبالِ (٦) على فعلٍ (٧) واحد. وأَمَّا إذا كانَ منفيًّا بـ(لا) فيجوزُ (٨) تقديرُ أداةِ الشَّرط مؤثِّرَةً فيه، بأنْ تُستَعْمَلَ (لاَ) لمجرَّد النَّفيِ لاَ لنفيِ المستقبلِ، كما أنَّهَا كذلكَ في نحوِ: أُريدُ أنْ لا تقومَ، وإلاَّ اجتمعَ حَرْفَا (٩) استقبالٍ، فتؤثِّرُ أداةُ الشَّرطِ (١٠) فيهِ الاستقبالَ، فلا يُؤْتَى بالفاءِ. ويجوزُ تقديرُ امتناعِ تأثيرِهَا فيه بأنْ تُستَعْمَلَ على أصلِ وضعِهَا لنفيِ الاستقبالِ، فيمتنعُ التأثيرُ، لامتناعِ اجتماعِ مؤثِّرينِ على أَثرٍ واحدٍ، فَيُؤْتَى بالفاءِ، كما يُؤْتَى بها في: إنْ جاءَ زيدٌ فلَنْ أُهينَهُ.

[[أَو]] كانَ [[هوَ]]، أَي: الجزاءُ [[غيرَهُمَا]]، أَي: غيرَ الماضي والمضارعِ (١١) المقيَّدَيْنِ بما ذُكِرَ قَبْلُ، [[فالفاءُ]] واجبةٌ (١٢)، وذلكَ في الجملةِ الاسميَّةِ، نحوُ: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١٣)، والفعليَّةِ التي

---

(١) المائدة ٩٥، وينظر البحر المحيط ٢٢/٤.

(٢) في ي: فليسط، وهو تحريف، وفي ل: فيتسلط، وهو وجه.

(٣) في ك، ي: بالفرض.

(٤) في ي: لحذف، وهو تحريف.

(٥) في ك، ي، ل: ومنه، وهو تحريف.

(٦) في ي: الاستفهام، وهو تحريف.

(٧) في الأصل: حرف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ي: فلا يجوز، وهو خطأ.

(٩) في ك، حرف، وهو خطأ.

(١٠) (أداة الشرط) ساقطة من ك.

(١١) في الأصل: والمضارعين، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢- ٢٦٣، والجنى الداني ١٢٤-١٢٥.

(١٣) الأنعام ١٧، وينظر مغني اللبيب ٢١٧.

فعلُهَـــا مـــاضٍ بأَمسٍ أو [١] بقد لفظًا أو تقديرًا كما مرَّ [٢]. أو فعلُهَا غيرُ متصرِّف، أو مضارعٌ مثبتٌ مقترنٌ بحرفِ تنفيسٍ، أو منفيٌّ بغيرِ (لاَ)، نحوُ: إنْ ذهَبَ زيدٌ فما أَعتبُ علـيهِ. قلـتُ: وهـنا صورةٌ تشملُهَا [٣] ضابطةٌ [٤] لعدمِ الفاءِ، مَعَ أنَّ الفاءَ فيهِ لازمةٌ، وهـيَ [٥] مـا إذا كانَ الفعلُ ماضيًا متصرِّفًا بغيرِ أمسٍ وقَدْ، لا لفظًا ولا تقديرًا، وقُدِّمَ معمـولُهُ، كمـا في قولِكَ: إنْ جاءَ زيدٌ فَلِلإكرامِ [٦] جاءَ. وفي تفسيرِ سورةِ الأنعامِ من الكـشَّافِ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ﴾ [٧] ما نصُّهُ: " فَمَنْ أبصَرَ الحقَّ وآمنَ فلنفسِهِ أبصرَ، وإيَّاها نَفَعَ، ومَنْ عَمِيَ عَنْهُ فَعَلَى نفسِهِ عَمِيَ وإيَّاها ضرَّ بالعَمَى [٨]. هذا كلامُهُ [٩].

وَوَجْهُ الإتيانِ بالفاءِ في ذلكَ، أنَّ مَحَلَّ تأثيرِ الشَّرطِ هُوَ الفِعْلُ، وتقديمُ المعمولِ [١٠] يبعدُ عن المؤثِّرِ، فيحتاجُ إلى رابطٍ.

[[واللهُ يَشْكُرُها]] في قولِ عبدِ الرَّحمن بن حسَّان [١١]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

جاءَ بدونِ فاءٍ، مَعَ كونِهِ جملةً اسميَّةً، **[[للضرورةِ]]**.

[[وتقعُ (إذا) المفاجأةُ موقعَ الفاءِ]] لأَنَّهَا مثلُهَا في الدَّلالةِ على تعقُّبِ ما بعدَهَا لِمَـا قبلَهَا مِنْ غيرِ مهلةٍ، وفي امتناعِ الابتداءِ بها، بَلْ لابُدَّ أنْ يتقدَّمَهَا شيءٌ (**٢٣٥/ظ**)

---

(١) (بأمس أو) ساقطة من ك، ي، ل.

(٢) ينظر ق ٢٣٤ظ.

(٣) في الأصل: تشتملها، وفي ك، ل: يشملها، وما أثبتناه من ي.

(٤) في ي: طائفة، وهو تحريف.

(٥) في ك: وهو، وهو تحريف.

(٦) في ك، ي: فلإكرام، وهو وجه.

(٧) الأنعام ١٠٤.

(٨) الكشاف ٢/٤٢.

(٩) في ك: بكلامه.

(١٠) في الأصل، ل المفعول، وما أثبتناه من ك، ي.

(١١) شـعره ٦١، وينـسب إلى كعـب بن مالك، ديوانه ٢٨٨، ويروى فيه: عند الله سيان، ونسبه سـيبويه ٣/٦٤-٦٥، إلى حـسان بن ثابت، والبيت وحده في ديوان حسان ١/٥١٦، وينظر المقتضب ٢/٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٩.

يرتبطُ ما بعدَهَا بِهِ، كالفاءِ [[في]] الجملةِ [[الاسميَّةِ]] [1] لا الفعليةِ، كراهةَ التباسِهَا بإذا الشرطيَّةِ، لأَنَّ وَضْعَ تلكَ على وقوعِ الفعلِ بعدَهَا لشرطيَّتِهَا فخصُّوا هذهِ بالاسميَّةِ [[غيرِ الطلبيَّةِ]] [2] ليحصلَ الفرقُ بينهما. وأمَّا الاسميَّةُ الطلبيَّةُ فلا تدخلُ عليها (إذا) الفجائيَّةُ، لأنَّها وُضِعَتْ لمفاجأَةِ أَمرٍ محكومٍ عليهِ بحكمٍ، وذلكَ إنَّما يكونُ في الجملِ الخبريَّةِ.

[[وَ]] ينجـزِمُ [[بأنْ مُقدَّرَةً بعدَ الأشياءِ السَّبعَةِ]] [3] المتقدِّمَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الفاءِ والـواوِ اللَّـتينِ ينتصبُ الفعلُ بعدَهُمَا بأنْ مضمرةً، وهيَ: الأمرُ، والنَّهيُ، والتَّحضيضُ، والاسـتفهامُ، والنَّفـيُ، والتَّمنِّي، والعَرْضُ [[سِوَى النَّفيِ]] فلا ينجزمُ الفعلُ بعدَهُ بأنْ مقـدَّرَةً لِمَـا سـيأتي. [[وسِـوَى النَّهيِ الذي لم يجانسْهُ المقدَّرُ في السَّلب، خلافًا للكسائي]] [4]، نحوُ: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسدِ يأكُلُكَ، فَهَاهُنَا [5] لابُدَّ أَنْ يُقدَّرَ الشَّرطُ مغايرًا للنَّهـي في السَّلبِ، وإلاَّ لم يَستَقِمِ المعنَى، فيكونُ التَّقديرُ: إنْ تَدنُ مِنَ الأَسدِ يأكُلْكَ، وحينـئذ فهوَ تقديرٌ ما لَمْ تَقُمِ القرينةُ المتقدِّمَةُ عليهِ. ولا يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: إنْ لا تـدنُ يأكُلْكَ لفسادِ المعنَى [6]. والكسائي أجازَ المسألةَ على التَّقديرِ الأوَّلِ [7]، بناءً على اتِّضاحِ المعنَى في مثلِهِ.

[[مَـا قُـصِدَ السببيَّةُ]] [8]، أَي: مدَّة قصدِ السببيَّةِ، وهو متعلِّقٌ بما [9] يتعلَّقُ بِهِ قولُهُ: (وبأنْ مقدَّرَةً)، أَي: وينجزِمُ بأنْ مقدَّرَةً. ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ(مقدَّرَةً) وتقديرُ هذا الكـلامِ: أنَّهُ إنَّمَا صَحَّ تقديرُ (إنْ) في تلكَ الصورِ لِمَا فيها من معنَى الطَّلبِ، ولا بُدَّ في

---

(١) ينظـر التـسهيل ٢٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٥، والمساعد ٣/١٦١ والهمع ٤/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) احتـرازًا مـن نحو: إن عصي زيد فويل له، وإن أطاع فسلام عليه، فلا يجوز اقتران ذلك ونحوه بـ(إذا). ينظر التسهيل ٢٣٨، والمساعد ٣/١٦٢ والنكت ٢/١١٢٢-١٢٢٣.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٧-٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٦،٢٦٥.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٩-٥٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٧-٣٨، والتسهيل ٢٣٢، ولباب الإعراب ٣٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٥-٢٦٦، ٢٦٧.

(٥) في ك، ل: فهنا.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٧.

(٧) المصدر السابق ٢/٣٨.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٦.

(٩) في الأصل: بما هو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

المطلوبِ أنْ يكونَ مقصودًا لذاتِه أو لغرضٍ آخرَ، فإذا ذُكِرَ بعدَ تلكَ الأشياءِ ما يصلحُ أنْ يكـــونَ غرضًا مرتَّبًا عليها عُلِمَ أنَّها أسبابٌ لتلكَ الأغراضِ. وهذا معنَى الشَّرطِ والجزاءِ. فلـــذلكَ صـــحَّ تقديرُ (إنِ) الشَّرطيَّةِ بعدَها، بخلافِ الخبرِ فإنَّهُ لا يلزمُ أنْ يكونَ لغرضٍ خـــارجٍ عنهُ، فإذا وَرَدَ، حَمَلَهُ السَّامعُ على أنَّ المتكلِّمَ قَصَدَ إفادَةَ مضمونِه، لا لأجلِ أنَّ مضمونَهُ مقصودٌ لنفسِه أو لغيرِه، لأنَّهُ [1] قد يخبرُ بشيءٍ معَ أنَّ ذلكَ الشيءَ غيرُ مقصودٍ للمخـبرِ البتَّةَ، فلو جِيءَ بعدَهُ بما يصلحُ أنْ يكونَ جزاءً لمضمونِه لَمْ يتبادَرِ الفَهْمِ إلى أنَّهُ جزاؤُهُ، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَقَعِ الجزمُ في النَّفي (٢٣٦/و) لأنَّهُ خبرٌ محضٌ لا طلبَ فيهِ. [[فإنْ لَمْ تُقْـــصَد]] السببيَّةُ [[فحالٌ]] [2]، أَي: فالمضارعُ الواقعُ بعدَ تلكَ الأشياءِ واجبُ الرَّفعِ، على أنَّهُ حالٌ، نحوُ: " ثُمَّ ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ "[3]، أَي: ذَرْهُمْ في حالَةِ كونِهِم على هذِهِ الصِّفَةِ [4].

[[أو نعـــتٌ]] [5]، نحـــوُ: ﴿ فَهَـــبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ [6] على قراءَةِ الـــرَّفعِ [7]. [[أو استئنافٌ]]، نحوُ: لا تَذهَبْ بهِ تُغْلَبُ عليهِ [8]. فهاهنا لا يستقيمُ الجزمُ لِمَـــا مَرَّ في: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكُلُكَ، ولا الرَّفْعُ على أنَّهُ حالٌ، إذ ليسَ المعنَى لا تذهبُ بهِ (في حالِ [9] كونِكَ مغلوبًا عليهِ، فَلَمْ يبقَ إلاَّ الرَّفْعُ على الاستئنافِ، كأَنَّهُ [10] لَمَّا نُهِيَ عَـــنِ الـــذَّهابِ بِـــهِ) [11]، قَدَّرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّبَبِ فقيلَ: تُغْلَبُ عليهِ [12]. ولقائلٍ أَنْ

---

(١) في الأصل: و، مكان، لأنه، وما أثبتناه من ك، ي، ل.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، ٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٢

(٣) الأنعام ٩١، وينظر الكتاب ٩٨/٣.

(٤) ينظر الكشاف ٣٥/٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٢.

(٦) مريم ٥-٦، وينظر الكشاف ٥٠٢/٢.

(٧) قـــرأ أهـــل الحـــرمين والحـــسن وعاصم وحمزة برفع الثاء فيهما، وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحـــيى بن ثابت والأعمش والكسائي بالجزم فيهما. ينظر: السبعة ٤٠٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢٩٧، وأبو عمرو بن العلاء وآراؤه في النحو واللغة ٦٩.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٧، ٥١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٥/٢.

(٩) (حال) ساقطة من ي.

(١٠) في ل: فكأنه.

(١١) من (في حال..... إلى... به) ساقطة من ك.

(١٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٩/٢.

يُنازِعَ في عدَمِ استقامَةِ الحاليَّةِ، فتأمَّلْ.

[[الأمرُ: لفظٌ يُطْلَبُ بِهِ الفعلُ]] [١]. وهذا يصدقُ على نَزَالِ، وتَرَاكِ، وصَهْ ومَهْ، معَ أنَّها ليستْ [٢] منَ المقصودِ بالتَّعريفِ. [[فللمفعولِ]]، نحوُ: لِتُكْرَمْ، بالبناءِ للمجهولِ، [[والغائبِ]]، نحوُ: لِيَقُمْ زيدٌ، [[باللاَّمِ]] مَعَ ثبوتِ حرفِ المضارعَةِ [٣]. وإنَّما خَصُّوهُمَا [٤] بذلكَ لقلَّةِ [٥] استعمالِ الأمرِ فيهما وكثرتِهِ في غيرِهِمَا، فخصُّوا ما قَلَّ بالزيادةِ، وما كَثُرَ بالاختصارِ. [[وقد للضرورةِ]]، كقولِهِ [٦]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالاَ

أَي لِتفدِ. والتَّبالُ: الوَبالُ [٧]، أُبدِلَتِ الواوُ المفتوحةُ تاءً، كَتَقْوَى [٨]. وكقولِ الآخَرِ [٩]:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بقائِي ومُدَّتِي ... ولكنْ يكُنْ للخيرِ مِنْكَ نَصيبُ

أَي لِيَكُنْ.

[[وللفاعلِ المخاطَبِ بحذفِ الزَّوائِدِ]] [١٠] مِنَ المضارِعِ [[والابتداءِ بِمَا بَعْدَهُ]]، أَي: بِمَا بَعْدَ المحذوفِ [[إنْ تحرَّكَ]] ذلكَ الحرفُ البَعديُّ، نحوُ: تقولُ وتبيعُ وتخافُ، فَتَحْذِفُ الزَّوائِدَ، وهوَ حرفُ المضارعَةِ وتبتدئُ بالمتحرِّكِ الذي بعدَهُ فتقولُ: قُلْ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ومغني اللبيب ٢٩٦.

(٢) في ك، ي: مع انه ليس، مكان: مع أنها ليست.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٩.

(٤) في ك: خصوهما، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: القلة، وهو خطأ، وما أثبتناه من ك، ي.

(٦) ينسب البيت إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى، وهو من شواهد الكتاب ٣/٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٨، ومغني اللبيب ٢٩٧، ٨٤٠، والخزانة ٩/١١، ١٠٦، ويروى من شيء، مكان: من أمر. وقال المبرد في المقتضب ٢/١٣٢-١٣٣ "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر... فلا أرى ذلك على ما قالوا...وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على انه في كتاب سيبويه ".

(٧) اللسان: (ويل).

(٨) سر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٨٨، ٨٩، ومغني اللبيب ٢٩٧.

(٩) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠، والمساعد ٣/١٢٣، مغني اللبيب ٢٩٧، وشرح الألفية للأشموني ٤/٥. والشاعر يخاطب ابنه لما تمنى الموت.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٨، ٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ٢٦٨-٢٦٩.

وبِعْ وخَفْ (١). فإنْ قلتَ: قضيَّةُ هذا الكلامِ أَنْ يُقالَ في الأمرِ مِنْ تُقيمُ، وتُعيدُ: قِمْ وَعِدْ، لأنَّ المتحرِّكَ بعدَ زائِد (٢) المضارعَةِ فيهما هوَ القافُ والعينُ؟ قلتُ: إنَّما الذي بعدَهُ في التَّحقيقِ هوَ الهمزةُ، إذ أصلُهُ بعدَ إعلالِ العينِ: تَأقِيمُ وتَأْعِيدُ، بزيادةِ حرفِ المضارعَةِ على الماضي، وهوَ أَقامَ وأَعادَ، إلاَّ أنَّ الهمزةَ حُذفَتْ مِنْ مضارعِ المتكلِّمِ، وهو أُقيمَ وأُعيدَ، استثقالاً لاجتماعِ الهمزتينِ، (٢٣٦/ظ) وفي بقيَّةِ صيغِ (٣) المضارعِ طردًا للبابِ، فإنَّما يُقالُ في الأمرِ منهما على هذا التَّقديرِ: أَقِمْ وأَعِدْ، بهمزةٍ مفتوحةٍ في الأوَّلِ لأنَّها التي بعدَ زائِدِ (٤) المضارعَةِ، نظراً إلى الأَصلِ، فإنْ قلتَ: فهلاَّ نظرُوا إليهِ في نحوِ: يَعِدُ ويَهِبُ، بل أَعرضُوا عنهُ، وأَقبلُوا على الظَّاهرِ، فجعلُوهُ (٥) من قبيلِ ما وقعَ فيهِ بعدَ حرفِ المضارعَةِ مُتَحرِّكٌ، فابْتَدَؤُوا بِهِ في الأمرِ، وقالُوا: عِدْ، وهِبْ؟ قلتُ: أَجابَ عنهُ الرَّضي: بأنَّهُ لو لوحِظَ (٦) الأصلُ، وهوَ تُوعِدُ وتُوهِبُ، لاجتلبُوا بعدَ حذفِ زائدِ المضارعةِ همزةَ وصلٍ قبلَ الواوِ السَّاكنَةِ ليمكنَ النطقُ بِهَا، فكانُوا (٧) يقولون: إِوْعِدْ وإِوْهِبْ، ثُمَّ يُعَلُّ (٨) إعلالَ المضارعِ الذي هوَ أَصلُهُ بحذفِ الواوِ، فيؤدِّي ذلكَ إلى أنْ يكونَ السَّعيُ في رَدِّ السَّاكنِ ضائعًا (٩). [[والأْتِي بهمزةِ وَصْلٍ إنْ سُكِّنَ]] (١٠) ما بعدَ زائدِ المضارعَةِ، نحوُ: اعْلَمْ واضْرِبْ واقْبَلْ، مِنْ تَعْلَمُ وتَضْرِبُ وتَقْبَلُ، [[ولَمْ يَكُنْ]] ذلكَ الفعلُ [[رباعيًّا]] (١١)، احترازًا مِنْ نحوِ: يُكْرِمُ (١٢) مضارعِ أَكْرَمَ، وتُرِي مضارعِ أَرَى، فإنَّ الأَوَّلَ رباعيٌّ بحسبِ اللَّفظِ، والثاني كذلكَ بحسبِ التَّقديرِ، إذ أصلُهُ تُرْئِي، بسكونِ الرَّاءِ وهمزةٍ مكسورةٍ بعدَهَا، ومِثْلُ هذا لا تُجتَلَبُ لَهُ همزةُ وصلٍ، بل يُفعَلُ بهِ ما فُعِلَ بالأوَّلِ، فإنَّ ما بَعْدَ حرفِ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٨-٢٦٩.
(٢) في الأصل: زائدة، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٣) في ك: تصيغ، وهو تحريف.
(٤) في الأصل: زائدة، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٥) في ك، ي، ل: فجعلوا.
(٦) في ك، ل: لحظ.
(٧) في الأصل: وكانوا، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو أوفق للسياق.
(٨) في ك: يعد، وهو تحريف.
(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٩.
(١٠) في ي: تسكن.
(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩.
(١٢) في ك، ي، ل: تكرم، وهو وجه.

المـــضارعَةِ متحرِّكٌ في الأصلِ، فتقولُ في الأمرِ منهما: أَكْرِمْ وَأَرِ. [[مضمومة]]، صفةٌ لمجرورِ الباءِ من قولِهِ: (بهمزةِ وصلٍ)، أَيِ: والأَتْيُ بهمزةِ وصلٍ مضمومةٍ (فيما يُضَمُّ) فيهِ [[الـــثَّالِثُ]] [1] نحـــوُ: اخْرُجْ وادْخُلْ دفعًا لالتباسِ الأمرِ بالمضارعِ على تقديرِ الفتحِ، ولاســـتثقالِ [2] الخـــروجِ من الكسرِ إلى الضَّمِّ على تقديرِ كسرِ الهمزةِ، لأَنَّ الحاجزَ غيرُ حـــصينٍ لسكونِهِ [3]. [[مكسورةٍ في غيرِهِ]] [4]، أَيْ: في غيرِ ما ضُمَّ فيهِ الثَّالِثُ سواءٌ كـــانَ الـــثَّالِثُ مكسورًا مثل: اضْرِبْ، أو مفتوحًا مثل: اعْلَمْ، لأَنَّهم، لو ضَمُّوا في نحوِ: اضْرِبْ، لالتبسَ بالماضي الرُّباعيِّ المبنيِّ للمفعولِ، ولو فَتَحُوا لالتبسَ (بالأمرِ [5] في بابِ الأفعالِ، ولو ضَمُّوا في مثلِ اعْلَمْ، لالتبسَ بمضارعِ المبنيِّ للمفعولِ، ولو فَتَحُوا لالتبسَ) [6] بالماضـــي، فَتَعـــيَّنَ الكـــسرُ في الـــصورتينِ. [[وبهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ إِنْ كانَ]] الفعلُ [[رباعـــيًّا]] [7] بالهمـــزةِ من بابِ الأفعالِ في نحوِ قولِكَ: يُكْرِمُ ويُرْسِلُ، فتقولُ: أَكْرِمْ (٢٣٧/و) وأَرْسِـــلْ، وهذهِ هيَ الهمزةُ التي كانتْ في المضارعِ في الأصلِ عادَتْ لزوالِ مقتضَى حذفِهَا [8] كما عرفتَ.

[[و﴿ فَلْتَفْـــرَحُوا ﴾ [9] شاذٌّ]]، لأَنَّهُ أمرُ الفاعلِ المخاطَبِ، فكانَ قياسُهُ حذفَ زائـــدِ المـــضارعِ وأَنْ يُقـــالَ: افْـــرَحُوا. وفي الحـــديثِ: ﴿ لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم ﴾ [10]. وقالَ الشَّاعرُ [11]:

لِتَقُمْ أنتَ يَا ابْنَ خيرِ قُريشٍ فَلْتُقَضِّي حوائِجَ المُسْلِمينَا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ٢٦٩.

(٢) في ك، ي: واستثقال.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ٢٦٩.

(٥) في ي: مالأمر، وهو تحريف.

(٦) من (بالأمر... إلى... لالتبس) ساقطة من ك.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧، ٢٦٩.

(٨) في ك، حذفهما، وهو تحريف.

(٩) يونس ٥٨، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: : فليفرحوا" بالياء.

(١٠) في صـــحيح مـــسلم ١/٤٢٣، : "فليأخذ الناس مصافهم". والحديث في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠، والإنصاف ٢/٥٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٦.

(١١) البـــيت بلا عزو في الإنصاف ٢/٥٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٨، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٧١٦، والمساعد ٣/١٢٤، والخزانة ٩/١٤، ١٠٦، ويروى: فتقضي.

الشاهدُ في (لِتَقُمْ أَنْتَ). وأَمَّا (فَلْتُقَضِّي)، فلا ينبغي أنْ يُجعلَ اللامُ فيهِ للأمرِ حتَّى يكـونَ من هذا القبيلِ، بل اللامُ فيهِ للتَّعليلِ، والفعلُ منصوبٌ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةً، إلاَّ أَنَّهُ سَكَّنَ اليـاءَ للضرورةِ، وهيَ من أحسنِ ضروراتِ الشِّعْرِ، والعاملُ في الجارِّ والمجرورِ محذوفٌ، أي: فلقضائِكَ حوائجَ المسلمينَ أَمرتُكَ بالقيامِ.

[[وهوَ]]، أَي: الأمرُ [[مبنيٌّ عندَ]] الطائفَةِ [[البصريَّةِ]] إلاَّ الأَخفش منهم [1] [[إنْ حُـذفَتْ]] مـنهُ [[الـزيادَةُ]] التي كانتْ في المضارعِ، وهيَ السَّببُ المُحَصِّلُ لمـشابهتِهِ [2] للاسـمِ التي بِهَا أُعرِبَ، فحيثُ يُفْقَدُ ذلكَ السَّبَبُ ينتفي الإعرابُ، فيثبتُ البـناءُ [3]. [[وحُكْمُـهُ]]، أَي: حُكْـمُ آخرِهِ [[حُكْمُ]] آخرِ [[المجزومِ]] بحسبِ الصورةِ، لموافقتِهِ [4] معنًى ما فـي لامِ [5] الأمرِ، فتقولُ: اضْرِبْ، بإسكانِ الآخرِ، وارْمِ، واغـزُ واخْشَ [6]، بحذفِ [7] حرفِ العلَّةِ، واضْرِبَا [8] واضْرِبُوا واضْرِبِي، بحذفِ النُّونِ، لأنَّ هـذهِ الأمـورَ { الـثلاثةَ } [9] تثـبتُ عـندَ الجزمِ، فتثبتُ عندَ ما جُعِلَ [10] في حكمِهِ [11]. وقالَ الكوفيونَ والأخفش [12]: ليسَ الأمرُ المذكورُ بمبنيٍّ [13]، بل هوَ مجزومٌ بـلامِ الطَّلَبِ، والأصلُ: لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ، مثلاً، إلاَّ أنَّ اللامَ حُذِفَتْ للتخفيفِ وتبعها حرفُ المـضارعَةِ. واخـتارَهُ ابنُ هشام [14]. قالَ: " لأنَّ الأمرَ معنًى فحقُّهُ أنْ يُؤدَّى بالحرفِ، ولأنَّـهُ أخـو النَّهـي، ولَـمْ يـدلَّ علـيهِ إلاَّ بالحرفِ، ولأَنَّهُم قد نَطَقُوا بالأصلِ في:

(١) معـاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والمقتضب ٣/٢، ١٣١، والمحتسب ٣١٣/١، والإنصاف م(٧٢) ٥٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، والمساعد ١٢٤/٣-١٢٥.

(٢) في ك: لمشابهة، وفي ي: المشابهة، وكلاهما تحريف.

(٣) في ك: التاء، وهو تحريف.

(٤) في ك: الواقعة، وهو تحريف، وفي ي: لموافقة.

(٥) في ك، ي: لاسم، وهو تحريف.

(٦) (واخش) ساقطة من ك، ي.

(٧) في ك، ي: بخلاف، وهو تحريف.

(٨) في ك: واخش واضربا، بزيادة (واخش).

(٩) الزيادة من ك، ي.

(١٠) في ك، جعلت، والسياق لايقتضي تاء التأنيث.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢.

(١٢) ينظر رأيهم في مغني اللبيب ٣٠٠.

(١٣) في ك: بمعنى، وهو تحريف.

(١٤) مغني اللبيب ٣٠٠.

﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [(١)] و:

لِتَقُمْ يا ابْنَ خيرِ قريشٍ

و" لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم "، ولأنَّكَ تقولُ: ارْمِ واغْزُ واخْشَ واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبِي، كمـــا تقولُ في الجزمِ، ولأنَّ البناءَ لم يُعْهَدْ كونُهُ بالحذفِ [(٢)]، ولأنَّ المحققينَ على أنَّ أفعالَ الإنـــشاءِ مجرَّدةٌ عَنِ الزَّمانِ، كبعتُ، وأَقْسمتُ وقَبِلْتُ، وأَجابُوا عن كونِهَا معَ ذلكَ أفعالاً بـــأنَّ تجرُّدَهَا عارضٌ لها عندَ نقلِهَا عَنِ الخبرِ، (٢٣٧/ظ) فتشكلُ فعليَّتُهُ، فإذا ادُّعِيَ أَنَّ أَصلَهُ (لِتَقُمْ) كانَ الدَّالُّ على الإنشاءِ اللامَ لا الفعلَ "[(٣)]. إلى هنا كلامه. ولي معَهُ بحثٌ في هـــذا الوجْهِ الأخيرِ أوردتُهُ في الشَّرحِ الذي كتبتُهُ على مغني اللبيب [(٤)]، وفي شرحي على التَّسهيلِ [(٥)] أيضًا. [[المُتعَدِّي [(٦)]: ما يتوقَّفُ فهمُهُ على المفعولِ بِهِ]] بغيرِ واسطةٍ، وإلاَّ وَرَدَ الـــلاَّزمُ [(٧)] نحـــوُ [(٨)]: قَرُبَ وبَعُدَ، فإنَّ فَهْمَهُ يتوقَّفُ على مفعولٍ بِهِ بواسطةِ حرفِ الجـــرِّ، نحوُ: قَرُبَ زيدٌ مِنَ المسجدِ، وبَعُدَ عَنِ السُّوقِ [(٩)]. وعدَلَ عَنْ عبارةِ الكافيةِ: (ما يتوقَّفُ فهمُهُ على متعلَّقٍ) [(١٠)] إلى ما ذَكَرَ تقصيرًا لمسافةِ ما يَرِدُ على تلكَ من الشُّبَهِ وذَكَرَ الأجوبةَ عنها.

[[والـــلاَّزمُ بخلافِهِ]]، أَي: ما لا يتوقَّفُ فهمُهُ على المفعولِ بِهِ، ولابُدَّ من زيادةِ ذلكَ القَيدِ [(١١)].

[[ويَـــتعدَّى]] الفعـــلُ [[إلى]] مفعولٍ [[واحدٍ]] لأنَّهُ لا يتوقَّفُ على أكثرَ منهُ كَـــضَرَبَ. [[و]] إلى مفعـــولينِ [[اثنينِ مُتَّحِدَيْنِ]]، أَي: يصحُّ أنْ يُحْمَلَ ثانيهما على

(١) يونس ٥٨.

(٢) في الأصل: بالحرف، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) مغني اللبيب ٣٠٠.

(٤) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ورقة ٧٩.

(٥) بـــاب عـــوامل الجزم ساقط من شرح التسهيل للدماميني من نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وهي النسخة التي اعتمدت عليها.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧، والتسهيل ٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢م٢٧٢.

(٧) في ك: اللام، وهو تحريف.

(٨) (نحو) ساقطة من ك.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٧٢/٢.

(١٠) المصدر السابق ٢٧٢/٢.

(١١) ينظر التسهيل ٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢٧٢/٢، ٢٧٣، والمساعد ٤٢٧/١.

الأوَّلِ بِهوَ هوَ كما في: علمتُ زيدًا قائمًا، [[أو متغايرين]]، أَي: لا يصحُّ أنْ يُحمَلَ ثانيهما على الأوَّلِ بِهوَ هوَ كما في: أعطيتُ زيدًا دِرْهَمًا، إذ لا يصحُّ، أنْ يُقالَ: زيدٌ دِرْهَمٌ. [[و]] إلى [[ثلاثةٍ بواسطةِ الهمزةِ]] (١) كما في: عَلِمَ ورَأَى، إذا دخلتْ عليهما همزةُ التَّعديَةِ، تقولُ: أَعلمتُ زيدًا عمرًا مقيمًا، وأَرأَيْتُ خالدًا بكرًا راجلاً، وذلكَ أنَّهُ قبلَ وجودِ الهمزةِ كانا متعدِّيينِ إلى اثنينِ، وبدخولِهَا صارَا متعديينِ إلى ثلاثةٍ، وهذا متَّفقٌ عليه. [[أو بأنْ كانَ لَهُ]] مفعولٌ [[واحدٌ]]، نحوُ: أَنْبأَ ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ (٢)، فإنَّ فهمَهَا لا يتوقَّفُ إلاَّ على متعلِّقٍ واحدٍ بلا واسطةٍ، نحوُ: أَنبأْتُ زيدًا، ونبَّأْتُهُ وأَخْبَرْتُهُ وخَبَّرْتُهُ، نَعَمْ، يتوقَّفُ على آخرَ يتعدَّى إليهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، نحوُ: أَنبأْتُ زيدًا بكذا (٣)، وكذا البقيَّةُ، لكنْ كلٌّ منها بمعنَى أَعْلَمَ المتعدِّي (٤) إلى ثلاثةٍ. [[فأُجْرِيَ مجراهُ لإفادَةِ معناهُ]] (٥)، فليسَ شيءٌ منها (٦) من قبيلِ أَعْلَمَ بالوضعِ، ولكنْ جُعِلَتْ بمثابتِهِ كما استلزمتْ معناهُ، فذُكِرَتْ مَعَهُ. وهذا القسمُ فيه كلامٌ، فَعَنْ سيبويهِ إلحاقُ نَبَّأَ بأَعْلَمَ (٧)، وزادَ غيرُهُ أَنبأَ وخَبَّرَ وحدَّثَ (٨)، واختارَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ (٩) عدمَ إلحاقِ شيءٍ من هذه (٢٣٨/و) بأَعْلَمَ بناءً على أنَّهُ لم يثبتْ إجراءُ أَنبأَ (١٠) مجرَى أَعْلَمَ إلاَّ حيثُ يُحتَمَلُ حذفُ حرفِ الجرِّ (١١)، فَيُرتَكَبُ (١٢)، وهوَ أَوْلَى من التَّضمينِ (١٣) وأَمَّا أخواتُها

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٥، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٦٠ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٢.

(٣) (بكذا) ساقطة من ك، ي.

(٤) في ي: أن المتعدي، بزيادة (أن).

(٥) في ك: معناها.

(٦) في الأصل: منهما، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) الكتاب ١/٤١، وينظر التسهيل ٧٤.

(٨) ينظر التسهيل ٧٤، شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٥، المساعد ١/٣٨٢-٣٨٣، الهمع ٢/٢٥١-٢٥٢.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ق ٨١.

(١٠) في ك: نبأ.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٠.

(١٢) في ك: فيركتب، وفي ي: فتركت، وكلاهما تحريف.

(١٣) في ك: الضمين، وفي ي: الضمير، وكلاهما تحريف.

فَنَدَرَ [١] استعمالُهَا بصورةِ ما يتعدَّى إلى ثلاثة.

[[أوَّلها]]، أَي: أوَّلُ المفاعيلِ الثلاثة [[غيرُ]] كلٍّ من المفعولين [[الأخيرينَ]]، إذ لا يصحُّ حملُ شيءٍ منهما عليهِ بهوَ هوَ، ألاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ: أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، لم يصحَّ أَنْ تخبرَ عن زيد بقولِكَ: عمرٌو، لمباينتِهِ، ولا بمنطلقٍ لأنَّهُ بالفرضِ هاهنا [٢] لعمرٍو ولا يصحُّ جعلُهُ لغيرِهِ لأنَّهُ خلافُ المرادِ في هذا التَّركيبِ. [[وثانيهما وثالثهما في المعنَى]]، إذ يَصحُّ حَمْلُهُ عليهِ، وكيفَ لا وهُمَا مبتدأٌ وخبرٌ في الأصلِ ؟ [[فَيُقْتَصَرُ على الأَوَّلِ]] ويتركُ الثاني والثالث معًا، لأنَّهُمَا جميعًا بمثابَةِ الثاني في باب أَعطيتُ من حيثُ مغايرتُهُمَا للأوَّلِ، فكما يصحُّ الاقتصارُ على أَحدِ مفعولي أَعطيتُ بأنْ تقولَ: أعطيتُ زيدًا، ولا تذكرُ الثاني أَصلاً، كذلك يصحُّ أنْ يُقتصرَ على الأَوَّلِ في ذي الثلاثَةِ، فتقولُ: أعلمتُ زيدًا. [[لا على أَحدِ الأخيرينِ]] [٣] بأَنْ تَقولَ: أَعلمتُ زيدًا عمرًا، وتحذفَ منطلقًا الذي هوَ ثاني الأخيرينِ، أو تقولَ: أَعلمتُ زيدًا منطلقًا، وتحذفَ عمرًا الذي هوَ أوَّلُ الأخيرينِ، لِمَا ستعرفُهُ [٤] قريبًا، أنَّ أحدَ مفعولي القلبي لا يُقْتَصَرُ عليهِ ويُحْذَفُ الآخَرُ.

---

(١) في الأصل: فقدر، وفي ي: فندار، وكلاهما تحريف.

(٢) في ك، ي: بالغرض هنا.

(٣) في الأصل: الآخرين، وما أَثبتناه من سائر النسخ، وينظر الهمع ٢/٢٥٠.

(٤) (أعلمت أنا لما ستعرفه) ساقطة من ي.

أَفعالُ القُلُوبِ

[[أفعالُ القلوبِ: حَسِبْتُ وزَعَمْتُ وخِلْتُ وظَنَنْتُ وعَلِمْتُ ورَأيتُ وَوَجَدتُ]] (١).

وكانَ اللائقُ إيرادَهَا على نسقٍ غيرِ هذا، وذلكَ أنَّ هذهِ الأفعالُ على ثلاثةِ أقسامٍ، أَحدُهَا: ما يفيدُ في الخبرِ يقينًا فقط، والثاني: ما يفيدُ فيهِ ظنًّا فقط، والثالثُ: ما يَرِدُ بالوجهينِ، فتارةً يفيدُ يقينًا، وتارةً يفيدُ ظنًّا، فالأوَّلُ: وَجَدَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٢). والثاني: زَعَمَ، كقولِ الهُذَلي (٣):

فَإِنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمْ ... فَإِنِّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدَكِ بِالجَهلِ

والثالثُ: بقيَّةُ الأَفعالِ، فأمَّا حَسِبْتُ فأكثرُ استعمالِهَا في غيرِ المتيقَّنِ، ووقوعُهَا في المتيقَّنِ قليلٌ (٤)، كقولِهِ (٥):

حَسِبتُ التُّقَى والخَيْرَ خَيْرَ تجارة

وخالَ كذلكَ أكثرُ ما يستعملُ (٦) في ما ليسَ بمتيَقَّنٍ (٧)، واستعمالُهَا للمتيَقَّنِ قليلٌ، نصَّ عليهِ ابنُ مالك (٨). وكذا ظنَّ (٩)، وَمِنْ وقوعِهَا في المتيقَّنِ (١٠): (٢٣٨ظ/) ﴿ إِنِّي

---

(١) ينظر في هذا الباب: الأصول ١/١٧٧، والمقتصد ١/٤٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٧، والتسهيل ٧٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦ والارتشاف ٣/٥٦، والمساعد ١/٣٥٢.

(٢) الأعراف ١٠٢، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٢.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/٣٦، والكتاب ١/١٢١، وفيه: اجل مكان: اجهل، ولعله خطأ طباعي، والبيت في مغني اللبيب ٥٤٣ والمساعد ١/٣٥٦.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٢، والارتشاف ٣/٥٨، والمساعد ١/٣٥٩-٣٦٠، والهمع ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) لبيد بن ربيعة، ديوانه ٢٤٦، وعجزه: رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا
ورواية الديوان: والحمد، مكان: والخير، والشاهد في شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٣، والارتشاف ٣/٥٩، والهمع ٢/٢١٦.

(٦) في ك: استعمالها، وهو وجه.

(٧) ينظر الارتشاف ٣/٥٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/٥٤٢، ٥٤٣، وينظر المساعد ١/٣٦٠.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/٥٤٢، ٥٤٣، وينظر المساعد ١/٣٦٠، والهمع ٢/٢١٥.

(١٠) (في المتيقن) ساقطة من ك.

ظَنَـنْتُ أَنِّـي مُلاَقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ (١) أَي تيَقَّنْتُ. وأَمَّا عَلِمَ فأكثرُ ما يستعملُ في المتيقَّنِ (٢) كـ: عَلِمْتُ زيدًا قائمًا، إذا كانَ قيامُهُ متحقِّقَ الوقوعِ عندَ المتكلِّمِ بذلكَ. وقد استُعْمِلَ في غيرِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٣). وابنُ مالك ذَكَرَهُ في ما يفيدُ اليقينَ فقط (٤)، وتَبِعَهُ الرضي (٥)، والآيةُ واردةٌ عليهما، فإنْ قلتَ: الواقعُ بعدَ المبتدإِ من قولِهِ: (أفعالُ القلوبِ) جملٌ، فكيفَ يصحُّ الإخبارُ بِهَا عن الأفعالِ ؟ قلتُ: هوَ على حذفِ مضاف، أَي: أفعالُ حَسِبْتُ. . . الخ. يعني أنَّ أفعالَ القلوبِ هيَ الأفعالُ التي هيَ أجزاءُ الجملِ من قولِنَا: حَسِبْتُ وخِلْتُ وكذا وكذا، وليسَ المرادُ الإخبارَ بِهَا من حيثُ كونُهَا ماضيةً، بل من حيثُ كونُهَا مجرَّدُ أفعالٍ ليدخلَ ما يَجِيءُ منها بصيغةِ المـضارعِ والأمـرِ. [[تنصبُ المبتدأَ والخبرَ]] من نحوِ (٦) قولِكَ: زيدٌ قائمٌ [[على المفعوليَّةِ]] (٧) فما كانَ مبتدأً يصيرُ مفعولاً أوَّلاً، وما كانَ خبرًا يصيرُ مفعولاً ثانيًا نحوُ قولِكَ: حَسِبْتُ زيدًا قائمًا، قالَ الرَّضي: " والمفعولُ بالحقيقةِ إنَّما هوَ ما يحصلُ من الثاني من المصدرِ مضافًا إلى الأوَّلِ، إذْ معنَى عَلِمْتُ زيدًا قائمًا: عَلِمْتُ قيامَ زيدٍ، وكذا عَلِمْتُ أَخـاكَ زيدًا، (أَي: زيديَّتَهُ (٨)، لكنْ أُعْرِبَ الجزءانِ إعرابَ الاسمِ الواحدِ وهوَ ذلكَ (٩) المفعولُ الحقيقيُّ) (١٠)، ولذلكَ تدخلُ على هذينِ الجزءَيْنِ لفظةُ (أَنَّ) الجاعلةُ الجزءَيْنِ في تقديرِ جزءٍ واحد "(١١). [[وللأربعةِ الأخيرةِ]] وهيَ: ظَنَنْتُ وزَعَمْتُ، ورَأَيْتُ ووَجَدْتُ [[معنًـى آخرُ تَنْصِبُ بهِ]] مفعولاً [[واحدًا]]، فأمَّا (ظَنَّ) فتكونُ كذلكَ إذا جاءَتْ بمعنَـى اتَّهَمْـتُ، تقولُ: ظَنَنْتُ زيدًا بالخيانَةِ، أَي: اتَّهمْتُهُ بِهَا (١٢). وأمَّا [[عَلِمَ]] فإذا

---

(١) الحاقة ٢٠، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٢١٧.

(٢) ينظر التسهيل ٧٠، ٧١، والمساعد ١/٣٥٧، والهمع ٢/٢١٣.

(٣) الممتحنة ١٠، وينظر الكشاف ٤/٩٢.

(٤) التسهيل ٧٠، ٧١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧.

(٦) (نحو) ساقطة من ك.

(٧) ينظر المقتصد ١/٤٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٧-٧٨، ولباب الإعراب ٤١٥.

(٨) في ك: زيدية، وهو تحريف.

(٩) في ك: كذلك

(١٠) من (أي زيديته... إلى... الحقيقي) ساقطة من ي.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧.

(١٢) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧ والارتشاف ٣/٥٨، =

كانــتْ بمعنــى عَرَفَ تقولُ: عَلِمْتُ زيدًا، أَي: عَرَفْتُهُ في نفسِه [(١)] لا باعتبارِ كونه على صفةٍ، كما في: عَلِمْتُ زيدًا قائمًا، هذا رأيُ ابنِ الحاجبِ [(٢)]، وخالفَهُ الرضي، فقالَ: " لا يـــتوهَّمُ أنَّ بينَ عَلِمْتُ وعَرَفْتُ فرقًا معنويًّا كما قالَ بعضُهُم، فإنَّ معنَى عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قــائمٌ، وعَرَفْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، واحدٌ، إلاَّ أنَّ (عَرَفَ) [(٣)] لا ينصبُ جزئَي الجملةِ [(٤)] كما ينصبُهَا (عَلِمَ) [(٥)]، لا لفرقٍ معنويٍّ، بل هوَ موكولٌ إلى اختيارِ العربِ، فإنَّهُم قد يخصُّونَ أَحــدَ المتــساويينِ في المعنَى بحكمٍ لفظيٍّ دونَ الآخر "[(٦)]. وأَمَّا رَأَى (**٢٣٩/و**) فَقَد يكونُ بمعنَى أَبْصَرَ وبمعنَى ضَرَبَ الرِّئةَ، فَيَنْصِبُ إذ ذاكَ واحدًا، تقولُ: رَأَيْتُ الهلالَ، أَي: أَبــصرتُهُ، ورأيــتُ الصَّيْدَ، أَي: ضربتُهُ في رئتِه [(٧)]. ومثلُ هذا يدخلُ في المعاريضِ، كأَنْ تَــستَفْهِمُ عن رؤيَةِ زيدٍ الذي أبصرتَهُ بأنْ يُقالَ لَكَ: هَلْ رأيتَ زيدًا ؟ فتقولُ: ما رأَيْتُهُ، مــريدًا أنَّــكَ لم تضرِبْ رئَتَهُ. وأمَّا (وَجَدَ) فقد يكونُ بمعنَى أَصابَ [(٨)]، نحوُ: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، ومنهُ الحديثُ: " فَمَنْ وَجَدَ خيرًا فليحمدُ اللهَ، ومَنْ وَجَدَ غيرَ ذلكَ فلا يلومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ "[(٩)].

[[ومــنْ خواصِّهَا]]، أَي: خواصِّ أفعالِ القلوبِ **[[أنْ لا يُقْتَصَرَ]]** في مفعوليها **[[على]]** ذِكْرِ **[[أَحدِهِمَا]]** ويحذفُ الآخرُ، **[[ومعَ جوازِ حذفِهِمَا]]** معًا [(١٠)].

واعْلَــمْ أَنَّهُم يسمُّونَ الحذفَ لدليلٍ اختصارًا، ولغيرِهِ اقتصارًا [(١١)]. فإنْ حملنا كلامَ

=

والهمع ٢/٢١٥.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧ والهمع ٢/٢١٣.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١١١-١١٢.

(٣) في ك، ي: عرفت.

(٤) في ك، ي، ل: الاسمية، وكذا في شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧.

(٥) (علم) ساقطة من ك، ي.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧.

(٧) ينظــر التــسهيل ٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦، ٢٧٩، والارتشاف ٣/٥٩-٦٠، وشرح شذور الذهب ٣٥٣، وشرح التصريح ١/٢٥٠، والهمع ٢/٢١٧.

(٨) ينظر التسهيل ٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦، ٢٧٩، والمساعد ١/٣٥٧.

(٩) صحيح مسلم ٤/١٩٩٥.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٢، ٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩.

(١١) ينظر أوضح المسالك ٢/٦٩، ٧٠.

المؤلِّـفِ علـى هـذا المصطلحِ، كانَ المعنَى أَنَّهُ إذا لم يقمْ [١] دليلٌ على الحذفِ، امتنَعَ بالنسبةِ إلى حذفِ أَحدِهِمَا وجازَ بالنسبةِ إلى حذفِهِمَا معًا، فأَمَّا الشَّقُّ الأَوَّلُ فلا خلافَ أنَّ الحُكْمَ فيهِ كذلكَ، وأمَّا الشَّقُّ الثاني ففيهِ خلافٌ [٢]، الأكثرونَ على الجوازِ، وصحَّحَهُ ابـنُ عصفور [٣]، وجَعَلُوا ذلكَ كبابِ أعطَى حيثُ جازَ حذفُ مفعوليهِ اقتصارًا، تقولُ: أَعْطَـيْتُ، بـلا تقديـرِ شيءٍ آخـرَ، وخالَفَهُم ابنُ مالكٍ مُدَّعيًا أَنَّ المنعَ هوَ مذهبُ سـيبويهِ [٤] والمحققـينَ [٥] ممَّنْ تدبَّرَ كلامَهُ، وفرَّقَ بينَ البابينِ، بأَنَّكَ إذا قلتَ: عَلِمْتُ وظَنَـنْتُ، مـثلاً، تاركًا للمفعولينِ أصلاً ورأسًا، لم يكنْ فيهِ فائدةٌ، لأنَّ من المعلومِ أنَّ الإنـسانَ في الأغلـبِ لا يخلُـو مِنْ عِلْمٍ أو ظنٍّ، فلا فائدةٌ تتحصَّلُ معَ الإعراضِ عن المفعولينِ البتَّةَ، بخلافِ نحوِ: أَعْطَيْتُ وكَسَوْتُ [٦]. وإنْ حَمَلْنَا كلامَهُ [٧] على أنَّ المرادَ بالاقتـصارِ الحـذفُ لدليلٍ، كانَ المعنَى أَنَّهُ إذا قامَتِ القرينةُ على المحذوفِ امتنَعَ حذفُ أحدِهِمَا وجازَ حذفُ كلَيْهِمَا. وأَمَّا الشَّقُّ الثاني فلا خلافَ فيهِ على هذا التقديرِ، كقولِهِم: " مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ "[٨]، أَي: يَخَلْ مسموعهُ صادقًا، وكقولِ الكميت [٩]:

بأَيِّ كتابٍ أَمْ بـأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عارًا عليَّ، وتَحْسَبُ

أَي: وتَحْسَبُهُ عارًا عليَّ [١٠].

---

(١) (يقم) ساقطة من ك.

(٢) (خـلاف) سـاقطة مـن ك، وينظر في المسألة: التسهيل ٧٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩، والارتشاف ٣/٥٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩-٧٠، والمساعد ٢/٣٥٢-٣٥٤، والهمع ٢/٢٢٤-٢٢٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١-٣١٢.

(٤) ينظر الكتاب ١/٣٩-٤٣.

(٥) كابن طاهر وابن خروف والشلوبين، ينظر الهمع ٢/٢٢٥.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٢-٥٥٣، والهمع ٢/٢٢٥.

(٧) أي: المؤلف.

(٨) هـذا مثل يضرب في أنَّ من يسمعُ أخبار الناس ومعايبهم يظن بهم السوء مجمع الأمثال ٢/٣٣٢، وفـرائد الـلآل في مجمع الأمثال ٢/٢٦٣، والمثل في شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣، ومغني اللبيب ٧٩٧.

(٩) هاشميات الكميت ٣٦، والمحتسب ١/١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٠، والمساعد ١/٣٥٢.

(١٠) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٠، والهمع ٢/٢٢٥.

وأمَّا الشَّقُّ الأوَّلُ [١] ففيه خلافٌ، مَنَعَهُ الزَّمخشريُّ في المفصَّلِ [٢] وتَبِعَهُ ابنُ الحاجب [٣]، وعلَّلَ بأنَّ المفعولينِ بمنزلَةِ اسمٍ واحد، لأنَّ المفعولَ بالحقيقةِ هوَ مضمونُهُمَا، فحَذْفُ أحدِهِمَا بمنزلةِ حذفِ بعضِ (٢٣٩/ظ) أجزاءِ الكلمَةِ [٤]. وفي الكشَّافِ مواضعُ حُكِمَ فيها بجوازِ الحَذْفِ [٥] للقرينة، ففي تفسيرِ قولِه تعالى في سورةِ آلِ عمران: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِه هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [٦] أنَّ مَنْ قرأَ بالياءِ [٧] - يعني ياءِ الغيبةِ - في " يَحْسَبَنَّ الَّذينَ "، وجعَلَ فاعلَهُ " الَّذينَ يَبْخَلُونَ " [٨] كانَ المفعولُ الأوَّلُ عندَهُ محذوفًا، تقديرُهُ: ولا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يبخلُونَ بخلَهُم هوَ خيرًا لَهُم. والذي سوَّغَ حذْفَهُ دلالةُ " يبخلُونَ " عليه [٩]. وقالَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ قُتِلُوا في سَبِيلِ الله أَمواتًا ﴾ [١٠] قُرِئَ بالياءِ [١١] على ولا يَحْسَبَنَّ رسولُ الله أو لا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ " الَّذينَ قُتِلُوا " فاعلاً، ويكونُ التَّقديرُ، ولا يَحْسَبَنَّهُم الَّذينَ قُتِلوا أمواتًا، أَي: لا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُم أمواتًا، فإنْ قُلْتَ: كيفَ جازَ حَذْفُ المفعولِ الأَوَّلِ ؟ قلتُ: هوَ في الأَصلِ مبتدأٌ، فَحُذِفَ كما حُذِفَ المبتدأُ من قولِهِ: ﴿ أَحياءٌ ﴾ [١٢]، والمعنَى: هُمْ أَحياءٌ، لدلالَةِ الكلامِ عليه [١٣]. إلى هنا كلامُهُ.

وإنْ حَمَلْنَا ما في المتنِ على أَنَّ المرادَ بالاقتصارِ الحذفُ مطلقًا، سواءٌ قامَتِ القرينةُ أو لَمْ تَقُمْ بحيثُ يكونُ المعنَى أَنَّ حَذْفَ أَحدِ المفعولينِ لا يجوزُ مطلقًا، وحذفُهُمَا يجوزُ

---

(١) في الأصل: الثاني، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٢) المفصل ٢/١٥٤، وينظر شرحه لابن يعيش ٧/٨٢.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٦٥.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٦٥.
(٥) في ك: الخلاف، وهو تحريف.
(٦) آل عمران ١٨٠، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣.
(٧) قرأ حمزة بالتاء، والباقون بالياء، ينظر التيسير ٩٢، والعنوان ٨١، والبحر المحيط ٣/١٢٧-١٢٨.
(٨) (يبخلون) ساقطة من ك.
(٩) الكشاف ١/٤٨٣-٤٨٤.
(١٠) آل عمران ١٦٩.
(١١) هي قراءة هشام. ينظر التيسير ٩١، والعنوان ٨١، والبحر المحيط ٣/١١٢، ومغني اللبيب ٦٤٠.
(١٢) آل عمران ١٦٩.
(١٣) في ك، ي، ل: عليهما، وكذا في الكشاف. الكشاف ١/٤٨٩، وينظر مغني اللبيب ٦٤٠.

مطلقًا، كانَ الخلافُ في الشقَّيْنِ عِنْدَ حذفِهِمَا بغيرِ دليلٍ، وحَذْفِ أَحدِهِمَا [1] لدليلٍ.

[[إلاَّ إذا كانَ]] - استثناءٌ مفرَّغٌ في الظَّرفِ [2] - أَي: ومِنْ خصائصِهَا [3] أَنْ لا يقتصرَ على أَحدِهِمَا [4] وقتًا مِنَ الأوقاتِ إلاَّ إذا كانَ المعمولُ [[إنَّ بمَا بَعْدَهَا]]، أَي: مَعَ ما بَعْدَهَا من اسمِهَا وخبرِهَا، [[ثقيلةً]] نحوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ، [[أو خفيفةً]] نحوُ: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [5]، [[فَثَمَّ وَجَبَ]] الاقتصارُ على أَحد المفعولينِ وهوَ الأَوَّلُ، اكتفاءً بما اشتملَ التَّركيبُ عليهِ من المنسوبِ والمنسوبِ إليهِ، إذْ معنَى قولِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ [6]، وعَلِمْتُ زيدًا قائمًا، واحدٌ، وإنِ اختلَفَ التركيبانِ صورةً.

[[و]] مِنْ خصائصِهَا أَيضًا [[أَنْ تُلغَى]] [7]، أَي: يُتْرَك عملُهَا لفظًا ومحلاً لا [8] لمانعٍ [9] [[لبقاءِ الإفادَةِ]] التي كانتْ موجودَةً عِندَ الإعمالِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ معنَى زيدٌ قائمٌ علمتُ: زيدٌ قائمٌ فيما عَلِمْتُ، وهذا هوَ معنَى قولِكَ عَلِمْتُ زيدًا قائمًا. [[ضعيفًا]]، حالٌ من قولِهِ: (أَنْ تُلغَى)، إنْ جعلناهُ فاعلاً بالظَّرفِ المتقدِّمِ، أو مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في الظَّرفِ، (٢٤٠و/ و) أو مِنْ محذوفٍ، أَي: يَقَعُ الإلغاءُ ضعيفًا [[إذا تقدَّمَتْ]]، نحوُ: ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ [10]، لأَنَّ فيهِ تقديمَ الضَّعيفِ على القويِّ في العملِ، وذلكَ لأَنَّ عاملَ النَّصبِ لفظيٌّ مقدَّمٌ وهوَ الفعلُ، وعاملُ الرَّفْعِ معنويٌّ مؤخَّرٌ، وإنَّما جازَ ذلكَ مَعَ ضَعْفِهِ

---

(١) في الأَصل: آخرهما، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في الأَصل، ل: الظروف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) أي: أفعال القلوب.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٤، والهمع ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٥) المزمل ٢٠، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٧٢.

(٦) من (أو خفيفة... إلى... قائم) ساقطة من ك.

(٧) ينظر المقتصد ١/٤٩٦، ٤٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٦-٥٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩، والارتشاف ٣/٦٣، والمساعد ١/٣٦٤، والهمع ٢/٢٢٧.

(٨) (لا) ساقطة من ك، ي.

(٩) في ي: لنافع، وهو تحريف.

(١٠) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣١٤: "فإذا تقدمت-أي: أفعال القلوب- لا يجوز إلاَّ الإعمالُ نحو: ظننت زيدًا قائمًا، خلافًا لأهلِ الكوفة في ذلك، فإنَّهم يجيزون الإلغاءَ مع التقديم وان كان الإعمالُ عندهم أحسنَ". ينظر الارتشاف ٣/٦٤.

لأنَّ أفعـــالَ القلوبِ ضعيفةٌ، إذ ليسَ تأثيرُهَا بظاهرٍ كالعلاجِ، وأيضًا معمولُهَا في الحقيقةِ مضمونُ الجملةِ لا الجملةُ [(١)] كما مرَّ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ [(٢)]:

كذلكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِن خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وســيبويهِ يحملُـــهُ على التَّعليقِ بحذفِ لامِ الابتداءِ [(٣)]. وبعضُهُم يجعلُهُ من بابِ حذفِ ضميرِ الشَّأنِ بعدَ الفعلِ [(٤)]، فلا إلغاءَ ولا تعليقَ، وهوَ قريبٌ لثبوتِ حَذْفِ ضميرِ الشَّأنِ منصوبًا في النَّظْمِ والنَّثْرِ كما مرَّ [(٥)]. [[أو صَحبَهَا المصدَرُ]]، نحوُ: عَلِمْتُ عمرٌو مــنطلقٌ علمًا [(٦)]، فحصولُ [(٧)] التَّدافُعِ ظاهرٌ [(٨)]، فإنَّ [(٩)] تأكيدَ الفعلِ يقتضي الاعتناءَ بِهِ والاهتمامَ بشأنِهِ، وإلغاؤهُ [(١٠)] يقتضي خلافَ ذلكَ.

[[و]] يَقَــعُ الإلغــاءُ [[قلــيلاً إذا توسَّــطَتِ]] الأفعالُ القلبيَّةُ [[بينَ معمولِ أَحَــدِهِمَا]]، أَي: أَحَدِ الجزءَيْنِ اللذينِ تدخلُ عليهما وهوَ المبتدأُ والخبرُ، [[وبينَهُمَا]]، أَي: بــينَ ذيــنك الجزءَيْنِ، نحوُ: في الدَّارِ أظنُّ زيدٌ مقيمٌ، على أنْ يكونَ في الدَّارِ متعلِّقًا بمقــيمٍ [(١١)]. وإنَّمـــا كانَ هذا دونَ الأوَّلِ، لأنَّ توسُّطَ العاملِ يَكْسِرُ شيئًا مَا مِنْ ضَعْفِ إلغائِــهِ، فلم يُجْعَلْ بمثابَةِ [(١٢)] توسُّطِهِ بينَ المبتدإِ والخبرِ، لأنَّهُ في مِثْلِ هذهِ الصُّورَةِ متأخِّرٌ عن أَحدِ الجزءَيْنِ اللَّذينِ يعملُ فيهما، بخلافِ تلكَ، فإنَّهُ إنَّما تأخَّرَ فيها عن جزءٍ لا عملَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.

(٢) لــبعض الفزاريين في ديوان الحماسة ٣٣٣ مع بيت آخر، والرواية فيه بنصب قافية البيتين، وعليها فــلا شاهد فيه. والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠، والخزانة ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، كرواية الدماميني.

(٣) ينظر الكتاب ٣/١٥٠، ١٥١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠، وأوضح المسالك ٢/٦٨-٦٩.

(٥) ينظر ق١٢٤ظ، و١٦٥ظ.

(٦) (علما) ســاقطة من ك، ي، وقال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٨٠: "وتوكيد الملغى بمصدر منــسوب قبــيح، إذ التوكيد دليل الاعتبار بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي".

(٧) في ك، ي: لحصول

(٨) في ك، ي، ل: ظاهر، وهو خطأ.

(٩) في الأصل: فان تلك، بزيادة (تلك).

(١٠) في ك: والإلغاء، وفي ي: وإلغاء.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٦.

(١٢) في الأصل: بمثابته، وما أثبتناه من سائر النسخ.

لَهُ فيهِ، وإنَّما هوَ المعمولُ للخبرِ، والعامِلُ متقدِّمٌ على كِلاَ الجزءَيْنِ يتسلَّطُ على نصبِهِمَا، فلاَ جَرَمَ أَنَّ الصورتينِ افْتَرَقَتَا [1] في الحُكْمِ.

[[و]] يَقَـعُ الإلغـاءُ [[جوازًا]]، أَي: ذا [2] جوازٍ وجائزًا [[إذا تَوَسَّطَت]] الأفعـالُ المذكـورَةُ [[بينَهُمَا]] أَي: بينَ معمولِهَا، كقولِكَ: زيدٌ أَظنُّ قائمٌ، وقد تقدَّمَ الكـلامُ عليها. [[وَحَسَنًا إذا تأخَّرَتْ]] [3] عنهما، نحوُ: زيدٌ قائمٌ أظنُّ، لزوالِ العامِلِ اللَّفظيِّ عن الرُّتْبَةِ التي كانَ يتأَيَّدُ بالحلولِ فيها، حيثُ أُخِّرَ عَنِ الجزءَيْنِ معًا.

[[و]] مِـن خصائِـصِها أيضًا أَنْ تُلْغَى [[وجوبًا]]. وهذا هوَ المسمَّى عندَهُم بالتَّعليقِ، وهوَ تركُ العملِ لفظًا لا محلاً لمانعٍ [4]. وعبارتُهُ لا تساعِدُ على هذا الذي قالُوهُ، بل ظاهِرُهَا أَنَّ العملَ متروكٌ [5] وجوبًا بكلِّ حالٍ لفظًا ومحلاً، (٢٤٠/ظ) وليسَ كذلكَ، بدلـيلِ جوازِ العطفِ على محلِ جُزْءَيِ الجملةِ المُعَلَّقِ عنها الفعلُ، نحوُ: عَلِمْتُ أَزيدٌ قائمٌ وبكـرًا فاضلاً [6]. وأَمَّا الإلغاءُ فلا يتأَتَّى ذلكَ فيه، لأَنَّ العامِلَ لم يتسلَّطْ على شيءٍ من أجزاءِ الجملةِ لا لفظًا ولا محلاً، بلْ هيَ جملةٌ مستأنَفَةٌ [7]. [[إذا تعقَّبَهَا نفيٌ]] [8]، نحوُ: عَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ، وظَنَنْتُ إنْ زيدٌ قائمٌ، وحَسِبْتُ لا رجلٌ في الدَّارِ، لأَنَّ النَّفيَ لَهُ صدرُ الكلامِ فلا يعملُ ما قبلَهُ في ما بعدَهُ. [[أو اللاَّمُ]] [9]، نحوُ: عَلِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ، وعَلِمْتُ أَنَّ زيدًا لقائمٌ، بكسرِ (إِنَّ). وهَلِ المرادُ لامُ الابتداءِ بخصوصِيَّتِهَا، أَو ما هُوَ أَعَمُّ منها ومِنْ لامِ جـوابِ القَـسمِ ؟ فيهِ رأيانِ، قالَ بثانيهما ابنُ مالكٍ [10] وجماعةٌ وجَعَلُوا مِثْلَ قولِ

---

(١) في الفاصل: افترقا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) (ذا) ساقطة من ك، وفي ي: في.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢، والهمع ٢٢٨/٢.

(٤) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/١ وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، والمساعد ٣٦٨/١، والهمع ٢٣٢/٢.

(٥) في ك: متروكة، وهو تحريف.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٧٩/٢.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٧٩/٢.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، ولباب الإعراب ٤١٦، وشرح الكافية للرضي ٢٨١/٢، والمساعد ٣٦٨/١.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، والمساعد ١/عَلِمْتُ٣٦٨.

(١٠) التسهيل ٧٢، وينظر المساعد ٣٦٨/١، والهمع ٢٣٣/٢-٢٣٤.

الشَّاعرِ [١]:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لتأتينَّ مَنِيَّتي

مِمَّـــا وَقَعَ فيهِ التَّعليقُ باللاَّمِ، وفيهِ نظرٌ [٢]، لأَنَّ النَّاسخَ إنَّما يدخلُ على ما كانَ في الأصلِ مبتدأً وخبرًا، وهوَ هنا منتفٍ، ولأَنَّ جوابَ القسمِ لا محلَّ لَهُ، والمُعلَّقُ عنهُ العاملُ ذُو محلٍّ، فيتنافيانِ، وفيهِ بحثٌ. [[أَو استفهامٌ]] [٣] سواءٌ كانَ بحرفٍ هوَ الهمزةُ، نحوُ: عَلِمْــتُ أَزيــدٌ قـــائمٌ ؟ أو باسمٍ متضمِّنٍ لَها، نحوُ: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[٤]، وعَلِمْتُ أَينَ زيدٌ جالسٌ، ومَتَى عمرٌو خارجٌ، وأمثالُ ذلكَ. [[غيرَ أنَّ هَلْ لا يَتَعَقَّبُهَا]]، أَي: لا يَــتَعَقَّبُ هــذه الأفعــالَ [[في رأيٍ]] ذَهَـــبَ إليهِ بعضُ النُّحاةِ [٥]، وليسَ بمـــشهـــورٍ [٦]، وَشُبْهَةُ [٧] القائِلِ [٨] بِهِ أَنَّهُ إذا قيلَ: عَلِمْتُ هَلْ زيدٌ قائمٌ ؟ فليسَ جوابُهُ نـــسبةَ القيامِ إلى زيدٍ أو نفيَهَا حتَّى يُقالَ إنَّ العِلْمَ تَعلَّقَ بتلكَ النِّسبةِ ثبوتًا أوِ انتفاءً، وإنَّما جوابُهُ نَعم أوْ لاَ، وليسَ فيهِ النسبةُ، فهذهِ [٩] شُبْهَةٌ واهيةٌ [١٠]، فإنَّ (نَعَمْ) و(لاَ) مُتَضَمِّنَانِ لمعنَـــى النِّسبةِ، إذ هُمَا قائمانِ مقامَ الجملةِ المُجَابِ بِهَا، وما يتخيَّلُ مِنْ أَنَّ الاستفهامَ من

---

(١) بـــلا عزو في مغني اللبيب ٥٢٤، ٥٣٢، والهمع ٢/٢٣٣، وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ٢/٨٢٨ عجزه: لابعدها خوفٌ عليَّ ولا عدمُ

وبيت لبيد هو: صادَفنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

والبيت الملفق هو: ولَقَـــدْ عَلِمْــتُ لتأتينَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

ونـــسب سيبويه ٣/١٠٩-١١٠ البيت الملفق إلى لبيد، وتابعه آخرون ينظر: المقتصد ١/٦٠٩، وشـــرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٨، ٥٣١ (أشار محقق الكتاب إلى وجه الخلاف في البيت)، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤.

(٢) ينظر الارتشاف ٣/٦٩، والهمع ٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٣) ينظـــر شـــرح الكافـــية الشافية ٢/٥٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩، ٢٨١ وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(٤) الكهف ١٢، وينظر البيان في غريب القرآن ٢/١٠١.

(٥) (بعض) ساقطة من ي.

(٦) في ك، ي، ل، بالمـــشهور، وهـــو وجه، وينظر لباب الإعراب ٤١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨١، ٢٨٣.

(٧) في ك: وشبهه، وفي ي: شبه.

(٨) في ي: الفاعل.

(٩) في ي: التشبيه وهذا، مكان: النسبة فهذه، وهو تحريف.

(١٠) في ي: أهنته، وهو تحريف.

حيثُ إنَّهُ مقتضٍ[١] للجهلِ منافٍ للعلمِ، فكيفَ يجامعُهُ ؟ يَنْدَفِعُ بأَنَّ في الكلامِ حذفًا، والتَّقديرُ: عَلِمْتُ جواب أَزيدٌ قائمٌ، أَي: عَلِمْتُ ما يُجابُ بِهِ هذا الاستفهامُ من ثبوتِ القيامِ لزيدٍ أوِ انتفائه عنهُ[٢]، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامَهُ. فإنْ قلتَ الحُكْمُ في ما إذا كانَ المعلِّقُ داخلاً على الجملةِ الواقعةِ في محلِّ المفعولينِ واضحٌ، وأمَّا إذا كانَ داخلاً على جملةٍ هيَ في محلِّ المفعولِ الثاني نحوُ: عَلِمْتُ زيدًا أَبو مَنْ هُوَ ؟ وعَلِمْتُ زيدًا لأَبُوهُ[٣] قائمٌ، أو ما أَبوهُ (٢٤١/ و) قائمٌ، فما الحُكْمُ ؟ قلتُ: قد اختُلِفَ فيه، فذهبَ جماعةٌ من نحاةِ المغربِ[٤] إلى أَنَّ العاملَ معلَّقٌ عَنِ الجملةِ، وهوَ عاملٌ في محلِّهَا النَّصبَ على أنَّهَا مفعولٌ ثانٍ، وخالَفَ في ذلكَ بعضُهُم، لأَنَّ الجملةَ حُكْمُهَا في مثلِ هذا أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ، وأنْ لا يؤثِّرَ العاملُ في لفظِهَا وإنْ لم يوجَدْ مُعلِّقٌ، نحوُ: عَلِمْتُ زيدًا أَبُوهُ قائمٌ[٥]. قالَ ابنُ هشام: " واضْطَرَبَ في ذلكَ كلامُ الزمخشري فقالَ في قولِهِ تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[٦] في سورةِ هود: إنَّما جازَ تعليقُ فعلِ البَلْوَى لِمَا في الاختبارِ من معنَى العِلْمِ، لأنَّهُ طريقٌ إليه[٧]. وقالَ[٨] في تفسيرِ سورةِ المُلْكِ[٩]: ويسمَّى هذا تعليقًا، وإنَّما التَّعليقُ أَنْ يُوقَعَ بعدَ العاملِ ما يسدُّ مسدَّ منصوبَيْهِ جميعًا، كـ: عَلِمْتُ أَيُّهُمَا عمرٌو، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لا يفترقُ الحالُ- بعدَ تقدُّمِ أحدِ المنصوبينِ- بينَ مجيءِ مالَهُ الصدرُ وغيرُهُ ؟ ولو كان تعليقًا لافترقَا كما < افترقَا >[١٠] في: عَلِمْتُ زيدًا منطلقًا، وعَلِمْتُ أَزيدٌ منطلقٌ "[١١]. إلى هنا كلامُ ابنِ هشامٍ[١٢]. فإنْ قلتَ: فكيفَ التَّفَصِّي عن هذا الاضطرابِ ؟ قُلْتُ: بأَنْ يكونَ التَّعليقُ المذكورُ في آيةِ هودٍ

(١) في الأصل: مقتضي، وهو خطأ في الرسم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٣-٢٨٤.

(٣) في ك، ي: إلا أبوه، وهو تحريف، ينظر مغني اللبيب ٥٤٥.

(٤) في الأصل، ي: العرب، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ل.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥٤٥-٥٤٦، والمساعد ١/٣٦٨.

(٦) هود ٧.

(٧) الكشاف ٢/٢٥٩.

(٨) أي: الزمخشري.

(٩) يريد قوله تعالى: ﴿الَّذي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَملاً﴾، الملك ٢.

(١٠) الزيادة من ك، ل، (وكما افترقا) ساقطة من ي.

(١١) الكشاف ٤/١٣٤.

(١٢) مغني اللبيب ٥٤٦.

يُـــرادُ بِهِ التَّعليقُ المعنويُّ، وهو تسليطُ فعلِ البَلْوَى على الجملةِ الاستفهاميةِ، بحيثُ يكونُ بينهما ارتباطٌ واتصالٌ من حيثُ المعنَى، ولم يُبيِّنْ هنا التَّعليقَ الاصطلاحيَّ اكتفاءً بما ذَكَرَهُ في ســـورةِ المُلْـــكِ، فلا تناقضَ ولا اضطرابَ. فإنْ قلتَ: فما الذي يترجَّحُ من القولينِ المذكورينِ ؟ قلتُ: كونُ العاملِ معلَّقًا عن الجملَةِ المقترنَةِ بالمعلِّقِ الواقعةِ في محلِّ المفعولِ الـــثاني بدلـــيلِ قولِهِ تعالى: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [1] أَلاَ تَرَى أَنَّ ﴿ سَلْ ﴾ [2] التي يُرادُ بِهَا طلبُ العِلْمِ لا المالِ، إنَّما [3] تتعدَّى إلى الثاني بالجارِّ [4] ؟ فلو كـــانَ وصـــولُ ﴿ سَـــلْ ﴾ إلى ﴿ كَمْ آتَيْنَاهُمْ ﴾ كوصولِ ظَنَّ في نحوِ: ظَنَنْتُ زيدًا أَبُوهُ مـــنطلقٌ، لزمَ تعدِّيهِ إلى اثنينِ بنفسِهِ، وذلكَ ممتنعٌ. وإذا ثبتَ أَنَّهُ عُلِّقَ عَنِ [5] الثاني بدليلِ عدمِ وجودِ الجارِّ، ولم يكنْ نصبُ العاملِ لأحدِ المفعولينِ لفظًا مانعًا من كونِهِ معلَّقًا عَنِ الآخر. فإنْ قلتَ: ليسَ ﴿ سَلْ ﴾ مِنَ الأفعالِ القلبيَّةَ التي ذَكَرَهَا [6] المؤلِّفُ حتَّى تُعَلَّقَ ؟ قلـــتُ [7]: التَّعليقُ ليسَ [8] من خواصِّ الأفعالِ المذكورَةِ في المَتْنِ بخصوصِهَا، وكثيرًا ما يغلطُ بعضُ الطَّلَبَةِ في ذلكَ، بَلِ التَّعليقُ جائزٌ في كلِّ فعلٍ قلبيٍّ، سواءٌ (**٢٤١/ظ**) كانَ من بـــابِ ظَـــنَّ، أو غيرِهِ [9]. ولهذا كانتِ الجملةُ في التَّعليقِ منقسمةً إلى ثلاثةِ أقسامٍ [10]: أَحـــدُهَا: أنْ تكـــونَ في موضـــعِ مفعـــولٍ مقيَّدٍ بالجارِّ [11]، نحوُ: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الـــدِّينِ ﴾ [12] لأنَّهُ يُقالُ: سألتُ عَنْهُ [13]. ومنهُ تلكَ الآيةُ التي تلوناهَا آنفًا [14] ونحوُ:

---

(١) البقرة ٢١١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤٩، والبحر المحيط ٢/١٢٦.

(٢) (سل) ساقطة من ي.

(٣) (إنما) ساقطة من ي.

(٤) التاج (سأل).

(٥) في الأصل: من، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ك: ذكره.

(٧) في ي: قبل، وهو تحريف.

(٨) (ليس) ساقطة من ك.

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٠، والارتشاف ٣/٧١.

(١٠) تنظر هذه الأقسام في مغني اللبيب ٥٤٣-٥٤٥.

(١١) في ك، ي: الجار، بإسقاط حرف الجر الباء، وهو تحريف.

(١٢) الداريات ١٢.

(١٣) التاج (سأل).

(١٤) يريد قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾.

﴿ أَوَلَـمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ [١]، ونحوُ: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ [٢]، لأنَّهُ يُقالُ: فَكَّرْتُ فيهِ، ونَظَرْتُ فيهِ [٣]. فالعاملُ طالبٌ لذلكَ المفعولِ الذي وقعتِ الجملةُ المقتـرِنَةِ بالمعلِّـقِ موقعَهُ على معنَى ذلكَ الحرفِ الذي يتعدَّى بِهِ العاملُ [٤]. الثاني: أنْ تكونَ في موضعِ المفعولِ المُسَرَّحِ [٥]، أَي: الذي لم يقيَّدْ بشيءٍ، نحوُ: عَرَفْتُ مَنْ أَبوكَ، إذ يُقالُ: عَرَفْتُ زيدًا [٦]. الثالث: أنْ تكونَ في موضعِ [٧] المفعولَينِ، نحوُ: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَـدُّ عَـذَابًا ﴾ [٨]. فإن قلتَ: فما الذي يظهرُ من كلامِ المؤلِّفِ، هَلْ هوَ موافقٌ للقولِ بالتَّعلـيقِ في مِـثْلِ: عَلِمْتُ زيدًا لأَبوهُ قائمٌ، أو للقولِ بعدمِه ؟ قلتُ: القولُ بعدمِه، لأَنَّهُ شَـرَطَ كَـونَ المعلِّقِ واقعًا بعقبِ الفعلِ القَلبِي، وإنَّما يتحقَّقُ ذلكَ في نحوِ: عَلِمْتُ أَزيدٌ قـائمٌ، لا في نحوِ: عَلِمْتُ زيدًا لأَبوهُ قائمٌ، فإنْ قلتَ: حكى في التَّسهيلِ أَنَّ نصبَ (زيد) في نحوِ عَلِمْتُ زيدًا أَبو مَنْ هُوَ ؟ أَوْلَى من رفعِهِ [٩]، فما وَجْهُ الرَّفعِ ؟ قلتُ: وجهُهُ بأَنَّهُ لَمَّـا كانَ (زيدٌ) مُسْتَفْهَمًا عنهُ من حيثُ المعنَى لأنَّ المعنَى: عَلِمْتُ أَبو مَنْ زيدٌ، عُومِلَ معاملـةَ ما باشَرَهُ الاستفهامُ لفظًا. أو يُقالُ: زيدٌ هوَ الأَبُ، والأَبُ هنا لَهُ الصَّدْرُ لإضافتِهِ إِلى مالَهُ الصَّدْرُ فَعُومِلَ معاملتَهُ.

وأنا أقولُ [١٠]: الرَّفْعُ مشكلٌ، لأَنَّهُ لا يَخْلُو أَنْ يكونَ من قبيلِ الإلغاءِ أو التَّعليقِ ولا ثالثَ، وكلاهُمَا باطلٌ، أَمَّا بطلانُ الأوَّلِ فلأَنَّ العامِلَ متقدِّمٌ متسلِّطٌ من حيثُ المعنَى، ولا مانعَ يمنعُهُ من العملِ لفظًا، فيلزمُ أنْ يكونَ إلغاؤهُ قبيحًا، وهم لا يقولونَ بقبحِهِ، ثُمَّ كيفَ يجـتمعُ الإلغاءُ والتعليقُ [١١] في تركيبٍ واحدٍ بحيثُ يكونُ العاملُ ملغًى بالنسبةِ إِلى لفظِ

---

(١) الأعراف ١٨٤.

(٢) الكهف ١٩.

(٣) اللسان (فكر) و(نظر).

(٤) ينظر مغني اللبيب ٥٤٣-٥٤٤.

(٥) في الأصل، ل: المصرح، وما أثبتناه من ك، ي، والمسرح هو غير المقيد، اللسان (سرح). وينظر مغني اللبيب ٥٤٤.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٥٤٤.

(٧) (موضع) ساقطة من ك، ي.

(٨) طه ٧١، وينظر البحر المحيط ٢٦١/٦، ومغني اللبيب ٥٤٥.

(٩) التسهيل ٧٣، وينظر المساعد ٣٧٠/١.

(١٠) في ي: وأما نقول.

(١١) في ك: ويجتمع للغاء فالتعليق، وفي ي: ويجتمع إلغاء فالتعليق، مكان: يجتمع الإلغاء والتعليق.

المفعـــولِ الأَوَّلِ ومعلَّقًـــا بالنسبة إلى المفعولِ الثاني ؟ وهذا مِمَّا لم يُعْهَدْ في العربيَّة. وأمَّا بطـــلانُ الـــثاني فظاهـــــرٌ، لأنَّ التَّعليقَ ملزومٌ بعدمِ [١] ظهورِ أَثرِ العاملِ < لفظًا > [٢] واللاَّزمُ هنا منتفٍ، بدليلِ تجويزِهِم النَّصبَ، بَلْ جعلوهُ هوَ الأَوْلَى، فتأمَّلْهُ.

[[و]] من خصائصِهَا أَيضًا (٢٤٢/ و) **[[أَنْ يجتمعَ الضَّميرُ الفاعلُ والمفعولُ لـــواحد]]** [٣]، نحوُ: ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [٤]، ونحوُ: عَلِمتُنِي قائمًا، وحَسِبْتُكَ منطلقًا، ولا يصحُّ ضَرَبْتُنِي، ولا ضَرَبْتُكَ، ولا زيدٌ ضَرَبَهُ، على أَنَّ ضميرَي الغيبةِ يرجعانِ إلى زيد، لاتِّحادِ الفاعِلِ والمفعولِ هُنَا معنًى، واتِّفاقِهِمَا [٥] لفظًا من حيثُ الاتِّصالُ والمستعمَلُ في كلامِهِم. أمَّا التغايرُ لفظًا ومعنًى، كــ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، أَوْ لفظًا بحسبِ الإمكانِ، كما في: ضَـــرَبَ زيـــدٌ نفسَهُ، لأنَّ النَّفسَ بإضافته إلى ضميرِ زيد كأَنَّهُ [٦] غيرُهُ لغلبةِ مغايرةِ المضافِ للمضافِ إليه. وأَمَّا أفعالُ القلوبِ فإنَّ المفعولَ بِهِ فيها ليسَ المنصوبَ الأَوَّلَ في الحقيقةِ، بَلْ هوَ مضمونُ الجملةِ كما مرَّ، فجازَ اتِّفاقُهُمَا لفظًا لأَنَّهُمَا ليسا في الحقيقةِ فاعلاً ومفعولاً بِهِ. كذا قالَ الرَّضي [٧].

[[وأُجريَ مجرَاهَا عَدِمْتُنِي وَفَقَدْتُنِي]] [٨] حَمْلاً لَهَا على وَجَدْتُنِي، وهوَ ضدُّهُمَا في أَصلِ الوَضعِ، كقولِهِ [٩]:

لَقَدْ كانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ... وعَمَّـــا أُلاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وقولِهِ [١٠]:

---

(١) في الأصل: لعدم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) الزيادة من ل. وفي ك، ي: لفظ، وهو خطأ.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٥ والمساعد ١/٣٧٢.

(٤) العلق ٧، وينظر الكشاف ٤/٢٧١.

(٥) في ي: واتفاقهم، وهو تحريف.

(٦) في ك: كأن.

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦.

(٨) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٤، ٥٦٥، والمساعد ١/ ٣٧٣.

(٩) جران العود، ديوانه ٤. والشاهد في معاني القرآن للفراء ٢/١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٤-٥٦٥ والمساعد ١/٣٧٣.

(١٠) قـــيس بن ذريح، شعره ١١٥، وينسب إلى المجنون في ديوانه ١٩١، والشاهد في أمالي القالي ١/ ١٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٥، والمساعد ١/٣٧٤.

نَدمتُ على مَا كانَ منِّي، فَقُدْتُني كَمَا يَنْدَمُ المَغْبونُ حينَ يبيعُ

[[وَقَـدْ يكونُ القولُ مستقبلاً مخاطَباً]] به مفردًا (١) أَوْ غيرَهُ، مؤنَّثًا (٢) أَوْ غيرَهُ [[بَعْـدَ الاسـتفهامِ]] (٣) المتَّـصلِ، نحوُ: أَتَقُولُ زيدًا قائمًا (٤) ؟ أَوِ المنفصلِ بظرفٍ كقولِهِ (٥):

أَبَعْدَ بُعْد تقولُ: الدَّارَ جامِعةً شَمْلِي بِهِم أَمْ دوامَ البُعْدِ محتوما

أو بجـارٍّ ومجـرورٍ، نحوُ: أَفي الدَّارِ تقولُ زيدًا قائمًا (٦) ؟ أو أحدِ المفعولينِ (٧)، كقوله (٨):

أَجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلينَا

[[بمعنَى الظَّنِّ]] عندَ أكثرِ العربِ (٩)، فينصبُ المفعولينِ كما رأيتَ. وليسَ جَعْلُهُ بمعنَى الظَّنِّ عندَ استكمالِ الشُّروطِ متحتِّمًا بَلْ تجوزُ (١٠) الحكايةُ أيضًا. [[ومُطْلَقًا في]] لغةِ بني [[سُلَيْمٍ]]، بضمِّ السِّينِ، نحوُ: قالَ زيدٌ عمرًا منطلقًا، حكاهَا سيبويهِ عَنْ (١١) أَبي الخَطَّـابِ (١٢). [[ومِمَّـا (١٣) يُشْبِهُهَا]]، أَي: يُشْبِهُ أَفعالَ القلوبِ [[في مُجَرَّدِ نَصْبِ

---

(١) في ك، ي: مفرد، وهو خطأ.

(٢) في ك، ي: مؤنث.

(٣) ينظـر التسهيل ٧٤، والارتشاف ٧٩/٣، وشرح الألفية للمرادي ٣٩٣/١، ٣٩٤، وشرح شذور الذهب ٣٧٧، والهمع ٢٤٦/٢-٢٤٧.

(٤) ينظر الكتاب ١٢٣/١، والنكت ٥٢٩/١، ٥٣٠.

(٥) بلا عزو في مغني اللبيب ٩٠٩، والمساعد ٣٧٦/١، والهمع ٢/ ٢٤٧، والدرر ١٤٠/١، ويروى: أَمْ تقول، مكان: أَمْ دوامَ.

(٦) ينظر الارتشاف ٧٩/٣.

(٧) المصدر السابق ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٥٦٨/٢، والمساعد ٣٧٦/١.

(٨) ينـسب إلى الكمـيت بن زيد الأسدي وليس في شعره، وهو منسوب إليه في الكتاب ١٢٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧، ٧٩، والدرر ١٤٠/١، وبلا عزو في شرح الكافية الشافية ٥١٨/٢ والمساعد ٣٧٦/١.

(٩) ينظر التسهيل ٧٣، والارتشاف ٧٨/٣، والمساعد ٣٧٥/١.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٧.

(١١) في الأصل: عند، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) الكـتاب ١٢٤/١، وأبو الخطاب هو الاخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد أخذ عنه يونس وسيبويه والكسائي وأبو عبيدة، توفي سنة ١٧٧هـ. مراتب النحويين ٢٣، وبغية الوعاة ٧٤/٢.

(١٣) في ي: وما.

جُزْءَي]] الجملةِ [[الاسميَّة]]، فلا يثبتُ لها شيءٌ من تلكَ الخواصِّ [[اتَّخذَ]] [١]، نحوُ: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [٢]. [[وصيَّرَ [٣] وجَعَلَ]]، نحوُ: ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴾ [٤]. [[وتَرَكَ]] [٥]، كقولِه [٦]:

وربَّيْتُه حتَّى إذا ما تركتُهُ ... أَخَا القومِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُهْ

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ [٧]، فمحتملٌ للحاليَّة. [[وشَعَرَ]]، ولا أَذْكُرُ لهذا شاهِدًا ولا أَعرفُ مَنْ (٢٤٢/ ظ) عدَّهُ من هذهِ الأَفعالِ [٨]، [[وأَدْرَى]] [٩]، وعَدُّ [١٠] هذهِ [١١] ممَّا يشابهُ أَفعالَ القلوبِ في مجرَّدِ نصبِ جزءي الجملةِ [١٢] الاسميَّةِ بحيثُ لا تجري خواصُّها عليها مشكلٌ. وهذهِ [١٣] بمثابَةِ عَلِمَ معنًى وعملاً، نصَّ عليهِ ابنُ مالك [١٤] والرضي [١٥] وغيرُهُمَا [١٦]. والشَّواهدُ على تعليقِهَا من الكتابِ العزيزِ وكلامِ العربِ كثيرةٌ جدًّا، ففي التَّنزيلِ ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [١٧]، وفيه:

---

(١) ينظر التسهيل ٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦، وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(٢) النساء ١٢٥، وينظر المساعد ١/٣٦٢.

(٣) (وصير) ساقطة من ك، ي، ل. ينظر: التسهيل ٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦، والمساعد ١/٣٦١.

(٤) الفرقان ٢٣.

(٥) التسهيل ٧١، شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦.

(٦) فرعان بن الأعرف ضمن أبيات قالها في ابنه منازل في ديوان الحماسة لأبي تمام ٤٥٨، ٤٥٩، والدرر ١/١٣٣، وبلا عزو في شرح الكافية الشافية ١/٣٨٨، ٥٥٠ والمساعد ١/٣٦٢، والهمع ٢/٢١٨.

(٧) الجمعة ١١.

(٨) عدَّهُ السكاكي في المفتاح كما ذكر ذلك السيوطي في الهمع ٢/٢٢١، ولم اقف على رأي السكاكي هذا في المفتاح ٢٣١-٢٣٢، عند حديثه عن أفعال القلوب.

(٩) في ي، ل: ودرى، وينظر المساعد ١/٣٥٨-٣٥٩، والهمع ٢/٢١٤.

(١٠) في ي، وعلى، وهو تحريف.

(١١) في ك، ي: هذا، وهو وجه.

(١٢) (الجملة) ساقطة من ك، ل.

(١٣) في ك، ل: فهذه، وفي ي: . فهذا، وكلاهما وجه.

(١٤) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥، والتسهيل ٧١، وينظر الهمع ٢/٢١٤.

(١٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٧.

(١٦) ينظر شرح شذور الذهب ٣٥٣، والمساعد ١/٣٥٨.

(١٧) الأنبياء ١٠٩.

﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾ [١]، وفيه: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [٢]، وفيه: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [٣]، وفيه: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾ [٤]، وفيه: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ﴾ [٥]، وَمِثْلُهُ فيهِ كثيرٌ [٦]. ومن كلامِ المرأةِ [٧] العربيَّةِ في شأنِ أَولادِهَا: هُمْ كالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرَى أَينَ طَرَفَاهَا. وقالَ زهير [٨]:

وَمَا أَدرِي وسَوفَ إِخالُ أَدْرِي ... أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِساءُ ؟

وقالَ كثير [٩]:

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ... ولا مُوجعَاتِ القَلْبِ حتَّى تَوَلَّتِ

وقالَ الهذلي [١٠]:

دَعَانِي إِليهَا القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرشدٌ طلابُهَا

وإِنَّما كَثَّرْتُ مِنَ الشَّواهِدِ على ذلكَ، لأَنَّ شخصًا مِن مدرسي نهروالة [١١] - هوَ قاضيها الآنَ، ويُعْرَفُ بمولانا كمال الدين بن قوام - تمسَّكَ بهذا النَّصِّ من الوافي، على أنَّ (أَدري) [١٢] لا تُعَلَّقُ عن العملِ، وجَرَى بيني وبينَهُ في ذلكَ كلامٌ، وأَظنُّهُ لم يَرْجِعْ إخلادًا إِلى [١٣] الجمود [١٤] على ما في هذا [١٥] المختصَرِ [١٦] وطرحًا لما في غيرِهِ [١٧] من كتبِ

---

(١) الجن ٢٥.
(٢) الانفطار ١٧.
(٣) القارعة ٣.
(٤) القارعة ١٠.
(٥) الهُمزة ٥.
(٦) في الأصل: كثرة، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٧) (المرأة) ساقطة من ك.
(٨) شعره ١٣٦. والبيت في مغني اللبيب ٦١، ١٨٥، ٥١٣، والمساعد ١/٣٦٥.
(٩) ديوانه ٩٥. والبيت منسوب إليه في مغني اللبيب ٥٤٦، والخزانة ٩/١٤٤.
(١٠) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/٧١، ومغني اللبيب ١٨، ٦٤.
(١١) مدينة هندية سبق التعريف بها في ق ٦٧ظ.
(١٢) في ل: لأدري.
(١٣) في الأصل: من، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(١٤) في ي: الجمود، وهو تصحيف.
(١٥) (هذا) ساقطة من ك.
(١٦) أي: الوافي.
(١٧) في الأصل: فيه، مكان، في غيره، وهو تحريف.

الأئمَّةِ، وذلكَ عن الإنصافِ بمراحلٍ.

[[وَأَلْفَى]]، وهذا من النَّمطِ الأَوَّلِ، فقد صرَّحَ صاحبُ التَّسهيلِ بِعَدِّ (أَلْفَى) من أَفعالِ القلوبِ، وصرَّحَ بأَنَّها مرادفةٌ لِوَجَدَ، وأَنَّهُمَا، معًا بمعنى عَلِمَ (١). فيثبتُ لها بمقتضَى ذلكَ خصائصُ أَفعالِ القلوبِ. [[وتَوَهَّمَ]]، وهو بمعنَى ظَنَّ، على ما صرَّح بِهِ صاحبُ الصِّحاحِ والقاموس (٢). ومقتضاهُ اجراؤُهُ مَجْرَى ما هوَ معناهُ وهوَ ظَنَّ في جميعِ أحكامِهِ، ولكن لم أرَ مِنَ النُّحاةِ مَنْ صرَّحَ بِعَدِّهِ مِن أَفعالِ هذا البابِ (٣).

---

(١) التسهيل ٧١، وينظر المساعد ٣٥٨/١.

(٢) الصحاح والقاموس، (وهم).

(٣) عـده السكاكي في المفتاح من أفعال هذا الباب كما ذكر ذلك السيوطي في الهمع ٢٢١/٢، ولم اقف على رأي السكاكي هذا في المفتاح ٢٣١-٢٣٢ عند حديثه عن أفعال القلوب.

بابُ الأَفعالِ النَّاقصةِ (١)

[[الأَفعالُ النَّاقصةُ]]، وَسُمِّيَتْ بذلكَ، لأَنَّ غيرَهَا يتمُّ [٢] بمرفوعِهِ كلامًا، وهذهِ تنقصُ (عن هذهِ الدَّرجةِ فلا تتمُّ بالمرفوعِ كلامًا، بل لا بُدَّ مَعَهُ من ذِكْرِ المنصوبِ لفظًا أَوْ حكمًـــا) [٣]. وقيلَ: إِنَّما [٤] سُمِّيَتْ ناقصةً، لأَنَّهَا تدلُّ على الزَّمانِ دون الحدثِ [٥]، فنقـــصتْ عن حالِ غيرِهَا من الأَفعالِ الدَّالَّةِ على الحدثِ [٦] (٢٤٣/و) والزَّمانِ جميعًا. قـــالَ الرَّضي: " وليسَ بشيءٍ، لأَنَّ ماعدا كانَ من الأَفعالِ النَّاقصةِ كصارَ الدَّالُّ [٧] على الانـــتقالِ، وأَصبحَ الدَّالُّ على الكونِ في الصُّبحِ وسائرِ أَخواتِهِ، وما دامَ الدَّالُّ على معنى الكـــونِ الـــدَّائمِ، وما زالَ الدَّالُّ على الاستمرارِ وكذا أَخواتِهِ، وليسَ الدَّالُّ على الانتفاءِ، فدلالتُهَا على حدث لايدلُّ عليهِ [٨] الخبرُ في غايةِ الظهورِ. وأَمَّا (كانَ) فتدلُّ على الكونِ الذي هوَ الحصولُ [٩] المطلقُ، وخبرُهُ يدلُّ على الكونِ المخصوصِ وهوَ كونُ القيامِ [١٠]، أَي: حـــصولُهُ. فَجِيءَ أَوَّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصولِ [١١] ما، ثمَّ عُيِّنَ بالخبرِ [١٢] ذلكَ [١٣] الحاصلُ، ففيهِ مِنَ الفائدَةِ ما في ضميرِ الشَّأنِ وزيادةً هنا، وهيَ دلالاتُهُ على زمانِ حصولِ

---

(١) ينظـــر الكتاب ١/٤٥ـــ٥٦، والمقتضب ٣/٩٧ـــ١٠١، والأُصول ١/٨١ـــ٩٢، وأسرار العربية ٥٥ - ٥٩، وشـــرح المفـــصل لابـــن يعيش ٧/٨٩ـــ١٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، ومابعدها.

(٢) في ي: مرفوعها لايتم، مكان: غيرها يتم، وهو خطأ.

(٣) من (عن هذه... إلى... أو حكمًا) ساقطة من ك.

(٤) في ك: أنها، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: الحدوث، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: الحدوث، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل، ي، ل: الدالة، وما أثبتناه من ك.

(٨) في الأصل، ي : على، وما أَثبتناه من ك، ل.

(٩) في الأصـــل: حـــصول، وما أَثبتناه من سائر النسخ مثَّلَ الرضي بقوله: كان زيدٌ قائمًا، ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(١٠) مثَّلَ الرضي بقوله: كان زيدٌ قائمًا، ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(١١) في ك، ي: الحصول.

(١٢) في ك، ي: الخبر.

(١٣) في ي: بذلك.

الخــبرِ. ولو قُلْنَا: قامَ زيدٌ، لَمْ تحصلْ هاتانِ الفائدتانِ معًا. فـــ (كانَ) يدلُّ على حصولِ حــدث مطلقٍ، تقييدُهُ في خبرِهِ، وخبرُهُ [١] يدلُّ على حدث معيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ، تقيــيدُهُ في (كـــانَ)، لكنَّ دلالةَ (كانَ) على الحدثِ [٢] المطلَقِ - أَي الكونِ - وَضعيَّةٌ، ودلالةُ الخبرِ على الزَّمانِ عقليَّةٌ "[٣].

[[ماوُضِعَ]]، أَي: أَلفاظٌ وُضِعَتْ. وَذُكِّرَ باعتبارِ (ما). **[[لتقريرِ الفاعلِ]]** وتثبيته **[[علــى صفةٍ]]** [٤]، هيَ غيرُ صفةِ مصدرِهِ [٥]، وإِلاَّ انتقضَ بجميعِ الأَفعالِ التَّامَّة، فإنَّ (قــامَ)، مــثلاً، من قولنا: قامَ زيدٌ، يقرِّرُ الفاعلَ على صفة، لكنَّ تلكَ الصِّفَةَ هيَ القيامُ المـــستفادُ مـــن الفعلِ العاملِ فيه. وأَمَّا الفعلُ النَّاقصُ فإِنَّما يقرِّرُ الفاعلَ على غيرِ صفة مصدرِه، فإنَّ (كانَ) في قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، لا يُقرِّرُ الفاعلَ على صفةِ الكونِ، بل على صــفةِ القــيامِ المستفادِ من الخبرِ المتَّصفِ بصفةِ الكونِ، أَي: الحصولِ والوجودِ، وكذا سائرُهَا [٦].

وحاولَ الغجدواني إخراجَ الفعلِ التَّامِّ بقولِهِ (ما وُضِعَ) فإنَّ قامَ، مثلاً، لَمْ يوضَعْ لأَنْ يُقَرِّرَ الفاعلَ على صفة، بل وُضِعَ لنفسِ [٧] الإخبارِ، وإِنْ كانَ التَّقريرُ [٨] يلزمُ ضمنًا.

[[وأَمرُهُما]] [٩]، أَي: أَمرُ اسمِ [١٠] الأَفعالِ النَّاقصةِ وخبرِها، لفهمِهِمَا من ذكْرِ الفاعلِ والصِّفةِ المقدَّرِ عليها، **[[كأَمرِ المبتدإِ والخبرِ، على الأَصحِّ]]**، فما جازَ أَنْ يكونَ مبــتدأً، جــازَ أَنْ يكــونَ اسمًا لها، وما جازَ أَنْ يكونَ خبرَ المبتدإِ، جازَ أَنْ يكونَ خبرًا لها [١١].

---

(١)(وخبره) ساقطة من ك، ي .

(٢) في الأصل حدوث، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٩٠.

(٥) ينظر النكت ١/٣٨٨ــ٣٨٩.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(٧) في ك، ي: النفس.

(٨) في ي: التقدير.

(٩) أَي: شأنهما.

(١٠) (اسم) ساقطة من ي.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٠.

وبعضهم يرى أَنَّهُ قد يقعُ الاسمُ [١] هنا [٢] ما لا يجوزُ أَنْ يُبتَدَأَ بِهِ (كالنَّكرةِ الخاليةِ من مسوِّغِ المبتدإِ. وقد أَشارَ الى دفعِ ما استدلَّ بِهِ) [٣] على هذا الرَّأي بقولِهِ: [[ونحوُ: يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ]] [٤] (٢٤٣/ظ) من قولِ حسَّانَ [٥]:

كأَنَّ سبيئةً من بيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وماءُ

محمـــولٌ [[على القلبِ]]، والأَصلُ: يكونُ مزاجُها عسلاً وماءً [٦]، إلاَّ أَنَّهُ قلبَ، فجعـــلَ الخبرَ اسمًا، والاسمَ خبرًا، لأَنَّ القلبَ في نفسِهِ مِمَّا يُحَسِّنُ الكلامَ ويُزيِّنُهُ، فيكونُ مقبولاً [٧] مطلقًا، وإِنْ تضمَّنَ اعتبارًا لطيفًا زادَ حسنُهُ. وهذهِ طريقةُ السَّكاكي.

والسبيئةُ، بالهمزةِ: الخمرُ المشتراةُ للشربِ [٨]. وبيتُ رأسٍ: قريةٌ بين غزَّةَ والرَّملة، مشهورةٌ بجودةِ خمورِها [٩]. وخبرُ كأَنَّ قولُهُ بعدَهُ [١٠]:

على أَنيابِهَا أَوْ طَعْمُ غضٍّ مِنَ التُّفاحِ هَصَّرَهُ اجتناءُ

الغـــضُّ: الطَّري [١١]. والمهصَّرُ: المكسَّرُ [١٢]. شبَّهَ ريقَهَا بخمرٍ مُزِجَتْ بعسلٍ أَوْ بطعمِ تفَّاحٍ طريٍّ، كسَّرَهُ اجتناؤُهُ من شجرٍ، لكمالِ نُضجِهِ ولطافتِهِ.

---

(١) في ك: الاسم.

(٢) في ي: هذا، هو تحريف.

(٣) من (كالنكرة... الى... به) ساقطة من ك، ي.

(٤) (ومـــاء) ساقطة من ك، ي، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٩.

(٥) الديـــوان ١٧/١، وفيه: خبيئة، مكان: سبيئة. والبيت من شواهد الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٤/ ٩٢، والمقتـــصد ٤٠٠/١، وشـــرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١، ومغني اللبيب ٥٩١، ٩١١. وبـــيت رأس: اســـم لقريتين في كل واحدة منها كروم كثيرة، ينسب اليها الخمر، إحداهما ببيت المقدس، والأخرى بنواحي حلب. معجم البلدان ٥٢٠/١.

(٦) ينظر المقتضب ٩٢/٤، والإفصاح ٦٢.

(٧) في ك، ي: مفعولا، وهو تحريف.

(٨) اللسان (سبأ).

(٩) معجم البلدان ٥٢٠/١.

(١٠) ديوان حسان ١٧/١.

(١١) اللسان (غضض).

(١٢) اللسان (هصر).

[[وهـيَ: كـانَ وصـارَ وأصـبحَ وأمسى وأضحى وظلَّ وباتَ وآضَ]] [(١)] كقولِه [(٢)]:

رَبَّيْـتُهُ حتَّـى إذا تَمَعْـدَدَا وآضَ نَهْـدًا كالحسامِ أَجـرَدَا

النَّهدُ: المرتفعُ [(٣)]. والأَجردُ: القصيرُ الشعر [(٤)].

[[وعادَ]]، [(٥)] كقولِه [(٦)]:

وكـانَ مُـضلِّي مَنْ هُديتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّـهِ مُغْـوٍ عـادَ بالرُّشْـدِ آمِـرا

ومِنَ النُّحاةِ مَنْ منعَ عَدَّ (آضَ) و(عادَ) من هذهِ الأَفعالِ مُدَّعِيًا أَنَّهُمَا من قبيلِ التَّامِّ الذي يتعدَّى بإِلى، وأَنَّ المنصوبَ بعدَهَا حالٌ لاخبرٌ [(٧)].

[[وغـدَا، وكـذا جـاءَ وقَعَدَ في ما وردا]] [(٨)] فيهِ، فأَمَّا جاءَ، فوردَ من قولِ الخـوارجِ لابـنِ عـباس < - رضي الله عنه - > [(٩)] حينَ جاءَ إِليهم رسولاً من عليٍّ - رضـيَ الله عنهُ - قالوا لَهُ: ماجاءت حاجتُكَ [(١٠)] ؟ أَي: ما كانت حاجتُكَ. و(ما): استفهامية، وحاجتُكَ، يُروى بالرَّفعِ على أَنَّهُ اسمُ جاءت، و(ما) خبرُهَا تقدَّمَ عليها، لأَنَّهُ للاستفهامِ. ويروى بالنَّصبِ على أَنَّهُ [(١١)] الخبرُ، واسمُ جاءت ضميرٌ عائدٌ إِلى (ما)، وأَنَّثَهُ

---

(١) ينظر التسهيل ٥٢، ٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، ومنهج السالك ٥٣، والهمع ٢/٦٢.

(٢) العجـاج، ديوانه ٢/٢٨١. والرجز منسوب إليه في الخزانة ٨/٤٣٢، والدرر١/٨٢، وبلا عزو في المساعد ١/٢٥٨، والهمع ٢/٦٨، ويروى فيها: كالحصانِ، مكان: كالحسام. وتمعدد الرجل: إذا تكلَّمَ بكلامِ مَعَدّ. وآضَ: صارَ.

(٣) اللسان (نهد).

(٤) اللسان (جرد).

(٥) ينظر التسهيل ٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، والارتشاف ٢/٧٣، ٨٢.

(٦) خنافر بن التوأم الحميري في أمالي القالي١/١٣٢، ١٣٣، وسواد بن قارب السدوسي، في الدرر١/ ٨٢، وبلا عزو في الهمع ٢/٦٨، وشرح الألفية للأشموني ١/٢٢٩.

(٧) ينظرالارتشاف ٢/٨٣.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٠، ٢٩٢.

(٩) الزيادة من ك، ي.

(١٠) ينظـر الكتاب ١/ ٥٠، ٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٠ - ٩١، ومنهج السالك ٥٣، والمساعد ١/٢٥٩.

(١١) في الأَصل: انها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

لكونِ الخبرِ عن ذلكَ الضميرَ، مؤنَّثًا كما في [١]: مَنْ كانتْ أُمَّكَ [٢] ؟ وأمَّا قَعَدَ فوردَ من قولِ بعضِ الأعرابِ [٣]: أَرهَفَ شفرَتَهُ حتَّى قعَدَت كأنَّها حربةً [٤]، أي: صارَتْ [٥]. قالَ الأندلسي [٦]: " لا يُتجاوَزُ بجاءَ وقَعَدَ الموضع الذي استعملتهما [٧] العربُ فيه ". وهوَ معنى قولِ المؤلِّفِ (في ماوردا). وطردَهُ بعضُهم [٨]. قالَ الرَّضي: " وقالَ المصنِّفُ - يعني ابن الحاجب، وأجادَ -: " الأَوْلَى طَرْدُ جاءَ في مثلِ: جاءَ البُرُّ قفيزينِ، (وقيلَ: هو حالٌ، وليسَ بشيءٍ، لأَنَّهُ لا يُرادُ البُرُّ جاءَ [٩] في حالِ كونهِ قفيزينِ [١٠] (٢٤٤/و) ولامعنًى لَهُ [١١]. قالَ: وأمَّا [١٢] قعَدَ، (فلا يطَّردُ وإنْ قلنا بالطَّردِ، فإنَّما يطَّردُ [١٣] في مثلِ الموضعِ الذي استُعْمِلَ فيه أوَّلاً [١٤] - يعني قولَ الأعرابِ - فلا يُقالُ: قَعَدَ) [١٥] كاتبًا، بمعنى صارَ، بل يُقالُ: قعَدَ كأنَّهُ سلطانٌ، لكونهِ مثلَ: قَعَدَتْ كأنَّها حربةٌ "[١٦].

[[وليسَ ومادامَ ومازالَ ومابَرِحَ وما فَتِئَ ومانفكَّ [١٧]، فكانَ تكونُ ناقصةً لثبوتِ خبرِهَا ماضيًا]] [١٨]، في نحوِ: كانَ زيدٌ قائمًا، ومستقبلاً في نحوِ: كُنْ متواضعًا،

---

(١) في ك، ي: الى، مكان: كما في.

(٢) الكتاب ١/ ٥١.

(٣) في ك: العرب، مكان: بعض الأعراب.

(٤) القول حكاه ابن الأعرابي. ينظر التهذيب ١/ ٢٠١، واللسان (قعد).

(٥) ينظر التسهيل ٥٣، والارتشاف ٢/٨٤، والهمع ٢/ ٦٢، ٧٠.

(٦) ينظر قوله في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٢.

(٧) في ك، ي: استعملها.

(٨) هوَ الفراء. ينظر معاني القرآن له ٢/٢٧٤، والارتشاف ٢/٨٤، والمساعد ١/٢٦٠.

(٩) (جاء) ساقطة من ي.

(١٠) من (وقيل... الى... قفيزين) ساقطة من ك.

(١١) في ك: قوله، وهو تحريف.

(١٢) في ي: وإنما، وهو تحريف.

(١٣) (فإنَّما يطرد) ساقطة من ك.

(١٤) في ك: ولا، مكان: أولاً، وهو تحريف.

(١٥) من (فلا يطرد... الى... قعد) ساقطة من ي.

(١٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧٣ـــ٧٤، ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٢ .

(١٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٩، والتسهيل ٥٢، ولباب الإعراب ٤١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، والارتشاف ٢/٧٢.

(١٨) ينظر لباب الإعراب ٤٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٢ - ٢٩٣.

وحـــالاً أو مـــستقبلاً في نحوِ: زيدٌ يكونُ مُصلّيًا أو مسافرًا. إمَّا [[دائمًا]] كما في قولهِ تعـــالى: ﴿وكانَ اللهُ سميعًا بصيرًا﴾ (١). [[أو منقطعًا]] (٢)، نحوُ: كانَ زيدٌ الشَّيخُ شابًّا صـــالحًا. وإفادتُهَا الدَّوامَ أو الانقطاعَ ليسَ بحسبِ الوضعِ (٣)، وإنَّما هوَ إلى القرينةِ (٤)، والـــذي (٥) وُضِعَتْ لَهُ كونُهَا لثبوتِ خبرِهَا مقرونًا بالزَّمانِ الذي تدلُّ عليه صيغتُهَا سواءٌ [[كـــانَ فيها ضميرُ الشَّأنِ]] (٦)، فيكونُ المبتدأُ والخبرُ بعدَهَا جملةً اسميَّةً في محلِّ نصبٍ على أنَّهُ خبرُ كانَ، كما في قولِهِ (٧):

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ صِنفانِ: شامتٌ ... وآخَرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ

وإنَّمـــا نـــبَّهَ على ذلكَ، لأنَّ بعضَ النَّاسِ زَعَمَ أنَّ كانَ الشَّأنيةُ تامَّةٌ، فاعلُهَا ذلكَ الـــضَّميرُ، أَي: وقعتِ القصةُ، ثمَّ فُسِّرتْ القصةُ بالجملةِ (٨). وهذا يؤدِّي الى وقوعِ ضميرِ الـــشَّأنِ غـــيرَ مبتدإٍ في الحالِ ولا في الأَصلِ، وهو خلافُ ماعُلِمَ بالاستقراءِ من كلامِهِم. [[دونَ أَخـــواتِهَا، ففـــيها لم يـــشتهِرْ]] إضمارُ ضميرِ الشَّأنِ، [[إلاَّ ليسَ]] فيضمرُ فيها (٩)، كقولِه (١٠):

هيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بِهَا ... وليسَ منها شِفاءُ الدَّاءِ مبذولُ

[[أَو لَمْ يكنْ]]، معطوفٌ على الجملةِ المتقدِّمةِ، أَي: سواءٌ كانَ فيها ضميرُ الشَّأنِ - كما مثَّلناهُ - أَو لم يكنْ، نحوُ: كانَ زيدٌ قائمًا.

[[وبمعنى صارَ]] (١١) عطفٌ على خبرِ (يكون) من قولِهِ: (وكانَ تكونُ ناقصةً)،

---

(١) النساء ١٣٤.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٤٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣.

(٣) في ك، ي: الواضع، وهو وجه.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣.

(٥) في ك، ي: الذي، باسقاط الواو.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣.

(٧) للعجير السلولي، وقد تقدم في ق ١٦٥و.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٠ـــ١٠١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٨٩.

(١٠) لهـــشامِ بـــن عقـــبة أخي ذي الرمة في الكتاب ١/٧١، ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢١، والدرر١/٨٠، وبلا عزو في مغني اللبيب ٣٨٩ن والمساعد ١/١١٨.

(١١) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٢، ولباب الإعراب ٤٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٣.

أي: وتكونُ بمعنى صارَ، وهو بالنِّسبةِ الى المعنى الأَوَّلِ قليلٌ، كقولِهِ [١]:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قد كانتْ فِراخًا بيوضُهَا

التَّيهاءُ: المفازةُ [٢]. والقَفْرُ: الخلاءُ من الأَرضِ [٣]. والقطا: واحدُهُ قطاةٌ [٤]، طيرٌ معـروفٌ. والحَـزْنُ، بفـتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ الزّاي: بلادُ العربِ، وما غلظَ من الأَرضِ [٥]. والفِراخُ هنا: أَولادُ الطَّيرِ، الواحدُ فرخٌ. والبيوضُ: جمعُ بيضٍ. (**٢٤٤/ظ**) يـصفُ المطيَّ بسرعةِ السَّيرِ حيثُ صارَتْ [٦] بمنزلةِ قطًا تركتْ بيوضَهَا صارَت فِراخًا، فهيَ [٧] تبالغُ في سرعةِ الطيرانِ الى فِراخِهَا.

ولا يصحُّ جعلُ (كان) هنا تامَّةً، لأَنَّ نَصْبَ (فراخ) حينئذٍ على الحالِ يُفسِدُ المعنى، ولا ناقصةً خاليةً عن معنى الصيرورةِ لأَدائهِ الى عكسِ المرادِ.

[[و]] تكـونُ [[تامَّـةً]] [٨] بمعنى ثَبَتَ، نحو: ﴿ وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [٩]، **و[[زائدةً]]**،

كقولِهِ [١٠]:

ما كانَ أَسعدَ مَنْ أَجابَكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هوًى وعِنادَا

وكقولِهَا [١١]:

---

(١) عمـرو بـن أحمر، شعره ١١٩، وخزانة الأدب ٢٠٥/٩، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٠٢ الى ابن كنزة، والبيت غير منسوب في شرح الكافية للرضي ٢٩٣/٢.

(٢) اللسان (تيه).

(٣) اللسان (قفر).

(٤) في ك، ي: قطاطا، وهو تحريف.

(٥) التاج (حزن).

(٦) في الأصل: سارت، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ك، ي: وهي، ولا وجه للواو هنا.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧، ٩٨، وشرح الكافية للرضي ٢٩٣/٢.

(٩) البقرة ٢٨٠.

(١٠) نـسب البيت الى عبد بن رواحة، وليس في ديوانه ولا فيما استدركه الدكتور سامي مكي العاني على الديوان، والبيت بلا عزو في شرح الكافية الشافية ١٠٩٩/٢، وشرح العمدة ٢١١، ٧٥٢، والجامع الصغير لابن هشام ٢٦، وذكر محقق الجامع (الحاشية ٣) أَنَّهُ للعكوك، وليس في ديوانه.

(١١) البـيت لفاطمـة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب. المساعد ٢٦٨/١، والهمع ٩٩/٢، وخزانة الأدب ٢٢٥/٩، ٢٢٦، والدرر ٨٩/١.

أَنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شَمأَلٌ بَليلُ

[[و ﴿ لِمَنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ [١]، شاهدٌ للكلِّ [٢]]]، إذ تحتملُ (كانَ) فيهِ [٣] أَنْ تكونَ ناقصةً غيرَ شأنيَّةً، فـ (قلبٌ) اسمُهَا، و(لَهُ) خبرُهَا [٤]، وأَن تكونَ شأنيَّةً، فاسمُهَا ضميرُ الشَّأنِ مستترٌ فيها، و(لَهُ قَلْبٌ) مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصب، على أَنَّهُ خبرُها، وأَنْ تكونَ تامَّةً، فـ (قَلْبٌ) فاعلُهَا، و(لَهُ) متعلِّقٌ بها، وأَنْ تكونَ زائدةً، فـ(لَهُ قَلْبٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، لا محلَّ لَهُمَا مِنَ الإعرابِ، إذ هما صلةٌ لـ (مَنْ)، أَو في محلِّ جرٍّ، على أَنَّهما صفةٌ لـ (مَنْ)، إنْ جُعِلَتْ موصوفةً [٥].

[[وصارَ للانتقالِ في حقيقةٍ]] [٦] بأَنْ يكونَ الانتقالُ من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ أُخرى، نحوُ: صارَ الطِّينُ خزَفًا. [[أَو]] في [[عَرَضٍ]]، نحوُ: صارَ زيدٌ غَنِيًّا، فإِنَّ معناهُ أَنَّهُ انتقلَ من صفةٍ عارضةٍ [٧] هيَ الفقرُ إِلى صفةٍ أُخرى عارضةٍ [٨]، هيَ الغِنى. [[أَو]] للانتقالِ من مكانٍ [[إِلى مكانٍ]]، نحوُ: صارَ زيدٌ إِلى عمرٍو، أَي: انتقلَ من مكانٍ إِلى مكانِ عمرٍو [٩].

[[وأَصبحَ إِلى باتَ، لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بأَوقاتِهَا]] [١٠]، أَي: بما تدلُّ كلُّ واحدةٍ عليهِ من الزَّمانِ بخصوصيَّةِ المادةِ، فمعنى أَصبحَ زيدٌ عالمًا، وأَضحى عمرٌو أَميرًا، وأَمسى خالدٌ فاضلاً، وظلَّ بكرٌ صائمًا، وباتَ عبدُ اللهِ نائمًا [١١]: حصلت كلُّ صفةٍ من هذهِ الصفاتِ لصاحبِها المذكورِ في كلِّ وقتٍ من هذهِ الأَوقاتِ، صباحًا { وضُحًى }

---

(١) سورة ق ٣٧، وينظر مغني اللبيب ٧٢٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧.

(٣) في ك: إذا كان فيه محتمل، وفي ي: إذ كان فيه تحتمل، مكان: إذ تحتمل كان فيه. وهو وجه.

(٤) في ك، ي: خبر، وهو وجه.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٧٩/٢، ٨٠.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، ولباب الإعراب ٤٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٧) في الأصل: عارضية، وساقطة من ك، وما أَثبتناه من ي، ل.

(٨) في الأصل: عارضية، وساقطة من ك، وما أثبتناه من ي، ل.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٨١/٢.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، والتسهيل ٥٣، ولباب الإعراب ٤٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٣/٢، ٢٩٤ والارتشاف ٧٧/٢–٧٨.

(١١) في ك، ي: كأنما، وهو تحريف.

ومساءً وظلولاً، وهوَ الكونُ بالنَّهارِ، وبيتوتةً، وهي الكونُ باللَّيلِ. [[وبمعنى صارَ]] [١]، تقولُ: أَصبحَ زيدٌ غنيًّا، وأَضحَى أَميرًا، وأَمسَى فقيرًا، بمعنى أَنَّهُ صارَ متَّصفًا بمضمونِ الخبرِ، لا باعتبارِ ما دلَّ عليهِ الفعلُ النَّاقصُ من صباحٍ (٢٤٥/و) وغيرِهِ، بَلْ [٢] على معنى أَنَّهُ صارَ كذلكَ.

ومِنْ مَجِيءِ ظَلَّ بهذا المعنَى[٣]: ﴿وَإِذا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [٤]، أَي: صارَ [٥]. وليسَ المرادُ أَنَّهُ اتَّصفَ بالسَّوادِ في زمنِ الظُّلولِ، وهو النَّهارِ. ومن مجيءِ باتَ كذلكَ [٦] قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: " فإِنَّ أَحَدَكُمْ لايدري أَينَ باتَتْ يَدُهُ "[٧]. أَي: صارَتْ، وليسَ المرادُ زمنَ البيتوتةِ، وهوَ اللَّيلُ، لأَنَّ غسلَ اليدِ بعدَ الاستيقاظِ مِنَ النَّومِ، يُؤمَرُ بِهِ مَنْ نامَ نهارًا أَو ليلاً [٨].

[[وتكونُ تامَّةً إلاَّ الخيرينِ]] [٩]، وهما ظَلَّ وباتَ، فلا يفارقانِ النَّقصَ، وأَمَّا تلكَ، فيجوزُ أَنْ يُقالَ: أَصبَحْنَا وللَّهِ الحمدُ. وكذا أَمسَيْنَا وأَضحَيْنَا، أَي: وَصَلْنَا إلى الصَّباحِ والمساءِ والضُّحى، أَو دَخَلْنَا [١٠] فيها [١١]. [[وقد جاءَ باتَ]] تامًّا [[بمعنى عرَّسَ]]، أَي: نَزَلَ في آخرِ زَمَنِ البيتُوتَةِ [١٢] للاستراحَةِ، وإِنَّما فَسَّرْتُهُ بذلكَ ولَمْ أَقُلْ كما قالَ بعضُ النَّاسِ: نَزَلَ في آخرِ اللَّيلِ [١٣]، لأَنَّهُ أَقربُ إلى تفسيرِ اللَّفظِ من جهةِ توافقِ باتَ والبيتوتَةِ في المادَّةِ الأَصليَّةِ، وتعلُّقُ باتَ بِهَا من جهةِ المعنى.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، ولباب الإعراب ٤٢٣.
(٢) في ي: أَو غيره، بدل، مكان: وغيره بل، وهو تحريف.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٧، ١٠٧.
(٤) النحل ٥٨.
(٥) ينظر الكشاف ٤١٤/٢.
(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٧.
(٧) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٢١٣/٢. والحديث في شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١، وشرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢.
(٨) في ك، ي: وليلاً.
(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٩٤/٢، ٢٩٥.
(١٠) في ي: وأدخلنا، وهو وجه.
(١١) في ك: فيهما، وفي ي: منهما، وكلاهما تحريف .
(١٢) بعدها في الأصل زيادة، وهي: (في المادة الأصلية) وهي قفزة نظر، وما أثبتناه.
(١٣) ينظر التسهيل ٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢، والهمع ٨٣/٢.

[[ولــيسَ، لنفي مضمونِهَا]]، أَي: مضمونِ [١] الجملةِ **[[حالاً]]**، وهو مذهبُ الأكثــرينَ **[[وَقِيلَ]]**: للنَّفي **[[مطلقًا]]** [٢]، حالاً كانَ، كقولِكَ: ليسَ زيدٌ قائمًا، أَي: الآنَ [٣]، أَو ماضــيًا، كقولِهِم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ [٤]، أَو: مستقبلاً، كقولِ الأَعشى [٥] يمدحُ النَّبيَّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ -:

لَهُ نافلاتٌ ما يَغبُّ نوالُهَا ... وليسَ عطاءُ اليومِ مانعَهُ غدًا

مــا يغبُّ، أَي: ما يجيءُ يومًا بعدَ يومٍ، بَلْ يدومُ كلَّ يومٍ [٦]. والنَّوالُ: العطاءُ [٧].

وكقولِ حسَّان [٨]:

وما مِثْلُهُ فيهم ولا كانَ قَبْلَهُ [٩] ... وليسَ يكونُ الدَّهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

وكقولِ الآخر [١٠]:

والمَرْءُ ساعٍ لأَمرٍ ليسَ يُدْرِكُهُ ... والعيشُ شَحٌّ وإِشفاقٌ وتَأميلُ

وهذا مذهبُ سيبويه [١١].

[[وقــوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ [١٢] ﴾، يحتملُ تنزيلَ ما هــوَ الوقوعُ]] في المستقبلِ **[[كالواقِعِ]]** في الحالِ لِتَحقُّقِ [١٣] وقوعِهِ، فلا ينقضُ [١٤]

---

(١) في ك، ي: لمضمون.

(٢) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١١ــ ١١٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٦، ولباب الإعراب ٤٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣، ٢٩٦، والارتشاف ٢/٧٩.

(٣) ينظر الأصول ١/٨٣.

(٤) ينظر الكتاب ١/٧٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦، ومغني اللبيب ٣٨٦، ٣٨٩ .

(٥) ديوانه ١٣٧، ورواية صدره فيه: لَهُ صدقات ما تغبُّ ونائلُ.
والبيت منسوب إليه في مغني اللبيب ٣٨٦.

(٦) اللسان (غبب).

(٧) اللسان (نول).

(٨) ديوانه ١/ ٤٣٣، وفيه: فلا مثله فيهم.

(٩) في الأصل، ك: مثله، وهو تحريف، وما أثبتناه من ي، ل.

(١٠) عبدة بن الطبيب، شعره ٧٥. والبيت في المفضليات ١٤٠، وتخليص الشواهد ٢١٣.

(١١) ينظر الكتاب ١/٧٠، ١٤٧.

(١٢) هود ٨. وينظر الكشاف ٢/٢٦٠، والإنصاف ١/١٦٢، ١٦٣، والبحر المحيط ٥/٢٠٥-٢٠٦.

(١٣) في ل: لمتحقق.

(١٤) في الأصل، ك، ل: ينتهض، وما أثبتناه من ي.

الاستدلالُ بالآيةِ على أنَّ ليسَ [١] للنَّفي حالاً [٢]. وليتَ شعري ماذا يجدي السَّعْيُ في هذا التَّأويلِ مَعَ كَثْرَةِ الشَّواهدِ [٣] على ورودِهَا للنفي باعتبارِ الماضي والمستقبلِ، وقد سَمِعْتَ بعضَهَا [٤]. وقد أحسنَ الأندلسي [٥] في جمعهِ بينَ القولينِ بأنَّ معنَى القولِ الأوَّلِ أنَّها لنفي الحالِ عندَ (٢٤٥ /ظ) عدمِ القرينةِ، ومعنَى [٦] الثاني أنَّها تكونُ لنفيٍ، غيرِ [٧] الحالِ عندَ وجودِ القرينة، فلا تنافي بينهما. وقد اقتفى ابنُ هشام أثَرَهُ حيثُ قالَ في مغني اللبيب: "(ليسَ) كلمةٌ دالَّةٌ على نفي الحالِ، وتنفي غيرَهُ بالقرينة"[٨].

[[ومادامَ لتوقيتِ أمرٍ]] مستفادٍ [٩] من فعلٍ أو شبهِهِ، **[[بمدَّةِ ثبوتِ خبرِهَا لاسمِهَا]]** [١٠] أو لمتعلِّقِهِ على حسبِ ما يكونُ التَّركيبُ عليه، تقولُ: تصدَّقْ مادمتَ غنيًّا، فـ(مادمتَ غنيًّا) توقيتٌ للتصدُّقِ المستفادِ من فعلِ الأمرِ بمدَّةِ ثبوتِ الغِنَى منسوبًا إلى المخاطَبِ، فإذا قلتَ: زيدٌ نافذُ الأمرِ مادامَ أميرًا، فـ(مادامَ أميرًا) توقيتٌ لنفوذِ الأمرِ المستفادِ من اسمِ الفاعلِ [١١] بمدَّةِ [١٢] ثبوتِ الإمارةِ منسوبًا إلى الغائبِ المتقدِّمِ ذكرُهُ. وتقولُ: اجلسْ مادامَ زيدٌ قائمًا أَبوهُ، وزيدٌ راجلٌ مادامَ مسافرًا غلامُهُ، فهيَ هنا [١٣] لتوقيتِ أمرٍ مستفادٍ من فعلٍ أو شبهِهِ بمدَّةِ ثبوتِ خبرِهَا لمتعلَّقِ اسمِهَا وهوَ واضحٌ. **[[ولِذَا]]** الذي ذكرناهُ من كونِهِ للتوقيتِ **[[احتاجَ إلى كلامٍ]]** يتقدَّمُ عليهِ لفظًا أو

(١) (ليس) مكررة في ك، ل.

(٢) (للنفي حالا) ساقطة من ي. و(حالا) ساقطة من ك. وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦، والارتشاف ٢/٧٩.

(٣) بعدها في ك، ي: حالا.

(٤) في ك، ي: يوجد بعضها، بزيادة يوجد.

(٥) ينظر قوله في شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦.

(٦) (معنى) ساقطة من ك، ي.

(٧) (غير) ساقطة من ك، ي.

(٨) مغني اللبيب ٣٨٦.

(٩) في ك: يستفاد، وهو وجه.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١١، ولباب الإعراب ٤٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٦.

(١١) بعدها في ك، ي عبارة مكررة مضطربة هي: (فمادامت غنيا الى المخاطب قلت زيد مادام).

(١٢) (بمدة) ساقطة من ي.

(١٣) (هنا) ساقطة من ك.

تقديـرًا، وذلكَ **[[لأنَّهُ ظرفٌ]]**، إذ معنَى اجلسْ مادامَ زيدٌ جالسًا: اجلسْ مدَّةَ جلوسِ زيـدٍ، ولكن حُذفَ الظَّرفُ الذي هو مضافٌ إلى (ما) المصدريَّةِ وصلتِهَا وأُقيمَا مقامَهُ، فأَفادَ الظَّرفيَّةَ كما في: جئتُكَ صلاةَ العصرِ، أَي: وقتَ صلاةِ العصرِ [١]. وكلُّ ظرفٍ لابُدَّ لَـهُ من متعلِّقٍ [٢]، وهو إمَّا بعضُ جملةٍ اسميَّةٍ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعةِ، أو فعليَّةٍ، نحوُ: جئتُ يومَ الجمعةِ، فظهرَ احتياجُ مادامَ إلى كلامٍ يسبقُهُ [٣].

[[ومـازالَ وما بعدَهُ]] هوَ [٤]: مابَرِحَ وما فَتِئَ وما انفكَّ، **[[لاستمرارِ خبرِهَا لاسمِهَا مُذْ قَبِلَهُ]]** [٥]، أَي: مُذْ قَبِلَ الاسمُ الخبرَ، فلا يُفْهَمُ من قولِنَا: مازالَ زيدٌ أَميرًا، أَنَّهُ اتَّـصَفَ بالإمارةِ في أَوَّلِ وجودِهِ – وإِنَّمَا المفهومُ منهُ استمرَّ على الاتِّصافِ بِهَا مُذْ كانَ قابلاً لذلكَ في المعتادِ [٦].

وإِنَّمَـا كانَـتْ هذهِ الأفعالُ المقترنَةُ بالنَّافي مفيدةً لاستمرارِ [٧] الثبوتِ [٨]، لأَنَّ معناها في نفسِهَا قَبْلَ دخولِ النَّافي يدلُّ على الانفصالِ عن حدثِ الخبرِ، فإذا دَخَلَ النافي أَفـادَ نفيَ ذلكَ الانفصالِ على سبيلِ الاستغراقِ، فمعنَى مازالَ زيدٌ عالِمًا: لم يحصلْ منهُ الانفصالُ عن العِلْمِ، فيلزمُ اتصافُهُ بِهِ دائمًا، وإلاَّ كانَ منفصلاً عنهُ في بعضِ الأوقاتِ، وهوَ خلافُ ما اقتضاهُ (**٢٤٦**/و) النَّفيُ الاستغراقي.

[[وجـازَ تقـديمُ أخـبارِها]]، أَي: أخـبارِ الأفعـالِ الناقـصةِ [٩] **[[علـيها]]** [١٠] لأنَّها أفعالٌ صريحةٌ ولا مانعَ موجودٌ كما في الذي يستثنيهِ [١١]، فجازَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٩٢-٩٣.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٤٢٤.

(٤) في ل: و.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣، ٢٩٥.

(٦) في ك: المفاد، وفي: ي: المقاد، وكلاهما تحريف. وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٥.

(٧) في ك: لاسم أن، وهو تحريف.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٤٢٣.

(٩) في ك، ي: هذه الأفعال، مكان: الأفعال الناقصة، وهو وجه.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧، والهمع ٢/٨٨.

(١١) في ك: يستشهد، وفي ي: سيبينه، وكلاهما تحريف.

تقـديمُ المنـصوبِ عليها كغيرِهَا من المنصوباتِ [١] التي عاملُهَا فعلٌ صريحٌ، وإنَّما قُلْنَا (أفعالٌ) ليخرجَ نحوُ: ما زيدٌ قائمًا، وإنَّما قلنا (صريحٌ) ليخرجَ نحوُ: زيدٌ في الدارِ قائمًا، وإنمـا قلـنا (ولا مانـعَ) ليخرجَ ما استثناهُ المؤلِّفُ بقولِهِ [٢]: **[[إلاَّ ما في أوَّلِهِ]]** كلمةُ **[[مَا]]** [٣]، سواءٌ كانتْ مصدريَّةً أو نافيةً **[[للمصدريَّةِ في مادامَ]]** [٤]، أَي: لكونِ (ما) فيها مصدريَّةً، فهيَ حرفٌ موصولٌ، وما في حيِّزِ الموصولاتِ لا يتقدَّمُ عليها كما عُرِفَ في محلِّهِ [٥]. **[[وللنَّفيِ في غيرِهَا]]**، أَي: غير مادامَ، فإنَّ كلَّ ما عداها مِمَّا في أوَّلِهِ (ما) هيَ فيهِ نافيةٌ، فلها الصدرُ، فلا يجوزُ تقديمُ شيءٍ مِمَّا بعدَهَا عليها، **[[خلافًا لابنِ كيسان في غيرِ مادامَ]]** وهوَ مازالَ ومابرحَ وما فَتِئَ وما انفكَّ [٦]، فإنَّهُ يجوزُ التَّقديمُ، بناءً على أَنَّ النَّافي امتزجَ بِهَا وصارَ المجموعُ كأَنَّهُ بمعنَى ثَبتَ، فلا نفيٌ في التَّحقيقِ يمنعُ من التَّقديمِ. قـالَ ابـنُ الحاجبِ: " وليسَ بمستقيمٍ، فإنَّهُ لو قِيلَ: ما أَبَى زيدٌ آكلاً، كانَ معناهُ إثباتًا للأَكلِ، ولو قلتَ: آكلاً ما أَبَى زيدٌ، لم يَجُزْ، لأنَّ حكمَ النَّفيِ ثابتٌ، وإنَّما اتَّفقَ أَنَّهُ داخلٌ علـى فعلٍ معناهُ النَّفيُ، فصارَ المعنَى بالآخِرَةِ إثباتًا، وكيفَ يزولُ معنَى النَّفيِ، وباعتبارِهِ حَصَلَ المعنَى مثبتًا ؟ فالوجْهُ ما عليهِ الجمهورُ "[٧].

ولم يخالِـفِ ابـنُ كيسان في مادامَ لتحقيقِ المصدريَّةِ فيهِ [٨]. **[[وإلاَّ (ليس) في رأيٍ]]** ذهبَ إِليهِ بعضُهُم، فمنعَ من تقديمِ خبرِهَا عليها [٩] رعايةً لما فيهِ من معنَى النَّفيِ.

---

(١) في ك، ي: المنصوب، وهو خلاف السياق.

(٢) (المؤلف بقوله) ساقطة من ك. و(بقوله) ساقطة من ي.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٤٢٥.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ والهمع ٨٨/٢.

(٥) قـال السيوطي في النكت ٤٠٦/١: "محل الاتفاق في منع تقديمه على (ما) أما تقديمه على مادام مفصولا بينها وبين (ما)، فقال أبو حيان: القياس الجواز، لأن (ما) حرف مصدري غير عامل ولا يمنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن (دام) لا تتصرف فيتجه المنع". وينظر منهج السالك ٥٥.

(٦) المانـع هـم البصريون والفراء، وأجازه الكوفيون وابن كيسان ينظر الإنصاف مسألة (١٧) ١/ ١٥٥، وشـرح المفصل لابن يعيش ١١٣-١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢، والارتشاف ٨٧/٢، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٠/١، والهمع ٨٨/٢.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢-٨٨.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢.

(٩) المانع هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين. المقتصد ٤٠٧/١، ٤٠٨، والإنصاف م (١٨) ١٦٠/١، =

[[وتقديمُ معمولِ معمولِه عليه في]]قولِه تعالى: [[﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[١] ﴾[٢] حجَّةٌ عليه]]، أَي: على مَنْ منعَ تقديمَ خبرِ ليسَ عليها، فإنَّ الظَّرفَ في هذهِ الآيةِ معمولُ خبرِهَا وقد تقدَّمَ عليها، والمعمولُ لا يجوزُ تقديمُهُ إلاَّ حيثُ يجوزُ تقدُّمُ عامِلِه، وفيهِ نظرٌ، لأنَّا لا نسلِّمُ أنَّ الظَّرفَ في الآيةِ معمولٌ للخبرِ. ويجوزُ أنْ يكونَ كما قالَ ابنُ الأنباري[٣]: مبنيًّا على الفتحِ لإضافتهِ إلى الفعلِ في محلِّ رفعٍ على أنَّهُ مبتدأٌ مُخْبَرٌ عنهُ بـ ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾. ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا لليسَ، باعتبارِ ما فيها من معنَى النَّفي. ويجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه ﴿ ليسَ مصروفًا < عنهم >[٤] ﴾، أَي: يلازمُهُم العذابُ (٢٤٦/ ظ) ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ سلَّمنا أنَّهُ معمولٌ لخبرِ (ليسَ)[٥]، لكن لا نسلِّمُ أَنَّ المعمولَ لا يتقدَّمُ إلاَّ حيثُ يجوزُ تقديمُ العاملِ، والسَّنَدُ نحوُ: زيدًا لَنْ أضرِبَ، وعمرًا لم أضرِبْ. [[ودالٌّ على فعليَّته]]، أَي: تقديمُ معمولِ المعمولِ في الآيةِ يدلُّ على أَنَّهُ فعلٌ، وليسَ بحرفٍ كما يقولُهُ الكوفيون[٦]، إذ لو كانَ حرفًا، لكانَ بمنزلةِ (ما) ولا يتقدَّمُ ما في حيِّزِه عليه، ولا يخفاكَ ما يَرِدُ عليه.

[[ولا يدخلنَ]]، أَي: الأفعالُ النَّاقصةُ، وإنَّما أتى بالنُّونِ دونَ التَّاءِ وإنْ كانَ كلٌّ منهما يَرِدُ لجماعةِ المؤنَّثِ قصدًا[٧] للتَّنصيصِ على المقصورِ، وحذرًا ممَّا يوهمُ لو أتى بالتَّاءِ من عَوْدِ الضَّميرِ إلى أَقربِ مذكورٍ وهوَ كلمةُ (ليسَ)، لأَنَّ مثلَ هذا الضَّميرِ كما يصلحُ للجماعةِ يصلحُ للواحدةِ بخلافِ النُّونِ، فلذلكَ قالَ: ولا يدخلنَ [[على كلامٍ أَوَّلُ جزئَيْهِ[٨] شَرْطٌ]]، نحوُ: كانَ مَنْ يَأْتِ زيدًا يكرمْهُ، لأنَّ كلمةَ[٩] الشَّرطِ[١٠] مستحقَّةٌ

=

وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧، والتسهيل ٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢، والمساعد ٢٦٢/١، والهمع ٨٨/٢-٨٩.

(١) هود ٨. وينظر الكشاف ٢٦٠/٢، والإنصاف ١٦٢/١، ١٦٣، والبحر المحيط ٢٠٥/٥-٢٠٦.

(٢) هود ٨. وينظر الكشاف ٢٦٠/٢.

(٣) ينظر الإنصاف ١٦٣/١، ١٦٤.

(٤) الزيادة من ي.

(٥) من (مصروفا ... الى ... ليس) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢.

(٧) في ك، ي: فصلا، وهو تحريف.

(٨) في الأصل: جزئه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في ك، ي: كلام، وفي ل: كلم.

(١٠) في ي: للشرط.

للصَّدرِ [١] فلا تدخلُ عليها نواسخُ الابتداءِ. [[أوِ الاستفهامُ]]، نحوُ: كانَ أيُّ الرِّجالِ يقومُ ؟ لِمَا يلزمُ من وقوعِ الاستفهامِ غيرَ صدرٍ. [[أو ثانيهما إنشاءٌ]] بشرطِ أنْ يكونَ جملةً، سواءٌ كانَ الفعلُ النَّاقصُ في نفسه خبريًّا، نحوُ: كانَ زيدٌ هَلْ أكرَمَ أخاهُ، أو [٢] غيرَ خبريٍّ نحوُ: كُنْ قُمْ. أَمَّا الأوَّلُ فللتناقضِ، وذلكَ لأنَّ هذهِ الأفعالَ صفاتٌ لمصادرِ أخبارِهَا في الحقيقةِ إذ معنَى كانَ زيدٌ قائمًا: لزيدٍ قيامٌ حصلَ في الماضي، فيدلُ على أنَّ مصدرَ الخبرِ مُخْبَرٌ عنهُ بالحصولِ، وذلكَ مناقضٌ للاستفهامِ عنهُ، وأَمَّا الثاني فلأَنَّ الطَّلبَ الذي فيها أغنى عَنِ الطَّلَبِ الذي في خبرِهَا أنْ تساوَى الطلبانِ [٣]، إذ الطَّلَبُ الذي فيها طلبٌ في خبرِهَا، نحوُ: كُنْ قائمًا، أَي: قُمْ، وإنِ اختلَفَا، بأنْ [٤] كانَ أَحدُهُمَا أَمرًا، مثلاً، والآخَرُ استفهامًا، نحوُ: كُنْ هَلْ ضربتَ ؟، اجتمعَ طلبانِ مختلفانِ على مصدرِ الخبرِ في حالَةٍ واحدةٍ، وإنَّما قلنا: بشرطِ أَنْ يكونَ جملةً، لأَنَّ الكلامَ المشتملَ على مبتدإٍ خبرُهُ مفردٌ متضمِّنٌ للاستفهامِ، نحوُ: أَينَ زيدٌ ؟ وأَيُّ الرِّجالِ زيدٌ ؟ تدخلُ عليهِ هذهِ الأفعالُ، ويجبُ تقديمُ الاسمِ المتضمِّنِ للاستفهامِ عليها، نحوُ: أَينَ كانَ زيدٌ ؟ وأَيُّ الرِّجالُ كانَ زيدٌ ؟ وإنَّما كانَ كذلكَ لأَنَّ كلَّ كلمةِ استفهامٍ تقدَّمتْ على جملةٍ تُحْدِثُ في تلكَ الجملةِ معنَى الاستفهامِ، فلا يبقَى إذنْ في الفعلِ إخبارٌ حتَّى يتناقصَ الكلامُ. هذا (٢٤٧/ و) معنَى ما قرَّرَهُ الرَّضي [٥].

[[ويقعنَ خبرًا لكانَ]] نحوُ: كانَ زيدًا أصبحَ صائمًا، [[بِلاَ عَكْسٍ]]، فلا يجوزُ: أَصبحَ زيدٌ كانَ صائمًا، وذلكَ لأَنَّ كانَ تدلُّ على كونٍ مطلقٍ، وأَخواتِهَا تدلُّ على كونٍ مقيَّدٍ، ففي وقوعِهَا خبرًا لكانَ فائدةٌ جديدةٌ تحصلُ، فجازَ الإخبارُ، بخلافِ [٦] العكسِ لعدَمِ تجدُّدِ الفائدَةِ المسوغِ للإخبارِ، إذ الكونُ المُطلَقُ الذي يَدُلُّ عليهِ كانَ في ضمنِ الكونِ المقيَّدِ الذي تدلُّ عليهِ أَخواتُهَا.

---

(١) في ي: للمصدر، وهو تحريف. وساقطة من ك.

(٢) في ك: و.

(٣) بعدها في ل زيادة، وهي: (اكتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في أخبارها).

(٤) في ك، ي: أن، بإسقاط الباء.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧-٢٩٨.

(٦) في ك: أبخلافه.

[[ولا يَقَـــعُ الماضي خبرَهَا عندَ الأكثرينَ إلاَّ إذا دخلَ عليه أو عليها قَدْ]] (١) نحـــوُ: كانَ زيدٌ قَدْ قامَ، أو قَدْ كانَ زيدٌ قامَ، فكانَ ذلكَ لحصولِ الفائدَةِ التي هيَ تقريبُ الماضِـــي مِـــنَ الحالِ، وأمَّا حيثُ تفقدُ (قد) البتَّةَ، فلا فائدةَ في مجرَّدِ الجمعِ بينَ مضيِّهَا ومضيِّ الخبرِ.

وهذا الذي ادَّعَى المؤلِّفُ أنَّهُ مذهبُ الأكثرينَ بالنسبةِ إلى دخولِ (قَدْ) على الخبرِ، ظاهرُ كلامِ التفتازاني في حاشيةِ الكشَّافِ في سورةِ البقرةِ قبلَ (٢) الحزبِ الأوَّلِ بيسير (٣) أنَّـــهُ مذهبُ النُّحاةِ قاطبةً، وذلكَ أنَّهُ قالَ: جَعْلُ خبرِ كانَ فعلاً ماضيًا بغيرِ قد ممَّا يأباهُ النُّحاةُ، لكنَّهُ واقعٌ في التنزيلِ، نحوُ: ﴿ إنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ (٤)، فلاَ وجْهَ للمنعِ. قلـــتُ: أُولـــئكَ لا يشترطونَ وجودَ (قد) لفظًا حتَّى تَرِدَ عليهم الآيةُ، وإنَّما يشترطونَ وجـــودَهَا لفظًا أو تقديرًا كما يقولُهُ مَنْ يشترطُهَا في الماضي الواقعِ حالاً (٥). والذي نقلَهُ ابـــنُ هشام وغيرُهُ أنَّ اشتراطَهُ في بابِ كانَ مذهبُ الكوفيينَ، وأنَّ البصريينَ يخالفونَ في ذلكَ (٦).

[[أو وَقَـــعَ]] خـــبرُهَا الماضي [[في موضعِ الشَّرطِ]]، نحوُ: ليكونَنَّ ضَرْبِي لَهُ عـــاشَ أو ماتَ، إذ المعنَى: لأضْرِبَنَّهُ إنْ عاشَ بعدَ الضَّرْبِ وإنْ ماتَ. وقد لا تدخلُ على فعلِ الشَّرطِ لأنَّها تحقِّقُ مضيَّ مدخولِهَا، فيمتنِعُ جعلُهُ شرطًا لِمَا يفيدُ الاستقبالَ، وكذا لا تدخلُ على ما وقَعَ في موضعِ الشَّرطِ.

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/٨٥.

(٢) هكذا في الأصل وسائر النسخ، وهذا لا يصح، وارى الصواب: قبل آخر الحزب الأول. ومع ذلك فتشت على قول التفتازاني في حاشية الكشاف فلم أقف عليه.

(٣) في الأصل: مشيرا به، مكان: بيسير، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) يوسف ٢٦.

(٥) ينظر الإنصاف مسألة (٣٢) ١/٢٥٢.

(٦) ينظر الحلل ١٦٦، ومغني اللبيب ٨٣٣، والمساعد ١/٢٥٥-٢٥٦، والهمع ٢/٧٣.

أَفعالُ المقارَبَةِ [1]

وهـــيَ في الحقـــيقةِ من أخواتِ كانَ إذ هيَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ، إلاَّ أنَّ العادَةَ جـــرَتْ بإفرادِهَا بباب مفرد، لاختصاصِهَا بما ليسَ ثابتًا لكانَ وأخواتِهَا من وجوبِ كونِ خبرِهَا مضارعًا مقترنًا بـــ(أَنْ)، أو غيرَ مقترنٍ، وبامتناعِ تقديمِ أَخبارِهَا عليها [2].

[[مـــا وُضِـــعَ]]، أَي: أفعالٌ وُضِعَتْ، وذُكِّرَ حملاً على لفظِ (ما). (٢٤٧/ ظ) [[الدنـــوِّ صفةٍ]]، بالتنوينِ، فأُبْدِلَ منها قولُهُ، [[مدلولِ]] فعلٍ [[مضارعٍ في الأعمِّ]] الأَغلبِ، وقد تقعُ مدلولَ اسمٍ، نحوُ: " عَسَى الغويرُ أَبؤُسًا "[3] و: وما كدتُ آئبًا [4] وقد مرَّ. [[رجاءً]]، حالٌ من المدلولِ، أَي: ذا رجاءٍ أو مرجوًّا أو يُرجَى رجاءً، فهوَ مصدرٌ والجملـــةُ حـــالٌ. [[كعسَى]] [5] مريضي أَنْ يشفَى، فعسى لدنوِّ الشِّفاءِ المدلولِ عليهِ بالفعلِ المضارعِ على سبيلِ الرَّجاءِ. ونازعَ الرَّضيُّ في ذلكَ، قائلاً بأَنَّ [6] عسَى لم يوضَعْ للطمَـــعِ في دُنُـــوِّ [7] مضمونِ خبرِهِ، بل للطمعِ في حصولِ مضمونِهِ مطلقًا، سواءٌ يُرجَى حصولُهُ عن قريبٍ، أَو بعدَ مدَّةٍ مديدةٍ [8]، نحوُ: عسَى اللهُ أَنْ يُدْخلَني الجنَّةَ، وعسَى النَّبيُّ أَنْ [9] يَشْفَعَ لي، فَهيَ [10] بمعنَى لَعلَّ [11] التي لا دنوَّ فيها باتِّفاقٍ [12].

---

(١) ينظـــر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧، والتسهيل ٥٩، وشرح الكافية للرضي ٣٠١/٢، والارتشاف ١١٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٨٩، والمساعد ٢٩٢/١، الهمع ١٣١/٢.

(٢) ينظر شرح العمدة ٨١٠.

(٣) هذا المثل تقدم تخريجه في ق ٢٢٨و. وينظر الارتشاف ١٢٢/٢.

(٤) هذا جزء من بيت لتأبط شرًّا. وقد تقدم في ق ٢٠٢و، ٢٢٨و.

(٥) في ل: في نحـــو عسى، مكان: كعسى، وهو وجه. وينظر شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٠٢.

(٦) (بأن) ساقطة من ك، ي، ل.

(٧) في ك: دون، وهو تحريف.

(٨) في الأصل: مديد، وما أثبتناه من ك، ي.

(٩) في ي: لكن، وهو تحريف.

(١٠) في ك، ي: فعسى، وهو وجه.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٢٠٣.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢.

[[ولا يتــصرَّفُ]] [١] لكونِهِ لإنشاءِ الطَّمَعِ والرَّجاءِ، فهوَ متضمِّنٌ لمعنَى الحرفِ الدَّالِّ على ذلكَ وهوَ (لعلَّ) [٢]، والحرفُ لا يتصرَّفُ فيها.

[[ويُقالُ: عسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ]]، بإسنادِ عسَى إلى أَنْ والفعلِ، فيكونُ فعلاً تامًّا، هــذا هــوَ المشهورُ من كلامِهِم [٣]، وقالَ ابنُ مالك [٤]: عندي أنَّها ناقصةٌ أبدًا، ولكن سَدَّتْ أَنْ وصلتُهَا في هذِهِ الحالةِ مسدَّ الجزأينِ كما في: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [٥] إذ لم يقُلْ أحدٌ بأَنَّ حَسِبَ خرجَتْ في ذلكَ عن أَصلِهَا [٦]. [[و]] يُقالُ أيضًا: [[عَسَى زيــدٌ أَنْ يخــرجَ]]، فــيكونُ فعلاً ناقصًا، وزيدٌ اسمُهُ، وأَنْ يخرجَ خبرُهُ، هذا مذهبُ الجمهــورِ [٧]. ولا يخفى أَنَّ الحدثَ لا يكونُ خبرًا عن الجثَّةِ [٨]، فلابُدَّ حينئذٍ من تقديرِ مــضافٍ، إمَّــا: في الاسمِ، أَي: عسىَ حالُ زيد أَنْ يخرجَ، أو في الخبرِ، أَي: عَسَى زيدٌ صــاحبَ أَنْ يخــرجَ [٩]، معناهُ [١٠]، قاربَ زيدٌ أَنْ يخرجَ، أو قَرُبَ [١١] مِنْ أَنْ يخرجَ، وحُــذِفَ الجارُّ توسُّعًا [١٢]. ومعنَى عَسَى أَنْ يخرجَ زيدٌ: قَرُبَ خروجُ زيدٍ، ولا حذفَ هُنا. [[وقد يُحذَفُ أَنْ مِنَ الخبرِ]] كقولِهِ [١٣]:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمسيتَ فيهِ ... يكــونُ وراءَهُ فــرجٌ قــريبُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢، والجنى الداني ٤٣٤.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٤٢٧، وشرح الكافية للرضي ٣٠٢/٢، مغني اللبيب ٩١٥.

(٣) الجنى الداني ٤٣٦، مغني اللبيب ٢٠٢.

(٤) في ك: الرضي، وهو وهم.

(٥) العنكبوت ٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ق ٦٣، والجنى الداني ٤٣٦-٤٣٧، ومغني اللبيب ٢٠٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٢، والجنى الداني ٤٣٥، مغني اللبيب ٢٠١.

(٨) ينظر الأصول ٦٣/١، وشرح الكافية للرضي ٩٤/١.

(٩) ينظر الجنى الداني ٤٣٥-٤٣٦، ومغني اللبيب ٢٠١-٢٠٢.

(١٠) في ك، ل بمعنى، وهو وجه.

(١١) في الأصل: قارب، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للسياق.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ٢٠٢.

(١٣) هدبة بن خشرم العذري، شعره ٥٤. والبيت من قصيدة قالها في حبسه بالمدينة، والخطاب لابن عمه. والنحاة يروونه بضم التاء، والصواب فتحها. الكتاب ١٥٨/٣-١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٧، ١٢١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/٢، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٠٣، ٧٥٤.

[[تشبيهًا بكادَ]] التي غالبُ حالِهَا عدمُ اقترانِ خبرِها [١] بأَنْ، نحوُ: ﴿ ومَا كادُوا يَفْعَلُـونَ ﴾ [٢]، ﴿ يَكَـادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ [٣]. [[كالعكسِ]]، أَي: يقتـرنُ خبرُ كادَ بأَنْ تشبيهًا { لها } بعَسَى [٤] كقولِه [٥]:

كادَتِ النَّفْسُ أَنْ تفيظَ عَلَيْهِ ... مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبَرودِ

(٢٤٨/ و) تفـيظُ بالظَّـاءِ المعجمةِ: تخرجُ مِنَ البدنِ [٦]. والرَّيطَةُ براءٍ مفتوحةٍ فمثنَّاةٍ تحتيَّةٍ ساكنةٍ فطاءٍ مهملةٍ: مَلاءَةٌ غيرُ ذاتِ لِفْقَيْنِ، كلُّها نسجٌ واحدٌ [٧]. والمرادُ بِهَا وبالـبرودِ: ثيابُ الكفنِ. يريدُ أَنَّ هذا الشخصَ لَمَّا ماتَ كادَتِ النَّفسُ أَنْ تذهبَ حزنًا عليهِ. فقد تعارضُ [٨] الكلمتانِ ثبوتَ (أَنْ) وحذفَها، لتشاركِهُمَا في أصلِ معنَى المقاربةِ. وإِنَّما كانَ الأكثرُ في كادَ تَرْكَ (أَنْ) لشدَّةِ دلالتِهَا [٩] على مقاربَةِ الفعلِ، فكأَنَّهُ حاصلٌ في الحالِ ادِّعاءً، بخلافِ عَسَى فإِنَّها للترجِّي وهوَ لا يكونُ إلاَّ في المستقبلِ، فكانَ ذِكْرُ (أَنْ) معَـهُ أَليقُ لأَنَّهَا عَلَمُ الاستقبالِ [١٠]. [[أَو حصولاً]] [١١]، عطفٌ على قولِه: (رجاءً)، يعـني أو مـا وُضِـعَ لدنوِّ مدلولِ مضارعٍ حالةَ كونِه ذا حصولٍ أو حاصلاً أو يحصلُ حصولاً، على نحوِ ما مرَّ. [[ككادَ]] في نحوِ: كادَ القمرُ يغيبُ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ خبرَ كادَ ليسَ حاصلاً، بل هوَ قريبُ الحصولِ. فإِنْ قلتَ: لِمَ لا يُجعلُ (حصولاً) تمييزًا عن النسبةِ في مـضاهي الجملـةِ كمـا في: أَعْجَبَني طيبُ زيدٍ أَبًا، أَي: طيبُ أَبِ زيدٍ، وكذا هنا

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٤٢٧، ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٤، والارتشاف ٢/١٢٠.

(٢) البقرة ٧١.

(٣) النور ٣٥.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٢٧.

(٥) محمـد بـن مـناذر، وهو شاعر مولد ت ١٩٨هـ. والبيت في طبقات ابن المعتز ١٢٣، ومغني اللبيب ٨٦٨، وشرح شذور الذهب ٢٧٣، والمساعد ١/٢٩٥، ويروى تفيض، بالضاد.

(٦) ينظر الزاهر ٢/٣٥٩، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد ٤٣.

(٧) العباب الزاخر (حرف الطاء) ٧١.

(٨) في الأصل، ي: تعارضت، وما أثبتناه من ك، ل. وينظر لباب الإعراب ٤٢٧.

(٩) من ك، ي: دلالتهما، وهو تحريف.

(١٠) ينظـر شـرح المفـصل لابـن يعيش٧/١٢٤، ١٢٥، ولباب الإعراب ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي٢/٣٠٦، ٣٠٧.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٠١.

التقديرُ [١]: أو دنوِّ حصولِ مدلولِ مضارعٍ، فينتفي النظرُ؟ قلتُ: لا يتمُّ ذلكَ، للزومِ مثلِ هـذا الإعـرابِ في المعطـوفِ عليهِ وهوَ (رجاءً)، فيكونُ التَّقديرُ: لدنوِّ رجاءِ مدلولِ المـضارعِ، فيلـزمُ أنْ تكونَ عَسَى موضوعةً لقربِ الرَّجاءِ لا لقربِ المدلولِ المرجوِّ، {و} ليسَ كذلكَ. فإذَن كلٌّ مِنَ الحالِ والتَّمييزِ مشكلٌ. والعبارةُ المحرَّرَةُ أَنْ يُقالَ: أفعالُ هـذا البابِ ما وُضِعَ للدلالَةِ، إمَّا على دنوِّ حدَثِ الخبرِ ككادَ، أو على رجائِه كعَسَى، أو على الأخذِ فيهِ كَطَفَقَ. [[ويتصرَّفُ]] تصرُّفَ الأفعالِ لأنَّهُ خبريٌّ [٢] محضٌ [٣].

[[وهـوَ في النَّفي كغيرِهِ]] [٤]، على الصَّحيحِ، فإنَّ كلَّ فعلٍ لم يدخلْ عليهِ نافٍ فمعـناهُ الثبوتُ لِمَنْ نُسِبَ إليهِ على حسبِ ما وُضِعَ لَهُ، فإذا دخلَ عليهِ النَّافي كانَ نفيًا لـذلكَ المعنـى عَمَّنَ نُسِبَ إليهِ، وهذا أَمرٌ مقطوعٌ بِهِ من اللغةِ، فوجبَ اندراجُ كادَ في ذلكَ. [[وقيلَ: نفيُهُ إثباتٌ مطلقًا]] [٥]، سواءٌ كانَ ماضيًا أو مضارعًا [[كقولِه تعالى: ﴿ وَمَـا كَـادُوا يَفْعَلُـونَ ﴾ [٦]]]، والغـرضُ أَنَّهم فعَلُوا، بدليلِ ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ [٧].

[[وكتخطئة [٨] الشعراءِ [٩] ذا الرُّمَّةِ في قولِه [١٠]]]:

إذا غيَّرَ النَّأيُ المُحبِّينَ [[لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى]] مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ

لفهمِهِـم [١١] (٢٤٨/ ظ) أنَّ معنَى (لَمْ يَكَدْ)، الإثباتُ، فيقتضي [١٢] أنَّ رَسِيسَ الهَـوَى بَـرِحَ، أَي: زالَ [١٣]، وهوَ عكسُ المرادِ، إذ غرضُهُ أنَّ النأيَ عن المحبوبةِ إذا غيَّرَ

---

(١) في ك: التقرير، وهو تحريف.
(٢) في ي: خبر.
(٣) (محض) ساقطة من ك.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٦.
(٥) ينظر لباب الإعراب ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٦.
(٦) البقرة ٧١.
(٧) البقرة ٧١، وينظر لباب الإعراب ٤٢٨، ٤٢٩.
(٨) في ي: ولتخطئة.
(٩) ذكـر المرتضى في أماليه ١/ ٣٣٢: أن ذا الرمة لما انشده مرفوعا، قال له عبد الله بن شبرمة: قد برح ياذا الرمة ففكر ساعة ثم قال:

إذا غير النـأي المحبين لم أجد رسيس الهوى من حب مية يبرح

(١٠) ديـوانه ٧٨.والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٤، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٨، وشـرح الكافـية للرضي ٢/٣٠٢، ٣٠٦، والخزانة ٩/٣٠٩.والرسيس: حديث النفس. اللسان (رسس).
(١١) في ك: لفهم.
(١٢) في ك: فمقتضى.
(١٣) في الأصل: يبرح أي يزال، مكان: برح أي زال، وما أثبتناه من سائر النسخ.

المحــبينَ عَمَّا كانوا عليهِ من الحبِّ، فحالُهُ بالنسبةِ إلى ميَّةَ على خلافِ ذلكَ، فإنَّ رسيسَ الهوَى، أَي: ابتداؤُهُ حالةَ كونِهِ ناشئًا من حبِّهَا لَمْ يَبْرَحْ، فكيفَ انتهاؤُهُ ؟ وقد اشتهرَ هذا القولُ حتَّى نظَمَهُ المعرِّي لغزًا فقالَ:

أَنحــويَّ هــذا العــصرِ ماهيَ لفظةٌ ... جَــرَتْ في لِــسانَيْ جُــرهمٍ وثمودِ
إِذا نُفِــيَــتْ واللهُ أعلـــمُ أُثبِــتَتْ ... وإِنْ أُثبِــتَتْ قامَــتْ مقامَ جُحودِ[1]

[[وقـــيلَ]]: نفيُهُ إثباتٌ [[في الماضي[2] لما تُليَ]] من قولِهِ تعالى: ﴿ وما كادُوا يَفعَلُــونَ ﴾[3] [[لا المــستقبلِ، كقــولِهِ تعــالى]]: ﴿ إِذَا أَخْــرَجَ يَدَهُ [[لَمْ يَكَدْ يَــرَاهَا ﴾]][4]، أَي: لم يقــاربْ رُؤْيَتهَا[5]، ولو حُملَ على الإثباتِ لفَسَدَ المعنَى، إذ يكــونُ مــثلَ قولِكَ[6]: ظلمةٌ عظيمةٌ ليسَ فوقَهَا ظلمةٌ لشدَّتِهَا، إذا أَخرجَ الإنسانُ يدَهُ يَرَاهَا، وفسادُهُ ظاهرٌ.

[[وردَّ]] ما استدلَّ بِهِ الفريقانِ على إفادةِ نفيها للإثباتِ[7]، [[بأنَّ الذَّبحَ]] في آيــةِ البقــرةِ [[عُلِــمَ مِنَ السِّبقِ]] – بالباءِ الموحَّدَةِ- أَي: من قولِهِ تعالى في ما سبقَ: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ لا من قولِهِ: ﴿ وَمَا كادُوا يَفعَلُونَ ﴾، بل هذا مفيدٌ لنفي مقاربةِ الفعلِ قبلَ الــذَّبحِ لَمَّا ظهرَ من تَعَنُّتِهِم واستفسارِهِم في أمرٍ ظاهرٍ لا يحتاجُ إلى استفسارٍ، وهوَ دأبُ مَنْ لا يفعلُ ولا يقاربُ أَنْ يفعَلَ، وفعْلُهُم بعدَ ذلكَ لا ينافي نفيَ مقاربَتِهِم الفعلَ قبلَهُ، لأَنَّهُ قد يلتجِيءُ من ذلكَ دأبُهُ إلى الفعلِ.

[[والمُخَطِّئُ]] من الشعراءِ لذي الرُّمَّةِ في ذلكَ البيتِ [[خَطَّأَهُ خلفُ بن أحمر]]، كذا فيما رأَيتُهُ من نسخِ هذا الكتابِ، والصَّوابُ خلفُ الأَحمرُ[8]، وهو تلميذُ الكسائي،

---

(١) البيــتان في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٦٧، ومغني اللبيب ٨٦٨، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٤٦، وروي صدر الثاني في هذه المظان: إذا استُعمِلَت في صورة الجحد أثبتت.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٤-١٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٣-٩٤.

(٣) البقرة ٧١. (٤) النور ٤٠.

(٥) ينظر الكشاف٣/٦٩، ومغني اللبيب ٨٦٩.

(٦) في ك، ي: قوله.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٤-٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٦-٣٠٧.

(٨) وهــو أبــو محرز، خلف بن حيان بن محرز البصري المعروف بالأحمر احد رواة الغريب والشعر ونقاده، تتلمذ عليه أبو نواس، من آثاره كتاب جبال العرب وما قيل فيها من شعر، وديوان شعر. إنباه الرواة ١/٣٤٨-٣٥٠، وبغية الوعاة ١/٥٥٤، ومعجم المؤلفين ٤/١٠٤.

والمذكورُ في أوائلِ القسمِ الثَّالثِ من المفتاحِ [١].

ووجهُ تخطئةِ خلفٍ لأولئكَ المخطِّئينَ أَنَّ معنى لَمْ يَكَدْ يَبْرَحُ: لَمْ يقارِبِ ابتداءُ هــوَاهَا للزوالِ فكيفَ انتهاؤُهُ ؟ وهذا مبالغةٌ في نفيِ الزوالِ، وهوَ معنًى مستقيمٌ، فلاَ وجْـــهَ لتخطئةِ الشعراءِ ذا الرُّمَّةِ فيه. [[أوْ أَخْذًا]]، عطفٌ على قولِهِ: (حصولاً) أو علـــى (رجاءً)، والمعنَى: أو ما وُضِعَ لدنوِّ مصدرِ المضارِعِ حالَةَ كونِهِ ذا أَخذٍ [٢] أو مأخوذًا أو يؤخذُ أخذًا [[فيهِ]] [٣]، وقد عرفتَ ما يردُ عليهِ وما وجْهُ تحريرِ العبارةِ فيه [٤].

[[كجَعَلَ]]، قالَ الشَّاعِرُ [٥]:

وقَد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي، فأَنهضُ نهضَ الشَّاربِ الثَّملِ

(٢٤٩/ و) [[وطَفِقَ]] بكسرِ الفاءِ كقولِه [٦]:

طَفِقَ الخَليُّ بقسوَةٍ يُلحِي الشَّجيَّ ... نصيحةَ الرَّاجي الخليِّ عَنـــــاءُ

وقد حُكِيَ فيهِ الفتحُ [٧]، وقد حُكِيَ أَيضًا طَبِقَ بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ [٨].

[[وأَخَذَ]] كقولِه [٩]:

فأَخَذْتُ أَسأَلُ والرُّسُومُ تُجيبُني ... وفي الاعتبارِ [١٠] إجابةٌ وسُـــؤالُ

---

(١) المفتاح ٣٥٦.

(٢) في ك: ذا أخذا، وهو خطأ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٠١.

(٤) ينظر ق ٢٤٨و.

(٥) ينسب إلى عمرو بن احمر الباهلي مع بيت آخر في الشعر المنسوب إليه والى غيره، شعره ١٨٠-١٨١. ينسب إلى أبي حية النميري في الشعر المنسوب إليه والى غيره، شعره ١٨٦ برواية:

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني ... ظهري فقمت قيام الشارب السكر

وينظـــر الحيوان للجاحظ ٦/٤٨٣، والموشح للمرزباني ١١٨، والخزانة ٩/٣٥٥، ٣٥٧، والدرر ١/١٠٢-١٠٣، ١٠٩، ومعجم شواهد العربية ١/١٧٩.

(٦) لم أهتد إليه.

(٧) ينظـــر الـــصحاح (طفق)، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٧، والمساعد ١/٢٩٢، والهمع ٢/ ١٣١.

(٨) عده ابن مالك في التسهيل ٥٩ فعلا آخر. وينظر شرح شذور الذهب ١٩٢، والهمع ٢/١٣٢.

(٩) بـــلا عزو في شرح شذور الذهب ٢٧٥، وفيه: وفي الاعتبار. والشاهد في الهمع ٢/١٣٢، والدرر ١/١٠٣.

(١٠) في الأصل، ل: وبالاعتبار، بزيادة الواو ولا يستقيم معها الوزن، وما أثبتناه من ك، ي.

[[وكَـــرَبَ]] بفتحِ الرَّاءِ (١) وكسرِهَا (٢)، والفتحُ أفصحُ. [[وهيَ مثلُ كادَ]] في استعمالِ خبرِهَا بدونِ (أَنْ) (٣)، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ (٤):

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ هواهُ يذوبُ ... حينَ قالَ الوشاةُ هِندٌ غَضُوبُ

ومن خلافِ الغالبِ قولُهُ (٥):

وقَد كَرَبَتْ أَعناقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

[[وأوشَـــكَ وهـــيَ مثلُ عَسَى وكادَ استعمالاً]] (٦)، فتجيءُ تارةً ناقصةً ككادَ وعسى في أَحدِ وَجْهَيْهَا، تقولُ: أَوشَكَ زيدٌ أَنْ يقومَ، وتجيءُ تارةً أُخرى تامَّةً كعَسَى في وَجْهِهَا الآخر، تقولُ: أَوْشَكَ أَنْ يقومَ زيدٌ (٧). ويغلبُ اقترانُ خبرِهَا بـــ(أَنْ) كقولِهِ (٨):

ولو سُئِلَ النَّاسُ الترابَ لأَوْشَكُوا ... إذا قِيلَ هاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

ومِنْ غيرِ الغالبِ قولُهُ (٩):

يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِـــهِ ... في بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَـــا

[[إلاَّ في اتِّصالِ الضميرِ المنصوبِ]] فإنَّهُ يمتنعُ في أَوشكَ، لا يُقالُ: أَوشكَ ولا أَوشَكَهُ كما يُقالُ: عَسَاكَ وعَسَاهُ، وأَمَّا اتِّصالُ الضميرِ المنصوبِ بكادَ فلا أعرفُهُ.

---

(١) ينظر اللسان (كرب).

(٢) ينظر الكتاب ١٥٩/٣، وشرح الكتاب للرضي ٣٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٦٧، والمساعد ٢٩٣/١.

(٣) ينظر شرح الألفية للاشموني ٢٦٢/١.

(٤) قيل البيت للكلحبة اليربوعي، وقيل لرجل من طيِّئ. وهو من شواهد شرح شذور الذهب ٢٧٢، وشـــرح الـــشواهد للعيني٨٩/٢ (بهامش الخزانة)، والهمع١٣٩/٢، والدرر١٠٥/١.وينظر معجم الشواهد العربية ٥٢/١.

(٥) أبو زيد الاسلمي في الكامل ١٨٨/١، وصدره فيه: سَقاها ذَوُو الأرحامِ سَجْلاً على الظَّما وهـــو من شواهد شرح شذور الذهب ٢٧٤، والمساعد ٢٩٦/١، والهمع ١٣٩/٢، والدرر ١/ ١٠٥، ويروى صدره: الأحلام، مكان: الأرحام.

(٦) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧، ولباب الإعراب ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٢.

(٧) ينظر المساعد ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٨) بـــلا عزو في مجالس ثعلب ٤٣٣/٢، وأوضح المسالك ٣١١/١، والمساعد ٢٩٦/١، والهمع ٢/ ١٤٠، والدرر ١٠٦/١. ويروى: يسأل، مكان سئل. و: فيمنعوا، مكان: ويمنعوا.

(٩) أمية بن أبي الصلت، ديوانه ٤٢١. وهو من شواهد الكتاب ١٦٠/٣-١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧، والمساعد ٢٩٧/١، والهمع ١٣٥/٢.

[[وأخـــبارُهَا]]، أي: أَخبارُ أفعالِ المقاربَةِ [[لا تتقدَّمُ عليها [١]]]، لأَنَّ منها ما هـــوَ متضمِّنٌ للحرفِ وهوَ عَسَى، والحرفُ لا يتصرَّفُ فيهِ، فكذا شبيهُهُ. والتَّقديمُ للخبرِ نوعٌ مِنَ التَّصرفِ، فيمتنعُ، وحَمَلُوا البواقي عليهِ.

[[ويجبُ أَنْ تُسنَدَ]] أَفعالُ أخبارِها [[إِلى ضميرِ اسمِهَا ولو معنًى، فصحَّ: كادَ زيــدٌ يخـــرجُ نفــسُهُ، لأنَّهُ بمعنَى يموتُ، دونَ يخرجُ غلامُهُ]]، وهذا كلامُ الرَّضي بعينِهِ [٢]، قالَ: ويتعيَّنُ في أخبارِ جميعِ أفعالِ المقاربَةِ أنْ يكونَ فاعلُ أخبارِهَا ضميرًا عائدًا إِلى اسمِهَـــا، فلا تقولُ: كادَ زيدٌ يخرجُ غلامُهُ، إِلاَّ أنْ يكونَ الفعلُ المسندُ إِلى سبَبِهِ بمعنَى الفعـــلِ المـــسندِ إِلى ضميرِ الاسمِ، نحوُ: كادَ زيدٌ يخرجُ نفسُهُ، بمعنى كادَ يموتُ، هذا نصُّهُ [٣]. قلتُ والذي قالَ ابنُ هشام [٤] وغيرُهُ [٥]: إِنَّ مرفوعَ خبرِ كادَ وأَخواتِهَا لابُدَّ أَنْ يكـــونَ ضميرًا عائدًا إِلى الاسمِ، إِلاَّ عَسَى وحدَهَا، تقولُ: كادَ زيدٌ (٢٤٩/ ظ) يموتُ، ولا تقـــولُ يموتُ أبوهُ، ويجوزُ: عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ [٦] (أَبوهُ، فترفعُ السَّببيَّ، ولا يجوزُ رَفْعُهَـــا الأَجـــنبيَّ، نحوُ: عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ) [٧] عمرٌو عندَهُ [٨]. وهذا كما تَراهُ مخالفٌ لكلامِ الرَّضي.

[[ويلحَقُ بكادَ]] في استعمالِ خبرِهَا بدون (أَنْ) [[أَوْلَى]] [٩]، وهذِهِ بمعنَى كادَ أَيضًا في الدَّلالَةِ على دنوِّ الخبرِ حصولاً، وهيَ مِنْ أَغربِ أَفعالِ هذا البابِ.

[[وهَلْهَلَ]] [١٠] وهيَ بمعنَى كادَ أَيضًا، كقولِهِ [١١]:

وَطِئْنَا بلادَ المعتدينَ فَهَلْهَلَتْ ... نفوسُهُم قَبْلَ الإِماتَةِ تَزْهَقُ

---

(١) التسهيل ٦٠. والمساعد ١/٢٩٩، والهمع ٢/١٤٢.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٤.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٤.
(٤) مغني اللبيب ٧٥٣.
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٩-١٨٠، والارتشاف ٢/١٢٥، والهمع ٢/١٤٣-١٤٤.
(٦) في الأصل: يقول، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٧) من (أبوه ... إلى ... يقوم) ساقطة من ك، ي.
(٨) ينظر مغني اللبيب ٧٥٣.
(٩) التسهيل ٥٩، والارتشاف ٢/١١٨، والمساعد ١/٢٩٢، والهمع ٢/١٣١.
(١٠) التسهيل ٥٩، والارتشاف ٢/١١٨، والمساعد ١/٢٩٢، والهمع ٢/١٣٢.
(١١) بلا عزو في شرح شذور الذهب ١٩١، ٢٧٨ وفيه: ديار مكان بلاد، والهمع ٢/١٣٢.

[[وأنشأَ]] هذهِ بمعنَى طَفِقَ [1] لا بمعنَى كادَ، كقولِه [2]:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْلُ الكاشحينَ لَكُم أنشأتُ أُعْرِبُ عَمَّا كانَ مَكْنُونَا

[[وأَقْبَلَ]] وهيَ كَطَفِقَ [3] أيضًا.

[[وقَرُبَ]] وهيَ ككادَ معنًى [4].

[[وهَبَّ]] وهيَ كطَفِقَ معنًى [5]، قالَ الشاعرُ [6]:

هَبَبْتُ أَلُومُ القلبَ في طاعةِ الهَوَى فَلَجَّ كأنِّي كُنْتُ باللَّومِ أُغرِيهِ

---

(١) ينظر التسهيل ٥٩، وشرح شذور الذهب ١٨٩، والهمع ٢/١٣١.

(٢) في الأصل: وكقوله، بزيادة الواو، وخلت منها سائر النسخ، والبيت ورد عجزه بلا عزو في شرح شذور الذهب٢٧٧، وأورد محققه صدرالبيت برواية: مين، مكان: ميل. وينظر الهمع ٢/١٣٣، والدرر ١/١٠٣.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/، ٣٠٥، والهمع ٢/١٣١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٥، والهمع ٢/١٣١.

(٥) التسهيل ٥٩، وشرح شذور الذهب ١٨٩، والهمع ٢/١٣١.

(٦) بلا عزو في شرح شذور الذهب ١٩١، ٢٧٧، والمساعد ١/٢٩٢، والهمع ٢/١٣٣، والدرر ١/ ١٠٣، ويروى في هذه المضان: مغريا، مكان: أغريه.

فعلَا التَّعجُّب [1]

[[ما وُضِعَ]]، أَي: فعلانِ وُضِعَا [[لإنشائِهِ]]، أَي: لإنشاءِ التَّعَجُّبِ [2]، إلاَّ أَنَّهُ أَفـردَ الضَّميرَ المستكنَّ في (وضِعَ) رعايةً لِلَفْظِ (ما)، لأَنَّهُ مفردٌ. وفي بعضِ الحواشي: ما وُضِـعَ، أَي: فعلٌ وُضِعَ. وهذا مفسدٌ للحملِ، إذ لا يصحُّ أَن يُقالَ إنَّ فِعْلا التَّعَجُّبِ فعلٌ صفتُهُ كذا، لِما يؤدِّي إليهِ مِنَ الإخبارِ عَنِ المثنَّى بالمفردِ لفظًا ومعنًى.

وخرجَ بقولِهِ: (لإنشاءِ التَّعَجُّبِ) نحوُ: عَجِبتُ وتعَجَّبتُ، لأَنَّهمَا ليسَا للتَّعَجُّبِ بل للإخـبارِ، ونحوُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، لأَنَّهُ وإنْ كانَ للإنشاءِ [3]، فليسَ لإنشاءِ التَّعَجُّب بل لإنشاءِ غيرِهِ وهوَ المدحُ، ونحوُ: لِلَّهِ دَرُّهُ، و" سبحانَ اللهِ أَنَّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ "[4]، لأَنَّهُ وإنْ كانَ لإنشاءِ التَّعَجُّبِ، فليسَ بفعلٍ [5]. فإنْ قلتَ: ينتقضُ بنحوِ: تَعَجَّبَ فإنَّهُ لإنشاءِ الـتَّعَجُّبِ. قلتُ: أُجيبَ عنهُ بأَنَّ المرادَ لإنشاءِ تَعَجُّبِ مَنْ يَتَلفَّظُ بِهِ، فخرَجَ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: السؤالُ من أَصلِه غيرُ واردٍ، فتأَمَّلْ.

[[وهُمـا]]، أَي: فِعْلاَ التَّعَجُّبِ [[ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ]] [6]، (ولا بُدَّ من تقديرِ مضافٍ، أَي: فِعْلاَ ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ، إذ كلٌّ من هاتينِ الصيغتينِ جملةٌ لا فِعْلٌ، فيحتاجُ إلى ذلكَ التَّقديرِ) [7] ليصحَّ الحملُ.

[[وهُمَا كَأَفعل التَّفضيل في شروطِ البناءِ]]، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يُبنَى كلٌّ مِنْهُمَا مِنْ مجرَّدٍ ثلاثيٍّ مصوغٍ للفاعلِ ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ [8].

---

(1) ينظـر في هـذا الباب: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٢، والتسهيل ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧، والارتشاف ٣/٣٣، والمساعد ٢/٣٠٧.

(2) شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧.

(3) في ك: الإنشاء.

(4) هـذا قـول الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم لأبي هريرة - رضي الله عنه - وهو في البخاري بشرح الكرماني ٣/١٤٧، وورد الحديث في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٦ـ١٠٧٧.

(5) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧.

(6) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١٤٧.

(7) من (ولابد...إلى... التقدير) ساقطة من ي.

(8) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٢، ٣٠٧، والارتشاف =

[[والتوصُّلُ في الممتنعِ]] بإيقاعِ مصدَرِ الفعلِ الممتنعِ بناؤُهَا مِنْهُ بَعْدَ (٢٥٠/و) ما أَشَدَّ وأَشدُدْ ونحوهما، تقولُ: ما أَشدَّ استخراجَ زيدٍ، وأَشدُدْ باستخراجِهِ، وإنْ شئتَ قلتَ: ما أَعظمَ استخراجَ زيدٍ، وأعظِمْ باستخراجِهِ، وكذلكَ مايفيدُ هذا المعنَى [١].

[[مَعَ وجوبِ التَّفاوتِ في الفعلِ زيادةً ونقصانًا]]، فلا يجوزُ بناءُ صيغةِ تعجُّبٍ مِنْ نحوِ ماتَ وفني [٢]، لأَنَّ هذا لا يقبلُ التَّفاوتَ بزيادةٍ ولا نقصانٍ، وهذا شرطٌ لا يختصُّ بهذا البابِ، بل أَفعلُ التفضيل مساوٍ لَهُ فيه وإن لم يصرِّحْ بِهِ المؤلِّفُ هناكَ في شروطِ ما بُنِيَ منهُ اسمُ التفضيل، ولكنَّهُ مفهومٌ من قولِهِ في التَّعريفِ: الزَّائدُ على غيرِهِ [٣].

[[و]] مَعَ [[نقلِهِ]]، أَي نقلِ الفعلِ [[إلى بابِ الطَّبائعِ]] إن لم يكُنْ موضوعًا في أَصلِ الوَضْعِ عليه، فلا يُبْنَى حينئذ فعلُ التَّعَجُّبِ إلاَّ من (فَعُلَ) بضمِّ العينِ، إمَّا أَصالةً، نحوُ: كَرُمَ، أَو نقلاً كَضَرُبَ، بضمِّ الرَّاءِ منقولاً من (ضَرَبَ) بفتحِهَا [٤].

وإنَّما شرطَ ذلكَ ليدلَّ بِهِ على أَنَّ المتعَجَّبَ منهُ صارَ كالغريزةِ الطَّبيعيَّةِ، لأَنَّ (فَعُلَ) المضمومَ العين موضوعٌ لهذا المعنى [٥].

[[فلذا مُنِعَ ما أَموَتَهُ]] [٦]، لأَنَّ الموتَ لا يتفاوَتُ زيادةً ونقصانًا. [[و]] مُنِعَ [[ما أَضرَبَ زيدًا بكرًا]]، لأَنَّ ضَرُبَ بنقلِهِ إلى بابِ الطَّبائعِ صارَ لازمًا وعُدِّيَ بالهمزةِ إلى مفعولٍ، فلا يتعدَّى إلى مفعولٍ ثانٍ.

=

٤٥/٣، وقال ابن مالك في نكته على الحاجبية ورقة ٤٩ تعقيبًا على قول ابن الحاجب: (وليس بلون ولا عيب): " ليس ذلك مطلقًا في كل عيب، فإن الجهل والبخل والبلادة وشبهها عيوب ويبنى منها " وينظر نكت السيوطي ٩١٥/٢.

(١) ينظر التسهيل ١٣٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢، ٣٠٩، وشرح الألفية لابن النَّاظم ١٨٠، وشرح الألفية للمرادي ٧٢/٣.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٤ والارتشاف ٤٣/٣، وأوضح المسالك ٢٧٦/٣.

(٣) ينظر ق ٢٢٠و.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٨١/١.

(٦) وردَ في الصحاح (موت): وقولهم: ما أَموتَهُ، إنَّما يرادُ بِهِ ما أموتَ قلبُهُ، لأَنَّ كلَّ فعل لا يتزيدُ لا يُتَعَجَّبُ منهُ.

[[دونَ لبكرٍ]] (١)، فإنَّهُ يجوزُ، لأَنَّهُ من بابِ تعدِّي الفعلِ المتعدِّي لأحدٍ إلى آخرَ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، ولا مانعَ منهُ. فإن قلتَ: قد سُمِعَ: ما أَكسَى زيدًا لعمرٍو الثِّيابَ، فما تصنعُ بِهِ ؟ قلتُ: الأَخيرُ منصوبٌ بفعلٍ مدلولٍ عليهِ بـ (أَفْعَلَ) لا بِهِ، أَي: ما أَكسَى زيدًا لعمــرٍو يكــسُوهُ الثِّــيابَ، هــذا مذهبُ البصريينَ (٢). وزَعَمَ الكوفيونَ (٣) أَنَّ انتصابَهُ بـ (أَفْعَلَ) التَّعَجُّبي نفسِهِ، لأَنَّهم لا يقولونَ بتلكَ القاعدةِ التي يُبْنَى عليها هذا الحكمُ.

[[ومــا]] في مــا أَفْعَلَ [[مبتدأٌ نكرةٌ]] بمعنى شيءٌ [[وما بعدَهَا]] مِنَ الجملةِ الفعليَّةِ في محلِّ رَفْعٍ على أَنَّهَا [[الخبرُ]]. فمعنى ما أَحسَنَ زيدًا، أَي جَعَلَهُ حسنًا (٤).

[[وموصــولةٌ عــندَ الأَخفش]] (٥)، فالجملةُ بعدَهَا صلةٌ لا محلَّ لَهَا، [[والخبرُ محذوفٌ]] وجوبًا، أَي الذي أَحسنَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ.

والقــولُ الأَوَّلُ جزمَ بِهِ (٢٥٠/ظ) من عدا الأخفش جميعُ البصريينَ، وأَمَّا هو فَلَمْ يجزمْ بِهِ، لكن جَوَّزَهُ وجوَّزَ الثَّاني على ما نقَلَهُ ابنُ هشام (٦) وغيرُهُ (٧)، وهو مخالفٌ لظاهرِ نقلِ المؤلِّفِ عَنْهُ. وحكى ابنُ مالك أَنَّ للأخفش قولينِ، أَحدُهُما مِثْلُ القولِ الأَوَّلِ، والآخَرُ (٨) هوَ الثَّاني (٩)، وتَبِعَهُ الرَّضي، قالَ: " وفيهِ - يعني قول الأَخفش الذي امتازَ بِهِ - بُعْدٌ، لأَنَّهُ حــذفَ الخبرَ وجوبًا مَعَ عدمِ ما يسدُّ مسدَّهُ، وأَيضًا ليسَ في تقديرِهِ معنى الإبهامِ اللائقِ بالتَّعجُّبِ، كما كانَ في تقديرِ الجماعَةِ. قالَ: ومذهَبُ سيبويهِ (١٠) ضعيفٌ من وجهٍ، وهوَ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٠٩٣ - ١٠٩٤.

(٢) ينظر الارتشاف ٣/٤٠، ٤١، والمساعد ٢/١٥٩.

(٣) ينظر التسهيل ١٣١، والارتشاف ٣/ ٤١، والمساعد ٢/١٥٩.

(٤) ينظر الكتاب ١/٧٢، والإنصاف ١/١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٩، والارتشاف ٣/ ٣٣، والجنى الداني ٣٣٥، ومغني اللبيب ٣٩٢.

(٥) المقتــضب ٤/١٧٧، والأصــول ١/١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٨، والارتشاف ٣/٣٣، ومغني اللبيب ٣٩٢.

(٦) في الأصل وسائر النسخ (من) وما أثبتناه من مغني اللبيب ٣٩٢، والسياق يقتضيه.

(٧) مغني اللبيب ٣٩٢.

(٨) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٩، ٣١٠، والارتشاف ٣/٣٣، والجنى الداني ٣٣٥.

(٩) في الأصل: والثاني، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو أنسب للسياق.

(١٠) ينظر التسهيل ١٣٠، والارتشاف ٣/ ٣٣، والمساعد ٢/١٤٨ـــ١٤٩.

أَنَّ استعمالَ (ما) نكرةً غيرَ موصوفةٍ نادرٌ، نحوُ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (١) على قولٍ، ولم تُسْمَعْ مَعَ ذلكَ مبتدَأَةً. وحُكِيَ عَنِ الفرَّاءِ وابنِ درستويهِ أَنَّ (ما) استفهاميَّةٌ ما بعدَهَا خبرُهَا (٢). قـــالَ: وهـــوَ قويٌّ من جهةِ المعنى، إذ كأَنَّهُ جُهِلَ سَبَبُ حسنِ زيد فاستُفهِمَ عنهُ، وقد يُستفادُ مِنَ الاستفهامِ معنَى التَّعجُّبِ، نحوُ: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (٣)، وقد ضُعِّفَ بأَنَّهُ نُقِلَ مِـــنَ الاستفهامِ إلى التَّعَجُّبِ، والنَّقلُ من إنشاءٍ لم يثبتْ (٤). قلتُ: بل ثبتَ مجيءُ (هل) للتَّمنِّي (٥)، نحو: ﴿ . . . هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾ (٦) و(لعلَّ) كذلك، نحو: لعلِّي أَحجُّ فأزوركَ (٧)، والأمرُ كذلكَ (٨)، قالَ امرؤُ القيس (٩):

أَلاَ أَيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ أَلاَ انْجَلِي

[[و]] مجـــرورُ [[بِـــهِ]] في أَفْعِـــلْ بِهِ [[فاعلٌ عندَ سيبويهِ]] (١٠)، وحذْفُهُ في: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (١١) لا ينافي فاعليَّتَهُ، لأَنَّهُ اكتَسَى لباسَ الفضلةِ وأُجرِيَ مجراها في جوازِ الحذفِ.

[[والأمـــرُ بمعنى الماضي]]، فأَحسِنْ في قولكَ: أَحْسِنْ بزيد، بمعنى حَسُنَ، أَي: صـــارَ ذا حُسْنٍ (١٢)، كأَغَدَّ البعيرُ، ثُمَّ غُيِّرَ إلى لفظِ الأمرِ، لأَنَّ في الأَمرِ تعظيمًا، والتَّعظيمُ يناسِـــبُ معـــنى التَّعجُّبِ (١٣). وزيدتِ الباءُ كراهةً لِرَفْعِ ما هوَ بصورةِ الأَمرِ للاسمِ (١٤) الظاهـــرِ، وضُعِّفَ هذا القولُ بأَنَّ الأَمرَ بمعنَى الماضي غيرُ معهودٍ، بل جاءَ الماضي بمعنى

---

(١) الكتاب ١/٧٣.

(٢) البقرة ٢٧١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٧٧ــ١٧٨.

(٣) ينظر التسهيل ١٣١، والارتشاف ٣/ ٤١، والمساعد ٢/١٥٩.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٩، والارتشاف ٣/ ٣٣، والجنى الداني ٣٣٥.

(٥) الانفطار ١٧.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠.

(٧) الإيضاح للخطيب القزويني ١/٢٢٨.

(٨) المصدر السابق ١/٢٤٣.

(٩) ديوانه ١٨، وعجزه: بصبحٍ، وما الإصباحُ منكَ بأَمثَلِ
والبيت في الإيضاح للخطيب القزويني ١/٢٤٣.

(١٠) ينظر الكتاب ٤/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٧ــ١٤٨، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧، ٣١٠، ومنهج السالك ٣٧١، والجنى الداني ١٠٩، ومغني اللبيب ١٤٤ــ١٤٥.

(١١) مريم ٣٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٢٦.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠، والارتشاف ٣/ ٣٤، ومغني اللبيب ١٤٤.

(١٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٧.

(١٤) في الأصل: الاسم، وما أثبتناه من ك، ي، ل.

الأَمرِ، نحوُ: اتَّقى اللهَ امْرؤٌ، وفَعَلَ خيرًا يُثَب عليهِ [١]. وبأَنَّ استعمالَ (أَفْعِلْ) بمعنى صارَ ذا كذا، قليلٌ، وكذا زيادةُ الباءِ في الفاعلِ.

[[فلـذا]]، أَي: فلكونِ الأمرِ بمعنى الماضي [[أُبْرِزَ الضَّميرُ]] في نحوِ: أَحسِنْ بِـكَ، لأَنَّـهُ بمعنى أَحسنتَ، والضَّميرُ يبرزُ مَعَهُ، وأُتِيَ مكانَ التَّاءِ بالكافِ لَمَّا جِيءَ بهاءِ الجرِّ، (٢٥١/و) فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجبَ الاستتارُ ولم يجزِ الإظهارُ.

[[ومفعولٌ عندَ الأَخفشِ [٢]، والأَمرُ على حقيقتِهِ]] [٣]، ليسَ [٤] بمعنى الماضي كما قالَ سيبويهِ.

[[والـباءُ للتعديةِ، أَو زيادةً]] [٥] في المفعولِ بِهِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْـدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[٦]. ومبنَى هذينِ الوجهينِ على أَنَّ الهمزةَ في (أَفْعِلْ) للتعديةِ أَو للـصيرورةِ، فإِنْ كانت للتعديةِ [٧]، فالباءُ زائدةٌ ولا يجوزُ أَنْ تكونَ معدِّيَةً، وأَلاَّ يجتمع حـرفا تعديةٍ، فعلى هذا يكونُ (أَحْسِنْ) مِنْ قولِكَ: أَحْسِنْ بزيدٍ، أَمرًا [٨] من أَحْسَنْ [٩] زيـدًا، أَي: اجعَلْـهُ [١٠] حَـسَنًا، والأَصلُ أَنْ يُقالَ في الأَمرِ: أَحْسِنْ زيدًا، أَي: اجعَلْهُ حَـسَنًا [١١]، ثُـمَّ زِيدَتِ الباءُ فقيلَ: أَحْسِنْ بزيدٍ. وإن كانت للصيرورةِ، فالباءُ للتعديةِ، والأَصلُ: أَحْسَنَ زيدًا [١٢]، أَي صارَ ذا حُسْنٍ، ثُمَّ جِيءَ بباءِ التعديةِ فقيلَ: أَحسنتَ بزيدٍ، أَي جعَلْـتَهُ صائرًا ذا حسنٍ، فمعنى الأَمرُ من ذلكَ: صَيِّرْ زيدًا صائرًا ذا حُسنٍ، والتَّصييرُ مـستفادٌ مـن بـاءِ التعديةِ، وكونُهُ صائرًا ذا كذا، مستفادٌ من صيغةِ (أَفْعِل) التي همزتُها

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٠.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧، ٣١٠، وشرح الألفية للمرادي ٣/٦١، والهمع ٥/٥٩.

(٣) في الأصل: حقيقة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك، ي: وليس.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٧، والجنى الداني ١١٣–١١٤، ومغني اللبيب ١٤٧.

(٦) البقرة ١٩٥. وينظر الكشاف ١/٣٤٣، والبحر المحيط ٢/٧١.

(٧) في ك: حرفا تعدية، مكان: للتعدية.

(٨) في ك: أمر، وهو خطأ.

(٩) في ي: أمرت أحسنت، مكان: أمرًا من أحسن زيدًا.

(١٠) في ي: جعلته.

(١١) من (والأصل... إلى... حسنًا) ساقطة من ك.

(١٢) في ك: زيد.

بمعنى [١] الصيرورةِ [٢].

[[ففيهِ ضميرٌ [٣]]] لا بُدَّ منهُ كما في كلِّ مثالِ [٤] أَمرٍ [٥] هوَ [٦] للواحدِ المُذَكَّرِ، إلاَّ أَنَّهُ جرى مستترًا للواحدِ [٧] والاثنينِ والجماعةِ، لأَنَّهُ جرَى مجرى المثلِ، فاغتُفرَ فيه [٨] جَرْيُهُ مستترًا مطلقًا، وأَمَّا على مذهبِ سيبويهِ فلا ضميرَ في (أَفْعِلْ) أصلاً [٩]، لأَنَّ المجرورَ بعدَهُ فاعلٌ بِهِ [١٠].

[[هــذا]] التقديرُ المذكورُ للمذهبينِ في صيغتي التَّعجُّبِ [[لتمهيدِ الإعرابِ]]، أَي: لتــسهيلِ طريقِهِ للفهمِ [[في الأَصلِ]] قبلَ النَّقلِ إلى التَّعَجُّبِ، لا لبيانِ أَنَّهُمَا بذلكَ المعـــنى في هذهِ الحالِ لأَنَّهُمَا برزا [١١] الآنَ لإنشاءِ التَّعَجُّبِ، ولم يكونا قَبْلُ كذلكَ [١٢].

[[ثُـــمَّ جَـــرَى]] لفظُ الصِّيغتينِ [[مَثَلاً]] [١٣]، أَي كالمَثَلِ، وإِلاَّ فليسا من قبيلِ المَثَلِ حقــيقةً، لأَنَّـــهُ القـــولُ الـــسائرُ المُمَـــثَّلُ مَـــضْرَبُهُ بمـــوردِهِ، نَعَـــمْ، همـــا مشابهانِ لَهُ في الإخراجِ [١٤] عن الموضعِ الأصلي إلى غيرِهِ.

[[ولـــذا [١٥] لا يتغَيَّرُ [١٦]]] بل يُحافَظُ عليهِ كما يُحافَظُ على المَثَلِ ويُحمَى من التَّغَيُّــرِ [١٧]، لأَنَّـــهُ لَمَّا شُبِّهَ المضرَبُ بالموردِ، صارَ المضربُ كأَنَّهُ موردٌ، فلا يغيَّرُ ذلكَ اللَّفــظُ مـــن تذكيرِهِ وإفرادِهِ وتثنيتِهِ وجمعِهِ عندَ استعمالِهِ المضربِ، بل يبقَى على طريقةٍ واحدةٍ كما أَنَّهُ يكونُ على طريقةٍ واحدةٍ عندَ استعمالِهِ في الموردِ [١٨].

---

(١) في ك: لمعنى، وهو وجه.
(٢) بعدها في ك: ذا ذا وفي ي: ذا.
(٣) أي في (أَفْعِلْ).
(٤) (كل مثال) ساقطة من ك.
(٥) (أمر) ساقطة من ي.
(٦) في ي: وهو.
(٧) في الأصل: للواحد، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٨) في ل: فيه لذلك، بزيادة (لذلك).
(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٧، ١٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٠، والجنى الداني ١٠٩ــ١١٠، ومغني اللبيب ١٤٤، والهمع ٥/٥٧ــ٥٩.
(١٠) في ل: له.
(١١) (برزا) ساقطة من ك، ي.
(١٢) في ل: لك.
(١٣) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/٤١٣.
(١٤) في ي: الاطراح.
(١٥) في ك، ي، ل: فلذا.
(١٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٠.
(١٧) في ل: التغيير.
(١٨) من (بل... إلى... المورد) ساقطة من ي.

[[ولا يتصرَّفُ فيهما بوجهٍ ولو بالفصلِ (٢٥١/ ظ) بالظَّرفِ]] سواءٌ كانَ جارًّا ومجـــرورًا، أو غيرَ ذلكَ، كما جَرَى بِهِ اصطلاحُ كثيرينَ، [[على الأعرفِ]] (١)، خلافًا للمازني وجماعة (٢)، حيثُ يكونُ ذلكَ الظرفُ متعلِّقًا بفعلِ التَّعَجُّبِ، فإنَّ الفصلَ بِهِ جائزٌ عندَهُم. قالَ ابنُ مالك: وهوَ الصَّحيحُ لثبوتِهِ نثرًا ونظمًا، فَمِنَ النَّثرِ قولُ عمرُو بن معدي كـــرب (٣): " مـــا أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَهَا، وأكثرَ (٤) في الكرباتِ عطاءَهَا، وأثبتَ في المكرماتِ بقاءَهَا. وَمِنَ النَّظمِ قولُ بعضِهِم (٥):

أُقِيمُ بدارِ الحربِ مادامَ حربُهَا ... وأَحرِ إذا حالَتْ بأَنْ أَتَحَوَّلاَ

وفي شرحِ التسهيلِ لَهُ (٦) - رحمَهُ اللهُ تعالى- (٧): " وقالَ الزمخشري بعدَ أنْ حكمَ بمـــنعِ الفصلِ: وقد أَجازَ الجرمي (٨) وغيرُهُ من أَصحابِنا الفصلَ بالظرفِ، وينصرُهُم قولُ القائـــلِ: ما أَحسنَ بالرَّجلِ أَنْ يصدقَ (٩). والعجبُ اعترافُهُ بنصرِهِم وتنبيهِهِ على بعضِ حججِهِم بعدَ أَنْ خالفَهُم بلا دليلٍ ". إلى هنا كلامُهُ.

أَمَّا إذا كانَ (١٠) غيرَ متعلِّقٍ بفعلِ التَّعَجُّبِ، نحوُ: ما أحسَنَ واللهِ زيداً، وأَحسِنْ واللهِ بعمـــرٍو، فلاَ خلافَ في منعِ الفصلِ بِهِ (١١). وقد استبانَ لكَ أَنَّ كلامَ المؤلِّفِ مُستَدْرَكٌ،

---

(١) ينظر الكتاب ٧٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧.

(٢) مـــنهم الفراء والجرمي وأبو علي وابن خروف والشلوبين. وينظر في المسألة: شرح المفصل لابن يعـــيش ١٤٩/٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢-١٠٩٩، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢، ٣٠٩، ومـــنهج الـــسالك ٣٨٠، والارتـــشاف ٣٨/٣، وشرح الألفية للمرادي ٧٥/٣-٧٦، والمساعد ١٥٧/٢.

(٣) ينظر قول عمرو بن معديكرب في شرح التسهيل لابن مالك ق ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٧، والمساعد ١٥٨/٢، والدرر ١٢١/١، مع اختلاف في الرواية.

(٤) في ل: وأكرم، وهو وجه.

(٥) أوس بن حجر، ديوانه ٨٣ ورواية صدره فيه: أُقيمُ بِدارِ الحَزمِ ما دامَ حَزمُها
والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والمساعد ١٥٨/٢، وروايته فيهما على وفق رواية الديوان.

(٦) أي: لابن مالك، ينظر شرح التسهيل ق ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢-١٠٩٩.

(٧) (تعالى) ساقطة من ل.

(٨) ينظر الارتشاف ٣٨/٣.

(٩) المفصل ١٧٠/٢، وينظر شرحه لابن يعيش ١٤٩/٧، والارتشاف ٣٨/٣.

(١٠) في الأصل، ل: كان الفاصل ظرفا، بزيادة (الفاصل ظرفا) وفي ك: كان ظرفا، بزيادة (ظرفا)، وما أثبتناه من ي.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢، والمساعد ١٥٧/٢، =

حيثُ لم يقيَّدْ بما قيَّدناهُ. وكذا يمتنعُ الفصلُ بغيرِ الظَّرفِ بإجماعٍ فيما حكاهُ بعضُهُم [١]، وليسَ نقلُ الإجماعِ هكذا على الإطلاقِ بصحيحٍ، فقد جوَّزَ الجرمي من البصريينَ وهشام من الكوفيينَ الفصلَ بالحالِ [٢]، نحوُ: ما أَحسنَ مقبلاً زيدًا، وجوَّزَ ابنُ كيسان الفصلَ بالجملةِ الاعتراضيَّةِ المفتتحةِ بلولا الامتناعيَّةِ [٣]، نحوُ: ما أَحْسَنَ، لولا كلامُهُ، زيدًا. ورُوِيَ أَنَّ [٤] عليًّا صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُهُ [٥]- مَرَّ بعمَّارٍ- رضيَ اللهُ عنهُ [٦]- فَمَسَحَ التُّرابَ عن وجهِهِ وقالَ: " أَعززْ عليَّ أَبا اليقظان أَنْ أَراكَ صريعًا مُجَدَّلاً "[٧]. وهوَ شاهدٌ علـى أُمورٍ، منها: جوازُ حذفِ الباءِ الدَّاخلةِ على فاعلِ (أَفْعِل) الأمري، وهم أَوجبوا ذِكْرَهَا، لكنْ قد تَقَرَّرَ أَنَّ حذفَ الجارِّ الداخلِ على (أَنَّ) و(أَنْ) يجوزُ قياسًا مطَّردًا، فهذا جـارٍ علـى القياسِ ولا إشكالَ فيهِ. ومنها: جوازُ الفصلِ بالظَّرفِ، وقد مرَّ الكلامُ فيهِ. ومنها: جوازُ الفصلِ بالنِّداءِ [٨]، فظاهِرُ إطلاقاتِهم المنعُ منهُ.

[[إلاَّ بحـذفِ المفعولِ في رأيٍ]]، والذي في التسهيلِ أَنَّ المُتَعَجَّبَ منهُ إذا عُلِمَ جـازَ حذفُـهُ مطلقًا، أَي: سواءٌ كانَ معمولاً لـ (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ بِهِ) [٩]، (**٢٥٢/ و**) فالأَوَّلُ كقولِهِ [١٠]:

=

والهمع ٥/٦٠.

(١) قـال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦: "ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعـل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور". وينظر الارتشاف ٣/٣٧، والمساعد ٢/١٥٧، والنكت ٢/٩١٩.

(٢) ينظر الارتشاف ٣/٣٧، والمساعد ٢/١٥٧، والهمع ٥/٦١.

(٣) التسهيل ١٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٩، والارتشاف ٣/٣٨، وشرح الألفية للمرادي ٣/ ٧٣، والهمع ٦١، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٧٠.

(٤) في الأصل: بأن، وما أثبتناه من ك، ي، ل.

(٥) (صلوات الله عليه وسلامه) ساقطة من ك، ي، ل.

(٦) من ك، ي، ل: عنهما.

(٧) ينظـر القـول في الارتشاف ٣/٣٧-٣٨، والجنى الداني ١١١، والمساعد ٢/١٥٧، والهمع ٥/ ٦١.

(٨) ينظر الارتشاف ٣/٣٨، والمساعد ٢/١٥٧، والهمع ٥/٦١.

(٩) التسهيل ١٣٠، والمساعد ٢/١٥٢، والهمع ١/٥٩.

(١٠) علي بن أبي طالب، ديوانه ١١٢، وروي فيه مع بيت آخر:

جـزى الله قوما قاتلوا في لقائهم　　لدى البأس خيرا ما اعف وأكرما

=

جَزَى اللهُ عنِّي، والجزاءُ بفضلِهِ ربيعةَ خيرًا ما أَعفَّ وأَكرَمَا

أَي: مـا أَعفَّهُـم وأكرمَهُم، فحذفَ المفعولَ بِهِ. والثاني مقيَّدٌ بأَنْ يكونَ (أَفْعِل) الأَمـر أي معطـوفًا على آخرَ، مذكورٌ معَهُ مثلُ ذلكَ المحذوفِ [(١)]، نحوُ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [(٢)]. وأَمَّا قولُهُ:

فذلكَ إِنْ تَلْقَ المنيَّةَ تَلْقَهَا حميدًا وإِنْ تَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدَرَا

أَي فأَجْدِرْ بِهِ، فشاذٌّ على ما صَرَّحُوا بِهِ [(٣)].

[[وبإدخـال كانَ بينَ (ما) والفعلِ للدلالةِ على المضيِّ [(٤)]]] الذي لا إشعارَ [(٥)] لفعلِ التَّعَجُّبِ بِهِ، فإِنَّهُ مسلوبُ الدَّلالةِ عليهِ [(٦)].

والمرادُ بالمضيّ مضيُّ المتعجبَ منه، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً [(٧)]، أَي أنَّه كان في الماضي ذا حسن دائم، إلاَّ أَنَّهُ لم يتَّصِلْ بزمانِ المتكلِّم، بل كانَ دائمًا قبلَهُ.

وشـذَّ الفصلُ بأَصبحَ وأَمْسَى في قولِهِم: ما أَصْبَحَ أَبرَدَهَا– أَي: أَبْرَدَ الغداة، وما أَمْسَى أَدفأَهَا [(٨)] – أَي: أَدفأَ العشيَّة، ولا يُتجاوَزُ المسموعُ فيهما [(٩)] وجوَّزَ ابنُ كيسان الفصلَ بيكونُ قياسًا على الفصلِ بكانَ [(١٠)].

=

ربـيعة اعـني أنهم أهل نجـدة وبـأس إذا لاقوا خميسا مرمرمـا

والشاهد في تخليص الشواهد ٤٩١، والمساعد ١٥٢/٢، والهمع ٥٩/٥.

(١) ينظر المساعد ١٥٣/٢.

(٢) مريم ٣٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٦/٢.

(٣) ينظر أوضح المسالك ٢٦٠/٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩/٢.

(٥) في ك: لا إشعارا.

(٦) ينظر الارتشاف ٣٨/٣.

(٧) ينظر الكتاب ٧٣/١، والارتشاف ٣٩/٣.

(٨) ينظر الأصول ١٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧، والارتشاف ٣٩/٣.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢.

(١٠) ينظـر شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢، وأوضح المسالك ٣٨١، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٧٠.

أَفعالُ المَدْحِ والذَّمِّ (١)

[[مـــا وُضِعَ]]، أَي: أَفعالٌ وُضِعَتْ [[لإِنشائِهِمَا]]، أَي لإِنشاءِ المدحِ والذَّمِّ (٢) العـــامَّينِ، أَي: اللَّذينِ لا خصوصيَّةَ فيهما، فإِنَّكَ إِذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فقد مدحتَ مطلقًا من غيرِ تعيينِ خصلةٍ (٣) بجهةِ (٤) المدحِ، وكذا بِئْسَ الرَّجلُ عمرٌو.

وقد خرجَ بقولِهِ: (لإِنشائِهِمَا) مثلُ: مدحتُ زيدًا، وذممتُهُ، وشَرُفَ عمرٌو، وكَرُمَ وحَمُقَ بكرٌ ولَؤُمَ، لأَنَّ هذِهِ كلَّهَا للإِخبارِ لا للإِنشاءِ، ونحوُ: ما أَحْسَنَ زيدًا، وأَحْسِنْ بِهِ، ومـــا أَقْـــبَحَ عمرًا، وأَقبِحْ بِهِ، لأَنَّهُمَا لإِنشاءِ التَّعَجُّبِ لا لإِنشاءِ مدحٍ وذمٍّ، ونحوُ: امْدَحْ وذُمَّ، لأَنَّ المرادَ إِنشاءُ (٥) المدحِ والذَّمِّ ممَّن يتلفَّظُ بِهِ كما مرَّ في التَّعَجُّبِ (٦). وفيهِ نظرٌ، فإِذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرَّجلُ عمرٌو، كنتَ منشأً للمدحِ والذَّمِّ بذلكَ اللَّفظِ، ولـــيسَ المدحُ والذَّمُّ بموجودٍ في الخارجِ بقصدِ (٧) مطابَقَةِ (٨) هذا الكلامِ لَهُ حتَّى يكونَ خـــبرًا، ولِذَا لا يتطرَّقُ التكذيبُ إِليهِ بأَنْ يُقالَ: لم تَمْدَحْ ولم تذمَّ، وكذا الإِنشاءُ التَّعجُّبيُّ، والإِنشاءُ في كَمِ الخبريَّةِ المتعلِّقُ بالتَّنكيرِ والتَّقليلِ. واستشكلَهُ الرَّضيُّ (٩)، بأَنَّ هذا يطَّرِدُ في جميعِ الإِخبارِ، لأَنَّكَ إِذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فلا ريبَ في كونِهِ خبرًا، ولا يمكنُ أَنْ تكـــذِّبَ في (٢٥٢/ظ) التفـــضيلِ ويُقالَ لَكَ: إِنَّكَ لم تفضِّلْ، بل التَّكذيبُ (١٠) إِنَّمَا يتعلَّقُ (١١) بأَفضليَّةِ { زيدٍ }، وكذا إِذا قلـــتَ:

---

(١) ينظر في هذا الباب: الكتاب ٧٣/١، ١٧٥/٢-١٧٩، ٢٦٦/٣، ١١٦/٤، والمقتضب ١٤٠/٢، ١٤١، ١٤٩-١٥٠، ٦٦/٣، ١٧٥/٤، والأصول ١١١/١-١٢١، والمقتصد ٣٦٣/١-٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧-١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢-٣١٩.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/٢، والمساعد ١٢١/٢.

(٣) في ي: حصل، وهو تحريف.

(٤) في ل: لجهة.

(٥) في الأصل، ك، ل: لإنشاء، بزيادة لام الجر، وما أثبتناه من ي.

(٦) ينظر ق ٢٤٩ظ.

(٧) في ل: تقصد.

(٨) في الأصل: مطلقا مطابق، بزيادة (مطلقا)، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/٢.

(١٠) في الأصل: بالتكذيب، وفي ي: كنعم وبئس مكان: بل التكذيب، وما أثبتناه من ك، ل.

(١١) (إنما يتعلق) ساقطة من ي.

زيدٌ قائمٌ، هوَ خبرٌ بِلاَ شكٍّ [١]، ولا يدخلُهُ التَّصديقُ والتَّكذيبُ من حيثُ الإخبارُ، إذ لا يُقالُ [٢] إنَّكَ أخبرتَ أو لم تُخبِرْ، لأنَّكَ أوجدتَ بهذا اللَّفظ الإخبارَ، بل يدخلانهُ [٣] من حيثُ القيامُ { فيقالُ إنَّ القيامَ } حاصلٌ أو ليسَ بحاصلٍ [٤].

[[كـنِعْمَ وبِئْسَ]]، بكسرِ الأَوَّلِ وسكونِ الثاني، نحوُ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [٥]، ونحوُ: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [٦].

[[وفـيهما لغاتٌ]] [٧] أُخَرُ، منها: نَعِمَ وبَئِسَ، بفتحِ الأَوَّلِ وكسرِ الثَّاني، ومنها: فتحُ الأَوَّلِ وسكونُ الثَّاني، ومنها: كسرُ الأَوَّلِ والثَّاني معًا.

(وقولُ الكوفيَّةِ بأَنَّهُمَا اسمانِ [٨] لدخولِ حرفِ النِّداءِ عليهما) [٩] في قولِهِم: يا نِعْمَ المَوْلَى ويا نِعْمَ النَّصيرُ [١٠]، وفي [١١] نحوِ: يا بِئْسَ الرَّجلُ، **[[يبطلُهُ احتمالُ حذفِ المنادَى]]** كما مثَّلناهُ في ﴿ أَلاَ يا اسْجُدُوا ﴾ [١٢]. والمشهورُ عن الكوفيينَ الاستدلالُ بدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما [١٣] كقولِ بعضِ { العربِ } - وقد بُشِّرَ ببنتٍ وُلِدَتْ، قيلَ لَهُ: نِعْمَ الوَلَدُ هِيَ. فقالَ: واللهِ ما هِيَ بِنِعْمَ الولدُ نصرُهَا بكاءٌ، وبُرُّهَا سرقةٌ [١٤]. وكقولِ

---

(١) في ي: عكس، وهو تحريف.
(٢) (لا) ساقطة من ك، ي، ل.
(٣) في الأصل، وسائر النسخ: يدخل أن، وما أثبتناه من شرح الكافية للرضي ٢/٣١٢.
(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣١١-٣١٢.
(٥) سورة ص ٤٤.
(٦) الكهف ٥٠.
(٧) الكتاب ٤/١٠٧ وفيه: "إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه: فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ.إذا كان فِعلاً أو اسمًا أو صفةً فهو سواء ". وفي الأصول ١/١١١: "ففي نعم أربع لغات: نَعِمَ ونِعِمَ، ونَعْمَ، فِنعْمَ وبِئْسَ وما كان في معناها إنما يقع للجنس، وينظر الارتشاف ٣/١٥-١٦.
(٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١١٩، ١٤١، الارتشاف ٣/١٥.
(٩) الإنصاف ١/٩٧، ٩٩.
(١٠) ينظر الإنصاف ١/٩٩، والهمع ٥/٢٦.
(١١) (في) ساقطة من ل.
(١٢) النمل ٢٥. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلهِ". وقرأ الكسائي بتخفيف (أَلاَ) وان وقف عليه وقف (ألا يا)، ويبتدئ بـ(اسجدوا). ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠، والسبعة ٤٨٠، والكشف ٢/١٥٦، والتيسير ١٦٧، ١٦٨، والبحر المحيط ٧/٦٨.
(١٣) ينظر الإنصاف ١/٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٤، والهمع ٥/٢٦.
(١٤) الامالي الشجرية ٢/١٤٧، ١٤٨، والإنصاف ١/٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٤.

بعضِهِم: " نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيْرُ [١] ". وكقولِ الشَّاعرِ [٢]:

صبَّحَكَ اللهُ بخيرٍ باكرِ   بِنِعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرِ

وقد مرَّ الجوابُ عن الأوَّلينِ في أوائلِ الكتابِ بأنَّهُمَا محمولانِ على حذفِ الموصوفِ [٣] وأمَّا البيتُ، فقالَ ابنُ مالك: " يُحْمَلُ على أنَّهُ جعَلَ (نِعْمَ) اسمًا أُضيفَ إلى طيرٍ، وحُكِيَ لفظُهُ الذي كانَ عليهِ قَبْلَ [٤] عروضِ الاسميَّة، كما قالَ [٥]:

بُثينَ [٦] الزَمِي [٧] لا إنَّ لَزِمتهِ   على كَثْرَةِ الواشينَ، أَيُّ مَعُونِ

فأوقعَ (الزَمِي) على (لا) ثُمَّ أدخلَ عليها (إنَّ) فأجراها مجرَى اسمٍ حينَ دعت الحاجةُ إلى [٨] أنْ يُعَامَلَ لفظُهَا معاملةَ الأسماءِ، ولم يلزمْ من ذلكَ أنْ يُحكَمَ بإسميَّتِهَا، إذ [٩] لم تستعمَلْ هذا الاستعمال، فكذلكَ القولُ في نِعْمَ في قولِهِ: بِنِعْمَ طيرٍ ". هذا كلامُهُ { بحروفِهِ } في شرحِ التسهيلِ [١٠].

[[و]] مثلُهُ [١١] [[ساءَ]] [١٢] المستعملةُ لإنشاءِ الذَّمِّ، نحوُ: ﴿ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا [١٣] ﴾، و ﴿ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلاً ﴾ [١٤].

[[وحبَّذا]] [١٥] المُستَعْمَلُ لإنشاءِ المدحِ، نحو: حبَّذا زيدٌ. [[ولَهَا]]، أَي:

---

(١) الإنصاف ١/٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٤.

(٢) بلا عزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٣، والهمع ٥/ ٢٦، والدرر ٢/١٠٨.

(٣) ينظر ق ١٧و.   (٤) في ي: مثل، وهو تحريف.

(٥) جميل بن معمر، ديوانه ٢٠٨.والبيت في الخصائص ٣/٢١٢، والمنصف ٢/٣٠٨، والمساعد ٢/ ٦٣٦.

(٦) (بين) ساقطة من ك، ي.

(٧) في ك: الذي، وهو تحريف.

(٨) في ك، ي: على.

(٩) في الأصل: إذا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ق ١٣٨.

(١١) في ل: مثل.

(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١١، والهمع ٥/٤٣.

(١٣) الفرقان ٦٦. وينظر الكشاف ٣/١٠٠.

(١٤) طه ١٠١. وينظر الكشاف ٢/٥٥٢.

(١٥) ينظر التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١١، والارتشاف ٣/٢٩، والمساعد ٢/١٤٠، والهمع ٢/٤٥.

لأفعالِ المدحِ والذَّمِّ **[[فاعلٌ وبعدَهُ مخصوصٌ]]** نحوُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فالرَّجلُ (٢٥٣/و) فاعلٌ، وزيدٌ مخصوصٌ **[[خبرُ مبتدإٍ محذوف]]**، أَي: هوَ زيدٌ، **[[أو مبتدأٌ مؤَخَّرٌ]]** وما تقدَّمَ خبرُهُ (١). فإنْ قلتَ: فكيفَ جازَ تقديرُهُ في { الوجْهِ } الأَوَّلِ خبرًا وهوَ ملزومٌ للحذفِ الذي هوَ خلافُ الأصلِ ؟ وعدمُ الحذفِ الذي هوَ الأصلُ ممكنٌ بجعلِهِ (٢) مبتدأً كما اعترفُوا بِهِ ؟ قلتُ: لأَنَّ المقامَ من حيثُ هوَ للمدحِ والذَّمِّ العامَّينِ مناسبٌ للإطنابِ بكثيرِ الجملِ.

[[وقلَّ تقديمُهُ]]، أَي: تقديمُ المخصوصِ **[[عليها]]** (٣)، أَي: على هذه الأفعالِ. قيلَ في بعضِ الحواشي: لأَنَّهَا للإنشاءِ ولَهُ الصَّدرُ. قلتُ ليسَ (٤) بشيءٍ، أَمَّا أَوَّلاً فلأَنَّ التَّعليلَ سِيقَ لقلَّةِ التَّقديمِ، وصدارةُ الإنشاءِ تقتضي مَنْعَ التَّقديمِ لا قلَّتَهُ. وأَمَّا ثانيًا فلأَنَّ التَّقديمَ في ما نحنُ فيهِ ليسَ مبطلاً لصدارةِ الأفعالِ (٥) الإنشائيَّةِ، لأَنَّهَا في صدرِ جملتِهَا، وليسَ في حكمِ ذي الإنشاءِ أنْ لا يتقدَّمَ عليهِ (٦) شيءٌ أصلاً، بدليلِ صحَّةِ: زيدٌ مَنْ (٧) أَبُوهُ ؟ وإنَّمَا (٨) المقتضي لقلَّةِ التَّقديمِ أَنَّهُ غيرُ مناسبٍ لما بُنِيَ عليهِ هذا البابُ من اعتبارِ الإبهامِ، ثُمَّ التَّفسيرُ يكونُ أَوقعُ في النَّفسِ لِمَا جُبِلَتِ النُّفوسُ عليهِ من الشَّوقِ إلى معرفَةِ ما قُصِدَ إبهامُهُ، وتقديمُ المخصوصِ مُفَوِّتٌ لذلكَ، فَمِنْ ثَمَّ ادُّعِيَ في المخصوصِ ما سبقَ ليحصلَ الغرضُ المذكورُ. أَمَّا إنْ جعلناهُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ فواضحٌ، وأَمَّا إنْ جعلناهُ مبتدأً مُؤخَّرًا فقد يُقالُ: إنَّ (٩) في التزامِ تقديمِ هذا الخبرِ في الغالبِ إبهاما، وفي (١٠) ذكْرِ المبتدإِ في آخرِهِ تفسيرًا، أَو (١١) يُقالُ: في تقديمِ الخبرِ تشويقٌ إلى ذِكْرِ المُخْبَرِ عنهُ، وتَأَخُّرُهُ مُفَوِّتٌ لذلكَ.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢، ٣١٨، وشرح الألفية للمرادي ١٠١/٣-١٠٢، والمساعد ١٣٤/٢-١٣٥.

(٢) في ك: لجعله.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، شرح الكافية للرضي ٣١١/٢.

(٤) في الأصل: وليس، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) في الأصل: أفعال، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل، عليها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ك: زمن، مكان زيد من أبوه.

(٨) في ك: ولذا.

(٩) (أن) ساقطة من ل.

(١٠) (في) ساقطة من ك، ي.

(١١) (في آخره) ساقطة من ل.

[[وفاعِلُهـــا]]، وذَا مبتدأٌ والضميرُ عائدٌ إلى أفعالِ البابِ، [[سِوَى حَبَّذَا فإنَّهُ]]، أَي: فــإنَّ فاعِلَـــهُ [[ذا]] [١]. وخَصُّوا اسمَ الإشارةِ لأَنَّهُ من الأسماءِ المبهمةِ، والغرضُ الإبهامُ، ثُمَّ التَّفسيرُ كما مرَّ، فكانَ مناسبًا للمقصودِ. واختصَّ (ذا) دونَ بقيَّةِ أسماءِ الإشارةِ لأَنَّـــهُ الـــسَّابقُ، إذ [٢] هوَ مفردٌ مذكَّرٌ [٣]، ولم [٤] يُرَدْ بِهِ مشارٌ [٥] إليه بعينِه في الخارجِ، وإنَّمـــا [٦] أُشيرَ بِهِ إلى معهودٍ في الذهنِ. [[ولا يتغيَّرُ]] لأَنَّهُ جَرَى مجرَى المَثَلِ فاستغنِيَ عن (ذِي) في قولِه [٧]:

يا حَبَّذا القَمْراءُ واللَّيلُ الساجْ   وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاَءِ النَّسَّاجْ

القمراءُ: اللَّيلةُ [٨] المقمرةُ [٩]. والسَّاجُ: الساكنُ [١٠].

وعن (ذَينِ) في قولِ الشَّاعرِ [١١]:

حَبَّذا أَنْتُما خَلِيليَّ إنْ لَمْ   تَعذُلانِي في دَمْعِيَ المهراقِ

(٢٥٣/ظ) وعن (أولئِكَ) في قولِ الآخرِ [١٢]:

أَلاَ حَبَّذا أَهلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ   إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حبَّذا هِيَا

وزَعَـــمَ بعـــضُ الـــنُّحاةِ أَنَّ (حَبَّذا) كلُّهُ فِعْلٌ، وأَنَّ المرفوعَ بعدَهُ فاعِلٌ [١٣]، وهو

---

(١) ينظـر شـرح المفـصل لابن يعيش ١٣٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢، والارتشاف ٢٩/٣. والمساعد ١٤٠/٢.

(٢) في ك، ي: أو، وهو تحريف.

(٣) في ك، ي: مذكور، وهو تحريف.   (٤) في ي: ولمن، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: المشار، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: فإنما، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ورد البـيت بلا عزو في الخصائص ١١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٧، ١٤١، ونسبه في اللــسان (سجا) إلى الحارثي. وينظر معجم شواهد العربية ٤٥٤/٢. والملاء: جمع ملاءة. شبه خيوط الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.

(٨) في الأصل: الليل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) اللسان (قمر).   (١٠) اللسان (سجا).

(١١) بلا عزو في الهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، وفيهما: من، مكان: في.

(١٢) ينسب إلى ذي الرمة في ملحقات ديوانه ٦٧٥. ونسبه العيني في شرح الشواهد (بهامش الخزانة ١٢/٤ إلى كــنزة أم شملــة بن برد المنقري في مية صاحبة ذي الرمة. والشاهد في الهمع ١٥/٥، وشرح التصريح ٩٩/٢، وشرح الألفية للاشموني ٤٠/٣، والدرر ١١٨/٢، وينظر معجم شواهد العربية ٤٢١/١، ٤٢٣.

(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢، والمساعد ١٤١/٢-١٤٢، والهمع ٤٦/٥.

ضعيفٌ، لجوازِ حذفِ المخصوصِ، كقولِهِ [١]:

أَلاَ حَبَّذا لوما الحياءُ ورُبَّمَا منَحْتُ الهَوَى ما ليسَ بالمُتَقارِبِ

أَي: أَلاَ حبَّذا مَنْ لا أُسَمِّيهِ لوما الحياءُ لسمَّيْتُهُ، والفاعِلُ لا يحذفُ [٢].

[[مجانسٌ]]، هذا خبرُ المبتدإِ المتقدِّمِ وهوَ (فاعلُهَا)، يعني أَنَّ الفاعِلَ في هذا البابِ مجانسٌ [[للمخصوصِ]] في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ [٣]، نحوُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ [٤]، ونِعْمَ الرَّجلانِ الزيدان [٥]، ونِعْمَ الرِّجالُ الزيدون [٦]، ونِعْمَتِ المرأَةُ هندٌ.

[[ونحوُ: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ]] كَذَّبُوا ﴾ [٧]، مِمَّا يتوهَّمُ فيهِ أَنَّ المخصوصَ غيرُ مطابقٍ للفاعِلِ يُصرَفُ إِلى القاعدةِ [[بتأويلٍ]]، فيجوزُ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أَي: بِئْسَ مَثَلُ القومِ الَّذين كَذَّبُوا، فالمطابقَةُ حاصلةٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ "الَّذينَ كَذَّبُوا" صفةً للقومِ [٨]. كأَنَّهُ قيلَ: بِئْسَ مَثَلُ القومِ الَّذين كَذَّبُوا مثلُهُم [٩].

[[مُعَرَّفٌ]]، خبرٌ بعدَ خبرٍ، أَي: فاعلُهَا مجانسٌ للمخصوصِ مُعَرَّفٌ [[باللاَّمِ، للعهدِ أو للجنسِ]] [١٠]، وهُمَا معروفانِ [١١]. وفي شرحِ المفتاحِ لمولانا سعد الدين

---

(١) لمرداس بن هماس الطائي في ديوان الحماسة ٤٤٠-٤٤١ وفيه: من ليس، مكان: ما ليس. وقيل للمرار بن هماس. ينظر مغني اللبيب ٧٢٥، والمساعد ١٤٥/٢، وشرح الشواهد للعيني (بهامش الخزانة) ٢٤/٤ والهمع ٤٨/٥، وشرح الألفية للاشموني ٤١/٣، والدرر ١١٦/٢. ويروى: لولا مكان لوما. ورواه الدماميني في نهاية هذا الباب (لولا).

(٢) ينظر مغني اللبيب ٧٢٥.

(٣) ينظر التسهيل ١٢٧، ولباب الإعراب ٢٣٣، ٢٣٤، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢، والمساعد ١٢٩/٢.

(٤) في ك، ي: وزيد، بزيادة الواو.

(٥) في الأصل: زيدان، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: زيدون، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) الجمعة ٥.

(٨) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٨/٢.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٧، المساعد ١٣٥/٢.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٧، التسهيل ١٢٦، شرح الكافية للرضي ٣١١/٢، المساعد ١٢٥/٢-١٢٦، الهمع ٢٩/٥، ٣٠-٣١.

(١١) في حاشية الأصل: "حمله على تعريف الجنس للمبالغة كأنه يدعى أن جنس الرجل وماهيته الجامعة للمجانس أو المساوي هو ذلك المخصوص، وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع إلى ما ذكروه من أن اللام فيه للعهد الذهني". وفي المساعد ١٢٦/٢ =

التفـــتازاني: " أنَّ الـــلاَّم في الفاعِلِ أو ما أُضيفَ إليهِ الفاعِلُ هل يجوزُ أَنْ يكونَ للعهدِ أَمْ يتعيَّنُ كونُهُ للجنسِ ؟ والحَقُّ أَنَّهُ إنْ أُريدَ بالجنسِ ما يَعمُّ كلَّ الأفرادِ، حذرًا مِنَ التَّرجيحِ بلا مُرَجِّحٍ حتَّى يكونَ معنَى نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ: نِعْمَ الرِّجالُ، أَوْ كلُّ رجلٍ وإنَّهُ زيدٌ، على طريقةِ هُــمُ القـــومُ كلُّ القومِ، فلا خفاءَ في أَن ليسَ المعنَى عليهِ ولا يُسبَقُ الفَهْمُ إليه. وإنْ أُريدَ نفــسُ الحقيقةِ لا من حيثُ الوجودُ والنَّظرُ [(١)] إلى التَّعدُّدِ، فلا خفاءَ في أَنَّ الحكمَ بالجودَةِ وغيرِهَـــا والممدوحيَّةِ والمذموميَّةِ وأَنَّهُ [(٢)] زيدٌ أو عمرٌو لا يصحُّ بالنسبةِ إليهِ، وأَنَّهُ [(٣)] لا يصحُّ في التثنيةِ والجمعِ، وقد صحَّ: نِعْمَ الرَّجلانِ أَخواكَ، ونِعْمَ الرِّجالُ إخوتُكَ. وإنْ أُرِيدَ الجـــنسُ من حيثُ الوجودُ والتَّعدُّدُ واحتمالُ الكليَّةِ والبعضيَّةِ وصحَّةُ التثنيةِ والجمعِ، فلا كـــلامَ في صـــحَّتِه وفي كونِ المعنَى عليهِ، وإنَّمَا الكلامُ في غيرِه من (٢٥٤/و) المعهودِ الذهنيِّ. وأَمَّا نفيُ أَنْ يكونَ للعهدِ، فإنْ أُريدَ العهدُ الخارجيُّ بأَنْ يكونَ الرَّجلُ إشارةً إلى (زيـــد) بقرينةِ الذِّكْرِ لاحقًا كما في الذِّكْرِ سابقاً، فلا خفاءَ [(٤)] في أَنَّهُ بعيدٌ [(٥)] خارجٌ عن قانـــونِ العهـــدِ مُفوِّتٌ لِمَا عليهِ وضْعُ الألبابِ من الإبهامِ والتفسيرِ [(٦)]. وإنْ أُريدَ العهدُ الذهنيُّ بأَنْ يُرادُ بالرَّجلِ البعضُ من الحقيقةِ باعتبارِ عهديَّتِه في الذِّهنِ من غيرِ تعيينٍ لبعضِ الأفرادِ، وهوَ [(٧)] حَقٌّ [(٨)] لا وجهَ لمنعِهِ، بل الوجْهُ هوَ لا غيرُ ". إلى هنا كلامُهُ.

[[أو مـــضافٌ إلـــيهِ]]، أَي: إلى المعـــرَّفِ باللاَّمِ العهديَّةِ أو الجنسيَّةِ [(٩)]، نحوُ:

=

وفي إلى المـــصاحبة لفاعـــل هذا الباب أو لما اتصل به أقوال: احدها: أنها للجنس حقيقة، وهو ظاهـــر كـــلام سيبويه، قال: لأنك تريد أن تجعله من امة كلهم صالح، ودليله جوازه: نعم المرأة هـــند، في فـــصيح الكلام، ويقولون: قام فلانة، في الفصيح. والثاني: أنها للجنس مجازا، على حد قولهم: كل الصيد في جوف الفرا، وهو حمار الوحش.

والـــثالث: للعهـــد الـــذهني.والرابع: للعهد في الشخص الممدوح، واليه ذهب أبو إسحاق بن ملكون، وأبو منصور الجواليقي، وينظر الكتاب ١٧٧/٢، والارتشاف ١٦/٣.

(١) في ك، ي: فالنظر. (٢) في ك، ي: وبأنه.

(٣) في ك، ي: فانه. (٤) في ك، ي: ولاحقا مكان: فلا خفاء.

(٥) في ك: يعيد، وهو تصحيف. (٦) في ك: فالتفسير، وفي ي: في التفسير.

(٧) في ك، ي، ل: فهو. (٨) في ي: لاحق.

(٩) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٧، والتسهيل ١٢٦، والارتشاف١٦/٣، والمساعد٢/ ١٢٥، والهمع ٢٩/٥.

﴿ وَلَـنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ ﴾ [١] و ﴿ لَبِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٢]. **[[أو مضمرٌ]]** عائدٌ إلى مـتعلَّقٍ [٣] في الذِّهنِ، **[[وَجَبَ تمييزُهُ]]** ليحصلَ مقصودُ البابِ مِنَ الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ. وعلَّلَـهُ [٤] المؤلِّفُ بقولِهِ: **[[لئلاَّ يلتبسَ المخصوصُ بالفاعلِ]]** في [٥] نحوِ: نَعْمَ رجلاً السُّلطانُ، لو لم يُمَيَّزْ، وفي غيرِهِ طردًا للبابِ. **[[بنكرةٍ]]**، متعلِّقٌ بـ(تمييزُهُ)، أي: وَجَبَ أَنْ يُمَيَّـزَ ذلكَ الفاعِلُ المضمرُ بنكرةٍ **[[منصوبةٍ طبقَ المخصوصِ]]** في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ [٦]، نحوُ نِعْمَ رجلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيدانِ، ونِعْمَ رجالاً الزَّيدونَ، لأَنَّ الفاعِلَ في المعنَى هوَ المخصوصُ، فينبغي أنْ يكونَ التَّميزُ على وفقِهِ.

[[و]] وَجَبَ **[[إفرادُهُ]]**، أَي: إفرادُ الضميرِ **[[في الأَشهرِ]]** [٧]، **وإنْ تَعَدَّدَتْ]]** تلكَ النكرةُ المُمَيِّزَةُ، فيجبُ أَنْ يُقالَ: نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيدانِ، مثلاً، ولا يجوزُ أَنْ يُقالَ: نِعْمَا رَجُلَـيْنِ الزَّيدانِ [٨]، هذا هوَ الأشهرُ، بل بعضُهُم ينقلُ الاتِّفاقَ على المنعِ من ذلكَ. قالَ الرَّضـي: " اعْلَمْ أَنَّ الضميرَ المُبْهَمَ في نِعْمَ وبِئْسَ على الأظهرِ الأغلبِ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُـؤَنَّثُ اتِّفاقًا بينَ أهلِ المِصْرَيْنِ [٩]، لعدمِ تَصرُّفِ نِعْمَ وبِئْسَ، وتثنيةُ الضميرِ وجمعُهُ وتأنيـثُهُ نوعُ تصرُّفٍ، ولأَنَّ الضميرَ المُفْرَدَ المُذَكَّرَ أَشَدُّ إبهامًا مِنْ غيرِهِ، لأَنَّكَ لا تستفيدُ مـنهُ، إذا لم يـتقدَّمْ علـيهِ ما يعودُ إليهِ، إلاَّ معنَى شيءٍ يصلحُ للمثنَّى والمجموعِ والمُذَكَّرِ والمُـؤَنَّثِ، وَلَـوْ ثَنَّيْـتَهُ وجمعتَهُ وأَنَّثتَهُ لَتَخَصَّصَ [١٠]، بسببِ إفادةِ معنَى التَّثنيةِ والجمعِ والتَّأنيثِ، والقصدُ بهذا الضميرِ الإبهامُ، فما كانَ أَوْغَلَ فيهِ كانَ أَوْلَى "[١١].

---

(١) النحل ٣٠. وينظر الكشاف ٤٠٨/٢.

(٢) النحل ٢٩. وينظر البحر المحيط ٤٨٧/٥.

(٣) في ك، ي، ل متعقل.

(٤) في ك: وعليه، وهو تحريف.

(٥) (في) ساقطة من ك، ي.

(٦) ينظـر التسهيل ١٢٧، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٢، ٣١٥، ومنهج السالك ٣٩٠، والمساعد ١٢٩/٢.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١١١١/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٥/٢.

(٨) في شـرح الكافية الشافية ١١١١/٢: "وحكى الكسائي عن بعض العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالا ..." وينظر الارتشاف ٢٣/٣.

(٩) في الأصل: البصريين، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأصل: لتخصصه، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لشرح الكافية للرضي ٣١٥/٢.

(١١) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢.

[[و]] وَجَبَ [[تأنيثُهُ]]، أَي: تأنيثُ الضميرِ [[بتأنيثِهَا]]، أَي: بتأنيثِ النَّكرةِ المُمَيَّزةِ (١).

ومقتضاهُ (٢٥٤/ظ) أن يَجِبَ أنْ يُقالَ: نِعْمَتِ امرأةً هندٌ. وقد سمعتُ قريبًا ما يخالفُ ذلكَ.

[[وقد يُحذَفُ المخصوصُ إذا عُلِمَ]] (٢) نحوُ: ﴿ وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (٣) أَي: نحنُ، ونحوُ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٤) أَي: هوَ.

[[وقد يُجْمَعُ بينَهُ]]، أَي: بينَ التمييزِ [[وبينَ]] (٥) الفاعلِ [[المُظْهَرِ تأكيدًا]] (٦)، كقولِه (٧):

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبيكَ زَادَا

وسيبويهِ يمنعُ ذلكَ (٨)، وأَجازَهُ المبرِّدُ (٩) وابنُ السراجِ (١٠) والفارسي (١١) واختارَهُ ابنُ مالكٍ (١٢) مستندًا إِلى القياسِ والسَّماعِ، أَمَّا القياسُ فهوَ أنَّ التمييزَ قد وَرَدَ مؤكِّدًا

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٣١٥: "... أجازوا نعمت المرأة، لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف أيضا كلاتَ وثَمَّت ورُبَّت ولعلَّت، فلذلك اطرد نعمت المرأة". وينظر: منهج السالك ٣٩٠، وشرح الألفية للاشموني ٣/٣٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لاين يعيش ٧/١٣٥، والتسهيل ١٢٧، والارتشاف ٣/٢٤، والمساعد ٢/ ١٣٣.

(٣) الذاريات ٤٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩٢.

(٤) سورة ص ٤٤. وينظر تفسير الطبري ٢٣/١٦٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١٥.

(٥) في ك، ي: وقد جمع بين، مكان: وبين.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٢، ولباب الإعراب ٢٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٦، ومنهج السالك ٣٩٣.

(٧) جرير، ديوانه ١٣٥ (طبعة الصاوي)، وقد أخلت به طبعة نعمان أمين طه. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٦، ومغني اللبيب ٦٠٤.

(٨) الكتاب ٢/١٧٦. (٩) المقتضب ٢/١٥٠.

(١٠) الأصول ١/١١٤.

(١١) الإيضاح ٨٨، والمقتصد ١/٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٢.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٦-١١٠٧، والتسهيل ١٢٧، وينظر المساعد ٢/١٣٠.

لا لرفعِ [(١)] الإبهامِ في قولِ أَبي طالب [(٢)]:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمَّدٍ ... مِنْ خيرِ أَديانِ البَريَّةِ دينا

فلا يمتنعُ معَ الفاعلِ الظاهرِ التوكيدُ. وأَمَّا السماعُ فذكر منهُ أشياء، منها ذلكَ البيتُ. وقد نُوزِعَ في الاستدلالِ بِهِ بجوازِ أَنَّ (زادًا) معمولٌ [(٣)] لتزوُّد، إمَّا مفعولٌ مطلقٌ [(٤)] إنْ أُريدَ بِهِ التَزوُّدُ، أَو مفعولٌ بِهِ إنْ أُريدَ [(٥)] الشيءُ الذي يتزوَّدُهُ من أَفعالِ البرِّ، وعليهما فـ(مِثْلَ) نعتٌ لَهُ في الأَصلِ تقدَّمَ فصارَ حالاً. وخرَّجَهُ أبو حيان على أَنَّ في نِعْمَ ضميرًا، و(زادًا) تمييزٌ أُخِّرَ عن المخصوصِ، و(زادِ أَبيكَ) بدلٌ منهُ. قالَ [(٦)]: وهذا تأويلٌ أَقربُ مِنْ غيرِهِ.

[[وقد يقعُ قبلَ مخصوصِ حبَّذا أَو بعدَهُ على وفقهِ تمييزٌ]] نحوُ: حَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا زيدٌ رجلاً. **[[أَو حالٌ]]** [(٧)] نحوُ: حَبَّذا رسولاً مُحَمَّدٌ، وحَبَّذا محمَّدٌ رسولاً. وإِنَّما جازَ هنا تأخيرُ التَّمييزِ عن المخصوصِ في السَّعَةِ دونَ نِعْمَ وبِئْسَ، فإِنَّهُم لا يجوزونَهُ هنا إلاَّ في الضرورةِ، لأَنَّ التَّمييزَ هنا عن الظَّاهِرِ وهوَ (ذا)، وهناكَ عن الضميرِ المستكنِّ، وأَيضًا التَّمييزُ لازمٌ عن الضميرِ وجائزٌ عن [(٨)] (ذا) [(٩)] إظهارًا لمزيَّةِ [(١٠)] الظاهرِ على الضميرِ [(١١)].

---

(١) في ك: الرفع.

(٢) ديوانه ١٣، ورواية الصدر فيه: وعرضت دينا قد علمت بأنه

والبيت منسوب إليه في شرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، وخزانة الأدب ٧٦/٢، ٣٩٧/٩.

(٣) في ك: معمولا، وهو خطأ.

(٤) في ك: مفعولا مطلقا، وهو خطأ.

(٥) في ك: أريد به.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٧، والتسهيل ١٢٩، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، والمساعد ١٤٣/٢.

(٧) التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، والارتشاف ٣٠/٣، والمساعد ١٤٤/٢.

(٨) في الأصل: عند، وهو تحريف، وما اثبتناه من ك، ي.

(٩) في ي: ذي، وهو خطأ.

(١٠) في الأصل: لمزيد، وهو تحريف، وساقطة من ك، وما اثبتناه من ي، ل.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢.

ورُبَّمـــا حُذِفَ المخصوصُ للقرينَةِ، كما في نِعْمَ وبِئْسَ [١]، وقد تقدَّمَ ما يُسْتَشْهَدُ بِهِ على ذلكَ وهوَ قولُهُ [٢]:

أَلاَ حَبَّذا لولاَ الحياءُ ... البيت

وهُنَا تَمَّ الكلامُ على قسمِ الفعلِ فشرعَ في الكلامِ على قسمِ الحروفِ فقالَ:

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٩.

(٢) تقدم البيت في ق ٢٥٣ظ.

الحَرْفُ

[[الحــرفُ: مــا لم يَــسْتَقلْ بالمفهومــيَّةِ]] [1]، أَي: الحرفُ كلمةٌ لم تستقلْ بالمفهوميَّةِ، أَي: لم تكنْ في مفهوميَّةِ المعنَى منها مستقلَّةً من غيرِ حاجةٍ إِلى انضمامِ شيءٍ آخَــرَ إِلــيهَا، فــ(ما) عبارةٌ عن الكلمةِ كما مرَّ في أوائلِ (٢٥٥/و) الكتابِ [2]، وهيَ جــنسٌ يــشملُ [3] الكَلِمَ الثلاثَ، و(لم يستقلْ بالمفهوميَّة) فصلٌ يُخرِجُ الاسمَ والفعلَ. والظاهرُ أَنَّ قولَهُ: [[وَضْعًا]] [4] قيدٌ لبيانِ الواقعِ لا للاحترازِ، إذ ليسَ لنا من الأسماءِ ولا من الأفعالِ كلمةٌ عَرَضَ لها بحسبِ الاستعمالِ عدمُ الاستقلالِ بالمفهوميَّةِ [5] حتى تخرجَ بقيدِ الوضعِ.

[[ومِــنْ ثَــمَّ]]، أَي: ومن أَجلِ كونِهِ لا يستقلُّ بالمفهوميَّةِ وضعًا [[احتاجَ في جــزئيَّتِهِ]]، أَي: في كونِهِ جزءَ الكلامِ [6] [[إِلى اسمٍ]] كالتنوينِ في نحوِ [7]: زيدٌ قائمٌ، [[أو فعلٍ]] [8] نحوُ: قَدْ، في: قَدْ قامَ { زيدٌ }.

[[ولَــهُ أصنافٌ]] منها: الحروفُ [[الجارَّةُ]] [9]، والجارَّةُ مبتدأٌ وما بعدَهُ الخبرُ، وقــد مــرَّ التَّنبيهُ على مثلِهِ في أوائلِ الكتابِ. { و} سُمِّيَتْ جارَّةً لأَنَّها [10] تعملُ الجرَّ. وقيلَ: سُمِّيَتْ بذلكَ لجرِّهَا معنَى الفعلِ أو شبهِهِ إِلى الاسمِ [11]، نحوُ: مررتُ بزيدٍ، وأَنا

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٠/١، وشرح الكافية للرضي ١٥/١.

(٢) ينظر ق ١٤ ظ.

(٣) في الأصل: يشتمل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢.

(٥) في ك: بالمفهومية وضعا، وفي ي: اما بالمفهومية.

(٦) في ي: كلام.   (٧) (نحو) ساقطة من ي.

(٨) ينظـر الأصول ٤٠/١، والحدود للكرماني ٣٨، والفصول الخمسون ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢.

(٩) ينظر المقتضب ١٣٦/٤، والأصول ٤٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨، والتسهيل ١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، والمساعد ٢٤٥/٢، والهمع ١٥٣/٤.

(١٠) (لأنها) ساقطة من ي.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨، ولباب الإعراب ٤٣٠، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، والهمع ١٥٣/٤.

مارٌّ بعمرٍو.

والأَصلُ أَنَّ أفعالاً قَصُرَتْ عن الوصلِ إلى الأسماءِ، فأُعينَتْ على ذلكَ بحرفِ الجرِّ، ومِنْ ثَمَّ لم يتعلَّقِ الزَّائدُ بشيءٍ، لأَنَّهُ دخلَ تقويةً وتوكيدًا، ولامعينًا على الوصولِ، ومِنْ ثَمَّ أَيضًا لم يتعلَّقِ الجارُّ المكفوفُ عن عملِ الجرِّ[1] بشيءٍ، لأَنَّهُ لم يبقَ حرفَ جرٍّ، بل يفيدُ من جهةِ المعنَى فقط، فلا عاملَ لَهُ كما لا معمولَ لَهُ. وممَّنْ صرَّحَ بذلكَ التفتازاني في حاشيةِ الكشَّافِ[2] عندَ قولِهِ: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[3].

[[كمِنْ]] بكسرِ الميمِ، [[وهيَ للابتداءِ]][4]، أَي: لابتداءِ الغايةِ، والمرادُ بالغايةِ المسافةُ وهوَ الغالبُ على هذا الحرفِ، حتَّى ادَّعَى قومٌ أَنَّ سائرَ معانيهِ راجعةٌ إليهِ، ويقَعُ لذلكَ في غيرِ الزمانِ[5]، نحوُ: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[6]، ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾[7]. قالَ الكوفيون والأَخفشُ والمبرِّدُ وابنُ درستويهِ: وفي الزَّمانِ[8]، قالَ ابنُ مالكٍ[9]: وهوَ الصَّحيحُ: بدليلِ: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[10]، وفي الحديثِ: " فمُطرنا مِن الجمعةِ إلى الجمعةِ "[11] والشواهدُ عليهِ كثيرةٌ جدًّا.

[[والتبيينِ]][12]، ويعرفُ بأَنْ يُجعَلَ مكانَهَا (الذي) أو نحوُهُ فيستقيمُ المعنَى، نحوُ: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[13]. وتكونُ مَعَ مجرورِهَا ابتداءً من تَتِمَّةِ المُبَيِّنِ

---

(١) في الأصل: الجزء، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) حاشية الكشاف ورقة ١٣٤.

(٣) البقرة ١٩٨. ووردت الآية في الأصل وسائر النسخ: فاذكروه، وهو تحريف.

(٤) ينظر المقتصد ٨٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨، ومغني اللبيب ٤١٩.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٤١٩.

(٦) الإسراء ١. (٧) النمل ٣٠.

(٨) ينظر الإنصاف ٣٧٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٨، والارتشاف ٤٤١/٢، والجنى الداني ٣١٤، ومغني اللبيب ٤١٩.

(٩) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٩-١٩١، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢-٧٩٧، والجنى الداني ٣١٤.

(١٠) التوبة ١٠٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٥/١.

(١١) البخاري بشرح الكرماني ١٠٩/٦، وشواهد التوضيح ١٩٠، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(١٢) ينظر المقتصد ٨٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨، والجنى الداني ٣١٥، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(١٣) الحج ٣٠. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، =

بمنزلـةِ حــالٍ كهـذِهِ الآيــةِ، أو صــفة، نحــوُ: ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ (١). ولم يُعْهَدْ كونُهَا خبرًا، مثلُ: " الرِّجْسُ مِنَ الأَوْثَانِ "، أَي: هوَ الأَوْثَانُ.

(٢٥٥/ظ) [[والتبعـيضِ]] (٢)، ويُعْــرَفُ أَنْ يُجْعَلَ مكانَهَا (بعضٌ) فيستقيمُ المعنَــى، نحوُ: أخذتُ مِنَ الدَّراهِمِ. [[والتجريد]] (٣) نحوُ: لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ. وكلامُ الزمخشري يقتضي أنَّها بيانيَّةٌ، وذلكَ أَنَّهُ سُئِلَ عن (مِنْ) في قولِهِ تعالى: ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَـنَا مِــنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ (٤) ما هيَ ؟ وأجابَ بأَنْ قالَ: يحتملُ أَنْ تكونَ بيانيَّةً، كأَنَّهُ قالَ: هَبْ لنا قُرَّةَ أَعينٍ، ثم بُيِّنَتِ القُرَّةُ وفُسِّرَتْ بقولِهِ: "مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا". ومعــناهُ أَنْ يجعلَهُم اللهُ < لهم > (٥) قُرَّةَ أَعينٍ، وهوَ من قولِهِم: رأيتُ منكَ أَسَدًا، أَي: أَنتَ أَسدٌ، كذا قالَ (٦). واعتُرِضَ بأنَّ (مِنِ) البيانيَّةَ عندَ مَنْ يثبتُهَا شَرْطُهَا أَنْ يتقدَّمَ عليها المبــيَّنُ. قــيلَ: والظاهــرُ أَنَّ (مِنِ) التَّجريديَّةَ ابتدائيَّةٌ أَو ظرفيَّةٌ. [[والبدَلِ]] (٧) نحوُ: ﴿ أَرَضِــيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾ (٨)، ونحوُ: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (٩). وأَنْكَرَ قومٌ هذا المعنَى، فقالُوا: التَّقديرُ: بدلاً مِنَ الآخرَةِ وبدلاً منكم (١٠)، فالمفيدُ للبدليَّةِ متعلَّقُهَا المحذوفُ وأَمَّا هيَ فللابتداءِ (١١). [[والسببيَّةِ]] (١٢) نحوُ: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا ﴾ (١٣). [[والنِّسبةِ]]، وَمُثِّلَ هذا في بعضِ الحواشِي بقولِهِ عليهِ السَّلامُ

=

والجنى الداني ٣١٥.

(١) الكهف ٣١. وينظر الكشاف ٢/٤٨٣، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(٢) ينظــر المقتصد ٢/٨٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠، والجنى الداني ٣١٥، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٤٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٢.

(٤) الفرقان ٧٤.

(٥) الزيادة من ي، ل. وفي ك: له، وما اثبتناه موافق للكشاف ٣/١٠٢.

(٦) الكشاف ٣/١٠٢.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٢، والجنى الداني ٣١٦، ومغني اللبيب ٤٢٢.

(٨) التوبة ٣٨. وينظر الكشاف ٢/١٩٠.

(٩) الزخرف ٦٠. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٥٥.

(١٠) ينظر الكشاف ٢/١٩٠.

(١١) في الأصل، ي: فلابتداء، وما اثبتناه من ك، ل.

(١٢) الجنى الداني ٣١٥، ومغني اللبيب ٤٢١.

(١٣) نوح ٢٥. وينظر الكشاف ٣/١٦٤.

لعلـــيٍّ- رضـــيَ اللهُ عنهُ -: " أَنْتَ مِنِّي بمنزلَةِ هارون من مُوسى "[1]. والظَّاهِرُ أَنَّ هذا للابتداءِ، إذِ التَّقديرُ: قربُكَ منِّي بمنزلَةِ قربِ هارون من موسى، وحُذفَ المضافُ لظهورِ المعنَى.

[[وزائـــدةً]]، لـــو حُذفَتْ لبقيَ أصلُ المعنَى بحالِهِ [[**في غيرِ الموجبِ لتأكيدِ الاستغراقِ**]] [2] المستفادِ إمَّا بطريقِ النَّصِّ، نحوُ: ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ، إذ لَوْ لَمْ تزدْ (مِنْ) كانَ الاستغراقُ حاصلاً قطعًا، أو بطريقِ الظهورِ، نحوُ: ما جاءني من رجلٍ، إذ لو لم تزدْ (مِـــنْ) كـــانَ الاستغراقُ حاصلاً بطريقِ الظُّهورِ لا بطريقِ النَّصِّ، إذ يحتملُ نفي الوحدَةِ. ولـــذلكَ صحَّ أَنْ يُقالَ: ما جاءَني رجلٌ بل رجلانِ، [[ونحوُ]] قولِهِم: [[**قَدْ كانَ مِنْ مَطَـــرٍ**]] [3] ممَّـــا استنَدَ إليهِ الكوفيونَ والأَخفشُ [4] في إجازتِهِم لزيادَتِهَا في الموجبِ [[مُؤَوَّلٌ]]، بأَنَّهُ على معنَى التبعيضِ و(كانَ) تامَّةٌ فاعلُهَا ضميرٌ يعودُ إلى اسمِ فاعلٍ يُفْهَمُ مـــنها، نحوُ: " لا يَزْنِي الزَّانِي حينَ يَزْنِي وهوَ مُؤمِنٌ ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُهَا وهوَ مُـــؤمنٌ "[5]، أَيِ: ولا يشربُ هوَ، أَيِ: الشَّارِبُ، إذ لا يعودُ الضميرُ على الزَّانِي المتقدِّمِ الذِّكْـــرِ، لأَنَّهُ غيرُ المقصودِ [6]. و(مِنْ مطرٍ) على [7] هذا حالٌ من الضَّميرِ المستكنِّ في كانَ، أَيِ: كانَ الكائنُ (**٢٥٦**/و) حالةَ كونِهِ بعضَ مطرٍ [8]. فهذا أَوْلَى من قولِ مَنْ أَوَّلَهُ علـــى إرادةِ التَّبعيضِ بقولِكَ: قَد كانَ شيءٌ من مطرٍ، فَحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَتِ الصِّفَةُ

---

(١) صحيح مسلم ٤/١٨٧٠.

(٢) ينظر في المسألة: الكتاب ٤/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠، ١٣-١٤، وشرح الجمل لابـــن عـــصفور ١/٤٨٤، ٤٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٢، والجنى الداني ٣٢٠-٣٢١، ومغني اللبيب ٤٢٥، والهمع ٤/٢١٥.

(٣) ينظـــر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٩، ٣٢٣، والارتشاف ٢/٤٤٤.

(٤) ينظـــر البـــيان في غـــريب إعراب القرآن ١/٣٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣، وشواهد التوضيح ١٨٦، والارتشاف ٢/٤٤٤، والجنى الداني ٣٢١، والهمع ٤/٢١٧.

(٥) صحيح مسلم ١/٧٦-٧٧. والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٨، ومغني اللبيب ١٤٧، ٧٧٠.

(٦) ينظر مغني اللبيب ١٤٧.

(٧) (على) ساقطة من ك.

(٨) ينظر الهمع ٤/٢١٧.

مقامَــهُ [١]، لأنَّهُ يُخرَّجُ على ما لا يجوزُ ارتكابُهُ في السَّعَة، وقد مرَّ بيانُهُ في بابِ النَّعت. وأمَّا تأويلُ مَنْ قالَ: هوَ على الحكاية، كأنَّ قائلاً قالَ: هَلْ كانَ مِنْ مطرٍ ؟ فأُجيبَ بقولِه: قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ [٢]، فلا يخفى ضعفُهُ.

[[وإلى للانــتهاءِ]] [٣]، أَي: انتهاءِ الغايَة، والمرادُ بالغايةِ المسافةُ كما مَرَّ، زمانيَّةً كانت نحوُ: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [٤]، أَو مكانيَّةً، نحوُ: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلى المسجدِ الأَقْصَى ﴾ [٥]، أَو غيرَهُمَا [٦] نحوُ: أعطيتُهُ من مئةٍ إِلى أَلف. [[وبمعنى مَعَ قليلاً]] [٧] نحوُ: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٨]، وقِيلَ: التَّقديرُ: مضمومةً إِلى أَمــوالِكُم، أو علــى تــضمينِ تأْكُلُوا معنَى تَضُمُّوا، أَي: لا تَضُمُّوا أموالَهُم آكليهَا إِلى أموالِكُم [٩].

[[وحتَّــى كــذلكَ]] [١٠]، لانــتهاءِ الغايَــةِ، نحــوُ: ﴿ سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [١١]. [[وبمعنى مَعَ كثيرًا]]، نحوُ: نمتُ البارحةَ حتَّى الصَّباحِ [١٢]، أَي: نمتُهَا مَعَ صباحِهَا. وهذا إشارةٌ إِلى أنَّ ما بعدَهَا داخلٌ في حكمِ ما قبلَهَا كثيرًا، وقد يكونُ غيرَ داخلٍ [١٣] كما في قولِه [١٤]:

---

(١) أولــه علــى إرادة التبعيض ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٤٤، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٨٥.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٣، والهمع ٤/٢١٧.

(٣) ينظــر: الكتاب ٤/٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤، والجنى الداني ٣٧٣، ومغني اللبيب ١٠٤، والهمع ٤/١٥٤.

(٤) البقرة ١٨٧. (٥) الإسراء ١.

(٦) الجنى الداني ٣٧٣.

(٧) شــرح المفــصل لابن يعيش٨/١٤، والتسهيل ١٤٥، والجنى الداني٣٧٣، ومغني اللبيب ١٠٤، والهمع ٤/١٥٤.

(٨) النساء ٢.

(٩) ينظر الكشاف ١/٤٩٥، ٢/٤٨١، ومغني اللبيب ٨٩٨.

(١٠) شــرح المفصل لابن يعيش٨/١٥، وشرح الكافية للرضي٢/٣٢٤، والجنى الداني ٤٩٨، ومغني اللبيب ١٦٦.

(١١) القدر ٥. وينظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٧.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٥، والجنى الداني ٥٠٢.

(١٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٧، ومغني اللبيب ١٦٨.

(١٤) البــيت بــلا عزو في مغني اللبيب ١٦٨، والمساعد ٢/٢٧٢، والهمع ٤/١٧١، وشرح الألفية =

سَقَى الحَيَا الأَرضَ حتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُم فَلاَ زَالَ عَنْهَا الخَيْرُ مَجْدُوذَا

وهذهِ مسألةٌ فيها [١] خلافٌ، فمذهبُ المحققينَ أنَّها إذا لم يكنْ مَعَهَا قرينةٌ تقتضي الدخولَ أو عدمَ الدخولِ حُكِمَ بالدخولِ، ويُحْكَمُ في مثلِ ذلكَ لِمَا بعدَ إلى بعدَمِ الدخولِ حملاً على الغالبِ في البابينِ [٢]. وقد يكونُ قولُهُ [٣] قَبْلُ: (وبمعنَى مَعَ قليلاً) إشارةً إلى أنَّ (إلى) يــدخلُ (ما) [٤] بعدَهَا [٥] في ما قبلَهَا قليلاً، وذلكَ عندَ وجودِ القرينةِ، وأمَّا عندَ عدمِهَا فلا يُحْمَلُ على الدخولِ، لأنَّ الأكثرَ مَعَ القرينةِ عدمُ الدخولِ، فيجبُ الحملُ عليهِ عندَ التَّرَدُّدِ [٦]. وقالَ ابنُ هشام: " وزَعَم الشيخُ شهابُ الدِّين القرَّافي [٧] أَنَّهُ لا خلافَ في وجــوبِ دخولِ ما بعدَ حتَّى، وليسَ كذلكَ، بل الخلافُ فيها مشهورٌ، وإنَّمَا الاتِّفاقُ في حتَّى العاطفَةِ لا الخافضَةِ، والفرقُ أنَّ العاطفَةَ بمنزلَةِ الواوِ "[٨].

[[وخُــصَّتْ بالظَّاهــرِ]]، فلا تدخلُ على المضمرِ [٩] اكتفاءً بإلى، فإنَّها للغايَةِ، وتدخلُ على المظهرِ والمضمرِ، **[[خلافاً للمبرِّدِ]]** [١٠]، فإنَّهُ (**٢٥٦/ ظ**) أجازَ دخولَ

=

للاشمــوني ٢/٢١٤، والــدرر ٢/١٧. وروي في المغني مجدودا، وفي المساعد والاشموني محدودا. وقــد ذكــر الصبان على الاشموني ٢/٢١٤ الروايات الثلاث، وقال: الحيا: بالقصر وقد يمد: أي المطر. والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه.

(١) (فيها) ساقطة من ل.

(٢) ينظــر في المسألة: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٥، والجنى الداني ٥٠٠، ومغني اللبيب ١٦٧-١٦٨، والمساعد ٢/٢٧١-٢٧٢، والهمع ٤/١٧١-١٧٢.

(٣) أي المؤلف. (٤) الزيادة من ك، ي.

(٥) في الأصل، ك، ل: معناها، وهو تحريف، وما اثبتناه من ي.

(٦) ينظر مغني اللبيب ١٠٤، ١٦٨.

(٧) أبــو العباس، أحمد بن إدريس القرافي المالكي، مغربي عاش ومات في مصر، من مؤلفاته: الأجوبة الفاخــرة على الأسئلة الفاجرة، الاستغناء في احكام الاستثناء، والاستبصار في مايدرك بالابصار. كانــت وفاته سنة ٦٨٤هــ.الديباج المذهب٦٢، والمنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي١/٢١٥، وروضات الجنات ٩١.

(٨) مغني اللبيب ١٦٨.

(٩) هــذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ٢/٣٨٣، ٤/٢٣١ والارتشاف ٢/٤٦٨-٤٦٩، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٦.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٦، والارتشاف ٢/٤٦٩، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٦، والهمع ٤/١٦٦.

حتَّى على المضمرِ كقولِهِ [(١)]:

أَتَتْ حَتَّاكَ تقصدُ كلَّ رمحٍ ... تُرَجَّى مِنْكَ أَنَّهَا لا تخيبُ

أَي أَتَتْ إليكَ. وهذا عندَ الجماعةِ ضرورةٌ [(٢)].

[[وَحَتَّاهُ بالقومِ لاحِقُ]] في قولِ الشَّاعِرِ [(٣)]:

وأكْفيهِ ما يَخْشَى وأُعْطِيهِ سؤلَهُ ... وأُلْحِقهُ حَتَّاهُ بالقَومِ لاحِقُ

[[رديءٌ]] لا يُلْتَفَتُ إليهِ ولا ينهضُ حُجَّةً لَهُ.

وأنا أَقولُ: لا يُظَنُّ بالمبرِّدِ على جلالَةِ مقدارِهِ أَنْ يَقْدِمَ على الاستدلالِ بمثلِ هذا البيتِ على مطلوبِهِ لظهورِ الفسادِ فيهِ، إذ لو كانَ الضميرُ مجرورًا بحتَّى لكانَ المعنَى وأَلحقُهُ إليهِ، وهوَ من الفسادِ بحيثُ لا يخفى على الأَصاغرِ، فضلاً عن هذا الإمامُ الكبيرُ. والظاهرُ في البيتِ أنَّ (حتَّى) ابتدائيةٌ لا جارَّةٌ وأَنَّ الهاءَ الواقعَةَ بعدَهَا بعضُ ضميرٍ في محلِّ رفعٍ على أَنَّهُ مبتدأٌ وخبرُهُ لاحقٌ، والأصلُ: حتَّى هوَ بالقومِ لاحقُ [(٤)]، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ للضرورةِ على حدِّ قولِهِ [(٥)]:

فَبَيْنَاهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

أي فبينا هوَ.

[[ومجرورُهَا آخِرُ جزءٍ ما قبلَهَا]]، نحوُ: أَكلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسِهَا. [[أو

---

(١) (كقوله) ساقطة من ك.والبيت بلا عزو في مغني اللبيب ١٦٦، والهمع ٤/١٦٦، وشرح الألفية للاشموني ٢/٢١٠.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٤٦٩، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٧.

(٣) بلا عزو في شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٦، وخزانة الأدب ٩/٤٧٢، ٤٧٣ ويروى فيهما العجز: وألحقه بالقوم حتاه لاحق.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٦.

(٥) العجير السلولي، شعره ٢٢٩، وفيه: طويل، مكان: نجيب. ونسب في العباب الزاخر ٢٠٢ (حرف الطاء) إلى العجير السلولي والى المخلب الهلالي برواية: ذلول، وهي الرواية المشهورة. وينظر الأصول ٣/٤٣٩، ٤٦٠، والخصائص ١/٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٩، والإنصاف ٢/٥١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٦، والضرائر ١٢٦، والخزانة ١/١٥٠، ٥/٢٥٧، ٩/٤٧٣. ويشري: يبيع، وهو من الأضداد. اللسان (شري). والملاط: الجنب، وقيل: ماولي العضد من الجنب. اللسان (ملط).

ملاقـيهِ]] [١] نحـوُ: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ [٢]، فعلَى هذا لا يجوزُ: سِرْتُ البارحةَ حتَّى ثُلثِهَا، أَو نصفِهَا [٣]. واعترضَ ابنُ مالك [٤] بقولِ الشَّاعرِ [٥]:

عيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتَّى نصفِهَا راجيًا فَعُدْتُ يؤُوسَا

وردَّهُ ابنُ هشام بأَنَّ هذا ليسَ محلَّ الاشتراطِ [٦]، إذ لم يَقُلْ: فما زلتُ في تلكَ حتَّى نصفِـهَا [٧].

وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ المعنَى عليهِ، فهوَ مذكورٌ حُكْمًا، ومرادٌ [٨] قطعًا.

[[وفي للظـرفيَّةِ]] [٩]، وحقيقـتُهُ الإحاطةُ بالمظروفِ على وجهٍ لا يُفْصَلُ [١٠] الظَّـرفُ عنهُ، و(في) إمَّا مكانيَّةٌ أَو زمانيَّةٌ [١١]، وقد اجتمعَا في قولِهِ تعالَى: ﴿ الم غُلِبَتِ الـرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [١٢]، وقد تكونُ مجازيَّةً نحوُ: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [١٣]، ونحوُ: البركةُ في الأَكابرِ، وأَصحابُ الجَنَّةِ في الرَّحمةِ.

[[والـسببيَّةِ]] [١٤] نحـوُ: ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [١٥]، ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي

---

(١) ينظـر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٦، والارتشاف ٢/٤٦٨، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٧، والهمع ٤/١٦٥.

(٢) القدر ٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥، والارتشاف ٢/٤٦٨، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٧.

(٤) التـسهيل١٤٦، وشـرحه لابن مالك ١٦٥ق، والجنى الداني ٤٩٩، والمساعد ٢/٢٧٣-٢٧٤، والهمع ٤/١٦٥.

(٥) بلا عزو في الارتشاف ٢/٤٦٨، والجنى الداني ٤٩٩، ومغني اللبيب ١٦٧، والمساعد ٢/٢٧٣-٢٧٤، والهمع ٤/١٦٥.

(٦) في الأصل: محلا لاشتراط، وما اثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمغني اللبيب ١٦٧.

(٧) مغني اللبيب ١٦٧. (٨) في ك، ي: ومرادا، وهو خطأ.

(٩) ينظـر: شـرح المفـصل لابن يعيش ٨/٢٠، والتسهيل ١٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٧، والجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٢٢٣، والهمع ٤/١٩٢.

(١٠) في الأصل، ك، ل: لا يفصل، وهو تصحيف، وما اثبتناه من ي.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٢٢٣، والهمع ٤/١٩٢.

(١٢) الروم ١- ٤. (١٣) البقرة ١٧٩. وينظر البحر المحيط ٢/١٥.

(١٤) الجنى الداني ٢٦٦، مغني اللبيب ٢٢٤، الهمع ٤/١٩٤.

(١٥) يوسف ٣٢، وينظر البحر المحيط ٥/٣٠٦.

مَـا أَفَـضْتُمْ فِـيهِ عَـذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) وفي الحديث: " إِنَّ امرأَةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا "(٢).

[[وبمعنَـى على قليلاً]] (٣) نحوُ: ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٤)، ومنهُ عندَ بعضِهِم ما وقعَ في الحديثِ: " أرواحُ الشُّهداءِ في أجوافِ طيرٍ خضرٍ (٥) "، أَي: على أجوافِهَا.

[[والباءُ للإلصاقِ]] (٦) حقيقيًّا كانَ (٢٥٧/و) كأَمسكتُ بزيدٍ، إذا قبضتَ على شيءٍ من جسمِهِ، أَو مجازيًّا نحوُ: مررتُ بزيدٍ، أَي: التَصَقَ مروري بمكانٍ يقربُ منهُ.

[[والاسـتعانَةِ]] (٧)، وهـيَ الداخلَـةُ على الآلةِ، نحوُ: كتبتُ بالقلمِ، وقطعتُ بالـسكينِ. وأَبَـى ابنُ مالك (٨) التعبيرَ بالاستعانةِ لوقوعِهَا في القرآنِ داخلةً بعدَ الأفعالِ المسندَةِ إلى اللهِ تعالى (٩).

[[والمـصاحبةِ]] (١٠)، ولَهَـا علامتانِ، إحداهُمَا: أنْ يحسنَ في موضعِهَا (مَعَ)، والأُخرى: أنْ يغني عنها وعن مصحوبِهَا بالحالِ كقولِهِ تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ

---

(١) النور ١٤.

(٢) مـسند أحمـد ٤٢٤/٢، وصـحيح مسلم ٢٠٢٢/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٢٣، مع اختلاف في الرواية. والحديث في الارتشاف ٤٤٧/٢ ومغني اللبيب ٢٢٤، والهمع ١٩٤/٤.

(٣) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨، والتسهيل ١٤٦، والجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٢٢٤، والمساعد ٢٦٥/٢.

(٤) طه ٧١. وينظر البحر المحيط ٢٦١/٦.

(٥) ورد الحـديث في مـسند أحمد ٣٨٦/٦ برواية: إن أرواح الشهداء في طائر خضر. وفي صحيح مـسلم ١٥٠٢/٣، وسنن أبي داود ١٥/٣: أرواحهم في جوف طير خضر. وفي صحيح الترمذي ١٣٩/١١: إن أرواحهم في طير خضر.

(٦) ينظـر: الكتاب ٢١٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٨، والتسهيل ١٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، والجنى الداني ١٥٢، ومغني اللبيب ١٣٧، والهمع ١٥٦/٤.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، والجنى الداني ١٠٣، ومغني اللبيب ١٣٩.

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ق ١٦٢.

(٩) قال في الجنى الداني: ١٠٣: "ولم يذكر في التسهيل باء الاستعانة وأدرجها في باء السببية". وينظر: التسهيل ١٤٥، والمساعد ٢٦٢/٢، والهمع ١٥٧/٤-١٥٨.

(١٠) ينظـر التـسهيل ١٤٥، وشـرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، والجنى الداني ١٠٤، ومغني اللبيب ١٤٠.

مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [١] أَي: مَعَ الحقِّ أو محقًّا، و ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ ﴾ [٢]، أَي: مَعَ سلامٍ أَو مسلِّمًا عليكَ [٣].

[[والمقابلــةِ]] [٤]، قــالَ ابنُ مالكٍ: " والباءُ التي بهذا المعنَى هيَ الداخلةُ على الأثمانِ والأَعواضِ، نحوُ: اشتريتُ الفرسَ بألفٍ، وكافَأْتُ الإحسانَ بضعفٍ، وقَدْ تُسَمَّى باءَ العوضِ [٥] ".

[[والــتَّعديةِ]] [٦]، أَي: لمجــرَّدِ إيــصالِ معنَى الفعلِ اللاَّزمِ إلى المفعولِ، نحوُ: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم ﴾ [٧] و ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم ﴾ [٨]. وقد وردَتْ مَعَ التَّعدِّي في قولِهم: صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ [٩]، ودفعتُ بعضَ النَّاسِ ببعضٍ، ولذلكَ قِيلَ: الصَّوابُ أَنْ يُقالَ: هِيَ الداخلةُ على الفاعِلِ فتصيِّرُهُ مفعولاً. ليشمِلَ المتعدِّي واللاَّزمَ [١٠].

وإنَّمَا قلتُ: (لمجرَّدِ إيصالِ معنَى الفِعْلِ) لأَنَّهُ ما من حرفِ جَرٍّ إلاَّ يُوصِلُ معنَى [١١] الفعــلِ، لكــن يصحبُهُ مَعَ ذلكَ معنًى آخَرُ كالظَّرفيَّةِ والإلصاقِ وغيرِهِمَا. وأَمَّا الباءُ التي للتعديةِ فلا يصحبُهَا معنًى آخَرُ.

[[والظَّــرفيَّةِ]] [١٢]، وعلامَــتُهَا أَنْ يحسنَ في موضعِهَا (في)، نحوُ: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [١٣]، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ [١٤]. وهيَ كثيرةٌ في

---

(١) النساء ١٧٠.

(٢) هود ٤٨. وينظر البحر المحيط ١٣١/٥.

(٣) ينظر الجنى الداني ١٠٤، والهمع ١٥٨/٤.

(٤) ينظر التسهيل ١٤٥، والجنى الداني ١٠٥، ومغني اللبيب ١٤١.

(٥) شــرح التسهيل لابن مالك ق ١٦٢. وينظر الجنى الداني ١٠٥، والمساعد ٢٦٣/٢، والهمع ٤/ ١٦٠-١٦١.

(٦) التــسهيل ١٤٥، وشــرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، والارتشاف ٤٢٦/٢، والجنى الداني ١٠٢، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٧) البقرة ١٧.

(٨) البقرة ٢٠.

(٩) ينظر الارتشاف ٤٢٦/٢.

(١٠) ينظر الجنى الداني ١٠٢.

(١١) في الأصل: ك مع، وفي ي: بمعنى، وكلاهما تحريف، وما اثبتناه من ك، ل.

(١٢) ينظر التسهيل ١٤٥، والارتشاف ٤٢٦/٢، والجنى الداني ١٠٤، ومغني اللبيب ١٤١.

(١٣) آل عمران ١٢٣.

(١٤) الصافات ١٣٧-١٣٨.

الكلامِ [١].

[[والقَسَمِ]] [٢]، نحوُ: باللهِ لأفعلَنَّ، وهيَ أصلُ حروفِ القسمِ، ولذلكَ فُضِّلَتْ على حروفِهِ بثلاثَةِ أمورٍ، أَحدُهُمَا: أَنَّهُ يجوزُ إظهارُ الفعلِ مَعَهَا، نحوُ: أُقْسِمُ باللهِ. الثاني: أَنَّهَا تدخلُ على المضمرِ، نحوُ: بِكَ لأَفْعَلَنَّ. الثالث: أنَّها تُسْتَعْمَلُ في الطَّلَبِ وغيرِهِ [٣]، بخلافِ سائِرِ حروفِ القَسَمِ، فإنَّ الفِعْلَ لا يَظهَرُ مَعَهَا ولا يجرُّ المضمر ولا تُستعمَلُ في الطَّلَبِ.

[[وبمعنَى عَنْ [٤]، كـ ﴿ سَأَلَ سائِلٌ بِعَذَابٍ ﴾ [٥]**]]**، كأَنَّهُ خَصَّ هذا المعنَى بالتَّمثيلِ إشارةً إلى الرَّدِّ على مَنْ أنكرَ وجودَهُ وهُم جمهورُ البصريينَ [٦]، ولاشَكَّ أَنَّ المعنَى: سَأَلَ سائِلٌ عَنْ عذابٍ، وكذا: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [٧]، وكذا في قولِ علقمة [٨]:

فإِنْ تَسْأَلُونِي بالنِّساءِ فإِنَّنِي **(٢٥٧/ ظ)** خبيرٌ بأدواءِ النِّساءِ طبيبُ

قالَ ابنُ هشام: " وتأوَّلَ البصريونَ: ﴿ فاسْأَلْ بِهِ خبيرًا ﴾ [٩] على أَنَّ الباءَ للسببيَّةِ [١٠]، وفيهِ بُعْدٌ، لأنَّهُ لا يقتضي قولُكَ: سَأَلتُ بسببِهِ [١١] أَنَّ [١٢] المجرورَ هوَ المسؤولُ عنهُ [١٣].

(١) ينظر الجنى الداني ١٠٤.

(٢) ينظر الارتشاف ٤٢٦/٢، والجنى الداني ١٠٨، ومغني اللبيب ١٤٣.

(٣) الجنى الداني ١٠٨، ومغني اللبيب ١٤٣.

(٤) الجنى الداني ١٠٥، ومغني اللبيب ١٤١، والمساعد ٢٦٣/٢.

(٥) المعارج ١. وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٩/٥، والكشاف ١٥٦/٤.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٧/١، والجنى الداني ١٠٥، ومغني اللبيب ١٤١-١٤٢، والمساعد ٢٦٣/٢، والهمع ١٦١/٤-١٦٢.

(٧) الفرقان ٥٩. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٧/٢.

(٨) ديوانه ٣٥.والبيت من شواهد البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١، ٤٩٧، والجنى الداني ١٠٥، والمساعد ٢٧٣/٢ والهمع ١٦١/٤. ويروى: بصير، مكان: خبير.

(٩) الفرقان/ ٥٩.

(١٠) وكذا تأوله الشلوبين على أن الباء في ذلك للسببية. ينظر الارتشاف ٤٢٨/٢، والجنى الداني ١٠٥.

(١١) في الأصل: به، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) في الأصل: لا أن، بزيادة لا.

(١٣) مغني اللبيب ١٤٢.

[[وزائـــدةً قياسًـــا في خبرِ المبتدإِ استفهامًا]]، أَي: حالةَ كونِهِ ذا استفهامٍ، لا مطلقًا [1]عنهُ [2] [[بهَلِ [3] الكائنة للتقريرِ]] كقولِه [4]:

يقولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْها وأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

يُقالُ: اقْلَوْلَى: تجافَى واستطالَ [5].

والمؤلِّـــفُ تابعٌ في ذلكَ الرَّضي [6]. وفي الجنى الدَّاني لابن قاسم أَنَّ زيادتَهَا (هل) غيرُ مقيسة [7].

[[وخـــبرُ المنفـــيِّ]] [8] بلـــيسَ، نحـــوُ: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [9]، أو بـــ (ما)، نحوُ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [10]. وظاهِرُ كلامِه أَنَّهُ لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الـــنَّافي (مـــا) الحجازيـــةَ، وهـــوَ متَّفقٌ عليه، أو (ما) التميميَّةَ وهوَ مختلفٌ فيه، فذهبَ الفارســـي [11] والزمخـــشري [12] إلى أنَّ الـــباءَ لا تـــزادُ في خبرِ المبتدإِ بعدَ (ما) [13]، وأَوجَبَا [14] في نحوِ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾ [15] الحجازيَّةَ [16]. قالَ ابنُ هشام: " ظَنَّا أَنَّ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، الجنى الداني ١٠٩، ١١٥، مغني اللبيب ١٤٤، ١٤٩، الهمع ٤/١٦٢.

(٢) (عنه) ساقطة من ك. (٣) في ك، ل: بل، وهو تحريف.

(٤) الفـــرزدق، ديـــوانه ٢/٨٦٣. والشاهد منسوب إليه في اللسان (قرد) و(قلا)، وبلا عزو في الجنى الداني ١١٥، ومغني اللبيب ٤٥٩. واقردت: سكنت أو ذلت. اللسان (قرد).

(٥) اللسان (قلا).

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨.

(٧) الجنى الداني ١١٥.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، والجنى الداني ١١٥، ومغني اللبيب ١٤٩.

(٩) الزمر ٣٦.

(١٠) فصلت ٤٦.

(١١) ينظر التسهيل٥٨، وشرح الكافية للرضي١/٢٦٨، والجنى الداني١١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٠٩.

(١٢) المفـــصل ١/٢٤١، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/١١٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٥، والجنى الداني ١١٥.

(١٣) في الأصل، ك: بعدها، وما اثبتناه من ي، ل.

(١٤) في الأصل: واوجبها، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) الأنعام ١٣٢، ومثلها سورة هود ١٢٣، والنمل ٩٣.

(١٦) مغني اللبيب ٧٢٧.

المقتضي لزيادَةِ الباءِ نصبُ الخبرِ، وإِنَّما المقتضي نفيُهُ، لامتناعِ الباءِ في: كانَ زيدٌ قائمًا، وجوازُهَا في:

. . . لَمْ أَكنُ بِأَعجَلِهِم [1] . . .

وفي: ما إِنْ زيدٌ بقائمٍ"[2].

وظاهِرُ كلامِه [3] أَيضًا أنَّ زيادتَهَا قياسٌ في نحوِ قولِهِ:

وَإِن مُدَّتِ الأَيدي إِلى الزادِ لَمْ أَكنُ بِأَعجَلِهِم إِذ أَجشَعُ القَومِ أَعجَلُ

وفي قولِهِ [4]:

وكُنْ لي شفيعًا يومَ لاَ ذُو شفاعَةٍ بمغنٍ فتيلاً عَنْ سوادِ بنِ قارِبِ

[[وسماعًا في غيرِهِ]] [5]، نحوُ: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [6]، ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ ﴾ [7]، وكقولِهِ [8]:

نضربُ بالسيفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

أَي: ونَرْجُو الفَرَجَ.

وبحسبِكَ زيدٌ، ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [9]، إِلى غيرِ ذلكَ [10].

---

(١) للشنفري وقد تقدم تخريجه في ق ١٢٩ ظ.

(٢) مغني اللبيب ٧٢٧-٧٢٨. وقد تقدمت هذه المسألة في ق ١٢٩ ظ.

(٣) أي المؤلف.

(٤) سواد بن قارب في الروض الأنف ٣٢٢/٢.والشاهد في منهج السالك ٢٤٩، والجنى الداني ١١٥، ومغني اللبيب ٥٤٨، ٧٥٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢، الجنى الداني ١١٣.

(٦) البقرة ١٩٥. وينظر سر الصناعة ١٣٦/١، والارتشاف ٤٣٠/٢.

(٧) الأنعام ١١٩.

(٨) النابغة الجعدي، شعره ٢١٦، وفيه:

نحنُ بنو جعدة أرباب الفلج نحن منعنا سيله حتى اعتلج

نضرب بالبيض ونرجو بالفرج

والشاهد في شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢، ومغني اللبيب ١٤٧، والجنى الداني ١١٣، والخزانة ٥٢٠/٩، ٥٢١، ٥٢٢.

(٩) الرعد ٤٣، والإسراء ٩٦.

(١٠) ينظر سر الصناعة ١٣٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢، والارتشاف ٤٢٩/٢-٤٣٠، =

[[واللاَّمُ للملك]] [١]، نحوُ: المالُ لزيدٍ. [[ولمجرَّدِ الاختصاصِ]] [٢]، نحوُ: الحصيرُ للمسجدِ، والمنبرُ للخطيبِ. [[والاستحقاق]] [٣]، نحوُ: ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [٤]، والملكُ لِلَّهِ، ونحوُ: ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [٥] و﴿ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾ [٦]. [[والعاقبة]] [٧]، وتسمَّى اللاَّمُ التي بهذا المعنَى لامَ الصَّيرورةِ ولامَ المآلِ، نحوُ: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [٨]. وأنكرَ البصريونَ لامَ العاقبةِ [٩]. قالَ الزمخشري: " والتحقيقُ أنَّها لامُ العلَّةِ، والتعليلُ فيها واردٌ على طريقِ المجازِ دونَ الحقيقةِ. وبيانُهُ أنَّهم لم يكنْ داعيُهُم إلى الالتقاطِ أنْ (٢٥٨/ و) يكونَ لَهُم عدوًّا وحَزَنًا، بل المحبَّةُ والتبنِّي، غيرَ أنَّ ذلكَ لَمَّا كانَ نتيجةَ التقاطِهِم لَهُ وثمرتَهُ شُبِّهَ بالدَّاعِي الذي يُفْعَلُ الفعلُ لأجلِهِ، فاللاَّمُ مستعارةٌ لِمَا يشبِهُ التَّعليلَ، كما استعيرَ الأسدُ لِمَنْ يُشْبِهُ الأسدَ "[١٠]. [[والتَّعليلِ]] [١١]، نحوُ: زرتُكَ لصلاحِكَ. [[والقصد]]، ولا أعرفُ مَنْ ذَكَرَ مجيءَ اللامِ [١٢] لهذا المعنَى. وفي بعضِ الحواشي أَنَّ المرادَ بِهِ العلَّةُ الغائيَّةُ [١٣] التي يُقْصَدُ الفعلُ لأجلِهَا، نحوُ: حضرتُهُ للانتفاعِ. قلتُ: فإذنْ لا حاجةَ إلى ذِكْرِ هذا القسمِ لاندراجِهِ تحتَ

=

والجنى الداني ١١١، ١١٤.

(١) ينظر الكتاب ٢١٧/٤، واللامات٤٧، والمقتصد٨٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي٣٢٨/٢، والجنى الداني ١٤٣.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢، والجنى الداني ١٤٣، ومغني اللبيب ٢٧٥.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٧/٤، والجنى الداني ١٤٣، ومغني اللبيب ٢٧٥.

(٤) الفاتحة ١.

(٥) المطففين ١.

(٦) البقرة ١١٤، ومثلها المائدة ٤١.

(٧) التسهيل ١٤٥، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٨) القصص ٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٩/٢.

(٩) الجنى الداني ١٦٠، ومغني اللبيب ٢٨٣.

(١٠) ينظر الكشاف ١٦٦/٣، ومغني اللبيب ٢٨٣.

(١١) ينظر التسهيل ١٤٥، والارتشاف ٤٣٣/٢، والجنى الداني ١٤٤، ومغني اللبيب ٢٧٥.

(١٢) فيك: اللام لمجيء، مكان: مجيء اللام، وهي عبارة مضطربة.

(١٣) في الأصل: الغاية، وما اثبتناه من سائر النسخ.

التَّعليلِ. [[والتَّعديةِ]] (١)، نحوُ: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو، وما أَحبَّهُ لبكرٍ. [[ولتقويةِ العامِلِ]] (٢) الذي فيهِ ضعفٌ بسببِ تأخُّرِهِ (٣)، أو كونُهُ فرعًا في العملِ، [[نحوُ: لزيدٍ ضربتُ، وأنا ضاربٌ لزيدٍ]]، وفي التنزيلِ: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (٤)، وفيه: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (٥)، وفيه: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (٦)، وفيهِ: ﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ (٧). وهذهِ في الحقيقةِ من أقسامِ الزائدةِ (٨).

[[وبمعنى إلى]] (٩)، نحوُ: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (١٠)، ﴿ كلٌّ يَجْرِي لأجلٍ مُسَمًّى ﴾ (١١)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ (١٢). [[و]] بمعنى (١٣) [[واوِ القَسَمِ للتَّعجُّبِ]] (١٤)، وتختصُّ باسمِ اللهِ تعالى كقولهِ (١٥):

لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو حِيَدِ

أَي: واللهِ لا يبقى على مرورِ الأَيَّامِ جَبَلٌ ذُو حِيَدٍ، بكسرِ الحاءِ، أَي: ذُو حروفٍ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٥، ٨٠٢، ومغني اللبيب ٢٨٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣، الجنى الداني ١٥٠، مغني اللبيب ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) في ل: تأخيره.

(٤) الأعراف ١٥٤.

(٥) يوسف ٤٣.

(٦) هود ١٠٧، ومثلها البروج ١٦.

(٧) المعارج ١٦.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣، والجنى الداني ١٥٠.

(٩) التسهيل ١٤٥، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٢٨٠.

(١٠) الزلزلة ٥.

(١١) الرعد ٢.

(١٢) الأنعام ٢٨.

(١٣) من (بان ربك ... إلى ... بمعنى) ساقطة من ي.

(١٤) ينظر الجنى الداني ١٤٤، ومغني اللبيب ٢٨٣.

(١٥) هذا صدر البيت، وعجزه: بمشمخر به الظيان والاس
والبيت مختلف في نسبته وروايته. فنسبه سيبويه ٣/٤٩٧ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسبه في المفصل ٢/٢٣٨ إلى عبد مناة الهذلي، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٩٩: البيت لأمية بن أبي عائذ، وقيل لأبي ذؤيب، وقيل للفضل بن العباس الليثي. وفي ديوان الهذليين ١/١٩٣ ورد صدره في بيت في قصيدة لساعدة بن جؤية وعجزه: أو في صلود من الاوغال ذو خدم. كما ورد في ٣/٢ عجزه من بيت لمالك بن خالد الهذلي، وقبله: والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد. وينظر اللامات ٧٣، والأمالي الشجرية ١/٣٦٩، والجنى الداني ١٤٤، ومغني اللبيب ٢٨٣، والخزانة ٥/١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٠/٩٥، والهمع ٤/٢٠١، ٢٣٦. والحيد: العقدة في قرن الوعل. اللسان (حيد).

نابــتَةٍ [1] في عرضــهِ، جمعُ حَيْدَةٍ كَبَدْرَةٍ وَبِدَرٍ. والمرادُ التَّعَجُّبُ مِنْ عَدَمِ بقاءِ هذا الجبلِ العظيمِ. [[و]] بمعنَى [[عَنْ مَعَ القولِ]] [2]، نحو: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَــانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [3]، قالَهُ ابنُ الحاجب [4]، وقالَ ابنُ مالك وغيرُهُ: هيَ لامُ التَّعلــيلِ [5]، وقيلَ: لامُ التبليغِ وهيَ الجارَّةُ لاسمِ سامعِ قولٍ أَو ما في معناهُ [6] التَفَتَ عَنِ الخطابِ إلى الغيبةِ، أَو يكونُ اسمُ المقولِ عنهم محذوفًا، أَي: قالوا لطائفةٍ من المؤمنين عن طائفةٍ أُخرى سمعوا بإسلامِهِم [7].

[[وزائدةً]] قياسًا في لامِ التَّقويةِ التي مَرَّ ذِكْرُهَا، وسماعًا في غيرِهَا [8] كقولِه [9]:

وَمَلَكْتَ مَا بينَ العراقِ ويثربِ ... مُلْكًا أَجارَ لِمُسْلمٍ ومُعاهِدِ

[[وعلــى للاستعلاءِ]] [10] أَمَّا على المجرورِ وهوَ الغالبُ، نحوُ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْــكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [11]، أَو على ما يقربُ منهُ، نحوُ: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [12]. قالَ الزمخشري: " ومعنَى الاستعلاءِ على النَّارِ أَنَّ أَهلَ النَّارِ يستعلونَ(٢٥٨/ ظ) المكانَ القريبَ منها، كما قالَ سيبويهِ [13] في مررتُ بزيدٍ: إِنَّهُ لصوقٌ بمكانٍ يقربُ من زيدٍ، أو

---

(١) في ك، ي: ناشئة، وهو وجه، وينظر اللسان (حيد).

(٢) ينظر الجنى الداني ١٤٦، ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٣) الأحقاف ١١. وينظر البحر المحيط ٥٩/٨.

(٤) في الأصل: قال، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠، وينظر شرحها للرضي ٣٢٤/٢، ٣٢٩.

(٦) ينظر الجنى الداني ١٤٦، ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٧) ينظر المساعد ٢٥٦/٢-٢٥٧.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٢٨٢، والجنى الداني ١٥٠.

(٩) ابــن مــيادة، شــعره ٤١، والشاهد في منهج السالك ٢٤٥، والجنى الداني ١٥٠، ومغني اللبيب ٢٨٥، والمــساعد ٢٥٩/٢، والهمع ٢٠٥/٤، ٣٤٧/٥، والدرر ٣٢/٢، وفيه: استشهد به على مجــيء الــلام زائــدة بــين الفعل المتعدي ومفعوله، وهو هنا سماعًا لا قياسًا. والبيت يمدح فيه عــبد الــواحد بن سليمان بن عبد الملك. والمعنى أن حكمك ادخل الراحة في قلوب المسلمين والذميين والمعاهدين.

(١٠) ينظر الكتاب ١٣٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨، والجنى الداني ٤٤٤، ومغني اللبيب ١٩٠.

(١١) المؤمنون ٢٢.

(١٢) طه ١٠.

(١٣) ينظر الكتاب ٢١٧/٤.

لأنَّ المصطلينَ { بِهَا } والمستمتعينَ إذا تكنفوها قيامًا وقعودًا كانوا مشرفينَ عليها، ومنهُ قولُ الأعشى [١]:

وباتَ على النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ "[٢]

[[وبمعنَــى الباءِ]] [٣]، نحوُ: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [٤] أي: بأنْ لا أقولَ. وقرَأَ أُبيٌّ ﴿ بِأَنْ لَا أَقولَ ﴾ [٥]. وكانتْ قراءَتُهُ تفسيرًا لقراءَةِ الجماعة [٦]. وقالتِ العَرَبُ: أَركَبُ على اسمِ اللهِ [٧]. قلتُ: وفي المُحْكَمِ [٨]: أنَّ معنَى المثالِ أَركَبُ معتمدًا على اسمِ اللهِ. فلم يجعلْهَا فيهِ بمعنَى الباءِ، وهوَ حَسَنٌ. [[و]] بمعنَى [[مَعَ]] [٩]، نحوُ: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [١٠]، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [١١].

[[واسمٌ بمعنَى فوقَ، بدخولِ مِنْ]] [١٢] كقولِهِ [١٣] يصفُ قطاةً:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

---

(١) ديوانه ٢٢٥، وصدر البيت: تُشَبُّ لِمَقرورَينِ يَصطَليانِها
والشاهد في مغني اللبيب ١٣٧، ١٩٠ وورد في الموضع الثاني عن النار مكان على النار. والمحلق: لقب الممدوح.

(٢) الكشاف ٢/٥٣١.

(٣) ينظر التسهيل ١٤٦، والجنى الداني ٤٤٥، ومغني اللبيب ١٩٢.

(٤) الأعراف ١٠٥. وينظر البحر المحيط ٤/٣٥٥.

(٥) هي قراءة ابن مسعود في مختصر في شواذ القران ٤٥، وقراءة أُبي في البحر المحيط ٤/٣٥٥. وينظر البرهان للزركشي ٤/٢٨٥.

(٦) ينظر الجنى الداني ٤٤٥.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٤٦، ومغني اللبيب ١٩٢، والمساعد ٢/٢٧١.

(٨) لم أقف عليه في الأجزاء السبعة المطبوعة من المحكم.

(٩) ينظر الجنى الداني ٤٤٤، ومغني اللبيب ١٩٠.

(١٠) البقرة ١٧٧.

(١١) الرعد ٦.

(١٢) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٧، ومنهج السالك ٢٣٢، والجنى الداني ٤٤١، ومغني اللبيب ١٩٣.

(١٣) مـزاحم بن الحارث العقيلي، شعره ١٢٠.والبيت من شواهد الكتاب ٤/٢٣١، والنوادر ٤٥٤ وفيهما: خِمسها، مكان: ظمؤها وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣٧، ٣٨، واللسان (علا) والجـنى الـداني ٤٤١، ومغني اللبيب ١٩٤، والخزانة ٦/٥٣٥، ٧/١٤٧، ١٥٠. ويروى: زيزاء مكان بيداء.

الظِمـــؤُ، بكـــسرِ الظَّـــاءِ المعجمةِ والميمِ وبهمزةٍ بعدَهَا: مابينَ الوردينِ، يستعملُ للإبـــلِ [١]، ولكنَّهُ استعارةُ للقطاةِ، وتَصِلُ، بفتحِ حرفِ المضارعَةِ وكسرِ الصادِ المهملة: يصوِّتُ جوفُهَا من شدَّةِ العطشِ [٢]. والقيضُ، بالقافِ والضَّادِ المعجمةِ: القشرُ الأعلى [٣] من البيضِ. والبيداءُ، بالمدِّ وفتحِ أَوَّلِه: القَفرُ الذي يبيدُ مَنْ دَخَلَهُ، أَي يهلكُ [٤]. والمجهلُ، بالفتحِ: المفازةُ لا أعلامَ فيها [٥]. يعني غَدَتْ هذهِ القطاةُ من فوقَ ذلكَ الموضعِ بعدَ تمامِ ظَمْئِهَا يصوِّتُ جوفُهَا لشدَّةِ العطشِ. (وعَنْ قيضٍ) معطوفٌ على (عليهِ)، والتقديرُ: ومِنْ عَـــنْ قيضٍ، أَي: جانبِهِ، فيكونُ شاهدًا على استعمالِ (عَنْ) اسمًا أَيضًا. غيرَ أَنِّي أَقولُ: لم يكـــنِ المؤلِّـــفُ ذَكَرَ هذا المعنى في هذا المقامِ لأَنَّهُ بصدَدِ ذِكْرِ الحروفِ الجارَّةِ التي هيَ صنفٌ من أصنافِ الحرفِ كما قدَّمَهُ، و(على) الاسميَّةُ ليستْ من هذا القبيلِ.

[[والكافُ للتشبيهِ]] [٦]، نحوُ: جاءَ الذي كزيد.

[[ومـــنهُ ما جاءَ للمقارنَةِ في الوقوعِ]] [٧]، وذلكَ عندَ اتِّصالِهِ بـــ(ما) الكافَّةِ، نحـــوُ: سَـــلِّمْ كما تدخُلُ، وصَلِّ كما يدخُلُ الوقتُ [٨]. وعبَّرَ ابنُ هشام عن هذا المعنَى بالمـــبادرَةِ، ونقلَـــهُ عـــن ابـــنِ الخباز [٩]، والسيرافي، وغيرِهمَا، وهوَ غريبٌ جدًّا [١٠]. { قلـــتُ }: ومنهُ قولُ صاحبِ المُحَرَّرِ [١١]: ويشتغلُ المؤذنُ بالأذانِ (**٢٥٩/ و**) كما جَلَـــسَ. قـــالَ النواوي [١٢] في الدقائقِ [١٣]: ولفظَةُ (كَمَا) ليستْ عربيَّةً، ويطلقُهَا فقهاءُ

---

(١) اللسان (ظمأ). (٢) اللسان (صلل).

(٣) في الأصل: الأولى، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر اللسان (قيض).

(٤) اللسان (بيد). (٥) اللسان (جهل).

(٦) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٢، والتسهيل ١٤٧، والجنى الداني ١٣٥، ومغني اللبيب ٢٣٤.

(٧) (في الوقوع) ساقطة من ي. (٨) مغني اللبيب ٢٣٧.

(٩) تقدمت ترجمته في ق ١٦٣ ظ. (١٠) مغني اللبيب ٢٣٧.

(١١) صاحب المحرر هو الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى سنة ٦٢٣هـ. والمحرر كتاب في فروع الشافعية. (كشف الظنون ٢/١٦١٢-١٦١٣).

(١٢) هـــو الإمام محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الشافعي فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه: الأربعون النووية في الحديث، ورياض الصالحين، وغيرهما. تـــوفي ســـنة ٦٧٦هـــ. طبقات الشافعية ٢/٤٧٦، وشذرات الذهب ٥/٣٥٤-٣٥٥، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٠٢.

(١٣) هو دقائق المنهاج اختصر فيه النووي المحرر، ينظر كشف الظنون ٢/١٦١٢-١٦١٣، ١٨٧٣.

العَجَمِ بمعنَى (عندَ) [١]. وفي مفتاحِ السَّكاكي في الحالَةِ المقتضيَةِ للنَّوعِ الثَّالثِ وهو تقديمُ بعضِ ما يتصلُ بالفعلِ على بعضٍ ما نصُّهُ: " فَكَمَا تَجِدُ لَهُ مجالاً في الذِّكْرِ صالحًا لا يتوقَّفُ أنْ يُذْكَـــرَ "[٢]. قـــالَ الشَّريفُ الجرجاني في شرحِه: وقولُهُ: (فَكَمَا تَجِدُ) متعلِّقٌ بـــ (لا يتوقَّفُ)، وهذِهِ الكافُ للقِرَانِ في الوقوعِ، يقالُ: كَمَا جاءَني زيدٌ جاءَ عمرٌو، أَي: تقارَنَ مجيئُهُمَا.

[[فَخُـــصَّتْ [٣] بالظَّاهِرِ [٤]]]، فلا تدخلُ على المضمرِ كراهةَ اجتماعِ الكافينِ عـــندَ دخولِهَا على كافِ المخاطَبِ، وحُمِلَ بقيَّةُ المضمراتِ عليه، لأَنَّ البابَ واحدٌ مَعَ الاستغناءِ بـــ(مِثْلٍ)، فإنَّها تدخلُ على المضمَرِ والمظهرِ.

[[وكَهَا أو أَقربَا]] في قولِ العجَّاجِ [٥]:

وأُمُّ أَوْعالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا

وأُمُّ أَوعالٍ: هضبةٌ [٦]، إمَّا بالنَّصبِ عطفًا على الذَّناباتِ في قولِهِ [٧]:

نَحَّى الذناباتِ شمالاً كَثَبَا

أَي تـــركَ الـــذَّناباتِ، وهيَ موضعٌ في جهَةِ شماله [٨]. كَثَبَا: أَي: ذات كَثَب أَي: قُرْب. وتَركَ أُمَّ أَوعالٍ كَهَا، أَي: مثل الذَّناباتِ أَو أَقربُ. وإمَّا بالرَّفعِ على أَنَّهُ مبتدأٌ مُخبَرٌ عنهُ بالظَّرفِ. يصفُ حمارًا وحشيًّا فرَّ بأُتنِه من الصائد. [[شاذٌّ]] [٩].

ومِمَّـــا يتنبَّهُ لَهُ أَنَّ الأَخفشَ [١٠] والفارسي [١١] ذَهَبَا إِلى أَنَّ كافَ التَّشبيهِ لا يتعلَّقُ

---

(١) في ك، ي: عنه، وهو تحريف.

(٢) مفتاح العلوم ٤٤٤، وفيه: أن تذكرة، مكان: أن يذكر.

(٣) في ل: وخصت.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، التسهيل ١٤٧، المساعد ٢٧٥/٢.

(٥) العجاج، ديوانه ٢٦٩/٢.والشاهد في الكتاب ٣٨٤/٢، والأصول ١٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨، ٤٢، وشرح الكافية للرضي ٣٤٤/٢، والمساعد ٢٧٥/٢ والخزانة ١٩٥/١٠.

(٦) معجم البلدان ٢٨١/١، واللسان (وعل).

(٧) ديـــوان العجـــاج ٢٦٩/٢ وفيه: خَلَّى، مكان: نحى. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٨، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢.

(٨) معجم البلدان ٧/٣-٨، واللسان (ذنب).

(٩) ينظر لباب الإعراب ٤٤١.

(١٠) ينظر منهج السالك ٢٥٣، والجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ٥٧٧.

(١١) ينظر الجنى الداني ١٣٧.

بـــشيءٍ كالجارِّ الزَّائِدِ، وتبعهما ابنُ عصفور [١]، مستدلِّينَ بأَنَّهُ إذا قِيلَ: زيدٌ كعمرٍو، فإنْ كانَ المتعلِّقُ استقرَّ فالكافُ لا يدلُّ عليه، بخلافِ (في) من نحوِ: زيدٌ في الدَّارِ، وإنْ كانَ فعلاً مناسبًا للكافِ نحوُ (أَشبَهَ)، فهوَ فعلٌ متعدٍّ بنفسِهِ لا بالحرفِ. قالَ ابنُ هشام: "والحقُّ أَنَّ جميعَ الحروفِ الجارَّةِ الواقعةِ في موضعِ الخبرِ ونحوِهِ تدلُّ على الاستقرارِ"[٢]. وقالَ ابنُ الحاجب في شرحِ المفصلِ: " الكافُ في قولِكَ: الذي كزيدٍ أخوكَ، أوصلتَ معنَى استقرارِ هذا المبهَمِ إِلى زيدٍ على سبيلِ التَّشبيهِ "[٣].

[[وتلحقُهَا (ما) الكافَّةُ]] [٤]، خلافًا لصاحبِ المستوفي [٥]، فإنَّهُ منَعَهُ [٦]، وَرُدَّ بقولِهِ [٧]: وأَعَلَمُ أَنَّني وأَبا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشوانُ والرَّجلُ الحليمُ

وقولِهِ [٨]:

أَخٌ ماجدٌ لم يُخزِني يومَ مَشْهَدٍ كَمَا سيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مضَارِبُهْ

وإِنَّمَـــا يصحُّ [٩] الاستدلالُ (**٢٥٩/ ظ**) بهما إذا لم يثبتْ أنَّ ما المصدريَّةَ تُوصَلُ بالجملةِ الاسميَّةِ [١٠]. وجوَّزَ الزمخشري وجماعةٌ في قولِهِ { تعالى }: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [١١]، كونَ (ما) كافَّةً [١٢]. وفيهِ إِخراجُ الكافِ عَمَّا ثبتَ لها من عملٍ

---

(١) ينظـــر شــــرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٢-٤٨٣، ومنهج السالك ٢٥٣، والجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ٥٧٧، المساعد ٢/٢٧٥.

(٢) مغني اللبيب ٥٧٨. (٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٦.

(٤) ينظر التسهيل ١٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٤، ومغني اللبيب ٢٣٦.

(٥) صـــاحب المستوفي هو القاضي كمال الدين علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان المتوفى ســـنة ٥٤٨ هـــــ.بغية الوعاة ٢/٢٠٦، وكشف الظنون ٢/١٦٧٥، وعلي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية١/٥.

(٦) المستوفى ٣٦٤-٣٦٥. وينظر الجنى الداني ٤٤٩، ومغني اللبيب ٢٣٦.

(٧) زياد الأعجم، شعره ١٠٣.والبيت في البحر المحيط ٢/٩٨، والجنى الداني ٤٤٨، وفيه: كالنشوان، ولاشاهد فيه حينئذ على هذه الرواية، ومغني اللبيب ٢٣٦.

(٨) نهـــشل بن حري، شعره ٨٦.والبيت منسوب إليه في ديوان الحماسة ٢٤٣، ٢٤٤. وبلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/٨١٨ ومغني اللبيب ٢٣٦، والمساعد ٢/٢٧٨. والمراد بعمرو في البيت عمرو بن معد يكرب.

(٩) في الأصل، ي: لم يصح، بزيادة لم، وما اثبتناه من ك، ل.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٢٣٦. (١١) البقرة ١٣.

(١٢) الكشاف ١/١٨١، ١٨٢.

الجرِّ بغيرِ مقتضٍ.

[[وزائـدةً]] (١) في قـولِهِ تعالى: **[[** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٢) **فيمَنْ لَمْ يجعلْهُ كـنايةً عَـنْ نفيِ المِثْلِ على حَدِّ: مِثْلُكَ لا يبخُلُ]]**. والقولُ بزيادتِها في الآيةِ هوَ رأيُ الأكثـرينَ (٣)، التقديرُ: ليسَ مثلَهُ شيءٌ، إذ لو لم تقدَّرْ زائدةً صارَ المعنَى: ليسَ مِثْلَ مثلِه شـيءٌ، فيلـزَمُ المحالَ، وهوَ إثباتُ المِثْلِ (٤)، وإنَّما زِيدَتْ لتوكيدِ نفيِ المِثْلِ، لأنَّ زيادةَ الحرفِ بمثابَةِ إعادةِ الجملةِ ثانيًا، على ما صرَّحَ بِهِ ابنُ جني (٥). وذَهَبَ جماعةٌ إلى أنَّها غيرُ زائـدةٍ وأنَّ ذلـكَ كما ذَكَرَ صاحِبُ الكشافِ من بابِ الكنايَةِ كما في قولِهِم: مِثْلُكَ لا يبخُلُ، لأنَّهُم إذا نفوا البخلَ عَمَّنْ يماثلُهُ ويكونُ على أَخصِّ أوصافِهِ، فقد نفوا عنهُ، كما يقولـونَ: بلغتْ أَترابُهُ، يريدونَ بلوغَهُ، فقولُنا (٦): ليسَ كاللَّهِ شيءٌ، وقولُهُ (٧): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٨)، عبارتانِ متَّفقتانِ على معنًى واحدٍ، وهوَ (٩) نفيُ المماثَلَةِ عن ذاتِهِ إلاَّ ما تعطيهِ الكنايةُ من المبالغَةِ (١٠).

[[واسـمٌ بمعنَى المِثْلِ]] (١١)، وقد عرفتَ أَنَّ ذِكْرَ مِثْلِ هذا في مقامِ بيانِ معانِي حـرفِ الجرِّ ليسَ كما ينبغي، وكذا كُلُّ ما يأتي لَهُ مِنْ نحوِ ذلكَ. ثُمَّ الكافُ لا يقَعُ اسمًا

---

(١) ينظـر التـسهيل ١٤٧، وشـرح الكافية للرضي ٢/٣٤٤، والجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ٢٣٧.

(٢) الشورى ١١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٤٥.

(٣) ينظـر سـر الـصناعة ١/٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠١، ولباب الإعراب ٤٤٠، والارتشاف ٢/ ٤٣٩، والجنى الداني ١٣٧.

(٤) ينظر الجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ٢٣٧-٢٣٨.

(٥) ينظر سر الصناعة ١/٢٩١، والجنى الداني ١٣٨، ومغني اللبيب ٢٣٨.

(٦) في الأصل: فقوله، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل: وقولنا، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٨) الشورى ١١.

(٩) في الأصل: فهو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الكشاف ٢/٤٦٢-٤٦٣، والجنى الداني ١٣٨، ومغني اللبيب ٢٣٨.

(١١) ينظر المقتصد ٢/٨٤٩، ٨٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٧، والجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٨، والهمع ٤/١٩٧.

عندَ سيبويهِ [١] والمحققينَ [٢] إلاَّ في الضرورةِ [٣]، كقولِه [٤]:

يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أَي: يفترنَ [٥] عن أسنانٍ مثلِ البَرَدِ المُنْهَمِّ، أَي: الذَّائبِ.

وذهبَ الأَخفشُ [٦] والفارسي [٧] وجماعةٌ [٨] إلى ورودِهَا اسمًا في الاختيارِ، فجوَّزُوا في: زيدٌ كالأسدِ، أَنْ يكونَ الكافُ في موضعِ رَفْعٍ، والأَسدُ مخفوضٌ بالإضافة، وعليهِ قولُ الزمخشري: " الضميرُ في: ﴿ فَأَنْفُخُ فِيهِ ﴾ [٩] راجعٌ للكافِ [١٠] من: ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ [١١]. أَي: فَأَنفخُ في ذلكَ الشَّيءِ المُماثِلِ فيصيرُ كسائرِ الطُّورِ "[١٢]. وهذا ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ، بل صريحُهُ كما تَراهُ.

[[وتتعيَّنُ]] عندَ الجميعِ **[[حرفيَّتُهُ للصلةِ في: الذي كزيدٍ [١٣]]]**، أَي: يجبُ أَنْ يكونَ الكافُ في مثلِ هذا حرفًا لوقوعِهِ صلةً، فهوَ [١٤] مثلُ: الذي في الدَّارِ، واحتمالُ

---

(١) الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨. وينظر شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/١.

(٢) ينظر المقتضب ١٤٠/٤.

(٣) ينظر الجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٨، والهمع ١٩٧/٤.

(٤) العجاج، ديوانه ٣٢٨/٢، وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جَمِّ

والرجز في شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، وشرح الكافية للرضي ٣٤٣/٢، والجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٩، والهمع ١٩٧/٤.

(٥) في ك، ي، ل، يفترون، وهو تحريف.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ١٧٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٣/٢، والجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٩.

(٧) المقتصد ٨٤٩/٢، والارتشاف ٤٣٧/٢، ومنهج السالك ٢٣٢، والجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٩.

(٨) كالجزولي وابن مالك وأبي حيان. ينظر التسهيل ١٤٧، وشرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢، ومنهج السالك ٢٣٧، والهمع ١٩٩/٤.

(٩) آل عمران ٤٩.

(١٠) في الأصل: إلى كاف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) آل عمران ٤٩.

(١٢) الكشاف ٤٣١/١، وينظر مغني اللبيب ٢٣٩.

(١٣) ينظر المقتصد ٨٤٩/٢، الجنى الداني ١٣٢، ١٣٣، ومغني اللبيب ٢٣٩.

(١٤) في ل: وهو.

كـــونِهِ خبرَ مبتدإٍ محذوف، والصلةُ الجملةُ [١] الاسميَّةُ [٢]، (٢٦٠/ و) يندفعُ بأَنَّ حذفَ المبتدإِ في مثلِ ذلكَ في غايةِ القلَّةِ، واستعمالُ: الذي كزيدٍ، شائعٌ كثيرٌ.

[[واسميَّتُهُ في: عَنْ كالبَرَدِ]] في البيتِ الذي مَرَّ إنشادُهُ، لوقوعِهِ مجرورًا، وهوَ من خصائصِ الأسماءِ.

[[وتحـــتملُهُمَا]]، أَي: الحـــرفيَّةُ والاسميَّةُ **[[في: زيدٌ كالأسدِ]]** [٣] وقد أسلفنا الكلامَ فيه، وأَنَّ مذهبَ المحققينَ خلافُهُ.

[[وعَـــنْ للمجـــاوزَةِ]] [٤]، أَي: لِبُعْدِ شيءٍ عَنْ مجرورِهَا بسبَبِ إحداثِ مصدرِ الفِعْلِ المتعدِّي بِهَا، نحوُ: سافَرْتُ عَنِ البَلَدِ، أَي: بعدتُ عَنِ البَلَدِ بسبَبِ السَّفَرِ، ورغبتُ عَنِ البخلِ، أَي بعدُت عنْهُ بسبَبِ الرَّغْبَةِ.

[[واسمٌ بمعنَى الجانبِ بدخولِ مِنْ عَلَيْهَا]]، كقولِهِ [٥]:

ولَقَدْ أَرَاني للرِّماحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَميني مَرَّةً وَأَمامِي

الدريـــئَةُ، بدالٍ مهملة على وزنِ الصحيفة: حلقةٌ يتعلَّمُ عليها الطَّعنُ [٦]. قالَ ابنُ هـــشام: " ويحتملُهُ عندي: ﴿ ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ﴾ [٧] فتقدَّرُ معطوفَةً على مجرورِ مِنْ، لا على من ومجرورِهَا "[٨]. ولا تُجَرُّ (عَنْ) في المشهورِ بغيرِ (مِنْ) [٩]، وقد جرُّوهَا بـــ(على) [١٠]، كقولِهِ [١١]:

---

(١) في الأصل: بالجملة، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٢) (الاسمية) ساقطة من ك، ي.

(٣) ينظر الجنى الداني ١٣٥.

(٤) ينظـــر المقتـــصد ١/٨٤٧، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٩، والتسهيل ٢٤٧، والجنى الداني ٢٦٠، ٢٦١، ومغني اللبيب ١٩٦.

(٥) قطري بن الفجاءة، شعر الخوارج ٤٥، وفيه فلقد، والبيت منسوب إليه في شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٦، والتذكـــرة السعدية ٧٣، وخزانة الأدب ١٠/١٥٨، وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٣، ومغني اللبيب ١٩٩، ٦٩٠.

(٦) اللسان (درأ). (٧) الأعراف ١٧.

(٨) مغني اللبيب ١٩٩. (٩) ينظر الجنى الداني ٢٦٠.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/٤٤٨، والجنى الداني ٢٦٠، ومغني اللبيب ١٩٩.

(١١) بـــلا عزو في منهج السالك ٢٥٤، والجنى الداني ٢٦٠، ومغني اللبيب ١٩٩، والهمع ٤/٢١٩، وعجز البيت:

وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ

عَلَى عَنْ يَمِيني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا

السُّنَّحُ: جمعُ سانحٍ وهوَ ما مَرَ مِنْ يسارِكَ إلى يمينِكَ [١]. البارِحُ عكسُهُ [٢]. والعَرَبُ تتفاءَلُ بالأَوَّلِ وتتشاءَمُ بالثَّاني.

[[ومُذْ ومُنْذُ [٣] للابتداءِ في]] الزَّمانِ [[الماضِي]]، كقولِكَ في يومِ الجمعَةِ، مثلاً: ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعَةِ، ولا منذُ يومِ السَّبتِ.

[[والظَّرفيَّةِ في]] الزَّمانِ [[الحاضِرِ]]، نحوُ: ما رأيتُهُ مُذْ يومِنَا، {ولا مُنْذُ عامِنَا}، فيكونُ بمعنَى في. وتقعُ بمعنَى مِنْ وإلى جميعًا إنْ كانَ الزَّمانُ معدودا، نحوُ: ما رأيتُهُ مُذْ يومينِ، ومُنْذُ ثلاثَةِ أَيَّامٍ. نصَّ عليهِ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ [٤].

[[وَخُصَّتَا بالظَّاهِرِ]]، فلا يجرَّانِ ضميرًا، وذلكَ بالاستقراءِ.

[[واسمانِ كَمَا مَرَّ]] في بحثِ بعضِ الظُّروفِ [٥].

[[وحَاشَا [٦] في]] القولِ [[الأَصحِّ]]، وهوَ أَنَّها إذا كانتْ للاستثناءِ تكونُ حرفًا دائمًا وهوَ قولُ سيبويهِ [٧] وأكثرِ البصريينَ، وجوَّزَ قومٌ [٨]، كونَها فعلاً متعديًّا جامدًا لتضمُّنِهِ معنَى (إلاَّ)، فتنصبُ ما بعدَهَا، وقد مَرَّ [٩].

[[وعَدَا [١٠] وخَلاَ [١١] في]] القولِ [[الأضعفِ]]، وهوَ قولُ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهُمَا يقعانِ حرفَي جرٍّ [١٢]. [[للاستثناءِ]] – راجعٌ إلى الأحرفِ الثلاثَةِ(٢٦٠/ظ)

---

(١) اللسان (سنح). (٢) اللسان (برح).

(٣) ينظر فيهما: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣/٢، والتسهيل ٩٤، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٢، ٣٤٥، والجنى الداني ٣٠٩، ٤٦٦، ومغني اللبيب ٤٤١.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٨١٤/٢، والجنى الداني ٤٦٦، ومغني اللبيب ٤٤١.

(٥) ينظر ق ١٩٢ و.

(٦) ينظر فيها: أسرار العربية ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٨، والتسهيل ١٠٥، والجنى الداني ٥١١، ومغني اللبيب ١٦٤.

(٧) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٨) منهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني، ينظر المقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف مسألة (٣٧) ٢٧٨/١ والجنى الداني ٥١١، ومغني اللبيب ١٦٥.

(٩) ينظر ق ١١٨ ظ.

(١٠) ينظر المقتضب ٤٢٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢، والجنى الداني ٤٣٣.

(١١) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢–٣٥٠، والمقتضب ٣٩١/٤، والجنى الداني ٤١٤، ومغني اللبيب ١٧٨.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨.

حاشَـا وعَـدَا وخَلاَ. وادَّعَى ابنُ هشام أَنَّهُنَّ لا يتعلَّقْنَ بشيءٍ كالزائدَةِ [(١)]، قالَ: لأنَّهُنَّ لتنحيَةِ الفعلِ عَمَّا دَخَلْنَ [(٢)] عليه، كَمَا أَنَّ (إلاَّ) كذلكَ، وذلكَ عكسُ معنَى التَّعديَةِ، الذي هوَ معنَى إيصالِ معنَى الفعلِ إلى الاسمِ، ولو صَحَّ أَنْ يُقالَ إنَّهَا متعلِّقَةٌ، لصَحَّ ذلكَ في إلاَّ، وإنَّمَا خُفِضَ بِهُنَّ المستثنَى، ولم يُنْصَبْ كالمستثنَى بـ إلاَّ، لئلاَّ يزولَ الفرقُ بينَهُم أفعالاً وأحـرفًا. وهذا معنَى كلامِهِ في مغني اللَّبيبِ [(٣)]، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ معنَى التَّعديَةِ مـا ذَكَـرَهُ، بَلْ معناها جَعْلُ المجرورِ مفعولاً لذلكَ الفعلِ، ويلزمُ منهُ إثباتُ ذلكَ المعنَى للمجـرورِ، بَلْ إيصالُهُ إليهِ على الوجْهِ الذي يقتضيهِ الحرفُ، وهوَ هنا مفيدٌ لانتفائِهِ عنهُ، وقـد أفـصحَ [(٤)]- رحِمَـهُ اللهُ- عَمَّـا ذكرناهُ حيثُ قالَ في كتابِهِ المذكورِ في (على) الاستدراكيَّةِ: " وتعلُّقُ (على) هذهِ بما قبلَهَا كتعلُّقِ حَاشَا بِمَا قبلَهَا عندَ مَنْ قالَ بِهِ، لأنَّهَا أَوْصَـلَتْ معـناها إلى ما بعدَهَا على وَجْهِ الإضرابِ والإخراجِ "[(٥)]. وأَمَّا الملازَمَةُ التي ذكَرَهَا في قولِهِ: ولو صَحَّ أَنْ يُقالَ إنَّهَا متعلِّقَةٌ لصَحَّ ذلكَ في إلاَّ، فعليها مَنْعٌ ظاهِرٌ.

[[ولعـلَّ في]] الاسـتعمالِ **[[الـشَّاذِّ للتَّرجِّي]]**، وهوَ [(٦)] لغةُ عُقَيلٍ [(٧)]، قالَ شاعِرُهُم [(٨)]:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوتَ مَرَّةً ... لَعَلَّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ولا تتعلَّقُ بشيءٍ لأنَّها لم تدخلْ لتوصِلَ معنَى عاملٍ، بل لإفادةِ معنَى التَّرجِّي فقط. وإنَّما جرَّ هؤلاءِ بِهَا تنبيهًا على أَنَّ الأصلَ في الحروفِ المختصَّةِ بالاسمِ أنْ تعملَ الإعرابَ

---

(١) في ل: كالزائد.

(٢) في الأصل: دخل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) مغني اللبيب ٥٧٨.

(٤) أي ابن هشام.

(٥) مغني اللبيب ١٩٣.

(٦) في ك، ي: وهي.

(٧) ينظـر الـنوادر لأبي زيد ٢١٨-٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١، والتسهيل ١٤٨، والارتشاف ٤٦٩/٢، والجنى الداني ٥٣٠ ومغني اللبيب ٥٧٦، والمساعد ٢٩٤/٢.

(٨) نـسبه في النوادر ٢١٨ إلى كعب بن سعد بن مالك الغنوي، وقال: وبعضهم يقول لسهم الغنوي. والبيت في أمالي القالي ١٥١/٢، ويروى: ولعل أبا المغوار منك قريب، على اللغة العامة في لعل. والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١، ٤٧٠، والجنى الداني ٥٣١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦، والهمع ٢٠٧/٤. ويروى: دعوةً، وجهرةً ورفعةً، مكان: مرَّةً.

المختصِّ بِهِ، لكن يبقى النَّظرُ في وجْهِ اختصاصِهِم لعلَّ بذلكَ دونَ سائرِ أخواتِهَا [١].

[[ولَـوْلاَ مَعَ المضمَرِ المجرورِ عندَ سيبويهِ [٢]]]، نحوُ: لولاي ولولاكَ، ولولاهُ، [[لامتـناعِ الـشيءِ لوجودِ غيرِهِ]]، كما أَنَّها كذلكَ عندَ دخولِهَا على ضمائرِ الرَّفْعِ، نحوُ: لولا أَنَا، ولولاَ أَنتَ، ولولاَ هوَ [٣].

و(لـولاَ) هذِهِ - أَعني الجارَّةَ عندَ سيبويهِ- بمنزلَةِ لعلَّ [٤] الجارَّةِ، في أنَّ ما بعدَهَا مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، وأَنَّها لا تتعلَّقُ بشيءٍ للعلَّةِ المتقدِّمَةِ [٥].

[[ولاتَ عندَ عيسى]] بن عمر [[معَ ظرفِ زمانٍ]] [٦] كقولِهِ [٧]:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاَتَ أَوَانٍ فأَجَبْنَا أَنْ ليسَ حِينَ بَقَاءِ

وانظر بماذا [٨] يتعلَّقُ عندَهُ ؟

[[وكَـيْ في: كَيْمَهْ]] [٩]، وهيَ التعليليَّةُ الداخلةُ على ما الاستفهاميَّةِ (٢٦١/و) وهـذا مـذهَبُ البـصريينَ، وادَّعَى الكوفيونَ أَنَّ (كَيْ) لا تكونُ جارَّةً أصلاً، عن قولِ العـربِ: كـيمَهْ، بأنَّ الأَصلَ: كَيْ تفعلَ ماذا. قالَ ابنُ هشام: " ويلزمُهُم كثرةُ الحذفِ، وإخراجُ ما الاستفهاميَّةِ عن الصَّدْرِ، وحذفُ أَلِفِهَا في غيرِ الجرِّ، وحذفُ الفعلِ المنصوبِ معَ بقاءِ عاملِ النَّصبِ، وكلُّ ذلكَ لم يثبتْ [١٠] ". إِلى هنا كلامُهُ.

---

(١) ينظر الجنى الداني ٥٣٠، ومغني اللبيب ٥٧٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٣. وينظر في المسألة: الإنصاف م (٩٧) ٢/٦٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧١، والارتشاف ٢/٤٦٩، والجنى الداني ٥٤٥، ومغني اللبيب ٣٦١.

(٣) في ك: ولا لوه، وفي ي: ولولاهما.

(٤) في ك: أهل، وهو تحريف.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٥٤٥، مغني اللبيب ٣٦١.

(٦) ينظـر معاني القران للفراء ٢/٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٣، البحر المحيط ٧/٣٨٣-٣٨٤، عيسى بن عمر الثقفي ١٥٦-١٥٧.

(٧) أبـو زبـيد الطائي، شعره ٣٠.والشاهد في معاني القران للفراء ٢/٣٩٨، والخصائص ٢/٣٧٧، وشـرح المفـصل لابن يعيش٩/٣٢، وشرح الكافية الشافية١/٤٤، والجنى الداني٤٥٦، ومغني اللبيب ٣٣٦، ٨٩٢.

(٨) في الأصل: بما، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظـر في المسألة: الإنصاف (٧٨) ٢/٥٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٩، ٩/١٥، والجنى الداني ٢٧٦-٢٧٧، ومغني اللبيب ٢٤١-٢٤٣.

(١٠) مغني اللبيب ٢٤٣.

ومِمَّا يتعيَّنُ فيهِ كونُ كي جارَّةً قولُ حاتم [١]:

وأَوقَدْتُ نارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا وأَخْرَجْتُ كَلْبِي وهوَ في البيتِ داخِلُهْ [٢]

لأنَّ لامَ الجرِّ لا تَفْصِلُ بينَ الفعلِ وناصبِهِ [٣].

[[ورُبَّ، وفيها لغاتٌ]] [٤]: ضمُّ الرَّاءِ وفتحُهَا، وكلاهُمَا مَعَ التَّشديدِ والتَّخفيفِ، (والأوجُـــهُ الأربعةُ معَ تاءِ التأنيثِ ساكنةً أَو متحرِّكَةً ومعَ التَّجرُّدِ عنها، فهذِهِ اثنتا عشرةَ، والــضَّمُّ والفتحُ معَ إسكانِ الباءِ، وضمِّ الحرفينِ معَ التَّشديدِ والتَّخفيفِ) فتلكَ ست عشر لغةً، منها اللغةُ التي نطقَ بها المؤلِّفُ وهيَ ضمُّ الرَّاءِ معَ تشديدِ الباءِ.

[[للتَّقلــيلِ]] دائمًـــا، وهوَ مذهبُ الأكثرينَ [٥]. وقالَ ابنُ درستويهِ [٦]: للتكثيرِ دائمًـــا. قالَ ابنُ مالك [٧]: " والصَّحيحُ أنَّها للتكثيرِ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ [٨]. قالَ: ولذا تصلحُ كَمْ في كلِّ موضعٍ وقعتْ فيهِ إلاَّ نادرًا، كقولِهِ [٩]:

رُبَّ مَنْ أَنضَجْتُ غيظًا قلبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ موتًا لَمْ يُطَعْ

---

(١) زيادات ديوان حاتم الطائي ٣٠٣. وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام ٥٥٧، ٥٥٨ للنمري، ورواية صدره فيه: وأبرزتُ ناري ثم أثقبت ضوءَ ها
ولاشاهد فيه على هذه الرواية. والبيت في مغني اللبيب ٢٤٣.

(٢) في الأصل: داخل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢٤٣.

(٤) ذكــر ابــن مالك منها في التسهيل ص١٤٧ عشر لغات وذكر المرادي في الجنى الداني ٤٢٤ سبع عــشرة لغة وكذا السيوطي في الهمع ٤/١٧٢-١٧٣. وذكر ابن هشام في المغني ست عشرة لغة. فــزاد المرادي والسيوطي عما ذكره ابن هشام في المغني والدماميني هنا: ربَّتا. وقال السيوطي في الهمع ٤/١٧٣: وزاد أبو حيان: ربَّتا. وينظر: اللسان (ريب)، والمساعد ٢/٢٨٣-٢٨٤.

(٥) ينظــر الازهية ٢٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، والارتشاف ٢/٤٥٥، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١٨٠، والهمع ٤/١٧٤.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٤٥٦، والجنى الداني ٤١٨، ومغني اللبيب ١٨٠، والهمع ٤/١٧٥.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ق ١٦٦.

(٨) استدل ابن مالك بقول سيبويه في باب كم: ومعناها معنى رب. وبقوله في الباب: واعلم أن كم في الخــبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد. واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمــل فيه رب، لأن المعنى واحد. إلا أن كم اسم ورب غير اسم. الكتاب ٢/١٦١، وشواهد التوضيح ١٦٤، والتسهيل ١٤٧، والجنى الداني ٤٢٢. وينظر رد المرادي على ابن مالك في الجنى الداني ٤٢٣.

(٩) سويد بن أبي كاهل، وقد تقدم تخريجه في ق ١٧٥ ظ.

وقولِه [(١)]:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلكَ اليَــوْ   مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

الــرِّفدُ، بفتحِ الرَّاءِ وقد تُكْسَرُ: القدحَ الضَّخْمُ [(٢)]. والأَقتالُ، بقافٍ ومثنَّاةٍ فوقيَّةٍ: جمعُ قِتْلٍ بكسرِ القافِ وهوَ العدوُّ [(٣)].

وقولِه [(٤)]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَ مــ   ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وقولِ حسَّان [(٥)]:

رُبَّ حِلْمٍ [(٦)] أَضاعَهُ عَدَمُ المــا   لِ وجَهْلٍ غَطَّى عليهِ النَّعِيمُ

وقولِ الآخَرِ [(٧)]:

رُبَّ امْرِئٍ ناقصٍ عقلُهُ   وقَدْ تَعْجَبُ النَّاسُ مِنْ شَخْصِهِ

وآخرُ تَحْسَبُهُ أَحمَقًــا   ويأتيكَ بالأمــرِ مِــنْ فَصِّــهِ

وقولِ ضابئ البرجمي [(٨)]:

وَرُبَّ أُمورٍ لا تَضيرُكَ ضَيرَةً [(٩)]   وَلِلقَلبِ مِن مَخشاتِهِنَّ وَجيبُ

---

(١) الأعــشى، ديوانه ١٣.والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١، وشــرح الكافــية للرضــي ٣٣١/٢، ومغني اللبيب ٧٦٤، والخزانة ٥٥٩/٩، ٥٧٥. ويروى: أقتال.

(٢) اللسان (رفد).

(٣) العين ١٢٧/٥، واللسان (قتل).

(٤) تقدم تخريجه في ق ١٧٤ ظ.

(٥) ديوانه ٤٠/١. والبيت منسوب إليه في شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٤.

(٦) في الأصل: علم، ما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) نسب البيتان في التاج (فصص) إلى الزبير بن العوام، والى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب برواية:

وربَّ امــرئٍ شــاخصٍ عقلــه   وقــد يعجــب الــناس من شخصهِ

وآخــر تحــسبه مائقــاً   ويأتــيك بالأمــر مــن فــصه

وجاء في الصحاح (فصص): قال الشاعر:

وربَّ امــرئٍ خلــته مائقــاً   ويأتــيكَ بالأمــرِ مــن فــصّهِ

وورد الشاهد بلا عزو في اللسان (فصص) بروايات مختلفة.

(٨) البــيت منــسوب إلــيه في الكامل ٣٢٠/١ برواية: وللقلب، مكان: فالقلب، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٤.

(٩) في الأصل، ك، ي: ضرورة، وما اثبتناه من ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

والوجيبُ: الخفقانُ (١).

وقولِ عَدي بن زيد (٢):

رُبَّ مأْمُولٍ وراجٍ أَمَـــلاً ... قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذاكَ الأَمَلْ

قالَ (٣): والتقليلُ بها نادرٌ "(٤).

[[ولَهَا الصَّدْرُ]] (٥)، لأنَّهَا لإنشاءِ التَّقليلِ على رأيِ الأكثرينَ، أو لإنشاءِ التكثيرِ عندَ القائلِ بِهِ.

[[ومجرورُهَا نكرةٌ]] بإجماعٍ (٢٦١/ ظ) **[[موصوفةٌ (٦) على الأصحِّ (٧)]]**، أَمَّا كونُهَا نكرةً فلأَنَّ وضعَهَا لتقليلِ نوعٍ مِنْ جنسٍ، كما هوَ مذهبُ الأكثرينَ، فوجَبَ وقوعُ النَّكـرَةِ لحصولِ معنَى الجنسِ بِهَا دونَ التَّعريفِ، إذ لو عُرِّفَ لوقَعَ التَّعريفُ زيادةً ضائعةً. وأمَّــا وصفُ النكرةِ فلتحصيلِ الإفادةِ بالنَّوعِ لأَنَّ الصفةَ تُخَصِّصُ الجنسَ المذكورَ أَوَّلاً، فيــصيرُ بِهَا نوعًا، فيكونُ ما تقتضيهِ رُبَّ مِنْ دخولِهَا على نوعٍ من جنسٍ موفرًا عليها. وقد جوَّزَ ابنُ مالك وقوعَ مجرورِها نكرةً غيرَ موصوفةٍ (٨) واستشهدَ بنحوِ قولِهَا (٩):

يارُبَّ قائِلَةٍ غَــــدًا (١٠) ... يــالَهْفَ أُمِّ معـــاوِيَهْ

وقولِهَا (١١):

---

(١) اللسان (وجب).

(٢) ديوانه ٩٩.والبيت منسوب إليه في شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٥.

(٣) أي ابن مالك.

(٤) شـرح التسهيل لابن مالك ق ١٦٦. وينظر التسهيل ١٤٧-١٤٨، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٤-١٦٥، والجنى الداني ٤١٨.

(٥) ينظر التسهيل ١٤٨، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، والارتشاف ٤٥٧/٢، والجنى الداني ٤٢٧، ومغني اللبيب ١٨١.

(٦) في الأصل: وموصوفه، بزيادة الواو، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، والارتشاف ٤٥٧/٢، والجنى الداني ٤٢٤-٤٢٥، ومغني اللبيب ١٨١.

(٨) التسهيل ١٤٨، وينظر المساعد ٢٨٥/٢-٢٨٦.

(٩) هــند أم معاويــة. السيرة النبوية ٤٠/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٦، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٤. ويروى: ياويح، مكان: يالهف.

(١٠) في الأصل: ك، ي: غدانه، وما اثبتناه من ل.

(١١) بلا عزو في الهمع ١٨٥/٤، والدرر ٢٢/٢.

أَلاَ رُبَّ مأخوذٍ بإجـرامِ غيرِهِ فَلاَ تَسْأَمَن هِجْرَانَ مَنْ كانَ مُجْرِمَا

وقولِهِ [(١)]:

رُبَّ مُسْتَغْنٍ ولاَ مالَ لَـهُ وعظيمُ الفَقْرِ وهوَ ذُو نَشَبِ

ولا دليلَ في شيءٍ من ذلكَ، لجوازِ تقديرِ الموصوفِ.

[[وأُجيـزَ: رُبَّ رَجُـلٍ وغلامِه [(٢)]، لأَنَّهُ بتقديرِ: وغلامٍ لَهُ، بخلافِ رُبَّ رَجُلٍ وزيدٍ]]، لأَنَّهُ لا يتأتَّى فيهِ ذلكَ التقديرُ. والعلَّةُ التي اقتصَرَ عليها تنتقصُ بعدمِ جوازِ: رُبَّ غلامِ زيدٍ، مَعَ أَنَّهُ بتقديرِ: رُبَّ غلامٍ لزيدٍ. ولابُدَّ أَنْ يُزادَ: مَعَ وقوعِهِ تابعًا. وهُمْ كثيرًا ما يغتفـرونَ في الـثَّواني ما لا يغتفرونَ في الأَوائِلِ [(٣)]، على أَنْ لا حاجَةَ إِلى هذا التأويلِ في المـثالِ المذكورِ، لأَنَّ الضميرَ في (غلامِهِ) عائدٌ إِلى نكرةٍ غيرِ مختصَّةٍ بحكمٍ، فهوَ نكرةٌ، والمضافُ إِليهِ كذلكَ.

[[أو مضمرٌ مبهَمٌ]]، أَي: لم يُقْصَدْ بِهِ مُعَيَّنٌ [(٤)] يرجعُ إِليهِ بَلْ مجهولٌ ذهنيٌّ.

[[مُفْـرَدٌ مُذكَّرٌ]] [(٥)] وإِنْ أُنِّثَ أَو ثُنِّيَ أَو جُمِعَ مُمَيِّزُهُ، تقولُ: رُبَّهُ رَجُلاً وامرأَةً ورجالاً، ونساءً، **[[خلافًا للكوفيينَ [(٦)] في طباقِهِ المُمَيِّزَ]]**، فيؤنَّثُ في نحوِ: رُبَّهَا امرأَةً، ويُثَنَّى ويُجْمَعُ في رُبَّهُمَا رجلينِ، وامرأَتينِ، ورُبَّهُم رجالاً، ورُبَّهُنَّ نساءً [(٧)].

والخـلافُ مـبنيٌّ على أنَّ هذا الضَّميرَ هَلْ هوَ لمقدَّرٍ ذهنيٍّ كضميرِ نِعْمَ، أَو هوَ لمذكـورٍ؟ والبصريونَ قالُوا بالأَوَّلِ، فلذلكَ أَفردُوهُ، والكوفيونَ قالُوا بالثَّاني، حيثُ كانَ هذا جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، فأَوْجَبُوا مطابقةَ الضميرِ للمذكورِ في السؤالِ المقدَّرِ، كأَنَّهُ قِيلَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ كريمٍ ؟ أو مِنِ امرأَةٍ كريمةٍ ؟ أو مِنْ رجلينِ كريمينِ ؟ أَو امرأتينِ كريمتينِ ؟ أَو مِـنْ رجالٍ كرامٍ ؟ أَو (**٢٦٢/ و**) مِنْ نساءٍ كرامٍ ؟ فقيلَ: رُبَّهُ، ورُبَّهَا وَرُبَّهُمَا، وَرُبَّهُم،

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر التسهيل ١٤٨، والجنى الداني ٤٢٤، والهمع ١٧٩/٤.

(٣) ينظر الهمع ١٧٩/٤.

(٤) في الأصل: معنى، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ١٨١.

(٦) ينظـر الأصـول ٤٢٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، والارتشاف ٤٦٣/٢، والجنى الداني ٤٢٥، والهمع ١٨٠/٤.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١، والمساعد ٢٩١/٢.

وَرُبَّهُـــنَّ، علـــى حسبِ المُمَيِّزُ، لعودِهِ إلى ذلكَ المذكورِ في السؤالِ تقديرًا [(١)]. قالَ ابنُ الحاجـــب في شرحِ المفصَّلِ: " وكِلاَ القولينِ مُشْكِلٌ، أَمَّا قولُ البصريينَ فيلزمُهُم جوازُ: رُبَّ رَجُـــلاً [(٢)]، كمـــا جازَ رُبَّه رَجُلاً، إذ لا فرقَ بينهما، أَمَّا الكوفيونَ [(٣)] فيلزمُهُم أَنْ يجيـــزوا: رُبَّهُ ورُبَّهُمَا، وحدَهُمَا، ولا حاجَةَ إلى هذا التَّمييزِ، فإنَّهُ مضمرٌ لتقدُّمِ [(٤)] الذِّكْرِ، ويلـــزمُهُم أَيضًا جوازُ: رُبَّ الرَّجلِ، مِنْ طريقِ الأَوْلَى لأَنَّ المضمرَ أَعرفُ، فإذا جازَ هذا مَعَهُ جازَ مَعَ المُعَرَّفِ باللاَّمِ، والأَوْلَى ما قالَهُ البصريونَ. ويُجابُ عن ذلكَ بأَنَّهُ وإنْ كانَ مضمرًا يُرمَى بِهِ مِنْ غيرِ قصد، فلابُدَّ مِنْ أَنْ يتقدَّمَ ما يرشدُ إلى المفسِّرِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قلـــتَ: زيدٌ، فقيلَ: نِعْمَ رجلاً، كانَ كلامًا مستقيمًا، وإنْ حُكِمَ بأَنَّ الضميرَ الذي في نِعْمَ غـــيرُ مقـــصودٍ قـــصدَ زيـــد، بل مبهَمٌ مِنْ غيرِ قصدٍ إلى المذكورِ، ومَعَ هذا قد أَرشدَ المذكـــورُ [(٥)] المـــتقدِّمُ إلى حذفِ المخصوصِ الذي هوَ تفسيرٌ لَهُ يرشدُ إلى تخصيصٍ في المعنَى كما أَشدَ إلى المخصوصِ بالمدحِ [(٦)] في: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وتقديرُهُ أَنْ يقولَ قائلٌ: هَـــلْ مِنْ رَجُلٍ كريمٍ ؟ فيُقالُ: رُبَّهُ رجلاً، فالمرادُ بـــ(رجلٍ) رجلاً كريمًا، وأرشدَ إليهِ ما تقـــدَّمَ [(٧)] ذِكْرُهُ، ولا يلزمُ مِنْ إرشادِهِ إلى مثلِ ذلكَ أَنْ يكونَ الضميرُ في (رُبَّهُ) لَهُ على ما تقرَّرَ في نِعْمَ رجلاً، بعدَ تقدُّمِ ذِكْرِ (زيدٍ) [(٨)] إلى هنا كلامُهُ.

[[وفعلُهَـــا]] الـــذي يتعلَّقُ بِهِ وهوَ الذي يسمُّونَهُ جوابَ رُبَّ **[[ماضٍ لفظًا أَو معنًى]]** [(٩)]، لأَنَّها لتقليلِ ما ثبتَ، فلذلكَ لم يستقمْ أَنْ يكونَ الفعلُ إلاَّ ماضيًا. وجوَّزَ ابنُ مالك كونَهُ مستقبلاً [(١٠)]، استنادًا إلى قولِهِ [(١١)]:

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٠.

(٢) في ل: رجل، وكذا في الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٠، و(رجلا) ساقطة من ي.

(٣) في الأصل: اما قول الكوفيين، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأصل، ل: لمتقدم، وما اثبتناه من ك، ي.

(٥) (ومع هذا قد ارشد المذكور) ساقطة من ك.

(٦) (بالمدح) مكررة في الأصل.

(٧) في ك: ما بعد مكان: ما تقدم وهو تحريف.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٥٠-١٥١.

(٩) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٩، والجنى الداني ٤٢٦، ومغني اللبيب ١٨١.

(١٠) ينظر شواهد التوضيح ١٦٥، ١٦٦، والتسهيل ١٤٨، والجنى الداني ٤٢٧، والمساعد ٢/٢٨٧.

(١١) جحدر بن مالك في أمالي القالي ١/٢٨٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٦. والارتشاف ٢/ ٤٥٩.

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فتًى سَيَبكِي عَلَيَّ مُهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وليسَ بظاهرٍ، إذ الكلامُ في استقبالِ الفعلِ الذي تتعلَّقُ هيَ بِهِ [١]، وسيبكي وصفٌ لمجرورِهَا [٢] لا فعلِهَا الذي تتعلَّقُ هيَ بِهِ.

[[محـذوفًا غالبًا]] [٣]، لأنَّ معناهُ معلومٌ كما في قولِكَ: زيدٌ في الدَّارِ، أو لأنَّها لا تقعُ إلاَّ جوابًا، فاستغنيَ عنهُ بقرينةِ ما تقدَّمَ، كما استُغْنِيَ عَنْ متعلِّقِ " بسمِ اللهِ " وهوَ اقرأُ (٢٦٢/ ظ) أو آكُـلُ أو أَقُـومُ أو أَقعُدُ، بقرائِنِ الأَحوالِ، هذا في الغالبِ. وقد يظهَرُ، كقولِكَ: رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيتُ.

واعلَمْ أَنَّ ما أشارَ إليهِ المؤلِّفُ مِنْ أَنَّ (رُبَّ) حرفُ جرٍّ مُعَدٍّ للفعلِ المذكورِ بعدَهَا مـشكلٌ، لأنَّهُم إنْ قالُوا: عدَّتِ العامِلَ المذكورَ في { نحوِ }: رُبَّ رَجُلٍ كريمٍ لقيتُهُ، أو لقيتُ، لم يتأتَّ، لأنَّ الفِعْلَ يتعدَّى بنفسِهِ، ولأَنَّهُ قد استوفَى مفعولَهُ في المثالِ الأَوَّلِ، وإنْ قالُـوا: عَدَّتْ محذوفًا تقديرُهُ (حَصَلَ) أو نحوُهُ كما صرَّحَ بِهِ جماعةٌ، ففيهِ تقديرُ ما معنَى الكلامِ مُستَغْنٍ عنهُ ولم يُلْفَظْ بِهِ في وقت. كذا قَرَّرَهُ ابنُ هشام [٤]، واختارَ مذهبَ الرُّمَّاني وابنِ طاهرٍ [٥] في المسأَلَةِ، وهوَ أنْ لا يتعلَّقُ بشيءٍ أَصلاً وإنْ أفادَتِ التَّقليلَ والتَّكثيرَ [٦]، كما أَنَّ لولا ولعلَّ الجارَّتينِ كذلكَ وإنْ أَفادَتِ الامتنانَ والتَّرجيَ على ما مَرَّ [٧].

[[و ﴿ رُبَّمَـا يَـوَدُّ]] الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٨] وإنْ كانَ الفعلُ فيهِ مضارعًا فإنَّهُ [[كالماضِي، لأَنَّهُ للوقوعِ لا محالَةَ]] [٩]، أَي: لابُدَّ. قِيلَ: وأَصلُ التَّركيبِ دالٌّ على الزَّوالِ والنَّقلِ، ومنهُ التَّحويلُ وهوَ نقلُ الشَّيءِ مِنْ محلٍّ إلى مَحَلٍّ آخَرَ، فعلى هذا معنَـى لا محالَـةَ: لا تحولُ، كما أَنَّ معنَى لابُدَّ: لا فراقَ، والتبديدُ: التَّفريقُ، وإنَّما كانَ

(١) في ك، ي، ل: يتعلق به، مكان: تتعلق هي به.

(٢) في الأصل: بمجرورها، وهو تحريف، وما اثبتناه من سائر النسخ، ينظر الجنى الداني ٤٢٧.

(٣) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢، ومنهج السالك ٢٦١، والجنى الداني ٤٢٨، والهمع ١٨٣/٤.

(٤) مغني اللبيب ٥٧٧.

(٥) ينظر رأيهما في منهج السالك ٢٦١، والارتشاف ٤٥٩/٢، والجنى الداني ٤٢٧.

(٦) مغني اللبيب ٥٧٧، وينظر المساعد ٢٨٧/٢، الهمع ١٨٢/٤.

(٧) ينظر ق ٢٦٠ ظ.

(٨) الحجر ٢. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣/٢.

(٩) ينظر الكشاف ٣٨٦/٢، والأمالي الشجرية ٢٤٤/٢، ومغني اللبيب ١٨٣.

للوقوعِ المحقَّقِ [١] البتَّةَ، لأَنَّهُ صادرٌ عمَّنْ لا خَلَفَ [٢] في إخبارِهِ، فالمترقَّبُ بمنزلةِ الماضِي في تحقُّقِ الوقـوعِ. ومعنَى التَّقليلِ ههنا أَنَّهُم قد تدهشُهُم أهوالُ القيامَةِ فيبهتونَ، وإنْ وُجدَتْ منهم إفاقةٌ ما تَمنَّوا ذلكَ. وإمَّا مَنْ يقولُ بأَنَّ (رُبَّ) للتكثيرِ، فالآيةُ ظاهرةٌ على قولِهِ، إذ المرادُ تكثيرُ ودادَةِ الذينَ كفروا للإسلامِ، لِمَا يشاهدونَهُ من كرامَةِ أَهلِهِ، ومَا آلَ إليهِم حالُهُم مِنَ النَّعيمِ والسعادَةِ العُظمَى.

[[وأكثرُ إضمارِهَا]]، أَي: إضمارُ (رُبَّ) [[بعدَ الواوِ]] [٣]، كقولِهِ [٤]:

وليلٍ كموجِ البَحْرِ أَرخَى سدولَهُ

أَي: ستورَهُ.

[[ولَهَا]]، أَي: لِرُبَّ [٥] مضمرةً [[دونَ الواوِ]]. وهذا [٦] هوَ الصَّحيحُ، والواوُ المذكورةُ للعطفِ [٧]، وذهبَ الكوفيونَ [٨] والمبرِّدُ [٩] إلى أَنَّ الجرَّ بنفسِ الواوِ، لا بِرُبَّ مضمرةً، فليستْ عاطفةً، واحتجُّوا بافتتاحِ القصائِدِ بها. وأُجيبَ بجوازِ تقديرِ العطفِ على شيءٍ في نفسِ المتكلِّمِ، ويوضحُ كونُهَا عاطفة(**٢٦٣/ و**) أَنَّ واوَ العطفِ لا تدخلُ عليها، كما تدخلُ على واوِ القسمِ [١٠]، قالَ [١١]:

---

(١) في ك، ي، ل: المحقق، وهو وجه.

(٢) في ك: لا خلف، وهو تحريف.

(٣) ينظر التسهيل ١٤٨، والجنى الداني ٤٢٨، والمساعد ٢/٢٩٥.

(٤) امرؤ القيس، ديوانه ١٨، وعجزه: عليَّ بأنواع الهمومِ ليَبْتَلي
والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/٨٢١، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٥) في ك، ي: رب.

(٦) الواو ساقطة من ل.

(٧) ينظـر: الإنصاف ١/٣٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٨) الإنصاف ١/٣٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٩) المقتـضب ٢/٣٤٧-٣٤٨، والتسهيل ١٤٨، والارتشاف٢/٤٦٢، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٤٧٣.

(١١) البيت في تهذيب اللغة (حبب) بلا نسبة، وهو في مغني اللبيب ٤٧٣، وعجز البيت:
ولا كانَ أدنَى من عبيد ومشرق

وَواللهِ لولا (١) تَمْرُهُ ما حبيتُهُ

[[وقَلَّ]] إضمارُ رُبَّ [[بعدَ الفاءِ]] (٢)، كقولِه (٣):

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقْتُ ومرضعٍ

[[وبَلْ]] (٤)، كقولِه (٥):

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ

الفَجاجُ: جمعُ فجٍّ، وهوَ الطريقُ الواسعُ بينَ الجبلينِ (٦). والقَتَمُ: جمعُ قُتْمَةٍ وهيَ (٧) لونٌ فيهِ غبرةٌ وحمرةٌ (٨). ولا أدري ما معنى اختصاصِ الواوِ بالصدريَّةِ دونَ الفاءِ وبَلْ، مَعَ اشتراكهنَّ في أَنَّ الجرَّ بِرُبَّ مضمرةً بعدهنَّ لا بهنَّ ؟

[[وتلحقُها ما الكافَّةُ]] (٩)، كقولِه (١٠):

رُبَّما أَوْفيَتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ

أَوفــيتُ: أَشــرفتُ (١١). والعَلَمُ: الجبلُ (١٢). والشمالاتُ: جمعُ شمالٍ وهيَ الرِّيحُ

---

(١) في الأصل، ك: لا، وفي ي: ما، وما اثبتناه من ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٢) ينظر التسهيل ١٤٨، والجنى الداني ١٢٩، ومغني اللبيب ١٨١، ٢١٣، والمساعد ٢/٢٩٥.

(٣) امرؤ القيس، ديوانه ١٢، وعجزه: فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ
والبــيت منسوب إليه في دقائق التصريف ٨٢، ٨٣، وفي محول، مكان مغيل.الجنى الداني ١٢٩، والشاهد بلا عزو في مغني اللبيب ١٨١، ٢١٣.

(٤) ينظر التسهيل ١٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣، والجنى الداني ٢٥٤-٢٥٥.

(٥) رؤبة بن العجاج، ديوانه ١٥٠، وبعده: لايُشتَرَىَ كتانُهُ وجَهْرَمُهْ
والرجــز بلا عزو في الإنصاف ٢/٥٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٢٢، والجنى الداني ٢٥٥، ومغني اللبيب ١٥٢.

(٦) اللسان (فجج).

(٧) في الأصل، ل: وهو، وما اثبتناه من ك، ي.

(٨) اللسان (قتم).

(٩) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٩، ٣٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣ الجنى الداني ٤٢٩، مغني اللبيب ١٨٢.

(١٠) جذيمــة الابرش في الكتاب ٣/٥١٧، ٥١٨، ونوادر أبي زيد ٥٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٠، ٤١، وبــلا عزو في الامالي الشجرية ٢/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٦، ومغني اللبيب ١٨٠، ١٨٣، ويروى: بردي، مكان: ثوبي.

(١١) اللسان (وفي).

(١٢) الصحاح (علم).

المعروفةُ [١].

[[وما]] الكائنة [[بمعنى شيء]] [٢]، كقولِهِ [٣]:

رُبَّما تكرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أَي: ربَّ شيءٍ تكرهُهُ النُّفوسُ، وقد مضَى إنشادُهُ.

[[وكذا]] ما [[الزائدَةُ]] [٤] التي لا تَكُفُّ عن العملِ [[بقلَّة]] كقولِهِ [٥]:

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بينَ بُصرَى وطعنةٍ نجلاءِ

بُصرَى، بضمِّ الموحدةِ: بلدةٌ بناحيةِ الشَّامِ [٦]. والنجلاءُ: الواسعةُ [٧].

وقد انقضى كلامُهُ على رُبَّ، ثُمَّ أَخذَ باقي حروفِ الجرِّ فقال:

[[الـواوِ]] [٨]، أَي: كالـواوِ، [[والـتَّاءِ]] [٩] المثـنَّاة [[وكـذا مُنْ، على رأيٍ]] [١٠]، وهـوَ رأيُ مَـنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّهُ حرفُ جرٍّ. وقيلَ هوَ اسمٌ وهوَ بقيَّةُ (أَيمن) لكثرةِ تصرُّفِهِم فيها [١١]. وإنَّما فَصَلَ بـ(كذا) لئلاً يتوهَّمُ أَنَّ قولَهُ (على رأيٍ) يرجعُ إِلى الـثلاثَةِ. [[بالـنُّونِ]]، أَي: بإثباتِ النُّونِ [[وحذفِهَا، كسرًا]] للميمِ [[وضمًّا]] لَهَا [[فيهما]]، أَي: في حالتي إثباتِ النُّونِ وحذفِهَا [١٢].

[[للقَـسَمِ]]، حالٌ من الأحرفِ الثلاثَةِ الواوِ والتَّاءِ ومِنْ، أو خبرٌ لمحذوفٍ، أَي:

---

(١) اللسان (شمل).

(٢) ينظر الامالي الشجرية ٢/٢٤٤.

(٣) تقدم في ق ١٧٤ ظ، ق ٢٦١ و.

(٤) ينظر الامالي الشجرية ٢/٢٤٤، والارتشاف ٢/٤٦٣.

(٥) عـدي بن الرعلاء في الاصمعيات ١٧٠، وفيه: دون بصرى، والأمالي الشجرية ٢/٢٤٤، والخزانة ٩/٥٨٢، وبـلا عـزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٢، ومغني اللبيب ١٨٣، ٤١١.

(٦) معجم البلدان ١/٤٤١.

(٧) اللسان (نجل).

(٨) في ل: والواو. وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٤، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٩) ينظر التسهيل ١٤٤، والجنى الداني ١١٧، مغني اللبيب ١٥٧.

(١٠) ينظـر الكتاب ٣/٤٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٣، والتسهيل ١٤٤، والجنى الداني ٣٢٤.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤، والجنى الداني ٣٢٤، والمساعد ٢/٢٥٣.

(١٢) ينظر التسهيل ١٥١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤-٣٢٥، والجنى الداني ٣٢٤.

هُنَّ للقسمِ.

[[وخُصِّصْنَ]]، أَي: أَحرفُ القسمِ المذكورةِ [[بحذفِ الفعلِ [١]]] لأَنَّ كلاًّ منها [٢] عِوَضٌ عَنْ فِعْلِ القَسَمِ وبائِهِ التي هيَ الأصلُ فيهِ كَمَا مَرَّ، فلو جَمَعُوا بينَهَا وبينَ الفِعْلِ لكانَ جَمْعًا بينَ العوضِ والمعوَّضِ منهُ، كذا قِيلَ، وفيهِ نظرٌ.

[[مِنْ غيرِ سؤالٍ]] يكونُ في الجوابِ، بل لابُدَّ أَنْ يكونَ الجوابُ خبريًّا. وأمَّا الباءُ فتارةً يكونُ جوابُهَا كذلكَ، وتارةً يكونُ سؤاليًّا، وسيأتي الكلامُ عليه.

[[و]] خُصَّتِ [[الواوُ بالظَّاهِرِ]] [٣]، نحوُ: ﴿ والقُرآنِ الحَكِيمِ ﴾ [٤]، فإِنْ تَلَتْهَا واوٌ أُخرى، نحو: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [٥]، فالتَّالِيةُ واوُ العطفِ، (٢٦٣/ظ) وإلاَّ احتاجَ كلٌّ من القسمينِ إِلى جواب [٦].

[[و]] خُصَّت [[التَّاءُ]] المثنَّاةُ [[باللَّهِ]] [٧]، أَي: بهذا اللَّفظِ، نحوُ: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾ [٨]. قالَ الزمخشري في: ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [٩]: "الباءُ أَصلُ أحرفِ القَسَمِ، والواوُ بدلٌ منها، والتَّاءُ بدلٌ مِنَ الواوِ، وفيها { زيادةُ } معنَى التَّعجبِ، كأَنَّهُ تعجَّبَ من تسهُّلِ الكيدِ على يدِهِ وتأتِّيهِ، مَعَ عتوِّ نمرودٍ وقهرِهِ" [١٠]. إِلى هنا كلامُهُ.

وإنَّما كانَ الأَصلُ هوَ الباءُ [١١]، لأَنَّ تَعَلُّقَ الفعلِ بالمُقْسَمِ بِهِ الصَّافي، والباءُ هيَ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن عصفور ٩/٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨، والتسهيل ١٥٠، والمساعد ٢/٣٠٥.

(٢) في ك، ي: منهن.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، والجنى الداني ١٨٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٤) يس ٢.

(٥) التين ١.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٤٧٣.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٤٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩٦، والتسهيل ١٤٤، والجنى الداني ١١٧، ومغني اللبيب ١٥٧.

(٨) يوسف ٩١.

(٩) الأنبياء ٥٧.

(١٠) الكشاف ٢/٥٧٦. وينظر مغني اللبيب ١٥٧.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٥.

الثَّابتَةُ للإلصاقِ [١] في غيرِ هذا البابِ، ولم توجَدْ التَّاءُ والواوُ إلاّ في هذا البابِ، وعُوِّضَتِ الواوُ عنها لاتِّحادِهمَا مخرجًا، لأنَّهمَا شفويانِ وقربُهمَا معنًى [٢]، لأَنَّ الإلصاقَ قريبٌ من الجمعِ الذي الواوُ لَهُ، وأُبدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الواوِ كما في تَقْوَى [٣].

[[و]] خُصَّتْ [[مِن بالرَّبِّ]] [٤]، فيُقالُ: مُنْ رَبِّي لأَفعَلَنَّ [٥] كذا [٦]. **[[وحُكِيَ جوازُ العكسِ في الأخيرينِ]]**، وهوَ استعمالُ الرَّبِّ مَعَ التَّاءِ، واللهِ مَعَ (مِنْ)، فيُقالُ: تَرَبِّ الكَعْبَةِ، وتَرَبِّي، ويُقالُ: مُنُ اللهِ [٧].

[[والباءُ أعمُّهَا]]، أَي: أَعَمُّ أَحرفِ القَسَمِ **[[في الجميعِ]]** [٨]، أَي: في جميعِ الأحكامِ المذكورَةِ، وقد سبَقَ الكلامُ عليه. **[[وتُحذَفُ]]**، أَي: الباءُ [٩]، وهيَ أَقربُ مذكورٍ يعودُ الضميرُ عليهِ، ولو جعلناهُ عائدًا إلى الكلِّ لم يتأتَّ، إذِ الظَّاهرُ أَنَّ التَّاءَ ومِنْ لا يجوزُ حذفُهُمَا وأمَّا الواوُ فظاهرُ كلامِهم أَنَّها كالباءِ في جوازِ الحذفِ، فَتَرِدُ عليه. **[[بنصبِ]]**، أَي: مَعَ نصبِ **[[المجرورِ]]** المُقْسَمِ بِهِ كائنًا مَنْ كانَ **[[في]]** الاستعمالِ **[[الأعلَى]]**، وهوَ الأكثرُ، فتقول: اللهَ لأفعلَنَّ كذَا [١٠]. **[[أو بإبقاءِ الجرِّ جوازًا]]**، وهذا مخصوصٌ باللهِ، فتقولُ: اللهِ لأفعَلَنَّ، بالجرِّ [١١]. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ: "وحَكَى الأَخفشُ في معانيهِ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يجرُّ اسمَ اللهِ مقسمًا بِهِ دونَ جارٍّ

(١) ينظر الكتاب ٢١٧/٤، والجنى الداني ١٠٢.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ١٤٣/١، ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٨، والجنى الداني ١٨٥.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ١٤٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢.

(٤) ينظر التسهيل ١٤٤، والجنى الداني ٣٢٤.

(٥) في ك: لاعلن، وهو تحريف.

(٦) (كذا) ساقطة من ك، ي، ومضروب عليها في ل.

(٧) حكاه الاخفش. ينظر: التسهيل ١٤٤، شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢، والجنى الداني ١١٧، ٣٢٤، ومغني اللبيب ١٥٧، والمساعد ٢٥٣/٢.

(٨) ينظر الجنى الداني ١٠٨.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والهمع ٢٣٢/٤.

(١٠) (كذا) ساقطة من ك، ي، ل. وينظر: الكتاب ٤٩٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والهمع ٢٣٢/٤.

(١١) ينظر الكتاب ٤٩٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢.

موجـــودٍ ولا عـــوضٍ [(١)]. وذَكَرَ غيرُهُ مِنَ الثقاتِ أَنَّهُ سَمِعَ بعضَ العربِ يقولُ: كلاً اللهِ لآتيـــنَّكَ [(٢)]، يـــريدُ كـــلاً واللهِ. وزَعَمَ بعضُ أَئِمَّةِ الكوفةِ أَنَّ الأسماءَ كلَّها إذا أُقْسِمَ بِهَا محذوفًا منها الواوُ تُخْفَضُ وتُرْفَعُ، ولا يجوزُ النَّصبُ إلاَّ في حرفينِ، يعني كعبةَ اللهِ، وقضاءَ اللهِ [(٣)] ". هـــذا كلامُهُ. وأَنتَ تَرَى المؤلِّفَ كيفَ أَطلقَ جوازَ إبقاءِ الجرِّ غيرَ [(٤)] مُقَيَّدٍ لَهُ بمقسَمٍ بِهِ (٢٦٤/و) مخصوصٍ.

[[و]] بإبقـــاءِ الجرِّ [[وجوبًا فيما إذا نابَ عنهُ]]، أَي: عَنْ حرفِ القَسَمِ [[هَا التَّنبـــيه، وألِـــفُ الاستفهامِ، وقَطْعُ همزةِ الوصلِ]] [(٥)]، (أَي: أَحدُ هذهِ الأُمورِ الثَّلاثَةِ، فـــتقولُ: هَـــا اللهِ لأَقُـــومَنَّ، لوجودِ [(٦)] حرفِ التَّنبيهِ ووصلِ همزةِ اللهِ ")[(٧)]، وتقولُ: آللهِ لأَقُـــومَنَّ، بهمـــزةِ الاستفهامِ ووصلِ همزةِ الاسمِ الشَّريفِ، وتقولُ: أَللهِ لأَقُومَنَّ، بلا تنبيهٍ واستفهامٍ، لكنَّ همزةَ الاسمِ مقطوعةٌ، والجرُّ في الجميعِ واجبٌ لوجودِ ما يقومُ مقامَ حرفِ القسمِ، فكأَنَّهُ موجودٌ.

[[و]] في [[لا هَـــا أللهِ ذَا، بقطعِ الهمزةِ]] من الكلمةِ العُظْمَى، [[أو بوصلِهَا، بحـــذفِ]]، أَي: مـــعَ حذفِ [[الألفِ]] [(٨)] مِنْ (هَا) لأَنها ألفٌ لقيتْ ساكنًا بعدَهَا، فقياسُهَا أَنْ تُحذَفَ لالتقاءِ السَّاكنينِ. [[ومَدُّ (هَا) جمعًا بينَ الساكنينِ]] [(٩)]، وهُمَا أَلِفُهَا والـــلاَّمُ الأُولى مِنَ (اللهِ)، وذلكَ لأَنَّهَا تَنَزَّلَتْ معَ الاسمِ الشَّريفِ منزلَةَ الجزءِ من الكلمةِ، فلـــم تُحْـــذَفِ الأَلِـــفُ لالـــتقاءِ الـــساكنينِ، بـــناءً علـــى أَنَّهُمَا التقيا على حدِّهِمَا

---

(١) ينظر التسهيل ١٥٠، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والمساعد ٣٠٧/٢.

(٢) ينظر المساعد ٣٠٧/٢.

(٣) شـــرح التسهيل لابن مالك ق ١٦٩، وينظر شرح الكافية الشافية ٨٦٠/٢-٨٦١، والمساعد ٢/ ٣٠٧-٣٠٨، والهمع ٢٣٣/٤.

(٤) (غير) ساقطة من ك.

(٥) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣، ٥٠٠، وشرح الكافية الشافية ٨٦٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والمساعد ٣٠٧/٢، والهمع ٢٣٣/٤.

(٦) في ك: بوجود.

(٧) من (أي أحد ... إلى ... الله) ساقطة من ي.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والمساعد ٣٠٧/٢، الهمع ٢٣٣/٤.

(٩) قـــال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٨٦٥/٢: "فيقال ... هآ الله – بالمد–وها لله– بلا مد– ومـــن العـــرب من يقول: هآ أللهِ–بالمد والهمز– وهأ لله– بهمزة دون مد". وينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢، والمساعد ٣٠٧/٢، والهمع ٢٣٣/٤.

كـ: ﴿ الظَّأْلِينَ ﴾ [١] معاملةً، لِمَا هوَ كالجزءِ كمعاملةِ [٢] الجزءِ نفسِهِ.

[[جـزءُ المقسَمِ عليهِ محذوفٌ عندَ الخليلِ]] [٣]، والتَّقديرُ: هاء اللهِ (للأمرِ ذا، فَحُذِفَ الأَمرُ لكثرةِ الاستعمالِ، ولهذا لا يُقاسُ عليهِ غيرُهُ، فلا يُقالُ: ها اللهِ) [٤] أَخُوكَ، علـى تقديـرِ: هـا اللهِ لهذا أَخُوكَ [٥]. [[وعندَ الأَخفشِ [٦] (ذا) من جملةِ القَسَمِ]] توكيدًا [٧] لَهُ، كأَنَّهُ قالَ: ذا قَسَمِي. [[ولذا يُجاءُ بالمقسَمِ عليهِ بَعْدَهُ]]، فيقالُ: ها اللهِ ذا لَقَدْ كانَ كَذَا [٨]، فدلَّ ذلكَ على أَنَّ (ذا) ليستْ مِنَ المقسَمِ عليهِ، وإلاَّ لم يأتِ بعدَهَا جوابٌ، وأَيضًا فإنَّهم يأتونَ بالمقسَمِ عليهِ نفيًا، ولو كانَ كما قالَهُ الخليلُ لزمَ أَنْ يطابقَهُ ما يأتي بعدَهُ في الإثباتِ. قالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " كِلاَ القولينِ باطلٌ، أَمَّا قولُ الخليلِ فلأَنَّ المقسَمِ عليهِ على ما قالَهُ في هذا المقامِ مثبتٌ، لكنَّ المعنَى المستعمَلَ فيهِ هذا اللَّفظُ هوَ أَنْ يكونَ المقسَمُ عليهِ [٩] منفيًّا، دليلُهُ استقراءُ كلامِهِم، وإذا كانَ كذلكَ وجبَ تقديرُهُ منفيًّا، وإذا قُدِّرَ [١٠] منفيًّا بطلَ قولُ الخليلِ. وأَمَّا قولُ الأَخفشِ فلأَنَّهُ أجازَ حَذْفَ المقـسَمِ علـيهِ بأَسـرِهِ، وهوَ خلافُ الأَصلِ، وجَعْلَ (إذا) [١١] إشارةً إلى القَسَمِ، ولا يوجدُ [١٢] نظيرُهُ [١٣] في كلامِهِم "[١٤]. وقالَ أَيضًا في شرحِ المفصَّلِ: (٢٦٤/ظ) " لَوْ

---

(١) الفاتحـة ٧. وضـبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "الضالين" بالألف دون الهمز وهي قراءة الجمهور. وقرأ أيوب السختياني بالهمز شذوذا.
ينظـر مختصر في شواذ القراءات ١، والمحتسب ١/٤٦، وسر الصناعة ١/٧٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٠، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٦.

(٢) في ي: معاملة.

(٣) الكتاب ٣/٤٩٩.

(٤) من (للأمر ... إلى ... ها الله) ساقطة من ك.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٦.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٦.

(٧) في ك، ي: توكيد، وهو خطأ.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٥.

(٩) (عليه) ساقطة من ك، ي.

(١٠) في الأصل: تقدر، وما اثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ك: ذي، وهو تحريف.

(١٢) في ك، ي: ولم يوجد، وهو وجه.

(١٣) في ل: له نظير، مكان: نظيره، وهو وجه.

(١٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٠.

قِيلَ: إنَّ (ذا) هوَ جزءُ المقسَمِ عليهِ لا على الوجْهِ الذي ذَكَرَهُ الخليلُ بل على معنى لا يفعلُ ولا يكـــونُ ذا، لكانَ مستقيمًا "[١]. دليلُهُ ما مَرَّ آنفًا في إبطالِ قولِ الخليلِ، مِنْ أَنَّهُ عُلِمَ بالاستقراءِ، أَنَّ المقسَمَ عليهِ بعدَهُ منفيٌّ. وما ذَكَرَهُ الأخفشُ من قولِهِ: ها اللهِ ذا لقد كان كـــذا، لا نُسلِّمُهُ، فإنَّ مِثْلَ ذلكَ لا نعرفُهُ من كلامِهِم، ولو قَدَّرْنا صحَّتَهُ فلا تنازعَ في أَنَّ المـــتكلِّمَ مريدٌ للنَّفي بقولِهِ: لاها اللهِ ذا، وإذا ثبتَ ذلكَ ثبتَ ما قلناهُ، فيكونُ قولُهُ: لقد كانَ كذا، إثباتًا لغيرِ ما نفاهُ بقسمٍ مُقَدَّرٍ آخرَ "[٢]. إلى هنا كلامُهُ. يعني فيكونُ تقديرُ ما رآهُ الأخفـــشُ لا ها اللهِ يفعلُ ذا، واللهِ لقد كانَ كَذا، فيكونُ هاهنا قسمانِ معَ جوابِهِمَا، فَحُذِفَ مِنَ الأَوَّلِ بعضُ الجوابِ وهوَ (لا يفعلُ)، ومن الثاني القَسَمُ.

[[ويجـــابُ القَسَمُ ولَوْ]] كانَ [[تقديرًا]] غيرَ ملفوظٍ [[بالطَّلبي]]، وهذا هوَ المُسَمَّى عندَهُم بالقَسَمِ الاستعطافي [٣]، ولا يكونُ إلاَّ بالباءِ وقد مَرَّتِ الإشارةُ إليهِ، نحوُ قولِهِ [٤]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ ليلى ... قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

وقولِهِ [٥]:

بعيشِكِ يا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ ... أَبَى غيرَ ما يرضِيكِ في السِّرِّ والجَهْرِ

وقد وقعَ للزمخشري ما يقتضي أَنَّ الاستعطافي ليسَ بقسَمٍ، وذلكَ أَنَّهُ قالَ في تفسيرِ قـــولِهِ تعـــالى: ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [٦]: " بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَـــيَّ" يجـــوزُ أَنْ يكـــونَ قَسَمًا، جوابُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: أقسمُ بإنعامِكَ عليَّ بالمغفرةِ

(١) المصدر السابق ٢/٣٣٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٣) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢١-٥٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٨.

(٤) مجنون ليلى، ديوانه ٢٨٦، وفيه:

بدينك هل ضممت إليك نعما ... وهل قبلت بعد النوم فاها

وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٨ ومغني اللبيب ٧٦١، والخزانة ١٠/٤٧.

(٥) بـــلا عزو في مغني اللبيب ٧٦١، والمساعد ٢/٣١٤، والهمع ٤/٢٤٥، والدرر ٢/٤٥.ويروى في الأخيرين: بعينيك.

(٦) القصص ١٧.

لأَتوبنَّ، فلن أكونَ ظهيرًا للمجرمينَ، وأَنْ يكونَ استعطافًا، كأَنَّهُ قالَ: رَبِّ اعصمني بحقِّ مـــا أنعمـــتَ علـــيَّ مـــن المغفرةِ فلن أكونَ إن عصمتني ظهيرًا للمجرمينَ "[1]. فجعلَ الاستعطافَ قسيمًا [2]، أَي: ضدًّا [3] للقَسَمِ بعطفِهِ عليه، فدلَّ أَنَّهُ ليسَ عندَهُ بقَسَمٍ.

وأَمَّـــا ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ مِنْ أَنَّ الطَّلبي قد يكونُ جوابًا لِقَسَمٍ مقدَّرٍ، فلا أَعرفُ مَنْ قالَـــهُ، ولا يظهرُ لَهُ وجْهٌ، إذ لا دليلَ يقومُ على القَسَمِ المحذوفِ عندَ كونِ الجوابِ طلبًا، فتأَمَّلْهُ.

[[أو بـــإِنْ خفـــيفةً]]، نحـــوُ: واللهِ إِنْ زيـــدٌ لقائمٌ، **[[أَو ثقيلةً]]** [4]، نحوُ: ﴿ وَالْقُـــرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [5] فلا يحتاجُ إِلى اللامِ معَ الثَّقيلَةِ، فيجوزُ أَنْ تقولَ: واللهِ إِنَّ زيداً قائمٌ.

[[أو بـــاللامِ [6] في المبتدإِ]]، نحوُ: واللهِ لزيدٌ قائمٌ، **[[أَو]] في فعلِ [[الحالِ]]** (٢٦٥/ و) كقـــراءَةِ ابنِ كثير [7] ﴿ لأُقسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [8]، **[[أو المستقبلِ مَعَ نونِ التأكيدِ]]**، نحوُ: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [9]. وظاهِرهُ أَنَّهُ لابُدَّ منها مَعَ اللامِ، وليسَ كـــذلكَ، بل قد يمتنعُ دخولُ النُّونِ على المضارعِ الواقعِ جوابًا للقَسَمِ، وذلكَ عندَ تقدُّمِ المعمولِ بينَ اللامِ والفعلِ، نحوُ: ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [10]. **[[أو بِقَـــدْ في الماضِـــي]]**، نحـــوُ: واللهِ لَقَـــد قـــامَ زيـــدٌ، **[[ولَوْ]]** كانَ وجودُهَا [11]

---

(١) الكشاف ١٦٩/٣.

(٢) في ي: قسما، وهو تحريف.

(٣) (أي ضدا) ساقطة من ك، ي، ل.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٩، والتسهيل ١٥٢، والمساعد ٣١٣/٢.

(٥) يس ٢-٣.

(٦) ينظـــر شـــرح المفـــصل لابـــن يعيش ٩٦/٩، والتسهيل١٥٢، وشرح الكافية للرضي٣٣٨/٢، والمساعد ٣١٣/٢.

(٧) العنوان ٢٠٠.

(٨) القـــيامة ١. وجـــاءت الآية في المصحف بقراءة حفص " لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ". وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢.

(٩) الأنبياء ٥٧.

(١٠) آل عمـــران ١٥٨. وينظر الأصول ١٦٦/٢-١٦٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٨/١-٢٢٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٥.

(١١) في الأصل: قل، وما اثبتناه من سائر النسخ.

[[تقديـــرًا]] [١]، نحوُ: واللهِ لقامَ زيدٌ، أَي لقد قامَ زيدٌ [٢]. وقد [٣] فَصَّلَ ابنُ عصفور، فقـــالَ: " إذا أُجيبَ القسمُ بماضٍ متصرِّف مثبت، فإنْ كانَ قريبًا مِنَ الحالِ جِيءَ باللاَّمِ وقَـــدْ، نحـــوُ: ﴿ تاللَّـــهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [٤]، وإنْ كانَ بعيداً جِيءَ باللاَّمِ وحدَهَا، كقوله [٥]:

حَلَفتُ لَهَا باللهِ حِلْفَةَ فَـــاجِرٍ … لَنَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ "[٦]

قـــالَ ابنُ هشام: " والظَّاهِرُ في الآيةِ والبيتِ عكسُ ما قالَ، إذ المرادُ في الآيةِ: لقد فـــضَّلَكَ اللهُ علينا بالصَّبْرِ وسيرةِ المحسنينَ، وذلكَ محكومٌ بِهِ في الأزلِ، وهوَ متَّصفٌ بِهِ مذ عَقَلَ، والمرادُ في البيتِ أَنَّهُم نامُوا قبلَ مجيئِهِ "[٧]. هذا كلامُهُ، وفيهِ نظرٌ، لجوازِ أَنْ يكونَ المرادُ في الآيةِ لقد آثركَ اللهُ بالحُكْمِ علينا في أَرضِكَ، وهوَ قريبٌ من حالِ تكلُّمِهِم، وأمَّا البـــيتُ فإنَّما المرادُ فيهِ اتِّصافُ الرقباءِ بنومٍ ثقيلٍ تيسَّرُ [٨] معَهُ الطَّمأنينَةِ والأمنِ من سرعَةِ انتباهِهِم، فلابُدَّ من كونِهِ بعيدًا عَنْ زَمَنِ الحالِ.

[[وبمَـــا]] [٩]، نحـــوُ: ﴿ وَلَـــئِنْ أَتَـــيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ [١٠].

[[وإنِ النَّافـــية]] [١١]، نحـــو: ﴿ وَلَـــئِنْ زَالَـــتَا إِنْ أَمْـــسَكَهُمَا مِـــنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [١٢].

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١، والتسهيل ١٥٣، والمساعد ٣٢١/٢.

(٢) (زيد) ساقطة من ك، ي.

(٣) (قد) ساقطة من ل.

(٤) يوسف ٩١.

(٥) امـــرؤ القـــيس، ديوانه ٣٢.والبيت منسوب إليه في شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، ٩٧. وفي حاشـــية الأصل. "لناموا: جواب حلفت لا جواب قسم محذوف. ومن حديث: إما على حذف مضاف، أي: من ذي حديث، أو على جعل الحديث بمعنى الحادث كالعشير بمعنى العاشر".

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١-٥٢٧، ومغني اللبيب ٢٢٩.

(٧) مغني اللبيب ٢٢٩.

(٨) في ل: يتيسير.

(٩) ينظر التسهيل ١٥٣، والمساعد ٣٢١/٢، والهمع ٢٤٧/٤.

(١٠) البقرة ١٤٥. وينظر الكتاب ١٠٨/٣-١٠٩، والكشاف ٣٢٠/١.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٨٤٣/٢، ٨٤٤، مغني اللبيب ٣٥، الهمع ٢٤٣/٤.

(١٢) فاطر ٤١. وينظر الكتاب ١٠٨/٣، ١٠٩، والكشاف ٣١٢/٣.

[[ولاَ]] [١]، كقولِ الشَّاعرِ [٢]:

رِدُوا فو اللهِ لا ذُدْنَاكُم أَبَداً ... مادامَ في وِرْدِنا ماءٌ لِنُزَّالِ

ولا يخفى أنَّ كلًّا مِنَ الكَلِمِ الثلاثِ (مَا) و(إنْ) و(لاَ) قد تقعُ لغيرِه، فتخصيصُ (إنْ) بالوصفِ بالنَّافيةِ دونَ الأُخريينِ [٣] لا يظهرُ لَهُ وَجْهٌ. فإنْ قلتَ: قد ورَدَ الجوابُ منفيًّا بـ(لَنْ) كقولِ أبي طالبٍ [٤]:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِم ... حتَّى أُوَسَّدَ في التُّرابِ دَفِينَا

قلتُ: هوَ عندَهُم مِنْ قبيلِ النَّادرِ، كما نَدَرَ ماحكاهُ الأصمعي عن أعرابي قيلَ لَهُ: أَلَكَ بنون ؟ فقالَ: نَعَمْ، وخالِقِهِم لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِم مُنْجِبَةٌ [٥]. ويمكنُ تخريجُ هذا على حذفِ الجوابِ، أَي: وخالِقِهِم إنَّ لي (٢٦٥/ ظ) لبنينَ. وجملةُ النَّفيِ استئنافيَّةٌ. فإنْ قلتَ: وكذا البيتُ، إذ يمكنُ أَنْ يكونَ الجوابُ فيهِ محذوفًا للدلالةِ عليه، أَي: واللهِ أَنَّكَ لآمِنٌ ؟ قلتُ: الفرقُ واضحٌ، وذلكَ أَنَّ الجوابَ من قولِ الأعرابي حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليهِ، وذلكَ أَنَّ قولَهُ (نَعَمْ) في جوابِ القائِلِ: أَلَكَ بنونَ، معناهُ نَعَمْ لِي بنونَ، ثُمَّ وَرَدَ القَسَمُ بعدَ ذلكَ فَحُذِفَ جوابُهُ وجوبًا لدلالةِ المتقدِّمِ، فهوَ جارٍ على القاعدةِ المقرَّرَةِ في هذا البابِ كما ستعرفُهُ قريبًا. وأَمَّا البيتُ فالقَسَمُ فيهِ غيرُ متوسطٍ ولا متأخِّرٍ بَلْ متقدِّمٌ، والجوابُ فيهِ محذوفٌ لدلالةِ ما تَأَخَّرَ، وذلكَ غيرُ معهود. (لكنْ لقائِلٍ أَنْ يقولَ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ ليسَ بمعهود، لكن تلقِّي القَسَمِ بِلَنْ غيرُ معهودٍ أَيضًا [٦]، فاستَوَى الأمرانِ، فَمَا المرجحُ للحملِ على الثَّاني دونَ الأَوَّلِ ؟

---

(١) ينظر الكافية الشافية ٢/٨٤٣-٨٤٤، المساعد ١/٧، الهمع ٤/٢٤٣.

(٢) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٤، والارتشاف ٢/٤٨٧، المساعد ١/١٧، والدرر ١/٤، ويروى في شرح الكافية الشافية، والمساعد والدرر: في مائنا ورد. وفي الارتشاف: لا زدناكم أبدا. و: وردنا مائنا لوراد. وفي الدرر: لرواد.

(٣) في الأصل: الأخيرين، وفي ك، ي: الآخرين، وما أثبتناه من ل.

(٤) ديوانه ١٢. والبيت منسوب إليه في شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٨، ٨٤٩ برواية: حتى أوارى، ومغني اللبيب ٣٧٥، ٨٠٥، والدرر ٢/٤٥.

(٥) ينظر القول في شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٩، والارتشاف ٢/٤٨٦، ومغني اللبيب ٣٧٥، المساعد ٢/٣١٤، الهمع ٤/٢٤٤.

(٦) من (لكن ... إلى ... أيضا) ساقطة من ي.

[[وجــازَ حــذفُ (لا) لفظًــا]] (١) وهوَ كثيرٌ إذا كانَ المنفيُّ مضارعًا، نحوُ: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (٢)، وإنَّمَا جازَ الحذفُ لعدمِ الالتباسِ، ضرورةَ أَنَّ المضارِعَ المــوجبَ يجــبُ اقترانُهُ باللاَّمِ والنُّونِ إِنْ كانَ مستقبلاً، وباللاَّمِ وحدَهَا إِنْ كانَ حالاً، وكِلاَهُمَا منتفٍ، فعُلِمَ أَنَّهُ منفيٌّ. وقليلٌ إذا كانَ ماضيًا (٣)، كقولِه (٤):

فــإِنْ شِــئتِ آلــيتُ بــينَ المقــا ... مِ والــرُّكْنِ والحَجــرِ الأَسْــوَدِ

نــسيتُكِ مــادامَ عقلــي مَعِــي ... أَمُــدُّ بــهِ أَمَــدَ الــسَّرْمَــدِ

وجازَ الحذفُ (٥) فيهِ لعدمِ اللَّبسِ أَيضًا، إِذ لو كانَ مثبتًا لاقترَنَ باللاَّمِ وقَدْ.

وإنَّما قَلَّ حَذْفُ النَّافي منهُ بالنسبةِ إِلى الأَوَّلِ لكثرةِ وقوعِ المضارعِ جوابًا للقسمِ، وقلَّة الماضي بالنسبةِ إِليهِ (٦).

[[وحُــذِفَ]]، بالبناءِ للمفعولِ، والنَّائبُ مِنَ الفاعلِ قولُهُ: **[[جوابُ القسمِ]]**، وإنَّما ضبطتُهُ بذلكَ غيرَ ملتفت إِلى ما في النُّسَخِ المحشَّاة مِنْ جَعْلِه اسمًا مرفوعًا مضافًا إِلى جــوابِ القسمِ، لأَنَّهُ يلزمُ أَنْ يكونَ معطوفًا على فاعلِ (جازَ) المتقدِّمِ، فيكونُ الحذفُ هـــنا جائزًا، وليسَ كذلكَ، بل هوَ واجبٌ **[[إذا توسَّطَ القَسَمُ]]** بينَ أجزاءِ الجملةِ الدَّالَّة على جوابِهِ، نحوُ: زيدٌ واللهِ قائمٌ، **[[أو تقدَّمَهُ]]**، أَي تقدَّمَ القسمَ **[[ما يدلُّ عليهِ]]** (٧)، أَي: على الجوابِ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ واللهِ، لأَنَّ الجملةَ المتخلِّلَةَ بالقَسَمِ والجملةَ المتقدمةَ عليه لا تكــونُ جــوابًا، للزومِ وقوعِ القَسَمِ غيرَ صدرٍ، وهوَ ممتنعٌ (٨)، لأَنَّهُ إنشاءٌ، فيستحقُّ الــصَّدارةَ ليتوفَّــرَ فَهْمُ السَّامعِ من (**٢٦٦**/و) أَوَّلِ الأمرِ على المقصودِ أسوةَ الاستفهامِ وغــيرِهِ بما هوَ للإنشاءِ كما مَرَّ. فتعيَّنَ أَنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا مدلولاً عليهِ بالجملةِ التي

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٩، وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/٢ والمساعد ٣١٨/٢.

(٢) يوسف ٨٥. وينظر الكشاف ٣٣٩/٢.

(٣) ينظر التسهيل ١٥٢، والمساعد ٣١٩/٢، والهمع ٢٥٠/٤.

(٤) أمــية بــن أبي عائذ الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٤٩٣.والبيتان منسوبان إليه في شرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢-٨٤٦، والدرر ٤٩/٢. وبلا عزو في مغني اللبيب ٨٣٤، والهمع ٢٥٠/٤.

(٥) أي حذف النافي.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٨٣٤، والمساعد ٣١٩/٢.

(٧) ينظــر شــرح المفــصل لابن يعيش ٩٠/٩، ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/٢.

(٨) (وهو ممتنع) ساقطة من ك.

توسَّطَ هوَ بينهما والتي تأخَّرَ عنها، لتوفُّرَ عليه صدريَّتَهُ.

[[وَقَــدْ تُحْذَفُ]] الحروفُ [[الجارَّةُ، شاذًّا، مَعَ المعمولِ]] [1] كَمَا حُكِيَ عَنْ رؤبــة [2] أَنَّــهُ قِيلَ لَهُ: كيفَ أَصبحتَ ؟ فقالَ: خيرٍ عافاكَ اللهُ، أَي: على خيرٍ، وكقولِ الفرزدق [3]:

إذا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قبيلة   أَشارَتْ كليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

وقد جوَّزَ في التسهيلِ [4] الجرَّ بحرفٍ مضمَرٍ قياسًا في صورٍ، منها: أَنْ يقعَ الاسمُ في جــوابِ مــا تضمَّنَ مثلَ ذلكَ الجارِّ نحو قولِكَ: زيدٍ، بالجرِّ في جوابِ مَنْ قالَ: بِمَنْ مَــرَرْتَ. ومنهُ قولُهُ عليهِ السَّلامُ إذ قِيلَ لَهُ: إنَّ لي جارينِ، فإلى أَيِّهما أُهدي ؟ " أَقرَبِهِمَا مِــنْكَ بابًا "[5] بالجرِّ على إضمارِ (إلى)، ونحوُ: بلَى زيدٍ، في جوابِ مَنْ قالَ: ما مررتُ بأحــدٍ. ومــنها: مــا وَقَعَ بعدَ عاطف منفصلٍ بــ (لو)، نحوُ: جِيءَ بزيدٍ وعمرٍو ولو أَحَــدِهِمَا، بالجرِّ، أَي: ولَوْ بأَحَدِهِمَا [6]. ومنها: أَنْ يكونَ مقرونًا بهمزةِ الاستفهامِ، أو (هــلاَّ) بعدَ مجرورٍ بمثلِ الحرفِ المحذوفِ، مثل ما حكاهُ الأَخفشُ [7] في المسائلِ من أَنَّهُ يُقالُ: مررتُ بزيدٍ، فتقولُ: أزيدِ بنِ عمرٍو ؟ ويُقالُ: جئتُ بدرهَمٍ، فتقولُ: هلاَّ دينارٍ ؟ قــالَ الأَخفشُ: وهذا كثيرٌ، وَذَكَرَ مسائِلَ أُخَرَ. ونُوزِعَ في ذلكَ، وقد قرَّرْنَا الكلامَ على ذلكَ في شرحِ التَّسهيلِ [8].

[[وكثيرًا مَعَ نصبِهِ]]، نحوُ: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً [9] ﴾، أَي: مِنْ

(١) ينظر الإنصاف مسألة (٥٧) ٣٩٣/١، والهمع ٢٣١/٤، والجر بالحرف في النحو العربي ٢٩١.

(٢) ينظــر الكامــل ٩٢/٢، وســر الصناعة ١٣٢/١، والإنصاف ٣٩٤/١، ولباب الإعراب ٤٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢.

(٣) ديــوانه ٥٢٠/٢.والشاهد بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، ومغني اللبيب١٥، ٨٤٣، والهمع ٢٢١/٤.

(٤) التسهيل ١٤٨-١٤٩. وينظر المساعد ٢٩٨/٢-٢٩٩.

(٥) صــحيح الــبخاري بشرح الكرماني ١٧٦/٢١. والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ١٥٤، والمساعد ٢٧٨/٢، والهمع ٢٢٤/٤.

(٦) ينظر المساعد ٢٩٨/٢.

(٧) تنظر حكايته في الارتشاف ٤٧١/٢، والمساعد ٢٩٩/٢، والهمع ٢٢٥/٤.

(٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ورقة ٤٥١.

(٩) الأعراف ١٥٥.

قومِهِ [١]، ونحوُ: استغفَرْتُ اللهَ الذَّنْبَ، وأَمرْتُ زيدًا الخيرَ [٢]، وهوَ مَعَ كثرَتِهِ غيرُ مَقيسٍ.

[[وقياسًا مَعَ إنْ]] الخفيفةِ **[[وأنَّ المشدَّدَةِ]]** لأنَّهُمَا مظنَّةٌ للتخفيفِ لطولِهِمَا بالصِّلَةِ الواقعةِ بعدَهَا [٣]. وهَلِ الموضِعُ بعدَ حذفِ الجارِّ نَصْبٌ أو جرٌّ ؟ فيهِ خلافٌ مَرَّ الكلامُ عليهِ في بابِ التَّحذيرِ [٤].

الحروفُ المُشَبَّهَةُ بالفِعْلِ [٥]

[[الحروفُ المشبَّهَةُ بالفعلِ]] المتعدِّي، من حيثُ اقتضاؤُها الأمرينِ، هُمَا طرفَا النسبةِ في الجملةِ الاسميَّةِ التي تدخلُ هيَ عليها، كما أنَّ الفعلَ المتعدِّي يقتضي أمرينِ، هُمَا المرفوعُ والمنصوبُ. وكانَ مقتضى هذهِ المشابهَةِ أَنْ يعملَ الرَّفْعَ أَوَّلاً، والنَّصبَ ثانيًا كما في الفعلِ المتعدِّي، لكن عكسَ العملَ هنا تنبيهًا على الفرعيَّةِ. **[[لَهَا الصَّدرُ]]**، لدلالَةِ كلٍّ منها على قِسْمٍ من أَقسامِ (٢٦٦/ ظ) الكلامِ كالتَّأكيدِ في (إنَّ) المكسورةِ، والتَّمنِّي في ليتَ، والتَّرجِّي في لعلَّ، والتشبيهِ في كأنَّ، والاستدراكِ في لكنَّ، وكانت كغيرِهَا ممَّا يدلُّ على قسمٍ من أَقسامِ الكلامِ فاستحقَّتِ [٦] الصَّدارَةَ ليَتَّضِحَ لسامِعِهَا مِنْ أَوَّلِ الأَمرِ ما أُريدَ من أنواعِ الكلامِ، ولا تقعُ في حيِّزِهِ [٧] **[[سِوَى أنَّ]]** [٨] المفتوحةِ، فلا صدريَّةَ لَهَا، إذ هيَ موصولٌ حرفيٌّ مؤوَّلٌ مَعَ صلتِهَا بمفردٍ، وأَمَّا غيرُهَا من هذهِ الحروفِ فليسَ كذلكَ، فاستحقَّتْ صَدْرَ الكلامِ كما [٩] تقدَّمَ. ولا ينتقضُ ذلكَ بوقوعِ (إنَّ) المكسورةِ مثلاً، بعدَ حرفِ التَّنبيهِ [١٠] نحوُ: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [١١] وبعدَ

---

(١) الكشاف ١٢١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٦/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧/١-٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨، ولباب الإعراب ٤٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢، والبحر المحيط ١٩٥/٥-١٩٦، ومغني اللبيب ٨٣٨.

(٤) ينظر ق ٢٩ ظ – ١٠٠ و.

(٥) ينظر في هذا الباب: الكتاب ١٣١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢، والهمع ٢٤٨/٢.

(٦) في الأصل: ك استحق، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمقتضى السياق.

(٧) في ل: ولا يقع في تحيز، مكان: ولا تقع في حيزه.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢، ٣٤٧.

(٩) في ل: لها.

(١٠) ينظر الجنى الداني ٣٨٨، وأوضح المسالك ٣٣٤/١.

(١١) البقرة ١٣.

الموصـــولِ [١]، نحوُ: جاءَ [٢] الذي إِنَّهُ فاضلٌ، لأنَّ الصَّدارَةَ لا تَبْطِلُ بتقدُّمِ أَيٍّ لفظٍ [٣] كانَ وإنَّما تبطلُ بعملٍ متقدِّمٍ على ذي الصَّدارَةِ فيهِ ما بَعْدَهُ أَو بتقدُّمِ ما في حَيِّزِه عليه.

[[فأَنَّ وإِنَّ]] كلاهُمَا [[للتَّحقيقِ، والمكسورَةُ لا تغيِّرُ الجملةَ [٤]]] التي تدخلُ عليها [[إلى معنَى المفردِ]]، بل يَبْقَى بعدَ دخولِهَا معنَى الجملةِ علـــى ما كـــانَ عليـــه، [[بخـــلاف أَنَّ المفتوحَةِ]] [٥] فإِنَّها تُصَيِّرُ مدخولَهَا الذي هوَ جملةٌ بتأويلِ المفردِ، لأنَّها أَشْـــبَهُ بالفعـــلِ لفتحِ [٦] طرفيها وما بعدَ الفعلِ المفردِ، فجعلوا ما بعدَهَا في تأويلِ المفردِ لأنَّها كالفعلِ.

[[فتكسرُ]] [٧]. وأحسنَ ابنُ مالك في قولِهِ: يُستدَامُ كَسْرُ (إنَّ) في حالةِ كونِهَا معَ مدخولِهَا [[خبرًا عن اسمِ عينٍ]] [٨]، نحوُ: زيدٌ إِنَّهُ فاضِلٌ. وهذا لا يشملُ مثلَ قولِكَ: العِلْـــمُ إِنَّـــهُ حَسَنٌ، مَعَ وجوبِ الكسرِ فيه. [[وفي الابتداءِ]] [٩]، نحوُ: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [١٠].

ولا فرقَ بينَ أَنْ تكونَ في أَوَّلِ كلامِ المتكلِّمِ، نحوُ: إِنَّ زيدًا قائمٌ، وأَنْ تكونَ واقعةً في وســـطِ كلامِهِ إذا كانت ابتداءَ كلامٍ آخَرَ، نحوُ: أَكْرِمْ زيدًا إِنَّهُ فاضلٌ، فـــ (إِنَّهُ) كلامٌ مستأنَفٌ وَقَعَ تعليلاً لمَا تقدَّمَ. [[و]] في [[الصلَةِ]] [١١]، نحوُ: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَـــهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ [١٢]. فإِنْ قلتَ: ينتقضُ بنحوِ: جاءَ الذي عندي

---

(١) ينظر الجنى الداني ٣٨٨، وأوضح المسالك ١/٣٣٤.

(٢) في الأصل: وجاء، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك، ي، ل: لفظة، وما في الأصل أليق بالسياق.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٩.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩.

(٦) في الأصل: بفتح، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظـــر التسهيل ٦٢-٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٨، والجنى الداني ٣٨٨-٣٨٩، وأوضح المسالك ١/٣٣٤-٣٣٦، والمساعد ١/٣١٤-٣١٥، والهمع ٢/١٦٥-١٦٦.

(٨) ينظر التسهيل ٦٢، ٦٣.

(٩) ينظر الارتشاف ٢/١٣٩، وأوضح المسالك ١/٣٣٤.

(١٠) الكوثر ١.

(١١) ينظر الارتشاف ٢/١٣٩، وأوضح المسالك ١/٣٣٥.

(١٢) القصص ٧٢. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٣٦.

أَنَّـــهُ فاضلٌ، ونحوِ: ما أُكَلِّمُهُ ما أَنَّ في السَّماءِ نجمًا [(١)] ؟ قلتُ: لاَ، فإنَّ مرادَهُ في ابتداءِ الـــصِّلةِ، وما نَقَضْتَ بِهِ ليسَ كذلكَ، على أَنَّها إنَّما فُتِحَتْ هنا لكونِهَا مَعَ معمولِهَا مبتدأً في المثالِ الأَوَّلِ، وفاعلاً في الثاني، وقد نصَّ فيما يأتي على وجوبِ الفتحِ في ذلكَ. [[و]] في [[جـــوابِ القَسَمِ]] [(٢)]، نحوُ: واللهِ إنَّ زيدًا (٢٦٧/و) قائمٌ. فإنْ قلتَ: جوَّزُوا في نحوِ: حلفتُ إنَّكَ ذاهبٌ، كسرَ (إنَّ) وفتحَهَا [(٣)]، مَعَ أَنَّهُ جوابُ قسمٍ فَيَرِدُ عليهِ ؟ قلتُ: لا يَـــرِدُ، أَمَّـــا أَوَّلاً، فـــلاَ نُـــسَلِّمُ جوازَ مثلِ ذلكَ على المذهبِ المنصورِ وهوَ مذهبُ البصريينَ [(٤)]، وإنَّما أَجازَ ذلكَ الكوفيونَ [(٥)]، وليسَ التَّفريعُ على مذهبِهِم. وأَمَّا ثانيًا فلو سَلَّمنَا جوازَهُ لم يضر، لأَنَّ الكسرَ مبنيٌّ [(٦)]، على أَنَّ الجملةَ جوابُ القَسَمِ، والفتحَ مبنيٌّ [(٧)] على إسقاطِ الخافضِ، أَي: على أَنَّكَ ذاهبٌ، لا على أَنَّهُ جوابُ القسمِ، فلا ورودَ لذلكَ البَتَّةَ. [[وَبَعْدَ قَوْلِ]] مقصودٍ منهُ أَنْ يُحكَى بِهِ ما يقَعُ بعدَهُ مِنَ الجملةِ نحوُ: ﴿ قالَ إِنِّي عبدُ اللهِ ﴾ [(٨)]. ونَبَّهَ بقولِه: [[ليسَ بمعنَى الظَّنِّ والتَّفَوُّهِ]] [(٩)]، على أَنَّهُ إذا كانَ كذلكَ تفتح (إنَّ)، نحوُ: أَتقولُ أَنَّ زيداً قائمٌ، أَي: أَتظُنُّ، على لُغَةِ سُلَيمٍ [(١٠)]، ونحوُ: قلتُ أَنَّ زيـــدًا فاضلٌ، تضمينُ [(١١)] (قُلْتُ) معنَى [(١٢)] تَفَوَّهْتُ، فَتُفْتَحُ (أَنَّ) حينئذ لأَنَّ الجارَّ مقدَّرٌ قـــبلَهَا من حيثُ أَنَّ التَّفَوُّهَ الذي تضمَّنَهُ القولُ يتعدَّى بالباءِ، فكأَنَّكَ [(١٣)] قلتَ: تَفَوَّهْتُ

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/١٤٠، وأوضح المسالك ١/٣٣٥، والمساعد ١/٣١٤-٣١٥.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/١٣٩، وأوضح المسالك ١/٣٣٦.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/١٣٩.

(٤) ينظـــر شـــرح الألفية لابن الناظم ٦٣، ومنهج السالك ٧٥، والارتشاف ٢/١٣٩، والجنى الداني ٣٨٨، ٣٩٣، وأوضح المسالك ١/٣٤٠، ٣٤٢.

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩، والجنى الداني ٣٩٣، والهمع ٢/١٩٦.

(٦) في ك، ل: مبني، وهو وجه.

(٧) في ك، ل: مبنيه، وهو وجه.

(٨) مريم ٣٠.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٩، والمساعد ١/٣١٥.

(١٠) ينظر الكتاب ١/١٢٤، والتسهيل ٧٣، والمساعد ١/٣٧٥.

(١١) في ك: تصف، وفي ي: متصف، وفي ل: يضيف، كله تحريف.

(١٢) في الأصل، ك، ل: بمعنى، وما أثبتناه من ي.

(١٣) في الأصل: فإنك، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

{ بأنّ } زيدًا فاضلٌ. هذا مَا أَفهمُهُ مِنَ هذا الكلامِ، ولَمْ أرَهُ منصوصًا لأحد، لكنَّهُ ليسَ ببعيدٍ من القواعدِ. فإنْ قلتَ: مقتضَى هذا أَنَّ القولَ يكونُ بمعنَى الذِّكْرِ اللِّساني وبمعنَى التَّحدُّثِ والتَّكلُّمِ والتَّفوُّهِ، فحيثُ يجعلُ بمعنَى الذِّكْرِ اللِّساني الذي يتعدَّى فعلَهُ بنفسه إلى المفعولِ، يُحْكَى بِهِ ما بعدَهُ، على أَنَّهُ مفعولٌ بِهِ، وعليه يجيءُ كسرُ (إنَّ)، وحيثُ يجعلُ بمعنَى التَّفَوُّهِ ونحوِهِ مِنَ التَّحدث والتَّكلُّم الذي يتعدَّى فعلُهُ بواسطةِ الحرفِ، فلا يُحْكَى ما بعدَهُ، بل يُجْعَلُ مفعولاً بِهِ بواسطةِ الجارِّ المحذوفِ، وعليه يجيءُ فتحُ (إنَّ).

والحاصلُ أَنَّكَ تعاملُ فعلَ القولِ معاملةَ الفعلِ الذي بمعناهُ من تعديتِهِ بنفسِهِ وبواسطةٍ. وقواعدُ العربيَّةِ لاَ تأباهُ.

وبعدُ، فالذي يغلبُ على ظَنِّي أَنَّ أَصلَ كلامِ المؤلِّفِ كانَ (ليسَ بمعنَى الظَّنِّ واليقينِ)، يشيرُ بذلكَ إلى ما قالَهُ الرَّضي، فكثيرًا ما يعتمدُ كلامَهُ ويتبعُهُ، وقد قالَ في شرحِ الكافيةِ: " وإنَّما تُكْسَرُ بعدَ القولِ إذا قُصِدَتْ بِهِ الحكايَةُ لا الاعتقادُ الشاملُ للظَّنِّ والعِلْمِ، فإنَّهَا تُفْتَحُ إذنْ كفتحِهَا بعدَ العِلْمِ والظَّنِّ، وإنَّما(٢٦٧/ظ) كسرتها بعدَ القولِ بمعنَى الحكايَةِ لأنَّهَا ابتداءُ الكلامِ المحكيِّ "[1]. هذا كلامُهُ. فظهرَ أَنَّ لفظةَ اليقينِ صحَّفَهَا النُّساخُ بلفظَةِ (التَّفوُّهِ)، واللهُ أَعلَمُ بحقيقةِ الحالِ.

واعلَمْ أَنَّهُ قد يَجِبُ الفَتْحُ مَعَ الحكايةِ بالقولِ إذا قلتَ: قالَ زيدٌ أَنَّكَ فاضلٌ أكرمتُكَ، فتفتحها[2] لأَنَّها في الكلامِ المحكيِّ مفتوحةٌ لوقوعِهَا بعدَ لامِ التَّعليلِ المحذوفَةِ، أَي: لأَنَّكَ فاضلٌ أكرمتُكَ. فإنْ قلتَ: فالمُوجِبُ إذنْ للفتحِ إنَّما هوَ وقوعُهَا بعدَ الجارِّ لا كونُهَا محكيَّةً بعدَ القولِ ؟ قلتُ: والمُوجِبُ للكسرِ في الواقعَةِ بعدَ القولِ المقصودِ بِهِ الحكايةُ وقوعُهَا في الابتداءِ، نظرًا إلى الكلامِ المحكيِّ كما مَرَّ. وقد عَدُّوا هذهِ قِسْمًا برأسِهِ، فَلْتُعَدِ تلكَ أَيضًا، ولا فرقَ، فتَأَمَّلْهُ.

[[و]] بعدَ [[النِّداءِ]]، نحوُ: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾[3]، فهذِهِ داخلةٌ في الابتداءِ كما أَسلفناهُ. فإنْ قلتَ: يحتملُ أَنْ يكونَ مرادُهُ أَنَّها إذا وقعت بعدَ فعلِ النِّداءِ كُسِرَتْ لوقُوعِهَا بعدَ القولِ، نحوُ: ناديتُ زيدًا إِنَّ غلامَكَ قد ذَهبَ ؟ قلتُ: هذا يرجعُ إلى أَنَّها محكيَّةٌ بفعلِ النِّداءِ، وليسَ مذهبَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩.

(٢) في الأصل، ي: ففتحها، وما أثبتناه من ك، ل.

(٣) البقرة ١٣٧. وينظر الكشاف ١/٣١٣.

البصريينَ، وإنَّما يجيزُهُ الكوفيونَ، ومثلُ هذا التَّركيبِ يَرَى البصريون أَنَّ الحكايَةَ فيهِ بقولٍ مقـدَّرٍ، أَي: دعـوتُ زيـدًا قُلْـتُ لَهُ إنَّ غلامَكَ قد ذَهَبَ [1]. [[و]] بعدَ [[حتَّى للابتداءِ]] [2]، نحوُ: مرضَ حتَّى إِنَّهُ لا يرجُونَهُ. [[و]] بعدَ [[واوِ الحالِ]] [3]، نحوُ: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [4]. [[و]] بعـدَ [[حـروفِ الافتـتاحِ]]، نحوُ [5]: ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [6]، ونحوُ: أَمَا إنَّ زيدًا فاضلٌ [7].

[[و]] بعـد [[حـروف التصديق]]، كأَنْ يُقالَ: أَزيدٌ فاضلٌ ؟ فتقولُ: نَعَمْ إِنَّهُ فاضلٌ، أو يُقالُ: ما زيدٌ بعالِمٍ ؟ بَلَى إِنَّهُ عالِمٌ.

وإذا تأَمَّلْـتَ مـا قرَّرناهُ في الابتداءِ، علمتَ أَنَّ بعضَ هذِهِ الصورِ يُرجَعُ إليهِ، فلا ينبغي أَنْ يُجعَلَ قسمًا برأسِهِ.

[[ويُعْطَـفُ علـى اسمِ]] إِنَّ [[المكسورةِ ولَوْ]] كانَ كسرُهَا [[حكمًا]] [8]

أَي: محكومًا بِهِ في المعنَى مَعَ أَنَّهُ مفقودٌ لفظًا، وذلكَ نحوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ، فإنَّ هذا موضـعُ(٢٦٨/ و) الجملةِ المستقلَّةِ في المعنَى، لاشتمالِ المفعولينِ في بابِ علمتُ على المحكـومِ عليهِ والمحكومِ بِهِ، بدليلِ وجوبِ الكَسْرِ إذا دَخَلَتِ اللاَّمُ، نحوُ: علمتُ إنَّ زيدًا لقائِمٌ، بخلافِ أعجبني أَنَّ زيدًا قائمٌ، فـ(أَنَّ) هنا لا مكسورةٌ ولا في حكمِ المكسورةِ، ولـذلكَ أعطيـتَهُ [9] في الأَوَّلِ حُكْمَ المكسورةِ فلم تعطِهِ هنا، لكونِ (إنَّ) لا تغيِّرُ معنَى

---

(١) ينظر في المسألة: مغني اللبيب ٥٣٩.

(٢) ينظر أوضح المسالك ١/٣٤٣.

(٣) المصدر السابق ١/٣٣٦.

(٤) الأنفال ٥. وينظر الكشاف ٢/١٤٣.

(٥) من (كما ... إلى ... نحو) ساقطة من ك.

(٦) يونس ٦٢.

(٧) في الكـتاب ٣/١٢٢: "وتقول: أَمَا انه ذاهب، وأَمَا انه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قـال: أَمَـا انه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقا انه منطلق، وإذا قال: أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قـوله: ألا كأنـك قلت: ألا انه ذاهب". وينظر أوضح المسالك ١/٣٤٤، والجنى الداني ٣٧٧، ٣٧٣.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٨-٣٤٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٧٥-٣٧٦.

(٩) في ك، ي، ل: أعطيت، وهو وجه.

الجملــةِ، فكانــتْ [١] في حكمِ ما هوَ معدومٌ، فيقدَّرُ اسمُهَا باقيًا على رفعِهِ فيعطَفُ عليهِ [[بالــرَّفْعِ، بشرطِ مضيِّ الخبرِ]] وانقضاءِ [٢] التَّكَلُّمِ بِهِ [[لفظًا]]، نحوُ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، [[أو تقديرًا]]، نحوُ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ [٣].

واعْلَــمْ أوَّلاً أنَّ العطــفَ على اللَّفظِ هوَ الأَصلُ، نحوُ: ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، بــالخفضِ، وشرطُهُ إمكانُ توجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، فلا يجوزُ في: ما جاءَني مِن امْرَأَةٍ ولاَ زيــدٍ، إلاَّ الرَّفْعُ عطفًا على الموضعِ، لأنَّ مِنِ الزَّائدَةَ لا تعملُ في المعارفِ [٤]. وأَمَّا العطفُ على المحلِّ، نحوُ: ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، بالنَّصبِ، فيجوزُ [٥]. قالَ ابنُ هشام: " ولَــهُ عندَ المحققينَ ثلاثُ شروطٍ: أَحدُهَا: إمكانُ ظهورِ ذلكَ المحلِّ في الفصيحِ، أَلاَ تَرى أَنَّــهُ يجــوزُ في: ليسَ زيدٌ بقائمٍ، وما جاءَني مِنِ امْرَأَةٍ، أَنْ تُسقِطَ الباءَ فتنصب، و(مِنْ) فتــرفع، وعلى هذا فلا يجوزُ: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، خلافاً لابن جني [٦]، لأَنَّهُ لا يجوزُ في السَّعَةِ: مررتُ زيدًا. الثاني: أَنْ يكونَ الموضعَ بحقِّ الأَصالةِ، فلا يجوزُ: هذا ضاربٌ زيدًا وأخيهِ، خلافًا للبغداديين، لأنَّ الوصفَ المستوفي لشروطِ العملِ، الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ لالــتحاقهِ بالفعــلِ. الــثالث: وجودَ المحرزِ، أَي: الطَّالبِ لذلكَ المحلِّ، وابتنَى على هذا امتــناعُ [٧] مــسائلَ: إحداها: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ، وذلكَ لأَنَّ الطَّالبَ لرفعِ زيدٍ هوَ الابتداءُ، والابتداءُ هوَ التَّجرُّدُ، والتَّجرُّدُ قد زالَ بدخولِ إنَّ. والثانيةُ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، إذا قَــدَّرْتَ عمــرًا معطــوفًا على المحلِّ لا مبتدأً، وأجازَ هذهِ بعضُ البصريينَ، لأَنَّهُم لم يــشترطُوا المحــرزَ، وإنَّما منعُوا الأولى لمانعٍ آخَرَ، وتواردِ عاملينِ (إنَّ والابتداء) على معمــولٍ واحدٍ وهوَ الخبرُ، وأَجازَهُمَا الكوفيونَ، لأَنَّهُم لا يشترطونَ المحرزَ، (**٢٦٨/ ظ**) ولأنَّ (إنَّ) لم تعمــلْ عــندَهُم في الخــبرِ شــيئًا، بل هوَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعًا بِهِ قبلَ دخولِهَا "[٨]. انتهى المقصودُ من كلامِهِ. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ: " هذا العطفُ

---

(١) في الأصل: وكانت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في ك، ي: وانقضائه.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢، ٣٥٢-٣٥٣.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦١٥.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٦١٦.

(٦) ينظر سر صناعة الإعراب ١٢٤/١.

(٧) في الأصل: الامتناع، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) مغني اللبيب ٦١٦-٦١٧.

المشارُ إليه- يعني في مثلِ: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو- ليسَ من عطفِ المفرداتِ كما ظنَّ بعضُهُم، بل هو من عطفِ الجملِ، ولذا لم يستعمَلْ إلاَّ بعدَ تمامِ الجملةِ أو تقديرِ تمامِهَا، ولو كانَ من عطفِ المفرداتِ لجازَ رفعُ غيرِهِ من التَّوابعِ، ولم يحتجْ سيبويهِ [1] في مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [2]، إلى أن يجعلَ "علاَّمُ الْغُيُوبِ "خبرًا لمبتدإٍ، أو بدلاً من فاعلِ "يَقْذِفُ"[3]. وأيضًا فـ (إنَّ) وأخواتُهَا شبيهةٌ الأفعالِ لفظًا ومعنًى واختصاصًا، فلا عَمَلَ للابتداءِ بعدَ دخولِهَا، كما لاَ عَمَلَ لَهُ بعدَ دخولِ الأفعالِ النَّاسخَةِ"[4]. إلى هنا كلامُهُ.

قلتُ: وقد استبانَ لَكَ أَنَّ ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ وغيرُهُ في هذِهِ المسأَلَةِ ليسَ مبنيًّا على رأَيِ المحققينَ، وإنَّما هوَ رأَيُ بعضِ البصريينَ الذينَ لم يشترطُوا وجودَ الطَّالبِ للمحلِّ، فقالُوا بجوازِ العطفِ على اسمِ (إنَّ) المكسورَةِ لفظًا أو حكمًا على شريطةِ أَنْ يتقدَّمَ الخبرُ لفظًا أو تقديرَ تقدُّمِهِ، [[خلافًا للكوفيَّةِ فيهِ]] [5]، فإنَّهُم لم يلتفتوا إلى هذا الشَّرطِ، بل جوَّزُوا العطفَ على المحلِّ مطلقًا تقدَّمَ الخبرُ كما في: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، أو لم يتقدَّمْ كما في: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان [6]، كما سَلَفَ.

[[ولاَ أَثَرَ لبناءِ الاسمِ]] في العطفِ على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ مضيِّ الخبرِ، [[خلافًا للمبرِّدِ]] [7]، فإنَّهُ مَنَعَ العطفَ في هذِهِ الصورةِ إنْ كانَ الاسمُ معربًا، نحوُ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ، لتنافرِ اللَّفظِ، وجوَّزَهُ حيثُ يكونُ مبنيًّا، لعدمِ التَّنافرِ ظاهرًا، نحوُ: إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ.

وهذا الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ عن المبرِّدِ تبعَ فيهِ نقلَ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ [8]، وزادَ

---

(١) الكتاب ٢/١٤٧.

(٢) سبأ ٤٨. قراءة رفع (علاَّم) هي قراءةُ الجمهور. وقراءة النصب لعيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبي حيوة، وحرب عن طلحة. ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٢٢. والبحر المحيط ٧/٢٩٢.

(٣) ينظر الكشاف ٣/٢٩٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ق ٧٢.

(٥) ينظر الإنصاف مسألة (٢٣) ١/١٨٥.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٧-٦٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٤-٣٥٥.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٤٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩، والارتشاف ٢/١٥٩.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩.

فـــيها: إنَّ الكسائي يقولُ بذلكَ كالمبرِّدِ [(١)]. والمشهورُ في كتبِ النَّحوِ أَنَّ الفرَّاءَ [(٢)] هوَ الذي يجعلُ لبناءِ الاسمِ أَثرًا في جوازِ العطفِ على محلِّه، وأَنَّ الكسائي [(٣)] يجوِّزُ مطلقًا [(٤)].

[[والصِّفَةُ كالعطفِ عندَ الزَّجاجِ]] [(٥)]، فجوَّزَ في الآيةِ المتقدِّمَةِ وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [(٦)] أَنْ يكونَ: " عَلَّامُ الْغُيُوبِ " صفةً لِرَبِّي باعتبارِ المحلِّ [(٧)].

(٢٦٩/ و) **[[وتــدخُلُ الــلَّامُ]]** المسمَّاةُ بلامِ الابتداءِ **[[على اسْمِهَا]]**، أَي: علـــى اسمِ (إنَّ) نحوُ: " إنَّ مِنَ البيانِ لَسِحْرًا "[(٨)]، **[[وخَبَرِهَا]]** [(٩)] ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الــدُّعَاءِ ﴾ [(١٠)]، **[[إنْ لم يلـــياها]]** [(١١)]، أَي [(١٢)]: لم يَلِ واحدٌ منهما " إِنَّ " بَلْ كانَ بينهما [(١٣)] وبينَهُ فاصلٌ كما مَثَّلْنَا.

فأَمَّـــا دخولُهَا على الاسمِ فإِنَّما لَهُ شرطٌ واحدٌ، وهوَ أَنْ لا يليها كما ذُكِرَ بحيثُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢، ولباب الإعراب ٤٥٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١، والأصول ٢٥٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/١.

(٣) في الأصل، ك، ي: الكسائي يقول، بزيادة يقول، وما أثبتناه من ل.
ينظر الارتشاف ١٥٩/٢.

(٤) في ك، ي: العطــف مكـــان مطلقـــا. إن ما نسب إلى المبرد في هذه المسألة وهمٌ، وان التفريق مشهور عن الفراء لا عن المبرد. ينظر: المقتضب ١١١/٤-١١٢، والإنصاف ١٨٥/١-١٨٦، والتـــسهيل ٦٦، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢، ٣٥٥ والمساعد ٣٣٥/١-٣٣٦، والنكت ١/ ٤٧٩.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٨، ولباب الإعراب ٤٥٤، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢.

(٦) سبأ ٤٨.

(٧) معاني القران وإعرابه ٢٥٧/٤.

(٨) قاله النبي صلى الله عليه وسلم، لما وفد عليه عمرو بن الأهتم والزبرقان بن بدر وقيس بن عاصم.
ينظـــر صحيح البخاري بشرح الكرماني ٤٣/٢٠ والبيان والتبيين ٥٣/١، ٢٥٥، ٣٤٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر، وفرائد اللآلي في مجمع الأمثال ١٢/١.

(٩) ينظـــر التسهيل ٦٣، وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢، والارتشاف ١٤٣/٢، والمساعد ٣١٩/١، والهمع ١٧١/٢.

(١٠) إبراهيم ٣٩.

(١١) في ل: يليها.

(١٢) في ل: أي أن.

(١٣) في ك: بينها.

يكـــونُ الفاصلُ الخبرَ كما مَرَّ، أو معمولَ الخبرِ، نحوُ: إنَّ في الدَّارِ لزيدًا جالسٌ [١]. وأَمَّا دخولُهَا على الخبرِ فَلَهُ ثلاثةُ شروط [٢]: كونُهُ مفصولاً عنها كما مَرَّ، وكونُهُ مثبتًا احترازًا مـــن نحـــوِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ [٣]، وكونُهُ مضارعًا لِشَبَهِهِ بالاسمِ، نحوُ: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [٤]. واحترزَ بذلكَ عن الماضي لعدمِ مشابهتِهِ الاسمِ، نحوُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى ﴾ [٥].

وأجازَ الأَخفشُ والفراءُ [٦] وتبعهما ابنُ مالك [٧] نحوَ: إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وإنَّ عمـــرًا لَعَـــسَى أَنْ يقومَ، لأَنَّ الفعلَ الجامدَ كالاسمِ [٨]. قلتُ وأَيضًا فالماضي فيهما [٩] إنشائيٌّ وزمنُ وقوعِهِ حاليٌّ فأشبَهَ المضارعَ المرادَ بِهِ الحالُ. وأَجازَ الجمهورُ: إنَّ زيدًا لَقَدْ قامَ، لِشَبَهِ الماضي المقرونِ بِقَدْ بالمضارعِ لقربِ زمانِهِ مِنَ الحالِ [١٠].

[[و]] تـــدخلُ اللاَّمُ أَيضًا [[على معمولِ الخبرِ إنْ تقدَّمَهُ]] [١١]، أَي: إنْ تقدَّمَ الخبرُ وكانَ صالحًا للاَّمِ وكانَ المعمولُ غيرَ حالٍ، نحوُ: إنَّ زيدًا لعمرًا ضارِبٌ، بخلافِ: إنَّ زيـــدًا عمـــرًا ضَرَبَ، خلافًا للأَخفشِ [١٢] في هذِهِ، وبخلافِ: إنَّ زيدًا راكبًا منطلِقٌ، بالاتفاقِ.

وقد أَخَلَّ المؤلِّفُ ببعضِ الشروطِ كما رأَيتَ.

[[و]] تـــدخلُ الـــلاَّمُ [١٣] أَيضًا على [[ضميرٍ بينهما]] [١٤]، أَي: بينَ الاسمِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٥، والجنى الداني ١٦٧.

(٢) ينظر التسهيل ٦٣، ٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٥، ٣٥٦، والجنى الداني ١٦٧، والهمع ٢/ ١٧٤.

(٣) يونس ٤٤. (٤) النحل ١٢٤.

(٥) آل عمران ٣٣.

(٦) ينظر منهج السالك ١٧٩، وأوضح المسالك ١/٣٤٦، والهمع ٢/١٧٤.

(٧) التسهيل ٦١.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/١٤٤، وأوضح المسالك ١/٣٤٦، ومغني اللبيب ٣٠١.

(٩) في الأصل: فيها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/١٤٤، وأوضح المسالك ١/٣٤٦.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٥، والارتشاف ٢/١٤٤-١٤٥.

(١٢) ينظر التسهيل ٦٤، وأوضح المسالك ١/٣٤٦-٣٤٧، والمساعد ٢/٣٢١-٣٢٢.

(١٣) (اللام) ساقطة من ل.

(١٤) ينظر التسهيل ٦٣، وأوضح المسالك ١/٣٤٧، والجنى الداني ١٦٧ والمساعد ١/٣٢٠.

والخـبرِ (١)، نحـوُ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ (٢) بناءً على أَنَّ القصصَ خبرٌ وهوَ فصلٌ.

[[وكـذا لكنَّ في العطفِ]] على محلِّ الاسمِ (٣). وحكى الرضي أَنَّ سيبويهِ قالَ بعـدَ ذِكْـرِهِ جوازَ العطفِ على محلِّ اسمِ إِنَّ بالرَّفعِ: لكنَّ الثَّقيلةَ في جميعِ الأحكامِ بمنزلَةِ (إِنَّ) (٤). قالَ: يعني في جوازِ العطفِ المذكورِ (٥).

قـالَ المؤلِّـفُ: **[[وفي دخولِ اللاَّمِ على ضَعْفٍ]]**، وهذا لا يُعرَفُ لأحدٍ غير الكوفيينَ (٦)، واحتجُّوا بقولِهِ (٧):

ولكنَّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

قـالَ ابـنُ هشام: " ولا يعرفُ لَهُ قائلٌ، ولا تتمَّةٌ، ولا نظيرٌ، ثُمَّ هوَ محمولٌ على زيـادَةِ الـلاَّمِ، أو علـى الأصـلِ (لكـن إِنَّنِي) ثُمَّ حُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفًا ونونُ لكنَّ للساكنين"(٨).

[[وتُفْـتَحُ أَنَّ (٩) فاعلـةً]] نحوُ: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ (**٢٦٩/ ظ**) أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ (١٠). **[[ومفعـولةً]]** نحوُ: ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾ (١١). **[[ومبتدأةً]]** نحوُ: ﴿ وَمِنْ

---

(١) في ك، ي: والخبر فصلا، بزيادة فصلا. وفي ل: والخبر فصلا أو غيره بزيادة فصلا أو غيره.

(٢) آل عمران ٦٢.

(٣) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥١/١، ٤٥٢، ولباب الإعراب ٤٥٧.

(٤) الكتاب ١٤٥/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢.

(٦) ينظـر الإنصاف م (٣٥) ٢٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، ٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، والتسهيل ٦٤، والمساعد ٣٢٢/١-٣٢٣.

(٧) بـلا عـزو في معـاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، والإنصاف ٢٠٩/١، ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٦٣/١، والخزانة ١٦/١، ٣٦١/١٠، ٣٦٢ وصدره: يلومونَني في حبِّ ليلَى عواذِلي

ويروى: لكميدُ، مكان: لعميد.

(٨) مغني اللبيب ٣٨٥.

(٩) ينظر في مواضع فتحها: الجنى الداني ٣٩٠-٣٩١، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، والهمع ١٦٧/٢-١٦٨.

(١٠) العنكبوت ٥١.

(١١) الأنعام ٨١.

آياته أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [١]. [[ومضافًا إليها]]، نحوُ: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [٢]، [[وإنْ كانَ]] المضافُ إليه منسوبًا [[لحيثُ]] من جهةِ أَنَّها المضافةُ إلى ذلكَ المضافِ إليه، تقولُ: فعلتُ هذا من حيثُ أَنَّكَ تُحبُّهُ، بفتحِ (أَنَّ)، وإنْ كانت (حيثُ) إنَّما تضافُ إلى الجملةِ [[لأَنَّ الأصلَ في المضافِ إليه الإفرادُ]]، فتكونُ (أَنَّ) وصلتُهَا في محلٍّ مفردٍ بالإضافةِ [٣]، فيجبُ فتحُهَا [٤].

وأقولُ: هذا ليسَ بظاهرٍ لاَ من جهةِ النَّقلِ ولاَ من جهةِ التَّعليلِ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ المنقولَ في (إنَّ) الواقعةِ بعدَ حيثُ وجوبُ الكَسْرِ [٥]. قالَ ابنُ قاسم في الجنى الداني: "وقد أُولِعَ عوامُّ الفقهاءِ بالفتحِ"[٦]. وصرَّحَ ابنُ هشام بأَنَّهُ يتعيَّنُ الكسرُ في (إنَّ) التاليةِ لحيثُ [٧]. وأَمَّا الثاني فلأَنَّ كونَ [٨] الأصلِ في المضافِ إليهِ الإفرادَ لا يمنعُ [٩] من اعتبارِ ما هوَ مُسْتَحَقٌّ لحيثُ في الاستعمالِ المشهورِ من حيثُ وجوبُ إضافتِهَا إلى جملة، فيجبُ الكسرُ، لأَنَّ المحلَّ للجملةِ أَلاَ تَرَى أَنَّ المضافَ إليهِ المصدَّرَ بـ(إنَّ) بعدَ (إذْ) نحوُ: جئتُ إذ إنَّكَ قائمٌ، يتعيَّنُ [١٠] فيهِ الكسرُ لامتناعِ إضافتِهَا إلى المفردِ، ولو وجَبَ ملاحظةُ ما قالَهُ مِنْ أَنَّ الأَصلَ في المضافِ إليهِ الإفرادُ لوجبَ الفتحُ بعدَ (إذ)، ولا يُعْرَفُ بهِ قائلٌ، بَلِ النَّصُّ على وُجُوبِ الكَسْرِ بعدَهَا موجودٌ [١١]، نَعَمْ، يجوزُ أَنْ يُقالَ: الفتحُ بعدَ حيثُ ممكنٌ [١٢]، لكنْ لاَ مِنْ جِهَةِ العلَّةِ المذكورةِ، بَلْ تقولُ يجوزُ الكسرُ والفتحُ، والإضافةُ في الوجهينِ إلى الجملةِ، لكن مَعَ الكسرِ تكونُ الجملةُ مصرَّحًا بها ولا شيءَ يُقَدَّرُ، ومعَ الفتحِ تكونُ (أَنَّ) ومعمولاَهَا [١٣] في موضعِ مبتدإٍ والخبرُ محذوفٌ. فإذا قلتَ: جئتُ مِنْ حيث

---

(١) فصلت ٣٩. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٤٠-٣٤١.

(٢) الداريات ٢٣. وينظر الكشاف ٤/١٧.

(٣) في ك، ي، ل: بالأصالة، وهو تحريف.

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ٣٨٩: "قلت: يلزم من أجاز إضافة حيث إلى المفرد، وهو الكسائي أن يجيز فتح (إن) بعدها". وينظر: منهج السالك ٢٨٤.

(٥) الجنى الداني ٣٨٩.

(٦) المصدر السابق ٣٨٩.

(٧) أوضح المسالك ١/٣٣٥.

(٨) في ك: الكون، وهو تحريف.

(٩) في ك: لا يمتنع، تحريف.

(١٠) في ك: يتعين قائم، بزيادة (قائم).

(١١) ينظر أوضح المسالك ١/٣٣٥.

(١٢) في ي: يمكن، وهو تحريف.

(١٣) في ي: معمولاتها، وهو تحريف.

(أَنَّـكَ مُحْسِـنٌ، فالتَّقديـرُ: جئْـتُ مِـنْ حيثُ) [١] إحسانُكَ حاصِلٌ، فتكونُ الـواقعة بعـدَ حـيثُ [٢]، يجوزُ [٣] فيها [٤] اعتبارُ الجملةِ فتكسَرُ، والمفردِ فتفتَحُ، ولا إشكالَ، هكذا ينبغي أَنْ يُقالَ.

وأَمَّـا النَّظـرُ إِلى أَنَّ (حـيثُ) تضافُ إِلى المفردِ، فلا ينبغي أَنْ يُراعَى في الكلامِ الشَّائعِ، لأَنَّ إضافتَهَا إِلى المفردِ نادرةٌ كما مَرَّ [٥].

[[ويجوزُ]] الكسرُ والفتحُ [[كِلاَهُمَا إِنْ جازَ التَّقديرانِ]] [٦]، أَي: تقديرُ الجملةِ وتقديرُ المفردِ، [[كإِذَا أَنَّهُ عبدُ القفَا]] من قولِ الشَّاعرِ [٧]:

وَكُنْتُ أَرَى زيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا … فإذا أَنَّهُ عَبْدُ القفَا واللَّهازِمُ

فـإِنْ لم يقصدْ إِلى حذفِ شيءٍ كُسِرَتْ، لأَنَّ (٢٧٠/و) إذا الفجائيةَ تدخلُ على الجملـةِ الاسميَّةِ، أَي: إذا هوَ عبدُ القفَا، وإِنْ قُصِدَتْ أَنَّهَا معَ صلتِهَا في تأويلِ مفردٍ وهوَ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ فُتِحَتْ، والتَّقديرُ: إذا [٨] عبوديَّتُهُ حاصلةٌ. قالَ الجوهري: " اللَّهزِمتانِ: عظمـانِ ناتئانِ في اللَّحيينِ، والواحدُ لَهْزَمَةٌ، والجمعُ اللَّهازِمُ [٩] ". ومعنَى البيتِ: كنتُ أَظـنُّ زيدًا سيِّدًا كما قِيلَ، فنظرتُ فإذا هذِهِ الأَعضاءُ منهُ تدلُّ على أَنَّهُ عبدٌ دَنِيءٌ لِمَا هوَ ظاهِرٌ عليها من آثارِ الاستخدامِ، والضَّربُ للتربيةِ المنافيةِ للسيادةِ.

[[وكـأَنَّ]] للتشبيهِ مطلقًا [١٠]، سواءٌ كانَ خبرُهَا جامدًا، نحوُ: كأَنَّ زيدًا أَسدٌ،

---

(١) من (انك ... إلى ... حيث) ساقطة من ك.

(٢) في الأصل: حيث هو إفراد، بزيادة: هو إفراد. وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ل: من إفراد ما يجوز، بزيادة: من إفراد ما.

(٤) في ك، ي، ل: منه، وهو تحريف.

(٥) ينظر ق ١٨٧و.

(٦) ينظر التسهيل ٦٢، ٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٨-٣٤٩، والجنى الداني ٣٩٢-٣٩٥، وأوضح المسالك ١/٣٣٨-٣٤٤، والهمع ٢/١٦٨-١٦٩.

(٧) بلا عزو في الكتاب ١/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٥١، والأصول ١/٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٨/٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٨، ٣٥٠، والمساعد ١/٣١٧، ٥١٠، والخزانة ١٠/٢٦٥.

(٨) في الأصل: إذ، وما أثبتناه من، ، ي، ل.

(٩) الصحاح لهزم.

(١٠) ينظر فيها: الأصول ١/٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨١، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥-٣٤٦، والارتشاف ٢/١٢٨-١٢٩، والهمع ٢/١٤٨، ١٥٠.

وهوَ ظاهرٌ، أَو مشتقًا نحوُ: كأَنَّكَ قائمٌ، والمعنَى: كأَنَّكَ شخصٌ قائمٌ، حتَّى يتغايَرَ الاسمُ والخبرُ حقيقةً، فيصحُّ تشبيهُ أَحدِهِمَا بالآخرِ [1]. قالَ الرضي: " إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا قامَ الوصفُ مقامَ الموصوفِ وجُعِلَ الاسمُ بسببِ التشبيهِ كأَنَّهُ الخبرُ بعينِهِ صارَ الضميرُ من الخبرِ يعودُ إِلى الاسمِ لا إِلى الموصوفِ المقدَّرِ، فلهذا تقولُ: كأَنِّي أَمشي، وكأَنَّكَ تمشي، والأَصلُ: كأَنَّنِي رجلٌ يمشي، وكأَنَّكَ رجلٌ يمشي [2] ". إِلى هنا كلامُهُ. وبِهِ تندفِعُ شبهةُ الزَّجاجِ [3] في جَعْلِ (كأَنَّ) للشَّكِّ إذا كانَ خبرُهَا مشتقًا، حذرًا من تشبيهِ الشَّيءِ بنفسِهِ [4].

[[ولكنَّ للاستدراكِ [5]، أَي: رَفْعُ تَوَهُّمٍ يتولَّدُ مِنْ كلامٍ سابِقٍ]]، نحوُ: ما زيدٌ شجاعًا، لكنَّهُ كريمٌ، لأَنَّ الشجاعةَ والكرمَ لا يكادُ أَنْ يفترقانِ، فَنَفْيُ أَحدِهِمَا يُوهِمُ انتفاءَ الآخرِ، وما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا قامَ، وذلكَ إِذا كانَ بينَ هذينِ الرجلينِ تلابسٌ وتماثلٌ في الطريقةِ [6]. **[[وتقعُ بينَ كلامينِ تغايرًا معنًى]]** [7] كما رأَيتَ المثالينِ المذكورينِ. وقد تُزادُ للتوكيدِ، نحوُ: لَوْ جاءَنِي أَكرمتُهُ لكنَّهُ لم يَجِيءْ، فأَكَّدت ما أَفادَتْهُ (لو) من الامتناعِ [8].

[[وليتَ [9] لتمنِّي مُحَالٍ]]، نحوُ: ليتَ الشَّبابَ يعودُ، **[[أَو مُمْكِنٍ بعيدٍ حقيقةً]]** كقولِكَ: ليتَ البخيلَ يجودُ، **[[أَو ادِّعاءً]]**، كقولِكَ: ليتَ زيدًا يأتيني فيحدِّثُنِي، حيثُ تَدَّعي بُعْدَ ذلكَ، وعدمَ الطماعيةِ فيهِ، وإِنْ كانَ ممكنًا قريبًا.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥-٣٤٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٦.

(٣) في الارتشاف ٢/١٢٩، والجنى الداني ٥٢٠، والهمع ٢/١٥١ إن صاحب هذا الرأي هو الزجاجي وليس الزجاج.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥.

(٥) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٩، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦، ومغني اللبيب ٣٨٣، والهمع ٢/١٤٨، ١٤٩.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٣٨٣.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩، والهمع ٢/١٤٩-١٥٠. والمراد بالتغاير كما في شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٠ التنافي بوجه ما لا التضاد الحقيقي.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٣٨٣.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٣، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩، والجنى الداني ٤٥٨، مغني اللبيب ٣٧٥، المساعد ١/٣٠٦، الهمع ٢/١٤٨.

[[والتَّشَبُّثُ]] والتَّعلُّقُ[١] [[برواجعًا]] من قولِ الشاعرِ[٢]:

يا ليتَ أَيَّامَ الصِّبا رواجِعًا

[[لجوازِ ليتَ زيدًا قائمًا]] بنصبِ الجزأَينِ [[بتقديرِ]]، أَي: على تقديرِ[[كانَ، للكسائي]][٣]، فيكونُ الجزءُ الثَّاني منصوبًا على أَنَّهُ خبرُ كانَ محذوفةً [[أَو]] على تقديرِ [[فعلٍ من التَّمني للفرَّاءِ]][٤]، فيكونُ الجزءُ الثَّاني حالاً، على (٢٧٠/ظ) أَنَّ ليتَ أُقيمَتْ مقامَ أَتَمنَّى، فكأَنَّهُ قِيلَ: أَتَمنَّى زيدًا قائمًا. والذي رأَيتُهُ منقولاً عن الفرَّاءِ في كتبِ النُّحاةِ الثِّقَاتِ أَنَّهُ يجيزُ نصبَ جزئَي الجملةِ الاسميَّةِ بليتَ[٥]، كما أَنَّهُ يجيزُ نصبَ الأَوَّلِ وَرَفْعَ الثَّاني على ما هوَ المشهورُ، وعلى هذا فالجزءُ الثاني المنصوبُ هوَ خبرُ المبتدإِ الأَوَّلِ في الأَصلِ لا حالٌ. [[داحضٌ]]، خبرُ التَّشَبُّثِ المتقدِّمِ ذِكْرُهُ، أَي: التَّشَبُّثِ بذلكَ كما ادَّعياهُ داحضٌ: أَي باطلٌ، ومنهُ حجَّةٌ داحضةٌ[٦]. [[لاحتمالِهِ الحالَ بحذفِ الخبرِ]] بتقديرِ[٧]: أَقْبَلَتْ رواجعًا[٨]. وتقديرُ (كانَ) ليسَ بالسَّهلِ هنا، لفقدِ (إِنْ) و(لَوْ) الشرطيتينِ[٩].

[[وتدخلُ]] ليتَ [[على أَنَّ]] ومعموليها[١٠]، نحوُ: ليتَ أَنَّ زيدًا قائمٌ، أَي ليتَ قيامَ زيدٍ حاصلٌ.

---

(١) في الأصل: والتعليق، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) العجاج، ديوانه ٣٠٦/٢، وقبله: إذ كنت في وادي العقيق راتعا
والرجز في الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ٨٤/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٣٦، ٧٦، والخزانة ٢٣٤/١٠.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢، والارتشاف ١٣١/٢، والمساعد ٣٠٨/١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢، والارتشاف ١٣١/٢، والمساعد ٣٠٨/١.

(٥) حكى الفراء في معاني القران ٤١٠/١: ليتك قائما.

(٦) قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾. الشورى ١٦.

(٧) في الأصل: الذي بتقدير، بزيادة (الذي)، وقد خلت منها سائر النسخ.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٧٦.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٨، والتسهيل ٦٥، والمساعد ٣٣٠/١.

[[ولعـــلَّ، وفيها لغاتٌ]] (١): عَلَّ، بحذفِ اللامِ الأُولى (٢). ولَعَنَّ، بتغيُّرِ طرفِهَا الـــثاني بالإبدالِ كَمَا غُيِّرَ طرفُهَا الأوَّلُ بالحذفِ. وعَنَّ، بالجمعِ بينَ التَّغيرينِ، تغيُّرُ الأوَّلِ بالحـــذفِ وتغيُّـــرِ الـــثاني بالقلبِ. ورَغَنَّ، بتغييرِ الثلاثَةِ، بإبدالِ اللامِ الأُولى راءً، والعينِ المهملةِ غينًا معجمةً، واللامِ المشدَّدَةِ نونًا. ولَغَنَّ، بتغييرِ الوسطِ والأخيرِ. ولَعَلَّتْ، بإلحاقِ تاءٍ ساكنةٍ في الآخرِ كرُبَّتْ وثَمَّتْ.

[[لتوقُّعِ ممكنٍ مرجوٍّ]] مطموعٍ في حصولِهِ، نحوُ: لعلَّ الحبيبَ مواصِلٌ، [[أو]] توقُّعِ ممكنٍ [[مخوفٍ]] (٣)، نحوُ: لعلَّ الرقيبَ حاصلٌ، فعُلِمَ اختصاصُهَا بالممكنِ، وقولُ فِـــرْعَونَ: ﴿ لَعَلِّـــي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ﴾ (٤)، إنَّما قالَهُ جَهْلاً أو مخرقةً (٥) وإِفْكًا (٦).

[[وقـــد تُشَمُّ]] لعلَّ [[معنَى التَّمَنِّي]] (٧) لبُعدِ المرجوِّ عن الحصولِ، فلهذا (٨) أَشْـبَهَ المحـــالاتِ والممكـــناتِ الـــتي لا طماعيَّةَ في وقوعِهَا، فيتولَّدُ منهُ معنَى التَّمنِّي. [[وعلـــيهِ]] قـــولُهُ تعالى حكايةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ [[فأَطَّلِـــعَ ﴾ (٩) فـــيمنْ قَرَأَ]] بنصبِ ﴿ أَطَّلِعَ ﴾، وهيَ قراءةُ حفصٍ (١٠)، وعلى ذلكَ خرَّجَهَا الزمخشري (١١)، ونسبَ ابنُ هشام القولَ بذلكَ إلى الكوفيينَ (١٢)، ولا تتعيَّنُ الآيةُ لـــذلكَ، لاحتمالِ أَنْ يكونَ ﴿ أَطَّلِعَ ﴾ منصوبًا بأنْ مضمرةً وجوبًا على أَنَّهُ جوابُ الأمرِ

---

(١) ينظـــر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٧، والتسهيل ٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦١، والارتشاف ٢/١٥٥، والجنى الداني ٥٢٩، والمساعد ١/٣٣٤-٣٣٥، والهمع ٢/١٥٣-١٥٤.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٣٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٥، والجنى الداني ٥٢٩، ومغني اللبيب ٣٧٩.

(٤) غافر ٣٦-٣٧.

(٥) في الأصل: مخوفة، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٣٧٩.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٦، لباب الإعراب ٤٥٨، الجنى الداني ٥٢٩.

(٨) في ك، ي، ل: وبهذا وهو وجه.

(٩) غافر ٣٦-٣٧. وينظر الكشاف ٣/٤٢٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٣١.

(١٠) التيسير ١٩١.

(١١) ينظر الكشاف ٣/٤٢٨.

(١٢) تنظر المسألة في مغني اللبيب ٦٢٣، ٧١٤-٧١٥.

وهوَ ﴿ابْنِ﴾ [(١)]، أو جوازًا عطفًا على ﴿الأَسْبَابَ﴾ [(٢)]. على حدِّ قولِها [(٣)]:

وَلُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لبْسِ الشُّفوف

أو عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾ باعتبارِ المعنَى بناءً على أَنَّ خبرَ لَعَلَّ يقترنُ بأَنْ كثيرًا [(٤)].

[[وأَجازَ الأَخفشُ دخولَهَا على أَنَّ قياسًا على ليتَ]] [(٥)]، (٢٧١/و) فكما يجوزُ ليتَ أَنَّ زيدًا قائمٌ، يجوزُ: لعلَّ أَنَّ زيدًا قائمٌ، وليسَ هذا ممَّا تثبتُ اللغةُ بِه.

[[والجَرُّ بِهَا لغةُ عُقَيْليَّةٌ [(٦)] ضعيفةٌ]] من جهةِ مخالفتِه القواعدَ المعلومةَ من كلامِهِم، لأَنَّ جرَّهَا عَمَلٌ مختصٌّ بالحروفِ، ونصبَهَا ورفْعَهَا لمشابَهَةِ [(٧)] الأفعالِ، وكونَ حرفٍ يعملُ عملَ الحرفِ والأفعالِ في حالة واحدة ممَّا لم يثبتْ. وأَيضًا الجارُّ لابُدَّ لَهُ مِنْ متعلَّقٍ، ولا متعلَّقَ هنا لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا [(٨)]. وبهذا استشكلَ الرَّضيُّ هذهِ اللغةَ [(٩)]. وكانَ المؤلِّفُ رأى استشكالاً قويًّا فحكَمَ بضعفِ اللغة المذكورة، وفيهِ نظرٌ، لأنَّ هذا مبنيٌّ على أَنَّ العُقَيليِّينَ يجرُّونَ بِهَا تارةً ويعملونَهَا إعمالَ إنَّ تارةً، والشَّأنُ [(١٠)] في ثبوتِ ذلكَ. ولعلَّهُم يجرُّونَ بِهَا دائمًا، فلا يَرِدُ هذا الإشكالُ. وأَمَّا كونُهَا لا متعلَّقَ لها ظاهرًا ولا مقدَّرًا، فَلَهَا [(١١)] أسوةٌ بغيرِهَا من حروفِ الجرِّ التي هيَ بهذهِ المثابَةِ كَلَوْلاَ الجارَّةِ للضميرِ عندَ سيبويهِ [(١٢)]، ورُبَّ على المختارِ [(١٣)]، وغيرِ ذلكَ.

---

(١) غافر ٣٦.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣١/٢.

(٣) ميسون بنت بحدل الكلبية، وقد تقدم تخريج البيت في ق ٢٣١ و.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٢٣، ٧١٤-٧١٥.

(٥) ينظر معاني القران للفراء ٩١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٨، والتسهيل ٦٥، والارتشاف ١٥٦/٢، والمساعد ٣٣٠/١.

(٦) ينظر نوادر أبي زيد ٢١٨-٢١٩، والصحاح (علل)، ومنهج السالك ٢٣٥، والجنى الداني ٥٣٠-٥٣١.

(٧) في ك: بمشابهة، وهو وجه.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٦١/٢.

(٩) المصدر السابق ٣٦١/٢.

(١٠) في ي: والثاني، وهو تحريف.

(١١) في ك، ي: فإنها.

(١٢) الكتاب ٣٧٣/٢.

(١٣) ينظر مغني اللبيب ٣٧٧-٣٧٨.

[[ويُخَفَّفْـــنَ]]، أَي: الحروفُ [(١)] التي آخرُهَا حرفٌ مشدَّدٌ بحذفِ ثاني المشدَّدِ وهـــوَ المتحرِّكُ، وقولُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ التخفيفَ بحذفِ النُّونِ الساكنةِ وتسكينِ المتحرِّكِ [(٢)] أَمـــرٌ لا داعـــيَ إِليهِ، مَعَ أَنَّ التغييرَ ينبغي أَنْ يكونَ في الطرفِ، وتخفيفُ أَنَّ [(٣)] ينبغِي أَنْ يكـــونَ بحـــذفِ مـــا يحصلُ بِهِ الثقيلُ، ولا يتحقَّقُ ذلكَ إلاَّ في النُّونِ الثانيةِ. [[سِوَى لَعَـــلَّ]] [(٤)] فإِنَّهَا لا تُخَفَّفُ [(٥)] إجراءً لَهَا مجرَى ليتَ لأَنَّهُمَا متقاربانِ معنًى، وتلكَ غيرُ قابلةٍ للتَّخفيفِ، فَحُمِلَ ما يقربُ منها في المعنَى عليها.

[[فيجبُ إلغاءُ لكنْ]] لمشابهتِهَا بعدَ التَّخفيفِ (لكن) العاطفةَ لفظًا ومعنًى، ولا عَمَلَ لَهَا أصلاً. وذَهَبَ الأَخفشُ ويونس إِلى جوازِ إِعمالِهَا [(٦)].

[[و]] يجـــبُ [[إِعمـــالُ أَنِ المفتوحةِ في ضميرِ شَأْنٍ في الأَعمِّ]] الأَغلَبِ [(٧)] احترازًا من قوله [(٨)]:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالاَ

والمـــرادُ بالرَّبيعِ هُنَا ربيعُ الأَزمنةِ، وهوَ الزَّمانُ الذي يأتي فيهِ النَّوْرُ والكَمأَةُ وتدركُ فـــيهِ الـــثِّمالُ [(٩)]. والغيثُ: المطرُ والكلأُ الذي ينبتُ بِهِ. والمَرِيعُ إِمَّا بفتحِ الميمِ إِنْ جُعِلَ الغـــيثُ اسمًا للكلأِ، أَي: خصيبٌ، وإِمَّا بضمِّهَا إِنْ جُعِلَ الغيثُ اسمًا للمطرِ، يُقالُ: مَرَعَ

---

(١) في ل: الأحرف، وهو وجه.

(٢) في ك، ي، ل: المتحركة.

(٣) في ك، ي، ل: والتخفيف، مكان: وتخفيف أن، وهو وجه.

(٤) ينظر الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١.

(٥) أجـــاز الفارسي تخفيفها وإعمالها في ضمير الشأن محذوفا. ينظر الارتشاف ١٥٥/٢، والهمع ٢/ ١٨٩.

(٦) ينظـــر في المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٨-٨١، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢، والارتشاف ١٥١/٢، والجنى الداني ٥٣٣، ومغني اللبيب ٣٨٥، والمساعد ٣٢٨/١.

(٧) ينظـــر الإنصاف م (٢٤) ١٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨، ٧٥، وشرح الكافية لابن الحاجـــب ١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢، والجنى الداني ٢٣٦-٢٣٧، ومغني اللبيب ٤٧.

(٨) البـــيت لجنوب أخت عمرو بن الكلب في الخزانة ٣٨٢/١٠، ٣٨٣، ٣٨٤.وبلا عزو في شرح المفـــصل لابـــن يعـــيش ٧٥/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢، ومغني اللبيب ٤٧، وأوضح المسالك ٣٧٠/١. ويروى: وقد ما، مكان وانك هناك.

(٩) في الأصل: الثمار، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

الـــوادي إذا أَخــصَبَ [١]، وأَمْرَعَهُ الغيثُ، أَي: جَعَلَهُ مُريعًا [٢]. والثِّمالُ، بكسرِ المثلَّثَةِ: الغِيَاثُ [٣].

وما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ هوَ مذهبُ الجمهورِ [٤]، (٢٧١/ ظ) وذَهَبَ سيبويهِ إلى [٥] أَنَّهُ لا يَجِــبُ كَــونُ اسمِهَــا ضميرَ شَأْنٍ، فجوَّزَ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [٦] أنْ تكونَ مخفَّفَةً واسمُهَا ضميرَ المخاطَبِ، أَي: أَنَّكَ يا إبراهيم [٧].

[[و]] يَجِــبُ [[اللاَّمُ مَعَ إِنِ]] المكسورةِ الهمزَةِ المخفَّفَةِ **[[غيرَ عاملةٍ عنــدَ بعضٍ]]** [٨].

نحوُ: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٩]، وأَمَّا إذا عَمِلَتْ نحوُ: إنْ زيدًا قائمٌ، فلا يَجِبُ. **[[ومطلقًا [١٠] على الأَصَحِّ]]**، أَي: سواءٌ عَمِلَتْ أوْ لاَ، أَمَّا عندَ عدَمِ العملِ فالفرقُ بينَهَا وبــينَ إنِ النافــيةِ، وأَمَّا عندَ العملِ فحملاً على غيرِ العامِلَةِ، لأَنَّ البابَ كلَّهُ واحدٌ. وقد حَكَــى سيبويهِ: إنْ عمرًا لمنطلقٌ [١١]. فإنْ قلتَ: ما هذِهِ اللاَّمِ ؟ قلتُ: هيَ لامُ الابتداءِ أَفــادَتْ- مَعَ إفادتِهَا لتوكيدِ النِّسبةِ وتخليصِ المضارِعِ للحالِ إذا دخلتْ عليهِ، نحوُ: إنْ زيدًا ليقومُ- الفَرْقَ بينَ (إنِ) المخفَّفَةِ و(إنِ) النَّافيةِ [١٢] كما مَرَّ. وفي تفسيرِ الكواشي [١٣]

---

(١) في الأصل: خصب، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق للسان (مرع).

(٢) اللسان (مرع).

(٣) اللسان (ثمل).

(٤) ينظر الارتشاف ٢/١٥١.

(٥) الكتاب ٣/١٦٣، ١٦٤. وينظر الارتشاف ٢/١٥١، والجنى الداني ٢٣٧.

(٦) الصافات ١٠٤-١٠٥.

(٧) ينظر الارتشاف ٢/١٥١-١٥١، ومغني اللبيب ٤٠٤-٤٠٥، ٦٣٨.

(٨) ينظــر الإنــصاف م (٩٠) ٢/٦٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١، ٩/٢٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩، ٣٥٩، والجنى الداني ١٦٨، ومغني اللبيب ٣٠٥.

(٩) البقــرة ١٤٣. وبعــدها في ل: "الأعلى الذين" وهي جزء من الآية.وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٦-١٢٧، والبرهان ٤/٣٣٥.

(١٠) (الواو) ساقطة من ل.

(١١) الكتاب ٢/١٤٠.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ٣٠٥.

(١٣) هــو الإمــام موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الموصلي المفسر الفقيه الشافعي، بارع في العربية والقراءات والتفسير، له التفسير الكبير والصغير، كانت وفاته سنة ٦٨٠هـــ. بغية الوعاة ١/٤٠١.

أَنَّهـــا للفرقِ بينَ المخفَّفَةِ والمشدَّدَةِ، وهوَ سهوٌ. وَذَهَبَ الفارسي [١] وتلميذُهُ ابنُ جنِّي وجماعةٌ إلى أَنَّهَا لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجتُلِبَتْ للفرقِ [٢].

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في نحوِ: " قَدْ عَلِمنَا إِنْ كُنتَ لَمُؤمِناً "[٣]، فَعَلَى قولِ الجماعةِ تُكْـــسَرُ إن، لأَنَّ لامَ الابـــتداءِ تُعلِّقُ، وأَمَّا على قولِ الفارسي وموافقيهِ فَتُفْتَحُ [٤]، إذ لا موجِبَ للتَّعليقِ.

ثُـــمَّ اعْلَمْ أَنَّ هذهِ اللاَّمَ التي زَعَمَ المؤلِّفُ وجوبَ ذِكْرِهَا، يَجِبُ أَنْ تترك مَعَ نفي الخبرِ، كقولِهِ [٥]:

إِنِ الحَقُّ لا يَخْفَى على ذِي بَصِيرَةٍ ... وإِنْ هُوَ لَمْ يعدمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ

وقيَّدَ ابنُ مالكٍ وجوبَ ذِكْرِهَا أنْ لا تقومَ قرينةٌ على قصدِ الإثباتِ، فإِنْ قامَتْ لم يجبِ الذِّكْرُ [٦]، كقولِهِ [٧]:

إِنْ كُنْتُ قاضِيَ نَحْبِي يومَ [٨] بَيْنِكُم ... لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعدٍ غيرِ مَكْذُوبِ

[[ويجـــوزُ إلغاؤُهَـــا]] [٩]. أَي: إلغاءُ إِنِ المكسورةِ، وهوَ كثيرٌ، نحوُ: ﴿ وَإِنْ كُـــلُّ ذَلِـــكَ لَمَـــا مَـــتَاعُ الْحَـــيَاةِ الدُّنْـــيَا ﴾ [١٠]، ﴿ إِنْ كُـــلُّ نَفْـــسٍ لَمَـــا عَلَيْهَا

---

(١) ينظر المقتصد ١/٤٩٠-٤٩١، والارتشاف ٢/١٤٩.

(٢) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٦، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩، ومنهج السالك ٨٣، والجنى الداني ١٦٨-١٦٩، ومغني اللبيب ٣٠٦، والمساعد ١/٣٢٦-٣٢٧.

(٣) من حديث طويل في صحيح البخاري بشرح الكرماني ٣/٢٧-٢٨، و٦/١٤٢. وورد في الموضع الأول فقـــد علمـــنا ... وفي الموضع الثاني فقد علمنا إن كنت لمؤمنا. والحديث في الجنى الداني ٢٤٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٨٠، والهمع ٢/١٨٢.

(٤) ينظر الارتشاف ٢/١٤٩.

(٥) بلا عزو في مغني اللبيب ٣٠٦.

(٦) ينظـــر التـــسهيل ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٨، والجنى الداني ١٦٨، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٧٨.

(٧) بلا عزو في مغني اللبيب ٣٠٦ برواية غير توديع، مكان غير مكذوب.

(٨) في الأصـــل ينجـــي بين، مكان نحبي يوم، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لمصدر التخريج.

(٩) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٩، ٣٥٨، ومغني اللبيب ٣٦، ٣٠٦.

(١٠) الزخـــرف ٣٥. وضـــبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "... لَمَّا متاع" بتشديد لمَّا. وهي قـــراءة عاصـــم وحمزة وهشام، والباقون بتخفيفها. ينظر التيسير ١٩٦، والبيان في غريب إعراب =

حَــافِظٌ ﴾ [١]، بتخفــيف "لَمَّــا"، ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٢]. ويجوزُ إعمالُهَــا، بدلــيلِ: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [٣] في قراءةِ بعضِ السَّبعَةِ [٤]، وحكايةُ سيبويهِ الماضيةُ إِنْ عمرًا لمنطلِقٌ [٥].

وهنا أربعةُ أسئلة:

الأَوَّلُ: ما وجْهُ التَّفرقَةِ بينَ (أَنْ) و(إِنْ) المخففتينِ حيثُ أَوجَبُوا إعمالَ الأُولى وهيَ المفــتوحةُ دونَ الثانيةِ وهيَ المكسورةُ، مَعَ أَنَّ القياسَ يقتضي (٢٧٢/ و) عدمَ التَّفرقَةِ، لأَنَّ المــشدَّدَتَيْنِ عَمِلَتَا لِشَبَهِهِمَا بالفعلِ من حيثُ اللَّفظُ والمعنَى كما هوَ معروفٌ، وقد زالَ بتخفــيفِهِمَا الشَّبَهُ اللفظيُّ لأَنَّهُ اعتُبِرَ فيهِ فتحُ الآخرِ، فإِنْ كانَ نقصانُ هذا الوجْهِ من الشَّبَهِ مُجَوِّزًا للإهمالِ، ووجودُ الشَّبَهِ المعنويِّ مجوِّزًا للإعمالِ، فينبغي أَنْ يستوِيَا في جوازِ الــوجهينِ، وإِنْ كــانَ فــواتُ الشَّبَهِ اللَّفظي لا يضرُّ [٦] لقوَّةِ الشَّبَهِ المعنويِّ فليستوِيَا في وجوبِ الإعمالِ ؟

الثاني: أَنَّهُ حيثُ فُرِّقَ بينَهُمَا، فينبغي أَنْ تكونَ التَّفرقَةُ بالعكسِ، لقوَّةِ الأَصلِ وهوَ المكسورةُ بالنسبةِ إِلى الفرعِ وهوَ المفتوحةُ ؟

الثالث: أَنَّهُم حيثُ أَعملُوا [٧] (أَنْ) [٨] أَعْمَلُوهَا في مقدَّرٍ لا يظهَرُ، وحيثُ جوَّزُوا

= القرآن ٢/٣٥٣-٣٥٤.

(١) الطــارق ٤. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "... لَمَّا عليها" بتشديد لمَّا، وهي قراءة عاصــم وابــن عامر وحمزة، وقرأ الباقون بتخفيفها. ينظر التيسير ١٢٦، ٢٢١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٠٧.

(٢) يــس ٣٢. وضــبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "... لمَّا جميع" بتشديد لمَّا، وهي قراءة عاصــم وابــن عامر وحمزة، وقرأ الباقون بتخفيفها. ينظر التيسير ١٢٦، ١٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩٤-٢٩٥.

(٣) هود ١١١ وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "وإِنَّ كلاًّ لمَّا ليوفينهم".

(٤) قَــرَأَ بتخفــيف " إِنْ " وإعمالها الحرميان وأبو بكر من السبعة. وقرأ الباقون بتشديد " إِنَّ "، وقرأ أُبَيٌّ والحسن بخلاف عنه وإبان بن ثعلب "وإِنْ " بالتخفيف، و"كلٌّ" بالرفع و"لَمَّا" مشددا. ينظر التيسير ١٢٦، والبحر المحيط ٥/٢٦٦، والجنى الداني ٢٢٨، ومغني اللبيب ٣٦.

(٥) الكتاب ٢/١٤٠، ومغني اللبيب ٣٦.

(٦) في ك، ي، ل: لا يضره.

(٧) في ك، ي: أهملوا، وهو تحريف.

(٨) (أن) ساقطة من ي.

عَمَلَ (إنْ) أَعملُوهَا في ظاهِرٍ لا في مقدَّرٍ، فما الحكمَةُ في ذلكَ ؟

الرَّابع: لِمَ أوجَبُوا في ذلكَ المُقدَّرِ أَنْ يكونَ ضميرًا ولَمْ يُجوِّزُوا كونَهُ ظاهِرًا ؟

والجوابُ عَنِ السُّؤالِ الأَوَّلِ: أَنَّهُ لَمَّا كانَ بينَ الجملةِ الواقعَةِ بعدَ (أَن) المفتوحَةَ المخفَّفَةِ وبَيْنَهَا ارتباطٌ معنويٌّ لأَنَّهَا مَعَ جملتِهَا في تقديرِ مفردٍ إذ هيَ مصدريَّةٌ، أَرادُوا أَنْ يكونَ بينَهُمَا أَيضًا الارتباطُ اللَّفظيُّ المعنويُّ، ولا كذلكَ المكسورةُ مَعَ جملتِهَا، فافْتَرَقَا. ولا بُعْدَ في اختصاصِ الفرعِ بِمَا لَمْ يوجَدْ في أَصلِه، لاشتمالِ الفَرْعِ على ما يقتَضِي ذلكَ، أَلاَ تَرَى أَنَّ (لاَتَ) فَرْعُ (لاَ)، وعَمَلُ (لاَ) قليلٌ ومُخْتَلَفٌ [1] فيهِ، وعَمَلُ (لاتَ) كثيرٌ ومجمعٌ عليهِ [2]، لشدَّةِ شَبَهِهَا بأَصلِهَا الذي هوَ (ليسَ) من جهَةِ اللَّفظِ والمعنَى، ولا كذلكَ (لاَ)، وبهذا ظَهَرَ الجوابُ عَنِ السُّؤالِ الثَّاني. وأَمَّا الثَّالثُ، فجوابُهُ أَنَّهُ لَمَّا كانتِ المفتوحةُ فرعًا عَنِ المكسورةِ، كانَ في التزامِ إعمالِهَا ظاهرًا دائمًا مَزِيَّةٌ للفرعِ على الأَصلِ في الظَّاهِرِ، فَجَعَلُوهَا في الصورةِ الظاهرةِ كالملغاةِ، وأَعْمَلُوا (إِنِ) المكسورةَ المخفَّفَةَ في اسمٍ ظاهرٍ لِيُرَى بحسبِ الظاهرِ أَنَّهُ قُدِّرَ بالأَصلِ على فرعِهِ، إذ العملُ في الظَّاهِرِ أَقوى مِنَ العملِ في مُقدَّرٍ، وبهذا ظَهَرَ اختصاصُ عَمَلِهَا بالضَّميرِ أَيضًا، لأَنَّهُ فرعٌ عَنِ الظَّاهِرِ الذي يفسِّرُهُ، وظَهَرَ الجوابُ عَنِ السُّؤالِ الرَّابعِ، واللهُ أَعلَمُ بالصَّوابِ.

[[وكذا]] يجوزُ [[إلغاءُ كانَ في الأَصَحِّ]] [3]، وكذا في الكافيةِ، إلاَّ أَنَّهُ عبَّرَ بقولِهِ (فتلغَى في الأَفصحِ) [4]. وظاهِرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أَنَّهَا إذا خُفِّفَتْ لا تُلْغَى بَلْ تَعْمَلُ في (**٢٧٢/ ظ**) ضميرِ شَأنٍ أَو غيرِهِ [5]. ومَثَّلُوا لضميرِ الشَّأنِ بقولِهِ [6]:

---

(١) ينظر المقتضب ٣٨٢/٤، والمفصل ٢٤١/١، وشرحه لابن يعيش ١٠٥/١، ١١٤/٢، ولباب الإعراب ٣٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/١، ٢٧٠، والارتشاف ١١٠/٢، والجنى الداني ٣٠١.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/١، ٢٧١، والارتشاف ١١١/٢، والمساعد ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٣) ينظر المفصل ١٩٤/٢، وشرحه لابن يعيش ٨٢/٨-٨٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢، والجنى الداني ٥٢٢-٥٢٣، والهمع ١٨٧/٢-١٨٨.

(٤) في ك: في الأصح، وفي ي: على الأصح، وكذا في شرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢.

(٥) التسهيل ٦٦. وينظر المساعد ٣٣٢/١.

(٦) بلا عزو في الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، والإنصاف ١٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠، والجنى الداني ٥٢٢، ٥٢٣، والمساعد ٣٣٢/١. ويروى وصدر مشرق النحر. ووجه مشرق اللون. وكأن ثدييه.

وَوَجْـــهٌ مُـــشرقُ النَّحْـــرِ كَـــأَنْ ثـــدياهُ حُقَّـــانِ

أَي: كـــأَنَّ الشَّأْنَ ثدياهُ حُقَّانِ، ولا يَظْهَرُ لي تَعيينُهُ لذلكَ، لجوازِ كونِ هذا الضَّميرِ المقيد عائدًا إِلى النَّحرِ. ومَثَّلوا لغيرِ ضميرِ شأنٍ بقولِه [1]:

ويومًا تُوافِينَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظبيةٌ تَعْطُوا إِلى وارِقِ السَّلَمْ

علـــى روايَـــةِ رَفْـــعِ الظبـــيَةِ، أَي: كأَنَّهَا ظَبْيَةٌ. والمُوافَاةُ: الإتيانُ [2]. والمُقَسَّمُ: المحـــسَّنُ [3]. وتعطُو: تتطاولُ إِلى الشجرِ لتتناولَ منهُ [4]. والوارقُ، اسمُ فاعلٍ من ورق الشجرِ [5]، مثلُ أَوْرَقَ، أَي: صارَ ذا ورقٍ والسَّلَمُ: شَجَرٌ عظيمٌ، ولَهُ شوكٌ [6].

[[ويَـــدْخُلْنَ]]، أَي: الأَحـــرفُ المخفَّفَـــةُ **[[على الفعلِ]]** [7] لزوالِ المقتضي لاختـــصاصِهِنَّ بالأَســـاءِ، وهـــوَ الـــشَّبَهُ بالفعلِ لفظًا ومعنًى، إِذِ الشَّبَهُ اللَّفظي قَدْ زَالَ بالتَّخفـــيفِ، فصدَقَ زَوَالُ الشَّبَهِ في مجموعِ الأَمرينِ وانْحَطَّتْ عَنْ تلكَ الرُّتْبَةِ. **[[لكنَّ]]** إِنِ **[[المكـــسورةَ]]** المخفَّفَـــةَ **[[مدخولُهَا]]**، أَي: الذي يَقَعُ بعدَهَا وتدخلُ هيَ عليه هـــوَ [8] **[[دواخِلُ المبتدإِ فقط]]**، أَي: الأفعالُ النَّاسخَةُ الداخلةُ على المبتدإِ ولا تدخلُ على غيرِهَا من الأَفعالِ [9]، نحوُ: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [10]، ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَـــبِيرَةً ﴾ [11]، ﴿ تَاللَّـــهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ ﴾ [12]، والسِّرُّ فيه أَنَّهُم لَمَّا أخرجوها عن وضعِهَا بدخولِهَا على الفعلِ، أَوجَبُوا في الفعلِ الداخلةِ هيَ عليهِ أَنْ يكونَ من أفعالِ المبتدإِ والخبرِ، لئلاَّ يزولُ وضعُهَا بالكلِّيَّةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهَا إِذا دخلتْ على مَا ذَكَرْنَا يكونُ مقتضَاهَا

(١) البـــيت مختـــلف في نـــسبته، فهو لابن صريم اليشكري في الكتاب ١٣٤/٢، ولعلباء بن أرقم في الاصمعيات ١٧٨، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١. وينسب إلى غيرهم. ينظر الأصول ٢٤٥/١، والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨، ٨٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢، واللسان (قسم)، والخزانة ٤١١/١٠.ويروى ناضر، مكان وارى.

(٢) التاج. (وفي).

(٣) اللسان (قسم).

(٤) اللسان (عطو).

(٥) اللسان (ورق).

(٦) اللسان (سلم).

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، والتسهيل ٦٥، والجنى الداني ٢٢٨-٢٢٩.

(٨) (هو) ساقطة من ل.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، ومغني اللبيب ٣٧، والمساعد ٣٢٧/١.

(١٠) الأعراف ١٠٢.

(١١) البقرة ١٤٣.

(١٢) الصافات ٥٦.

موفَّـــرًا عليها بحسبِ المعنَى، إذ معنَى: إنْ كانَ زيدٌ لقائمًا: إنَّ زيدًا لقائمٌ فإنْ قلتَ قد صَرَّحُوا بأَنَّ الغالِبَ على الفعلِ النَّاسخِ الذي تدخلُ هيَ عليهِ أَنْ يكونَ ماضيًا، فما الحكمةُ فـــيهِ ؟ قلـــتُ لَمَّا كانتْ (إنَّ) قبلَ تخفيفِهَا شبيهةً بالفعلِ الماضي لفظًا لبنائِهَا على الفتحِ وكـــونُهَا [(١)] علـــى ثلاثةِ أَحرف، ومعنًى لأَنَّهَا في معنَى أَكَّدْتُ، قصدُوا بعدَ تخفيفِهَا أَنْ يدخلُوهَا غالبًا على مشابِهِهَا لفظًا ومعنًى وهوَ الماضِي.

[[خلافًا للكوفيَّةِ]]، وهذا الكلامُ ليسَ بجيِّد، لأَنَّ ظاهِرَهُ أَنَّ الكوفيينَ وافَقُوا على أَنَّ [[إنَّ]] المكسورةَ المشدَّدَةَ تُخفَّفُ فيجوزُ إلغاؤُها [(٢)]، ولكنْ خالَفُوا في أَنَّ مدخولَهَا مِنَ الأفعالِ لا يلزَمُ (٢٧٣/ و) في الغالبِ أَنْ يكونَ ناسخًا [(٣)]، وهذا لا يقولُ بِهِ كوفيٌّ، وإنَّمَـــا مذهَـــبُهُم إنكـــارُ تخفيفِ (إنَّ) هذِهِ، ومَا [(٤)] يقولُ البصريونَ إنَّ (إنْ) فيهِ مخفَّفَةٌ يحكمـــونَ بأَنَّهَا نافيةٌ، واللامُ الفارقةُ عندَ البصريينَ ليستْ عندَهُم كذلكَ، بَلْ هيَ بمعنَى (إلاَّ). فـــإذا قلتَ إنْ كانَ زيدٌ لقائمًا، فمعناه عندهم: مَا كانَ زيدٌ إلاَّ قائمًا، هذا تحريرُ مذهَبِهِم [(٥)]، وعبارةُ المؤلِّفِ لا تنطبقُ عليه.

[[وإنْ قَتَلْتَ لَمُسْلمًا]] في قولِ الشَّاعرِ [(٦)]:

شُلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

[[شاذٌّ]] [(٧)] لدخولِهَا على فعلٍ غيرِ ناسخٍ.

[[و]] أَنِ [[المفتوحةُ [(٨)] يلزمُ فعلَهَا المسبُوقَ المتصرِّفَ]] الذي تَقَعُ هيَ قبلَهُ

---

(١) في الأصل: وكونه وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الإنصاف م (٢٤) ١/١٩٥.

(٣) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩، والمساعد ١/٣٢٧.

(٤) في ك ومما.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/٦٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩، والجنى الداني ١٦٨، ٢٢٩.

(٦) لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، ترثي الزبير بن العوام زوجها. الأغاني ١٨/٧ وفيه المستشهد بـــدلا مـــن المتعمد، وحماسة الظرفاء ١/١٣٢ وفيه ثكلت أمك، مكان شلت يمينك، والبيت في اللامات ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨، ومغني اللبيب ٣٧، والجنى الداني ٢٢٩.

(٧) أجاز الأخفش القياس عليه ووافقه ابن مالك في التسهيل ٦٥. وينظر الارتشاف ٢/١٥٠، ١٥١، والجنى الداني ٢٢٩، والهمع ٢/١٨٣.

(٨) ينظر في المسألة شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١، والتسهيل ٦٥-٦٦ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٩، وشرح شذور الذهب ٢٨١.

[[الـسِّينُ]]، نحـوُ: ﴿ عَلِـمَ أَنْ سَـيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾ (١) [[أو سوفَ]]، نحوُ عَلِمْـتُ أَنْ سَـوفَ يقومُ زيدٌ، [[أَوْ قَدْ]]، نحوُ: ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ (٢)، [[أو حـرفُ النَّفي]]، نحوُ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٣)، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ (٤)، ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ (٥).

وهذِهِ الحروفُ تُعْرَفُ عندَهُم بحروفِ التَّعويضِ، وإِنَّمَا لَزِمَ الإتيانُ بِهَا ليقَعَ الفرقُ بـينَ (أَنِ) المخفَّفَـةِ و(أَنِ) الخفيفَةِ بالوَضْعِ، وهيَ المصدريَّةُ (٦)، لِتشابهِهِمَا لفظًا، وهوَ ظاهِرٌ، ومعنًى، من حيثُ إنَّ كلَّ واحدةٍ (٧) منهما تجعلُ ما بعدَهَا بتأويلِ المصدَرِ، ولَمَّا لَمْ تدخلِ المصدريَّةُ على الجملَةِ الاسميَّةِ ولا على الفعلِ غيرِ المتصرِّفِ، لَمْ يَحتَجْ إلى الفرقِ لعـدمِ اللَّـبسِ، ولَمَّا (٨) دَخَلَتْ كلُّ واحدةٍ (٩) منهما على الفعلِ المتَصَرِّفِ احتاجُوا إلى الفـرقِ بينهما بأَحَدِ الحروفِ المذكورَةِ، وذلكَ أَنَّ المصدرية لا يفصلُ بينَهَا وبينَ الفعلِ، كذا قِيلَ (١٠). ويَرِدُ أَنَّ المصدريَّةَ تدخلُ على (لاَ) النافيةِ وتتجاوزُهَا إلى العملِ (١١)، ولعلَّ الأَوْلى أَنْ يُقَـالَ لم يـؤتَ بهـذِهِ الحروفِ للفرقِ، بل لتكونَ كالعوضِ من النُّونِ الذاهبةِ بالتَّخفيفِ.

وبقـيَ علـى المؤلِّفِ أَنْ يَذْكُرَ (لَوْ) (١٢) في ما تدخلُ على الفعل المسبوق كقوله تعالى: ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ (١٣). وندرَ تَرْكُ الفاصلِ كقولِهِ (١٤):

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بأعظَمِ سُؤْلِ

---

(١) المزمل ٢٠. (٢) المائدة ١١٣.

(٣) المائدة ٧١. (٤) البلد ٥.

(٥) البلد ٧. وينظر مغني اللبيب ٤٦، والمساعد ١/٣٣١-٣٣٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣.

(٧) في ك، ي، ل واحد. وهو خلاف السياق.

(٨) في ي ولا، وهو تحريف.

(٩) في ك، ي، ل واحد، خلاف السياق.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٤-٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦-٤٣٧.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣، والجنى الداني ٢٣٩.

(١٢) ينظر التسهيل ٦٦، وشرح شذور الذهب ٢٨١، والمساعد ١/٣٣٢.

(١٣) الأعراف ١٠٠.

(١٤) بلا عزو في شرح الألفية لابن الناظم ٦٩، وتخليص الشواهد ٣٨٣ وفيه فجازوا مكان فجادوا، والجنى الداني ٢٣٧، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٨٨، والهمع ٢/١٨٧.

[[و]] يلزمُ الفِعْلَ [[السَّابِقَ كونَهُ من أَفعالِ التَّحقيقِ]] [١]، نحوُ: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَـرْجِعُ إِلَـيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [٢] و: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [٣]، [[أو غالبِ الظَّنِّ]] المُنَزَّلِ منزلةَ التَّحقيقِ، نحوُ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ (٢٧٣/ ظ) فِتْنَةٌ ﴾ [٤]، وذلكَ للمناسبَةِ بينَ الأفعالِ المذكورةِ و(أَن) التي هيَ للتَّحقيقِ.

[[ويلحقهـنَّ مـا الكافَّـةُ]] فتكفهنَّ [٥] عن العملِ [٦]، نحوُ: ﴿ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [٧]، ﴿ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [٨]، ونحوُ كأَنَّما قامَ زيدٌ، ونحوُ قولِهِ [٩]:

أَعِد نَظَرًا يا عَبْدَ قيسٍ لَعَلَّمَا ... أَضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحمارَ المُقَيَّدَا

ونحوُ: لَمْ يَقُمْ زيدٌ لكنَّمَا قامَ عمرٌو.

ومقتضى هذا الكلامِ أَنَّ الكافَّةَ تلحقُ ليتَ، فيجوزُ دخولُها على الفعلِ، نحوُ ليتما قـامَ زيدٌ، وجوازُ هذا ليسَ بمذهبِ الجمهور، وإِنَّمَا هوَ مذهبُ ابنِ أَبي الرَّبيعِ وطاهرٍ القـزويني [١٠]، وأَمَّـا غيرُهُمَا فيقولُ اقترانُ (ما) الحرفيةِ بِهَا لا يزيلُها عن الاختصاصِ بالأسمـاءِ، لا يُقـالُ ليتَمَا قامَ زيدٌ، كذا في مغني اللبيب [١١]، قالَ فيهِ: " ويجوزُ حينئذٍ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣، والجنى الداني ٢٣٨.

(٢) طه ٨٩. وينظر الكشاف ٢/٥٥٠.

(٣) المـزمل ٢٠. وضـبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "... لا تكونَ ..." وقراءة الرفع هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي من السبعة. ينظر التيسير ١٠٠، والبحر المحيط ٣/٥٣٣.

(٤) المائدة ٧١.

(٥) (فتكفهن) ساقطة من ل.

(٦) ينظر في المسألة المقتصد ١/٤٦٧-٤٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣-٤٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٥، والارتشاف ٢/١٥٦، وشرح شذور الذهب ٢٧٩، والهمع ٢/١٨٩-١٩٢.

(٧) الأنبياء ١٠٨.

(٨) الكهف ١١٠.

(٩) الفـرزدق، ديـوانه ١/٢١٣، وفـيه فربما أضاءت. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والبيت من شواهد المقتصد ١/٤٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٤، ٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥، ومغني اللبيب ٣٧٨، ٣٨٠، والهمع ٢/١٩٠.

(١٠) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار، أديب نحوي صرفي، له غاية التصريف، ولب الألباب في مواسم الاعراب. توفي سنة ٧٥٦هـ. إيضاح المكنون ٢/٧، ١٣٩، ٤٠٠، ومعجم المؤلفين ٥/٣٣.

(١١) مغني اللبيب ٣٧٦.

إعمالُهَا لبقاءِ الاختصاصِ وإهمالُهَا حملاً على أخواتِهَا، ورووا بالوجهينِ قولَ النابغة [(١)]:

قالَتْ أَلاَ ليتَمَا هَذا الحَمامَ لنَا   إلى حمامَتِنَا أَوْ نصفُهُ فَقَدِ "[(٢)]

[[وكـــذا الزيادةُ بقلَّةٍ]]، نحوُ إِنَّما زيدًا قائمٌ [(٣)]، وهذا إِنَّما يتمُّ في غيرِ ليتَ كما عرفتَ.

---

(١) ديـــوان النابغة الذبياني ١٦، وفيه: ونصفه فقد.والشاهد في الكتاب ١٣٧/٢، والمقتصد ٤٦٩/١، وشـــرح المفـــصل لابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨ وروايتها كرواية الديوان. ومغني اللبيب ٨٩، ٣٧٦، ٤٠٦.

(٢) مغني اللبيب ٣٧٦.

(٣) قـــال ابـــن عقيل في شرح الألفية ٣٧٤/١-٣٧٥ "إن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمـــل، وقـــد تعمل قليلا، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج، وحكى الاخفـــش والكـــسائي إنمـــا زيدا قائم. وينظر الأصول ٢٣٢/١، والجمل ٢٩٥، وشرحه لابن عصفور ٤٣٣/١، والارتشاف ١٥٨/٢.

الحروفُ العاطفةُ [1]

[[الـــواوُ والفـــاءُ وثُـــمَّ وحتَّـــى للجمعِ [2]]]، وحالُهَا فيهِ يختلفُ، فمنها [3] [[الـــواوُ]] للجمـــعِ [[مطلقًـــا]] [4]، وهذا ليسَ بقيدٍ للجمعِ حتَّى يكونَ المعنى أَنَّها موضـــوعةٌ للجمـــعِ المقـــيَّدِ بقيدِ الإطلاقِ، فيلزمُ أَنْ يكونَ استعمالُهَا في جميعِ مواردِهَا اســـتعمالاً مجازيًّـــا، ضرورةَ أَنَّها لا تنفكُّ في صورةٍ من الصورِ الخارجيةِ عن التقييدِ دونَ الإطلاقِ، وإنَّما المرادُ أَنَّ الواضعَ وضعَهَا للجمعِ غير ملاحظٍ فيها لقيدٍ [5] معيَّةٍ ولا غيرِهِ، وإنْ كانـــت في الخارجِ لا تنفكُّ عن ذلكَ. وفي شرحِ أبياتِ الإيضاحِ لابن يسعون [6] أَنَّ أَبَا الفتح ابن جني قالَ لبعضِ الطلبةِ ممتحنًا لَهُ: ما الجامعُ بينَ قولِنَا: اختصَمَ زيدٌ وعمرٌو، وبينَ قولِ الشاعرِ [7]:

لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

فلـــم يجدْ [8] جوابًا، قالَ ابنُ جني: فقلتُ لَهُ: الجامعُ بينَهُما وضعُ الشيءِ في غيرِ موضـــعه [9] واستعمالُهُ على { غيرِ } أَصلِهِ، (وذلكَ لأَنَّ الطريقَ لكونِهِ ظرفًا مختصًّا لا يـــستعملُ إِلاَّ بفي ظاهرةً، فنصبُهُ على إسقاطِهَا استعمالٌ لَهُ على غيرِ أَصلِهِ [10]، والمثالُ

---

(١) ينظـــر فيها: اللمع ١٧٤-١٨٤، والمقتصد ٢/٩٣٧-٩٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٨-١٠٧، والتسهيل ١٧٤-١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦٣-٣٨٠، والارتشاف ٢/٦٢٩.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٣.

(٣) في ك، ي: فمنهن، وهو وجه.

(٤) ينظر المقتصد ٢/٩٣٧، والجنى الداني ١٨٨.

(٥) في ك، ي: يفيد، وهو تحريف.

(٦) هـــو يوســـف بـــن يبقي بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجلي، ويعرف أيضا بالشنشي نحوي أندلـــسي أديب لغوي بارع في الفقه قرأ العربية وألف فيها، توفي في حدود سنة ٥٤٠هـــ. بغية الوعاة ٢/٣٦٣، ومعجم المؤلفين ١٣/٣٤٢).

(٧) ســـاعدة بـــن جؤية الهذلي من أبيات في وصف الرمح، ديوان الهذليين ١/١٩٠، وفيه: لذ. وينظر الكـــتاب ١/٣٦، ٢١٤، والمقتـــصد ١/٦٤٣، ومغني اللبيب ١٥، ٦٨١، ٧٥٠. واللدن: اللين النـــاعم. يعـــسل: يـــشتد اهتزازه، عسل الثعلب والذئب في عدوه: اشتد اضطرابه. ينظر اللسان (لدن)، (عسل).

(٨) في الأصل: يحر، وفي ك، ي: يجز، وكلاهما تحريف، وما أثبتناه من ل.

(٩) في ي: محله، وهو وجه.

(١٠) من (وذلك... إلى... أصله) ساقطة من ي.

الآخرُ وهوَ: اختصَمَ زيدٌ وعمرٌو [١]، فيهِ [٢] أيضًا استعمالُ الواوِ على أصلِهَا، وذلكَ لأنَّها لا تستعملُ (٢٧٤/ و) إلاَّ في المحلِّ المحتملِ للمعيَّةِ [٣]، ولسبقِ الأوَّلِ للثاني وللعكسِ [٤]، تقول: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، فتحتملُ معيَّتُهُمَا في المجيءِ وسبقُ زيد لعمرٍو، والعكسُ [٥]، وفي مثالِ الاختصامِ إنَّما تحتملُ المعيَّةُ فقط ، فثبَتَ وضعُهَا بذلكَ في غيرِ موضعِهَا الأصلي كالبيتِ. قلتُ: الذي عليهِ الجمهورُ ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ من أَنَّ الواوَ لمطلقِ الجمعِ، فاستعمالُهَا في مقامِ المعيَّةِ باعتبارِ مطلقِ الجمعِ استعمالٌ [٦] لها فيما وُضِعَتْ لَهُ، وكذا في المقامينِ الآخرينِ، ولا يتأتَّى ما قالَهُ ابنُ جني، واللهُ أعلَمُ.

[[والفاءُ]] للجمعِ [[بتعقيب]] [٧]، أَي: مَعَ تعقيب، وهوَ كونُ الثاني يَعْقُبُ الأوَّلَ من غيرِ مهلةٍ ولا تراخٍ، [[حقيقةً في الوجودِ]]، نحوُ: جاءَني زيدٌ فعمرٌو، إذا كانَ مجيءُ عمرٍو وُجِدَ بعقبِ مجيءِ زيد بلا مهلةٍ [٨]، [[أو]] في [[الذِّكْرِ]] اللَّفظي لا في الوجودِ الزَّماني، فيكونُ وقوعُ العطفِ بعدَ المعطوفِ عليهِ إنَّما هوَ بحسبِ اللَّفظِ والذِّكْرِ لا أَنَّ المعنيينِ مرتَّبانِ في الوقوعِ بحسبِ نفسِ الأمرِ، وهذا يقعُ كثيرًا في عطفِ المفصَّلِ على المجمَلِ [٩]، فإنَّ موضعَ ذكْرِ التَّفصيلِ بعدَ ذكْرِ الإجمالِ، نحوُ: ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [١٠]، ونحوُ: توضَّأَ فغسَلَ وجهَهُ ويديهِ ومسحَ رأسَهُ وغَسَلَ رِجلَيْهِ [١١]، وقد يكونُ في غيرِ ذلكَ [١٢]،

---

(١) (وعمرو) ساقطة من ي.

(٢) في ك: وفيه. (٣) (للمعية) ساقطة من ي.

(٤) في ك، ي، ل: والعكس، وهو وجه.

(٥) في الأصل: وللعكسن وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ك: فاستعمال، وفي ي: واستعمال.

(٧) ينظر المقتصد ٩٤١/٢، والجنى الداني ١٢١، والفصول الخمسون ٢٣٧.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢، ومغني اللبيب ٢١٣، والمساعد ٤٤٨/٢.

(١٠) النساء ١٥٣.

(١١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٥، والجنى الداني ١٢٢-١٢٣.

(١٢) قال الرضي في شرح الكافية ٣٦٥/٢: "وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا أن مضمونها عقيب مضمون ماقبلها في الزمان". وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٥.

كقولِه [١] تعالى: ﴿ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ [٣]، لأنَّ ذِكْرَ ذمِّ الشيءِ أو مدحِهِ يصحُّ بعدَ جري ذِكْرِه.

[[أو اعتـــبارًا]] [٤] لا حقـــيقةً [٥]، نحوُ: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا﴾ [٦]، فإنَّ التَّعقيبَ في هذهِ المعطوفاتِ بالفاءِ بالنسبةِ إلى ما قبلَها ليسَ تعقيبًا حقيقيًّا للعلمِ بتراخي ما بينَ أزمنةِ الأطوارِ المذكورَةِ بالنسبةِ على ما وَرَدَ في الحديثِ، ولكن لَمَّا لم يتخلَّلْ بينَ الطورينِ أمرٌ أجنبيٌّ عن الطَّورِ اعتُبِرَ ذلكَ تعقيبًا، وعَدُّ الثَّاني كأَنَّهُ وَقَعَ تلوَ الأَوَّلِ من غيرِ تراخٍ. وقالَ ابنُ الحاجب [٧]: " المُعْتَبَرُ ما يُعَدُّ في العادةِ مُرَتَّبًا من غيرِ مهلةٍ فقد يطولُ الزَّمانُ، والعادَةُ تقتضي في مثلِهِ بانتفاءِ المهلَةِ، وقد يقصرُ، والعـــادةُ تقتضي بالعكسِ، فإنَّ الزَّمانَ الطويلَ قد (٢٧٤/ ظ) يستقربُ بالنسبةِ إلى عظمِ الأَمـــرِ فَتُـــستَعْمَلُ الفاءُ، وقد يُستَبْعَدُ الزَّمانُ القريبُ بالنسبةِ إلى طولِ زمانِ أمرٍ يقتضي العـــرفُ بحصولِهِ في زمانٍ أَقَلَّ منهُ "[٨]. قلتُ: والذي يظهرُ من كلامِ جماعةٍ أَنَّ استعمالَ الفـــاءِ فيما تراخَى زمانُ وقوعِهِ عن الأَوَّلِ سوءٌ استقصرَ في العرفِ أَوْ لاَ إِنَّما هوَ بطريقِ المجازِ، وهذا خلافُ ما يشيرُ إليهِ ابنُ الحاجبِ.

[[وَبَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ]]، في قولِ امرئ القيسِ [٩]:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللِّـــوَى، بالقصرِ: الرَّملُ الملتوي المعوجُّ والمشرقُ [١٠]. وَسِقْطُهُ، بالكسرِ: موضعُ

---

(١) في ك: قوله.

(٢) الزمر ٧٢.

(٣) الزمر ٧٤.

(٤) في ي: اعتبار وهو خطأ.

(٥) ينظـــر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٨-١٢٠٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦٧، والمساعد ٢/ ٤٤٨.

(٦) المؤمنون ١٤.

(٧) في ي: الزجاج، وهو خطأ.

(٨) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٦.

(٩) ديوانه ٨. والشاهد في الكتاب ٤/٢٠٥، ودقائق التصريف ١٠٥، ومغني اللبيب ٢١٤، ٤٦٦.

(١٠) التاج (لوي).

انقطاعِــهِ [(١)]. والدَّخولُ [(٢)]، بفتحِ الدَّالِ المهملةِ، وحَوْمَلُ [(٣)]: موضعانِ — لا يَرِدُ على التعقــيبِ، لأنَّــهُ محمــولٌ [[على بينَ أطرافِهَا]]، أَي: بينَ أَطرافِ الدَّخُولِ وأَطرافِ حَــوْمَلِ [(٤)]، فالإضــافةُ في التَّحقيقِ إنَّما وقَعَتْ لِتَعَدُّدٍ [(٥)] لا ترتيبَ فيه، فجازَ ذلكَ كما يجــوزُ: جلستُ بينَ العلماءِ فالزُّهَّادِ، لتحقُّقِ شرطِ إِضَافَةِ (بينَ)، وهوَ كونُ اللَّفظِ الذي تُضافُ هي إِليهِ إذا تعدَّدَ بدون ترتيب.

[[﴿ وَ]] كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ [[أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا]] بَأْسُنَا [(٦)] ﴾ محمولٌ [[على الحُكْمِ بالمجيءِ]] [(٧)] كذا في ما رأَيْتُهُ مِنَ النُّسخِ، والصَّوابُ: على الحُكْمِ بالإهلاكِ، أَي: وكَمْ مِنْ قَــرْيَةٍ حَكَمْــنَا بإهلاكِهَا وأردْناهُ فجاءَها بأْسُنا [(٨)]، ولاشَكَّ أَنَّ مجيءَ البَأْسِ بعدَ الحُكْمِ بالإهلاكِ وإرادتِه، فتكونُ الفاءُ للتَّرتيبِ المعنوي [(٩)]، ولا دليلَ فيها حينئذٍ لِمَنْ زَعَمَ [(١٠)] أَنَّهــا لا تفــيدُ التَّــرتيبَ. [[أو على القَلْبِ]]، إذ الأصلُ: وَكَمْ مِنْ قريةٍ جاءَهَا بأْسُنَا فأَهلكــنَاهَا، فَقُلِبَ لأَمْنِ اللَّبسِ، إذ مِنَ المعلومِ أَنَّ مجيءَ البأسِ يكونُ قبلَ الإهلاكِ [(١١)]، وعلى هذا أَيضًا فلا دليلَ على أنَّ الفاءَ لا تفيدُ التَّرتيبَ كما مَرَّ.

[[وثُمَّ]] [(١٢)] للجمعِ [[بتراخٍ]] ومهلةٍ [[زمانًا]]، نحوُ جاءَني زيدٌ ثُمَّ عمرٌو.

[[أو مُرَتَّبَةً ارتفاعًا او انحطاطًا]]، ولا يكونُ هناكَ ترتيبٌ وتراخٍ باعتبارِ الزَّمانِ.

---

(١) التاج (سقط).

(٢) معجم البلدان ٢/٤٤٥.

(٣) معجم البلدان ٢/٣٢٥.

(٤) ينظر شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ١/٩٩-١٠٠، ومغني اللبيب ٢١٥، ٤٦٦.

(٥) في الأصل: لمتعدد، وما أثبتناه من ك، ي.

(٦) الأعراف ٤.

(٧) ينظر الكشاف ٢/٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤، ومغني اللبيب ٢١٤.

(٨) ينظر الكشاف ٢/٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤، ومغني اللبيب ٢١٤.

(٩) ينظر الجنى الداني ١٢٢.

(١٠) في مغني اللبيب ٢١٤: "وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا، وهذا — مع قوله إن الواو تفيد التــرتيب-غــريب، واحتج بقوله تعالى: "أهلكناها فجاءها بأسنا... الآية". وينظر معاني القرآن للفراء١/٣٧١-٣٧٢.

(١١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٧١، والجنى الداني ١٢١.

(١٢) ينظــر فــيها: شــرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤، ٩٦، والتسهيل ١٧٥، والجنى الداني ٤٠٦، ومغني اللبيب ١٥٨.

ومنْ هذا يُؤخَذُ الجوابُ عَمَّا استَدَلَّ بِهِ بعضُهُم على أنَّ (ثُمَّ) لا تفيدُ ترتيبًا مِنْ قولِهِ تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [(١)] فإنَّ خَلْقَ حواء لَمْ يكنْ بعدَ خَلْقِ الذُّرِّيَّةِ، وإنَّمَا (ثُمَّ) هُنَا مستعملةٌ بمعنَى الواوِ مجازًا للاتِّصالِ الذي بينَهُمَا في معنَى العطفِ، فالواوُ (٢٧٥/و) لمطلقِ العطفِ وثُمَّ لعطفٍ مقيَّدٍ، والمطلقُ داخلٌ في المقيَّدِ، فثبتَ بينَهُمَا اتِّصالٌ معنويٌّ سوَّغَ استعمالَ ثُمَّ كالواوِ على جهةِ المجازِ. وقد أُجيبَ عن هذا بطرقٍ، منها ما أَشارَ إليهِ المؤلِّفُ، وهوَ أَنَّ التَّرتيبَ الذي يُستَعْمَلُ (ثُمَّ) لَهُ لا يلزمُ أَنْ يكونَ زمانيًّا البتَّةَ، حتَّى [(٢)] يتمَّ هذا، بل قد يكونُ بحسبِ الرُّتبةِ، أمَّا في الارتفاعِ والعلوِّ، نحوُ: جاءَ الجيشُ ثُمَّ الأميرُ، إذا [(٣)] جاءُوا معًا، أو جاءَ الأَميرُ سابقًا، لكن أُخِّرَ لإفادةِ الترتيبِ بحسبِ الرتبةِ ارتفاعًا [(٤)]. وأَمَّا في الانحطاطِ، نحو: جاءَ الأَميرُ ثُمَّ الجيشُ، (إذا جاءُوا جميعًا أَو سبقَ الجيشُ، على نحوِ ما مرَّ، فنبَّهَ باستعمالِ (ثُمَّ) على انحطاطِ مرتبةِ الجيشِ) [(٥)] عن مرتبَةِ أَميرِهِم. والآيةُ [(٦)] المذكورةُ من القسمِ الأَوَّلِ، قالَ الزمخشري: "هُمَا آيتان من جملةِ آيات [(٧)] تشعيبِ هذا الخَلْقِ الفائتِ للحصرِ من نفسِ آدَمَ، وخَلَقَ حوَّاءَ من قُصَيْرَاهُ [(٨)]، إلاَّ أَنَّ إحداهُمَا جعَلَهَا اللهُ عادةً مستمرَّةً، والأخرى لم تجرِّبْهَا العادةُ ولم تُخْلَقْ أُنْثَى غيرَ حوَّاءَ من قُصَيْرَى رجلٍ، فكانَتْ أَدخلَ في كونِهَا آيَةً وأُجِلَتْ لعجبِ [(٩)] السَّامِعِ، فعطَفَهَا بِثُمَّ على الآيةِ الأُولى للدلالةِ على مباينَتِهَا لَهَا فضلٌ ومزيَّةٌ، فهوَ من التَّراخِي في الحالِ والمنزلَةِ لاَ مِنَ التَّراخِي في الوجودِ" [(١٠)]. إلى هنا كلامُهُ.

[[ولِذَا قِيلَ]] – ويُعزَى هذا القولُ إلى سيبويهِ – **[[المرورُ في: مررتُ برجلٍ ثُمَّ**

---

(١) الزمر ٦. وينظر البحر المحيط ٤١٦/٧.

(٢) في ك: ثم، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: إذا كان، بزيادة كان، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢.

(٥) من (إذا جاءوا... إلى... الجيش) ساقطة من ك.

(٦) أي: الآية ٦ من سورة الزمر.

(٧) في ك، ي، ل: الآيات، وكذا في الكشاف ٣٨٨/٣.

(٨) بالتصغير أسفل أضلاعه.

(٩) في الأصل: يعجب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) الكشاف ٣٨٨/٣.

امرأةٍ، مروران]] (١) لتراخي أَحدِ المرورينِ عَنِ الآخرِ. [[ومَعَ الفاءِ]] حيثُ يُقالُ (٢): مـررتُ بـرجلٍ فامرأةٍ، [[مرورٌ]] واحدٌ لعدمِ انقطاعِ الثاني عن الأَوَّلِ، كذا قيلَ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ التعقيبَ لا يقتضي الاتِّصالَ الذي لا فاصلَ مَعَهُ وإِنْ قلَّ، بل يقتضي الثاني بأَثرِ الأَوَّلِ مـن غـيرِ تـراخٍ، وهذا صادقٌ مَعَ الاتِّصالِ والانفصالِ (٣) بزمنٍ يسيرٍ، على أَنَّ الاتِّصالَ لا يقتضي عدمَ التَّعَدُّدِ.

[[وكـذا]]، أَي: ومـثلُ ثُمَّ [[حتَّى]] (٤) في كونِهَا للجمعِ بتراخٍ، لكن [[معَ الـتدريجِ ذهنًا لا خارجًا]]، يعني أَنَّ التَّرتيبَ الخارجيَّ فيها غيرُ معتبرٍ بَلِ المُعتَبَرُ ترتيبُ أَجزاءِ ما قبلَهَا (٢٧٥/ ظ) ذهابًا من الأَضعفِ إِلى الأَقوى وبالعكسِ. وحكى ابنُ مالكٍ في التَّـسهيلِ الخـلافَ في إفادتها للترتيبِ، وجَعَلَ القولَ بعدمِ إِفادتِهَا لَهُ هوَ الأَصحُّ (٥). واقتصَرَ عليهِ ابنُ هشامٍ في المغني (٦).

[[ومعطـوفُهَا جزءُ متبوعهِ، ليفيدَ قوَّةً]]، نحوُ: ماتَ النَّاسُ حتَّى الأَنبياءُ، [[أَو ضعفًا]]، نحوُ: زارَكَ النَّاسُ حتَّى الحجامونَ (٧)، وقد اجتمَعَا في قولِهِ (٨):

قَهَرْناكُمْ حتَّى الكُماةَ، فأَنْتُمُ لَتخْشَوْنَنَا حتَّى بَنِينَا الأَصاغِرَا

قالَ ابنُ يعيشَ: " إِذا قلتَ ضربتُ القَوْمَ حتَّى زيدًا، فلابُدَّ أَنْ يكونَ(زيدٌ) أَرفعَهُم أَو أَدنـاهُم لـيدلَّ بذكْرِهِ على أَنَّ الضربَ قد انتهى إِلى الرُّفعاءِ أَو الضُّعفاءِ، فإِنْ لم يكُنْ (زيدٌ) بهذِهِ الصفَةِ لم يَكُنْ لذِكْرِهِ فائدةٌ، إِذ (٩) كانَ قولُكَ (ضربتُ القومَ) يشتمِلُ على زيدٍ

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢.

(٢) في الأصل: قال، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) (والانفصال) ساقطة من ي.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢، والجنى الداني ٥٠٠، ومغني اللبيب ١٧١.

(٥) التسهيل ١٧٦، وينظر المساعد ٤٥٣/٢.

(٦) ينظر مغني اللبيب ١٧١، ٤٦٦، والمساعد ٤٥٣/٢-٤٥٤.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٠١، ومغني اللبيب ١٧٢، والمساعد ٤٥٢/٢.

(٨) بلا عزو في الجنى الداني ٥٠٢، ومغني اللبيب ١٧٢، والمساعد ٤٥٢/٢، والهمع ٢٥٨/٥، وروي في الجـنى الـداني والمـساعد: فـأنكم مكـان: فأنـتم. وفي المغني والهمع: تهابوننا، مكان: لتخشوننا.الزيادة في (الكماة). والنقص في (بنينا الاصاغرا).

(٩) في الأصل: إذا وما أثبتناه من سائر النسخ.

وعمرو وغيرِهمَا، فَلَمَّا كانَ ذِكْرُ (زيد) يفيدُ ما ذكرنا، وجبَ أَنْ يكونَ داخلاً في حكمِ ما قبلَهُ، وأَنْ يكونَ بعضًا لِمَا قبلَهُ فَيُستَدَلُّ بذِكْرِهِ على أَنَّ الفعلَ قد عَمَّ الجميعَ، ولذلكَ لا تقولُ: ضربتُ الرِّجالَ حتَّى النِّساءِ، لأَنَّ النِّساءَ لسنَ مِنَ الرِّجالِ ولا يُتَوَهَّمُ دخولُهُنَّ، وإنَّما يُذكَرُ بعدَ (حتَّى) ما يَشتمِلُ عليهِ لفظُ الأوَّلِ، ويجوزُ أَن لا يقعُ عليهِ الفعلُ لرفعتِهِ أَو دناءتِهِ، فتبيَّنَ بحتَّى أَنَّ الأمرَ قد انتهى إِليهِ "[1].

[[وأو لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ مبهمًا]] غيرَ معيَّنٍ، سواءٌ كانَ في خبرٍ أَو طلبٍ، [[فيُورِثُ الشَّكَّ]] للسَّامعِ [[في الخبرِ]] [2]، كما إذا كنتَ عالمًا بمجيءِ زيدٍ وعمرٍو على التَّعيينِ وقصدتَ الإبهامَ على السَّامعِ فقلتَ: جاءَ زيدٌ أَو عمرٌو، فأورثَ للسَّامعِ حيرةً وشكًّا [3] في تعيينِ الجائي منهما [4]. هذا مقتضَى كلامِ المؤلِّفِ. ولا ينطبقُ على ما إذا كانَ المتكلِّمُ نفسُهُ شاكًّا [5] في عينِ الجائي منهما، لأَنَّ (أَوْ) ليستِ التي أَورثتْهُ [6] الشَّكَّ بَلِ الشَّكُّ [7] هوَ الذي أَورثَ تعبيرَهُ [8] بأَوْ، فتأمَّلْهُ.

[[ويُورِثُ التَّخييرَ والإباحَةَ في الأَمْرِ]] [9]، فالتي للتَّخييرِ، هيَ الواقعةُ بَعْدَ الطَّلَبِ، وقَبْلَ ما يمتنعُ فيهِ الجمعُ، نحوُ: تَزَوَّجْ هندًا أو أُختَهَا.

وتمثيلُ العلماءِ للتَّخييرِ بِآيَتي الكفَّارَةِ [10] والفِدْيَةِ [11] مَعَ إمكانِ الجمعِ، لا يُنافي ما ذكرناهُ، لأَنَّهُ يمتنعُ الجمعُ بينَ الإطعامِ (٢٧٦/ و) والكسوةِ والتَّحريرِ اللاَّتي كلٌّ منهنَّ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٦.

(٢) ينظر اللمع ١٧٥، والمقتصد ٢/٩٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٧، والجنى الداني ٢٤٥، ومغني اللبيب ٨٧.

(٣) في الأصل: في خبره شكا، مكان: حيرة وشكا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠.

(٥) في ك: شكا، وهو تحريف.

(٦) في ك، ي: أورثت.

(٧) في ك، ي، ل: شكه، وهو وجه.

(٨) في الأصل: تغيره، وهو تصحيف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠، ومغني اللبيب ٨٧-٨٨.

(١٠) قال تعالى: ﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ المائدة ٨٩.

(١١) قال تعالى: ﴿وَلاَ تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾. البقرة ١٩٦.

كفارةٌ، وبينَ الصِّيامِ والصدقةِ والنُّسُكِ اللاَّتي كلٌّ منهنَّ فديةٌ، بَلْ تقعُ واحدةٌ منهنَّ كفَّارَةً أَوْ فديةً والباقي قُربَةً مستقلَّةً خارجةً عن ذلكَ [١]. وليسَ الكلامُ في الجمعِ من هذهِ الحيثيَّةِ، فإنَّهُ ممكنٌ، وإنَّما الكلامُ فيهِ بالاعتبارِ [٢] الأوَّلِ وهوَ ممتنعٌ كما عرفتَ. فإنْ قلتَ: أَوِ التي للتَّخييرِ إنَّما تقعُ في الطَّلبِ وهيَ في الآيتينِ بعدَ خبرٍ ؟ قلتُ: هوَ خبرٌ بمعنَى الطَّلبِ، أَي فَلْيُكَفرْهُ [٣] وَلْيُفْد.

والتي للإباحةِ، هيَ الواقعةُ بعدَ الطَّلبِ وقبلَ ما يجوزُ فيهِ الجمعُ، نحوُ: جالسِ الحسنَ [٤] أَوِ ابنَ سيرين [٥]، وأَكْرِمِ العلماءَ أَو الزُّهَّادَ، وتَعَلَّمِ الفِقْهَ أَوِ النَّحوَ [٦].

[[وبمعنَى الواوِ [٧] في: على بُجَيْرٍ أَوْ عَفَاقِ]] من قولِ الشَّاعرِ [٨]:

فَلَوْ كانَ البُكاءُ يَرُدُّ شيئًا ... بَكيتُ على بُجَيْرٍ أَوْ عَفَاقِ

أَنشدَهُ الجوهري، إلاَّ أَنَّهُ ذَكَرَ (على يزيد) موضعَ (على بُجَيْر). قالَ: وعَفَاقِ اسمُ رجلٍ أَكَلَتْهُ باهلةُ في قحطٍ أَصابَهُم، ذَكَرَهُ في حرفِ القافِ في مادَّةِ (عَفَقَ) بالعينِ المهملةِ والفاءِ [٩]. **[[بدلالة: على المرأَينِ]]** في قولِهِ بعدَ هذا البيتِ [١٠]:

علَى المَرأَيْنِ إِذْ هَلَكا جميعًا ... لشأنِهِمَا بشجوٍ واشْتِيَاقِ

فدلَّ على أَنَّهُ بكَى عليهما جميعًا لا على أحدِهِمَا، فـ (أَوْ) إذن بمعنَى الواوِ.

---

(١) مغني اللبيب ٨٨.

(٢) في ك، ي: باعتبار.

(٣) في ك، ي، ل: فليكفر، وهو وجه.

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، تابعي كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه. توفي سنة ١١٠هـ. حلية الأولياء ٢/١٣١-١٦١، والأعلام ٢/٢٤٢.

(٥) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي من أشراف الكتاب، توفي سنة ١١٠هـ.حلية الاولياء٢/٢٦٣-٢٨٢، وتهذيب التهذيب٩/٢١٤، والأعلام ٧/٢٥.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠، ومغني اللبيب ٨٨.

(٧) ينظر الخصائص ٢/٤٦٠، ٤٦١، والإنصاف م(٦٧) ٢/٤٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥، والجنى الداني ٢٤٦، ومغني اللبيب ٩٠.

(٨) لمتمم بن نويرة، مالك ومتمم ١٢٤، والأضداد لابن الأنباري ٢٨٠، والصحاح، واللسان (عفق) وفيهما: يزيد، مكان: بجير. وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٥.

(٩) الصحاح (عفق).

(١٠) المصادر السابقة، ورواية الصحاح واللسان (عفق):

هما المرءان إذ ذهبا جميعا ... لشأنهما بحزن واحتراق

وكذا أَنشدَهُ صاحبُ اللُّباب [(١)]، وهوَ ظاهرٌ في المقصودِ ولكن في الصِّحاحِ أَنشدَهُ هكذا:

هُما المرْآنِ إذْ ذهَبَا جَميعًا لشأنِهِما بحُزْنٍ واحْتِراقِ [(٢)]

وعلى هذا فلا دليلَ فيه، إذ لا مانعَ بعدَ إخبارِهِ بالبُكاءِ على أَحدِهِمَا من أَنْ يُخبِرَ عنهما معًا بخبرٍ آخرَ ويعيدُ الضَّميرَ عليهما جميعًا، (كما تقولُ عندَ قَصْدِكَ الإخبارَ بمجيءِ واحد من [(٣)] زيدٍ وعمرٍو، وبإكرامِكَ لَهُمَا جميعًا) [(٤)]: جاءَني زيدٌ أو عمرٌو وأكرمتُهُمَا، وتقولُ: هذا إِمَّا جوهرٌ أَوْ عرضٌ، وهما محدثانِ، والجيِّدُ الاستدلالُ بقولِهِ [(٥)] يصفُ بخيلاً:

سِيَّانِ كَسْرُ رغيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظامِهِ

أَنشدَهُ أَبو علي الفارسي [(٦)].

[[لاَ، في]] قــولِه تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ [[آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [(٧)]]]كما يحكيه بعــضُهُم مِنْ حيثُ إِنَّهُ لا يُعَدُّ ممتثلاً [(٨)] إلاَّ بالانتهاءِ عنهما { جميعًا } فجعَلَهَا هاهنا [(٩)] بمعنَى الواوِ، وقالَ [(١٠)]: التَّقديرُ آثِمًا وكفورًا، ولاَ (٢٧٦/ ظ) حاجةَ في إِفادةِ التعميمِ إلى هــذا، [[إِذِ العمــومُ فيه]]، أَي: في ما ذُكِرَ مِنَ الآيةِ مستفادٌ [[مِنَ النَّهيِ]] الذي فيهِ معنَــى النَّفي، لأَنَّ المعنى قَبْلَ وجودِ النَّهي: تطيعُ آثمًا أو كفورًا، أَي: واحدًا منهما، فإذا جــاءَ النَّهي وَرَدَ على ما كانَ ثابتًا في المعنَى، فالمعنَى: ولا تُطِعْ واحدًا منهما، من جهةِ النَّهــي، وهــيَ على بابِها، لأَنَّهُ [(١١)] لا يحصلُ الانتهاءُ عن أَحدِهِمَا حتَّى يُحمَلَ الانتهاءَ عــنهما، بخلافِ الإِثباتِ، فإِنَّهُ قد يفعلُ أَحدُهُمَا دونَ الآخرِ. كذا قَرَّرَهُ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ. قالَ: " وهذا معنًى دقيقٌ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ (أَوْ) في الآيةِ على بابِها وأَنَّ التَّعميمَ لم

---

(١) لباب الإعراب ٤٠٠. (٢) الصحاح (عفق).

(٣) في الأصل: عن، وما أثبتناه من ي، ل.

(٤) من (كما تقول... إلى... جميعا) ساقطة من ك.

(٥) أبو محمد يحيى اليزيدي في الخزانة ١١/٧١، ٧٢، وبلا عزو في شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠.

(٦) انشده في كتاب الشعر كما في الخزانة ١١/٧١.

(٧) الإنسان ٢٤. وينظر الكشاف ٤/٢٠٠، والتسهيل ١٧٦، والجنى الداني ٢٤٧-٢٤٨، ومغني اللبيب ٨٨، ٩١، المساعد ٢/٤٥٩.

(٨) في الأصل: ممثلا، وفي ك: متمثلا، وكلاهما تحريف، وما أثبتناه من ي، ل.

(٩) في ك، ي: هنا، وهو وجه. و(هاهنا) ساقطة من ل.

(١٠) (الواو) ساقطة من ل. (١١) في ك: لأنها، وهو تحريف.

يجـيءْ مـنهما وإنَّما جاءَ من جهةِ المضمومِ إليها كَمَا ذَكَرْنَا "[١]. [[وإمَّا]] الثانيةُ في قـولِكَ: جاءَني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، [[خلافًا لأَبي عليٍّ]] الفارسي [٢] وابنِ كيسان [٣] ومَنْ وافقهما [٤]، فإنَّهم ذهبُوا إلى أنَّها غيرُ عاطفةٍ كالأُولى، واختارَهُ ابنُ مالك، لملازمَتِهَا غالـبًا الواوَ العاطفةَ، يعني ولا يدخلُ حرفُ عطفٍ على عاطفٍ آخَرَ [٥]. (وأَجابَ عنهُ ابنُ الحاجب في شرحِ المفصَّلِ: " بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَوَّلاً أَنَّ الواوَ في (وإمَّا) حرفُ عطفٍ داخلٍ علـى (إمَّا) بَلْ قولُنَا: (وإمَّا) هوَ حرفُ العطفِ، ولا بُعْدَ [٦] في أَنْ تكونَ صورةُ الحرفِ مستقلَّةً، حرفًا [٧] في موضعٍ، وبعضَ حرفٍ في موضعٍ آخَرَ) [٨].

-يعـني [٩] كـــ (يا) مع أَيا -، ولو سُلِّمَ فلا بُعْدَ في أنْ يكونَ داخلاً على (إمَّا) لغـرضِ الجمعِ بينها [١٠] وبينَ (إمَّا) المتقدمةِ، وتكونُ (إمَّا) نفسُهَا لغرضِ الجمعِ بينَ ما بعـدَهَا وبينَ ما بعدَ (إمَّا) المتقدمَةِ [١١]. قالَ: وهذا هوَ الصَّحيحُ [١٢] ". قالَ ابنُ هشام: وعَطْفُ الحرفِ على الحرفِ غريبٌ "[١٣].

[[بمعنى أَوْ]] فتكونُ لأَحَدِ الشيئينِ أَوِ الأشياءِ [[لكنْ يلزمُهَا الواوُ]] [١٤] غالبًا، وشاهِدُ وقوعِهَا بدون واوٍ قولُ الشَّاعرِ [١٥]:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٢.

(٢) ينظر المقتصد ٢/٩٤٣. والتسهيل ١٧٤، والجنى الداني ٤٨٧.

(٣) التـسهيل١٧٤، والجنى الداني ٤٨٧، ومغني اللبيب ٨٤، والهمع٥/٢٥٢، وأبو الحسن بن كيسان ١٧٨-١٧٩.

(٤) منهم ابن مالك. ينظر التسهيل ١٧٤، ومغني اللبيب ٨٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦.

(٦) في الأصل: ولا يبعد، وما أثبتناه من ك، ل.

(٧) في الأصل: حرف، وما أثبتناه من ك، ل.

(٨) من (وأَجاب... إلى... آخر) ساقطة من ي.

(٩) في الأصل: بغيه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في ي: بينهما، وفي شرح المفصل: بينه.

(١١) بعدها في الأصل زيادة كلمة (منه)، وقد خلت منها سائر النسخ.

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٣.

(١٣) مغني اللبيب ٨٥.

(١٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٢، وأوضح المسالك ٣/٣٨٢، والهمع ٥/٢٥٢.

(١٥) سعد بن قراط ابن أم النحيف في ديوان الحماسة لأبي تمام ٦٣٢، وينسب إلى الأحوص في شعره ٢٢١، والـشاهد في شـرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٢، والجنى =

يَا لَيْتَما أُمُّنَا شالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَا إِلى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلى نارِ

شالَتْ نعامتُهَا: أَي ارتفَعَ باطنُ قدَمِها، وهوَ كنايَةٌ عَنِ الموتِ [1]. وفيهِ شاهدٌ ثان، وهــوَ فَــتْحُ الهمزةِ، وشاهِدٌ ثالثٌ وهوَ إبدالُ ميمِهَا الأُولى ياءً، كذا قالَ ابنُ هشام [2]. وأَقــولُ: لا شــاهدَ فيهِ على الأَوَّلِ، لأَنَّ الكلامَ في (٢٧٧/ و) (إِمَّا) المكسورةِ الهمزةِ المشدَّدَةِ الميمِ، وهذهِ ليستِ التي في البيتِ، فإِذَنْ لا حاجةَ إِلى تقييدِ ما في المتنِ بالغلبةِ.

[[و]] يلزمُ [[سبقُهَا بمثلِهَا]]، أَي: بإِمَّا مُمَاثِلَةً لها في اللَّفظ لا في مجموعِ اللَّفظِ والاقترانِ بالواوِ، تقولُ: قامَ إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرٌو، إيذانًا مِنْ أَوَّلِ الأمرِ مِمَّا بُنِيَ الكلامُ عليهِ مِنْ شَكٍّ أَو غيرِهِ، وقد سُمِعَ تَرْكُ (إِمَّا) الأُولى كقولِهِ [3]:

تُلِمُّ بدارٍ قَدْ تقادَمَ عَهْدُهَا وإِمَّا بأَمواتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أَي: إِمَّــا بــدارٍ. والفرَّاءُ [4] يقيسُهُ، فيجيزُ: زيدٌ يقومُ وإِمَّا يقعدُ، كما يجوِّزُ: أو يقعدُ [5].

[[بخلافِ أَو]] في الأَمرينِ، فلا يلزمُهَا الواوُ ولا يلزمُهَا سَبقُهَا بمثلِهَا [6]، هذا ما يقتــضيهِ هذا الكلامُ، وأَنْتَ خبيرٌ بأَنَّ الغَرضَ أَنَّ (أَوْ) تخالفُ (إِمَّا) باعتبارِ أَنَّها لا يدخلُ علــيها الواوُ أَصلاً، وباعتبارِ أَنَّهُ لا يلزمُ سبقُ (إِمَّا) عليها بل يجوزُ السَّبْقُ وعدمُهُ، تقولُ: قامَ إِمَّا زيدٌ أَو عمرٌو، وقامَ زيدٌ أَو عمرٌو، وعبارةُ المتنِ لا توفي [7] بهذا.

[[وقــد لا تكــرَّرُ]] إِمَّا [[إِنْ عُوِّضَ]] عن [[تكريرِهَا، كــ إِمَّا أَنْ تُكلِّمَني جمــيلاً وإِلاَّ فاســكُتْ]] [8]، أَي: أُوقِعَ تعويضٌ عَنْ ذِكْرِهَا ثانيًا، فالظرفُ نائبٌ عن

=

الداني ٤٩٠، ومغني اللبيب ٨٥، والخزانة ٨٦/١١. ويروى: إِمَّا إِلى جنةٍ إِمَّا إِلى نارِ.

(١) اللسان (شول). (٢) مغني اللبيب ٨٥.

(٣) الفــرزدق، ديــوانه ٦١٨/٢. وينــسب البيت إلى ذي الرمة في ملحقات ديوانه ٦٧٢، وفيه تُلِمُّ بــدارٍ... وهــو في معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨، وشرح الكافــية للرضــي ٣٧٢/٢، ومغني اللبيب ٨٧، والخزانة ٧٦/١١، ٧٨. ويروى: تهاض بدار... وهي رواية الديوان.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١-٣٩٠ والجنى الداني ٤٩٠، والمساعد ٤٦١/٢.

(٥) (كما يجوز او يقعد) ساقطة من ك، ي. وينظر مغني اللبيب ٨٧.

(٦) ينظر الجنى الداني ٤٨٩. (٧) في ك، ي، ل: لا توافي.

(٨) ينظر الجنى الداني ٤٨٩، ومغني اللبيب ٨٦.

الفاعـــلِ، والمقـــصودُ أَنَّـــهُ قد يُستغنَى عن إمَّا الثانيةِ بذِكْرِ ما يُغنِي عنها، كقولِ المُثَقَّبِ العبدي [(١)]:

فإمَّا أَنْ تكونَ أَخي بصدقٍ ... فأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيني

وإلاَّ فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِـــي ... عَـــدوًّا أَتَّقِيـــكَ وتَتَّقِينـــي

[[ولا تقـــعُ]] إمَّا [[في النَّهيِ البتَّةَ]]، فلا يُقالُ: لا تضرِبْ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، وتقعُ في الأمرِ، فيُقالُ: اضرِبْ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، بخلافِ (أَوْ) فإنَّها تقعُ فيهما، تقولُ: لا تضرِبْ زيدًا أَو عمرًا، واضْرِبْ زيدًا أو عمرًا، وينبغي أَنْ يُنظَرَ في وَجْهِ الفرقِ.

[[وأَمِ المتَّـــصِلَةُ]] [(٢)] سُمِّيتْ بذلكَ لِماَ بينَ الجزءينِ الواقعينِ قبلَهَا وبعدَهَا مِنَ الاتِّـــصالِ، بحيثُ لا يُستغنَى بأحدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، وتُسمَّى أَيضًا مُعادِلةً، لمعادلَتِها الهمزةَ في إفـــادةِ التَّسويةِ في نحوِ: سواءٌ عليَّ أَقِمْتَ أَمْ قعدتَ، والاستفهامَ في نحوِ: أَزيدٌ قامَ أَمْ عمرٌو [(٣)].

موضـــوعةٌ [[لأَحَدِ المستويينِ]]، أَي: لعطفِ أَحَدِ المستويينِ في عِلْمِ المُستَفْهِمِ [[دَخَـــلَ علـــى]] المستوَى [[الآخَرِ همزةُ الاستفهامِ]] [(٤)]، نحوُ: أَفي الدَّارِ زيدٌ أَمْ في السُّوقِ ؟ وأَزيدٌ في الدَّارِ أَمْ عمرٌو ؟ وأَبَكْرًا [(٥)] ضربتَ أَمْ خالدًا ؟

(٢٧٧/ ظ) وقـــد صـــرَّحَ ابـــنُ الحاجبِ وجماعةٌ بوجوبِ إيلاءِ أَحَدِ المستويينِ الهمزةَ [(٦)]، وقالَ بِهِ غيرُ واحدٍ من علماءِ البيانِ [(٧)]. وفي كتابِ سيبويه ما نصُّهُ: " هذا بابُ أَمْ إذا كـــانَ الكلامُ بها بمنزلَةِ أَيُّهُمَا وأَيُّهُم. مِنَ ذلكَ قولُكَ أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عمرٌو، وأَزيدٌ لقـــيتَ أَمْ بِشْرًا ؟ "[(٨)] ثُمَّ قالَ: " واعْلَمْ أَنَّكَ إذا أَردتَ هذا المعنَى فتقديمُ الاسمِ أَحسنُ،

---

(١) الديـــوان ٢١١-٢١٢.والـــشاهد في والأمالي الشجرية ٣٤٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٢ والجنى الداني ٤٨٩، ومغني اللبيب ٨٦-٨٧، والخزانة ٤٨٩/٧، ٨٠/١١. ويروى: بحق مكان: بصدق.

(٢) ينظـــر فـــيها: شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢، ٣٧٣، والجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٦١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٦١.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٠٣.

(٥) في ي: وأبكر.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٧، ولباب الإعراب ٤٠٣.

(٧) ينظر مفتاح العلوم ٢٧٣.

(٨) الكتاب ١٦٩/٣.

لأَنَّــكَ لا تسأَلُ عن اللُّقى، وإنَّما تسأَلُ عن أَحدِ الاسمينِ في هذِهِ الحالِ، فبدأتَ بالاسمِ، لأَنَّــكَ تقــصدُ { قصدَ } أَنْ يبينَ [1] أيٍ [2]: الاسمينِ عندَهُ، وجعلتَ الاسمَ الآخرَ [3] عــديلاً للأَوَّلِ، فصارَ الذي لا تسأَلُ عنهُ بينَهُما. ولو قلتَ: أَلَقيتَ زيدًا أَمْ عمرًا، لكانَ جائــزًا حسنًا "[4] هذا كلامُهُ. وحسبُكَ بِهِ شاهدًا على خلافِ ما ذهبُوا إليهِ في المسأَلَة.

فإنْ قلتَ: يلوحُ أَنَّ عبارةَ المتنِ غيرُ منتظمةِ التَّركيبِ على ما ينبغي، فَمَا وَجْهُ تَوْجيهِهَا ؟

قلتُ: إمَّا أَنْ تُجعَلَ اللاَّمُ الدَّاخلةُ على المستويينِ كالدَّاخلَةِ في:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني [5]

فيكونُ مدخولُهَا نكرةً في المعنَى، والجملةُ بعدَهُ صفتُهُ [6]، على تقديرِ الرَّابطِ، أَي: لأحدِ مستويينِ دَخَلَ على الآخَرِ منهما همزةُ الاستفهامِ، أو تُجْعَلُ موصولةً، والجملةُ حالٌ على إضمارِ (قَدْ) وحُذِفَ الرَّابطُ، أَي: لأَحدِ المستويينِ حالةَ كونِهِمَا قَدْ دَخَلَ على الآخَرِ منهما همزةُ الاستفهامِ.

[[وقَدْ تُحْذَفُ]] الهمزةُ كقولِهِ [7]:

فَوَاللهِ ما أَدري وإنْ كنتُ داريًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وَهَــلْ حَــذْفُهَا في هذا البابِ وغيرِهِ مقيسٌ أَوْ لاَ ؟ فيهِ خلافٌ، قالَ ابنُ قاسم في الجــنى الــداني: " والمختارُ أنَّ حَذْفَهَا مطَّرِدٌ [8] إذا كانَ بعدَهَا أَمِ المتَّصلةُ لِكَثْرَتِهِ نظمًا

---

(1) في ل: تبيين.

(2) في ي: احد.

(3) (الآخر) ساقطة من ي.

(4) الكتاب 3/169-170.

(5) هذا صدر بيت، وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني

نسبه في الكتاب 3/24 إلى رجل من بني سلول مولد، ونسبه البحتري في حماسته 271 إلى عميرة بن جابر الحنفي برواية:

ولَقد مررتُ على اللَئيم يسبني ... فَمضَّيتُ عنه وقلتُ لا يعنيني

والشاهد في شرح الكافية الشافية 3/1271، ومغني اللبيب 138، 561، 845.

(6) في ك، ي: صفة، وهو وجه.

(7) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه 226 وروايته فيه: فواللهِ ماأدري وإني لحاسبٌ

والبيت من شواهد الكتاب 3/175، وشرح المفصل لابن يعيش 8/154، ومغني اللبيب 19-20. ويروى: لعمرك مكان: فوالله.

(8) في الأصل: مطردا، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

ونشرًا"[١].

ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ: وقد تُحْذَفُ أَمْ، كقولِه: [٢]

دَعَاني إليها القَلْبُ إنِّي لأَمْرِهِ سَميعٌ فَمَا أَدري أَرشدٌ طِلابُهَا

تقديــرُهُ أَمْ غــيٌّ، وهذا الذي ينبغي حَمْلُ كلامِ المؤلِّفِ عليه، لأَنَّ حَذْفَ الهمزةِ سَيُذْكَرُ في محلِّه بَعْدَ هذا.

[[لطلــبِ التَّعــيينِ]]، خــبرٌ بعــدَ خبرٍ، أَي: هيَ لطلبِ التَّعيينِ **[[بعدَ ثبوتِ أَحــدِهِمَا]]** [٣]، أَي: أَحــدِ المستويينِ في عِلْمِ المُستفْهِمِ، فإذا قالَ: أَزيدٌ [٤] عندَكَ أَمْ عمرٌو؟ فهوَ عالِمٌ بأَنَّ أَحَدَ الرجلينِ عندَ المخاطَبِ، والسُّؤالُ إِنَّما هوَ عن تعيينِه، فيُجابُ بالتَّعيينِ (٢٧٨/ و) لأَنَّهُ مطلوبُ المُستَفْهِمِ، فيقالُ في الجوابِ عن السُّؤالِ المذكورِ: زيدٌ، أَو يُقالُ: عمرٌو، ولا يُقالُ (لا) ولا (نَعَمْ) [٥]. أَمَّا إذا كانَ المستفْهِمُ مخطِئًا في دعواهُ ثبوتَ أَحــدِ الأَمرينِ بما لاحَ مِن استفهامِه بالهمزةِ وأَمْ، فيُقالُ لَهُ على سبيلِ الرَّدِّ لِمَا توهَّمَهُ من وقــوعِ أَحدِ الأَمرينِ، ويُذْكَرُ لَهُ بعدَ ذلكَ ما يَرِدُ إلى الصوابِ بنفي كِلاَ الأَمرينِ وينبِّهُ أَنَّهُ أَخطأَ في دعواهُ ثبوتَ أَحدِهِمَا كمَا في قولِ ذي الرُّمَّةِ [٦]:

تقولُ عجــوزٌ مَــدْرَجِي مُتَروِّحًــا علــى بابِهَا مِنْ عِنْدَ أَهلي وغادِيَــا

أَذُو زوجــةٍ بالمِصْرِ، أَمْ ذُو خصومَةٍ أَراكَ لهــا بالبَصــرةِ العامَ ثاوِيــا ؟

فقلــتُ لَهَا: لا، إِنَّ أَهلــي جيــرةٌ لأكثبــةِ الدَّهنــا جميعًــا ومالِيَــا

ومــا كُنْتُ مُذ أَبْصَرْتني في خُصومةٍ أُراجــعُ فيها- يا ابْنَةَ القومِ- قاضيا

[[وللتسويةِ]] [٧] بينَ الأَمرينِ، بحيثُ تجرَّدَتِ الهمزةُ وأَمْ لمعنَى الاستواءِ، وانسلَخَ عــنهما معنَــى الاستفهامِ والدلالةُ على أَحدِ الأَمرينِ والتَّشكيكُ على ذلكَ، بأَنَّ الإخبارَ

---

(١) الجنى الداني ١٠٠.

(٢) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ٧١/١.والشاهد في مغني اللبيب ١٨، ٦٤، ٨٢٠.

(٣) ينظر المفصل لابن يعيش ٩٩/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢.

(٤) في ك، ي: ك زيد.

(٥) ينظــر الأصــول ٥٦/١، والمقتصد ٩٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٨، ومغني اللبيب ٦٣.

(٦) ديــوانه ٦٥٣-٦٥٤، ويــروى البيت الثالث فيه: إنّ أهلي لجيرةٌ...وينظر أمالي الزجاجي ٨٩، ومغني اللبيب ٦٣.

(٧) ينظر الأصول ٥٧/٢، والجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٦١.

عـــنهما بالاســـتواءِ في نحوِ قولِكَ: سواءٌ عليَّ أَقمتَ أَمْ قعدتَ، يكونُ تكرارًا خاليًا عن الفائدةِ بمنزلَةِ قولِكَ: المستويانِ مستويانِ، يندفِعُ بأَنَّ الاستواءَ الذي تجرَّدَتِ الهمزةُ وأَمْ لَهُ، هـــوَ الاســـتواءُ الـــذي كانتا متضمنتينِ لَهُ عندَ حقيقةِ الاستفهامِ، أَي: الاستواءُ في عِلْمِ المُـــسْتَفْهِمِ، والاستواءُ المستفَادُ من (سواءٌ) هوَ الاستواءُ في الغرضِ المسبوقِ لَهُ الكلامُ، كأَنَّهُ قِيلَ: المستويانِ في عِلْمِي [1] مستويانِ في عَدَمِ المبالاةِ.

[[فَيُسْتَحْـــسَنُ وقوعُ الماضِي]] بعدَهَا لتضمُّنِ الجملتينِ هنا معنَى الشَّرطِ، لأَنَّ معنَى سواءٌ عليَّ أَقمتَ أَمْ قعدتَ: إنْ قمتَ أو قعدتَ، فالأَمرانِ سواءٌ عَلَيَّ تَقُومُ أَمْ تقعدُ. ومِـــنْ ثَـــمَّ استُهْجِنَ وقوعُ المضارعِ هُنَا، نحوُ: سواءٌ عليَّ أَتَقُومُ أَمْ تقعدُ، لكونِ إفادةِ الماضِي معنَى الاستقبالِ أدلُّ على إرادَةِ الشَّرطِ فيه [2]. واستَهْجَنَ الأَخفشُ وقوعَ الاسميَّةِ لِـــبُعْدِهِ عَنْ تضمُّنِ معنَى الشَّرطِ [3]، وأَيَّدَهُ السِّيرافي بأَنَّ ما جاءَ في التنزيلِ مِنْ هذا النَّحوِ جاءَ على مثالِ الماضِي [4]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [5]، وقـــالَ تعـــالى: ﴿ سَـــوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [6]، وقالَ < اللهُ تعالى > [7]) [8]: (٢٧٨/ ظ) ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [9]. قلتُ: وقولُهُ تعالى: ﴿ سَـــوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [10]، يدفَعُ في صدرِ [11] دعواهُ ولا يفيدُ التَّعلـــيلَ بتقدُّمِ الفعليَّةِ كما ذَهَبَ إليهِ الرضي [12]، لأَنَّ الجملةَ المعطوفةَ على جملةِ الشَّرطِ تمنَعُ كونَهَا اسميَّةً، وقولُ الشَّاعرِ [13]:

---

(١) في ي: علم.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٥، ٣٧٦.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٤٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٥.

(٤) نقله الرضي في شرح الكافية ٢/٣٧٦ عن أبي علي.

(٥) البقرة ٦.

(٦) إبراهيم ٢١.

(٧) الزيادة من ك، ي.

(٨) من (سواء عليهم... إلى... تعالى) ساقطة من ل.

(٩) المنافقون ٦.

(١٠) الأعراف ١٩٣.

(١١) في ك: صدره.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٥. وينظر الهمع ٥/٢٣٩.

(١٣) بـــلا عزو في شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٤، ومغني اللبيب ٦١، والهمع ٥/٢٣٩، والدرر ٢/ ١٧٥.

ولستُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا أَمَوْتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

لا يَتَأَتَّى فيهِ ذلكَ التعليلُ.

[[وَ]] أَمِ [[المنقطِعَةُ كَبَلْ والهمزَةِ]] (١)، نحوُ: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ (٢)، تقديرُهُ: بَلْ أَلَهُ البناتُ ولَكُم البَنُونَ، والهمزةُ للإنكارِ وَلَوْ قُدِّرَتْ أَمْ للإضرابِ المجرَّدِ لَزِمَ المُحالُ (٣).

[[وغيرُ مختصَّةٍ بالاستفهامِ]] كالمتَّصلَةِ، بَلْ تقعُ هذه بعدَ الخَبَرِ، نحوُ: إِنَّهَا لإِبِلٌ، أَمْ شَاءٌ (٤) ؟ – رأَى أشخاصًا فظنَّ أَنَّهَا إِبِلٌ، فجزَمَ أَوَّلاً فَأَخْبَرَ بذلكَ ثُمَّ شَكَّ فأَضْرَبَ واستَفْهَمَ – أَي: بَلْ أَهِيَ شَاءٌ (٥). وهَلِ المنقطِعَةُ عاطفةٌ أَمْ لاَ ؟ فيه خلافٌ (٦).

[[وَقَدْ تَجِيءُ]] المنقطِعَةُ [[لِمُجَرَّدِ الانتقالِ]] والإضرابِ، [[فتدخُلُ على كلماتِ الاستفهامِ]] (٧)، نحوُ: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ (٨)، ونحوُ: ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٩)، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾ (١٠).

وظاهِرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ أَمْ هذهِ مُنْقَطِعَةٌ، إِذِ الضَّميرُ مِنْ قولِهِ: (وقَدْ تَجِيءُ) (١١) عائِدٌ (١٢) إِلى أَقربِ مذكورٍ وهوَ (المنقطِعَةُ، ويحتملُ أَنْ يعودَ (١٣) إِلى مجرَّدِ أَمْ، لا تفيدُ

---

(١) ينظر الأصول ٢/٥٨، والمقتصد ٢/٩٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٧، ٩٨، والجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٦٦.

(٢) الطور ٣٩.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٦٦.

(٤) ينظر القول في الكتاب ٣/١٧٢، والمقتصد ٢/٩٥٢، والجنى الداني ٢٢٦، والمساعد ٢/٤٥٦.

(٥) ينظر المقتصد ٢/٩٥٣، ومغني اللبيب ٦٦.

(٦) في الجنى الداني ٢٢٦: "المغاربة يقولون إنها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد...". وينظر المساعد ٢/٤٥٦.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢٢٦، ومغني اللبيب ٦٦-٦٧.

(٨) الرعد ١٦.

(٩) النمل ٨٤.

(١٠) الملك ٢٠.

(١١) (وقد تجيء) ساقطة من ي.

(١٢) في الأصل، ي: عائدا، وهو خطأ، وما أثبتناه من ك، ل.

(١٣) في ك، ي: أن يكون، بزيادة (يكون).

باتِّــصالٍ ولا انقطـــاعٍ، فتكونُ أَمْ هذهِ الدَّاخلَةُ على أَدواتِ الاستفهامِ قسمًا ثالثًا برأسِهِ ليستْ بمتَّصلَةٍ ولا منقطِعَةٍ، بَلْ لمجرَّدِ [1] الإضرابِ بمعنَى بَلْ، صَرَّحَ بهِ التفتازاني في حاشيةِ الكــشَّافِ [2] في تفسيرِ قولِهِ تعالى في سورَةِ النِّساءِ: ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾ [3]، وهوَ حَسَنٌ يندفعُ بِهِ رَدُّ ابنِ هشامٍ على البصريينَ في دَعْوَاهُم أَنَّ المنقطِعَةَ بمعنَى بَلْ والهمزةِ دائمًا [4]. وقولُهُ: [[سِوَى الهمزَةِ]] استثناءٌ مِنْ كلماتِ الاستفهامِ، أَي: أَنَّ أَمِ المنقطِعَةَ لا تَــدخُلُ على همزَةِ الاستفهامِ [[لعراقتِهَا فيهِ]] [5]، (٢٧٩/ و) فَكُرِهَ تَقَدُّمُ شيءٍ عليها مِمَّا يخرجُهَا عَنِ الصَّدْرِ.

[[و " لاَ " لِنَفْيِ مَا وَجَبَ للأَوَّلِ]] [6] مِنَ الحُكْمِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ لا عمرٌو. ولَهَا ثلاثــةُ شــروطٍ [7]: أَحَــدُهَا: أَنْ يكــونَ معطوفُهَا اسمًا، وقَدْ أَشارَ إِليهِ المؤلِّفُ بقولِهِ: [[وخُــصَّتْ بالاســمِ]]، وكــذا في اللُّبابِ [8]، واعترضَهُ الشَّارِحُ بأَنَّهُ قد يُعْطَفُ بِهَا المــضارعُ، نحــوُ: أَنَا أَقُومُ لاَ أَقْعُدُ، وذلكَ لمضارعتِهِ الاسمَ، فكأَنَّكَ قلتَ: أَنَا قائمٌ لاَ قاعِــدٌ. وهوَ مأخوذٌ مِنْ كلامِ الرضي [9] حكمًا وتعليلاً، ونصوصُهُم متضافِرَةٌ على أَنَّهَا تُعطَفُ بِهَا المفرداتُ [10]. الثَّاني: أَنْ يتقدَّمَهَا إِيجابٌ أَوْ أَمرٌ اتِّفاقًا [11] كـــ: هذا زيدٌ لا عمرٌو، واضربْ زيدًا لا عمرًا، أَو نداءٌ، خلافًا لابنِ سعدان [12]، نحوُ: يا ابنَ أَخِي لاَ ابْنَ

---

(١) في ك: بمجرد، وهو تحريف.

(٢) حاشية الكشاف ورقة ١٧٣.

(٣) النساء ١٠٩.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٦.

(٥) أي: لأصالتها فيه. ينظر الجنى الداني ٢٢٦، ومغني اللبيب ٦٦-٦٧، والهمع ٢٤٢/٥.

(٦) ينظـــر: شـــرح المفـــصل لابن يعيش ١٠٤/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢، ٣٧٧-٣٧٨، والارتشاف ٦٤٥/٢، والجنى الداني ٣٠٢، ومغني اللبيب ٣١٨، والهمع ٢٦٠/٥.

(٧) تنظر في مغني اللبيب ٣١٨، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣.

(٨) لباب الإعراب ٤٠٦.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣٧٨/٢.

(١٠) ينظر الجنى الداني ٣٠٢.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٧٨/٢، والارتشاف ٦٤٥/٢، والجنى الداني ٣٠٢، ٣٠٣.

(١٢) هـــو محمد بن سعدان الضرير، تلميذ الكسائي، صنف كتابا في النحو وآخر في القراءات، توفي ســنة ٢٣١هـــ. طبقات الزبيدي ١٣٩، وتاريخ بغداد ٣٢٤/٥، وبغية الوعاة ١١١/١. وينظر رأيه في الجنى الداني ٣٠٢، ومغني اللبيب ٣١٨، والهمع ٢٦١/٥.

عَمِّي [١]. الثَّالثُ: أَنْ يتعاندُ متعاطفاها، أَي: لا يصدقُ أَحدُهُمَا على الآخَرِ، نحوُ: جاءَني رَجُلٌ لاَ امرأَةٌ، بخلافِ نحوِ: جاءَني رَجُلٌ لا زيدٌ، نصَّ عليهِ السُّهيلي [٢]. قالَ ابنُ هشام في توضيحِ الألفيةِ: وهوَ حَقٌّ [٣].

[[وبَلْ للإضرابِ بَعْدَ الإيجابِ]] [٤] كقامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو، أَو الأَمرِ كَاضْرِبْ زيدًا بَلْ عمرًا.

[[فيتعيَّنُ [٥] **الغَلَطُ بجعلِ المتبوعِ كالمسكوتِ عَنْهُ]]**، فلا يُحْكَمُ عليهِ بشيءٍ، ويكونُ الحُكْمُ ثابتًا لِمَا بعدَهَا [٦]. **[[وقِيلَ: كالمنفيِّ]]** عَنْهُ الحُكْمُ، وهذا القائلُ يَرَى أَنَّ معنَــى الإضرابِ عَنِ المتبوعِ بَعْدَ الإيجابِ جَعَلَهُ منفيًّا عَنْهُ الحُكْمُ قطعًا، إلاَّ أَنَّهُ كالمنفيِّ، فــلا معنًــى لإدخالِ الكافِ هُنَا. **[[وَ]]** للإضرابِ **[[بعدَ النَّفيِ، فيحتملُ]]** الإضراب **[[كذلكَ]]** أَي: الغلط، ولا يتعيَّنُ لَهُ، **[[لأَنَّهُ إضرابٌ عَنِ المنفيِّ عندَ الجمهورِ، أو]]** عَنِ **[[النَّفيِ عندَ المبرِّدِ]]** [٧]، فإنْ جَعَلْنَا الإضرابَ عَنِ المجيءِ المنفيِّ مثلاً في قولِكَ: ما جاءَني زيدٌ بَلْ عمرٌو، ثَبَتَ المجيءُ للتَّابعِ بقضيَّةِ الإضرابِ. ويُقَدَّرُ النَّفيُ على حالَةِ المتبوعِ لأَنَّهُ لَمْ يُضْرَبْ عَنْهُ، وإنْ جعلناهُ عَنْ نفيِ المجيءِ كانَ بمثابَةِ الأَوَّلِ في أَنْ يُجْعَلَ المتبوعُ في حُكْــمِ المسكوتِ عَنْهُ، كأَنَّهُ قِيلَ: ما جاءَني زيدٌ بَلْ ما جاءَ عمرٌو. فالحاصلُ أَنَّ مَذْهَبَ الجمهورِ أَنَّ (بَلْ) بَعْدَ النَّفيِ لتقريرِ ما قَبْلَهَا على حالِهِ، وجَعْلِ ضِدِّهِ [٨] لِمَا بعدَهَا [٩] بناءً على أَنَّ الإضرابَ عَنِ النَّفيِ.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣١، وأوضح المسالك ٣/٣٨٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٨٨، والهمع ٥/٢٦١.

(٣) أوضح المسالك ٣/٣٨٨.

(٤) ينظــر فيها: المقتصد ٢/٩٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٣، ٣٧٧-٣٧٨، والجنى الداني ٢٥٣، ومغني اللبيب ١٥٣، والهمع ٥/٢٥٥.

(٥) في الأصل: فيتعين، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٨، والجنى الداني ٢٥٤، ومغني اللبيب ١٥٢.

(٧) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٩، والجنى الداني ٢٥٤، ومغني اللبيب ١٥٢.

(٨) في ك، ي: هذه، وهو تحريف.

(٩) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٨٧.

واعْلَمْ أنَّ المبرِّدَ لا يُوجِبُ (٢٧٩/ ظ) ما حكى المؤلِّفُ أنَّهُ مَذْهَبُهُ، بَلْ يجوزُ [1] أَنْ يكونَ المعنَى عليهِ، وأَنْ يكونَ على ما قالَهُ الجمهورُ. وعلى رأْيِهِ فيصحُّ: ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدًا، وبَلْ قاعِدٌ، ويختلِفُ المعنَى [2]، فَمَعَ النَّصبِ يكونُ القعودُ منفيًّا، ومَعَ الرَّفْعِ يكونُ مثبتًا.

[[وقَدْ تجيءُ]] بَلْ **[[لِتَرْكِ الشَّيءِ إلى الأَهَمِّ]]**، نحوُ: وَجْهُكَ النَّجْمُ، بَلْ البَدْرُ، بَلْ الشَّمسُ. ولَمْ يقيِّدِ المؤلِّفُ (بَلِ) العاطفَةَ بأَنْ يقَعَ بعدَهَا مفردٌ، بَلْ أطلقَ، فأَشْعَرَ بأَنَّهَا للعطفِ سواءٌ تلاها مفردٌ أو جملةٌ. والمشهورُ أَنَّهَا لا تكونُ عاطفةً إلاَّ إذا تَلاَهَا مفرَدٌ، وأَمَّا التي تَلاَهَا [3] جملةٌ فحرفُ ابتداءٍ يفيدُ الإضرابَ على الصَّحيحِ [4].

[[ولَكِنْ [5] للاستدراكِ- على ما بُيِّنَ]] في الحروفِ المشبهَةِ بالفعلِ- **[[في المفرداتِ بَعْدَ النَّفيِ]]**، نحوُ: ما مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ [6]، **[[وفي الجُمَلِ أعمُّ]]**، تَقَعُ بَعْدَ النَّفي، نحوُ: ما جاءَ زيدٌ لكنْ عمرٌو جاءَ، وبَعْدَ الإثباتِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لَمْ يجيءْ [7]. **[[ويجوزُ مَعَهَا الواوُ]]** [8]، نحوُ: ﴿ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ [9].

والصَّحيحُ أَنَّهَا للعطفِ بشرطِ إفرادِ معطوفِهَا، وأَنْ يُسْبَقَ بنفيٍ كما مَرَّ، أَوْ نهيٍ [10]، نحوُ: لا تُكْرِمْ رجلاً جاهِلاً لكنْ فاضلاً. وأَنَّها حرفُ ابتداءٍ أَنْ تَلِيهَا [11] جملةٌ، كقولِهِ [12]:

---

(١) ينظر المقتضب ١/١٢، ٤/٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٤، والجنى الداني ٢٥٤.

(٢) ينظر مغني اللبيب.

(٣) في ك، ي: تليها، وهو وجه.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١٥١-١٥٢.

(٥) ينظر الكتاب ١/٣٤٥، ٤٤٠، والمقتضب ١/١٢، والأصول ٢/٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠، والجنى الداني ٥٣٣، ومغني اللبيب ٣٨٥.

(٦) الكتاب ١/٤٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٦.

(٧) ينظر المقتصد ٩٤٨، ومغني اللبيب ٣٨٥.

(٨) ينظر الجنى الداني ٥٣٤-٥٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٦، والهمع ٥/٢٦٣.

(٩) الأحزاب ٤٠.

(١٠) تنظر الإنصاف م(٦٨) ٢/٤٨٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٩، والجنى الداني ٥٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٥.

(١١) في ل: تلتها، وهو وجه.

(١٢) زهير بن أبي سلمى، شعره ٩٥، وفيه: لا تخشى غوائله. والبيت في الجنى الداني ٥٣٤، ومغني =

إنَّ ابْنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بوادِرُهُ لَكِنْ وقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أَوْ تَلَتْ واوًا، نحوُ: ﴿ وَلَكِن رَسُولَ اللهِ ﴾ [(١)]، وليسَ المنصوبُ معطوفًا بالواوِ، لأنَّ معطوفي الواوِ في الإفرادِ لا يختلفانِ بالسَّلْبِ والإيجابِ.

[[وأَيْ في رأَيٍ]] ذَهَبَ إليهِ الكوفيونَ [(٢)]، وصاحبُ المفتاحِ [(٣)]، وصاحبُ المُستَوْفَى [(٤)]، كذا في مغني ابنِ هشامٍ [(٥)]. وذَهَبَ إليه بعضٌ مِنَ البصريينَ، أبو العبَّاس المبرِّد على ماحكاهُ ابنُ خالويهِ [(٦)] عَنْ أبي عمر الزَّاهد [(٧)]، كذا في حواشي التسهيل لابن هشام أيضًا. **[[وهوَ للتفسيرِ، والجمهورُ على أنَّ ما بَعْدَهَا عطفُ بيانٍ لمَا قبلَهَا]]** لا عطفُ نسقٍ [(٨)]. قالَ ابنُ هشام: " لأنَّا لَمْ نَرَ عاطفًا يصلحُ للسقوطِ دائمًا " [(٩)]، يعني أنَّ (أَيْ) تصلحُ للحذفِ دائمًا، فلا تكونُ حرفَ عطفٍ. واحترَزَ بقيدِ الدَّوامِ مِنَ العاطفِ الذي يصلحُ للسقوطِ في بعضِ الأوقاتِ دونَ بعضٍ، كالعاطفِ المتوسِّطِ بينَ الأَخبارِ في مثلِ: زيدٌ قائمٌ (٢٨٠/ و) وقاعدٌ وضاحكٌ وباكٍ، والصفاتِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ، والأحوالِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ راكبًا وضاحكًا. قالَ: " ولا عاطفًا ملازمًا لعطفِ الشَّيءِ على مرادفِهِ " [(١٠)]. يعني وأَيْ ملازمَةٌ لذلكَ، فلا تكونُ حرفَ عطفٍ، واحترَزَ بالملازِمِ مِمَّا يَعْطِفُ الشَّيءَ على مرادفِهِ تارةً دونَ أُخرَى، كقولِهِ [(١١)]:

= اللبيب ٣٨٥.

(١) الأحزاب ٤٠، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٦٣١. (٣) مفتاح العلوم ٢٧٢.

(٤) لم أقف على رأي صاحب المستوفى هذا في كتابه المستوفى في باب العطف.

(٥) مغني اللبيب ١٠٦. وهذا الرأي نقله ابن مالك في التسهيل ١٧٤ عن صاحب المستوفى. وينظر الجنى الداني ٢٥١، والمساعد ١/ ٤٤٣، والهمع ٥/ ٢٦٤.

(٦) هو أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه اللغوي النحوي، صاحب كتاب ليس في كلام العرب، توفي سنة ٣٧٠هـ. انباه الرواة ١/ ٣٢٤، ووفيات الأعيان ٢/ ١٧٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٩.

(٧) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام اللغوي الزاهد، كان من أكابر أهل اللغة وأحفظهم لها، اخذ عن أبي العباس ثعلب، وكان يعرف بغلام ثعلب، روى عنه ابن خالويه كثيرا. توفي سنة ٣٤٥هـ. إنباه الرواة ٣/ ١٧١-١٧٧، وبغية الوعاة ١/ ١٦٤-١٦٦.

(٨) ينظر الجنى الداني ٢٥١، ومغني اللبيب ١٠٦، والهمع ٤/ ٣٧٠.

(٩) مغني اللبيب ١٠٦. (١٠) المصدر السابق ١٠٦.

(١١) عدي بن زيد، ديوانه ١٨٣، وصدره: فقدمت الأديم لراهشيه =

وألْفى قولَها كَذِباً ومينَا

فإنَّ الواوَ كما تَعْطِفُ هذا، تَعْطِفُ غيرَهُ، فليستْ لازِمَةً [١] لِعَطْفِ المرادِفِ [٢].

[[وَوُقُوعُهَا تفسيرًا لِضميرِ [٣] المجرورِ أو المرفوعِ بلا شرطِ العطفِ عليهما]] [٤]، نحوُ: مررتُ بِهِ، أَي: زيدٍ [٥]، بِلاَ إعادةِ الخافضِ، ونحوُ: زيدٌ ضُرِبَ، أَي: هُوَ، بلا تأكيدٍ ولا فصلٍ، كما يوجدُ في كلامِ العلماءِ. قالَ التفتازاني: وإنْ لم يوجَدْ في كلامِ البلغاءِ من العربِ العَرْبَاءِ. **[[حجَّةٌ لَهُم]]**، أَي: للجمهورِ، في أَنَّها ليستْ حرفَ عطفٍ [٦].

[[ولا يُجْمَعُ بينَ عاطفينِ]] كراهةً لتوالي حرفينِ مِنْ بابٍ واحدٍ. ومِنْ ثَمَّ رُدَّ قولُ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ (إِمَّا) الثانيةَ عاطفةٌ من قولِكَ: جاءَ إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرٌو، لدخولِ واوِ العطفِ عليهما، وقدْ مرَّ الكلامُ فيه [٧].

[[وحتَّى الثانيةُ في]] قولِكَ: **[[جاءَ القومُ حتَّى زيدٌ وحتَّى عمرٌو، مُتَمَحِّضَةٌ للمهلَةِ]]** لا عاطفةٌ.

[[ولَكِنْ مَعَ الواوِ للاستدراكِ]] لا للعطفِ [٨]. وفي هذا منافاةٌ لقولِهِ في ما مَرَّ بَعْدَ ذِكْرِهِ (لكِنِ) العاطفةَ: ويجوزُ مَعَهَا الواوُ) [٩].

[[﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾]]، أَي: وقولُهُ تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [١٠] - إلاَّ أَنَّهُ حَذَفَ الواوَ كراهةً لاجتماعِ الواوينِ - محمولٌ **[[على (معنى) [١١] مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فَكَبِّرْ**

=

والشاهد في مغني اللبيب ٤٦٧، والهمع ٢٢٦/٥.

(١) في الأصل: بملازمة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٤٦٧، والهمع ٢٢٦/٥.

(٣) في الأصل: تفسير للضمر، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك، ي: عليها، وهو تحريف.

(٥) في ك: زيدا، وهو خطأ.

(٦) في ك، ي: عاطف، وهو تحريف.

(٧) ينظر ق ٢٧٧و.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٠/٢، والارتشاف ٦٢٩/٢.

(٩) ينظر ق ٢٧٩ ظ.

(١٠) المدثر ٣.

(١١) الزيادة من ك، ي.

رَبَّكَ]] [١]، فليسَ مِنِ اجتماعِ العاطفينِ في شيءٍ، إذِ الواوُ عاطفةٌ والفاءُ [٢] رابطةٌ للجواب، وإنَّما يلزمُ ذلكَ أنَّ لو كانا عاطفينِ حتَّى يكونُ الأصلُ فَكَبِّرْ رَبَّكَ. والرَّضي يدَّعِي أنَّ حذفَ أمَّا [٣] الشَّرطيَّة التي هيَ بمعنى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ، مطَّردٌ في مثلِ هذا الموضعِ [٤]. قالَ: "وقدْ تُحذَفُ أمَّا لِكَثْرَةِ الاستعمالِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [٥]، و﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [٦]، و ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ [٧]. وإنما يطَّردُ ذلكَ إذا كانَ ما بَعْدَ الفاءِ أمرًا أَوْ نهيًا (٢٨٠ / ظ) وما قَبْلَهَا منصوبًا بِهِ أَوْ بمفسِّرٍ بِهِ، فلا يُقالُ: زيدًا فضربتُ، ولا: زيدًا فضربتُهُ، بتقديرِ أمَّا "[٨].

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٩٧.

(٢) ينظر الكشاف ١٨٠/٤.

(٣) في ك: ما، وهو خطأ.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٩٩/٢.

(٥) المدثر ٣-٥.

(٦) سورة ص ٥٧.

(٧) يونس ٥٨.

(٨) شرح الكافية للرضي ٣٩٩/٢.

حروفُ التَّنبيهِ [١]

وبعضُهُم يُسَمِّيها حروفَ الاستفتاحِ. قالَ ابنُ الحاجب: " والأَوّلُ أَوْلَى، لأَنَّ إضافة الحـــرفِ في تسميتِهِ [٢] إلى المعنى المختصِّ بِهِ في الدلالةِ أَوْلَى من إضافتِهِ إلى أمرٍ ليسَ من دلالتِهِ. والتنبيهُ مِنْ دلالَةِ هذهِ الحروفِ بخلافِ الاستفتاحِ. أَلاَ تَرَى أَنَّ حروفَ الاستفهامِ وحروفَ التَّحضيضِ ونظائرَهَا لا تكونُ إلاَّ مُستَفْتَحًا بِهَا، وَلَمْ تُسَمَّ حروفَ استفتاحٍ، لأَنَّهُ ليسَ مِنْ دلالتِهَا، وإنَّما سُمِّيَتْ حروفَ الاستفهامِ [٣] وحروفَ التَّحضيضِ لَمَّا كانَ ذلكَ المعنَى مدلولاً بِهَا، وإذا اعتبرتَ تسمياتِ الحروفِ باعتبارِ إضافتِهَا وجدتَهَا كلَّهَا كذلكَ كحروفِ النِّداءِ وحروفِ الشَّرطِ وحروفِ الاستقبالِ وغيرِ ذلكَ "[٤].

[[هَـــا]] وتـــدخُلُ على أَربعَةٍ [٥]: أَحَدُهَا: الإشارةُ غيرُ المختصَّةِ بالبعيدِ، نحوُ (هذا)، بخلافِ ثَمَّ وهَنَّا بالتَّشديدِ وهُنالِكَ. الثاني: ضميرُ الرَّفعِ المخبَرُ عنهُ باسمِ الإشارةِ، نحـــوُ: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ ﴾ [٦]. الثالث: نعتُ أَيٍّ في النِّداءِ، نحوُ: يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وهيَ في هذهِ واجبَةٌ للتَّنبيهِ على أَنَّهُ المقصودُ بالنِّداءِ، وقيلَ: للتعويضِ عَمَّا تُضافُ إليهِ أَيٌّ. الرَّابعُ: اسمُ اللهِ تعالى في القَسَمِ عندَ حذفِ الحرفِ، يُقالُ: هَا اللهِ، باللُّغاتِ التي تقدَّمَ ذِكْرُهَا [٧].

[[وأَمَا]] بفتحِ الهمزةِ وتخفيفِ الميمِ. [[وفيها لغاتٌ]] [٨]، إبدالُ همزتِهَا هاءً أو عينًا، وكِلاَهُمَا مَعَ ثبوتِ الأَلِفِ وحذفِهَا، أَوْ بحذفِ الأَلِفِ مَعَ تَرْكِ الإبدالِ [٩].

---

(١) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨، ولباب الإعراب ٤٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٠، والهمع ٣٦٦/٤-٣٧٠.

(٢) في ك: تسمية، وهو تحريف.

(٣) في ك، ي، ل: واستفهام، وهو وجه.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١١٨/٤.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٤٢، ومغني اللبيب ٤٥٦.

(٦) آل عمران ١١٩.

(٧) وهي بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها.
ينظر ق ٢٦٤ و.

(٨) الجنى الداني ٣٧٧، ومغني اللبيب ٧٨.

(٩) ينظر الجنى الداني ٣٧٧.

[[وأَلاَ]] (١) بفـتحِ الهمـزةِ وتخفـيفِ اللاَّمِ. [[وَخُصَّتَا]]، أَي: (أَمَا) و(أَلاَ) [[بالـصَّدْرِ]] (٢) ليحصلَ الغرضُ المطلوبُ بِهِمَا، وهوَ تنبيهُ المخاطَبِ بمضمونِ الجملةِ الواردَةِ بعدَهُمَا. وأَمَّا (ها) فلأَجْلِ دخولِه على المفرَدِ الذي هُوَ اسمُ الإشارةِ، لا يكونُ (٣) لَهُ الصَّدْرُ، بَلْ قَدْ يكونُ أَوَّلَ الكلامِ ووَسَطَهُ على حَسَبِ وقوعِ اسْمِ الإشارَةِ في الجملَةِ، فـإِنْ وَقَعَ ابتداءً، (فبطريقِ الاتِّفاقِ لاَ مِنْ حيثُ إِنَّ لَهُ الصَّدْرَ، وإِنَّمَا هُوَ مَعَ اسمِ الإشارةِ في (٤) محلِّهِ إِمَّا ابتداءً) (٥) أو وَسَطاً (٦).

[[حروفُ النِّداءِ (٧): أَيَا]] كقولِهِ (٨):

أَيا جَبَلَيْ نَعمانَ باللهِ خَلِّيَا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِليَّ نَسيمُهَا

(٢٨١ / و) [[وَهَيَا]] كقولِهِ (٩):

فأَصاخَ يَرْجُو أَنْ يكونَ حَيًّا   وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا

[[للبعيدِ]] (١٠) لأَنَّ نداءَهُ يحتاجُ إِلى رَفْعِ الصَّوتِ، وهُوَ يحصلُ بكثرةِ الحروفِ، وإِلى مَدِّهِ (١١) وهوَ يحصلُ بكونِ الآخَرِ أَلِفًا، وقد تَوَفَّرَ الأمرانِ في هذينِ الحرفينِ، فَجُعِلاَ لنداءِ البعيدِ [[وشبهِهِ]] من (١٢) السَّاهي والنَّائِمِ (١٣) والمُتَحَيِّرِ (١٤).

---

(١) المصدر السابق ٣٧٠، ومغني اللبيب ٩٥. (٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٠.

(٣) في ك: ولا يكون، بزيادة الواو. (٤) في ل: وفي، بزيادة الواو.

(٥) من (فبطريق... إلى... ابتداء) ساقطة من ك.

(٦) في ك، ي: أو وسط.

(٧) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨١.

(٨) مجنون ليلى، ديوانه ٢٥١، وفيه: سبيل الصبا. وينسب إلى امرأة من نجد، ويميل السيوطي في شرح شواهد المغني ١/٦٠-٦٣ انه لأسماء المرية صاحبة عامر بن طفيل. ويروى: طريق الصبا. والبيت بلا عزو في مغني اللبيب ٢٩.

(٩) ينسب البيت إلى الراعي، وليس في ديوانه. والبيت في أمالي القالي ١/٨٣، والخصائص ١/٢٩، ٢١٩، وسمط اللآلي ٢٧٥، واللسان (هيا) وفيه: من طرب، مكان: من فرح. ومغني اللبيب ٢٩.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٨.

(١١) في الأصل: مده وهو تصحيف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) في ي: في، وهو تحريف.

(١٣) في ك: والساهي النائم، مكان: الساهي والنائم.

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٨.

[[وأَيْ]] [١] بهمزةٍ مفتوحةٍ فياءٍ ساكنةٍ، كقولِه [٢]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى   بُكَـــاءَ حَمَامَــاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

عَبْدَ: مُرَخَّمُ عَبْدَةَ. ورونقُ الضُّحَى: حُسْنُهُ وبريقُهُ [٣]. والهديرُ: صوتُ الحمامِ [٤].

[[والهمزَةُ]] [٥]، كقولِه [٦]:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بعضَ [٧] هذا التَّدلُّلِ

[[للقريبِ]] [٨]، لانتفاءِ الأَمرينِ المتقدمينِ منهما، إذ لا كَثْرَةَ حروفٍ ولا أَلِفَ في الآخِرِ.

وَذَهَــبَ ابنُ بَرْهَان إِلى أَنَّ (أَيْ) لنداءِ المتوسِّطِ [٩]. ونَقَلَ ابنُ الخبَّاز عَنْ شيخِهِ أَنَّ الهمزَةَ كذلكَ، أَي: للمتوسِّطِ [١٠]. قالَ ابنُ هشامٍ: وهوَ خَرْقٌ لإجماعِهِم [١١].

[[وَيَــا أَعَمُّهَا]]، أَي: أَوسعُهَا مجالاً لكثرةِ النِّداءِ بِهَا، ووقوعِهَا [١٢] في الاستغاثَةِ والنُّدبَةِ وللقريبِ والبعيدِ [١٣].

[[وخُصَّتْ بالاستغاثَةِ]]، نحوُ: يا لَزَيْدٍ، [[والتَّعَجُّبِ]]، نحوُ: يا لَلْمَاءِ [١٤].

[[حرفُ [١٥] النُّدْبَةِ وا]] [١٦]، ولا تُسْتَعْمَلُ (وا) في غيرِهَا [١٧] أصلاً على ظاهرِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨، والجنى الداني ٢٤٩، ٣٩٨، ومغني اللبيب ١٠٦.

(٢) كثير عزة، ديوانه ٤٧٤. والبيت بلا عزو في مغني اللبيب ١٠٦.

(٣) التاج (رنق). (٤) اللسان (هدر).

(٥) ينظر الجنى الداني ١٠٠، ومغني اللبيب ١٧.

(٦) امرؤ القيس، ديوانه ١٢، وعجزه: وإنْ كُنتِ قَد أزْمَعْتِ صَرِي فاجْمِلي
والشاهد في الجنى الداني ١٠١، ومغني اللبيب ١٧.

(٧) في الأصل: بعد، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨، والجنى الداني ١٠٠، ومغني اللبيب ١٧.

(٩) ينظر رأي ابن برهان في الأشباه والنظائر ٣٨٢/٢.

(١٠) مغني اللبيب ١٧، والهمع ٣٤/٣.

(١١) مغني اللبيب ١٧. (١٢) (الواو) ساقطة من ك، ي.

(١٣) ينظر الجنى الداني ٣٤٩، ومغني اللبيب ٤٨٨، والهمع ٣٥/٣.

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٣٣/١، ١٣٤.

(١٥) في ل: حروف.

(١٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨، والجنى الداني ٣٤٦، مغني اللبيب ٤٨٢.

(١٧) في ك: غير.

كـــلامِ الجماعَةِ. قالَ الرضي: " وقد تُسْتَعْمَلُ (وا) في النِّداءِ المَحْضِ "[١]. وقد أَشرنا إِلى ذلكَ في الكلامِ على النُّدبَةِ فيما مَرَّ [٢].

[[وقـــد تُستعمَلُ لَهَا يَا]] [٣]، وقد مَرَّ الاستشهادُ عليهِ في بابِهِ [٤]. [[والهمزةُ]] ومَرَّ التنبيهُ، على أَنّي لَمْ أَقِفْ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ [٥].

---

(١) ينظـــر شرح الكافية للرضي ١/١٥٦. وقد جوَّزَ ابن مالك في شواهد التوضيح ٢١٢ استعمالها في منادى غير مندوب، وعزاه إلى المبرد، ونسبه السيوطي في الهمع ٣/٣٦ إلى ابن عصفور.

(٢) ينظر ق ١٤ ظ.

(٣) الجنى الداني ٣٤٩، ومغني اللبيب ٤٨٨.

(٤) ينظر المنهل الصافي ق ٩٤ ظ.

(٥) المصدر السابق ق ٩٤ ظ.

حرفُ التَّعريفِ

[[حرفُ التَّعريفِ لامٌ]] [1]، وهيَ المشهورةُ، **[[وميمٌ يمنيَّةٌ]]** ونُقِلَتْ عن طَيِّئٍ وعَنْ حِمْيَرٍ [2]، وأنشدُوا:

ذاكَ خَليــلِي وذُو يُواصُــلُني ... يَرمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ [3]

وفي الحَـديثِ مِـن روايةِ النَّمرِ بن تولب [4] - رضيَ اللهُ عنهُ -: " ليسَ مِنَ امْبرِ امصيامُ في امْسَفَرِ "[5]. قالَ ابنُ هشام: " وقِيلَ: إنَّ هذهِ اللغةَ مختصَّةٌ بالأسماءِ التي لا تُدغَمُ لامُ التَّعريفِ في أوَّلِهَا، نحوُ: غلامٌ وكتابٌ، بخلافِ رجلٍ وناسٍ ولباسٍ، وحَكَى لنا بعضُ طلـبةِ الـيمن أَنَّهُ سُمِعَ في بلادِهم خُذِ الرُّمْحَ، وارْكَبِ امفرَسَ، ولعلَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِهِم **(٢٨١/ ظ)** لا لجمـيعِهِم، أَلاَ تَـرَى إِلى البيتِ السَّابقِ وأَنَّها في الحديثِ دخَلَتْ على النوعينِ [6] ". إِلى هُنَا كلامُهُ.

ومذهبُ سيبويهِ [7] فيما نَقَلَ غيرُ واحدٍ أَنَّ اللاَّمَ وحدَهَا حرفُ تعريفٍ وأَنَّ الهمزةَ للوصـلِ، لكـنَّهَا فُتِحَتْ مَعَ أَنَّ أَصلَ همزاتِ الوصلِ الكَسْرُ لِكَثْرَةِ الاستعمالِ [8]. ونَقَلَ

---

(١) الكتاب ٤/١٤٧-١٤٨، وسر الصناعة ١/٣٣٢-٣٣٣، ومنهج السالك ٣٣، والهمع ١/٢٧٢.

(٢) ينظر شـرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣١، والجنى الداني ١٧٢، ومغني اللبيب ٧٠، والهمع ١/٢٧٣.

(٣) نسب في اللسان (سلم) إلى بجير بن عنمة الطائي، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٥٩-١٦٠ نسب إلى بجير بن غنمة الطائي.

وهـو في الـصحاح (ذا) وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٧، ٢٠، والجنى الداني ١٧٢، ومغني اللبيب ٧١.

(٤) شـاعر مخضرم عمر طويلا في الجاهلية ثم أسلم وكانت له صحبة، توفي سنة ١٤هـ. الأغاني ٢٢/ ٢٨٧-٣٠٢، والإصابة ٦/٤٧٠-٤٧١، والأعلام ٩/٢٢.

(٥) الحـديث في مسند أحمد ٥/٤٣٤، مروي فيه عن كعب بن أبي عاصم الأشعري. وهو مروي عن النمـر في سـر الصناعة ١/٤٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤، ٩/٢٠، ١٠/٣٣، ٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣١، والجنى الداني ١٧٣، ومغني اللبيب ٧١.

(٦) مغني اللبيب ٧١.

(٧) الكتاب ٤/١٤٧-١٤٨.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٣٠، ومنهج السالك ٣٣، والهمع ١/٢٧٢.

صاحبُ التَّسهيلِ [١] عَنْ سيبويهِ أَنَّهُ [٢] يَرى أَنَّ حرفَ التَّعريفِ هوَ أَلْ، إلاَّ أَنَّ الهمزةَ همزةُ وصلٍ زائدةٌ <غيرُ> [٣] مُعْتَدٍّ [٤] بهَا في الوضعِ كهمزةِ اسْمَعْ. ولهذا لَمْ يُعدَّ رباعيًّا فيُضَمُّ أَوَّلُ مـضارعِهِ، ومذهبُ الخليلِ أَنَّ حرفَ التَّعريفِ هوَ أَلْ، فإنَّ همزتَهُ همزةُ قطعٍ وُصِلَتْ لِكَثْرَةِ الاستعمالِ [٥].

[[للإشـارةِ إلى الحقـيقةِ من حيثُ هيَ هيَ]] لاَ مِنْ حيثُ الوجودُ، واعتبارُ ما يـصدقُ علـيهِ مِنَ الأفرادِ، [[وتُسمَّى جنسيًّا]] [٦]، أَي: لامَ جنسٍ وتُسمَّى أَيضًا لامَ الطبيعةِ كقولِهم: الرَّجُلُ أَفضلُ مِنَ المرأةِ، ولا يلزمُ مِنْ كونِ جنسِ الرَّجلِ أَفضلَ مِنْ جنسِ المـرأةِ أَنْ لا يكونَ امرأةٌ أفضلَ من رجلٍ، لجوازِ أَنْ يكونَ الجنسُ الحاصلُ في ضمنِ كلِّ فردٍ مِنَ الرَّجلِ أفضلَ مِنَ الجنسِ الحاصلِ في ضمنِ كلِّ فرد مِنَ المرأَةِ، مَعَ كونِ خصوصيَّةِ فـردٍ مـنها أَفـضلَ مِنْ خصوصيَّاتِ أفرادٍ منهُ، يعني أَنَّ أفضليَّةَ المرأةِ تكونُ ناشئةً مِنْ خـصوصيَّتِهَا بالقياسِ إلى خصوصيَّةِ أَفرادِ الرَّجُلِ، وذلكَ لا ينافي أَنْ يكونَ جنسُ الرَّجلِ أَفضلَ مِنْ جنسِ المرأةِ مِنْ حيثُ هُوَ هُوَ [٧].

[[أَو [٨] مِنْ حيثُ هيَ موجودةٌ في فردٍ معيَّنٍ بينَكَ وبينَ مخاطبِكَ]]، أَي: خصَّةٌ مِـنَ الحقيقةِ، فردًا أَو [٩] فردينِ أَو أَكثرَ [١٠]، كما إذا قِيلَ لَكَ: جاءَني رجلٌ، أَو رجلانِ، أَو رجـالٌ، فتقولُ: أَكْرِمِ الرَّجُلَ والرَّجُلَيْنِ والرِّجالَ. [[ويُسمَّى عهدًا خارجيًّا]] [١١] أَو للإشـارةِ إلى الحقيقةِ من حيثُ هيَ موجودةٌ [١٢] في فَردٍ [[غيرِ معيَّنٍ معهودٍ في الذِّهنِ،

---

(١) التسهيل ٤٢، وينظر المساعد ١/١٩٥.

(٢) في الأصل: أن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) الزيادة اقتضاها السياق. (٤) في ي: متعد، وهو تحريف.

(٥) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥، وسر الصناعة ١/٣٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣١، والارتشاف ١/٥١٣، والمساعد ١/١٩٥، والهمع ١/٢٧١.

(٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/٦٩٢، والتسهيل ٤٢، والجنى الداني ٢١٧، وشرح شذور الذهب ١٤٩، ومغني اللبيب ٧٣.

(٧) (هو) ساقطة من ك، ي. وتنظر حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٣.

(٨) في ك، ي: إذ، وهو تحريف.

(٩) في الأصل: و، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٤، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٢.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٣٢، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٣.

(١٢) في الأصل: موجود، وهو خلاف أصول العربية، وما أثبتناه من سائر النسخ.

ويُـــسمَّى عهدًا ذهنيًّا]] [١]، فتطلق المعرَّف بلامِ الحقيقةِ [٢] التي هيَ موضوعةٌ للحقيقةِ المـــتَّحدَةِ في الذهنِ على فردٍ موجودٍ من الحقيقةِ غيرِ متعيِّنٍ [٣] باعتبارِ كونِه معهودًا في الذِّهنِ [٤] وجزئيًّا من جزئياتِ تلكَ الحقيقةِ مطابقًا إيَّاهَا، كقولِه تعالى حكايةً عَنْ يعقوبَ (٢٨٢/ و) عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [٥].

[[وهوَ]] في المعنَى [[كالنَّكرَةِ]] وليسَ بِهَا في اللَّفظِ، لِمَا هوَ متحلًّى بِهِ من أداةِ التَّعـــريفِ وجـــريانِ أَحكامِ المعرَّفِ عليهِ من وقوعِهِ مبتدأً، وذا حالٍ، ووصفًا للمعرفَةِ، وموصـــوفًا بِهَا إلى غيرِ ذلكَ، لكنَّهُ قريبٌ منها من حيثُ المعنَى لأَنَّهُ أُريدَ بِهِ الجنسُ مِنْ حـــيثُ وجـــودُهُ في ضمنِ فردٍ لا بعينِهِ لأجلِ قرينةٍ تقتضي ذلكَ كقولِكَ حيثُ لا عهدَ: أَكلـــتُ خبزًا وشربتُ الماءَ، فإِنَّ مُؤدَّى هذا المعرَّفِ مُؤدَّى المُنكَّرِ، فكأَنَّكَ قلتَ: أكلتُ خبـــزًا وشـــربتُ ماءً، لكن بينهما فرقٌ، وهوَ أَنَّكَ إذا قلتَ: أَكلتُ الخبزَ، فكأنَّكَ قلتَ: أَكلـــتُ فـــردًا من هذهِ الماهيةِ المعلومةِ للمخاطَبِ، وإذا قلتَ: أَكلتُ خبزًا، كانَ معناهُ: أَكلـــتُ فـــردًا من هذهِ الماهيةِ من غيرِ إِشارةٍ إِلى معلوميَّتِها وإِنْ كانت معلومةً في نفسِ الأَمرِ [٦].

[[فَيُوصَـــفُ بالجملِ]] [٧] كما يُوصَفُ بِهَا النَّكرةُ التي هوَ [٨] مشابِهٌ [٩] لَهَا في المعنَى، كقولِهِ [١٠]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّنِي

فإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ لئيمًا بعينِهِ، إذ لا قَدْحَ فيهِ، ولا كلَّ لئيمٍ، لامتناعِهِ عادةً، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنْ يريدَ لئيمًا من اللِّئامِ معهودًا في الذِّهْنِ [١١].

---

(١) ينظر التسهيل ٤٢، والجنى الداني ٢١٧، ومغني اللبيب ٧٢-٧٣، والمساعد ١/١٩٦-١٩٧.

(٢) تنظر حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٣.

(٣) في ك، ي، ل: معين.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٣-٨٤، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٢.

(٥) يوسف ١٣. وينظر شرح الكافية للرضي ١/٤.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣٠.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٣٠، والمطول ٨٠.

(٨) في الأصل، ي: هي، وما أثبتناه من ك، ل.

(٩) في ي: مشابهة.

(١٠) تقدم تخريجه في ق ٢٧٧ ظ.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٣٠، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ٨٠.

[[أَوْ]] من حيثُ هيَ موجودةٌ [[في جميعِ الأفرادِ اللُّغويَّةِ]]، أَي: التي يتناوَلُها اللَّفظُ بحسبِ اللغةِ، نحوُ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (١)، أَي: كلِّ غيبٍ وكلِّ شهادةٍ، [[أو العُرفيَّةِ]]، أَي: الأفرادِ التي يتناوَلُها اللَّفظُ بحسبِ تفاهُمِ (٢) العُرْفِ، نحوُ: جَمَعَ الأَميرُ الصَّاغةَ، أَي: صاغةَ بَلَدِهِ أو أطرافِ مملكتِهِ، إذ هوَ المفهومُ عُرْفًا لا صاغةَ الدُّنيا بِأَسْرِهَا (٣).

[[ويُسَمَّى استغراقًا حقيقيًّا]] إِنْ تَعَلَّقَ بالأَفرادِ اللغويَّةِ، [[أَو عرفيًّا]] إِنْ تَعَلَّقَ بالأَفرادِ العرفيَّة (٤).

---

(١) الأنعام ٧٣، والتوبة ٩٤، ١٠٥، والرعد ٩.

(٢) في الأصل، ل: متفاهم، وما أثبتناه من ك، ي.

(٣) ينظر المطول٨٢.

(٤) المصدر السابق ٨٢.

حروفُ الإيجاب [1]

وتُسَمَّى أيضًا حروفَ التَّصديقِ. [[نَعَمْ]] بفتحِ النُّونِ والعينِ، وهيَ اللغةُ الشَّائعَةُ [2]، [[وبكَسْرِ العينِ في كِنَانَةَ]] [3]. قالَ بعضُهُم: وسُمِعَ الكَسْرُ مِنَ النَّبي صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّمَ وعُمَرَ وعليٍّ والزُّبيرِ وابنِ مسعود [4]، وبِهِ قَرَأَ الكسائي [5]، وقالَ: إِنَّهَا لغةُ أَشياخِ قريشٍ [6]، فَعُلِمَ أَنَّها لا تختصُّ بكنانة، وقولُ أَبي عمرو: كنانةُ يكسرونَ [7]، لا ينفي أَنَّ غيرَهُم يكسرُ. وقد جَمَعَ (٢٨٢/ ظ) بينَ اللغتينِ مَنْ قالَ [8]:

دَعانِي عبيدُ اللهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ ... فَيَالَكَ مِنْ داعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمْ

الرِّوايَةُ بفتحِ عينِ الأُولى وَكَسْرِ عينِ الثَّانيةِ، كَذَا في حواشِي التَّسهيلِ لابنِ هشامٍ. وبَعْضُهُم يَكْسِرُ النُّونَ والعينَ معًا [9]، وقُرِئَ بِهَا في الشَّواذِ [10]، [[وبالحاءِ]] المهملَةِ بدلاً من العينِ لقربِهَا منها في المخرجِ، وبكونِهَا أَخفَّ مِنَ العينِ، لأَنَّها أَقربُ مِنَ الفَمِ [[في لُغَةٍ]] حَكَاهَا النَّضرُ بنُ شميل [11]، وبِهَا قَرَأَ ابنُ

---

(١) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨، والتسهيل ٢٤٤-٢٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٢، والمساعد ٢٢٩/٣.

(٢) الصحاح (نعم).

(٣) الصحاح واللسان (نعم)، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والتسهيل ٢٤٤، وشرح الكافية للرضي ٣٨٢/٢، والجنى الداني ٤٦٩.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والمساعد ٢٢٩/٣.

(٥) وذلك في المواضع الأربعة التي وردت فيها (نعم) وهي الأعراف ٤٤، ١١٤، والشعراء ٤٢، والصافات ١٨. ينظر: التيسير ١١٠، والنشر ٢٦٩/٢، وتفسير القرطبي ٢٠٩/٧. والبحر المحيط ٣٠٠/٤.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والمساعد ٢٢٩/٣.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والمساعد ٢٢٩/٣.

(٨) بلا عزو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٦/٢.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٢/٢، ومغني اللبيب ٤٥١، والهمع ٣٩١/٤.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٤٥١.

(١١) هو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم بن عنزة البصري الأصل، أخذ عن الخليل، وصنف غريب الحديث، والجيم، والشمس والقمر، وغيرها. مراتب النحويين ٦٦ وطبقات الزبيدي ٥٥، وبغية الوعاة ٣١٦/٢. وتنظر حكايته في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والجنى الداني ٤٦٩، والهمع ٣٩١/٤.

مسعود [١].

[[لتقريرِ ما سبقَهَا]] [٢] من كلامٍ موجبٍ أَوْ منفيٍ، خبرًا كانَ أَوِ استفهامًا، فَنَعَم يُؤتَـى بِهَا جوابًا لقائلٍ: قَدْ قامَ زيدٌ، أَوْ أَقامَ زيدٌ ؟ والمعنَى قَدْ قامَ، ولقائلٍ: لَمْ يَقُمْ زيدٌ، أَوْ أَلَـمْ يَقُـمْ زيدٌ ؟ والمعنَى لَمْ يَقُمْ، هذا وَضْعُهَا بحسبِ اللُّغة، إلاَّ أَنَّ العُرْفَ غَيَّرَهَا في إيجابِ نفيٍ مَعَهُ استفهامٌ، ولذلكَ لَوْ قالَ شخصٌ نَعَمْ في جوابِ: أَلَيسَ لِي عليكَ أَلفٌ ؟ أَلْزَمْنَاهُ بالأَلْفِ [٣] تغليبًا للعرفِ على اللغةِ وتقديمًا لَهُ عليها باعتبارِ الأَحكامِ الشَّرعيَّة.

[[وبَلَـى لإيجـابِ النَّفي]] [٤] وإبطالِه، سواءٌ كانَ في الخبرِ أَوِ الاستفهامِ، فإذا قلـتَ: بَلَـى لقائلٍ: لَمْ يَقُمْ زيدٌ، أَوْ أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ ؟ كانَ المعنَى قَدْ قامَ، وفي قولِه تعالى: ﴿ أَلَـسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [٥]، المعنَى أَنْتَ رَبُّنَا. وقالَ كثيرٌ مِنَ المفسرينَ: لَوْ قالُوا نَعَمْ، كَفَرُوا [٦]، لأَنَّ نَعَمْ لتقريرِ ما سبقَهَا، فيكونُ المعنَى لَسْتَ رَبَّنَا، وهوَ كفرٌ. وعُورِضَ بالمعنَى العُرفِي كما في مسأَلةِ الإقرارِ السابقَة، فالمعنَى أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ كُفْرَ. وأُجيبَ بأَنَّهُ لَمْ يتحقَّقْ حينئذٍ عُرْفٌ، فَلَمْ يبقَ إلاَّ اعتبارُ معناهَا لُغَةً.

وَوَقَـعَ في بعضِ الأَحاديثِ ما يقتضي أَنَّهَا يُجابُ بِهَا الاستفهامُ المجرَّدُ عَنِ النَّفيِ، ففي صحيحِ البخاري في كتابِ الإيمانِ والنذورِ [٧] أَنَّهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ لأَصحابِه: "أَتَرْضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهلِ الجنَّة ؟ قالُوا: بَلَى"[٨]. وفي صحيحِ مسلم في أَحاديثِ الهبة: " أَيَـسرُّكَ أَنْ يَكُونُـوا لَـكَ في البِـرِّ سَـواءً ؟ قَـالَ: بَلَـى، قَـالَ إِذَنْ "[٩]. وفـيهِ أَيـضًا: " أَنْـتَ الـذي لقيتَنـي بمكَّـةَ ؟ - يريدُ أَأَنْتَ، بهمزةِ الاستفهامِ، إلاَّ

---

(١) ينظر الجنى الداني ٤٦٩، ومغني اللبيب ٤٥١، والهمع ٣٩١/٤.

(٢) ينظر التسهيل ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٢، والجنى الداني ٤٦٩، ومغني اللبيب ٤٥١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١-٥٣، وتفسير القرطبي ١١/٢-١٢، ٢١٠/٧.

(٤) ينظـر فـيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨، ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨٢/٢، والجنى الداني ٤٠١، ومغني اللبيب ١٥٣، ٤٥٢.

(٥) الأعراف ١٧٢.

(٦) ينظر تفسير القرطبي ١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨٢/٢، والارتشاف ٢٦١/٣، والجنى الداني ٤٠١-٤٠٢، ومغني اللبيب ١٥٤، ٤٥٢، والهمع ٣٧٣/٤.

(٧) في الأصل: والنذر، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) صـحيح البخاري بشرح الكرماني ١٠٢/٢٣. وورد الحديث في مغني اللبيب ١٥٤، والهمع ٤/ ٣٧٢.

(٩) صحيح مسلم ١٢٤٤/٣، وفيه: أن يكونوا إليك في البر... والحديث في مغني اللبيب ١٥٤.

أَنَّهُ حَذَفَهَا للقرينةِ الحاليةِ- فقالَ لَهُ المجيبُ: بَلَى "[١].

[[وإِيْ]] بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ، بمثابَةِ نَعَمْ مَعَ القَسَمِ عندَ جماعةٍ [٢]، فلا تختصُّ بالاستفهامِ، وهوَ الذي جَزَمَ بِهِ ابنُ مالكٍ [٣]. (٢٨٣/ و) وقالَ ابنُ الحاجبِ وتبعَهُ المؤلِّفُ: [[لإيجابِ الاستفهامِ مَعَ القَسَمِ]] [٤] نحو: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ [٥]. قالَ الرَّضي: " ولا يكونُ المُقْسَمُ به بعدَهَا إلاَّ الرَّبُّ، واللهُ، ولَعَمْرِي، فتقولُ: إِيْ واللهِ، إِيْ وربِّي، وإِيْ لَعَمْرِي "[٦]. وقالَ الزَّمخشري: " سَمِعْتُهُم يقولونَ في التَّصديقِ: إِيْوَ، فيصلُونَهُ بواوِ القَسَمِ ولا ينطقونَ بِهِ وحدَهُ "[٧]. يعني أَنَّ هذا دليلٌ على أَنَّ القَسَمَ مِنْ لوازمِهِ. وانظر كيفَ صحَّ حذفُ المجرورِ وبقاءُ الجارِّ ؟ قلتُ: والبصريونَ يقولونَ: إِيْوَهْ، بهاءِ السَّكتِ بعدَ الواوِ.

[[ويُحذَفُ الفعْلُ]] فلاَ [٨] يُقالُ: إِيْ أَقسمتُ باللهِ، مثلاً، [[مَعَ جوازِ إثباتِ الواوِ]]، نحوُ: إِيْ واللهِ، [[وحذفِهَا في: إِيَ اللهِ [٩]، بفتحِ الياءِ]] تبييناً لحرفِ الإيجابِ، [[وتسكينِهَا، والجمعِ بينَ السَّاكنينِ [١٠]]] مبالغةً في المحافظَةِ على حرفِ الإيجابِ لصونِ آخرِهِ مِنَ التَّحرُّكِ والحذفِ، وإِنْ كانَ يلزمُ منهُ التقاءُ الساكنينِ على غيرِ حدِّهِ، لأَنَّهُمَا مِنْ كلمتينِ، إجراءً لَهُمَا مجرَى كلمةٍ واحدةٍ كالضَّالينَ، وَتُمودَّ الثَّوبُ [١١]، وذلكَ

---

(١) لم اهتد إلى الحديث في صحيح مسلم، وهو في مغني اللبيب ١٥٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٨، والتسهيل ٢٤٥، والجنى الداني ٢٥٢، والمساعد ٣/ ٢٣٠، والهمع ٣٧١/٤.

(٣) التسهيل ٢٤٥.

(٤) في شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٨: "وأما إي: فإثبات بعد الاستفهام وتلزم القسم". وينظر شرح الكافية للرضي ٣٨١/٢، والارتشاف ٢٦١/٣، ٢٦٢، ومغني اللبيب ١٠٦.

(٥) يونس ٥٣.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٨٣/٢.

(٧) الكشاف ٢٤١/٢.

(٨) في ك: قال، وهو تحريف.

(٩) في الأصل: والله، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، والتسهيل ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣٨٣/٢، والجنى الداني ٢٥٢، والمساعد ٢٣٠/٣-٢٣١.

(١١) ينظر الكتاب ٥٢٥/٣، والإنصاف ٦٥٢/٢.

كَمَا في هَا اللهِ، وهذا من خصائصِ الاسمِ الشَّريفِ [١].

[[وحذفها]]، أي: وحذف [٢] الياءِ على الأصلِ [٣].

[[وأَجَلْ]] بفتحتينِ وسكونِ اللامِ [٤].

[[وجَيْرِ، بِكَسرِ الرَّاءِ]] على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ كأمسِ، [[وَقَدْ تُفْتَحُ]] للتخفيفِ كأَيْنَ وكيفَ [٥].

[[وإنَّ]] [٦] بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ [[لتصديقِ المُخْبِرِ]] سواءٌ كانَ خبرُهُ إيجابًا أو نفيًا، ولا يجيءُ بعدَ ما فيهِ معنَى الطَّلبِ كالاستفهامِ والأمرِ وغيرِهمَا. قالَ الرضي: "وقولُ ابنِ الزُّبيرِ لفضالة بن شريك [٧] حينَ قالَ: لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليكَ: إنَّ وراكِبَهَا [٨]. نَصٌّ [٩] في كونِهَا للتَّصديقِ، لكنَّهُ يدلُّ على أَنَّهُ يجيءُ لتقريرِ مضمونِ الدُّعاءِ، وهوَ خلافُ ما قالَهُ المصنِّفُ - يعني ابنَ الحاجب - مِنْ أَنَّ ثلاثتَهَا لتصديقِ الخبرِ" [١٠]. قلتُ: صدرُ كلامِهِ منافٍ لآخرِهِ، إذِ التَّصديقُ إنَّما يكونُ للخبرِ، والدُّعاءُ إنشاءٌ لا خَبَرٌ.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٣.

(٢) في ك، ي: حذف.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٥٢، ومغني اللبيب ١٠٦، والهمع ٤/٣٧١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٤، ومغني اللبيب ٢٩، والهمع ٤/٣٧١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٣، والجنى الداني ٤١٢، ومغني اللبيب ١٦٢.

(٦) ينظر الكتاب ٣/١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٤، والجنى الداني ٣٨٣.

(٧) هو فضالة بن شريك بن سلمان بن خويلد الاسدي، شاعر من أهل الكوفة، أدرك الجاهلية، واشتهر في الإسلام، توفي سنة ٦٤هـ، الأغاني ١٢/٦٥-١٧، والأعلام ٥/٣٤٩.

(٨) ورد الشاهد في الأغاني ١٢/٦٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٤٥، والجنى الداني ٣٨٣، ومغني اللبيب ٥٧.

(٩) في ك: خص، وهو تحريف.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٣-٣٨٤، وفيه: لتقدير مكان: لتقرير.

حروفُ الزِّيادةِ [1]

أَي: الحُـــرُوفُ التي لاَ تكونُ الزيادةُ إلاَّ بشيءٍ مِنْهَا، وليسَ المرادُ أَنَّها لا تكونُ إلاَّ للـــزيادةِ، وكذا ليسَ المرادُ من زيادَتِها أَنَّها لا معنًى لها أَصلاً، فقالُوا: بَلِ المُرادُ مِنْ كونِ الحرفِ زائدًا أَنَّ أَصلَ المعنَى لا يتغيَّرُ بحذفِهِ، ووجودُهُ يفيدُ التَّأكيدَ (**٢٨٣/ ظ**) والتقويَةَ. وهذا يشكلُ ببعضِ الحروفِ المفيدةِ للتوكيدِ، مثلاً أَنَّ (حيثُ) لا تُعَدُّ زائدةً، مَعَ أَنَّ أَصلَ المعنَـــى لا يختلُّ بطرحِهَا، وإِنِ اشْتُرِطَ عدمُ العملِ حتَّى تخرجَ هذِهِ، انتقضَ بلامِ الابتداءِ وغيرِهَا، مِمَّا يُعَدُّ زائدًا ولا عملَ لَهُ، وبالحروفِ الجارَّةِ الزائدةِ مَعَ ثبوتِ عملِهَا.

[[إِنْ]] بهمـــزَةٍ مكـــسورةٍ ونـــون واحدة ساكنة **[[مَعَ ما المدَّةِ]]** [2]، أَي: ما المصدريَّةِ الظرفيَّةِ وهيَ التي بمعنَى المدَّةِ { **[[بقلَّةٍ]]** }، كَقولِه [3]:

ورَجِّ الفتَى للخيرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ ... على السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يزيدُ

أَي: رجِّ الشَّابَّ مدَّةَ رُؤيتِكَ لَهُ ولا يزالُ يزيدُ خيرًا على زيادَةِ سنِّه، فزادَ (إِنْ) بعدَ (مـــا) الظرفيَّةِ لشبهِهَا في اللَّفظِ بـــ (ما) النَّافيَةِ [4]. ويحتملُ أَنْ يكونَ الزَّائدُ هوَ (ما)، و(إِنْ) شرطيَّة. **[[و]]** ما **[[النافيةِ]]** [5] كقولِهِ [6]:

---

(١) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨، ولباب الإعراب ٤٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٤. وفي حاشـــية الأصل: "وسميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك.

(٢) في ي: للمـــدة، وهو تحريف. وينظر الكتاب ٢٢٢/٤، والجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٨، والهمع ١١٧/٢.

(٣) البيت للمعلوط بن بذل القريعي. وهو من شواهد الكتاب ٢٢٢/٤، والخصائص ١١٠/١، وشرح المفـــصل لابن يعيش ١٣٠/٨، واللسان (أنن)، ومغني اللبيب ٣٨، ٥٧، ٤٠١، ٨٩٠، والخزانة ٤٤٣/٨.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٠١، ٨٩٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢، ومغني اللبيب ٣٨.

(٦) البـــيت لفـــروة بن مسيك في الكتاب ٥٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، واللسان (طبب)، وخـــزانة الأدب ١١٢/٤، ٢١٨/١١، وفي شـــرح شواهد المغني للسيوطي ٨١/١، ٨٢ ضمن أبـــيات كـــثيرة قـــال في نسبتها إنها لفروة وتروى لعمرو بن قعاس، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٩/٨ إلى الكميت. وورد البيت بلا عزو في الكتاب ٢٢١/٤، والخصائص ١٠٨/٣، =

فَمَا إنْ طِبُّنا جُبنٌ، ولَكِنْ مَنَايَانَا ودَولَةُ آخرِينا

طِبُّـنا: عادتُـنا [١]. والدَّولـةُ، بفتحِ الدَّالِ: النَّصرُ في الحربِ. قِيلَ وبالضَّمِّ أيضًا كذلكَ [٢].

[[ولَمَّا]] الحينيَّةُ، نحوُ: لَمَّا إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو. وهذا ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجب [٣] وأَقَرَّهُ الشارحونَ، الرَّضي وغيرُهُ [٤]. قالَ ابنُ هشام: " وهوَ سهوٌ، وإنَّما ذلكَ في (أَنْ) المفتوحةِ "[٥]. قلتُ: وزِيدَتِ المكسورةُ أَيضًا بعدَ (ما) الموصولةِ الاسميَّةِ [٦] كقولِهِ [٧]:

يُرَجَّى المَرْءُ مَا إنْ لا يَرَاهُ

ويحتملُ كونُ (مَا) موصوفةً. بَعْدَهَا وبعدَ [[أَلا]] الاستفتاحيةِ [٨]، كقولِهِ [٩]:

أَلاَ إنْ سَرَىَ ليلي فبتُّ كَئِيبا

وقبلَ مدَّةِ الإنكارِ، سَمِعَ سيبويهِ رجلاً يُقالُ لَهُ [١٠]: أَتَخْرُجُ إنْ أَخصبَتِ الباديةُ ؟ فقالَ: أَنا إنيهْ [١١] ؟ مُنْكِرًا أَنْ يكونَ رَأْيُهُ على خلافِ ذلكَ [١٢].

=

ومغني اللبيب ٣٨.

(١) اللسان (طبب). (٢) اللسان (دول).

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٩، وينظر شرحها للرضي ٢/٣٨٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤، والبسيط ٢/١٢١٣.

(٥) مغني اللبيب ٣٩. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٠.

(٦) ينظر الجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٨، والهمع ٢/١١٧.

(٧) جابر بن رألان، أو إياس بن الأرت في الخزانة ٨/٤٤٠، وبلا عزو في الجنى الداني ٢٣١، وعجز البيت: وتعرض دون أدناه الخطوب

(٨) ينظر الجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٨، والهمع ٢/١١٨.

(٩) بلا عزو في الجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٨، والهمع ٢/١١٨، والخزانة ٨/٤٤٣. وعجز البيت:

أُحاذِرُ أَنْ تنأى النَّوىَ بغضوبَا

(١٠) (يقال له) ساقطة من ي. وفي الكتاب: قيل له. وفي مغني اللبيب ٣٩: يقال له.

(١١) في ي: أنا انيت، وهو تحريف. ووردت العبارة في الجنى الداني ٢٣٠، ومغني اللبيب ٣٩: أأنا أنيه.

(١٢) في الكتاب ٢/٤٢٠: "سمعنا رجلا قيل له: أتخرج إنْ أخصبت البادية ؟ فقال: أنا إنيه ! منكراً لرأيِهِ أن يكون على خلاف أن يخرج". وينظر: الجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٩.

[[وأنْ]] بفتحِ الهمزةِ [[مَعَ الكاف بِقِلَّة]] [١] كقوله [٢]:

ويومًا توافينا بِوَجْه مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

بجرِّ ظبيةٍ، ويُرْوَى بالرَّفْعِ، وقَدْ مَرَّ في الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعلِ [٣].

[[وَلَمَّـــا]] [٤] نحـــوُ: ﴿ وَلَمَّـــا أَنْ جَـــاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [٥]. قالَ الزمخشري: "(أنْ) صلةٌ أَكَّدَتْ وجودَ الفعلينِ مرتَّبًا أَحدُهُمَا على الآخرِ في وقتينِ متجاورينِ لا فاصلَ بينهما، كأَنَّهُمَا وُجِدَا في جزءٍ واحدٍ مِنَ الزَّمان، كأَنَّهُ قيلَ: لَمَّا أَحـــسَّ بمجيـــئِهِم فاجَأَتْهُ المساءَةُ مِنْ غيرِ ريث "[٦]، إلى هنا كلامُهُ. فإنْ قلتَ: فَلِمَ لَمْ تدخُلْ في سورةِ هود حيثُ قِيلَ: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا (٢٨٤/ و) ﴾. وهذا المجموعُ مِنْ حيثُ هوَ مجموعٌ ليسَ شديدَ الاتِّصالِ بمجيءِ الرُّسُلِ، حتَّى المجموعُ كأَنَّهُ واقعٌ في جزءٍ واحدٍ مِنَ الزَّمانِ لَمْ يُؤتَ (أَنْ) لمنافاةِ معناها لهذا المقامِ، ودخلـــتْ في الآيـــةِ الأُخرَى، وهيَ آيةُ العنكبوت، لأَنَّهُ لَمْ يُرتَّبْ على مجيءِ الرُّسُلِ (غير مساءةِ لوطٍ وضيقِ ذَرْعِهِ، وهُمَا شديدَا الاتِّصالِ بذلكَ المجيءِ) [٧]، فأَتَى بـــ(أَنْ) إشعارًا بهذا المعنَى كما قالَ الزَّمخشري، فتأَمَّلْهُ.

[[وبينَ لَوْ وفعْلِ القَسَمِ]] [٨] كقولِه [٩]:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنَا وأَنْتُمْ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

[[و(ما) بعدَ إذا ومتَى وأيِّ وأينَ شرطًا]]، أَي: حالةَ كونِهِنَّ أدواتِ شرطٍ، وقد

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢.

(٢) تقدم في ق ٢٧٢ و.

(٣) ينظر ق ٢٧٢ و.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢، ومغني اللبيب ٥٢.

(٥) العنكبوت ٣٣.

(٦) الكشاف ٢٠٥/٣. وينظر مغني اللبيب ٥٢.

(٧) من (غير... إلى... المجيء) ساقطة من ك.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٨، ١٣١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢.

(٩) المـــسيب بن علس في الصبح المنير ٣٥٨، وشرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢ وشرح شواهد المغني للـــسيوطي ١١٠/١، ١١١، والخزانة ١٤٥/٤، ٨٠/١٠، ٣١٨/١١، وبلا عزو في الكتاب ٣/ ١٠٧، وشـــرح المفـــصل لابن يعيش ٩٤/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٩/٣، ومغني اللبيب ٥٠.

مَـرَّ ذلكَ في جوازمِ الفعْلِ [(١)]. [[و]] بعدَ [[الباءِ]]، نحوُ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[(٢)]، [[ومِنْ]] [(٣)] نحوُ: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ [(٤)].

[[وَقَلَّتْ]] زيادةُ [[ما مَعَ غيرٍ ومِثْلٍ مضافَيْنِ]]، فالأَوَّلُ كقولِه [(٥)]:

نَـامَ الخَلِـيُّ، فَمَـا أُحِـسُّ رِقادي ... والهَـمُّ مُحْتَـضَرٌ لَـدَيَّ وِسَـادي

مِـنْ غَـيرِ ما سَقَمٍ ولَكِـنْ شَفَّني ... هَـمٌّ أَرَاهُ قَـدْ أَصَـابَ فُـؤَادي

والثاني نحوُ قولِه: ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [(٦)].

[[و (لا) مَـعَ الـواوِ لتأكـيدِ النَّفـيِ [(٧)]]] نحوُ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الأَمْـوَاتُ ﴾ [(٨)]. وأَمَّا التمثيلُ بنحوِ: ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو، فقد يستشكلُ مِنْ حيثُ إِنَّها ليستْ بزائدَةٍ البَتَّةَ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ إذا قيلَ: ما جاءَني زيدٌ وعمرٌو، احتَمَلَ أَنَّ المرادَ نفيُ مجـيءِ كـلٍّ منهما على كلِّ حالٍ، وأَنْ يُرادَ اجتماعُهُمَا في وقتِ المجيءِ، فإذا [(٩)] جيءَ بـــ (لاَ)، صارَ نصًّا في المعنَى الأَوَّلِ [(١٠)]. وجوابُهُ أَنَّ النصوصيَّةَ الحادثَةَ بالحرفِ لا تمنَعُ مِنْ دَعْوَى زيادتِهِ كما في: { مَا } جاءَني مِنْ رَجُلٍ.

[[وبعدَ أَنِ المصدريَّةِ [(١١)]]]، نحوُ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾ [(١٢)]، إذ المعنَى: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ، لأَنَّه إِنَّما امتنَعَ عَنِ السجودِ، ولذا ذَمَّهُ بهذا القولِ، فلو كانتْ (لاَ) غيرَ

---

(١) ينظر ق ٢٣٣ظ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤-٣٨٥.

(٢) آل عمران ١٥٩. وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٢.

(٣) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٥، والجنى الداني ٣٣٢، ومغني اللبيب ٤١١.

(٤) نوح ٢٥. وينظر معاني القرآن للفراء ٣/١٨٩-١٩٠، والكشاف ٤/١٦٤.

(٥) الأسـود بن يعفر، ديوانه ٢٥. والأول منسوب إليه في الزاهر ١/٣٣١، ٢/١٣٩ والبيتان بلا عزو في مغني اللبيب ٤١٢، ويروى فيهما: وما أحسُّ... وهي رواية الديوان.

(٦) الذاريات ٢٣. وينظر الكشاف ٤/١٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩١.

(٧) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٥ والجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٨) فاطر ٢٢. وينظر تفسير القرطبي ١٤/٣٣٩.

(٩) في الأصل: وإذا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٣٢٢، ٣٢٣.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٥، والجنى الداني ٣٠٨، ومغني اللبيب ٣٢٧.

(١٢) الأعراف ١٢. وينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٧٤، والكشاف ٢/٦٨.

مزيدَةً كانَ المعنَى مَا مَنَعَكَ عَنْ عدمِ السجودِ، وهوَ باطلٌ، فلزمَ كونُ (لا) زائدةً [١].

[[وَقَبْلَ أُقْسِمُ في رأيٍ]] [٢] ذَهَبَ إليهِ جماعةٌ في قولِهِ تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ [٣] (٢٨٤/ ظ) ثُمَّ اختلفوا، فَقِيلَ: زِيدَتْ توطئةً وتمهيدًا لنفيِ الجوابِ، والتقديرُ: لا أُقسمُ بيومِ القيامةِ لا يُتركُونَ سُدًى [٤]، ومثلُهُ: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ { حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } ﴾ [٥]. وَرُدَّ بأَنَّ الجَوابَ في مِثْلِهِ قَدْ جاءَ مثبتًا في سورةِ البَلَدِ، وهوَ: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسانَ في كَبَدٍ ﴾ [٦]. وقيلَ، زِيدَتْ لِمجرَّدِ التَّوكيدِ وتقويةِ الكلامِ. وَرُدَّ بأنَّها لا تُزادُ كذلكَ صدرًا، بَلْ حشوًا، كـ (مَا) و(إنْ) [٧]، وفيهِ نَظَرٌ. وذَهَبَ قومٌ إلى أَنَّهَا في " لاَ أُقسِمُ " نافيةٌ، فَقِيلَ: المنفيُّ " أُقْسِمُ " علَى أَنْ [٨] يكونَ إخبارًا لا إنشاءً، أَي: لا أُعظِّمُهُ بالإقسامِ بهِ، لاستحقاقِهِ إعظامًا فوقَ ذلكَ، قالَهُ الزمخشري [٩]. وقِيلَ: المنفيُّ شيءٌ تقدَّمَ، وهوَ ما [١٠] حُكِيَ عَنْهُم كثيرًا مِنْ إنكارِ البَعْثِ، أَي: ليسَ الأمرُ كذلكَ، ثُمَّ استُأْنِفَ القَسَمُ.

[[وشَذَّتْ مَعَ المضافِ]] [١١]، كقولِ الشَّاعرِ [١٢]:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ ... بإِفْكِهِ حتَّى إذا الصُّبحُ جَشَرْ

---

(١) ينظر الكشاف ٢/٦٨، وتفسير القرطبي ٧/١٧٠، ١٩/٩٠، ومغني اللبيب ٣٢٧.

(٢) ينظر الكشاف ٤/١٨٩-١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٥، ومغني اللبيب ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) القيامة ١-٢. والآية "ولا اقسم بالنفس اللوامة " ساقطة من ك، ي.وينظر معاني القران للفراء ٣/ ٢٠٧، والأصول ٢/٢٥٩، والمحتسب ٢/٣٤١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٣٢٩.

(٥) النساء ٦٥. والزيادة من ي. و(فيما شجر بينهم) ساقطة من ك، ل، وينظر تفسير القرطبي ٥/ ٢٦٦.

(٦) البلد ٤. وينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٨١٩، وتفسير القرطبي ٢٠/٥٩-٦٠، ٦٢.

(٧) في ي: كما في إنْ، مكان: كـ (ما) و(إنْ). والعبارة في المغني: ٣٢٩: "كما أنَّ زيادة (ما) و(كانَ) كذلك نحو "فَبِما رحمةٌ مِنَ اللهِ"... ونحو: زيدٌ كان فاضلُ.

(٨) في ك: لا، بزيادة لا.

(٩) الكشاف ٤/١٨٩-١٩٠.

(١٠) (ما) ساقطة من ك.

(١١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٩.

(١٢) العجاج، ديوانه ١/٢٠-٢١، وورد الشطر الأول في الخصائص ٢/٤٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٥، والخزانة ٤/٥١، ١١/٢٢٤.

الحُورُ، بضمِّ الحاءِ المهملَةِ: الهلاكُ [(١)].

[[ومِنْ والباءُ واللاَّمُ، تَقَدَّمَتْ]] مذكورةٌ في بحثِ الحروفِ الجارَّةِ [(٢)].

[[حَـرْفَا التَّفسيرِ [(٣)]: أيْ]]، بفتحِ الهمزةِ، كقولِكَ: عندي عسجدٌ، أيْ ذَهَبٌ، وغضنفرٌ، أيْ أَسدٌ، وما بعدَهَا عطفُ بيانٍ لِمَا قبلَهَا أَو بدلٌ [(٤)]. [[و(أَنْ) خُصَّتْ بمَا في معنَـى القَوْلِ]] دونَ ما فيه حروفُهُ، نحوُ: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [(٥)]، ﴿ وَنُـودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ [(٦)]، وتُحتَمَلُ المصدريَّةُ فيهما، بأنْ يقدَّرَ قبلَهَا حرفُ جرٍّ، فتكونُ في الأولى أَنِ الثنائيةَ وضعًا لدخولِهَا على الأمرِ، وفي الثانيةِ المخفَّفَةَ لدخولِهَا على الاسميَّةِ [(٧)].

[[أو بالقولِ المُقدَّرِ دونَ صريحِهِ المذكورِ، وعليهِ]] [(٨)]، ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ [[أَنِ امْـشُوا ﴾[(٩)]، لتـضمُّنِ انطلَـقَ معنَى القولِ]]، إمَّا باعتبارِ أَنَّ المرادَ بالانطلاقِ انطـلاقُ الأَلسنَةِ لا المشي، أو باعتبارِ أَنَّ الانطلاقَ عَنِ المجلسِ لا ينفكُّ من حيثُ العادةُ عـن القولِ والتَّفاوضِ في الحديثِ بما جرَى فيه، فنُزِّلَ منزلَةَ القولِ نَظَرًا إلى ذلكَ. [[أو بتقديـرِ]]: وانْطَلَقَ الملأُ منهم [[قائلينَ أَنِ امْشُوا]] [(١٠)]، فَجُعِلَ صريحُ القولِ المقدَّرِ كالفعلِ المُؤَوَّلِ بالقولِ في عَدَمِ الظهورِ [(١١)]. وقد استبانَ لَكَ أَنَّ الآيَةَ محتملةٌ لأَنْ يُمَثَّلَ بِهَا لكـلٍّ مِنَ الوجهينِ المذكورينِ في المتنِ. وَحَكَى ابنُ هشام عن شرحِ الجملِ الصغيرِ لابنِ عـصفور [(١٢)] أَنَّها قد تكونُ مُفسِّرةً بعدَ صريحِ القولِ [(١٣)]. ولم يقيِّدْهُ (٢٨٥/ و) بأَنْ

---

(١) اللسان (حور). (٢) ينظر ق ٢٥٥و، ٢٥٦ظ، ٢٥٧ظ.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٥/٢، والجنى الداني ٢٣٩، ٢٥٠، ومغني اللبيب ٤٧، ١٠٦.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١٠٦. (٥) المؤمنون ٢٧ وينظر فتح البيان ٢٨٠/٦.

(٦) الأعراف ٤٣. وينظر الكشاف ٧٦/٢، وتفسير القرطبي ٢٠٨/٧.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٤٧.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٨، ومغني اللبيب ٤٨.

(٩) سورة ص٦. وينظر معاني القران للفراء ٣٩٩/٢، والأصول ٢٠٩/٢، والمحتسب ١٠٣/٢.

(١٠) ينظر الكشاف ٣٦٠/٣-٣٦١.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢.

(١٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٣/٢.

(١٣) مغني اللبيب ٤٨-٤٩، وينظر شرح الجمل لابن هشام ٤٠٧.

يكونَ مُقدَّرًا. وذَكَرَ الزمخشري في قولِه تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّـهَ ﴾[1]: أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تكونَ مفسِّرَةً للقولِ على تأويلِه بالأمرِ، أَي: ما أَمَرْتُهم إلاَّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ[2]. فوُضِعَ القولُ موضعَ الأمرِ رعايةً لقضيةِ الأدبِ الحسنِ، لئلاَّ يجعلَ نفسَهُ وربَّهُ { معًا } آمرَيْنِ، ودلَّ على الأَصلِ بإدخالِ (أَنِ) المفسِّرةِ، ولابتناءِ جَعْلِ القولِ في معنَى الأَمرِ على هذه النُّكتةِ، لَمْ يَكُنْ لَكَ أَنْ تجعلَ كلَّ قولٍ في معنًى فعلٍ فيهِ معنَى القولِ، فتجعل[3] (أَنْ) فيهِ مُفسِّرةً كَمَا أَشعَرَ بِهِ كلامُ ابنِ هشام[4]. وقالَ الرضي: لَوْ ارْتَكَبَ مرتكبٌ أَنَّ المُسمَّاةَ بالمفسِّرةِ زائدةٌ في مفعولِ ما هوَ بمعنَى القولِ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مانِعٌ منهُ، فمعنَى أَمَرَهُ أَنْ قُمْ: قالَ لَهُ قُمْ، بتأويلِ أَمَرَ بقالَ، أَوْ بتقديرِ قالَ بعدَهُ، على الخلافِ وأَنْ زائدةٌ، وهذا يطَّردُ في جميعِ الأَمثلةِ "[5].

---

(١) المائدة ١١٧. وينظر الأصول ٢/٢٠٨، وتفسير القرطبي ٦/٣٧٦.

(٢) ينظر الكشاف ١/٦٥٦-٦٥٧.

(٣) في الأصل: فيحتمل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٦.

حروفُ المصدَر [1]

[[أنَّ: في]] الجملةِ [[الاسميَّةِ]] نحوُ: يعجبني أنَّ [2] زيدًا قائمٌ، [[فأنَّ تأوِّلُهَا]]، أي: تُـــأوِّلُ الجملـــةَ الاسميَّةَ وتُرْجِعُهَا [[إلى مَصدرِ خبرِهَا إنْ كانَ مشتقًّا]] كما مثَّلْنا. والصَّوابُ أنَّ مجموعَ جزئَيْهَا يُؤوَّلُ بالمصدرِ، والتَّقديرُ في المثالِ: يعجبني قيامُ زيد. [[أو إلى معنَـــى المـــصدرِ إنْ لَـــمْ يَكُـــنْ]] ذلكَ الخبرُ مشتقًّا ولكنَّهُ في معنَى المشتقِّ [3]) [[كأُخـــوَّةِ زيدٍ في]]: يعجبني [[أنَّ زيدًا أخوكَ]]، فالأُخوَّةُ وإنْ لم تَكُنْ مصدرًا للخبرِ الذي هو أخوكَ لكنَّهَا في معنَى المصدرِ لَهُ. [[أوْ إلى الكونِ في ما تعذَّرَ]] [4]، بأَنْ كانَ الخبرُ جامدًا محضًا، نحوُ: بَلَغَني أنَّ هذا زيدٌ، تقديرُهُ بَلَغَني كونُه زيدًا، لأَنَّ كلَّ خبرٍ جامد نـــسبتُهُ إلى المخبَرِ عنهُ بلفظِ الكونِ، تقولُ: هذا زيدٌ، وإنْ شئتَ قلتَ: هذا كائنٌ زيدًا، ومعناهُمَا واحدٌ [5]. وقالَ ابنُ هشام: " وزَعَمَ السُّهيلي أنَّ الذي يؤوَّلُ بالمصدرِ إنَّما هوَ أنِ الناصـــبةُ للفعـــلِ لأنَّهَا أبدًا مَعَ الفعلِ المتصرِّفِ، وأنَّ المشدَّدَةَ إنَّما تُؤوَّلُ بالحديث، قـــالَ [6]: وهوَ قولُ سيبويهِ [7]، ويؤيِّدُهُ أنَّ خبرَهَا قد يكونُ اسمًا محضًا، نحوُ: عَلِمْتُ أنَّ اللَّـــيثَ الأسدُ، وهذا لا يشعرُ بالمصدرِ [8]. وقد عرفتَ اندفاعَهُ بأنَّ هذا يُقدَّرُ بالكونِ. وقالَ الرَّضي في نحوِ بَلَغَني أنَّكَ زيدٌ: " تقديرُهُ: بَلَغَني زيديَّتُكَ، فإنَّ ياءَ النسبةِ إذا لَحِقَتْ آخِـــرَ الاسمِ وبعدَهَا التَّاءُ أفادَتْ معنَى المصدرِ (٢٨٥/ ظ) نحوُ الفرسيَّة [9] والضاربيَّة والمضروبيَّة [10] ".

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢.

(٢) (أن) ساقطة من ك.

(٣) من (والى... إلى... المشتق) ساقطة من ك.

(٤) في ل: تعذرا.

(٥) (واحد) ساقطة من ي. وينظر مغني اللبيب ٦٠.

(٦) أي: السهيلي.

(٧) ينظر الكتاب ١٣٢/٣.

(٨) مغني اللبيب ٦٠.

(٩) في ك: القرشية، وهو تصحيف.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢.

[[وَمَا، وَهِيَ اسمٌ]]موصولٌ [[عندَ الأخفشِ]] [1]، وكذا [2] عندَ {ابنِ} السَّراجِ [3]، [[فشرطَ لَهَا عائدًا]] أُسوةً لأمثالِهَا مِنَ الموصولاتِ الاسميَّةِ، وَنَقَلَ ابنُ خروف [4] أنَّ الاتِّفاقَ على حرفيَّتِهَا غيرُ صحيحٍ، وكذا الإنكارُ على مَنْ نَقَلَ فيها الخلافَ، ورجَّحَ القولَ باسميَّتِهَا، بأنَّهُ مخلصٌ مِنْ دَعْوَى اشتراكٍ لا داعيَ إليهِ، فإنَّ (مَا) الموصولةَ الاسميَّةَ ثابتةٌ باتِّفاقٍ، وهيَ [5] موضوعةٌ لِمَا لا يعقلُ، والأحداثُ من جملةِ ما لا يعقلُ. فإذا قلتَ: أَعْجَبَني ما قُمْتَ، فالتَّقديرُ: أَعْجَبَني الذي [6] قُمْتَهُ [7]، وهوَ يُعطي معنَى قولِهِم: أَعْجَبَني قيامُكَ. وَرُدَّ بأنَّهُ يستلزمُ أنْ يسمعَ كثيرًا أَعْجَبَني ما قُمْتَهُ، لأنَّهُ الأصلُ عندَ مدَّعي اسميَّتِهَا، واللازمُ مُنْتَفٍ. واعترضَ أيضًا بقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [8]، إذِ الضَّميرُ المحذوفُ إنْ كانَ للنبيِّ أَو القرآنِ، صحَّ المعنَى وخَلَتِ الصلةُ مِن عائدٍ، وإنْ كانَ للتَّكذيبِ فسدَ المعنَى، لأنَّهُم إذا كذَّبُوا التَّكذيبَ بالقرآنِ والنبيِّ كانُوا مؤمنينَ [9]. وأُجيبَ بأنَّ الفعلَ مِنْ يَكْذِبُونَ ليسَ واقعًا على التَّكذيبِ، بَلْ هوَ مؤكِّدٌ بِهِ، لأنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ بِهِ، والمفعولُ بِهِ محذوفٌ أيضًا، أَي: بِمَا كانُوا يكذِّبونَ النَّبيَّ أَو القرآنَ تكذيبًا [10].

[[وأَنْ]] بفتحِ الهمزَةِ وتخفيفِ النُّونِ ساكنةً، [[وهُمَا]]، أَي: (مَا) و(أَنْ) [[في]] الجملةِ [[الفعليَّةِ]] التي فِعْلُهَا متصرِّفٌ [11]، احترازًا مِنْ عَسَى، إذِ الذي لا

---

(١) ينظر معاني القران للأخفش ١/٣٧-٣٨، ٢٠٩، ٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٤، والجنى الداني ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) في ي: وكذلك.

(٣) الأصول ٢/٢٦٥، ٣٢٣، وينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٩٣، والجنى الداني ٣٣٢-٣٣٣، ومغني اللبيب ٤٠٢.

(٤) ينظر رأيه في مغني اللبيب ٤٠٢.

(٥) في ك: وهو.

(٦) (الذي) ساقطة من ك.

(٧) في ي: قمت.

(٨) البقرة ١٠، وقراءة ضمِّ الياءِ مَعَ التَّشديدِ في "يُكذِّبُونَ" لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي بفتح الياء مخففا "يَكذِبُونَ". الكشف ١/٢٢٧، وتفسير القرطبي ١/١٩٨.

(٩) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٩٤، ومغني اللبيب ٤٠٢.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٤٠٢.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٦.

يتـــصرَّفُ لا مصدرَ لَهُ حتَّى يُؤوَّلَ الحرفُ مَعَ [١] الفعلِ بِهِ. فإنْ قلتَ: فَقَدْ أَخَلَ المؤلِّفُ بهـــذا القـــيدِ ؟ قلـــتُ: لعلَّهُ تَرَكَهُ اتِّكالاً على ما أَشرنا إليهِ، إذِ الحُكْمُ على حرف بأَنَّهُ مصدريٌّ [٢] يقتضي أَنْ يكونَ ثَـــمَّ مصدرٌ يُؤوَّلُ بِهِ [٣]، <و >[٤] مَعَ الموصولِ [٥] بغيرِ المتصرِّفِ لا يكون ثَمَّ مصدرٌ يُؤوَّلُ بِهِ) [٦]، فأَغْنَى [٧] عَنِ التَّصريحِ بذلكَ لإشعارِ القرينةِ بِهِ.

[[غـــيرِ الطَّلبيَّة في الأصحِّ]]. وهذا يَقْتَضِي وجودَ الخلافِ في كِلاَ [٨] الحرفينِ، والخلافُ إنَّمَا هوَ مذكورٌ في (أَنْ) دونَ (مَا)، فَذَهَبَ أبو حيان [٩] والرضي [١٠] إلى أَنَّهَا لا تُوصَـــلُ بأَمرٍ، مستندينَ إلى أَنَّهَا لو وُصِلَتْ بِهِ لفاتَ معنَى الأمرِ عندَ التَّأويلِ بالمصدرِ لعـــدَمِ دلالـــتهِ علـــيهِ. وصَـــرَّحَ ابنُ مالك في التَّسهيلِ بأَنَّ (أَنْ) تُوصَلُ بفعلٍ متصرِّفٍ مطلقًا [١١]. (٢٨٦/ و) يعني سواءٌ كانَ مضارعًا أَو ماضيًا أَو أَمرًا. وأَباحَ الزمخشري في مواضعَ كثيرةٍ مِنَ الكشَّافِ بوصلِها بالأمرِ فَيُقَدِّرُهُ [١٢] بمصدرٍ مأخوذٍ مِنَ المادَّةِ التي تَدُلُّ علـــى الطَّلـــبِ، فإذا قلتَ، كتبتُ إليهِ بأَنْ قُمْ، فالمعنَى: كتبتُ إليهِ بالأمرِ بالقيامِ، فإنَّما تفـــوتُ [١٣] الدَّلالَةُ بالصيغَةِ فقط، ولا يضرُّ. وصرَّحَ بِمَا ذكرناهُ في تفسيرِ سورةِ نوحٍ، فقالَ في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [١٤]: " أَنِ [١٥] النَّاصبة

---

(١) في ك، ي: معني، وهو تحريف.

(٢) في ي: مصدر.

(٣) في ي: إليه.

(٤) الزيادة من ك، ل.

(٥) في ك: الوصل، وفي ل: الموصل.

(٦) من (ومع الموصول... إلى... به) ساقطة من ي.

(٧) في ك، ي: فاغتني، وفي ل: فاستغني.

(٨) في ك، ي: كل، وهو تحريف.

(٩) الارتشاف ٣/: ١٧٢-١٧٣، ومغني اللبيب ٤٤.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٦، ٣٨٧.

(١١) التسهيل ٣٧، وينظر المساعد ١/١٧٠-١٧١

(١٢) في ك، ي: فيقدر، وفي ل: ويقدره.

(١٣) في ك: يفوت.

(١٤) نوح ١.

(١٥) في الأصل وسائر النسخ. فقال أن، بزيادة فقال.

للفعْلِ، أَي: إِنَّا أَرسلناهُ بِأَنْ أَنْذِرْ، أَي: بأَنْ قُلنَا لَهُ أَنذِرْ، أَي بالأَمرِ بالإنذارِ "[١].

[[وَقَــلَّ تعارضُهُمَا في العملِ وعدَمِهِ]] [٢]، أَي: تحملُ (مَا) على (أَنْ) في العملِ وبالعكسِ.

[[نحوُ: " كَمَا تَكُونُوا]] يُولَّى عَلَيْكُم "[٣]. أَي: إِنْ كُنْتُم أَهلَ الطَّاعَةِ يُولَّى عَلَيْكُم أَهلُ الرَّحمةِ، وإِنْ كُنْتُم أَهلَ المعصيةِ يُولَّى عَلَيْكُم أَهلُ العقوبةِ، وابنُ الحاجب أَورَدَ الحديثَ بصيغَةِ: " كَمَا تَكُونُوا "[٤] مثل ما في المتنِ. قالَ ابنُ هشام: " والمعروفُ في الروايةِ: كَمَا تكونــونَ "[٥]. قلــتُ: وكــذا أَوردَهُ صاحبُ الكشَّافِ في تفسيرِ: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ [٦].

والتَّخــريجُ [٧] المذكورُ على تقديرِ ثبوتِ الرِّوايَةِ بحذفِ النُّونِ لا يتعيَّنُ، لجوازِ أَنْ يكــونَ الفعــلُ مرفوعًا وحُذِفَتْ منهُ نونُ الرَّفعِ على جهةِ النُّدورِ، كَمَا حُذِفَتْ في قراءَةٍ وَرَدَتْ عَــنْ أبي عمرٍو، ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا ﴾ [٨] بتشديدِ الظَّاءِ، أَي: يتظاهران [٩]. وفي الحديثِ: " لا تدخُلُوا الجَنَّةَ حتَّى تُؤْمِنُوا، ولا تُؤْمِنوا حتَّى تحابُّوا "[١٠]، فَحُذِفَتْ مِنْ لا تدخلوا ولا تؤمنوا تخفيفًا بدون ناصبٍ ولا جازمٍ، وكذا كَمَا تكونُوا.

[[وأَنْ تقرآنِ]] في قول الشاعر [١١]:

---

(١) الكشاف ١٦١/٤.

(٢) تنظر المسألة في مغني اللبيب ٩١٥.

(٣) حديث ضعيف ورد في كشف الخفاء للعلوجي ١٢٦/٢. وفي المقاصد الحسنة (للسخاوي) ٣٢٦ بــرواية: كما تكونون... ولا شاهد فيه حينئذ والحديث في الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٤/٢، ومغني اللبيب ٩١٥، والخزانة ٤٢٥/٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٤/٢.

(٥) مغني اللبيب ٩١٥.

(٦) آل عمران ٢٦. وينظر الكشاف ٤٢٢/١.

(٧) في الأصل: وتخريج، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) القصص ٤٨. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: "سِحْرَانِ تَظَاهَرَا" بتخفيف الظاء.

(٩) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٩، والبحر المحيط ١٢٤/٧.

(١٠) صحيح الترمذي ٣١٥/٩.

(١١) وردت الأبــيات الثلاثة بلا عزو في الإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٨، وشــواهد التوضــيح والتصحيح ٢٣٥، ٢٣٦، والخزانة ٤٢٣/٨. وورد الأول أيضا بلا عزو في شــرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، وشرح الكافية الشافية =

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسماءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

وقبلَهُ:

يــا صاحبيَّ فَدَتْ نَفْسِي نفوسَكُمَــا ... وحَيْــثُمَا كُنْــتُمَا لاَقَيْــتُمَا رَشَــدَا

أنْ تَحْمِــلاَ حاجةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ... وتَــصْنَعَا نِعْمَــةً عِــنْدي بِهَــا وَيَدَا

أَي: أَنْ تَحْملاَ منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ، أَي: أَسألكما، وأَنْ تَقْرَآنِ، إمَّا في محلٍّ نصب بدلاً مِنْ (أَنْ تَحْمِلاَ)، أَو مِنْ (حاجةً)، أَو في محلٍّ رفع خبرٍ مبتدإٍ مضمرٍ محذوف عائدٍ إلى (حاجةً)، أَي: هيَ أَنْ تَقْرَآنِ، فقد أَهمَلَ الشاعرُ بعدَمَا أَعملَ، وأَعملَ بعدَمَا أَهْمَلَ.

=

١٥٢٧/٣، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥، والخزانة ٤٢٠/٨.

حروفُ التَّحضيض

[[هَلاَّ، وأَلاَّ، ولَوْلاَ، ولَوْمَا، لَهَا الصَّدْرُ [(١)]]]، لدلالَتِهَا على نوعٍ مِنَ الكلامِ وهوَ التَّحضيضُ (٢٨٦/ ظ) والحثُّ أَو التَّوبيخُ واللَّومُ [(٢)] كَمَا تَرَاهُ.

[[وتلــزَمُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ للحثِّ]] على إدخالِ مصدرِهِ في الوجودِ، نحوُ: هَلاَّ تقومُ، وأَلاَّ تُحسِنُ، ونحوُ: ﴿ لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ ﴾ [(٣)]، ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ ﴾ [(٤)]. وقــد دَخَلَتْ على الماضي لفظًا المستقبَلِ معنًى في قولِهِ تعالى: ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَــرِيبٍ ﴾ [(٥)]. ولَكِــنْ مِثْلُ هذِهِ يجعلونَهَا للعرضِ وهو طلبٌ بلينٍ وتأدُّبٍ، والتَّحضيضُ طلبٌ بحثٍّ وإزعاجٍ [(٦)].

[[و]] تلــزمُ [[الماضــي لِلَّومِ على التَّرْكِ]] [(٧)]، تقولُ: أَلاَّ صَلَّيتَ، على معنَى أَنَّكَ تلومُهُ على تَرْكِ الصَّلاةِ، فيقتضي الطَّلب إذ لا يُلامُ على تَرْكِ شيءٍ إلاَّ وهوَ مطلوبٌ. فإنْ قِيلَ طلبُ الفعلِ بعدَ مضيِّ وقتِهِ مستحيلٌ، فلاَ دلالَةَ مِنْ هذِهِ الحروفِ على الطَّلبِ إذا وقَــعَ بعدَهَا الماضي، وحيثُ لا طلب، فكيفَ نُصِبَ جوابُهُ مقرونًا بالفاءِ، مثلاً، وجُزِمَ مجــرَّدًا ؟ قلتُ: قد أَجابَ عنهُ ابنُ الحاجبِ في أَمالي المفصَّلِ [(٨)]، بأَنَّهَا لا تنفكُّ عن إفادة معنَــى الطَّلَــبِ في الوقتِ الذي كانَ صالحًا لَهُ، وإنَّما أوقعَ بعدَهَا الماضي تنبيهًا على أَنَّ المطلــوبَ منهُ ذلكَ الذي فوَّتَهُ حتَّى انقضى وقتُهُ فصارَ ذلكَ كالتَّوبيخِ واللَّومِ على تَرْكِ المطلــوبِ، فباعتبارِ ما فيهِ من معنَى الطَّلَبِ المُقَدَّرِ في وقتِهِ نُصِبَ جوابُهُ معَ الفاءِ وجُزِمَ بدونِهَا. فإنْ قلتَ: يَرِدُ على كونِ هذِهِ الأحرفِ تلزمُ الفِعْلَ، قولُ الشَّاعرِ [(٩)]:

---

(١) ينظــر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨، والتسهيل ٢٤٣، ولباب الإعراب ٤٦٧، وشرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢، والمساعد ٢١٩/٣.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢.

(٣) النمل ٤٦. وينظر مغني اللبيب ٣٦١.

(٤) الحجر ٧. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٥/٢.

(٥) المنافقون ١٠. وينظر الارتشاف ٢٦٢/٣، ٢٦٣.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٣٦١.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢.

(٨) ينظر آمالي ابن الحاجب ٥٠/٢.

(٩) مجنــون ليلــى، ديوانه ١٩٥. وينسب البيت أيضا إلى ابن الدمينة في زيادات ديوانه ٢٠٦، وإلى =

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِليَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

إذ الجملةُ اسميَّةٌ ؟ قلتُ: هُوَ عندَهُم مُؤَوَّلٌ إمَّا بتقديرِ: فَهلاَّ كانَ، أَي: الشَّأْنُ [1]، أَوْ بتقديرِ: فَهلاَّ شَفَعَتْ نفسُ لَيْلَى، وشَفِيعُهَا خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَي: هيَ شَفِيعُهَا. ورجحَ هذا التَّأويلُ الثاني بأَنَّ الإضمارَ مِنْ جنسِ المذكورِ أَقيسُ [2].

=

الـــصمة بن عبد الله القشيري في الخزانة ٣/٦١. والى إبراهيم بن العباس الصولي ت٢٤٣هـــ في وفـــيات الأعـــيان ١/: ٤٧، والى قيس بن الدية في الشواهد على شرح ألفية ابن مالك للعاملي ٤٠٠. والبـــيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٣، شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٧، والجنى الداني ٤٧٢، ٥٥٣، ومغني اللبيب ١٠٣، ٣٥٤، ٤٠٤، ٧٥٩.

(١) هو تأويل ابن الناظم كما في شرح الألفية لهُ ٢٨٠.

(٢) ينظر الجنى الداني ٥٥٣، ومغني اللبيب ١٠٣.

حرفُ التَّوكيدِ

وإنَّما سُمِّيَ بذلكَ لإفادتِهِ التَّوكيدَ في بعضِ مواردِهِ، وذلكَ حيثُ يُستَعْمَلُ للتَّحقيقِ [1]، كَمَا أَنَّهُ سُمِّيَ بحرفِ التَّوقُّعِ لإفادتِهِ إِيَّاهُ في بعضِ الصورِ. على أَنَّ بعضَهُم يَدَّعي أَنَّهَا لا تنفكُّ عن التَّحقيقِ لا معَ التَّوقعِ ولا مَعَ غيرِهِ، فهيَ للتَّأكيدِ دائمًا.

وأمَّا ما كُتِبَ في بعضِ الحواشي نقلاً عن الحلبيَّاتِ [2]، أَنَّ تسميَتَهُ بذلكَ [3] لِمَا فيهِ من معنَى التَّوكيدِ، لأَنَّ قولَكَ: قَدْ فَعَلَ، جوابُ: هَلْ فَعَلَ [4]؟ وإذا كانَ جوابًا للمؤكِّدِ، (٢٨٧/ و) كانَ تأكيدًا، فليسَ بشيءٍ.

[[قَدْ [5] في الماضِي للتَّقريبِ]] [6] تارةً، نحوُ: قَد قامَ زيدٌ، يفيدُ أَنَّ قيامَهُ الذي مَضَى قريبٌ من حالِ إخبارِكَ. **[[والتَّوقُّعِ]]** [7] أُخرى، كقولِ المُقيمِ: قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ، فإِنَّهُ يفيدُ أَنَّ قيامَهَا كانَ متوقَّعًا أَو منتظرًا في عِلْمِهِ أَو ظَنِّهِ [8].

[[وفي الحالِ للتَّحقيقِ]] [9]، نحوُ: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [10]. قالَ الزمخشري: " دخلتْ (قَدْ) لتوكيدِ العِلْمِ، ويرجعُ ذلكَ إِلى توكيدِ الوعيدِ "[11]. وأَنشدَ [12] قولَ زهير [13]:

أَخِي ثِقَةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالَهُ ... ولكنَّهُ قَدْ يُهلِكُ المالَ نائِلُهْ

---

(١) في ك: للتخفيف، وهو تحريف.

(٢) من كتب أبي علي الفارسي، ولم أقف على رأيه فيه.

(٣) بعدها في الأصل زيادة (لأنه جواب)، وقد خلت منها سائر النسخ.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٣/٤، والجنى الداني ٢٧٠، ٢٧١.

(٥) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، والتسهيل ٢٤٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢، والجنى الداني ٢٧٠، ومغني اللبيب ٢٢٧.

(٦) ينظر الارتشاف ٢٥٦/٣.

(٧) المصدر السابق ٢٥٦/٣.

(٨) ينظر الجنى الداني ٢٧٠، ومغني اللبيب ٢٢٧-٢٢٨.

(٩) ينظر الجنى الداني ٢٧٠، مغني اللبيب ٢٣١.

(١٠) النور ٦٤.

(١١) الكشاف ٧٩/٣، وينظر ١٤/٢، ومغني اللبيب ٢٣١.

(١٢) أي: الزمخشري، ينظر الكشاف ٧٩/٣.

(١٣) شعره ٥٧ وروايته: لا تتلف الخمر.

ومثلُهُ قولُ الآخرِ [(١)]:

وقد تُدْرِكُ الإنسانَ رَحْمَةُ [(٢)] ربِّهِ وَلَوْ كانَ تَحْتَ الأَرضِ سبعينَ واديَا

[[وفي المُسْتَقْبَلِ للتَّقليلِ]]، نحوُ: إنَّ الكَذوبَ قَدْ يَصْدُقُ، والبخيلُ قَدْ يَجُودُ [(٣)]. وزَعَمَ بعضُهُم أنَّها في ذلكَ ونحوِهِ للتَّحقيقِ، وأنَّ التَّقليلَ هُنَا لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ (قَدْ)، بَلْ مِنْ قولِكَ: البَخيلُ يَجُودُ، والكَذُوبُ يَصْدُقُ، فإنَّهُ إنْ لَمْ يُحْمَلْ على أَنَّ صدورَ ذلكَ منهما قليلٌ كانَ فاسدًا، إذ آخِرُ الكلامِ يناقِضُ أَوَّلَهُ [(٤)].

[[وَقَدْ يُحذَفُ الفعْلُ بعدَهَا]] [(٥)] كقولِ النَّابغَة [(٦)]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنَا وكَأَنْ قَدِ

أي: وكَأَنْ [(٧)] قَدْ زالتْ. ومعنَى أَفِدَ: قَرُبَ ودَنَا.

[[وقد يقع القسم بينها وبين فعلها]] [(٨)] كقوله [(٩)]:

فَقَدْ واللهِ بَيَّنَ لي عنائي بوشْكِ فِراقِهِم صُرَدٌ يصيحُ

الوَشْكُ، بفتحِ الواوِ وضمِّهَا: السرعةُ [(١٠)]. والصُّرَدُ: طائرٌ فوقَ العصفورِ، شرِّيرُ النَّفسِ يصيدُ العصافيرَ، ولا يُقدَرُ عليهِ لشدَّةِ نُفْرَتِهِ مِنَ الإنسِ [(١١)].

---

(١) بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠.

(٢) في الأصل: اجمع، وهو تحريف، وساقطة من ي، وما أثبتناه من ك، ل.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٧، والجنى الداني ٢٧٢.

(٤) ينظر الجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٢٣١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٨، والارتشاف ٣/٢٥٦، والجنى الداني ٢٧٤، ومغني اللبيب ٢٢٧.

(٦) ديوان النابغة الذبياني ٣٠. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٠، ١٤٨، والجنى الداني ١٧٨، ٢٧٤، ومغني اللبيب ٢٢٧، ٤٤٨، ويروى: أزف الترحل.

(٧) في الأصل: فكأن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٨، والارتشاف ٣/٢٥٦، والجنى الداني ٢٧٤، ومغني اللبيب ٢٢٧.

(٩) بلا عزو في الخصائص ١/٣٣٠، ٢/٣٩٠، والضرائر ٢٠١، ويروى الصدر فيهما:

فقد والشك بين لي عناء

والبيت في مغني اللبيب ٢٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٤٨٩.

(١٠) اللسان (وشك).

(١١) اللسان (صرد).

حَرْفَا الاستفهامِ الهمزةُ وهَلْ

[[لَهُمَا الصَّدْرُ]] [1]، لدلالتِهِمَا على نوعٍ مِنَ الكلامِ، فلاَ يَعْمَلُ ما قبلَهُمَا في ما بعدَهُما [2] ولاَ بالعكسِ.

[[والهمزةُ لعراقَتِهَا]]، أَي: لشدَّةِ تَمكُّنِهَا [[في الاستفهامِ]]، مستعارٌ عَنْ عراقَةِ الـــشَّجَرِ وهوَ امتدادُ عروقِهَا في الأرضِ [3]. [[تُستعْمَلُ للإنكارِ]] [4] الإبطالِي، نحوُ: ﴿ أَفَأَصْـــفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾ [5]، [[والتَّسويَةِ]] [6]، نحوُ: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [7].

[[والتَّقريرِ]] [8]، ومعناهُ حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرارِ والاعترافِ بأمرٍ قد استقرَّ عندَهُ ثبوتِهِ أو نفيهِ. ويجبُ أَنْ يلِيَهَا الشَّيءُ الذي تُقَرِّرُهُ بِهِ، كما يجبُ ذلكَ في المستفْهَمِ عنهُ، على ما صَرَّحُوا بِهِ، (٢٨٧/ظ) وقد عرفْتَ ما فيهِ، تقولُ في التَّقريرِ بالفعلِ: أَضَرَبْتَ زيـــدًا ؟ وبالفاعِلِ: أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زيدًا ؟ وبالمفعولِ: أَزيدًا ضَرَبْتَ ؟ وكَذَا سائِرُ متعلقاتِ الفعلِ [9].

[[والتَّحضيضِ]] [10]، أَي: الطَّلَبُ [11] بِحَثٍّ، نحوُ: ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّـــيِّينَ أَأَسْـــلَمْتُمْ ﴾ [12]. [[والوعيدِ]] [13]، كقولِكَ لِمَنْ يُسِيءُ الأدبَ: أَلَم أُأَدِّبُ

---

(١) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٨، ولباب الإعراب ٤٦٧، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٨٨، والجنى الداني ٩٧، ٣٣٩، ومغني اللبيب ١٧، ٤٥٦.

(٢) في ي: ما قبلها في ما بعدها، مكان: ما قبلهما في ما بعدهما.

(٣) اللسان (عرق).

(٤) الجنى الداني ٩٩، ومغني اللبيب ٢٤.

(٥) الإسراء ٤٠، وينظر الكشاف ٤٥٠/٢.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٤٦٨، والجنى الداني ٩٨، ومغني اللبيب ٢٤.

(٧) البقرة ٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٩/١-٥٠.

(٨) ينظر الجنى الداني ٩٨، ومغني اللبيب ٢٦.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٢٦.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٤٦٨، ومغني اللبيب ٢٧.

(١١) في الأصل: لطلب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٨/١.

(١٣) ينظر الجنى الداني ٩٨.

فلانًـــا؟ إذا عَلِـمَ المخاطَــبُ أَنَّــكَ أَدَّبْتَهُ، وحينئذٍ لا يُحْمَلُ الكلامُ منكَ على السُّؤالِ والاستفهامِ، فيتولَّدُ منهُ التَّهديدُ والوعيدُ بمعونَةِ القرينةِ. [[والتَّعجُّبِ]] [١]، نحوُ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢]. [[والتَّوبيخِ]] [٣]، نحوُ: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [٤].

[[وتُحْذَفُ]] [٥] عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ كما في الحديثِ: " أَتاني آتٍ مِنْ رَبِّي فأَخْبَرَني أَوْ بَـشَّرَني أَنَّــهُ مَنْ ماتَ مِنْ أُمَّتي لا يُشْرِكُ باللهِ شيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ. فقلتُ: وإِنْ زَنَى وإِنْ سَـرَقَ " ؟ قالَ: " وإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقَ " [٦]. وهَلِ [٧] الحَذْفُ مقيسٌ أَوْ لاَ ؟ فيهِ خلافٌ وقَدْ مَرَّ في الحروفِ العاطفَةِ [٨].

[[وتَـدْخُلُ علـى الحــرفِ]] [٩] العاطفِ وهوَ الواوُ والفاءُ وثُمَّ، نحوُ: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾ [١٠]، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [١١]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ [١٢] ولا يكونُ ذلكَ لغيرِهَا مِنْ أَدواتِ الاستفهامِ مطلقًا [١٣]، بَلْ تَتَأَخَّرُ عَنِ العاطفِ، نحوُ: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَـوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ فَأَنَّى

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٤٦٨، والجنى الداني ٩٩.

(٢) المجادلة ١٤.

(٣) ينظر الجنى الداني ٩٨، ومغني اللبيب ٢٥.

(٤) الصافات ٩٥، وينظر مغني اللبيب ٢٥.

(٥) ينظر الكتاب ٣/١٧٤-١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٤، الجنى الداني ٩٩-١٠٠، ومغني اللبيب ١٠-٢١.

(٦) تنظر روايات الحديث في صحيح مسلم ١/٩٤، ٩٥، ٦٨٨، وصحيح الترمذي ١٠/١١٣. والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٨، ١٧٧، والجنى الداني ١٠٠، ومغني اللبيب ٢١.

(٧) في الأصل: وهذا: وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر ق ٢٧٧ ظ، والجنى الداني ١٠٠.

(٩) ينظر الجنى الداني ٩٧، ومغني اللبيب ٢٢.

(١٠) الأعراف ١٨٥.

(١١) يوسف ١٠٩، والحج ٤٦، والمؤمن ٨٢، ومحمد ١٠.

(١٢) يونس ٥١.

(١٣) ينظر الجنى الداني ٩٧.

(١٤) الأحقاف ٣٥.

(١٥) آل عمران ١٠٣.

(١٦) التكوير ٢٦.

تُؤْفَكُـــونَ ﴾ (١)، ﴿ فَــأَيُّ الْفَــرِيقَيْنِ أَحَــقُّ بِالأَمْنِ ﴾ (٢)، ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ (٣).

وحَكَـــى ابنُ مالك(٤) وابنُ هشام (٥) وغيرُهُمَا عَنِ الجمهور(٦) أَنَّ الهمزةَ في ذلكَ مُقَدمَـــةٌ عَنْ تأخيرٍ، وأَنَّها في الأصلِ واقعةٌ بعدَ العاطِفِ، إلاَّ أَنَّهَا قُدِّمَتْ عليهِ تنبيهًا على أصالتِهَا في التصديرِ، وأَنَّ الزمخشري(٧) خالفَ في ذلكَ، فزَعَمَ أَنَّ الهمزةَ في تلكَ المواضِعِ واقعةٌ في محلِّهَا الأَصلي، وأَنَّ العطفَ على جملة مقدَّرَة بينَهَا وبينَ العاطف، فيقولُ: التَّقديرُ في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ (٨): أَمَكَثُوا فَلَمْ يَسِيرُوا. وفي: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ (٩): أَنُهْمِلُكُـــم فَنَضْرِبُ عَنْكُم (١٠). وأَنَّهُ جَزَمَ بما يقولُهُ الجماعةُ في مواضِعَ من الكشَّافِ (١١) وجـــوَّزَ الأَمرينِ في بعضِ المواضع (١٢). وأَقولُ: أَمَّا تجويزُهُ العَطْفَ على مقدَّرٍ بينَ الهمزةِ والعاطِـــفِ فلاَ شَكَّ فيهِ لتصريحِهِ (٢٨٨/ و) بِهِ في أَماكِنَ كثيرة. واعترضَ بأَنَّهُ لَوْ كانَ كذلكَ لجازَ وقوعُ الهمزةِ أَوَّلاً في كلامٍ لَمْ يتقدَّمْ فيهِ (١٣) ما يكونُ (١٤) معطوفًا عليهِ، ولم يثـــبتْ ذلكَ في الاستعمالِ، بَلْ المسموعُ وقوعُهَا في كلامٍ مبنيٍّ على كلامٍ متقدِّمٍ، وأَمَّا

---

(١) الأنعام ٩٥. ومثلها في الاستشهاد يونس ٣٤، وفاطر ٣، وغافر ٦٢.

(٢) الأنعام ٨١.

(٣) النساء ٨٨.

(٤) التسهيل ٢٤٣.

(٥) مغني اللبيب ٢٢.

(٦) ينظر الجنى الداني ٩٧، والمساعد ٣/٢١٥-٢١٦.

(٧) قـــال الزمخـــشري في الكشاف ٣/٣٤١ في تفسير قوله تعالى: "افما نحن بميتين" الصافات ٥٨: "الـــذي عطفـــت عليه الفاء محذوف، معناه: انحن مخلدون منعمون فما نحن بميتين ولا معذبين". وينظر الجنى الداني ٩٧، ومغني اللبيب ٢٢-٢٣، والمساعد ٣/٢١٦.

(٨) يوسف ١٠٩.

(٩) الزخرف ٥.

(١٠) ينظر الكشاف ٣/٤٧٨، ومغني اللبيب ٢٣.

(١١) ينظر الكشاف ٢/٩٨ (الأعراف ٩٥-٩٧)، ٤/٥٥ (الواقعة ٥٦-٥٧). وهذه المواضع ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب ٢٣.

(١٢) ينظـــر الكشاف ١/٤٤١ (آل عمران ٨٢-٨٣). وهذا الموضع ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ٢٤.

(١٣) (فيه) ساقطة من ي.

(١٤) في الأصل: ما يأكلون، وهو تحريف، وساقطة من ك، وما أثبتناه من ي، ل.

دعواهُمْ أَنَّهُ جزمَ بقولِ الجماعةِ تارةً [١]، وجَوَّزَهُ أُخرَى، فهذا أمرٌ لَمْ يقعْ في كلامِهِ [٢] لا صريحًا ولا تلويحًا، بَلِ الظَّاهرُ من كلامِهِ أَنَّ ما بَعْدَ الواوِ والفاءِ وثُمَّ معطوفٌ على ما قبلَهُ، إلاَّ أَنَّهُ أُدخلَتِ الهمزةُ قبلَ العاطفِ قصدًا إلى معنَى التوبيخِ ونحوِهِ في المعطوفِ، أَمَّا باعتبارِ اجتماعِهِ معَ المعطوفِ عليهِ، أو تَرَتُّبِهِ [٣] عليهِ بلا مهلة أو بمهلة. قالَ في الكشَّافِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [٤]: أَفَإِنْ ماتَ: الفاءُ معلِّقَةٌ [٥] للجملةِ الشَّرطيَّةِ [٦] بالجملةِ المتقدِّمَةِ على معنَى التَّسبُّبِ، والهمزةُ لإنكارِ أَنْ يَجْعَلُوا خُلُوَّ الرُّسُولِ [٧] سببًا لانقلابِهِم على أعقابِهِم بعدَ هلاكِهِ بموتٍ أَوْ قتلٍ، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُم بأَنَّ خُلُوَّ الرُّسُلِ قَبْلَهُ وبقاءَ دينَهُم متمسَّكًا بِهِ، يجبُ أَنْ يُجْعَلَ مُسَبِّبًا للتَّمسُّكِ بدينِ مُحَمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، لا للانقلابِ عَنْهُ "[٨]. هذا كلامُهُ بحروفِهِ. ولا دلالَةَ فيهِ على ما نَسَبُوا [٩] إليهِ بوجْهٍ مِنْ وجوهِ الدَّلالاتِ. ومِنِ استقراءِ كلامِهِ في الكشَّافِ [١٠] وُجِدُ الأَمرُ على ما قلناهُ لا على ما قالُوهُ.

[[و]] تَدْخُلُ [[على]] المعمولِ [[المتقدِّمِ للتَّحضيضِ]]، نحوُ: أَزيدًا ضَرَبْتَ؟ وهوَ حسنٌ، ويقبحُ مثلُهُ في: هَلْ زيدًا ضَرَبْتَ ؟ فإِنَّهَا لطلبِ التَّصديقِ لا لطلبِ التَّصوُّرِ، والتَّقديمُ يَسْتَدْعِي حصولَ التَّصديقِ بنفسِ الفِعْلِ، فيكونُ (هَلْ) لطلبِ حصولِ الحاصلِ، وهوَ محالٌ، وإِنَّمَا لم يمتنعْ لاحتمالِ أَنْ يكونَ (زيدًا) مفعولَ فعلٍ محذوفٍ، أَو يكونَ التَّقديمُ لا للتَّحضيضِ، لَكِنَّ ذلكَ خلافُ الظَّاهِرِ.

[[وعلى مبتدإٍ خبرُهُ الفعلُ]] [١١]، نحوُ: أَزيدٌ قامَ ؟ ولا تدخلُ (هَلْ) على ذلكَ،

(١) ينظر شواهد التوضيح ٦٣، ٦٤، والجنى الداني ٩٧-٩٨.

(٢) في الأصل: كلام، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ي: ترتيبه.

(٤) آل عمران ١٤٤.

(٥) في ك، ي: متعلقة، وهو تحريف.

(٦) في ي: للشرطية، وهو تحريف.

(٧) في ك، ي: الرسل، وكذا في الكشاف ١/٤٦٨.

(٨) الكشاف ١/٤٦٨.

(٩) في الأصل: بما نسبوا، وفي ي: على نسبوا، وما أثبتناه من ك، ل.

(١٠) الكشاف ١/٤٦٨.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٠، ١٥١، والجنى الداني ٣٤٠.

فـــلا يُقـــالُ: هَلْ زيدٌ قامَ ؟ لأنَّهَا في الأصلِ بمعنَى (قَدْ) (١)، فهيَ مِنْ لوازِمِ الأفعالِ، ثُمَّ تَطَفَّلَـــتْ على الهمزةِ، فإذا وُجِدَ فعلٌ في حيِّزِهَا اشتدَّ طلبُهَا لمباشرتِهِ، فتقبحُ الحيلولَةُ بينَهَا وبَيْـــنَهُ [[بخلافِ هَلْ]] (٢) فلا تُستَعْمَلُ لشيءٍ مِنَ الأُمورِ المتقدِّمَةِ، (٢٨٨/ ظ) أي: الإنكارِ والتَّسويَةِ والتَّقريرِ إلى آخرِ ما ذَكَرَهُ. وهوَ ظرفٌ مستقرٌ في محلٍّ نصب على الحالِ مِـــنَ الـــنَّائبِ عـــن الفاعـــلِ في قـــولِهِ (تُـــستَعْمَلُ)، أي: والهمـــزةُ تُستَعْمَلُ لعراقَتِهَا < في > (٣) كَذَا وَكَذَا حالةَ كونِهَا مُلْتَبِسَةً، بخلافِ هَلْ في ذلكَ كُلِّه.

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، والتسهيل ٢٤٣.

(٢) تنظر الفروق بين هل والهمزة في الجنى الداني ٣٣٩-٣٤٠، ومغني اللبيب ٤٥٧-٤٦٠.

(٣) الزيادة من ك، ي.

حروفُ النَّفي

[[لَـمْ، ولَمَّـا لقلـبِ المـضارعِ ماضـيًا]] [1] باعتبارِ الزَّمانِ. هذا مذهَبُ الجمهـورِ [2]، وذَهَبَ قومٌ منهم الجزولي [3] في (لَمْ)، ويلزمُ مثلُهُ في (لَمَّا) إلاَّ أَنَّها تدخُلُ على ماضي اللَّفظِ، فتصرفُ لفظَهُ إلى لفظِ المستقبلِ دونَ معناهُ. وَوَجْهُهُ أَنَّ المحافظَةَ على المعنَى أَوْلَى من المحافظَةِ على اللَّفظِ. قالَ في الجنى الدَّاني: " والأَوَّلُ هوَ الصَّحيحُ، لأَنَّ لَهُ نظيرًا وهوَ المضارعُ الواقِعُ بعدَ لَوْ، والقولُ الثَّاني لا نظيرَ لَهُ "[4].

[[وخُصَّتْ لَمَّا بالاستغراقِ]] [5] في استمرارِ النَّفي إلى الحالِ، كقوله [6]:

فإنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكلٍ　　　وإلاَّ فَأَدْرِكْني وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ومَنَعَ الأندلسي مِنْ إفادتِهَا للاستغراقِ، وقالَ هيَ مثلُ (لَمْ) في احتمالِ الاستغراقِ وعدمِـهِ [7]. قالَ الرَّضي: " والظَّاهِرِ فيها الاستغراقُ كَمَا قالَ النُّحاةُ "[8]. ولَمْ يُبدِ دَليلاً عليهِ.

[[والـتوقُّعِ]] [9] لثبوتِ منفيِّهَا، بخلافِ منفي لَمْ، أَلاَ تَرَى أَنَّ معنَى: ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [10] أَنَّهم لم يذوقوهُ إلى الآن، وأَنَّ ذوقَهُم لَهُ متوقَّعٌ [11]. وقالَ الزَّمخشري في: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [12]: " ما في " لَمَّا " من معنَى التَّوقُّعِ دالٌّ على

---

(١) ينظـر فـيها: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٨، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٢٨٢، ٥٣٧، ومغني اللبيب ٣٦٥، ٣٦٧.
(٢) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤، والمقتضب ٩٦/١.
(٣) ينظر رأيه في الجنى الداني ٢٨٢.
(٤) الجنى الداني ٢٨٢.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢، ومغني اللبيب ٣٦٧.
(٦) الممزق العبدي في الأصمعيات ١٦٦. وبلا عزو في دقائق التصريف ٤٠٥، ومغني اللبيب ٣٦٧.
(٧) ينظر رأي الأندلسي في شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.
(٨) شرح الكافية للرضي ٢٥١/٢.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٦٨.
(١٠) سورة ص٨.
(١١) ينظر مغني اللبيب ٣٦٨.
(١٢) الحجرات ١٤.

أَنَّ هــؤلاءِ قد آمَنُوا فيما بَعْدُ "(١). انتهى. ولهذا أَجازُوا في لَمْ يقض ما لا يكونُ، ومنعُوهُ في لَمَّا. وهذا الفرقُ إِنَّما هوَ بالنسبةِ إِلى المستقبلِ، وأَمَّا بالنسبةِ إِلى الماضي فهما سيَّانِ في نفيِ المتوقَّعِ، كَأَنْ تقولَ: مالِي قُمْتُ فَلَمْ تَقُمْ، أَوْ لَمَّا تَقُمْ، ونفيِ غيرِ المتوقَّعِ، كَأَنْ تقولَ ابتداءً: لَمْ تَقُمْ، أَوْ لَمَّا تَقُمْ [٢]، فهذا الوجهُ أحسنُ ما خُرِّجَ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّـا لَيُوَفِّيَـنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٣] في قراءَةِ ابنِ عامر وحمزة بتشديدِ (إِنَّ) و(لَمَّا) [٤]، والتقديرُ: لَمَّا يُوَفُّوا أعمالَهُم [٥].

[[وجوازُ حذفِ الفعلِ]] المجزومِ بِهَا لدليلٍ [٦]، قالَ [٧]:

فَجِئْتُ قبورَهُمْ بَدأً وَلَمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أَي: ولَمَّا أَكُنْ بَدأً قبلَ ذلكَ، أَي سيِّدًا [٨]. (٢٨٩/و) فإِنْ قلتَ: لا اختصاصَ [٩] لِلَمَّا بهذا الحُكْمِ، بدليلِ ثبوتِهِ لِلَمْ، قالَ الشَّاعرُ [١٠]:

إِحْفَظْ وَديعَتَكَ الَّتي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وإِنْ لَمِ

أَي: وإِنْ لَـمْ تَـصِلْ ؟ قلـتُ: هوَ عندَهُم مِنْ قبيلِ الضَّرائرِ [١١]، ولا يقدحُ في الاختصاصِ المذكورِ.

[[ولاَ لنفــيِ المـستقبَلِ]]، فإذا دَخَلَتْ على المضارعِ خَلَّصَتْهُ للاستقبالِ، هذا

---

(١) الكشاف ٣/٥٧٠. وينظر مغني اللبيب ٣٦٨.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٦٨.

(٣) هود ١١١. وينظر الكشاف ٢/٢٩٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨-٣٠.

(٤) قــرأ بالتشديد عاصم وابن عامر وحمزة من السبعة. التيسير ١٢٦، والبحر المحيط ٥/٢٦٦، وينظر الجنى الداني ٢٨٢، ومغني اللبيب ٣٧١.

(٥) وهو تقدير ابن هشام كما في المغني ٣٧١.

(٦) ينظر الجنى الداني ٢٨٢، ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٧) أعــرابي من بني أسد في معجم الأدباء ٣/١٥. وينسب إلى ذي الرمة وليس في ديوانه. والشاهد في مغني اللبيب ٣٦٩، والهمع ٤/٣١٤، والخزانة ١٠/١١٣، ١١٧.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٣٦٩.

(٩) في الأصل: الاختصاص، مكان: لا اختصاص وهو تحريف وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) إبراهيم بن هرمة، ديوانه ٢٠١.والشاهد في شرح الكافية للرضي ٢/٢٥١، والجنى الداني ٢٨٣، ومغني اللبيب ٣٦٩، والخزانة ٩/٨.

(١١) ينظر ضرائر الشعر ١٨٣.

مَـــذْهَبُ الأكثـــرينَ [١]، وخالَفَهُم ابنُ مالك [٢]، لصحَّةِ قولِكَ [٣]: جاءَ زيدٌ لا يتكلَّمُ، بالاتِّفاقِ، مَعَ الاتِّفاقِ على أَنَّ الجملةَ الحاليَّةَ لا تصدَّرُ بدليلِ استقبالٍ [٤].

[[والماضـــي المكـــرَّرِ]] [٥]، نحـــوُ: ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾ [٦]. [[وقَدْ لا يتكـــرَّرُ]] [٧] لفظًـــا، نحوُ: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [٨] وهيَ فيهِ مُكَرَّرَةٌ في المعنَى، لأَنَّ المعنَـــى فَـــلاَ فَكَّ رقبةً ولاَ أَطعَمَ مسكينًا، لأَنَّ ذلكَ تفسيرٌ للعقبةِ، قالَهُ الزمخشري [٩].

وعبارةُ المتنِ لاَ تُوفِي بكلامِ القومِ في هذا المقامِ، وذلكَ لأَنَّهُم قالُوا: إذا أُدخلَتْ (لاَ) على الفعلِ الماضي لفظًا ومعنًى وَجَبَ التَّكرارُ، فإِنْ كانَ ماضيًا لفظًا لا معنًى لَمْ يجبْ، نحوُ: لاَ بارَكَ اللهُ في الظَّالِمِ، لأَنَّ المرادَ الدُّعاءُ، والفعلُ مستقبَلٌ في المعنَى [١٠]، ونحوُ: واللهِ لا فَعَلْتُ [١١] كَذَا [١٢]، لأَنَّ المرادَ الحلفُ على أَنَّهُ لا يفعلُ، لا على أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ. ولا يستفادُ مِـــنْ كـــلامِ المؤلِّفِ هنا [١٣]، إلاَّ أَنَّ (لا) يكثرُ نفيُهَا للماضِي، بقيدِ كونِهِ مكرَّرًا، ويقلُّ حيثُ ينتفي التَّكريرُ [١٤]. وأَينَ هذا مِمَّا [١٥] نقلناهُ عَنِ الجماعةِ.

[[ولَنْ كـــ لاَ]] [١٦] في نفيِ المستقبلِ، لا في دخولِهَا على الماضي، لِمَا عُلِمَ أَنَّ (لَـــنْ) مِـــنْ نواصبِ الفعلِ المستقبلِ فتنفيهِ. [[بتأكيدٍ]] على ما نصَّ عليهِ الزمخشري في

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٨، والجنى الداني ٣٠٣، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٢) التسهيل ٤-٥، وينظر المساعد ١/١٢.

(٣) في الأصل: قول، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٣٢٢.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٠٤، ومغني اللبيب ٣٢٠.

(٦) القيامة ٣١.

(٧) ينظر الجنى الداني ٣٠٤، ومغني اللبيب ٣٢١.

(٨) البلد ١١.

(٩) الكشاف ٤/٢٥٦، وينظر الجنى الداني ٣٠٥، ومغني اللبيب ٣٢١.

(١٠) في الأصل: الماضي لمعنى، مكان: المعنى، وهي عبارة مضطربة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ي. لافعلن، وهو تحريف.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ٣٢٠.

(١٣) في ي: لا هنا، بزيادة (لا).

(١٤) في ي: التكرار.

(١٥) في ي: عما، وساقطة من ك.

(١٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، والجنى الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٣٧٤.

الكـــشَّافِ [1] [[لا بتَأبيدٍ]] على ما نصَّ عليهِ هوَ أيضًا في أنموذجِهِ [2]. قالَ ابن هشام: "وكِلاَهُمَــا دَعْــوَى بِلاَ دليلٍ، بَلْ تفيدُ نفيَ المستقبلِ فقط مِنْ غيرِ تأكيدٍ ولا تَأبيد"[3].
قلتُ: وفي كتابِ سيبويهِ في البابِ [4] المترجَمِ بقولِهِ [5]: هذا بابُ الاستفهامِ يكونُ الاسمُ فـــيهِ رفعًا [6]، ما نصُّهُ: " ولَنْ أَضْرِبَ نفيٌ لقولِهِ: سَأَضْرِبُ "[7]. وفيهِ إشعارٌ بأَنَّ (لَنْ) لتوكـــيدِ النَّفيِ، لأنَّهُ جعَلَهَا في مقابلَةِ السِّينِ المفيدةِ للتَّوكيدِ. ثُمَّ أخذَ المؤلِّفُ يُعَلِّلُ عَدَمَ إفادتِهَـــا التَّأبـــيدَ بقولِهِ: [[دَفْعًا للتَّكرَارِ في: ﴿. . . لَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [8]]]، والأصلُ عدمُهُ [9].

[[والنقصُ في: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ]] (٢٨٩/ ظ) إِنسِيًّا ﴾ [10]، إذِ التَّقييدُ باليومِ مناقِضٌ للتَّأْبيدِ [11].

[[ومَا لنفيِ الحالِ]] [12] حيثُ تدخُلُ على المضارعِ، هذا مَذْهَبُ الجمهورِ، فقد نَصُّوا على أَنَّهَا تُخَلِّصُهُ للحالِ. قالَ ابنُ مالك: وليسَ كذلكَ، بَلْ قَدْ يكونُ مستقبلاً على قِلَّةٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ [13]. وأُجيبَ بأَنَّهُم إِنَّمَا جعلُوهَا للحالِ إذا لَمْ تُوجَدْ قرينةُ خلافِهِ [14].

---

(١) الكشاف ١/٢٤٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١١.
(٢) في الأنموذج ١٠٢: "ولــن نظيره (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد". والمنقول في الجنى الــداني ٢٨٤، ومغــني اللبيب ٣٧٤ عن الأنموذج التأبيد، ويبدو أنهما اعتمدا على نسخة فيها التأبيد مكان التأكيد. ونقلها المؤلف هنا عنهما وتابعه الدماميني. وينظر الجنى الداني ٢٨٤ حاشية رقم ٤٧٥.
(٣) مغني اللبيب ٣٧٤.
(٤) في الأصل: باب، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٥) في الأصل: يقول، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٦) الكتاب ١/١٢٧.
(٧) المصدر السابق ١/١٣٥-١٣٦.
(٨) البقرة ٩٥.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٧٤.
(١٠) مريم ٢٦.
(١١) في الأصل: للتأكيد وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر مغني اللبيب ٣٧٤.
(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٧، والجنى الداني ٣٣٠، ومغني اللبيب ٣٩٩.
(١٣) يونس ١٥. وينظر قول ابن مالك في الجنى الداني ٣٣٠.
(١٤) ينظر الجنى الداني ٣٣٠، ومغني اللبيب ٣٩٩.

[[و]] نفيِ [[الماضي القريبِ منْهَا]]، أي: منَ الحالِ. قالَ سيبويه: " وأمَّا (مَا) فهيَ نفيٌ لقولِ القائلِ: هُوَ يَفعَلُ، إذا كانَ في حالِ الفعْلِ [١] "، " وإذا قالَ: لَقَدْ فَعَلَ فإنَّ نفيَهُ ما فَعَلَ "[٢]. فجعلَهَا سيبويه في النَّفيِ مقابلَةً لِقَدْ في الإثباتِ. ولاشَكَّ أَنَّ قَدْ للتَّقريبِ مِنَ الحالِ، فكذا ما هُوَ في مقابلتِه.

[[وإنْ كـــ مَا]] [٣] في نفيِ الحالِ والماضي القريبِ منْهَا. هذا مقتضَى التَّشبيهِ، ولا أعرفُ أحدًا خصَّهَا بذلكَ، بَلْ قَدْ تَرِدُ لنفيِ الاستقبالِ كقولِ بعضِ الطَّائيينَ [٤]:

فإنَّكَ إنْ يَعْرُوكَ مَنْ أَنتَ مُحْسِبٌ ... ليزدَادَ إلاَّ [٥] كانَ أَظفرَ بالنُّجْحِ

أَي: لا يــنزلُ [٦] بــكَ مَنْ أَحسبتَهُ بالعَطاءِ، أَي: أعطيتَهُ عطاءً كافيًا ليزدادَ على الكفايَــةِ إلاَّ كانَ أَظفرَ بالنُّجْحِ، فالمنفيُّ هُنَا بــ (إنْ) مستقبلٌ لاشَكَّ في استقبالِه كذا في شرحِ ابنِ مالكٍ للتسهيلِ [٧]. [[لا في العملِ]] بحيثُ يُرفَعُ الاسمُ ويُنْصَبُ الخبرُ كليسَ، [[خلافًــا للمــبرِّدِ]]، فإنَّــهُ أجازَ أَنْ تعملَ هذا العملَ، وقالَ بِهِ الكسائي أيضًا، وقرأَ سعيدُ بن جبير [٨]: ﴿ إنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [٩]، بتخفيفِ النُّونِ وكــسرِهَا لالتقاءِ السَّاكنينِ ونصبِ " عبادًا " و" أَمثالَكُم ". ولا تُنافِي هذه قراءَةَ الجماعة بـــ " إنَّ " المشدَّدَةِ وَرَفْعِ " عبادٌ " و" أَمثالُكُم "، وذلكَ بأَنْ يُجْعَلَ المُمَاثَلَةُ المثبتَةُ في القــراءَةِ المشهورَةِ باعتبارِ العبوديَّةِ، أَي: أَنَّ هؤلاءِ الَّذينَ تدعُونَهُم آلهةً مُمَاثِلُونَ لَكُم في الاتِّــسامِ بِــسِمَةِ العــبوديَّةِ والمربوبيَّةِ [١٠]، والمماثَلَةُ المنفيَّةُ في القراءَةِ الأُخرى باعتبارِ

---

(١) الكتاب ٤/٢٢١.

(٢) المصدر السابق ٣/١١٧.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٢، والجنى الداني ٢٣١، ومغني اللبيب ٣٣.

(٤) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ق ٤ لرجل من بني طيِّئ.

(٥) في ك: إلا إذا، بزيادة إذا.

(٦) في الأصل: لا يزال، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ق.

(٨) هــو أبــو محمــد، سعيد بن جبير الأسدي الكوفي الوالبي مولاهم، تابعي جليل وإمام كبير، اخذ القــراءة والتفــسير والحديث عن ابن عباس وابن عمر، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـــ، غاية النهاية ١/٣٠٥.

(٩) الأعــراف ١٩٤. وجــاءت الآية في المصحف بقراءة حفص "إنَّ الذينَ تدعونَ من دونِ اللهِ عبادٌ أمثالكم...". بتشديد إنَّ ورفع عباد وأمثال.

(١٠) في ك: والربوبية.

الإنسانيَّةِ، أَي: ليسَ الَّذينَ تدعونَهُم آلهةً مُمَاثِلينَ لَكُم في الاتِّصافِ بالإنسانيَّةِ، إذ هُمْ جمادٌ وأَنْتُم عقلاءُ، فَلَكُم عليهِم مَزِيَّةٌ، فكيفَ تعبدونَهُم وهُمْ دونَكُم ؟

ومِـــنْ شواهِدِ الإعمالِ ما سُمِعَ مِنْ أَهلِ العاليةِ [١]: ﴿ إِنْ أَحدٌ خيرًا مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بالعافيةِ ﴾ [٢] وقولِ الشَّاعِرِ [٣]:

إِنْ هُوَ مستوليًا على أحدٍ(٢٩٠/و) إلاَّ عَلَى أَضعَفِ المجـــانينِ

---

(١) العالية: ما فوق نجد إلى ارض تهامة إلى ما وراء مكة وقرى بظاهر المدينة. ينظر معجم البلدان ٤/ ٧١.

(٢) القول في الجنى الداني ٢٣٠، ومغني اللبيب ٣٦، والهمع ٢/١١٦.

(٣) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٨، ومنهج السالك ٦٥، والجنى الداني ٢٣٠.

حروفُ الشَّرطِ [1]

[[لَهَـــا الصَّدرُ]] لدلالتِهَا على قِسْمٍ من أَقسامِ الكلامِ، فلا يَعْمَلُ ما بَعْدَهَا في ما قَــبْلَهَا ولا بـــالعكسِ، [[ولشدَّةِ طلبِهَا الأفعالَ]] لأَنَّهَا [2] للشَّرطِ، وهوَ تعليقُ ما يَقعُ ويحــصلُ بمـــا لا يكونُ موجودًا، ويحتملُ أَنْ يوجدَ وأَنْ لا يوجَدَ، وهذا شأنُ الأفعالِ، بخـــلافِ الأسماءِ فإنَّها موجودةٌ ثابتَةٌ. [[غيرُ لَوْلاَ]] فإنَّهَا لا تطلبُ الفِعْلَ، بَلْ إِنَّمَا يقعُ بعـــدَهَا الاسمُ. [[وامتزاجُ لاَ ولَمْ بمَا بَعْدَهَا لا يليهما]] هذا [3] معلولُ العلَّةِ المتقدِّمةِ، أَي: لأَجلِ ما تقدَّمَ لا يلي حروفَ الشَّرطِ غيرُ لَوْلاَ [[إلاَّ فِعْلٌ غيرُ مصدَّرٍ بحرفٍ سوَى لاَ ولَمْ]]، أَمَّا أَنَّها لا يليهَا إلاَّ فِعلٌ فَلشدَّةِ طَلَبِهَا لَهُ لِمَا قرَّرْناهُ، وأَمَّا إيلاءُ لاَ ولَمْ إِيَّاهَا مَعَ أَنَّهُمَـــا حرفانِ فَلِمَا مَرَّ مِنِ امتزاجِهِمَا بالفعلِ الذي يدخلانِ عليهِ، فكأَنَّهَا لَمْ يَلِها [4] مَعَ دخولِهَا على الفعلِ إلاَّ فعلٌ.

[[فـــإنْ للـــشَّرطِ في المـــستقبَلِ في غيرِ كانَ، ففيهِ]]، أَي: في كانَ [[يصلحُ ماضيًا]]، نحوُ: ﴿ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [5]. [[ومستقبلاً]] [6] نحوُ: ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنُــبًا فَاطَّهَّـــرُوا﴾ [7]. ومَذْهَبُ المبرِّدِ أَنَّ (إِنْ) لا تقلبُ كانَ إِلى الاستقبالِ أصلاً لقوَّةِ دلالـــتِهَا علـــى المضيِّ مِنْ حيثُ جُرِّدَتْ [8] للدلالَةِ [9] عليهِ [10]. واختارَهُ الرَّضي [11]،

---

(١) ينظر فيها: الأصول ٢/١٥٦، والمقتصد ٢/١٠١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٥، ٩/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٩.

(٢) في ي: لا، مكان: لأنها.

(٣) في ل: لا يليها وهذا، مكان: لا يليهما هذا.

(٤) في الأصل، ي: يليها، وهو خطأ، وما أثبتناه من ك، ل.

(٥) المائدة ١١٦.

(٦) ينظر شرح المفصل. لابن يعيش ٨/١٥٦، ومغني اللبيب ٣٦٩.

(٧) المائدة ٦.

(٨) في ي: حدوث وهو تحريف.

(٩) في الأصل: الدلالة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الأصول ٢/١٩٠، ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٥.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٥.

واعتمدَهُ التفتازاني في مباحثِهِ في حاشيةِ الكشَّافِ [١] وغيرِ ذلكَ من كتبِهِ. وآيَةُ النِّساءِ تَرُدُّ على هؤلاءِ الرِّجالِ. وقَدْ تجيءُ (إنْ) لمجرَّدِ التَّعَلُّقِ في غيرِ نقلِ الماضي إلى المستقبلِ، ففي الكشَّافِ في تفسيرِ قولِـــه تعالى: ﴿ إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ القومَ قرحٌ مِثْلُهُ ﴾ [٢]: المعنَـــى [٣] إنْ نالُـــوا منْكُم يومَ أُحد فَقَدْ نِلْتُمْ مِنْهُ قبلَهُ [٤] يومَ بدرٍ، وقِيلَ كانَ ذلكَ يومَ أُحـــد، فَقَدْ نَالُوا مِنْهُم قَبْلَ أَنْ يخالِفُوا أَمرَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ "[٥]. قالَ التفـــتازاني: " وعلى التَّقديريْنِ قد أشارَ إلى أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ ههنا في معنَى المضيِّ دونَ الاستقبالِ، وذلكَ إمَّا بتقديرِ كانَ، أَي: كانُوا قَدْ نالُوا، وإمَّا على القولِ بأَنَّ (إنْ) قد تجيءُ لمجـــرَّدِ التَّعليقِ مِنْ غيرِ نَقْلِ الماضي إلى المستقبلِ، ولابُدَّ مِنْ حَمْلِ يَمْسَسْكُمْ على الحالِ لقصدِ الاستحضارِ "[٦] هذا كلامُهُ.

وقـــد تجـــيءُ (إنْ) لقصدِ الاستمرارِ، فَقَدْ وَقَعَ (٢٩٠/ظ) في الكشَّافِ أَيضًا في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [٧]، ما نَصُّهُ: " لَمَّا أَرشدَهُم إلى الجهـــةِ التي منها يتعرَّفونَ أَمرَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمْ، وما جاءَ بِهِ حتَّى يعثُرُوا على حقيقتِهِ وسرِّهِ وامتيازِ حقِّهِ مِنْ باطلِهِم [٨]، قالَ [٩] لَهُم: فإذا لَمْ تُعارِضُوهُ ولَمْ يتسهَّلْ لَكُـــمْ مـــا تبغونَ وبانَ لكم أَنَّهُ معجوزٌ عنهُ. فقد صَرَّحَ الحقُّ في محضِهِ ووَجَبَ التصديقُ فاتَّقُوا وخافُوا العقابَ المُعَدَّ لِمَنْ كَذبَ [١٠] ". قالَ التفتازاني: " وفي الكلامِ إشارةٌ إلى أنَّ (إنْ) في موضِـــعِ إذا، وأَنَّهُ للاستمرارِ دونَ مجرَّدِ الاستقبالِ "[١١]. وفي شرحِ ابنِ الحاجب لمنظومتِهِ حيثُ تَكَلَّمَ على استقبالِ الفعلِ الواقعِ بعدَ (إنْ) ما نَصُّهُ: " وقَدْ يُرادُ بِهِ الماضي

---

(١) لم أهتد إليه في حاشية الكشاف.

(٢) آل عمران ١٤٠.

(٣) في ل: والمعنى.

(٤) في الأصل: قبل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) الكشاف ٤٦٥/١-٤٦٦.

(٦) حاشية الكشاف ورقة ٢٠٨.

(٧) البقرة ٢٤.

(٨) في ل: باطله، وهو تحريف.

(٩) في الأصل: فقال، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) الكشاف ٢٤٦/١-٢٤٧.

(١١) حاشية الكشاف ي ٥٤.

والمستقبلُ جميعًا لا الماضي وحدَهُ، كما جوَّزَهُ [١] بعضُهُم، مثل قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [٢]، فيدخلُ في ذلكَ الماضي والمستقبلُ، وكذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ [٣]، والمرادُ بِهِ أصحابُ الأخدودِ وغيرُهُم ممَّنْ يفعلُ فعلَهُم، وكذلكَ: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ ﴾ [٤]، والمرادُ بِهِ مَنْ آمَنَ ومَنْ يُؤمِن، لأنَّ المعنَى والسياقَ يقتضي ذلكَ" [٥].

وساقَ كلامًا طويلاً يتعلَّقُ بذلكَ، وكأنَّهُ يريدُ باستعمالِهِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا استعمالَهُ في مطلقِ الزَّمانِ الذي يَصْدُقُ عليهما معًا لاستعمالِهِ فيهما باعتبارِ خصوصيَّتِهِمَا.

وإنَّمَا أطنبتُ في ذلكَ لأنَّ بعضَ العلماءِ المحققينَ [٦] أوردَ سؤالاً في قولِهِ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [٧]. . . الآية، حاصلُهُ أنَّ دخولَ الفاءِ في الخبرِ لِتَضَمُّنِ المبتدإِ معنَى الشَّرطِ وتَضَمُّنِ الخبرِ معنَى الجزاءِ، فإذًا لا يشتملُ ذلكَ إلاَّ مَنْ وُجِدَ منهُ الظِّهارُ بعدَ نزولِ هذهِ الآيةِ، لأنَّ معنَى الشَّرطِ مستقبلٌ فلا يدخلُ فيهِ الماضِي، والنبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وَسَلَّمَ أَوجبَ الكفَّارَةَ على أَوس بن الصَّامت [٨] الذي ظاهَرَ قبلَ نزولِهَا، وهوَ سَبَبُ النُّزولِ [٩] ورأيتُ كثيرًا مِنَ الأصحابِ يستصعبُ حَلَّ هذا الإشكالِ، وقد أوردتُ (٢٩١/ و) لَكَ ما يتلمَّحُ منهُ الجوابُ عَنْ ذلكَ فتأمَّلْهُ.

[[ونحوُ: إنْ أكرمتَنِي اليومَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أمسِ]] [١٠]، مِمَّا وَقَعَ الشَّرطُ حالاً

---

(١) في الأصل: جوز، بإسقاط الهاء، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو موافق لشرح الوافية نظم الكافية ٤١٣.

(٢) محمد ٣٦.

(٣) البروج ١٠.

(٤) الطلاق ١١.

(٥) شرح الوافية نظم الكافية ٤١٣-٤١٤.

(٦) ذكر في حاشية ي انه شيخ الإسلام تقي الدين السبكي.

(٧) المجادلة ٣. (وتمام الآية)... ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٨) هو اوس بن الصامت بن قيس الخزرجي اخو عبادة، شهد بدرا، وكانت وفاته سنة ٣٤هـ. طبقات ابن سعد ٥٤٧/٣، وأسد الغابة ١٧٢/١، وتجريد أسماء الصحابة ٣٦/١.

(٩) أسباب النزول للواحدي ٣٠٤-٣٠٦. وينظر الكشاف ٦٩/٤-٧٠، وتفسير القرطبي ٢٦٩/١٧-٢٧٢، والبحر المحيط ٣٢/٨.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٠/٢، ٢٥٣.

والجـزاءُ ماضيًا بحسبِ الظَّاهرِ وهوَ غيرُ معقولٍ، إذِ الإكرامُ مِنْ حيثُ هُوَ جزاءٌ لَهُ يكونُ مُـسَبَّبًا عَـنِ الشَّرطِ وقد فُرِضَ سبقُهُ لَهُ، فيتعذَّرُ كونُهُ مُسَبَّبًا إذِ المُسَبَّبُ لا يسبقُ سببَهُ، محمـولٌ [[على]] أَنَّ المعنَى [[إنْ ثَبَتَ إكرامُكَ]] إِيَّاي اليومَ [[يَكُنْ [1] سببًا للإخبارِ بـذلكَ]]، أَي: بإكرامِـي لَكَ أمسِ، فالشَّرطُ والجزاءُ كلاهُمَا مستقبَلٌ، إذْ ليسَ الإكرامُ الحالي الواقعُ في اليومِ هوَ الشَّرطُ (حقيقةً، بَلِ الشَّرطُ ثبوتُهُ وهوَ مستقبَلٌ، والمشروطُ) [2] لـيسَ مضمونَ الجملَةِ الواقعَ في الزَّمنِ الماضي (هوَ الجزاءُ) [3] بَلِ الإخبارُ بذلكَ والإعلامُ بِـهِ هـوَ الجـزاءُ، والإخبارُ مستقبَلٌ. وهذا حاصِلُ ما قَرَّرَهُ ابنُ الحاجب في مواضِعَ من مـصنَّفاته [4]. وانظـر كيفَ يتقرَّرُ الجوابُ عَنْ قولِهِ تعالى: ﴿ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَـذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [5]، على هذهِ الطريقَةِ أو غيرِهَا ؟ فإنَّهُ مشكلٌ، إذِ العفوُ عَنْ طائفَةٍ ليسَ سببًا لتعذيبِ طائفة أُخرى ولا للإخبارِ بتعذيبِهَا، وإنَّما حَسُنَ هناكَ جَعْلُ الإخبارِ جزاءً لَهُ، ليتأتَّى كونُ الشَّرطِ سببًا لَهُ. إذ حاصِلُ: إنْ ثَبَتَ إكرامُكَ لِي اليومَ: إنِ اعْـتَدَدْتَ [6] (بإكـرامِكَ لِي، وحاصِلُ: أخبرتُكَ بإكرامي إِيَّاكَ أمسِ: اعتدَدْتُ) [7] بإكرامِـي لَـكَ. وانعقـادُ السببيَّةِ ظاهِرٌ، لأنَّ امتنانَ المخاطَبِ على المتكلِّمِ يصلحُ سببًا لامتنانِ الآخَرِ عليهِ مقابلةً لَهُ. [[ولَوْ لتقديرِهِ]] [8]، أَي [9]: لتقديرِ الشَّرطِ وفرضِهِ، واقعًا في الماضـي [[مَعَ القَطْعِ]] والجزْمِ، [[بانتفاءِ الشَّرطِ، فيلزَمُ انتفاءُ المشروطِ]] كما تقولُ: لَوْ جِئْتَنِي لأَكرمْتُكَ، مُعلِّقًا الإكرامَ بالمجيءِ مَعَ القَطْعِ بانتفائه، فيلزَمُ انتفاءُ الإكرامِ. فهـيَ إذنْ لامتـناعِ الثاني وهوَ الجزاءُ لامتناعِ الأَوَّلِ، وهوَ الشَّرطُ، هذا هوَ المشهورُ.

---

(١) في ي: يكون، وهو وجه.

(٢) من(حقيقة... إلى... والمشروط) ساقطة من ك، ي.

(٣) الزيادة من ك، ي.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٠، ٢٥٣.

(٥) التوبة ٦٦. وينظر الكشاف ٢/٢٠٠.

(٦) في الأصل: اعتدت، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل اعتدت، وهو تحريف، والعبارة من (بإكرامك لي... إلى... اعتدت) ساقطة من ي. وما أثبتناه من ك، ل.

(٨) ينظر التسهيل ٢٤٠، والجنى الداني ٢٨٧، ٢٨٨، ومغني اللبيب ٣٣٧.

(٩) (أي) ساقطة من ك، ي، ل.

[[ولِـــذا]]، أَي: ولكونِ (إِنْ) و(لَوْ) حرفَي شرطٍ [[لَزِمَا الفعْلَ لفظًا أَوْ تقديرًا]] [(١)] وهــــذا تكريرٌ مستغنًى عنهُ بقولِه أَوَّلاً: (ولِشِدَّةِ طلبِهَا الأفعالَ. . . الخ)، وزيادةُ التَّصريحِ هُنَا بالتَّقديرِ لا تدفعُ التَّكرارَ. [[ولَذَا]]، أَي: ولأَجْلِ [(٢)] لزومِ الفِعْلِ ولَوْ تقديرًا [[يُقالُ: لَـــوْ أَنَّـــكَ انطلَقْتَ]] بالفعْلِ [[دونَ منطَلِقٍ]] (٢٩١/ ظ) بالاسمِ في مكانِ انطلَقْتَ [[لِـــيكونَ]] هـــذا الفعلُ الواقعُ في خبرِ أَنَّ [[كالعوضِ]] مِنَ الفِعْلِ المحذوفِ، إذ (أَنَّ) وصلَتَهَا في محلِّ رفعِ فاعلٍ لذلكَ الفعلِ المحذوفِ، والتَّقديرُ: لَوْ ثَبَتَ أَنَّكَ انطلَقْتَ [(٣)]. فأَمَّا كـــونُ (أَنَّ) صـــلتِها فاعلاً [(٤)] لفعلٍ مقدَّرٍ بَعْدَ لَوْ، فَهُوَ مَذْهَبُ المبرِّدِ [(٥)] والزَّجاجِ [(٦)] والكوفيينَ [(٧)]، ورُجِّحَ بأَنَّ فيهِ إبقاءَ (لَوْ) على الاختصاصِ بالفعلِ [(٨)]. وأَمَّا وجوبُ كونِ خبرِ (أَنَّ) فعلاً ليكونَ عوضًا مِنَ الفعلِ، فصَرَّحَ بِهِ الزمخشري [(٩)] وتَبِعَهُ ابنُ الحاجب في الكافيةِ [(١٠)].

[[وجازَ]] كونُ خبرِ (أَنَّ) اسمًا لاَ فعْلاً [[في الجامدِ لتعذُّرِ الفِعْلِ]] [(١١)]، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [(١٢)]. وَرَدَّ ابنُ مالك هذا الرأيَ بأَنَّهُ قد جاءَ اسمًا مشتقًّا [(١٣)]، كقولِهِ [(١٤)]:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/ ٤٩.

(٢) في ك، ي: لأجل، بإسقاط الواو، وهو وجه.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠-٣٩١.

(٤) في الأصل: فاعل، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر المقتضب ٣/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩٠ والجنى الداني ٢٩١، ومغني اللبيب ٣٥٦.

(٦) الجنى الداني ٢٩١، ومغني اللبيب ٣٥٦.

(٧) الجنى الداني ٢٩١، ومغني اللبيب ٣٥٦، والبرهان للزركشي ٤/ ٣٦٩.

(٨) مغني اللبيب ٣٥٦.

(٩) قـــال في الكـــشاف ٣/ ٥٥٩ في تفـــسير قـــوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ – الحجرات ٥ –: " أَنَّهُمْ صَبَرُوا، في موضع الرفع على الفاعلية لأن المعنى: ولو ثبت ". وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨١، ٩/ ٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.

(١٠) شرح الكافية لابن الحاجب ١٣١، وينظر شرحها للرضي ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩٠، ٣٩١، والجنى الداني ٢٩٣.

(١٢) لقمان ٢٧.

(١٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧. وينظر رد المرادي على ابن مالك في الجنى الداني ٢٩٣.

(١٤) لبـــيد بـــن ربيعة، ديوانه ٣٣٣.وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧، والجنى الداني =

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلَاحِ أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

وقوله [١]:

ولَوْ أَنَّ ما أَبقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُهَا

وذَهَبَ سيبويهِ إِلى أَنَّ (أَنَّ) وصلتَهَا في مثلِ ذلكَ في محلِّ رفعٍ [٢] بالابتداءِ [٣]، ولا تحتاجُ إِلى الخبرِ، لاشتمالِ صلَتِهَا على المسندِ والمسندِ إِليه. وقيلَ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، وفي كلٍّ منهما جُعِلَ الشَّرطُ غيرَ فِعْلٍ، وهوَ خلافُ المعهودِ.

[[وقَدْ جاءَ المشروطُ في لَوْ غيرَ منتفٍ على كلِّ تقديرٍ]]، فَيُرْبَطُ بأَبْعَدِ النَّقيضينِ عَنْهُ كقولِكَ: لَوْ أَهانَنِي لأَكرَمْتُهُ، ومنهُ قولُهُ - صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّمَ - في سالمٍ [٤] مولَى أَبي حذيفة [٥]- رضيَ اللهُ عنهُ -: إِنَّ سالِمًا شديدُ الحُبِّ للهِ - عزَّ وجلَّ - لَوْ كانَ لا يخافُ اللهُ تعالى ما عَصَاهُ "[٦]. رواهُ أَبُو نعيم [٧] الحافظ في الحليةِ مرفوعًا مِنْ طريقِ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-. وأَمَّا " نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ

=

٢٩٣، ومغني اللبيب ٣٥٧، والهمع ٢/١٧١.وملاعب الرماح: هو ملاعب الأسنة عامر بن مالك بن جعفر، وهو عم الشاعر.

(١) مجنون ليلى، ديوانه ١٠٧ وفيه: فلو أن...وينسب إلى أبي العوام بن كعب بن زهير، والى الحسين بن مطير، وليس في شعره، والى كثير وليس في ديوانه، وفي أمالي القالي ١/٤٢، ٤٣ ينسب إلى إعرابي. وينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨، وشرح الشواهد للعيني (بهامش الخزانة) ٤/٤٥٧، والخزانة ١١/٣٦٩. والثمام: نبت ضعيف. وما تأود: ما تعوج.

(٢) في الأصل: الرفع، وما أثبتناه من ك، ي، ل.

(٣) الكتاب ٣/١٢١، ١٣٩-١٤٠، وينظر الارتشاف ٥١١، البحر المحيط ٧/١٩٠، ١٩١، الهمع ٢/ ١٧٠.

(٤) سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة، أحد السابقين الأولين. طبقات ابن سعد ٣/٨٥-٨٨، والإصابة ٣/١٣.

(٥) هو أبو حذيفة عتبة بن ربيعة بن عبد شمس صحابي، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بدرًا وأُحدًا والخندق والمشاهد كلها وقُتِلَ يوم اليمامة. طبقات ابن سعد ٣/٨٤-٨٥، والأعلام ٢/ ١٨٠.

(٦) حلية الأولياء ١/١٧٧.

(٧) الحافظ أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، محدث، مؤرخ، صوفي توفي سنة ٤٣٠ هـ. وفيات الأعيان ١/٩١-٩٢، وطبقات القراء ١/٧١. ومعجم المؤلفين ١/٢٨٢.

يَعْـــصه "[١]، فَقَــدْ ذَكَــرَ ابــنُ الحاجــبِ وغــيرُهُ أَنَّــهُ حــديثٌ نــبويٌّ [٢]. ولَمْ يوجَدْ في كتبِ الحديثِ المشهورَةِ مَعَ شِدَّةِ الفحصِ عنهُ، وبعضُهُم يُثْبِتُهُ أَثرًا لعمر – رضيَ اللهُ عنهُ [٣] –.

[[وقَــدْ يُحْـذَفُ المشروطُ]] [٤]، أَي: الجوابُ، لقيامِ القرينَةِ الدَّالَّةِ عليهِ، نحوُ: ﴿ وَلَــوْ أَنَّ قُــرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [٥]. . . الآيةُ، أَي: ما آمَنُوا بِهِ، بدليلِ: ﴿ وَهُمْ يَكْفُــرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ [٦]، ونحوِهِ: ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [٧]، { أَي }: لارْتَدَعْتُم ومَــا أَلْهَاكُم التَّكاثُرُ، ﴿ وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾ [٨]، أَي: (٢٩٢/ و) ما تُقُبِّلَ منهُ. ﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِــي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾ [٩]، أَي: لأَدْرَكَكُم. وهذا لا اختصاصَ لَهُ بِلَوْ، بَلْ أَدواتُ الشَّرطِ كلُّهَا كذلكَ، والشَّواهِدُ عليهِ كثيرةٌ.

[[وقَــد تَجِــيءُ]] لَــوْ [[للتَّمنِّــي]] [١٠]، نحوُ: لَوْ تَأْتِيني فَتُحَدِّثَني، قالَ ابنُ الضَّائعِ [١١] وابنُ هشام [١٢]: ولَوْ هذهِ قِسْمٌ برأْسِهَا لا تحتاجُ إلى جوابٍ كجوابِ الشَّرطِ، ولكــن قَدْ يُؤْتَى لَهَا بجوابٍ منصوبٍ كجوابِ ليتَ. وقالَ بعضُهُم [١٣]: هِيَ لَوِ الشَّرطيَّةُ أُشــرِبَتْ معنَــى التَّمَنِّي، بدليلِ أَنَّهُم جَمَعُوا لَهَا بينَ جوابينِ: جوابٌ منصوبٌ بعدَ الفاءِ،

---

(١) في الــنهاية لابــن الأثير ٢/٨٨: " في حديث عمر: نعم العبد صهيب ". والأثر في شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٠، والجنى الداني ٢٨٧، ومغني اللبيب ٣٣٩.

(٢) ذكر ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٤٢ أنه حديث، وفي شرح الكافية له١٣١ أنه قول لعمر رضي الله عنه.

(٣) ينظر الاشموني ٤/٣٦، والهمع ٤/٣٤٥.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧، ومغني اللبيب ٨٤٩-٨٥٠.

(٥) الرعد ٣١. (٦) الرعد ٣٠.

(٧) التكاثر ٥. (٨) آل عمران ٩١.

(٩) النساء ٧٨.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١، والأمالي لابن الحاجب ٢/١٥٥، والجنى الداني ٢٩٧-٢٩٨، ومغني اللبيب ٣٥١.

(١١) هــو أبــو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي، له شرح كتاب سيبويه وشــرح الجمل وغيرهما. توفي سنة ٦٨٠ هــ. بغية الوعاة ٢/٢٠٤، وكشف الظنون ١/٦٠٤، ٢/١٤٢٨، وهدية العارفين ١/٧١٣.

(١٢) هــو ابــن هشام الخضراوي، وينظر رأيه ورأي ابن الضائع في الجنى الداني ٢٩٨، ومغني اللبيب ٣٥٢.

(١٣) ينظر في الجنى الداني ٢٩٨، ومغني اللبيب ٣٥٢.

وجوابٌ باللاَّمِ كقولِهِ [١]:

فَلَـوْ نُـبِشَ المقابـرُ عَنْ كُليـبٍ فَيُخْبَـرَ بالـذَّنائِبِ أَيُّ زِيْـرِ
بـيومِ الـشَّعْثَمَيْنِ لَقَـرَّ عينـاً وكـيفَ لقـاءُ مَـنْ تَحـتَ القُبُورِ

الباءُ مِنْ بالذَّنائبِ ظرفيَّةٌ، وهيَ اسمُ موضعٍ [٢]. والزِّيرُ الذي يحبُّ محادثَةَ النِّساءِ. والمـرادُ بأَيِّ زيرٍ: كليبٌ، فهوَ ظاهرٌ أُقيمَ مقامَ المضمرِ. والباءُ بيومِ الشَّعْثَمَيْنِ للإلصاقِ يـتعلَّقُ بيُخْبَـرَ. والشَّعثمانِ: أَخوانِ هُمَا شَعْثَمٌ وشُعَيْبٌ ابنا عامر نُسِبَ إليهِمَا هذا اليومَ لغيبـتِهِمَا فيهِ، أو لغيرِ ذلكَ. والاستدلالُ بهذا الشِّعْرِ على المطلوبِ ظاهرٌ، ولي فيهِ بحثٌ مطوَّلٌ ذكرتُهُ في شرحِ المغني [٣].

[[قـالَ الفرَّاءُ: وَقَدْ تَجيءُ]] لَوْ [[بمعنَى إنْ]] [٤]، فتكونُ للشَّرطِ في المستقبلِ إلاَّ أَنَّهَا لا تُجْزَمُ، كقولِهِ [٥]:

لا يُلْفِكَ الرَّاجيكَ إلاَّ مظهرًا خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تكونُ عَديمَا

[[وأَمَّـا [٦]: **لتفـصيلِ مجملٍ]]**، نحوُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً ﴾ [٧]. **[[وتفيدُ الكلامَ فضلَ توكيدٍ]]** وذلكَ أَنَّ سيبويهِ قالَ في قـولِكَ: أَمَّـا زيدٌ فذاهِبٌ: أَنَّ تفسيرَهُ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ فزيدٌ ذاهِبٌ [٨]. فلاحَ وجْهُ

---

(١) البيـتان لمهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب. وهما في أمالي القالي ١٢٧/٢، ومعجم البلدان ٣/ ٨، والجنى الداني ٣٩٨، ومغني اللبيب ٣٥٢، وشرح الشواهد المغني للسيوطي ٦٥٤/٢-٦٥٥، والخزانة ٣٠٥/١١.

(٢) في معجم البلدان ٧/٣: "والذنائب في ارض بني البكاء على طريق البصرة إلى مكة".

(٣) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ورقة ٩٢.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢، والجنى الداني ٣٩٥، ومغني اللبيب ٣٤٤. ولم يصرحوا باسم الفراء. ولعل صاحب المتن أراد (لو) التي تكون حرفا مصدريا بمنزلة (أن)، وقد ذكر ذلك الفـراء وأبـو علي والتبريزي وأبو البقاء وتابعهم ابن مالك، كما في الجنى الداني ٢٩٧، ومغني اللبيب ٣٤٩-٣٥٠.

(٥) بلا عزو في الجنى الداني ٢٩٥، ومغني اللبيب ٣٤٤.

(٦) ينظـر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٩، والتسهيل ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣٩٥/٢، والجنى الداني ٤٨٢، ومغني اللبيب ٨٠.

(٧) البقرة ٢٦.

(٨) الكتاب ١٣٧/٣، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/٩، ومغني اللبيب ٨٢.

التَّوكيدِ، فإنَّهُ بمنزلَةِ التَّعليقِ لوجودِ شيءٍ مَا، لأَنَّ معنَى مَهمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ أَنْ يَقَعَ هذا أو ذاكَ إِلى ما يحصَى، ومادامَتْ الدُّنيا باقيةً فَلابُدَّ مِنْ وقوعِ شيءٍ فيها، فيكونُ المعنَى: أَنَّ ذهَابَ زيدٍ ثابتٌ البتَّةَ وعلى كلِّ حالٍ. **[[ولَزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا]]** [١] لجريِهِ على طريقةٍ واحدةٍ كَمَا التَزَمُوا حذفَ مُتعَلِّقِ الظَّرفِ (**٢٩٢/ ظ**) إذا وَقَعَ خبرًا، مَثَلاً [٢]: زيدٌ في الدَّارِ، لأَنَّ معنَى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ، أو تذكرْ مِنْ شيءٍ [٣]. **[[و]]** لَزِمَ **[[تعويضُ]]** [٤] **جــزءٍ مِنْ أجزائِهَا]]** [٥] - والذي رأَيتُهُ في النُّسَخِ مِنْ جزئِهَا [٦] وكَأَنَّهُ [٧] تصحيفٌ مِنْ جــزائِهَا - **[[بَيْنَهَا]]**، أَي: بينَ أَمَّا **[[وبينَ فائِهَا]]** [٨]، فَزُحْزِحَ عَنْ مركَزِهِ [٩] الأَصلي وقُــدِّمَ إِلى ذلــكَ المحــلِّ **[[تنبيهًا على أَنَّ]]** الجزءَ **[[المُقَدَّمَ هوَ]]** النَّوعُ **[[المقصودُ بالتَّفصيلِ]]** وكانَ قياسُهُ أَنْ يَقَعَ مرفوعًا بالابتداءِ، لأَنَّ الغرضَ الحكمُ عليه بحسبِ ما بعدَ الفاءِ، لكنَّهُم خالَفُوا الابتداءَ إِيذانًا مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ بأَنَّ تفصيلَهُ باعتبارِ الصِّفَةِ التي هوَ عليها في الجملةِ الواقعَةِ بعدَ الفاءِ مِنْ كونِهِ مفعولاً بِهِ أو ظرفًا أو مصدرًا أَوْ غيرَ ذلكَ، أَلاَ تَرَى أَنَّــكَ تُفرِّقُ بينَ يومَ الجمعةِ مِنْ قولِكَ: يومَ الجمعةِ ضَرَبْتُ فيه، وقولُكَ: ضَرَبْتُ في يومِ الجمعةِ، وإِنْ كانَ في الموضعينِ مضروبًا فيه [١٠]، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ ذُكِرَ في الأَوَّلِ ليدلَّ على أَنَّهُ حُكِــمَ علــيهِ، ولَمَّا كانَ الحُكْمُ بوقوعِ الضَّرْبِ فيه عُلِمَ أَنَّ الضَّرْبَ واقعٌ فيه، وفي الثاني ذُكِرَ [١١] ليدلَّ على أَنَّهُ الذي وَقَعَ الضَّرْبُ فيه مِنْ أَوَّلِ الأَمرِ، (فَلَمَّا كانَ كذلكَ قُصِدَ أَنْ يُــرْفَعَ الواقِــعُ بعــدَ (أَمَّــا) مِــنْ أَوَّلِ الأَمــرِ) [١٢] علــى حســبِ [١٣] مــا هــوَ

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٥.

(٢) في ل: مثلا، نحو، بزيادة (نحو).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٠.

(٤) في ي: تعويض شيء، بزيادة شيء.

(٥) في شــرح الكافــية للرضي ٢/٣٩٥: "وأما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في جيزها مطلقا".

(٦) في ك، ي، ل: حيزها.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٠.

(٨) في ل: فكأنه.

(٩) في الأصل: من مركزها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) أي يوم الجمعة.

(١١) في ي: ذكر في، بزيادة (في).

(١٢) في ل: قــصد إلى أن يرفع الاسم المراد بعد إما إيذانا من أول الأمر، مكان: قصد أن يرفع الواقع بعد إما من أول الأمر.

ومن (فلما... إلى... الأمر) ساقطة من ك، ي.

(١٣) (حسب) ساقطة من ي.

علـــيهِ [١] في الجملة، (ولزمَ أَنْ يكونَ على معناهُ وإعرابِهِ الذي كانَ لَهُ) [٢]. كذا قَرَّرَهُ ابنُ الحاجب - رَحِمَهُ اللهُ - [٣].

[[وقيلَ هوَ]]، أَي: الواقعُ بعدَ أَمَّا ليسَ جزءًا مِنْ جزائِهَا الواقعَ بعدَ الفاءِ، بَلْ هوَ معمـــولُ [[الفعْلِ المحذوفِ مطلقًا]]، { أَي }: سواءٌ دَخَلَتِ الفاءُ على ما لا يعملُ ما بعدَهُ في ما قبلَهُ، أو على ما يعملُ فيهِ، فلا فَرْقَ عندَ القائلِ بهذا القولِ بينَ نحوِ: أَمَّا اليومَ فإِنِّي ذاهِبٌ، ونحو: أَمَّا اليومَ فأَنَا مقيمٌ، إِذِ العملُ للمحذوفِ المقدَّرِ في محلِّهِ ولا عَمَلَ لِمَا بَعْدَ الفاءِ، فلاَ أَثرَ لكونِهِ ممَّا يعملُ ما بَعْدَهُ في ما قبلَهُ أَوَّلاً [٤].

[[وقـــيلَ إِنْ دَخَلَتِ الفاءُ على ما لا يَعْمَلُ في ما قبلَهُ]] [٥] نحوُ: أَمَّا اليومَ فإِنِّي جالسٌ، لأَنَّ (إِنَّ) مِنَ الحروفِ الناسخةِ فلا يعملُ ما بعدَهَا في ما قبلَهَا، [[فَمِنَ الثَّاني]]، أَي: فهوَ مِنَ القبيلِ الثَّاني، وهوَ ما يكونُ معمولاً لِلْفعْلِ المحذوفِ لوجودِ المانعِ المذكورِ، [[وإِلاَّ]] تدخلُ الفاءُ على ما لا يعملُ في ما قبلَهُ بَلْ دَخَلَتْ على ما يجوزُ عملُهُ (٢٩٣/و) في مـــا قبلَهُ، نحو: أَمَّا يومَ الجمعةِ فأَنَا مسافِرٌ، [[فَمِنَ الأَوَّلِ]]، أَي: معمولِ أَمَّا بعدَ الفاءِ، ولَكِنْ قُدِّمَ للغرضِ المذكورِ.

[[ويـــبطلُ القـــولُ الـــثَّاني بوجـــوبِ النَّـــصبِ في مثْلِ: ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ﴾ [٦]]]، ولَوْ كانَ معمولَ المحذوفِ لجازَ الرَّفْعُ بتقديرِ: مَهْمَا يُذْكَرُ، بالبناءِ للمفعولِ.

[[و]] وجوب [[الرَّفعِ في: أَمَّا زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ]]، ولَو كانَ معمولَ المحذوفِ لجازَ النَّـــصبُ بتقديـــرِ: مَهْمَا يَذْكُرُ، بالبناءِ للفاعلِ [٧]، لكنَّهُ لا يجوزُ بالاتِّفاقِ كذا في بعضِ الحواشي منسوبًا إِلى الحلبياتِ [٨]، وفيهِ نظرٌ، فَقَدْ سُمِعَ " أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ "[٩]، "وأَمَّا

(١) (عليه) ساقطة من ك، ي، ل.

(٢) من (ولزم... إلى...له) ساقطة من ك، ي، ل.

(٣) (رحمه الله) ساقطة من ك، ي.

(٤) ينظر الارتشاف ٥٦٩/٢، ٥٧٠، ومغني اللبيب ٨٣.

(٥) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش١٢/٩، والجنى الداني٤٨٤-٤٨٥، ومغني اللبيب٨٣، والهمع ٤/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٦) الضحى ١٠. وينظر مغني اللبيب ٨٢.

(٧) في ل: للمفعول، وهو تحريف.

(٨) في الأصل: الجلباب، ولم أقف على كتاب بهذا الاسم، ولعله تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في الكتاب ٣٨٩/١. "وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أمَّا العبيد فذو عبيد، وفي حاشيته =

قريـــشًا فأَنَا أَفضلُهَا" بالنَّصبِ في الموضعينِ [١]. قالَ ابنُ هشام: " وفيهِ دليلٌ على أَنَّهُ لا يلـــزمُ أَنْ يُقَدَّرَ مَهمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ، بَلْ يُقَدَّرُ غيرُهُ مِمَّا يليقُ بالمحلِ، إذِ التَّقديرُ هُنَا مَهمَا ذَكَرْتَ "[٢].

[[و]] يـــبطلُ القـــولُ [[الأخيرُ بكونِ الفاءِ للجزاءِ]] وهيَ مانعةٌ مِنْ عملِ ما بعـــدَهَا في ما قبلَهَا، فلا معنًى [٣] للتفصيلِ في ما دخلَتْ عليهِ بينَ جوازِ عملِهِ في ما قبلَهُ وعدَمِ الجوازِ.

[[وإذا صُدِّرَ الشَّرْطُ بالقَسَمِ]] نحوُ: واللهِ إنْ أَتيتَني لأَكْرَمْتُكَ، [[ولَوْ]] كانَ تصديرُهُ بالقَسَمِ [[تقديرًا]] نحوُ: ﴿ لَئِنْ أُخرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[٤]، ونحوُ: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[٥]، [[فالجوابُ لَهُ]]، أَي: للقَسَمِ [[لفظًا]] [٦] فيكونُ الفعلُ غيرُ مجزومٍ [٧]، ويوفَّرُ عليهِ ما يقتضيهِ جوابُ القَسَمِ مِنْ نونِ التَّأكيدِ وغيرِهَا، وإِنَّما كانَ الجوابُ لَهُ لأَنَّ تقديمَهُ يدلُّ على اعتبارِهِ والعنايَةُ بِهِ، ولَوْ صُرِفَ الجوابُ إلى غيرِهِ لاقْتَضَى ذلكَ إلغاؤُهُ وعدمُ اعتبارِهِ، وذلكَ منافٍ لتقديمِه. وإنَّما قالَ: (لفظًا)، لأَنَّهُ مِنْ حيثُ المعنَى جوابُ القَسَمِ، لأَنَّ اليمينَ عليهِ وجواب الشَّرطِ لأَنَّ الإكرامَ المُقْسَمَ عليه مشروطٌ بالإتيانِ مثلاً، ولَمْ يَكُنْ مِثْل هذا باعتبارِ اللَّفظِ التَّنافي [٨] المرَتَّب عليهِ، إذ يلزمُ أَنْ

=

نقـــلا عن السيرافي: "وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهًا، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه...".

(١) مغني اللبيب ٨٣.　　　(٢) المصدر السابق ٨٣.

(٣) في ك، ي، ل: فلا معنى، وهو وجه.

(٤) الحشر ١٢، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٨.

(٥) الأنعام ١٢١. وينظر لباب الإعراب ٣٨٥.

(٦) ينظـــر لباب الإعراب ٣٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٩١. وقد عقب السيوطي في النكت ٢/ ١١٢٨ علـــى عبارة ابن الحاجب بقوله: (وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظـــا أو معنى وكان الجواب للقسم لفظا) بقوله: "أن الذي قرره ابن الحاجب أن الجواب للسابق إذا كان هو القسم، فإن كان السابق الشرط جاز الأمران، كمسألة إذا تقدمهما ذو خبر، ولا اعلم لـــه مـــوافقا من المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط ويحذف جواب القسم". وينظر شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٩، ٣/١٦١٥-١٦١٦، وهو التسهيل ١٣٩، وشرح الكافية للرضي٢/٣٩١-٣٩٢، شرح شذور الذهب ٣٤٧.

(٧) بعدها في الأصل زيادة كلمة (عنه)، وقد خلت منها سائر النسخ.

(٨) في الأصل: للتنافي في، مكان: التنافي، وما أثبتناه من سائر النسخ.

يكونَ مجزومًا مِنْ حيثُ هوَ جوابُ الشَّرطِ، وغيرَ [1] مجزومٍ مِنْ حيثُ هوَ جوابُ القَسَمِ، فيكونُ الشَّيءُ الواحدُ مجزومًا < وغيرَ مجزومٍ > [2]، وهوَ محالٌ. فإنْ قلتَ: قَدْ سُمِعَ مِنْ كلامِهِم جَعْلُ الجوابِ للشَّرطِ مَعَ تَقَدُّمِ القَسَمِ كقولِهِ [3]:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نهارِ القيظِ للشَّمسِ باديًا

قلتُ: هوَ عندَهُم مِنَ الضَّروراتِ [4] (٢٩٣/ ظ) ولَمْ يثبتْ مثلُهُ في السَّعَةِ.

[[ولَزِمَ الشَّرطُ المضيَّ لفظًا]] كَمَا مَرَّ في قولِكَ: واللهِ إِنْ أَتَيْتَني لأَكْرَمْتُكَ، **[[أو معنًى]]** [5]، نحوُ: واللهِ إِنْ لَمْ تَأْتِني لأَهنتُكَ. وإنَّما وَجَبَ ذلكَ، لأَنَّهُ لَمَّا جَعَلُوا الجوابَ للقَسَمِ انعزَلَ الشَّرطُ عَنِ العملِ فيهِ، فقصدُوا الإتيانَ بِهِ على وجهٍ لا يكونُ للأَداةِ فيهِ عملٌ في الظاهرِ حذرًا مِنْ حصولِ التَّنافرِ وحرصًا [6] على التَّطابقِ والتَّماثلِ، فأَتَوْا بفعلِ الشَّرطِ ماضيًا لأَنَّ الأَداةَ لا تؤثِّرُ عملاً في لفظِهِ، فإنَّها [7] أُلغيتْ مِنَ [8] العملِ في الشَّرطِ كَمَا أُلغيتْ مِنَ العملِ في الجزاءِ، ولَوْ أَتَوْا بِهِ مضارعًا لظَهَرَ عَمَلُهَا فيهِ، فتصيرُ ملغاةً بالنِّسبَةِ إلى أَحدِ مُقْتَضَيَيْهَا دونَ الآخَرِ، وفي ذلكَ مِنَ التَّنافرِ ما لا يخفَى. **[[وإنْ توسَّطَ بتقديمِ الشَّرطِ أَو غيرِهِ يعتبرُ أَوْ يُلْغَى]]** [9]، أَي: جازَ فيهِ الوجهانِ، الاعتبارُ والإلغاءُ، مثالُ الأَوَّلِ وهوَ أَنْ يتوسَّطَ القَسَمُ بتقديمِ الشَّرطِ، أَنْ تقولَ مَعَ الاعتبارِ: إِنْ أَتَيْتَني فَوَاللهِ لآتيَنَّكَ، فَهَنَا أمكنَ اعتبارُ القَسَمِ والشَّرطِ معًا وتوفيرُ مقتضَى كلٍّ [10] منهُمَا [11]

---

(١) في الأصل: وعدم، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) الزيادة من ي، ل. والعبارة (فيكون الشيء الواحد مجزوما وغير مجزوم) ساقطة من ك.

(٣) انشده الفراء في معاني القرآن ١/٦٧، ٢/١٣١ مع بيت آخر، وقال في الموضع الأول: وأنشدني بعض بني عقيل، وفي الموضع الثاني: وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة. والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/٨٩١، ٣/١٦١٦ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، ومغني اللبيب ٣١٢، والخزانة ١١/ ٣٢٨، ٣٣٦.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٤/٢١٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٩١-٣٩٢.

(٦) في الأصل: وحرضا، وهو تصحيف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ي: كأنها.

(٨) في ل: عن.

(٩) في الأصل: واحد مقتضاها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في ي: كلا.

(١١) في الأصل: منها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

علـــيهِ [١] فعَمِلَ بِهِ، فيُجْعَلُ [٢] الجوابُ للقَسَمِ وهوَ مَعَ جوابِهِ جوابُ الشَّرطِ. ومثالُهُ مَعَ الإلغـــاءِ: إنْ أَتيْتنَـــي واللهِ آتِكَ، بجزمِ (آتكَ)، أو فَأَنَا آتيكَ. ووجهُ [٣] الإلغاءِ أَنَّ تقديمَ الـــشَّرطِ دليلُ العنايةِ، كَمَا إذا تَقَدَّمَ القَسَمُ فيُلغَي القَسَمُ ويكونُ الجوابُ للشَّرطِ. ومثالُ الثاني وهوَ أَنْ يتوسَّطَ القَسَمُ بتقديرِ غيرِ الشَّرطِ عليه أَنْ تقولَ: أَنا واللهِ إنْ أَتَيْتَني لأَتيتُكَ، فتعتبرُهُ إنْ جَعَلْتَهُ ابتداء جملة هيَ ومَا في حيِّزِهَا خبرُ المبتدإِ، فيصيرُ مِنْ باب تقديمِهِ على الـــشَّرطِ في أَوَّلِ الجملـــةِ، كَمَا في القسمِ الأَوَّلِ. ولَكَ أَنْ تقولَ: أَنا واللهِ إنْ أَتَيْتَني آتِكَ، فتلغـــيهِ، حـــيثُ جُعِلَتْ جملةُ الشَّرطِ والجزاءِ خبرَ المبتدإِ، وَوَقَعَ القَسَمُ معترضًا، فجازَ الوجهانِ بحسبِ اختلافِ التَّقديراتِ.

(١) (عليه) ساقطة من ي.

(٢) في ك: فجعل.

(٣) في الأصل: وجه، بإسقاط حرف العطف الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

حَرفُ الرَّدْعِ

أَي: الزَّجـــرِ [[كَلاَّ]] [1]، ولا معنًى لها عندَ جمهورِ [2] البصريينَ إلاَّ ذلكَ، حتَّى إنَّهم يجيزونَ أَبدًا [3] الوقفَ عليها، والابتداءَ بِمَا بَعْدَهَا [4].

وهَـــلْ هيَ بسيطةٌ أو مركَّبَةٌ ؟ فيهِ قولانِ، فالجمهورُ على البساطَةِ. قالَ ثعلب [5]: مُرَكَّبَةٌ مِنْ كافِ التَّشبيهِ ولاَ النافيةِ، قالَ: وإنَّما شُدِّدَتْ لامُهَا لتقويَةِ المعنَى، ولِدَفْعِ تَوَهُّمِ (٢٩٤/ و) بقاءِ معنَى الكلمتينِ. قلتُ: وهذا رَأيٌ لا دليلَ يقومُ عليهِ ولا ضرورةَ تُلْجِيءُ إليهِ.

[[وقَـــدْ جاءَ بمعنَى حقًّا]] [6]، قالَهُ الكسائي ومتابعوُهُ [7]. وظاهِرُ كلامِ الجماعَةِ أَنَّهـــا حينئذٍ حرفٌ. وقالَ مَكِّي [8] في كتابِهِ [9]: إنَّها على هذا القولِ اسمٌ كَمَا أَنَّ (حقًّا) اسمٌ [10]. قلتُ: فَيَتَّجِهُ حينئذٍ السُّؤالُ عَنْ سببِ بنائِهَا. قالَ الرَّضي: " بُنِيَتْ لكونِ لفظِهَا كَلَفْـــظِ الحَـــرفيَّةِ ومناســـبَةِ معنَاهَا لمعنَاهَا لأَنَّكَ تَرْدَعُ المخاطَبَ عَمَّا يقولُهُ تحقيقًا [11] لضدِّهِ"[12]. وهوَ قريبٌ مِنْ كلامِ ابنِ الحاجب [13].

---

(١) ينظـــر الكـــتاب ٤/٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٠، والجنى الداني ٥٢٥، ومغني اللبيب ٢٤٩.

(٢) في ك: الجمهور.

(٣) في الأصل: إيذان، وفي ل: إبداء، وما أثبتناه من ك، ل.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٤٩.

(٥) ينظر الوقف على كلا وبلى ١٠٢، ومغني اللبيب ٢٤٩، والهمع ٤/٣٨٤.

(٦) اللسان (كلا).

(٧) ينظـــر الوقـــف على كلا وبلى١٠٢، والجنى الداني٥٢٥، ومغني اللبيب٢٥٠، والبرهان٤/٣١٥، والهمع ٤/٣٨٤.

(٨) هو مكي بن أبي طالب، علام بالتفسير والقراءات والعربية، له مشكل إعراب القرآن، والتبصرة في القراءات، والوقف على كلا وبلى، والموجز في القراءات. توفي سنة ٤٣٧هـــ.

(٩) أي: كتاب الوقف على كلا وبلى.

(١٠) الوقف على كلا وبلى ١٠٢، وينظر مغني اللبيب ٢٥٠، والهمع ٤/٣٨٤.

(١١) في الأصل: تحقيق، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٠١.

(١٣) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٣٣.

تاءُ التَّأنيث [1]

[[مُتَحَرِّكَةٌ في آخِرِ الاسمِ]] المقابِلِ للصِّفَةِ، بدليلِ ما يأتي: [[ساكنةٌ في]] الفعلِ [[الماضي]]، تدخلُ [[لتأنيثِ الفاعِلِ]] أي: للدلالَةِ على أَنَّ فاعِلَ الفعْلِ مؤنَّثٌ. وهذا في القِسْمِ الثَّاني، وهوَ حيثُ تلحَقُ الماضِي، كقامَتْ هندٌ، واشتدَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيلِ.

[[و]] تأنيثِ [[المدخولِ عليهِ سماعًا]] في ألفاظ معدودَةٍ لا تتجاوَزُ كامرأة ورَجُلَة، وتتبعُهَا وظيفَةُ اللغوي، وهذا في القِسْمِ الأَوَّلِ، وهوَ حيثُ تلحَقُ الاسمَ، فإذَنْ لا يتعلَّقُ قولُهُ (لتأنيثِ الفاعِلِ) بـ (ساكنة) وإنَّما يتعلَّقُ بمحذوف، والتَّقديرُ: تدخُلُ لكَذَا وكَذَا كَمَا قرَّرناهُ، أو يُجْعَلُ خبرُ مبتدإٍ محذوف، أَي: هيَ لكَذَا وكَذَا على [2] طريقِ اللَّفِ والنَّشرِ المشوَّشِ [3] يُجْعَلُ الأَوَّلُ للثَّاني والثَّاني للأَوَّلِ. وقد استبانَ بذكْرِ القِسْمِ السَّماعي أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بالاسمِ ما هُوَ أَعَمُّ مِنَ الصِّفَةِ لِيَصْدُقَ على نحوِ قائمة وامرأَة، لأَنَّ دخولَ التَّاءِ في نحوِ قائمةٍ، ليسَ بسماعيٍّ، بَلْ هوَ مقيسٌ عليه، وقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِهِ. [[ولتمييزِ الواحِدِ]]، كذا فيما رأيتُهُ مِنَ النُّسَخِ، وكأَنَّهُ سَقَطَ منهُ شيءٌ، إذ الظاهِرُ أَنْ يُقالَ: والمتحرِّكَةُ لتمييزِ الواحِدِ. [[مِنَ الجنسِ]] نحوُ: نخلٍ ونخلَةٍ، وتَمرٍ وتَمْرَةٍ، وثَبٍّ وثَبَّةٍ، ونَمْلٍ ونَمْلَةٍ. [[وقلَّ عكسُهُ]] وهوَ دخولُهَا لتمييزِ الجنسِ من الواحِدِ، نحوُ كَمْأَةٍ، وهوَ نباتٌ، للجنسِ، وكَمْءٍ للواحِدِ، هذا هوَ المشهورُ في كتبِ النُّحاةِ [4]، وحكاهُ في المُحْكَمِ [5] عن منجعٍ ورؤبةَ. وحَكَى قولاً بأَنَّ الكَمْأَةَ للواحِدِ، والكَمْءُ للجمعِ [6]، وحَكَى قولاً بأَنَّ الكمأَةَ اسمُ جمعٍ تكونُ واحدةً وجمعًا، وقولاً عن سيبويهِ [7] بأَنَّ الكمأَةَ اسمُ جمعٍ [8]. قالَ صاحبُ المحكمِ: (٢٩٤/ ظ) وهوَ الصَّحيحُ [9]. [[و]] لتمييزِ الواحدِ

---

(١) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٩، ٤٠١، والجنى الداني ١١٧، ومغني اللبيب ١٥٧.

(٢) في الأصل: وعلى، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر في اللف والنشر: الإيضاح للقزويني ٢/٥٠٣، ٥٠٤.

(٣) في ي: المستويين، وهو تحريف.

(٤) ينظر الارتشاف ١/٢٩٤.

(٥) المحكم ٧/٧٤.

(٦) المصدر السابق ٧/٧٤.

(٧) الكتاب ٣/٦٢٤.

(٨) المحكم ٧/٧٤.

(٩) المصدر السابق ٧/٧٤.

[[مِنَ الجَمْعِ]] نحوُ: تُخمَة وتُخَم، وتُهْمَة وتُهَم [١]، فإنَّ تُخَمًا وتُهَمًا لا يذكُرانِ أَصلاً، بل يلزمُ تأنيثُهُمَا، نحوُ: هذهِ تُخَمٌ، وهذهِ تُهَمٌ، فَكُلٌّ منها جمعٌ لا جنسٌ [٢].

[[وبالعكسِ]]، أَي: لتمييزِ الجمعِ مِنَ الواحِدِ، نحوُ: جمَّالة، وحمَّارة، وبغَّالة، والواحدةُ جمَّالٌ، وحمَّارٌ، وبغَّالٌ [٣]. [[وللعجمَةِ]] [٤]، يعني أَنَّها تدخلُ أَمارةً على النَّقلِ مِن العجميَّةِ إِلى العربية نحوُ: موازجة، وهيَ الأَخفافُ، جمعُ موازجٍ [٥]، وطيالسةٌ، جمعُ طيلسان [٦]، وصوالجةٌ، جمعُ صولجان [٧]، فالهاءُ الدَّاخلةُ على الجمعِ علامةٌ على أَنَّ واحدَهُ معربٌ. [[والنَّسبِ]] [٨]، وذلكَ حيثُ تدخلُ على الجمعِ الأَقصى دلالةً على أَنَّ واحدَهُ منسوبٌ كالأَشاعثَةِ والمهالبَةِ والأَشاعرَةِ في جمعِ أَشعثي ومهلَّبي وأَشعري، وذلكَ أَنَّهُم لَمَّا أَرادُوا أَنْ يجمعُوا المنسوبَ جمعَ تكسيرٍ وجَبَ حذفُ يائَي النَّسبِ لأَنَّهُما لا يجتمعان مَعَ الجمعِ، فَلاَ يُقالُ في النسبةِ [٩] إِلى رجالٍ [١٠]: رجالي، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ [١١] في بابِهِ [١٢]، فَحُذِفَتْ ياءُ النَّسبِ ثُمَّ جُمِعَ بالتَّاءِ، فصارَتْ كالبدلِ من الياءِ [١٣]. وإِنَّما أُبدِلَتْ منها لتشابِهِمَا [١٤] في الواحدِ [١٥] كتمرة ورومي [١٦].

[[ولتأكيدِ المبالغَةِ]] [١٧] كعلاَّمَةٍ ودوَّاري، ولكونِهِمَا زائدتينِ لا لمعنًى [١٨]

---

(١) ينظر التكملة لأبي علي ٤١٩.

(٢) لأن (فعل) من صيغ جموع التكسير. ينظر الكتاب ٣/٥٧٤، والارتشاف ١/٢٠٠.

(٣) ينظر الارتشاف ١/٢٩٤.

(٤) المصدر السابق ١/٢٩٥.

(٥) اللسان (مزج).

(٦) اللسان (طلس).

(٧) اللسان (صلج).

(٨) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(٩) في ك، ي: النسب، وهو وجه.

(١٠) في ي: رجلا، وهو خطأ.

(١١) في ك: كما تقرر، مكان: كما هو مقرر، وهو وجه.

(١٢) ينظر الارتشاف ١/٢٨٩.

(١٣) المصدر السابق ١/٢٩٥.

(١٤) في ل: لتناسبهما.

(١٥) في ك، ي: للواحدة، وفي ل للواحد، مكان: في الواحد.

(١٦) في ك: والرومي، وفي ي: في الرومي، وكلاهما تحريف.

(١٧) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(١٨) في ك: لا بمعنى، و(لا لمعنى) ساقطة من ي.

كظُلْمَةٍ وكرسي. [[ولتأكيدِ الجمعِ]] [١] كحجارةٍ وجمالةٍ وفحولةٍ وصقورةٍ، [[و]] [٢] < لتأكـيدِ > [٣] [[التَّأنيثِ]] [٤] كَمَا في ناقةٍ ونعجَة. وهيَ في مِثْلِ هذينِ لازمَةٌ. وقَدْ جـاءَتْ لتأكـيدِ التأنيثِ في الصفَةِ كعجوزةٍ وعجوزٍ [٥]، فإنَّ عجوزًا موضوعٌ للمؤنَّثِ، والـتَّاءُ فيهِ غيرُ لازمة. [[ولِلْعِوَضِ]] [٦] مِنْ محذوفٍ أُلزِمَ الحذفَ كبابِ عِدَةٍ وزِنَة، أو مُعاقـبٍ [٧]، كجحاجَحَة جمع جَحْجَاحٍ، وهوَ السيِّدُ [٨]، فالتَّاءُ عوضٌ من محذوفٍ ليسَ بـلازمِ الحـذفِ ولكـنَّهُ معاقـبٌ، أَي: [٩] يجوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ وتُحْذَفَ التَّاءُ، فتقولُ: جحاجيح [١٠]. [[وللمبالغَةِ]] [١١] كراويَةٍ [١٢]. وينبغي أَنْ يزادَ لتأكيدِ المبالغَةِ كعلاَّمةٍ. [[والـنَّقلِ]] من الوصفيَّةِ [[إِلى الاسميَّةِ]] [١٣] علامةً على أَنَّ الوصفَ غالبًا غيرُ محتاجٍ إلى الموصوفِ كالنَّطيحَةِ والذبيحَةِ.

---

(١) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(٢) في الأصل: أو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) الزيادة من ك.

(٤) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(٥) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(٦) المصدر السابق ١/٢٩٥.

(٧) المصدر السابق ١/٢٩٥.

(٨) العين ٣/١٠.

(٩) في ك: ان.

(١٠) ينظر العين ٣/١٠.

(١١) ينظر الارتشاف ١/٢٩٥.

(١٢) في الأصل: كرواية، وهو تحريف.

(١٣) ينظر الارتشاف ١/٢٩٤.

نونُ التَّأكيدِ (١)

[[تلحــقُ بآخــرِ]] الفعلِ [[المستقبلِ في الطَّلبِ]] كالأمْرِ والنَّهيِ والاستفهامِ والتَّمنِّي ونحوِ ذلكَ، لأَنَّ الطَّالبَ (٢٩٥/ و) إنَّما يطلبُ في العادَةِ ما هوَ مرادٌ لَهُ، فكانَ ذلــكَ مقتضيًا لتأكيدِهِ، لأَنَّ غَرَضَهُ في تحصيلِهِ بخلافِ الخَبَرِ، فإنَّ هذا المعنَى مفقودٌ فيه. [[و]] في [[القَــسَمِ]] (٢)، أَي: في جوابِهِ وإنْ (٣) لَمْ يَكُنْ طلبًا، لإجرائِهِم إيَّاهُ مجرَى الطَّلبِ، إمَّا لأَنَّ غالبَهُ أَنْ يكونَ مطلوبًا للمُقْسِمِ مُرادًا لَهُ، وإمَّا لأَنَّ جميعَهُ مقصودٌ حصولُهُ للتَّــصديقِ لا لحــصولِهِ في نفسِهِ، فأُجريَ مجرَى ما المقصودُ منهُ الحصولُ. [[وَقَلَّتْ في النَّفي]] (٤)، وإنَّما دَخَلَتْ فيهِ تشبيهًا لَهُ بالنَّهيِ، لأَنَّ النَّفيَ هوَ المقصودُ مِنَ النَّهيِ. وقَدْ ينضمُّ إلى ذلكَ تشبيهُ حرفِ النَّفي بحرفِ النَّهيِ صورةً (٥)، نحوُ: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٦)، على القولِ بِأَنَّ (لاَ) فيهِ نافيةٌ (٧). أو تشبيهٌ بحرفِ النَّهي في حكمِهِ، كقولِهِ (٨):

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

تشبيهاً لِلَمْ (٩) بِلاَ النَّهي (١٠) من جهةِ الجزمِ بِهَا (١١).

---

(١) ينظــر شــرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٧-٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢، والجنى الداني ١٧٤، ومغني اللبيب ٤٤٣.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(٣) في الأصل: فإن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٣، والهمع ٤/٣٩٩.

(٦) الأنفال ٢٥. (٧) ينظر البحر المحيط ٤/٤٨٤.

(٨) الرجــز ينسب إلى العديد من الشعراء منهم العجاج في ديوانه ٢/٣٣١ أو رؤبة، ومساور بن هند، وأبو حيان الفقعسي، والتدمري، والدبيري، وعبد بني عبس، وغيرهم... ينظر الكتاب ٣/٥١٦، والأصــول ٢/١٧٢، ٢٠٠. وشــرح أبــيات سيبويه ٢/٢٦٦، واماي ابن الشجري ١/٣٨٤، والإنــصاف ٢/٦٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٢، والخزانة ١١/٤٠٩.والشاهد فيه: انه ادخل النون الخفيفة على الفعل المجزوم بلم.

(٩) في ي: للام، وهي تحريف.

(١٠) في الأصل: للنهي، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٢.

[[والجاري مجراهُ]] نحوُ: قلَّمَا يقولَنَّ أحدٌ هذا، لأنَّ (قلَّ) تستعملُ بمعنَى النَّفي [(١)] وما يجري مجراهُ [(٢)]. [[ولزِمَتْ في مُثْبَتِ القَسَمِ]] [(٣)]، أي: في المضارعِ المُثْبَتِ الواقعِ جوابًا للقَسَمِ، نحوُ: واللهِ لأقومَنَّ، لأنَّ القَسَمَ موضِعُ زيادةِ التَّأكيدِ. [[وكَثُرَتْ مَعَ حرفِ الشَّرطِ وأسماءِ الشَّرطِ المُؤَكَّدَيْنِ [(٤)] بما]] [(٥)]، جَعَلَ الحرفَ قِسْمًا والأسماءَ قِسْمًا، فَوَصَفَهُمَا بالمثنَّى، أي: كَثُرَتْ مَعَ هذينِ القسمينِ المؤكَّدَيْنِ [(٦)] بـ(ما)، لأنَّهم لَمَّا أكَّدُوا أداةَ الشَّرطِ رَأَوا أنَّ تأكيدَ ما هُوَ [(٧)] المقصودُ أَوْلَى، نحوُ: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [(٨)]، ونحوُ: أيًّا ما تفعَلَنَّ فأنَا أُكرِمْكَ، وأينَما تكونَنَّ أكُنْ [(٩)]. [[خفيفةً ساكنةً]] تشبيهًا لَهَا بالتَّنوينِ، [[وثقيلةً]]، أي: مُشَدَّدَةً [[مكسورةً مَعَ الإلفِ]] [(١٠)] سواءٌ كانتْ ألفَ الاثنينِ، نحوُ: يا زيدانِ اضْرِبانٌ، أو الألفَ الواقعةَ بعدَ نونِ جمعِ الإناثِ، نحوُ: ياهنداتُ اضربنانٌ، فَكُسِرَتْ في الموضعينِ تشبيهًا لها بنونِ التثنيةِ الواقعةِ بعدَ الألفِ. [[مفتوحةً مَعَ غيرِهَا]] [(١١)] لخفَّةِ الفتحةِ [[وما قبلَهَا]]، أي: ما قَبْلَ نونِ التَّأكيدِ [[مَعَ واوِ الضَّميرِ مضمومٌ]]، نحوُ: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [(١٢)]، وذلكَ لأنَّهُ إذا لقيتِ [(١٣)] الواوُ النُّونَ [(١٤)] وجَبَ حذفُ الواوِ على أصلِ التقاءِ [(١٥)] الساكنينِ (وتبقى

---

(١) ينظر الجنى الداني ٣٣٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٣.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢، ٤٠٣.

(٤) في الأصل: المؤكدتين، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢، ٤٠٣، والجنى الداني ١٧٥.

(٦) في الأصل: المؤكدتين، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل التأكيد ما، وفي ك: تأكيدها، مكان: تأكيد ما، وما أثبتناه من ي، ل.

(٨) مرين ٢٦. وينظر المحتسب ٢/٤٢، والبحر المحيط ٦/١٨٥.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٤٤٤.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(١٢) يوسف ٣٥. وينظر تفسير القرطبي ٩/١٨٦.

(١٣) في ي: لأن إذا ألقيت، مكان لأنه إذا لقيت، وهو تحريف.

(١٤) في الأصل: والنون، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) (التقاء) ساقطة من ي.

الـــضَّمَّةُ [١] دلـــيلاً عليها، ولا يجوزُ إبقاءُ الـــواوِ معَ النُّونِ لئلاَّ يلزمُ التقـــاءُ الساكنينِ على [٢] غيرِ حَدِّهِ، إذ ليسَا من كلمةٍ واحدةٍ كما في [٣] تُمُودَّ الثَّوبُ [٤].

[[ومَعَ يائهِ مكسُورٌ]]، دليلاً على الياءِ المحذوفَةِ (**٢٩٥ظ/ ظ**) لالتقاءِ السَّاكنينِ، نحـــوُ: اضْرِبنَّ ياهندُ، **[[وفي ما عداهُ مفتوحٌ]]** [٥] نحوُ: اضْرِبَنَّ يا زيدُ، إمَّا لأنَّهُ لَوْ ضُمَّ اشتبَهَ بفعلِ جماعَةِ الذكورِ، ولَوْ كُسِرَ اشتبَهَ بفعلِ المخاطبَةِ، وإمَّا لأنَّ الأصلَ الفتحُ تشبيهًا لَـــهُ بِمَا قَبْلَ تاءِ التَّأنيثِ وما قَبْلَ الجزءِ الثَّاني مِنَ المُركَّبِ، لَكِنْ عُدلَ عَنِ الأَصلِ مَعَ الواوِ والياءِ للضرورةِ، وهيَ الدلالَةُ على المحذوفِ، ولا ضرورةَ في غيرِهِمَا، فيبقى على الأصلِ.

[[ولا تَقَـــعُ]] الـــنُّونُ **[[الخفيفةُ في التَّثنيَةِ]]**، أَي: فِعْلِ الاثنينِ، نحوُ: اضربانِ، **[[و]]** لا في { فِعْـــلِ } **[[جَمْـــعِ المُؤنَّثِ، خلافًا ليونس [٦]، لالتقاءِ السَّاكنينِ لا [٧] على حَدِّهِ [٨]]]** وهوَ أَنْ يكونَا في كلمَةٍ واحدةٍ وثانيهما مُدْغَمٌ في ما بعدَهُ كَدَابَّةٍ وشابَّةٍ، ولو حُرِّكَتِ النُّونُ لأَجلِ التقاءِ السَّاكنينِ لأُخْرِجَتْ عَنْ وضعِهَا وهوَ لزومُ السُّكونِ، لذلكَ يحـــذَفُ للـــسَّاكنينِ في نحوِ: اضرِبَنْ الرَّجلَ، ولا تُحرَّكُ، وَلَوْ حُذِفَتِ الألفُ لاشتَبَهَ فعلُ الاثنينِ بفعلِ الواحدِ، ولاجتمَعَ نونانِ زائدتانِ على بناءِ كلمةٍ في فعلِ جمعِ المؤنَّثِ، لا يُقالُ مقتـــضَى هـــذا التَّعليلِ أَنْ لا تدخلَ الثَّقيلةُ في ما ذُكِرَ، كما لا تدخلُ الخفيفةُ للزومِ التقاءِ السَّاكنينِ على غيرِ حَدِّهِ، إذ ليسَا مِنْ كلمة، لأَنَّا نقولُ: النونانِ كجزءِ الفعلِ الذي اتَّصلاَ بِهِ، فالمجموعُ ككلمةٍ، وثاني السَّاكنينِ مدغَمٌ، فأُجريَ مجرَى المدغَمِ في كلمةٍ واحدةٍ. ولا كذلكَ في الخفيفةِ، لا يُقالُ فيلزمُ إبقاءُ الواوِ والياءِ في اضربُنْ يا زيدون، واضرِبِنْ يا هندُ، لجريانِ هذا الاعتبارِ فيهما، لأَنَّا نقولُ: زيادةُ مَدِّ [٩] الألفِ سوَّغَتِ اجتماعَ السَّاكنينِ، أو

---

(١) في ي: الضمير.

(٢) من (وتبقى... إلى... على) ساقطة من ك.

(٣) (في) ساقطة من ي.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٢٥، وسر الصناعة ١/١٨، والإنصاف ٢/٦٥٢.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(٦) الكتاب ٣/٥٢٧.

(٧) (لا) ساقطة من ي.

(٨) ينظـــر الكـــتاب ٣/٥٢٣-٥٢٨، والإنصاف م (٩٤) ٢/٦٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٧-٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢-٤٠٣، ٤٠٥.

(٩) (مد) ساقطة من ك.

نقولُ: القياسُ الحذفُ في البابينِ، لَكِنْ حَذْفُ الألفِ يوجِبُ اللَّبسَ بفعلِ الواحدِ كَمَا مرَّ. ولا كـــذلكَ حَـــذْفُ الواوِ والياءِ، أو نقولُ: حَذْفُ الواوِ والياءِ مَعَ الخفيفةِ مُتَّفَقٌ عليه، فـــيحذفانِ قياسًا عليهما مَعَ الثَّقيلةِ، والألفُ لَمْ تُحْذَفْ مَعَ الخفيفةِ حتَّى يُقاسُ عليها مَعَ الثَّقيلَةِ، فافترَقَ البابانِ.

[[فَهُمَـــا]] [(١)]، أَي: النونانِ [[في غيرِهمَا]]، أَي: في غيرِ التَّثنيَةِ وجمعِ المؤنَّثِ [[مَـــعَ الـــضَّميرِ الـــبارزِ]]، وهوَ الواوُ والياءُ [[كالمنفصلِ]] [(٢)]، (٢٩٦/ و) أَي: كالكلمَـــةِ المنفـــصلَةِ، (فـــيجبُ أَنْ يُعَامَـــلَ آخرُ الفعلِ مَعَ النُّونينِ معاملتَهُ مَعَ الكلمَةِ المنفصلةِ) [(٣)] مِنْ حَذْفِ الواوِ والياءِ وتحريكِهِمَا، تقولُ: يا زيدون اغْزُنَّ وارْمُنَّ، بحذفِ الـــواوِ، كما حَذَفْتَهَا مَعَ الكلمَةِ المنفصلَةِ، نحوُ: اغْزُوا الكفَّارَ، وارْمُوا الغَرَضَ [(٤)]، وكذا ياهـــندُ اغْزِنَّ وارمِنَّ، بحذفِ الياءِ كما حُذِفَتْ في اغزِي الجيشَ، وارْمِي الغَرَضَ، وتقولُ: اخْـــشَوُنَّ يا زيدون، بضمِّ الواوِ المفتوحُ ما قبلَهَا، كما ضَمَمْتَهَا [(٥)] مَعَ المنفصلةِ، نحوُ: اخْـــشوُوا الظُّلْمَ، وتقولُ: اخْشَيِنَّ ياهندُ، بكسرِ الياءِ المفتوحُ ما قبلَهَا، كما كسرتَهَا مع المنفصلةِ في نحوِ: اخْشَيِ الرَّجُلَ.

[[ومَـــعَ]] الضَّميرِ [[المستترِ]] وهوَ في الواحدِ المذكَّرِ، نحوُ: اغزُ وارمِ واخشَ [[كالمتَّصلَةِ]] [(٦)]، فتقولُ: اغزوَنَّ وارْمِيَنَّ واخشَيَنَّ بِردِّ اللاَّماتِ وفتحِهَا، كَمَا تقولُ مَعَ المتَّصلِ: اغْزُوَا وارْمِيَا واخْشيَا.

[[فَيُرَدُّ ما حُذِفَ مِنَ الأَجوفِ لساكنٍ]] [(٧)] – يتعلَّقُ بـــ حُذِفَ- أَي: ما حُذِفَ لأَجلِ ساكنٍ [[يتحرَّكُ مِنْ أَجْلِهَا]]، أَي: مِنْ أَجْلِ النُّونِ، فتقولُ: قُولَنَّ وبِيعَنَّ كَمَا تقولُ مَـــعَ المتَّصلِ: قُولاَ وبِيعَا، ولو جُعِلَتْ كالمنفصلِ لَمْ يَكُنِ الرَّدُّ، نحوُ: قُلِ الكلامَ الحَسنَ، وبِعِ العَبْدَ القبيحَ، على ما هوَ مقرَّرٌ في التَّصريفِ.

---

(١) في ل: وهما.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩، وشرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠٥/٢، ٤٠٦، والهمع ٤٠٣/٤-٤٠٥.

(٣) من (فيجب... إلى... المنفصلة) ساقطة من ك.

(٤) الغرض: الهدف. ينظر اللسان (غرض).

(٥) في الأصل: ضميتها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في ل: كالمتصل.

(٧) في ي: الساكن.

[[وتُحـذَفُ]] الـنُّونُ [[الخفيفةُ لالتقاءِ السَّاكنينِ]] [1] خفضًا لَهَا عَنْ مرتبَةِ التَّـنوينِ، لأَنَّهُ لازمٌ للاسمِ المتمكِّنِ في الوصلِ إذا تجرَّدَ عَنِ المانعِ وهوَ اللاَّمُ والإضافَةُ، بخـلافِ الخفيفَـةِ فإنَّهَا تُترَكُ بلا مانعٍ، فلذلكَ حُذِفَتْ عندَ ملاقاةِ السَّاكنِ كقولِه [2]:

ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تركَعَ يومًا والدَّهرُ قَدْ رَفَعَهْ

[[وكَـذَا]] تُحذَفُ [[في الوقْفِ، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ لأَجْلِهَا مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ]] [3] نحـوُ: ياهـندُ اضْرِبِي، ويا زيدون اضْرِبُوا، تريدُ اضرِبِنْ، بكسرِ الباءِ، واضرِبُنْ، بِضَمِّهَا فَتَحذِفُهَا وتَرُدُّ ما حُذِفَ لأَجلِهَا مِنَ الياءِ والواوِ. واعترضَهُ بعضُهُم بأَنَّهُ لا يبقَى دليلٌ على التَّأكيدِ، فالصَّوابُ أَنْ لا يُؤكِّدُ بِهَا عندَ إرادَةِ الوقفِ أصلاً، لئلاَّ يفضي إلى المحذوفِ.

[[وحَـرْفِ إعرابٍ]]، نحوُ: يا زيدون هَلْ تَضربُونَ ؟ (٢٩٦/ظ) ويا هندُ هَلْ تَـضرِبِينَ [4] ؟ بِـرَدِّ نونِ الإعرابِ عندَ الوقفِ بعدَ إِنْ كانتْ محذوفةً لأَجْلِ إلحاقِ نونِ التَّأكـيدِ الخفيفَةِ [5]. [[إلاَّ المفتوحَ ما قبلَهَا]]، وهذا استثناءٌ مِنَ الخفيفَةِ المحكومِ عليها بالحَـذْفِ في الوقْفِ، فإنَّهَا أَعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ ما قبلَهَا مفتوحًا أَوْ لاَ، فاستُثْنِيَ المفتوحُ ما قـبلَهَا [[فإنَّهَـا تُقْلَـبُ أَلفَـا]] [6] نحـوُ: ﴿ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [7] ونحوُ: ﴿ لَنَـسْفَعًا ﴾ [8]، ولذلكَ [9] رُسِمَتْ بالأَلفِ نظرًا إلى حالَةِ الوقفِ [10] حيثُ لا إلباسَ كما في الآيتينِ، وأَمَّا حيثُ الإلباسُ فَتُكتَبُ بالنُّونِ، نحوُ: اضربَنْ يا زيدُ، ولا تقومَنْ، إذ لو كُتِبَتْ بالأَلفِ في مِثْلِ هذا لالْتَبَسَتْ بأَلفِ الاثنينِ.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣-١٤١٩، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢، والهمع ٤٠٤/٤.

(٢) الأضـبط بـن قريع السعدي في الشعر والشعراء ٣٨٣، والزاهر ٣٠٥/٢ والتمثيل والمحاضرة ٦٠. والبـيت بلا عزو في شرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، ومغني اللبيب ٢٠٦، ٨٤٢. ويروى: ولا تعـاد الفقـيرَ، ولا تحقـرن الفقـير. وأَصلهُ: ولا تهينن، ثمَّ حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة البناء.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٤٠٣/٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ومغني اللبيب ٨٤٧.

(٤) في الأصل: تضربن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٢.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٩/٣، والهمع ٤٠٥/٤.

(٧) يوسف ٣٢، وينظر الكشاف ٣١٨/٢.

(٨) العلق ١٥. وينظر الكشاف ٢٧٢/٤.

(٩) في الأصل، ي: وكذلك، وما أثبتناه من ك، ل.

(١٠) ينظر الجنى الداني ١٧٦-١٧٧.

التَّنوينُ

[[نـــونٌ]] [1]، وذا جـــنسٌ يشملُ [2] نونَ التَّثنيةِ والجمعِ وغيرَهُمَا مِنَ النُّونات. [[ســـاكنةٌ]]، فـــصلٌ يَخْرُجُ بِهِ نونُ التَّثنيةِ والجمعِ وغيرُ ذلكَ مِمَّا هوَ متحرِّكٌ. [[بَعْدَ حـــركةِ الآخرِ]]، فصلٌ آخرُ خَرَجَ [3] بِهِ نونُ (مِنْكَ) ونحوُهَا مِنَ النُّوناتِ السَّاكنَةِ التي ليستْ بعدَ الآخرِ. [[لا لتأكيدِ الفعلِ]] [4]، فصلٌ آخرُ خَرَجَ [5] بِهِ نونُ التَّأكيدِ الخفيفةُ، [[بَلْ لِلْتَمكُّنِ]]، أَي: للدلالةِ على الانصرافِ [6]، نحوُ زيدٍ ورجلٍ وضاربٍ ومضروبٍ. [[وللتَّنكيرِ]] في الاسمِ المُخْتَتَمِ بصوتٍ كسيبويهٍ [7]، وفي ما هوَ شبيهٌ بالصَّوتِ، نحوُ: إِيـــهٍ وَصَـــهٍ وَمَـــهٍ، والأَوَّلُ قياســـيٌّ، والثاني سماعيٌّ [8]. وزَعَمَ بعضُهُم أَنَّ تنوينَ رجلٍ للتَّنكيرِ [9]. ورَدَّهُ ابنُ الحاجب بثبوتِهِ حالَ جعله عَلَمًا، مثلاً [10]. واعْتُرِضَ بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ تنويـــنَهُ حالَ العلميَّةِ هوَ الذي كانَ قبلَها، وبأَنَّهُ لا منافاةَ بينَ التَّمكُّنِ والتَّنكيرِ، فيجوزُ أَنْ يكـــونَ التَّـــنوينَ لَهُمَا قبلَ العلميَّةِ ويتمحَّضُ بعدَها للتَّمكُّنِ لمنافاتِهَا لاعتبارِ التَّنكيرِ. [[وللعـــوضِ عَـــنِ المـــضافِ إِليه]] [11] مفردًا كانَ، نحوُ كلٍّ وبعضٍ إِذا قطعناهُ عن الإِضـــافةِ، نحـــوُ: ﴿ وَكُـــلاً ضَـــرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ [12]، ونحوُ: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْـــضٍ ﴾[13]، وقـــيـــلَ: هـــوَ تـــنوينُ التَّمكُّنِ رجـــعَ لزوالِ الإِضافَـــةِ التي كانتْ

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢، والجنى الداني ١٧٦، ومغني اللبيب ٤٤٤، والهمع ٤٠٥/٤.

(2) في الأصل: يشتمل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(3) في ك، ي: خرج.

(4) ينظر شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢.

(5) في ي: يخرج.

(6) في ك، ي: انصراف. وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٣، والجنى الداني ١٧٧.

(7) ينظر الكتاب ٣٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٢١/٣-١٤٢٢، ومغني اللبيب ٤٤٥.

(8) ينظر مغني اللبيب ٤٤٥.

(9) المصدر السابق ٤٤٥.

(10) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٧/٢. وينظر مغني اللبيب ٤٤٥.

(11) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٢، والجنى الداني ١٧٨، ومغني اللبيب ٤٤٦-٤٤٧.

(12) الفرقان ٣٩.

(13) الإسراء ٢١.

تعارضُـــهُ [١]. أَوْ جملةً [٢]، نحوُ: ﴿ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ [٣]، أَي: يومَ إِذِ [٤] انشَقَّتْ [٥].

[[أَوْ]] عَنِ [[الإعلالِ]] بالحذفِ [٦] كجوارٍ وغواشٍ عندَ سيبويهِ [٧] والجمهورِ، فإنَّهُ (٢٩٧/و) أُعِلَّ بحذفِ الياءِ وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ [٨].

[[والمقابلَةِ]]، كتنوينِ مسلماتِ المقابلِ [٩] [[لنونِ مسلمينَ]] [١٠]، إذ لو كانَ للتَّمكُنِ لَمْ يثبتْ في نحوِ: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ [١١]، لأَنَّهُ غيرُ منصرفٍ [١٢]، على الصَّحيحِ، ولو كانَ للتَّنكيرِ لم يثبتْ في الأَعلامِ، وليسَ عوضًا عَنْ شيءٍ، ولا هوَ داخلاً في الرَّوي، فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ كونُهُ للمقابلَةِ على الوجْهِ المذكورِ وهوَ معنًى مناسبٌ يمكنُ اعتبارُهُ.

[[والغالِـــي]] [١٣]، وكـــانَ ينبغي أَنْ يقولَ: والغلوِّ، عطفًا على ما تقدَّمَ لينتظمَ الكلامُ على نسقٍ واحدٍ، بعضُهُ يأخذُ بِحُجْزَةِ بعضٍ، وإلاَّ فالمنافرَةُ فيهِ ظاهِرَةٌ. وتصحيحُهُ علـــى ما فيهِ أَنْ يُقالَ: الغالي خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ يعودُ إِلى التنوينِ، أَي: هوَ الغالِي. [[إِنْ لَحِقَـــتِ]] النُّونُ المذكورةُ [[قافيةً مقيَّدَةً]]، أَيْ: رويًّا صحيحًا ساكنًا كقولِ رؤبة [١٤]

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٤٤٧.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٣، والجنى الداني ١٧٨.

(٣) الحاقة ١٦.

(٤) في الأصل، ل: إذا، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ي.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٤٤٧.

(٦) في ك: بالحرف، وهو تحريف.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٣، ٣١٠.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٣/٣، والجنى الداني ١٧٨، ومغني اللبيب ٤٤٦.

(٩) في الأصل: المقابلة. وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) الكـــتاب ١٨/١، ٣١٠/٣ وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، والجنى الداني ١٧٧، ومغني اللبيب ٤٤٥.

(١١) البقرة ١٩٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/١.

(١٢) ينظـــر الكتاب ٢٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، والجنى الداني ١٧٧، ومغني اللبيب ٤٤٥.

(١٣) هـــذا التـــنوين زاده الأخفش والعروضيون، وأنكره الزجاج والسيرافي. وسمِّي غاليًا لتجاوزه حدَّ الـــوزن ويسمي الأخفش الحركة التي قبله غلوا. وفائدته الفرق بين الوقف والوصل. ينظر: القوافي للأخفش ٣٦، ومنهج السالك ٤، والجنى الداني ١٧٩، ومغني اللبيب ٤٤٨، والهمع ٤٠٧/٤.

(١٤) ديوانه ١٠٤، وبعده: مشتبه الأعلام لماع الخفق

=

يصفُ مكانًا خاليًا من الأنيسِ:

وقاتِمِ الأَعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ

أَصلُهُ المُخْتَرَقْ، بسكونِ القافِ، إلاَّ أَنَّهُ أُلْحِقَ بِهِ التَّنوينُ الغالِي، فَحَرَّكَهُ[1] بالكَسْرِ، إِمَّا لأَنَّهُ حركتُهَا < الأصلية >[2] وإِمَّا لأَنَّ أَصلَ حركَةِ التقاءِ الساكنينِ الكَسْرُ. قالَ ابنُ الحاجب: " والظَّاهِرُ أَنَّ الفتحَ أَوْلَى لِمَا ثبتَ مِنْ أَنَّ مثلَهَا إذا لَحِقَ بِمَا آخِرُهُ ساكنٌ حُرِّكَ ذلكَ السَّاكنُ بالفتحِ ولا نظر إِلى {التقاءِ} الساكنينِ كقولِكَ: اضربَنْ واقْتُلَنْ"[3]. والقاتِمُ: الشَّديدُ السَّوادِ[4]. والأعماقُ: جمعُ عَمَقٍ، بفتحتينِ، أو عُمْق بضمَّة فسكونٍ، وهوَ ما بَعُدَ مِنْ أَطرافِ المفازةِ[5]. والمُخْتَرَقُ، بضمِّ الميمِ وفتحِ الرَّاءِ: المحلُّ الخالي تخترقُهُ الرِّيحُ، أَي: تهبُّ فيهِ[6]. ومعنَى كونِهِ خاليًا خاويًا[7] أَنَّهُ لاشيءَ فيه يمنعُ الرِّيحَ مِنَ المرورِ بِهِ بسهولةٍ. وسُمِّيَ هذا التَّنوينُ بالغالي لأَنَّهُ غَلاَ، أَي: جاوَزَ الحدَّ الذي[8] ينتهي عندَهُ الوزنُ[9].

[[وللتَّرنُّمِ[10] إِنْ لَحِقَتْ]] تلكَ النُّونُ قافيةً **[[مطلقَةً]]**، أَي: متحرِّكَةً **[[بدلَ حرفِ الإطلاقِ]]**، وهوَ الحرفُ الذي يتولَّدُ مِنْ إشباعِ حركَةِ الرَّوي كقولِ جريرٍ[11]:

أَقلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقُولِي إِنْ أَصبتُ لَقَدْ أَصابَنْ

=

وهو من شواهد الكتاب ٤/٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٨، ٩/٢٩، ٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٩، ومغني اللبيب ٤٤٨، والهمع ٤/٢٢٢، ٤٠٧.

(١) في ك، ي: فحركت.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ١٣٣.

(٤) اللسان (قتم).

(٥) اللسان (عمق).

(٦) التاج (خرق).

(٧) (خاويًا) ساقطة من ك، ي، ل.

(٨) في الأصل: التي، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٤٤٨.

(١٠) ينظر الكتاب ٤/٢٠٦-٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٩، ٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٧، والجنى الداني ١٧٨، ومغني اللبيب ٤٤٧، والهمع ٤/٤٠٧.

(١١) ديوانه ٢/٨١٣. وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٠٥، ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥، ١٤٥، ٥/٧، ٩/٢٩، ٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٩ ومغني اللبيب ٤٤٧.

وظاهِـــرُ كـــلامِ جماعةٍ أَنَّ هذا التَّنوينَ مُحَصِّلٌ للتَّرنُّمِ [١] كما تعطيهِ عبارةُ المتنِ. (٢٩٧/ظ) وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ يعيش قائلاً: " إِنَّ التَّرنُّمَ يحصلُ بالنُّونِ نفسِهَا لأَنَّها حرفٌ أَغنٌّ، قالَ: وإِنَّما سُمِّيَ المُغَنِّي مغنِّيًا، لأَنَّهُ يُغَنِّنُ صوتَهُ: أَي: يجعلُ فيهِ غُنَّةً، والأَصلُ عندَهُ مغـــنِّنٍ بثلاث نونات فأُبْدلَتِ الأَخيرةُ ياءً طلبًا للتَّخفيفِ "[٢]. قالَ ابنُ هشام: " والذي صـــرَّحَ بِهِ سيبويهِ [٣] وغيرُهُ مِنَ المحققينَ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِقَطْعِ التَّرنُّمِ، وأَنَّ التَّرنُّمَ وهوَ التَّغنِّي يحـــصلُ بأَحرفِ الإِطلاقِ لقبولِهَا لِمَدِّ الصَّوتِ، فإِذا أَنشدُوا ولَمْ يترنَّمُوا جاءُوا بالنُّونِ في مكانِهَا "[٤].

[[وتُكْـــسَرُ]] الـــنُّونُ المذكورةُ **[[لالتقاءِ السَّاكنينِ]]** على أَصلِ التَّحريكِ عندَ التقائِهِمَا، **[[أو تُضَمُّ إِذا كانَ ما بَعْدَ [٥] السَّاكنِ ضَمَّةً أَصليَّةً في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ]]** نحوُ: ﴿ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾ [٦] بضمِّ النُّونِ إِتباعًا لِضَمَّةِ الكَافِ [٧]، وقد قُرِئَ بالكَسْرِ على الأَصلِ [٨].

[[أو تُحذَفُ]] [٩] لالتقاءِ السَّاكنينِ. وهذا قليلٌ كقولِ أَبي الأَسودِ الدُّؤَلي [١٠]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولاَ ذاكِرِ اللهَ إِلاَّ قليلا

بتركِ تنوينِ (ذاكِر) ونَصْبِ (اللهَ)، وإِنَّما آثَرَ ذلكَ على حذفه للإِضافَةِ لإِرادَةِ تماثُلِ المتعاطفَـــيْنِ [١١]، وقُـــرِئَ: ﴿ قُـــلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [١٢]، ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ

(١) ينظر مغني اللبيب ٤٤٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٩، وينظر المغني اللبيب ٤٤٨.

(٣) الكتاب ٢٠٦/٤-٢٠٧. (٤) مغني اللبيب ٤٤٧.

(٥) في ي: ما بعدها. (٦) سورة ص ٤١-٤٢.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، ٣٥. ومثل هذه القراءة قراءة يعقوب بضم التنوين في قوله تعالى ﴿وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾ الحجر ٤٥-٤٦. ينظر البحر المحيط ٤٥٦/٥.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٩.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩-٣٥، ولباب الإعراب ٤٧٣، ومغني اللبيب ٧٢٠، ٨٤٤.

(١٠) ديوانه ٥٤.والشاهد في الكتاب ١٦٩/١، ودقائق التصريف ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢، ٣٤/٩، ومغني اللبيب ٧٢٠، ٨٤٤.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٨٤٤.

(١٢) الإخلاص ١-٢، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "أَحَدٌ" بالتنوين. وقرأ بترك التنوين أبـــان بـــن عـــثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحق وأبو الـــسمال، ورويت عن أبي عمرو. قال مكي بن أبي طالب: "والذي قرأت له كالجماعة بالوصل =

النَّهَارِ ﴾ [١]، بِتَرْكِ تنوينِ (أَحَدٌ) و(سَابِقُ) ونصبِ (النَّهَارِ) [٢]. [[وَيَجِبُ حَذْفُهَا]]، أَي: حَذْفُ النُّونِ المسمَّاةِ بالتَّنوينِ [[مِنْ عَلَمٍ]] احترازًا [٣] من غيرِ العَلَمِ [٤]، [[مفردٍ]] احترازًا [٥] مِنَ المضافِ، [[موصوفٍ]] احترازًا [٦] مِنْ أَنْ لا يكونَ موصوفًا البتَّةَ، [[بابنٍ]] احترازًا [٧] مِنْ أَنْ يُوصَفَ بغيرِهِ، [[مضافٍ]]، بالتَّنكيرِ، صفةٌ لابنٍ، مَعَ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ لفظُهُ، فيكونُ علمًا لأَنَّهُ لَحظَ فيه التَّنكيرَ، أَي: لفرد [٨] من أفرادِ البنينِ مضافٍ [[إلى عَلَمٍ]] احترازًا [٩] مِنْ أَنْ يضافَ إلى غيرِهِ، [[مفردٍ]] [١٠] احترازًا [١١] مِنْ أَنْ يكونَ العَلَمُ المضافُ إليهِ (ابنٌ) ذا إضافة، وذلكَ نحوُ: جاءَني زيدُ بنُ عمرٍو [١٢]، وإنَّمَا حُذِفَ لأجلِ التَّخفيفِ في ما كَثُرَ استعمالُهُ، وشرطُوا هذهِ الشُّروطَ لأَنَّهُ لم يَكْثُرِ استعمالُهُ إلاَّ عندَ وجودِهَا، فلا يُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: جاءَ رَجُلٌ ابنُ عبدٍ صالحٍ، ولا مِنْ نحوِ: جاءَ عبدُ شمسٍ بنِ خالدٍ، ولا مِنْ نحوِ: جاءَ زيدٌ وَلَدُ عمرٍو، ولا مِنْ نحوِ: جاءَ زيدٌ ابنُ أَخِينَا، ولا مِنْ نحوِ: جاءَ (٢٩٨/ و) زيدٌ بنُ عبدِ اللهِ [١٣].

واعْلَمْ أَنَّ اشتراطَ الإفرادِ في العَلَمِ الموصوفِ وفي العَلَمِ [١٤] المضافِ إليهِ (ابنٌ)

=

وكسر التنوين". ينظر الكشف ٢/٣٩١، والبحر المحيط ٨/٥٢٨.

(١) يس ٤٠. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص (وسابقٌ) بالتنوين.

(٢) ينظر المحتسب ٢/٨٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٤٦٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٩٦، ٥٤٥، ومغني اللبيب ٨٤٤.

(٣) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك: علم.

(٥) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في الأصل: مفرد، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في ي: مفردا.

(١١) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر في المسألة، الكتاب ٣/٥٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥، والتسهيل ١٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢، والارتشاف ٣/١٢٣.

(١٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦.

(١٤) في الأصل: علم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

الموصوفُ بِهِ، حتَّى لا يجوزُ حَذْفُ التَّنوينِ مِنْ نحوِ: جاءَ أَبُو عمرٍو بنُ العلاءِ، ولا مِنْ: جـــاءَ زيـــدٌ بنُ عبدِ اللهِ، مِمَّا لَمْ أَرَهُ في غيرِ هذا الكتابِ. وظاهرُ عبارتِهِم تَأْبَاهُ، بَلْ نصَّ بعـــضُ الأئمـــةِ على خلافِهِ [١]. وقد أَخلَّ المؤلِّفُ بقيدٍ، وهوَ كونُ الابنِ مُتَّصِلاً بالعَلَمِ الموصوفِ بِهِ، احترازًا [٢] مِنْ نحوِ: جاءَ زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمرٍو، فلا يُحذَفُ تنوينُهُ، نصَّ عليهِ في التَّسهيلِ [٣].

[[وَمِنْ قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ]] في قولِ الشَّاعرِ [٤]:

جَارِيَةٌ مِنْ قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ كريمَةٌ أَخوالُهَا والعَصَبَهْ

[[شاذٌّ]] لثبوتِ التَّنوينِ فيهِ مَعَ تَوَفُّرِ شرائطِ الحذفِ. وقَدْ حاوَلَ ابنُ جنِّي تخريجَهُ على وَجْهٍ ينفي الشُّذُوذَ، قائلاً: " إنَّ الذي أَرَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ في هذا البيتِ وما جَرَى مجراهُ إجـــراءَ الابنِ وصفاً، وإنَّما أُجْرِيَ بدلاً، فكانَ منفصلاً عَمَّا قبلَهُ مستقِلاً، ولَمْ يَكُنْ مَعَهُ كالـــشَّيءِ الـــواحدِ، فلذلكَ نُوِّنَ، وعلى هذا تقولُ: كَلَّمْتُ زيدًا ابنَ بكرٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمْـــتُ زيدًا كَلَّمْتُ ابنَ بكرٍ، لأنَّ ذلكَ حُكْمُ البَدَلِ "[٥]. واعتُرِضَ بأَنَّهُ لَوْ كانَ كذلكَ لَكَثُـــرَ مِـــثْلُهُ في كلامِهِـــم، لأَنَّهُ وَجْهٌ سائغٌ مطَّرِدٌ، ولكنَّهُ قليلٌ، فَوَجَبَ أَنْ يُحمَلَ على الـــضَّرورةِ [٦]. وقـــالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ: " وَزَعَمَ قومٌ أَنَّ (ابنِ ثَعْلَبَهْ) بدلٌ، وقَـــصْدُهُمْ إخراجُهُ عَنِ الشُّذوذِ، وهوَ بعيدٌ، لأنَّ المعنَى على الوصفِ، وأَيضًا فإنْ خَرَجَ عَـــنِ الشُّذوذِ باعتبارِ التَّنوينِ لَمْ يَخرُجْ باعتبارِ استعمالِ (ابنٍ) بَدَلاً "[٧]. يَعْنِي: واستعمالُهُ بدلاً غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ إلاَّ نادرًا.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٢.

(٢) في الأصل: احتراز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) التسهيل ١٨٠.

(٤) الأغلب العجلي، شعره ١١. والشاهد في الكتاب ٣/٥٠٥-٥٠٦، وامالي ابن الشجري ١/٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦، ومغني اللبيب ٨٤٤، والمساعد ٢/٤٩٩ والخزانة ٢/٢٣٦.

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/٥٣١.

(٦) ينظر الضرائر ٢٨-٢٩.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٦٩.

حَرْفُ الإنكار

[[مَــدَّةٌ تُلْحَــقُ في آخرِ الاستفهامِ]] [1]، بالهمزَةِ لا بغيرِهَا مِنَ الأدواتِ. وكأَنَّ المؤلِّفُ حَذَفَ هذا القيدَ، بناءً على أَنَّ أَصلَ الاستفهامِ أَنْ يكونَ بالهمزَةِ، فينصرفُ الكلامُ إِلَــيهِ عــندَ عدمِ التَّصريحِ بِهِ. [[بآخرِ الاسمِ الموقوفِ عليه]] لا الذي يُذْكَرُ في حالَةِ الوَصْــلِ، [[وإِنْ كــانَ صــفَةً]]، كأَنْ يُقالَ: قامَ زيدٌ الفاضِلُ، فتقولُ في إنكارِهِ: أَزيدٌ الفاضــلُوهْ ؟[[أو معطــوفًا]]، كَــأَنْ يُقالَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فتقولُ في إنكارِهِ: أَزيدٌ وعَمْرُنيهْ [2] ؟

[[لإنكــارٍ]]، يتعلَّقُ بــ (تُلحَقُ) أي: مَدَّةٌ تُلْحَقُ لأَجلِ إنكارِ (٢٩٨/ظ) [[ما ذَكَرَهُ المخاطَبُ]] كَمَا مَثَّلْنَا بِهِ، [[أو لإنكارِ خلافه]] كَمَا أَسلفنا عَنْ سيبويه أَنَّهُ سَمِعَ رجــلاً يُقالُ لَهُ: أَتَخرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الباديةُ ؟ فقال: أَأَنا إِنِيهْ ؟ مُنْكِرًا أَنْ يكونَ رَأْيُهُ على خلافِ ذلكَ [3].

[[وتُجَــانسُ]] تلْكَ المَدَّةُ [[حركةَ ما قَبْلَهَا]] إنْ فتحةً فألفٌ، وإنْ ضَمَّةً فواوٌ، وإنْ كسرةً فياءٌ. [[فإِنْ سُكِّنَ]] ما قبلَهَا [[كُسِرَ]] [4]، فتقولُ لِمَنْ قالَ: قامَ [5] زيدٌ: أَزيدُنيهْ [6] ؟ بكَسْرِ نونِ التَّنوينِ، وتأتي المدَّةُ مُجَانِسَةً لِكَسْرِهِ [7]، فتكون ياءً.

[[وزيــدَتْ [8] (إنْ)]] بَعْدَ إبقاءِ السَّاكِنِ على حالِه، [[ثُمَّ تَتْبَعُهُ]] المَدَّةُ، أي: تَكْسِرُ [9] آخرَ (إنِ) المَزِيدَةِ، فتجيءُ المَدَّةُ وهيَ الياءُ، فتقولُ: أَزيدٌ إنِيهْ [10] ؟

---

(١) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٠، ولباب الإعراب ٤٧٤-٤٧٥ــ، وشرح الكافية للرضي ٢/٤١٠.

(٢) في الأصل: أزيد قام وعمرو، وما أثبتناه من سائر النسخ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥١.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٥١، وشرح الكافية للرضي ٢/٤١٠.

(٤) في ي: فكسرة. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥١.

(٥) في الأصل: أقام، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: نيه، مكان ازيدنيه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) (لكسره) ساقطة من ك، وفي الأصل: لكسرة، وما أثبتناه من ي، ل.

(٨) في الأصل، ل: أو زيدت، وما أثبتناه من ك، ي.

(٩) في ك، ي: يكسر.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥١.

حَرْفُ التَّذْكِير [1]

[[مَدَّةٌ تَلْحَقُ آخِرَ كلمةٍ عندَ الذُّهولِ عَمَّا بعدَهَا لتداركِه]]، والمرادُ أنَّ المتكلِّمَ يقطَعُ اللَّفظَ قبلَ انتهاءِ المقصودِ لعدَمِ ذِكْرِه في الحالِ غيرَ قاصدٍ للوقْفِ، فَيُلحِقُ هذهِ المدَّةَ آخِرَ الكلمةِ التي ذُهِلَ عَمَّا بَعْدَهَا.

[[وتتبعُ حركةَ ما قبلَهَا]]، كأَنْ يُريدَ أنْ يقولَ: جاءَ زيدٌ، فينطقُ بجاءَ ولا يَستَحْضِرُ ذِكْرَ زيدٍ ولا يُريدُ الوقفَ، فيقولُ: جاءَا وكَذَا يَقُولُو [2]، حيثُ يُريدُ أَنْ يقولَ [3]: زيدٌ، فيذهلُ عَنْ زيدٍ، وكذا حَذَامِي [4]، حيثُ يُريدُ أَنْ يقولَ: حَذَامِ امْرأَةٌ حسناءُ، فيذهلُ عَنِ الخَبَرِ.

[[فإنْ سُكِّنَ، كُسِرَ، ثُمَّ تتبعُهَا]] المَدَّةُ، نحوُ: قَدِي في نحوِ: قَدْ قامَ زيدٌ، ومَنِي في نحوِ: مَنْ زيدٌ ؟ وأَلِي في نحوِ: (الغلامُ جاءَ) [5].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٩، وشرح الكافية للرضي ٤١١/٢.

(٢) في ي: يقول.

(٣) (ان) ساقطة من ي، ل.

(٤) في ي: حذام.

(٥) من (فان سكن... إلى... جاء) ساقطة من ي. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٩.

حَرْفُ الوَقْفِ

[[هـــاءٌ ســـاكِنَةٌ تَلْحَقُ بِمَا حركتُهُ غيرُ إعرابيَّةٍ]] [1] نحو: هُوَهْ وهِيَهْ، والزيدانِهْ والـــزيدونَهْ [2]، لاَ بِمَا حركتُهُ إعرابيَّةٌ، إذِ المقصودُ بيانُ الحركَةِ، والمُعْرَبُ تُعْرَفُ حركتُهُ بالعامـــلِ [3]. **[[ولاَ شبهةٍ بِهَا]]**، فلا يتَّصِلُ باسمٍ لاَ المبنيِّ على الفَتْحِ، مثلاً، نحوُ: لا رجلَ، ولاَ بمنادًى مضمومٍ، نحوُ: يا رَجُلُ، ويا زيدُ، ولاَ المبنيِّ بِقَطْعِهِ عَنِ الإضافةِ، نحوُ: ﴿ مِـــنْ قَـــبْلُ ومِـــنْ بَعْدُ ﴾ [4]، لأنَّ هذهِ الحركاتِ شبيهةٌ بحركاتِ الإعرابِ مِنْ حيثُ العروضُ. ولا بفعلٍ ماضٍ، نحوُ: قامَ، لأنَّهُ شبيهٌ بالمضارعِ وإنْ كانَ مبنيَّ الأَصلِ [5].

[[وتحـــريكُهَا]]، أَي: تحـــريكُ هـــاءِ السَّكْتِ **[[لَحْنٌ]]** [6] خارجٌ عَنْ سَنَنِ الصَّوابِ، لأَنَّ اجتلابَهَا إِنَّمَا هوَ للوقْفِ، والوقفُ مقتَضٍ للسُّكونِ.

واعْلَمْ أَنَّهُ يُوقَفُ بهاءِ (**٢٩٩**/و) السَّكْتِ على الفعلِ المعتلِّ الآخرِ جزمًا، نحوُ: لَمْ يَغْـــزُهْ، ولَـــمْ يَـــرْمِهْ، ولَمْ يَخشَهْ. أو وقفًا، نحوُ: اغزُهْ، وارْمِهْ، واخْشَهْ [7]. وعلى (مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورَةِ بحرفٍ، نحوُ: بِمَهْ [8] ؟ أو باسمٍ، نحوُ: مَجِيءُ مَهْ [9] ؟

لَكِـــنْ هُـــنَا تفـــصيلٌ، فـــإِنْ كانَ الفعلُ المعتلُّ محذوفَ الفاءِ أَوِ [10] العينِ، ومَا الاســـتفهاميَّةُ مجرورةٌ بالاسمِ، وجَبَ الوَقْفُ بالهاءِ، نحوُ: لَمْ يَقِهْ، ولَمْ يَرَهْ، ورَهْ، ومَجِيءُ مَهْ؟ وإنْ كانَ الفعلُ المعتلُّ غيرَ محذوفٍ منهُ ما ذكرناهُ، وما الاستفهاميَّةُ مجرورةٌ بحرفٍ لاَ

---

(١) ينظـــر فيها شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٥-٤٧ ولباب الإعراب ٤٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٨.

(٢) (والزيدونه) ساقطة من ك.

(٣) في الأصل: بعامل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الروم ٤.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٨.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٦، ولباب الإعراب ٤٧٣.

(٧) ينظر الكتاب ٤/١٥٩، ١٦٠، والارتشاف ١/٤٠٤-٤٠٥.

(٨) في ك، ل: لمه، وهو تحريف.

(٩) ينظر الارتشاف ١/٤٠٥.

(١٠) في الأصل، ل: و، وما أثبتناه من ك، ي.

باسِمٍ، لَمْ يَجِبِ الوَقْفُ بالهاءِ، ولَكِنْ يختارُ، فَلَكَ [١] أَنْ تقولَ: لَمْ يَرْمِ، وارْمِ، ولِمَ؟ وعَمَّ؟ والمختارُ إلحاقُ الهاءِ في ذلكَ، فتقولُ: لَمْ يَرْمِهْ وارْمِهْ، ولِمَهْ؟ وعَمَّهْ؟

[[وشينٌ]] معجمةٌ [[بكريَّةٌ]]، أَي: منسوبةٌ إِلى بني بكر بن وائل [[وسينٌ]] مهملةٌ [[تميميَّةٌ]]، أَي: منسوبةٌ إِلى بني تميمٍ، [[تلحقان بكاف المخاطبَة]] [٢] عندَ الوقفِ، محافظةً على الفرقِ بينَهَا وبينَ كافِ المذكَّرِ، إذ لَوْ لَمْ يأتُوا بشيءٍ أصلاً لالتبسَا، فلم يلحقُوا في المُذكَّرِ شيئًا لكثرةِ دورِهِ في كلامِهِم، فاستثقلُوا فيهِ الزيادةَ خشيةً مِنْ تكثيرِ الثقلِ، وجعلُوا تركَهَا علامةً لَهُ، وزادُوا في المؤنَّثِ شيئًا أو سينًا ليحصلَ الغرضُ من الفرقِ، فإذا وصلُوا لم يزيدُوا شيئًا [٣]، لأنَّ حركةَ الكافِ كافيةٌ في تحصيلِ الغرضِ من التَّمييزِ بينَ الكافينِ. وهذا وكثيرٌ ممَّا تَقَدَّمَ في هذهِ الأبوابِ القريبةِ من أبحاثِ التَّصريفِ.

واللهُ المُوَفِّقُ للصَّوابِ، وهوَ المرجوُّ لإنالَةِ الأجرِ والثَّوابِ، وإِيَّاهُ أسأَلُ أَنْ يختِمَ لَنَا بالحُسنَى، ويحظنا [٤] في الأُولَى والآخرَةِ بالمحلِّ الأَسنَى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنَا وعَبْدِهِ فاتحِ خيرِ السُّبُلِ، وخاتَمِ الأنبياءِ والرُّسُلِ، وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وعترته وحزبِهِ.

وكانَ تأليفُ هذا الكتابِ بجزيرةِ مهائم من بلادِ الهندِ في مدَّةٍ أَوَّلُها أواخرُ شهرِ رمضانَ المعظَّمِ سنةَ خمسٍ وعشرينَ [٥] وثمانمئةٍ، وآخرُهَا يومَ الأَحدِ، الحادي والعشرينَ [٦] مِنْ ذي الحجَّةِ [٧] الحرامِ مِنَ السَّنَةِ المذكورَةِ، وابتدأْتُ نقلَهُ إِلى هذهِ المبيضة بأَحسن آباد [٨] (**٢٩٩/ ظ**) في يومِ السبتِ الثَّالثِ والعشرينَ [٩] مِنْ صفر سنة ستٍّ وعشرينَ. ووافَقَ الفراغُ مِنْ هذا النَّقلِ يوم الثّلاثاء ثامن [١٠] < من > [١١] جمادَى الأُولَى

(١) في الأصل: ولكنه يختار ذلك، مكان: ولكن يختار فلك، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٩٩-٢٠٠، ومجالس ثعلب ١/١٠٠، ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٨-٤٩، ولباب الإعراب ٤٧٤.

(٣) في ك: سينا، وهو تصحيف.

(٤) في ل: ويحظينا.

(٥) في الأصل: وعشرون، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأصل: والعشرون، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) (الحجة) ساقطة من ك.

(٨) الراجح أنها أحمد آباد وليس أحسن آباد كما تقدم في أول الكتاب.

(٩) في الأصل: والعشرون، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في ل: الثامن.

(١١) الزيادة من ك، ل.

ســـنة ســـتِ المذكورة. قالَ ذلكَ وكتبَهُ مؤلِّفُهُ أَقَلُّ عبادِ اللهِ محمد بن أبي بكر المخزومي المالكي، حامدًا < لِلَّهِ > [١] ومصلِّيًا < ومسلِّمًا > [٢] ومستغفِرًا ومبجِّلاً [٣].

تَـــمَّ الكتابُ المُسمَّى بالمنهلِ الصَّافي في شرحِ الوافي بخطِّ العبدِ الحقيرِ الرَّاجي - رحمهُ الله وغفرانه - علي بن عبد اللطيف بن محمد بن بني النجار - غَفَرَ اللهُ لَهُ ولوالديه وللمسلمين أجمعين.

وكـــان الفراغُ من كتابتِهِ ضحوةَ يومِ الجمعةِ حادي عشر من شهرِ ذي القعدةِ سنةَ اثنـــتين وأربعـــينَ وألـــف مـــن الهجـــرةِ النـــبويَّةِ على صاحبِهَا أفضلُ الصَّلاةُ والسَّلامُ - آمين - [٤].

---

(١) الزيادة من ل.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في ك، ي: ومجلا.

(٤) وكتب بعده في الأصل هذا البيت من الشعر:

إنْ تَجِدْ عيبًا فَسدَّ الخَلَلاَ ... جلَّ مَنْ لاَ فيهِ عيبٌ وعَلاَ

المصادر والمراجع

الكتب المخطوطة

- ❖ تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب: الدماميني، مخطوطة المجمع العلمي العراقي، تحت رقم ٨/ ٩ لغة.
- ❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل): بدر الدين الدماميني مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ١٢١٦.
- ❖ حاشية الكشاف: التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩١ هـ. مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تحت رقم ٦٣٨٥.
- ❖ سبك المنظوم وفك المختوم: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢ هـ نسختي المصورة عن نسخة برلين.
- ❖ شرح البديعية: صفي الدين الحلي، عبد العزيز بن سرايا، ت ٧٥٠ هـ. مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ٥٦٣٦/ آ.
- ❖ شرح التسهيل: ابن مالك، مصورة الدكتور محمد علي حمزة.
- ❖ شرح التسهيل: المرادي، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩ هـ. نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب – جامعة بغداد –.
- ❖ شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت ٦٤٥ هـ. نسختي المصورة عن نسخة جامع القرويين بفاس، الزاوية الحمزاوية، المغرب.
- ❖ النكت على الحاجبية (التحفة): ابن مالك، نسخة مصورة عن نسخة الاسكوريال.

الرسائل الجامعية:

- ❖ البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الاستراباذي، ت ٧١٥ هـ. دراسة وتحقيق حازم الحلي رسالة دكتوراه. جامعة بغداد - كلية الآداب ١٩٨٣.
- ❖ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ابن جني، أَبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ. تحقيق عبد المحسن خلوصي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد - كلية الآداب ١٩٧٤.
- ❖ الجر بالحرف في النحو العربي: صادق حسين كنيج، رسالة ماجستير، جامعة بغداد - كلية الآداب ١٩٨٣.

❖ شرح التسهيل: ابن قاسم المرادي: تحقيق حسين تورال، رسالة ماجستير (القسم الأول)، جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٧١.
❖ شرح كافية ابن الحاجب: فلك العلا التبريزي، ت ٧٤٦ هـ. دراسة وتحقيق زكي فهمي الآلوسي، رسالة ماجستير، مكتبة اللغة العربية، جامع الأزهر ١٩٧٨.
❖ العلة النحوية تاريخ وتطور (مع كتاب علل النحو لابن الوراق): أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت ٣٨١ هـ، دراسة وتحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، رسالة دكتوراه. جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٨٧.
❖ علي بن مسعود الفرغاني، وجهوده في النحو: مع تحقيق كتابه (المستوفي في النحو): حسن عبد الكريم حسين، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٧٨.
❖ المتوسط (الوافية في شرح الكافية): السيد ركن الدين الاسترابادي، تحقيق محمد علي الحسيني، رسالة ماجستير (القسم الاول) جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٧١.
❖ المصدر في العربية: سعدون خلف عبد الدليمي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٨٨.
❖ المفضل في شرح المفصل: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت ٦٤٣ هـ.
❖ تحقيق عبد الكريم جواد، رسالة دكتوراه، الازهر ١٩٧٩.
❖ النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١ هـ، دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر، جامعة بغداد – كلية الآداب ١٩٨٣.

الكتب المطبوعة:

❖ ابن جني النحوي: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير – بغداد ١٩٦٩
❖ ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: طارق عبد عون الجنابي، دار التربية، بغداد ١٩٧٢.
❖ ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ٩٧٤.
❖ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩.

❖ أبـو عـثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف: رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطعبة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٦٩.
❖ أبو عمر بن العلاء، جهوده في القراءة والنحو: الدكتور زهير غازي زاهد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٧.
❖ الاتـباع: أبـو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١ هـ. تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١.
❖ الاتباع والمزاوجة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ. تحقيق برونو، اوربا ١٩٠٦.
❖ إتحـاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الـشهير بالبـناء، ت ١١١٧ هـ. رواه وعلق عليه علي محمد الضباع، مصر ١٣٥٩ هـ.
❖ الأخبار الموفقيات: الزبير بن بكار، ت ٢٥٦ هـ. تحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٢.
❖ اخـبار النحويين البصريين: السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨ هـ. تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي١٩٥٥.
❖ ارتـشاف الـضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسـف، ت ٧٤٥ هـ. تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ١٩٨٧.
❖ الأزمـنة والأمكنة: المرزوقي، أحمد بن محمد، ت ٤٢١ هـ، مطبعة حيدر اباد الدكن، ١٣٣٢ هـ.
❖ الازهـية في علـم الحـروف: الهروي، علي بن محمد، ت ٤١٥ هـ. تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١.
❖ أسباب النزول: الواحدي، علي بن محمد، ت ٤٦٨ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٩.
❖ الاستشهاد بالحديث في اللغة: الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج٣. شعبان ١٣٥٥ هـ، المطبعة الأميرية، بولاق ١٩٣٧.
❖ أسـد الغابـة: ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد، ت ٦٣٠ هـ. تحقيق محمد البناء ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٣.
❖ أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات كمال الدين، ت ٥٧٧ هـ، ستيلد الألماني

مطبعة بريل، ليدن ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٦ م.

❖ الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

❖ الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ت ٣٢١ هـ. تحقيق عبد السلام هارون، مصر ١٩٥٨.

❖ اشتقاق أسماء الله الحسنى: الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٣٧هـ. تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، بيروت ١٩٨٦.

❖ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ. تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧١.

❖ إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن اسحاق، ت ٢٤٤ هـ. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٧٠.

❖ الأصمعيات: الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ت ٢١٦ هـ. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٤.

❖ الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت ٣١٦ هـ. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

❖ الأضداد: الأنباري، محمد بن القاسم، ت ٣٢٨ هـ. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠.

❖ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.

❖ إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧-١٩٨٠.

❖ الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦، الطبعة الثانية ١٩٥٦.

❖ أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام: عمر رضا كحالة، ط٢، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٥٩.

❖ الأغاني: أبو فرج الاصفهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٠ هـ. تحقيق عبد الستار فراج، ط٤، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣.

❖ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: الفارقي، الحسن بن أسد، ت ٤٧٨ هـ. تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠.

❖ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، ت

٥٢١ هـ، دار الجبل، بيروت ١٩٧٣.
❖ الإقيشر الأسدي أخباره وأشعاره: الطيب العشاش، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد ٨ لسنة ١٩٧١.
❖ الألف المختارة من صحيح البخاري: اختيار وتحقيق وتخريج عبد السلام هارون مطبعة دار المعارف بمصر ١٣٧٨ هـ.
❖ الفية ابن معط (الدرة الالفية): ابن معط، أبو الحسين زين الدين يحيى ابن عبد المعط، ت ٦٢٨ هـ. لايبزك ١٩٠٠م.
❖ أمالي الزجاجي: الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني القاهرة ١٣٨٢ هـ.
❖ الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، ت ٥٤٢ هـ، حيدرآباد الدكن.
❖ أمالي القالي: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت ٣٥٦ هـ. دار الفكر، بيروت.
❖ أمالي المرتضى: المرتضى، علي بن الحسين، ت ٤٣٦ هـ. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٤.
❖ الأمالي النحوية: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ. تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت ١٩٨٥.
❖ الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، ت ٢٢٤ هـ. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ١٩٨٠.
❖ انباء الغمر في انباه العمر: ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن ١٩٧٢.
❖ إنباه الرواة على انباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦ هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥-١٩٧٣.
❖ الانباه على قبائل الرواة: ابن عبد البر القرطبي، ت ٤٦٣ هـ (مع كتاب القصد والأمم) مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٠ هـ.
❖ الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الفكر، بيروت ١٩٧٤.
❖ الأنموذج في النحو: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، مطبعة الجوائب، قسطنطينية ١٢٩٨ هـ.

❖ انــوار الربيع في انواع البديع: ابن معصوم، السيد صدر الدين علي بن أحمد، ت ١١٢٠ هـــ. تحقــيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨-١٩٦٩.

❖ أوضح المسائل على الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري، جمال الدين أبو محمد عــبد الله بــن يوســف، ت٧٦١ هـــ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دارالفكر، بيروت ١٩٧٤.

❖ الإيــضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧ هـــ. تحقيق الدكتور حسن فرهود شاذلي، مصر ١٩٦٩.

❖ الإيــضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢.

❖ الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت ١٩٧٩.

❖ الإيــضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، جمال الدين أبو المعالي محمد بن عــبد الــرحمن، ت ٧٣٩ هـــ. تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط٤، بيروت ١٩٧٥.

❖ إيضاح المكنون: البغدادي، إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩ هـــ، استانبول ١٩٤٥.

❖ بحث في اللهجات العربية (لغة اكلوني البراغيث): الدكتور عدنان محمد سلمان، مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد ٦، السنة ١٩٧٤.

❖ البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٨ هـــ.

❖ البداية والنهاية: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت ٧٧٤ هـــ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١-١٣٥٨ هـــ.

❖ الــبدر الطالع في محاسن مابعد القرن التاسع: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، ت ١٢٥٠ هـــ، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٥١.

❖ الــبرهان في علــوم القــرآن: الزركشي، بدرالدين محمد بن عبد الله، ت ٧٩٤ هـــ. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٥٨.

❖ بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، الحلبي بمصر ١٩٦٤.

❖ الــبلغة في تــاريخ أئمة اللغة: الفيروز ابادي، محمد بن يعقوب، ت٨١٧ هـــ. تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.

❖ الــبلغة في الفــرق بــين المذكــر والمؤنث: الانباري، تحقيق الدكتور رمضان

عبد التواب مطبعة دار الكتب ١٩٧٠.
❖ البهجة المرضية في شرح الالفية: السيوطي، بحاشية شرح الالفية لابن عقيل، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٤٤ هـ.
❖ البيان في غريب اعراب القرآن: أبو البركات الانباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٦٩-١٩٧٠.
❖ تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥ هـ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
❖ تاريخ الادب العربي: بروكلمان، ت ١٩٥٦م. (بالالمانية).
❖ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر.
❖ تاريخ الطبري: الطبري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
❖ التبيان في اعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ. تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦.
❖ تجريد اسماء الصحابة: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، الهند ١٩٦٩.
❖ تحصيل عين الذهب: الشنتمري، يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦ هـ، بهامش كتاب سيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦-١٣١٧.
❖ تحفة الطالبين في اعراب قوله تعالى (ان رحمة الله قريب من المحسنين): الشمس محمد بن علي بن طولون الصالحي، ت ٩٥٣ هـ. تحقيق الدكتور زيان أحمد الحاج إبراهيم، مجلة المورد، ع ٤ م ١٧ لسنة ١٩٨٨.
❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت ١٩٨٦.
❖ التذكرة السعدية في الاشعار العربية: محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد السعدي من رجال القرن الثامن الهجري، تحقيق عبد الله الجبوري، المكتبة الاهلية بغداد ١٩٦٧.
❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٦٧.
❖ التصريف الملوكي: ابن جني، تحقيق محمد سعيد النعسان، دار المعارف للطباعة دمشق ١٩٧٠.

❖ التعريفات: الشريف الجرجاني، علي بن محمد، ت ٨١٦ هـ. البابي الحلبي بمصر ١٩٣٨.

❖ تفسير اسماء الله الحسنى: الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، ت ٣١١ هـ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٩٧٥.

❖ تفسير الطبري (جامع البيان): الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ. البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

❖ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، محمد بن أحمد، ت٦٧١ هـ، القاهرة ١٩٦٧.

❖ تفسير الكشاف (الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل): الزمخشري، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة طهران.

❖ تقريب النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ. تحقيق إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.

❖ التكملة: الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، مطبعة جامعة الموصل ١٩٨١.

❖ التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٢.

❖ التمثيل والمحاضرة: الثعالبي، عبد الملك بن محمد، ت ٤٢٩ هـ. تحقيق عبد الفتاح الحلو، القاهرة ١٩٦١.

❖ تنزيل الآيات على الشواهد عن الآيات: الموفق محب الدين افندي بحاشية تفسير الكشاف، مطبعة دار الفكر.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك (شرح الالفية): ابن قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة.

❖ تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدر اباد ١٣٢٧ هـ.

❖ تهذيب اللغة: الازهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧.

❖ التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤ هـ. تحقيق اوتر برتزل، استانبول ١٩٣٠.

❖ الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزبيق، مطبعة الملاح بدمشق ١٩٦٨.

❖ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، ت ٣٢٧ هـ،

حيدر اباد الدكن.

❖ الجمل: الزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، ط٢، مطبعة كلنكسيك، باريس ١٩٥٧.

❖ جمهرة الامثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥ هـ. تحقيق أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤.

❖ جني الجنتين في تمييز نوعي المثنيين: المحبي، محمد امين بن فضل الله، ت ١١١١ هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، الموصل ١٩٧٦.

❖ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ابن أبي الوفاء القرشي، ت ٧٧٥ هـ، حيدرآباد الدكن ١٣٣٢ هـ.

❖ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢ هـ، (مطبوع في مقدمة الجزء الخامس من انباء الغمر) دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد الدكن ١٩٧٢.

❖ الجوهرة في العروض والقافية: الشهابي، ياسين بن حمزة، كان حيا سنة ١٠٨٦ هـ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك وفاخر جبر مطر، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٧.

❖ حاشية الخضري على شرح الالفية لابن عقيل: الشيخ محمد مصطفى الدمياطي الشهير بالخضري، ت ١٢٨٧ هـ، المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٣.

❖ حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف: السيد الشريف الجرجاني، مطبعة دار الثقافة، بيروت.

❖ حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول: السيد الشريف الجرجاني، مطبعة أحمد كامل سلطان بايزيد، ١٣٣٠ هـ.

❖ حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني: محمد علي الصبان، ت ١٢٠٦ هـ. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

❖ الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٧١.

❖ الحدود في النحو: الرماني، علي بن عيسى، ت ٣٨٤ هـ. تحقيق د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني(نشر في كتاب رسائل في النحو واللغة) بغداد ١٩٦٩.

❖ الحديث الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطابع العربية، ط١، بيروت ١٩٨٢.

❖ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ١٩٦٧.

❖ الحلل في اصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.

❖ حلية الاولياء: أبو نعيم الاصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠ هـ. مطبعة دار السعادة بمصر ١٩٣٢-١٩٣٨.

❖ حماسة البحتري: أبو عبادة، الوليد بن عبيد البحتري، ت ٢٨٤ هـ. تحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.

❖ الحماسة الشجرية: ابن الشجري، تحقيق الملوحي والحمصي، دمشق ١٩٧٠.

❖ حماسة الظرفاء من اشعار المحدثين والقدماء: أبو محمد عبد الله بن محمد العبدلكاني الزوزني، ت ٤٣١ هـ. تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٧٣.

❖ الحيوان: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ت ٢٥٥ هـ. تحقيق عبد السلام هارون، بيروت ١٩٦٩.

❖ خزانة الادب وغاية الارب: الحموي، أبو بكر بن علي بن حجة، ت ٨٣٧ هـ. مصر ١٢٩١ هـ.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣ هـ، تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٩-١٩٨٦.

❖ الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢.

❖ الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.

❖ الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، أحمد بن الامين، ت ١٣٣١ هـ. مطبعة كردستان ١٣٢٧ هـ.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦ هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٨٦.

❖ دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم الضامن والدكتور

حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧.
❖ دلائـــل الاعجاز: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت ٤٧١ هــ. تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤.
❖ دلـــيل السياح لعموم الهند: دار نشر آشا، الهند ١٩٨٤ (باللغة الانكليزية) ترجمة السيد كاظم الزبيدي (مطبوع على الآلة الكاتبة).
❖ الدمامـــيني حـــياته وآثاره ومنهجه في كتابة تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: المفدى، الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢.
❖ الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب: ابن فرحون المالكي، إبراهيم بن علي، ت ٧٩٩ هــ. مصر ١٣٥١ هــ.
❖ ديوان الاخطل: تحقيق صالحاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩١.
❖ ديوان أبي الاسود الدؤلي: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤.
❖ ديوان الاسود بن يعفر: تحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٠.
❖ ديـــوان الاعـــشى: د. محمـــد محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز، المطبعة النموذجية، مصر.
❖ ديـــوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف بمصر ٩٥٨.
❖ ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح د. يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
❖ ديوان البحتري: تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
❖ ديـــوان البوصـــيري: شـــرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد البوصيري، ت ٦٩٧ هــ، تحقيق محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.
❖ ديوان توبة بن الحمير: تحقيق خليل العطية، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٨.
❖ ديـــوان جران العود النميري: صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، دار الحرية، بغداد ١٩٨٢.
❖ ديوان جرير: تحقيق نعمان امين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
❖ وديوان جرير بشرح الصاوي، بيروت.
❖ ديوان حاتم بن عبد الله الطائي: تحقيق د. عادل سليمان، مطبعة المدني بمصر.
❖ ديوان الحارث بن حلزة اليشكري: تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الارشاد، بغداد

١٩٦٩.
❖ ديوان حسان بن ثابت: تحقيق د. وليد عرفات، (طبعة سلسلة جب التذكارية) ١٩٧١.
❖ ديوان الحطيئة: تحقيق نعمان امين طه، القاهرة ١٩٥٨.
❖ ديـوان الحماسـة: أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ت ٢٣١ هـ. تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.
❖ ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥١.
❖ ديـوان ابـن خفاجـة الاندلـسي: تحقيق د. سيد غازي، منشأة المعارف في الاسكندرية، ط٢، مصر ١٩٧٩.
❖ ديوان الخنساء: دار الاندلس، بيروت ١٩٧٨.
❖ ديوان ابن الدمينة: تحقيق راتب النفاخ، مطبعة المدني بمصر ١٩٥٩.
❖ ديوان أبي دؤاد الايادي: تحقيق غوستاف فون، دار الحياة، بيروت.
❖ ديـوان ذي الاصبع العدواني: تحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي الموصل ١٩٧٣.
❖ ديـوان ذي الـرمة: تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس، مطبعة كلية كمبرج ١٩١٩.
❖ ديـوان رؤبـة بن العجاج: (مجموع اشعار العرب) ج٢، نشرة وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.
❖ ديوان ابن الرومي: تحقيق د. حسين نصار، القاهرة ١٩٧٣-١٩٨١.
❖ ديوان أبي زبيد الطائي: جمعة د. نوري القيسي، بغداد ١٩٦٧.
❖ ديوان زيد الخيل الطائي: صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٨.
❖ ديوان شعر المثقب العبدي: تحقيق كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧١.
❖ ديوان سلامة بن جندل: تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٦٨.
❖ ديوان الشماخ: تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.
❖ ديوان أبي طالب: بشرح ابن جني، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٥٦ هـ.
❖ ديـوان طرفة بن العبد (بشرح الاعلم الشنتمري): تحقيق علي الجندي، القاهرة ١٩٧٨.
❖ ديوان طفيل الغنوي: تحقيق محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٩٦٨.

❖ ديوان عامر بن الطفيل: رواية أبي بكر محمد بن القاسم الانباري، عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، بيروت ١٩٥٩.

❖ ديوان العباس بن مرداس: جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.

❖ ديوان عبد الله بن رواحة: تحقيق د. حسن محمد باجودة، القاهرة ١٩٧٢.

ومستدرك ديوانه للدكتور سامي مكي العاني (مجلة كلية الامام الاعظم، العدد الثاني ١٩٧٤)، مطبعة العاني، بغداد.

❖ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨.

❖ ديوان العجاج: تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١.

❖ ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد ١٩٦٥.

❖ ديوان العرجي: تحقيق خضير العاني ورشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦.

❖ ديوان عروة بن الورد (شرح ابن السكيت): تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٦٦.

❖ ديوان علقمة الفحل (بشرح الاعلم الشنتمري): تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب ١٩٦٩.

❖ ديوان علي بن أبي طالب: بيروت.

❖ ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة بمصر.

❖ ديوان عمرو بن قميئة: تحقيق خليل العطية، دار الحرية، بغداد ١٩٧٢.

❖ ديوان عمرو بن معديكرب: صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ١٩٧٠.

❖ ديوان عنترة بن شداد: تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الاسلامي، دمشق ١٩٧٠.

❖ ديوان أبي فراس الحمداني، برواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه: دار صادر بيروت ١٩٥٩.

❖ ديوان الفرزدق: تحقيق عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ١٩٣٦.

❖ ديوان القطامي: تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت ١٩٦٠.

❖ ديوان كثير عزة: تحقيق د. احسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
❖ ديوان كعب بن زهير (صنعة السكري): طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
❖ ديـوان كعب بن مالك الانصاري: تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٦.
❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق د. احسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
❖ ديوان ليلى الاخيلية: تحقيق خليل العطية، وجليل العطية، بغداد ١٩٦٧.
❖ ديوان المتلمس الضبعي: تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠.
❖ ديـوان المتـنبي بـشرح العكبري: تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، مصر ١٩٧١.
❖ ديوان مجنون ليلى: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة.
❖ ديوان أبي محجن الثقفي: مطبعة الازهار، القاهرة.
❖ ديـوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكيت): تحقيق د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨.
❖ ديوان أبي النجم، العجلي: صنعة علاء الدين اغا، الرياض ١٩٨١.
❖ ديوان أبي نواس: تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
❖ ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
❖ ديوان ابن هرمة: تحقيق محمد جبار المعيبد، النجف ١٩٦٩.
❖ ذيـل نفحـة الريحانة: محمد امين بن فضل الله المحبي، ت ١١١١ هـ. تحقيق عبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي ١٩٧١.
❖ رحلة ابن معصوم المدني (او سلوة الغريب واسوة الاريب): ابن معصوم المدني. تحقيق شاكر هادي شكر، مكتبة النهضة العربية ١٩٨٨.
❖ روح المعـاني: أبـو الثناء الآلوسي، محمد بن عبد الله، ت ١٢٧٠ هـ. بولاق ١٣٠١هـ.
❖ الـروض الانـف: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي، ت ٥٨١ هـ. مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٩١٤.
❖ روضات الجنات في احوال العلماء والسادات: الخونساري، محمد باقر الموسوي ت ١٣١٣ هـ. تصحيح محمد علي الروضاني، طهران ١٣٦٧ هـ.
❖ الزاهـر في معاني كلمات الناس: ابن الانباري، أبو بكر محمد بن القاسم. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد ١٩٧٩.

❖ السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤ هـ. تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ١٩٧٢.

❖ سر صناعة الاعراب: ابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥.

❖ سمط اللآلي في شرح امالي القالي: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت ٤٨٧ هـ. تحقيق عبد العزيز الميمني، الهند، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.

❖ سنن أبي داود: أبو داود السجستاني، سليمان بن الاشعث، ت ٢٧٥ هـ. تحقيق أحمد اسعد علي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٢.

❖ سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد بن ماجة، ت ٢٧٥ هـ. تحقيق محمد فؤادي عبد الباقي، البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢.

❖ سنن النسائي: أحمد بن علي، ت ٣٠٣ هـ. بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (طبعة مصورة عن الطبعة الاولى سنة ١٩٣٠) دار الكتاب العربي، بيروت.

❖ شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩ هـ. مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠.

❖ شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥ هـ. تحقيق الدكتور محمد علي السلطاني، مطبعة الحجاز بدمشق ١٩٧٣.

❖ شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دمشق ١٩٧٣.

❖ شرح اشعار الهذليين: السكري، الحسن بن الحسين، ت ٢٧٥ هـ. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة بمصر ١٩٦٥.

❖ شرح الفية ابن مالك: الاشموني، علي بن محمد الاشموني، ت ٩٢٩ هـ. البابي الحلبي بمصر.

❖ شرح الفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، ت ٧٦٩ هـ. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت طبعة ١٦، ١٩٧٤.

❖ شرح الفية ابن مالك: المرادي (توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة.

❖ شــرح الفــية ابن مالك: ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت ٦٨٦ هــ. منشورات ناصر خسرو، بيروت.

❖ شرح بانت سعاد: ابن هشام الانصاري، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر.

❖ شــرح بــردة المديح: الشيخ خالد الازهري، ت ٩٠٥ هــ. تقديم محمد علي حسن ومراجعة إبراهيم الوائلي، مكتبة الاندلس، بغداد ١٩٦٦.

❖ شــرح تحفة الخليل في العروض والقافية: عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة ١٩٧٥.

❖ شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٧٤.

❖ شرح التصريح على التوضيح: خالد الازهري، البابي الحلبي.

❖ شرح التلخيص: التفتازاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

❖ شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥.

❖ شــرح الحــدود النحوية: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي، ت ٩٧٢ هــ. تحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي، جامعة بغداد - بيت الحكمة ١٩٨٨.

❖ شرح ديوان أبي تمام: الصولي، أبو بكر، محمد بن يحيى، ت ٣٣٥ هــ. تحقيق د. خلف رشيد نعمان، بغداد ١٩٧٧.

❖ شــرح الرسالة الشمسية: قطب الدين محمود بن محمد الرازي، ت ٧٦٦ هــ. المطبعة الاميرية، مصر ١٣٢٣ هــ - ١٩٠٥م.

❖ شــرح الــشافية: رضي الدين الاستربادي، ت ٦٨٨ هــ. تحقيق نور الحسن وآخرين مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨.

❖ شرح شذور الذهب: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.

❖ شــرح شواهد شروح الألفية: العيني، محمود بن أحمد، ت ٨٥٥ هــ. (بهامش خزانة الأدب) بولاق ١٢٩٩ هــ.

❖ شرح شواهد المغني: السيوطي، تصحيح وتعليق الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧.

❖ شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، ت ٣٢٨

هـ. تحقيق أحمد خطاب، بغداد ١٩٧٣.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣.

❖ شرح الكافية: ابن الحاجب، دار الطباعة العامرة، الاستانة ١٣١١ هـ.

❖ شرح الكافية: رضي الدين الاسترابادي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩ (الطبعة المصورة).

❖ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة.

❖ شرح اللمحة البدرية: ابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٧.

❖ شرح اللمع: ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي، ت ٤٥٦ هـ. تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٩٨٤.

❖ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد العسكري، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، ت ٣٨٢ هـ. تحقيق عبد العزيز أحمد، البابي الحلبي، مصر ١٣٨٣ هـ- ١٩٦٣م.

❖ شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣ هـ. عالم الكتب، بيروت (الطبعة المصورة).

❖ شرح المفضليات: القاسم بن بشار الانباري، ت ٣٠٤ هـ. تحقيق ليال، بيروت ١٩٢٠.

❖ شرح مقامات الحريري: الشربشي، أحمد بن عبد المؤمن، ت ٦٢٠ هـ. تحقيق أبي الفضل مطبعة المدني ١٩٦٩.

❖ شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن بابشاذ، ت ٤٦٩ هـ. تحقيق خالد عبد الكريم الكويت ١٩٧٦.

❖ شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف ١٩٨٠.

❖ شروح سقط الزند: التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب) ١٩٤٥.

❖ شعر الاحوص الانصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٧٠.

❖ شعر الاخطل: تحقيق فخر الدين قبارة، دار الاصمعي، حلب.
❖ شعر الاغلب العجلي: تحقيق د. نوري القيسي، فرزة من مجلة المجمع العراقي ج٣ م٣١، ١٩٨٠.
❖ شـــعر الاقيشر الاسدي: الطيب العشاش، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٨، ١٩٧١.
❖ شعر تأبط شرا: سلمان القره غولي وجبار تعبان، النجف ١٩٧٣.
❖ شعر الحارث بن خالد المخزومي: الدكتور يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٢.
❖ شعر أبي حية النميري: الدكتور يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٥.
❖ شعر الخوارج: جمع وتحقيق الدكتور احسان عباس، بيروت ١٩٧٤.
❖ شعر دعبل الخزاعي: د. عبد الكريم الاشتر، دمشق ١٩٦٤.
❖ شعر أبي داود الايادي: غرنباوم (نشر في دراسات في الادب العربي).
❖ شعر الراعي النميري: الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٩٦٤.
❖ شعر أبي زبيد الطائي: الدكتور نوري القيسي، بغداد ١٩٦٧.
❖ شعر زياد الاعجم: د. يوسف حسين بكار، بيروت ١٩٨٣.
❖ شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الاعلم الشنتمري: تحقيق فخر الدين قبارة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠.
❖ شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي: الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المورد، م ١٠ ع ٢، بغداد ١٩٨١.
❖ شعر عبد الرحمن بن حسان: الدكتور سامي مكي العاني، بغداد ١٩٧١.
❖ شعر عبد الله بن الزبير: الدكتور يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٤.
❖ شـــعر عـــبد الله بن همام السلولي: حمد الجاسر، مجلة العرب ج٢، السنة الاولى، شـــعبان ١٣٨٦ هـــــ ت ٢ ١٩٦٦. والمستدرك عليه للدكتور نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٣٧ ج ٤، ١٩٨٦.
❖ شعر عبدة بن الطبيب: د. يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد ١٩٧١.
❖ شعر العجير السلولي: محمد نأيف الدليمي، مجلة المورد م٨ ع١ بغداد ١٩٧٩.
❖ شـــعر علـــي بن جبلة (العكوك): تحقيق أحمد نصيف الجنابي، مطبعة الآداب في النجف الاشرف، مطبعة زكي العاني، مطبعة دار الساعة ١٩٧١، وطبعة الدكتور حسين عطوان، دار المعارف في مصر ١٩٧٢.
❖ شعر عمرو بن احمر الباهلي: د. حسين عطوان، دمشق، مجمع اللغة العربية.

❖ شعر الفند الزماني: الدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٨٦.
❖ شعر قيس بن ذريح (قيس ولبنى): د. حسين نصار، دار مصر للطباعة.
❖ شعر قيس بن زهير: عادل البياتي، النجف ١٩٧٢.
❖ شعر الكميت بن زيد: الدكتور داود سلوم، النجف ١٩٦٩.
❖ شعر مالك ومتمم: ابتسام مرهون الصفار، بغداد ١٩٦٨.
❖ شعر مزاحم بن الحارث العقيلي: تحقيق الدكتور نوري القيسي والدكتور حاتم الضامن بجلة معهد المخطوطات، م٢٢ ج١ القاهرة ١٩٧٦.
❖ شعر المسيب بن علس: نشر في الصبح المنير، مطبعة ادلف هلز هوس، بيانة ١٩٢٧.
❖ شعر ابن ميادة: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٠.
❖ شعر النابغة الجعدي: المكتب الاسلامي بدمشق، ١٩٦٤.
❖ شعر النمر بن تولب: الدكتور نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٩.
❖ شعر نهشل بن حري (شعراء مقلون): د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٧.
❖ شعر هدبة بن خشرم العذري: الدكتور يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٦.
❖ شعر يزيد بن الطثرية: د. حاتم صالح الضامن، مطبعة سعد، بغداد ١٩٧٣.
❖ شعر يزيد بن مفرغ الحميري: الدكتور داود سلوم، بغداد ١٩٦٨.
❖ شعراء امويون: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦.
❖ الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر١٩٦٦.
❖ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، وزارة الاوقاف، بغداد ١٩٨٥.
❖ الشواهد على شرح الفية ابن مالك: محمد العاملي، النجف ١٣٤٣ هـ.
❖ الصبح المنير في شعر الأعشى والأعشيين الآخرين: مطبعة ادلف هلز هوس، بيانة ١٩٢٧.
❖ الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣هـ. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.
❖ صحيح البخاري بشرح الكرماني: الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، ت ٧٨٦ هـ. المطبعة البهية، مصر ١٣٥٦ هـ -١٩٣٨م.
❖ صحيح الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى، ت ٢٧٩ هـ (بشرح الامام ابن العربي المالكي) مطبعة الصادي، مصر ١٣٥٣ هـ- ١٩٣٤م.

❖ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة ١٩٥٥.
❖ ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس ١٩٨٠.
❖ ضمرة بن ضمرة النهشلي، اخباره وما تبقى من اشعاره: د. هاشم طه شلاش، مجلة المورد ع٢، بغداد، ١٩٨١.
❖ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
❖ الطبقات: خليفة بن خياط، ت ٢٤٠ هـ. تحقيق سهيل زكار، دمشق٦٦-١٩٦٧.
❖ طبقات الحفاظ: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٣.
❖ طبقات الشافعية: الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، ت ٧٧٢ هـ. تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
❖ طبقات الشعراء: ابن المعتز، عبد الله ٢٩٦هـ. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٦.
❖ طبقات صلحاء اليمن (المعروف بتاريخ البريهي): عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السككي، اليمني. تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
❖ طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، محمد، ت ٢٣٢هـ. تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدني بمصر ١٩٧٤.
❖ طبقات القراء (غاية النهاية): ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥.
❖ الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمد، ت ٢٣٠هـ، بيروت ١٩٥٧.
❖ طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥ هـ. تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢.
❖ طبقات المفسرين: للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٦.
❖ طبقات النحاة واللغويين (المحمدون فقط): ابن قاضي شهبة. تحقيق الدكتور محسن غياض، النجف ١٩٧٤.
❖ طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ. تحقيق أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
❖ ظاهرة التثنية في اللغة العربية: د. عدنان محمد سلمان، فرزة من مجلة المجمع

العلمي العراقي، ج١-٢ مجلد ٣٢ لسنة ١٩٨١.

❖ الظواهر اللغوية في قراءة اهل الحجاز: د. صاحب أبو جناح، مركز دراسات الخليج العربي- جامعة البصرة ١٩٨٨.

❖ العباب الزاخر واللباب الفاخر: الصاغاني، الحسن بن محمد، ت ٦٥٠ هـ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد. حرف الهمزة ١٩٧٧، حرف الطاء ١٩٧٩، حرف الفاء ١٩٨١.

❖ عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، أحمد بن علي، ت ٧٦٣هـ، (بحاشية شرح التلخيص للتفتازاني) مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

❖ عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والادبي: محمود رزق سليم، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، مصر ١٩٥٠.

❖ العمدة: ابن رشيق القيرواني، الحسن، ت ٤٥٦هـ. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.

❖ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري: العيني، ادارة الطباعة المنيرية بمصر.

❖ العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر، إسماعيل بن خلف المقرئ الانصاري الاندلسي ت ٤٥٥هـ. تحقيق د. زهير غازي زاهد، ود. خليل العطية، عالم الكتب بيروت ١٩٨٥.

❖ عيسى بن عمر الثقفي: صباح عباس سالم، ط١، مؤسسة الاعظمي، بغداد ١٩٧٥.

❖ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ. تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ج١-٨، بغداد ١٩٨٠-١٩٨٥.

❖ عيون الاخبار: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، ت ٢٧٦هـ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٥-١٩٣٠.

❖ العيون الغامزة على خبايا الرامزة: الدماميني. تحقيق الحساني حسن عبد الله، القاهرة ١٩٧٣.

❖ غاية النهاية في طبقات القراء (طبقات القراء): ابن الجزري، تحقيق برجستراسر وبرتزل، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٢-١٩٣٥.

❖ الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تحقيق البجاوي، وابي الفضل، البابي الحلبي بمصر ١٩٧١.

❖ الفاضل في صفة الأدب الكامل: المبرد، أبوالعباس، محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ. تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦.
❖ فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، مكتبة الكليات الازهرية مصر ١٩٧٨.
❖ فتح البيان في مقاصد القرآن: صديق حسن خان، ت ١٣٠٧هـ. مطبعة العاصمة، القاهرة.
❖ الفرائد الجديدة: السيوطي، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس، مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٧.
❖ فرائد اللآل في مجمع الامثال: إبراهيم بن السيد علي الاحدب الطرابلسي، ت ١٣٠٨هـ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣١٢هـ.
❖ فرحة الاديب: الغندجاني، أبو محمد الاعرابي الملقب بالاسود الغندجاني، ت بعد سنة ٤٣٠هـ. تحقيق د. محمد علي السلطاني، مطبعة دارالكتاب، دمشق ١٩٨١.
❖ الفصول الخمسون: ابن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧.
❖ الفهرست: ابن النديم، محمد بن أبي اسحق، ت ٣٨٥هـ، مكتبة خياط، بيروت ١٩٦٤.
❖ فهرس مخطوطات دار الظاهرية (الشعر): صنعة د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٤.
❖ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الطب والصيدلة): وضعه د. سامي خلف حمارنة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩.
❖ فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، عبد الله الجبوري ١٩٧٣.
❖ فهرس المخطوطات المصورة، تصنيف فؤاد سيد، القاهرة، الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ١٩٥٤.
❖ فهرس مخطوطات مكتبة الاوقاف العامة في الموصل: سالم عبد الرزاق أحمد، ١٩٧٥.
❖ فهرس مخطوطات مكتبة جامعة بيل: تعريب د. محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، م١٤ ع٢ بغداد ١٩٨٥.

❖ فهرس مخطوطات مكتبة الحكيم العامة في النجف الاشرف: محمد مهدي، النجف ١٩٦٩.
❖ فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي، ت ٧٦٤هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١.
❖ القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مطبعة السعادة بمصر.
❖ القوافي: الاخفش، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ. تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٧٠.
❖ قيس ولبنى (شعر ودراسة): د. حسين نصار، دار مصر للطباعة.
❖ الكامل: المبرد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، مكتبة نهضة مصر، دار صادر، بيروت ١٩٦٦.
❖ الكامل في التاريخ: ابن الاثير، عز الدين، ت ٦٣٠هـ. دار صادر، بيروت ١٩٦٦.
❖ الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٧٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٧.
❖ كتاب الازمنة: قطرب، أبو علي محمد بن المستبر، ت بعد سنة ٢١٠هـ. تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد ع٣ مجلد ١٣، بغداد ١٩٨٤.
❖ كتاب اسماء خيل العرب وفرسانها: ابن الاعرابي، ت ٢٣١ هـ. برواية أبي منصور الجواليقي، ت ٥٤٠هـ. تحقيق د. نوري القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥.
❖ كتاب مختصر في ذكر الالفات: أبو بكر بن الانباري، تحقيق د. حسين شاذلي فرهود، القاهرة ١٩٨٠.
❖ كحل العيون النجل في مسألة الكحل: ابن الحنبلي، رضي الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، ت ٩٧١هـ. تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٩.
❖ الكشاف (تفسير الكشاف): الزمخشري، دار الفكر، بيروت (مصورة عن طبعة طهران).
❖ كشف الظنون عن اسمي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ. استانبول ١٩٤١.
❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ،

تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٤.
❖ اللامات: الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق ١٩٦٩.
❖ لامية العرب: الشنفري الازدي، شرح وتحقيق د. محمد بديع شريف، بيروت ١٩٦٨.
❖ لباب الاعراب: الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ. تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض ١٩٨٤.
❖ اللباب في تهذيب الانساب: عز الدين بن الاثير، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
❖ لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١ هـ، دار صادر، بيروت ١٩٥٥.
❖ لمع الادلة في اصول النحو: أبو البركات الانباري، تحقيق سعيد الافغاني، دمشق ١٩٥٧ (مطبوع مع الاغراب في جدل الاعراب).
❖ اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢.
❖ مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٨.
❖ ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ١٩٧١.
❖ المثلث: ابن السيد، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الحرية، بغداد ١٩٨٢.
❖ المثنى: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠.
❖ مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت ٢١٠هـ. تحقيق محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٤-١٩٦٢.
❖ مجالس ثعلب: ثعلب، أبو العباس أحمد، ت ٣٩١ هـ. تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٠.
❖ مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢.
❖ مجمع الامثال الميداني: الميداني، أبو الفضل، أحمد بن محمد النيسابوري، ت ٥١٨ هـ، دار الحياة، بيروت ١٩٦١.
❖ المجيد في اعراب القرآن المجيد: السفاقسي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السفاقسي المالكي، ت ٧٤٢هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد م١٧، ع٤، بغداد ١٩٨٨.

❖ المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
❖ المحكم والمحيط الاعظم: ابن سيدة، علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨ هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.
❖ المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، إسماعيل، ت ٣٨٥هـ. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الجزء الاول، دار المعارف، بغداد ١٩٧٦، والثاني دار الرشيد، بغداد ١٩٧٨، والثالث دار الحرية، بغداد ١٩٨١.
❖ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، تحقيق برجستراسر، مطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤.
❖ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة: الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف، ت ١١٢٢هـ. تحقيق د. محمد بن لطفي الصباغ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٩٨١.
❖ المخصص: ابن سيدة، بولاق ١٣١٨هـ.
❖ المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي: اسامة النقشبندي، مطبعة دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٩.
❖ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: النسفي، حافظ الدين عبد الله بن أحمد، ت ٧٠١ او ٧١٠هـ، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
❖ المذكر والمؤنث: الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ. مصطفى الزرقا، بيروت-حلب ١٣٤٥هـ.
❖ المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
❖ مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥.
❖ المزهر في علوم اللغة: السيوطي، تحقيق جاد المولى وآخرين، البابي الحلبي، دار احياء الكتب العربية، مصر ١٩٥٨.
❖ المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد م٩، ع٣، بغداد ١٩٨٠.
❖ مسائل في اعراب القرآن: ابن هشام الانصاري، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد م٣، ع٣، بغداد ١٩٧٤.

❖ المساعد في تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ودار المدني بجدة ١٩٨٠-١٩٨٤.
❖ المستدرك على دواوين شعراء العرب المطبوعة، القسم الثالث: د. رضوان محمد حسين النجار، مجلة معهد المخطوطات العربية، م٣١، ع ١، لسنة ١٩٨٧.
❖ المستطرف في كل فن مستظرف: الابشيهي، شهاب الدين بن محمد، ت ٨٥٠ هـ، تحقيق د. عبد الله انيس الطباع، دار الفكر، بيروت ١٩٨١.
❖ المستقصي في امثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ١٩٧٧.
❖ مسند أحمد: أحمد بن حنبل، ت ٢٤١ هـ. المطبعة الميمنية ١٣١٣هـ.
❖ مشكل اعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ. تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤.
❖ المطالع السعيدة في شرح الفريدة: تحقيق د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد ١٩٧٧.
❖ المطول على التلخيص: التفتازاني، مطبعة كامل سلطان بايزيد، ١٣٣٠هـ.
❖ المعارف: ابن قتيبة، تحقيق. ثروة عكاشة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
❖ معاني القرآن: الاخفش، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٩٨١.
❖ معاني القرآن: الفراء، الجزء الاول تحقيق نجاتي والنجار، والثاني تحقيق النجار، والثالث تحقيق شلبي، القاهرة ١٩٥٥-١٩٧٢.
❖ معاني القرآن واعرابه: الزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨.
❖ المعاني الكبير: ابن قتيبة، حيدر اباد ١٩٤٩.
❖ معاهد التنصيص: العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، ت ٩٦٣هـ. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧هـ.
❖ معجم الادباء: ياقوت الحموي، شهاب الدين، ياقوت بن عبد الله، ت ٦٢٦ هـ. بعناية مرجليوت، ط٢، ١٩٢٣ ومابعدها.
❖ معجم الالفاظ المثناة: شريف يحيى الامين، دار العلم للملايين، ١٩٨٢.
❖ معجم الامكنة التي لها ذكر في نزهة الخواطر: الحاج معين الدين السندوسي، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد الدكن ١٣٥٣هـ.
❖ معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٥٥.

❖ معجم الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران المرزباني، ت ٣٨٤هـ. تحقيق عبد الستار فراج، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

❖ معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢.

❖ معجم ما استعجم: البكري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٩.

❖ معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف سركيس، مطبعة سركيس، مصر ١٩٢٨.

❖ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: فلسنك، ليدن ١٩٥٥.

❖ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ.

❖ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧.

❖ المعرب: الجواليقي، أبو منصور، موهوب بن أحمد، ت ٥٤٠هـ. تحقيق أحمد حمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦١هـ.

❖ معرفة القراء الكبار على الطبقات والامصار: الذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩.

❖ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩.

❖ مفتاح العلوم: السكاكي، أبو يعقوب بن يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، ت ٦٢٦هـ. تحقيق د. اكرم عثمان، مطبعة دار الرسالة، بغداد ١٩٨٢.

❖ المفصل: الزمخشري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

❖ المفضليات: المفضل الضبي، أبو العباس محمد بن علي، ت ١٦٨هـ. تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٥٢.

❖ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوي، نشر الخانجي، ١٩٥٦م.

❖ المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى): العيني، بهامش خزانة الادب، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان

منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.
❖ المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
❖ مقدمتان في علوم القرآن، (مقدمة كتاب المباني لمجهول، ومقدمة ابن عطية) نشرهما ارثر جفري، مصر ١٩٥٤.
❖ المقرب: ابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري بغداد ١٩٧١-١٩٧٢.
❖ الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٩.
❖ منثور الفؤاد: أبو البركات الانباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد م١٠ ع١، بغداد ١٩٨١.
❖ المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.
❖ منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: أبو حيان الاندلسي، تحقيق جليزر نيوهافن ١٩٤٧.
❖ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي، ت ٨٤٧هـ. تحقيق أحمد يوسف نجاتي، القاهرة ١٩٥٦.
❖ مواد البيان: الكاتب، علي بن خلف، ت بعد سنة ٤٣٧هـ، القسم الرابع، تحقيق د. حاتم الضامن، مجلة المورد، م١٨ ع١، بغداد ١٩٨٩.
❖ المؤتلف والمختلف: الآمدي، الحسن بن بشر، ت ٣٧٠هـ. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.
❖ الموجز في النحو: ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٥.
❖ الموشح: المرزباني، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٣هـ.
❖ الموطأ: مالك بن انس، ت ١٧٩هـ. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٩٥١.
❖ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، مطبعة دار الطليعة، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١.
❖ نتائج الفكر: السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مصر ١٩٨٥.
❖ النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية.
❖ نزهة الالباء: أبو البركات الانباري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني

بمصر.
❖ نـزهة الخواطـر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني، ت ١٣٤١هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦١هـ.
❖ النـشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
❖ نشرة أخبار التراث العربي: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ع ٣٢ يوليو- أغسطس ١٩٨٧، ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٠٧هـ.
❖ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب: المقري، أحمد بن محمد، ت ١٠٤١هـ. تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨.
❖ نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، خليل بن أَيبك، ت ٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١.
❖ النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين، ت ٦٠٦ هـ. تحقيق محمود الطناحي، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٣-١٩٦٥.
❖ النوادر في اللغـة: أبـو زيد، سعيد بن أَوس، ت ٢١٦هـ. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت ١٩٨١.
❖ هاشميات الكميت: الكميت بن زيد الأَسدي، ت ١٢٦هـ. شرح محمد محمود الرافعي، ط٢، القاهرة.
❖ هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٥٥.
❖ همـع الهوامـع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الاول عبد السلام هارون والدكـتور عبد العال مكرم، ومن الجزء الثاني إِلى السابع بتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥-١٩٨٠.
❖ الهـند في العهـد الإسلامي: السيد عبد الحي الحسني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٩٢هـ.
❖ الـوافي بالوفـيات: صلاح الدين الصفدي، بعناية المستشرق ديربنرغ وجماعته ١٩٤٩.
❖ وفـيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ. تحقيق د. احسان عباس، بيروت ١٩٧٢.
❖ الوقـف على كلا وبلى في القرآن الكريم: مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حسين نصار، مجلة كلية الشريعة، العدد الثالث، بغداد ١٩٦٧.



فهرس المحتويات

